

مَحَاشِي الشُّرُوكِ  
وَقَائِمَةُ بَيِّنَاتِ الْعِبَادَةِ

مَكَّن  
تَحْقِيقُ الْحُكْمِ بِشَرْحِ الْمَنَاجِ

لَايِنْ حَبْرَ الْيَسْتِي

الْجُزْءُ الثَّالِثُ

دارُ عِلْمِ  
بَيْرُوتِ











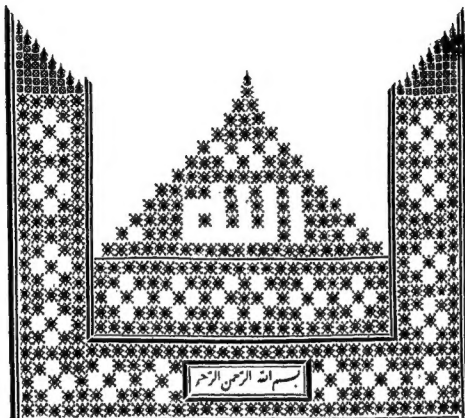
﴿ الجزء التاسع ﴾

من حواشي العلامةين الفهامين والامامين  
القدوتين العلامة العارف بالله الشيخ عبد الجيد الشرواني تزيل مكة  
المكرمة والامام المحقق والعلامة المدقق الشيخ آجدين  
قاسم العبادي على تحفة المحتاج بشرح المنهاج تأليف  
الامام العالم العلامة الاوحد الفهامة خاتمة  
المحققين شهاب الدين آجدين بحر  
الهدى الشافى تزيل مكة  
المشرفة نعمد الله الجميع  
بوجهه واسكنهم  
فسيح جنته  
امين

﴿ وجهامه تحفة المحتاج بشرح المنهاج ﴾

﴿ تنبيه ﴾

قد وضعت حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني في أول كل  
صفحة وحاشية الامام ابن قاسم العبادي في آخر كل صفحة  
مفصولا بينهما جدول وجعلت التعقيب تابعة لحاشية الشرواني



باب موجبات الية والعاقلة والكفارة \*

(قوله غير ماصر) في البابين قبله مما وجب الية ابتداء بقتل الوالد والدة وكسر رانخطا وشبه العمد زبدي ومغنى (قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الية فان أراد من العاقلة فالمراد المحقق في نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصريح في العربية سم على ج أي من أن المعاطيف المكررة يعطف كلها على الأول لعل المراد بكون يحرف مرتب اه عش (قوله وجنابة الفتن الخ) عطف على موجبات مغنى (قوله) وصران الزيادة الخ أي فلا يدخل المترانه لم يذكر جنابه الرقيق والغرفى الترجيع لانه ذكره في الباب اه عش (قوله بنفسه) ان قوله تنبيه في النهاية (قوله او با آله) ومنها ما يبنى على مقتضى وجوب طاعته مثلا اه عش (قوله المتن على صي الخ) أي وان تعدى بشيئ له ذلك العمل اه نهاية (قول المتن لا يعز) أي أصلا أو ضعيف التميز اه مغنى (قوله أو يجنون الخ) أي بالتجنيون الخ اه مغنى (قوله أو مع توه) فروع من الجنون اه عش (قوله أو ضعيف قل) عبارة لغوية والنهاية أو مراد ضعفت العقل اه (قوله ولم يصح الخ) أي المصنف (قوله مثلهم) الأولى الايراد (قوله وهو الخ) أي كل من ذكر اه مغنى (قوله) أو شغل بفر الخ أي أو نحو ذلك اه أسمى ومغنى (قوله وحذف تقيداً صله الخ) وفي سم ما صاله ان المصنف لم يحذف من أصله شيئا الا في فهم من قوله بذلك الاسباب الصياح بل عبارة المصنف أمر من عبارة أصله اه ورشدي (قوله تنبيه على الخ) عبارة لنهاية اكتماله بقوله بعدد على صمد فاشترط بصي لانه شرط لا بد منه لكونه داعي الاله على السبب فلا ذلك لاستحتمل كونه موافقة قدر اه وبعبارة اخرى فوقع بذلك الصياح بان اوله بعده فانتعنه على الروضه فوقع بعدد متع وجود الاله اه وفي شرح المنهج

باب موجبات الية \*

(قوله يصح عطفه على كل) لعل المراد من موجبات الية فان أراد من العاقلة فالمراد محقق نفسه من جهة المعنى وان لم يوافق الصريح في العربية (قوله وحذف تقيداً صله بالارتداد الخ) أي لعل المراد ان يكون

والروض

باب موجبات الية \*

غير ماصر (والعاقلة) عطف على موجبات (والكفارة) لقتل مع عطفه على كل وجنابة الفتن والغرفى أن الزيادة على ما في الترجمة شعير معينا (صاح) بنفسه أو با آله (على) ص لا يعز أو يجنون أو معز أو تاه أو ضعيف عقل لم يصح ذكرهم لانهم في معنى غير المعز بل المعز غير المتفطن لهم كما فهمه قوله الا فهو مرافق متفطن كبايع وهو واقف أو جالس أو مضطجع أو مستلق (على طرف سطح) أو شغل بفر أو هر معة منكرا (فوضع) عنها (بذلك) الصياح وحذف تقيداً صله بالارتداد تنبها

على ان ذكره لكونه يغلب وجوده بحسب هذه الحالة لا كونه شرطاً اذا اراد على ما يغلب على الفطن كون السقوط بالصاع (فإن) منها وحدها بل لا فاه السببية عليها لكن القوية التي أشعر فيها غير شرط ان يقي الام الى الموت (فقدية) مغلطة على العاقلة) لانه شبهة لا توجد لانتفاء غلبة اضاء ذلك الى الموت لكنه لما كثر انشائه المأخذ هنا الهلاك عليه وجعلنا شبهة مجردة لم يثبت ذهب مشبهه أبصره وأوقعه مثلاً فثبت العاقلة كذلك أيضاً بارشه المارفة ونزع بقوله على صبي صاح على غيره الا في وبطرف سطح نحو وسطه الا ان يكون الطرف أخفض منه بحيث يتدحرج الواقع به اليه فيظهر (وقول) (فخاص) فان في حقه قدية مغلطة على الجاني لغلبة ثائمه واجيب بنسج ذلك (ولو كان) غير المعير ونحوه (بارض) ولو غير مستوية فصاحب غات (أوصاح) على (البح) متمسكاً في نحو وقوفه على ما يحمله البطني وهو يتحمل ويحمل الأخذ بالاطلاهم لان التقيمينه حشدلان صاح (بطرف سطح) أو نحو ميسقط ومات (فلاذ في الاصح) لندرة الموت بذلك حشدت تكون موافقتهم وأفاد صافه كما قرره فدان سلب الضمان فيما إذا لم يخلو ذهب عطفه

والروض ما وافقها قال الرشدي قوله اكتمال الخ فيه توقف اه وقال عش قوله اذ لو ذلك الخ عطفه لو اختلف في الارتعاد عدم مسدق الجاني لان الاصل عدم الارتعاد براهات لانه كما سألنا اه (قوله على ان ذكره لكونه الخ) أي الارتعاد (قوله لا كونه شرطاً الخ) خلافاً لنهاية والمغني وشرحه النهج والروض كما سألنا انشاز ادا لنهاية ما ليسه ولو ادعى الولي الارتعاد بالصاع عدم مسدق الصاع بينه اه أي فلا شيء عليه عش (قوله منها) الى قول المتن وقول في النهاية (قوله منها) أي الصبي (قوله وحدها) أي لغلبة منها (قوله) لانه فاه السببية أي المتبادر في السببية في أمثال هذا المقام لا سبب فيه قوله فوق ذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج الى تقديره دليل كونه السببية سم على حج اه عش (قوله ان يقي الخ) قصد لعدم اشتراط القوية عبارة لاسي ما لو مان بعد ما ذكر بمدة بل ان لم أوقعه بلا سقوط أو بسقوط بلا ارتعاد فلا ضمان اه (قول المتن قدية مغلطة الخ) سواء أضافه من ورائه أم وأوجهه أسنى زاد المغني وسواء أكان في حقه الصاع أم لا اه (قول المتن مغلطة) أي بالتثنية السابقة في كتاب الديان معنى وعش (قوله ولو لم يمت) أي قوله الآن يكون الطرف المغني (قوله بل ذهب مشبهه أو بصريح الخ) الظاهر ان هذا غير مقيد بالصبي وبطرف السطح اه رشدي عبارة عش قوله ضمنه العاقلة ذكره في غير الوصاح عليه بطرف سطح يقتضي أنه لو صاح عليه بالارض أو على بالبح منقطع فزال عطفه لم يضمن وقد يقال الصاح وان لم يزل الموت لكنه قد يترز وال العقل فانه كثير ما يحصل منه الانزعاج المفضي الى زوال العقل لهو باق عن سم والمغني التقييد بالصبي (قوله ونزع بقوله على صبي الخ) عبارة للمغني بالصاع عليه بالوصاح على غيره فوقع من الصاع فهل يكون هـ دراً أو كلاً وصاح على صبي قال الا نزع الاقرب الثاني اه (قوله الاقرب) أي بقوله المتن أوصاح على بالبح الخ وصاح على صبي الخ (قوله أنخفض منه) أي من الوسط (قوله) بحيث يتدحرج الخ) أي يتدحرج بالفعل كما هو ظاهر اه رشدي (قوله به البس) أي بالوسط الى الطرف (قوله يمتد ذلك) أي الغلبت وقوله فأت من الصبي اه مغني (قول المتن على بالبح الخ) أي منقطع اه عش (قوله لا يطلوهم) أي سواء كان مناسكاً أو غير مناسك اه كردي (قوله) منه أي من البائع (قول المتن فلاذ في الخ) ثم ان فعل ذلك بقصد أو بغرضه عزو والا فاه عش (قوله) فيكون أي من ثمة اه نهاية (قوله موافقتهم) يؤخذ منه أنه لا كفارة على الصاع عش (قوله إذا مات) خبر ان اه سم (قوله فلو ذهب عطفه) يند على عدم رجوعه بالبائع أيضاً وان احتمل قوله فاشترط الخ بخلافه عبارة الانوار ولو صاح على صبي فزال عطفه وجبت الدية مغلطة على عائلته اه وعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على صبي فزال عطفه وجبت دية ولم يشهد بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو أوجه وان يقرن بان تأخير الصبي في زال العقل أشد من تأخير في السقوط من علوانته اه سم عبارة

ذلك الارتعاد في عبارة الاصل ابيان ان السقوط تسبب عن الصباح اذ غير ان مع تركه يهيئ فارتعد وسقطا عنه لا تقيد ذلك به على ان الهاء في منه الطرف كما هو المتبادر من العبارة وتأما جعلها الصباح ومن لا تعطيل فيعيد لا يتبادر منه ما بل يتبادر خلافه كما هو تأما عطفه فصحى طاهره أو صرح بحقق ان السقوط تسبب عن الصباح اذ لا يفهم من قوله فوق ذلك أي الصباح الامعي تسبب الصباح فلذا حذف ذلك التقييد لاستغناء عنه وذلك احتاج فيما يأتي ان نذكر الاصل اربا الذي هو معنى الارتعاد لعدم ذكر ما يعني عنه فتأمل (قوله لانه فاه السببية عليها) فيه انه لا دليل هنا على ان هذه السببية تنطبق بل عليها الآن يقال يتبادر السببية في أمثال هذا المقام لا سبب فيه قوله فوق ذلك أو يقال وقوعه جواب الشرط المحتاج الى تقديره دليل كونه السببية (قوله إذا مات) خبر ان اه (قوله أيضاً فلو ذهب عطفه) يدل على عدم رجوعه بالبائع أيضاً وان احتمل قوله فاشترط الخ خلافه (قوله أيضاً فلو ذهب عطفه الخ) عبارة الانوار ولو صاح على صبي فزال عطفه وجبت دية مغلطة على عائلته اه وعبارة كنز الاستاذ ولو صاح على صبي فزال عطفه وجبت الدية ولم يشهد بكونه على طرف سطح ويحتمل التقييد به وهو أوجه وان يقرن بان تأخير الصبي في زال العقل أشد من تأخير في السقوط من علوانته اه سم عبارة

وجبت به كما قاله جمع متقدمون لأن تأثير الصفة في زواله أشد منه في الهلاك فاشترط في وقوعه (وشهر سلاح) على بصير وآه (كصباح) في تنصيه المذكور (ومراق) منقطع كباغ) فبدأ ذكره واستخدم منقطعاً أن الدار على قول التبيين دون المراهقة (ولوصاح) بحرم أو حلالي الحرم أو غيره (على صيد) (4) فاشترط بصي غير قوي التبيين أو نحوه ممن مرهه على طرف سطح الأرض (وسقطا) وما تعلقه

(فدية تخففه على العاقلة) لأن فصله حيث شخطا ولو زاله عقله وجبت به على العاقلة وإن كان بارض نظير ما مر وأفهم تأثير الصباح فيأذكر تأثيره في غير من ثم جزم في الأنوار ومن تبعه بأنه لو صاح بداية التبا أن أو هبها شوبه سقطت فداء أو وهدة فقبلت كضمنها فداء وإن كان على ظهرها إنسان سقطا وما تعلق على عاقلة أه ولم يبنوا أنه خطاً أو شوبه عدو الوجه أنه شبه عدم ظهر كلاً هم هنا أنه لا فرق بين كون العاقلة تنفر بطبعها عن الصباح وإن كان شكل عليه قولهم في اتلاف الدوابلو كانت الحامية وحدها فتضيقها إنسان فالتفت سبباً مستملاً بالصباح وطبعها الاتلاف فهل ضمن وجهان أه والنفس كالصباح بل أولى كما يأتي فالقاتل بالصباح به يشترط أن يكون الاتلاف مستملاً بالنفس وإن يكون طبعها لفاعله يشترط كل من هذين هنا الأولى بل هو واضح أن النفس أبلغ في اثره من الصباح والقاتل بعدد مع هذين يقول هنا بعده أولى فالتاثر بالانوار

والغنى ولو صاح على صغير فالعقل وجبت به كجزء به الإمام ونص عليه في الامام وإن كان بالغافلاً أه (قوله نحو سطح) أي طرفه (قوله المذ) وشهر سلاح (الح) وكذا عند يشد أه غنى (قوله على بصير وآه) قد يقال أو على أي أذنه على وجهه يترور وربع أه سم على ج أه عش (قوله كصباح في تنصيه (الح) أي وإن كان بارض كصباح به أه سم أي في شرح ولو تبعه بسن (الح) (قوله فبدأ ذكره) أي من أنه لا شيء فيه عش (قوله واستند) إلى قول المتن فدين تخففه في النهاية والغنى (قوله دون المراهقة) في استعادة الدونية فظهر أه سم (قوله ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصي ونحوه ممن ذكر بل صاح شخص على نحو صيد (الح) أه غنى (قوله ولو صاح بداية) إلى قوله وإن كان على ظهرها لكان عقله الغنى وعش عن فتاوى النبوي وأقره (قوله بداية إنسان) بالاضافة (قوله انتهى) أي كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظهر كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صياح البداية (قوله ولكن بشكل عليه قولهم (الح) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلط يسبب عن الصباح كالنفس بدون أمر تأيد اختلاف الاتلاف وسقوطها كما هو المؤدى للتأثير في لازم سقوطها من غير احتياج لامر تأيد بخلاف أن كان غيرا كهابيل لا لزماً للنفس ولا لتلفها أو واسطة فإذن يتفرق في مسألة النفس كون الاتلاف بطبعها ولا يعتبر ذلك هنا أه سم (قوله متصلاً (الح) أي اتلاف متصلاً (الح) (قوله وطبعها الاتلاف (الح) بجمالية (قوله كباقي) أي آتفاً (قوله به) أي النفس (قوله وإن يكون (الح) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقاتل بعده) أي بعدم الضمان في مسألة النفس (قوله بل لا يصح (الح) في نفي الصحة عنه فظهر ظاهر أه سم (قوله بالأولى كاشتر) فيه توقف (قوله بما في الأنوار) أي من الضمان (قوله انما هو حيث (الح) محل تامل (قوله وأنحوه) إلى قوله كالنفس في النهاية وكذا في الغنى الآخرة أو لأحضر نحو ولدها وقوله واعتراضه إلى المتن (قوله وأنحوه (الح) من القوس خارج البلدان والعراب والمشهد أه عش (قوله بنفس (الح) متعلق بطلب (الح) (قوله أو برسوه) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا بمهددا وحصل الأجهاض بآدنه فمما تعلق الضمان به كالم طلبها السلطان أصلاً ولو جهل الحال بأن لم يعلم تأثير الزاد في الأجهاض أو كلام السلطان فمما تعلق بالانوار أن الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالغافسة ولو جهل هل آد أو لا فالتاثر أن الضمان على عاقلة الإمام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة أه عش (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان أه كرهى عبارة الغنى بل لو كذب شخص وأمرها بالحقور

زوال العقل أشد من تأثيره في السقوط من علو أه (قوله على بصير) قد يقال أو على أي أذنه على وجهه يترور وربع (قوله في المتن كصباح) في تنصيه المذكور وإن كان بارض كصباح به أه سم على ج أه عش (قوله كصباح في تنصيه (الح) أي وإن كان بارض كصباح به أه سم أي في شرح ولو تبعه بسن (الح) (قوله فبدأ ذكره) أي من أنه لا شيء فيه عش (قوله واستند) إلى قول المتن فدين تخففه في النهاية والغنى (قوله دون المراهقة) في استعادة الدونية فظهر أه سم (قوله ولو صاح على صيد) أي لو لم يقصد الصي ونحوه ممن ذكر بل صاح شخص على نحو صيد (الح) أه غنى (قوله ولو صاح بداية) إلى قوله وإن كان على ظهرها لكان عقله الغنى وعش عن فتاوى النبوي وأقره (قوله بداية إنسان) بالاضافة (قوله انتهى) أي كلام الأنوار ومن تبعه (قوله ثم ظهر كلامهم أي الأصحاب هنا) أي في صياح البداية (قوله ولكن بشكل عليه قولهم (الح) قد يفرق بأن السقوط المؤدى للتلط يسبب عن الصباح كالنفس بدون أمر تأيد اختلاف الاتلاف وسقوطها كما هو المؤدى للتأثير في لازم سقوطها من غير احتياج لامر تأيد بخلاف أن كان غيرا كهابيل لا لزماً للنفس ولا لتلفها أو واسطة فإذن يتفرق في مسألة النفس كون الاتلاف بطبعها ولا يعتبر ذلك هنا أه سم (قوله متصلاً (الح) أي اتلاف متصلاً (الح) (قوله وطبعها الاتلاف (الح) بجمالية (قوله كباقي) أي آتفاً (قوله به) أي النفس (قوله وإن يكون (الح) أي الاتلاف (قوله هنا) أي في الصباح (قوله والقاتل بعده) أي بعدم الضمان في مسألة النفس (قوله بل لا يصح (الح) في نفي الصحة عنه فظهر ظاهر أه سم (قوله بالأولى كاشتر) فيه توقف (قوله بما في الأنوار) أي من الضمان (قوله انما هو حيث (الح) محل تامل (قوله وأنحوه) إلى قوله كالنفس في النهاية وكذا في الغنى الآخرة أو لأحضر نحو ولدها وقوله واعتراضه إلى المتن (قوله وأنحوه (الح) من القوس خارج البلدان والعراب والمشهد أه عش (قوله بنفس (الح) متعلق بطلب (الح) (قوله أو برسوه) ولو زاد الرسول في طلبه على ما قاله السلطان كذا بمهددا وحصل الأجهاض بآدنه فمما تعلق الضمان به كالم طلبها السلطان أصلاً ولو جهل الحال بأن لم يعلم تأثير الزاد في الأجهاض أو كلام السلطان فمما تعلق بالانوار أن الضمان على عاقلة الرسول لتعديه بالغافسة ولو جهل هل آد أو لا فالتاثر أن الضمان على عاقلة الإمام دون الرسول لأن الأصل عدم الزيادة أه عش (قوله أو كاذب عليه) عطف على سلطان أه كرهى عبارة الغنى بل لو كذب شخص وأمرها بالحقور

ومن تبعه في نظر بل لا يصح لأن قال بالضممان في مسألة النفس لزم القول به بشرطها هنا بالأولى كما تقرر أو بعده معهما من زوال القول بعده هنا بالأولى والجب من جزم هنا بما في الأنوار وحكي ذلكنا الوجه من غير ترجيح وكاه شغل في كل عن استحضار الاتح والام سعة ذلك قلت في الذي يغتد في ذلك قلت الذي يقتضيه الضمان بتعديه فكذلك أن يكون النفس أبلغ من الصباح انما هو سبحانه وحده لا مطلقاً فادله (ولو طلب سلطان) أو نحوه ممن يخشى سلطونه ولو قاضياً بنفسه أو برسوه أو كاذب عليه

كذلك (من ذكرت) عند (سوره) هو الغالب فلا بد من مثله ما لو لم تذكر به كان ملتبس من قال الملقى وهي بخبره مطلقا أو غيرها  
وهو بمن يخشى سطوته أو لحاضرا نحو وإنها أو طلب من هو عندها (فاجتضت) أي (ه)

على لسان الامام كان الحكم كذلك وكذا تمديد ما لا يطلب اه (قوله كذلك) أي بنفسه أو رسوله يعني  
لو طلب رجل من لسان الامام كاذبا بنفسه أو رسوله ان الامام يامر باحضارها فان اجبته فاضمان على  
عاقلة الكاذب اه كرى (قوله هو) أي قوله بسوء معنى ويحتمل قوله ذكرت بسوء (قوله وهي بخبره)  
(الح) أي من طلبت يدين (قوله مطلقا) أي تخشى سطوته أم لا اه ع (قوله وغيرها) ع (قوله عاقله) أي غير  
بخبره لكنها تخاف من سطوته فان تخشى من سطوته وهي غير بخبره فلا ضمان اه (قوله وهو) أي غير  
المحدرة من تخشى ببناء الغافل - سطوته أي نحو السلطان (قوله يخشى) عبارة عنها نهاية تخشى اه بالثنية  
الفوقية (قوله أولا حضار الح) عطف على قوله يدين (قوله أو طلب الح) عطف على قوله طلبت الح  
عبارة للمعنى وطلبها أيضا ليس بقيد بل لو طلب سلطانا رعا عندنا فاجتضت كان الحكم كذلك على النص  
اه (قوله أي ضمنها عاقلة) أي عاقلة السلطان أو عاقلة الرسول ان كان الرسول كاذبا على السلطان  
عبارة سمع على المنهج واعتمد مر فبالطلب والرسول كذا بيان الضمان على الرسل وقال أو طلبها رسل  
السلطان بامرهم مع عاقلهم بطلعه من الآن يكرههم فكأن الحيلاد كما هو ظاهر انتهى اه ع (قوله)  
كالفرع ع (الح) أي كالفرع ع (قوله لا يدين) أي لا يدين (قوله لا يدين) أي لا يدين (قوله لا يدين)  
ولدها اه ع (قوله بعد الفرع) له ملحق بغيره فحدث في تباه معنى ونهاية (قوله ولا يدين) أي لا يدين  
متعلق بالشارب يعني الشارب لينا انفسا بالفرع (قوله البسه) أي الموت (قوله عاقلة) أي ولا تظن لها  
بخصوصها ان طردت عاقلها بذلك اه ع (قوله بالاجهاض) أي بسبه اه ع (قوله فعلى)  
عاقلة القاذف) أي ضمن عاقلة القاذف ضمن شعبة اه ع (قوله ولو لم يامر رسول الحكم الح)  
أي لا يرسل من الحكم لقوله الا في ضمن الفرع عاقلتهما أما إذا كان يرسله فقد تقدم في قوله بنفسه  
أو رسوله اه ع (قوله لتبديلهما) أي الرسول ومن جابه (قوله على انهما) أي مثلا اه نهاية  
(قوله) وتبين جملة على الح) يؤخذ من حكمه كذا تسئل عنها وهي ان شخصا صور بصورة سبع ودخل  
في غفلة على أسوته بمشقة فرع عاقلها فاجتضت امره من هوان عاقلة تخشى الفرع بل وتضمن فيه المرأه ان  
ماتت بالاجهاض بخلافها إذا ماتت بدونه اه ع (قوله) وينبغي لحاكم (قوله) وقول بعضهم في  
النهاية (قوله ولو لم يامر الح) أي يجب اه ع (قوله فسكون) أي فقتل وجوز في الحكم ضم الم  
وكسر الموحدة اه معنى (قوله غاب عنها) سذكر كرمز (قوله ومن الح) عبارة للغنى بخلاف ما لو  
وضع الصبي أو البالغ في ربة السبع وهو فيها أو ألقى السبع على أحدهما أو ألقاه على السبع في مضيق  
أو حوض معقوب أو بئر أو حفرة حتى اضطر إلى قتله والسبع بما يقتل غالبا كالدور وغيره فقتله في  
الحال أو حرمه مما يقتل غالبا فعليه القول أنه ألجأ السبع إلى قتله فان كان حرجه لا يقتل غالبا شعبة  
وهذا بخلاف ما لو ألقاه على حية أو ألقاه عليه أو قيدوه في مكان ميسر فقتلوه ولو ضيقا فانه لا يضمن لها  
الح) في نفي العصية نظر ظاهر لا يخفى (قوله فلا ردي عليه الح) أقول لا يراد بتدفع أيضاب الضمان  
بغيره لا يجوز كرها بسوء نظر الظهور وعذرة في طلبها حيث قد اقتضت نية حسن ذلك (قول المولى)  
وضع صبي على سبعه الح) قال الزركشي تخصيص الحكم بالصبي يقتضى أنه لو وضع بالغ لا يجب الضمان  
قطعا به مصرح في ارضه هذا لكن الرافعي اعاد كرهه من كلام الغزالي ثم أشار إلى مخالفته فقال وبشبهه ان  
يقال الحكم منوط بالقوة والضعف بالانصر والكبر وهذا الذي يحتمل ويرى القول الماوردي والرويانى  
والشيخ في المذهب يورد بعد يدرى جل ورجله وألقاه في بركة فهو شبه عذرا منير واضعفه بالشدول وتعمرا  
كبره اه (قوله في المتن فالكسب سبع فلا ضمان الح) نعم لو كفه وقيدوه ووضع في السبعة ضمنه كقائه

سبع غاب عنها (فالكسب سبع فلا ضمان) عليه ان الوضع ليس باه لاك ولم يلحق السبع بالسومر ثم لو ألقى أحدهما على الآخر في بركة  
مثلا ضمنه

بالقود أو إليه لأنه يشب في الحقيق ويغير بطلعم من الآدي في التسليم (وقيل إن لم يكنه انتقال) عن المهلك من محله (ضمن) لأنه اهلاك له عرفا  
فإن أمكنه فتركه أو كان بالغاً ووضعه بغيره معاً فتركت أن سبعا كما هدر قطعا كما لو قد فعله بغيره بصب جرح حتى مات أم ألقى فضته به باليد  
مطلقاً وقول بعضهم إن استمر ثألي الأفراس بالتكليف ونحوه غير صحيح لما في الغصب من وضع يده على من ضمنه حتى يعود له باليد  
(أو توسع) (بغ) ونحوه (مير) (هـ) (٦) منه في نفسه ماء أو ثلث أو من (سطل) أو عليه فأكسبه ثقله ووقع ومات (فلا ضمان) عليه

فيه لأنه بأثر اهلاك نفسه  
عند اقطع سببه بأفعولائه  
أوقع نفسه ما خشي منه  
فهو كالأكره على تسلي  
نفسه ففعل ما غير المميز  
فضمنه بآله لأن عده  
خطأ (فلو وقع) بشئ مما  
ذكر (جلاله) (ب) (لعمري)  
أو ظلمته مثلاً أو وقع في نحو  
بقر مضطلة (ضمنه) بآله  
لأنه لا يملكه إلى الهرب إلا في  
لهلاكه من ثم لم يملكه  
دبه شبه العمد (وذكر)  
أنفسه بغيره (سقط) لم يرم  
نفسه عليه (في هـ) أنصف  
السقط وقوله الهارب  
قوله فإن بآله فضمنه (في  
الاصم) لما ذكر (ولو لم  
يصب) فهو ما عاين ولده أو  
أجنبي ويحتمل الزكشي  
مشاركته السباح مردود  
بأن السباح مباشر ووسيلة  
متسبب (السباح ليه) له  
السباحة أي العموم تسلمه  
بنفسه لأنابته أو أخذ من  
غيره إن يسلمه أحد كاهو  
تأخر فعله أو عاين الولي  
بنفسه (ففرق) بحيث  
دبته بديه شبه عمد على  
عاقلة لتقصيرها بما عاين  
حتى يفرق من كون الماهن  
شأنه إلا أنه لا به فارق

المالودي لأنه أحدث فيه فعلا ولا ينافيه قول المصنف وقيل إن لم يكنه انتقال ضمنه أذهم مرق وض فحين عجز  
لنصفه صغر أو نحوه بالربط ونحوه ولا قول الشيخ في شرح منعه صلا. كذا قال في أمكنه من الهرب وكذا لنا  
في مكتوف يسقط ش هر (قوله أو كان بالغاً) نعم إن كتفوه قد ضمنه لأنه أحدث فيه العجز من قبله راجع  
(قوله فهو كالأكره على) وقول بعضهم فاشبهوا أكره النساء على أن يقتل بنفسه فقتلها لأنهم ان على  
المكره تبسوقه الرافعي هنا والعبد كذا كره ابن المقرئ تبع لاصلا في أوائل كتاب الجنابات أنه عليه نصف الدية  
ش هر (قوله ويحتمل الزكشي) مشاركته السباح مردود كذا هر (قوله بل الوجه خلافه) كذا هر  
(قوله لا التزامه الحفظ) هذا لا يظهر في تسليم الاجنبي ولا من غير تسليم أحد

أول من سببه لأهله ليس من شأنه الإهلاك ويحتمل أن الولي إذا سلمه يكون عاقلة مرق يقاتل الضمان وفيه نظر  
بل الوجه خلافه إذ اختلف ذلك لسلطته وكذا نفعه على ما في الاجنبي على أن يجمع عاقلة لا وحده لأن الجنابة في هذا الباب كما على  
العاقلة ولو أصره السباح بدخول المبالغة فيل يختار أفرق ضمنه أيضاً عند العراقيين لأن التزامه الحفظ ولورق مختاراً بدمه تحت ولو بالغنا  
لا يحس السباح بغيره لأنه القود ونحوه بالصبى البالغ فلا يضمنه مطلقاً إلا في دفع يده من تحته كما تقرر

أياه اه عش قوله لزمه القوادى ان قصد رفع يده اشر امتناع قصده ان يتوارع فتمت اذ لم يقصد شياً فلا  
 قصاص وعليه يستلحق اه بجبري (قوله لان طلب الاحتياط لنفسه) أى البائع ولا يغير بقول السباح  
 اه معنى (قول المتن ويضمن) أى الشخص اه معنى (قول المتن عدوان) هو بالحرسة خروجه ويجوز  
 التمسك على الحال اه معنى (قوله كانت) الأولى خسر كلنى النهاية وتولفتى (قوله بان كانت) الى قوله ولو  
 أذنه المالك فى النهاية يقول قوله كذا قيد فى معنى القوة ويضمن القرن الى ولو عرض (قوله بانك غير مالخ)  
 أى أوفى مشتمل بغير اذن شريكه اه معنى (قوله أو بشارع ضيق) أى وان أذنه الامام وكان اصله  
 المسلمون اه نهاية (قوله أو واسع الخ) التمثيل به للعدوان قد يقضى حرم منع انما تر عبادة الرض وله  
 حفره فى الواسع لمصلحة المسلمين بلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا النضر موضعين الا ان أذنه انتهت وقوله  
 وكذا أى حفرها كما مر به شرحه اه سم (قوله ما تلف الخ) معقول لقول المتن ويضمن الخ اه  
 عش (قوله من مال) بيان لتلف (قوله بقيد لا) أى ان تقبيل المتن لا (قوله وكذا)  
 راجع الى قوله من مال عليه الخ (قوله على عاقبته) كقوله عليه متعلق بضمين فى المتن وضميرهما العاشر  
 عبارة للمتن فيضمن ما تلفه من اذى أو غير لكن لا تضى بضمين بالله ان كان حراً وبالعقبات كان وقتها  
 على عاقبته الخ الحافر حياً ومتواتر غير الا تضى كجملة أو مال آخر فيضمن بالغرم فى مال الحافر الحر وكذا  
 القول فى الضمان فى جميع المسائل الآتية اه (قوله لتعديه) المراد بما يشمل الاقتبان على الامم بالنسبة  
 الى قوله أو اداسم الخ اصغر سم آتفا (قوله ويشترط أن لا يعتمد الخ) أى والا لا يحد بك مباشرة  
 بان رداه فى البر غير ما تفرها والافاضل على المردى لا الحافر اه معنى (قوله وعليه) أى تعبد للوقوف  
 (قوله ما يحد الغزاة) عبارة بالنهاية ماقى الا لأول الخ (قوله ودوام التعدي) أى يشترط دوام العدوان  
 الى السقوط اه معنى (قوله كان رخص المالك بيقضها) أى ومنع من طمها اه نهاية (قوله أو  
 ملك البقعة) بمعنى منعها وان لم يجز الحفر المالك المنفعة كما سيأتى اه سم أى فى الشرح (قوله ثم  
 لا يقبل قول المالك الخ) أى ويحتاج الحافر الى بيته فانه أسنى ومعنى ونهاية (قوله بعد التردى) أى أما  
 قبله فبسيطة الضمان لانه ان كان أذنه قبل فظاهر وان لم يكن أذن عدده هذا كذا فى الواقع بالتدري بعده كان  
 بعد سقوط الضمان عن الحافر اه عش (قوله ولو تعدى الواقع الخ) إشارة الى قبس ضمان الحافر  
 عدواناً اذ لم يتعد الواقع بالخول اه عش (قوله ولو أذنه) أى الواقع فى الدخول (قوله ولم يعرفه)  
 أى المالك الواقع به أى بالبرق لم يكن ضمن هو أى المالك (قوله لتقصير) أى بعدم اعلامه أسنى ومعنى

---

(قوله أو واسع اصله لنفسه) التمثيل به للعدوان قد يقضى حرم منع انما تر عبادة الرض وله حفره  
 الواسع اصله للمسلمين فلا ضمان وان لم ياذن الامام وكذا لنفسه موضعين الا ان أذنه انتهت وقوله  
 أى حفرها كما مر به شرحه اه سم (قوله أو مال المنفعة) أى وان لم يكن الحفر المالك المنفعة كما سيأتى  
 (قوله أيضاً المنفعة) فانه انظر لان مجرد ملك المنفعة لا يبيع الحفر الا أن تكون المنفعة مشاءة له الغرم  
 رأيت ما يأتى (قوله ثم لا يقبل) قول المالك بعد التردى حفر باذن ويحتاج الحافر الى بيته فانه  
 شرح الرض (قوله كان نهى الدخول) هذا هو أحد وجهين فى الرض وجه ما يلتقى وغير وجهه  
 مع شرحه فلو تعدى دخوله ملك غيره فوقع فى بئر حفر عدواناً فله بضمع الحافر لتعديه أو لا تعدى  
 الواقع فيها بالدخول وجهان معهما يلتقى وغيره ما يأتى اه (قوله ولو أذنه المالك) أى يحتاج الحال  
 الى بيته فانه شرح الرض (قوله ولم يعرفه) الحفر هو الحافر عبارة شرح الرض فان أذنه المالك  
 فى دخوله فانه رقه بالبرق فلا ضمان والا فله بضمع الحافر أو المالك الوجهان فى تعليق القاضى قال  
 يلتقى والأوجه انه الى المالك لانه قصر عدم اعلامه ان كان مالاً على الحافر اه وقوله وجهان فى  
 تعليق القاضى أو وجههما انه على الحافر خلافاً لليلتين مدر ويرق بين كونه على الحافر وما يأتى قوله

لان على الاحتياط لنفسه  
 (ويضمن بغير عدوان)  
 بان كانت على غيره بغير اذنه  
 أو بشارع ضيق أو واسع  
 لمصلحة نفسه بغير اذن الامام  
 ما تلف به مال غيره ولو لم  
 مال عليه وحراً وقت بقبه  
 الآتى على عاقبته وكذا  
 فى جميع المسائل الآتية  
 والسابقة لتعديه ويشترط  
 ان لا يعتمد الوقوع فيها  
 ولا أضرار وعليه يحل  
 ما يحد الغزاة الى بواستعده  
 الزكشى انه اذا كان بصيراً  
 ثم ادخلوا البئر مفتوحاً فلا ضمان  
 ودوام التعدي فلا زال كان  
 رضى المالك ببقائها أو ملك  
 البقعة فلا ضمان لو وال  
 التعدي ثم لا يقبل قول  
 المالك بعد التردى حفر  
 باذن ولو تعدى الواقع  
 بالدخول كان نهى الدخول  
 له المالك ولم يعرفه بها  
 ضمن هو الحافر لتقصيره  
 قول المتن ان قاسم قوله  
 المنفعة نسخ النسخ الذى  
 باذننا البقعة اه من  
 هاشم الأصل

(قوله ما لم ينسها الخ) عبارة الاثنى والثاني فان كل ما نسب الخ (قوله كيات) أي قبل قول المتن أو لم يثبت غير  
(قوله ويضن القن) أي قوله قال الامام في النهاية (قوله ذك) أي ما تنافى بالحرف عندنا أو دسما أو غيره  
(قوله في حين العلق الخ) أي ضمان الوقوع بعد العلق على عاقبته اه سم وانه مختص بما اذا كان  
الواقع بعد العلق أه دسما ما اذا كان غير الاذي كجبهة أو مال أو نحو ذلك على ماله أخذنا مما مر عن المتن  
(قوله ولو عرض الواقع ما عرض) أي كجبهة أو حجر وقع عليه مثلا أو ضيق نفس من أمر عرض له  
فها هو أو ما تضمنتها اه عش (قوله ولو لم يورثها الخ) فلورثت بمسقة فير ولم تأثر بالصدمة وثبت  
فيها إياها ما تمتسجوعا أو عطشا فلا ضمان على الحافر اه معنى (قوله لا يحفره) الأولى ولا يضمن بحفر  
يرث على المتن (قوله المتن لا في ملكه الخ) عبارة الر وض مع شرحه وان حفر في ملكه ودخل رجل داه بالذن  
وأعلمنا هناك بئر أو كانت مكشوفة أو القعر زمنا يمكن فعله في ضمن ما إذا لم يعرف فيها والناخل أه عي  
أول الموضع ظلم أي أو البئر مغلقة في التمتناه كالودع على طعام مسيرم فأكله فيضن فالوخر بقرأي  
دهاين ما الخ (قوله وما استحق المتن مثله (قوله وما استحق متنق الخ) مفهومه ان المستجير ضمن ما تنافى  
بالحفر في استغاره اه عش (قوله أو وصيقو بد الخ) عبارة النهاية أو وصيقو لم تكن مؤبدا فيها  
يظهر كالجوهرة في كلامهم اه (قوله كذا يقيد بشارح) وكذا قيد المتن الوصية بالو بد (قوله ما الخ) أي  
الوصية (قوله لا يصدق عليه) أي على الموسى (قوله لا يستعمله الخ) عبارة التعدي وقوله اذا انتفاع على صلة  
لقوله لا يستعمله الخ وقوله لا يشمل الحفر أي وان توقف تمام الانتفاع عليها عش قال سم قوله اذا الانتفاع  
الخ فخصه بامتناع الحفر في المؤبدة أيضا اه (قوله كذا يقال) أي قوله عمل التعدي في المتن (قوله وكذا  
يقال الخ) أي من انه لو حفر بئر أو حفرا لا يضمن ما تنافى به وان تعدي بالحفر اه عش (قوله لا يضمن  
الخ) عبارة النهاية أو وصيها فيها يظهر اه عبارة المتن فان حفر في الموات لم يضر بابه فلا ولا رقن فهو  
كل حفره بالار رقن كقوله الامام اه (قوله فيها) أي في بحر أو في ملكه أو الموات (قوله له عدم تعديه)  
عبارة المتن ولا يضمن بحفر بئر في ملكه لعلم تعديه وبجمله اذا حفر ما لا ملك هناك بئر أو كانت مكشوفة  
والناخل أي بالذن من الممكن من القعر فما إذا لم يعرفه بالناخل أي فانه يضمن كقوله في التمتع وأقر اه  
(قوله الجبار) أي غير مضمون اه معنى عبارة عش الجيز بالضم والغضيف بالهراء الذي لا طلب فيه ولا قود  
ولاديه اه (قوله ولو تعدي الخ) عبارة المتن والر وض فان حوسه أي الحفر على خلاف العادة أو قمر بها من  
جدار أو من خلاف العادة أو وضع في أصل جدار غير مرجحنا ولم يورثه وشل أو ضاها بها أو اذالم يطو  
ضمن في الجميع ما هلك بالثلاثة صيره اه (قوله وسعه) عبارة النهاية وضه اه (قوله ضمن ما وقع الخ) أي  
ما لم يعد الواقع بالثبوت لأخذ ما تقدم اه سم (قوله يعمل التعدي) وهو ما حفره يذد على الحفر المعتاد  
اه عش (قوله أو أطلق) أي البلقيني (قوله والغضيف الخ) لم يصرح به في النهاية بتم أشار إلى ردعها  
أفاده الشارح بقوله وراخ اه سديد (قوله والغضيف الخ) ما فائدة الحكم هنا بالتعدي مع ان حاصل  
ما في الر وض وشرحه من حفر في ملكه ولو تعدي كان حفره فهو مؤجرا وهرهون بغيره اذن المسكوتى  
ولو حفر به لغير الخ فان هنا متعديا بغير المالك يصلح للاحق ضمن عليه (قوله فعل الحافر كيات) انظره  
مع الاثنى فما قبل المالم الخ فقط (قوله في حين العلق) أي ضمان الوقوع بعد العلق على عاقبته (قوله اذا  
الانتفاع لا يشمل الحفر) فضته ان تنافى الحفر في الربا أيضا (قوله ضمن ما وقع الخ) أي ما لم يتعد  
الواقع بالثبوت لأخذ ما تقدم (قوله أو أطلق الخ) ما فائدة الحكم بالتعدي هنا مع ان حاصل ما في الر وض  
وشرحه من حفر في ملكه ولو تعدي بان أعلم الناقل بالذن أو كانت مكشوفة أو القعر زمنا يمكن فعله في ضمن ولا  
ضمن (قوله أو أطلق الخ) عبارة المتن والحفر في ملكه الموهون الخ في شرح الر وض وان حفر في ملكه ولو متعديا كان  
حفره فهو مؤجرا وهرهون بغيره اذن المسكوتى أو المهرين ودخل رجل داه بالذن وأعلمنا الخ (قوله ويرد  
بان التعدي هنا ليس لثان الحفر الخ) ولو حفر بئر أو رقن في العلق متعديا فمقتضاها غير تعلق الضمان بها

ما لم ينسها فعل الحافر كما  
باني ويضن القن ذك في  
وقبته عاقبته فن حين  
العلق على عاقبته ولو عرض  
لواقع ما عرض في مؤثر  
فبما الوقوع شاك يضمن  
الحافر ضمانا لانتفاع سيده  
(لا يحفره) في ملكه أو ما  
استحق من غصبه توقف أو  
وصية مؤبدة كذا يقيد به  
شارح وهو محتمل ويحتمل  
خلافا فهو ما أطلقه غيره  
نظره إلى أنها وإن كانت  
يصدق عليه أنه مستحق  
للمنع من أن كان متعديا  
بالحفر لا يستعمله ملك غيره  
فبما لم يورثه في هذا الانتفاع  
لا يشمل الحفر كما هو ظاهر  
وصككنا يقال في الإزالة  
(وإسوات) تلك أو رقن  
لا يضمن ما حفره بعضهم  
وقبه نظر فلا يضمن الواقع  
فيها لعدم تعديه وعلى  
الموات جوار الحفر الصريح  
البئر جوار الحفر ولو تعدي  
بالحفر في ملكه لكونه  
وسعه بقرب جدار جوار ضمن  
ناوتم عمل التعدي كقوله  
البلقيني وأطلق أن الحفر  
بذلك الموهون المقبوض  
أو المستأجر غير تعديا فانه  
غيره في الأول اذا نقص  
الحفر فيتم بورد بان التعدي  
هنا ليس لثان الحفر بل  
لتنقيص الرهن بخلاف  
نوعه ما حفر الضارة



عكس غير الحافر وضمن المصدر الواقع بغير حرفه تلك في الحرم قال الامام: جاعاً (ولو جرح بهلونه) بكسر الدال (ثم) أو كان به يحمل من  
 الفاعل غيره بقرينة تعذر حالها (ودعاً جلاً) أو صدياً للبحر أو له أو لم يدخل بانتباره وكان الغالب أنه لم يعملها (فصقل) فيها ما جعلها لنحو  
 ظلمة أو نقطة لها فهاك (فالظاهر ضمانه) إياه به شبه العمد لانه غيره ولم يقصد هو اهلاًك نفسه فلم يكن فعله فاعلها البئر المميز بقتل به  
 كلكره كذا أطلقه البلعيني وبتعين جله على ما إذا كان الوقت عهدها مكلها بالبواضع بغير الظلمة (ق) والمارح حثث وقع فيها البواضع إذا

أول مرتين أن أعلم بالخاص بالاذن أو كانت مكشوفة أو التجرى بمكن لم يضمن والا ضمن اه سم (قوله عكس  
 الحافر) له من يحرق بها المكتوبة لواصله الواقف لسابق كلام الشارح عكس الحيار (قوله عكس في الحرم)  
 أى أو جواز فيه اه معنى (قوله بكسر الدال) الى التبيين في النهاية (قوله به) أى فى الدليلين وكذا ضمير  
 غيره (قوله لم يعد حافره) أى فان تعدى فدمروا بآتي حكمه (قوله أو البه) أى يحمل البئر من الدليلين  
 أو غيره (قوله باختباره) فلا أو كرهه على الخسول فظاهر أنه يضمن اه معنى (قوله لنحو ظلمة الخ) أى  
 أو كان على اه معنى (قوله جله) أى إطلاقاً للبلعيني (قوله وعلم) أى الباعى (قوله وكذا ان دعاء فاعله  
 الخ) ولو اختلفا فقال المستقيم لم تعلم وقال المالك أعتب فالتى يظهر تصديق المستقيم لان الأصل عدم  
 الاعلام اه عش (قوله فلا يضمن من دعاه) وكذا من لم يدعه بالطريق الأولى اه عش (قوله لم يعلم التعمير)  
 أى فى مسئلة الكسب وقوله بالدليلين أى بالباب (قوله لانه) أى الكسب (قوله حثث) أى حين كون  
 الكسب بالدليلين (قوله من أن الأول) أى عدم الضمان (قوله التعليل المذكور) أى أنه لم يضمن  
 ظاهر الخ (قوله والثاني) أى الضمان (قوله فيما إذا كان) أى الكسب (قوله لا أن يعمل بالدليلين) أى  
 فى المتن (قوله لانه) أى الكسب حثث أى كونه بآول الدليلين (قوله وبقره الخ) عطف على قوله بالدليلين  
 (قوله فان دعاه الخ) خرج ما لم يدعوه وقد تقدم فى قره ولو تعدى الواقع بالخسول كان مهوراً اه ثم انظر  
 أى حاجه لهذا مع قوله السابق ضمن هو الحافر الخ اه سم فان دعاه المالك أى ولم يعرفه بالبئر وقوله صحيح  
 منهما للبلعيني الخ واقعة المقتضى لم يجرى فيها الضمان فقالوا لاى وان لم يعرفه بالبئر ضمن الحافر فى اوجه  
 الوجهين خلافاً للبلعيني اه (قوله الثاني) أى ضمان المالك (قوله لانه المصغر الخ) أى فلا أعلم البئر  
 فلا ضمان اه نهاية (قوله وان لم يدعه) أى قول المتن ومصدق فى النهاية الا قوله وقول شارح الى المتن (قوله  
 الثاني) أى عدم الضمان (قوله عنه) أى البلعيني (قوله الأول) ضمن ان الحافر (قوله اذ ان كلامه) أى  
 البلعيني (قوله فعله) أى حثث كان التالف غير آدى وعلى عاقلة أى حثث كان آدماً ولو رقت اه عش  
 (قوله وهذا) أى الضمان فى المسألتين (قوله وان علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه بأضاعى قوله أو بطريق  
 ضيق الخ وجواب إضائه مبدء التقسيم اه سم (قوله فقد كره الخ) ولو ذكره عقب قوله سابقاً وضمن  
 يحضر بقره وانما كان أولى لانه مثاله اه معنى (قوله من هذه) أى من عبارته هنا (قوله ولو تعدى الخ) عبارة  
 النهاية ولو لم يحضر بقره لزم العمق متعدد بما فيها غيره تعلق الضمان بهما بالسوية كالجراحات اه أى  
 تعدى ما له دخل فى الاهلاك وان قل بالنسبة للتعديق الأول عش (قوله وغيره) أى غير الحافر عطف على  
 الضمير المستترى تعدى (قول المتن بضر المارة) وليس مما يضر مارتبه لانه ضمن بضر الشوارع للإصلاح  
 لان مثل هذا لا تعدى فيه لكونه من المصالح العامة اه عش وسبق فى قبيل قول المتن من جناح ما يوافق  
 بالسوية كالجراحات ممر (قوله فان دعاه المالك) خرج ما لم يدعوه وقد تقدم فى قوله ولو تعدى الواقع  
 بالخسول كان مهوراً اه ثم انظر أى حاجه لهذا مع قوله السابق ضمن الحافر (قوله صحيح منهما للبلعيني  
 الثاني) أيضاً) الاوجه الأول ممر قالى شرح الروض عنه لانه مقصر بعدم اعلامه فان كان نائباً فعلى  
 الحافر اه (قوله وهذا وان علم الخ) هذا الاعتراض يتوجه بأضاعى قوله أو بطريق ضيق الخ وجيب

(٢) - (شراوى وابن قاسم) - (تاسع) قل أن كان كلامه مختلفاً (أو) خبر بمرأ (عكس غيره أو)  
 فى (مشترق) يتبين أن آخر (بلاذني) من الغير أو من شركته أى الحفر (فضمنون) ذلك الحفر فعله أو على عاقلة على ما تقتضيه من قيمة أو  
 يدعيه عبود هذا وان علم بمقابلته فقد كرهه فلا يضر على ان التفصيل بين الاذن وعلمه لم يعلم مراً بما لا ان هذه فاندفع ما قبل لأجابه ذكر  
 هذه أصلاً ولو تعدى بغيره وغيره توسعنا فالتكليف على ما تضمنه لا بحسب الحفر (أو) خبر بقر (بطريق مرقى بضر المارة

(قوله مضمون) الخ قوله وبه ردق الخ قوله وانما يقبض الى المتن (قوله لعدم حال) اي الحاضر والامام  
 اهـ حتى يقول الاولى اي الحاضر في ذلك غيره كالأول ايضا لا فتن والحاضر بطريق ضيق بضر المروءة (قول المتن  
 وان الامام) أي وأقر بعدم الحفر كإثباتي (قوله وهي غير ضارة) يعني عنه العطف (قول المتن فان حفر  
 اصلحه فالعامة الخ) يؤخذ من هذا التفصيل ان ما يقع لاهل القرى من حفر بأرض زمن الصيف للاستسقاء  
 منها في اوضاع التي روت عاداتهم بالمرور فيها والانتفاع بها ان كان في محل ضيق بضر المروءة فتمت عاقلة  
 الحفر ولو باذن الامام وان كان يحمل واسع لا يضر بهم فان فعل اصلحه نفسه كسـ في قوله منها وأذن له  
 الامام أو اصلحه عامة كسقي دواب اهل القرية وان لم ياذن له الامام فلا ضمان وان كان اصلحه نفسه ولم ياذن  
 له الامام ضمن وان انقم غيره تعالوا المراد بالامام من له ولا يتعلل ذلك المحل والظاهر ان من علمت البلد انه  
 مستأجر لا أرض فيه ولأهله لا يضر غيره تعالوا المراد بالامام من له ولا يتعلل ذلك المحل والظاهر ان من علمت البلد انه  
 ان غيره انقم بها عـش (قوله أوجب ما اطهر) أي اجتمعه (قوله ولم ينه الامام) أفهم انهم انما  
 الامام امتنع عليه الفعل وضمن اهـ عـش عبادة الخ ويحله اذا لم ينه عنه الامام ولم يضر فان نهي الحفر  
 ضمن كإثباته أو الفرج الزاخر لانتباهه على الامام حيث ذاق ضرر كان الحفر في أرض خزانة ولم يطوها  
 وملها ينهار اذا لم يطوها أو خالف العادة في سعتها ضمن وان أذن له الامام نهيته على الاضيء في الكلام على  
 التصرف في الاملاك اهـ (قوله وتبذره المارودي الخ) أي بخلاف اهـ معني (قوله بما اذا أحكم أسها)  
 هل من احكمه اعلو مقدارا عن الوقوع عادة (قوله وتركه ما توحى الخ) لعله فيما إذا لم يعمل فيها بحيث  
 يمنع الوقوع العادي الخ (قوله ضمن مطلقا) فلا أحكم أسها بحسب ثبوتها في نفسه فلعلي الضمان  
 به اهـ نهاية أي الثالث عـش (قوله) أي القاضى (قوله لا يضر) أي ما ذكر من المحدث  
 والسعاية (قوله وانما يقبض) أي ما قاله العبادي والنهرى (قوله بالنظر الخ) أي بسببه قال العبادي  
 على المقصور (قوله غيره) أي غير القاضى بفعل يخص الخ (قوله فيجوز اصلحه نفسه ان لم يضر الخ) وفاقا  
 للمعنى والاسنى وخلافا لنهاية عبارة به كلام بل الحفر في أصلحه نفسه عنه مطلقا لا تشييع من حيث  
 الجهة اهـ (قوله ان لم يضر المصداخ) عبادة الخ وإذا قلنا يجوز له ضمن ما تملكه وان بحث الزكشى  
 الضمان لعدم تعديه ومعلوم اذا قلنا يجوز له أنه لا بد أن يكون الحفر لا يمنع الصلاة في ذلك البقعة اما السعة

أضافه مبدأ التقسيم (قوله فكذا هو مضمون وان أذن فيه الامام) قال الزكشى وتبذره له لا فرق بين  
 أن يكون فيه مصلحة للمسلمين وان لا يكون وفيه نظير سرروض (قول المصنف والا فان حفر اصلحه  
 فالضمان عليه) قضية الروض وشرج مجبور الخ في هذه الحالة حيث فلا ويكفي ذلك حفرها في ذلك أي  
 الشارع الواسع فان لم ياذن فيه الامام ولكنه يضمن اهـ لكن قال في الروض بعد ذلك عـش ان المصنف  
 في الشارع وشرج يترقى المسجد وسقاية على باب داره كالحفر في الشارع فلا يضمن ان لم يضر الناس أي وان لم  
 ياذن الامام كما في شرحه ثم قال لانه فعله مصلحة للمسلمين ثم قال فان بني أو حفر ما ذكره اصلحه نفسه فعدس وان  
 أضر بالناس أولم ياذن فيه الامام اهـ فقوله أولم ياذن فيه الامام بمعنى امتناع بناء المسجد لنفسه وان لم  
 يضر اذا لم ياذن الامام وهو خلاف ما تقدم عنه في حفر البئر لنفسه في الطريق فلا يضمن ان لم يضر حفر البئر  
 وبناء المسجد نفسه الا ان يربط العبدان هنا بغير الضمان فيستويان (قوله ولم ينه الامام) كما نقل عن  
 الواضح في الروض (قول المتن وسجد كطريق) ويحتمل ان يكون في الموضع قراطة المسجد أو أصلحه  
 المسلمين والمسلمين كالتسعة كلام البغوي والنهرى وغيرهما قال في أصلحه نفسه فعدس وان أضر بالناس  
 وان أذن فيه الامام بل الحفر في أصلحه نفسه ينتج مطلقا لا تشييع من حيث الجهة ثم لو في مسجد في موات  
 فقلنا ان امتناعه لم يضمن وان لم ياذن الامام قال المارودي شـ حر (قوله فيجوز اصلحه نفسه) خولف به  
 (قوله فيجوز اصلحه نفسه الخ) هذا التفرع بعد التشييع المطلق في يقتضى ان يرضخوا الحفر في الطريق  
 اصلحه نفسه اذا لضر ولا يضر على اذن الامام وقد بينا ان التمس هنا هو ما سبق عن شرح الروض بخلافه

فكذا) هو مضمون وان  
 أذن فيه الامام لعدم  
 (أو) حفر بطريق  
 (لا يضر) بالمادة لم يضر  
 لا يعرف البئر عن الجادة  
 (واذن) له (الامام) في  
 الحفر (فلا ضمان) عليه  
 على عاقلة للثاقب المارود  
 كان الحفر مصلحة نفسه  
 (والا) ياذن له وهي غير ضارة  
 فان حفر لمصلحة فالضمان  
 عليه وعلى عاقلة لاقتبائه  
 على الامام (أو مصلحة عامة)  
 للاستسقاء أو جمع ما  
 المارود لم ينه الامام (فلا)  
 ضمان (في الاطهر) لما فيه  
 من مصلحة العامة فتد  
 تضمن مباحة الامام وقد  
 المارودي واعتد  
 الزكشى بما اذا أحكم  
 وأنها فان لم يحكمها وتركه  
 مفتوحة ضمن مطلقا  
 لتضمنه وترى الامام بعد  
 الحفر بغير اذنه رفع الضمان  
 كقصر المالك السابق  
 وألحق العبادي والنهرى  
 القاضى بالامام حيث فلا  
 الاذن في بناءه مسجد أو  
 سقاية بالطريق حيث  
 لا يضر المروءة وانما يضمن  
 لم يخص الامام بالنظر في  
 الطريق غيره (وسجد  
 كطريق) أي الحفر فيه  
 كوقتها فيجوز اصلحه  
 نفسها ان لم يضر المسجد  
 ولا غيره فيه

المسجد أو نحوها لا ينشرون الداخلون إلى المسجد بسبب الاستقامان لا يحصل المسجد ضرا (قوله)  
كأذكر أي بالمسجد والابن فيه (قوله) وإن لم يذن فيمالح أي إذا لم يذنه (قوله) وتنع الخ ولو بين  
سقف المسجد أو نصب فيه أو دأبطين جداره أو علق فيه قد يفسد على انبساط أو مالحا هلكه أو فطر  
في مضمرا أو حشيشا فترقب به انسان فملك أو دخلت شوكته في عينه فذهب بها بصرا لم يضمنوا لم يذن  
لله الام لان فعله المصلحة السامع ولو بين مسجد في ملكه أو موات قوله له انسان أو بهيمة أو راس حماره  
على انسان أو مال فلا ضمان كان باذن الامام والافعل الخلفا السابق أي في الحفر في الطريق اه معني  
وفي النهاية والروض شرحهما واقفه (قوله) إن ضرا الخ أي أوتى عنده الامام كالم (قوله) ووافق  
هذا أي التفصيل المذكور بقوله فجوز إلى قوله وتنع (قوله) اطلاق الرفض والخ عبارة عن الغنى مافي  
روايات والروض في آخر باب شرط الصلاة نقل عن الصيرى أنه لا يكره حفر البئر في المسجد لم يفرق بين  
أن يكون المصلحة العامة أو لمصلحة نفسه على التفصيل السابق اه (قوله) وبه ود أي باطلاق الرفض والخ  
ولا يخفى مافي الرد بذلك نعم يظهر الدعاء عن الغنى (قوله) قول البلقي الخ اعتمدته النهاية كالم (قوله)  
بعضيته وهي ضمان ما تعلق بذلك الحفر (قوله) اجزاء الخ مقول القول وقوله في الأولى وهي الحفر في  
المسجد لمصلحة نفسه الخ (قوله) وزاوع الخ أي البلقي عطف على قوله البلقي الخ (قوله) في الثانية وهي  
الحفر في المسجد لمصلحة العامة الخ (قوله) تفصيله أي الحفر في الطريق (قوله) وفي الرفض والخ عبارة  
الروض مع شرحه فرع ضمان المسجد وفي الشارع وحضر بئر في المسجد ووضع سقاية على بابداره  
كالخفر في الشارع فلا ضمان للسالكين شيئا وإن لم يذن الامام لم يضر بالناس لانه فعله المصلحة  
المسلمين فان بني أحرما ذكر لمصلحة نفسه فعدوان أن أضر بالناس أولم يذن به الامام اه قوله أولم  
يذن الامام بقضى امتناع بناء المسجد لنفسه لم يضر اذا لم يذن الامام وهو خلاف ما تقدم منه في حفر  
البئر لنفسه في الطريق الواسع فقد فرق بين حفر البئر وبناء المسجد لنفسه لان يرد بالعدوان هنا مجرد  
الضمان فيستويان اه سم (قوله) بني بشارع الخ ظاهر اطلاقه على المصلحة والمصلحة العامة (قوله)  
والا أي ان لم يذن الامام فعلى ما مر أي من التفصيل في الحفر في الشارع (قوله) فرع الخ قول المتن يعمل  
في النهاية (قوله) لو استأجر الخ المارة حصصه أو فاسده أو دعا ليجذ أو يبنى له تبرع بالواكره على العمل  
فيما نهوا لم يضمن لانه ما كراهه لم يدخل تحت يد ولا أحدث فيه فعلا اه ع (قوله) بلذا الخ أي  
ونحوها اه نهاية (قوله) كالعادة أي في غلها من القواعد (قوله) في أي ملكه كذا في موضع تلوح (قوله) في  
أي فعله في ملكه (قوله) أو لا كالعادة عطف على كالعادة أي أو فعلا بخلاف القاعدة (قوله) وقت هيب الريح  
لان هيب بعد الايقاد وان أمكنه اطفاء فاعمل فيما ينظره وان نظره في الأذى اه قال الرضوي قوله  
وقت هيب الريح أي في مهبط الريح اه وقال ع (قوله) لان هيب الخ يقال يعمل هذا التفصيل فيما لو  
أوقد نار في غير ملكه لكن يعمل حيث العادة بالاعتداء كما يقع لا ببال باف من انهم يوقدون النار في  
(قوله) وأذن في الامام كقولهم الا أولم يضر لمصلحة نفسه بلادته صريح في توقفه إذا حفر في المسجد  
على إذن الامام اذا كان الحفر لمصلحة نفسه ولم يضر وهو ظاهر مافي شرح الرفض حيث قال بدقول الرفض  
فرع بناء المسجد في الشارع وحضر بئر في المسجد ووضع سقاية على بابداره كالخفر في الشارع فلا ضمان  
ان لم يضر الناس اه انصفان بني أحرما ذكر فعدوان أن أضر بالناس أولم يذن فيه الامام اه  
لكنه صرح قبل ذلك بجواز حفر البئر في الشارع الواسع وان لم يذن في الامام ولكنه تضمن ما لا يظفر  
قوله فعدوان على معنى التضييق فقط لا بما لا يظفر هذا وقد يفرق بين الشارع والمسجد (قوله) أن الامام  
بهذا مع قوله السابق في الحفر وان لم يذن في الامام ومع ما تقدم في المتن آخر الصيغة السابقة بحث شرح  
الروض يعلم الفرق بين الحفر وبناء المسجد وقد يقال قوله والافعل الخلفا ماضي شديدا وانما بعد الضمان  
وان لم يذن الامام اذا كان المصلحة عامة فهو على طريق مافي الحفر فلي تأمل (قوله) وقت هيب الريح بخلافه مافي

وأذن في الامام والمصلحة  
العلمة لم يضر كذا كروان  
لم يذن في الامام وجمعتان  
ضرطاً أو لم يضر المصلحة  
نفسه بلادته ووافق هذا  
الطلاق والرفض عن الصيرى  
في أحكام المسجد كراهة  
حفرها فيصوبه ودقول  
البلقي وان أخذنا من كنى  
بعضيته الجوز في الأولى  
لا يظفر أحد من أصحابنا في الثانية  
ويصح حل المتن بشكاف  
على أن وضع المسجد مثله  
السقاية بغير إذن كالحفر فيها  
فيأتي هنا نفسه وفي  
الروض فصولها في مسجد  
بني بشارع لا يضر المارة  
لا ضمان لمن يعمر به ان اذن  
الامام والافعل ماضي  
# (فرع) وانما جرحاذا  
أو حفر بئر أو معدن  
ففسدوا أو أهلكوا عليه لم  
يضمنوا بحث بعضهم انه  
لوعلم المستأجر فقط انما يتهرب  
بالخسر ضمنه وروايته  
لا تفرر ولا خلاف فان قصر  
هو الاجراء من جهل الانباء  
(وما قولك) من فعله في ملكه  
كالعادة لا يضمن كرامة سقطت  
بالرجوع أو ببل حملها وحطب  
كسر ملكه فطأ بعضه  
فالتفت شيئا وداير بطلها فيه  
فرقت انما تلحقه وان  
لم يذن في الامام لانه لا يظفر  
له في الملك أولا كالعادة  
كالتبرع من تلوقها  
ملكه وقت هيب الريح  
أو جاز في بناءها العادة

أومين سق ا أرضه موند اسرف اوكلن بهاشق (۱۲) علمه ولم يحتسا بسده ان من رشه الطريق اصله نفس مطلقاً للمسلمين وجاؤا الغادة ولم

غيظهم لمصالح تتعاقبهم وحرمان العبادتها ويدل ذلك مفهوم ما ذكره الشارع من الضمان فيما لو كسر  
 خطبا بشا عن ضيق وقوله وان أمكنها أي أوشى من ويد الفعل اه **(قوله)** أو من سقى الخ عطف على  
 قوله من نار وقوله أوشى أي أرضا على منصفتها **(قوله)** شالخ أي يخرج من الماء اه عش **(قوله)**  
 أو من وشالخ استعار أي غاب ليس من الموضوع **(قوله)** مطلقا أي أن يملك ويجاوز العادة اه عش **(قوله)**  
 أو لمسلمين الخ والضمان المباشر للرش فاذا قال السقاء من هذه الأرض جعل على العادة غيب تجاوز العادة  
 تغلق الضمان به فان أمر السقاء بعمول الرشد تغلق الضمان بالامر ولو جعل على الحال هل نشأت  
 أن يادة على العاد من السقاء أو لا ومن أن عاقل اقربان الضمان على السقاء إلا أن السقاء الأصل عدم  
 أمره بالمجازة على أنكر أصل الامر اه عش وقوله فان أمر السقاء ظاهر خلافه وان لم يعتقد وجوب  
 امتثال الأمر فيه توقف على إخراج **(قوله)** ويجوز العادة بخلاف ما إذا لم يجاوز العادة وان لم يأت الامام فيه  
 كإقتضاه كلام الشئ وغيرهما وان نقل الرشي عن الأصحاب وجوب الضمان إذا لم يأت الامام بغير العادة اه  
 وقال المغني في إيمانته أن الرشي عن الأصحاب من وجوب الضمان إذا لم يأت الامام وان يجاوز العادة **(قوله)**  
 أن تصدبه مصحفا للسيل الخ أي وذلك لا يعلم إلا من صدق في دعوى وهو مفهوم ما إذا اقتصدت مصحفة نفسه  
 أو أطلق ضمنوا الظاهر خلافه في الإطلاق لأن هذا الفعل مأمور به فعمله على امتثال أمر الشارع  
 بفعله مائة مصحفة اه عش **(قوله)** ولو يأت الامام أي أو بالأمر مغيث وفي رواية **(قوله)** في شارع عطف  
 انهم أنه لا ضمان لما تلف بتكسيره بشا عن راسع لا انتفاء تعدي بفعله لمحوه العادة اه عش **(قوله)**  
 بلائقة مفهومه أنه إذا كان بقائه لا ضمان لكن نقل عن الشيخ جدان في ملتقى البحرين أنه مع القائد  
 يضمن الأول ويؤدى مائة سم على منجنيق في اتلاف الدواب اه لو تركه دابة قاقت شيئا من الضمان اه  
 أي أو غير دون مسيرهما جازمه هو انتهى اه عش **(قوله)** لكن في الجلب الخ إلى المتق في المني الاقوله  
 أما إذا سقط إلى الوسط **(قوله)** من ضمان السكل أي كلما تلف بالخارج أي من الجناح والنصف أي  
 ضمان نصف التالف بالسكل أي كل الجناح **(قوله)** لا أن الرشق الخ يؤخذ منه ما ينقسم من وطء حرة  
 وأدائها في هوا الشارع أو في دار ولو سكتكم سكتكم ما سقط من الجناح فضمنوا مع الجزاء اه عش **(قوله)**  
 وبه أي بذلك التعليل **(قوله)** وتلقى الخ أي بالغ في سقوطه فليس أثر الخ أي بل أقول بعدم الضمان  
 إلا لا تصد به من اه عش **(قوله)** وفارق الخ عبارة عن التي فان قيل لو سقر بئر الحقة نفسه بأذن الامام لم يضمن  
 فهناك هنا كذلك أحسب بان كلام الولاة على الشارع عفا عن ذلك متراجحة لا ضرر بخلاف الهواء  
 والولاة عا فلم يؤذنه في عدم الضمان اه **(قوله)** بان الحاسية الخ أي أن الاحتياج إلى انتزاع المياه  
 ونحوه يكثر في الشوارع فقلما يتجاوز عنه فلو أهدر لاضر بالماء بكرة والجناح الغير المضمومة بخلاف  
 البئر أحضر حاله به بأذن الامام لا تصرفا بل ضمن الواقع فهناك حذر البيهقي في الشوارع كما هو مشاهد اه  
 سدد **(قوله)** فلا ضمان الخ خلافا للمغني **(قوله)** المصدومه أي تلف به اه عش **(قوله)** وان سبل الخ  
 غاية أي سبله بعد الاسراع وقوله أو إلى ما سبله الخ أي قبل الاسراع **(قوله)** سكة سير فالحذف الخ أي وليس

مرأى لهم بانهم ان لم يكن حشداً طغافاً وهاجراً قال الأذعري في فقهه ص ١٢١ (قوله) وما زاد  
(العادة) بخلاف ما زاد الجوار والعادة وان لم ياذن الامام فيه كالتصاغر اطلاق الشصين وغيرهما وان نقس  
الزكشي عن الاصحاب انه لا يرضى ان يذنه الحظر بالطريق وبقرع على الاول وادام الحظر وقولنا انما قد منسنة  
توقف على ان ذنه خلافه هنا ش هو واقول انظر قوله عن الزكشي الحظر بالطريق وقوله وبقرع الخ  
المتنعي انه لا يذنه الحظر لمصلحة السامعين ان الامام ع قال المتز السابق او اصله غلطة فلا في الاظهر فاعل  
هذا بالنسبة للحظر والرضححة نفسه (قوله) وجاز (العادة) قضيت بعدم الضمان لم يجز والعادة  
وان لم ياذن الامام وهو قضيت كلام الشصين قال في شرح الروض قال الزكشي لكن الذي صرح به الاصحاب  
وجوب الضمان اذ لم ياذن الامام فيه وكان الحظر من الاتصاع اصله من المسلمين (قوله) وفارق ما مر تقدم

بأذن جميع الملوك والاضمن (و يحل) المسلمون الذي بالنسبة لشوارعنا (الخارج الميزاب) (١٢) العايلة التي انضمر المارة (الى الشارع)

فهما مسجد أو نحوهما إذا كان في مسجد أو نحو فهو كالشارع كما نبه عليه الأذوي وغيره معنى وروض  
**(قوله)** بأذن جميع الملوك أي إذا لم يكن الشارع من أهلها أو الأباقي من يابيه بعده أو قبله كحرفي باب  
الصلح **(قوله)** المسلم إلى قوله أو شئت في المعنى الآقوه أي إلى ودعي وكذا في النهاية الآقوه وضع ابن عمر  
إلى المتن **(قول المتن)** خارج الميزاب جرى المصنف في جمع الميزاب على لغة ترك الهمة في مفرد وهو  
ميزاب وهي لتقليل أو الإقص في جمعا وزبهمز فوجد جمع ميزاب مخرما كسوة بقا لنبه ميزاب  
بتقديم الراء على الزاي وعكس فلفظه شذأ ربع اه معنى **(قول المتن)** إلى شارع قال في الروض وكذا  
أي يعني المتولين جناح خارج إلى حربي عند أي ليس فيه نحو مسجد أو إكشارع أو ملا غير بلا  
أذن وإن كان عاليا اه وقال في شرحه تنصده بخلافه لاذن انتهى سم على ج اه ع **(قوله)**  
وان لم ياذن الامام لكن إذا لم يذنه أخذ سابق اه ع **(قوله)** وضع الخ عبارة الفسي أي ولما  
روى الحاكم في مسنده كذا في خارج **(قوله)** ان عمر قل الخ أمر بقله فقل اه معنى **(قوله)** فقال أي  
العباس اه أي لعمر رضي الله تعالى عنهما **(قوله)** فقال ولما قل الخ أي عمر رضي الله تعالى عنه **(قوله)** وما  
قطر منها مثله وأول ما يقطر من الكيزان المعلقة باخنة البيوت في هو الشارع كما هو ظاهر سم على  
ج اه ع **(قوله)** لطيف به مصلحا الخ أي وألجمعه ثم ينقله إلى الميزاب مثلا اه ع **(قوله)** المار  
أعيان الارتقاء بالشارع عشر وط بسلافة العاقبة اه معنى **(قوله)** المار اه معنى **(قوله)** المار  
**(قوله)** ودعي الخ ودليل القديم **(قوله)** اتخذوا الخ أي في المار اه معنى **(قوله)** المار السطح  
متعلق بالاختاذ **(قول المتن)** فان كان بعض في الجدار أي الجدار المتصل في هو المالك لا يخفى بخلاف الجدار  
المرتب على الروض في هو الشارع كما هو الواقع في غالب الميزاب ينفخه بنقي ضمان التالف بهذا الميزاب  
مطلقة أذوه تابع الجدار نفسه تضمن ما تلبسه لكونه في هو الشارع كما في تنبيه اه  
رشدي **(قوله)** أي ما ذكر الخ عبارة المعنى أي الميزاب ويصغر جوعا في الجناح أو أبا بنو إلى ما ذكر  
اه **(قوله)** من الجناح والميزاب ذكر الجناح هنا خلاف الظاهر من السياق اه تنافيه قوله السابق  
لكنه في الجناح على ما يأتي في الميزاب المصغر في أن كلام المصنف هنا مقرر في خصوص الميزاب اه  
رشدي **(قول المتن)** فسقط الخارج أي من الجدار **(قوله)** أو بضه أي بعض الخارج اه معنى  
**(قوله)** على واضعه أي أن واضعه المالك بنفسه أو لأفصل الاتم بالوضع اه ع **(قوله)** منه أي  
الميزاب وقوله في أي الجدار اه ع **(قوله)** أو عكس أي الداخل وبعض الخارج وقد يشكل تصويره  
سم وقد يصور بما إذا كان المطرف من الخارج مسمرا في خشبتين مكرورتين في الجدار مثلا اه سيد  
عمر عبارة ع **(قوله)** وقد يمكن تصويره بالمتصل كل الداخل عن الجدار وكان الخارج ملتصقا مثلا  
بالجدار فانكسر وسقط بعضه جميع الداخل اه **(قوله)** أيضا أي كالخارج وقوله وهو أي التالف  
الحاصل بالداخل وقوله عليه أي بالداخل والخارج **(قوله)** اه أي الميزاب والجناح وقوله وانكسر  
أي نصبت اه معنى **(قوله)** الخارج اه أي أو بضه **(قوله)** ضمن الخ أي السك ولو لم أي شخص ولو  
طاع لا على طرف مصلحه فانقلب إلى الطريق على ما قاله الماوردي أن كان سقوطه بغيره الماخض من نفسه  
لم يضمن أي لعرضه وان كان لتعليق في مضمون أي بديه الخطأ لأنه سقط بغيره اه نهاية برادش ع  
انه لا ضمان في حجر البئر اصله تنصحت أذن الامام ولا ضرر **(قوله)** في المتن إلى شارع الخ قال في الروض  
وكذا أي وكذا يعني المتولين جناح خارج إلى حربي عند أي ليس فيه نحو مسجد أو إكشارع أو ملا  
غيره بلا إذن وان كان عاليا اه قال في شرحه تنصده بخلافه لاذن اه **(قوله)** وما يقطر منها مثله  
وأول ما يقطر من الكيزان المعلقة باخنة البيوت في هو الشارع كما هو ظاهر **(قوله)** أو عكس أي الداخل

مضمون نوزع عليهم نصبتين غير نظروا ولا مساحتها سقطت وانكسر في الوعاء أصابه الخارج ضمن أو بالتلف فلا يكفاه البقوى

أوسلك فلا يتأذى به يظهر لان الأصل (١٤) براعاطفة ولو أنفك ماؤ شيأ ضمن نصفه كان بعضه في الجدار وبعضه خارجة ولو اتصل

(قوله أو شئنا الخ) ولو اختلفا فصل صاحب الجناح نصف الماء داخل وقال صاحب المتابع تلف بالخارج فإظهار  
تصدق صاحب الجناح لان الأصل عدم الضمان اه عش (قوله ولو أنفك الخ) قوله وقباس ذكفت المغنى  
والى قوله نعم ان كان ملكه في النهاية الاقوية وان تارغ غيبه البقي (قوله ولو أنفك الخ) أى عماء الميزاب  
عش ورشدى جوار للمغنى ولو أنفك الماء المزلزل من الميزاب نصفه أفاقا تلف الخ (قوله ولو أنفك الماء في الارض)  
أى ثم تلف به انسان نهيا، وقضى (قوله أو شئنا الخ) أى قول البقوى ولو أنفك وشيأ الخ (قوله ان ماء  
ماليس منه) أى عامير مال ليس الخ (قوله والذي في الارض) أى مائة من الفضة من التالف بماء الميزاب سواء  
خرج منه شئ من ملكه أم لا اه عش (قوله ووجه) أى مائة في الرضة من اطلاق الضمان (قوله لتعين خارجه  
الخ) أى خارج محل الماء (قوله بنه) أى ماء ماليس منه الخ (قوله كسره بلكه) أى حيث لا ضمان مع  
ان كان تصرف في ملكه اه عش (قوله ولا يبرأ) أى قوله نعم ان كان في المغنى الاقوية والمراد الى نعم ان كانت  
(قوله المائل) أى كلاً وبعضاً (قوله بانتهى عن ملكه) فلو تلف بها انسان ضمنته عاقلة البائع كقتلا من  
البقوى أو ثراه وقال الباقى الأصح غنذى ولم يملك أو لعقل حال التالف اه معنى (قوله وباعه منه)  
يعنى انتقل الى ملكه بطريق شرعى (قوله وسله) أى عن البيع اه عش (قوله يرى) أى وان لم يتعرض  
لماله منه فلا بدخوله في ملكه صار يصدق إيقاعه ولا يكف هدمه لمبايع من ازاله ملكه عن ملكه اه عش  
(قوله المالك الآخر) يعنى أن المراد بالمالك أعظم من مائة العين والمنفعة حسب ما لا يخرج الميزاب اه  
عش (قوله لم الخ) أنظر ما موقع هذا الاستدلال ورشدى أى فكان يعنى أن ذكر ما قدمناه من المغنى  
آتافى يظهر الاستدلال (قوله اختص الضمان به) أى بالباقي مثلاً اه عش (قوله عبارة عش أى لا أسر  
وطاهره) أنه لا ضمان على بيت المال في هذه الحالة اه (قوله المثل وان بنى جداره) أى بعضه أخذ من كلام  
الشرح الا حتى أنفاو عكس المغنى فقدرهنا لفظه كله ثم قال فان بنى بعض الجدار ما ملأه البعض الآخر  
مستواً سقط المائل فقط ضمن السكلى أو سقط السكلى ضمن النصف اه (قوله المثل الى شارع) أى أو موجب  
اه نهاية (قوله أو ملك غيره الخ) ولصاحب المال المطبق من مال جداره الى ملكه بنفسه أو إصلاحه كاصناف  
شجرة أو تنشر الى هو اعلمه كله طلباً الى التالى لكن لا ضمان فيما تلف بها اه نهاية زاد المغنى والاسنى لان  
ذلك لم يكن يصنعه بخلاف الميزاب يتخوه اه قال عش قوله طلب الى النهاية أى قوله يفعل فليس ملكه بنفسه  
ولا رجوعه بانقرضه على النقص ثم أضافه الى غيره صرح بذلك وفى النهاية أيضاً ولو بناه مائلاً الى  
الطريق أجبره الحاكم على نقضه فان لم يفعل أى الحاكم فليعلم من نقضه كقوله في الأوزار اه أى بخلاف  
مالى بناه مستواً ثم مال فليس له مطالبته كما تقدم عن سم اه عش أقول لما ذكره سم على يسيل التردد  
بلا ترجيحى كما قدمه لونه عند قوله الشارح ولو استمر الجدار الخ كلامه من المغنى ترجع عدم المطالبة  
(قوله وسنه) أى ملك الغير (قوله وسنه) أى ملك الغير الكسفة غير النافذة أى اذا لم يكن فيها مسبب أو يتر  
مسبل والا كما كشور عمه فى راسى (قوله كسره) أى قبل قول المترو بجل الخ (قوله فيض من الخ) أى وان  
أخذ فيه الامام أسمى وقضى (قوله بالمائل) أى يسقط المائل فقط وقوله بالكل أى يسقط السكلى اه معنى  
(قوله ويؤخذ منه) أى من المثل (قوله وبناء) أى الجدار كله (قوله مطلقاً) أى سواء تلف بكاه أو بعضه  
اه عش (قوله فيه) أى كل من ملكه الموات (قوله ضمن الخ) وقال الاسنى وخلافاً لنهاية والمغنى

وبعض الخارج وقد يشكك في تصويره (قوله المثل وان بنى جدار ما ملأه الخ) قال في الرض ولصاحب المالك  
مطالبته بمال جداره الى ملكه بالنقص كاصناف الشجرة تنتهى الى ملكه اه قال في شرحه لكن لو تلف  
بشئ من ملكه لا يذم له لم يكن يصنعه بخلاف الميزاب يتخوه نقضه البقوى في تطبيقه من الاصحاب  
اه وخبر بصاحب المالك الحاكم فليس له مطالبته من الجدار الى الشارع بنقصه على ما يفيد قول  
الشارح الا حتى ولو استمر الجدار الخ ان كل فقه فيه وان مال راجعاً الى نقضه لم يطلب بنفسه لكن

ماؤ بالارض فالقباس  
الضمان قاله البقوى  
وغير ذلك أنفك ماليس  
منه شئ خارج لا ضمان فيه  
هذا أو الذى في الرض وغيره  
اطلاق الضمان بماء الميزاب  
ووجه بانه لا يسلم من  
التفصيل السابق في محل  
الماء حوله في الماء غير  
خارجة ودخله بخلاف الماء  
وجرد دموره بغير الضمون  
لا يقتضى سقوط ضمانه  
لا يجمع مهور بعد على  
الضمون وهو الخارج ووجه  
أعنى مهور على مضمون  
يقرب بينه وبين ما يطأرون  
حطب كسره بلكه ولا يبرأ  
واضح جناح وميزاب وان  
جسد أو مائلاً يتأذى عن  
ملكه وان خارج غيبه البقي  
نعم ان بناه مائلاً الى الغير  
عبد وان أو باع منه حمله  
ويؤلى اذ ولو واضح والباقي  
المالك الآخر لا الصانع نعم  
ان كانت عاقلة يوم التالف  
غيرها يوم الوضع أو البناء  
اختص الضمان به (وان بنى  
جدار ما ملأه الى شارع) أو  
ملك غيره بغير اذنه ومنه كسره  
السكلى غير النافذة  
(فكبحناج) فضمن السكلى  
ان وقع التلف بالمائل  
والضمان وقع بالكل  
ويؤخذ منه انه لو بناه مائلاً  
من أصله ضمن كل التالف  
مطلقاً وهو ظاهر وأولى  
ملكه أو موات فلا ضمان  
لانه لا تصرف فيه كيف  
يتأذى من كان ملكه مستحقاً  
للنقصه لغيره بأجله مثل ضمن  
كله كسره الاخرى

لانه استعمال الهواء المستحق للغير وبه يفرق بينه وبين الحظر عليك المستأجر شرا على ما مر في لان الحظر لا يستعمل المضمن (أو)  
بناد (مستوى بافعال) الى ماسر (وسقط) وان تلف شيأ حال سقوطه (فلا ضمان) لان المبل لم يحصل (١٥) بفعله (وذلك لان أمكنه هذه واصلاحه

ضمن) لتقصيره بتركه  
الهدم والاصلاح وانتميره  
كثيرون وعليه فقلوه  
لا فرق بين ان يطالب به  
ورفعه وان لا (ولو سألنا)  
ما بناء مستويا وما لا  
(بالمر بق قصيره شخص  
أوتلف به) (مال فلا ضمان)  
وان أمره الى رفعه (في  
الاصح) لان السقوط لم  
يحصل بفعله فليمر بهم  
ان قصر في رفعه ضمن كافله  
جمع مقدمون واعتد  
الاخرى وغيره لتقصيره  
بالتأخير وبقرب بينه وبين  
ماسر فبما يمكنه هدمه بان  
ذلك لم يحصل فله انتفاع  
بالطريق بخلاف هذا  
فاستقر بعدم قصيره به  
ولو استند الجدار لم يطالب  
بنقصه ولم يضمن ما تولى به  
وان مال كالمرو وجوه بان  
النسل شأنه في رفعه ولم  
يضمن من اصلاحه غالبا  
وبه يفرق بينه وبين ما ذكر  
فمن قصر بالرفع ويوجه  
قوى مدركا للمال والمال  
المطالبة به (ولو طرح  
فلمكان) بضم القلق أي  
كلمات (وشور) نحو  
(طبخ) وروان (طريق)  
(فضمون)  
بأنسبه للمال بها (على  
الاصح) لما في الخراج  
نم ان كانت في منطقتين  
الشوارع لانتفاع البيات المارة

والشهاب الرمي (قوله لانه استعمال الهواء الخ) قد يقال انما حرم استعمال الهواء لتقوى شق الغير وهو  
موجود في الاتلاف لعدا الانتفاع بموضع الحظر اه سم (قوله وبه يفرق الخ) يتأصل اه سم (قوله أو)  
بناء مستويا) أي قوله نعم في البناء يتوالت في القوة وانتميره كثير من (قول المتن قال) الاول واما الثاني  
(قوله الى ماسر) أي الى الشارع أو بالمقصود به (قول المتن فلا ضمان) (تسبيه) لو اختل جدار وطلع  
السطح فذلك للاصلاح فقط على انسان فقلت قال الغوى في قنائه ان سقط وقت الحظر فليس عاقلة لانه  
اه معنى وفي عرش بعد كرملة عن سم على المنهج مانصه أي أو ما به فان كان السقوط مترتبا على التق  
السابق لحصول الخطأ به ضمن والا فلا اه (قوله ما بناء مستويا الخ) أي بخلاف ما بناء متلا في نحو شارع فان  
ما تلف به مضمون كالجناب اه شرح المنهج (قول المتن قصر) بتلف المالك في الماسر والمضارع اه  
رشدى (قوله ضمن) وقالا لا في ذلك لانها يتوالت في (قوله كافه) جمع الخ والصحيح خلافه مر اه سم  
(قوله واعتد الاخرى الخ) اعتمد شيخنا الشهاب الرمي عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر  
على رفعه يفرق به و بين ابقاءه لان البناء ياد على العادة بانه بفعله أو يجبر على رفعه ولا ينافيه عدم  
الضمان سم وقد يقال يتعين الاحتمال الثاني لا في شغل الشارع عليك كون يمكنه فمضغ اه سيد  
عز (قوله ولو استند الخ) هذا يفيد أنه ليس العا كهمطالبتين مال جداره الى الشارع بنقصه فان كان  
قوله الا في وانما الجوارح الا قوله لم يطالب بنقصه لكن قد يمنع هذا قوله كالمزاد عدم المطالبة بالنقص  
اذا مال لم تقدم فلتراجع المسئلة اه سم عبارة الغنى ولو استند الجدار ولم يلزمه بنقصه كأي أصل  
وهو لا ضمان لان قوله لانه لم يجاوز ملكه وقضيه هذا انه اذا مال لم يملكه وليس مراده اه (قوله ولو  
استند الجدار) أي قرب الى الهدم الجدار الذي بناه مستويا اه كزدي (قوله وبه يفرق) أي قوله ولم  
يضمن الخ (قوله بالرفع) كذا في أسهل وجهه تعالى قاله يعني في اه سديع (قوله المطالبة) أي  
بالنقص اه كزدي (قول المتن ولو طرح) أي شخص اه معنى (قوله بضم القلق) الى قوله بل لا يسمع  
في النهاية الا قوله ما لم يقصر الى الوق الاداء (قول المتن طلع) بكسر اللام ومعنى يحصل (قوله بالنسبة  
للمجاهل) أي فان مشى عليه اقصا فلا ضمان فمعنى ونهاية (قول المتن الى الصبح) محل اختلاف كأي  
الروضة وأصلها طرحها في غير الزايل والواضع المحدثات والاقيشه ان يطعم بنفي الضمان اه معنى  
(قوله الى ماسر الخ) أي من ان الاتفاق بالشروع مسروط بسلامة العاقبة لان ذلك ضرر على المسلمين  
كوضع الحجر والسكين اه معنى (قوله لانه لا) أي المتعطل اذا ذكر وقوله منه أي الشروع (قوله  
فالتقصير من المار الخ) أي بعده الى اه نهاية قضيه انه لم يعدل بالمشتاير بل عرض رخصة الجاهل  
اليه ضمن وقضى اطلاق قوله أو لا تمن ان كانت في منطقتين بخلافه فليراجع والظاهر عدم الضمان مطلقا  
اه عرش وقوله وقضى اطلاق الخ محل تامل (قوله ما كالموات) أي بالزايل والواضع المحدثات اه  
معنى (قوله طاعة) أي بجاهل كان أو عالما وطاهره ولو دعا موهر ظاهر لانه ظاهر يمكن التفرع كالسكب  
قد منع هذا كما مر لعدم المطالبة بالنقص اذا مال لم تقدم فلتراجع المسئلة (قوله لانه استعمال الهواء  
المستحق للغير الخ) قد يقال انما حرم استعمال الهواء لتقوى شق الغير وهو موجود في الاتلاف لانه  
الانتفاع بموضع الحظر (قوله وبه يفرق بينه مستويا الخ) تامل (قوله نعم في رفعه) ضمن كماله جمع  
مستقون الخ اعتمد شيخنا الشهاب الرمي عدم الضمان فهل قياس عدم الضمان أنه لا يجبر على رفعه يفرق  
بينه وبين ابقاءه لان البناء في الطريق ياد على العادة بانه بفعله أو يجبر على رفعه ولا ينافيه عدم  
الضمان (قوله ضمن كافه) جمع مقدمون والصحيح خلافه مر (قوله بنقصه) أي فلا ضمان وان قصر  
في رفعه مر ش ولو بناء متلا الى الطريق أجبره الحالك على كمي نقصه فان لم يفعل فلما رين نقصه مر

أما فلا ضمان على الاوجه لان هذا وان فرض عدمه فانقص من المار فقط فانقص بالمقتضى هنا خرج بالشارع عليك الموات فلا  
ضمان فيه طاعة بطرحها

ما لو وقعت بنفسه بغيره أو نحو ذلك لا ضمان ما لم يقصر في دفعها أو أخذ ما لم يرضى بالرضاء من المأمور به يكون ضمانه ما تعلق به على واضعه في أول يوم وعلى (١٦) الجاني في ثابته لا عبادة تنطيقه كل يوم وثالثه في قتاله انتهى الجاني عنه ضمن الواضع

وكان ذلك لما ثبت ولا يهمل  
 لكن جاز في استكثاره  
 العادة وهو أوجب ولا يتعاقب  
 سببها على فعل (الاول) أي  
 هو أو عقلة الضمان لأنه  
 المهلك بنفسه أو بواسطة  
 الثاني (بان حفر) واحد  
 بشره أو ناولا لكن قوله  
 الثاني فان لم يتعد الخيل  
 على ان قوله عدوانا وجع  
 لهذا أيضا وهو ان أمه  
 ولا يصح دوره. لأن غير  
 العدوان بينهم بالاول  
 (ووضع آخر) أهلا للضمان  
 قبل الحفر أو بعده (حفر)  
 وضع (عدوانا) متعدي  
 يحذف كغيره أو حال  
 يتأوله بعد (فعله) (فعله)  
 يضم أوله (ووضع العائر  
 (جها) فلهذا (فعل الواضع)  
 الذي هو السبب الاول لان  
 المراهية الملاذ أو لا التالف  
 لا الفعل أو لا الضمان لان  
 التعذر هو الذي وقع فكان  
 واضعه أخذوا ردائها  
 أما ان لم يكن الواضع أهلا  
 فسيأتي (فان لم يتعد الواضع)  
 الاهل بان وضعه عليه  
 وحفر أو عدوانا فله أو  
 بعده فعذر رجل ووقع بها  
 (فان يقول تضمن الحافر)  
 لأنه المتعدي وفارق حصول  
 الحفر على طرفها بسبيل أو  
 سبع أو سري فان الحافر  
 المتعدي لا يضمن ههنا

الواضع ثم أهل الضمان في الله نعم تضمن شرر بك بخلاف تلك الثلاثة لان الثاني المتعدي هو ما لم يحضر ثم جاز على كل موضع آخر فيها  
 سكتناه لا ضمان على أحد أما المالك فظاهر وأما الواضع فلان السقوط في البئر هو الذي أفضى إلى السقوط على السكين فكان الحافر كالباشر  
 ولا يترتب عليه ضمانه لهذا هو الذي لا يحتاج إلى الجواب عمل ما هنا على ما إذا تعدي الواقع به و



أركان الناصب) أي السكين) (فروع) لو كان يد شخص سكين فاقى رجل جلاعه ما هناك فمضيه أي  
جذب معه لما فتح فشقها وما بال التي لأصحاب السكين الآن يلقونه بالولو ومثانئ على برفوع أعدها  
الآخر قال المصري فإن حذبه لمعاني الخصل وكذا الحال لو حب ذلك فهو مضمون ولا ضمان  
عليه وإن حذبه لا ذلك بل لا تلافٍ للجذب ولا طريق للحلص بنفسه مثل ذلك فكل منهما ماضٍ لا  
يكالو تجارحاً ما غنى وروض مع شرحه وكذا في النهاية الإله اعتمد في الجذب لمعاني الخصل الخ إنما  
ضامنان خلافًا للمصري (قول المتن جراً) أي مثلاً اه معنى (قوله عدواً بالطريق) أي القوة ومرى في أخيه  
في المعنى القوة هو أركاني في النهاية القوة واتصمه بالقبضى (قوله عدواً) عبارة الغنى سواء كان متعبداً  
أولاه وعبارة الاسنى وقوله أى الرض عدواً ما من يذنه ولو ترك كان أولواً كان حكم الوضع والعدوان  
معقوباً بالاولى اه (قوله الخروصم) أى روض الخنة (قوله إن انتقله أنما هو الخ) فليس هو ما هو شرح  
الجرى الخ مثل طرح الخ موضعه الاول وينبى أن يقال فيمن كان جوعاً لمعمل الاول ضامن الجسرة  
كان دفعه على محل ثم تغر فرج من الضامن على المدعى ولو لم يكن ناشئاً عن كل جوع فهو عذر أوج  
فلا ضمان على أحد اه ع (قول المتن وما) أى العار والمعتور به اه معنى (قوله أركان الخ) اه  
الطريق على صفة على قوله ثم نشر الخ (قوله فخصن هواه) أهبة النهاية لفظه وهو عبارة المعنى وتضمن  
واضع القلمة والخج والخر والدرج والعار وغيرهم المراد به وجوب الضمان على عاقلتهما بالية أوبعضها  
لا وجوب الضمان عليهم كائن عليه الشافعى والاصحبه اه فنبين أن يحمل كلام الشارح هنا على شرح  
للعائر بهما على ما بين كون المعتور به مهمة (قوله ولا ينضم الطريق كذلك) أي ما كانت تتضرر  
المادة بنحو النوم فيولم تكن عوات (قوله لفرض فاسد) عبارة المعنى والقائم في طريق واسع أوضيق  
لفرض فاسد كسرة أو أذى كقاصد شتى اه (قوله وه) أى عمار وقوله مع ما هـ أى فى المتن (قوله  
وأنه يجب الخ) عطف على قوله إن المراد الخ (قول المتن فالذهب أهدار فاعلونا) وخيل اهدار القاعد  
نصوه كقوله الأذى إذا كان فمن الطريق أى وسطه مألواً كان يتعطف ونحوه بحيث لا ينسب إلى تدرأه  
تصغير فلا هـ نهاية أى وجه الماشى ع (قول المتن اهدار فاعلونا) أى عوارق وأقارب فرض فاسد  
وكان الاول ذكره اه ع (قوله إن الطريق) إلى الفصل في النهاية والغنى (قوله بل علمنا) أى  
فما إذا كان العائر نحو عدو أو مهمة اه رشدى وقوله نحو نفسه تأمل (قوله يحتاج الوقوف الخ) اه  
لتعب أو سماع كلام أو انتظار رفيق أو نحو ذلك اه معنى (قوله فاصابه بغير افعال) بخلاف ما إذا  
انصرف عنه فاصابه بغيره إنما انصرف إليه فاصابه بعد تمام انصرافه عنكم كالأول وأقلنا لا يترك  
(فروع) لو وقع عيب في ثياب رجل بل جلا فشد العبدى وسلمو حوله جل فشق العبدوان ضمه ك  
قاله الغرى فى فتاوه اه معنى (قوله وما) أى وأمان أحدهما أخذاً مما بعده (قوله لا ينزاه المسجد  
الخ) أى لا يمان عنه كالتصديق ونحوه اه ع (قوله وهدر) أى العار سواء كان أعى أو بصيراً  
الخ الجواب للشيخ في شرح الرض مع تقليبه عدم الضمان على أحد عا ذكر الشارح بقوله أما إن كان  
قضاء الخ (قوله فلا ضمان) عبارة الخج وهدر عائر قال في شرحه بخلاف المعتور به لا يهدر وهذام  
الروضة كالشرحين ووقع فى الأصل أنه يهدر بغيره بينهما اه أى لأن قول الأصل فلا ضمان مع التصديق  
فما يهدى يهدى عدم الضمان هناك من العائر والمعتور به لا يقتضى على اهدار المعتور به فلذا أنه الشارح  
بقوله يعنى على المعتور وبالح و يجوز أن يرد على معنى فلا ضمان للعائر أى لا يضمن المعتور به (قوله

( ٣ - ) ( سر ولی ابن قاسم - تابع )  
 کثرت افہوم مرافق الطریق ( لا عار بہ ) لانہ لا حرج کثرت مخالفتہا لاصل بحر کتابی نہ بن وجہ من الراقف فصل ابن انحر فی الماشی  
 لآخر صنف خاصہ فی البحر اوقاد ما تھا کتبنا اسناد ما و اساتین بلوخر بحال بحسب الی انہ الصیغۃ منہ العار و ہر

له عرش **(قوله بلكه)** أى أو يستحق منعة اه معنى **(قوله لم يدخله)** أى دخل ملكه **(قوله بغير انته)** أى كان دخل باذنه لم يدر اه معنى وفى سم بعد كرمته عن شرح الروض مائسة فان أرادنى الاهداء مطلقاً أشكل بان الملك لا ينقص الخلو من الجالس فيه من الجالس فى الشارع المتصل فيه وان ادعى تفصيل الشارع فقد يربى فليصر اه **(قوله معتكفا)** بنى أن يصدق فى الاعتكاف لانه لا يعلم الامنه ويقوم ولو نسمعه اه عرش **(تنبيه)** لو وقع فى البروقه وقع عليه عزه دافى به غير جليل فقله انقص منه ان قل مثله مثله غالباً فبعضه أوعى البرأ ونحو ذلك كلى زمانه بغير فقتله فان كان لا تحرفاً لضمان فى ماله وان لم يقتل مثله غالباً فبعضه عدون مطلقاً بان لم يتجرى الوقوع أو لم يعلم وقوع الاول ومات بقتله عليه أو بانصدامه بالبروقه نصف الحية على عاقبتى رة الاول والنصف الآخر على عاقلة الحافران كان الحفر عدواً لانه مات وقوعه فى البروقه وقوع الثانى عليه وان لم يكن الحفر عدواً لانه هدر النصف الآخر وادى غرم عاقلة الثانى فى صورة الحفر عدواً لوجوه امره على عاقلة الحافران الثانى غير محتاوى وقوعه عليه بل بأجاء الحافران له فهو كالكر مع الكره على اختلاف بل أولى لا تنفاه قصد هذا بالكلية ولو نزل الاول فى البروقه ينصدم ووقع عليه نحو فقتله فكل ربه على عاقلة الثانى فان كان الثانى فضيله على عاقلة الحافران لتعدي بغيره لان أتى نفسه فى البروقه فعدوا لضمانه فبطلته القاتل لنفسه معنى وروى مع شرحه

**(فصل فى الاصطدام ونحوه) \*** **(قوله فى الاصطدام)** أى القول بالمتن ولو أركبناه الحصى فى النهاية الاوله لانها هى المتن وتره فهو كقول أى حشفة الى أم الملو كتنوكذا فى المتن أى الاوله مال كالى المتن وقوله وهو مبالغة الى أم الملو كتنوكوله ذهب الى لومشى **(قوله ونحوه)** أى يحرم المصنق اه عرش **(قوله وما يذ كرمع ذلك)** أى كشراف السفينة على الفرق اه عرش **(قوله أى كملان)** أى بان كانا بالعين عاقلين حين أخذنا من قول المصنف الأتى صوبان الخ اه عرش عبارة المسمى أى حوان كملان الخ واستغنى عن تشديد الاصطدام بالخ من قوله فعل عاقلة كالخ اه **(قوله أو يمدوان)** أى بان كانا ماشين القهقري كالألفى اه رشدى **(قوله أو مختلغان)** راجع لكل من التعمين كالجوهرى مع المسمى أى أو أحدهما لو اكبوا لا خرمش أو مقبل والاخر مدبر **(قول المتن بلا قصد)** بقده ليشمل اذا غلبتاهما البائنان وسأى مختزله فى كلامه اه معنى عبارة النهاية وشمل كلامه ما لم يقدر الراكب على ضبطها أى الدابة ولو قدر وغاية موصفات العنان الوثوق ومالو كمن مضطرب الركوبها اه أى وهو كذلك فى الشكل عرش **(قوله لنحو ظلمة)** أى من عى وغفلة اه معنى **(قول المتن فعل عاقلة كالخ)** ولا فرق فى ذلك بين أن يفعل من كمين أو مستظفين أو أحدهما من كمين أو لا خرمس مستظفان المركوب بان جنس القوة كتر من أم لا كتر وسواء اتفق سبرهما أو اختلف كان أحدهما يمد أو لا خرمس على هيئة معنى وروى مع شرحه **(قول المتن مغفلة)** أى بالتثنية اه عرش **(قوله فعل عاقلة كالخ)** أى لو رتد الآخر اه معنى **(قوله لعدم افشاء الاصطدام الخ)** وان لا يتعلق به القصاص اذا مات أحد هدمادون الآخر اه معنى **(قوله ولو ضعف الخ)** ينفى جوعه لكل من القصد وعلمه لكن فى القصد شبهه معنى

كلى جالس بملكه فبعضه من دخله بغير انته) قال فى شرح الروض فان دخل باذنه لم يدر اه فان أرادنى الاهداء مطلقاً أشكل بان الملك لا ينقص الخلو من الجالس فيه من الجالس فى الشارع المتصل فيه وان ادعى تفصيل الشارع فقد يربى فليصر اه **(قوله أيضاً كلى جالس بملكه فبعضه من دخله بغير انته الخ)** عبارة الروض وان عثر الماشى بواقف أو قاعاً أو نام فى ملكه فالتالى ضمان وهو دونهم ان دخل بلاذنه اه قالى شرحه فان دخل باذنه لم يدر اه وإطلاق عدم الاهداء يشكك مع الاتساع وكذلك مع الضيق فى القيام لكن الملك بالنسبة للمعشور به لا ينقص عن الشارع ان لم يردوا العاثر فبلاز يرد على الشارع فان أجرى تفصيل الشارع فبعضه **(فصل فى الاصطدام) \***

كلى جالس بملكه فبعضه من دخله بغير انته) قال فى شرح الروض فان دخل باذنه لم يدر اه فان أرادنى الاهداء مطلقاً أشكل بان الملك لا ينقص الخلو من الجالس فيه من الجالس فى الشارع المتصل فيه وان ادعى تفصيل الشارع فقد يربى فليصر اه **(قوله أيضاً كلى جالس بملكه فبعضه من دخله بغير انته الخ)** عبارة الروض وان عثر الماشى بواقف أو قاعاً أو نام فى ملكه فالتالى ضمان وهو دونهم ان دخل بلاذنه اه قالى شرحه فان دخل باذنه لم يدر اه وإطلاق عدم الاهداء يشكك مع الاتساع وكذلك مع الضيق فى القيام لكن الملك بالنسبة للمعشور به لا ينقص عن الشارع ان لم يردوا العاثر فبلاز يرد على الشارع فان أجرى تفصيل الشارع فبعضه

نظير ما يأتي (أو) قصد (أحدهما) فقط الاصطلاح (فلنكل حكمه) فعل عاقلة القاصد نصفه مغالطة وغيره نصفها تخفة (والصحيح أن على كل كفاؤين) كفاؤا وتقتل نفسه أو أخرى لمقتل صاحبها إذا أصح من الكفارة لا تختار أو أنها تصبح فاقلة لنفسه (وإن ما مضموم كونهما كذا) الحكم في الدية والكفارة (وفي) مال كل إن عاشوا لا في (حركة كل منهما) إن كانا ملكين (١٩) للراكبين نصف قيمة لآبائهم ما سار

في الصدق في قيمة النصف لانه في لآبائنا هنا (دابة) الاخرى أو مكره هو ان غلبهما والباقي هدر لا شرا كهما في تلاف الباتين فوزع البسلة عليهما وان كانت احداهما فيسلا والاخرى كبنا كئي الأرموعين على كئي حرته تأثير في القتل والام يتعلق بحركتهما كتراروة بحلة عقبة جرح عظيم أو جرح العقول التليل اذ كئي لا يربك فهو كقول أبي حنيفة بخيلا للمثل لو قتله بأوقيس لم يقتل به أما الملوكة فغير الزاكب ولو مستأجرة فلا يهدر مئاشي وكذا يضمن كل نصف ما على الباتين مال الاخرى نظير ما يأتي في الشقة ولو تعاد باجسلا فاقطع فسقطوا وما فعل عاقلة كل نصف دية الآخر نعم ان كان الجبل أحدهما هدر الاخر له عاقلة ولو على عاقلة نصف دية المالك ولو أرحه أحد المتعاضدين فسقط الآخر وما فعل عاقلة نصف دية كل متولو فطعمه غيرهما فاعلى عاقلة دية كل منهما ولو ذهب ليقوم فاعطى غيره بثوبه

غيره خطأ اه عش (قوله نظير ما يأتي) لعلى قوله نعم ان كان الجبل الخ (قوله وغيره الخ) أي وعلى عاقلة غير القاصد نصف دية وقوله نصفه مال من الضمير المضاف اليه (قوله والمز والضمير على كل الخ) أي سواء قصد الاصطلاح أم لا اه عش (قوله لا تختار) كذا في أصله رجاءه تعالى والقياس تختار أسيده عمر (قوله المتن وفي تركه كل نصف فيما تلخ) وقد يعبر عن النقص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا أن يكون عاقلة كل منهما ورثته وبعثت لآبائ اه اسنى ومعنى (قوله المتن والشارح وفي مال كل إن عاشوا الخ) هذا يقتضي حمل الواو وفي على الاستئناف أو الصطف على جملة وان ما تلخ لا على فكذلك كجواهر المتبادر لا لا يتأخر ما زاد مع فرض موته مسامع مكره بهما الآن ورديه بيان فائدة مؤثرون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيمن النصف اه سم (قوله وان غلباهما) كان الأولى تانيث الفعل (قوله وان كانتا الخ) غاية المعنى عبارة النهاية والغنى ويحمل ذلك كما إذا لم تكن إحدى الباتين ضمة فيقتضي بطلان به لا أثر لحركتهما في قوله لا تخرفان كانت كذلك يتعلق بحركتهما كقوله الآخر الخ (قوله جله) أي الكئي في كلام الام (قوله أو هو) أي كلام الام (قوله أما الملوكة الخ) عبارة والغنى والنهاية هذا إذا كانت الباتين لهما فان كانتا لغيرهما كالعاقرين والمستأجرين لم يهدر منهما شيء لأن المعار ونحوه مضمون وكذا المستأجر ونحوه إذا استغنى عنه أو فوطيه اه (قوله يضمن كل) أي من الراكبين (قوله نصف ما على الخ) أي ما على الجبل كان المراد ما على كل دابة ويحتج بغيره التقيد بالاجنبي اه سم (قوله من مال الاجنبي) يخرج لو كان مع كل من المصلدين بضوحي ما يحصل على الرأس فكسرت في العيران الشافي رضى الله عنه قال على كل منهما نصف قيمة الدابة الخ اه معنى (قوله جله) أي لهما أو لغيرهما ما يتوضى (قوله) نصف دية الآخر أي دية شبهه عندك في المواضع الثلاثة الآية اه عش (قوله وان كان الجبل لأحدهما) أي ولا تخرفان اه معنى (قوله وعلى عاقلة) أي التلام اه عش (قوله المتن وصبيان الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجنبي فاه ظلم هو وبالجملة ما نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم أجد حكم دية البالغ ذكر أو يظهر إن كان نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها هدر انتهى اه سم (قوله أو صبي) الى قوله وهو هدر في النهاية والغنى (قوله المتن ككاملين) هذا إن ركبا باقتضاها وكذا إن أركبهما أو يهدر ما على كل ركاب من يضبط الركوب اه معنى (قوله ان الاصم ان عدها الخ) هذا إذا بناق ان التلاف بالاصطلاح شبهه عندنا اه سم (قوله لغير ضرره) عبارة والغنى يحمل اختلاف كافتلاص الامام وأقرامه إذا أركبهما نية أو لحاجة غيره مهمة فان أرقعت الى ركابهما حاجة (قوله المتن والشرح وفي مال كل إن عاشا) هذا يقتضي حمل الواو وفي على الاستئناف أو الصطف على جملة وان ما تلخ لا على فكذلك كجواهر المتبادر لا لا يتأخر ما زاد مع فرض موته مسامع مكره بهما الآن ورديه بيان فائدة مؤثرون حمل المتن على ذلك ولا يخفى ما فيمن النصف اه سم (قوله في المتن وفي تركه كل منهما) نصف قيمة دابة الآخر قال في شرح الرارض وقد يعبر عن النقص في ذلك ولا يجزى في الدية إلا أن تكون عاقلة كل منهما ورثته وبعثت لآبائ اه (قوله) وكذا تضمن كل نصف ما على الباتين مال الاجنبي (قوله) كان المراد ما على كل دابة ويحتج بغيره التقيد بالاجنبي (قوله ان الاصم ان عدها مستأجر) هذا لا يتأخر ان التلاف بالاصطلاح شبهه عندنا اه (قوله المتن وفي ان أركبهما الوالى الخ) قال في العباب ولو أركبه الاجنبي فاه ظلم هو وبالجملة ما نصف دية الصبي على عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة البالغ ولم أجد

ليقد تم من شغلها مال من نصف قيمته وكذا لو مشى على نعل ماش فاقطع شغلها كإتي (وصبيان أو صبيون) أو صبي ويحبون (ككاملين) في فصلهما المذكور وينسجى بالدية مغالطة ان كان لهما نوع تميلان الاصم ان عدها مستأجر (وقيل ان أركبها الوالى لغير ضرره) وعاقلة (الضمان) لما فيمن الخطر وجواز مضمون وبسلامة العاقلة ولا يصح التمتع أو كتهما لمصلتهما واللامتنع الأوليا يصح تعاطي مصالح الولي

نم ان اركبها بغير من عليها عادة (٢٠) لكونها جرحا ولو كونه ابن ستم لا ضمنه وهو هنا في الحضانة لا في كسر لولي المال على ما يحشه

كقوله لمن مكان الى مكان فلا ضمان عليه قطعا اه (قوله) نم ان اركبها ما يجوز الخ قال البلقي  
ويبقى ان يضاف الى هذا كرا لا نسب لولي الى تقصير في تركه من يكون معهما من غير العادة باوصاله  
معهما اه معنى (قوله) مثلا أى أو ستين اه معنى (قوله) معهما أى وزنه كقذفان مر اه ع  
(قوله) على ما عدا البلقي وهو الواجب اه معنى (قوله) اه من ولاية داييه (قوله) اه سب  
عمر وعش (قوله) من أبو غيره ومنه الام حيث فعلت ذلك لعلها تدينه على الولي والعلم والقيمة اه ع  
(قوله) المثل ولو اركبها اجنبى الخ قال في الروض أو اجنبان كل واحد فعل على عاقلة كل نصف ديتهم وعلى  
كل نصف قيمة الدابتين وما ألتفنه باثنين اركبه اه ويبقى أن يكون كلا جنيين في هذا التفصيل  
الوليان حيث اركبها لاهلها اه سم (قوله) المثل اجنبى ومنه الولي اذا اركبها لغيره مصلحة يكلو  
ظاهر بمراسم اه رشدي عبارة عش ولو كثر أى الاجنبى صيا اه (قوله) بغير اذن الولي الى قوله  
وهذا ظاهر في المقتضى وكذا في النهاية الا قوله اجماعا (قوله) ولو لمصلحةهما عبارة للمقتضى وان وقع السبي  
فلم ضمنه المالك كقوله الشخان وظهر انه لا فرق بين ان يكون لوكيله لغرض من فرسه وبحبوها ولا  
وهو كذلك في الاجنبى بخلاف الولي فانه اذا اركبها لغيره لا يضمنه الا بغير اذنه اه  
(قوله) وهذا أى استعمال ضمنهما ودابتهما في التفصيل والتوزيع المذكور (قوله) أحجل الهلاك  
عليهما خلاف المقتضى والنهاية فقال او شمل اطلاق أى المثل ضمن الاجنبى ما لى تعدد الصبان الاصطدام  
وهو كذلك وان قال في الوسط يحتمل اطلاق الهلاك عليهما بما فعل ان عدهما مجردا واقتضيه الشخان لان  
هذا المباشرة ضعيفة فلا يعول عليها كقوله شخى وقضية كلام الجمهور وان ضمن المالك كذا ثابت وان  
كان الصبان ممن يضبط المالك فهو كذلك وان كان قضية نفس الامنهما ان كانا كذلك فهما كالأركب  
بأنفسهما وجزم به البلقي اه (قوله) وما تى الى قوله ومن ثم في المقتضى والى قوله فان أثر في النهاية الا  
قوله وان تقول لا يرضع غيرها (قوله) من ان عاقلة الخ أى بانه مجردا لنفسه لا تخول الهلاك منسوب  
اليها اه معنى (قوله) وانما يجر من الفرقة أى بخلاف الدية فانه يجب نصفها مجردا عن نصفها كما  
اه معنى (قوله) عدهما أى الحاملين (قوله) من ثم لو كانتا مستولدين الخ فان جنبا تهما على سببها اه  
سم (قوله) من ثم أى السدين اه عش (قوله) وانه مقتضى (قوله) ولا يرضع غيرها أى  
لا يرضع روث غيرها اه رشدي (قوله) أى السبد (قوله) نية كل أى من المستولدين (قوله) يحتمل  
نصف فرقة أى فان لم يحتمل ذلك لم يلزم الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة أقل من سدس الفرقة وما على  
سبب بنتها من نصف السدس سم ورشدي (قوله) أو أرض جنبا تها أى على نفسها (قوله)  
الحكمة بالبدن كرا ونظير ان نصفها على عاقلة الفضولى ونصفها در اه (قوله) وانما تى تلميذه  
الزركشى في شرح المتهاج الخ عبارة مر قال الزركشى في شرح المتهاج يشبه الله من له ولاية تاديبه  
من أبو غيره حاضن وغيره في الخادم ظاهر كلامهم انه والى المالك كذا أوجه اه (قوله) المثل ولو  
اركبها اجنبى الخ قال في الروض أو اجنبان كل واحد فعل على عاقلة كل نصف ديتهم وعلى كل نصف  
قيمة الدابتين وما ألتفنه باثنين اركبه اه ويبقى أن يكون كلا جنيين في هذا التفصيل الوليان  
حيث اركبها لاهلها اه (قوله) أحجل الهلاك عليهما الخ كقول الوسط واقتضيه الشخان قال في  
شرح الروض عقب ذلك وقضية كلام الجمهور وان ضمن المالك كذا ثابت وان كان الصبان ممن  
يضبط المالك فهو كذلك وان كان قضية نفس الامنهما ان كانا كذلك فهما كالأركب بأنفسهما وجزم به البلقي  
أخذ من النص المشار اليه اه وقضية كلام المصنف هنا كغيره في الوسط وخلاف ما جزم به البلقي  
(قوله) ومن ثم لو كانتا مستولدين فان جنبا تهما على سببها (قوله) غرة الخ أى فان لم يحتمل ذلك لم  
يلزم الا قدر قيمتها فيكون ما يخص الجدة أقل من سدس الفرقة وما على سبب بنتها أقل من نصف السدس

البلقي وتلقه تلميذه  
الزركشى في شرح المتهاج  
فقال يشبه الله من له ولاية  
تاديبه من أبو غيره حاضن  
وغيره في الخادم فقال  
ظاهر كلامهم انه والى المال  
انتهى وهو الواجب (ولو)  
اركبها اجنبى بغير اذن  
الولي ولو لمصلحةهما ضمنهما  
ودابتهما اجماعا لتدعيه  
قضيهما واعتلوه ضمن  
هو دابتهما في مال وهذا  
ظاهر فله لا يرضع به من  
ان تعدد الاصطدام وهما  
مميزان ومثلها يضبط الدابة  
أجل الهلاك عليهما لان  
عدهما عدا (أو) اصطدم  
(حاملان واستقطا) وماتتا  
(فأله يابس) من ان على  
عاقلة كل نصف دية الاخرى  
(وعلى كل أربع كمارات  
على الصبي) واحدتها  
وأثرى الجنبا وأخرى ان  
لنفس الاخرى وجنبا  
لانهما اشتركا في اهلاك  
أربعة أنفس (وعلى عاقلة  
كل نصف فرقة جنبا تهما)  
لان الحمل اذا جنس  
نفسها فاحصه من عاقلة  
الفرقة يكلو جنسها لغيره  
وانما يجر من الفرقة  
لان الجنبا اجنبى عنهما  
ومن ثم لو كانتا مستولدين  
والجنبا تان من سببهما  
سقط عن كل منهما نصف  
فرقة جنس مستولديه لانه  
حقه الا اذا كان الجنبا جنبا

لام واو ولا يرضع غيرها وكانت قيمة كل يحتمل نصف فرقة فاكثر اذا سبلا يلزمه الداء بالاحل كقائلا فستم  
السدس وقد اهدر النصف لاجل عدم استحقاق سببها لولائها

[illegible]

قیمت عملی عاقله الحار و الحار فقط نصف شد و بقیه تا ثلث (أو اصطلحوا سبقتان) و فرق ثلثا و فکذا بین الملان فهموا و عملهم ان نهما  
تحدوا و بعد و اندازد بالبحری لهاس و دخل فی سوره اول و باسناد الخ و عمل فی صلاة السافر (کر اکین) فهموا ان کانتا  
ما اختلفتا و هما عمل الیها) نصفه و کل من غنصه صحت عملهم

والنصف الآخر على صاحب الأخرى ان يفي والا فني تركه وصفيدي كل مسطر وما يني على عاقلة الآخر فتصفيه السابق (فان كان فيما مال أخين تركه) من الملاحين (٢٢) (نصف ضمه) وان كان كيدال كما الذي بالنسبة لتعديلهما و يعلم بان ان أخين بن أخذ

فدية منه على عاقبتها (ولو أُرُفَتْ منه). بماتوا وركب (على غرق) وخفي عن قها فها (جاء) عند توهم  
 التيقن اشتداد المروءة إلى أن لم يعد الالتفات إلى صدور أو غلبة ظن التيقن بالانحسار من عدم الطرح إلا أن خوف غيبه قوي  
 (طرح متاعها) خفي المروءة يعني ما يدفعه الضرر في ظن من الكمال والبعض كما أشرفت المصاراة أصله

(ووجب) طرح ذلك (لربما نحتاجه) أي إيتنا مع قوة الخوف لم يلح برينبي أي لما أتت فيها الذل في الاعتناء بنفسه أو تولاه غيره كالإع  
 بانه العلم فاندفع ما بالبلقي هنا تقدم الانتصاف معان أمكن ووجب الاعتناء بموان أضافت نية أدي أي يحترم فانه لم يترك بوزان شخص  
 لا يليق لاجله مال مطلقا بل ينبغي أن يلي حواجل المال و يوجب الأذى أنه لو كان من أسرى يظهر للإمام المصلحة فقلهم بديهم قبل  
 المال ولو ائزرت المنع ما جعلت عليه أحوار و صفة الوجوب ناعلى فرضه من هذا دوح (٢٢) والاعمال الجواز على الاعتناء بما كانه

لربما سلسلتها أو بعض مله  
 سلامة تارة لم يرأيت من  
 اعترضه بما يندفع بما ذكره  
 وحده له أو خسر له له جاء  
 لا يصلح تقليدا لخاله الجواز  
 والوجوب معا كاهو واضح  
 فان جعل تقليدا للوجوب  
 فكيف يستقيم الجواز بدونه  
 فاقبلس الو جواب له  
 نحتاجه! اكس مطلقا لان كل  
 ما كان مجموعا منه اذا ما  
 وجبا انتهى والقاعدة  
 أغلب على أن اتلاف المال  
 لغرض صحيح كانهما غير  
 ممنوع فليس ما نحن فمسن  
 هذه القاعدة ثم رأيت  
 البلقي صرح ببعض  
 ما ذكره فقال ان حصل  
 منقول خفيف منه الهلاك  
 مع غلبة السلامة اتلافه  
 لربما المتخانون فليد الهلاك  
 مع ظن السلامة بال طرح  
 ووجب طرح الاحتياج لان  
 المال ككل من له العين  
 تعاقب كل من وقرامه  
 الخس في حالة الجواز فتبين  
 حينئذ القاء مال محبور والا  
 اذا أتى الولي بعض أتمته  
 لسلامة باقيها أخذ ما امر  
 أنه لو أتى ظالم على ماله جاز  
 له ذلك ما يندفع به عن دون  
 حاله الو جواب خلاف فيها

أمر رتبى القنى الأوله أي لما أتت ان تقدم الانتصاف (قول المتن ويجعل باء الخ) فان لم يلح من لزما الاتقاء  
 حتى حصل الفرق وذلك شئ اتم لا ضمانا فيما يتوصى (قول المتن لربما نحتاجه) (الك) أو قولو ينبغي أن  
 يقال على هذا التفصيل فمما لو لم يلح على مسبقته هو يقع كثيرا فتنبيهه اه عش وقوله له - سفينة  
 أو نحوها يبقى البر (قوله وينبغي الخ) أي يجبو قسده و وجوب مراعاة ما ذكر به اذا كان الملقى غير  
 المالك فان كان هو المالك لم يجبه عليه ذلك لانه قد يتعلق غرضه بالاختصاص دون غيره فبابه الامراه ألتف  
 الاشراف لغرض سلامة غرضه المتعلق به غرضه اه تم على التمسك له عش (قوله أو تولاه غيره) الخ حق  
 العباد ولو لغرضه كالأخلاق اذا تولاه بانه (قوله بتقديم الانتصاف الخ) فاعل وينبغي (قوله ويجب القاء مع الحيوان  
 الخ) أي ولو محترما وان لم يذم ما لمكأه أي مع الضمان عند عدم الاذن عش (قوله أيضا) أي أكسبر  
 الحيوان ولا يجوز والقاء الاكراه لسلامة الاحرار يعني ونهاية أي ولا كافر لسل ولا لجاهل لعلم متبر وان اتفرد  
 ولا غير شئ يشترى فلو اضرمك المالك وان كان عادلا لا شترتك الجبيع أن كلاً أدى بغيره عش (قوله  
 كحر في الخ) أي ومرتد (قوله قلن نحتاجه الخ) أي ان لم يكن دفع الفرق بغير القاء وان أمكن لم يجز الاتقاء  
 معنى ونهاية (قوله مطلقا) أي حيوانا أولا (قوله بحث الاذى الخ) أقر النهاية واستظهر ما القنى (قوله  
 وتظهر للإمام الخ) أي أولم يظهره شئ اه عش (قوله على فرضه) أي المتن (قوله والا) أي وان لم يكن  
 في السفينة وروح (قوله فعمل الجواز) فعل وتأني فاعله (قوله متاعها) أي السفينة (قوله أو بعضه)  
 أي المتاع وكذا ضمير باقية (قوله أيت الخ) جوابها (قوله من اعترضه) أي المتن واقف على القنى  
 (قوله وحاصله) أي الاعتراض (قوله بدونه) أي جواها السلامة (قوله فاقبلس الو جواب الخ) قد يقال  
 على سبيل التنزيل لا يحذور في كلام المصنف على هذا التقدير أيضا لان تصرفه بالو جواب بعد التصريح بالجواز  
 من قبيل التصريح بمعامل التزامل لا يحذور فيه اه سديعمر (قوله مطلقا) أي امتدادا لخوف أو لا ذن ما لمك  
 أولا تولى الربا أولا (قوله انتهى) أي سلسل الاعتراض (قوله والقاعدة الخ) أي كل ما كان متبوعا بالخ  
 (قوله فقال) أي المتن في النفس (قوله ان حصل منه) الأولى اسقاط لفظه من كاقفه القنى (قوله خفسته)  
 أي من الهول (قوله تخرج) أي المتن في النهاية (قوله تخرج الخ) عبارة القنى ثم قال انه يحتاج الى اذن المالك  
 في حال الجواز دون الو جواب لو كانت شخصه لم يجز القاءها في محل الجواز ويجب فعل الوجوب قالو لو كانت  
 مرهونة أو ضموه عليه فليس أو لمكاتب أو لعل ما دون عك دون وجب القاءها في محل الوجوب و امتنع  
 في محل الجواز الا لاجتماع الرهن والتمسك أو السد روا لمكاتب أو السدو والمأذون وانقر ما في الصور  
 المذكورة اه وفي النهاية يتصوره قاله الرشد في قوله لاجتماع الرهن الخ أي والا فمسن وانظر لوضومه  
 حينئذ ثم انك الرهن باءه أو اراءه وانظر انه بثلث الضمان فليس لراهن أخذ شئ منه لانه حتى لو أخذ  
 منه شيئا رده لغيره لاجس اه (قوله في حال الخ) متعلق بخرج (قوله تلافق) أي في عدم الاحتياج الى الاذن  
 (قوله فيها) أي حالة الوجوب (قوله ملاح) الخوه ولا ضمنه في النهاية (قوله ما امرأ أنا) أي من عنده  
 الاحتياج الى الاذن في حال الوجوب (قوله وعنده) هو المقصود هنا (قوله كاسر) أي أنا (قوله المستدعي)

المنهج فانظر ما وجدته فان كان كلامي بسطة بالاتلاف وليس المال في يده أمانة وقد فطر فيه فلم يطلوب  
 بالنصف الا تحال الان بديلا لا ختم ملاحمه و يفرض ان المالك في يده أو يخص بما لا يضر فليراجع  
 بين مال المحبور وغيره فان طرح ملاحه أو غيره (مال غيره) ولو في حالة الجواز لا ينافيه ما رأى ثقلان الاثم وعنده فبما فيه مالا  
 يتساع في الضمان لانه من باب تضارب الوضع (بلا ذن) منته فيه (ضمنه) كما كل مضطر طعام غيره بغيره اذ (والا) بان طرحة بادن ما لمك  
 الغير الاذن (فلا) يضعه ولو يتعلق بحق الغير كتر من اشترط اذنه أيضا يكس (ولو قال) لغيره عند الاشراف على الفرق أو الترتيب منه (ألق  
 متاعك في البحر) وعلى ضمانه أو على أن ضمانه له أو على أني أضمنه وذلك قالوا تلف (ضمنه) المستدعي

وان لم تحصل النجاة لانه الناس لغرض (٢٤) صغير يعرض فلهذه كالمحقق عبداً عنى بكذا وأطلق وجئت بكذا أو أطلق الاسم وأعقب

عن فلان أو أوطمه وعلى  
كذا فعلم أنه ليس المراد  
بالضمان حاجته السابقة  
في بابه ثم سمي التمس  
عوضا لما أوفى جلازمه  
والإثم به التبعية قبل هيئان  
لوج مطلقا كما رجعه البقيني  
تعدر عن عمله بالأسلأ  
لاستلشرف على الهلاك  
الاشرف عليه وذلك بعد  
وقول العسر وأتق متاع  
و زبد على ضمانه فآلفاه  
ضمن الشيء لانه البشري  
لا لا يفر من كان المأمور  
أعجبا بيقته وجوب طاعة  
أمر ضمن الأمر لا ذلك  
آله ونقل الضمان عن  
الضمان وأقر أن التمس  
لا لاك التمس فلفظ الجبر  
فهو ليس الكسور وما أخذ  
بضمه باني وألفقه  
ونظروا أن عمله أن لم يقصه  
الجبر والأضمن التمس  
قصه لانه السبب فيهم  
آيت الاسوي وغيره  
صروا به وقال الماوردي  
انه عليه قال البقيني لا بد  
في الضمان من الاغتراب  
بلفظه وهذا لا يكون  
المتامعوا لما تمس ولا  
لم يضمن إلا ألقاه بعرضه  
ومن أن يلقى المتاع صاحبه  
فلو ألقاه غيره بلا ضمانه  
مط بقور وجع لم يضمن  
والماتمس ومن استمرار  
على الضمان فلور جمع عنه  
قبل الاتهام بل يضمن أي

وڪڙا

في اثباته ضمن ما قبله فان لم يعلم بالرجوع فينبغي ان ياتي فيما مضى من رجوع الضرة وصح الثمرة ونظائرهما السابقة  
وفي قوله أنا والكل ضامنون أو ضمنا علمت





وهو خلاف المعروف في اللغة (قوله في ذنبك) أي في الخطأ وشبه العمد (قوله ولو أقر الخ) عبارة الغسي  
 وأما لزومهم ذلك إذا كانت بنية بالخطأ أو شبه العمد أو اعترف به فصدقهم وإن كذبوا لم يقبل إقراره عليهم  
 لأنهم يعللون على نفي العلم فإذا سلطوا وجعل المقر وهذا حديث مستثنى من كلام المصنفين ولا يقبل  
 إقراره على بيت المال اهـ (قوله وهذا) أي ما في المتن وقوله وإن قدمه أي في أول كتاب البيات لكنه وطأ به  
 أي ذكره هنا طوطاه اهـ معنى (قول المتن هم صحت) أي وقت الجناية وعليه فلو امرى بالجرح إلى النفس  
 ومات وكانت عقوبته يوم الجرح غير هاون السر بانه عليه فعلى العاقلة يوم الجناية فليأجر اهـ عـش (قوله)  
 بنسب أو ولاء) فدين قال قضيت قوله ألا ثم معق الخ ترك أو ولاء اهـ سم عبارة الرشيدى ذكر قوله  
 أو ولاء هنا غير مناسب لسباق المتن وأولاً أو آخراً كيعلم بتبعه فيما يأتي ومن ثم اقتصر الجدل على قوله بنسب  
 اهـ (قوله الآية) أي في المتن (قوله واضرب على الغائب) أي حيث ثبتت الجناية بالبيئة أو صدقت العاقلة  
 وسهم الغائب فلا يلزم على حال الغائب من صدق أو تكذيبه وقتما يخصه إلى حضوره اهـ عـش (قوله فدخل  
 القاسق) أي بقوله ولو بالقوة اهـ عـش (قوله لا يمكن الخ) فدين قال لا يمكنكم كذلك سم على حج أقول وقد  
 يقال خلفه أمراً آخر وهو أنه ليس من أهل المناصرة للعاني لاختلاف الدين اهـ عـش (قوله من حين  
 الفعل) معلق بقوله أن تكون صالحة اهـ عـش (قوله إلى الغوات) أي فوات الروح أو الطرف أو المعنى  
 (قوله وجبت الدية في ماله) أي الجاني لا تغا الأهل قبل الإصابة اهـ عـش (قوله ولو جرح الخ) لعله تطف  
 على لو تغل الخ فهو من متفرعات الشرط المذكور (قوله فقتل هو أو أوره) أي فقتل هو أو أوره عتق أو فقتل  
 هو عتق أو أضاعه اهـ كردى (قوله فقتل هو أو أوره) قال الشهاب ابن قاسم هذا الصنيع قد لوهم تصور  
 المسئلة الثانية أي قوله أعتق أو وبها إذا استمر هو رقيقاً فذلك وهو الموم من أوفى قوله فقتل أو عتق  
 أو لم يكن يتبع من ذلك أن الرقيق لا ولا على موافقه لأعاقلة ولا لا فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الأولى  
 وتصور بهما إذا كان الحافر متولداً من عتق ورقيق ثم عتق ثم حصل الهلاك لم يصح في الرضا انتهى  
 ملخصاً اهـ رشيدى وسأفنى شرح فكمه على الجاني في الظاهر لا يفتق في الرضا مع بساط (قوله وانجر ولاؤه)  
 أي الابن يعق أبيه (قوله ضمننا الحافر) أي من القن والذى العلم صالحة عاقلة أو لا لا النكاح وقت  
 الفعل اهـ عـش وبه بالنسبة لأن تأمل إذا عاقله وقت وجعل خطاً فاعتق عليه فهو اختيار للشدة أو لمزمة أي السيد انما  
 ايضا (قوله ولو جرح الخ) وإن جرح قن وجعل خطاً فاعتق عليه فهو اختيار للشدة أو لمزمة أي السيد انما  
 الأقل من الرض واحتجته وقسمته وعلى العتق باقي الدية نهائية (قوله لا أقل الخ) سكت عمال ونسوا بالعدم  
 التفاوت فان الواجب قدوا أحدهما سم على حج عـش (قوله فان في شيء من ماله) أي الباقي من الدية فيما

(قوله برؤنه بنسب أو ولاء) قد يقال قضيت قوله إلا ثم معق الخ فلولاه (قوله فدخل القاسق) لم يمكنه  
 الخ) فدين قال لم يمكنكم كذلك (قوله فقتل هو أو أوره وانجر ولاؤه ماله) أي به هذا الصنيع في  
 الرض فقال فقتل أو عتق أو وبها أو وبها عتق أو وبها عتق أو وبها عتق أو وبها عتق أو وبها عتق أو وبها عتق  
 المسئلة الثانية أي قوله أعتق أو وبها إذا استمر هو رقيقاً فذلك وهو الموم من أوفى قوله فقتل أو عتق  
 أو لم يكن يتبع من ذلك أن الرقيق لا ولا على موافقه لأعاقلة ولا لا فالوجه جعل المسئلة منفصلة عن الأولى  
 وتصور بهما إذا كان الحافر متولداً من عتق ورقيق ثم عتق ثم حصل الهلاك لم يصح في الرضا انتهى  
 ملخصاً اهـ رشيدى وسأفنى شرح فكمه على الجاني في الظاهر لا يفتق في الرضا مع بساط (قوله وانجر ولاؤه)  
 أي الابن يعق أبيه (قوله ضمننا الحافر) أي من القن والذى العلم صالحة عاقلة أو لا لا النكاح وقت  
 الفعل اهـ عـش وبه بالنسبة لأن تأمل إذا عاقله وقت وجعل خطاً فاعتق عليه فهو اختيار للشدة أو لمزمة أي السيد انما  
 ايضا (قوله ولو جرح الخ) وإن جرح قن وجعل خطاً فاعتق عليه فهو اختيار للشدة أو لمزمة أي السيد انما  
 الأقل من الرض واحتجته وقسمته وعلى العتق باقي الدية نهائية (قوله لا أقل الخ) سكت عمال ونسوا بالعدم  
 التفاوت فان الواجب قدوا أحدهما سم على حج عـش (قوله فان في شيء من ماله) أي الباقي من الدية فيما

في ذنبك فقط لكسرتهما  
 من متاعى الاستماع عتق  
 في الخطأ ولو أثر لخدمهما  
 فكذبته عاقلة وحافر على  
 نفي العلم لزمت وحده وهذا  
 وإن قدمه لكن وطأ به لقوله  
 (وهم عصته) الذين يرونه  
 بنسب أو ولاء إذا كانوا  
 ذكوراً مكفبين بشر وطهم  
 الآية فلا شيء غير  
 هو ولاء أنيسر وأضرب  
 على الغائب الأهل حصته  
 فإذا ضرب أخذت من ماله حصته  
 تعمل العاقلة أن تكون  
 صالحة لولاية النكاح أي  
 ولو بالقوة فدخل القاسق  
 لم يمكنه من إزالة ماله معسلاً  
 من حين الفعل إلى الغوات  
 فلو تغل بين الرض أو الإصابة  
 ردة وأسلام وجبت الدية في  
 ماله ولو جرح قن أو ذوى نرا  
 صدوا ما فقتل هو أو أوره  
 وانجر ولاؤه ماله أو  
 أسلم ثم تردى جرح الرض  
 ضمننا الحافر في ماله ولو  
 جرح خطأ فارتدت ذات  
 الجرح أو لا أقل من الرض  
 الجرح والدية على عاقلة  
 المسكين فان في شيء من ماله  
 فان أسلم قبل موت الجرح

لزم عاقلة أرض الجرح  
والرائد فيماله على المتمد  
اللاضل) العائون علا  
والفرع) له وان سفل لانهم  
أبعدهم فاعطوا حكمهم وصح  
أنه صلى الله عليه وسلم برأ  
زوج القاتلة وولدها وأنه  
برأ الولد (وقيل يعقل ابن  
هوان بن عها) أمعتها  
كأبلي نكاحها وردوه بأن  
البونقها مائة لما تهرأته  
بعضوا الساع لا أثر له جود  
المقتضى معه وثم غير  
مقتضيان للمنفعة ثم دفع  
أثره روى لاقتضى سيولا  
تغنيه فلذا جزم مقتضى آخر  
أثر (وبقدم الأثر) منهم  
على الأبعد في الفصل كالأثر  
ولأية النكاح فيتنكر  
في الأقرين آخر الحصول  
والواجب (فان) ورواه  
لقته وألحقهم بذلك وان  
(بق) منه (شئ فز يله)  
أي الأقرب بوزع على ذلك  
الباق (و) تقدم الأخوة  
فقر وعهم فالاعمام  
فقر وعهم فاعلم الأب  
فقر وعهم وهكذا كالأثر  
(و) مدلولون على مدلول  
باب في الحيد كالأثر  
(والقديم) التسوية لان  
الأثر لا تدخل لافي الفصل  
ويجب غش ذلك الأثر  
أهمه حتى يولي له النكاح  
مع أنه لا دخل له في حصوله  
يفعل ذوارا ثم إذا  
ورتلهم فيعمل ذكرهم

إذا كانت أكثر في مال المرء مما الباق من أرض الجرح - فبما لو كان أكثر فانه لا يلزم عبارة الروض ولو لبقي  
الى تمام الدية في مال الجاني اه وشدي عبارة سم قوله فان بقي شئ من الدية بان كان الاقل أرض الجرح  
عبارة الروض وشرحه الباق من الدية ان كان فيماله فلو قطع به فعلى عاقلة نصف الدية وتوالباق في مال روي  
قطع بديه ورجله فلعلم الدية ولا شئ عليه اه (قوله لزم عاقلة أرض الجرح) لم يصرف هنا الاقل كالأثر التي  
قبلها وكذا لم يصرف بذلك في الروض وأصله وبأية العباب تقتضي التسوية بين المستثنى وكذا قول الشارح  
والرائد الخ فانه يشدان الأرض أقل من الدية والألم يكن ثراا وحينئذ فلهذا صاوية لما قبلها في وجوب  
الاقل سم وعش ورشدي (قوله في مال الخ) أي حصول بعض السراية في مال الرضة في صير شبهة  
دائرة للتعلم ومقابل المتمدان على عاقلة جميع الدية باعتبارها بالطرفين سم على اه ع (قول  
المن الاصل) أي من الابوان علا قوله والفرع أي من ابن وان سفل اه معنى (قوله لانهم) أي  
آباء الجاني وأبنائه (قوله بأزواج القاتلة الخ) أي من الفضل اه معنى (قول المن يعقل) أي عن المرأة  
القاتلة اه معنى (قوله أمعتها) التي قوله واستشكل في المعنى الا قوله ومجبال ولا يتحصل (قوله  
أرعتها) أي أهوان سعتها اه معنى (قوله هنا) أي في تحمل الدية (قوله انه) أي الابن بعض  
أي الخ (قوله لوجود مقتضى الخ) صله لا أثر (قوله ثم) أي في النكاح عطف على قوله هنا (قوله روي)  
أي البنية لا تقتضيه أي قدم العار (قوله آخر) لاساحة اليه (قوله منهم) أي العصاة (قوله آخر الحصول)  
معلق بالأقرين وقوله والواجب عطف على الأقرين (قوله قوله) أي الأقرين بالواجب (قول المن فز)  
يليه) أي ثم من يليه وهكذا اه معنى (قوله بوزع الخ) خبر في يله (قوله ويقدم الأخوة) عبارة للمفسر  
والأقرب الأخوة ثم بنوهم وان تزوايم أعمامهم بنوهم وان تزوايم أعمام الجد  
ثم بنوهم وان تزوايم هكذا اه (قوله في الجدي) متمد (قوله ويجاب عن ذلك الخ) للمفهوم من العبارة  
أن المشار اليه ان الأثر لا تدخل لها وينافي ما صرح به قوله الأثر الخ من تسليم ان لها دخلا فلهذا كان  
الاولى أن يقول ويجاب بان ذلك لا يمنع أهمه صرحه الأثر الخ سم ورشدي أقول وقد يدعي أن المشار اليه  
لازم ما عاين به الشارح القديم واكتفى عن ذكره بذكر كرمه وعبارة للمفسر لان الأثر لا تدخل لافي الفصل  
العاقلة لا تصلح للرجوع اه (قوله اذا دورثناهم) أي بان لم ينتظم أمر بيت المال كسرى في الفراض

من الدية - عبارة الروض وشرحه الباق من الدية ان كان فيماله فلو قطع به فعلى عاقلة نصف الدية  
وبالباقي فيماله فلو قطع بديه ورجله فلعلم الدية ولا شئ عليه اه وفي الروضة فأرض الجرح على عاقلة  
المسلمين والباقي الى تمام الدية في مال الجاني فان كان الأرض كالدية أو أكثر بان قطع بديه ورجله ففسد  
الدية وهو الواجب يلزم العاقلة اه (قوله فان بقي شئ) كأن كان الاقل أرض الجرح (قوله لزم عاقلة  
أرض الجرح) لم يصرف هنا الاقل كالأثر التي قبلها وكذا لم يصرف بذلك في الروض وأصله وعبارة العباب تقتضي  
التسوية بين المستثنى فانه غير بقوله ولو جرح مسلم انسانا فاعطاهم ردم من الجرح سم على عاقلة المسلمين  
أرض الجرح ان كان كالدية أو أكثر والا فباني الدية في مال الجاني ولو أسلم الجرح ثم مات الجرح اه لكن  
ينظر قوله أنا أكثر فان الذي في الروض هو الموافق لما في الحاشية لاخرى عن الروض وشرحه ولا يتأفاته  
مصرف أو أقل لانه يصير معنى قوله والان يكون أكثر فلا ينافي قوله فباني الدية بقاها بل يتأمل فانه مع السراية  
للفس لا يحسن بأية على الدية (قوله أرض الجرح) هو قد يكون أقل من الدية أو قد هو اولا كلام فقد  
يكون أكثر ولا يلزم الا قدس الدية فلا عسر بالاقل كالأثر التي قبلها لكن قوله والرائد فيماله يقتضي فرض  
الأرض أشمل من الدية (قوله والرائد فيماله على المتمد) لحصول بعض السراية في مال الرضة في صير شبهة  
دائرة للتعلم ومقابل المتمدان على عاقلة جميع الدية باعتبارها بالطرفين (قوله ويجاب عن ذلك) المفهوم  
من العبارة ان المشار اليه ان الأثر لا تدخل لها وينافي ما صرح به قوله الأثر الخ من تسليم ان لها دخلا فلهذا  
فعله كان الاولى أن يقول ويجاب بان ذلك لا يمنع أهمه صرحه الأثر الخ فقلتأمل (قوله فيصل ذكرهم

لم يدل باصل ولا فرع عن عدم العصبية أو عدم وثاقهم بالواجب وقد علم من الاخر الام لا لاجماع على انهم ثم بعد عصبية النسب فقد قدم  
 أو عدم وثاقهم (معتق الجاني) (ثم عصبية من النسب ولو في حياته على انه متدخلا أصوله وفرعه وامشكلا بانهم انما يحملون ثم لا  
 اهمية له الجاني وهو لا يحمل وهذا الحق يحمل فلم يعموا وقد يجب بان ذلك غير مطرولان الجاني يحمل عند فقديت مال دون أصوله  
 وفرع عصبية فالجاني بقية معنى ذلك انما حلل مواسا في النسب السابق في الواسطة الحق الجاني ومن عصبية للمعق لانه الواسطة وهي في  
 الاموال والفرع ومن اوجه عديدة كالانفاق وغيره بخلاف بقية الاطراف بان تلك الاوجه معقوفة في حقهم فصولها في الواسطة وهذا معنى  
 ظاهر من ضبط مطر ودفع سائلا الحكم (٢٨) وبه ينفع استواء بعض الجاني والمعتق وغيرهما من بان وانما في الواسطة كعصبية

وليس الرادان فانما بانهم عس ومضى (قوله لم يدل باصل ولا فرع) يخرج نحو الخال فانه مدلل باصل  
 وعبرة شرع الرادان فانه ان كان ذكر غير اصل ولا فرع انتهت وقوله عند عدم العصبية أي من  
 النسب والولد اه رشدي (قوله خلاصوله وفرعه) أي كما في اصول الجاني وفرعه اه مقضى  
 (قوله واستشكل) أي استثناء اصول وفرع المعق فسا على اصول وفرع الجاني بعد المقتضى وصح  
 البقيني انه يدخلان قال لان المعق يعمل فاما كالمعق لا الجاني ولا نسب بينهما وبين الجاني باصله  
 ولا فرعه وأما في شئ من كلام البقيني بان اعتاق المعق منزلة الحرية وبني هذا السناد للمعقول  
 فان المدقول بمشكلا اه وكذا جابر النهاية بهذا الجواب وقال عس قوله منزلة الحرية أي حياته المعق  
 وهم أي أصوله وفرعه لا يعملون عنما ذابح اه (قوله لم) أي عصبية النسب وقوله وهنا أي في عصبية  
 المعق (قوله بان ذلك) أي التزويل المذكور (قوله حينئذ) أي حين فقديت المال (قوله بمعنى ذلك)  
 أي في حكمه فاستثناءه الاصول والفروع مطلقا (قوله لانه) أي المعق وهي أي الواسطة اه سم (قوله  
 بمنزلة) أي في قول المتن ثم معق مالم يشرع في الشارح فان لم يوجد معق من جهة التام (قوله كما)  
 أي كالأول والبنوة (قوله أي المعق) الفقرة فان يوجد الجاني في النسب في النهاية (قوله الامن ذكر)  
 أي أصوله وفرعه (قوله ثم عصبية) أي الأصول وفرعه (قوله الامن ذكر) أي غير أصله وفرعه  
 (قوله المذكور) بالمرأة تلامس الاشارة وقوله يكون انما تنبذ (قوله بسده) أي انما ذكر في المتن  
 (قوله فاذ لم يوجد الجاني) الفقرة تفصيلية (قوله من ولا مالم) أي ولا عصبية اه مقضى (قوله فان لم يوجد)  
 الاولى التعبير بالواد (قوله ثم معق الجاني الام والجدات الاب والجدات الام) فانه لا ترتب في ذلك اسم على ج  
 اه عس (قوله ونحوه) أي كأي أم الأب (قوله لاهي الخ) عطف على قول المتن عاقلتها على ابقعه لمعقته  
 لان الخ قول المتن ومعقون أي في عملهم جنات عصبية معق أي واحد في اقله كل سنتين نصف دينار  
 أو ربع اه مقضى (قوله لا شرا كهم الخ) عية او ما غنى لان الواسطة معق لهم لا كالمعق اه (قول المتن فان  
 المعق) أي في حياته اه مقضى (قوله فان اتحد) أي المتعق (قوله والفرق) أي بين المعق وعصبية بمصارة  
 المعق فان قيل هل لا يجوز عليهم ما كان الميت يصح له اوجب بان الواسطة لا يتوزع عليهم فوزع على الشر كعولا  
 يرثون الواسطة الميت بل الخ (قوله لانه الخ) أي العصبية (قوله انتقله الواسطة كعولا) أي فيما اذا كان المعق  
 رادوا والا لاجمع حصته وانه اه رشدي (قوله ليجز بدع أو نصف) أي في الواسطة معق (قوله النصف)  
 أي اذا اتحد المعق والا فاصغر ونص النصف على فرض شتاء (قوله ولم أر من انما) عبارة بالنهاية كما هو

النسب مع جاني الاوالة  
 والبنوة في عدم الفصل  
 بالولاية كما في علم العمل  
 بالنسب (ثم معقته) أي  
 المعق (ثم عصبية الامن  
 ذكر ثم معق معق معقته  
 ثم عصبية بهذا (والام)  
 يوجد من ولا على الجاني  
 ولا عصبية فمعق أي الجاني  
 ثم عصبية الامن ذكر (ثم  
 معق معق الامن عصبية  
 الامن ذكر والوا هنا جاني  
 ثم التي باصله (وكذا)  
 المذكور يكون الحكم فيمن  
 بعده (أما) فاذ لم يوجد من  
 له ولا على أي الجاني فمعق  
 حده فمعقته وهكذا فان لم  
 يوجد معق من جهة الام  
 فمعق الام فمعقته الامن  
 ذكر ثم معق الجاني الام  
 والجسدان للاب ومعق  
 ذكر أدلى بانني كافي الام  
 ونحوه (ومعقته) أي  
 المرأة بعقله عاقلتها كما  
 تزوج عصبية من زوجها  
 لاهي لان المرأة تفصل  
 اجماعا ومعقون (معق)  
 لا شرا كهم في الواسطة

ربح دينار أو نصفه ما اختاروا حتى ووسطا فغنى الخ حصته من النصف لو فرض ذلك أغنيته والوسطا حصته من الربيع  
 لو فرض الكل متوسطا بين الزوجين عاقلها لا لال ورس (وكل شخص من نسب) فمعق يحمل ما كان يحمله ذلك المعق (فان اتحد  
 ضرب على كل من عصبية ربع أو نصف بان تعد فظهر اعتماده من الربيع أو النصف وضرر بعضي كل واحد من عصبية مقررهما والفرق أن الواسطة  
 يتوزع على الشر كما لا عصبية لاهي لا يرثونه بل يرثونه في منتهى انتقله الواسطة لا لال ورس (وكل شخص من نسب) فمعق يحمل ما كان يحمله ذلك المعق (فان اتحد  
 الخ حتى الضرر وبعقله ما ابقوه ما كان يحمله في حيث انما لا يظهر لاهي ربع أو نصف فلو كان المعق متوسطا وعصبية أغنيته  
 من بعضي كل النصف لانه الذي يحمله لو كان لهم وعكس سول لم أر من ينعصلي هذا كما هو واضح (ولا يعقل بمتبقى الاخير) كالمال لا ينحولا

عصيته قطعاً ولا عيشه وأحال البلقيني في الاتصاف المتقابل الاظهر (فان فقد العاقل) من ذكر (أول من) الواجب (عقل) يثبت المال عن المسلم) الشكل (أول من) غير الصحيح (أول من) لا وارث له (أقل) عتقوا منه دون المسلم لم يحسب فيه ان كان غير حر لان الله ينتقل لبيت المال في الاثر والارث لا عاقلة فلا موجب بعبثنا من خطأ أو شبهة على ما هو لو قتل لقيمات خطأ أو شبهة بعد أخذ بيت المال بدنس عاقلة فانه فان فقد الميراث بعقل عنه اذا فائدة لا خدشاً منه ثم ردها اليه (فان فقد) بيت المال أو منع (٢٩) مولى يسجدوا فاجابوا فهو ثم رأيت البلقيني

مرسبه (فكاه) أي المال الواجب بالجناية وكذا بضمان لم تنف العقالة ولا بيت المال به (على الجاني) لا يصفه (في الاظهر) بناء على ما مر منها تلزمه ابتداء

(٢٩) (تبيين) هل يعود النقص لغيره يعود صلاحه لان الماتع هو فقره وقد زال أولان الجاني والاصل فنتي خلو به من حيث الاداء استقر على ما ينتقل عنه لقطع النقص لزيادة غيره عنه حيث كل حصل والثاني اقرب ثم رأيت في كالم الزكوى ما يقتضي فقره هذا على ما مر في الفقرة وهو غير صحيح لان الحر الفقيه لا يملك الفقرة عندنا صار وجهه لان النقص لم يمسحوا له أو ضمت ولا يقتضي الاستقرار على النقص بخلافه فانه يخص مواد فاشبهه بالية بدل وجوبه على الأصل اذ لم يصحوا للانية وجدنا انه عدم عود تحملهم واستقرار الوجوب على الجاني ما قلنا ثم رأيتني بحثت في شرح الارشاد انه لو عدم ما في بيت

ظاهر اه (قوله ولا عيشه) أي عتق العتق وانظر ما تقدم وهل فيه خلاف فقتضيه من عدمه (قوله المتقابل الاظهر) عبارة لغني والثاني بعقل ورده البلقيني لان العقل للنصرة والعاقلة والعقني أولى به (قوله الماتع فقد العاقل) أو عدم أهلية تحملهم لفقر أو سفر أو جنون فماتت وروى رسم (قوله الماتع فقد العاقل) عبارة لغني بعقل ذو الارحام اذ لم ينظم أمر بيت المال ومعلوم ان محله اذا كان كذا كراغباً أصل وقرع فان انتظم عقل بيت المال الخ (قوله الماتع فقد العاقل) أي يؤخذ من سهم المصالح منه سهم على التمسح اه ع (قوله الشكل) الى التبيين في الغني (قوله دون غير المسلم) عبارة لانها في الغني لا عن ذي ومرد ومعهاد ومؤمن اه (قوله يل يجب) عبارة لانها في الغني في مال الكافر الخ وعبارة لغني في يجب الدين في ماله هو محله فان ما لو احتل كسائر الديون اه فتذكر الماتع الفهم باعتبار المال الواجب بالجناية (قوله ان كان) أي غير المسلم (قوله غير حر) أي ضماً او مراً او معاهدا اه معنى (قوله لان ماله) أي غير الحر (قوله بعبثنا) أي في زمن الرقة اه ع (قوله ولو قتل) بيانه المفعول (قوله لقيمات خطأ) مفعول به مفعول من لا وارث له الآية بيت المال كذلك اه معنى (قوله لمته) أي من بيت المال (قوله فان فقد بيت المال) بان لم يوجد فمضى أوله بقوله اه معنى زاد لانها بتدراك كان فمضى فمهم اه (قوله ثم رأيت البلقيني) الخ عبارة لانها في كاه صرح به البلقيني فان تعدد ذلك لعدم انتظام بيت المال انفس ذوي الارحام قبل الجاني كما مر اه اي لانهم وارثون حيث ع (قوله لا يصفه) أي على أصول الجاني وفروعه (قوله لغيره) أي غير الجاني من العقالة وبيت المال وذوي الارحام (قوله يعود صلاحه) أي صلاحه لغير العمل (قوله غيرا عتقوا) أي حينئذ خبران (قوله ملا) انظر ما تقدم بعد ذكر الخو (قوله أولاً) أي لا يعود (قوله حيث) أي حينئذ خوطب الجاني باعادة المال الواجب بعبثنا (قوله والذاني) أي عدم العود (قوله لا يملك ماله) أي حينئذ ما خصه من روى بخلافه اراقني (قوله ثم) أي في الفقرة (قوله هنا) أي في الفقرة وقوله فانه أي النقص هنا (قوله بديل وجوبه) أي العقل (قوله على الأصل) وهو الجاني (قوله وحيث) أي حين كون النقص هنا منصوصاً (قوله مطلقاً) أي عادته صلاحه ثم أولاً (قوله لمن أهل العمل) خبران (قوله وهذا) أي بعبث المذكور (قوله لم يمسح الخ) أي من عدم العود (قوله يمسحونهم) أي بين الجاني وبين العقالة (قوله بما ذكرته) أي من عدم العود (قوله علم الخ) الى الماتع في النهاية (قوله علم علمتته) أي من قوه وشرط تحمل العقالة أن تكون صالحاً لولاية النكاح الخ اه ع (قوله فان لم يجمع عتق من جهة الآباء) فحق الام (قوله لو خرج) الى الماتع في الغني (قوله بان عتقه) فاعل جرح أي وهو حر وجهه أو دون نعت لابن عتيق وقوله آخر مفعول جرح (قوله خطأ) أي أو شبهة عدم اه معنى (قوله وانصر) أي يعقب الابلاء أي الابن ولو اليه الأب (قوله ثم مات الجرح الخ) أي بعد العتق (قوله ارش الجرح) أي فقط اه ع (قوله فان بقي شيء الخ) عبارة شرح الرض والباقي من الدين كان على الجاني انتهت اه سم وفي الغني بعد كمر مثل ما في التمرح الخ ما تقدمه فان لم يبق شيء بان سادى ارش الرض فان فقدت العقالة أو اعسر او كذا ولم يبق الواجب الجرح بعقل بيت المال (قوله فان بقي شيء فعل الجاني) عبارة شرح الرض والباقي من الدين كان على الجاني اه

المال فانخذ من الجاني ثم غني بيت المال لا يؤخذ منه بخلافه عاقلة أو نكر والجناية فانهخذ من الجاني ثم اعتقر فرأى جمع عليهم لانهم مناسلة الاخذ من أهل العمل بخلاف بيت المال ثم وهذا موقوف لما حتمه هذا الفرض انه عاد الى النقص لعدم صلاح غيره فلا يعود لغيره يعود صلاحه واتي في المرتبة الانا ان الفرق بينهم بما يصح عبداً ذكرته (قوله) على ما تقدمه انه لو جرح ابن عتيق أو رقت آخر خطأ فقتل أو أوه وانصر لا يؤول اليه ثم الجرح يحسب السراية ثم مولى الام أو الجرح لان الوالا محب الجرح لهم فان بقي شيء فعل الجاني دون مولى أمه لا يتنازل الوالا عنهم قبل وجوبه وهو الى أبيه لتقدمه عليه على الاعتقار وبيت المال

لو جود جهة الولاء بكل حال (وتو جل) يعني ثبتت مؤجلته من غير تأجيل أحد (على العاقلة) وكذا على بيت المال أو الخافئ (دبه نفس كاملة) بإعلام وحويه وقد كورة (ثلاث سنين (٣٠) في) آخر (كل سنة تلت) من الدية لغضائه صلى الله عليه وسلم بذلك كقوله الشافعي رضي الله

عنه ولا يصح أن للمنفى في ذلك سنة دية نفس كاملة لا بدل نفس بحسنة دية الذي ولرأه لا تكون في ثلاث على الأول كيان وإن أوجب صلى الجاني مؤجلة فلت انتفاء الحول سقط وأخذت الكل من تركته لأنه واجب عليه ماله وإنما تؤخذ من تركته من ماله من العاقلة لا من ماله (و) تو جل عليه دية (ذئ) أو مجوس (سنة) لا يثبت أو أقل منه (وقيل) تو جل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (و) دية (إمرأة) مسلمة وضيق مسلم (سنتين في) السنة (الأولى تلت) لدية الكاملة والباقى أحراسة الثانية (وقيل) تو جل (ثلاثا) لأنها بدل نفس (وتحمل العاقلة العبد) أي قيمته إذا تلف من غير وضع يد عليه خطأ أو شبهه عمد وأراد به ما يشي إلى الأمة (في الأظهر) لا يثبت نفس (في كل سنة) يجب قدر ثلث دية (وأخذت على الثلاث) أم تقتض فان وجد دون ثلث أخذت في سنة أيضا (وقيل) يجب (في ثلاث) من السنين تقتض دية دية (وأخذت ولو تدرجلين) مسلمين (غنى ثلاث) من السنين يجب دية دية

الجرح الدية كان قطع يده ثم عتق الأب ثم مات الجرح فعلى موالى الدية به كاله لأن الجرح حين كان الولاء لهم وجب هذا العذر ولو جرحه هذا الجرح ثانياً لم يعد عتق أو مات الجرح به رابة عن الجرح حين لزم موالى الأم أو الجرح الأول ولم يوالى الأب باقي الدية اهـ (قوله لو جود جهة الولاء الخ) يفيد أن وجود تلك الجهة مانع من التعلق ببيت المال وإن لم يلزمها العمل لانتهاء سبيل لزوم العمل من أن العاقل لو أصرر بحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة ما لم يعلم بحمل بيت المال ولا يصح ما منع مع أنه قد يقال انتفاء سبب العمل أولى من الإصرار له لم يمنع فليصرر سم على جرحه عـ (قوله يعني ثبتت) أي قول المتن وعلى الغنى في أنها بقا لقوله ولو لم يمت سنة إلى يده يعلم وكذا في المنفى الاقوله أو نحو مجوسى وقوله أو مستأن وقوله الروح إلى الله مال وقوله به فارت إلى يده كونه وقوله وان عتق بضمه إلى المتن (قوله يعني ثبتت الخ) أي ولو من غير ضرب القاضي خلافا لما يقتضيه قوله وتو جل أنه لا بد من تأجيل الحامو وليس مراد اهـ معنى (قوله لغضائه الخ) عبارة للمنفى أما كونها في ثلاث فليارواه البعق من قضاء الجرح أو ما كونها في كل سنة تلت قنونا بعد الهال السنين الثلاث أو ما كونها في آخر السنة فقال الراوى كان سببه أن القوا ذلك في ذرع والشار تتكرر كل سنة فتمرض بها الجميع عند سبب ما يتوقعونه قواسون عن تمكن اهـ (قوله بذلك) أي بانها في ثلاث سنين اهـ ورشدي (قوله في ذلك) أي تأجيلها في ثلاث سنين اهـ معنى (قوله كونه) الأولى لأنها ثبتت كفى المنفى (قوله على الأول) أي الأصح (قوله كيان) أي في المتن أنفا (قوله وان أوجب الخ) عبارة بالمنفى ولا يخالفهم أي الحائى العاقلة إلى أمرين أحدهما أنه يؤخذ منه ثلث الدية عند الحول وكل واحد منهم لا يطالب إلا بنصف دينار أو ربع ثمنها له لو مات في أثناء الحول الخ (قوله سقطا) أي الأجل مقتضى وعـ (قوله لأنها) أي تحمل الدية على حذف المضاف (قوله أو نحو مجوسى) عبارة لأنها أوجوسى أو معاهد أو مؤمن اهـ قال الرشدي قوله أو مجوسى بنى حذفه اهـ لأنه داخل في الذي (قوله أو أقل منه) أي من الثلث (قوله بدل نفس) أي بحسنة اهـ معنى (قوله والباقى الخ) وهو السدس اهـ عـ (قول المتن العبد) أي الجاني عطل من الجرح (تنبيه) لا يخالف العاقلة والأسيدى في قيمته صدق أو ما يأمهم أو كونه من غار من اهـ معنى (قوله غير وضع يد الخ) أحقر به عـ قال وضع يده عليه ثم تلف يده أو تلفه فاضمن حينئذ عليه لا على عاقلته اهـ عـ (قوله زادت) أي المدخل في الثلاث أي من السنين (قوله فان وجب دون ثلث الخ) عبارة بالمنفى وان كانت قيمته قد تلت دية كلمة فاقل ضررت في سنة اهـ (قوله أيضا) الأولى تركه (قوله وقيل يجب) أي جميع القسمة (قوله نقصت الخ) أي القيمة اهـ عـ (قول المتن وجولين) أي مثلاً له معنى (قوله مسلمين) عبارة بالمنفى كاملين معاً أو مرتباً اهـ (قوله لا يختلف المشتق) فلا يؤخر حق واحد واستحقاق آخر كالدون المختلفة إذا اتفق انتفضه أحالها اهـ (قوله وما يؤخذ الخ) راجع لكل من الأصح ومقابلته (قوله وعكس ذلك) سبباً أو غير سببه قوله لو تعلق الخو يتحمل أن الأول جلة قبله فوجب بالبعد عبارة بالمنفى وفي عكس مسئلة الكتاب هو ما لو قتل اثنان واحد واحد جرحاً أحدهما على عاقلة كل منهما نصف دية مؤجلة في سنتين نظر إلى اتحاد المشتق والثاني وهو الأصح على عاقلة كل منهما كل سنة ثلثا حصته بجميع الدية عند الآخر أو قتل شخص امرأتين أجلت دية معاً على عاقلته في سنتين اهـ (قوله تو جل عليه) الأولى عليها اهـ عـ (قول المتن في كل سنة الخ) (قوله لو جرح الخ) يفيد أن وجود ذلك العمل مانع من التعلق ببيت المال وإن لم يلزمها العمل لانتهاء سبيل لزوم العمل من أن العاقل لو أصرر بحمل بيت المال فيكون انتفاء سبب تحمل العاقلة ما لم يعلم بحمل بيت المال ولا يصح ما منع مع أنه قد يقال انتفاء سبب العمل أولى من الإصرار له لم يمنع فليصرر

لا يختلف المشتق (وقيل) يجب في (ست) من السنين لكل نفس ثلاث وما يؤخذ آخر كل سنة يقسم على مسبق الدينين وعكس ذلك لو قتل ثلاثة واحد أعطى عاقلة كل واحد ثلث دية تو جل عليه في ثلاث من نظر الاتحاد المشتق وقيل في سنة (والأطرف) أو العاقل والأروى والحكمومات (في كل سنة

ثلثه) فان كانت نصفه ففي الاولى ثلث وفي الثانية سدس أو ثلاثة أو باعها ففي الاولى ثلث وفي الثانية ثلثا أو ثلثا وفي الثالثة نصف سدس أو  
 ديتن في ستمسنتين (وقيل) تجب (كأيا سنة) بالنفعا بل غلتاها ليستبدل نفس أو ربع دية ففي ستمسنا (و) أجل وأجل النفس  
 (من وقت الزهوق) لم ير وعذفة أو سرايه جرحا له مال يحمل بانقضاء أجله كان ابتداء أجسده من وقت جوبه كسائر المذنبين المؤجلة  
 (و) أجل واحد (غيره من) (حين) (الجانية) لأنها ماله الجوب وان تفتت الماطلة على (٣١) الانعزال ويحل ذلك ان لم ينسر لمصنوا آخر

اه معنى (قول المتن) ثلثه في وقتي نسخا على والنهاية والمعنى من المتن فقد ثلثت دية (قوله) فان كانت (الخ)  
 أو الأطراف وما عطف عليه أي وجبها على المقتضى فان كان الواجب أكثر من ثلثه في وقتي من ثلثه على ثلثها  
 ضرب في ستمسنتين وأخذ قدر الثلث في آخر السنة الأولى والى الباقي في آخر السنة الثانية وإن زاد إلى الواجب على الثلثين  
 ولم يزد على دية نفس ضرب في ثلاث سنين وإن زاد على دية نفس كقطع الدين والرجل ففي ستمسنتين اه  
 (قوله) أو ربع دية (الخ) عطف على قوله نصفه (قوله) قطعاه علة الغنى بحمل الخلاف إذا كان لا لارث  
 وأشد على الثلث فان كان مقداره أو دونه ضرب في ستمسنا اه (قوله) أو سرايه جرح (أى) وغيره كضرب ورم  
 الدين وأدى الموت سم على اه ع (قوله) الجانية (أى) ساله الجانية (قوله) فعل ذلك (أى) كون ابتداء  
 أجل الآخرين حين الجانية (قوله) ما يتفرق عليه (الخ) أفرو سقا ع: وما يجب ما بعداه (قوله) واجبها (أى) تلك  
 السنة) قولنا لبعض سنة البله بعض سنة الفنى وعش (قوله) لئلا (أى) أفا (قوله) لئلا (أى)  
 تحمل الدية (قوله) به (أى) يكونها وماواة (قوله) لا يقال في ستمسنا حذف فاعل (الخ) الفاعل لا يصفى وان  
 دل عليه السابق (أى) لا يصفى السنن فالى ج: إن يقال أنه فاعله ضمير واجبه وقد دل عليه السابق ويكفى في إضمار  
 الفاعل دلالة السابق وقر بين الإضمار والخذف فكان لم يفرق بينهما سم على اه رشدى (قوله)  
 لأنه دل عليه السابق) أعمى ومال على دليل دلالة طاهره يكون كلفوظ اه ع (قوله) على أنه يصح كونه  
 (الخ) أقصر على ما عطف على قال الرشدى قد يقال في هذا هو الأولى سم أنه ظاهر المتن فم ذلك وأن هذه  
 العلوة اه (قوله) ذلك (الخ) عبارة لها ثلاث غير المكاتب لأمك له والكاتب ليس أهلا لماواة اه  
 (قوله) ذلك (أى) كالتريق اه نهاية صيرة الفنى وألقى البلقين البعض المكاتب لنفسه (أى) اه  
 وفى الموافقة لصنيع الشارح (قوله) وان معنى بعضنا (الخ) عطف على أن البعض (الخ) وظهر أنه نظرا دى  
 (قوله) بعقل عنه) يعنى حيث يمكن له صفة من النسب الا فى مقدمة على المتق كايصرح به كلام  
 سم على منج اه ع (قوله) وامرأة (الخ) عطف على رقيق (قوله) وامرأة (الخ) أى لا يعقلان اه  
 ع (قوله) بان (أى) الخنى (قوله) حصة (أى) آداها (الخ) معقول غرم (قوله) غيره (أى) غير الخنى (قوله)  
 وان قل) هذا ظاهر الخلافهم ويحتمل كإقال الأذى الجوب فيما إذا كان بمن فى العام يوما واحدا ليس  
 هو آخر السنة فان هذا لا يبره اه معنى (قوله) نحو زمن) كالشيخ الهرم والاعنى اه معنى (قوله)  
 رأيا وقولاه (أى) نصرة بالرى والقول اه معنى (قوله) تعمل من واجبها) لعل مراد صفة من واجبة تلك  
 السنن قوله) كان الأولى واجبها (قوله) به (أى) (قوله) يعلم (الخ) أى بقوله ولو بوض الخ ولكن فى عدم التوافق بين الدين  
 والحر بالمذكورين من ذلك ناهل (قوله) أمها (أى) معطوف على ذى كان ينبغي تأخير دية من يهودى  
 لظهور العطف اه رشدى (قوله) لا بد منه (أى) بخلافه ما نقصت عنها ولو ظاهرا وما سوتها  
 تقديرها المانع على المتقضى أسنى ومعنى (قوله) لم تنقطع (أى) مدة عهده أو أماته (قوله) أمها (أى) معطوف على  
 (قوله) أو سرايه جرح) كان ينبغي أن يقول مثلاً أو غيره ما إذا السرايه لعله صرف المخرج بل تحصل من غيره  
 كضرب ورم الدين وأدى له (قوله) لا يقال في ستمسنا كقطع الفاعل (الخ) لا يصفى وان دل عليه السابق  
 الأقسام استثنى فالى ج: إن يقال أنه فاعله ضمير واجبه وقد دل على السابق وقر بين الإضمار والخذف  
 فكان لم يفرق بينهما (قوله) لا بد منه (أى) بخلافه ما نقصت عنها ولو ظاهرا وما سوتها

النصرة بوجه خلاف يجوز من لأنه رأيا وقولاً ولو مضى لم يجرى فيها فحمل من واجبها كجاءه بالأذى به يعلم أنه تبر الكال بالكتاب  
 والتوافق في الدين والحرية في التحمل من الغسل أى أجل كل سنة (ومسلم عن كافر وعكسه) فإذا نامرة كلارث (وبقول ذى  
 جردى) أو بعداً أو ستمسناً زاد مدة تعهد على أجل الدين ولم تنقطع قبل معنى الأجل لم يكتفى في تحمل كل حول على أفراد زيادة  
 مدة التعهد عليه (عن) ذى (نصراني) أو بعداً أو ستمسناً (وعكس على الظاهر) كلارث

فيه نظيره امر تخاص الرشد (قول المتن وعكسه الخ) صورته أن يتزوج نصراني بمودة أو عكسه ويحصل بينهما أولاد فيجتاز بعضهم بعد بلوغ اليهودية والآخر النصرانية اه عش (قوله ومن ثم) أي من أجل التماس على الأثر (قوله انحصر ذلك) أي يحمل الذي يتبعوه سم ومغنى (قوله باختلاف الدار) فإنه قد تعد الدار بان يعد لقوم في دار الحرب يسمع ان الحكم كذلك كما يؤخذ الأول بمالو كان النسيان في دار الحرب فإنه لا يعقل أحدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم انحصر الخ فكان قوله باختلاف الدار حرجي على الغالب سم على ج اه عش (قول المتن وعلى الغنى) أي من العاقلة نهاية بمعنى (قول المتن نصف دينار) أي على أهل الذمة أو قدر مدراهم على أهل الغنى وهو مستقمتها اه مغنى عبارة عش والدينار يساوي بالفقه التعامل بمال نحو سبعة بن نصف فضة أو أكثر ومضى زاد سمر أو نقص اعتبره وقت الانحصار وان صار يساوي مائتي نصف كما ذكر (قوله أي متقال) أي قوله وضبط البغوي في النهاية (قوله نصف الدينار (قوله أقل ما يجب في الزكاة) أي وأخرجها أو اساق في كذا النقد والزيادة عليه لا ضبط لها اه مغنى (قول المتن والتوسط) أي من العاقلة (قوله ربع) أي أولاد فخوامهم اه مغنى (قوله منه) أي من الدينار (قوله نصف) أي من دينار (قوله تربع) أي تساهل وقوله أو أفرأ أي تجاوز عن الحد اه عش ((قوله ومن ثم) أي لكونه زانها (قوله به) أي بالنقص عن الربع (قوله ان وجدت الخ) فان فقدت ثم وجدت قبل الاداء لاملال فثبت وان لم توجد قبل الاداء لانه قد اعتبر قيمتها بنقد البلد وان وجدت بعد لم يؤثر امره وض من سره (قوله بالنسبة) متعلق بوجوبه وكان الأولى حذفه كافي انها متوهو حينئذ كما قال الرشد يمتعلق بالاداء عبارة الكردي قوله بالنسبة لواجب كل نجم الباء صلة وجدت ونسبة كل نجم الى القيمة بالثالث فان وجد من الأبل قدر ثلث الذي يتعد كل نجم فيجب أن يشترى ذلك بما أشبه من العاقلة وان لم توجد الأبل عند الاداء اعتبر قيمتها بنقد البلد فان بلغ نجمها بالنسبة الى قيمتها الأبل ما ياتل اعتبر النجم الآخر الى بالنسبة الى قيمة الأبل في وقت أدائه اه وقوله لواجب كل نجم متعلق بالنسبة (قوله ولا يعتبر بعض النجوم الخ) عبارة التماسي فان حل نجم الأبل بالبلد قومت بنحو أو أخذ قيمتها ولا يعتبر الخ (قوله وما يؤخذ الخ) عبارة الغنى وما يؤخذ بعد علم الحول من تصاد أو بع بصرها والها والمستحق أن لا يأخذ غير المأمور والغنى به بقا الأخوذ ضمن العاقلة لا توجه عليهم بل على الحاق نفسه ثم هم يدفعونها بدونها اه (قوله لها) أي الأبل (قوله على قدر الخ) متعلق بزيادة عش (قوله ويختلف) أي كل من الغنى والتوسط ويحتمل ان الضمير للماد (قوله ويضبطهما الإمام الخ) اعتمد النهاية والمغنى أيضا (قوله بالزكاة) أي بما فيها من الجوار متعلق بضبطهما (قوله من مائة قدر عشر من الخ) فالتشبيه بالزكاة إنما هو في مطلق الفضل والأقل كذا لا يعنى فيها فضل عشر من دينار أو المراد بالكفاية الكفاية للعمر الغالب كما يدل على التشبيه ونسبته سم في حواشي شرح المنهج رشدي وعش (قوله عن كل ما يكف في الكفارة) عبارة انها بهن حاجته اه (قوله لا يصرق في الخ) فان قيل ينبغي أن يقاس به الغنى لثا لا يبرق وسطا أجب بان التوسط من أهل العمل بخلاف الفقير اه مغنى (قوله لحد هنا) كان المراد احدا مستقلا الأسفل بأداة مدة العهد على الاجل فخرج بهما اذا انقضت عنه وهو ظاهر وما إذا ساءت تعدد الامانع على الغنى اه (قوله ومن ثم انحصر ذلك) أي يحمل الذي يتبعوه (قوله ومن ثم انحصر ذلك) كما هو باراد (الخ) وقت في ما يقضى القراض (قوله باختلاف الدار) كذا لان القرض الذي في دار نادون الخ في آخر كان الذي في دار الحرب أيضا لم بعض أحدهما عن الآخر (قوله باختلاف الدار) فإنه قد تعد الدار بان يعد لقوم في دار الحرب يسمع ان الحكم كذلك كما يؤخذ الأول بمالو كان النسيان في دار الحرب فإنه لا يعقل أحدهما عن الآخر كما صرح به في قوله ومن ثم انحصر الخ فكان قوله باختلاف الدار حرجي على الغالب (قوله فلا يحتاج لحد هنا) كان المراد احدا مستقلا لا اقوله ومن عداهما فقصر حله اذا لم يجد

كأنوا دارا لانهم حينئذ تحت  
نكمتا ما لم يربوا فلا يعقل  
من تخوذي وعكسه لا تقاطع  
النصرة بينهما باختلاف  
الدار (وعلى الغنى نصف  
دينار) أي مائة لخب  
شخص لا أقل لا يغني  
الزكاة ومرة أن الخصم  
مواصلة لها (والتوسط  
ويع) مثله واسطة بين  
الفقير الذي لا شيء عليه والغنى  
الذي عليه نصف فاطاه  
ناحدهما فقر طأ وأفرأ  
والناقص عن الربع فانه  
ومن ثم لم يقطع به سار قولا  
يشعر الذهب ولا الفروم  
يل بكني مقدار أحدهما  
لان الواجب هو الأسفل  
وجدت عند الاداء بالنسبة  
لواجب كل نجم ولا يعتبر  
بعض النجوم ببعض وما  
يؤخذ بصرق في الجوار  
عدهم وقاسوا على  
القرى على قدر واجب السنة  
قسا عليهم ونقص كل منهم  
من النصف أو الربع وضبط  
البغوي الغنى والتوسط  
بالمادة ويختلف بالحول  
والزمن وضبطهما الإمام  
والغزالي وما لا يله الوافي  
واستعمله ابن الرافعي  
كلام الأصحاب بالزكاة  
مائة قدر عشر من دينار  
آخر الجوار فاعل عن كل الأ  
يكف ببعض الكفارة غنى  
ومن كل آخره فاعل عن  
ذلك دون العشرين فوق  
ربع الدينار لثا لا يصبر  
فقيرا بأخذه من متوسلا  
ومن عداهما فقير فلا يحتاج



موهب الان نريد ان لا نعلم ما يفضل عن كتابة كل يوم بحيث لا يصل لحد المتوسط (كل سنتين الثلاث) لانهم اعادة تتعلق بالحول فتكروا  
بشكر روم و تعجزوا ذلك للنص كما هو جميع ما عني كل غنى في الثلاث دينلو ونصف موعلي (٣٣) المتوسط تصفد ربيع (وقبل هو)

أي النصف والرابع واجب

الثلاث فيزدي الغنى آخر

كل سنة سدا والمتوسط

نصف سدس (و يعتبران)

أي الغنى والمتوسط ر آخر

الحول كان كانه العسر

آخر لا شيء عليه سوان كان

أوله أو بعده غنيا وعكسه

عليه واجبه وقضية كلامه

ان غيرهما من الشروط

لا يعتبر بأخره وهو كذلك

فالكافر والناسي والعسي

والجنون أول الاجل لاشئ

عليهم مطلقا وان كانوا قبل

آخر السنة الأولى وفارقوا

المعسر باسم ليسوا أهلا

للعسر فابتداء فلا يكفونها

في اثنائه بطلانه (ومن

أعسر فيه) أي في آخر

الحول (مطلقا) عنوا واجب

ذلك الحول وان أسير

به ولو طرأ جنون اثنائه

حول سقط واجبه فقط

وكذا الذي بان بياذني

ثم استقر

في جنانية

الرقيق (مال جنانية العبد)

أي الرقيق الخطأ وشبهه

العبد والعبد اذا عني عنه

صلى مال وان فدي من

جنات سابقة (تعلق

ورقته) اجزاء ولاه العدل

أذا سلم بين والاخير

الحققة فيه فهو متعلق

المستحق بخلاف معاملة

غيره لرضاء بقت موانعا

ضمن مالك الهبة أو عاقلة جنانية لانه لا ينتقل لها فاصل

كله الحاق ومن ثلوه كان الغنى غير مبرأ أو انعميا بعد

مغصلا والاقوله ومن عداها مافقر حله اذ الحول عند الفقهاء ونحوهم هو المعسر مطلقا وهذا كذلك اه سم  
(قوله موهب) ان كان وجه الاجاهم صدقة من ملك الفضل المذكور في احوال الهبة فقط أوفى بعضها فقط  
مع انه غير فقير فقوله الا لا كذلك اه سم (قوله لا تنهوا ماله) ان قوله ولو طرأ جنون بالغنى والى الفصل  
في النهاية (قوله كاسر) أي شرح سنين كل سنة ثلث (قوله أي النصف الخ) عبارة بالغنى أي  
ما ذكر من نصف أو ربع اه (قوله وعكسه عكسه الخ) فلما أسير آخر ولم يؤتم أعسر ثبت نصف ديثار في  
ذمتها معنى (قوله ان غيرهما) أي غير الغنى والمتوسط (قوله مطلقا) أي لا في ذلك الحول ولا فيما بعده  
اه معنى (قوله وان كمال الخ) أي كمال كاسر اه رشدي أي في شرح ومسي ويجنون (قوله النضر) أي  
بالذن اه معنى (قوله فلا يكفونها في الاثنائه) عبارة بالغنى فلا يكون النضر ماله في الاثنائه اه (قوله  
تخلاته) أي المعسر فانه كمال أهل النضر تواما يعتبر ماله ليتمكن من الاداء وغير وقته اه معنى (قوله  
فقط) أي دون ما قبله اه عني أي اذا طرأ في اثنائه الحول الانحسر وما اذا طرأ أمز إلى أن انما الحول الاول  
قدون ما بعده أوفى اثنائه الحول المتوسط قدون غمها

\*(فصل في جنانية الرقيق)\* (قوله في جنانية الرقيق) الذوقه ومعنى التعلق في النهاية الاقوله أو عاقلة متوال  
قوله وهو مشكل في معنى الاقوله وان فدي إلى المتن وقوله أو عاقلة متواله واستشكل الى بخلاف أمر السيد  
(قوله في جنانية الرقيق) أي غير المكاتب أم جنانية فستأق في باب الكاتبة اه سم (قوله الخطأ الخ)  
صفة الجنانية (قوله والعبد) الوالو معنى أو كاسر غير ماله في النهاية والغنى قال عني قوله أو عدا عني على مال  
أو أو عدا انقصا فيه أو اتلا فمالا غير مسدة اه (قوله وان فدي الخ) هذه الغاية تسلم من قول  
المصنف ولو فدها ثم تجني الخ اه عني (قوله فدي) بينا ما ليعمل (قول المتن يتعلق ورقته) ولا يجب  
على عاقلة سده لانها ردت في الحرج على خلاف الأصل \*(فرع)\* حل الجنانية غير المستولية للسيد  
لا يتعلق به الأرض سواء كان موجودا يوم الجنانية أم حدث بعدها فلا تباح حتى تضع اذا لم يكن احيوا السيد  
على بيع الحل ولا يمكن استنشاؤه فان لم يفدها به ووضعها بيعا معاولا أخذ السيد من الولد أي حصته وأخذ  
الجنى عليه حصته اه معنى وفي سم بعد كرمته عن الرض وشرح وكان وجه الاقوله فلا تباح  
الجنتمز بيعه معها السيد اذا لم يكن فهو بمقتل الوضع لوزع الخ اه (قوله اذا السيد الخ) عبارة بالجنانية  
وشرح المنهج اذا لم يكن الزامه ليه لانه اضراره مع رماه ولأن يقال يقاتل في خسته الى عتقه لانه تقوت  
للضمان أو انما يراى مجهول وفيه مضر زظاهر اه قال الحلبي قوله لانه تقوت الخ أي فيما اذا مات ولم يعق  
وقوله أو انما غير الخ أي ان عتق اه (قوله خلاف الخ) حال من فاعل يتعلق (قوله) أي الرقيق وقوله لرضاه  
أي النضر (قوله وانما ضمن مالك الهبة) أي اذا قصر اه معنى وكما لا كل من كانت فيه اه عني  
(قوله جنانية) أي على آدمي كما هو ظاهر لان جنانية على المال لا تلزم العاقلة سم وسلطان (قوله لانه  
لا ينتقل لها الخ) أي جنانية العبد مضافة اليه فانه يصرف باختياره اه نهاية (قوله ومن ثم) أي من أجل

الفقهاء ونحوهم هو المعسر مطلقا وهو كذلك (قوله موهب) ان كان وجه الاجاهم صدقة من ملك الفضل  
المذكور في احوال الهبة فقط أوفى بعضها فقط مع انه غير فقير فقوله الا لا كذلك اه  
(فصل في جنانية الرقيق)\* (قول المتن يتعلق ورقته) سأل في باب الكاتبة قول المصنف ولو فدي إلى  
المكاتب سده فلما طرأ نقصا فان عني دية أو قتل خطأ أخذها معهما فان لم يكن فله تجعير في الاصم أو  
قطع طر فاقصاصة والدية كما سبق ولو قتل أجنبيا أو قطعته فني على مال أو كان خطأ أخذها معهما أو انما  
سكتبه الاقل من قيمته الارش فان لم يكن معه شيء وسأل المسقى تجعير ويجعز القاضى وبيع بقدر الارش  
فان بقي منه شيء ثبت فيه الكاتبة الخ اه فلم ان المكاتب ليس كغيره فليأمل (قوله جنانية) على آدمي

الفرق بين المبدأ الهمي بالاختيار وعلمه **(قوله وجوب الطاعة)** أى طاعة امره **(قوله فامر له الخ)** أى  
غير المميز أو الأعمى وكذا ضمير الأمر **(قوله يلزم الاجتناب)** أى أو عاقلته **(قوله واستشكل)** أى لم  
أرض جناية القن الغير المميز أو الأعمى على أمرها **(قوله بان أمره)** أى القن الغير المميز أو الأعمى  
**(قوله بان لا كثر من الخ)** اعتمدته النهاية كالم **(قوله لانه)** أى القن المذكور آتته أى الأمر **(قوله)**  
**تخلاف أمر السيد الخ)** راجع لما قبل وكذا الخ وما بعده **(قوله بخلاف أمر السيد)** أو غيره للمميز ثم قوله  
فربما وان أدتة فى الحقيقة بمصلحة أنه لا أثر لأمره بالجناية ولا لأنه فها هو ساقى آخر بيانه فلم ينزع لقطعة  
عليها بسده فتلفت ولو بغير فعله ضمنها فى سائر أمهاته أضافا فمجرد عدم التزم فقد يستشكل ذلك بان كلاً  
من الأمر بالجناية ولائذ فيها لم يزد على مجرد عدم التزم من غير نقص عنه فكيف أثر هذا دون ذلك  
سم أقول وقد نعلم بان كلامهم لا يؤدى الى الاتفاق اذ الفرض انه غير مختار وان عدم التزم عز يؤدى الى  
التلف بسده كما هو ظاهر ثم رأت أن الشارح ذكر ما يقر بسنه ثم رأت قال السيد عمر البصري بعد ذكر  
كلامهم مصلحه أقول كان قد تم القفل المحشى لهذه القولة قبل الإطلاح على التنبه إلا أن أوّل التنبه  
ساقطاً من تحتها من الملتفات فاصل الشارح رحمه الله تعالى اه **(قوله لانه المباشر)** أى أنه اختار  
اه عى **(قوله فلا عليك)** أى القن الجاني **(قوله هو الخ)** أى المسمى عليه **(قوله ويرتفع)** أى مال  
الجناية **(قوله ان كان الواجب)** من قبيل المساواة أو الفاعلية ليست بمقول **(قوله من بعضها)**  
أى مال الجناية والثاني باعتبار المضاف اليه ويحتمل أن يفتقد على ظاهره لا تأويل لكن يؤيد الأول  
قول المفتي الأسنى من بعض الواجب اه **(قوله منه)** أى العبد اه معنى **(قوله بقسطها)** عبارة المفتي  
بقسطه اه أى البعض **(قوله هو)** أى التفتك لانه أو تصحبه **(قوله دونها)** أى دون الجناية اه  
سم عبارة المفتي دون تعلق المسمى عليه وقتنا بعد اه **(قوله ولو أرى المزمع الخ)** جملة سائلة **(قوله من)**  
**البعض)** أى بعض الزهن **(قوله لم ينقله)** أى من الزهن **(قوله لا ينقله)** أى من السيد **(قوله بان)**  
**التعلق الخ)** عبارة المفتي بان التعلق الجسلى أقوى من الشرع وبعبارة سم ويقار المرهون بان الزهن غير  
أى نفسه فيه مخرج اه **(قوله وأما بالزهن)** أى التعلق بالزهن وكان الأول مذهب الشافعية وأما زيادة التعلق  
قوله إلا فاعطى الخ فهو لكونه أى الزهن كالتائب عنها أى القصة اعطى أى الزهن حكمها أى القصة **(قوله)**  
**من نفسه)** بيان الحكم والضمير للزهن **(قوله مادامت الخ)** أى القصة **(قوله هو)** أى الزهن **(قوله موجود الخ)**  
وكان الظاهر المناسب أن يثبت دليل التذكير نظر الكون التام من تصرف البنية كالمرقة والسكر **(قوله)**  
**بقضية كل)** أى من الزهن والجناية **(قوله بنفسه)** أى قول المتن بالاقبال فى النهاية تعالى قوله وهذا ان كان فى  
المعنى الأقوال ولان ما من قوله السيد ثم ما تعلق العبد قول المتن وليس به (بعبارة ظاهره) أنه يباع ويصرف  
منه لا محقق إلا بالاجل فى ثلاث سنين ويؤيده أنهم لم يفرقوا ههنا بين العبد وغيره اه عى **(قوله نسبة)**  
**حريته)** يتأمل سم لم يظهر وجهه فليتأمل اه صدر أقول له وجه التأمل الاحتياج الى التأويل  
بان المراد صدق النسبة الى مجموع القضية على فرض قضية السلك كتنسجوه الى البعض الى مجموعه **(قوله)**  
هو ظاهر لان جانيها على المال لا تفرق العاقلة **(قوله فامر بسده الخ)** بقى ما لوجى بلام وهو الذى هو  
نتائج جناية الهمية ثم رأت ذكره **(قوله بخلاف أمر السيد أو غيره للمميز)** ثم قوله فربما وان أدتة فى  
الجناية لمصلحة أنه لا أثر لأمره بالجناية ولا لأنه فها هو ساقى آخر بيانه فلم ينزع لقطعة عليها بسده فتلفت ولو  
بغير فعله ضمنها فى سائر أمهاته أضافا فمجرد عدم التزم فقد يستشكل ذلك بان كلامهم من الأمر بالجناية  
ولا لائذ فيها لم يزد على مجرد عدم التزم من غير نقص عنه فكيف أثر هذا دون ذلك  
من بعضها الخ عبارة الشارح لروض خان حصلت البراءة من بعض الواجب انقل عنه بقسطه الخ **(قوله هو)**  
**مشكل فان تعلق الزهن الخ)** ويقارقه المرهون بان الزهن مجرد على نفسه فيه مخرج اه **(قوله دونها)** أى  
دون الجناية **(قوله بنسبة حريته)** يتأمل

والجناية ثم أمره أو عاقلته ثم أمرها  
بالفعل بالزم فى تعلق الرقبة  
وكذا لأمره أو جنى بسلم  
الاجنبى أيضاً واستشكل  
بان أمره بالصراحة لا يقطع  
ووديان لا كثر من على قطعه  
لانه أنه بخلاف أمر السيد  
أو غيره للمميز فانه لا يمنع  
التعلق وقبضه لانه المباشر  
ومن ثم تعلق الجناية بغير  
الرقبة من مال الأمر ولو لم  
يأمر بغير المميز أحد تعلق  
ورقته فقط لانه من جنس  
قوى الاختيار بخلاف الهمية  
ومعنى التعلق بهانه يباع  
ويصرف عنه للمسمى عليه  
فلا عليك هو ولا ربه لئلا  
يعطل حق السيد من القداء  
وتعلق بمجموعه وان كان  
الواجب بنسبة أو فاعطى  
أى المشتق من بعضها أى  
المسمى انقلته بقسطها  
كذلك كما هو فى الوصايا وهو  
مشكل فان تعلق الزهن  
دونها لتقدمها على ولو أرى  
الزمن من البعض لم ينقل  
منه شيئاً بقياسه انه لا ينقل  
منه شيئاً هنا وقد فرق بان  
التعلق ثم انما هو بالقيمة  
الدية وأما بالزهن فهو لكونه  
كالتائب عنها اعطى حكمها  
من نفسه كما عادت شغوة  
كلها لا لا تشوقها البصرى  
وأما التعلق هنا فهو بالرقبة  
وهو موجود محصور من يمكن  
تجزئه فيه فلهذا ما بقضية كل  
فى بابها (وليس به) بنفسه  
أو نائبه (بعبارة) أو يبيع  
مألكه هنا إذا كان بعضاً أو الواجب عليه من واجب جنايته بنسبة حريته وما يقسم من الرق

يتعلق به باقي واجب الجنابة

(لها) أي لا يلزمها إذن  
المستحق وتسلمها ليع فيها  
(وقد ائتمروا) كلزهورون يقتصر  
في البيع على قدر الحاجة  
ما لم يتغير السبب ببيع الجميع  
أو يتغير وجوده أو يفتقر  
البعض وإذا اختلفوا قبل علم  
يلزمه (لا يلزمه) (لا يلزمه) (لا يلزمه)  
يوم الفداء لأن الموت قبل  
اختباره لا يلزم السبب شي  
فأولى بالنقص أن يمنع من  
بيعهم تقتضي حقيقة عن  
وقت الجنابة اعتبر من قيمته  
وقتها (لأنها) (لأنها) (لأنها)  
أن كل أن أقل فلا واجب غيره  
والألم يلزم السبب غير الرتبة  
قبل من قيمتها (وفي القديم  
بارشها) بالفاصل (ولا  
يتعلق) ماله الجنابة الثانية  
بالنية أو أفرأه السبب لا  
مانع (بمنته) ولا يكسبه  
وحده مالا (مع وقتني)  
الظاهر) وإن أخذ له سده  
في الجنابة فباقي عن الرتبة  
ينضم على الجنابة عليه لانه لو  
تعلق بالقيمة لتعلق بالرتبة  
كذلك أن الماعلات أمالو آخر  
هم السبب يوم مانع كره  
فأنكر المهرن وحطفاته  
يباع في العين ولا شيء يفتقر  
السيد أو العبد وكذا السيد  
ولا يذنبه فتعلق قيمته فقط  
كل في الارتقاء لا وردي  
المن ماله أو الرتبة بالذي  
حتى علمه تنضمته ألف  
وقال القس بل أفان فانه  
وان تعلق ألف بالرتبة  
وأن القيمة كمال إلى لكن

يتعلق به باقي واجب الجنابة فيسديه السيد باقل الامر من حصتي واجبا والقيمة متناهية وتوقفني وأنى  
قال سم وفي العباد في بحث العاقلة فان بعض فقهاء طهرت على عاقلة اه (قوله أي لا يلزمه) أي  
الجنابة (قوله باذن المسحق) عبارة أن تركه والافاذن الجنابة عليه شرط انتهى اه سم (قوله ولا يسلمه)  
مرفوعه على ما على بعض المتروكين في بعض قوله المار أو يناسب ثم أيا أن الحظ على اقتصر على ما هنا وشرح  
المنهج على ما (قول المتن وقد ائتمروا) قال في الروضة قولهم بقدر الحاجة والحق ولا يسلمه ما مع القاضى وصرفه الثمن  
الحق عليه ولو باع المار من كان قد ائتمروا كذا (قوله لا يلزمه) (قوله لا يلزمه) (قوله لا يلزمه)  
وأنما يباع الحرف بالارث النقد لا الأبل ولو من الجنابة عليه انتهت اه سم (قوله هو يقتصر) أي البائع  
اه ع (قوله على قدر الحاجة) أي قدر أراض الجنابة اه معنى (قوله لا يباذل) (قوله لا يباذل) (قوله لا يباذل)  
المستحق في يلزمه الراجع لفداء بشئ (قوله يوم الفداء) وقا لا لا على والمغنى ورجع النهاية اعتدلو وقت  
الجنابة مطلقا قال ع هو المعتمد (قوله نعم ان منع من بيعه) (قوله نعم ان منع من بيعه) (قوله نعم ان منع من بيعه)  
اعتدلو وقتها والافاذن اعتبارا عقودا من وقت الفداء على أنه علم ثم أيا أن الفاضل الحشوي يسهل ذلك فقال قوله  
عن وقت الجنابة خلا اعتبار وقت المنع اه وهل لو لم يباذل بعد المنع يلزم قيمته يكون منه مستندرا أو لا يصلح  
نامل والظاهر الأول اذ لا يظهر فرق بين نقص القيمة وسقوطها اه سديد أقول وقول المصنف الآتي  
الاذن طلب فتمه صرح فيه الاستظهر (قوله ولا) أي بان كانت القيمة أقل (قوله منها) أي بدل الرتبة  
(قوله بالفاصل) أي لانه لو سلم بما يسع ما كثر من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى  
(قول المتن ولا يتعلق الخ) مستأنف اه ع (قوله ماله الجنابة) التي قوله وهذا من كافي النهاية  
(قوله ولا مانع) سدد كثره (قوله وان أفان) (قوله وان أفان) (قوله وان أفان) (قوله وان أفان)  
الرتبة لعل صوابه عن الارض (قوله يبيع على الجنابة عليه) أي لا يبيع العبد بعد عقده اه معنى  
(قوله لانه الخ) لتعلق العتق (قوله أمالو آخر) (قوله أمالو آخر) (قوله أمالو آخر) (قوله أمالو آخر)  
المهرن أي الجنابة وحطف ظهره على نفى السلم (قوله فانه يباع الخ) أي ويتعلق ماله الجنابة بيمينته قطعا  
اه معنى (قوله أو العبد) أي أو آخر به العبد (قوله فانه الخ) الفاء بمعنى اللام اه ع (قوله أو العبد)  
بالنية معتد اه ع (قوله جهة التعلق) أي ألف السيد لتصدقه على لفظه بالرتبة كاتف العبد  
لأنكار السيد لها واعتراف القس بها اه ع (قوله ولو لم يترع الخ) مثل ذلك في شرح المنهج هنا وقال

اختلفت جهة التعلق ولو لم يترع لفظا عليها بده تغلف ولو يترع لفظا عليها

وهذه ان كان التلف فيها بفعله ترد عليه (نبيه) ههنا الشكل جد على ما هنا وان احسننا به القن المبرر لا يتعلق بحال السدان امرهما  
هذه المسئلة وقولهم وراى عبده يتلف مال غيره ولم ينع منه من العبد لتدعم حافضته السيد فيما مجرد السكون ولم ينع منه هنا الامر  
وقد يعمل للفرق بان الامر بالجناية (٢٦) لا يثبت وقوعه فلم يتحقق حقيقة التعدى فيه بخلاف ترك لفظه ينع وعدم دفعه من مال

الغير فانه لكونه اكل من  
القن انما تسبب حقيقة  
التعدى اليه فساووية  
او الفرق بين العبد في التعلق  
بما كان قلت يلزم على ذلك  
انه لو راى هنا جنى فكنت  
ضمن وشم لو امره فانلف في  
غيبته لا يضمن قلت ظاهر  
كلامهم في البابين فالتولية  
وجعل علم حاقرة من حلقه ان  
مجرد الامر دون مشاهدة  
التلف و اقرار القطع ينع  
لما كان يؤمره ان لا يؤمر  
الاول فتماله (ولو سددتم  
جنى بسله البس) أى يساع  
أوباعه بكم (وفداه) مرة  
أخرى وان تكرر ذلك  
مرارا لانه لا يتم بعلقه  
فيه هذه الجناية (ولو جنى  
ناقبيل الغداة بعه) أى  
سله يساع (فهما) ووزع  
النحن على أرض الجنايتين  
وانما ينع ذلك حيث لم  
تكن احدى الجنايتين  
موجبة للقود او عفا مسقته  
على مال الاخر فيحصل نظر  
لانه لا يمكن الاشتراك حيث  
وتقديم البيع على المال  
يفوت القود والقود يفوت  
البيع ولو قبل حيث  
بتقديم ذى المال حيث  
استمر ذو القود على طلبه  
ولم يوجد من يشتره مع  
تعلق القود به بعد ان

في باب القطة ولو اقر به في مسدده واستغفله عليها لم يجر فيها وهو أمين لما كان لم يكن أمينا فمستد بالقرار  
فكانه أخذها منه ثم رد مالها اه فمكن حل ما ذكره هنا على غير الامين الذى استغفله عليها لم يجر فيها اه  
سم (قوله وهه) أى مسئلة القطة (قوله ان كان التلف فيها بفعله ترد) قد يقال كلامه في الجناية  
على الاذى بقربة السياق فلا ترد عليه اه سم (قوله بفعله) أى العبد (قوله عليه) أى المثل (قوله من  
المشكل) خرمه مقدم لقوله هذه المسئلة اه كرى (قوله ان واجب حنابة القن الخ) بيان ما هنا (قوله  
بحال السيد) أى غير الرقبة (قوله هذه المسئلة) أى - ثمة ترك القطة - بد القن (قوله قد ولو لم الخ) عطف  
على هذه المسئلة اه كرى (قوله ضمن) أى السيد في تعلق بقربة العبد بقربة أمواله وقوله مع العبد أى  
ففيه به بعد العتق ان لم ينفذ مال السيد او امتنع من ادائه هذا ما يظهر لى واقع (قوله فنعنوا) أى  
أعصنا (قوله بان الامر الخ) متعلق بتسجل (قوله الووقع) أى يقع في الجناية (قوله ينع) أى الاسر  
(قوله تركه) أى السيد وكذا ضمير فانه وضمير اليه (قوله ينع) أى القن وكذا ضمير دفعه (قوله  
على ذلك) أى الفرق المذكور (قوله انه) أى السيد (قوله هنا) أى في مسئلة الجناية (قوله ضمن) أى  
بها مطلقا (قوله ورم) أى في مسئلة الاتلاف ذلك أى الضمان فى الاول وعدمه فى الثانية (قوله لا يضمن) أى  
بغير الرقبة (قوله فى السابقين) أى باب الجناية وباب الاتلاف (قوله اساله) أى الوجه (قوله دون مشاهدة  
الخ) خبر ان (قوله و اقرار القطة) عطف على مشاهدة الخ (قوله ههنا) أى المشاهدة والقرار وقوله الاول  
أى مجرد الامر (قوله أى يساع) الخ قوله وانما ينع فى النهاية والغنى (قوله أو بابه) عطف على حله (قوله  
بكم) أى فى شرح ولسيده (قوله الا ان) أى حين جناية تبعد الغداة (قول المثل فهما) أى الجنايتين اه  
مغنى (قوله ذلك) أى البيع فى الجنايتين (قوله على مال) الاول واسقاه كائى المغنى (قوله والا) أى بان كانت  
احدى الجنايتين موجبة للقود ولم ينع مسقته (قوله الا اشتراك) أى اشتراك المسقين (قوله والقود)  
أى وتقدمه (قوله حيث) أى حين لا كانت احدى الجنايتين موجبة للقود ولم ينع مسقته (قوله ولم  
يوجد الخ) عطف على استمر الخ (قوله مع تعلق القود به) أى فيستوفى من ذى القود شيئا ولو قبل عتقه  
بذو رض المشترى (قوله وحيث) أى حين التعميم المذكور وقوله لا ينافيه أى بتقديم ذى المال اه  
كردى (قوله انما شرطناه) أى عدم وجود من يشتر به الخ (قوله ليقدم) بيناه المفعول من الاقدام  
(قوله ليقدم على شرائه) يتأمل ولا يخفى ما فيه اه سم (قوله اما قد يتخالف ذلك) عبارة المغنى وما جزم به  
المصنف من البيع فى الجنايتين مما له ان تعدا فلو جنى خطأ قتل عدوا لم ينع السيد ولا غفاس صاحب العمد  
فى فر وراين القطان انه يباع فى الخطا وحده ولصاحب العمد القود كن جنى خطا ثم ارتد فاداه ثم ينع  
بالردان لم ينع بالالمعق عنه فلو لم ينع من يشتر به تعلق القود به فعندى ان القود يسقط لا فاعقل لصاحبه  
ان صاحب الخطا قد يسقط فلو قد منك لا يظلمنا الحق فاعمل الامور انما يشتر كانه لا وسيل اليه الا بترك  
القود كذا تفه الزكشى وأقر موثقه بكلامه ابن شهينة نظر اه أقول وكذا كراهى باى وأقره (قوله مامر)

عبارة تشرع المنتج أو اطلع سيده على لفظه ينع وأقره ههنا وأقره وأقره عرض عنه تلفها أو تلفت عنده  
تعلق المال بقربة وبسائر أموال السيد كائنه عليه البقيع ان تبيع (قوله وههنا ان كان التلف فيها بفعله ترد  
عليه) قد يقال كلامه فى الجناية على الاذى بغير ربة السابق فلا قود عليه (قوله ليقدم على شرائه) يتأمل  
فلا يخفى ما فيه (قوله لكنه لا يستوفى الا ارض المشتري) قياس ما تقدم فى شرح قوله فى البيع ولو تملك  
برد ما سبق أى أو تملك سابق كآله هناك انه القود بغيره والمشتري فى ثمن جهه رجوعا عن الاول والا

القود يتدارك ولو بعد عتقه حيث لا ينافيه قودا لم وجد الخ لا ينافى شرائه فاستمر فوالقود على حقه  
لكنه لا يستوفى الا ارض المشتري أو بعد عتقه ثمرا يتعن ابن القطن والمعلق عنه ما قد يتخالف ذلك ولو جهما ذكره فتأمل فان قلت  
قياس مامر

أن هذا القول إذا تقدمت الجناية بعلمه قتلته وإن غاب حق من بعده كن قتل جملتها بما يقتل وأولهم قتل غرقى بان قتله ثم لا يغوث حق من بعده لبقاء المال المتعلقا بكم مؤتمنه بخلافه هذا إذا تعاقب الأب واستغفرت حق الثاني بالكافية (٣٧) فكان لا عدل صفو ذي القود ليس تركا

والأقدم حق غير المتصبره  
(أوفداه بالأقل من قيمته  
والأرشين) على الجدي وفي  
القديم بقده (بالأرشين)  
وبحل الخلاف لم نعلم من  
يبيع مختار القداء والأزمنة  
فداء كل منهما بالأقل من  
أرشها وقيمتها (ولو أعتقه  
أو باعه ومختارهما) بأن  
أعتقه مورا أو أبعده  
اختيار القداء (أو قتله فداء)  
وجوبه بالأنفة تعلق التعلق  
فان تختار القداء لنحو افلاسه  
أو غيبته وأصبره على الحبس  
فسخ البيع وبيع في  
الجناية بقوله (والأقل)  
من قيمته والأرشين  
لتعذر البيع (وقبل)  
يجري هذا أيضا (القولان)  
السابقان (ولو هرب) العبد  
الجاني (أومان) قبل اختيار  
سيده القداء (وأي سده)  
من علقته لقولان القيمة (الأ)  
إذا طلب منه لبيع (فغنه)  
لنعيده بالمنتج ويصير بذلك  
مختار القداء بخلاف القول  
يطلب منه وأطلب فغنه  
فأنه لا يلزمه وإن عطل عمله  
وقدر عليه فيما يظهر خلافا  
لرخص وقوله لأنه يلزمه  
تسليمه ود بأنه يلزمه إلا  
أن كان قتل به فم يرميه  
الإسلام بل يمكن هذا  
لاختصاصه بل كل من علم

أى (قوله إن ذا القود) أى مسقطه بيان للمسوقه إذا تقدمت الجناية عليه أى  
على موثع على الجناية على غيره (قوله) أى على القود قته أى الجاني (قوله) كن قتل جملتها بما يقتل  
داخل في جملتها من التشبه (قوله لبقاء المال) أى الواجب الجناية (قوله بركته) أى الجاني المقتول  
وقوله وقضته المناسب بحذنه أو قتل العلف (قوله على الجدي) أى قوله وإن عطل عمله في التعلق وإلى قول المتن  
و يبدى أم ودفى النهاية (قول المتن وفي القديم بالأرشين) أى من أنه لو سلمه بجميع ما كان  
من قيمته والجديد لا يعتبر هذا الاحتمال اه معنى (قوله إن لم يمنع من بيعه) أى العناية الأولى قبل وقوع  
الثانية كملحوظ ظاهر اه رشدى (قوله منهما) أى الجنايتين (قوله من أرشها) أى كل من الجنايتين فكان  
الأولى التذكير (قول المتن ولو أعتقه) أى العبد الجاني اه معنى (قوله إن أعاقه مورا) أى على الرابح  
اه معنى (قوله) أو باعه بعد اختيار القداء) أى على المرجوح معنى وعش (قوله لنحو افلاسه) أى السيد  
اه عش (قوله فسخ البيع) أى بخلاف الاعتقاد رشدى وم وعش (قوله السابقين) أى الجاني  
والقديم (قوله ويصير الج) فلا يرى السيد منعه وأكر السيد من بيعه بغير الأصل عدم المنع وعدم  
طلب المسوق البيع اه عش (قوله بذلك) أى بالمنتج (قوله لا يلزم) ببناء المفعول من الألام (قوله بحله)  
أى العبد الهارب وقوله عليه أجره وتسلمه (قوله خلافا للز ركنى) كذا في النهاية كملحوظ  
أقر المفسر قول الز ركنى (قوله وقوله) أى الز ركنى (قوله يلزمه) أى السيد (قوله بالقول) أى الفصل  
المضى الأقوله ويقره الذين الارش (قوله بالقول الج) أى لا بالفعل إذا لم اه معنى (قول المتن وتسلمه)  
منصوب عطفا على اسم إن والمضى وإن عليه تسلمه ولا يصح رفعه مضافا على خبره لأن التسميم عليه لاه  
اه معنى ذلك ان تمتع بهان الله بغير الجموع الامرين لا لكل منهما (قوله لا يلزم) أى أوفاه (قوله)  
ومن ثم) أى من أجل عدم حصول الأس من بيعه اه معنى (قوله أومان) أى الرقيق الجاني وقوله أو  
قتل ببناء المفعول (قوله لم يرجع) أى السيد عن اختيار القداء اه عش (قوله وكذا الج) أى  
لا يرجع جزا اه معنى (قوله ولو باعه) أى السيد وقوله لزمه أى القداء وقوله وان رجوعه أى بان  
(قوله والأزمنة فداء كل منهما بالأقل من أرشها وقضته) عبارة شرح البهجة وان منع بيعه واختار  
القضاء بغيره نأنا فتمسك به مثل ذلك لم يمتد فداء كل جناية بالأقل من أرشها وقيمتها ذكره في الرخصة  
وأصلها وقضته أنه لو تكرر ومنع البيع مع الجناية ولم يختار القداء لم يلزمه فداء كل جناية بما يلزمه مادم  
مصر على اختيار القداء فيها إذا كان اختيار القداء على منع البيع فيها إذا لم يكن اختياره بناء على القاهر  
المذكور فان رجوع عن ذلك وصله البيع مع غرضه من القيمة ان نقصت كان كذلك أخذها بما ساء في قوته  
فلا يصح أن له الرجوع وسليمه فلا يختار به ذلك أيضا القداء فهل يلزمه فداء كل جناية بالأقل من أرشها  
وقيته أولا يلزمه الألفاء بالأقل من قيمته والأوشين أسقوط أمر المنع والاختيار الأول بالرجوع عن ذلك  
فيه نظر فلتأمل في كل ذلك (قوله أو قتله) قال في الرض وشرحه من قتل الجاني خطأ أو شبهه عند تعلقت  
جنايته بقيمتها لانه يده فاذا أخذت سلمه السيد أو يدها من سائر أمواله أو عدا أو اقتص السيد هو سائر  
له لزيمه القداء للمعنى عليه انتهى وقد يستشكل لزوم القداء إذا اقتص السيد لانه لا يملكه والواجب  
ابتداء اختياره القود في ثوب العين ولا يفتحا لعدم رجوعه فان لم يفتحا (قوله فسخ البيع) طاهره ان  
العتق يستمر (قول المتن والشرح) إذا أطلب منه فغنه يصير بذلك مختار القداء) عبارة الرض إلا ان  
كان منع منفس هذا اختيار القداء فغنه أو يحضر لانه الرجوع عن اختيار القداء انتهى وهو مرجح في  
جواز الرجوع عن اختيار القداء وان منع من بيعه قبل ذلك والظاهر يرجح ذلك وان تكررت الجناية

به كذلك فيما يظهر (ولو اختار القداء) بالقول إذا لم يحصل بفعل كونه الأمانة (فلا يصح أن له الرجوع وتسلمه) لانه لا يختار ويجوز  
وعدا لا يلزمه ولم يحصل الأس من بيعه ممن ثلوث أو قتل لم يرجع جزا وكذا لو نقصت قيمته بعد اختياره إلا ان غرم ذلك النفس ولو باعه  
بأن المسوق بشرط القداء

لزموا منهم رجوعه وكان غنم لو كان البع ثأثر بآخر اضر المحنى عليه بسد اموال غيره فليزم الفداء محذران من اضر المحنى عليه ذلك  
البلقينى (وبغدى أم وله) حمله ببعها (٢٨) ومن ثم لم تعلق الجناية بغيره خلافا لركبى بل بغيره (بالقول) من قيمتها يوم الجناية

وان تأثر بالاحبال عنها كما  
انقضاء اطلاقهم ومحل ان  
منع بيعها يوم الجناية والا  
فالتعويض بالغريم بالاحبال  
المأخوذ بغيره دون ماله  
كما بحث و يفرق بينهما وبين  
المنع من بيعها بغير ما بان  
المنع ليس مغاير للبيع فلم  
يعتبر من الارش قطعا  
لاستناع بيعها (وقيل فيها  
اللة - ولان السابقتان في  
الرش لجواز بيعها في صور  
ومن ثم لجواز لكونه  
استولها سرهونه وهو  
معسر لم يجهذا زواجل  
يقدم حق المحنى عليه على  
حق المرمي - ومن ثم ما فيها  
ذكر الموقوف والتسديد  
عقده مورا في اموال الابد  
بعد الجناية انما ينفذ  
من المورس دون المورس  
(وجنايتها كوضد حق  
الاطهر) فيلزمه لكل فداء  
واحد لان الاشهاد غرامة  
الاتلاف وهو لو قتل الجاني  
لم يلزمه الاقيمة واحدة  
يقسمها جميع المستحقين  
فهى كذلك الاول فيشرط  
المستحقون فيها بقدر  
جنايتهم ومن قبض أو شأ  
حوصنه كغريمه بالخس  
لما تقسموا ثم ظهر غيرهم  
وكما تحددت جنايته تعدد  
الارتداد فاذا كانت قيمتها  
ألفا وأرض الجناية ألف

أشدها المستحق فاذا أخذت ثأنا والارض ألف استردت حصة ما أخذها المستحق فالأرض والثأنا والارض ألف استردت كل  
ثلث ما معه وهكذا ألفا وأرض الجناية الاولى حصة ثأنا أخذها ثم حنت والارض ألف استردت حصة ثأنا لبيعة عند السيد وثلاث الحصة  
الى أخذها الاول (فصل) في الفرقة (الجنيين) الحظر المصوم عند الجناية وان لم تكن أم معصومة عند هذا تركن أو سبيها أو لم تلحقه

يفسخ العقد ويسلم ببيع وفوه وكذا غنم أى الرجوع اه عرش (قوله لو كان البع) أى بعد الرجوع  
(قوله تأخر) أى له ومن يرضى شرائه اه عرش (قوله لا يسد الخ) الواو ماله (قوله فليزم)  
بينما المفعول من الازام (قوله من اضر المحنى عليه) أى بتأخر البع (قوله ذلك البلقينى) عبارة  
النهاية والمغنى كذا كره البلقينى اه وقصصه في الثاني ان المشار اليه بذلك قوله وكذا لو قفصت الى هنا  
(قول المتن وبغدى) بغض أوله اه معنى عبارة عرش عن سلم على المنج والبيصري عن الشورى يقال  
فداء اذا دفع مالا أو أخذ رجلا أو أدى اذا دفع رجلا أو أخذ رجلا اه (قوله فليزم) أى وقت الاحبال  
حتمل أى وان ما نسب الجناية منها ومعنى (قوله عنها) أى الجناية (قوله كما اقتضاء اطلاقهم) اعتمد  
النهاية (قوله ومحل) أى اعتبار وقت الجناية عند تأخر الاحبال (قوله فليزم الخ) أى وقت الاحبال  
(قوله كما بحث) أى في شرح البسمتي في رسم (قوله ينفذ) أى الاحبال التأخر (قوله ومن المنع من  
بيعها) أى حيثما اعتبر بغير وقت الجناية لا المنع وقوله في غير ما رأى في شرح وفداً بال قول من قيمتها يوم تقديم  
هناك عن السيد عما يقيد لا فرق بين الاحبال والمنع (قوله فلم يعتبر) أى وقت المنع (قوله ومن الارش)  
عطف على قوله من قيمتها الخ (قوله السابقتان) الى الفصل في النهاية (قوله ومن ثم لجواز الخ) عبارة  
المغنى وعبرة ومحل وجوب فداها على السيد اذا منع بيعها كما اقتضاء التعليق السابق فلو كانت تباع لكونه  
استولها الخ (قوله ومثلها الخ) أى أم الوارد كان الانسب تأخيرها وذكر في شرح وجنايتها الخ كما في المغنى  
(قوله الموقوف الخ) (فرع) لو مات الوافى فوله تركه قبل يلزم الوارث فداؤه وورد فيه صاحب الجباب  
اه عرش ورمعه أى عرش اعتدله الاول وجبارة البيصري فان كان الوقت مستاندا تركه في الجزائيات  
ان الفداء على الوارث باقى فان لم يكن تركه في كسبه أو على بيت المال ان لم يكن كسب حرجى اه  
(قوله والمذكور وقتها) وأما المكاتب فذكر المصنف جناية في باب الكتابة اه معنى (قوله ان غنوا بالابد)  
أى كقولك أى والنذر اه عرش (قوله وهو) أى السيد لو قتل الجاني أى جنايته بعدد (قوله فهى  
كذلك) استثنى البلقينى من ذلك أم الوفا الى تباع عن استولها وهى مرهونة وهو معسر اذا جناية  
تعلق وقتها حق المحنى عليه يقدم فلا يكون جنايتها كواحدة لا يمكن بيعها بل هى كالشئ بجناية  
بعد أخرى فأتى فيها التفصيل المار اه معنى (قوله استرد الخ) أى المستحق الثاني (قوله وثلاث الحصة  
الخ) أى لصيرته ثلثا الا انهم الاول ثلثها بغيره معنى (قوله الباقية عند السيد) أى بعد أخذ الاول  
لوش جنايته الذى هو خمسائة

تكرر المنع واختار السيد ما عصى بوجوه الرجوع عن غنم ذلك (قوله لزموا منهم رجوعه) ظاهره وان  
فسخ البيع أو انفسخ ويحتل لجواز الرجوع حينئذ (قوله لو كان البع) تأخر الخ) أى بان اختار الفداء  
فعرض ما يقضى تأخر البيع كذا كره قليس له الرجوع (قوله وبغدى أم وله) قال في شرح الروض وان  
ما نسب الجنايته بغيره بالابد كالمثلها خلافاً لسوء العبد لتعلق الارش بغيره فاذا ماتت بلا تعبير  
فلا راس ولا فداء انتهى (قوله وان تأخر الاحبال) كى بمرش (قوله كما بحث) أى في شرح الجمعية  
(قوله بل يقدم حق المحنى عليه) كآله البلقينى حرج

(فصل في الجنيين غير الخ) \*

أوسلما أوندك ولد كون

الحل مستنزا والاحتساب  
لاستلزام منه الجنب متى  
جنبنا (عز) اجتماعه  
الخيار وأصلها في  
وجه الفرس وأخذ بعض  
العلماء فيها الشرط لاحتساب  
الزنيق الآتي وهو شاذ  
والمعجب (ان) انفصل  
مستغني عنه على أمالية  
تؤثر فيه عادة ولو نحو تهديد  
أو طلب في شوكته أو لئلا  
عندها كسر أو تجزيع  
أو إرقاعا بقول خير بن  
لأخو لمعة فغضبه (في  
حاجته أو بعد موتها)  
متعلق بانفصال لاحتسابه  
على ما قاله جمع من أهل  
ضرب ميتة فاجهت  
مستأنسة سفره لكن قال  
آخرون لأخوته وادعى  
المواردي قيسه لأجاء  
وجهه للقبين وغيره لأن  
الاحتمال عدم الحادة بفرضها  
فالظاهر موافقه لغيرها وأنما  
تختلف الفسرة بذكره  
وأقرب ما أطلقه خبر  
المصنف أنه على الله  
وسلم قضى في الجنب بغيره  
ولعدم انضمامه فهو كالجنب  
في المصرة فذكره الشارع  
بصاح ذلك وخرج بتقدير  
الجنبين بالمصنف ما جنى  
على حرية حمل من جرن  
أومرته حلت بالقبى حال  
ودتها فأصلت ثم اجهت  
أو على أمته الحمل من غيره  
فتقت ثم اجهت والحمل  
ملكته لآتي في ملاحظه

الأولى حذف لهما اتفاقا معن (قوله أوندك) فأدان في الكافر فهو كذلك فآتية من  
الفرق في المسلم تساوى نصف عشر الدين في الكافر ثلث عشر في المسلم كقاي: اه عش (قوله والاحتساب  
الاستلزام ومنها الجنب) اعتراض بين الجار ومتعلقه (قوله المتنقرة) (فرع) من معه طعام ذور احتسابه  
الاجزاء اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حملا وجب عليه أن يدفعه من له ما منع الاجزاء ان طلبت  
وكذا لم يطلب فان لم يدفع واجهت ضمنه ما دفعه لم يجب عليه الدفع بخلاف ما إذا لم يعلم حال الطعام  
أول يعلم بوجوده والحمل أو بناء ههنا تلك الاحتياط ضمان عليه لأنه لم يتخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن  
لو علمت هي الحال ولم يطلب حتى اجهت فغلب الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه  
ويضمن كافي المضطر وكلاهما شرفا للسفينة على الفرق فانه يجب طرح متاعها لوجه نجات الركاب مع  
الضمان اه سم (قوله وهي الخبار) أي في الأصل وقوله وأصلها الخ أي قبل هذا الأصل اه وشدي  
(قوله بياض الخ) أي فوق درهم اه عش (قوله وأخذ بعض العلماء الخ) هو عمر بن الصلاه وحكا  
الف كها في شرح الرسالة عن ابن عبد البر أيضا اه معنى (قوله فيه) أي الاتصال (قوله ولو نحو تهديد  
الخ) كان بضرها أو بجرها وادعى أو غيره فقتل جنبنا اه معنى (قوله كافر) أي في أوائل بابي وجانب  
الدين (قوله أوتى بـ الخ) عبارة التي كان عندها الطعام أو الشراب حتى سقط الجنبين وكانت الأجنة  
تسقط بذلك اه (قوله أنرا سقا الخ) أي ولو بقوى نفسها وكان في صوم وجب وقوله خير بن  
أمر جليل عدلين قالوا لو جدد وجدوا اشتقاقا فينبى عدم الضمان لأن الأصل واعتقلا فلا يكتفى بخبار  
النساء ولا خبر غير العدل وقوله لأخو لمعة متعذر وقوله تؤثر فيه عادة اه عش (قوله جمع) عبارة الغنى  
القاضي أو العليق والروايات اه (قوله لكن قال آخرون الخ) عبارة النهاية لكن المتعذر على البلقين  
وغيره وادعى المورد الخ ويعبروا بالقبى وقال البغوي لأش عليه به قال الموردى ولدى فيه الاجماع  
وجهه للقبين ولم يرجع الشك في شأن اه (قوله وبفرضها) أي حيا فالجنبين (قوله بونها) أي بون أمه  
قبل ضربها (قوله يذكره الخ) أي الجنين (قوله انه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ) في الاستدلال به  
نظرا لثبوت في الأصول ان نحو فعل كذا لا عومله ولهذا دفع الاستدلال بحدوث قضى بالشفقة لتأجل على  
ثبوتها للبار غير الشرع بل بأنه لا عومله سم على جوفه يجب بان الاستدلال به ليس بغير داخل حديث بل به  
مع ما فهمه الصحابة من ورده في جواب سويلي وجهه بفهم العموم اه عش (قوله بياض الخ) أي من النمر  
(قوله لذلك) أي لعدم انضمامه (قوله حلت بـ الخ) أي من مرتد أو غيره لكن يرتأول بكن في أصوله مسلم  
من الجانبين في الأولى ومن جانب الأم في الثانية اه رشدي (قوله والحمل ملكه) أي السيد الحائض (قوله  
لاشئ فيه الخ) أي الجنين في كل من الصور الثلاث (قوله ذلك) أي الصبي وقوله لها أي للأم (قوله جنبها  
الخ) أي الجنين عليها (قوله في الأولين) هما قوله حرة أو مرتدة اه عش (قوله وأخبره) يحلف على مسلم  
والغير السيد الجان على ما ذكره (قوله في الأخيرة) هي قوله أو مملوكة اه عش (قوله لآتي فيه) أي  
(قوله شرذ) فرع من معه طعام ذور يجوز يؤثر الاجزاء اذا علم ان الطعام كذلك وان هناك حملا وجب  
عليه ان يدفعه منه لها ما منع الاجزاء ان طلبت وكذلك لم يطلب فان لم يدفع واجهت ضمنه ما دفعه لم  
لا يجب عليه الدفع بخلاف ما إذا لم يعلم حال الطعام أول يعلم بوجوده والحمل أو بناء ههنا تلك الاحتياط  
ضمان عليه لأنه لم يتخالف العادة ولم يباشر الاتلاف لكن لو علمت هي الحال ولم يطلب حتى اجهت  
فغلب الضمان ولو كان الطعام لغيره وجب عليه الدفع منه ويضمن كافي المضطر وكلاهما شرفا للسفينة  
على الفرق فانه يجب طرح متاعها لوجه نجات الركاب مع الضمان (قوله لكن قال آخرون لأخوته وادعى  
عليه هو (قوله لا مطلق خبر الصحيحين) أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنين الخ في الاستدلال به نظرا لثبوت  
في الأصول ان نحو فعل كذا لا عومله ولهذا دفع الاستدلال بحدوث قضى بالشفقة لتأجل على ثبوتها للبار

وجعل غير واحد من الشراح ذلك قبل الهامس ودولاج ما فانه لو جنى على حرة أو مرتدة أو مملوكة جنبته لمسلم في الأولين وألفه في الأخيرة

لا شيء يوجب الموت كذلك لعمدة فلا تفر لاهدراها (وكذا ان ظهر) بالجناية على أمه في حياته أو موتها على ما مر (بلا انفصال) كان ضربها عليها  
تخرج رأسه وماتت أو أخرج رأسه (٤٠) فبقي عليها وماتت ولم ينقص (في الاصح) لاحتق وجوده ولو أخرج رأسه وصاح فخرأ خر فبته

قبل انقصه قتل به على  
العمدة لتيقن استرلو  
حياته (والا) ينقص ولا  
ظهر بضمه فلا تفر لاهدراها  
والتحريك البطل وكبرها  
لعدم تيقن وجوده ولا  
يجب مع الشك (أو)  
انقص (حيا) بالجناية على  
أمه (وإن كان لا أم ثم  
مات فلا ضمان) لان الظاهر  
موتها بسبب آخر وان مات  
حين خرج) أي ثم خرج  
(أولم أله) وإن لم يكن به  
وورم (فإن فدية نفس)  
فيه اجابا لتيقن حياته  
وإن لم يستل لان الغرض  
انه وجدته فلو ادرأ الحياة  
كفست وانقصا ندى  
وقبض يدوسها ويحتد  
لا تفر بين انها لم تفر  
المؤذون به ومن لم يات حياته  
لما حلت كان الظاهر موته  
بالجناية ومن لم يفر فمات  
فمن ستة أشهر وان لم يفر  
لا يفس فخر قتلته وقد انفصل  
بالجناية بقوله قتل  
مرضى مشرف على الموت  
فان انفصل عنها يتوحد حياته  
مستقرة فكذلك لا تعز  
الثاني فقط ولا عبرة بمجرد  
اختلافه وبصدق الجاني  
بمنه في عدم الحياة لانه  
الاصل وعلى المشتق البتة  
(ولو ألفت المرأ بالجناية  
عليها (جنين) يمينين  
(ضرتان) أو ثلاثا فلا تفر

غير الشرر لانه لا يحوم (قوله) كان ضرب بها فخرج رأسه وماتت أو أخرج رأسه فبقي عليها  
وماتت ولم ينقص) قال في الرض ولو علم موته فخرج رأسه ونحوه كالنفس قال في شرحه سواء  
جنى عليه أم خرج رأسه أم قتل به أو ماته أم لا أم لا لاحتق وجوده وذكر الأصل موت الأم تصور  
لا يقيما انتهى (قوله) أي ثم خرج) خرج مالم يأنفصل تمام خرج هو في العيا ولو ضرب بها فخرج  
رأسه وصاح فخرضه فمات القود أو أفضاح وما قبل انفصاله فعل الضارب للفرقة أو بعده فإليه  
انتهى (قوله) أيضا أي ثم خرج) أخرج مالم يأنفصل حين خرج رأسه فقط أو دام ألفتان (قوله) أو متعددا  
من ذلك) قال في شرح الرض وظاهره يجب للعضو الثالث كخر حكمة وانتهى وخالفه شيخنا الشهاب  
الزيلي فقال لا يجب غير الفرقة انتهى وجهه ظاهر ان الفرقة الفرقة الفرقة لا يجب الجملة غير الفرقة وان  
كثر ما فيها من الأيدي والأرجل وان تلفت وألا يجنبها ثم الجملة لا يجب الجملة غير الفرقة وان كثر ما فيها

وهكذا التعلق الفرقة فامس الجنب أو سبها وحاجات فخرقة في المبتدئ بقى الحى (أو) ألفت (بها) أو وجلأ ورأسا  
أو متعدد لمن ذلك ولو لم ينقص الجنين



وماتت الام (فجرة) واحدة للعالم وجودا جنتيا والظاهر ان نحو الديان الحنا يتوعد هذا كرايستزم تعدد عقوب جبراً سان ليدن واحد نعم التآ كثر من بدن ولم يتحقق اتحاد الرأس تعددت بعدد ملان الشخص الواحد (٤١) لا يكون بدن حال حتى عن النص انه تعدد الرأس أما اذا

عاش ولم تلق خلقاً فلا يجب في البدن والرجل الانصاف غيرة كان بالحي لا يجب فيها الانصاف يتوابعين بأقلام لا يتحقق لتفهمه الحنا يتفان القمصنا كمال الأطراف وجبت حكومة في البدن لا غير لا احتمال انها كانت زائدة لهذا الجنتين وانحق أثرها هذا كان بعد الانصاف والا فخر ولا شيء في البدن لا احتمال وحكي شارح من المساورى ما عتلف ذلك وللمتعدد ما تقررو (وكذا الجسم قال القوال) أى أربع منهن (فيصورة) ولولنحو من أود (خضبة) لا يعرفها غير من فصيل القول بوجوده (قيل أو قل) ليس فيصورة ظاهر ولا تنقص ولكنه أصل آدمى (لو بقي تصور) والاصح انه لا لذلك كلاً لأنه في أمة الوعدنا انتقصت العذبة لئلا على وامة الرحم (فرع) أفتى هو أصح المروزي على حقه آتت ودعا لتسقط ولها مادام علة أو مضغواغ الحفنة فتلا ويجوز مطلقاً وكلام الاحصاء يدل على التجرهم مطلقاً وهو الوجه كجروا الفرق بينه وبين الغزل واضح (وهي) أى

الرأس (قوله وماتت الام) عطف على ألقبها الخ وسيد كرجحة زهيقوله أما اذا عاش الخ (قوله المتن فجرة) وظاهره يجب للعوض الزا الحكومة له معنى في سم بعدد كرملة عن شرح الروض فاقصم خلفه شخصنا الشهاب الرمي فقال لا يجب غير الفجرة انتهى ووجهه ظاهر فان الفجرة الدينة فكذلك لا يجب للجملة غير الدينة كقولنا قدام الدينة والرجل وان قلت أولاً يعنيته في الجملة كذلك لا يجب للجملة غير الفجرة وان كثر ما فيها بماد كرايستزم لم لو عاشت الام اتجه وجوب غيرة في نحو الدين وحكومة لئلا تكثر من ذلك حتى عند شخصنا الشهاب فتأمل اه أقول وظاهر من منع الشارع والنها يتوافق الشهاب الرمي في عدم وجوب الحكومة للعوض الزائد (قوله بان) أى انقطع اه عرش (قوله تعدد) أى البدن (قوله فقد وجبراً سان) ويرى ان الشافعي رضى الله تعالى عنه أخبر بامرأة لها رأسان فتكسها على أن يذو ونظر لها وظلها اه معنى راد عرش عن الصبري على ذلك وان امرأة ولدت ولداً له رأسان فكان أدابى بكهما وإذا سكنت سكنت بهما اه (قوله ان ألقا كثر من بدن) أى بولوا بالنص اه معنى (قوله ولم يتحقق اتحاد الرأس الخ) فلولم يكن الرأس فاصبح بدن واحد حقيقة فلا يجب الاثرة واحدة اه معنى (قوله تعدد) أى الفجرة وقوله بدمه أى البدن اه عرش (قوله لا يكون بدننا) أى بحسب الاستقرار وهو المعمول به حتى يتحقق خلافة اه رشدي (قوله كعدد الرأس) أى يستلزم تعدد البدن تعدد الرأس فلا يجب الاثرة واحدة (قوله فان ألقبها الخ) أى بعد القاء البدن والاسمال اه معنى (قوله ميتا) أما اذا ألقبها بحكمه مفصل في الروض والمخني فليراجع (قوله لا غير) أى فلا يجب فيها فخر ولا في الجنتين شيء سم ومعنى (قوله وانحق أثرها) كان المراد بانحق أثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنتين اه سم (قوله هذا) أى وجوب الحكومة لا غير (قوله ان كان) أى القامصيت كمال الأطراف بعد القاء السيد (قوله والام) أى بان كان القاء الميت قبل الاندمال (قوله فجرة) أى لان الظاهر ان اليمينات منه اه معنى (قوله لهذا الاحتمال) أى ان البدن التي ألقبها كانت زائدة لهذا الجنتين وانحق أثرها اه معنى (قوله أى أربع) الى الفرع في النهاية (قوله أى أربع منهن) وسخروهن منوطاً بلحفي عليهن وأحضرهن ولومن مسافة بعيدة وشهدت في فعله والا فلا والقول قولنا الجاني بينه اه عرش (قوله المتن فيصورة الخ) (قائدة) هتظهر الصورة الجانية موضع في الماء لحراهماه معنى (قوله ولولنحو عين الخ) أى أوصم أو طفر اه معنى (قوله لذلك) أى لوجوده مجرد أصل آدمي (قوله يجوز مطلقاً) أى بول بعد نفي الخ وح (قوله وكلام الاحصاء الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحصاء على حرمة القاء النطفة بعد استقرارها في الرحم فراجع اه سم (قوله في السكامل) الى قول المستن والاصح في النهاية الامامانية عليه (قوله في السكامل) أى بالخرق الاسلام والله كورة (قوله كناطق) الى قوله وبه فاروقى المعنى (قوله الخبير) أى خبر المصعبين أنه صلى الله عليه وسلم قضى في الجنتين بغير عدا وأمة اه معنى (قوله بخيرة الغارم الخ) أى والخير في ذلك الى الغارم ويجوز المسحق على قبولهم أى نوع كانت اه معنى (قوله ويجوز انزركشى الخ) اعتمده النهاية والمعنى (قوله ومن تبعه) بما ذكره قليمان لم لو عاشت الام اتجه وجوب غيرة في نحو الدين وحكومة لئلا تكثر من ذلك حتى عند شخصنا الشهاب فتأمل (قوله وماتت الام) خلافاً لما لو عاشت (قوله وجبت حكومة في البدن لا غير) أى فلا يجب فيها فخر ولا يجب في الجنتين شيء (قوله وانحق أثرها) كان المراد بانحق أثرها عدم تأثيرها في أهلاك الجنتين (قوله لا) في هذا الاحتمال أى مع احتمال انسوية قبل اندمال تلك البدناتوه بعده يقتضى عدم دخول واجب البدن الفجرة كالومات الكبير بعد اندماله قطع طرفه لا يدخل واجبه فيه فليست تأمل (قوله وكلام الاحصاء يدل على التجرهم مطلقاً الخ) ذكر الشارح في باب النكاح ما يفيد ان كلام الاحصاء يدل

(٦) - (شرواني وابن قاسم) - (تاسع)

الخبر بخيرة الغارم لا المسحق وبحثنا زكشى ومن تبعه أخذنا من المتن عدم إجماع الختني وعلمه بأنه ليس ذكر أو لأننى أى باعتبار الظاهر لا باطن الأمر

وسرع ذلك الوجه التعليل بان الجنون تعيب كآمر في اليسع (مميز) بلع سبع سنين على ما نص عليه في الام واعتمده البلقيني فلا يلزم قبول غيره  
لانه لا يحتاجه لكاف غير خيار ولا (٤٣) جابر نخل والفرقان خيل ومقصود جابر الخيل فاستنبطه من النص معنى خصصوه فارق اجزاء

الصغير مطلقا للكفارة  
لان الوارد في لفظة الرقبة  
فاكتفى بها بما يتوقف فيه  
الفتوة على الكسب (سلم  
من عيب يسيع) فلا يخبر  
على قول عيب كامل  
ونحوه وكافر بعمل نقل  
الرغبة فيه لانه ليس من  
الخيل واعتبر عدم عيب  
اليسع هنا كابل الدابة لانها  
حتى آدمي لو ساقا فيه مقابلة  
نفاق من حقه فقل فيها  
ثابتا المبالغة اثر فيها كل  
ما يؤثر في الملال وهذا قارفا  
الصغار والاضحية  
(والاخص قبول كبير لم يجز)  
عن شي من منافع (هرم)  
لانه من الخيل بخلاف اذا  
عجز به بان صار كاطفل  
واقاد الملتى ما صرح به غيره  
من اطلاق عدم اجزاء  
الهرم نظر الى ان من شأت  
الهرم العجز (ويشترط  
بالوضه) أي قسمة الغرة  
(نصف عشر الدابة) أي دية  
أب الجنبين ان كان والا كونه  
الزنا فضرية الاموال التعيز  
به أولى في الكامل ولو قيل  
لا يحتاج بان أسلمت أمه  
الذبيسة أو أودت بفسه وكذا  
متولد بن كتابه توسل  
للمعاذ ان الأرباب أفضل  
الأم في الدين فرضت عليه  
في بوقتي تبليغ فتمت خمسة  
أبصره بكل رعي عن جماعة

من الأصابع ورضي الله عنهم ولا يخالفهم وتعتبر قيمة الأبل المقتطعة اذا كانت الحنا فيه عدا وعتب الكمال  
الإجهاض دون الله في كآمر لان المسيرة قد رافضان بالمال فظهر ما مر أول الباب (فان فقدت) حسا وأضرعا بان لم توجد الأبا ثم من  
فتنه بالولي بمقتل وجب نصف عشر دية الأب فان كان

عبرة  
عبرة

كاملا (نفسه أجرة) يجب قبله لأن الإبل هي الأصل (وقيل لا بشرط) بأجرة نصف عشر البدل بطلاق الخبر (في هذه العقدة) (نفسه قيمتها) بالغتها بالغوا إذا وجبت الإبل والجناية تشبهه عد غلقت في الحس تؤخذ حقه من نصفه وجدة (١٣) ونصف غلقتان فإن فقدت الإبل

فكافى في البدل لأنها الأصل  
في البات فوجب على جوع  
البهاض فقد المنصوص  
عليه بغير بين ما هنا  
وقد بدل البدل في كفارة  
بجاء النسلان البدل  
ثم لا مال له بخلافه  
(وهي) أي الفرة (لورثة  
الجنين) بقدر انقضاء حيا  
ثم لا مال له فاقض بولو  
تسبب الألام لاجهاض نفسها  
كان صامت أو شرب خواء  
لم توشها شأنا لأنها قاتلة  
(و) الفرة (على عاقلة الجنان)  
لنفسه (وقيل إن تعدد)  
الجناية بانفسها بما  
يجب من غالب (نفسه) الفرة  
دون عاقلة بل على تصور  
العد فيه والمذهب عدم  
تصوره ولو قل على علم وجوده  
وحيله ومن لم يجز فيه  
تقودون خرج محاولات  
(والجنين) للعصوم  
(اليهودي أو النصراني) أو  
المؤبد بن كافي ونحوه  
(نيل كسم) لعموم الخبر  
(وقيل هدر) لتعد التسوية  
والنفس تزول عن الأخرى  
في وجوده والوجه هو  
ما قل به بما يطلو بسطه  
(والأصح) أنه يجب فيه  
(غرة) كثلث غر قسمل  
قياسا على الديوق في الجورس  
ونحوه ثلثا عشر غر قسمل  
(د) الجنين (الزرق) بالجر  
عطف على الجنين أول الفصل  
والرفع على الإبداء والتقدير فيه (عشر قيمة أمه) قياسا على الجنين الخرفان غرته عشر دية أسوس أو هذكر والآن وفيه للملكاة  
والمستولة وغيرهما من كانت هي الجانية على نفسها لم يجز فيه في الثلاثي للسيد على منه وتفسير قيمتها (وم الجانية)

عبارة النهاية نصف عشره بدلا من الإبل وكان في الأصل الشارح رحمه الله ثم أطلع إلى ما يرى أنه سدد  
أي لمران التعبير بعشرة الألام أولى (قوله كسلا) أي بالجر بقول الأعلام (قوله لا بشرط ولو بها  
نصف عشر الدية) أي على من وجدته سليمة ثم توجب جرحها وإن قلت في أنها الأصل في الخبر أي  
إطلاق البدل والامتناع الخبر اه معنى (قوله تعطله) أي على هذا الوجه اه معنى (قوله للمتن قيمتها) أي  
الغرة (قوله بالغتها باقت) أي كولو نصيب عيلافات \* (تنبيه) \* الاعتراض عن الغرة لا يصح  
كلاعتراض عن الدية اه معنى (قوله وإذا وجبت الإبل والجناية تشبهه عد غلقت) هذا نص مكر مع  
قوله قبل واعتبر قيمة الإبل المغلطة الخ لأن ذلك في اعتبار قيمتها فغلقت وهذا في اعتبارها نفس المغلطة  
كلاعتراض اه رشدي (قوله فكافى في الدية) أي فقيمتها سم ورشدي وعش عبارة  
المعنى فإن فقدت الإبل وجب فيها كافي فقد بل الدية فإن فقد نصفها وجب فيها تمام الموجود تنبيه  
الاعتراض عن الغرة لا يصح كلاعتراض عن الدية اه (قوله لا مال الأصل) أي الإبل (قوله عند فقد  
المنصوص عليه) أي العبد والامة اه سم (قوله بولو بقرن) أي بأماله الإبل في الدية (قوله وقد بدل  
البدل الخ) أي حيث لم يجب قيمتها بل ما تقدم به سم على ج اه عش أي في الجمع من أنه انعز  
عن البدل بقره فإن عجز فبيع من الغنم فإن عجز فمزم البدل واشترى بقيمتها طمعا بأن عجز صام بعدد  
الامداد أيا ما (قوله كان صامت) أي ولو صولوا جيا اه عش عبارة الغنى ولو دعت صامه ورد في شرب  
دواء فينبغي كمال الزركشي أنها لا تضمن بسببه وليس من الضرورة الصوم ولو في رمضان إذا تشبهت به  
الأجاض فإذا فعلت ما جوفت تضمن كماله الماردي لأنها قاتلة اه (قوله والفرة على عاقلة الجنان)  
وكذا دية الجنين عليهم إذا انفصل حاصيات اه عش (قوله للمتن على عاقلة الخ) اقتضاه على العاقلة  
يقضى تحصل نصيب من النسب ثم لا دية ثبت المال على ما مر به صرح الأعلام فإن لم يكن بيت المال  
ضرب على الجنان فإن تم تفاء العاقلة بالواجب وجب على الجنان الباقي اه معنى (قوله بانفسها) أي  
الحامل (قوله فيه) أي الجنين والجناية عليه (قوله والمذهب عدم تصور) أي العمد في الجناية على الجنين  
وإنما تكون خطأ أو شبهة عند توقفه على العمد على علم وجوده وخيانته حتى يقصد بل أنه لا يتصور فيه  
شبه العمد ومن ثم أي من أجل عدم تصور العمد في الجنين لم يجب فيه أي الجنين قد ادعى أنه انما يجب في  
العدم اه معنى (قوله دمان) الاتسب فبات بالقاه (قوله للمتن اليهودي أو النصراني) أي بالتبع لا بوجه  
وأما الجنين الحر والجنين المرتب بالتسليم لا بوجه فهدان اه معنى (قوله في وجوده هذا الوجه)  
أي وقيل هدر ونحوه وما قبله أي قبل كسم (قوله أنه يجز فيه) أي في الجنين المذكور (قوله كان ثلث  
غر قسمل) وهو بعير وثلاث بغير اه معنى (قوله وفي الجورس الخ) عطف على قوله فيه (قوله ونحوه) أي  
كعابد وثمن ونحوه شمس وزندق وغيرهم من أمان منا (قوله ثلثا عشر الخ) عبارة الغنى ثلث خمس غرة  
مسلم كافي دية وهو ثلث بغير اه (قوله بالجر) أي قوله ودخل في النهاية (قوله بالجر عطف على الجنين)  
تقدروا الجنين هنا انما يناسب العطف على وصفه أي بالجر قائله اه سم (قوله والتقدير في عشر قيمة أمه)  
أي على أنه خبر والرفق (قوله قياسا) إلى قول المتن وتحملة في الغنى (قوله وسواء الخ) أي الجنين (قوله  
والآن) عبارة الغنى وغيره اه (قوله وفيه) أي الألام عطف على فيه (قوله وغيرهما) أي كالذرة اه  
معنى (قوله كان كاسي) أي الألام (قوله لم يجز فيه) أي فيما إذا كانت هي الجانية الخ (قوله) أي السيد  
قوله فكافى في الدية) أي فقيمتها (قوله عند فقد المنصوص) أي العبد والأمانة (قوله وقد  
بدل البدل في كفارة جماع النسل) حيث لم يجب قيمتها بل ما تقدم به (قوله بالجر عطف على الجنين)  
تقدروا الجنين هنا انما يناسب العطف على وصفه أي وصف الجنين بالحرمة أي الحر قائله

**(قوله عليه)** أي الجنين **(قوله وقت الاستقرار)** أي استقرار الجنانية **(قوله ولا يصح كالح)** أي خلافا لما يقضي به كلام المصنف من اعتبار يوم الجنابة مطلقا سواء كانت القيمتة أم كثر من يوم الإجماع أم أقل ومنه صرح القاضي حسين وغيره اهـ معنى **(قوله بان يعتقها)** تصوركون جنينها كون جنينها رقيقا اهـ سم **(قوله لا تح)** أي لغير مال الام **(قوله وذلك)** أي اعتبارا أكثر التيم **(قوله لم ينقل)** الخ راجع لقول المصنف والرفيق عشرة قبة أم الح والحواء والاصح اهـ عش عبارة للمعنى هذا كما إذا انفصل ميتا كعلم من التعليل السابق فإن انفصل حيوان من أترال الجنيتان في قبة يوم الانفصال قطعاً وإن نقصت عشرة قبة أمه اهـ **(قوله تم موت)** لعل الصواب إسقاط الواو **(قوله والاضمة فيه)** الخ أي تمام قيمته أي الجنين يوم الانفصال عش ومعنى **(قوله قبة يوم الانفصال)** أي تمام قيمته الجنين يوم الانفصال اهـ عش **(قوله ان من الخ)** بيان للعقاب **(قوله سواء أكان)** أي مال الحلال **(قوله وهذا)** أي كونها مقطوعة وقوله على كونها ناقصة أي ولو يعين في غير الأطراف أصلا اهـ رشدي **(قوله أوهي)** سلمة والجنين ناقص قال في الإرشاد أن نقص انتهى أي فلا تقدر حيلته لمصلحة للفقد على تقدير السلامة فيحرم من الاعتبار بالسليم منه ما بين الشارح في شرحه أنه أعني صاحب الإرشاد قال إن هذا ما أخوذ من كلام الحارثي الموافق لمقتضى كلام الكفاية وإن قضية كلامه في شرحه مخالفة لمقتضى قول الأصح أنهم إذا كانت مقطوعة فرضت سلمة سواء أكان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الإمام ما يؤيد به قال الشارح وهذا هو الأرجح انتهى وجزم به شيخ الإسلام في شرح البهجة فقال أمالي كالمعنيين فنقرض الأم سلمة أيضا وإن اقتضى قوله كلام خلافاً انتهى اهـ سم وهذا يندفع تردد السدعي في حكم ما لو كان معيين **(قوله إنا)** مراد الخ أي في الفصل الثاني من هذا الباب \* (تمت) \* سقط جنين ميت فادى ولو عمل الإنسان أنه سقط بجنايته وأكره الجنانية بقصد بينه وعلى المدعي البينة ولا يقبل الاثبات من جليل فإن أقر بالجنانية وإنكر الإسقاط وقال السقط ملقط فهو المصدق أيضا وعلى المدعي البيوتى يقبل فيه شهادة النساء لأن الإسقاط ولا بد وأن أقر بالجنانية والإسقاط وإنكر كون الإسقاط بجنايته نظر إن أعتقت عقب الجنانية أو بعد مدة تغلب بقاء الأم إلى الإسقاط صدق الوارث بينه لأن الظاهر معصا لصدق الجناني بينه لأن التثبوت ببنيتها بأنها لم تزلهما إنما تنقح أو ملقط ولا يقبل هنا إلا وجان وضبط المتولى المدة التخلية بما يزول فيها أتم الجنانية بغيرها غالباً وإن تقدمت على سقوطه بجنايته وقال الجناني سقط ميتا فالواجب الغرة وقال الوارث بل جبا ثم مات فالواجب الغرة ففصل الوارث البينة بما يصح من استهلال الوغبر وهو يقبل فيه شهادة النساء لأن الاستهلال لا يبلغ عليه غالب إلا أناسا ولو أقام كل ينسب بما يصح فيه فبينة الوارث أولى لأن معها توبادة علم اهـ معنى ورض مع شرحه

**(قوله بان يعتقها الخ)** تصوركون جنينها كون جنينها رقيقا **(قوله أضافان)** يعقها ما مكها والجنين لا تح الخ قال في شرح الإرشاد واعتراض المصنف على الحارثي بان عبارة توهم فرضها كافتة إذا كان الجنين أكثر أوهي مسلمة وحوذا إذا كانت رقيقة فهو جرم مردود بان الأمر مردود شرعا والثاني لا بد أن لا يوجب في الحارثي وإن كانت أم رقيقة فالغرة لأكثر القيمة ثم لا بد من أن لا يذهب عن أن انتهت في شرح البهجة بمضمون هذين الحكمين **(قوله أوهي سلمة)** الجنين ناقص فثبت سلمة في الأصح قال في الإرشاد أن نقص انتهى أي فلا تقدر حيلته لمصلحة للفقد على تقدير السلامة فيحرم من الاعتبار بالسليم منه ما بين الشارح في شرحه أنه أعني صاحب الإرشاد قال إن هذا ما أخوذ من كلام الحارثي الموافق لمقتضى كلام الكفاية وإن قضية كلامه في شرحه مخالفة لمقتضى قول الأصح أنهم إذا كانت مقطوعة فرضت سلمة سواء أكان الجنين سليما أم مقطوعا ثم نقل عن الإمام ما يؤيد به قال الشارح وهذا هو الأرجح انتهى وجزم به شيخ الإسلام في شرح البهجة فقال أمالي كالمعنيين فنقرض الأم سلمة أيضا وإن اقتضى قوله كلام خلافاً اهـ

عليه لأنه وقت الوجوب **(وقيل)** يوم (الإجماع) لأنه وقت الاستقرار والاصح كأي أصل من يوم الجنانية أكثر القيم من يوم الجنانية إلى الإجماع مع تقدّر إسلام الكافر وسلامة المعية ووق الحرة بان يعتقها ما مكها والجنين لا تح الخ صرح وصية وذلك لتفخاظ عليه كالغالب سلمة بغير فصل حياته بحسن من أترال الجنيتان لا نفسة قبة يوم الانفصال قطعاً والفتنة على النفس (السبها) ذكر لأن القلب أن من ملك حراما لم أنه فالمراد الكسوة سواء أكان مالكها أم غيره (فان كانت) الأم القنينة (مقطوعة) اطرافها بعين زائلا ولو خلقت وهذا المال والألما دار على كونها ناقصة والجنين سليم أوهي سلمة والجنين ناقص (فومت سلمة) في الأصح (السلامة) أو سلامتها

وكيف كانت كافر وهو مسلم تقوم مسئلة ولأن نقصه يكون من أترال الجنانية والراق الاحتياط والتلفظ (وتحصه) أي بدل الجنين الفتن (العاقلة في الظاهر) لمصر أنها تحمل الفقد ويدخل أرض الام لا الشين في الغرة

﴿فصل في الكفارة والقصد﴾ ما ذكره من التصدير وهو في الخطأ الذي لا يتم فيه ترك التبتع خطر النفس (يجب بالقتل كفارة) على القاتل غير الحربي الذي لا أمان له والجلاد الذي لم يعلم خطأ الإمام أجماعاً لآل البيت وحبس الغور في العدو شبهه بظاهر ظاهر تارك لأفعاله بخلاف الخطأ ونحوه بالقتل ما عداه فلا يجب فيه لانه لم يرد (وان كان القاتل) المذكور (صبياً ٤٥) أو مجنوناً لأن غاية عقلمه أنه خطأ

وهي تحبس فيه وانما لم تفرجهما

كفارة وقطاع مضان لأنها

مربطة بالكيل والكيف وبإسكان

أهلها وهنأ بالآفاق احتياطاً

للحياء فمقتضى الوقيع

من ماله ما كان فقد فضا

وهما ميزان أجر وأهملوا كذا

من ماله أن كلنا أو أرحمنا

وكذا وصي وقدر وقدر

لهم القاضى التلبيك (وعدا)

فيكثر بالصوم (وخيا) قتل

مسلياً أو غير مقتضى العهد

أو لا وما عداه مستأمناً

ومرءاً ولم ينصروا عتاق

الكافر لعلهم بان وثأو

يسمى عتقه ببيع فني

ونفسها ولا يجوز تغيب عتق

الولي عن ابن أبيير (وعدا)

كالمقتضى بل أولى لأنه أوج

الجلود إلى اعتبار الصبي

من إيجابها قتل استوجب

صاحبه النار وهو لا يكون

الاعدا أو شبهه (وعدا)

أجماعاً ولم يفرض لشبهه

العدله ما لم يفرض مما ذكره

لا يشبهه من ماله وأقواله

من المقتول (ومسبياً)

مكرماً أو لم يفرج وشاهد

زور ومات عدواً أو لوان

حصل الردى بعمود

الحارب فالمراد بالنسب

ما يشمل صاحب الشرط أما

الحربي الذي لا أمان له

﴿فصل في الكفارة﴾ ﴿قوله والقصد﴾ إلى قول المتن وسألت في النهاية الآخرة أجماعاً وقوله وشبهه وقوله ولما في الخبر إلى المتن وسألت عليه ﴿قوله وهو﴾ أي التصدير ﴿قوله غير الحربي﴾ أي مقتضى القاتل ﴿قوله والجلاد﴾ عطف على الحربي ﴿قوله لا آية﴾ لعله على حذف العاطف ﴿قوله ما عدا﴾ أي من الأطراف والبروج اه معني ﴿قوله﴾ أي فيما عدا القتل ﴿قوله لانه﴾ أي ما عدا أي الكفارة فيه ﴿قوله المتن﴾ أي وان لم يكن مجزاً أو تقدم ان غير المميز لوقتل باهر غير مضمّن أمر مدونه وقضيه ان الكفارة كذلك كانه عليه لا يرى اه نهاية مقال عرش قوله كانه عليه ما عداه ﴿قوله وانما لم تفرجهما﴾ كفارة وقطاع الخ أنظر ما صوره في المجنون وغير المميز لانه يشد عياره عرش قوله لان امره بطلب التكليف الخ فقد يقال لاسيما الجواب بالنسبة للمجنون لانه ليس في صور فلا يوجب جوب الكفارة عليه معني يحتاج الجواب عنه اه ﴿قوله لانها﴾ أي هنالك وقوله وهما عطف على هذا المقصر عياراً وانها يتوالد لها على الأركان اه ﴿قوله فيعتق الولي﴾ أي قوله وعكس في المعنى الآخرة وما عداه مستأمناً ومروءة ولا يجوز ثلثي المتن وقوله أو شبهه وقوله نعم إلى المتن وقوله ويرد إلى المتن ﴿قوله فيعتق الولي﴾ أي سواء كان الكفارة على الفور أم على التراخي وهذا هو المتعمد كجمله عليه سابقه ومرح به والعنف حواشي شرح الرض وعليه في ذكره الشيخان في باب الصدق ضعيفاً هو شديد ﴿قوله فان فقد﴾ أي ماله ما ﴿قوله فضا﴾ الخ عبارة في النهاية وصام الصبي المميز أجزاً اه و زاد المعنى وأثنى الشنخاني المجنون في هذا وهو محمول على أن صوراً لا يبطل بمران جنونه والتم تصور المسئلة اه ﴿قوله وكذا من ماله﴾ أي يعتق الولي عنهما من ماله بنفسه فكانه ملكهما ثم قال نعم في الاتفاق اه معني ﴿قوله وكذا وصي﴾ أي يعتق من النسي والمجنون اذا قبل القاضي عليه كما للمهاجران الصبي والمجنون فيدخل في ملكهما وصيرهم جلاء أو المهاجر يعتق عنهما ولا يتهما عليهما ﴿قوله وقد قبل الخ﴾ أي أو الا فلا ينفذ اعتاقهما من ماله لان الولي أولى بنفسه بالابواب الجدا اه عرش ﴿قوله لهما﴾ أي الصبي والمجنون وقوله التلبيك أي تلبيك الولي والقسيم ﴿قوله قتل مسلماً أو غير الخ﴾ عبارة للمعنى والفرق بين أن يقتل مسلماً ولما ينقض عهده بقتل المسار أو لا أو ذمياً وتصور اعتاقه مسلماً في صورته ان يسلّم في ملكه أو يرد أو يقول لسلّم اعتقك عن كفارة اه ﴿قوله وسبها﴾ عطف على صبياً ﴿قوله وهو الخ﴾ أي استجاب النار ﴿قوله لانه الخ﴾ أي ولان خطأ يطلق على شبه العمد كإثباتي ﴿قوله مما ذكره﴾ وهو قول المصنف وما عداه مخطئاً ﴿قوله وما ذموا﴾ أي في القتل فهو عطف على صبياً ﴿قوله فالمراد بالنسب الخ﴾ وتقدم أوائل كتاب الجراح الفرق بين الشرط والسبب بالبراءة هي ﴿قوله لعدم التزام الاول﴾ أي الحربي وقوله ولان الثاني أي الجلاد وقوله وآفة ساسته عطف تفسير اه عرش ﴿قوله معصوم عليه﴾ أي على القاتل ﴿قوله أول الباب﴾ أي كتاب الجراح اه سم ﴿قوله كما عدا الخ﴾ مثال لقول الذي ﴿قوله بالنسبة﴾ اه أي في الأهدار وان لم يكن مصنفه كالزاني المحسن إذ اقتله تارك الصلاة أو عكسه فله ان الكفارة اه عرش ﴿قوله بالنسبة لغير ماله﴾ فلا يجب الكفارة عليه اه معني ﴿قوله لا بد من اذن﴾

﴿فصل يجب بالقتل كفارة الخ﴾ ﴿قوله وان كان القاتل مسلماً الخ﴾ وما ذكره الشنخاني في الصدق من عدم جواز اعتاقه عن الصبي جله بعضه على ما إذا كانت على التراخي وما هنا على ما إذا كانت على الفور وعلى ما إذا كان العتق تبعاً أو جازاً على الواجب مدر ﴿قوله أول الباب﴾ أي كتاب الجراح ﴿قوله لا بد فيه﴾

والجلاد القاتل باهر الامام فلهما هو جاهل بالحال فلا كفارة عليهما لعدم التزام الاول ولان الثاني سيف الامام أو له ساسته (يقتل معصوم عليه فهو مسلماً ولو بدار حوب) وان لم يجب فيه فقولاً ديه في صور السابقة أول الباب لقوله تعالى فان كان من قوم عدواً لكم الآية أي فهم وذني كعادهم مستأمن كافى آخر الآية وكذا نذران قتلهم من ماله لانه لم يفرج عنهم عليه ويقاس بقصور ان محسن وتارك صلاة وقاطع طريق بالنسبة لانه لا معصوم عليه بخلاف قول المصنف بالنسبة لغير ماله لا بد لهم ثم قاطع الطريق لا بد فيه

من اذن الامام والاوجب كالمدة (زوجين) مضروب لانه آدمى معصوم (وعبد نفسه) لذلك ولان الكفار حق لله تعالى (ونفسه) ففخر ج من  
 ترك ذلك انما هو من نفسه لم يهدر كالأف الحصن لم ينجس فمضى ما استظهر مشلوح وان أمم يقتل نفسه كقولته غير اقتضاها على الامام (وفى) قتل نفسه  
 وجه) انما لا تجب فيها الجاهل والجهل وهو ان الكفار حق الله تعالى فلم تستطع بغيره بخلاف الضمان (لا فى) قتل (امرأة وصبي  
 جويين) وان حرر لانه ليس له ضمان لغيره وانما هو على المسلمين وكالصبي الحر في الجهنون الحرب (و باق) فاعاد حال القتال وعكسه  
 (ومائل) قتله من مال عليه لاهداهما بالنسبة لقتلهما حينئذ (ومقتضى منه) قتله المستحق ولو لبعض القول لانه مهمل بالنسبة اليه وان أمم  
 بنفوسه تشفى غير ولا تجب على عائ (٤٦) وان كانت العين حلالا لانه لا تعد مهلكا عادة على ان التأثير يقع عندها لا بها حتى بالنظر للظاهر

والقول تتبع منها جواهر  
 لطيفة غير مبرمة تقتل  
 المسام غفلك الله تعالى  
 الهلاك عندها ومن أدويتها  
 الجيرة التي أمر بها صلى الله  
 عليه وسلم ان يتوا العائن  
 أى يغسل وجهه ويديه  
 ومرفقيه وكثير ما طرقت  
 وجلسوا داخل أزواجه أى ما يلي  
 جسد من الأزواج وقيل وركبه  
 وقيل ماذا كبره ويصعب على  
 رأس الجهنون وأوجب ذلك  
 بعض العلماء وجعله لا يردى  
 وفي شرح مسلم عن العلماء  
 رافعا لطلب العائن فعل  
 ذلك لانه منظر واد استفسر  
 فاعادوا وعلى السلطان منع  
 من عرف بذلك من مخالطة  
 الناصب ورفضه من بيت  
 المال ان كان فقيرا فان  
 ضره وأشد من ضر الجهنوم  
 الخفى عنه عروضى الله عنه  
 من مخالطة الناصب وان يدعو  
 العائن له وأن يقول العيون  
 ما شاء الله لا قوة الا بالله  
 حسنت نفسى إلى القويم  
 الذي لا عوت أبدا ودفع

الامام) أى قبل القتل سم اه عش (قوله والاوجب كالدية) قال فى شرح الروض بناء على ما يأتى من ان  
 الغلب فى قتله بلا ان من مسمى القصاص فلا اشكال بين البابين انتهى اه عش (قوله لذلك) أى لانه آدمى  
 معصوم (قوله) تجب فيها الخ) هذا يقتضى تزويل قتله نفسه من قتله غير مثله لا لماتة قتل مثله والاوجب  
 فليست له وجه التزويل سم على حج وجه التأميل الذى أشار اليه انه معصوم على نفسه وذلك يقتضى وجوب  
 الكفارة عليه فقدم بها الفيلق فى التيمم من أن الزانى الحصن معصوم على نفسه فحسب الرب المبالغة طشه  
 ويتم اه عش (قوله على ما استظهره مشلوح) عبارة النهائية كما استظهره بعض الشراح اه عبارة الغنى  
 كما لا ريب كذا اه (قوله قتله غير اقتضاها على الامام) أى فانه لا كفارة على القاتل اه عش (قوله لانه) أى  
 النعم من قتله اه معنى (قوله قتله من مال) الى قوله على ان التأثير فى الغنى الا قوله وان أمم الى ولا تجب والى  
 قوله وأوجب ذلك بعض العلماء فى النهاية الا قوله وقيل وركبه مذكرا (قوله من مال عليه) وكان  
 ينطبق اموال الصبر اه وشيئى أى لم يزل يات الصلة على غير من هو (قوله لاهداهما) أى الباغى والصائل  
 اه عش (قوله ولو لبعض القود) كان انفراد بعض الأولاد بقتل قاتل أبيهم فله المتولى وخالفه ابن الزرعة  
 وقال الزركشى انه المقتبوع يمكن الجمع بينهما بان كلام المتولى عند ذناب الباغي وكلام ابن الزرعة عند عدمه  
 اه معنى وصرح صنيع الشارح كالتأثير على كلام المتولى على اطلاقه وعدم وجوب الكفارة ولو كان قتل  
 البعض بدون اذن الباغي (قوله ولا تجب على عائ) أى الكفارة لا يجب بقتل قود ولاديه عليه ومثله  
 العائن والى ذلك فعله فلا يخفى عليه معنى وعش (قوله) تن تبعث عبارة انما بايؤمن بمقتل الخ وكذا  
 كان فى أصل الشارح رحمه الله تعالى ثم أبلغ الى ما ترى اه سدد ع (قوله وديه) أى كدية مطعون الساعد  
 وقوله ودخل أزواجه أى ما بين السر والركبة اه عش (قوله أى ما يحل حسنة) كذا فى الروض وقوله عبارة ابن  
 المقرى وأن يغسل جلده بماء إلى أزواجه بماء اه (قوله واذا طلب الخ) عبارة عش وهل يجب فعل ذلك اذا وجد  
 التأثير فى العيون وطلب منه أم لا فانه نظر والاقرب الثانى لعدم تحقق نفع ذلك اه وفيما ينفذ اذا يقبل  
 كلامه فى مخالطة الناصب والشارح لا سيما عند استدلالهما بالحدث (قوله وعلى السلطان) الى قوله وقد  
 يعاير فى المعنى (قوله وعلى السلطان الخ) عطف على قوله وأوجب ذلك الخ (قوله وان يدعو الخ) عطف على  
 قوله ان يتوا الخ (قوله) أى المعين بفتح الميم بالماثور وهو الهم بركه فبما لا تضره اه معنى (قوله قال  
 القاضي وسن الخ) وكان القاضي يحسن تلازمه بذلك اذا استكفرهم اه معنى (قوله لانه احق) الى  
 الكتاب فى النهاية والمعنى (قوله كالتقصاص الخ) فان قيل هل لا تبضت ككافية ابيج بان المقتل يدعى عن النفس

من اذن) أى فى قتله (قوله والاوجب كالدية) قال فى شرح الرضاد بناء على ما يأتى من ان الغلب فى قتله بلا  
 ان من مسمى القصاص فلا اشكال بين البابين انتهى (قوله) تجب فيها الخ) هذا يقتضى تزويل قتل نفسه من قتله  
 عنها السوء بالف لاحول ولا قوة الا بالله قال القاضي وسن لم ير رأى نفسه سليمة وأحواله معتدلة أن يقول ذلك قال الرازى  
 والى لا تؤثر من نفس نفس بقلته استعظام الشئ واعتراض بما رواه القاضي أن نبيا استكفر قومه فمات منهم فى ليلة ألف فبكوا ذلك  
 الى الله تعالى فقال اننا استكفرهم فنعنهم فها حصنهم اذا استكفرهم فقال يا رب كيف أحصنهم قال تعالى تقول حصنكم على الحى القيوم الخ  
 وقد جعلنا ما ذكره الرازى هو الغالب بل يضمن تأويل هذا من مع بان ذلك النبي صلى الله عليه وسلم لما غفل عن الذكر عند الاستكبار عروى  
 فهم ليسأل جمل فهو كالصاية بالعين لانه غاف حقيقة (وعلى كل من الشركة كفارة فى الأصح) لانه احق بتعلق بالقتل فلا تبض كالتقصاص  
 فيه فارتقت عليه وانما وجبت لهؤلاء لم يلا بلاءه فارتقت به الصبر (وهى كالكفارة) (طهران) فى جميع ما مر فيها لم يتحقق من يجوز ثم يصوم  
 شهر من متابعين كما يمتنع أيضا الآية (لكن لا انعام فيها) عند العيز عن الصوم (فى الظاهر) اذ لا نص فيه ولا ينبغى من الكفارات النص

للقياس والمطلق انما يحمل على المقتضى الاوصاف كالاجماع في الرتبة للاشخاص كالأطعم (١٧) هنا وعلى مسمى في الصوم أنه لو مات قبله أعلم عنه

وهي واحدة والكفارة لتكفير القتل وكل واحد قاتل ولأن فيها معنى العبادة والعبادة الواجبة على الجماعة لا يتبعها معنى (قوله لا القياس) فحينئذ يقول جمع الجوامع ومعنى أي القياس أو حنفية في الحدود والكفارات والرخص والتعزيرات انتهى إن الصحيح عند الجواز في الجميع فيكون الصحيح عند جواز القياس في الكفارات أنه سم (قوله لو مات قبله) وبني هذه قيدا آخر هو بعد التمكن والحاصل أنه لو مات قبل الصوم وبعد التمكن منه يخرج لكل يوم طعام من تركه أنه كرهى (قوله أعلم عنه) أي بدلا عن الصوم الواجب عليه وإن هو كفارة أه عس عبارة سم أي جاز الأطعام عنه أه وقضية قول القسنى والاسنى أعلم من تركه كفايته صوم رمضان أه الوجوب فمضى كلام سم الآن بحمل كلامه على عدم التكرار أو يقال إنه جواز بعد المنع فيشمل الوجوب مع وجوب التكرار فلا منافاة أعلم

\*(كلمة دعوى الدم)\*

(قوله دعوى الدم) عبر الكاتب لانه لا شبهة على شروط الدعوى وبيننا الأيمان المعترف وما يتعلق بها شبهة بالدعوى والبنات وليس من الحنابلة عس (قوله صبره) أي قوله واعترض في النهاية (قوله فرمى له) أي أن زعم الدم للقتل (قوله وهي) أي لفظة القسامة (قوله ولا يمتنعهم) أي الأيمان التي تقسم على أولياء الدم أه معنى (قوله وقد تعلق) أي القسامة اصطلاحا وقوله مطلقا أي لدمه وأولاه عس (قوله ولا يستباح الدعوى إلخ) أشار به إلى أن الذايع للرجس ولو قلناه عيب فمضاهي إذا لم يوجد ثم ياستبعض أه عس (قوله لم يذكرها) أي الشهادة بالدم (قوله دعوى الدم) أي القتل أه سم (قوله كثير) أي كدعوى غير الدم كقتل بسور فتواتلف أه معنى (قوله وخص الأول) أي في الترتيب فتوقره بقرينة ما يأتي أي من قوله من عبد الله عس (قوله إن يعلم) بيننا المتعولون ما تبغاه ضمير المدييه وكان الأولى التأييد على النهاية والمضى (قوله غالباً) أخرج مسائل في المحلولة ما إذا أدى على وارث سيح صدور وصية بشئ من مورثه فتصح دعواه وإن لم يكن بين الوصية أو أدى آخر صلور أقرامته بشئ سم على المنهج ومنها دعوى المنة (قوله لا يمتنعهم) أي حكم المحذوف الأخير (قوله يمتنعهم) أي شبه العمد (قوله يمكن اجتماعهم) فإن ذكرهم انضمامهم شرك لا يمكن اجتماعهم عليه لغت دعواه أه ووض وسأني في الشرع منه (قوله وعدد الشركا) أي قوله واعترض في المضى (قوله وعدد الشركا) عطفاً على شركته (قوله تقسيم) أي دعواه (قوله لا يمتنعهم) أي بناءً على الفاعل والغدير المسمى (قوله لا اختلاف الأحكام إلخ) تعال الممنوع من زيادة الشرح (قوله لا يجب ذكر عدد الشركا إلخ) أي ولا ذكر أصل الشركة ولا تعداد كذا كرم على المنهج من مراد عس (قوله لأنه لا يختلف) أي حكم القود بالانفراد والشركة (قوله واستثنى ابن الرفعة إلخ) أي من وجوبه لتقصيل الصغر فلا يشترط إلخ وهو ظاهر ما يتوهم معنى (قوله فلا يشترط قصيله) أي بسأل السور ويعمل يقتضى بيانه أه معنى وسأني ما يتعلق به في آخر الباب (قوله أي لكنه إلخ) أي الاستثناء (قوله فإن أطلق المدي) أي ما يبعثه كقولهم هذا قلبي (قوله نداء) أي قوله وجهان في النهاية (قوله جاز ذكر) في قوله أنه لا يمتنعهم أو شرطاً وشبهه فإن قال أحدنا أنها استصغره عن مقتضى الظاهر أن المراد بصفته تعريفه وصفه قال أكان وحده أم مع غيره فإن قال مع غيره قال أتعرف عدد ذلك الغير فإن قال نعم قال أذكره وحيداً سيطلب المدي

\*(كلمة دعوى الدم والقسامة)\*

(قوله لدعوى الدم) أي القتل (قوله وإن وجب الدية إلخ) لا يقال القسامة لا يجتمعها إلا الدية ناهي للمضى (فإن أطلق) الذي استعمله القاضي ندبا عما ذكر لتصح دعواه أنه أن يعرض عنه (وقبل يعرض عنه) وجوبه بالذمة نوع من

قوله أعلم عنه

\*(كلمة دعوى الدم)\*

عبر به عن القتل لزمه

غالباً (والقسامة) بشرط القاف

وهي لغة اسم لأولياء الدم

ولا يمتنعهم اصطلاحاً اسم

لا يمتنعهم وقد تعلق على

الأيمان مطلقاً إذا قسم بين

ولا يستباح الدعوى للشهادة

بالدم لم يذكرها في الترجمة

وان ذكرها فيها يأتي

(بشرط) لصحة دعوى الدم

كثير مخصص الأول بقرينة

ما يأتي لأن الكلام في خمسة

شروط الأول (أن) تعلم

غالبان (بفضل) المدي

ما يبعث به مما يختلف به الغرض

فخصص هنا مدعى القتل

(ما يبعث به) محذوف

وشبهه بعد وصف كذا يمتنعها

بما يناسب اسمها يمكن قطعها

مواظف المذهب القاضي على

ما يأتي عقبه أو أن الشهادتين

وحذف الأخير لأن الخطأ

ينطبق عليه (وانفراد الشركة)

بين من يمكن اجتماعهم

وعدد الشركاء ان وجبت

الدية ولو بان يقول أعلم أنهم

لا يرون على عشر مثلاً

فتصح ويطلب بمقتضى المدعى

عليه أن يكون واحداً طاله

بعض الدية لا اختلاف

الأحكام بذلك ومن ثم لم يجب

ذكر عدد الشركاء في القود

لأنه لا يختلف واستثنى ابن

الرفعة كاللواوردى الشعر

فلا يشترط قصيله لخاصة

واعترض بأنه مخالف

لا لاطلاقهم أي لكنه

التقنين وردوه بان التلقيح أن قوله قل أنه عدل لا كيف قتله عمداً غير والحاصل ان الاستفصال عن وصف طاعته سائق وعن شرط  
أنفله مجتمع وفي الاكتفاء بكتابة الدعوى وقوله ادى عاقبها وجهان والذي يتجه منهما انه لا يكفي الا بعد معرفة القاضي والحكم ما فيها  
ثم رأيت خضنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي الاكتفاء بذلك اذ قرأها القاضي أو قرئت عليه أي بحضور الخصم قبل الدعوى  
وعليه ففرق بين هذا ونظيره في الشهادة (٤٨) على رقة بخطه أنه لا بد من قراءتها عليهم ولا يكفي قوته اشدوا على عاقبها وان عرفوه بان

الشهادة عتاد لها أكثر  
على ان اشهدوا على بكذا  
ليس صيغة اقرار على مامر  
فيما لا ياتي أن تكون لازمة  
ففي دعوى بهبشي لا بد من  
وأجتهه أو قضت بلفظه  
ويصح أو اقرار لا بد من  
وبغضه التسليم الى أوائ  
ولي (و) الثالث (ان يعين  
الادى عليه فلو قال في دعوى  
على حاضر من (قوله أحدهم)  
أوقته هذا أو هذا وهذا  
وطلب تخليفهم (م) بحلفهم  
القاضي في الاصح (ان يتهم  
المدعى بلفظهم شارح المتن  
على ظاهره من جماع دعواه  
عليهم ثم أنكر وأطلب  
تخليفهم لم يخلفهم وليس  
كذلك بل لا يصح دعواه أصلاً  
كالمصرح به فرض شير  
المتن الخلاف في أصل جماع  
الدعوى واستحسنوه لان  
التخليف فرع الدعوى بل  
صرحوا به بقولهم ان قول  
الروضة أو أسهل أو قال القاتل  
أحدهم ولا أعرفه فله  
تخليفهم فان نكل أحدهم  
كلنا في حقه فمقسم عليه  
مبنى على جماع الدعوى  
وهو وجع ضعف بلزوم من  
عدم جماعها عدم التخليف  
لانه فرعها ثم ان كل هذا

عليه بالرواية يادى ٨١ يجزى (قوله) أي للقاضي أن يعرض عنه أي عن المدعى ولا يسأل الجواب  
عن المدعى عليه له معنى (قوله لا كيف قتله الخ) أي لان يقول كيف الخ (قوله عن وصف أطلقه الخ)  
قد يقال قد تقرر ان التخصيص شرط مستقل لا وصف شرط ٨٢ سدر (قوله لا بعد معرفة القاضي الخ)  
أي ولو مجرد مطالعة كل منهما ما كتب بحال ٨٣ عش (قوله قال الظاهر منهما الخ) اعتمده النهاية  
(قوله أي بحضور الخصم) أي أو غيبته القصة للسوغة لسماع الدعوى على الغائب كما هو ظاهر اهـ وشي  
(قوله من قرائتها) أي بنفسه عليهم أي الشهود (قوله الثاني) أي قوله وفهم في النهاية والغنى (قوله ادى)  
أي اذا كان شديداً وقوله أو الى يولى أي اذا كان سقيماً (قوله وفهم شارح) أي حمل (قوله وفهم شارح  
المتن على ظاهره الخ) فدين من هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل التعيين من شرط صحة الدعوى فهذا قريب  
على نفي التعليل نفي صحة الدعوى ٨٤ سم (قوله فرع الدعوى) أي صحتها (قوله لو قال) أي المدعى  
(قوله مبنى الخ) نعمون (قوله لانه) أي التخليف فرعها أي الدعوى وبما جاء (قوله نعم ان كان  
هناك لو سمعت) وحلفهم ٨٥ نهاية عبارة الغنى والروض موضع شرحه وعلى هذا فان نكل واحد منهم  
عن البين فذلك لو ثبت في محققان نكوه به شعر بانه القاتل فلولي ان يقسم عليه فلو نكلوا كلهم عن البين  
أولاً رقة قوله لا يقسمه عليه لان الوث حاصل في حقهم جعوا وقد ظهر له بعد الاشتباه ان القاتل  
هو الذي عنه ٨٦ (قوله كذا قيل) اعتمده النهاية والغنى والشهاب الرمل (قوله لان تخليفهم انما  
ينشأ الخ) هذا القائل يقول بما جاء في هذه الحالة ٨٧ سم (قوله أي الاصح) أي قوله والشرط  
بالدس في النهاية والغنى (قوله نفوسها الخ) يغنى عن الغرور وغيره الخ (قوله من كل ما يتصور  
فيما نقر ان ادعى عليه) أي عن المدعى يغنى بضرورة استقالة به شرعياً ما في وقوله بسبب الدعوى متعلق  
بانفراد الخ أي بالسبب الذي ادعى لاسله كالنصب ٨٨ رشدي (قوله لانه الخ) عبارة الدبري أي والغنى  
لان الباشر لهذه الأمور يقصد كلها ٨٩ وشي عبارة الغنى أي بالسبب ليس لصاحب الحق فيه لختيار  
والمباشره يقصد الكتمان فاشبهه (تنبيه) ما طبع على الخلاف ان يكون سبب الدعوى ينفرده  
المدعى عليه فيقسم عليه بخلاف دعوى البيع والقرض وما في المعاملات لانه انما الخ (قوله بنشد) أي  
حين مباشرته (قوله فيقسم) أي على الذي وقوله التعيين أي تعيين المدعى عليه (قوله بخلاف نحو البيع)  
أي والقرض وما في المعاملات ٩٠ معنى (قوله لانه) ينشأ عن اختيار العاقدين الخ (فرع) لو نشأت  
الدعوى عن معاملة وكله أو عبده المأذون وما أو صورته من مورثه قال البقعي احتمل احوال الخلاف  
للمعنى واحدة حل ان لا يجزى لان أسهل ما علم قال ولم أر من نقر ذلك انتهى وإجماع الخلاف أوجه ٩١  
معنى (قوله والرابع والخامس الخ) عبارة الغنى واربعا ما تضمنه وقوله انما سمع الخ قال وخامسها ان  
لان الكلام في الدعوى الاصح مما عظمه (قوله ثم رأيت خضنا قال الظاهر منهما كما اشار اليه الزركشي  
الخ) كتب عليه مر (قوله وفهم شارح المتن على ظاهره الخ) فدين من هذا الفهم ظاهر المتن مع جعل البقعي  
من شرط صحة الدعوى فهذا قريب من نفي التعليل نفي صحة الدعوى (قوله نعم ان كان هناك لو ثبت  
سمعت كذا قيل) فان كل أي هناك لو سمعت وحلفهم مر ش (قوله لان تخليفهم انما ينشأ عن  
دعوى سمعنا الخ) هذا القائل يقول بما جاء في هذه الحالة

لو سمعت كذا قيل وليس في محله لانه يلزم من جماعها تخليف المدعى عليه وهو على مبهم محال ولا يقال فانه يخلّف  
النكل لان تخليفهم انما ينشأ عن دعوى سمع وعقودت قرائتها لا اسم (و) جريان أي الاصح ومقاله (في دعوى) نحو (غصب مسخرة  
واتلاف) وغيره من كل ما يتصور وفيما نقر ان المدعى عليه بسبب الدعوى فلا يصح فيه على مبهم وقيل يصح لانه حينئذ يقصد كنهه في جسر فيه  
التعيين بخلاف نحو البيع لانه ينشأ عن اختيار العاقدين فيضبط كل صاحب (و) الرابع والخامس أهلية كل من المتداعين للتطابق وود



الجواب في هذا (أما سمع) الصعوى في الموضع (من مكلف) أو سكران (مازمن) ولول بعض الأحكام كالعهود المسان (عليه) (هـ) ولو  
 مجموعاً عليه بسفه أو فليس أو رد لكن لا يقول الأول أسحق تسليم المال أو ما يقول ويستحق على ولا تسع على الأخيرة إلا نقوداً أو تسلم  
 بخلاف صبي أو مجنون عند الدعوى لا لأنها معلومة لهما فتسحق من الولي أو وليه صحرى لا أمان (هـ) مدعي كان أو مدعى عليه لا في صور

تعلم بما ياتي في السير وذلك  
 لعدم التماسه من  
 الاحكام من قبول اقرار  
 سفيهه وجب قبوله  
 تركه وحلف المدعى لآمال  
 لكن تسع للصوى عليه  
 لافطة البينة لا لغیر الحلف  
 مدع ولو نكح لان النكاح لمع  
 العين كالقرار واقراره  
 لغو كما تقر (و) الشرط  
 السادس أن لا يناقضها  
 دعوى أخرى فله شذو  
 ادى على شخص آخر  
 بالقتل ثم ادى على آخر  
 انفراداً أو شركة (فإن تسع  
 الثانية) لنكاحه بالاولى  
 لهما ثم ادى دعوى الثانية وأخذ  
 بضمان الحق لا بعددها  
 ويجعل كذبه في الاولى  
 وصدقه في الثانية وخرج  
 بالثانية الاولى فان ادى ذلك  
 قبل الحكم له ما أخذ المال  
 بأخذ بطلان الاولى أو بعده  
 مكن من العوداً فان قال  
 ان الاول ليس بقاتل وعليه  
 ما أخذ منه وأنه شر بان  
 في نفسه ترد بالبقية قال  
 وقاس بالباية لا رد القسط  
 قط بل يرفع ذلك من أصله  
 ويتنقذ ما على الاشتراك  
 الذي ادعاه آخر انتهى  
 وفيما هو في الرخصة قال  
 ظلمته بالاختزال فان بين  
 انه لكثيره أو لا اعتدافان

يكون الصعوى على مدعى عليه أنه أي المدعى (قول المتن من مكلف) أي بالغ عاقل عاقل حاله العدم ولا يضر كونه  
 صبياً أو مجنوناً أو جنيحاً للقتل إذا كان بصفة الكمال عند الدعوى لأنه قد يعلم الحال بالناسع ويمكنه  
 يختلف في سطة المقتضاؤه فما يختلف عليه أقرأوا الجاني أو سماع كراه من يثق به فالواشترى عني فوضفها  
 فأدى رجل ملكه أفله لا يختلف أنه لا يلزمه التسليم إلا باعتدافه على قول البائع اه معنى (قوله) أو  
 سكران أي متعده اه معنى (قول المتن على مثله) أي بالمدعى في كونه مكلفاً لهما اه معنى (قوله) (الاول)  
 أي المحجور عليه بسفه (قوله) تسليم المال (الخ) الاول تسليم المال (قوله على الاخير) أي المحجور عليه  
 يارف (قوله) أو عليه أي الولي بل ان توجه على الصبي أو المجنون حق مالي ادى مستحق على ولهما فان لم  
 يكن ولياً حاضر فالصعوى عليهما كالأدي على الغائب خلا تسع الا ان يكون هناك بينو يحتاج معه إلى عين  
 الاستظهار اه معنى (قوله) ومو قبول اقراره (الخ) عبارة للمتن تبين في ذلك بينو يحتاج معه إلى عين  
 عليه بالسفه أو الفسار والرفق فسمعت الدعوى عليهم فيما يصح اقراره به فسمعت الدعوى على المحجور عليه  
 بالسفه بالقتل ثم ان كان هناك لو سمعت مطلقاً سواء كان عبداً أم خطياً ثم عبداً لم يكن لو نفاذ ادى  
 بما وجب القصاص سمعت لان اقراره به مقبول وكذلك بعد القذف فان اقر أمضى حكمه وان نكل حلف  
 المدعى واقتض وان ادى خطاً أو شبهه علم تسع ادله قبل اقراره بالاتساف اه (قوله) لكن تسع  
 الدعوى عليه أي بالمال كان ادى عليه انه قد نكل عبده أو أعتقه اه ع (قوله) والشرط السادس  
 الى قوله لان الحق في النهاية والى قوله فان صرح في المتن الاقوله وبمحمل الى التخرج (قوله) انفراداً أو شركة  
 أي انه منفرد بالقتل أو شركاً في القتل اه معنى (قوله) المتن تسع الثانية) أي سواء أقمع على الاولى  
 ورضي الحكم فيه أم لا اه معنى (قوله) انما يفسد الثاني (الخ) ظاهره سواء كان تصدق به قبل الحكم  
 بالاولى أم بعده كالمقوسب متعين للمتن والارض أيضاً (قوله) أو ضل الخ) عبارة بالنهاية فهو موجب  
 بأقراره وتسع الدعوى عليه في الاصغر في أصل الر وضو لا يمكن من العود الى الاولى اه أي لا مع تصديق  
 الثاني ولا مع تكذيبه ع (قوله) أيضاً) الاولى اساطعة كآفته بالنهاية والمقنى (قوله) لا بعددومها أي  
 المدعى والمدعى عليه الثاني (قوله) فان ادى ذلك أي ان لا تخوم منفرداً أو شركاً بالاولى وقوله أي المدعى  
 وقوله بأخذ المال أي من الاول (قوله) بطلان (الاولى) أي بالثانية (قوله) مكن من العود (الخ) لعله فسماعاً  
 لم يصدقه الثاني كالمقوسب متعين للمتن والارض في عبده كلام الجعيري (قوله) (البا) أي المدعى الاولى  
 عبارة لاسحق الى الاول اه (قوله) انه ليس) بالاول (قوله) بانه أي الثاني (قوله) انه لا رد أي المدعى  
 (قوله) ذلك أي الحكم وبمحمل ما ادعاه أولاً (قوله) وفي الرخصة (الخ) عبارة الرض مع شرحه وان قال بعد  
 فدعواه القتل وأخذ المال أخذت المال باطلاً أو ما أخذته حرماً على أو نحوه مثل فان قال ليس بقاتل وكذبت  
 في الدعوى استرد المال منه أو قال قضى عليه بممنى وأباحني لا اعتقد أخذ المال من بين المدعى يسترد  
 من لان النظر الى رأى الحاكم لا في اعتدافه فسمعت اه (قوله) وقال غيره بل يسأل الوارث (الخ) اعتمد الاسنى  
 (قوله) من شبهه) في قوله على ما طالع في النهاية الاقوله ويكنى فيها على القاضي (قوله) المتن أصل (الصعوى)

(قوله) بخلاف صبي أو مجنون) أي لا يصح دعوها ولا الدعوى عليهما أي ان لم يكن ثمة فيما يظهر أخذاً  
 مما ذكره وفي الرقوع وعند غيبة الولي تكون الدعوى على غائب فيحتاج مع البينة لعين الاستظهار هر  
 ش (قوله) أو بعده مكن من العود) عبارة مقرر على رض فبممكن من العود الى الاول انتهى (قوله) وفي الرضة  
 وقال ظلمته بالاختزال) عبارة في الرضة قرع ادى قتلنا ظلمته بالاختزال ثم قال ظلمته بالاختزال أخذته باطلاً أو ما

(٧) - (شر وأبو ابن قاسم) - (تاسع) المال لا يؤخذ به من المدعى فلا ان العبرة بعقده الحاكم بحيث البقنى انه  
 لو مات ولم يسأل ردواو ثم أي لان المتبادر من الظن الاول وقال غيره بل يسأل الوارث فان امتنع عن الجواب رد المال (أو) ادى (عدا) وصفه  
 بغيره (من شبهه) خطأ أو عكسه (لم يسطر) أصل الدعوى (وان لم يذكر ناو بلا في الاظهر)

بل يعتمد تفسيره لانه قد ينظن ماليس بعد عدوا وقتئذ ان القربة الذي لا يتصور خفا ذلك عليه يبطل منه ذلك للتناقض لكنهم علموه  
 آية اياه قد كتب في الوصف ويصنف (٥٠) في الامل وعليه فلا فرق (د) انما ثبت القسامة في القتل دون غيره كباقي وقوافع النص

(بجمل لوث) بالثلاثين الوث  
 يعني القربة لقوته بقوله  
 الذين جانب للمدى أو  
 الضعف لان الايمان حجة  
 ضعفت وشهدان لا يعلم  
 القتال بينه أو اقرار أو علم  
 قاض (وهو) أي الوث  
 (ثلاثة) مائة بقدر تصديق  
 المدعي بان وقوع في القلب  
 صدقة في دعواه أو بشرط  
 ثبوت هذه القرينة يعني  
 فيها على القاضي (تنبه) اه  
 التعبير بالحل هنالك المراد  
 به حقيقة لان الوث قد  
 لا يرتبط بالجمل كالشهادة  
 التي تنبأ بتعبيرها بالقلب  
 أو بجواب عما يحل الوث من  
 الاحوال التي توجد فيها تلك  
 القرائن المؤكدة (بان) يعني  
 كان اذ لا تنحصر القرائن  
 فيما ذكر (وحدثت) أو  
 بعضه متحقق مونه (في حجة)  
 منفضة عن التدكير (أو)  
 في (قرينة) بل لا يطررها  
 غيرهم وان كان اهلها  
 أصدقاؤه لان كلاهما  
 خيئت كدرا أو مسجد تفرق  
 فيه جمع من قتيلا فان  
 طررها غيرهم ما شترط  
 كون (الاعادة) أو أعداء  
 قبله و بناء وادى ما لطلهم  
 غيرهم على ما حاله  
 الاسنوي وغيره في الانتصاره  
 ودقوله لهما لوث وان  
 ناطلهم غيرهم وهو المتحد

وهو دعوى القتل اه معنى (قوله بل يعتمد تفسيره الخ) فيمضي حكمه اه أسنى وصار المعنى  
 وظاهر كلام المصنف عدم احتسابه لحد مدعى لكن حزم يعتمد بها ان داود في شرح المختصر اه  
 (قوله وقتئذ) أي التعليل (قوله علموه) أي الاظهر (قوله في الوصف) يعني في العداء وشدي (قوله في  
 الامل) هو القتل (قوله عليه) أي التعليل الثاني (قوله لا فرق) يعتمد اعم من (قوله القسامة) وهي بفتح  
 القاف اسم للامعان التي تقسم على أوليه الله اه معنى (قوله دون غيره) أي من جرح وأتلف مال اه معنى  
 (قول المتن بجمل لوث) أي يعتبر كون القتل بكان لوث اه معنى (قوله لان الايمان حجة ضعيفة) أي وهو سبب  
 لها فكان ضعفا اه عش (قوله وشروطه) أي شرط العمل بمقتضى الوث اه عش (قوله أو علم قاض) أي  
 حيث سأل في الحكم اه نهائيا أي بان وانه ملاك بحد بدعش و بظاهر إطلاق الشارح ولو قاضي ضرورة  
 كما يأتي في فصل آداب القضاء (قول المتن قرينة) أي سائلة أو مقابلة للمتنابيه ومعنى (قوله وبشرط ثبوت  
 هذه القرينة) أي لان اليقين سببا لتيقن اليانسان المدعي فحتملا لها سم على المنهج اه عش (قوله  
 ويكتفي فيها) أي في القرينة (قوله على القاضي) ولا يخرج على الحسلاف في غضا به لانه يقتضي بالايمان  
 اه أسنى (قوله عما يحل الوث) أي لملحة الخ قوله من الاحوال الخ بيان لما (قوله أو بضه) أي كراهه  
 (فرع) وليس من الوث ما وجد معه ثبوت القتل ولو كانت ملطعة بالله اه عش (قوله وتحقق مونه) قيد  
 في البعض اه عش (قوله بل لا يطررها الخ) راجع لسكن من الملحة والقرينة (قوله فان طررها) أي الملحة  
 أو القرينة يراوى اه معبري (قوله فان طررها غيرهم) أي بان كانت الملحة أو القرينة تغلق فارة الطريق  
 وكان يطررها المارون (قوله لاعدائه أو أعداءه قبلته) أي حيث كانت العداء تحفل على الانتقام بالقتل  
 نهائيا ومعنى (قوله ولم يخالطهم غيرهم) أي لو كان هناك ذلك انتفى الوث فلا تسمع المدعى به اه عش  
 (قوله على ما حاله الاسنوي الخ) عبارة للمعنى وهي بشرط أن لا يخالطهم غيرهم حتى لو كانت القرينة على  
 فارة الطريق وكان يطررها المارون والمجتازون فلا لوث ولا يشرط وجهاً أو محصيا في الشرع والروضة  
 الثاني لكن المصنف في شرح مسيل حتى الاول عن الشافعي ومو به في المسامات وقال للمصنف انه المذهب  
 المعتمد اه (قوله في الانتصاره) أي لا شترط أن لا يخالطهم غيرهم (قوله ورد قولهما) أي الشيعين عطف  
 على الانتصار (قوله وهو) أي قولهما المعتمد خلافاً للشيخ الاسلام و بظاهر انها يتناول المعنى (قوله بنسبته) أي  
 القتل اليهم أي اهل الملحة أو القرينة (قوله وبه) أي قوله من غير معارض قوى (قوله فارق) أي ما لو ناطلهم  
 غيرهم (قوله بالي الشكل) أي كل من الاعداء وغيرهم الساكنين معهم (قوله والمراد) أي قوله ووجوده في  
 النهاية وإلى قوله ونحوه في المتن والى وضع مع شرحه الاقوله أي الى الا (قوله على كالا قولين) أي القول  
 بان شرط عدم مخالطة الغير للرجوع عند الشارح والقول بعدم اشتراط ما لا يعتد به (قوله بينهما) أي  
 بين القتل أو اهلهم وبين الغير (قوله والا) أي بان ساكنهم من علقته صدقته القتل أو علم كونه من اهل  
 ولاعداء بينهما اه عش (قوله فالوثن موجود) أي في حق الاعداء ذوي الملحة أو القرينة اه سم (قوله  
 ووجوده) أي القتل وقوله بقر بها أي الملحة أو القرينة بل المذكورتين اه رشدي (قوله الذي ليس به

أحد من علم على مثل الخ (قوله بل يعتمد تفسيره) لانه قد ينظن ماليس بعد عدوا قال في شرح الروض  
 قتيبن بتفسيره انه مخطئ في اعتقاده اه (قوله بجمل لوث) أي بحال (قوله أو علم قاض) حيث سأل في الحكم  
 به مرش (قوله أي ولاعداء بينهما) أي بين الغير والعدا والقتل وهذا الحجة اليه على طرق الشيعين  
 لانه اذا فرض ان مساكنهم عدو فهو من جلتهم وداخل فيهم وقد فرضت عدوهم فلا حاجة لقراه بالذ كر  
 (قوله والا فالوثن موجود) أي في حق الاعداء أي ذوي الملحة أو القرينة

لان قرينة عدوهم قاضية بنسبته اليهم من غير معارض قوى وبه فارق ما لو ساكنهم غيرهم فانه يغفلون لان الساكنة أقوى أي  
 من الخاطلة فكانت النسبة الى الشكل مغتلبة والمراد بالغير على كالا قولين من لم تعلم صدقته للقتل ولا كونه من اهل أي ولاعداء بينهما  
 كما هو ظاهر والا فالوثن موجود ووجوده بقر بها الذي ليس به

عمراروا لم يمت ولم يولد كثيرة الطروق كهو فها ولو تفرق في محلتين مثل اثنين أو لولا أحدهما أو كليهما أو قسم وخارج الصغرة الكبيرة فلو تفرق  
 ان وجد فيهما قاتل فيما يظهر لان المراد بهما من أهله غير محصورين وعند عدم حصرهم لا تنطبق عدواؤهم فلم توجد في بيتان عين أحدا  
 منهم وأدى عليهم خلف المدي عليهم ويرقروا بين هؤلاء وتفرقوا لجمع الآتيان أو تلك علم قتل أحدهم فتوسط ما رواه الورث بينهم بخلاف هؤلاء  
 وأصل ذلك ما في خبر الحسين ان بعض الأصناف قتل بغير وجهي صلح ليس بها غير (٥١) اليهود بعض أولياء القاتل قتال الله

علموا ولولا أنه لم يتحقق  
 وتسفقت دم صاحبكم  
 أو فالتسك قالوا كيف خلف  
 ولم تشهد ولم تفرق فالتسك  
 يهود يفسد بيننا قالوا  
 كيف نأخذ بآيات قوم  
 كفروا بآيات الله عليه  
 وسلم من عند آي القرآن  
 وقولهم كيف استطاع  
 لبنا الحكم في قبول  
 أعتهم مع كفرهم المؤيد  
 لذكهم ولم ينهاي الله  
 عليهم لهم استكمال على  
 وضوح الأمر فيها (أو  
 تفرق عنهم) ولو غير  
 أعداءه في نحو دار أو  
 أذحو على الكعبة أو غير  
 بشرط تصور اجتماعهم  
 عليه والألا تسع دعواهم  
 يجب لأحضرهم حتى  
 يدين محصورين منهم  
 ويدي عليهم ويثبت  
 من القسامة كالتوثيق  
 لو شئ محصورين شخص  
 بعضهم وشروط وجود أثر  
 قتل وان قبل والا فلا  
 تسامة وكذا في سائر الصور  
 وأطال الأسوي في خلافه  
 وعلى الأول فقول الماربي  
 لو أضاه أعداءه فخرج من  
 عندهم وما قبل تردده

أي القرب بما رواه (الح) أي فلو كان هناك ذلك اتى في الورث فلا تسمع الدعوى به اه ع (قوله ولو تفرق (الح)  
 عبارة للمنفى والروض مع شرحه ولو وجد بعض القاتل في محله أعداء لم يثبت في أخرى لعداءه لا آخر  
 فلو أن اثنين أحدهما يدعي عليه ما يقسم وله أن يدعي عليه ما يقسم ولو وجد قاتل بين قريتين  
 وقيلتين ولم يعرف بشئ بين أحدهما عدواؤه لم يجعل قريته من أحد ما هي إلا أن العادة حربان بعد  
 القاتل القاتل عن قتله أو ينقله إلى بقعة أخرى دفعا للفتنة من نفسه اه (قوله وخروج) إلى قوله فان عرفت  
 النهاية (قوله فيها) أي الكبيرة (قوله من أهله) انظر التعبير عن من أمه واقعة على القرية اه سم (قوله  
 غير محصورين (الح) والمراد بالمحصورين من سهل عنهم والأطال بينهم إذا وقعوا في صعد واحد غير النظر  
 وبغير المحصورين من يصعد عنهم كذلك اه ع (قوله خلف المدي عليه) أي على الأصل اه سم  
 (قوله ويرقروا (الح) جواب سؤال المشوق قوله فان عين أحدهم (الح) (قوله بين هؤلاء) أي غير المحصورين  
 هنا حيث لو عين محصورين منهم وأدى عليهم لم يكن من القسامة (قوله لا تفرق) أي آتيا إلى القاتل  
 علم قتل (الح) من أين ذلك اه سم وقديقال المراد بالعلم الظن القوي كما بهر بالمعنى (قوله أسئل ذلك)  
 أي مشروعية القسامة (قوله قتل بغير وجهي صلح) قد يقال بغير وجهي صلح كبيرة اه سم (قوله بعض أولياء  
 القاتل) عبارة أنها يوافقوا القاتل اه (قوله أو فالتسك) ثلثين الراوى (قوله استطاع) أي سؤال  
 وهو خبر وقولهم كيف (قوله ويدينها) أي الحكم (قوله ولو غير أعدائه) إلى قوله وعلى الأول في  
 أنها يتوالت (قوله في نحو دار (الح) عبارة للمنفى كان أذحو على أن باب الكعبة ثم تفرقوا قبل اه  
 (قوله أذحو على الكعبة) عبارة أنها يوافقوا الكعبة أو بشر اه (قوله تصور اجتماعهم (الح) أي  
 أن يكونوا محصورين بحيث تصور اجتماعهم على القاتل منقضية (قوله لم يجب) ببناء الفعل من  
 الإجابة (قوله وشروط (الح) عبارة للمنفى تنبها ليشترط في الورث القسامة تطو ودم ولا حرج أصلا  
 لان القاتل يحصل بالفتح وعصر البسطة ويحويهما إذا ظهر أو قام مقام المم فلو لم يوجد أصلا فلا قسامة  
 على الصحيح في الرضوخ وأصلها وان قال في المسمات انما ذهب المنصوص ونقول الجهور بثبوت القسامة اه  
 (قوله في سائر الصور) أي التي تقسم فيها اه ع (قوله وأطال الأسوي (الح) عبارة أنها يقتلها  
 للأسوي اه (قوله وعلى الأول) أي قول الشافعي المعتمد (قوله يوحدهم) إلى قوله وقدي المارودي  
 أنها ياتى لأقوله لكن كان إلى المنق (قوله لكن يتكافأ) أي كان يقال المراد بالتقابل شرعهم فيه ولا  
 يلزم منه الاتصاف اه ع (قوله لا ياتى قوله والا (الح) أي ولأنه لقتاله رشدي (قوله بتفرق (الح) الجمع)  
 أي المار أو تفا (قوله لثنتين من قبل) أي من أعداء ما يرى كقوله بعض المتأخرين اه معنى (قوله لثنتين  
 وصل سلاح أسدما (الح) شامل لرمح البندق والرمح (قوله لثنتين فلو ذبح الصلح) أي سواء وجد بين  
 الصفتين أو في صف نفسه أو في صف خصمه اه معنى (قوله ان ضمنوا) عبارة للمنفى ان كان كل منهما  
 يلزم ضمان ما لا تقع على الآخر كقوله الفارق اه (قوله لا كاهل عدلهم بغلة) أي وعكس ما ياتي في  
 (قوله من أهله) انظر التعبير عن من أمه واقعة على القرية (قوله غير محصورين) هل المراد المحصر  
 المذكور في نحو النكاح (قوله خلف المدي عليه) على الأصل (قوله علم) من أين ذلك (قوله قتل بغير وجهي صلح)

كان لولا ان الظاهر انهم موصوفين بالقتل وانه لا بد من وجود أثر فعل ومن ثلثي مري ولا تخلفا على الماربي (أو فالتسك) أي بحد قاتل  
 اللام (صفان) لقتاله يصح بقوة لكن يتكافأ مع التقاتل بالقوة لا ياتى قوله والا إلى آخره ولا جل هذا شأنه بغيره  
 بالقوة وحذف الاوامر بها لكن كان ينبغي ذكره مستقلا لان يقال انما استغنى عنه بتفرق الجمع لان أهل صفه جمع تفرقوا عنه فكأن  
 لو أتى أحدهم فقط (وانتسروا عن قاتل فان النعم قتال) ولو بان وصل سلاح أحدهما الآخر (فلو في حق الصف الآخر) ان منجوا  
 لا كاهل عدلهم بقتال الظاهر ان أهل صفه لا يقتلونه (والا)



بمخلاف قوله قتل أحد هذين لتعدوا إلى هنا فجعلنا تعيينه ولا نكره لولا أني حق كل من ثم لو اتحدوا لولا كان لونا كاذول (وكذا عبيد  
ونساء) يعني أصيلا اثنين فأتوا فلا تقاتله لأن ذلك يغيظنا فلن أنصلا للفرص عد التهمة (وقيل بشرط تفرقهم للاحتيال لو اتحدوا  
وردان احتماله كاحتمال الكذب لخبار العدل (وقيل فبقتلهم من وقتلوا ولو غيرهم من قتلهم فلا تقاتلهما كثيرا فلو اتحدوا لولا كان لونا كاذول  
بان عدالة الرابة في قسم جارة (لو ثبت في الإجماع) لأن اجتماعهم على ذلك يؤكده (لو ثبت (و) (و) مسقطان منها (لو ظهر لو) في قتل

(قوله اختلاف قوله) أي الشاهد (قوله أحد هذين) مغول قتل (قوله لتعيينه) أي القاتل (قوله)  
كالاول) وهو شهادة العدل بان أحد هذين قتله (قوله يعني لخبار اثنين إلخ) وفي الوجيزان القياس ان  
قول واحد منهم لو جرى عليه في الحادى الصغر فقال وقولوا وجزءه في الأنوار وهو المتمدنانية  
ومعنى وزبدي (قوله ثلاثا كثر) يقتضي عدم الاكتفاء بان اثنين كفى العباب وقال ابن عبدالحق يكفي  
بائنين وهو الأقرب لوصول الفلن باخبارهما اه عس (قوله ما لولا ظهر لو إلخ) عبارة المفنى ذكر منها  
ثلاثة أمور الاول تكذيب الوريث تكاذب بقوله ولو ظهر إلخ (قوله في قتل) أي قوله وبما في القسنى  
والى قوله وبما تقررا رد في النهاية الاول فلا يخلف المسحق وقوله واستعرض الى فلن لم يكذب (قوله  
صريحا) سب كبحر بزه (قوله فلا يخلف المسحق) بزه تخلف من عينه على الأصل اه أسنى (قوله  
كذلك) أي صريحا (قوله خطأ أوشبهه) انظر لم يقبه اه رضى عبارة عس ينبغي أودعا  
اه (قوله واستعرض إلخ) أنظر المسقى (قوله عس) أي في شرح وشهادة العدل لو (قوله فلن لم  
يكذب) أي فلوراث الذي لم يكذب العدل (قوله وسحق) أي القسم نصف الدين اه عس (قوله  
المتن في قول لا) قاله البلقيني يحمل الخلاف في العين لاق أهل محله ونصهم ثبت في حقه لو ثبت فعين أحد  
الوارثين واحدا منهم وكذا لا (قوله عس غير ولم يكذب أخوه) في آله فلا يبطل حق الذي كذب من الذي  
عينه لم يعلم بقاء أصل الورث وانقراماته ما هو في ذلك المعين الذي تكاذب فيه اه مغنى (قوله من غير  
تعرض) أي صريحا (قوله أقسم كل القسمين إلخ) عبارة الروض مع شرحه وإذا تكذب الوارثان في  
متممين وعين كل منهما غير من وراء الآخرانه القاتل بكل الورث فلا يخلف الذى ولكن من الوارثين تخلف  
من عينه على الأصل من أن المعين في جانب الذى عليه اه وهذه تجارى مخالفا لآله الشارح ولعل لهذا  
عدل النهاية ينص قول الشارح على من عينه الذى على ما عينه وقال عس قوله على ما عينه أي من عدل أو خطأ  
أوشبهه اه (قوله لاحتمال ان منهم إلخ) عيلو فقهاء فلا تكذب نهما لاحتمال إلخ (قوله التزوه)  
أي كل منهما يبع الدين ولو رجح كل منهما بعد ان أقسم على من عينه وقال بان في ان الذى أجهن هو الذى  
عندما شئ فلكل ان يقسم على من عينه لا (قوله) خور يأخذ ربع الدين وهل يخلف كل منهما في المراتل الثانية  
خسرين عينا أو ضعفها فمختلفا ويؤخذ مما ساقى رجح الثاني ولو قال كل منهما بعد ما ذكر المجهول غير من  
عينه آخرى رد كل منهما ما أتخذ لتكاذبهما أو كل منهما تخلف من عينه ولو قال أحدهما قتله ز يدعوى  
وقال الآخر ز يدعوى أو أقسم على ز فلا تقاتلهما على وطالبه بالنصف ولا يقسم الاول على عر ولان  
أشبه كذبه في التمر كقول الاول تخلف عس وفيما يثبت فيما لقا متقاربا في تخلف ز يدعوى ووضح  
شرحه (قوله لا اعتراضه) أي قوله ويؤخذ من فى المغنى (قوله وحسنه) أي كل منهما (قوله) أي من  
النصف اه عس (قوله المستفاد) أي قبل ان يقسم الذى اه مغنى (قوله أو كنت غائبا إلخ)  
ودعوى جود الخرس والمرض يوم القتل كدعوى القية اه أسنى (قوله على رأسه) أي واقف على  
رأسه (قوله فعلى الذى عدلان) وان أنهم كل بينة فمينة القيسى بادة عليها كفى التهذيب قالى

فلا يتصور وجود من شيعه صلاح  
صاحبها أقسم كل القسمين على من عينه أو أخذ حسنة (ولو قال أحدهما) وقد ظهر الورث (قتله ز يدعوى) عندى (وقال الآخر) قتله  
عس (ووجهه) عندى لم يبطل الورث بذلك وحسنه (خلف كل) حسن (على من عينه) لاحتمال ان منهم كل هو عين الآخر (قوله ربع  
الدين) لا اعتراض بان واجب عينه بالنصف وحسنه بالنصف (ولو أنكر الذى عليه الورث فبينة قتله لم أن كرم المتفرق عنه) أي القاتل  
أو كنت غائبا عند القتل أو كنت الذى روى معسكن للطبخ على رأسه أو نحو ذلك (سما) صدق بينه (لأن الأصل عدم حضوره ويرافقه  
فعلى الذى عدلان بالاماراتى ادعاهات لم يوجها

صاحبها أقسم كل القسمين على من عينه أو أخذ حسنة (ولو قال أحدهما) وقد ظهر الورث (قتله ز يدعوى) عندى (وقال الآخر) قتله  
عس (ووجهه) عندى لم يبطل الورث بذلك وحسنه (خلف كل) حسن (على من عينه) لاحتمال ان منهم كل هو عين الآخر (قوله ربع  
الدين) لا اعتراض بان واجب عينه بالنصف وحسنه بالنصف (ولو أنكر الذى عليه الورث فبينة قتله لم أن كرم المتفرق عنه) أي القاتل  
أو كنت غائبا عند القتل أو كنت الذى روى معسكن للطبخ على رأسه أو نحو ذلك (سما) صدق بينه (لأن الأصل عدم حضوره ويرافقه  
فعلى الذى عدلان بالاماراتى ادعاهات لم يوجها

حلف المدعى عليه على نفيها وسطا الورش حتى أصل الدعوى (ولو ظهر لوث باصل قتل دون عمد خطأ) كان أخيراً عدل باصله بعد دعوى مفصلة (فلا تضاعف استغنى الأصح) لا لمجيبه (٥٤) لا تشديد مطالبه قاتل ولا قاتله وتوهمته ما ليس له الخافح شاهد له أنه لم يلباق دعواه وما

تقرر اندفع قول غير واحد  
نصو بهذا الخلاف مشكل  
فان الدعوى لا تسمع الا  
مفصلة ومن ثم أجاب عنه  
الرافى بان صورته ان يدعى  
الوثرى وفصل ثم تظهر الامارة  
في أصل القتل دون مفعلة  
وساق شارح قول الرافى  
وهنا يدل على ان القسامة  
على قتل موصوف تستدعى  
ظهور الوشقة قتل موصوف  
وقد يفهم من الحلاق الاصحاب  
انه اذا ظهر الوثرى في أصل  
القتل كفى في عكس الوثرى  
من القسامة على القتل  
الموصوف وليس بغير ذلك  
لو ثبت الوثرى في حق جمع  
بخلاف الدعوى على بعضهم  
واقسم فشكل لا يتبين ظهور  
الوثرى فيسما بوجه كل  
الانفراد الاشارة الى اعتبار  
في صفة العدو والحفاظ ثم  
تايد البلقى في وقوله فنى  
ظهور لوث وفصل الوثرى  
سمعت الدعوى واقسم  
بالخلاف ومتى لم يفصل لم  
تتم على الأصح ثم قال ومن  
هذا اجل ان قول المصنف فلا  
قسامة في الأصح غير مستقيم  
انتهى وليس في محله لان  
المستعمل كلام الاصحاب  
الموافق للمتلل المحمول على  
وقوع دعوى مفصلة و بقر  
بين الانفراد والشركة  
والعمد وشدة بان الاثر  
لا يقتضى جهلا في المدعى

به بخلاف هذا (ولا يشتمل طرف) و حرج (واتلاف مال) وقوام الضرر وحرمة النفس فيصدق المدعى عليه بينه ولومع غاية  
الوثرى لكنهما في الوثرى تكون تخمين (الافى عبد) ولم يدبر أو مكتسب أو أم ولد (في الظاهر) فاذا قتل عبداً وجنوا

أقسم فيه بناء على الأصح ان قبيح عملها العاقلة (وهي) أي القسامة (ان يحلف المدي) غالباً (هو) ابتداء (على قتل ادعاء) ولو لمع امرأه

وكافر وجنين لان منعه  
هينة لصحة في معنى قتله  
(تحسين بناء) الغير السابق  
في قصة خبر وهو شخص  
لعموم خبر اليمين على المدي  
واليمين على المدي عليه بل  
لهذا الاستثناء مصرح به  
في خبر لكن في اسناده لين  
ولغو في باب المدي بالاثوث  
وأفهم قوله على قتل ادعاء انه  
لا قسامة في قتل الكافر لان  
الحلف على حياته كالمس  
فاوراده سهو وأنه يجب  
التعرض في كل حين الى عين  
المدي عليه بالاشارة ان ينظر  
والاذكر كرامه ونسبه والى  
ما يجب باله في العصى وهو  
العمد لوجه الحلف الى  
الصفا في حلفه بالحكم  
عليها أما الاجال فاصح  
كل حين اتفاقاً فلا يكفي  
تكرر والله تحسين مره  
يقول لقد قتته اما حلف  
المدي عليه بانه أو لنكول  
المدي أو حلف المدي  
لنكول المدي عليه أو  
الحلف على غير القتل فلا  
يسمى قسامة من في العان  
بعض ما يتعلق بغيره  
اليمين وبأن في الدعوى  
بقتنه وكل حكمه تحسين  
ان القسامة مقومة بالشديد بنار  
غالبون ثم أوجب القديم  
كالمس والتقص من تعدد  
الاعمال للخطية وهو انما  
يكون في عشرين ديناراً  
فانقضى الاحتياط للنفس  
ان يقابل كل عشرين من يمين  
مفرجة بما يقتضيه الخطية

غاية في حرمان الخلف اه رشدي (قوله اقسام) أي السبل بعد الاقسام ان اتفقا على قدر القسمة  
أو ثبتت بينة ذلك والأختين تصديق الحافي يمينه وان كان الغرم على العاقلة لان القسمة يجب عليه أولاً ثم  
يضمها العاقلة فوجوبها عليهم فرج وجوبها عليه اه عش (قوله بناء على الأصح) والثاني لا قسامة  
فيه بناء على ان يده لا يحمله العاقلة فهو مطلق بالهائم اه صفي (قوله غالباً) احتراز عن تخوم مسئلة التسوية  
الآتية ان الخلف فيها غير المدي اه سدع أي قبل الفصل الآتي (قوله ابتداء) احتراز عن  
قوله الآتي أو حلف المدي لنكول المدي عليه اه سم (قول المن على قتل ادعاء) أي مع وجود البوث  
اه معنى (قوله وجنين) أي وعبد لمساواة يقيم في دعوى قتله اه عش (قوله لان منعه هينة لصحة  
الح) والجنين قد يحصل قتله حقيقة اه سم (قوله وهو شخص) وذلك لانه طلب اليمين من ورثة  
القتل ابتداء وما اكتفى حمان المدي عليه لا بعد نكول المدي اه عش (قوله على المدي عليه) عبارة  
انها ينظر الى من أشكر اه ولعلمه ما واثبات (قوله هذا الاستثناء) أي استثناء القسامة عن ذلك الخبر  
اه معنى (قوله لين) أي ضعف (قوله انه لا قسامة) أي بل انما يخص الولي عينا أو احداهما فقط ووجه  
اورداه وان لم يدع القتل مريباً لكنه لازم لمعناه اه عش (قوله انه لا قسامة في قتل الكافر) خلافاً  
للمعنى عبارة اه وأورد عليه قتل الكافر فانه لا يقيم في معناه لا يتحقق فيه القتل حياته مستمرة وأوجب  
بان المراد تحقق الحياة المستمرة في الحية وقد تحققت قبل ذلك اه (قوله لان الحلف على حياته) لصل  
حق العبارة المدي به في الحياة لا القتل اه سم (قوله فاوراده) على منع المتن (قوله سهو) كان النور  
نظر الى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان القاتله بقتله لانه كان حياً فلا يلزم السهو وانما يجب بان المدي  
به في الظاهر الحياة اه سم (قوله وانه الح) عطف على انه لا قسامة الح (قوله الى عين المدي عليه) أي  
واحد كان أو أكثر فلو ادعى على عشرة مثلاً ذكر في كل عين منهم قتله ولو رثه اه عش (قوله فيذكر  
اسمه ونسبه) أي أو غيرهما كتبت له وسوق فتواضع اه معنى (قوله والى ما يجب بيه) أي من عمد  
أو خطأ أو شبه عمد ورض وعش (قوله وهو المصدم) وفاة التي يتزخراً للمعنى عبارة من أجل بشرط ان  
يقول في اليمين قتله وحده أو مع زيد وعمداً أو خطأ أو شبه عمد أو لا وجهان أرجحهما الثاني بل هو مستحب اه  
(قوله توجه الحلف الح) في تقريره ينظر (قوله اما الاجال الح) يحتمل ما يجب بيه مفصلاً من عمد أو  
خطأ أو غيرهما اه عش (قوله اما حلف المدي عليه) يحتمل قول المتن المدي (قوله ابتداء) أي حيث  
لاوث وقوله أو لنكول المدي أي مع البوث اه معنى (قوله أو حلف المدي الح) أي وجد لوث أو لا (قوله  
أو الحلف على غير القتل) يحتمل قول المتن على قتل قال عش اقتصاره على ما ذكر يقتضي ان المصدم مع  
الشاهد تسمى قسامة قسامة حلف على قتل ادعاء اه (قوله على غير القتل) أي من الطرف والجرح  
واتلاف مال غير الرقيق (قوله فلا يسمي الح) كل من الثلاثة (قوله وآتي في الدعوى الح) أي في أي جمعة  
هنا اه عش (قوله غالباً) احتراز عن من دية المارئة فقام على النصف من ذلك وعن دية الكافر فقام على  
الثالث من ذلك أو أقل والحاصل ان الحكمية التسوية الكاملة لا يلزم اطرادها (قوله كل عشرين) أي  
من الاند دينار اه ش (قوله عا بقضه للخطية) متعلق بمفرجة أي عين غير دفن الاثـ ياء التي يقتضيا  
الخطية وهي السقي مرت في العان اه كردي يظهر ان مراد الشرح من الاقرار ادعاء ذكر الزاد عليه

غالباً) خرج عمن الراد القسمة (قوله أيضاً غالباً) اشارت الى انه قد يكون الحالف غير المدي كالو اومس  
لمستور لانه يقيم عند قتل وهذا البوث وبما السد فله الدعوى وليس لها ان تقسم وانما تقسم الوارث  
كباين ذلك في التسويات كالروض شرحه ثم رأيت الشارح ذكر ذلك قبل الفصل (قوله لان منعه هينة  
لحياة في معنى قتله) أي الجنين وقد يحصل قتله حقيقة (قوله ان الحلف على حياته الح) لعل حق العبارة  
المدي به فيه الحياة لا القتل (قوله فاورداه سهو) كان النور ينظر الى المعنى فان الولي مدعى في المعنى ان اغاذ  
قتله بعده لانه كان حياً فلا يلزم السهو وانما يجب بان المدي به في الظاهر الحياة

(ولا يشترط العلم بالاعتناء على المذهب) لحصول المقصود مع تقريرها كالمذهب بخلاف الاعتناء لانه لا يشترط له أكثر مما يترتب عليه من العقوبة بالدين في اختلاف النسب (٥٦) وشروع الفاحش في هذه العرض فلا تختص بالجنون أو الغم أو عزل قاض وأعادته بخلاف

اعادته غيره (بني) إذا أتى  
ولم يلزم الاستئناف لما  
تقرر وانما استؤنف لتولي  
قاضي نائليها على الأمانة  
فهو بمنزلة حجة تامه توجد  
بعضها عند الأول بخلاف  
أمان المدي عليه (ولو  
مأن) الولي المقسم في أمانه  
الأمان (بني) ولو أنه يدل  
بستأنف على الصحيح لأنها  
تكملة واحدة فإذا بطل  
بعضها بطل كإبطال  
مونه بعد إقامة شهادته  
مستقل فلا ورثة صم آس  
اليه يموت المدي عليه  
فبنو الورثة ليس لهم (ولو كان  
للقبيل ورثة ورثة)  
الجنون عليهم (بحسب  
الأثر) غالباً لهم فيقسمون  
ما وجب مما يحسب أنهم  
فوجب كمنها كذلك  
وتحلفون السابق في قصة  
خبرنا وفق خطا بالاختصاص  
وإن عمه متحلف في الخطأ  
والأقارب إذا نوه فقط وتخرج  
بغالب زوجة مثلاً ويثبت  
المال فانها تحلف بخمس  
مع أنها لا تخذل إلا بالبيع  
لأن كل بعض الورثة أو زواج  
وزوجة وبنت فحلف  
الزوجة عشرة فوالبنت الباقي  
نور بها على سها مائة فقط  
وهي تحسمن ثمانية ولا  
يثبت حق بيت المال هنا  
بين من معه بل بنص صدي

عليه من يغفل ما يتقبل القبل ولو كان ثم عول اعتبر في زوج وأم وأختين لا يورثن لأم أصلها من سنة  
وتعول لأمه فحلف في زوج خمس عشرة فوالكل من الأختين لا يورثن فوالأم خمسة فوالأم خمسة (وجبر الكسر) لأن البنين الواحد لا يتبعص  
البنات

بالتعدد كما يفعله كلام المغني وسبق الشرح (قول المتن) لا يشترط موالاتها (قولها) القاضي حسين عينا  
في تخسين ما يصح معنى ونهاية أي قلها ما زاد عليها وان طال ما بينهما عش (قوله) أي الأمان على قول المتن  
والذهب في المغني الأول وهو يحلفون على ما خرج وقوله وانما يكفينا في قولنا (قوله) أي عزل قاض واعادته  
أي بناء على أن الخاكم يحكم بعلمه معنى (قوله) لا تقرر أي من قوله لحصول المقصود والمخبر على المغني  
أما على عدم اشتراط الموالاته وأما على اشتراطها فلقدم العذر اه (قوله) أي أمان المدي (قوله)  
بخلاف أمان المدي عليه (عبارة) لا شيء والمغني يخرج بالمدي المدي عليه فله البناء في الخطأ لاجتماع عزل  
القاضي أو موته ثم ولي غيره وان عرفت أن المغني في تنقيح نفسه هو عين المدي لا يثبت فتوقف على حكم  
القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أمانه عند الأول اه (قوله) أي القسم (قوله) أي قول المتن ويوجب بالقسم  
في النهاية (قوله) أي في العلم وهو المستحق اه عش (قوله) أي في أمانه (قوله) أي إذا ماتت أمانه  
قبل موته فلا يستأنف ولا يورث بل يحكم كالأوامر بينة ثمان اه معنى (قوله) أي إذا بطل بعضها بطل كلها  
عبارة المغني وشيخ الإسلام ولا يجوز أن يستحق أحد شيئا من غيره اه وروى علمها مسألة المستوفاة الآتية  
(قوله) لا يورث (الخ) يعني ولا يستأنف لأن شهادته كل شاهد مستقلة بذليل أنه إذا انقضت أمانه البها  
قد يحكم بما بخلاف أمان القسامة لاستقلال بعضها بذليل أنه لو انضم اليه شهادة شاهد لا يحكم بما استحق  
ومعنى (قوله) أي من المدي عليه أي بخلاف موت المدي عليه في أمانه (قوله) أي كدري (قوله) أي  
مر) أي من قوله وانما استؤنف الخ اه عش (قوله) أي غلبا) سيد كبحر زه (قوله) أي ما وجب الخ) وهو  
المال اه عش (قوله) أي لو تملك بعض الورثة أو غلب أي فحلف الباقي والخاصر حسين (قوله) زوجة  
وبنت) عطف على قوله زوجة الخ اه كدري (قوله) فحلف الخ) وهذا واضح إذا انتظم بيت  
المال وفيه فرض الكلام بذليل قوله ولا يثبت حق بيت المال الخ أمّا إذا لم ينتظم فظاهر اه وبالباقى على  
البنت فقط إذا دل على الزوجة وتقسيم الأمان على حصة الزوجة وهو الباقي فخصص  
الزوجة بمسألة أمان بجبر المنكسر إذ من تخسمن ستور ربع ويخصر البنت أو ربع فأور بعون كذلك إذا  
الباقى وهو سبعة أثمان الحسين ثلاثة وأور بعون وثلاثة أو باع بعون يكمل وقس على ذلك نظائره اه سم  
وفي العبارة من الشورى عن البلاوي ومثله قوله عشرة أي ولو حلفت بحسب الأثر وهو التي حلفت  
سبعة اه سم (قوله) أي تخسمن ثمانية) فان المسألة من ثمانية الخ زوجة الخ واحد وبنت النصف  
أو ربعه فخصص عملها بخمس فتكون الأمان بينهما أثماناً سم وعش (قوله) أي بين من معه) وهو الزوج  
في المثال الأول ولو حلفا من البنت في الثاني اه عش (قوله) أي بنصب) بيناء المفعول (قوله) أي مدع عليه)  
أي من يدعى على المنه بالقتل اه رشدي (قوله) فحلف الزوج خمسة عشر) وذلك لأن حصته ثلاثة ثمن  
عشرة وهي خمس ونصف خمس فحلف ذلك من الحسين وهو ما ذكره حصة الأختين لا بخمس الأختين



تستعوارعين المناط كل ابن عيينة بن واين وحقن مثلاً وزع بحسب الارث المحتمل لا النجس فحلف الابن ثلثها وبأخذ النصف والحقن نصفها وبأخذ الثلث وقت الدسم احتياطاً للعطف والاخذ (وقول حلف كل من الورثة (خسبن) لان العدد هنا كمين واحد وأوجب الاول بامكان القسم هنا (ولو نكل أحدهما) أي الوارثين حلف الآخر (خسبن وأخذ (ev) حصته (وأجاب) أحدهما وأكلت صفة أو

بجسوتنا (حلف الأخر  
خسبن وأخذ حصته) لان  
شأن الله لا يستحق باطل  
من الحسن وأحتمل تكذيب  
الغائب المبطل لا يستحق  
خلاف الأصل فلا يستحق  
البه (والا) يحلف (صبر  
لغائب) يحلف كل حصته  
ولا يبطل حقه بنكوه عن  
الكل فعمل لهم ولو كانوا ثلاثة  
أشوة حضراً أو أباداً  
الحلف حلف خسين فإذا  
حضرتان حلف خمسة  
وعشرين فإذا حضرات الثالث  
حلف سبعة عشر وأغلام  
يكلف بالاعيان من بعضهم  
مع انهم كالبينة لصفة الشبهة  
في أقامتها بخلاف العيين  
ولو لم ينحو الغائب والعيني  
بعد خلاف الآخر وورثته  
حلف حصته أو بان انه عند  
حلفه كان ميتاً فلا يكل باع  
مال أبيه ينقض حياته فبان  
ميتاً (والذهب ان عيين  
المدعي عليه القتل (لا  
لوث) وان تعدد (خسبن)  
كل كان لو ثلثان التمسك  
ليس الوث بل حرمة الدم  
والوث انما يشهد البداية  
بالدعي وفارق التمسك  
التمسك الذي بان كلا  
منهم هنا بنقض نفسه  
القتل كما ينقض المنفرد وكل

للام خمس وحصة الام نصف خمس اه عش (قوله تستعوارعين الخ) أو ثلاثة بن حلف كل منهم سبعة  
عشر اه معنى (قوله يوزع) الظاهر الثالث (قوله ثلثها) وهو أربع وثلاثون مع خبر الكسر وقوله  
نصفها وخمس وعشرون (قوله وبوقت الدسم) أي إلى الصلح والبيان اه حلي (قوله العطف)  
أي لاكثر وقوله والاخذ أي بالاثقل (قوله هنا) أي في القسامة وقوله كمين واحدة أي في غيرها (قوله  
هنا) أي في القسامة أي لا في غيرها (قوله المنة وأخذ حصته) أي في الحال اه معنى (قوله لان يسأمن  
الغيب) أي وما سبق من توزيع الاعان بقيد عضو الوارثين وكالهم اه معنى (قوله وأحتمل تكذيب  
الغائب) أي والناقص بعد الكمال اه معنى (قوله المبطل) أي تكذيب الغائب (قوله على خلاف  
الأصل الخ) أي فان وجد أي التكذيب على محض اه معنى (قوله المنة والا) أي وان لم يحلف الحاضر  
أو الأصل صبر الغائب أي حتى يحضر والعيني حتى يبلغ والمعبون حتى يرق اه معنى (قوله ولا يبطل  
حقه) أي الخاص اه عش (قوله بنكوه عن الكل) عبارة الر وضو ولو امتنع الحاضر عن الزائد  
على قدر سقمه لا يبطل حقه من القسامة حتى إذا حضر الغائب كل معاه اه سم (قوله في أقامتها) أي ألبينة  
اه عش (قوله ينحو الغائب الخ) أي المجنون (قوله وورثته) أي الآخر اه عش (قوله حلف  
حصته) أي ولا يحسم ما في لانه لم يكن مستحقاً جسد اه معنى (قوله أو بان الخ) عطف على  
جسلة مات الخ (قوله القتل) أي أو العار أو الجرح كما تقدم في شرح ولا يشترط طرف الخ اه عش  
عبارة الروض مع شرحه لا يشبه ان بين الجرح والقتل كالنفس فتكون خسين سواء أقتلت أباداً الهان  
الدية كالحكموس تبدل البدأ وزادت كبذل البدن والرجلين اه (قوله وان تعدد) أي المدعي عليه خسون ولو رد  
القديم في النفس الاقوه وبه يخالف الوكيل الذي (قوله وان تعدد) أي المدعي عليه خسون ولو رد  
أحد المدعي عليهم حلف الذي خسين واستحق ما يخص المدعي عليه من الدية اذا وزعت عليهم اه عش  
(قوله وفارق التعدد هنا) أي حيث ما لم يكن كل خسون بمنا التعدي الذي أي حيث وزعت الاعيان  
على عدد المدعين بحسب ما لهم اه عش (قوله لا يثبت لنفسها ميتة الخ) أي بل يثبت بعض الارش  
فحلف بقدر حصته اه معنى (قوله من المدعي عليه) بان لم يكن لوث وكان ونكل الذي عن القسامة  
فردت على المدعي عليه فنكل فردت على المدعي مرة ثانية اه معنى (قوله لانها اللازمة لمراد) نفسه فيما اذا  
كان رد العيين من بعض المدعين فقط نظر (قوله لو تعدد المدعي عليهم الخ) لا موقعه هنا فكان  
حقه ان يسقط كإلى النهاية والمعنى أي يقدم على قوله أو الردود من المدعي كلابتحي (قوله المنة والعيين  
مع شاهد خسون) انظر بماذا ينصل هذا عن قوله السابق كغيره انما يشهد بالعدلو لوث ويحجب به ان  
وجد شرط الشهادة كان أي بلفظ الشهادة بعد تقدم الدعوى كان من باب الشبهة ادعوى أني بغير لفظ  
الشهادة وقبل تقدم الدعوى كان من باب الوث اه عش (قوله المنة خسون) راجع للجميع كما قرر  
والاحسن في الردود والعيين نصف ما عطف على اسم ان قبل استكمال الشهادة يجوز عند الكسافي الزرع اه  
معنى (قوله وبه يخالف الخ) عبارة النهاية والوجه كافتقار اطلاقها عدم الفرق الخ (قوله انه لا فرق  
المستلزم من ثمانية للزوجة الثلث واحد والثلث النصف أو بعبارة مضمومة ما لها خمسة فتكون الاعيان بينهما  
خاساً (قوله ولا يبطل حقه بنكوه) عبارة الر وضو ولو امتنع الحاضر من الزائد على قدر سقمه لا يبطل حقه  
من القسامة حتى إذا حضر الغائب ككل معاه اه

(٨ - (شرواني وابن قاسم) - تاسع) من المدعين لا يثبت لنفسها ميتة المنفرد فوزعت عليهم بحسب ما لهم  
(و) ان العيين (الردودة) من المدعي عليه القتل (على المدعي) جسون لانها اللازمة لمراد (أو) الردود من المدعي (على المدعي) مع لوث  
خسون لانها اللازمة للرادود من ثلثه تعدد المدعي عليهم حلف كل الخسين كالمرة (و) ان (العيين مع شاهد) بالقتل (خسبن) احتياطاً لعدم جوبه  
بجسمه ما لطلاق التقضي انه لا فرق بين المدعي عليه كالمروث نكل الذي عن عيين الفسدة والعيين مع الشاهد نكل الذي عليه

ورث على المدعي وأن ينسلك لان من الدفيع عن القسامة لان سب تلك النكول وهذه اللوث أو الشاهد (و يجب القسامة في قتل الخطأ وشبه المعمدة على العاقلة) أقسام الحجة (٥٨) بذلك ولا يفتى عن هذا ما روي في بحث العاقلة خلافا لما روي عن القسامة بجمعة وعلى خلاف

(الح) خلافا لمعنى عبارته وأطلق الشيطان تعدد المين مع الشاهد وينبغي أن يقيد بالعدم ما قتل الخطأ وشبه المعمدة فيصنف مع الشاهدين واحدة كما مر عن نصيحي المار ردي في الكلام على أن شهادة العدل لوث اه (قوله ردت على المدعي وأن ينسلك) وليس لنا عين ودرد لا هنا اه بحسب معنى (قوله لا سب تلك) أى بين الراد وقوله وهذه أى عن القسامة اه عش (قول المتن بالقسامة) أى عن المدعي واحترز بالقسامة على الحلف المدعي عند نكول المدعي عليه وكان القتل عاقلة يشبه بالقول لها كالراد أو كالابنة والقول يشبه بكل منهما معنى وزادى وباقى في شرحه في القديم قصاص ما وافقه (قول المتن على العاقلة) أى تحقيق الأولى لمطلق في الثاني اه معنى (قوله أقسام الحجة) أى قوله وزوى أو داود في النهاية الآخرة وهو لا يقبل إلى المتن (قوله فتحتاج إلى النص) أى ثلاثا يوهن ان القسامة ليست كالابنة في ذلك كما أنها ليست كالابنة في العمد اه معنى (قوله اية) أى علة اه معنى (قوله اما أن تدوا) أى تعطوا وقوله أو أن ذاقوا أى تعلموا يصري من الله تعالى فالتعذيب فيما أمر كرهه اه عش (قوله وهو) أى هذا الخبر (قوله ظاهر) خبر وهو (قوله يستحقون دم) يدل من مام سم ورشيدى (قوله دم صاحبكم) أى دم قاتل صاحبكم اه معنى (قوله فدفن) بينه المفعول وبأنه فاعله ضمير رجل منهم (قوله أى يضم) (الح) الأولى اسقاط أى (قوله أو باجوا) عبارة للمنفى والنهية وأجاب الجيد اه (قوله بان المراد بدل منه) هذا جواب لما روي وقوله والقسمه الخ هذا جواب لما روي خبر الصعين اه سم (قوله بان المراد بدل منه) أى عبر بالدم عن الهية لأنهم يأخذونها بسبب الدم اه معنى (قوله لا أخذ البية) أى أي يكون للاقتصاص منه (قول المتن وادى عدا بالوت) عدا بالوت الرض وأدعى على ثلاثة باوث أنهم قتلوه عداوهم حضو وحلف لهم تحسبن عينا فان غاوا حلفا لكل من حضر تحسبن انتهى سم اه عش (قول المتن باوث) أى معاه اه معنى (قول المتن أقسم عليه الخ) والمثل يصدق هذا المدعي عليه وقام من قول الشارح فلو أنهم كانوا ثلاثة لانتفعوا الخ لتعدد المدعي اه عش (قوله لتعدد الأخذ) أى قوله بعدد عداوهم وافق المعنى الآخرة ويجيب إلى المتن والى الفصل في النهاية الأذلى وقوله قال جيع (قوله ثم الثالث) ذكره المعنى في شرحه وهو الأصح عنهم وسكت عن حكم الثالث إذا حضرو وهو كالثاني فيصام اه وقال عش بعد ذكر مثله من المثل ما منه أى يحلف المدعي بعد حضرو تحسبن بينما أن لم يكن ذكره في حلقه وألا فلا يحتاج إلى حلف أصلا اه (قوله فانكر) أى وإن أعترف أقص منه اه معنى (قول المتن أقسم عليه الخ) عبارة للمنفى فان أعترف بالقتل أقص منه موان أنكر أقصم الخ (قوله كالو حضرا معا) يتأمل هذا فان المتبادران التحسبن عند حضرو وهما هما لان لكل خمسة وعشرين سم على الخ اه عش (قوله ويحل احتياجا الخ) أشار به إلى أن قول المصنف أن لم يكن الخ قد لا أقص لا لقول المروج كقولهم صنع المصنف (قوله أى الثاني) عبارة للمنفى أى الغائب اه (قوله يحشه لافى) أى في الضرر اه معنى (قوله ويحبب الخ) قد يقول ذلك الشارح لا يحبب فان ينبغي تستعمل

القياس فتحتاج إلى النص على أمكها (وفي العمد) دية (على القسم عليه) لا قود لغير الصبح ما أن شوا صاحبكم أو أن ذاقوا يصري من الله وهو لا يذنب من القسم المتفقى العصر فبما عدم ثالث فيه هذا ما ظاهرى عدم القود (وفي القديم) قصاص لظاهر مام واستحقون دم صاحبكم وزوى أو داود أنه صلى الله عليه وسلم قتل جلافي القسامة وفي الصعين قسم خمسون منكم على رجل منهم فدفن ورثه أى ضم أوله وكسر معجبه وقد تعلق على الجلة وأجاب بان المراد ببلدحه معجابين القليلين والقسامة تشكل لغتين المدعي بعد نكول المدعي عليه وهى ثبت بها القود والدفن بالحلف ل قد يكون لا أخذ البية منه (ولوا دى عدا بالوت على ثلاثة حضرو أحدهم أقسم عليه تحسبن وأخذت الدية) لتسخر الاندحاق قبل تمامها فان حضر آخر أى الثاني ثم الثالث فادى عليه فانكر (أقسم عليه تحسبن) لان الاعيان السابقة لم تتناولوا وأخذت تلك البية (وفي قول) بقسم عليه تحسبا وعشرين) كالو حضرا معا

(قوله واستحقون دم صاحبكم) يدل من ما (قوله بان المراد بدل منه) هذا جواب لما روي (قوله والقسامة) تعمل تحسبن المدعي الخ هذا جواب لما روي داود (قوله والدفن بالحلف الخ) هذا جواب لما روي الصعين (قوله ولوا دى عدا بالوت على ثلاثة حضرو أحدهم الخ) عبارة للررض أى وأدعى على ثلاثة باوث أنهم قتلوه عداوهم حضرو وحلف لهم تحسبن عينا فان غاوا حلفا لكل من حضر تحسبن اه (قوله كالو حضرا معا) يتأمل هذا فان المتبادران التحسبن عند حضرو وهما هما لان لكل خمسة وعشرين (قوله ويحبب الخ) قد يتوكل ذلك الشارح لا يحبب فان ينبغي تستعمل

ويحل احتياجا للاقسام (ان لم يكن ذكر كره) أى الثاني (في الاعيان) السابقة (والا) بان ذكر كرهها (فتبقى) وقاها بجند الرافى (الاكتفاء بما منه على جهة القسامة في غيبة المدعي عليه وهو الأصح) قيا ما على جماع البينة في غيبة ويحبب مع قوله ينبغي

اعراض شارخ به بأنه يقتضى ان هذا منقول (ومن اسحق بدل الم اسم) ولو كان محمدا واعلموا بعد ان قتل فتمت خلاصه من اراد  
ومنا لا يقتصر قريبه ان ماله في عتم او اوصى لسواه ببقية تيمم بعد قتلته وما قبل الاقسام (هـ) والسكرول قسم الورث بعد دعواها

أودعواهم ان شأنا لانهم  
الذين يخلفونه والقسمه  
علا بيمينه فان سكرولهم  
دعواها لخلفاء الخصم ولا  
تخلفه وي قسم مقتضى  
البدل (ولو) هو (مكاتب  
القتل عبده) لان مقتضى  
فان يجوز قبل سكروله أقسم  
السيد أو بعد فلا كالوارث  
وهذا كسنة السؤلوة  
المذكورة انما يعلم ان قوله  
أقسم حري على القالب  
الحالف فيهما غير المدي  
وتظهر ان ذكر السؤلوة  
شأنه وان لو اوصى بذلك  
لا تراهم الوارث ايضا  
وتأخذ الموصى له الوصية بل  
قال جمع لو اوصى لا تراهم  
بعين فلا دعاهم ان تحلف  
الوارث في حقه السؤلوة  
وقيل بفرق بان القسامة  
على خلاف القياس احتياطا  
لأنه قال ابن الرضا  
ان كانت العين بيد الوارث  
فان كانت بيد الموصى له  
حلف حرا (ومن اراد) بعد  
موت موصى له (لاقتل تأخير  
اقسامه ليلهم) ثم يقسم لانه  
لا يتورع عن البين الكاذبة  
فان أقسم في الورثة صرح على  
المذهب وتأخذ اليه لانه  
صلى الله عليه وسلم اعند  
بايمان اليهود في القصة  
السابقة والقسمه تنوع  
اكتساب المال لا احتساب  
ولو سلم اعند ما قطعوا (ومن

للمنقول كقوله في الوصية ينطبق أن الوصى باكثر من ثلث ماله اه سم (قوله اعراض شارخ) واقفه  
المغني (قوله ماله) أي كلام المصنف قوله ان هذا أي قوله ان لم يكن ذكر في الاعان والا فبني الخ (قوله  
منقول) أي عن الاصحاب اه مغني (قوله بخلاف جرح وارث الخ) عبارة الثاني أحترق بن اسحق الخ  
جرح شخص مسلما فان ردا (قوله لو اوصى) أي السيد (قوله بعد قتل) متعلق باوصى اه ورشدي جرح  
تعلقه بيمينه عيار مال ورض فان اوصى لسواه بعد قتل حلف السيد بطلت الوصية أو بيمينه عبده  
ان قتل بيمينه الوصية والقسمه للسيد أو ورثته اه ووافق الأول فقط قول المغني بيمينه المقتول اه  
(قوله ومنا الخ) عبارة الثاني خلاصه ما قبل السيد قبل القسمه ان مقتضى القسمه تنوع  
ذلك لا تقسم بل الوارث لان البدن المقتول كان للسيد والقسمه ان الحقوق ملتصقة بالقتل فترها كسائر  
الحقوق واذا ثبتت القصة صرحنا في السؤلوة بوجوبه متى تحقق مراده كله يقتضى دينه اه (قوله  
اقسم الورثة) فيها أقسم غير مقتضى بدل الم اسم (قوله بعد دعواها) أي السؤلوة وقوله أودعواهم  
أي لو رثته (قوله ان شأنا) فسد لقوله أقسم ان رثته بعبارة الرض مع شرحه ولا يلزمهم القسمه تنوعا  
الحال لانه في في تحقيق غرض الغير فان سكرولهم القسمه لم تقسم السؤلوة لان القسامة لا تثبت القصة  
وهي السيد فتقتصر بطلته بل لها الحري على الخصم والقصة لان المال لها فظاهره او لا يحتاج  
في دعواها والاختلاف الى اثبات جهة الاستحقاق ولا الى اعراض الو رثته ان القصة فلو نكل الخصم عن  
اليمين حلف من الراد اه (قوله ولا تخلفه) أي لانها ليست خلفت المورث فلو نكل الخصم حلفت  
اليمين المردودة اه ع (قوله و يقسم الخ) دخول في المتن (قوله لا مقتضى) أي لبله ولا يقسم سده  
بخلاف العبد المأذون له في العتق اذا قبل العبد أي بيمينه فان السيد يقسم لسده دون المأذون له  
لاحق به مغني وأص (قوله فان ع) أي المكاتبين اذا ما تقوم (قوله قبل سكروله الخ) أي قبل اقسامه  
وأما وعز بعد ما أقسم أخذ السيد القصة كجوامع الولي بعد ما أقسم اه مغني وأص (قوله أو بعد فلا)  
أي فلا يخلف بطلان الحق بالنكر بل لكن السيد تخلفا المدي عليه اه أص (قوله كالوارث) أي كما  
لا يقسم الوارث اذا نكل مو رثته اه أص (قوله وهذا) أي مسئلة غير المكاتب (قوله اذا خالف فيما  
الخ) انما يقفه هذا لو كان المصنف قال ومن ادى أقسم وانما قال ومن اسحق بدل الم اسم وهذا انما يفرج  
من مسئلة السؤلوة فتدون مسئلة الكافة فتأمله على ان اطلاق ان الحالف غير المدي في مسئلة السؤلوة  
لا يعمم قوله أودعواهم اه سم (قوله غير المدي) عبارة النهاية غير المقتضى الخ جواب اه (قوله  
هذا) أي الخلاف (قوله حلف جزما) أي الوصى (قوله بعد موت موصى له) عبارة الثاني بعد استحقاقه قبل  
بان عوت المير ورحم ثم يتولى قبل أن يقسم أما اذا اراد قبل موته بيمين المير ورحم مودع فلا يقسم لانه  
لا يرث بخلاف اذا قتل العبد او تسده فانه لا يرث من ان يرث قبل موته العبد او بعد لانه استحقاقه بالمال  
لا لا يرث اه (قوله ثم يقسم الى الفصل في المغني (قول المتن صم) أي اقسامه (قوله وأخذ اليه) يقتضى ان  
الاخذ لا ينافي بوقف ملك المير ثم يصح ع اه ع (قوله اعتد بايمان اليهود الخ) أي فدل على ان عين الكافر  
حصصة اه مغني (قوله اعتد بها) أي بايمان حال الورثة (قوله تعتذر بيت المال) لان دينه لمعاقمة المسلمين  
وتخلفهم غير يمكن اه مغني (قوله والا اجس) أي وان طال الجس اه ع

(قوله أقسم الورثة الخ) فيها أقسم غير مقتضى بدل الم اسم (قوله اذا خالف فيما غير المدي) انما يقفه  
هذا لو كان المصنف قال ومن ادى أقسم وانما قال ومن اسحق بدل الم اسم وهذا انما يفرج من مسئلة  
السؤلوة دون مسئلة الكافة فتأمله على ان اطلاق ان الحالف غير المدي في مسئلة السؤلوة لا يعمم قوله  
أودعواهم (قوله بل قال جمع لو اوصى لا تراهم) كتب عليه مهر (قوله وأخذ اليه) يقتضى ان لاخذ  
لا وارثه) خاصا (لا قسامته) ولوم لو تفتخر وحلف بيت المال بل نصب الامام مدعيان حلف المدي عليه فواضع والاجس حتى  
يقروا بخلف

﴿فصل﴾ فيما يثبت به موجب القود والمال بسبب الجناية وأكثره يأتي في الشهادات والدعوى ويقدم هنا بما لا شافعي رضي الله عنه إنما يثبت موجب بكمس الجيم (القصاص) (٦٠) في نفس أو غيره لمن قتل أو جرح أو أزاله (بأقرار) (صحيح من الجاني (أو شهادة عدلين) أو يعلم القاضي أو يهكول

﴿فصل﴾ فيما يثبت به موجب القود (قوله فيما يثبت) أي قول الماتر وليس صريح في النهاية وكذا في الغنى الآتية مفردة أو متعددة (قوله بسبب الجناية) قيد في موجب المال لخرج موجب المال لأبسط الجناية كالبيع مثلاً لكنه يدخل المال الواجب بالجناية على المال وهو غير مراد فكان ينبغي زيادة على البدن أو نحو ذلك اهـ رشدي (قوله أكثره) أي أكثر ما في هذا الفصل (قوله ونعم) أي المصنف هذا الفصل (قوله من قتل الخ) بيان لوجب القصاص (قوله أو جرح) يرفع الجيم مصدر أو ما بالضم فهو الأثر الحاصل به وقوله أو أزاله أي لغنى من العاني كالسمع والبصر اهـ عش (قوله صحيح) اختر ز به عن إقرار اصي والمجنون اهـ عش (قوله) أو يعلم القاضي أي حيث ساء له القضاء يعلم أن كان يجهل اهـ عش هذا على مختار النهاية يتوفاً في الشارح خلافه (قوله كما يعلم الخ) جواب عن إقرار يعلم القاضي أو ادعى القاضي وبين الرد على حصر المصنف واصله أنه مكنتهما هنا التكاليف على علمهما كما سيذكره (قوله على أن الأخير) أي العين المردودة وقوله وما قبله الخ أي يعلم القاضي أي فلا يرد على حصر المصنف (قوله فلا رد عليه) وجوب رده أنه ذكر أن موجب القصاص يثبت بالأقرار أو باليمين مع أن المصير لا يثبت إلا بالأقرار خاصة وحاصل الجواب أنه إنما تعرض له هنا لأنه سيذكره اهـ رشدي (قوله محاصر) أي من قتل أو جرح أو أزاله (قوله وما في معناهما) وهو علم القاضي واليمين المردودة اهـ عش (قوله كما نفا) أنظر أن مر ذلك بالنسبة للمفردة والذي مر يعلم منه أن جميع أعيان العلم متعددة رشدي وسم وسلطان (قوله ما تقدمه) أي في قوله ويجب بالقسمه الخ (قوله) بشرط ثبوته أي المال وقوله بالغة الناقصة وهي رجل وامرأتان أو رجل وعينه اهـ عش (قوله به) أي المال (قوله والام) أي ما نادى القود وأقام الغنى الناقصة (قوله لم يثبت المال الخ) بل لا يصح دعوى القود أصلاً كما هو الواجوب في كلامهم وكما يعلم من قول المصنف بعد قوله فخاص القصاص الخ تشكلاً لما هو به كلام الشارح قال الرشدي وفيه تأمل (قوله بها) أي بالجناية الناقصة لكنها تثبت بالوفاء وقوله وإنما وجب أي المال الموقوف به أي بالجناية الناقصة لعش (قوله لأنها) أي السرقة يعني أقامة الجناية الناقصة فيها (قوله) توجيه سم أي المال والقطع وأجيب عن ذلك أيضاً بأن المال هنا يدل على القود أو المال والقطع فكل منهما ملحق بمأصل لا يدل بالقيده وقوله لأنها توجيه اهـ عش (قوله غير الملقى) يرفع العين أي غير الملقى به (قوله المستحق) أي مستحق قصاص في جناية توجب اهتقى (قوله قبل الملقى الخ) وقوله على ما له متعلقان بعنا (قوله ويعين) أي يحسون اهـ عش (قول التام يقبل الخ) أي لم يحكم به ذلك فلا أقام به بعد عقوه بالجناية لأنه كونه لثبت القصاص لأن العقوف غير معتبر ولأنه سقط حكمه لمن أقرن تعرض له والظاهر الأول اهـ معنى (قوله الآية) ديثون القود أي ولم يثبت (قوله أما بعد هما الخ) أي بعد الدعوى والشهادة عبادات ما في أمواله العمد وأقام وجباً وأمر أن يخاص القصاص على ما لو فصله الحاكم به تلك الشهادة ثم يحكم به ما قطعاه اهـ (قوله فإذا اشتملت) عبارة لغنى وإذا اشتملت الجناية اهـ بالواو (قوله لم يثبت) لا يثبت إلا بالثبوت (قوله به) أي اتحاد الجناية يفتن (قوله مر منته) أي مر السهم من زيد (قوله فان الثاني) أي اتحاد الوراد على غير زيد (قوله لأنها) أي دعى زيد يسهم ومرورهما منه الأخيرة (قوله في الأولى) أي ما شتمت قبله الشارح وهو راجع للمعطوف والمعطوف عليه معاً (قوله بها) أي بالجناية

لا يثبت بوفس ملك المرئد

﴿فصل﴾ فيما يثبت موجب القصاص بأقرار أو عدلين الخ (قوله مفردة أو متعددة) كما مر راجع أن مر ذلك بالنسبة للمفردة وعينه الزركشي وقوله أو عين صوابه أو عين زادة والأولان ريد المال في غير القصاص فإنه يثبت باليمين المفردة وهو به بمن ساقه لكن ريد على ما بين في الجزع كما هي متعددة على الظاهر ولا يجوز على تقدير الإجماع (قوله أو جرح أو أزاله) أي الناقصة (قوله

الناقصة

على موجب قود لم يثبت الإجماع كالمه وفوقه ويهم بدم منته لم يرد فان الثاني يثبت بالناقصة لا بما جناية متعلقان ومن ثم لو انفصل الجاني والضرر ففي الأولى يثبت الشهير بالانقراد محبذ (وأي صرح)

وجوب (الشاهد المدعى) الذي هو إضافة التلف للفعل (قوله) أنه شهد أنه (منه) بسبب خبره حلفاً بثبوت الذي هو الموت الناشئ  
عن فعله (حتى يقول فإنته) أي من حرجه أو قوته: أو قلنا مكانه لا يمل الاحتمال منه بسبب خبره حلفاً بثبوت الذي هو الموت الناشئ  
دفعاً لذلك لاحتمال ويكنى أشهادته قلة وإن لم يذكر ضرر بالوجه خلافاً لما قد ينوهم من العبارة (ولو قلنا ضرر رأسه فاعلمه أو فاسأل  
دنه ثبتت دامية) لتصریح كلامهم بخلاف فسأل دمه لاحتمال حصول السيلان بسبب آخر (٦١) (ويستدلوا بخصه) أي لا يشهدونها

التناقض (قوله وجوباً) في قوله وما قيل في المعنى الآخر ويكنى إلى التناقض والى التبيين أنها لا تقوله خلافاً  
إلى المتن (قول المتن بالمدعى) بفتح العين أي الذي بمعنى وبما به (قوله فإنته) لصل وجهه لا كنهه  
بذلك أن القول ومنه من وجه بسبب الجناية ولا يقتضيه ذلك أن من وجه بسبب آخر كسقوط جدار ومثل  
ذلك ما لو قال فإنته له عمن (قوله) وإن لم يذكر ضرر بالوجه (أو فاسأل دمه) فإنته على نفي ما ذكره لا ذكر  
شرط الدعوى كقوله قلة عداً أو خطأ إلى غير ذلك على ما مر في دعوى الدم والقسامة اه عمن (قوله)  
بخلاف فسأل دمه) وقياس ما لو قال فإنته مكانه أو لا لأنه لو قال فإنته فسأل دمه مكانه أو لا قلت اه عمن  
(قول المتن فاضع عظم رأسه) ولو اقتصر على قوله أو فاضع لم يسمع لصده فإنته يرأسه أو رأسه والوجه من الواجب  
فيه الحكم بمنزلة أي اه عمن (قوله من الإيضاح الخ) أي هو لغة الكشف والبيان وليس يقتضيه  
بعض اه تعبير (قوله) أي العظم (قوله على اصطلاح الفقهاء) أي من اختصاصه بالعظم (قوله)  
رده البلقني الخ) غير ما قيل الخ (قوله ذلك) أي بالإيضاح (قوله وفه) أي في كلام البلقني (قوله) (أو فاسأل دمه)  
أي في نحو الإيضاح من الشاهد العلى وفه فيما فاس عليه أي من نحو التصریح من العلى (قوله) (أو فاسأل دمه)  
للقود) سذكر خبره باختلاف قدره الخ أي خروجه في البدن (قوله فإنته) أي كان على رأسه موضع  
توقفنا فاسم في هذا التقسيم نقل عبارة شرح التلخيص في عدم اعتبار موافقه لا يمين بين الوجهة  
مجالاً ومساحة وإن كان رأسه موضعاً واحدة اه رشدي أقول وكذا عبارة المتن في معنى افتراء بيان  
الموضع فضلاً عن مساحة أو الأثر أو البهوان كان رأسه موضعاً واحدة (قوله) (أو فاسأل دمه) أي ولم  
يعنوا بالاشارة إليها (قوله بل شيعن الأرض) عبارة المعنى أقول له لم يكن قصاصاً به بالنسبة بتأويل وجوب  
المثل لا يحتاج إلى بيان وهو الأصح المنصوص اه (قوله لا يختلف) أي لا يختلف محله أو لا يختلف مقداره  
اه عمن (قوله) أي من قوله لأنه لا يختلف الخ (قوله لا بد) أي في وجوبها (قوله من تعيينها) أي تعيين  
موجبها على حذف المضاف ويجوز إيراد الشعور في الباقي بتأويل القسمة في بعض نسخ النسخ من  
تعيينها اه بالنسبة إلى المثل والقدر (قوله لا اختلافها) أي الحكمية (قوله حقيقة) إلى التبيين المعنى  
(قوله وهو يقتل غالباً) من قول الساسر (قوله نأيا) يعني كأنما سحر من نأيا اه معنى (قوله أو نأيا)  
راجع لكل من المثالين (قوله) أي لاسمه (قوله) (أو فاسأل دمه) أي دية شبه العمد والخطأ على حذف المضاف  
(قوله فعلمه) أي الساسر (قوله ولم يمت) أي به اه عمن عبارة المعنى وإن قال أمرضته عز زمان مرض به  
والحامي مات كأن لو مات قامت يمينه فانه لم يمت حتى مات ثم يحلف الولي له مات بسحر مو يأنه ذلك في زمان أدى  
الساسر براه من ذلك المرض واحتمل برونه من مقتضى عقل برونه فإنته بيمينه اه (قوله) (أو فاسأل دمه)  
الخ هذا هو الاقرار بالحكمي اه رشدي أي فهو عطف على قوله قتلنا الخ عبارة المعنى وثبت السحر

فما إذا كان على رأسه موضعاً واحد لا لاجل قوله بل شيعن الأرض لأنه لا يختلف موضعاً واحد في البدن لا يمين  
وإن لم يكن برأسه الأمومة واحدة لاحتمال أنها وقعت اه وقد يقال بيان محله لا يمين وإن لم يكن برأسه  
الأردن إذ قد تكون موضعاً واحداً لا تختلف محله ثم رأيت قول شرح التلخيص في موضعها بأنها  
مجالاً ومساحة وإن كان رأسه موضعاً واحدة فلو أنها كانت صغيرة فوسعها غير الجاني اه (قوله) بل  
تبعين الأرض الخ) عبارة تأويل وض فلا يشهد بالإيضاح باليمين وجب المال اه وكان تعذر القول لعدم  
ذلك فلا قود وإن لم يكن برأسه الأمومة واحدة لاحتمال أنها وقعت بل شيعن الأرض لأنه لا يختلف موضعاً واحد في البدن لا يمين  
تعيينها ولو بالنسبة إلى المال يجب حكومتها لا اختلافها باختلاف قدرها ومحله (ويثبت القتل بالسحر بافراه) بحقيقة أو حكمية  
بمعنى وهو يقتل غالباً أو نوع كذا أو شهد عدلان نأيا به يقتل غالباً تعذبه القود أو نأيا به عدا أو أخطأت من اسم غيرته لخطأ وهما  
على العاقبة أن صدقوا أو انقلبوا أو مرض بسحرى ولم يمت أقسم الولي لأنه لو لم يمت

مع عيسى المدي (اليسنة) لتعود مشاهدة (٦٢) فهد الساهر وأثير بحره \* (تنبيه) \* تعلم السحر وتعليمه نوامن مفسدان مطاعا على

أضأ بالاجن المردودة كان يدعى عليه القتل بالسحر فينكره وينكل عن اليمين فتدعى على المدي بناء على  
الاصح من أنها كالاتقرار اه (قوله مع عيسى المدي) أي بعنا واحدة اه عرش (قوله وأثير بحره) أي في  
الشخص المعين فلا يثنى قوله السابق وأشهد علان الخ لانه كان في التوسع قيد الغالب (قوله تعلم السحر)  
أي قوله ثم في المتن (قوله مطلقا على الاصح) أي خلافا لآين أبي هريرة قوله يجوز تعلمه وتعليمه ولو خوف  
عليه بالعمل به اه معنى (قوله ولا اعتقاده) فان ائتمعت فيما إلى تقديم اعتقاد مكفر كثر اه معنى  
(قوله ويجرم تعلمه) وهل من السحر ما يقع من الاقسام وثلاثة أيات قرآنية يتوهم منها الهلاك فيعطي  
حكمه المذكور أم لا لا ينظر والاقرار بالاول فلا يرجع اه عرش عبادة السديم ولا بأس بعمل السحر  
بشي من القرآن والذكر والكلام المباح وان كان ينشئ من السحر فقد توقف فيه أحد المذهب حواره  
صروته انتهى اتفاق في فقها الخ لانه اه (قوله ويسق به) أي يفعل السحر مطلقا أيضا أي كعمله  
وتعليمه (قوله فيهما) أي في قوله ويجرم تعلمه ويسق به وقوله ولا ينظر الخ وقوله نعم الخ استدرك على  
دعوى الاجماع في الاول فقط أي قوله ويجرم تعلمه ويسق به عبارة المتن قال امام الحرمين ولا ينظر السحر  
الا على فاسق ولا ينظر الكرامة على فاسق وليس ذلك بمقتضى العقل بل مستقام من اجماع الامة اه (قوله  
مطلق السحر) أي عمله (قوله منه) أي من جواب أحد (قوله لهذا الغرض) أي الحل (قوله وفيه  
نظر) أي في الاخذ (قوله اذ بطل الخ) وقد يقال ان طلائ الامام أحد ظاهري المذهب وهذا القدر  
كافي في حجة الاخذ (قوله في حديث الخ) تأييد للنظر (قوله وذكر والها) أي للنشر المباحة (قوله  
لانه) أي السحر حينئذ أي حين حل به السحر عن الغير (قوله وهو الحق) أي ما قاله الحسن البصري  
وهو بمن علم جواز مطلقا (قوله لانه ما الخ) لا يخفى انه أضافه ليدعم جواز التعلم لعدم جواز فعل  
العلم به عنه عن الغير (قوله وهم ذرا الخ) يعني بقوله لانه ما الخ مضافا (قوله قال) أي من اختار  
حل الخ (قوله هو حقيقة الخ) \* (تنبيه) \* السحر لغة صرف الشيء من وجهه يقال سحر كذا  
أي ما صرفت عنه وأعطاه سحرأ وله النقص الخ حيث لا تفعل أو قال يقترب عليها أم هو ملحق بها عاذا وتختلف  
فيعمل فتقبل أو حقيقة قال الاول المعتبرة واستدلوا بقوله تعالى يغسل اليمين معهم أنها تسقى وقال  
بالثاني أهل السنن بل ذلك الكتاب والسنة الصريحان السحرة يأتى بفعل أو قول بتغيير به حال المسحور  
فيمرض ويؤتمن منه وقد يكون ذلك بوصول شيء إلى يده من دناء أو غم وقد يكون بدونه وبقره به بين  
الزوجين ويكثر معتقدا بآحته \* (قائده) \* لم يبلغ أحد من السحر إلى الغاية التي وصل إليها القبط أيام  
دلو كمل ملكة مصر بعد فروع نافعهم وضعوا السحر على البراءة وصوروا فيها صور عساكر الدنيا والبراءة  
بالأبواب الموحدة أو عجاير تختص وتجعل فيها الصور المذكورة وهي مشهورون في بلاد الصعيد فأى عسكر قد هم  
أو إلى ذلك العسكر الصور في فعله ومن قلع العين وقطع الاعضاء اتفق نظيره للعسكر الصلح لهم فقتل  
منهم الساكروا قتلوا استماقتن وتوالتنهن الملك والارام يجرى بغدق فرعون وجنوده فهامهم  
الملك والارامه قال السمرى حكاه القرائ وغيره يذهب قوم إلى أن السحرة قد يقبل بسحره الايمان ويجعل  
الانسان حارا فيحسب قوة السحر وهذا ما وقع البطان لانه قد فعل هذا القتلان برذنته إلى السنين  
بعد الهرم وان يمنع نفسه من الموت ومن جهة أنواعه السحرة ما الكهانة والتنجيم والضرب بالرمل والحصى  
والشعر والشجيرة غرام تعلما وتعلما فعلا وكذا اعطاء العوض وأخذ منها بالنص الضعيف في التهي  
عن حلول الكهانة والباطنية معناه معنى وعش (قوله ويجرم تعليمه كاهنة) والكاهن من يتغير  
واسطة التغير عن الغيبات في المستقبل بخلاف العرافة الذي يتغير عن الغيبات الواقعة كعسين السارق  
ومكان السر وقبضاته أو سني ومفني (قوله وضرب الخ) عطف على تعل الخ (قوله ويجرم تعليم الخ)  
عبارة للمنفى وأما الحديث الصحيح كان نبى من الانبياء يخط في واقف خطه فذلك نقصان علم موافقته فلا  
باس وعين لا تعلم الوافقة فلا يجوز لنا ذلك اه وفي عرش عن السمرى مثلها (قوله أتى حله) أي

الاصح وعلى خلاف بحث  
لم يكن فعل مكفر ولا  
اعتقاده ويجرم فصله  
ويسق به أيضا ولا ينظر  
الا على فاسق اجاعا فيهما  
نعم سئل الامام أحمد عن  
مطلق السحر عن المسحور  
فقال لا بأس به وأخذ من عمل  
فعله لهذا الغرض وفيه نظر  
بل لا يصح اذ بطله لا يتوقف  
على فعله بل يكون بالرق  
الجواز ونقصها ما ليس  
بمصرف في حديث حسن  
التشريع من عمل الشيطان  
قال ابن الجوزي هي حل  
السحر ولا يكاد يقدر عليه  
الامن عرف السحر انتهى  
أي بالنشر السحرى من  
السحر محرمة وان كانت  
لغرضه بخلاف النشر  
التي ليست من السحر فلما  
مباحة كإيمانها لا تؤخذ كروا  
لها كقضاياها ظاهر القول  
عن ابن السبب جواز حله  
عن الغير ولو بسحر قال لانه  
حينئذ صلاح لا ضرر ولكن  
خالقه الحسن وغيره وهو  
الحسن لانه داه خبيث من  
شأن العالم به الطبع على  
الافساد والاضراب به فطعم  
الناس عنه وأما هذا ما ورد  
على من اختار حله اذ اثنين  
لرد قوم يخشى منهم قال كما  
يجوز تعلم الفلسفة لفرمة  
وله حقيقة أهل السنة  
ويؤثر بخسوف وفضاضة  
وفرقه ويجرم تعلم وتعليم  
كهانة وضرب ورمل وغير

ما يفعل ممثلاً كان بفعله التي الذي علموا في بطل ذلك فضلا عن علمه وشعره وحسب وشعره والنزج على فاعل شيء من ذلك لا يكون ظاهر  
لانه اعانة على مصيبة ثم أيت في فتوى المصنف ما صرح بذلك والخبر الصحيح من أي عاقل ما قبله صلاة أو بعين أو يشبهه وفي القول فيه في  
لشوايلا للقيمة ومير قسبل هذا الكتاب له اثنان على القاتل بالعنوان تعدد نقل ذكره في بعض المتأخرين انه أخفى بالولي العلم  
قتل على قسبل مورثها لالحال لانه فيمات شيئا كالمسحر وجئت فينبغي ان يأتيه قصصه انتهى وفي نظر بل الذي يفعله لانه غاياته  
كما ان تعدد وقد اعتد منه دائما قتل من تعدد النظر اليه على ان القتل بالحال حقيقة غايات يكون (٦٣) لعمد عدم تفرغه في عزم اجتماعا

(ولو شهدوا) غير أصل

و فرع (بمحصر) يمكن

افضاء له لئلا (قيل)

الانعدام (بقيل) وان كان

عليه من مستغرق لثبته

اذل ما كان الارشاه

فكانه شهد نفسه ولا نظر

لوجوده بل لانه لا يمنع

الارشاد في رأي العائن أو

بما هو كونه بل لا يتصور

أروا كز كذا لا يلقفت

بمسو العيرة كونه مورثه

حال الشهادة فان كان صنعها

محمو باطل المانع فان

كان قبل الحكم بالشهادة

بطلت أو بعده فلا (وبعد

يقبل) الاثامة وكذا

تقبل شهادة مورثه (بما

في مرض موته في الاصح)

لانه لم يشهد بالسبب الناقل

لشاهد بقدر ما وثق بخلاف

الجرح ولان المال يجب

هناك ولا ينصرف فيه

المريض كغيره اذ هو

لا يجب الا بالموثوقين

الوارث (ولا تقبل شهادة

العاقلة في حق شهود قتل)

أو نحوه (بمحله) أو

بترسية شهود النقص

الضرب برمل وكذا ضمير من وضمير له (قوله ما فعل) بينا المفعول (قوله علم) بينه المفعول من  
التعالم (قوله ذلك) أي الواقعة تاب على فعل (قوله وشعره) بالجر عطفا على رمل (قوله وشعره)  
عطفا على كنهانة (قوله والنزج) عطفا على تعلم الخ عبارة عـش عن الحمير ويحرم المثنى إلى أهل  
هذه الأنواع وتصدق بهم وكذلك يحرم للقاصوا الطير والطير نوعي فاعل ذلك التوبة منه اهـ (قوله بذلك)  
أي بصحة ما تفرج (قوله عاقل) أي متفكر اهـ (قوله وشعره) أي المتفرج (قوله ونقل ان ركش)  
التي قوله لان غايتنا في المثنى (قوله لانه) أي الولي ذم أي في الحال أو القتل (قوله وفه) وفه نظر الخ أي في  
فتوى البعض عبارة المثنى والصواب أنه لا يقتل به ولا بالأعاء عليه لا يقتل ذلك عن جماعة من السلف اهـ  
(قوله لان غايتنا) أي الولي المذكور (قوله منه) أي العائن (قوله غير أصل) و فرع أي كما يظهر باب  
الشهادة لان شهدنا لا يقتل مطلقا لبعضه اهـ معنى (قوله يمكن افضاء) أي قوله كذا قيل في المذهب  
الاقوية في المجلس أو بعده والاقوية لا ينافي ما جعت الأولى في انها لا تلاقيه ولا نظر إلى ما قبل لا يحمله  
(قوله يمكن افضاء له لئلا) أي ولو كان ذلك الجرح ليس من شأنه أن يسرى لانه قد يسرى سم إلى المنهج  
اهـ عـش (قوله وان كان عليه) أي علم مورثه وكذا ضمير مات (قوله وقد يرى العائن) يؤخذ منه ان  
مثل ذلك مال أو شيء بارش الحنا بعليل خوف ان الموصى له قد لا يقبل فيثبت للموصى به بالورث اهـ عـش  
(قوله بل لا يتصور) أي أو المحصور عليه نصبا وخون معنى و عـش (قوله كز كذا) أي أو وقف عام اهـ  
معنى (قوله لا يلقفت) لانه لا التهمة موجودة لا احتمال ظهور مال مورثه كان خفاة لارافق وشهدتهم  
بترسية الشهود كشهداتهم بالجر اهـ معنى (قوله فان كان) أي الزوال (قوله لا يتصور) أي الانعدام  
(قوله لانه لم يشهد الخ) عبارة الجلال في تعليل مقابل الاصح تصاهور في الأول بان الجرح سبب الموت الناقل  
لحق اليه بخلاف المال اهـ رشيدي اذ ان غنى محتمل ما حصر في الجلال فاذا شهد بالجرح فكانه شهد  
بالسبب الذي يثبت به الحق وهما بخلاف اهـ (قوله أو نحوه) أي كقطع طرف خطأ أو شهد اهـ معنى  
ويحتمل ان الضمير للفق (قوله وكذا ان لم يحمله لفسرهم) أي لا تقبل اهـ عـش (قوله بخلاف  
الموت) أي موت القريب (قوله كيننا قراه) أي كشهاده القه بنفسه بقراه بالقتل البعد اهـ  
معنى (قوله الاثامة) أي اذا اتصل فيه (قوله الموت ولو شهدا انان الخ) عبارة المثنى واهـ لانه بشرط في  
الشهادة السلام من التكاذب وحسن تدلو شهد الخ (قوله الموت) أي شخص اهـ معنى (قوله أي الذي  
به) تفسير لقوله (قوله على الأولين) أو على غيره اهـ معنى وأسن (قوله لان طلبه) أي الذي اهـ عـش  
(قوله ان ساه) أي الحاكم (قوله ذم) أي الحكم وعبارة المثنى لان دعواه القتل على المشهود لهما  
وطلبه الشهادة كاف الخ (قوله فان اردت من التصديق) أي مراد القسبل يسكون الولي سكوت عن  
التعيين في معنى العفو عنه فلا يشك بان الواجب القود عينا (قوله وكذا ان لم يحمله لفسرهم) لا يكون  
الآقرين الخ) بقی مالو كان لا بدون أغشاه والاقر لون فقراء فهل ترد شهادة الأبعدين لانهم المتصلون

لذعهم بذلك الغرم عن أنفسهم وكذا ان لم يحمله لفسرهم لا يكون الآقرين يغون بالواجب لان الغنى قريب الغنى بخلاف الموت ولا  
نظر إلى تحمل البعد لغير غيره لان الانسان كثيرا يغري نفسه ويعرض عن غمير غرضه و فقر اقل التهمة تلجئة على تقدير غنى نفسه  
أظهر من التهمة تلجئة على فقر غيره الغنى لا يقتل لا يحمله كين يتقارره أو باله قتل عدا فقبل شهادتهم بنحو دفعهم اذ لا تمهر ولو شهدا انان  
على اثنين يقتله (أي الذي به) فشهدا على الأولين يقتله (سبحان من في المجلس أو بعده (فاصدق الولي) الذي (الأولان) يعني استرعى  
أصديقه من حيث لم يكن لهما حكم الحكم بلان طلبه شهادة كان في جواز الحكم كذا قيل ورد ما حصر جوابه في القضاء اهـ  
لا يجوز له الحكم كما ثبت عنده لان سأل الذي خفي ما لم يستكن التصديق





أدبعل كذا أوسفاد.  
حزوبه وخالفه الآخر  
(لقت) شهدتهما لتناقض  
وقيل هي (لوت) لاتفاقهما  
على أصل التسليم وديان  
التناقض ظاهر في الكذب  
فلاخر بنه يثبت هم اللوث  
وغيرهم بالفعل الآخر فلاول  
أحدهما أثر به يوم السبت  
وقال الآخر يوم الأحد فلا  
تناقض لاحتمال أنه أثر به  
في كل من الومس ثم إن  
عيناك مناني ماكني يستعمل  
عادة الوصول من أحدهما  
لآخر فيس كانه شهد  
أحدهما له أثر بقتله عكة  
يوم كذا والآخر أنه أثر به  
بمصر ذلك اليوم لقت  
مهادتهما أوقال أحدهما  
قتل وقال الآخر خازر بقتله  
لفس عدم اتفاقهما وهو  
لوث حثذ

﴿تُحِلُّهُ لَكَ﴾  
 جمع باع، به، بالم، يواو  
 الخ، لكن ليس الياس  
 على الاصح عندناهم  
 اذا قالوا بناو، يا بناو  
 اعتقادهم لكنهم كانوا  
 يفعلهم بالحق من اهل  
 الاجتهاد، نو، ع، ر، ماورد  
 من معهم وما وقع في كلام  
 الفقهاء في بعض الواضع  
 من صيغاتهم اذ قسمهم  
 بحول على من اهل طبقه  
 لاجتراح اولادناو، يله، اؤه  
 تاو، با، قطع، المثلان

(كتاب الغنة)

(قوله محولان على من لا أهلية في) ينبغي ولم يعترضه (قوله أيضا محولان على من لا أهلية في) قد

أى وقد عزموا على قتالنا أخذنا بالحق في الخروج أو غلبنا لاهلية الاحتجاج لكن نزع وجه لاجل جور الامام بعد استقرا الامر لما ياتي في هذا المعلوم  
منه ان أهلة الاحتجاج اتفقت العصابة (٦٦) في الصدر الاول فقط فأن دفع ما يقال كيف يشترطون التأويل المتوقف على الاجتهاد المطلق الى

الآن وهم مصرحون  
باعتقادهم من نحو ستمائة  
فصل من الاحكام الاثنتان  
ثبتت للامة الذين (هم)  
مسلمون فالمراد بالخروج  
لا تثبت لهم تلك الاحكام بل  
يقولون من غير احتياط كيعلم  
بما ياتي في الردة (مخالفة)  
الامام ولو جاز الحسنة  
الخروج عليه أى لادعائنا  
بل بعد استقرا الامر المتأخر  
من زمن العصابة والسلف

رضى الله عنهم فلا بد خروج  
الحسين بن علي وابن الزبير  
رضى الله عنهم ومعهما  
كثير من السلف على يزيد  
وعبد الملك ودعوى المصنف  
الاجماع على حرم التأخر وج  
على الجائر انما أراد الاجماع  
بعد انقضاء زمن العصابة  
واستقرار الامور أى وحديثه  
فلا فرق في الحرمتين للمجتهد  
الذي لا تأويل وغيره (يخرج)

هذا هو قوله عطف تفسير  
(الانقياد) بعد الايقاد  
كذا وقع في عبارة بعضهم  
وظاهر انه غير شرط (أومع  
حق) طلبه من وقد توجه  
عليهم التأخر منه كركلة  
أوسد أو قود (بشرط شوكه  
لهم) بحيث يمكن به مقاومة  
الامام كذا قيل وفيه نظر  
وأحسن من عقول بعضهم  
بحيث لا يسهل الطفر بهم  
وبعضهم بحيث لا ينفذون

ذلك الجهل فلا ثم والا ثم فليأمل سدعهم (قوله أى وقد عزموا الخ) راجع لكل من الماهل الثلاثة  
(قوله أخذ الخ) راجع لقوله أى وقد عزموا الخ (قوله عما ياتي الخ) أى في شرح ولو أظهر قوم رأى ان خروج  
الخ (قوله لما ياتي الخ) أى انفاه أى الخروج على الامام لجور (قوله ان أهلة الاحتجاج الخ) هذا يقتضى  
عصيان المجتهد أى المجتهد بعد الصدور الاول لا يفتى اشكاله الا ان عيبا به لا أثر لاجتهاد مخالف  
الاجماع الاثنتان اه سم (قوله فاندفع الخ) انظر وجه الاندفاع عما ذكر اه سم وقد يقال وجهه  
ما أفاده كلامه من ان البني قسمان مذموم وغير مذموم وان التأويل انما هو شرط في القسم الثاني فقط  
أقوله أى وقد عزموا الخ من ان اشترط التأويل انما هو فيما اذا لم يقاتلوا بخلاف ما اذا قاتلوا فلا يشترط  
فيهم (قوله ما يقال الخ) وقد يدفع هذا القول بما مر عن ع (قوله يشترطون التأويل) أى الغير قطعي  
البيان (قوله الى الان) متعلق بقوله يشترطون الخ (قوله فعل الخ) لعله من قوله لكن ليس الى قوله وما  
ورد (قوله ولو جاز) وكفا للعبارة وشري المنهج والروض والغنى عبارة ولو جاز اوه عدول كقوله القتال  
وسكنا ان الغشبي عن معظم الاجماع بما في الشرح والروض من التقيد بالامام العادل وكذا في الام  
والمختصر ما راجع لام أهل العدل فلا يفتى ذلك اه (قوله عليه) أى الامام ولو جاز (قوله المتأخر) أى  
استقرا الامر (قوله فلا يزال الخ) أى على التعليل المذكور (قوله ومعهما كتبنا الخ) جله سائلة (قوله على زيد  
وعبد الملك) نشر على ترتيب الف (قوله ودعوى المصنف الخ) دفع به أمرين الاول منافاة قوله أى لا مطلقا الخ  
لقول المصنف في شرح مسلم ان الخروج على المعتوقين لهم حرم باجماع المسلمين وان كانوا فسقة مطلقين  
والثاني النزاع في قول المصنف ان ذكر يخرج عن الحسين بن علي وابن الزبير الخ (قوله انما أراد) أى المصنف  
بالاجماع المذكور (قوله وحديثه) أى بعد اجماع الطائفة ثلثا ثلثا من العصابة من التابعين في رددهم على  
نحو ما نقله عن الامام الجائر (قوله بن المجتهد الخ) أى نحو وحصل حذف المضاف (قوله وغيره) أى غير  
المجتهد الذي الخ (قوله كذا وقع) أى التقيد بعد الانقياد (قوله وظاهر انه غير شرط) وكفا للغنى ولقائه  
بصاره سواء أسبق منها انقيادام لا يجوز ظاهرا اطلاعهم اه (قوله بحيث يمكن الخ) عبارة للغنى والروض  
مع الاسنى بكثرة وقود ولو حصن يمكن صعبه مقاومة الامام فخصنا في رددهم الى العادة لكافة من بذل مال  
وتصديق بل اه (قوله ويؤيده) أى قول بعضهم (قوله انهم بغاة بالاتفاق) مقول الامام (قوله بما  
ذكر) أى من الشوكة القسوة بالحيشة كذا كورة (قوله او بعضهم الخ) عطف على ما ذكر عبارة  
النهاية ولو حصلت لهم القوة ينصهم بحسن فهل هو كاشوكة ولا ولا المتعمد كذا والامام انه ان كان الحسن  
بحق الطريق وكانوا استولون بسببه على ناحيته واما الحسن فثبتا لهم الشوكة كاشوكة البغاة والا فليسوا بغاة  
ولا ياتى بتعطيل عند قيل وقد حزم في الآثار اه قال ع (قوله بحق الطريق بن زب) بقيد من ثم  
انصرف الى ادى الى قوله ولو حصن استولوا بسببه على ناحيته اه أقول وكذا اقتصر عليه الشارح والروض  
والغنى (قوله لا يدل حكاية ابن القطن) محل تأمل اه سدع (قوله غير قطعي البطلان) الى قوله  
أما اذا خرجوا في الغنى الاخوة كذا قيل الى توأويل الى قول المتن قيل في النهاية (قوله غير قطعي البطلان)

يقال ان اعتقد جواز الخروج وعنف ذلك الجهل فلا ثم والا ثم فليأمل (قوله الماهل منة ان أهلة  
الاجتهاد انما عتقت العصابة في الصدر الاول فقط) هذا يقتضى عصيان المجتهد أى المجتهد بعد  
الصدور الاول ولا يفتى اشكاله الا ان عيبا به لا أثر لاجتهاد مخالف الاجماع الاثنتان (قوله فاندفع ما يقال  
الخ) انظر وجه الاندفاع عما ذكر (قوله بشرط شوكه الخ) لو حصلت لهم القوة ينصهم بحسن فهل هو  
كاشوكة ولا لا المتعمد كذا والامام انه ان كان الحسن فثبتا لهم الشوكة كاشوكة البغاة والا فليسوا بغاة ولا

الاجماع حيث يؤيده قول الامام في قليلين لهم فضل قرأه لهم بغاة بالاتفاق وانما يتحقق فضل قرأه بمعاذ كراؤ بعضهم  
بحسن استولوا بسببه على ناحيته وكان المراد بالقليل الذين هم بحسب الاتفاق أحد عشر كما ثبت بدليل حكاية ابن القطن وجهين فيقال كانوا  
نحو خمسة أوسنة (وأقول) غير قطعي البطلان

يعوزون به الخروج عليه كآويل أهل الجبل وصفين خروجهم على علي رضي الله عنه بله يعرف قتلة عثمان وبشرد على قتلهم وعتهم منهم  
لواطأه إياهم كذا قيل والوجه أخذهم من سرهم في ذلك أن ميه بالواطأ المنة عتير بصر من يعتد به لانه من قتل عثمان الله متوانو بل  
بعض ماني الزكاشن أي بكرى رضي الله عنهم لا يدعون الزكاشن صلاته من لهم وهو (٦٧) التي صلى الله عليه وسلم إياها أخرجوا

أي بل قلته عندنا أو أنهم جميع عندهم اه حلى (قوله يجوزون به الخروج عليه عباد الله المني يعتقدون  
به جواز الخروج عليه أو من أطلق المتوجه عليهم اه (قوله وعتهم) أي أهل الجبل وصفين منهم أي قتلة  
عثمان عباد الله الناية والمغني ولا يقتصر منهم اه وهي أنسب بالمقام (قوله في ذلك) أي في التأويل اه  
بصيرى (قوله بالواطأ للمنعوعة) أي التي تقول عنهما باره عرش أي التي علمنا هو قلنا عنهما وعليه  
فتقدروا أنهم مواطأه صديرت غير هذه لا ترد اه (قوله بصرى يعتد به) أي من الخراج جن عليه وقوله  
لا يرى من ذلك أي فلا يكون مستندهم المواطأه لأن هذا تأويل باطل قطعوا بشرط في التأويل أن  
لا يكون خطي بالطلان وقد جاءه عن علي رضي الله تعالى عنه عثمان بن أمية وعز عن أبي قتلة عثمان وأنه الذي  
لا اله الا هو ما قتل ولما لا تقرر قد ثبت خصوصي وحسنا (قوله صلاته) أي دعاؤه اه شين (قوله  
سكن لهم) أي تسكن لها نفوسهم وتطمئن بأفواههم اه يضاهى ه (فائدة) هاتفي العلياب يحرم  
الطنين في معاوية ولعن ولنه زي دور وابه قتل الحسين ويا حوى بس الصابنة فاشتبعت على ذنبهم وهم  
أعلام الدين فالطاعن فيهم طاعن في نفسه وكلهم عدو لولسرى بينهم يحمل سم على النجى اه عرش  
(قوله كآويل المردن) أي بان أظهر واشبه لهم في الردة أن ذلك باطل قطعوا لوضوح آفة الا سلام اه  
عرش (قوله بصيرى) أي تسد أفعالهم اه عرش (قوله وان لم يكن منصوباً) أي قوله ولا تفردهم في  
الغنى الا نوه المطاع إلى التي (قوله نفو) أي المطاع وقوله لخصوا أي الشوكة (قوله وان كان شرطاً)  
أي لخصوا الشوكة (قوله المطاع وهو) الاوى الانصر مطاع هو (قوله منهم عليهم) متعلق منصوب  
(قوله ولا يشترط) أي في كونهم بغاة اه عرش (قوله ولا تفردهم الخ) خلافاً للمنعوعة بباريه سكت  
المصنفين شرط آخر وهو انفراد البغاة ببلده أو قرية بأ موضوع من الصبر كما تفرقه في الرواية فتأصلها من  
جمع وحكم الملوذى لا اتفاق عليه اه واعتمد شيننا (قوله لن رأى الخراج) أي يحرم من أهل  
البيع أن يبقية كلام المصنفين شرح مسلم وقد يفيد قول الشارح الا أن يؤخذ من قولهم الخ (قوله وهو  
صنف) أي قوله ويؤخذ في المغني والقول المنزوت قبل في الناية (قوله في قبضتهم) أي أهل العدل (قوله  
قلا تعرض لهم) سواء كانوا من أمناهم امتاز واجمض عن تلك لم يعرجوا عن طاعة الامام كآله الاخرى  
مغني ونهاية (قوله امام يقاتلوا) أي خان قاتلوا فسقوا ولعل وجهانهم لا شبهت لهم في القتال وبقدروها  
فهى باطلة قطعاه عرش (قوله لهم ان تضر ربناهم الخ) أي مع عدم قتالهم وقوله حتى يزل الضرر  
أي ولو يقتلهم اه عرش (قوله ان صرحوا الخ) أي لان أعرضوا في الاصل لان عباد رضي الله تعالى عنه  
سهم رحلنا من الخراج يقول لاحكام الله ورسوله وبعرض تقتطعت في التكفير فقال كمنه حتى أوجها  
باطل لك علمنا ثلاث لا تمنعكم مساجدنا ه أن تذكر وهما ولا تمنعكم إلى عبادات أيديكم معانوا لا بدوكم  
بقتال مغني وأسن وكذا في الناية الا قوله لك علمنا الخ قال عرش قوله في التكفير أي يشهد ببنمعاوية  
انتهى دميرى اه (قوله بعض أهل العدل) أي اماماً أو غيره اه مغني (قوله ولا ينسقون) مقول  
يبال بتعطيل عدد قليل وقد جزم بذلك في الآثار هو ش (قوله ولم يقاتلوا) كوا لا تعرض لهم الخ  
عباد الله ورض فلا يقاتلون ولا ينسقون امام يقاتلوا قال في شرحه اما اذا قاتلوا لم يكونوا في قبضتنا لا امام  
فتقاتلون ولا يقتلهم قتل القاتل منهم كآسائي قال في الاصل مع هذا أو أطلق البغوى انهم ان قاتلوا فهم فسقة  
وأصحاب نهب في حكمهم حكم قطاع الطريق وبخرم في المهاج وأمله وحله اذا تصدوا لنافاة الطريق  
(قوله) كآيزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل (أي بخلاف ما ذاع مرشوا بالسب فلا يعزرون مد  
تركوها) فلا تعرض لهم

اذلا بكفر من ذلك بل ولا ينسقون امام يقاتلوا تر كهم على كرم الله وجهه جعل حكمهم حكم أهل العدل ان تضر ربناهم تعرضنا لهم  
حتى يزل الضرر كآيزرون ان صرحوا بسب بعض أهل العدل ولا ينسقون قولهم ولا ينسقون ما أوقع المبدعة الذين  
لا يكفرون ببلدتهم

ويزيد ما بين من قبول شهادتهم ولا يلزم (٦٨) من رد ورفضهم وعندهم الشديد ككونهم كلاب أهل النار الحكم بقضيتهم لانهم لم

يقولوا بحرفي اعتقادهم  
وان أحطوا أو أتوا به من  
حين لكان الحق في الاعتقادات  
واحد قطعاً كجله أهل  
السنوات مخالفة ثم غير  
معذورون قلت أكثر  
تعاول الكبرية يقتضي  
فدفعهم لوضعهم الشديد  
وقلة أكثر أتوا بالدين قلت  
هو كذلك بالنسبة لأحكام  
الآخرة دون الدنيا لا يقرر  
أنهم لم يفعلوا بحرفي اعتقادهم  
كان الحنفى بخلاف النيسابوري  
لضعف دليله وتقبل شهادته  
لأنه لم يفعل بحرفي اعتقادهم  
هو لا يثبت لانتفاء عقليته  
بغلاظهم كما علم مما يقرر  
(والا) بأن قالوا أو كانوا في  
غير قبضتنا (وهو) قطعاً  
طريق في حكمهم إلا في  
في بابهم لا يثبتون أحوال  
البلقيني في الانتصار له نعم لو  
قبلوا لم يثبت قتلهم لانهم لم  
يقصدوا أخافة الطريق  
ومن ثم لم يقتصروا على حكمه  
(وتقبل شهادة البلقيني لعدم  
فهمهم كغيرهم الخطابية  
منهم ومن غيرهم لا يثبت  
شهادتهم لوافقهم كإثباتي  
ولا ينفذ قضائهم (د) بقبول  
أبنا قضاء قضيتهم) لأنهم  
أسكن (فيما يقبل في قضيتهم  
قائدين) لأنهم غير كشاف  
النص أو الإجماع أو القياس  
الجلي وظاهر كلامهم هنا  
وجوب قول ذلك وجعله فلا  
ينافي بيني في التفتيد لأن

ش (قوله لانهم لم يفعلوا بحرفي اعتقادهم) أي أنزل هذا التعليق مع ما بعده (قوله وان أحطوا أو أتوا به  
من حيث ان الحق في الاعتقادات واحد الخ) بقية أن ما وجع إلى القروع كالرود على الإمام ومقاتلتهم  
أما لا ينفي به ولا لأنه عن نولي واجتهاد وما رجوع إلى الاعتقاد فيه الكلام المهر وفسه فليست  
(قوله لم يفعلوا بحرفي اعتقادهم) قديماً لا أنزلهم قولة أو أتوا به من حيث إلى قولة أو غير معذور وقائمه  
فانه إذا لم ينعزلهم بغير اعتقاده - دم الحزمة (قوله أو كانوا في غير قبضتنا) أي وقتالناهم فقالوا كما  
يفهم من عبارة شرح الروض السابعة في الهامش والافلاصعي للحكم بأنهم قطعاً غير داهم في غير قبضتنا  
فليست أم (قوله ومن ثم لم يقتصروا على حكمه) هذا يقتضي أنهم قطعاً وان لم يقصدوا هاتين أم مع ما في الهامش  
عن شرح الروض من قولة وحمله أن تصدوا الخ (قوله ولا ينفذ قضائهم) لم يثبت ذلك بقوله لوافقهم - م  
وقضية عبارة الروض وسرقة التفتيد حيث قال الروض في حجية شهادة البلغافو ينفذ قضائهم فيما ينفذه  
فقتلوا غلبناهم لم لا يستحلون دماءنا أو أموالنا وما لم يكونوا خطابية اه وقال في شرحه وأما إذا كانوا  
خطابية فتجتمع من ذلك أنضوا عن علمناهم لم لا يستحلون دماءنا لكن كمنح إذا فعلوا ذلك مع ما وقعهم كإثباتي  
في الشهادات نعم لو ينفوا في شهادتهم السبب قبلت لانتفاء التهمة حيث جدد كإثباتي فليست أم (قوله فلا ينفذه  
مأبى) قريبا (قوله يقرر بان الالقاء) أي عدم الحكم (قوله بخلافه) أي من ترك مجر التفتيد (قوله

هذا كذا وظاهر في أوجه اتصال أحوال الحكم به من غير أخذ ورد ذلك فيقال بصلبه أو نحو يقرر بان الالقاء فيه ضرر (قوله  
عظيم خلاصته) (الراجع)

لا من قبله (أن يستعمل) ولعل احتمال أن لم يدركه من يستعمل (أو لا جماعة) أو أمورا لفقدها التمسك به وخدمته أن المراد احتمال  
 خلع الخمر بول أو فسخ البغاة يستعملونها على ما لم يدركه من يستعمل (أو لا جماعة) أو أمورا لفقدها التمسك به وخدمته أن المراد احتمال  
 الأوهام والقاضي كالشاهد ودان المستمداها وتحتل الجميع بعمل ما هنا على غير المألوف (١٩) تأويل محتمل وما هنا على المألوف

كذلك ثم رأيت التصريح بذلك (و ينفذ بالتشديد)  
 (قوله بالحكم) الجواز  
 لصحة بشرطه (و يحكم)  
 جواز أيضا (يكافه) البتة  
 (بسماع البينة في الأصح)  
 لصحة أيضا بغيره بغيره  
 تنفيذ بالحكم به استغناء  
 به من ينفذ بمقتضى ما  
 إذا لم يترتب عليه ضرر  
 المحكوم له بأن النقص  
 تخليص منه في ذلك بل  
 لا يبعد حسن ذلك الجواب  
 ثم رأيت الأذري عنه فيما  
 إذا كان الحق لو احتمل على  
 واحد منهم والذي يرضى أن  
 عكسه بغيره المذكور  
 كما اقتضاه عدم ما قرره (ولو)  
 أطلقوا حسدا أو قهرا  
 (وأخسروا) كقولهم  
 وترا جوارقوا منهم المرتفعة  
 على جندهم (مع) تنفذه  
 إذا عاد البينة ما شئوا عليه  
 وضعوا فيه ذلك ما ينبغي  
 كرم الله وجهه لثلاثين  
 بالربعة ولأن جندهم من  
 جند الإسلام وعب الكفار  
 قائمهم وبحث البليغي أن  
 محله إذا كان قال ذلك هو  
 مطالعهم لا أخسروا  
 فرققتهم وأجاب ما لم يكن  
 غير خروج وفي ذلك كراهية  
 محتملة ومجمل ما سرت

(قوله لا من قبل) أي الشهادة والقضاء اه عس (قوله لا من قبل) أي شهد البتة أو  
 قاضهم وينبغي كماله ان وكنت ان يكون سائر الاسباب الفاسقة في معنى احتمال الحكم والمال اه معني  
 (قوله ولعل احتمال) الى المتن في المعنى (قوله و يؤخذ منه) أي من التعليل (قوله واعترض هذا) أي  
 ما جزم به المصنف هنا من عدم صحة شهادته ونقضها إذا استعمل ما هنا أو أمورا اه معني (قوله ويحتمل  
 الجميع بعمل ما هنا) اه جزم به النهاية والغنى والآخر (قوله محتملا) أي إذا احتملوا كونه لغيره من قطعي  
 البطلان اه سيدمر (قول المتن) ينفذ أي قاضينا محله أي قاضي البغاة اه معني (قوله جواز أيضا)  
 الى قوله وينبغي في المتن والى قوله والذي يقتضي النهاية (قوله عدم تنفيذه) أي الكسب بالحكم والحكم  
 به أي الكسب بالسماع (قوله يقتضيه) أي ينبغي ذكر (قوله عليه) أي عدم التنفيذ والحكم (قوله في  
 ذلك) أي في التنفيذ والحكم (قوله لا وجوب) أي وجوب التنفيذ والحكم (قوله أو تفرير) الى قوله  
 وبحث البليغي في النهاية الاقوله تاسا الى الثلاث (قول المتن) لا يضر في النهاية والآخر (قوله لا يضر) في الأولى والثالثة  
 (قوله لا ينفذ) الى المتن في المعنى الاقوله ولا فرقة الى وفي ذلك (قوله لا يضر) في الأولى والثالثة  
 في الغنى (قوله وبحث البليغي) ان محله (قوله عبارة الغنى) أما إذا أقام الحد شر ولا تهم فانه لا يعتد به ويحتمل  
 الاعتداده في الزك كمال البليغي إذا كانت غير محتملة أو محتملة لكن استمرت الخ (قوله ولا فرقة) منعت  
 الخ قد يقال هو لا يمسوا أيضا فقههم خارجون من أصل المسئلة اه سيدمر وفيه نظر يظهر من جهة  
 تفرير البغاة وتقسيمها في قسمين (قوله وفي ذلك كراهية محتملة الخ) خلاف النهاية وسواء كانت كراهية محتملة  
 أم لا استمرت شوكتهم الى وجوبها أم لا كما تقتضيهما التعليل الاحصاء للمار وقباسهم على اه ل العمل ممنوع  
 خلافا للبليغي اه (قوله وهو مقرر قهرا) الى التنصيف في النهاية (قوله بل فيما عدا الحد) يمكن على بعدان  
 فعمل عليه بغيره ما لم يجر بان ولا يضر ما عدا الأول اه سيدمر (قوله عدا الحد) أي أو تفرير (قوله ولم  
 يكن من ضرورته) عبارة الغنى لا يضر ورويه بان كل في غير القتال أو فيه لا يضر ورويه اه (قوله نفسا)  
 الى قوة وبه يعلم في الغنى (قوله وفيه للمار ورويه) أي الغنى في صورة العكس وهي ائتلاف العدل على  
 الباطن اه عس (قوله لا يضر ما عدا قهرا) أي ولا فلا ضمان سم ومعني (قوله وبه يعلم) أي يقول  
 المار ورويه لا يضر ما عدا قهرا عههم (قوله ضعف الخ) عبارة النهاية يتصور عهراهم إذا قالوا الخ لم لا وجه  
 لتضعفه لانه يمكن جعله على ما لا يضر في العهر في اضعافهم اه أو يقال قوله إذا قالوا ما عدا لوجه  
 لتعقر أي الدواب التي يقا تون عليها ومنه يعلم حكم غيرها بالاولى ثم يشدد بمحله إذا لم يكن بقصد اضعافهم  
 أي الغرض ان ائتلاف خارج الحرب اه سيدمر (قوله ضعف قوة) وقوله إذا جاز رأى المار ورويه

لفقدها التمسك به فيه نظر في صورة كون الاستقلال على الاحتمال (قوله ويحتمل الجميع) يحتمل  
 ما هنا على غير المألوف أو تأويل محتمل وما هنا على المألوف كذلك ثم رأيت التصريح بذلك عبارة شرح  
 الرض لكن محله في الأولى إذا استقلوا ذلك بالباطل عدوا في التمسك بالاولى أو اقتصدوا بالتأويل أو التأويل  
 ذكره كلفه في الشهادتين التمسك به في تنفيذ ما ذكر من بين يستعمل السماع والاموال وغيره محله في غير ذلك  
 فلا تناقض اه (قوله وفي ذلك كراهية محتملة الخ) وسواء كانت كراهية محتملة أم لا استمرت شوكتهم الى وجوبها  
 أم لا كما تقتضيهما التعليل الاحصاء للمار وقباسهم على أهل العدل ممنوع خلافا للبليغي حر (قوله لا يضر ما عدا قهرا)  
 وهر عههم أي ولا فلا ضمان (قوله وبه يعلم ضعف قوة الخ) قد يقال لا حاجة لتضعفه لانه يمكن جعله على  
 شوكتهم ليعمل وقتها الامم يعتد بقضهم لها الامم عند الاوجوب غير تأهيل لا لاخذ (وفي الأخير) وهو مقرر قهرا مكرر بل فيما عدا الحد  
 (وجه) انه لا يعتد به لثلاثين واه علينا (أو أمرا) ثمانية على عادل عكس ما لم يكن في قتال ولم يكن من ضرورته (ضمن) نفسا ولا يؤيد  
 المار ورويه إذا فسد أهل العدل التمسك به لا انتقام لا اضعافهم وهر عههم وبه يعلم ضعف قوله لا تعذر وجوبهم إذا قالوا عليه لانه لا يجوز ائتلاف  
 أموهم بل جرح الحرب لا حل اضعافهم

فهذا أجوز لأن الضرورة الآتية كذا لا ضعف فيه أمّا (والأمر بان كان في قتال الحاجة أو نحو جموعهم من ضرورته) فلا ضمان لأمر العادل بقتالهم لأن العصابة ترضون الله (٧٠) عليهم لم يطلب بعضهم بعضاً بشئ نظر القناويل (تسمية) وقد كرر المصنف أن من قتل في الحرب

ولم يعلم قاتله لم يرض عنه  
الذي في المطابقة الأخرى  
لا احتمال أنه قتله وفيه نظر  
واضح وإن قتله غير موافق  
لأن المانع لا يثبت بالاحتمال  
قالوا: مستأنف (وفي قول)  
يعني الباقي لتقصير ولو  
وطئ أحدهما أمة الآخر  
بلا شبهة بتعديهما إليه  
الحاد وكذا المهران أكرهما  
والفرع في (د) المسلم  
(التأويل بلا شوك) لا يثبت  
له من من أحكام البينة  
فيقتل (يعني) ما لا يفتلوه  
في القتال كقطع الطريق  
وليس يحدث كل مقصد  
ما ولا يتطل السامات  
(وعكسه) وهو مسلمة شوكه  
لا ما بل (كأن) في عدم  
الضمان لما تعلق في الحرب  
أو لغيره وهو موجود معناه  
فيمن الرغبة في الطاعة  
ليجتمع الشمل ويقط الفساد  
لا في تنفيذ قضاء واستيفاء  
حق أو عدم الأمر بدون لهم  
شوكه قسم كقطع مطلقاً  
وان تأبوا أو أسلوا لجنائهم  
على الإسلام ويحب على  
الأمم قتال البغاة لأجاء  
العصاة عليه وكذا في  
حكمهم (و) لكن لا يثبت  
البغاة أي لا يجوز ذلك  
(حتى يبعث إليهم أمناً)  
أي عدلاً (فقط) أي طاهر  
المعرفة بالعلوم والحروب

وساسة الناس وأحوالهم من على ما يفتقرون له بكونه قطعاً فقط فما ينظر (ناحية) لاهل العدل (بأنهم ما يفتقرون) اه  
على العلم أي يكرهونه بمنه ناسباً إلى بعض ما يرضى الله عنهم إلى الخلو ج بالنهر وان فرج بعضهم إلى العاصم تكون للبعوث  
عارفاً فاضلاً واجباً من المناظر فلا يفتد (ب) فأنكروا

مقلمة) بكسر الهمزة وقحها (أو شبهتازالها) عنهم الامين بنفسه في الشبهة برحمة الامام في المقلمة وصرح بعد الغلبة على الامام فاذا انتهت  
 للشبهة بتبسيطه فان لم يكن عارفا والمقلمة وضعها (وان اصرها) على يفهم بعد ذلك ذلك (نعمهم) انما يكون ظاهره واضحا ورضيا ورضيا  
 وحسن لهم اتحاد كلمة الدين وعدم شناعة الكافرين (ثم) ان اصره وادعاهم المناظر فان امتنعوا اذ انقطعوا وكانوا (اذنهم) بالمداد أي  
 أعلمهم (بالقتال) لانه تعالى أمر بالاصلاح ثم القتال هذا ان كان بعسكر مقلدة والا لانتظرها (٧١) وينبغي له ان لا يظهر لهم ذلك بل يرههم  
 ويورى وعند الفتوة قال

المأورى يجب القتل ان  
 تعرضوا للحرب أو اغتال  
 يتل للال أو تعطى جهاد  
 الكفار يسبهم أو منعوا  
 واجبا وتظاهر واعل خلع  
 امام انفسه بدمته أي أو  
 ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر  
 فان اغتسل ذلك كاستيلاء  
 قتالهم انتهى وتظاهر  
 كلامهم وجوب قتالهم  
 مقلان يعاقبهم وان لم  
 يوجد شيء مما ذكر تتولد  
 مقاسد قتل تدارك فان  
 استعملوا في القتال  
 (اجتهد) في الامهال (وفعل  
 ما اصرها) فان ظهر له  
 ان فرضهم اباح الحق  
 أمهلهم ما امره لا يتقدمه  
 أو احتالهم فصر جمع عسكر  
 باقدهم ويكون قتالهم  
 كدفع الصائل فيه الدفع  
 بالاذن فالاذن قاله الامام  
 وتظاهر وجوبه غير ممكن  
 وليس مراد الا ان قصد  
 ازاله شوكتهم ما أمكن (ولا  
 يقتل) اذ وقع القتال  
 (مدبرهم) الذي لم يعرف  
 لقتال ولا يحير الى شغرية  
 لا بعدة لامن غائله فيها  
 ويؤخذ من ان اثار ادهم انها  
 هي التي يؤمن عادة بجنتها

اه معنى (قول المتن مقلمة) هي سبب امتناعهم من الطاعة اه معنى (قوله بكسر اللام) الى التبسيط النهاية  
 الا قوله أي أو ثبتت بالاستيلاء فيما يظهر وقوله واقتداء انهم (قوله بكسر اللام وقحها) أي ان كان مقلدا  
 مما يمكن الغفوة والقباس فالكسر شاذ فان كان اسم الما لم يظهره فالكسر مقلد معنى ورواى اذ لا يردى  
 والمراد هنا هو الثاني ومن ثم اقتصر على الكسر الشارح الجلال اه (قوله ويراجع الامام الخ) لعل محله  
 ما لم يوفض له ذلك ابتداء اه سددع (قوله ان لم يكن عارفا) ينبغي وان كان عارفا فانه لم سم اقول هو  
 كذلك لكن من الواضح ان مراد الشارح من التبسيط استجابة الغيبة ولو نظر الى الحقيقة فهو في المقلمة  
 متبسط لا دفع اه سددع (قوله المتن فان اصرها) أي أولم يذكر واشيا اه معنى (قوله بعد ذلك) الى  
 قوله وينبغي في الغنى (قوله بعد ذلك) اه في ظنه لا مع اعتقادهم بالوال والام يظهر قوله الا في ثمن  
 اصرها والخ لا المتعترف والشبهة ان في نظره اه السددع اقول وينبغي عن عمل الا على ذلك كراهي شأنه  
 (قوله فان امتنعوا الخ) عبارة الغنى فان لم يجبروا أو اجابوا وغلبوا في المناظر نو اصرها اه (قوله ان لم يكن عارفا)  
 أي وجوب اه شذضا (قوله امر) أي في قوله وان طائفتان الاية (قوله بالاصلاح في القتال) أي فلا يجوز  
 تقديم ما اخره الله تعالى فيها يؤمنهم الى (قوله هذا) أي اعلامهم بالقتال (قوله انتظرها) أي وجوب اه عرض  
 (قوله أو اغتال) بيت المال أي من حقوق بيت المال ليس لهم اه معنى (قوله أي أو ثبتت) اما منه  
 (قوله فان اغتال ذلك كله) أي ان لم يوجد واحد من الامور الخمسة المذكورة (قوله جاز قتالهم) اعتمد  
 المعنى (قوله وتظاهر كلامهم الخ) عبارة النهاية وتولا وجه كاهو ظاهر كلامهم وجوب الخ (قوله المتن فان  
 استعملوا الخ) وان سألوا اترك القتال ابدأ لم يجبههم اه معنى (قوله في الامهال) أي وعده اه معنى (قوله  
 فان ظهر) الى قوله وتظاهر في المعنى (قوله ان فرضهم اباح الحق) عبارة غيبة ان استعملهم للتأمل في  
 ازاله الشبهة اه (قوله امهلهم) أي وجوب اه يجبر (قوله امهلهم ما امره) أي لتضع لهم الحق اه معنى  
 (قوله بادرهم) أي لم يعلمهم وان غلبوا لا وهو اذ لم يهم فان سألوا الكف عن جهل الحارب لطفتوا  
 اصرها وبذا اذلتها فانها هان فانهما هان قتلا الاسارى لم تقتل الرهان بل نطقهم كما ارادهم بعد انتفاها  
 الحرب وان اطلقوهم اطلقناهم اه روض مع شرحه (قوله كدفع انصائل) خبر يكون قوله سيده الخ بدل  
 منه ويجوز ان الثاني هو الحرب والاول متعلق به (قوله في) أي البعده وكذا ضميرها (قوله بغير ذلك) أي  
 المراد المذكور (قوله لان المدارم الخ) أي هو على ما تحصيل به المنفعة في ذلك الخبر وما انحصر  
 اه عرض (قوله على كونه) أي المحير (قوله بعد) بصفتها لعارضه التي للمفعول من الـ وهو في بعض  
 النسخ بصيغة الماضي المبني للفاعل من البعد (قوله وامن في سلاحه) أي تارك القتال ورضوخه  
 (قوله أو اقلق بابه) أي اعراضه عن القتال اه عرض (قوله المتن وأصرهم) أي اذا كان الامام يرى بانهم  
 اذا كان لا يرى ذلك فلا اعتراض على اه معنى (قوله عن على يوم الجبل) أي من أنه أمر مناديه فنادى  
 لا يتبع مدبر ولا يدفع على حرج ولا يقتل أسروا وأقلق بابه فوه آمن ومن ألقى سلاحه فهو آمن اه معنى  
 (قوله نعم) أي قوله ويسن في الغنى (قوله نعمهم) أي مطاعهم (قوله اتبعوا الخ) أي وجوب اه عرض  
 شذضا انما أشد اعراضهم هذا المذكور في باب الردة (قوله ان لم يكن عارفا) ينبغي وان كان عارفا فانه لم  
 (قوله وتظاهر كلامهم وجوب قتالهم) وهو الوجه مر

الهم قبل انقضاء القتال اما اذا لم يؤمن ذلك بان غلب على الظن بجنتها اليهم والحرب قائمة فنبي أن يقال حيث دون الم بشرط نظير ذلك  
 فيما يأتي في الجهاد لان الما عزم على كونه بعض الجيش (ولا ولا) يقتل تارك القتال منهم وان لم يلق سلا حولا (متخفهم) يقع الخاضعين  
 أغنتها لجراحة ضعفهم ولا من ألقى سلاحه أو ألقى بابه (ولا) أسيرهم فليجرحوا كما واليه بقى بذلك واقتبله بما جاع في ذلك كله يستحسن  
 عن على يوم الجبل لم يولوا مجتمعين تحت رايه زعيم اتبعوا حتى يشرفوا

ولا قد يقتل أحد هؤلاء لشبهة أي حنفية مني لثقتهم ومن أن يغيب قتل رجعا أكنه فبكر معالي مقصدته (تبيينه) واستعمل مقاتل مراد به حقيقة ما فعله فمن يتأق منه كالمدر وأصل الفعل فعل لا يتأق منه كالشئ ولا يحذو ربه في فروع بلاغة فلا اعتراض عليه (ولا يطلق) أسيرهم أن كان يمسونه وان كان (٧٣) سببا أو امرأه) وقيل حتى تنقضي الحرب ويقرن جمعهم) تقرقا لا يتوقع جمعهم بعد وهذا

(قوله ولا قد) الخ أي بل في مدية عمد اه عش (قوله لشبهة أي حنفية) أي فانه يرى قتل مدرهم وأسيرهم ومضنيهم اه عبيري (قوله ما مقصدته) أي فيباح قتله اه عش (قوله استعمل) أي المصنف (قوله مراد به) الخ سائل من فاعل استعمل (قوله فيمن يتأق الخ) أي القاتل (قوله وأصل الفعل الخ) أي القاتل عطف على حقيقة ما فعله الخ (قوله ولا يحذو ربه) أي في الجمع بين الحقيقة والجاز (قوله فلا اعتراض) جرى عليه أي الاعتراض المعنى عبارة عن عرفي الحر في المذبذبة بالقتال وفي الأخير من القتل وهو أوفى من تعبير المصنف لأن المخذول الأسير لا يقتل ثلاث اه (قوله أسيرهم) أي قوله لم في المعنى الأول اه أي وقوم قريته على صدقة فيما يظهر وفي قول المتن الأخير وفي النهاية لا قوله المذكور (قوله منع) بغضين وقد تسكن النزول اه عش قول المتن وان كان الخ غاية اه عش (قوله وهذا) أي استمرار رجس أسيرهم اه معني (قوله ذو جرح) أي متأهل للقتال اه معني (قوله وكذا في مرأه الخ) أي وشيخ فانه اه معني (قوله والألقوا الخ) أي وان خضعوا عنهم معني وأسئ (قوله الحار كمال) أي أما الصبيان والنساء والعبيد فلا يبعدهم اه معني راسي (قوله المنزور) ورسولهم وخيلهم اه وموتة خيلهم وحفظ سلامتهم وغيره مما أخذ منهم على بيت المال لم تستول عليهم أيد عادية بقصد اقتنائها لملها بعد ما يؤنها عليهم بعد ما تمت وكذا عليه أحوا استعملها وان لم يستعملها اه عش (قوله أي لا يجوز ذلك) أي استعماله (قوله نعم يلزمهم آخر ذلك الخ) وعليه فهل الآخر لازم على المستعمل وتقر من بيت المال لان ذلك استعمال لمصلحة المسلمين فيه فظهر والآخر بالاولى أخذ من قوله كضطر كل طعام غيره اه عش ولعل الأقرب هو الثاني نعم لو استعمله لغير ضرورة القتال يتعين الأول (قوله على ما تقتضيه كلام الرضا الخ) اعني النهاية والزيادة خلافا للشرح والمعنى والاسي كما يأتي (قوله وقضية كلام الاقوال انما لا تلزم) اعني على الاسي والمعنى وسد كمر الشارح ما وافقه (قوله ولا بد عليه) أي ما يقتضيه كلام الاقوال وقوله المضطر أي اذا كل طعام غيره فانه يلزمه (قوله لان الضرورة الخ) أي في مسئلة المضطر (قوله بخلافه ما) أي فان الضرورة نشأت في مسئلتهم من جهة المال (قوله ومع ذلك) أي مع الفرق بين المسئلتين (قوله نعم) أي من أنه لا ضمان لما يتلف في القتال اه معني (قوله المتن ولا يقتلنا بغيره) ولا يجوز حصارهم بمنع طعام وشرب معني ونهاية (قوله نعم) القوة وظاهره في المعنى الاقوله قال البغوي الى قال المتولي والى قوله قال الماوردي في النهاية الاقوله أو اسراء أو التذفيف جرحهم وقوله أي لا يجوز ان قوله نعم (قوله المتن ومجيب) هو آفة زى بخار (قوله والقاصحات) وارسل أسود ونحوهما من المملكات اه معني (قوله ولم يندفعوا الخ) راجع اسكن من العلويين (قوله لا به) فان أمكن دفعهم بغيره كانتا النسأ موضع آخر لم تقال لهم به (تبيينه) لم يخصوا بل بدأ وقاعه لم يتأق الاستيلاء عليهم الا بذلك لم يجز قتالهم به بل اسروا لا يجوز قتالهم ثم جرحهم وداروا بالبي ذلوا الاسلام فاحرقوا فيما اوجبا قلة حسد آله الامام اذا استولى عليها ولوسي المشركون طائفة من البيعة وقد أهل العلوي استأخذهم منهم ذلك اه معني (قوله بقصد الخلاص) ينبغي ألا يقصد اه عش (قوله ويظهر) عبارة النهاية ويقصد (قوله ان هذا) أي قصد الخلاص منهم (قوله قال المتولي) ويلزم الخ عبارة النهاية والمعنى ويلزم الواحد منا كمال المتولي بمصاوة الخ (قوله وظاهره) أي ما قاله المتولي (قوله لان ولا يستعمل الخ) أي يحرم ذلك اه سم عبارة المعنى والنهاية تبيينه

(قوله ولا يستعان عليهم

فدجل حركه في مرأه وامرأة ومن قالوا ولا أطلقوا عجزا فاعترضوا الحرب (الان يسلم) الخ كمال الامام عتبه (بانه يار) أي وقوم قريته على صدقة فيما يظهر فيقول وان بقيت الحرب لامن ضرره (ورود) وجوا ما ملهم ورسولهم وخيلهم اليهم اذ انقضت الحرب أو امت غائتهم) أي شرهم بعد ذلك للطاعة أو فرق جمعهم تفرقا لا يلزم نظره امر في اختلافه (ولا يستعمل) ما احتجهم من نحو سلاح وخيل (في قتال) أو غيره أي لا يجوز ذلك (الضرورة) كقوله انهم زام أهل العدل أو حقوقهم لو لم يستعملوا ذلك لم تلزمهم آخر ذلك على ما اقتضاه كلام الرضا كضطر كل طعام غيره يلزمه في موضعية كلام الاقوال انما لا تلزم ولا بد عليه المضطر لان الضرورة لم تشأ من المالك بخلاف ما هنا ومع ذلك قال في بعضه ان استعمالها كان في القتال وأضرورته لم يضرها ولا منعها كاعلى عمر والاضمة (ولا يقتلون بعضهم) (بهم) كالمجيبين ونفريق والقاصح بالان التقصير عنهم للطاعة وقد

برجعون فلا يجوزون لمصلحة سببا الاضرورة وان قالوا به أو أحاطوا بها ولم يندفعوا الا به قال البغوي بقصد خلاص منهم لا بقصد قتالهم ويظهر أن هذا مندوب لا واجب قال المتولي ويلزم الواحد منا مصاوة اثنين منهم ولا يلاي الا مفرقا أو قسرا أو ظاهرا من شأن الاحكام لا يتبين مصاوة الكفار هنا (ولا يستعان عليهم



بكاثر ( ذى أوفىء الان اضطرر والى ذلك ولا يجزى رى قتلهم مذبذبين ) أو أساره أو التذلل على حى بهم لعداوتهم واعتقاد كالحنى أى لا يجوز لنحو شافى الاستعانة بالوكلاء لان القصد ردهم لطلعتهم أو لئلا يتدينون بقتلهم نعم ان ( ٧٣ ) احتجنا بالانحراف ان كان لهم نحو حرفة

ظاهر كلامهم ان ذلك لا يجوز ولو دعت الضرورة والى ذلك فى التفتيش يجوز الاستعانة بى الكافر عند الضرورة وقول الاذوى وغيره انه المنه اه ( قول المتن بكافر ) أى لانه يحرم تسليطه على المسلمين نهاية ومنه جازى النفس والى لا يجوز تسليطه على الكافر فى استيفاء الاموال لانهم ان يتخذوا جلاذا كافر الاقامة الجذوة على المسلمين اه وقال عى بعد نقل ما ذكره عن الزى يادى أقول وكذا يحرم نصبه على شئ من أمور المسلمين نعم ان اقتضت المصلحة تسليطه على الكافر لا يقوم به غير من المسلمين أو يظهر فيمن يقوم به من المسلمين بخيانة وأمنته في ذى ولو لم يوفى من الحماكم مثلاً فلا يصح جواز تسليطه لغير ضرورة القيام بمصلحة متاول فيقوم ذلك بحسب على من ينصبه مراقبته ونعم ان التعرض لاحسن المسلمين بما فيه استعلاء على المسلمين اه ( قوله ذى ) الى المتن فى النفس الا قوله أى لا يجوز زالى منهم وتوله يظهر الى ولا يخالف ( قول المتن مذبذبين ) أى سال كونهم مذبذبين اه معنى ( قوله أى لا يجوز لنحو شافى الخ ) راجع المعطوف والمعطوف عليه قوله نعم الخ راجع للمعطوف فقط ( قوله وأولئك يتدينون بقتلهم ) هذا لما يناسب قوله أو أوصافه ان الذين تنهوا لعداوتهم ( قوله ذلك ) أى للاستعانة بمن رى قتل واحد من ذكر ( قوله جازان كان لهم الخ ) عبارة المتن قال الشافى يجوز بشرط ان يكون أحدهما أن يكون لهم حسن اقدم وجراءه والثاني أن يمكن دفعهم عنهم اذ المارودى شرط ان لا يهوان بشرط الخ ( قوله قال المارودى ) ويشترط أن يشترط الخ ) والادب اه ليس بشرط اذ قد تناهى دفعهم عنه من ذلك اه نهاية قال السديع بعد ذكره عن سم ماضيه يتوقف ذلك لانه قد يغفل عنه وان أمكن دفعه لوشعره اه ( قوله ان ذلك ) أى ما قاله المارودى ( قوله الان الجأت الخ ) راجع الى كل من قوله نعم الخ وقوله يظهر الخ ( قوله الهم ) أى الكافر ومن رى قتل واحد من ذكر ( قوله مطلقاً ) أى غير الاستعانة بهم بدون وجود شئ من تلك الشروط الثلاثة ( قوله ملنا ) أى قوله لا يجوز لشافى الخ ( قوله ان الخليفة ) اه لعلم الخليفة ( قوله مستبد ) أى مستقل ( قوله وهؤلاء ) أى المستعان بهم ( قوله بالذ ) أى قوله هذه هى العبارة فى النهاية والمعنى ( قوله بالذ ) أى بجهة محدودة وقصر هاجم تشديد لم يحل كفاه ابن كثر اه معنى عبارة عى قوله بالذ أى بالصرح التشديد كما يوضح من قوله الاتى لا يستأمن مطلقاً ولعل اقتدار الشارح على ما ذكره لا كونه لا كونه كذا فى الشرح غير ما تصدى كلام المتولى بعبارة أنهم بالذ كفى قوله تعالى أو منهم من خوف وحسب ابن مكر من الحسن قصر الهمز وال تشديد اه ( قوله ليقا انهم ) أى ليعينهم علينا ( قوله فعلناهم الخ ) أى حبسناهم فلما انهم أموا الهمز واسترقاقهم وقتل أسيرهم ومذبذبهم وتذيق جرحهم اه معنى ( قوله انه يجوز ) أى لنا ( قوله اعادة بعضكم ) من اضاقت المصداق المعقولة وقوله على بعض أى بعضكم ( قوله الخ ) أى الباغوث ( قوله أو أمكن مدفعهم ) راجع لكل من المعاطف ( قوله وأجر ناعلمهم ) أى قبل تبليغهم الأمان اه عى ( قوله فبما ) لمدفعهم أى قبل تبليغ الأمان اه رشدى ( قوله أحكام البغاة ) أى فلا نستطيع الامان مع عذرهم اه معنى ( قوله هذه هى العبارة الصحيحة الخ ) عبارة شتى من وهما راد من غير قوله وقا ناعلمهم كالبغاة اه أى خلى قوله وقا ناعلمهم كالبغاة من تباعلى تبليغهم الأمان لانه قد لا يعبر عنه وقا بغيره وربما أطلق على البغاة عى شوى وقال سم وقا ناعلمهم قبل تبليغهم الأمان فى حال اختلاطهم بالبغاة كقتال البغاة فنظر ناهى منهم ببلغ الأمان فيكون

بكاثر ) أى يحرم ذلك ( قوله ولا يجزى رى قتلهم مذبذبين ) قالى الرض لان اخذناهم ولم يهوان اقدم وجراءه أو أمكن دفعهم أى لو اتبعوهم بعد ان زلمهم قالى شرح جزا المارودى وشروطنا عليهم ان لا يشعروا مدوا ولا يتبعوا لاجر بخلافه وقا ناعلمهم بذلك اه ما فى شرح الرض وقد يقال لاجل هذه ان اخذناهم قولهم أو أمكن دفعهم فليأمل ( قوله ونفذ الامان عليهم ) قاله فى الكفا يتواذلوا لغير ناهى منهم ببلغ الأمان فى حقهم

( ١٠ - ( شرافى وابن قاسم ) - تاسع )

بعد باوخ الامان حى يكون فليأملوا كالحى بين وقيل باوخ لا يأتون أصلاً قالوا جهمهم لعدوهم ببلغ الأمان بى بعد باوخان كحريين

أما أولهم تأميناً مطلقاً فيغد علينا (٧٤) أيضاً فان أولهم انتقض الامان في حقتنا وحقتهم (ولو أعلمهم أهل الفقه أو معاهدون

أوستأمنون مختلرون  
 عليان بغيرم قتالنا انتقض  
 عهدهم حتى بالنسبة  
 للبيعة كالأفراد بالتقتل  
 فيضربون حيين يقتلون  
 ولو نجح الاختيار والادبار  
 (أو كرهين) ولو قتلهم  
 بالنسبة لأهل الفتوى بينة  
 بالنسبة لغيرهم (فلا ينتقض  
 عهدهم لشبهة الإكراه  
 وكذا) لا ينتقض عهدهم  
 (لو) حاربوا البغاة لأنهم  
 حاربوا من على الأمام عداوتهم  
 أو (فالواحد لا يجوز) أي  
 ما قصده من إغاثة بعض  
 المسلمين على بعض (أو)  
 نلتنا (أنهم) استمعوا لنا على  
 كتمانهم (بحقون) وإن  
 لنا نالنا الحق وأمكن جعلهم  
 بذلك (على المذهب) لأنهم  
 معذورون قبل وفدية  
 كذا أنه لا خلاف في الإكراه  
 وليس كذلك بغيره  
 الطر يقان عدم انتقاض  
 عهدهم (وقتا تون كيفة)  
 لا كربين لحق مناهم  
 ولا يلحقون بهم في عدم ضمان  
 ما يلقون في الحرب فيضربون  
 المال ويقتلون إن قتالنا  
 ثم لدم للطاعة لا ينفرهم  
 الضمان وهذا غير موجود في  
 نحو القمين  
 \* (فصل) في شروط الأمام  
 الاعظم ويان طرق الأمانة  
 هي فرض كفاية كالقضاء  
 فيأتي فيها أقسامه الأربعة  
 من الطلوع والبول ويعقب  
 البغاة لكون الكتاب عقد  
 لهم والأمانة لم تذكر إلا بعبارة

في كلام الشارع أي شيخ الإسلام تقديم وآخر وقال شيخنا العزري وقتلناهم كالبغاة التشبيه في أصل  
 القتال لأن كل وجهه اه بغيري (قوله أمالو أنموهم) القبول يقتلون وتقاتلون في النهاية لا قوله قبل  
 وإلى الفصل في المقتل لا قوله مع عدم انتقاض عهدهم (قوله أمالو أنموهم الخ) بخبر زبلة ألتنا  
 معهم اه سم (قوله أنموهم تأميناً) تذكرنا من ابن مكي (قوله مطلقاً) أي بدون شرط قتالنا  
 اه مغنى (قوله فان قاتلوا الخ) عبارة للمغنى فان استعاضوا بهم بعد ذلك قاتلوا انتقض أمالهم حيث نفي  
 حقتنا بغيره اه (قوله وحقتهم) عبارة النهائية للمغنى وكذا في حقتهم كإله القياس اه (قوله)  
 يقتلون) بينه المفعول (قوله بالنسبة لأهل الفتوى الخ) يعني أن لاكتساب قولهم أنهم معكروهون في أهل  
 الفتوى ما غيرهم فلا تقبل دعوهم الإكراه البينة اه مغنى (قوله لغيرهم) أي من المعاهد من  
 والمستأمنين اه عش (قول المتن وكذا لو قال الخ) بخبر زبلة عليان الخ اه مغنى (قوله وأمكن جعلهم  
 الخ) راجع إلى ما بعد وكذا (قوله قبل الخ) واقفه النهاية والمغنى (قوله وليس الخ) من قول القيل عبارة  
 للمغنى وليس مراد الخ (قوله بل فيه) أي في الإكراه (قوله مع عدم انتقاض عهدهم) انظر ما وقع اه  
 وسدى أقول ولعل من تصرف الكثرة كان في الأصل مؤخر من عبارة للمغنى ويقالون أي حيث قلنا  
 بعدم انتقاض عهدهم في المسائل الثلاث كيفة أي كقتالهم أما إذا انتقض عهدهم فكسبهم مذكور في  
 الجزية اه (قوله لحقن جملتهم) أي بالإمان (قوله ولا يحقون بهم الخ) عبارة النهائية يتوشح المنهج  
 ونخرج بقولهم الضمان فلوا تلفوا على أنفسها أو ما ضمنوها قال عشي غير القصاص اه وقال الحلبي  
 المعتمد وجوه اه (قوله ما يتلف) أي ما يتلفونه (قوله ولا يقتلون الخ) وقا للمغنى عبارة وهل يجب عليهم  
 القصاص وجهان في الرخصة كما ملها لارجع أو جعها كما قال البلقي الوجب وقال أنه يظهر من الشافعي  
 (قوله لانه) أي عدم الضمان ثم أي في البغاة (قوله غير موجود في نحو الدينين) أي لا يتم في بغية  
 الأمام \* (فرع) لو اقتتل طائفتان باعثن منعهما الأمام فلا يمين أحدهما على الأخرى وإن جرح من  
 منعهما قاتل أسرهما بالأخرى التي هي أحرر إلى الحق وإن جرح من قتاله إلى الطاعة لم يغلبني الآخر  
 بالقتال حتى يبعوها إلى الطاعة لأنهما صارت باعثة منتهى في أمانه فان استوا قاتل الماوردي ضم إليه أهلها  
 جعاً ثم أفرج ماداً ثم يجتهد فيهما أو قاتل بالبيعة إلى مذهب الأخرى غير قاصداً عداوتها بل قاصداً دفع  
 الأخرى ولو غلبت البغاة مع الأمام مشركين فكاهل العدل في حكم الغنائم فيعطي القاتل منهم السلب كغيره  
 من أهل العدل ولو عاهد البغاة مشركاً احتبناه بان لا تصدحنا بقصد الحرب الغيرة المعاهد ولو قتل عادل  
 عادلاً في القتال وقال تلنت ما غاصطو وجبت له بدون القصاص العذر ولو تعمد عادل قتل باغ  
 أسنمه عادل ولو كان المؤمن له عبداً أو امرأته انتقض منه وان كان جاهلاً بامانة لزمه الدية مغنى وروض  
 مع شرحه  
 \* (قوله في شروط الأمام الاعظم) \* (قوله في شروط الأمام) في قول المتن مجتهداً في المغنى لا قوله وبأن  
 الوجب وقوله ومن ثم إلى المتن وقوله ولما لم تقتطع قوله نصف عقل الأثر وقوله ومرا إلى التتوي إلى  
 قول المتن تنتقد في النهاية لا قوله لكون الكتاب إلى أن البني وقوله اسنداه إلى كفتي وقوله ومرا إلى فجمي  
 وقوله قال الأثر إلى أصل ما قوله وعكس فيمن أمور (قوله ويدل طرف الأمانة) أي وما يقع ذلك مما  
 لو أدى دفع الزكاة إلى البغاة اه عشي (قوله هي فرض كفاية) لاذلاً لا من إمام شيعي الدين وينصر السنة  
 وينصف الطالوم من الظالم يستوفي الحقوق ويضعهم أو يضعها مغنى وأس (قوله وعقب البغاة أي هذا اه  
 نهاية مغنى وقدمنا في الشرع والروضة الكلام على الأمانة على أحكام البغاة وما في الكتاب أولى لأن الأول  
 بخلاف الأولين يخص مشركاً قصد سباً أو له فانه يلزم بعداً بلا ممانته مجاهدته لأن تأمينه لكف عن  
 المسلمين فانتقض بقتال أحدهم بخلاف الحرب بجمع البغاة شرح الروض (قوله تأميناً مطلقاً) بخبر ز  
 ليقالون معهم \* (فصل)

بهذا لأن النبي خرج على

الامام الأعظم القائم خلافة

النسوق حراسة الدين وساسة

الدنيا ومن ثم اشترط فيه

ما شرط في القاضي وزادة

كفالة (شرط الامام كونه

مسلماً) ليس على مصلحة

الاسلام والمسلمين (مكافاة)

لأن غير هؤلاء به غيره ومجرو

فكسب على أمر الامور وروى

أحمد بن محمد بن الحسن بن

الميدان (ح) لأن من فيه

وق لأحمد بن محمد بن

وأحمد بن محمد بن عبد

جسبي محمول على غير الامانة

العلمي أو لمعنا الفسقة فقط

(ذكر) المصنف على الانبي

وعلم مخالفتها لرجال

ومع خبره على قوم ولو

أمرهم امر أو الحق بها

الحنفي لمعنا المصنف

ولا يتوان بان ذكر

كالقاضي بل أولى (قرشياً)

لغيره لأن من قرش اسناده

جداً لا شامياً اتفاقاً

فقد قرئ جامع القسوط

فكسباني فرجل من ولده

أحمد بن محمد بن الحسن

وعليه وسلم ومرفق ذلك

في الف والكلغة فصحى

كذلك في التفسير في التفتة

يعلموناهم على فقرهم لان

جرهم أهل العرب بوسهم

تزوج اسمعيل بن ولد

أحمد بن محمد بن الحسن

وعليه وسلم (مجتهد)

كالقاضي بل أولى بل حتى

فيه الاجماع ولا يفتي

القاضي عبد الجاهل أولى

هو المقصود بالاثبات اه (قوله بهذا) أي بالكلام على لغة اه تباية (قوله لان النبي الخ) اه لا تتبعه  
(قوله القائم خلافة النبوة) بشعر التعبير بخلافة النبوة أنه يقال لامام خلف رسول الله وأبيه وهو  
موافق لما في المصيرى أنه قبل لابي بكر بأخيه لله فقال است خلفته قبل خليفة رسول الله صلى الله  
عليه وسلم وجوز بعضهم ذلك قوله تعالى وهو الذي جعلك خلائف في الأرض اه والا صعد دم الجواز  
كأن في العباد يومئذ على المنهج اه عرش عبارة القضي والروض شرحه ومجوز تسمية الامام خليفة من خليفة  
رسول الله صلى الله عليه وسلم وأمير المؤمنين قالوا بقوله وان كان فاسقاً وأول من سعى به عمر بن الخطاب رضي  
الله تعالى عنه ولا يجوز تسميته بخليفة الله تعالى لأنه انما يستخلف من يقبضه عونه والله تعالى مقرر ذلك  
قال المصنف في شرح مسكر ولا يسمى أحد خليفة الله بعد آدم وداود عليهما السلام وعن أبي عبد الله بن جابر  
قال لابي بكر رضي الله تعالى عنه ما خليفة لله فقال أنا خليفة محمد صلى الله عليه وسلم وأما راض ذلك اه (قول  
المن شرط الامام) وهو مقرر مضاف قيم كل شرط أي شرط وطمسال عقدا الامامة والعهد بها أمورا أحدها  
(كونه مسلماً) فلا تصح قوله كافر ولو على كفرنا تهما كونه مكافلاً لتصح المنع من المنع بالاجماع اه  
معنى عبارة المصنف في شرح مسكر قال القاضي عياض أجمع العلماء على ان الامامة لا تنص على كافر وعلى انه  
لو طرأ عليه الكفر انزل وكذا قوله إقامة المصانق والهدى الهال وكذلك عند جمهورهم البدعة قال وقال  
بعض المصنفين بتعديله وتسداده لانه ما دل على القاضي فلو طرأ عليه كفر وتغير لشرع أو بدعت خرج  
عن حكم الولاية وتسقط طاعته وجعل السلب التام عليه ويحل عليه منسب امام عادل ان أكتبه ذلك لان  
لم يقع ذلك الا لما افتتوا حب لهم القائم بقطع الكافر ولا يفتي في المبتدع الا اذا طرأ القدر عليه فان تحققوا  
الجزم يجب القيام به حال السلم عن أرضه الى غيره هو بشر بدينه اه (قوله غير من بعده الخ) من اضافة  
الاعمى الى الانص (قوله أو المبالغة) أي في وجوب بدل الطاعة للامام قال عرش والعبيرى أو بموجب  
على التغلب الا في (قوله وان بان ذكر) هل هذا على الخلافة أو كونه اذا تولى وهو خشي ثم انص  
ذكر احمل نامل فليس اجمع والظاهر ان الثاني هو المراد اه سيد عرش أو قول بصريحه بالنفي قول  
الرشيدى أي يحتاج الى قول بعد النبي كما هو ظاهر اه (قوله لا شامياً اتفاقاً) اتفاقاً بالصدق وعمر وعثمان  
رضي الله تعالى عنهم لم يكونوا من بني هاشم اه معنى (قوله فان فقد الخ) أي بان لم يوجد من بعده منسبته  
نجد اه عرش (قوله فرجل من ولده) اه (قوله لان جمع العرب بعد كونه في مرتبة واحدة اه  
عرش (قوله من ولده) اه وهم العرب بكافة الروض اه رشيدى (قوله فصحى كذا الخ) عبارة القضي  
فان عدم فرجل جرحى كفى التبعة وجرهم أصل العرب الخ ان عدم فرجل من ولده اسحق على الله عليه وسلم  
ثم غيرهم اه (قوله وفي التفتة الخ) وهذا هو الرجع لان جرهمان العرب في الجاهلية عرش (قول المصنف  
مجتهداً) أي ولو فاسقاً أخذ من قول الشارح لان محله الخ عرش (قوله وبنائه) أي قول المصنف  
(قوله لان محله) فدية بل في هذا الخ قوله أي القاضي فيما يقتضيه الاجتهاد فدل على ان ثمة أفت الغاضل  
المجسني عليه في ذلك اه سيد عرش قال أي الحشوي لأن يقال المراد قد اجتهد في التفتة في بقية شرط

شرط الامام كونه مسلماً كما قال الخ (قوله وفي التفتة بعد ما سئل الخ) جزم في الروض على التفتة  
قال في شرحه والترجع من زيادة قال الرازي ولك ان تقول قرش من ولده النضرين كلمة من خزنة  
ابن مدوكتة كما قالوا اذا فقد قرش ولي كافي هلا قالوا اذا فقد كافي ولي خزني وهكذا ارتقى إلى أب بعد  
خزني ينتهي إلى اسم بل ابن الرقة وهو قضية كلام القاضي فذكر ومن قال بقاس عليه قال لا ذرى  
وفي كلام الرازي الأخير وقفة ظاهره ان من فوق عدنان لا يصح فيه شيء ولا يمكن حفظ النسب  
فيه منه إلى اسم بل اه كلام شرح تروض (قوله لان محله الخ) فيمرازان أولو به أحد الامرين على  
الآخر فتقضى وجودهما انص فقد أحدهما لمعنى لا أولية الا من الأول يقال المراد بالعلم غير المجتهد  
لكن قوله لان الأول الى فيما يقتضيه الاجتهاد يقتضى وجود المجتهد فينفي قوله لان محله الخ لأن يقال

من فاقى لان الأول يمكنه التفتة بل العلم فيما يقتضيه الاجتهاد لان محله عند قد المجتهد

وكون أكثر من ولى أمر المتبعد الخلفاء الزاشرين غير مجتهدين انما هو لتعليمه فلا بد (شجاعا) لغيره ونفسه وبدا بجوشه وبغض المحسوت  
ويظهر الاعمال (ذا رأى) يسوس به العبد ويدبر مصالحهم الذبشتوالفتوى به قال الهر ويؤادمان يعرف اقدار الناس (وسمع) وان نقل  
(و بصر) وان ضعف بحيث لم يفتح (٧٦) التمييز بين الاشخاص او كان أعور أو عشى (ونطق) يفهم وان فقد النطق والسمع وذلك لثبات  
منفصل الامور ودلا

الأمارة اه (قوله وكون أكثر من ولى أمر) جواب سؤال ظاهر البيت (قوله فلا بد) أى على اشتراط  
الاجتهاد (قول المتن شجاعا) بثبات للمجتهدين والشجاعا مقولة القلب عند ألباب معنى (قوله يسوس)  
على وزن يسمون أى يحكم به اه كردى (قوله أن يعرف اقدار الناس) أى بان يعرف من يستحق الرعاية  
ومن لا يستحقها ويعلمهم بذلك اذ وردوا عليه اه عش (قوله يفهم) بناء الفاعل ويجوز كونه  
المفعول (قوله وان فقد النطق الخ) عبارة الغنى وفهم من اقتضاه على ما ذكرناه لا يؤرق قدس وذوق  
وهو كذلك كآخيه فز وائتداه وضطولا يشترط كونه معصوما لان العصمة لا تنابها ولا يضر قطع ذكر  
وأثبت اه (قوله وذلك) أى اشتراط جميع ما بعده (قوله وعدلا) عطف على مسلفى المتن (قوله لو تعذر  
العدالة الخ) أى لا يمتنع معنى بان لم يوجد رجل عدل اه رشدى (قوله ويلحق بها الشهود) ضعف اه عش  
عبارة النهاية والحق جميع الشهود اه (قوله نقص عن الخ) كالتقص فى الدليل اه معنى (قوله)  
انه لا ينزل بالفتوى أى فى الاصح اه معنى (قوله والاجنوب الخ) أى علمه (قوله وعكس فيه من  
أموه) أى فلا ينزله اه عش (قوله ولا يطلع يد أو رجل الخ) وصل من ذلك انه ينزل بالعمى  
والصمم والخرس والمرض الذى ينسبه العلم اه معنى (قوله لا يفتقر دوما) أى فلا ينزله اه عش  
(قوله مطلقا) أى لا ابتداء ولا دوما (قوله ياترق) أى ثلاثا ولا يصير الشخص اماما غير مبدى و ط الامامة  
بل لا بد من أحد الطارق كحكاها الماوردى عن الجمهور وقيل يصير اماما من غير عقد حكاها القمولى قال ومن  
الفتاه من الحق القاضى بالامام فى ذلك وقال الامام لولا الزمان عن الامام انتقلت أحكامه الى أعلى أهل ذلك  
الزمان اه معنى (قوله أحدها بالبيعة) لاحتسن فى هذا النزج كما لا يخفى (قول المتن بالبيعة) بفتح الواو وحده  
اه معنى (قول المتن ووجه الناس) من عطف العام على الخاص فان وجوه الناس عطف على ما بعدهم بامارة  
أو على أو غيرهما اه عش (قوله البيعة) أى قوله عما يأتى فى النهاية (قوله فيما نظهر) عبارة  
النهاية كقولنا الخ اه ويشعهم سائر الناس ولا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد من سائر الاقطار بل اذا  
وصل الخبر الى الاقطار البيعة (زمهم الموافقة للتابعة) معنى (قوله ويكنى ببعضها الخ) عبارة  
الغنى ولا يشترط عدد كل واحد كماله بل لو تعلق الحل والعقد واحد مطاع كتب بيعة اه (قوله ويشترط  
قبوله الخ) عبارة النهاية والتقريب عدم اشتراط القبول بل الشرط عدم الرد اه (قوله من العدالة) أى  
قوله ويشترط فى الفتوى (قوله قال وكونه الخ) عبارة لغنى تبيينه كونه كماله عدم اشتراط الاجتهاد  
وهو كذلك وفى الروضة كاسلها من أنه يشترط أن يكون المباحين مجتهدين انما يتخلو أن يكون فيه مجتهدان  
تعد من ع على اشتراط العدد المراد بالجهتد هنا بالجهتد بشرط الامامة لأن يكون مجتهدا مطلقا كما صرح  
به النجاشى فى شرح الوحي اه (قوله وكونه) أى المباحين وكذا ضمير التقيد (قوله والاخصم فيه فهم)  
أقرب ان تعدد المباحين فيشترط وجود مجتهد فيهم (قوله ورد) أى قولهم المذكور وكذا ضمير ياتيه  
(قوله على ضعف) وهو اشتراط تعدد المباحين اه نهاية (قوله وانما يقه) أى الرد اه رشدى  
(قوله أما اذا رأى الخ) أقول ان كمالها ماصر ع فى تفرع ما حكاها الشارح عنهما بقوله فلا كونه الخ على  
الارداءة المجتهدين المنصفين يفتقر بشرط الامامة (قوله ويضعهم سائر الناس) ولا يشترط اتفاق أهل  
الحل والعقد فى سائر البلاد والأشاع بل اذا وصل الخبر الى أهل البلاد البيعة لزمهم الموافقة للتابعة شرح  
الروض (قوله ورواه مفرغ على ضعف) كتب عليهم

كالقاضى بصل أو فى فلو  
استطروا لاية قاضى جاز من ثم  
قال بن عبد السلام لو تعذر  
العدالة الخ لا يتأخر الحكم  
قدما أن لهم فسقا قال الأدرى  
وهو بمنزلة السائل الى جعل  
الناس فوضى ويحق بها  
الشهود فاذا تعذر العدالة  
فى أهل قطر قدم انهم فسقا  
على ما أتى وسلبنا من نقص  
منع استيفاء الخبر كتنسرة  
النهوض وتعتبر هذا الشرط  
فى الدوام أيضا لا العدالة  
فقد صرح فى الوصايا انه لا ينزل  
بالنقض والالجنون اذا كان  
زمن الفتاة أكثر وعكس  
فمن أمور ولا يطلع يد أو  
رجل فيفتقر دوما لا ابتداء  
بخصلاف قطع السدين أو  
الرجلين لا يفتقر مطلقا  
(وتعقد الامامة) بشرط  
أحدها (بالبيعة) كتابايع  
الحصاة أبانكر رضى الله  
تعالى عنهم (والاصح) ان  
المعتبر هو (بيعة أهل الحل  
والعقد من العلماء والزواجا  
ووجوه الناس الذين ينس  
اجتماعهم) حال البيعة بان  
لم يكن فيه كافتقر فاقبها  
يظهر لان الامر ينظمهم  
ويضعهم سائر الناس وكفى  
بيعة واحد مختصرا لحل

والعقد فلهذا لم يفتقر أهل الحل والعقد من العوام فلا عية بها بشرط قبوله ليعتبر كذا قيل ولوقيل الشرط عدم الرد الوجه  
لم يبعد فان امتنع لم يجز إلا ان لم يسلع غيره (وشروطهم) أى المباحين (سعة الشهود) من العدالة وغيرهما مما يأتى أول النهاية فان قالوا كونه  
مجتهدا انما تعدد الاخصم فيهم ردوا بغيره على ضعفه وانما يضمان أن يبحثة الاحتياط أما اذا رأى فيه ذورا أى عسى لم يعلم وجود  
الشرط والاستحقاق فحين يبايعه فلو ظهر كيد له قولهم لا عية ببيعة العوام ثم رأيت عن النجاشى انه صرح

ذلك في شرح الر حنيز و بشرط شاهدان ان اتحاد المباح أي لانه لا يقبل قوله وحده في المبادئ قد سابق وطال الخصام فيه لان تعدد أي لقبول شهادتهم باختيار فلا يجوز وتجاهد الانسان بفعل نفسه مقبولة حيث لا تهمة (٧٧) كرايت له لاول أو أرفض هذا هو هذا الذي

الوجه الصيغة توجب هذا فلا يحل لقوله وانما يتجلى لا رساله تاريل هذا الكلام الذي يصح عبارته ما ينشأ على الضعف من غير حاجة اليه ولا حاجة للقول عن الإختلاف اه سددع (قوله بذلك) أي المراد الثاني (قوله وبشرط) أي قوله وشهادة الانسان في النهاية (قوله عقد الخ) نائب فاعل ادعى (قوله بها) أي الامامة والابايعه (قوله وهذا) أي اشتراط شاهدان عند اتحاد المباح وعنده عند بعده (قوله اعترض التفصيل) أي المذكور اه سم أي قوله وبشرط شاهدان ان اتحاد المباح لان تعدد قول المتبني باختلاف الامام خرج بالامام غير ممن يفتي لامرأة فلا يصح استخلافهم في حياتهم من يكون أميرا بعدهم لانهم لم يؤخذوا منهم من السلطان في ذلك اه ع (قوله واحد ابعد) أي قوله وصورة في المعنى والى قوله وهذا ينقطع في النهاية (قوله واحد ابعد) عبارة المعنى خضاعه في حياته ليكون خليفة بعده اه قوله ويعبر عنه أي عن الاختلاف (قوله كما عهد أبو بكر إلى عمر) بقوله الذي كتب قبل موته سم ان قال عن الر حنيز هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم عند آخره من حياته وأول عهده بالآخر في الخلفاء التي يؤمن فيها الكافر ويقيم فيها الفاجر في استعملت عليهم عمر بن الخطاب فان وعده في ذلك على رأيي في غيره وان لم يرد بل فلا على القبول والخبر أو حتى لم يكن أميرا كتسليمه على الذين ظلموا أي منقلب بقبولهم معنى وعش (قوله في أنه) متعلق بالخلافه وشدي (قوله وهذا) أي التصور المذكور (قوله انما ينقطع الخ) بيان للمعقول (قوله قولهم الخ) فاعل يؤيد (قوله قولهم العهد الخ) خبر وقت قبول العين (قوله وقضيت) أي قوله وقولهم في النهاية (قوله وقضيت) أي الخ عبارة للمعنى والر وح مع شرحه بدأ بقول الخلفاء في حياة الامام وان تراضى عن الاختلاف كما انقضاء كلام الر حنيز وان بحث البليغى اشتراط الفوقان اثمن عن الحياتر جميع ذلك إلى الاصاص وسأى حكمه اه (قوله أوتور) أي عهد الخلافة عهده وشدي أقول هذا الظاهر من معنى النهاية لكن من شيع الشارح وما أن تغاض المعنى والاسنى من عتاني أن مرصع الضمير القبول كآية عليهم فيما يأتي عنه (قوله أوتور الخ) التي في شرح الر وح من ما صنفان آخره أي القول عن حياته جميع ذلك فيما يظهر إلى الاصاص وسأى حكمه انتهى اه (قوله وهو محتم) كذا في النهاية وظاهره انه بقول العهد الكسبي وهو ايضا ظاهر قول شرح المنهج وبشرط القبول في حياته اه لكن مرأ تغاض المعنى والاسنى انه من جمح إلى الاصاص مرأ بتبذ عليه سم بماتوه قوله اندفع إلى قول البليغى ينبغي الخ توهم اشتراط أصل القبول وقد مر خلافه وشدي وعش أقول ما مر انما هو في الطريق الاول والكلام هنا في الطريق الثاني ولما فرغ الشارح منهما ما يأتي (قوله وقولهم الخ) كطع على قوله وقت الخ (قوله فيه) أي في العهد اليه (قوله هنا) أي في الاختلاف (قوله أن يفرق) أي بين الامام وقوله كذا (قوله وعلى الاول) أي اشتراط القبول لفظا (قوله فيه) أي الاختلاف (قوله ما قدمت الخ) أي من استقراب عدم اشتراط القبول وانما الشرط هو عدم الرد (قوله ويجوز العهد) أي قوله وظاهر كلامه في النهاية (قوله ويجوز العهد الخ) عبارة للمعنى والر وح مع شرحه من عليه يضرى الاصاح الامامان يتجه في هذا الظاهر واحد لادامه جعل الخلافة في بعدهم لعمر وتم بعدهم بغيره وتنقل على ما رتب كل تبصلي الله عليهم وسلم أمره بعيش مؤتمنان من الاول في حياته أي المعاهد فالحال في تلكا وان مات الثاني انما يقتضى الثالث وان سلفه في السلالة أحياه وانتصب الاول للخلافة كانه لم يبعدها (قوله ينقطع اعراض التفصيل) أي المذكور (قوله وقضيت انما أوتور الخ) الذي في شرح الر وح من ما صنفان آخره أي القول عن حياته جميع ذلك فيما يظهر إلى الاصاص وسأى حكمه اه (قوله وهو محتم) كذا في شرح مر (قوله لجمع مرتبين) قال في شرح الر وح وتنقل عليهم على لرب اه (قوله نعم لا دلالة على بعد موت العاهد المهدى إلى غيرهم لانه لا يستقل صار أم الملكها

نعتين حصل كلامهم عليه  
لوضوحه ينقطع اعراض  
التفصيل الذي خصص  
الروضة (د) فانها (استخلاف  
الامام الواحد ابعد) وقوله  
أو أصله ويعبر عنه بعده  
الملك عهد أبو بكر إلى عمر  
رضي الله عنهما واعتقد  
الاجماع على الاعتدال بذلك  
وصورة ان يعقد الخلافة  
في حياته ليكون هو الخليفة  
بعده فهو وان كان خليفة  
بما له لكن نصر ما سوقوف  
على موته فبعضه لو كان  
يخرج من علق نصر فيها بشرط  
وهذا ينقطع ما هاتمان  
الشرطان وتما سوقي  
ما كرت انما يخلط مع املا  
وانما التظن تصرفه وانما غير  
وصاية قولهم وقت قبول  
الحسين الذي هو شرط من  
العهد إلى الموت وقضيتانه  
لواخره ما بعد الموت  
يصح وهو محتم لان ذلك  
خلاف قضية العهد  
وبشبهه بالوكالة اندفع  
قول البليغى ينبغي الخ  
يجب القبول في القبول  
وقولهم لا بد من وجود شرط  
الامامة فيه وقول العهدان  
لم يرد جلالته وتالعاده  
احتاج البينة (تنبيه) ظاهر  
كلامهم هناك لا بد من  
القبول لفظا وقضية تشبيهه  
بالوكالة ان الشرط علم  
الدلالة يفرق بالاحتياط

للامامة على الاول بشرط ينعت من ما قدمت في السبقه انه لم ينعت أحد حتى قبل عنه خلافة هو ويجوز العهد لجمع مرتبين نعم لا دلالة  
مثلا بعد موت العاهد المهدى إلى غيرهم لانه لا يستقل صار أم الملكها

ولو أوصيهم الواحد بالكن قبول للموصي له واجتماع الشرط فبما اعتبر ان يعلمون الموصي (فلجعل) الامام (الامير شوريين  
جسم فكلما اختلف في الاعتقاد وجوب (٧٨) العمل بتقديته (فيقرضون) بعلمه وفي حياته بانه (أحدهم) لان عمر جعل الامير

الوقف ان خشي من ضرر لما يتوب عليه من المقام الذي لا يتدارك خرفه بل يتعين على اهل الحل والعقد تولية أحدهما  
لأن لهما فيها شبه ألفة لظرف غيرهما فان قدم

نزاع البلقيني فيه وان استحسن و وقع اختلاف فالغير لبعض مشايخنا في مقامه خلافاً لتولي من بني العباس بطريق العهد التسلسل فهم الى الان فقبيل نعم لما اجتمع عليه اصحابنا المتأخرون بعد ذلك والشركة اختلاف من ان لا يولي السلطان من الاكراد والاراك الا هو ومشرطاً عليه ابتداءه انه ياتى بالعلم والخاص وقيل لا زالوا وشك من اسلمه حتى ان بعض السلاطين اياه وجبوا أخذاً كثيراً قطعاه وما زالوا معتقدين الى الان حتى انهم بالكلية قد قدمت ما يطل الاول من انه لا عين بعده غير مستقيم الشرط ولا نظر للضعف وزوال الشوك تلتان من ومنها ان يصب ولايته لا يعلما بل لا يصح توليته غير من يتعلم نفسه طلقاً ويطلع لبيب (٧٩) ولا ينزل بأس كثره الا ان أس من خلاصه

ومثلهم بقاؤه امام والام  
ينزل وان أس من خلاصه  
لانه نادر (قلت لو ادعى من  
لزمه كذا من استولى عليهم  
الغاة دفع الى كافي البقاء)  
أي امامهم أو منصوبه  
(صدق) بلا عين على المعتد  
وان اتهم لبناهم على التخفيف  
وسن ان يستظهر على  
صدقها انهم (بينه)  
خروجاً من اختلاف في  
وجوبها (أو ادعى دفع  
خبره فلا يصح)  
العصم الامم كالأمر الذي  
عوض عن سكتي فلانوا به  
فارتدت الزكاة (وكذا خروج  
في الاصح) لانه أمر أو شئ  
ولا يقبل ذلك من الذي حرما  
(ويصدق) اقامته (حد)  
أو تعز عليه قال الماوردي  
بلا عين لان الحدود شرأ  
بالعمل (الا ان ثبت بينة  
ولا أثر في الدين) أي وقد  
قرب الزن بحيث كان  
وجد أنه قد يظهر فلا  
يصح (والله أعلم) فارق  
أقرب بأنه لا يقبل رجوعه  
الخطي في معنى الرجوع  
وشروحه في الأحكام الى هنا

نزاع البلقيني فيه أي حيث قال بل الاصح جواز عقده الغير هما الذموم يقتضي بطلان عقدهما أه أسنى  
(قوله وان استحسن) أي نزاع البلقيني ومن استحسنه شيخ الاجلام في شرح الروض (قوله السلطان)  
مفعول الاولى وقوله الا هو أي التولي من بني العباس فاعله (قوله مشروطاً عليه) أي التولي على السلطان  
(قوله حتى انهم) أي شوكته (قوله وقد قدمت) أي تغاى شرح فيرتضون أحداهم (قوله انه)  
الح) بيان لما يطل الخ (قوله بهد غير الخ) بالاشافة (قوله ولا نظر للضعف الخ) وقيل الثاني  
مع قبوله نفسه (قوله لا تعز وضمها) الى التي في الروض والغنى (قوله مطلقاً) أي لبيب ودونه  
(قوله الان أس من خلاصه) أي فينزل بحيث لا يؤثر بعده لغيره بالامامة معتقداً لغيره عقلاً ما لو عهد  
لغيره قبل اليأس لبقاؤه على امامته وان خلاصه بعد اليأس بل يستقر في اولى عهده  
مغنى وروض مع شرحه (قوله والام) أي وان لم يكن البقاء امام (قوله لم ينزل الخ) ويستنبين  
نفسه ان قدر على الاستجابة والاستنبين فلو ضاع الامام نفسه أو مات لم يصح للثانية ما مضى وروض  
مع شرحه (قوله من لزمته) العقوبة وأثر هذه الاحكام في الثاني الاثره أو غير وقوله أي وقد قرب الى فلا  
يصح والى قوله فائدة في النهاية (قوله امامهم أو منصوبه) انما اقتصر على حالان الكلام فحيثما يتعلق  
بالامام والاولادى الدفع الى فقراء البقاء أو وساء كتبهم صدق أيضاً اه عش (قوله المتن بينه) متعلق  
ببسطه (قوله أو ادعى) أي دعى اه مغنى (قوله وبه) أي يكون الجزية كالأثره (قوله ركنا)  
خارج الخ) أي لارض خروجه ادعى مسلم دفعه لقاضي البقاء اه مغنى (قوله أو شئ) يتأمل هو شدي  
عبارة عش يتأمل كون الخراج متناولاً لصورته ان يصلحهم على ان الارض لهم بعد استيلائها عليها  
وقد عولهم خواجه عسافى كل مستفكاه باعها لهم بمن موحد معمولوا غفر لهم اجتهاد لا سقط ذلك  
بالامام والاقرب بقصو ذلك بما عول من بطهم خواجه مقدراً في كل مستنوع نوع خصوص ثم دفعوا اليه  
لتولي بيت المال فانما يقبضه منهم عوضاً لاختراعهم من الخراج اه (قوله المتن ولا تأخر الخ) جملة حالية  
اه مغنى (قوله لو كان) أي وحداً لحد أي أهم عليه (قوله وفارق) أي من نبش الخ لخطبه بالبينة  
عش ورشدي (قوله خلاف المقرر) أي فانه يقبل رجوعه اه عش (قوله وانكار بقائه الخ) الخ  
جواب سؤل الغنى عن البيان (قوله هذه الاحكام) أي التي زادها اه (قوله تأخير) أي حقوق البقاء  
الها أي في هذه الاحكام المزية (قوله هذه) أي الاحكام المزية (قوله بانه) أي مانعة البعير عن  
شرح مسلم وقوله فيه أي في شرح مسلم (قوله تقدم ذلك) أي المصالح الكلية على هذه الجزئية  
الواصلة اليه

\*(كتاب الردة)\*

اتخاذ كرها هذا لاجتماعه على الدين ومقتبله على النفس وأخوها مع كونها أهم لكونه قد وقع عاقبها اه

\*(كتاب الردة)\*

لتعلقها بالامام فان قلت وقتال البقاء وتصوره متعلق به أيضاً فكان لا ينب تأخيرها البها أو تقديمها مع قلت هذه تتفق به مع وجود البقي وعدمه  
فكانت أسسها من غيرها (فائدة) عن أي حقيقة أنه ليس السلطان ان يقتضي بين خصمين واتخاذ ذلك لنا بينة انما هو قال البعير وهو متعينا  
بما قلناه في شرح مسلم وأعترض بأنه ليس فيني مطلقه ويعترض أيضاً بان ثبوت ذلك لنا بينة بعده ولا فائدة في الا ان الله تعالى قد شرع  
لا يقبل قد يستعمل عن رغبة من المصالح الكلية لا تمنع ذلك بان وصول جزية الى المطلب حكمه مما نادر لا يشغل عن ذلك الجزية فرض  
بدم نوره ولا يزمه تقديمه على هذه \*(كتاب الردة)\* أعاد الله تعالى منها (هي)

لغة الرجوع وقد تعلق على الامتناع (٨٠) من أداها لخلق كإني الزكاة في زمن الصديق رضي الله عنه وشرا (قطع) من يصح طلاقه دول

[illegible][illegible]

(الاسلام) ومن كانت  
لشأن ذراع الكفر واغفلها  
سكروا عما تحيط بالعمل  
عندنا اننا نصل بالوقت  
لاية البقرة وكذا آية  
المائدة الا يكون ناسرا  
الاخوة لاننا مانا كافر  
بالتعبا عاده بمجاهدته  
الردة وقال اوحى فخر  
الله عنه عبد اما اجاب  
قواب الاعيان بمجرد الردة  
فصل وفاق وطن الاسرى  
ان هذا بنا في عدم احباطها  
للعمل فاختصر به وليس  
ظن اذ احباط العمل  
الموجب لاعتاده غير احباط  
بصد قواه اذ الصلافة  
المعقولة لا قاب فها عند  
الجهد ومع محضها زعم  
الامام عدم احباطها العمل  
وان مانا كافر يعني انه  
لا يهبط عليه في الاخرة  
غير بل الصواب احباطه  
وان فعل حال الاسلام لان  
شره ووت الفاعل مسلما  
والاصر كله بل يفعل فاجاب  
عليه وتخرج بقطع الكفر  
الاصلي فله الغفران واعتزله  
ابن الرعيان الاخر اجابا  
يكون بالقصل والكفر  
الاصلي يخرج بنفس الردة  
وربما ان خرج فديون  
تخرج باعاده بل اذ القطع لا عم  
يتمسلك الكفر الاصلي لان  
فيه قطع من الاخرة لا روه  
فيهم نختذ التماسك له  
ومن حيث اضافته للاسلام  
تخرج وهذا هو مراد

الفرز الى خارج الردة انما هو بعد ثبوت نفيها والكلام قناه



خارج بنفس الردة قلما أولافهوا يضاعفوا عواماننا فسلنا لكن قوله وهي حيث ذلح ممنوع اذا العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكره ثم يفهم معنى قول ابن الوضعا ج بنفس الردة ان معناها وجوبها غير صادق عليه كونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره اه (قوله وهي) أي الردة مستحذأ قبل تعريفها (قوله والخاصة) أي المناقاة اه ع (قوله على المتن) أي جمعه (قوله والمتن) من كفر لكفر (الح) حمله اضعافه بسلام أنه من رد قد مردد كمر في كلامه فلا رد على كلامه. هنا على أن لا تسلم أنه من رد ولا في حكمه فلا رد على التعريف أصلا وذك أن تقول إذا سلم أنه من رد فلا يندفع الإرداء الجواب الأول لأن ذكره في محل آخر لا يندفع في عدم جامعة التعريف بشرطه ومسمى (قوله مرفى كلامه فلا رد على (الح) عبارة النهاية مذ كور في كلامه في بابه فلا رد عليه على أن المراد بما ينسب إليه ما ينسب إلى (قوله وليس في محله) قد يجاب بان مراد هذا القيل ان حكمه من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام وأنه لا بد من قتله ما لم يسلم لكن في الجمله فلا ينشأ ذلك وجوب تبليغه المؤمن لأنه بعد بلوغه المؤمن إذا طفر فانه قلنا دون بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله ان لم يسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فاسلم مع إسلامه لا أن أكرهه بحق له سم (قوله انه يجب) أي المتنقل (قوله ولا يجبر على الإسلام) أي بل يتبلى منه إلا الإسلام وان استع أمر بالصوفى فلا يمنون امتنع منهم فقله الإمام ما رواه من قتل وأغبر وإذا ذلته كان له ذبا اه ع (قوله وصف) إلى المتن في المسمى (قوله والمرد) جوارنا الخ ومن علق بين مردن فانه مرد على الأصح عند المصنف وهذا الرد على التعريف فقله لم وردوا على الخ لم الرد حكمه (قوله على ما نحن فيه) أي لان الكلام في الردة الحقيقية لا فيما يدعى الحكمية اه سم (قوله لكفر) الـ قوله لكن شرط في النهاية (قوله بالإسلام) راجع إلى المتن (قوله وتسمية العزم) (الح) جواب سؤال نشأ عن قوله أوما لا عبادة الغنى وذكر النبي صلى الله عليه وسلم على الحرر والشركين والرد وتبليغ من عزم على الكفر في المستقبل فانه يكفر فلا لكن كان ينبغي على هذا التعبير بالعزم فقد قال الماوردي ان التقصد للشيء مقربا بقطعه فان قصدوا تراعى عنه فهو عزم وسياق في كلام المصنف التعبير بالعزم اه (قوله أنه) أي العزم وقوله منها أي من النبوة قوله غير بعيد بخبر وتسمية العزم (قوله ويردده) (الح) كان الأولى تقديره على قوله ثم قطع الإسلام (الح) (قوله لا قطعه) أي الإسلام (قوله لا تي) وصف لتردده اه رشدي (قوله ملحق بقطعه) أي فلا رد على تعريف المصنف (قوله بقطعه) أي بالنسبة فيما ينبغي اه سم

ثم يفهم معنى قول ابن الوضعا ج بنفس الردة ان معناها وجوبها غير صادق عليه كونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره الأولى أن لا قطع بان معنى الفرض خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكر تعريف الإنسان أو لا الأولى أن لا قطع بان معنى الفرض خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكر التعريف أم لا فإدعاء الفرض الجاهل فتأمل وانحسب أمره بما أمل ما ذكره بقوله فتأمل (قوله لأنه لم يوجد منه الإسلام) فائض ج القطع الكافر الأصلي (قوله والمتن) من كفر لكفر (الح) ان كانا المتنقل المذكور من أفراد المرتبة حقيقة لم يندفع ورده عليه غير ورده في كلامه لأن معنى الإرداء أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتبة فخص دخوله في التعريف فلا شك في عدم دخوله ومورد في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف وان لم يكن من أفراد المرتبة حقيقة كالمورد للتجاوز فلا رد عليه وان لم يعرف في كلامه لمسلم تناول التعريف وعدم كونه من أفراد المرتبة فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خبر وجهه فلا وجه لتفريع عدم ورده عليه بأنه مرفى في كلامه ومشاركتهم في حكمه ولو سلمت لأجل إلهاق الإرادة وعدمه لأن كثيرا ما يتشاكل الاختلافات في الأحكام أو بعضها وإذا اختلفت ذلك علمت أنه لا يجوز في هذا الإرداء لدخول جوفه فتأمل (قوله وليس في محله) قد يجاب بان مراد هذا القيل امسككم من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام ولا بد من قتله ولا بد من تسليمه لكن في الجمله ولا ينشأ ذلك وجوب تبليغه المؤمن لأنه بعد بلوغه المؤمن إذا طفر فانه قلناه وان بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله ان لم يسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فاسلم مع إسلامه لان أكرهه بحق (قوله فلا رد على ما نحن فيه) لان الكلام في الردة الحقيقية لا الحكمية (قوله ملحق بقطعه)

وهي حيث ذلح ممنوع اذا العلم بحقيقة الشيء لا يتوقف على ذكره ثم يفهم معنى قول ابن الوضعا ج بنفس الردة ان معناها وجوبها غير صادق عليه كونه غير صادق عليه لا يتوقف على ذكره الأولى أن لا قطع بان معنى الفرض خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكر تعريف الإنسان أو لا الأولى أن لا قطع بان معنى الفرض خارج عن نفس معنى الإنسان سواء ذكر التعريف أم لا فإدعاء الفرض الجاهل فتأمل وانحسب أمره بما أمل ما ذكره بقوله فتأمل (قوله لأنه لم يوجد منه الإسلام) فائض ج القطع الكافر الأصلي (قوله والمتن) من كفر لكفر (الح) ان كانا المتنقل المذكور من أفراد المرتبة حقيقة لم يندفع ورده عليه غير ورده في كلامه لأن معنى الإرداء أنه غير داخل في تعريف الردة المذكور مع أنه من أفراد المرتبة فخص دخوله في التعريف فلا شك في عدم دخوله ومورد في كلامه لا يقتضي دخوله في التعريف وان لم يكن من أفراد المرتبة حقيقة كالمورد للتجاوز فلا رد عليه وان لم يعرف في كلامه لمسلم تناول التعريف وعدم كونه من أفراد المرتبة فلا يضر عدم دخوله فيه بل يجب خبر وجهه فلا وجه لتفريع عدم ورده عليه بأنه مرفى في كلامه ومشاركتهم في حكمه ولو سلمت لأجل إلهاق الإرادة وعدمه لأن كثيرا ما يتشاكل الاختلافات في الأحكام أو بعضها وإذا اختلفت ذلك علمت أنه لا يجوز في هذا الإرداء لدخول جوفه فتأمل (قوله وليس في محله) قد يجاب بان مراد هذا القيل امسككم من حيث أنه لا يقبل منه إلا الإسلام ولا بد من قتله ولا بد من تسليمه لكن في الجمله ولا ينشأ ذلك وجوب تبليغه المؤمن لأنه بعد بلوغه المؤمن إذا طفر فانه قلناه وان بذل الجزية فلا تقبل منه ولا تمنع من قتله ان لم يسلم وإذا أكرهناه على الإسلام فاسلم مع إسلامه لان أكرهه بحق (قوله فلا رد على ما نحن فيه) لان الكلام في الردة الحقيقية لا الحكمية (قوله ملحق بقطعه)

ووجه كما يفهم قوله إلا فاستهزأه فلا تولى لسان أوكروا وجهه وحوكاه كثر لحن شرط الزا إلى أن لا يقع الاتي مجلس الحكم وفيه نظر بل ينبغي أن يحسب كان في حكمه مصلحتا وتطوع في حال غيبته أو بأوله بما هو مصلح عليه بينهم وأن جعله غيرهم إذا لفظ المصطلح على حقيقة معتد أنه فلا يبرئ (٨٢) عليهم بحال الفاعل لمصطلح غيرهم كحقيقته أمثال كلام وغيرهم من عزل كثير وفي

(قوله ورويه) تأمل فإن القصد كاف في حصول الرد وتأن من تأمل وتطرق في العوابع فلعلة أراد بالروية بعد الاختيار فهو تأكيدي لقصد اه عش (قوله فلا أثر) أي قوله إذا لفظنا في الغنى القوله واجتهدوا قوله لكن شرط إلى وسطه (قوله واجتهد) أي فيما يليق من الأدلة القاطع على خلافه دليل كثر نحو القائلين بقدم العالم مع أنه بالإجتهد شديد ويسم وعش (قوله واجتهد الخ) الواو بمعنى أو (قوله وحكاية كثر الخ) عبارة عن معنى ونحوه أيضا ما إذا احتج الشاهد لفظ الكفر لكن التزلي في كثر في الإجابة أنه ليس له حكاية إلا في مجلس الحكم فليست له اه (قوله أن لا يقع) أي حكاية الكفر (قوله) وشطرنج (قوله) عطف على قوله سبق لسان (قوله وأتأوله) عطف على فيشته (قوله ومن ثم) أي لاجل الحائلة لا لمصطلح غيرهم (قوله كثر ودن الخ) وسوى ابن المقرئ تعالاهم على كثر من شل في كثر طائفة من يرى الذين ظاهر كلامهم الاتحاد وهو محسب ما فهم من ظاهر كلامهم ولكن كلام هؤلاء جار على اصطلاحهم وأما من اعتقد ظاهرهم من جهة الصوفية فإنه يعرف فإن استمر على ذلك بعدهم فتمسار كانوا وسائر الكلام على هذا في كلب السريان شاء الله تعالى اه معنى (قوله لأن فيه) أي النكاح بكلامهم المشكك الخ (قوله ولا ينافي ذلك) أي قوله أنا الله (قوله والام) أي أن لم يكن غائبا ولا مؤزلا يعقوب (قوله) ويمكن حله على ما الخ) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأوله والتعزير فليقطع عن هذا اللفظ الخطر اه سم (قوله على ما إذا شككنا الخ) مقتضاه أنه حيث لا يستقل من ولا يتناول عن شيء فتأمل اه سديع (قوله وقول القشيري الخ) جواب سؤال منشوره ولا بد من الولاية الخ (قوله) مفر ورالخ) عبارة عن معنى وهو مفر ورخا عن خالو الذي نوات فعله على الواقعة اه (قوله مراد) أي القشيري من قوله ذلك (قوله التصل منه) أي التبرئ منه اه كروي (قوله المقيم) جواب (قوله) وإنا نبتغيك لم يكن الخ) أقول القلب إلى ما قاله ذلك الشيخ أميل لأن بقاء العلم بنصروا بالانتماء إلى المتأهل له والتدين به وإن كان لا يقع في حفظ العلم بقاءه كإصراره لكن هذا لا يرد ولا يقوم المقاسد المرتبسة عليهم ما هو مفر من أحد المقاسد مقدم على جلب المصالح وأما قول الشارح قوله الخ فمفصل تأمل لأن قضاي ما يأتى من أمثال الشرع الظاهر فسادها لدررها والتماسها في زماننا الذي عرف فيه المشرك وأكر المعروف واعتقد العامة في كثير من النسقة أنه بالولاية موصوف نساء الله دابة والتوفيق وإن مضنا سلوك أقوم طريق اه سديع (قوله تشبه اندراس اصطلاحهم) أي ومعرف اصطلاحهم عطل عنها فاحتاجين تكفير العارفين في عصره وأتطرق حال طاهر عن التصوف الصادق ودفع نزاع فيما لا واختلف علماء فحين تكلم بها فقال بعضهم بكفره بناء على أنه ليست من مصطلحاتهم وبعضهم بعدم بناء على أنها مناهية بدفع ما من آفان من السديع المقالة بعض المشايخ (قوله قيل) أي قوله ويجاب في المعنى الآتية أو عكسه (قوله الكفر الأصلي) فديق بالاصل (قوله) اه سم أي لا تأنجس إنما يتبرئ على أقواه وأفراد في التحقق والوجود الخ لا في التصور والوجود المعنى (قوله بان تشبه) أي بان يقول بنية كثر أو قول أو فعل (قوله أو عكسه) كلف مراده لتبرئه اه سم أي بان يقول بنية أو قول أو فعل كثر

التحويل على حقيقته الصوفية يعلم برشون منو يردد النظر فمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم فاصلا مع جهله به والذي ينبغي بل يتعين وجوب منه من قبل لو قيل يوسع غير المشتهر بالتصوف الصادق من التكلم بكلامهم المشككة الاعم نسبها إليهم غير معتد لظواهرها لم يعد لأن فيه مفاسد لا تحق وقول ابن عبد السلام يبرز في حال أن الله ولا ينافي ذلك ولا يشبه لانه غير معصوم فيه نظر لانه ان كان غائبا فهو غير مكلف لانه زكوا أو لا يعقوب لولا فهو كافر ويمكن حله على ما إذا شككنا في أنه فيز فطسها ولا يحكم جلوسه بالكفر لاحتلاله لزولا بعدم الولاية لانه غير معصوم وقول القشيري من شرط الأولى لحفظه كان من شرط النسب المعصية فتكفل من الشرع عليها اعتراض مفرود بخلافه مراده أن لا وقع منه بخلافه على التسوية بادر لتصل من فو إلا أنه يستعمل وقوعه في منه أصلا (تنبيه) قال بعض مشايخ مشايخنا من جمع بين التصوف والعلم النفاة

أي أنها فيما ينبغي (قوله واجتهد) أي لا مطلقا كما هو ظاهر لما سأل من نحو كثر القائلين بقدم العالم مع أنه بالاجتهاد لا استدلال (قوله) يمكن حله على ما إذا شككنا في اه) أقول أو على ما إذا علمنا حضوره وتأوله والتعزير فليقطع عن هذا اللفظ الخطر (قوله الكفر الأصلي) فديق بالاصل أو أطلق أو كان مراده

والعقلية أو أكثر كآر باب تلك الكلمات عليهم على نحو ينهم اعتقادى لطيفة لانها منزلة لقوام الاعتقادية المدعسن (قوله) للتصوف فانتبه وانما يختص لم يكن لهم غرض في جميع في دعوتها كشبه اندراس اصطلاحهم وذلك المفاسد بدورها أمثال الشرع فلا نظر لها في المتن ودان الردة أحد دعوى الكفر فكيف تعرف بانها قول كثر ودان المراد بالكفر المضاف إلى الكفر الأصلي واعترض أيضا نوسعه لكفر بان تعديه ليصرف بما يدل على الأول أو عكسه أطرو يجيب



ونماهر بشاهد اختلاف النعوكان (٨٤) هذا هو حكمنا شافه ككفر دون الآخر فان دفع ما قيل ينبغي نابع القول عن الفعل لان

الح) أى قوله بن فى الح) اه عش (قوله ونماهر يشاهد الح) انظر ما معنى كون القول يشاهد  
 اه رشدى (أقول) معناه يه يدرك بحس السمع بخلاف اليتفاهم المتأثر بالوجدان (قوله بخلاف  
 النية) هل زاد الفصل أى فان الفعل وان كان يشاهد انه ليس أغلب من قوله دون الأخير من  
 يقتضى ما ذكرته فليست تأمل اه رشدى أقول ويقتضى عن بانه قوله السابق من الفعل (قوله وكان هذا)  
 أى من به القول على الفعل بالاغلب فعلى النية بالشاهدة (قوله فاندفع الح) أى بقوله لانه أغلب من الفعل  
 (قوله لان التقسيم) أى الى الاستنزاه والعناد والاعتقاد القومية الى المحصلة اه كرى (قوله والقول الح)  
 أى وقد من التقسيم (قوله لاه) أى قوله لانه أغلب الح) (قوله الح) (قوله الح) (قوله الح) (قوله الح)  
 فقال لا تفعله وان كان سنة أى قصد الاستنزاه بذلك كجسوه المصنف اه معنى ويدل هذا ان قول الشارح  
 الا فى كتابه مالم ورد بالمبالغة واجمع لكل من المثالين ويندفع قول الرشدى قوله كان قبله فى الح) (قوله  
 صرح هذا السابق ان هذا مجرد استنزاه ولم يقصد به استنزاه اعظم اجمع اه (قوله وكان قال الح) وكما  
 قبله كان الذى صلى الله عليه وسلم اذا كل لىق أصابعه الثلاثة فقال لىس اه هذا باب وأقول لو أمرى الله  
 أو رسوله بكذا لم أفعل ولو جعل الله القلة هنالم أصل الباطل واتخذ الله فلا نأيداهم أصدا وشهد عندى نبي  
 بكذا أو لم يكلم لم أتبه أو قال ان كان ما قاله الانبياء صدى ما جازى أو لا أدري الذى انسى أو جنى أو قال لانه جن أو  
 سقر عضوا من أعضاء ما حشرنا أو صغرنا سم الله تعالى أو قال لا أدري ما العيان استحقار أو قال ان حقوق  
 لاسول لا ينفى من جوع أو ولو أوجب الله على السلا مشعر منى هذا الظلمى أو قال الظالمون هذا بتقديره  
 فقال الظالم أنا أفعل بغير تقديره أو سمى الله على شرب خرا وزا احتقانا باسمه تعالى أو قال لا أخاف القيامة  
 وقال ذلك احتقانا بكافة الأذرى أو كنى للوذن فى أذانه كان قاله تكذب أو قاله تصنع من تريد من  
 العلم أو قال لى قال أو دعيت الله على أو دعيت من لا يشع السارق اذا سرق وقال ذلك استغفانا بكافة الأذرى  
 أو قال لو نرى ان شئت مسلما أو كافرا أو لم يكفر من دان بغير الاسلام كالنصارى أو شلفى ككفرهم أو قال أخذت  
 مالى وولدى فذا صنع أنصا أو ما ذا لم تفعله أو أعطى من أسلم ما لا تفعل لم يست لى كنت كافرا فاسلم فاعطى  
 مالى أو قال بعلم الصديق مثلا اليهودي من المسلمين لانهم ينفقون على صديقاتهم مفعوف وأهـ من شرحه  
 (قوله مالم ورد بالمبالغة الح) أى فلا كفر حتى تنلوا حواء أيضا اه عش (قوله من فعله) أى يقوله (قوله  
 بكافة بعضهم) وأقضى بذلك خشنا الشهاب الرملى رحمه الله تعالى تبعا للسبكي فى أنه ليس من التقصيص غاية  
 ومم وتقدم عن المعنى ما لو افقه (قوله لا يوجب) أى عدم القبول (قوله فان هذا من الاشعار الح) ممنوع  
 بل فى الاشعار بأنه أعظم عظيم اه سم (قوله بالاستنزاه) أى لا تخلف اه كرى (قوله ما قاله)  
 أى البعض (قوله لا يوجب الح) مقول القول (قوله على تفصيله الح) أى عظم تجبريل أو الذى (قوله  
 قلت لا يؤيده لما هو ظاهر الح) أطال سم فودعه وأبانت ان لافى بين القولين راجعه (قوله وكان)  
 بشدائون وقوله ما هذا أى أصل هذا الاقتناع وما يتبعه (قوله فقال) أى لا تحزه أى لا تحرا (قوله  
 الح) لى لان ما يستلزمه تأمله (قوله وكان هذا هو حكمنا الح) يتأمل حاصله (قوله فان المتبادر منه التباعد  
 بكافة بعضهم) وأقضى به خشنا الشهاب الرملى (قوله فان هذا من الاشعار الح) ممنوع على بقا الاشعار بانه  
 فاعظم عظيم (قوله لما هو ظاهر ان ما فعلت لا يشعر باستغفاف أصلا الح) أقول لا يقتضى ان قول القتال  
 لى حافى جبريل أو الذى ماقلتنا ما ربه بالمبالغة فى تبغيد نفسه من الفعل ومع ما علم ان هذا القول انما  
 بعد بالمبالغة لذكره وان ادعى جافى جبريل أو الذى أمر به الفعل أو طالبه ما فعلته ما دلوا أروادها  
 غير أمره وطالبه لم يكن هذا لى ما فعلته طاعا وحسنه فافرق بين قوله لى حافى الذى ماقلته وبين قوله  
 لى حافى الذى أمر به هذا الفعل ما فعلته فادعاه من الفرق وصفه بالظهور وليس يشى وتما بينت أيضا  
 ان المراد لى حافى الذى أمره أو طالبه بالقول السبكي لان هذه العبادت تدل على تعظيمه عندنا ولو كان المراد

التعظيم فيه فان قلت قلت  
 قد علم ان التباعد ما فعلت  
 لان الامر والقول لا يقول  
 والفعل قد علم ان الاجال  
 لذلك والقول فى الفعل  
 لما هو موضع حسن  
 (سواء) فى الحكم عليه عند  
 قوله الكفر (قاله استنزاه)  
 كان قبله فى الح) (قوله  
 فانه سنة فقال لا تفعله وان  
 كان سنة وكان قاله حافى  
 التى ما قبلت مالم ورد بالمبالغة  
 فى تبغيد نفسه عن فعله أو  
 يطلق فان التباعد منه  
 التباعد بكافة بعضهم  
 عليه بانه لى لم يقبل شفاعته  
 صلى الله عليه وسلم فى حياته  
 فى شى كخروج لى برغوى  
 الله عنها لم يكفر ولكان  
 قول لا يوجب فى ذلك لا فرق  
 الواضح بين عدم قبول  
 الشفاعه مجردا عما شعر  
 ما حقا وقوله لى حافى  
 فى هذا من الاشعار بالاستنزاه  
 مالا يوجب على أحد فافى  
 يخصه حاله الاطلاق الكفر  
 فان قلت بانه ما فعلت  
 السبكي ليس من التقصيص  
 قول من شئت فى شى لى  
 جافى جبريل أو الذى  
 ما فعلته لان هذا العبارة  
 تدل على تعظيمه عندنا  
 لا يؤيد لما هو ظاهر ان  
 ما فعلته لا يشعر باستغفاف  
 أصلا بخلاف ما قبلت بانه  
 وأقضى بالجدال البليغى فبين  
 قبله لى حافى لى حافى

فتعالى لى حافى فان انظر عدم الكفر وكان ما هذا كذا كرم السبكي حكاية الراى فمن آخر  
 بتعظيمه بيه فقاله تلقف يتناول السما والارض

لهذا يكفر لانه من باب المبالغ في التشبيه المقصود بلغاها اليه على تنقيح قدر المشفقون (٨٥) احقاد المسببه اليه يكفر لان مقتضاها ان العالم لا يكفر لانه يعرف حقائق التشبيه لما تضمنه الاحتشاف نظرا اليان المبالغه فيه قد صدق تحقيق المعنى بخلاف العاى لان هذه العبارته متشابهة على عظيم غور واستغفل ولم يرجع الى ان شيئا من هذه الاحتمالات هو وغيره عدم التكفير به بل بما تضمنه السبني والجلال او اعتادا بان يعرف باطنه انه الحق واثنان يشر به (واعتادا) وهذه الثلاثة تاتي في النسبة ايضا كما قلنا في آخره وحذف ههنا التسوية والعطف باولها لانه لا يصح ذكرها والعطف بها وتسل الامام عن الاصوليين ان اخبار التور به أي كمالا متعلما كجواهر ظاهر لا ينفد كغير باطنا فضلا لحصول التهاون منوع به فارق قوله في نحو السلاق ماننا (فمن في) الصانع) أشد من الاجماع النطق به انتم سلا والافن قوله تعالى صنع الله لكن على مذهبهم وى ان ورد الفعل كلف أوجب مذهب الباقين أو الغزالي كما أثرت البهاول الكبار واستدل بعضهم بالاجماع الصعيان انهم من كل صانع وصنعه ولدا ليدل فيما قدمته من الشرط ان لا يكون الوارد على جهة المقابلة نحو آتته فزعره أم نحن الزارعون ومروا

نه لا يكفر (الخ) متعلق بقوله حكايه الرافعي كافي تضييعه وقوله المقصود صفة الجبالغة كافي تضييعه أيضا وقوله أنه يكفر هو الاحتمال الثاني وقوله ان العالم لا يكفر هو الثالث اه سم (قوله ان عرف) أي قول الصنفين في في النهاية الاقوله كالمثل الا في (قوله وحذفهم التسوية) أي سم قاله اه عش (قوله انه) فيه توجيهاً نحو السيرافي وغيره تقدم في هاشم معاملات العبد اه سم (قوله أي فيما لا يحتملها) أي كان قاله الثالث ثلاثة وقال أردن غيره اه عش (قوله انه) فإن قوله في نحو الطلاق صريح السباق فرض هذا فيما لا يحتمل في الجملة أولى اه سم عبارة عش ظاهره فيما يحتمل وما لا يحتمل اه (قوله في نحو الطلاق) انظر الصور التي لا تقبل التور ويقبها في الطلاق ظاهراً وتقبل فيما باطنها اه رشيدى (قول المتن في الصانع) أي أنكرهم وهم الحرية الزاعون ان العالم لم يزل هو وجوده كذلك بلا صانع اه معنى (قول المتن في الصانع) فرغ (الوجه فيه) قال صمصامه كذا مثلاً كذا بل لا يكفر بمجرد ذلك اغنايته السكبح هو مجرد وليس كثر اغان قاله على وجه الاحتشاف أو اعتقد عدم طائفة من علماء تعالى بذلك الشيء الواقع بل أو جوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر والوجه أيضاً فيه بل ليس إلا الخوف من العذاب بحيث أنه لو لا الخوف لم يسل على عدم إطلاع كثر بل ان اعتدع ذلك استحقاقه تعالى العباد فلا كفر وان اعتدع عدم الاحتشاف فلا إشكال في الكفر وان لم يعتقد واحدا من الامرين بمعنى الغفلة عنهم فافهم نظر ولا يعد عدم الكفر اه سم (قوله أخذوه) أي إطلاع الصانع على الله تعالى (قوله ان سلم) أي وجود الإجماع النطق (قوله من توله تعالى) الخوف وبأن آخر العقبة في النهاية الاقوله على مذهب أبي أو على مذهب الباقين وقوله كآثر البهائم وأول الكتاب وقوله قتاله (قوله على مذهب من يرى الخ) من هو على اسم جازاة لجلال الدواني في شرح العقائد الصغرية ذهب المعتزلة والكرام إلى أنه ان دل العقل على انصافه جاز الإطلاع عليه سواء من ذلك الإطلاع ان الشريعة أولم ورد قال القاضي أبو بكر من أصحابنا كذا لفظ على معنى ما سبقته تعالى من الإطلاع عليه تعالى بلا توقف بل يكن المسلمون جميعاً لا يلبس بكبر ما ينفوذه بقالة لا يمنع من ذلك الإجماع من الاعتدال بالتعظيم وذهب الشيخ الأخرى ومنايعه إلى أنه لا يمنع التوفيق هو المختار وذهب الامام الغزالي إلى جواز إطلاع عالم انصافه على دليل التوفيق دون التسمية اه بحذف (قوله أو على مذهب الباقين) أي انه يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يكثر بنفس وقوله أو الغزالي أي أنه يجوز إطلاع الصنف عليه تعالى وان لم ترد هذا حكمه العطف باو اه عش (قوله ولا دليل فيه) أي في ذلك الخبر (قوله لم) أي في أول الكتاب المتعلق على مجيئ مجرد ادعى الامر والطلب بل يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم ولا يخفى الآن بكون ذلك الفعل محالاً بل لا يخلو عن غير الذي لا يدعيه وأرادوا حاشا فتمت إعادة الإطلاع على هذا المعنى غير مراد من هذا الكلام فطعننا في بعد ذلك قوله فتأمل غير بضاع الاهتمام بهذا الفرق واستغفاه سم (قوله انه لا يكفر) متعلق بقوله حكايه الرافعي كافي تضييعه وقوله المقصود صفة الجبالغة كافي تضييعه أيضا (قوله انه يكفر) هو الاحتمال الثاني (قوله ان العالم لا يكفر) هو الثالث (قوله انه) فيه توجيهاً نحو السيرافي وغيره تقدم في هاشم معاملات العبد (قوله انه) في نحو الطلاق صريح السباق فرض هذا فيما لا يحتمل في الجملة أولى (قوله من في الصانع الخ) فرغ عو وجف من قال الله كذا مثلاً كذا انه لا يكفر بمجرد ذلك اغنايته السكبح هو مجرد وليس كثر اغان قاله على وجه الاحتشاف أو اعتقد عدم طائفة من علماء تعالى بذلك الشيء الواقع بل أو جوز عدم المطابقة فلا إشكال في الكفر اما في الاول فلا احتشاف واما في الثاني فلا فيه نسبت الجمل إلى تعالى عتلا حاشا كبر ما ينفوذه بقالة لا يمنع من ذلك الإجماع من الاعتدال بالتعظيم وذهب الامام الغزالي إلى جواز إطلاع عالم انصافه على دليل التوفيق دون التسمية اه بحذف (قوله أو على مذهب الباقين) أي انه يجوز ان يطلق عليه تعالى ما لا يكثر بنفس وقوله أو الغزالي أي أنه يجوز إطلاع الصنف عليه تعالى وان لم ترد هذا حكمه العطف باو اه عش (قوله ولا دليل فيه) أي في ذلك الخبر (قوله لم) أي في أول الكتاب المتعلق على مجيئ مجرد ادعى الامر والطلب بل يكن في هذه العبارة دلالة على التعظيم ولا يخفى الآن بكون ذلك الفعل محالاً بل لا يخلو عن غير الذي لا يدعيه وأرادوا حاشا فتمت إعادة الإطلاع على هذا المعنى غير مراد من هذا الكلام فطعننا في بعد ذلك قوله فتأمل غير بضاع الاهتمام بهذا الفرق واستغفاه سم

من هذا القبيل وأضاف الكلام (٨٦) في الصانع بالسن غير إضافة والذي في الخبر بالاضافة هو لا بد على غيره ألا ترى أن قوله صلى الله

عليه وسلم يا صاحب كل  
نجوى أنت الصاحب في  
السفر يا خلوًا ومنه  
الصاحب من غير تدبير  
أسمائه تعالى فكذلك هو  
لا يؤخذ منه أن الصانع من  
غير تدبير من أسمائه تعالى  
فتأمله وفي خبر مسلم يعجز  
في الدعاء فان الله سبحانه مشاهد  
لأمره وهذا أضامن  
قبيل المضاف أو المقيد  
مع في حديث الطبراني  
والحكم اتفقوا أن الله  
فاتح لكم وصانع وهو دليل  
واضح لفقهنا أن ذلك في  
بين النكر والمعرف  
وبأن آخر العقيدة أن  
الواهب توقيفي بحاقبه  
فراجعه أو اعتقد حدوثه  
أو قدم العالم أو في ما هو  
نائب القديم إجماعا كمثل  
العلم مطلقا أو بالجزئيات  
أو أثبت ما هو منفي عنه  
إجماعا كاللأن أو الاتصال  
بالعلم أو الانفصال عنه  
فدعى الجسم إلى الجبهة  
لمنزعه واحدا من هذه كثر  
والافتقار إلى الصانع لازم  
للمذهب ليس بذهب فروع  
فيه بما لا يحصى وظاهر  
كلامهم هنالك = متناه  
بالإجماع وأن لا يعلم من الدين  
بالضرور وقد يمكن توجيهه  
بأن الجميع عليه هذا لا يكون  
الاضرور يوافقه - تنظر  
والوجه لا بد من التقدير  
هنا أضامن ثم قبل أشد

من حديث الجارية في تقصير القوم جميع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال المطلق أو (الح) اعتقاد الكوكب فاعل واستشكل بقول المعتزلة أن العبد خلق فعل نفسه موجب

بأن ذاك الكوكب يعتقد فيه نوعان التأثير الذي يعتقد به الإله ولا كذلك المعتزلة غايته أن يجعل فعل العبد واسطة ينسحب بها المفعول تنزيهاً لله تعالى عن نسبة التقدير إليه (أو نفي (الرسالة) أو أحدهم أو أحداً انبياؤه المجمع عليه أو أحد (٨٧) سوف يجمعنا عليهما القرآن كالخوذين

[illegible]

كسجدته من الخس (أو عكسه) أى أوجب سجدة على عدم وجوبه معها كذا ككسالة ما ساءه أن في مشر ويجمع على مشر وعينه  
معوم كذا كالم واتى كالعبد كالمس به البغوى اما لا يعرف الا بالخواص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب وكذا مقتضى  
المعتمد للغير.

ولما كنتم أوتيته ناول غير ضلي البطلان كبحر في النكاح أو بعد عن العلم بحسب تنقي علمه ذلك فلا كفر بحجده لانه ليس فيه تكذيب  
 وفور في نكاح العتدة بنهره ويجوز ان يغير ضرر ورويه اذ لم يرد بالضرر ورويه ما شئت ان يغير فاما الخاص والعام ونكاح الله تعالى ليس كذلك  
 الا في بعض أقسامه وذلك لا يوتر (تنبيه أول) من أفراد قولنا وليت الخ ايمان فرعون الذي عزمهم فانه لا قطع على عدمه بل يظهر الآية  
 وجوده وألف فيه مع الاستدراج أي كفر بعض محقق التأخر من مشايخ شافعي وما دعي عليه من الايمان عتد باس الحيلة بان وصل  
 لا حرم في كفر فرقة وادراك الفرق في الآية من ذلك كله واضح خلافاً لما زعمه لا يقبل كما شرحه أختناوه فهم وهو صريح قوله  
 تعالى فلا يكذب بنفعهم بايمانهم لم أرأوا (٨٨) باسنا وما يقرر علم خطا من كفر القائلين باسلام فرعون لا وان اعتقدنا باعلان هذا القول

لكنه وان وردت في آيات  
 وتبادر من آيات أولها  
 المخالفة وان جملاً ينفع غير  
 ضروري وان فرض أنه مجمع  
 عليه باعتبار أنه لا معة خلاف  
 أولئك اذ لم يعلم ان فهم من  
 بلغ من رتبة الاجتهاد المطلق  
 \* (تنبيه ثان) ينبغي  
 للمفتي أن يعتاط في التكفير  
 ما أمكنه لعل خطره موعظة  
 عدم قصد سب سائر العوام  
 وما لا اعتناء على ذلك فقام  
 وسد باختلاف أئمة الحنفية  
 فأنهم قسموا الحكم بكفرات  
 كثيرهم قبولها التاويل  
 بل مع تبادل منها ما رأيت  
 الزركشي قال عما توسم به  
 الحنفية ان غلبه في كتب  
 الفتاوى يقلل من مشايخهم  
 وكان الثوريون من متأري  
 الحنفية ينكرون أكثرها  
 ويخالفونهم ويقولون  
 هؤلاء لا يجوز تقليدناهم  
 غيرهم وفي الاجتهاد  
 يجرى بها على أي أصل  
 حنفية فلا خلاف عقيدته

يعرته الخاص والعام والاذل بكفر وهذا هو الظاهر اه معني عبارة عرش أي مع اعترافه باسبل العدة  
 والافانكار العتدة من أصلها كفر لثبوت النص وعلم بالضرر اه (قوله وما ينسركه الخ) عطف على  
 ما لا يرفع الخ ولعله محذور قوله ولم يجر ان يفتي عليه (قوله أو بعد الخ) عطف على ناول (قوله أو بعد  
 عن العلم الخ) أي أو قرب بعده بالاسلام اه معني (قوله فلا كفر بحجده الخ) يشمل بالنسبة للأول  
 وهو لا يرفع فلا انفراد ما كان الجاحدين الخاص بقوله لانه لا ينشكرك وان خص بمعاذا كان الجاحد  
 بمن عني عليه ذلك فقام به بقوله أو بعد عن العلم الخ بشكل وينبغي تحري المسئلة سم أقول لانه ان  
 تقتار الثاني الأول وهو الشمول لولا اشكال فيه لانه اذ اتفق العلم بالضرر وروى الفتاوى فلهذا لم يجر معه عدم  
 صدور ذلك عن من الله عليه وسلم فليست المخالفة فيه عذراً في التكذيب بخلافه في الضرر وروى فان الاجماع  
 دلالة ثانية لقطعنا على اه سديد (قوله بشهرته) أي شهرته عر على حذف المضاف وكذا قوله  
 بمن ضرر ورويه بقوله ونكاح العتدة على حذف المضاف (قوله ليس كذلك) أي فلا يكون انكاره  
 كفراً مطلقاً اه عرش (قوله من أفراد الخ) خبر مقدم لقوله ايمان فرعون وقوله فانه الخ لعله لهذا الجمله  
 (قوله فيه) أي وجود ايمان فرعون (قوله في كفر) أي أكثر مواضع هذا الالف (قوله بعض محقق  
 التأخرين) كانه يشير الى الخلال الدواني اه سديد (قوله وما عر) من الردوقه عليه أي على البعض  
 (قوله وأدراك الفرق في الآية من ذلك) جملة اعتراضه والاشارة الى الوصول لا حرم في أولي اس الحدة  
 (قوله فيه) أي في قوله وادراك الفرق الخ (قوله لا يقبل) خبره وقوله ان ايمان الخ (قوله وهو) أي  
 عدم القول عند البأس (قوله وما يقرر) أي بقوله من أفراد قولنا وليت الخ ايمان فرعون الذي عزمهم  
 (قوله باعلان هذا القول) أي القول باسلام فرعون (قوله لكنه) أي كفر فرعون وكذا خبره (قوله  
 أولها الخالفون الخ) هذه الجملة مفعلة لا يادبوا بان وقوله غير ضرر ورويه خبره لكنه (قوله انه) أي  
 كفر فرعون (قوله بناء على الخ) واجمع الى قوله مجمع عليه وقوله بخلاف أولئك أي المخالفين المؤايدان  
 وقوله اذ لم يعلم الخ علة عدم المعرة (قوله عما توسم الخ) لعل من يفتي (قوله أكثرها يخالفونهم)  
 أي كتب الفتاوى وقوله هؤلاء أي مشايخهم (قوله لم يجر جواها) أي الفتاوى (قوله انتهى) أي قول  
 الزركشي (قوله ما علمت حرمته أو نفي الخ) نشر على غير ترتيب الالف (قوله فيها) خبر مبتدأ محذوف  
 أي وهو أي قوله ضرر ورويه عن غير علم الحرم مفعول الوجوب (قوله ومن ثم) أي لاجل ارتداد هذا ذكر  
 (قوله وعلم) أي ذلك البعض (قوله حصول اليقين الخ) مبتدأ خبره بقوله من حيث حصول الخ أي من  
 سبل حوله الخ (قوله بقوله الخ) أي في قتل النضر (قوله الذي ذكره الفرائي) أي سبق ذكره عنه أفتا

اذ هما ان معناه أصلاً صفة طاهر الايمان فلا ريب في اليقين فليقتبه لهذا والجفر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل مناوئهم فخطاف (قوله  
 عليه أن بكفر لانه كفر مسلماً اه لمخالفه بعض المحققين مناوئهم وهو كلام نفيس وقد أفتى أبو زرعه عن محقق التأخرين فبين قوله  
 اه في قوله في الله فقال جهر ثلاث الله باله لا بكفران أو بالانفاسب أو هجره لله تعالى وان لم يكن ذلك طاهر الفطنه فالعلم بحسب الامكان  
 لا سبحانه لا يعرف فانه بعدد حيث يمكن يرتد على الحلافة لشعنا طاهره \* (تنبيه ثالث) قال الفرائي من زعم انه مع الله لا تسقط عنه  
 نحو الصلاة أو يقرم بنحو شرب الخمر حبس قبله وان كان في الحكم يتخلو في التاوتر وقول مثله أفضل من قتل مائة كافر لان ضرره أكثر  
 انتهى ولا نظير في شواذ لانه مرئ لا يتخلله ما علمت حرمته أو فموجود مع العلم وجوبه ضرره وقوله ما من ثم جزم في الأثر يتخلو ووقع في النافي  
 مع جلالة وروضه لأن الله تعالى بعض عباده ليس ثوبه في روثه لاوعلم الاذن فينا عليه لم يكن متبكال شرع حصول اليقين من  
 حيث حصوله انقض بقوله للسلام انه في لا يبي على الصبح انتهى وقوله مثلاً بما يدل فيسملع بعض التصوف في الذي ذكره الفرائي



و يفرض الباقى لم يردنا الا ما هو مثل الحر فى ان استغلا غير مكفر لعدم حله ضرورتان ارباد عدم انها كالمشرك انه فرعون  
 كما تضى عليه بالاثم بل والنسق ان ادم ذلك فله فوعاها وانه لا حمة على قلبه كجواهر الظاهر من صافى كلامه فهو زلة متعلان ذلك العين  
 انما يكون بالاثم وهو ليس بصحة عند الامتثال لا تقتضوا طر من ليس بمصوم و يفرض انه مخفف من عند من شد بالقوله ان لا تلتزموا من  
 شرعى كالنص يقتضى ليس الحر والجميع عليه الامن شديد لا يستتبع لانه فليس بسلام ان الحضر والى الاصلاح انى فخر ان ثبات الا لاهل  
 لم يكن حقيق ذلك الزم و يفرض انه غير مجتهدا لانه فى منتمى وجود فعل الاذن فى قتل الغلام اليه على بد احدهم فان قلت تقتضيان  
 عيسى صلى الله عليه وسلم لو اخرج بعد تزوجه اجد ابان له استعمال الحر برجله ذلك (٨٩) قلت هذا لا يقع ان يقول بشر بعقوبتنا  
 صلى الله عليه وسلم وقد

استقر فها تخرج الحر على  
 كل مكفر لغیر مباحة أو  
 ضرورة فلا يفرأ بالأدال  
 يتأول الباقي بان الاذن فى  
 الحر برؤية ما دام عليه  
 علم الحق من ذلك العبد كما  
 تأول هو وغير ما وقع لى انه  
 لما اشترت ولا يتبدل بخاف  
 على نفسه الفتنة فيضل  
 الحما وليس ثبات الغير  
 وخرج مسترقا فى مبيته  
 ليدركه فادركه أو وجوه  
 ضرر يوسوس لعل الحما  
 فقال لان طلب الحما  
 ضدهم بان فعله ذلك انما  
 وقع تدابوا كما يتدوا بالحر  
 عند النص ومقدرة ليس  
 ثبات الغير صاعدا خفى من  
 مقصد الحب ويحتمل من  
 قيام النفس لا تاتى ذلك  
 الاذن الذى للتدوى ليس  
 الا بالهالم وقد اتضح بعلان  
 الاحتياج به وفرد وضع من  
 مسئلتنا وسئلة ذلك الذى  
 فان الحر ولا تصور حله  
 لغیر مباحة واستعمال مال  
 الغير يوجع ظن رضاه

(قوله انه فرعون) قلت ان تقول ما قلته مع تنسيب لا يقال فائدة فى التكفير لا تقسول ذلك  
 لا يخصه فتمام له مدع (قوله شرطه) أى كون الا لاهم بخفى كذا ضمير به (قوله الجمع عليه) أى  
 من الا تخوفه الامن شذ الخ تستثنى من هذا الخذف (قوله وبتسلم ان الحضر والى الخ) جواب سؤال مقدر  
 كان قال يقول كيف تقول الا لاهم ليس بصحة ان الحضر والى و قتل الغلام حاصل الجواب لو سلمنا  
 انه ولى فخر ان لنا العلم ان الا لاهم لم يكن حقيق ذلك الزم فلا يقع ما فى زمنا عليه اه (قوله  
 و يفرض انه غير مجتهد) أى فى ذلك الزم (قوله فى زمته) أى الحضر (قوله تقتضيان) أى قوله قلل الاذن  
 الخ (قوله قلت هذا) أى الاخبار المذكور (قوله ناول هو) أى الباقي (قوله بان فعله الخ) متعلق بقوله  
 ناول هو الخ (قوله لا تقسول الخ) متعلق بقوله لا يقال الخ (قوله ليس بالا لاهم) وقد يقع الحضر بموازاة  
 لا تكاد يأتى الخذف من الذى لا يندرج عنه عن احدهما بمجر ذلك يندرج الهم وكفى كما فى الشارح  
 (قوله هو بظن رضاه يفرض الاصلاح الخ) يقتضى ظن الرضا يفرض الاصلاح على القصدون لم يطالع عليه  
 يجوز اه سم (قوله وان كان من كان) أى ولو كان أ بخل (قوله سلام) الى قوله وكذا من أنكر فى القنى  
 والى التبيين فى النهاية (قوله للمتن كفى) جواب لجميع ما حرم المسائل اه مقتضى (قوله فأنه الخ) عبارة  
 المتنى لظن بان شل ناقض حرم النية بالاسلام فان فى ناقض حرم النية كذا يجرى فى المنكر فهو مباح  
 بيتى له الموسوس ولا اعتبار به كقوله الامام اه (قوله وكذا من أنكر محبة أى بكر) ظاهره ان انكار محبة  
 غيره كبقية الخلفاء لا يكفر به وهو كذا لان محبتهم لم تثبت بالنص اه ع (قوله وكذا فى وجع الخ) أى  
 ضعف ع (قوله وسم عبارة النهاية) ولا يكفر بسب الشين والحن والحسن الا بوجه مكاه القاضى اه  
 (قوله الشين) أى أبى بكر وعمر اه ع (قوله أو ضادا) الى التبيين فى النهاية الا قوله وصحرا لانه وقوله  
 ذلك فقا بلسه بقوله أو بعد عن العلماء المتشكك و يبنى فقر والمسئلة من شرح الجمعية متعلق به  
 (قوله قلت هذا لا يقع الخ) كان يمكن أن ترد لو فرض وقوعه لم يكن الانه على انه من شرع ينفى ذلك  
 الزمان (قوله هو بظن رضاه يفرض الاصلاح الخ) يقتضى ظن الرضا يفرض الاصلاح على القصدون لم  
 يطالع عليه يجوز (قوله أو عزم على الكفر عدا أو ترد فيه كفى) قال الشارح فى الاعلام بقوله اطلع الاسلام  
 وفارق ذلك زعم العدل على مقارفة كبيرة فانه لا يسقط بان نية الاستدانة على الاعيان شر فية فضيلة نية  
 الاستدانة متعلق بالاعيان القائم باليست شر ما يواو كن وجعل ذلك الاعيان التصديق وهو متضمن العزم  
 الاقضية على الكافر مع عدم علمه بالاعيان والنية تتألف ذلك اه ولما عدى فى الرض من المكفرات  
 قوله أو عزم على الكفر أو تردده كفى قال فى شرحه لان استدانة الاعيان واجبة فاذا تركها كفى  
 ولهذا فارق عدم تقضى فى العدل بعزم على فعل كبيرة أو تردده اه فليتأمل (قوله وكذا فى وجع مكاه  
 الخ) يفيدان الصحيح خلافا (قوله أو ضادا) فديكون المصنف أدخله فى الاستهزاء ان العناد لا يخلو عن

(١٢) - (شر وان قاسم) - (تاسع) ومن ان لنا ان ذلك الذى يعرف مال الشايب ولا يرضاه و يفرض حله  
 به هو بظن رضاه يفرض الاصلاح على انه انما فعله ذلك التصدا كل الملم على باطن فاعل ذلك هو بى وان كان من كان وصرف الوجة  
 ان ظن رضاه الغير يبيع له ففى واقعة بجهة العمل من غير طريق الا لاهم كواقعة الحضر وسئلة الحر ولا تلتزمه من غير طريق الا لاهم وجوه  
 فتأمل (أو عزم على الكفر عدا) مثلاً (أو تردده) أى فعله (أو لا كفى) فى الخلاف فى كل ما يملأه نية الاسلام وكذا من أنكر محبة أى بكر أو  
 وجب بانه عاشر حتى الله عنهما جباراً اه الله سنه وكذا فى وجع مكاه القاضى من سب الشين والحن والحسن ورضى عنهم (تبيين) ذكر  
 مسئلة الغرم ليعين المراد من التبيين كلامه لانه لما فعله ما يقتضى بانه وهو غير شرطه (والفعل الكفر ما عدا سبهم عدا الله بن)

وزعم الجويني إلى نعم (قوله أو عناده) قد يكون المصنف أدخله في الاستهزاء فإن العناد لا يخلو عن استهزاء  
 اه سم (قوله أو اسم معظم) يشمل أسماء الأنبياء والملائكة (فائدة) \* لجلال السوطي مصنف حافل  
 جليل سماء تتر به الأنبياء عن نفسه الأضياع بتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر  
 فتناوبه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان جلالنا صم وجلالنا وقع بينهما سب كثير فغضب أحدهما الآخر إلى روى  
 المعزى فقال له ذلك تنسبني إلى روى المعزى فقال له والذات قال الأنبياء روى المعزى وأما من روى المعزى  
 وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعوا إلى الحكم فسلط ما ذا يلزم الذي ذكر الأنبياء مستلهم في  
 هذا المقام فاجبت بأنه يعز والتعز والبلغ لان مقام الأنبياء أجل من أن يضرب مثلاً لحد الناس ثم ذكر  
 ان المستدل بامثال ذلك نادرة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتشر والعلم بحضرة أهله وهذا  
 لا إنكار عليه وتلوه يكون في الخصام والتبري من معرفة أو نقص ينسب اليها هو أو غيره وهذا يحمل الانكار  
 والتأديب لاسيما إذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف وتعد ذلك ولكل  
 مقام مقال ولكل حمل حكم يناسب ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عايق في حق الموالين  
 بعض الوعاظ انهم يذكر ون في مجالسهم الحقة المشتملة على الخالص والعلم من الرجال والنساء ما حاربت  
 هي تخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن وروقة فيسب في حين من ربح لامن يعظم ومن ذلك  
 انهم يقولون ان المراضح حضرن ولم يأتينه لعدم ماله الاحليمه تزيت في رضاءه شفقة فيقولون ان النسبي  
 صلى الله عليه وسلم كان روى غنما وينشدون

يا فاضلنا سارا الحبيب إلى المرعى \* فيا حيدرا واعي فؤادي له روى

وفيه \* فإحسن الانعام وهو يسوقها \* فاجلب عيائمه ينبت لن يكون فطنا أن يحذف من الخبر ما هوهم  
 في الخبر عنه نقصا ولا يضرب ذلك بل يحسنه انتهى رأ طاف في هذا المؤلف بغرائب نفيسة واحكاما جلت نفيلة  
 ومعنوية يتعين استفادتها اه سم (قوله أو من الحديث) إلى المتن في المعنى (قوله أو من الحديث) يظهره

أو عناده (أو جوداه  
 كالفاء مصنف) أو نحو  
 مما فيه من القرآن بل  
 أو اسم معظم أو من الحديث  
 قال الروياني

استهزاء (قوله بل أو اسم معظم) يشمل أسماء الأنبياء والملائكة (فائدة) لجلال السوطي مصنف  
 حافل جليل سماء تتر به الأنبياء عن نفسه الأضياع بتعين الوقوف عليه واستفادة ما فيه وهو من جملة ماسطر  
 في فتناوبه ومن جملة ما فيه قوله وقع ان جلالنا صم وجلالنا وقع بينهما سب كثير فغضب أحدهما الآخر إلى روى  
 المعزى فقال له ذلك تنسبني إلى روى المعزى فقال له والذات قال الأنبياء روى المعزى وأما من روى المعزى  
 وذلك بحضرة جمع كثير من العوام فترافعوا إلى الحكم فسلط ما ذا يلزم الذي ذكر الأنبياء مستلهم في  
 هذا المقام فاجبت بأنه يعز والتعز والبلغ لان مقام الأنبياء أجل من أن يضرب مثلاً لحد الناس ثم ذكر  
 ان المستدل بامثال ذلك نادرة يكون في مقام التدريس والافتاء والتصنيف وتشر والعلم بحضرة أهله وهذا  
 لا إنكار عليه وتلوه يكون في الخصام والتبري من معرفة أو نقص ينسب اليها هو أو غيره وهذا يحمل الانكار  
 والتأديب لاسيما إذا كان بحضرة العوام وفي الاسواق وفي التفاوض في السب والقذف وتعد ذلك ولكل  
 مقام مقال ولكل حمل حكم يناسب ثم ذكر انه سئل شيخ الاسلام حافظ العصر ابن حجر عايق في حق الموالين  
 بعض الوعاظ انهم يذكر ون في مجالسهم الحقة المشتملة على الخالص والعلم من الرجال والنساء ما حاربت  
 هي تخلة بكال التعظيم حتى يظهر من السامعين لها حزن وروقة فيسب في حين من ربح لامن يعظم ومن ذلك  
 انهم يقولون ان المراضح حضرن ولم يأتينه لعدم ماله الاحليمه تزيت في رضاءه شفقة فيقولون ان النسبي  
 صلى الله عليه وسلم كان روى غنما وينشدون

يا فاضلنا سارا الحبيب إلى المرعى \* فيا حيدرا واعي فؤادي له روى

وفيه \* فإحسن الانعام وهو يسوقها \* فاجلب عيائمه ينبت لن يكون فطنا أن يحذف من الخبر ما هوهم  
 في الخبر عنه نقصا ولا يضرب ذلك بل يحسنه انتهى رأ طاف في هذا المؤلف بغرائب نفيسة واحكاما جلت نفيلة

وان كان ضعيفا وهو ظاهر لان في القامحا حقا فحين نسب اليه مخرج بالضعف الموضوع \* (قائده) \*  
 وقع السؤال عن شخص يكتب القرآن وجه لكونه لا يمكنه ان يكتب بيده لما تم مما اوجاب الجواب عنه كما  
 احاط به شخصنا الشريفي انه لا يحرم عليه ذلك والحال هذه انه لا يد اذ راعا ان الاذراء ان يقدر على الحاله  
 الكاملة وينتقل عن غير هذه وليس كذلك اه ع (قوله) ومن العلم الشرعي هل المراد به  
 هنا ما يشمل آله اه سم (قوله) وقضية قوله كالمناه (الح) أي قضية تائه بالكاف في الاقائه اه نهاية  
 (قوله في الملاحقه) أي اطلاق الكفر بجميع ما ذكر في المتن والشرح هنا (قوله) ولو قيل (الح)  
 اعتمد المعنى بعبارة المقرى وقد يصير عند ذلك قول المصنف مسترصر لمصرعنا (الح) (قوله) لا بد من قريظة  
 تدل (الح) وعليه فاجرت العادة به من البصاق على اللوح لازالة ما ليس بكفر وينبغي عدم حرمته  
 أيضا ومثله ما جرت العادة به أيضا من مضغ ما ليس بكفر أو نحوه فلتعلم انه أول صياغة تمنع الخاص بوق  
 ما وقع السؤال عنه وهو ان التقسيم لا يضرب الاولاد الذين يتعلمونه بالواجب هل ذلك كثر أم لا  
 وان وما هم بالاولاد من بعدهم نظر والجواب عنه ان الظاهر الثاني لان الظاهر من انه لا يراى الاستخفاف  
 بالقرآن نعم ينبغي حرمته لاشعاره بعدم التعليم كالمناه فبالروح والكراسته على وجه اه ع  
 (قوله) لا بعدد معتد اه ع (قوله) أو مخلوق آخر في قوله ونخرج بالصورة في المعنى (قوله)  
 أو مخلوق آخر قال في الوضو ما يطلع كثر من من الجهلة الضالين من المصودين بذي الشياخ حرم  
 قطعيا حال سواء كان الى القبلة أو غيرهما سواء قصدوا السجدة له أو غفل عنه وفي بعض صور  
 ما يقتضي الكفر قال الشارح في الاعلام بعد نقله ما في ال وضعا فبهم انه قد يكون كثر ابا ن قصده عبادة  
 مخلوق أو التقرب اليه وقد يكون حراما بان قصده تعظيمه أي التذلل له أو أطلق وكذا يقال في القول بالعبادة  
 انتهى اه كذا (قوله) لا يشبهه تعالى (الح) (تنبيه) يكفر من نسب الامالى السفالة أو الصلابة الى  
 الكفر أو انكر اعجاز القرآن أو غير شانه أو أنكر الهالة التي لله تعالى في خلق السموات والارض ان قال  
 ليس في خلقه مما دلالة عليه تعالى أو أنكر بعث المؤمنين في يومهم بان جميع اجزاءهم الاصلية بوجه الارواح  
 الهيا أو أنكر الجنة والنار أو الحساب أو الثواب والعقاب أو آخر مما لم يكن قال المراد به من غير ما عاينها أو قال  
 الاثمة افضل من الانبياء هذان علم معنى ما قاله لان جعل ذلك تقربا لاسلامه أو بعدد عن المسلمين فلا يكفر  
 لعذره ولان قال مسلم لمسلم سلم الله الاعان أو الكافور لا زفما لله الاعان لانه مجرد دعاء بنشد الامر  
 والعقرب تعلمه ولان دخل دارا لم يشر بمعهم الجمر أو كل لحم الخنزير ولان قال الطالب لهن خصمه  
 وقد اراد الخصم ان يحلف بالله تعالى لأر بالخالفة بل بالطلاق أو بالعق ولان قاله وثني المال كروية  
 ملا الموت ولان قرأ القرآن على ضرب الخد أو القصب أو قيل له تعلم القصب فالحل لم أخرج لسفر فصاح  
 العتق فرجيم ولان صلى بغير وضوء معتدا أو بغس أو الى غير القبلة ولم يستحل ذلك ولان نفي حل  
 ما كان خلافا لمن فيه لم يضر عه كان نفي ان لا يحرم الله النار أو لما تكفي في الاثمة والاعتق أو الظن أو الزنا أو  
 قتل النفس بغير حق ولان شد الزنا على وسطه أو وضع فانسوة الجوس على رأسه ودخل دارا لم يشر بمعهم الجمر  
 أو قتل نفس الاسارى ولان قال النصارى انهم من الجوسية أو الجوسية من النصر انيتولان قاله أو أعطى  
 الله تعالى الجنة مادخلها مخرج بذلك كما في الروضة وقال صاحبها لا توافي لا خير ما به يكفر والاولى كماله  
 الاخرى ان قال ذلك استغنافا أو استغناء وكفر وان أطلق لا معنى وأسنى (قوله) في ينقو به (الح) كعبارة  
 الشهادة قرينة على عدم الاستزاع لم بعد اه وهي اولى (قوله) بمحضرتهم (عبارة) لها به محبرة كافر خشية  
 منه اه (قوله) فانه لا شئ في الكفر جئت (الح) أي حين قصد تعظيم مخلوق فلو لم يقصد ذلك لم يكن كالرب

أومن العلم الشرعي  
 (يقولون) أو فظهر  
 كخطا وبصاق ومن لان  
 فيما حقا فاباهن وقضية  
 قوله كالمناه في الاقائه ليس  
 بشرط وان محاسن من  
 ذلك بقدر كثر أضوا  
 الحلة نظر ولو قيل لا بد من  
 قري ينشغل على الاسرار لم  
 بعدد (أو بعدد لستم  
 أو شئ) أو مخلوق آخر  
 وبغيره نحو عبادة كوكب  
 لا ما يشبهه تعالى شربا  
 وزعم الجواب ان الغسل  
 بجمعه لا يكون كقراءه  
 ولهم ان دخلت رتبة  
 قوة على عدم لالة الفعل  
 على الاستغناء كان كان  
 الاقائه خشية أخذ كثر  
 أو الصدود من أسير دار  
 الحرب بمحضرتهم فلا كثر  
 ونخرج بالصود والكوع  
 لان صورته تقع في العادة  
 للمصنوع كثيرا بخلاف  
 المصنوع من يظهر ان  
 الفرق بينهما عند الاطلاق  
 بخلاف ما قصد تعظيم  
 مخلوق بالركوع كما يعظم الله  
 به فانه لا شئ في الكفر جئت

واحتجابات تغليظ معنو يتعين استنادها (قوله) ومن العلم الشرعي هل المراد به ما يشبه آله  
 (قوله) أو فظهر كخطا وبصاق (الح) اختلافه باختلاف معنى القرآن من لوج المعنى لم بالصاق فاخت  
 بعضهم بغير شتمه لقاو بعضهم بحله مقلقاو بعضهم بخرمته ان يصق على القرآن ثم محصور بحله ان يصق على

(تنبيه) وقع في متالمواقف وتبعه السيف في شرحه ما جعله ان نحو السجود ونحو الشمس من مصدق بجماعه اليه صلى الله عليه وسلم كغير اجاعا ثم وجه كونه كراهه على عدم التصديق ظاهر او نحن تحكيك بالظاهر وانما حكمنا بعدم اجماعه لان عدم السجود لنفرت الله داخل في حقيقة الايمان حتى لو علم انه لم يسجد لها على سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية بل جعلها وقلب مطعون بالاجماع بل يحكم بكفره فيما بينه وبين الله تعالى وان اى علم محكم الكفر في الظاهر ثم قال لا يصلح له أن لا يلزم على تفسير الكفر بأنه عدم تصديق الرسول في بعض ما جاء به ضرورة تنقير من ليس القيار مختارا لانه لم يصدق في الكل وذلك لاننا جعلنا الظن الصادر عنه باختياره علامة على الكفر أى بناه على ان ذلك البسبب رد في حكمنا عليه بأنه كافر غير (١٢) مصدق حتى لو علم انه شدة للاعتقاد حقيقة الكفر بل يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في

لا يكون حراما أيضا كما يشعر بقوله لان صوره ان لم يكن عبارة على التمثال صريح في أن الايمان بصورة الركوع عليه باق حرام اه المالحون به العاد من خفض الرأس والاعتناء الى حد لا يصل به الى أقل الركوع فلا كفر به ولا حرمه أيضا لكن ينبغي كراهته اه عرش (قوله وقع في متالمواقف) الخ اجماعه يوم المهر وفاسمعه في الخطأ المات في شرح وتيسل لا يقبل الخ من اعتماد كانه نهاية والغنى اشترط في اللفظ بالشهادتين من الناطق في الاسلام ظاهر او باطنا (قوله بجماعه الخ) أى بجمعه (قوله) وجه) أى السد قدس سره (قوله فلذلك) أى لانه لا على عدم التصديق ظاهرا (قوله لان عدم السجود الخ) عطف على قوله ذلك (قوله حتى لو علم الخ) تبريع على النفي (قوله ثم قال لا يصلح له الخ) عبارة شرح للمواقف وهو أى الكفر خلاف الايمان فهو عندنا عدم تصديق الرسول في بعض ما علم بحجته ضرورة فأن قيل فشاذا لئلا والابس القيار الاختيار لا يكون كافر اذا كان مصدقا في الكل وهو باطل اجماعا قلنا جعلنا الشيء الصادر عنه باختياره علامة على الكذب في حكمنا عليه بذلك أى بكونه كافرا غير مصدق ولو علم انه شدة انزال التعظيم دين النصارى واعتقاد حقيقة لم يحكم بكفره فيما بينه وبين الله كما مر في سجود الشمس انتهت اه سید عر اى به يعلم ما في قول الشر حمله أيضا الخ (قوله لان عدم تصديق صوابه) كافي شرح للمواقف اذا كان مصدقا في الكل (قوله وذلك) أى عدم الروم (قوله الظن) اه وابه الشيء كافي شرح للمواقف والابس (قوله أى بناه على ان ذلك) ظاهر منه انه لتيسل لقوله جعلنا الخ (قوله) لحكمة الخ) تبريع على قوله جعلنا الخ (قوله حتى الخ) تبريع على قوله في حكمنا الخ (قوله فعلى الاول) بل وعلى الثاني أيضا اذا وجد النطق بالكلمتين اه سید عر (قوله انه لا كفر) أى فى الباطن نحو السجود أى لاصل سبيل التعظيم واعتقاد الألوهية (قوله عن الشارح) أى السيد (قوله على هذه الطريقة) أى ان الايمان التصديق فقط اه كردى (قوله حيثان) أى قرآن (قوله فقط) أى بدون اشتراط النطق بالشهادتين وعدم نحو السجود لغیر الله تعالى (قوله واجراء أحكام الدنيا) عطف على قوله الجماعة الخ أى وثانية حيثان واجراء الخ (قوله ومناطها) أى مناط طبق قوله أحكام الاسلام فى الدنيا (قوله والاكرام) فيه نظر اذا الاكرام لا يمنع النطق بحيث يسببه بنفسه فقط (قوله اذا لم يكن الاطلاع عليها) أى على حقيقة الايمان بدون لائق والحاصل ان من جعله شطر اذ اذاته شطر بخارى ومن جعله شطر اذ اذاته شطر للاجر لا يحصل اه كردى (قوله قبل يلزم) أى على عدم كون النطق شطرا ولا شرطا (قوله وهو) أى عدم الاعتبار (قوله بكونه) أى المصدق التارك للنطق بالاعتصاف (قوله) وان الامتناع الخ) أى بان الخ (قوله امن ترك الخ) بيان لقضية الاجماع (قوله ان هذا) أى ما اختاره الزوى وبوجه الاول أى ما اختاره الغزالي ومن تبعه (قوله وبوجه) أى مذهبنا. كمين اه كردى ويظهر أن مرجع الضمير كون الاول مذهب التسكيم (قوله انتهى) أى قول النسفي (قوله ولا يشك

سجود الشمس انتهى وهو مبنى على ما اعتاده اولان الاعيان التصديق فقط ثم حكمنا على طائفة انه التصديق مع الكلمتين نفس الاول انقص ما ذكره انه لا كفر بنحو السجود للشمس لما مر عن الشارح ان نحو عدم السجود لغیر الله ليس دخلا في حقيقة الايمان والحاصل ان الايمان على هذه الطريقة تالى على طريقة المتكلمين حيث ان النطق فى الآخر بشرطها التصديق فقط واجراء أحكام الدنيا ومناطها النطق بالشهادتين مع عدم السجود لغیر الله روى المصنف بقاؤا وروى غير ذلك من الصور التى حكم الفقهاء بانها كفرة لانطق غير داخل في حقيقة الايمان وانما هو شرط لاجراء الاحكام الدنيوية ومن جعله شطر لم يفته ولكن حقيقى والا لم يستطع الجبر والاكراه بل انه دال على الحقيقة التى هى التصديق اذا تمكن الاطلاع عليها بما يدل على

اه ليس شرط الاشرط الاخبار المصنعة من الناموس كان في قلبه متغال فخر من ايمان قبل يلزم ان لا يعتبر النطق في علم هو خلاف الاجماع على انه غير وانما الخلاف في انه شرط أو شرط واجب بان الغزالي منع الاجماع وحكم بكونه مؤنثا وان الامتناع عن النطق كانه امرى التى تجتمع الايمان وتبعه المحققون على هذا ولم ينظر والاخذ بالزوى وبقضية الاجماع ان من ترك النطق اختيارا اخذ أبقاى النار سواء أئلتنا شطر وهو واضح أو شرط لان بائنه تنق الماهية لكن أشار بعضهم الى ان هذا مذهب الفقهاء الاول مذهب التسكيم ويؤيده قولنا الذين النسفي كون النطق شرطا لاجراء الاحكام لخصه الايمان بين العبدور به هو أصح الرايين عن الاشهر وعليه الماترىدى اه ولا يشك

عليه عليه شطر أو شطر من ماضي من هذه الأثرية من هذا التساكن لا التفتها فقامت ذلك فانه مهم لأهم من يبق من المكفرات أن شاء كثيرة  
 جمعها كلها بحسب الامكان على مذاهب الاختلاف بعد في كل مستوعبا لاستغنى عن حجة العلم بقرائط الاسلام وعملته فان هذا  
 الباب أخطر الأبواب إذا لا سائر من عاقر طر منه كمن قبل بلتم أكثر فيجتهلما أمكنه وقد بالغ الخلف في التكفير بكثير من كتمان العلوم ينتها  
 فيه مع ما فيها (ولا تنص) يعني توجد اذا رد معصية كالزنا لا توصف بعصية ولا بعد ما (ردة ٩٠) صبي ويحتمل (لزم العلم عنهما) ومكره

عليه) أي الاول وقوله لمصر متعلق بقوله لا يشك (قوله أشد ما كثرة) وقد عني أوائل البليدين  
 المعنى والاشي جله منها (قوله فرط) أي سبق (قوله يعني توجد) إلى الخول المتكلم بحسب في النهاية والى قول  
 المتناوذه في النفس الاقوله لاقتضاه على الامام (قوله لا توصف بعصية) اذا لمعنى كافي جمع الجوامع  
 موافقة في وجهين من العبادات والعقد الشرع (قوله المتروك) أي لم يجرأ اه معنى (قوله عليه  
 مطمئن) فان رضى بقلبه فرند اه معنى (قوله وكذا ان يجرد الخ) أي كالمطمئن قلبه بالايمان في أنه لا يكفر  
 اه يجبري (قوله عنهما) أي عن الايمان والكفر سم وعرض وشهدى (قوله لا تظلم الخ) عبارة  
 المعنى لان الايمان كل موجود قبل الاكرام وقول المكفر ملقى ما لم يحصل منها اختيارا لم اكره عليه كقوله  
 أكره على الغلاف اه (قوله وتبيل وجوبا) اعتمد المعنى وكذا النهاية عبارة وجو با قبل دينا اه  
 (قوله وعليها) أي قولى وجوب والنسب إلى المتين في النهاية (قوله لا تظلم الخ) قد يشك  
 التعزير على الاول اه سم (قوله لاقتضاه على الامام) لو أعرض الامام وولاه من قتله وأصحابه أين من  
 تعاطيه ذلك وأمرهم فهل يسوغ قتله لا ساد أو يجب اه سم أتول القالب إلى الاول قبل ومسلم  
 ان كلام الاحتمالين مشروط بعدم خوف الفتنة (قوله فانه لا ياتي في الخ) عبارة المعنى فانه يجوز قتله  
 اه عبارة النهاية فانه يقتل حتما اه (قوله المتعدي) إلى قوله وحسب عليه في النهاية الاقوله كذا قالوه إلى  
 وحسب وقوله وحسب أمر الورد إلى ومن (قوله المتعدي) إلى قوله وتأخير الاستتابة في النفس الاقوله تطلقا  
 إلى وسن (قوله كطالته) أي وسائر تصرفاته اه معنى (قوله وهو) أي الاتفاق المذكور (قوله  
 وأولى منها) احسن من الرشيدى (قوله ثم بعد الخ) أي ثم استتابته ما لا بعد فاقتصر (قوله من منها فيه) أي  
 منع حصتها استتابة في حال سكره اه معنى (قوله ومن الخ) أي من أجل ذلك الخلاف (قوله مع وجوب  
 الرد) أي ورد الغصوب إلى المالكه (قوله فهذا أولى) محل تأمل فكيف يكون تأخير الكفر أو من تأخير  
 وضع اليد على مال الغير وان غرض التمسك ادى اه سيعر وقد يجب ان ازالة الكفر ليس في وسعنا  
 بخلاف وضع اليد (قوله أما غير المتعدي) إلى قوله المتروك وقيل في النفس الاقوله كالمؤمن وقوله فلا يحتاج إلى  
 واذا عرض (قوله فلا يحتاج الخ) خلافا للمعنى عبارة قضية الاعتداد باسلامه في السكران لا يحتاج إلى  
 تجديده بعد الاقاة وليس مراد اقتض حكا بن الصايغ عن النص انه اذا أفاق عرضنا عليه الاسلام فان وصفه  
 كان مسلما من حين وصفه الاسلام فان وصف الكفر الخ (قوله لهصلا سلامه) وما تقر من حصته اسلام  
 السكران المتعدي اذا وقع سكره فودنه هل يجزئ منه في الكافر الاصل اذا سكر ثم أسلم أو باع أو طلق فحكمه  
 نحو خرقه مع جمعها (قوله وكذا ان يقر قلبه عنهما) كلنا المراد عن الايمان والكفر (قوله لموجوب  
 الاستتابة المستتر من وجوب التأخير الخ) على الاول عجيب بان يحصل وجوب الاستتابة اذا أمنت في الحال  
 (قوله لا تظلم الخ) فانه غير التعزير قد يشك التعزير على الاول لاقتضاه على الامام لو أعرض الامام وولاه  
 عن قتله وأصحابه أين من تعاطيه ذلك وأمرهم فهل يسوغ قتله لا ساد أو يجب (قوله وتأخير  
 الاستتابة الواجب لهذا العذر مع قصر مدة السكر غالب الخ) قال في الروض محل أي السكران القتل  
 خير يرضى اه وقوله ومحل قال في شرحه احتياط لا وجوبا فأنص عليه الشافعي والبخاري في تعليقه اه

فصردة السكران غالباً بعد كذا قالوا أو منى ما استتابته في حال سكره لاحتمال موته فيه ثم بعد فاقتصر وجان خلاف من منها فيه ومن  
 ثم لم يجب الا بعد فاقتصر أمر الخو كانه يقتل فغفر الفاص مع وجوب الرد عليه فهو والتأخير لا يشاد فهذا أولى فان قتل في سكره فلا شيء فيه أما  
 غير المتعدي بسكره فلا تصح ردة كالمجنون (واسلامه) سواء رضى في سكره أم قبله لاسر وانه يعتد بقوله كالكاسي فلا يحتاج لتجديده بعد  
 الاقاة والنص على عرض الاسلام عليه بعد ما يعمل على التنب واذا عرض عليه فوصف الكفر فهو كافر من الآن لهصلا سلامه) وتقبل  
 الشهادة بالردة

مطلقاً) كما يحكمه في الروضة وأصلها إضافة لاحتياج الشاهد لتفصيله لانها لم تحط بالعدم العدل على الشهادة بما لا يعد من يدعي (وقيل يجب التفصيل) بان يد كرم وجهان (٩٤) لم يقل عالم المختار اخلافاً لاجلهم كلام الراعي لاختلاف المذهب في الكفر وشطر أمر

الزينة وهذا هو القياس لا سيما في العاوي ومن رآه يتألف رأي القاضي في هذا الباب ومن ثم أطلق كثير من في الانتصار له ونقلوا معنى وصرا عليه في دعاوى وذكريات مسائل ما يؤيده كالشهادة بنحو الزنا والسرقة والشرب وتبين رجوعه في خارجي لا اعتقاده ان ارتكابه الكبيرة ردة مطلقاً وقد يقرب الاول ان سكوته عن الاسلام الذي لا كاشف عنه هو جسد ليس على صدق المهود فلم يجب التفصيل لسهولة نزع أثر الشاهد بالباردة بالاسلام بخلاف تلك المسائل فانه المالك يمكنه نزع أثر الشهادة او يجنبها حتى لا يقدم على مؤاخذته بالبعد البين قال البلخي ويحل الخلافان فلا يردن من ايمان أو كفر بالله اما مجرد ادعاء أو كفر لا يقبل قطعا لا احتماله لكن ظاهر المتن الاتي الاكتفاء بقوله لفظاً لا كبر وهو مشكل ولا يحل على فقهاء موافقين للقاضي في هذا البطل ما ياتي وأخر الشهادات لان الالفاظ والاقوال للكفر أكثر الاختلاف فيها لا سيما بين أهل المذهب الواحد فلا يتصورونها الاتفاق لان اللفظ للمسحوق قابل للاختلاف فيه فليصحبه مطلقاً (فعل الاول لو شهدوا ردة) انشاء (فأنكر) بان قال كذا أو ما لو ردت (حكم الشهادة) نص

في خلافه فيه فليصحبه مطلقاً (فعل الاول لو شهدوا ردة) انشاء (فأنكر) بان قال كذا أو ما لو ردت (حكم الشهادة) نص

على الثاني اذا فصولا فاكرا ما لم يشهدوا باقراره بها ظاهر كلامهم انه كالاول بحسب ان الرفع مقبول انكاره كجوهدها باقراره والى انكاره  
 ويرد بجواز الرجوع ومنه انكاره لا هنا وفريقه بسببه التنازل هنا بالاسلام فلا ضرر ورده الرجوع (فان لم ينكر وانما قال كنت  
 منكروها او تقتضيه كسر كقوله) (صدق بيمنه) تحكما للقرينة وحلف لاحتمال انه اختار ما قتل قبل البين بضمير وجود مقتضى  
 والاصل عدم المانع (ولا) تقتضيه قرينة (فلا) يصدق فيكم بينونة وجهه الى ما يطأها (٩٥) وبطال بالاسلام فان قيل (ولو فلا)

نص عليه الشافعي رضي الله عنه ولكن يحكم عليه بما تبت عليها من بينونة وجهه اذا كان قبل الفسخ  
 حين أو بعده وانقضت العدوه لم ينزل عن ذلك فانه لا خلاف في الظاهر الاول اه  
 معنى (قوله على الثاني) أي اشتراط التفصيل (قوله باقراره) كان شهدا عليه أو لم يكن شهدا عليه  
 اه وشدي (قوله وبسبب ان الرفع المانع) اعقده المقتضى والرشدي (قوله ورد) أي يحتمل (قوله ومنه) أي  
 الرجوع (قوله ثم) أي في الاقرار بالزنا و (قوله لانه) أي في الاقرار بالردة (قوله بالاسلام) أي  
 بالنطق بالشهادتين (قوله فاعلم ينكر) وانما عبارة المقتضى فلو صدق شخص من شهدا عليه وردت ولكن قال  
 الم (قوله لم ينكر) ان قوله فان قلت في المقتضى والنهاية (قوله وحلف المانع) والظاهر ان كان لا ركني ان  
 هذه البين مسخية اه معنى (قوله واقتضيه قرينة) بان كان في ذاك وقت وميله على اه معنى  
 (قوله فيكم بينونة وجهه) الى ما يطأها عبادة والنهاية بضمير مرثاه اه (قوله لمن ولا لفظ) أي  
 ولم يقل بالشهادتين ولكن قال المانع اه معنى (قوله ودون نحو اللفظ المانع) عبادة المقتضى ولا ينفي  
 اللفظ بكلمة الرد ولا الفعل المكفر وينبغي أن يحدد كلمة الاسلام فان قتل قبل البين فهل يضمن لان الرد  
 لم تثبت أولا لان لفظ الرد وجدوا اصل الاختيار قولان وجههما كما قال شيخنا الثاني اه (قوله لكن الحرم)  
 أي الرأي وهو بالحال المصلحة بالزنا اه عش (قوله على عدم التفصيل) أي عدم اشتراط اه (قوله  
 ما كفر به) أي كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلوة والسلام بالعرب اه سم (قوله كسعود  
 لستم) الى قوله لكن في قبول في النهاية والقوة وهذا ناسي الى لكن الاظهر والى قوله فاما هو في المقتضى الا  
 قوله لكن في قبول الى وانما يذكر (قوله لانه مرثاه) أي والمرثا لا يرث (قوله لكن الاظهر المانع) هذا  
 هو المعتمد نهاية ومعنى (قوله أو غيرها) أي غير ما هو ردة (قوله صرف) أي نصيبا للقر بالردة اداله اه  
 المقر به (قوله ودفن) وفاة الشيخ الاسلام والمقتضى وتخلقا للنهاية بتصارفه فالرد جحد حرمته من رثته اه (قوله  
 فظاهر المانع) الضمير راجع للاظهار كأي تنصيه اه سم (قوله على اشتراط في الشهادة  
 بالردة (قوله واما لاختصاص) أي الراقى في أصل الروضة وغيره وقوله فيه أي في الاظهر (قوله فرقا) أي بين  
 الشهادة بالردة والاعتراف بها حيث لم يمتنع في الاول التفصيل بخلاف الثاني (قوله وينصيه) أي في الفرق

دارهم لم يحكم بالاسلام لان جميع تشهده اه وقوله خرب قال في شرح حمل اذ كان أصل ولا ينافيه قوله في  
 دارهم (قوله ولو لا لفظا لفظا كقوله فاعلى اكره المانع) قال في شرح الروض قال في الأصل وديما ذكر ثلاثة  
 على انها لو شهدوا ردة أو عين ولم يدع اكره الحكم بدينه أو يدينها بحسب العقول انه لو ردت أسير مع الكفار  
 ثم مات بهم المستلون فاطلع من الحسن وقال أنا مسلم وانما شجيت بهم خوفا قبل قوله وان لم يدع ذلك ومات  
 فظاهر انه لو ردت طالعه من نص الشافعي انها لو شهدا بلفظ رجل بالكفر وهو محسوس أو عقيدته يحكم بكفره  
 وان لم يمتع شالا كروى التذييل بيان من خصل دار الحرب فصدل لستم أو تلفظ بكفر ثم ادعى كراهات  
 فعل في حاله لم يقبل أو بين أيديهم وهو اسبق قبل قوله اه (قوله صدق المانع) قال في الروض فان قتل قبل البين  
 فهل يضمن قولان قال في شرحه أو وجههما الثاني وعمله بان لفظ الرد وجدوا اصل الاختيار (قوله ما كثر  
 به) أي كتحصيل رسالة محمد عليه افضل الصلوة والسلام بالعرب (قوله لكن الاظهر في أصل الروضة  
 وغيره) انه يستفصل كسب عليه مر وقوله فاما هو من الضمير راجع للاظهار كأي تنصيه وقوله وجهه  
 لبيت المال لانه مرثاه (وكذا ان أطلق في الاظهر) معاملة باقراره وهذا ناسي على ما مر من قبول الشهادة المطلقة لكن الاظهر في أصل  
 الروضة وغيره انه يستفصل فان ذكر ما هو ردة في أو غيرها كقوله كان بشرنا كفر صرفا لم يكن في قبول هذا من تمام نظر ظاهر وان لم  
 يذكر شيئا وقفا فاما هو من نص على التفصيل السابق واما لاحقا في قوله يقضي فيمن الانسان على الوارث ينسحق في الاخبار عن الميت بحسب  
 فلهما لا يشانه

لفظ لفظا كثر) أو فضل فعله  
 فاعلى اكره اصدق) بيمنه  
 (مطلقا) أي اسم القرينة  
 وعندها لا لم يكن بها  
 الاكراه انما ينفي الرد  
 دون نحو اللفظ بكسبتها  
 لكن الحرم أن يحدد كلمة  
 الاسلام وانما يصدق  
 نظير من السلطان حدث  
 لآخر ردة لانه حتى ادعى  
 فصحا له فان قلت الفرق  
 بين الشهادة بالردة وبالفصل  
 بلفظها مثلا انما ينفي به  
 على عدم التفصيل بأما عليه  
 فلا يظهر بينهما فرق ثالث  
 بل يظهر في لاحقا اذ قال  
 اردت لفظه كذا احكام بالردة  
 ويناسب ان كان في دعوى  
 الاكراه تكذيبا لمها وما  
 اذا فلا يشهد لفظا كذا  
 فليس في خصوى الاكراه  
 تكذيبا لمها وما شهدا  
 بكفره وفصل لم يكفره  
 أناسم على لابد من الشهادتين  
 مع الاعتراف بطلان  
 ما كفر به أو البين من كل  
 ما عطف دين الاسلام  
 (ولو بان معرف بالاسلام  
 عن ابنين مسلمين فقال  
 أحدهما ارتفعتان كقوله  
 فان بسبب كثر) كسعود  
 لستم (لم رثته ونصيه) اه

في الحى الذى يعلم انه يقتل شهاده وكونه يغونلرتمو بقرصه علمه عامونه المستلزم لعاروه فلا يقدم عليه الا بعد من ينصركم من الشاهد يعارضونه كثيرا ما يغفل عن ذلك (ويجب استنباط المرد والمردة) لا احترامهما بالاسلام قبل دعوهم بغير شبهة بل الغالب ان لا تكون عن صلبه حتى يردى المارضى خبره من صلى الله عليه وسلم امرى امرأته لثوبت أن يعرض عليها الاسلام فان أسلقت والفتلت وانما لم يستتب العربى لانهم لم يوالوا ولا دخلوا بلا استنباط كذا قيل وفيه نظر بل الذى يتجوز عليه الاستنباط حتى يقينوا بل ان تعتم تسه لا يمنع طلب استنباطه ليخبر من انطوادى النار وحيد (٩٦) فاذى يقتضى الجواب انتم اواقعتكم محتمله على الله صلى الله عليه وسلم علم منهم انهم لا يتوبون

كله تنبيهه أيضا اه سم (قوله فى الحى) أى فى الشهادة عليه (قوله وكونه) أى الاخلاص عن الميت مبتدأ آخره قوله يعارضونه الخ والجملة استثنائية (قوله المن ويحب استنباطه المرد الخ) فقولته احذر قبل الاستنباط عز فقط ولا شى عليه لاداره اه عش (قوله لاحترامهما) أى القوة كذا قيل فى المتن (قوله ورجا عرضت) عدو المتن فرعى الخ بالقاه (قوله لا تكون عن عبت الخ) أى بل عن شبهة عرضت (قوله فى امرأه) يقال لها أم رومان اه معنى (قوله وانما لم يستتب الخ) جواب سوال القاهر المستتر راجع الى الله صلى الله عليه وسلم (قوله لانها) أى خصه العربى (قوله أعلم انهم الخ) أو كان قبل تولد وجوب الاستنباط اه سديد (قوله قبل كان الخ) ووافقه المتن عدو نص المصنف على المرأة إشارة الى الخلاف فى أخيهة لكن كان الاول أن يعبر كفى المحر وبقتل المرتد لم يشو جلا كان أو أمرا لأن خلافه أى خفيهة فى قتلها لا فى استنباطه فانه قال ينجس وضرب الى أن قوت أو سلم اه (قوله وهو يعجب) أى القول المذكور (قوله صرح به) أى يقتل المرأة (قوله وهى) أى الاستنباط (قوله من يلد به بنتانها) أى زوجها خلافا لما أفاضه الفاضل التعجب اه رشيدى (قوله المن وفى قول ثلاثة أيام) أى فى قول عمل فباعلى الاولين ثلاثة أيام اه معنى (قوله والنهى) أى قوله وجوب فى النهاية والتمنى (قوله والقتل) أى قوله وانما يباحدها فقد يكون بغير ضرب العنق كان كان القتل قصاصا عن قتل بغير ضرب العنق فيقتل بمثل فعله للمساواة اه عش (قوله ولا يتولد الا لامام الخ) أى فى المحر سم ومعنى (قوله أن أنائبه) هذا ان لم يقتل فبأن قاتل جازة له سكن من قدره له اه معنى (قوله ناظر ما وجوب الخ) قد يقال مقتضاها بقا وجوب المناظر حتى بعد الاسلام وقد وجه بان الغرض ازالة الشهوة مقتضاها أيضا ان قوله ما لم يظهره نسو يف قيدي المناظره بعد الاسلام ولا يظهره هو وجه فكان ينبغي أن يقول بعد الاسلام أوقفه ما لم يظهر الخ اه سديد آخر قول بل الظاهر انه قد وجوب المناظر مطلقا بعد الاسلام أوقفه فغاده حدثا فاقط الوجب بنسو فيه مطلقا وجهه بظاهر (قوله بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر انه كفى تنبيهه اه سم (قوله وأنبه الخ) خالف فيه النهاية والمضى فقال ناظر انه بعد الاسلام لا قبله وان شكيه جوعا قبل المناظره أعلم أولا اه أى وجوباً عش (قوله فانه أخس منهم الخ) فلا مانع من دفنه فى مقابر الكفار اه معنى (قوله لم يبق لها أول الخ) أى بموته كافرا اه معنى (قوله المتون ان أسلم) أى من قامت به الورد ذكر كان أو أنثى صرع وترك أى وان تكررت وودته مرارا لكنه لا يعز على أول مرة كتابا ويظاير انه لا فرق فى قبول الاسلام من منع التكرار من أن يغفل على الظن انه انما أسلم بعد الردة تشبه أولا اه عش (قوله اسلامه) أى قوله لكن انشربى النهاية وكذا فى المتن الاقوله والقهر الى وشمل (قوله بسبه الخ) أى أوقفه اه معنى (قوله وهو العتد) أى حصصا من كفر بالسوء تركه (قوله مطلقا) أى ناب أملا (قوله عليه) أى الفارسى (قوله والسبى كنهى) أى فيما إذا سلم المرتد بسبه صلى الله عليه وسلم (قوله ولم يحجج) أى التلى فى النهاية (قوله فى الصبر راجع لفرق فى قوله واما خلافيه فمرفا كفى تنبيهه أيضا (قوله ولا يتولد الا لامام) أى فى المحر (قوله بعد الاسلام) كتب عليه حر (قوله أيضا بعد الاسلام) متعلق بقوله ناظر انه كفى تنبيهه

أو علم أنهم من أهل النار قبل كان ينبغي أن يعبر بقتلها ان لم تب لآله الذى تألف فيه أوجه يغتووه بغيره فانه صرح به بعد (قوله يستحب) كالكاثر الاسلى (وهى) على القولين (فى الحال) للغير الصريح من بدله دينه فاقتاو ومرتدب تاخرها الى صحر السكرات (قوله قول ثلاثة أيام) لآر فيه عن عمره حتى الله عنه (فان أمرا) أى الى جـ ل والمرأه فى الردة (قتل) للغير المذكور لعدم من فيه والنهى عن قتل النساء يحسول على الخبريات والسبب قتل قته والقتل هنا بضرب العنق دون ما عاده ولا يتولد الا لامام أو أنائبه فان افتات عليه أحد عزز ولو قال عند القتل عرضت لى شبهة فاز يلها لآوب ناظر ما وجوب بالمم يظهر منه نسو يف بعد الاسلام وهو الاول أوقفه على الاوجه فان ائجه مقسمة على السبب فاقتره هذا الزن القصير لاجل قول يدين فى مقارنا لكفره ولا

في مقارنا للتركيب لم يسبق له من حرمه الاسلام كذا قال وهو مشكل فانه أخس منهم وحرمه الاسلام لم يبق لها أثر البتة ولم بعد الموت (وأن أسلم صم) اسلامه (وقل) لقوله تعالى قل الذين كفر وأمنوا منكم ما كان لهم ان يشركوا بالله شى من قبله ولا يظلمون (وأن أسلم صم) كذا من كفر بسبب صلى الله عليه وسلم أو بسبب غيره وهو العتد مذهب الكن اشتد تركه مطلقا ونقل الفارسى وانطلق من أننا الاجماع على فسحوقه فلا مطلقا هذا هو صواب النقل عن الفارسى ومنى بالغ فى الرغبه والغزى بالسبى كنهى ما اعترف به جرحه عن المذهب فاجتروا ضلوا لم يحجج هنا للتنبيه



ولم يتحقق أي المصنف هنا أي أسلم وتركه **(قوله لعنات المعنى السابق الخ)** أي ولاشارة بالمتأخر إلى الخلاف ولو تبيها أيضا فانت هذه الاشارة تكملة لا تخفى فاستمعنا لمنعنا بحاشاء واليه المترض وان قال الشهاب ابن قاسم انما ذكره انما هو صحيح للعبارة بتكثير لا دفع لاحسنها أشار اليه المترض **(قوله)** وهو الاشارة لاختلاف أي لانت في قوله فتلا اشارة لرد على من قال ان المراتلة تقتل في قوله السابق والتي عن قتل النساء الخ تعرض بالرد على قوله اه عش **(قوله ما قبل الخ)** واقفة المعنى وسم **(قوله)** لان التوبة أي في قوله كذا ذكر اه في النهاية **(قوله)** والذديق أي في قوله أو من الظاهر في المعنى **(قوله)** في ثلاثة مواضع أي في هذا الباب وبالمصنف لا يخفى انما هو قوله في آخر أي في العن معني وشرح المنهج **(قوله)** من لا يتصل ديننا أي من لا ينسب إلى دين اه عش **(قوله)** أو مع الظاهر الخ محل تأمل والموجود في كلام بعض الأئمة قصر الباطنية على الأول وتجويز الثاني للموصفة اه سدد عرا قوله يوم قصرهم على الأول ما غنى **(قوله)** وليس منه أي من الباطن **(قوله)** لم يدع علم امراده الخ أن أراد قطع فاسلم لكن ذلك جازي كبر من وجود تفسير أهل الظاهر أو مطلقا فعمل تأمل وقوله وانما هي الخ محصل تأمل لانه مفسر في بعضها وأما كبر منها فمما يحتمل لفظا احتملا لظواهر بالنسبة إلى مصطلهم بل ربما يكون أقرب إلى اللفظ من بعض الوجوه المحكي عن أهل الظاهر اه سيد عر **(قوله)** ولا يدق إلا - لاهم - إلى قوله خلافها فبعضه في النهاية وبالمعنى الآتية وفي النجاة إلى من التلطف وقوله من الناطق العلوي بالجميع فثوبه والفسر إلى بقرتها **(قوله)** معلقا أي سواء كان بمن نكر رسالة لم يسم الله عليه وسلم بالعرب وغيرهم أو ينكرها لغيرهم خاصة قاله عش وبعبارة أوضح مع شرحه لا بد في سلام الرد وغير من الكفر الخ ولعل هذا التعميم هو المراد هنا **(قوله)** من التلطف بالشهادتين أي هو ضمن على ما يات في امتحان الكافر بعد السلام بتقريره البعث بعد الموت وقال بدل محمد رسول الله في الشهادةتين أحد أو القاسم رسول الله كذا وقال الشهاب بدل رسول الله كذا الرسول فإنه ليس كرسول الله فلو قال أنت محمد الذي كفى بخلاف أنت محمد الرسول لأن النبي لا يكون الله تعالى الرسول قد يكون لغيره بخلاف أنت محمد فأنهم بالأولى وغيره وسوى وما عدا وغيره في الاستثناء كالإتي لاكتفاء كقوله لا اله غيره أو سوى أنه وأما عدا الله أو ما عدا الله وقال كافر أو آمنك أو مثلك أو أولي عدوا أو أحبه أو أسلمت أو آمنتم يكن اعترافا بالاسلام لانه قد رد أو آمنك أو مثلك في البشر به أو نحو ذلك من النادر بلان فان قال أنت أو أسلمت أو أنا مؤمن أو أسلم مثلك أو أنا مؤمن أمة محمد صلى الله عليه وسلم أو دينك حق أو قال أنا مؤمن من كل ما يخالف الاسلام أو اعترف من كفر بانكار وجوب شيء وجوب به فله طر فان احدا هو ما عدا الله الجهر وروى الرازي لا يكون ذلك اعترافا بالاسلام والناظر في الامام المحققين انه يكون اعترافا به ولو قال أنا مؤمن من كل ما يخالف الاسلام يكف على الطر فيقتل لانه لا ينفى التعطيل الذي يخالف الاسلام وليس عليه ومن قال آمنتم بالله الذي لا اله غيره لم يكن مؤمنا بالله لانه قد رد بالولاية الاملاك أو الارزاق لانه قد رد بالسلطان الذي خالف أمر الجند و تبرأوا منهم فان قال آمنتم بالله لم يكن على دين قبل ذلك صلوة مؤمنا بالله فإني بالشهادة الآخرى وان كان مشركا لم يصروا مؤمنين يضم اليه وكثرت بما كنت أشركت به ومن قال يقدم غير الله كفى للايمان بالله يقول لا قد اقدم الله كن لم يقل به ومن لم يقل به يكفيه أيضا انه في معنى وروى مع شرحه **(قوله)** وعلم الخ مفهومه ان يكون المكلف عنه مجله باعتبار في الايمان شطرا أو شرط لا يضر فهو مؤمن في الباطن لكن ودع سبحانه كون الشيء شطرا أو شرط لمن خطاب لموضع وهو لا يؤمنه بالجهل فتأثير الجهل هنا مؤيد بما قاله المتكلمون وانتدوه الغزالي وجع حقيقة من ان الايمان التصديق فقط وجوب النطق بالشهادتين على القادر به وجوب فهمي وجوب ترك الاثم فلا الكفر والله أعلم **(قوله)** ولو بالجمجمة عبادة المعنى يصح الاسلام بسائر اللغات كقوله ابن الصباغ وغيره وباشارة **(قوله)** قد دفع الخ في اندفاعه نظر لا يخفى الا لا سبق أحسنه ما ذكر وأما التوجيه الذي ذكره فغاية

لقران المعنى السابق الخامل عليها وهو الاشارة لاختلاف فأن دفع ما قبل الحسن أسلمنا لإيضاح ما قبله وقيل لا يقبل إسلامه انما رد إلى كفره في كذا دفعه بالجمجمة لان التوبة عند الطوفعين الزينة والذديق من يظهر الاسلام ويخفى الكفر كذا ذكر اه في ثلاث مواضع وذكر في آخره أنه من لا يتصل ديننا وجهه الأسنى وغيره بان الأول الناطق وقد غاروا بينهما والباطني من يعتقد أن للقرآن ما طنا في ظاهره وأنه المراد منه وحده أو مع الظاهر وليس منطلقا لان وهم فيه اشارات الصوفية التي في تقاسيمهم كتفسير السلي والتفسير لان أحدا منهم لم يدع علم امراده من لفظ القرآن وانما هي من باريان الشيء وذكر في كماله به فوع مشابهة وان بعدت ولا بد في الاسلام مطلقا في النقص انما هو في النار كما حكى عليه الاجماع في شرح مسلم من التلطف بالشهادتين من الناطق فلا يكتفي بما قبله من الايمان وان قاله الغزالي وجع حقيقة لان تركه للتلفظ به مأمور فله عليه وعلى شرطه وأما شرطه لا يصح من يجوز به مصعب بقدر ولو بالجمجمة وان أحسن العربي على القول المقتول الفرق

الآنوس ثم لو قلن الجعبي الكلمة العربية فتعالوا لم يعرف معناها لم يكلف اه (قوله ولو بالجعية) أى  
عنهم عرفوا فلا يجوز قوله أه أما أنطلق بها عندين لا يعرفها فتسأل لنظن يقاسم على الكفر فلا تم طلب  
و نفعه ذلك عند الله فلا يتخلف النار ثم أذا شئت هل بينه بأن أتلق به هو كذا الشهادتين لم عرفها بساكنه دون  
القاتل فيبقى وجوب البسطة على القاتل قبل قتله مسلم على نفس الأمر و لكن كرهوا ما سقط القصص للشبهة  
اه عش (قوله بينه) أى التلفظ بالشهادتين (قوله بجلي) له بورود الأمر بتعين الله كبر قوله  
على الله عليه وسلم صلوا كما أتقوني هناك وعدم ورود الأمر بتعين الله بينهما (قوله بترتيبهما) أى قضية  
صنعه عدم اعتبار المراتب بينهما وصرح الغنى عبارة ولا يلزم ترتيب الشهادتين بأن يؤمن بالله ثم  
برسوله فإن عكس لم يصح كفى المجموع على الكلام على ترتيب الوضوء وقال الخليلي ان المراتب بينهما  
لا تشترط فلا تنازل الاعان رسول الله تعالى عن الاعان بالله تعالى مدة طويلة صح اه ولكن جرى التناهي  
على اعتبارهما بارته ويعتبر ترتيبهما موالاتهما وجرم بهما والوجه الله تعالى في شرط الإمامة اه (قوله  
ثم الاعتراف) أى عطف على التلفظ بالشهادتين وقوله أو البراءة عطف على الاعتراف وقوله ورجوعه  
عطف على قوله رسالته (قوله ورجوعه عن الاعتقاد) أى كان يقول يرتسن كذا فيبراً منظرها  
وأما نفس الأمر فالمراد به بما في نفسه اه عش (قوله ولا يزعم من تابعنا) أى عبد الله تعالى ثم يزعم من  
تكرر ذلك من غير يادتهواه بالدين فيز في المرة الثانية فيأبدها ولا يزعم في المرة الأولى اه (قوله فقد  
قال) أى قوله وفي الأبيات في النهاية (قوله فقد قال الشافعي) أى هذا النص فيه تصرع به لا يشترط  
عطف إحدى الشهادتين على الأخرى وواقعه قولهم وأذن كان فيه يعيسى حكمه بسلامه بالشهادتين مع  
ان الاذان لا عطف في شهادته سم وعش (قوله يؤخذ من تكريرها) عبارة الغنى قال ابن النقيب  
في مختصر الكفاية وهما أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمداً رسول الله وهذا في دين أفتى من بعض  
المؤمنين بأنه لا بد أن يأتي بلفظ أشهد بالشهادتين ولا يصح اسلامه وقال الزكوي في شرح التبيين وهما  
لا إله الا الله محمد رسول الله وتظهران نقطتين شهدا تشترط في الشهادتين وهو يؤيد أفتى به من الأشراف  
وهي واقعة قبل اختلاف المفتون في الافتاء في عصرنا فها هو الذي يظهر ان قاله ابن النقيب محمول على  
الكلام وما له الزكوي محمول على أقل ما يحصل به الاسلام فقد قال صلى الله عليه وسلم أمريت أن أقاتل  
الناس حتى يقولوا لا إله الا الله محمد رسول الله وروا البخاري ومسلم اه (قوله أنه لا بد منه) أى من تكريره  
أى عليه فله يصح اسلامه بدونه وان أتى بالوفاة عش وقال سم ينبغي أن يغني عنه العطف اه (قوله  
وهو ما يدل عليه) أى فيجوز كذا في عش لكن الموافق للأدلة عدم اشتراط كمال البشارة بل عدم  
اشتراط لفظة أشهدن أصلها كما أنما نحن الغنى استظهاره وعن بعض الروض مع شرحه ما يشهد (قول  
المتروك والمدان) أى في سم بعد ذكر عبارة تار ووض ما فيه وهي صريحة في أن المعتقد قبل ودتها  
مسلم قول الصنف واحد أو به مسلم احتياجهما في المنفعة بعد هذا من لازم المعتقد قبلها أن أحد أو به  
مسلم اه سم (قول المتنازع في اعتدائها) يتأمل المراد بالاعتقاد لا بعدد أن فراه حصول المانع في  
الرحم وهو يعرف ذلك بالقرآن كماله وعظمته وأما ما تضمنت من الوطء فيظهر من الوطء فقد  
الاعتدائها أو بعد فقد اعتد بها وبيى الكلام فيما إذا حصل وطء قبل الرد أو وطئ بعد ها واستحل  
الاعتدال من كل من هو لم يكن في آياته مسلم اه سم عبارة الغنى وسكت الأصحاب هنا على الوطء  
هل هو قبل الرد أو بعد ها والظاهر كمال المعنى أنه على الأقوال أن الأصل في كل حدث تعدد مراتب

وينمو بين تكبيره الاحرام  
جلى ترتيبهما ثم الاعتراف  
برسالته صلى الله عليه وسلم  
أى غير العرب بمن ينكرها  
أو البراءة من كل دين يخالف  
دين الاسلام ورجوعه عن  
الاعتقاد الذي لو تدبسه ولا  
يزعم من تابعه على أول مرة  
خلافاً لما يقوله جهلة الغفلة  
ومن جعلهم أيماناً من  
ادعى عليه عندهم بردة أو  
بإمامه يطلب الحكم بسلامه  
يقولون له تلفظاً بما قلت  
وهذا غلط فاحش فقد قال  
الشافعي رضي الله عنه أنا  
ادعى على رجل أنه ارتد وهو  
مسلم لم أكشف عن الحال  
وقلته قبل أشهد أن لا إله  
الا الله أشهد أن محمداً رسول  
الله وانك ترى من كل دين  
يخالف دين الاسلام انتهى  
ويؤخذ من تكرير الوضوء  
الاعتدائها لفظاً لا باليد  
منه في صحة الاسلام وهو  
ما يدل عليه كلام الشافعي  
في الكفر وقد عرفت هذا لكن  
خالفه جمع وفي الأبيات  
ما يدل لكل (وإلا المدان  
اعتدائها)

تصحيح العبارة بالتكليف (قوله بترتيبها) أى ووالأخما مر (قوله فقد قال الشافعي رضي الله عنه  
أذا ادعى على رجل الخ) هذا النص فيه تصرع بأنه لا يشترط عطف إحدى الشهادتين على الأخرى وواقعه  
قولهم وأذن كان فيه يعيسى حكمه بسلامه بالشهادتين مع ان الاذان لا عطف في شهادته (قوله أنه لا بد  
منه) أى من تكريره ينبغي أن يغني عنه العطف (قوله ولا يزعم من تابعنا) يتأمل المراد

أى الردة (أو بعدها أحد أو به) من جهة الأب والأم وأولادهم (أو) وأواه (مرتد) وليس فى أصوله مسلم (فيلم) فلا يترقى ويترغم به المسلم ويجزى عنه من الكفارات أن كان خالقه علقه (٩٩) الإسلام فى أوبه (وقول) هو (مرتد)

زمان وبذلك كلامهم فى الوصف فى الجمل (أو قوله أى الردة) القوة فى حامل فى المبنى وإلى قوله هذا ما ذكره فى النهاية (قول المتن أو بعدها) أى فيها أه معنى وهذا ينسب على عيش عن شخص الشورى أى أو مقدارها (أو قوله أو علاج) غاية وقوله (قوله أى قول الجمل) بنسب عنده وقوله وليس فى أصوله الخ أى وإن بعد ذلك حيث يفسرهم بالصواب والمصحيح ومنه أه عيش (قوله أملا) الأول دونه على المتن (قوله حتى نطق الخ) متفرع على قوله مباشرة وقوله فيعمل الخ متفرع على المتن أو على قول الشارح ولم مباشرة الخ (قوله وقطع به الخ) انما هو بأنه كافر لا بخصوص زيادة يعلم من الروضة أه رشدي عبارة الخ وفى تعبير المصنف غير بدو كافر أسنى تسمح والأولى أن يقال فهو على حكم الكفر أه (قول المتن وتقول) المراقبون أى القاضى حسين وابن الصباغ والبدائى وغيرهم أه معنى (قوله أى ما هم القاضى أو الطبيب) مراده هذا الجواب عن نقل المصنف حكمه الاتفاق عن جميع المراقبين مع أن الناقلة انما هو واحد منهم وهو القاضى أو الطبيب وحاصل الجواب أنه لما نقله امامهم وهم أتباعه فكانهم نقلوه أه رشدي ولا يخفى أن هذا الجواب انما يظهر لو كان صحت غير امامهم وليس كذلك عبارة المتن تنبيه على ما عمن نقل الاتفاق اعتمد بقول القاضى أى الطبيب أنه لا خلاف فيه كمال فى الروضة أو تعرض بان العبرى شيخ المادودى من كبارهم وقبحهزم بأنه مسلم ولم يخل بين المنفوعين الشافعى وغيره وقال البلقين أن مقصود الشافعى بآبائه وأعمال فى بيانه وذكره فى الزركشى أه (قوله ولا يقتل) أى مع ذلك لا ضمان على قاتله الحكم بدمه فى الإسلام أه عيش (قوله ولا بعد) أى حيث يعد منسوب إليه أه عيش (قوله مرتد وقوله كافر) كل الأولين نسبهما (قوله قاتله الغوى) وجزمه فى الرض أه سم (قوله من أولاد الكفار الخ) المراد كفار هذه الأمة كاتله الشورى ومرميه النادى أه بجريه فى هاشمى النهاية بلازمه هاشمى كفار امتضى الله عليه وسلم تشرى قالهم أما أولاد كفار غير أمته فى المنابر بلا خلاف كذا نقله شخص الشورى عن بعض العلماء أه (قوله فى الجنة) أى ويستقلون على التعمد أه بجريه (قوله أى الردة) أى قوله هذا ما ذكره فى المبنى الأول وهى الخلاف وقوله وفى المعرض الخ وال (قوله زول مطلقا) أى زوال العصبية بتدقيقه لا مطلقا أى لأن الكفر لا ينافى الملك كالكافر الأصل أه معنى (قوله لانه يجمع عليه) فى تقريبه من (قوله والنه) وأومر مرقوم فى رضى نعم الصف ولبست من المتن فى نسخ الحلى وغير من الشراح أه سدير (قول المتن أن هلك مرتد الخ) عبارة المتن أظهرها الوقف كضرب وجهه سواء اتفق بدوا الحرب أم لا قطع به هلك الخ (قول المتن زوال الملكة) وفى الحلى والنهاية وانتهى زوالها بها أه (قوله ملكه فى الردة) يعنى طرده أه رشدي (قوله أو بان على اباحت) أى فان عاد إلى الإسلام استقر عليه ملكه وعليه فلو انتزع منه قبل إسلامه مصادفة فى الردة لا قرب الله يحكمه

بالاقتداء ولا يبعد أن يرويه حصول المصطفى الرحمة ويعرف ذلك بالقرآن كالأول وطهرا من خاتمت وبالمسبة أشهر من الوطع ينظر هل الردة قبل الوطع قد انتقد بعدها أو بعد فقد انتقد قبلها ويبقى الكلام فيها إذا حصل وطع قبل الردة وطه بعدها وحقق الانتقاد من كل منهما لم يكن فى يأنه مسلم (قوله أى زول أولاد مرتدنا انتقد قبلها الخ) عبارة الرض فصل ارتداد زول وهى حمل أو أحد هما قبل الجمل فالو لمسلم ولو انتقد قبلها ارتد من نفسه حكمها أو بين مرتد أو أسلى فكلاهما أه وهى مرتد أو أسلى فكلاهما أه (قول المتن انتقد قبلها) أحد ردهما مسلم فنقول المصنف واحد أو مسلم انما يحتاج إلى ما فى المنتقد بعدها أم لا من لازم المنتقد قبلها أن أحد أو به مسلم (قوله كافر أسلى قاتله الغوى) وجزمه فى الرض (قوله ويحل الخلاف فى غير ما كة فى الردة بنصوا أسلادهم أو ما فى أو بان على الاجتماع الخ) عبارة الرض والى أن ملت مرتد بان أن ملكه فى عوام ملكه أى فى الردة بنصوا احتطاب على الإيلاء أه

زول لأن سلطان عيش يتوقف على موته مرتد فكذا زوال ملكه وحصل الخلاف فى غير ما ملكه فى الردة بنصوا أسلادهم أو ما فى أو بان على أن ملكه وفى المعرض الخ وال لا خصوص كاتيه أو ما به

وظاهر كلامه أنه بمجرد الدلالة يصير محمواً عليه وهو وجه الاصح أنه لا بد من ضرب بالحكم الجبر عليه أنه كسر النفس لأنه لاجل حق  
التي مهد لما ذكره شارح وهو منصف والمعتد أن ما قبل الوقت بطل مطلقاً وانما يقبله أن يحرم عليه بطل والوقت (وعلى الأقوال)  
كلها (يقضي من عند نفسه قبلها) أي الدنيا تلاف أو غيرها أو غيرها بالحق كجسد كره أماناً بقا عليه كقول واضع وأما على رواه فهي لا تزيد  
على الموت والذين مقدم على حق الوقت فعلي (١٠٠) حق التي وأولى ومن ثم لو مان من ذلك عليه يد في ثم ما بقي في وظاهر كلامهم أن

المال انتقل جرداً من  
المال المتعلقة بالدين كإثباته  
لا ينتقل انتقال جميع التركة  
للوأول وهو أوجه مما  
أفهمه ظاهر كلام بعضهم  
أنه لا ينتقل المال ما بقي  
(و ينقل عليه من) في مدة  
الاستتابة كجبر البسنتين  
منه وان زال ملكه عنه  
بالموت (والاصح) بناء على  
زال الملك (أنه يلزمه  
عدم اتلافه فيها) كن خسر  
بتراعدها من غير تركه  
ما تلقى به بعده (ونفقة)  
يعني مؤنة (زوجان وقت  
نكاحهن) نفقة للموسرين  
(وقريب) أصل أفرغ  
وان تعدد وتجدد بدلالة  
وأم والبقية مبيد وجوبها  
أما على الوقف فيصير ذلك  
قطعا كنفقة القن (وإذا)  
وقفنا ملكه قصره فيها  
(ان احتسب الوقف) بأن  
يقبل قوله ومقصود فعله  
التعلق (كعتق وتحرير  
ووصيته وفوق أن أصل  
نفذ) أي بأن نفذه (والأ)  
فلو أوصى قبل الردة  
وكان مريداً بطلت وصيته  
أيضا (ويصح) ونكاحه  
(ورهنه) بدينه وكاتبته

على المعتد بغيرها من كل ما قبل الوقت لعدم قبوله لتعلق (باطل) في الجلب بطلان وقف العود ووقف التبين وليسكن  
لأنها يكون حبساً عند إحماله العود لم يعلم وجوده من الناس كذلك لا تقر بان الشرط احتمال العقد لتعلق وهو مستوفى احتمال  
مقصود العقد في الكتاب (وفي القديم) قوله بناء على محذور وقف العود فان أسلم حكم بطلانها (وعلى الأقوال) كلها خلافان خصه بغير  
الأول (بجعل) مع عبد أو معتد (نحو (أمرأة ثقة) أو محرر (و زوجة) كعقار وجوباً أو نصيباً من من الضياع والقاضي يبيع به من  
هريرة أو معتد (ويؤدى مكاتبه) يقوم القاضى) ويعتق لعدم الاعتد بغير المرد كالجنون

وذلك احتياطاً له لاحتمال إسلامه والمسلمين لاحتمال منة مرتداه **(كتاب الزنا)** بالسود القصر وهو الأصح وأجمعنا على عظم  
نحره بموتهم ثم كان أكبر الكبائر بعد القتل على الأصح وقيل هو أعظمهم القتل (١٠١) لأنه يقترب عليهم مفاسد انتشار الانساب

واختلافها على الترتيب على  
القتل وهو (الإباح) أي  
انكاح (الذكر) الأصلي  
المتصل ولأنه أي يجمع  
حشنة المتصلة والزائد  
والمشقوق ونحوه ما هنا  
حكم القتل على ظاهرها  
وجبه حده وما لا ذ  
وقوله الزائد كشي في الزائد

ولكن نص الشافعي على السقوط لأن الراديات تعدل التبرأه معنى **(قوله وذال الخ)** راجع إلى جعل  
المذكور بعده **(قوله لاحتمال منة مرتداه)** (خاتمة) ولما استمر مردود بنحوه بدأ بمقتلهم دون  
غيرهم لأن كفرهم أعظم وألزمهم أحر فبعد أن المسلمين فاتهم ما هو مردود بنحوه بدأ بمقتلهم دون  
وعلمهم ضمان ما تلفوه في قتال القتال كما هو في عدم القصاص على قتل الرد وتوجب البلية بحيث لا ينفذ  
ماله مطلقاً لأنه لا علاقة له بمجته في المصمود في غير فأن ما حلل لأن الإجل يسقط بالوعد لا يصل الدين  
المرجل بالرد وقوله عشت منة بنسبه كان وملكته كرهة واستقدم المرتد والمرتبة كرهة فوجوب المهر  
والأجر من قوتها ولو أتى في رد بنسبه واجب كذلك في أدوية وأقذف وشرب نحر لحدث قتل معنى وروى  
مع شرحه

### **(كتاب الزنا)**

**(قوله وهو)** أي القصر **(قوله من مفاسد انتشار الانساب الخ)** وهو من جملة الكبائر الخس النفس  
والدين والنسب والعقل والمال وشرعاً لحدود حفظها هذا الموضع فذا هم القاتل مثله إذا قتل قتل  
انكشف عن القتل شرع القصاص حفظ النفس وقتل الرد حفظ الدين وحسد الرد حفظ الانساب وحسد  
الشرب حفظ العقل وحسد السرقة حفظ المال الذي يادى شرع حد القذف حفظ العرض فذا هم الشخص  
أنه إذا قذف حد استتم من القذف أه يحرم **(قوله وهو إباح الذكر الخ)** هذا التبرأه لا يشمل الزنا لأنه  
الآن رادياً لإباح الأعم من كونه مصدراً لجلبنا الفاعل ومصدراً لجلبنا المفعول أه حلي **(قوله)**  
الأصلي إلى المتن في النهاية الأقوله والزائد إلى قوله فلا وجب **(قوله ولو أدخل)** أي وغيره بمنشأه أي معنى  
زاد الحلي ولومن طفل أه وفيه وقفت **(قوله ولو الزائد الخ)** أي ذكر الزائد أه ع **(قوله فواجب)** أي  
الفصل به الخ وهو الزائد العامل أو الأساس وأن لم يكن عاملاً كما هو هنا أه وشيخنا زاد ع وقضية قوله فإ  
وجب الله الخ إذا قلت المرأه أعلم متى دخلت حشنة في فرجها عمن نكس من دفعها وجب الحد لوجوب القتل  
حينئذ يوجه بان عكسها لها من ذلك كقوله أه **(قوله مردود)** يعنى بالنسبة لطلاق الزائد والابيض  
أفراد بغيره كما هو أه وشيخنا عبارة ع **(قوله ولو الزائد كشي في الزائد)** يعنى بالفساد بالاجزاء  
**(قوله لا يصلح له)** أي بالزائد **(قوله على ما ذكره)** أي ما لا يصلح القسله أه نها به أي بان لا يكون عاملاً  
وإسماً للأصلي **(قوله أو قدرها)** أي قوله ولو ذكرنا ثم في المفق **(قوله أو قدرها)** المعطوف على قوله جميع  
حشنة فتوقوه ولومع حاصل الخ ما تقدم عار شدي وعش **(قوله من أدى)** يخرج الخ من وأن كان مكافئاً  
أه سم وقال ع **(قوله من أدى)** أي وأجنى تحققت ذكره وأخذنا بما ذكره في الموضع فيه فصلى المرأة  
الحرام إذا مكنته أه ومال اله الرشد أي كياناً وقد يصح بذلك قول الشارح الأق وقباصه عكسه **(قوله)**  
مختلف ما لا يمكن الخ عبارة عن النهاية وإن لم تكن انتشاراً بطلوا الأقرب بوجوب البقية خلاه أه ومرعن  
المعنى ما وافقها **(قوله بتبني الخ)** عبارة عن النهاية وقد علم عار فزاد أنه لا حد بياض بعض الحشنة كالقتل  
نعم يقسم أنه لو قدام من جانبها فلقه بسرقة بحيث تسمى حشنة فذلك محسوس ويتنزه كالكاهل وجبها  
أه **(قوله برئ)** الأولى التائب **(قوله ويحس الخ)** أي صاحبها **(قوله بها)** تنازع عبد القلان (قول  
المتن بفرج) أي أو فرج نفسه كمن أدخل ذكره في بوه كاتل بالفرس عن البقية ثم أطلق الفرع يشمل

### **(كتاب الزنا)**

**(قوله من أدى)** يخرج وان كلفه هذا في الواجب فلا مكانه وطوائف هو كالأدنى أو البهيمية فيه  
نظر ثم أيت أو جنية **(قوله على ما بينه البقية)** الأقرب خلاف ما بينه فانه الذي كتب عليه حر **(قوله)**

الحد كقبح العدة بإلحاح  
مردود بنصر ع الغبوى  
بأنه لا يصلح إحصان ولا  
تحليل فإولى أن لا وجب حد  
وجوب العدة لاحتياط  
لاحتمال الإحصان منه  
كاستئصال التي هذا والذي  
يقع على إطلاق الغبوى  
المذكور في الإحصان  
والتحليل على ما ذكره في  
فصل أيضاً التفصيل في  
الفصل أو قدرها من فاقدها  
لا مطلقاً خلافاً لقول البقية  
لوثني ذكره وأدخل قدرها  
منه قوتت عليه الأحكام ولو  
مع حائل وإن تكس من  
أدى واضح ولو ذكرنا ثم  
استدلتنا امرأه بخلاف  
ما لا يمكن انتشاراً على ما بينه  
البقية وأديان هذا غير  
مشتهى وفيما عرفت ثم أيت  
بعضهم لما سكت ذلك قال  
وفيه أقاس وهو كاتل  
**(تيسه)** صرحوا بأنه  
لا فصل ولا غير بإلحاح

بعض الحشنة وظاهره أنه لا فرق بين أن يكون البعض الآخر موجوداً أو مقطوعاً قلنا لا وكثير الكسمة على فبما إذا قطع من جانبها فطاعة  
سفيح ثم يرى وصارت تسمى مع ذلك حشنة فوجس ويتنزه كالكاهل فإلى يقبض هذا ما كالكاهل في غيرها فظلم ما عرفت فبقي  
الفصل (بشرح)



وحكم هذا الایلاج القی هو

مسمى الزنا اذا وجدت هذه  
القبول كلها فيه انه واجب  
الحد والحد والغرب أو  
الرجم اجماعا وبأنه غير متران  
هذه كلها وحكم الحنفي هنا  
كالغسل فان وجبا الغسل  
وجبا الحد والاقل قال  
عن الشبهة مستدرك لا غنا  
ما قبله عن اذا الاصع ان وطه  
الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة  
ووردان التحريم العین  
باعتبار الأصل والشبهة أمر  
طارئ عليه فزیر عنها  
وقد من ذكرها لافاد الاعتقاد  
بها مع طرق وعلى الأصل وصر  
في حرمان النكاح معنى كون  
وطه الشبهة لا يوصف بحل  
ولا حرمة (ورد ذكر وأنى  
تقبل على المذهب فبقه  
رحم الفاعل المحسن وحل  
وتفر يضيح وان كان دور  
عبد الله بن زناور وعلى البقی  
نحوه اذا أتى الرجل الرجل  
فهما زنا بان وقيل يقتل  
الفاعل مطلقا الغير المحسن من  
وجد ثوبه يعمل على قوم لو ط  
فأنتوا الأفعال والمفعول به  
وهو يشكل علينا في المفعول  
به نظير ما بان في حديث  
الهيبة عليه فهل يقتل  
بالسب أو بالرجم أو بدم  
جدا أو بالانقاص شاق  
وجوه الأول وفارن  
دور عبدو محرم المعلوكة  
له في قبلها بان المات سبع  
ان القتل في الجاه لا سبع  
هذا الحل بحال ومن لم  
وطه في دير هاد

(قوله وحكم هذا الایلاج الخ) أشاره الى أن قول المصنف وجبا الحد - بقوله الایلاج الخ كاصح به  
الغنى (قوله اذا وجدت الخ) متعلق بقوله هو مسمى الخ (قوله الجلد) الى قوله ومرق في النهاية (قوله غير متران  
هذه) أى القبول (قوله فان وجبا الغسل) أى بان أو لم يرد (قوله والحد) أى بان أو لم يرد فقط أو لا يلج  
فيه فقط اه عى (قوله قبل) عبارة الغنى قال ابن شعبة اه (قوله اذا الاصع) حاصله ان قول المصنف محرم  
لعينه فيهم ان غير المحرم كذلك لا حد في موضع وطه الشبهة لا لا يوصف بحل ولا حرمة لكن يلج عن طريق فاصم في  
كون جميع أنواع الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة اه رشدي عبارة سم قوله اذا الاصع الخ متألا وجه  
هذا التعليل فان كان وجهه ان وطه الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة لم يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه  
فيضرب به وطه الشبهة فهو ممنوع لان قوله لعينه يصدق مع الشبهة اذا لم يجمع مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم  
لعارض ثم اعلم ان الشبهة ثلاث شبهة المحل كافي وطه وحسنات أو ما اعتد به من مؤاماة لم تستمر أو شبهة  
الفاعل كافي وطه أجنبية تلتهز وحسنات أو ما اعتد به شبهة الجهة كافي وطه من تزوجه ابلاوى أو بلا شهود ولا  
شك في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحسنات فلما قلنا ان قولنا قوله ان وطه الشبهة لا يوصف  
الخ غير مسلم فمعها اه وقوله اعلم الخ الى الغنى مثله (قوله ووردان التحريم الخ) حاصله ان الشبهة هنا  
تصفخها الفرج بانه يحرم لعينه ومع ذلك لا حد له شبهة فتعين ذكرها لذلك اه رشدي (قوله فلم  
ينص) أى قيد تحريم العین عنها أى الشبهة بمعنى من قيد الحلو من الشبهة (قول المترواثن) أى أجنبية اه  
مغنى وكان ينبغي أن يذكر الشرح أيضا حتى يظهر قوله الا فى وأما الحالية الخ لانه محرم عبارة عى  
قوله واثنى أى غير حالية كيان حرمة أوامة اه (قوله فيصير جرم) الى قوله التعريف في النهاية الآتية وروى  
البيهقي الى وقيل والى قوله وهو مشكل فى الغنى (قوله فنعلم الخ) أى الایلاج في كل من الدين المسمى  
بالوالم اه مغنى (قوله وطه وصر يضيح) أى من الفاعل غير المحسن والمفعول به مطلقا اه رشدي  
وهذا التفسير مسلم بطرح النظر من المقام والأحكام هنا في الفاعل فقط كيانا فاضمير راجع المحسن  
للافعال المحسن (قوله وان كان) أى رد ذكر قوله مطلقا أى محسنا كان أولا اه نهاية (قوله وهو  
يشكل) أى التعريف الثاني (قوله وعلى) أى على القول بالقتل اه رشدي (قوله وفارن) الى قوله فيل في  
النهاية الا قوله ومن لم وطه في دير هاد (قوله هذا الحل) أى البير وقال عى أى دير العبد اه  
(قوله وطه) أى محرم المملوك كنه حد فاقال ان المهرى وشيخ الاسلام وحلها في النهاية والغنى ومال سم  
الذكور في الرهن قول المصنف ولو وطى المرثون المهرونة بلا شبهة وزان ولا يقتل قوله هل تحترع عملان  
يقرب باسلامه أو بنشأ بادية بعدة عن العلماء وان وطى باذن الراهن قيل دعواه جهل التحريم في الاصع  
فلا حد اه قال الشارح عقب ذلك بخلاف ما إذا علم التحريم ولا عبرة بما قبل من عطا الخ (قوله اذا الاصع  
ان وطه الشبهة الخ) يتأمل وجه هذا التعليل فان كان وجهه ان وطه الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة لم  
يصدق مع الشبهة قوله محرم لعينه فيضرب به وطه الشبهة فهو ممنوع لان قوله لعينه يصدق مع الشبهة اذا لم يجمع  
مع الشبهة محرم لعينه وان لم يحرم لعارض (قوله أيضا اذا الاصع ان وطه الشبهة لا يوصف بحل ولا حرمة)  
اعلم ان وطه الشبهة ثلاث شبهة لم تلج على وطه زوجة أو ما اعتد به شبهة الجهة كافي وطه من تزوجه ابلاوى أو بلا شهود ولا  
شك في ثبوت التحريم في الأولى والثالثة بشرطها وحسنات فلما قلنا ان قولنا قوله لا يوصف بحل ولا حرمة فيصير مسلم فيها  
فأضلاقا دعما فاعلم ما قبل قوله خالفين الشبهة اذا لم يجمع مع الشبهة في الغنى (قوله فان كانت باعتراف الاعتقاد  
الواضح وكذا في الثانية) فيما يظهر لان الظاهر ان عدم الوصف فيها بالحرمة ما عاها باعتبار الأخلاق وما  
مع التقيد بالدين في يوم ذلك وحسنات فانما يخرج بان قوله خالفين الشبهة فلم يفر ما قبله عنها بالنسبة  
الى ما عاها خلاف الأولى فان التحريم فيها ليس لعين فهو خارجة بقوله لعينه فليست تأمل (قوله الحد) هو ما قبله  
ابن الزعفران من البحر المحيط وأمر وطه كالمهم عدم الحد قاله شيخ الاسلام وان اختار الأول (قوله

الى ما قاله وسكت عليه عش وقال البرماوى هو المعتمد اه **(قوله واما الخلية)** الى قوله وقيل فى المغنى  
 الاقوة واستل الى هذا كله **(قوله واما الخلية)** شامل لامتنعوا ودعى قوله فساتر جسدها الى أمته  
 المزوجة ايجل بعنه بقوله الا قروا منه المزوجة الخ اه سم **(قوله فان اكراه اولم يكف الخ)** قضية الصلف  
 ان المكره مكشور ليس كذلك كفى جمع الجولم وعذرة المغنى فان كان صغيرا أو مجنوناً أو مكرها فلا حد  
 عليه ولا مهر له لان مقتضى دفع الرجل غير متقومة اه **(قوله فلاشئ)** اه هذا صريح فى عدم وجوب المهر  
 لو كانت الموطوءة أنثى اه رشيدى أقول قضية التعليل المارص المغنى خلافا لغيره اجماع ثم قال عش  
 قوله فلاشئ به ظاهره انه اذا ذكره الاثني على ذلك لا مهر له ومن ثم كتب سم قوله فلاشئ به أى فلا يجبه  
 مال اه والظاهر انه غير مراد لتسوية بينهم بين القبل والبر الا فى مسائل ليست هذه منها فيجب لها المهر اه  
**(قوله لمعلقا)** أى حصنا أولا **(قوله وفى وطء مدر الخلية الخ)** عبارة فى أمال وطئ زوجته أو أمته فى درها  
 فالذهبان واجبه التزويج وان تكرر رسته الفعل فان لم يكرر فلا تزويج وتذكر بالبقوى والرياء والروضة  
 والامتنع التزويج ومثله اه **(قوله وعبر بعضهم الخ)** وافقتا النهاية فقالوا فى وطء الخلية التزويج وان عادله  
 بعد نسي الحاكم عنه اه قال عش قوله ان عاد الخ افهم انه لا تزويج قبل نسي الحاكم وان ذكر وطئ  
 اه **(قول المتن ولا حد يمتنع)** ولا يابلا بغير الحشفة ولا يابلا بغير غير فرج كسرة اه معنى **(قوله)**  
 وغيره الى قوله ولا يابلا بغير النسيان **(قوله كالمصاق)** عبارة فى المغنى ولا يابان المرأة مرة أو نسيان ولا  
 باسنة بالبدل بمنزلة الاستمتاع بما فكره لانه فى معنى العزل اه **(قوله ومن ثم لاحد الخ)**  
 أى وتزويج وان لم يتكرر اه عش **(قوله ولا يابلا بغير مبان)** أى يميز به اه **(قوله أى عه)** راجع  
 للمعروف فقط **(قوله نظمتها أسنة)** قد بينى منه قوله الا قروا منه وطعنا فى المتن **(قوله أوفى عودى)** الى  
 قوله وصدق فى النهاية الاقوة كآثر أوائل السدد وقوله غير الحرم **(قول المتن وإسرا)** أى واستر منه فى  
 دروض وعش **(قوله لان الضريم الخ)** لا يأتى فى قوله أوفى عودى رشيدى سم أقول وفى قوله ووطء  
 زوجها ومن نظمتها أسنة لكن الشارح كثيرا ما يقتصر على تعليل ما فى المتن دون ما زاد **(قوله ومنشله)** أى  
 وطء عودى زوجته **(قوله وطعنا سلك)** أى قبله وقوله وهو وان أم الخ أى فى نسيان ونسقط شهادته  
 وتسلب الولاية ان عنه اه عش **(قول المتن والمتدنة)** أى من غيره والمشتق كذا وهو يستوفى ثلثيها المسئلة وهو  
 ذى معنى دروض **(قول المتن وكذا لماله كونه الحرم)** وظاهر كلامهم ان وطء أمته الحرم فى دروها لا وجب لحد  
 وهو كذلك لشبهة الملك معنى دنياه ويقدم فى الشارح وعن شيخ الاسلام خلافا **(قوله بنسب)** الى قوله على  
 انه يتصور فى المغنى **(قوله أوصاهه)** كوطوءه أى أباه اه معنى **(قوله ولا يدعى نحو أمه الخ)** كان  
 صورة البراءة له لو ملك أمه ثم وطئها حسد اه سم عبارة فى المغنى تنبيه على ذلك فىمن يستقر ملكه عليها

واما الخلية شامل لامتنعوا ودعى قوله فساتر جسدها مباح امتناعا وجبة ايجل بعنه بقوله الاثني  
 تحريرا عما تعرض **(قوله فلاشئ)** فلا يجبه مال **(قوله ما بعد من الحاكم)** يشمل المرأة الاولى اذا  
 سبقها منع الحاكم ودر بمصاحبه وابان عاد نسي الحاكم وهذا اقتداء بشل المرأة الاولى المذكورة وقد يشملها  
 لان العود قد راد به الصبر ورة أو راد به موافقة الغالبين علم سبق نسي الحاكم الاولى **(قوله أيضا)**  
 بما بعد من الحاكم خلافا قبل منعها وان تكرر وكثر مر **(قوله ولا يابلا بغير مبان)** هل يميز بالبدن  
 يفتى نعم **(قوله لان الضريم ليس لعينه)** انظره فى قوله أوفى عودى **(قوله وكذا أمته الماز وجتوا المتدنة)**  
 وكذا أن الحرم مالى لا يراد شدة طاعا على ملاحضه ولا قبل ما لو كنتم متزوجين كقولهم أمه الحرم  
 قال الشارح فى شرحه وظاهر كلامه وجوب الحد باليابلا فى دريغ المثلث كقولهم أمه الحرم ع والى وثيقه فى نظر  
 وان قلنا وجوبه باليابلا فى دريغ المملوكة الحرم وشراف تلك لا يتصور وحل شئ منها بخلاف المذكور ان  
 اه ويقتل من مائة ذكره هناعن الر وضو غيره انه لا حد لوطئ من عاك بعضهما فقط أو غيرها محرم  
 فى قبلها وفى الوطء دروها وفى قبل أجنبية عنها ما تقرر **(قوله ولا يدعى نحو أمه)** كان صورة الإراد

مباح الوطء فانتبه شبهة  
 فى الدور امتناعا وجبة  
 تحريرا عما تعرض  
 هذا حكم الغافل اما الموطوء  
 فى دروها ذكره اولم يكف  
 فلاشئ به ولا عليه وان كان  
 مكشورا فانتوا لحدودى رسول  
 حصنا امرأة كان أو ذكر  
 لان الدور لا يتصور فى محاسن  
 وقيل يقتل الموعول به معلقة  
 للغير السابق وقيل ترجم  
 الحصنة وقطوعه در الخلية  
 التزويج وقيل هو المرأة الاولى  
 وغير بعضهم عما بعد من  
 الحاكم والاولا أخرجه ولا  
 حد يمتنع) وغيرهما  
 ليس به فتبين حشفة  
 كالمصاق لم يمتنع الا بياض  
 السابق ومن ثم لاحد  
 يتمكينا لا يتصور قدوا بياضا  
 ذكره بغير جهال بياض  
 مبان وكذا إذا نكح  
 بنقصه فى الفصل كالم  
 (ووطئ زوجته) بهاء الغير  
 أو بالته أمله (وأمته)  
 يفتى أجنبية (فى) نحو  
 درو (حيض) أو نفاس  
 (وصوم وحرام) لان الضريم  
 ليس لعينه بل لعارض  
 كالذى وافد العبدية  
 ومثله وطعنا بغير النسيان  
 أجنبية فهو وإن أمه الزنا  
 باعتبار نفسه كالمز أوائل  
 السدد لا حد لان الفرج  
 ليس محررا لعينه (وكذا)  
 أمته الماز وجتوا المتدنة  
 لعروض الضريم منها أيضا  
 (وكذا لماله كونه الحرم) بنسب  
 أو مصاهرة أو رضاع شبهة الملك والغير الصحيح إدراك الحدود بالنسبة ولا يرد على نحو أمه



لزال الملكة بعد ملكه فليست ملكة كمال الوطعة لانه يصور ملكها كيانا فلا اعتراض (١٥٥) ايضا وكذا من نظمها ليلته كما اصله

أدعوا لكونه غير الحرم مثلا

لا يصح كذا في الرضة وقال

أخرون لا فرق واعتراض

بان ظن ملكها البعض لا يفيد

الحل فليس شبهة يمكن علم

القرار وظن انه لا أحد

عليه وأوجب بان الأول

مستقط لو وجد حقيقة

فاعتقد له صلا تلتلخا

الثاني لا يستقط لو حصل

بشرائطه وقدمه وبأنه لا يرد

باعتقاد المسقط معلقا لانه

حيث لم يزل الحل فهو غير

معدود وليس هذا نظير

ما يأتي في نوع السرة فلا يتم

فوسقوا في الشبهة ثم ما لم

يتوسعوا فيه وان صدق

في ظنه الحل فيمنعون كذبه

ظاهره كذا في ظاهر

الامر (مكره في الظاهر) الشبهة

الامر كذا مع خبره وذا

الحدود بانها ترفع العلم

عنه كذا في الحديث الصحيح

ولان الأصح تصور الأمر

فلا يزالان لا يشهد عند

نحو المأمورة أمر طبق

لا اختيار لنفسه فبذلك

يصل انتشار فلا حد قطعا

كأنه كان الأمر امرته

قبل الظاهر جازعها بعد

كذا الأولى أيضا فبرهنته

ذلك انتهى ورد بان

جوابه لم يرد في نفسه فم

برهنتها وكان كذا الأولى

ليان ان الاحسن فيها

بعدها خروجها من حيث

الشبهة لا يحرم لانه وفي

كانت من امن لا يستقر ملكه عليها كلاما والردة فهو ان قطعها كذا في الماردى وغيره اه (قوله نحو  
أه) أي كينته (قوله بان والملك الخ) فثبت انه لو لم يملكه ذلك ككنه مكانا أو مجموعا عليه واشترافها  
في القعدة لا يحسد بوطنها وهو مقتضى قوله على انه الخ اه ع (قوله فليست ملكة الخ) أي فلم تصر جثثا  
ما هو كنهه الحرم اه سم (قوله على انه يصور الخ) أي وحيد فلا حدم ورشدي (قوله فلا اعتراض) أي  
لأنه لو كان كلامه اه سم (قوله من نظمها ليلته) أي بزوجته اه سم (قوله كذا الخ) فثبت عن قوله أو  
ملك جميعه وقوله لا يعضا يشمل من ملك بعضها وبعضها الآخر ويشمل المشتري كينته  
وبين غيره اه سم (قوله لا يعضا) معتمداه ع (قوله بان الأول) أي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني هو  
المشتركة فثبت أن جثثا كذا يحسد في الرضة اه (قوله بان الأول) أي ملك البعض وقوله بخلاف الثاني هو  
قوله كين علم الحرم الخ اه ع (قوله واديس هذا) أي وطعن في ظنه ما هو كنهه غير الحرم بعضا (قوله لما يأتي  
في نحو السرة) أي لأمال المشتري اه ع (قوله في ظنه الحل) أي حل من ملك بعضها بالاطلاق اه صيد  
عروقه نظير بل الظاهر أي في ظن موطنه ليلته أو كنهه غير الحرم كذا (قوله للمتن ومكره) يعني ان  
من الأكرام المسقط للحدود وان شطرت امره أو لم يعلم مثلا في صاحبه الا ان تمكن من نفسها فاستقطعت  
الهالك عن نفسها فلا حد عليها وان يجر لها ذلك كذا كراهوه ولا يبريد ذلك وانما استقطعت بها الخ  
لشبهة اه ع (قوله في الغنى منه الآية) وان يجر الخ (قوله له ما لا كراه) أي قوله قبل في الغنى لا  
قوله ولو لم يحصل الى كذا (قوله ولان الأصح الخ) الأولى حذف لان (قوله قبل الظاهر جازعها) واقفه  
الغنى عبارة عن تغيير المصنف بوجه عدم الخلاف في استعماله وقوله والعند وليس مراد ابل خلاف الذي  
الحرم ولو في جميعها اه (قوله أيضا) أي مثل ما بعد كذا الثانية (قوله في قوله) أي على المصنف ذلك أي  
جريان الخلاف فيه أي حيث يشترج جثث بعد المجران فكان ينبغي حذف كذا الثانية (قوله ودالح)  
ويمكن أن يجاب بان كذا الأولى إشارة الى الخلاف وكذا الثانية إشارة الى ضعفه في شخص النصير به بما  
بعد الثانية فتأمل فانه حسن دقيق اه سم (قوله ودكان الخ) يشهد النون وكان الأولى القاء قبل الواو  
(قوله بان ان الاحسن خروج الخ) فيه نظر ظاهر اه سم (قوله في الوسط الخ) بيان أن سم لانه  
المعتمد (قوله لا يعضا) أي لا كراهية في قوله لا يعضا كذا في وجهه بأجرح الخ أي فانه لا بعد لوطه  
بها ولا يعاقب عليها في الآخر اه ع (قوله ولا يعاقب الخ) أي اذا قلده الفاعل تقابلا معصيا أخذنا  
مما قدمه في باب النكاح عند قولها بانها يأمأ الوطعة في نكاح بل لا يول ولا شهود فلا حرج  
لانه تعالى ما عاصه قوله فلا حد الخ أي يأمأ وقوله كذا في قوله لا يعضا كذا في قوله لا يعضا  
لعدم العلم بشرط معنده اه (قوله الأصل) أي قوله في الثانية (قوله أو أضر الوطه) أي قد عير  
انه لو كانت أمته وطه واحد (قوله فليست ملكة كمال الوطه) فلم تصر جثثا كذا كنهه الحرم (قوله على انه  
يصور ملكه لها) أي فلا حد (قوله فلا اعتراض) أي لم يتحولوا في كلامه (قوله وكذا من نظمها ليلته)  
أي بزوجته (قوله غير الحرم) خروج الحرم وصارده شرعه لا راد شرع به وقوله ظن حل ما لا يوافق أجنية  
ظنها لم يكتفه غير الحرم والمشتري كذا في الرضة الخ اه وقوله لا غير عن قوله أو لم يملكه بان كان  
ملك جميعه وقوله لا يعضا يشمل من ملك بعضها وبعضها الآخر ويشمل المشتري كينته وبين غيره (قوله)  
كن علم الحرم وظن الخ) في الرض وشرحه في باب السرة فتواندعي من شهد عليه أربعة زنا امرأته  
الوطاة وزوجته أو أمته سقط عنها الحد لا حدته اه وفي العباب خلافة حيث قلنا في هذا الباب  
فرع عن قائم عليه بيننا بالامرأة أو قتالها في زوج أو أمي باعتبار ملكها لم يسقط عنها الحد لكن قطع بد  
الانسان وقال أذن لي في قطعها فانه عاذا لذكره بذلك اه (قوله في الظاهر جازعها بعد كذا الأولى  
أيضا في قوله ذلك اه ورد بان الخ) يمكن أن يجاب بان كذا الأولى إشارة الى الخلاف وكذا الثانية إشارة

وغير خلافه لشبهنا بالمتوازن لم يقدله الفاضل (كنسكاح بلاشود على الضم) كذهب مالك رضي الله عنه على القول بالبر وضم مذهبه انه  
لا بد منهم اومن الشهرة في القول فيني اذا التفتان بحسب الحدس رأيت القاضى شرح به وعمله بانته اعشبت باختلاف العلم افرق به  
ما قاله جلال الاعلان وقد التوى بعضهم (١٠٦) اعترضه بان الذي في الروضة ان لا يحدوا ان في الأولى والشهود ويردو جواب محل

ما فيه على ان الواو واجبى  
أو يدل عليه انه لا يفرق  
عليه كتركب حكم انتائه  
من الواو فقط ولم يتركب حكم  
انتائه من اليهود لعل به  
من تعليله بالخلاف في باحة  
أو بلاولى كذهب أبى  
حنيفة رضي الله عنه أومع  
التأقت وهو نسكاح التعة  
ولو لم يطر كذهب ابن  
صباح رضي الله عنهما وما  
قبل من رجوعه عن علم ثبت  
عقلانه بلاولى وشهد أومع  
انتفاء أحدهما لكن حكم  
ياطاه أو بالفرق بينهما  
من راء وقع الوطع بطل  
الواحي به الاشارة حيث  
ولا يفتد خلافا لشيعة  
الاجبة ما فوق الأربع ولا  
في غيره كافي المجموع (ولا  
بوطعته) وأما حجية  
خلافها لوقسم في بعض  
كتب المصنف (في الاصم)  
لانه مما يفر الطبع عنه  
فلا يحتاج لرجوعه فهو  
غير مشتهى طبعاً ولا  
يهمنى في الاطهر لانه متبر  
مشتهى كذلك ولا يجوز  
قتلها ولا يبيح ذبح المأكولة  
فان ذبحت أكلت هذا هو  
المذهب خلافاً لمن وهم فيه  
لكن في حديث صحيح  
أن يهيمه فاقاها وقتلها  
معها الجواب عن مشكل  
الآن بأن لا يفسح وهو

الوطع (قوله بعد خلافه) والفاضل في الشهرة القول كالمسرحه الر وبان وغيره لا عين الخلاف  
كذكر الشك في معنى (قوله انه لا بد) عبارة النهاية باعتبارهم في جهة القول لم يقع وقت  
العدد اه (قوله أو لحيه) أى نسكاح اتقى في اليهود والاعلان في جواب الحد (قوله اعترضه) أى  
المتن (قوله بان الذي) الخ اعتمده النهاية عبارة أو بلاولى وشهد كائن من داود وصرح به المصنف  
شرح مسلم وأتى بذلك الواو الدرجة الله تعالى اه وعبره شخصاً ولو كان نسكاحاً أو بلاولى ولا شهود فان ذلك  
يقول بطله داود ولا يجوز تعليله بالضرورة لكن اذا وطئ امرأته الطريق لم يعد لشبهة اه وعبارة  
المتن فيجب في الوطئ في نسكاح بلاولى ولا شهود قال القاضى الا في الشبهة فلا ذهب الخلاف ما لك نفسه اه  
ولعل صوابه خلاف داود وعبارته يعبرى وكذا بلاولى ولا شهود وهو مذهب داود وهذا في التبعين خلافه لا للشارح  
يعنى شيخ الاسلام حلي وسلطات اه (قوله على ان الواو واجبى) الخ (المالئع من قائمها باعتبارها يكون  
ما فيها اشارة الى مراعاة خلاف داود القائل بعمته بلاولى ولا شهود بطله على الاعتداد بخلافه كقوله التاج  
السكون ونقل عن باب الياس من شرح مسلم خلافه قد أتى شخصاً الشباب الرلى بعدم الحد اعادة لنحو  
خلاف داود والشارح ما شاعلى وجوب الحد كما ترى اه سم (قوله حكم انتفاءه) الخ أى حكم خلو النسكاح  
عن الواو من عدم وجوب الحد وقوله حكم انتفاءه من الشهود أى والواو يجامان وجوه (قوله أو بلاولى)  
الى قوله وما نقل في المتن والنهاية الاثارة ولو لم يطر (قوله أو بلاولى) وقوله أومع التاقت معطوفان  
على بلاشود (قوله عقلانه بلاولى وشهد) مراد من الخلاف أومع انتفاء أحدهما لغيره المتفق  
محل اختلاف في النسكاح المذكور كقوله الماوردى ان لا يقره حكم فان حكم شافى بطلانه مدققاً وأخفى  
او ما السك يحتمل مدققاً اه (قوله بعد على الواحي) أى بالحكم المذكور (قوله ولا في غيره) أى غير  
باحته ولو اجبية الى قوله هذا هو المذهب في النهاية وكذا في المتن الاثارة ولا يجوز قتلها (قوله في بعض  
كتب المصنف) عبارة المتن في نكت الوسيط اه (قوله لانه) أى بوطع المتن (قوله المتن ولا يهيمه) لكنه  
يعز زفهم ما يهيمه ومعنى أى التوبة اليه ميتة في أول مرة عش (قوله ولا يجوز قتلها) يعنى بغير الفرج  
الشري أخذاً مما يهيمه (قوله مشكل) كان يمكنهم الجواب بعمل الامر فيها على التسبب وقتلها على ذبحها  
اه سم عبارة المتن وفي النساق عن ابن عباس ايس على الذى باتى اليه ميتة ومثل هذا لا يقره الا من  
توقف اه (قول المتن في مستأجر) أى في وطنه اه معنى قوله لانه الى قوله هذا ما أورد في النهاية  
والمتن (قوله لعدم الاعتداد الخ) لانه انتفاء الشبهة (قوله اه) أى الاستحجار اه عش (قوله يناهيه  
الاجماع على الخ) مما عني هذه المناقاة ان كرهه شبهة خافه لانه مع انه لا يثبت به النسب كائنه دم عن

الضمة في شخص الترميم به مما يهيمه الشاة يقتضاه فانه حسن دق (قوله لا يهيمه) الخ فيمنه نظر اطهر  
(قوله لبيان ان الاصح الخ) فيه نظر ويكون ما فيها اشارة الى مراعاة خلاف داود القائل بعمته بلاولى  
ولا شهود بطله على ان الاعتداد بخلافه كقوله الشارح السكون وان نقل عن باب الياس من شرح مسلم خلافه  
وقد أتى شخصاً الشباب الرلى بعدم الحد اعادة لنحو خلاف داود والشارح ما شاعلى وجوب الحد كما ترى  
(قوله على ان الواو واجبى) الخ (المالئع من قائمها باعتبارها) (قوله وهو نسكاح التعة) حلي في شرح مسلم  
من أمته نسكاح التعة الذي لاحد فيسرى بانه وثقايون ولي وشهدوا في التفتي وجود التاقت المتفق  
لنصف الشبهة يتفق مع انتفاءه الأولى وقد أتى بذلك شخصاً الشباب الرلى (قوله والجواب عنه  
مشكل) كان يمكنهم الجواب بعمل الامر فيها على التسبب وقتلها على ذبحها (قوله يناهيه الاجماع على عدم  
ثبوت النسب) مما عني هذه المناقاة ان كرهه شبهة خافه لانه مع انه لا يثبت به النسب كائنه دم عن الوسيط

يحتاج لهدل آخر (و بعد في مستأجر) لانه انما الاشارة لعدم الاعتداد بالباطل وجوب قوله على حقة فانه شبهة  
ينافي الاجماع على عدم ثبوت النسب من ثم ضعف مدركه ولم يراع خلافه بخلافه في نسكاح بلاولى هذا ما أورد شارح

عليه وهو لا يتم الاوقال منه شبهة في الاحتالونه وهو لم يقل بذلك بل به شبهة في حقه الحفظ (١٠٧) برده بعد ذلك وانما الذي دفع عليه

اجماعهم على انه لا أثر في  
سوقه قطعا أو غيرا فشر بها  
حده لم يعتبر مودة العقد  
الفاقد منه الذي يصرح  
به قول الامام الشافعي في  
حقي شرب البند أسدده  
وأقبل شهادته انه لو رفع  
لشافعي حنفي فله حده  
خلافا للجمهور جاني لا ينافي  
بما يعتقد بالاحتفال في  
ما يستدركه (وبوجه)  
لان الاباحة هنا القو  
(وبحرم) ولو بمصاهرة  
وبحرم تلونين ولو بغير بنوة  
كبرى ولو في عدته أو لمعان  
أودة (وان كان) قد  
(تزوجها) خلافا لبيسفة  
أيضاً لانه لا مودة بالعقد  
الفاقد فظهر في الآخرة  
في أي عقد الشافعي للفتي  
به في خبر صحيح مثل حاله  
وأشدها وبه قال الامام  
أحمد واسحق أما بصحوة  
تزوجها فلا يصدق عليها  
الاختلاف في حل نكاحها  
(وشرط) التزام الاحكام  
فلا يصدق حي ومستأن  
بغلاف الزنا لانه لم لها  
حكاو (التكليف) فلا يصدق  
غير مكاف لرفع القلم عنه  
(الالسكران) التهدي  
بسكره فصدق ان كان غير  
مكاف صلي الاصم فظفا  
عليس بل يربط الاحكام  
بالاسباب فالاستثناء  
منقطع (وعلم به) فلا  
يصدق أصلاً أو يصدق

الوسيط وهو العبد كقوله شيخنا الشهاب الرمي اه سم (قوله عليه) أي على أي حصة قوله نعم في قوله  
وفي خبر صحيح في النهاية لقوله لانه اذا دخل التي (قوله فله) أي الوطه بالانتجار اه عش (قوله  
حده) أي عد الشافعي ذلك الحنفى (قوله اذا دخل) أي الحنفى (قول المتن ومبجعه) ولا مهر لها وان كانت  
سم على التمس اه عش صلو المتفق ويحده أي اضافي المستثنى اه أي في وطه الاستأجر والبجعة (قوله  
ولو بمصاهرة) في قوله أما بصحوة في المتن الاقوله فظهر ما روي في خبر صحيح (قوله ولو بمصاهرة) ويحده  
وطه أمنت نكحها على اختيارها وفي طعن من ابرتها وفي وطه مسئلة نكحها وهو كافر وطهها وهو كافر وفي وطه  
معدته فغيره ولو زنى مكلف بمجنونه أو نائمة أو مراهقة قد ولو مكنته مكنته مجنونا أو مراهقة أو استدخلت  
ذكر فام حشدت ولا تخدع حبل لم تقرر بان أو وليت ولم تقرر به لان الحد انما يجب بينة أو اقرار كاساني  
ان شاء الله تعالى اه مفتي (قوله لانه لا عبرة بالخ) عبارة المفتي لانه لو طه صا فخر لليس فيه شبهة وهو مقطوع  
بغيره فباعتقابه الخداه وبعبارة الرشدي قوله لانه لا عبرة بالخ اذا كان فسادا لم يدم فالبطلان كخلافه  
فغير مسلم اه (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حله على من اعتقد الحل لا يرد له سم (قوله فله) أي  
وطه المهر سم اه (قول المتن وشرط) أي احتياج الحل لثبوتها أو حطافا في القاع أو لتعويله اه  
مفتي والاولى احتياج الزنا للحد رجاء الخ (قوله التزام الاحكام) الى قول المتن الا لسكران في المتن والى  
قوله على ما أتى به في النهاية لقوله نعم التي (قول المتن التكليف) ولو أو لمجس أو مجنون أو مكره فزال  
الصبا والجنون والأكرام الابلح واستدام فلا حد لان استدامة طه ليست مؤمرا اه سم (قوله  
غير مكاف) أي صبي ومجنون ولكن يؤمرا ولو لمعها بما حرهما اه مفتي (قوله وان كان غير مكاف  
الخ) أي وان قلنا بالاصح من عدم نكحها اه عش (قوله فالاستثناء منقطع) فبمظن ان كان المتن  
منها لاه في شرطه وعاد كقرا في اه سم (قوله فلا يصدق الخ) أي من جهل بغير من قال في خبره  
بالاسلام أو بعد من المسلمين لكن انما يقبل منه بينة كقوله قضية كلام الشيعين في الدعوى فان بينتهم  
وادی الجهل لم يقبل منه اه مفتي عبارة عش أي حيث قرب عهده بالاسلام أو نشأ بعدا عن العلماء  
(فرع في العيب بالوطه) قال الشافعي وأبو حنيفة وأبو يوسف وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة وأبو حنيفة  
قرب على ذلك اه (قوله أو بعد الخ) عبارة المفتي والنهاية والى موضع شرحه ولو أدى الجهل بغير  
الموطأ أو بغيره يصدق بعدا لجهل بذلك قال الاذرى الا ان جهل بم ذلك النسب لم يظفر لنا كذا هو الظاهر  
تصدق به أو بغيره مراضة فقولنا أظهرهما كما قال الاذرى تصدق به ان كان ممن يفتي عليه ذلك أو  
بغيرهما يكون امره وجة أو معدن أو مكن جهه ذلك صدق بينه وحديثه في دونه ان علمت بغيره ذلك اه  
(قوله وصر) أي في النكاح اه كرى وكذا امرها في شرح وكذا لو كنه المهر (قوله وصدق جهل نحو  
نسب) أي بعدان تزوجها وطهها بما يتوأسى (قوله وان كان جهه الخ) أو يصدق في الجهل  
بغيرهما يكون نكاحه وجة أو معدن منها بما يتوأسى (قوله وان كان جهه الخ) أو يصدق في الجهل  
للمن وسد الحسن الخ والاحسان لفتا لفتح وشرعا يفتي الاسلام والبلوغ والعقل والحرية والعفة والتزويج

وهو العبد كقوله شيخنا الشهاب الرمي (قوله وفي خبر صحيح الخ) يمكن حله على من اعتقد الحل لانه (قوله  
فلا يصدق غير مكاف) لو لم يجس أو مجنون أو مكره فزال الصبا والجنون والأكرام الابلح واستدام  
فلا حد لان استدامة طه ليست مؤمرا سم (قوله فالاستثناء منقطع) فبمظن ان كان المتن منه  
الها في شرطه كانت الرائي (قوله أو بعد كسكاح نحو بغير مراضة عن الخ) قال في الرض وشرحه  
ومن أدى الجهل بغيرهما بنسب كخته بعدان تزوجها وطهها يصدق بعدا لجهل بذلك فمن ان جهل بم  
ذلك النسب لم يبين لنا كذا به الظاهر تصدق به الاذرى أو بغيره مراضة فقولنا قال الاذرى  
أظهرهما تصدق به ان ممن يفتي عليه ذلك أو بغيرهما يكون نكاحه وجة أو معدن أو مكن جهه ذلك

نكاح نحو بغير مراضة ان غير بعده عن المسلمين لا يحرر نسبه الا بجهه أحد من حدين علم بغيره بموجبه وجوب الحد فيه يصدق لعل  
نكون نكاحه بغيره مراضة أو معدن أو مكن بهه ذلك (وحد الحسن)

الرجل والمرأة (الرجم) حتى يموتا جاعا ولا ناله صلى الله عليه وسلم رجمه ما عزاوا الغامضة ولا يجمع له رجمه عند جماعة من العلماء وهو مكلف) وان طرأ تكليفه بئله الوطء فاستدامه قبل لامعنى لاشترط التكليف في الاحسان بعد اشتراطه مطلقا ويوجب بالحدود وبيانها معنى هو ان حذقه يوجب ان اشتراطه يوجب بالحدود لا يثبت محضه فبين بشكر رواه شرط فمعلوم ان المكلف هنا اذا السكران (حر) مكلف فيه وفي غير محض لنفسه من ان يتنق بعد التغيب فاستدام كان محضه على الواجب بخلاف ما لو ترك عرق (ولو هو) (ذئ) لانه صلى الله عليه وسلم رجم اليهوديين (١٠٨) زواة الشيطان زاد ابو داود وكان قد أحسننا فالتمه شرط لعدم إيمان نحو الحار في لا يحد

ولا احصائه اوله وظل يحسرو  
 حري في نكاح فهو محسن  
 لصدته انكحهم فلما عقلت  
 له ذمة فزفر رجمه غيب  
 حشفته) كلها وتروها لمن  
 فاقده بشرط كونهم  
 ذكر أمسلى عامل على  
 ما أتى به الغيور ويضمان  
 باثني في نكاحه اذا ما نكح  
 (قبل في نكاح صحيح ولو  
 مع نحو حضض وعدة شبهة  
 لان شبهة بعد ان استوفى ثلث  
 السنة الكاملة احتجابها  
 بخلاف من لم يستوفها أو  
 استوفها في دبر أو مكات أو  
 وطء شبهة أو نكاح فاسدا كما  
 قال (لا بأس في الطاهر)  
 لحرمته فانه فلا تحصل له  
 صفة كالمكاتب متبر ذل في  
 احسان الواطئ به يستبرئ  
 احسان الموطوءة (والاصح  
 اشتراط التغيب حال حرته  
 وتكليفه) ولوم الاكرام  
 كإقتضائه المطاوعة وهو  
 ظاهر خلافه ان نظره فلا  
 احسان لسي أو يمتحنون  
 أو فز في نكاح صحيح  
 لان شرطه الاصلية باكل  
 الجماعات وهو النكاح  
 الصحيح فاشترط حصولها من كامل  
 التكليف موجود حيث ان الفوتوان كان النائم غير مكلف بالفعل لرجوعه اليه بادي تنبيهه وهو أولى من جوابه بالزكريا به مكلف احتجابا  
 لحاله قبل النوم الا ان يؤكل مجاز كونه وقضية التلذذ اشتراط ذلك لئلا التلذذ لا ينافي أو نحن ذئ تم طرد ذئ ثم فز رجمه الذي صرح  
 به القاضي وغيره انه لا رجم حاله ان الفوتوان عليه في بيان المكلف الذي يقال الحسن الذي رجمه من وطئ في نكاح صحيح وهو حركه كلفه الوطء وماله  
 الزنا فاعلم ان من وطئ ناقصا ثم زنى كاملا لا رجمه بخلاف من كل في الجالب وان نظره ناقصا كمن يكون نوزق (وان الكامل الزاني ناقص) متعلق  
 بالكمال لا بالزاني

ووطء المكلف الحار في نكاح صحيح وهو المراد هنا معنى ذئ (قوله الرجل) الى قول المتن وهو مكلف في المعنى  
 (قوله الرجل والمرأة) هذا التعميم لاوافق قول المصنف غيب حشفته سم على انه سابق وكما يعترف ذلك في  
 احسان الواطئ يعتبر في احسان الموطوءة اه ورشدي أو لو عكن ان يجاب بان في قول المصنف وهو مكلف  
 لما استداما (قول المتن هو) أي المحسن الذي رجمه عرش ومغنى (قوله وان طرأ تكليفه الخ) تعميم  
 لما يحصل به الاحسان الذي يرتب عليه انه اذا زنى بعده رجمه اه عرش (قوله وان طرأ تكليفه انما الوطء)  
 أي وطء زوجته وحيث كان المناسخ كرهه الفاية عقب قول المصنف لا في ولا اصح اشتراط التغيب محال  
 حريته وتكليفه اه ورشدي (قوله انما الوطء فاستدامه) ثم لو لم يخطأ في ذئ بالثغيبات كونه باثنا  
 وجبا لحد في أصح الوجهين نهية اه سم وقوله وجبا لحد أي رجمه اذا زنى بعد قوله قبل الخ واقفه  
 المعنى (قوله ولو لم يكن) الى قوله على ما أتى به في المعنى الا قوله ثم الى المتن (قوله من فز في الخ) أي ولو مكاتب  
 ومعه ناقصا ومثله اه مغنى (قول المتن ولو ذئ) أي أو مرشد اه مغنى (قوله لحد) أي الذي يحد أو ضمير  
 قوله لا احصائه المعطوف اه (قول المتن غيب حشفته) أي ولوم خوفه خلافا لما اطلب أو غيبه ما عسره  
 وهو نائم اه مغنى (قوله ولو لم يعوج حضض) الى قوله وهو أولى في النهاية الا قوله ولوم الاكرام الى فلا  
 احسان والى قوله الا ان يؤلف في المعنى الا قوله بالوقوف الى استحبابا (قوله ولو لم يعوج حضض الخ) أي ونفاس  
 وموم وحرام اه مغنى (قوله احتجابها) خبران والضمير لغيره بالتعذر المعنى ان عتق من الحرام اه (قوله  
 أو استوفها) أي معلق الذة اه ورشدي (قوله لم يتلذذ) بقوله انظر فيما لا يختلف اعتقاد الزوجين  
 وكان فاسدا في اعتقاد أحداهما قطعاً فهل يحصل التحسين بالنسبة لاعتقاد الصنف الطاهر نعم والله أعلم اه سيد  
 عرش (قوله وكما يعترف ذلك) أي ما ذكر من الشرط وعياؤا للمعنى وهذه الشرط كما تعترف في الواطئ تعترف بزيادة  
 الموطوءة اه (قوله خلافاً لنظره) عبارة المعنى وان قال ان الرقعة تنظر اه (قوله ووطئ في نكاح  
 الخ) أي فز في نكاحه كامل اه مغنى (قوله مع تقديم الخ) أي مع ادخال المرأته في نكاحه قبل فيهما وهو نائم  
 وادناه فيها وهي نائمة اه مغنى (قوله لان التكليف موجود حيث لا القوة الخ) اعلم ان وجود التكليف  
 بالقوة حاصله الفوتوان في الوصف به كانه الحكم به حال النوم بالاحتجاب به حاله الفوتوان في الوصف به أيضا  
 فدعوى أو لو به ما ذكره يحتاج الى بيان اه سم (قوله وقضية المتن) الى قوله وظلوه وهذه في النهاية  
 (قوله اشتراط ذلك) أي ما ذكر من الحرية والتكليف (قوله قال ابن الرفعة الخ) معتمده اه عرش (قوله  
 فعله) الى المتن المعنى (قوله متعلق بالكمال) فالمعنى حيث تدان التي صار كمالا في الاحسان بسبب ناقص  
 كما فاطم الحار المكلف أمسية أو صبية أو مجنونة بنكاح صحيح ثبت الاحسان به دونها وكذلك العكس اه

صدق به من وجدته في دونه ان حلت شعر به ذلك اه (قوله الرجل والمرأة) هذه التعميم لاوافق قول  
 المصنف غيب حشفته (قوله وان طرأ تكليفه انما الوطء فاستدامه) ثم لو لم يخطأ في ذئ ثم فز رجمه الذي صرح  
 به القاضي وغيره انه لا رجم حاله ان الفوتوان عليه في بيان المكلف الذي يقال الحسن الذي رجمه من وطئ في نكاح صحيح وهو حركه كلفه الوطء وماله  
 الزنا فاعلم ان من وطئ ناقصا ثم زنى كاملا لا رجمه بخلاف من كل في الجالب وان نظره ناقصا كمن يكون نوزق (وان الكامل الزاني ناقص) متعلق  
 بالكمال لا بالزاني

كما أقام كلامنا ذلك لعل به لا يقتضي أن الكامل الحر المكلف إذا زنى بناتص حصن وإن لم يوجد له التضييق السابق وهو المثل بنص كلامه  
فتعين تعلقه بما ذكره لم يصعب باعتراضه وأن كثرة أولاد من غير الزاني بالباطل على أنه نكاح في نفسه لا ينافي ما قبله وهو المثل بنص كلامه  
كلامه كقوله في تقديم بناتص أو متعلقه (حصن) لأنه حر مكلف وطئ في نكاح (١٠٩) صحيح فلم يؤثر نقص الموطأ أو كونه

كردى (قوله) كما أقامه أي عدم تعلقه بالزاني (قوله) لا يقتضي أن الكامل الحر (الح) اقتضاه ذلك منوع لعدم  
اعتبار وجوده كذا ذكر مما تقدم فخصو رأين يكون المعنى أن الزاني بناتص حصن بمعنى أن زناؤه بالناتص  
لا يخرج من حكم الاحتضان الذي ثبت فصدوان كل من زنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير إحصائه كمال الزانية  
فلا تأمل ما لم يفتتح ذلك على المعروفين اه سم (قوله) ولم يصعب باعتراضه (الح) عبارة للمعنى تنبيه  
عبارة المصنف لا يفهم المراد منها لأن قوله بناتص لا يتصل ما دللنا أن يتعلق بالزاني أو الكامل فإن علقه الأول  
فسد المعنى إذ يقتضي أن الزان علقه بالثاني بصير قوله الزاني ناقصا لقوله وان الكامل بناتص حصن فكان  
أخصر وأقرب إلى المراد من التراح من أجاب بان قوله بناتصه علق بمخدوف تقديره وان الكامل الزاني  
إذا كان كله بناتص حصن اه (قوله) بالباطل أي النكاح اه معني (قوله) بان المعروف بنى على أهله  
(الح) كما قاله الجوهري وغيره اه معني (قوله) وحده المكلف إلى قول المتن وإذا عين العلم في النهاية الآخرة  
وفى الأشعر إلى ما يقرب قوله اقتداء بالخلفاء الراشدين (قوله) السكران أي الملعون اه نهاية (قوله)  
المتن ما تنجده (قوله) ولا يفوت قهرا نظر فإن لم يزل العلم بغيره والأقان كان تحسين لم يضر وان كان دون ذلك  
ضرر وعلل بان التحسين حد الرقيق اه معني (قوله) وأه (قوله) أي التعبير بالعام لانها أي السنة (قوله) وذلك  
لغير مسلم إلى قوله وابتداء العلم بالمعنى (قوله) من آخر الجلد لعل الأولى وتأخير الحاد (قوله) فغيره (الح)  
بتشديد الأعراس والوض ولا يعتد بغيره بنفسه اه وعبارة غشني حتى لو أراد الامام بغيره بغيره  
بنفسه وغلب سنة عدم كلف اه (قوله) بان بدء السفر) وفاقا لاسي وخلاف الظاهر المعنى بصلوته  
وابتداء العام من حصوله في بلد التفرغ في أحد وجهين أجاب به القاضي أبو الطيب والوجه الثاني من  
آخر وجهين بل الزنا اه (قوله) وصدق (قوله) الخ قوله أتم في المعنى (قوله) وبخلفه (الح) قال الماوردي ويبنى  
للام أن ثبت في دوائه أول زمان التفرغ اه معني (قوله) ومستأجر العين (الح) عبارة لنهاية أما  
مستأجر العين فالوجه عدم تفرغ يمان تعذر عمله الخ قال عس قوله فالوجه عدم تفرغه أي الانتهاء  
منه الأجرة اه (قوله) وفي الأخير أي مستأجره (قوله) وبقوله (قوله) أي بين الأخير والمعتد (قوله) فيها  
أي المعتد (قوله) فيه أي الأخير (قوله) ويؤيد أي الفرق (قوله) لا يعتد عليه أي لا يحضر الدعوى  
عليه اه كردى (قوله) أنه لا يفرغ) خلفه وان وقت الاجابة بعد ثبوت الزنا وقد يقال بعدم صحته لوجوب  
تفرغه قبل عقد الاجابة اه عس (قوله) بما رواه الامام أي وان طال بعثت به بالخلفاء أو الأبا على سنة  
وقوله لم يرد من دونه ومثله الخ وجب حيث كان واقفا في نوعه اه عس (قوله) هذا (الح) الأولى إسقاطه كافي النهاية  
أو زيادة أو اومعه (قوله) اقتداء بالخلفاء (الح) عبارة للمعنى لأن غريباً إلى الشام وعثمان المصمر وعطائي  
البصرة ولكن تفرغ به إلى بلدهم فلا يرسله الامام رسالا اه (قوله) المتن وإذا عين العلم (الح) أي ويجب  
ذهابه المقو والمشتال لالامام ويقفونه التأخير لثبوتها يحتاج السمونة الامتثال في استصحاب التفرغ  
اه عس (قوله) أنه قد يكون إلى قوله ومن موجب في النهاية الآخرة على المعتد إلى استصحاب أمة (قوله)  
التكليف بالقوة حاصله التفرغ في الوصفه كان الحكم به مال التوجه لصلح الاستصحاب حاصله التفرغ في  
الوصف به أيضا فدعوى أولويه ما ذكره يحتاج إلى بيانها (قوله) وان لم يوجد فيه التضييق (الح) اقتضاء  
ذلك منوع لعدم اعتبار وجوده كذا ذكر مما تقدم فهو وان يكون المعنى أن الزاني بناتص حصن بمعنى أن زناؤه  
بالناتص لا يخرج من حكم الاحتضان الذي ثبت فصدوان كل من زنى به ناقصا فلا يشترط في تأثير إحصائه

الغربة كالتجسس لغيره من تعذر عمله في مجلس ووجه تفرغ للمدين وان كان الدين لا يأنه ان كان له مال قضى منه ولا اقتضا عند  
الحدث فلم يمنع حقه قوله التفرغ به الموانع والفرغ (الح) إلى إسقاطه (النقص من محل زناؤه) فاقوها) بما رواه الامام بشر أن الطر بن  
والقصد على الأول جدوان لا يكون بالبلد طاعون حرمه دخوله ذلك اقتداء بالخلفاء الراشدين ولان ما دللنا على حكم الحضر (وإذا عين العلم  
جهت تفتيشه طلب غير هذا الامم)

لا تتركه يكون له غرض فيه فلا يحصل الزم المقصود يلزم بالأقلام فيمغرب السطح يكون كالسبب له على المعتمد من تناقض في الروضة  
وجمع شيئا بما يلزم عليه تناقضا (١١٠) التفریب الذبح وانقائه لغير بلد مودود من حلتين منها يصح له كالنظر في الأرض وهو

منافع المقصود من تفریب  
وأخذ من قولهم كالسبب  
أنه معتمد نحو استماع  
بالحيلة وشم إلى يميني وفي  
عموم نظار تصير معهم بان  
له استحباب أهله تسرى بها  
دون أهله وعشيرته وتضيق  
كلامهما أنه لا يمكن من  
حل مال الزائد على نفقته  
وهو مختلفا لما وردى  
والرؤيا في يسد الان  
خفيف من جوعه ولم تعد  
فيما لم يبق أومن تعرضه  
لافساده النساء مثلا وأخذ  
منه بعض المتأخرين أن كل  
من تعرض لاقتصاد النساء  
أو التخليل بأن لم يتجزأ  
بعبه حبس قالوا في مسألة  
تضيقة وأدراج قبل المدة  
أهنا ما يراه الأيام وأنها  
الآثار التي تتشكل بالاجالات  
مسددة التفریب (وغير  
غريب) له وطن (من بلد  
التي لا غير بلده) أي وطنه  
ولو حله بدوى اذ لا يتم  
الاحتشاش الأبدان من ثم  
وجب بعد ما غر باله  
وطنه مسافة القصر (فان  
عاد للـ رب (البلد)  
الاصل أو لا في شريعه أو  
الدون المسافة منه) منع  
في الاصح بمعاملة به بنقض  
قصد وقياس ما غر به  
يستأنف لسنه خرايت  
ذلك مصر به اما غريب

لا وطن له كمن في من حاله ان تاحسب وصولها فعمل حتى يوطن بمحلاته يفر بمنه وفارق خلافا لالزقة والرغبة  
تفر مسافرا زنى لغير مقصود وان فاه الحزم ملاخي المعتمد خلافا للبقي لان القصد تنصكه واجتاحت لالزقة الاندك بان هذا له وطن  
فالاحتشاش حاصل بعده عنون ذلك لا وطن له فاستوت الاماكن كلها بالنسبة اليه فتع من امها العيا لم يفر ببلد الاحتشاش واستعمال انه قد

لا يتوطن بأرضه في الحشوة الحد بعد حدان بلغة تاليه كالجبال الموت ونحوه وفي زنى غير ما غريبه غير ما غريبه العبد من وطنه ويحل  
زناه ودخل فيه بغيره الاول (ولا تفر بامرأته وحدها في الاصل مع زوج أو محرم) أو نسوة (111) تغتات عند أمن الطريق والقدر

ولو زنى إلى قوله أو محرم في المعنى الاقرب العبد من وطنه ويحل زناه وقوله والمقدد (قوله غريبه) ظاهره وان لم يكن وطن ما غريبه وهو ظاهر الا يكفي التوطن الاول لحصول الانحاش معن في كل قريه  
لمرات الزنا بعد ذلك وقوله العبد من وطنه معن في أنه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر  
خلافا لما فهمه اذ لا يحاش حيثنذ اه سم (قوله ودخل فيه) أي التغريب الثاني أي في مدينه (قوله الممن  
بل مع زوج) أي بان كانت أمه أو زوجة وكان الزنا قبل الفسول أو طرأ الزرع بعد الزنا بل قال من  
لها زوج محصنه اه رشدي (قوله الممن بل مع زوج) وإن ما فر معها ولو باجرة أو سمرت النقة وغيره ولو  
لم يقع بها في الفسوة المذكورة اه عش (قوله الممن في الحج المالح) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع  
الامن للعج الواجب قياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فليراجع اه سم أقول قد عني ذلك القياس  
التعليل الآتي عن المعنى (قوله ذلك) أي من ذكر من واحدة تغريبها وتعلق عليها (قوله وذلك) أي اشتراط  
نحو محرم معها (قوله لم ينسفر المالح) لنسفر المالح أو معها زوج أو محرم وفي المحصن لا يحل لامرأته  
توطن بالله اليوم إلا آخر أن نسافر مسير قوم الامع ذي محرم لان القصد تاديبها والامانة اذا تخرجت  
وحدها هتكت جلبابها لمعاه اه معني (قوله ثم) أي في الحج (قوله حتى يلزمها السفر المالح) لكن قداس  
جواز سفرها وحدها لغرض الجمع الامن جواز تغريبها مع الامن ان أبيات ذلك اه سم قد مرنا في  
القياس المذكور (قوله ولا يلزم المالح) يعني منع قوله الآتي فان امتنع حتى لا يحوط المالح (قوله الارضاء)  
اهل منقطع اه سم (أقول) ولا يدفعه الاشكال (قوله فلزمها المالح) أي بشرط أن تكون أمه أو المثل  
عادة اه عش (قوله كرامة الجلاله) أي حينئذ برز من سهم المصالح (قوله فان تعذر) أي حصولها  
من بيت المال ثمن مائة مسكين (قوله ومثلها) أي للمراة (قوله في ذلك كاه) ومنه ما سرت فيفتن  
تخرج هي معه اه عش (قوله أمر حسن) يخالف عليه الفتنة اه معني (قوله فلا يغرب المالح) كذا في  
المعنى (قوله الامع محرم المالح) يحصل جواز تغريبه مع امرأتين تقنين بامن معهما الامن مع جواز الخلوة  
مر اه سم (قوله محرم أو سيد) أي أو نحوهما اه رشدي (قوله أطلقوا) أي قوله وله في المعنى  
الاقربه فاطلق بعضهم إلى سؤنه تغريبه (قوله والا) أي وان تعذر حصولها من بيت المال (قوله وله) اه  
أي ذلك الشارح لحظ الفرق أي بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) أي مؤن السفر (قوله فضل فيه) كذا  
تقرر المراد به ما يستفاد من صدر التبيين مع قوله والمعصية اه سم أو قال الكردية انه اشارة إلى قوله فان  
أعسرت في بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرته) أي فرق ذلك الشارح (قوله فلزمته)

زناه كوطنه لا عن مقصد اه أيضا (قوله غريبه) ظاهره وان لم يكن وطن ما غريبه وهو ظاهر اذ يكفي  
التوطن الاول لحصول الانحاش معن في كل قريه بل مرات الزنا بعد ذلك وقوله العبد من وطنه معن في أنه لا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر  
الا يكفي تغريبه إلى محل قريب من وطنه وهو ظاهر خلافا لما فهمه اذ لا يحاش حيثنذ اه سم (قوله ودخل فيه) أي التغريب الثاني أي في مدينه (قوله الممن  
بل مع زوج) أي بان كانت أمه أو زوجة وكان الزنا قبل الفسول أو طرأ الزرع بعد الزنا بل قال من  
لها زوج محصنه اه رشدي (قوله الممن بل مع زوج) وإن ما فر معها ولو باجرة أو سمرت النقة وغيره ولو  
لم يقع بها في الفسوة المذكورة اه عش (قوله الممن في الحج المالح) تقدم هناك جواز سفرها وحدها مع  
الامن للعج الواجب قياسه جواز تغريبها وحدها مع الامن فليراجع اه سم أقول قد عني ذلك القياس  
التعليل الآتي عن المعنى (قوله ذلك) أي من ذكر من واحدة تغريبها وتعلق عليها (قوله وذلك) أي اشتراط  
نحو محرم معها (قوله لم ينسفر المالح) لنسفر المالح أو معها زوج أو محرم وفي المحصن لا يحل لامرأته  
توطن بالله اليوم إلا آخر أن نسافر مسير قوم الامع ذي محرم لان القصد تاديبها والامانة اذا تخرجت  
وحدها هتكت جلبابها لمعاه اه معني (قوله ثم) أي في الحج (قوله حتى يلزمها السفر المالح) لكن قداس  
جواز سفرها وحدها لغرض الجمع الامن جواز تغريبها مع الامن ان أبيات ذلك اه سم قد مرنا في  
القياس المذكور (قوله ولا يلزم المالح) يعني منع قوله الآتي فان امتنع حتى لا يحوط المالح (قوله الارضاء)  
اهل منقطع اه سم (أقول) ولا يدفعه الاشكال (قوله فلزمها المالح) أي بشرط أن تكون أمه أو المثل  
عادة اه عش (قوله كرامة الجلاله) أي حينئذ برز من سهم المصالح (قوله فان تعذر) أي حصولها  
من بيت المال ثمن مائة مسكين (قوله ومثلها) أي للمراة (قوله في ذلك كاه) ومنه ما سرت فيفتن  
تخرج هي معه اه عش (قوله أمر حسن) يخالف عليه الفتنة اه معني (قوله فلا يغرب المالح) كذا في  
المعنى (قوله الامع محرم المالح) يحصل جواز تغريبه مع امرأتين تقنين بامن معهما الامن مع جواز الخلوة  
مر اه سم (قوله محرم أو سيد) أي أو نحوهما اه رشدي (قوله أطلقوا) أي قوله وله في المعنى  
الاقربه فاطلق بعضهم إلى سؤنه تغريبه (قوله والا) أي وان تعذر حصولها من بيت المال (قوله وله) اه  
أي ذلك الشارح لحظ الفرق أي بين الحر والرقيق (قوله بان ذلك) أي مؤن السفر (قوله فضل فيه) كذا  
تقرر المراد به ما يستفاد من صدر التبيين مع قوله والمعصية اه سم أو قال الكردية انه اشارة إلى قوله فان  
أعسرت في بيت المال اه ولعل هذا هو الظاهر (قوله فرته) أي فرق ذلك الشارح (قوله فلزمته)

بخلاف الحر فانه يتصور فيه اليسار وغيره فضل فيه كما تقرر ويوجهه فرق بين مؤنه التغريب بمؤنه الاقرب بان الثانية على الملك فلو تمة  
مطلقا بخلاف الاول

وفصل بعض الأصحاب بن أن يكون المأثر بالمالك فهي عليه والسلطان فهي بيت المال (فإن امتنع) حتى بالاجز (لم يعبروا بالصحة) لان في اجزائه تعدب من لم يذب (و) حد (العبد) يعني من يفرق وان قل سواء الكافر وغيره (خسوف) يفتقر بضعف سنة على النصف من الحر لا به فعملهم نصف ما على (١١٢) الحصان من العذاب أي غير الرجم لانه لا ينصف ولا يبصر والسيد يقتل بخوف رده

أن السيد مطلقاً أي تعذر من بيت المال ألا (قوله) وفصل بعض الأصحاب (الخ) ويقع أحدهما من بيت المال سواء أشر بالسيد أم لا كخبرة العصرة أه سلطاناً وياقني عن عس ما وافقه (قوله) فهي أي مؤن السفر والأقضية (قول المتن) فإن امتنع (الخ) ولا يأن ما يستأنع كجسده في المطالب أه معنى (قول المتن) لم يعبروا (الخ) ثم أولاد الزوج السرمعها وأطلقه ليشتمع بها من عندهم ذلك دعاءه لا يفتقح جسد وان لم يمتنع بها في المدة المذكورة بخلاف حاله يسافر معها أو يسافر لغرض آخر أو تقمصا حته لها من غير قصد ولا تمتع فلا تستحق نفساً ولا كسوة ولا غيرها أه عس (قوله) يعني (قوله) المتن ولو أقر في النهاية لا أقوله وخالفه أبو ياقني (قوله) بمعنى من غير (الخ) فلا فرق في ذلك بين الذكر والأنثى والمكاتب وأم الولد والمبعض أه معنى (قوله) سواء الكافر (قوله) وفيه نظر في المفتي (قوله) لا ينصف) بينا يقول من التصيب (قوله) ويكون الكافر (قوله) عس المفتي وقصة كلامهم أه لا فرق في جسد ذكر من العبد المسلم والكافر وهو كذلك وقول البلقيني لا حد على الرقيق الكافر لانه لم يلزم الأحكام بالصفة إلا بخلاف به عليه فهو كالمأدود والمأدود لا يحد من قول الأصحاب الكافر أن يحد عده الكافر ولأن الرقيق تابع لسيد فكما عده كغيره بخلاف المعاهد لانه لا يلزم من عدمه الجوز به عدم الحد على المرأة الأجنبية أه (قوله) يقولهم أي الأصحاب (قوله) ومنه أي من الجميع (قوله) خروج نحو حرمة (الخ) أي ونفقت في بيت المال لانه لا مال للرقيق والسيد لا شيء عليه أه عس (قوله) والعبد الامرد يعني عنقه المملوك أو سيده أه رشدي (قوله) لانه أي التفرغ (قوله) بذكر الزنا (بها) متعلق بفصل حريان التفرغ أه عس (قوله) كاشد (الخ) عبارة المفتي فيقولون أنا بناءً على ذلك أه وأورد حشمت منفي فخرج فلا شيء على وجه الزنا ينفى كحال الزكشي أن يقوم مقام من في الزنا وجب الحد إذا كان من باب حكمه ويشترط تقدم لفظ أشهد على أنه فو يذكر الموضع أه (قوله) على سبيل الزنا) ويسوغ ذلك بقرينة قوله يدل على أن فعله على وجه الزنا أه عس (قوله) أو زنا وجب (الخ) عطف على قوله أدخل الخ وتقدير العامل وكان ينبغي أن يصح بذلك بان يقول أو زني بها زنا الخ كما مر عن المفتي (قوله) لانه قد يرى أي الشاهد أه نعم (قوله) مالا رواه الحاكم) أي أن كان الشاهد مخالفاً له في مذهبه أو كان يحسد أو منه بعض أه لا يتم به الرد على الزكشي لانه إنما كتبه بعدم التفصيل في الواقع نعم قوله وقد ينشئ بعضها ودعي الزكشي أه عس (قوله) فالوجوب التفصيل (الخ) وقال القلي: وضع الإسلام وحلاً للمعنى كما مر (قوله) باربعة) فيه تأمل (قوله) وجوب الحد بكسر الجيم وقوله بل يحد كل منهم الخ معناه أه عس (قول المتن) أو أقرار (هـ) (فروع) انه قد يرى رجل وامرأة أحبا تحت لحاف عز واولم يحدوا تمام الحد في دار الحرب الخ لا يحد فتشتم نحو ردة الحدود والتعاقب دار الحرب وسن الزنا ولكل من ارتكب معصية السرتقي نفساً مظهراً له يحد أو يعز بخلاف المسبوق أو المصدق بها فتعكمها حرام قطعاً كذا بين الشاهد متهما بترك الشهادة انرا مصنفان تعلّق بتركها بحاجب حد على الغير كان شهد ثلاثة بارزاً تأم الرابع بالتوقف ويلزمه الاداء أما ما يتعلق بحق آدمي قتل أو قذف فإنه يسبق له بل يجب علمان بقره بل يستوفى منه لمافي حقوق الاكسين من التفتيق ويحرم العنوع حد الله تعالى والشفاعة فيمضي وروض من معناه (قوله) حشمتي) أي قول المتن ولو أقر في المفتي (قوله) ان فهمه كل أحد (قوله) تغليز ما تقرر في الشاهد (قوله) بالنسبة لغير السكان والزمان لا يظن لهما هاتان فائدة فليراجع أه رشدي عبارة عس ومنه ان يقول لانه قد يرى أي الشاهد (قوله) فالوجوب التفصيل) كتب عليه مد (قوله) وليس كالأعوه) كتب عليه

ولا يكون الكافر لم يلزم الجوز به كقوله المرأة الأجنبية وخالفه جيع فيمصر: ردة يقولهم للكافر حد بعبده الكافر وبأنه تابع لسيدته وبأنه هنا جيع فروع التفرغ السابقة في غيرها ومنه خروج نحو حرمة مع الامنوا العبد الامرد (قوله) يفرق (سنة) لتعلقه بالبيع فلا يختلف فيه كآلة الابل (و) في (قول) لا يضر ب) لتغو شتمق السيد (ويشتم الزنا) (سنة) فصلت ذكر المزن بها وكيفية الادخال ومكانه ووقته كما عهدته أدخل شتمته أو قلها في خرج فلا شيء يحمل كذا وقت كذا على سبيل الزنا قال الزكشي أو زنا وجب الحد إذا عرفت أحكامه وفيه نظر لانه قد يرى مالا رواه الحاكم من أعمال بعض الشروط أو بعض كفيته وقد ينشئ بعضها فالوجه وجوب التفصيل مطلقاً ولون عالم موافق وسيد كسري الشهادتان أي أربع أقوله تعالى فاستمروا عليهن أربعة منكم وحين جيع أنه لو شهد أربعة يتردوا بل يبع نسو ولكن انصهر كل منهم ضل عليه وآء وفي واحدة

منه حد لانه استقيم مجموع الشهادات الأربع ثبوتاً باربعة وليس كالأعوه لان كلا شهد بغير ما شهد به الآخر في فلم يثبت بهم موجب الحد بل يحد كل منهم لانه خلف (أو أقرار) حشمتي فصل تغليز ما تقرر في الشاهد كقولاً بأشارته أنحوس ان فهمه كل أحد لا يحد في المعصية أنه صلى الله عليه وسلم



وجهماءزوالغامدية باقرارهم ماخرج بالحقيق المين المردودة بعد نكول الحسم فلا يثبت (١١٣) جازنا لسن تسقطه الدعا فذا

في وقت كذا في مكان كذا ولو قيل لاحصا على تعيين ذلك فيه بل يكفي في صحة اقراره ان يقول ادخلت حقيق في فرج فلانه على وجه التام بعد لانه لا يقر الا عن تعقيل اه (قوله) رجما عزا والغامدية باقرارهما انظر هل في قصصا عزا والغامدية باقرارهما اسم (قوله) لكن تسقطه من الاستسقاط وكان الانسب تسقطهما من السقوط (قوله) لا يثبت حنيفة أي أوجد اه معنى (قوله) وتورديه الخ) ردلسند أبي حنيفة (قوله) اه) له اذ اراده أخوه صلى الله عليه وسلم لعلة قبلت له العتس أبلغ جنون مع اقراره الاول اه عس (قوله) ولهذا أي الغش في أمره (قوله) فاستثبت فيه) مفرع على قوله من الخ (قوله) ولهذا أي لاجل كون الترديد عن الشك (قوله) وعلم من كلامه الخ) جواب عما ورد على المصنف من اجمال طريق الثالث صوابا للمنفى وأورد طريق آخر يختص بالمراد وهو ما اذا اذنته الزوج ولا عن ولا تلعن هي فانه يجب عليها الحد كذا كراهي بابه اه (قوله) ولا أي (قوله) قبل الشروع) الخ قوله وأقهر في المنفى الاقوله وان قال بعد كذب رجوى وقوله وان شهدنا بخلاف والى قوله ولو وجد في النهاية (قوله) أو بعده) فان رجوع في اثباته فكميل الامام مستحيان كان بمقتضى قوله الرجوع فثبت بالاحول يجب عليه نصف الفدية لانه يضمن وغيره أو تروع الريبة على السباط قولنا أقر جها كمال خضنا الثاني كلوا من هذا على حد التذوق اه معنى (قوله) أو رجعت) أي عسا أقر به اه معنى (قوله) أو ما زنت) أي أقرت بانه كذب فلا تكذب فيما ذكر له شهدوا فقامت أمنا شهدوا بالقرار وهو لم يكذب فيه اه عس (قوله) وان قال بعده) أي بعد رجوعه (قوله) أو كنت الخ) عطف على كذب الاول (قوله) بخلاف ما أقرت) أي فلا يكون رجوعا فلا يسقط به الحد اه عس (قوله) لانه مجرد تكذيب الخ) عبارة الغنى والروض مع شرحه ولو شهدوا باقراره بالانفاك منهم كان قال ما أقرت بل يقبل تكذيبه لانه تكذيب لشهود القاضي اه (قوله) الشاهدته) أي باقراره اسم (قوله) انه) أي الرجوع (قوله) قالوا) أي المبشرون من جملة أهل علمه صلى الله عليه وسلم أي ما عزا أو قوله اليه على الله عليه وسلم (قوله) طالب الراد الخ) ويجرد طالب الرد لس رجوعا اه سم (قوله) فلم يسموا) أي لم يجيئوا لمطلبه اه عس (قوله) فلهذا لا تركموا الخ) الوجه حذف الفاعل فقال اه وشهدى أقول قد مرص الصام به انه قد يكون جوابا لما مضى من رواية الفقه (قوله) اذ التوا به الخ) علة للتفسير (قوله) مطلقا) أي سواء ثبت الزنا بالقرار أو بالبينه (قوله) فذوب الله عليه) من تمتع الحد (قوله) مون ثم) أي من أجل ترغيبه صلى الله عليه وسلم في الرجوع (قوله) من الرجوع) عبارة الغنى والروض مع شرحه ويسن لمن أقر زنا أو شرب مسكرا الرجوع كالسرا ابتداء ولو قال زنت فقلت انك كرت أو قالت كان تزوجني فغير بالزنا وقاذف لها في زمة حد الزنا وحده التذوق فخرج سقط حد الزنا وحده وان قال زنت بهم ما كرمه حد الزنا لا التذوق ولم يلها مهر فان رجوع عن اقراره سقط الحد للمهر لا من حق أدعى اه (قوله) به الاقرار الخ) أي أنه يضمن بالذينة اذا قتل فليس قوله بالنسبة متعدي على عومه اه عس (قوله) فلا يجب الخ) أي حد فاذنوا له فذنه قبل الرجوع أو بعده لانه سقطت صانته بما قرأه الزنا وغير المحصن لا بعد فاذنه اه عس (قوله) فذنه) أي فاذنه (قوله) ولو وجد اقرارا و بينة أي ثم رجوع عن الاقرار معني ونهاية (قوله) اعتبره السابق) وبني كمال شخى ان المأول على البينة حيث وجدت لان البينة في هذا الباب أقوى كان الاقرار في المال أقوى الا اذا سدد

مد (قوله) رجما عزا والغامدية باقرارهما) انظر هل في قصصا عزا والغامدية تم ما خلا الاقرار (قوله) ولو أقر ثم رجع سقط) هل تسقط عدالة اقراره بالزنا ثم بعد حكمها رجوعه فيه منظر (قوله) لانه مجرد تكذيب لينة الشاهدته) أي باقراره (قوله) بل قالوا اليه عند رجوعه طلب الزانية) ليس رجوعا (قوله) ولو وجد اقرارا و بينة اعتبره السابق) المختار اعتبار البينة وان توافقت لان البينة في حقوق الله أقوى من الاقرار عكس حقوق الاممين مدس (قوله) ايضا اعتبره السابق) المختار البينة لتمامه بسند الحكم الى الاقرار

عليه من ثم من الرجوع وأقهر قوله سقط أي عنه بقا الاقرار والنسبة بغيره كذا (١٠٥) - (شراوى وابن قاسم) - (تاسع) فاذنه فلا يجب رجوعه على من يجب حكم اقراره فيمن علم حده لنبوت علم حصانه ولو وجد اقرارا و بينة اعتبره السابق

فالم يحكم البيئة وحدها ولو متأخرة فلا يقبل الرجوع وكان في قبول الرجوع عنه كل حادثة تعالي كشر بوسقة بالنسبة للقطع وأهم كلامه انه اذا ثبت بالبيئة لا ينظر اليه (114) رجوع وهو كذلك لكنه ينظر الى السقوط بغيره كدعوى و جيتوكان أم كما يأتي في السرة وظن كونها حليلة وتعود ذلك

وكاسلام ذي بعد ثبوته انه  
ريسة فانه يسقط حده (ولو  
قال) المقر أو كوفي أو  
(التحدوي أو هرب) قبل  
حده أو في أثناءه (فلا يكون  
رجوعاً) (في الاصح) لانه لم  
يصرح به نعم غني وجوبا  
سلافاً صرح بذلك والا  
أقيم عليه الخبر السابق  
تركه وفان لم يحل لم يضمن  
لانه صلى الله عليه وسلم لم  
يجب عليه شيأ ولو أقر  
أن يخبر بواقع أو احصان  
ثم يرجع وقال أنا صبي أو  
بكر فهل يقبل محل نظر  
وعدم القبول أقرب  
وليس في معنى ما رآه ثم  
رفع السبب بالكلية بخلافه  
هنا ولو ادعى المقر انما  
استوفى منه الحد قبل وان  
لم يره يدره أن كما فهمه  
ما رآه آخر البقرة على قائل  
الراجع فيه لا قود لشبهة  
اختلاف في سقوط الحد  
بالرجوع (و) مما يسقط  
الحد الثابت بالبيئة أيضاً  
(لو شهد أربعة) من الرجال  
(زناها وأزابع) من النسوة  
أربع جلات أو رجل وامرأتان  
(التم اعتزاه) بمجمة أي  
بكر حيث بذلك اعتزوا بها  
وصعبت وناما (لم تعد  
هي) لشبهة بقاء العذرة  
الظاهرة في أنها لم تزني به

الحكم بالقرار وحده فانه يعمل به قدمت البيئة أو تأخرت معنى ونهاية (قوله ما لم يحكم بالبيئة وحدها)  
يدخل ما لم يحكم بما أو بالقرار وحده وتأخر واعتذر ان المعتسر البيئة المتعلق بالبيئة بسند الحكم الى الانفراد  
وحدهم (قوله ولا تراث) الى قوله وما لم أمتق الغني والفقير وكاسلام في النهاية (قوله ما بالنسبة للقطع)  
أي ما المال فيؤخذ منه اه ع (قوله لا يطرُق الرجوع) انظر ما للمراجعين هذا امر رشدي (أقول)  
المراد لا يسقط بالرجوع عبارة والى وضو الحد الثابت بالبيئة لا يسقط بالرجوع اه وعبارة الغني قد يفهم  
كلام المصنف عدم سقوط الحد بعد ثبوته بالبيئة وهو كذلك فلا يسقط بالرجوع اه ولا يسقط هو لا الثابت  
بالقرار بالثبوت لكن استثنى منصوصاً ان الاول ما اذا ثبت عليه البيئة ثم ادعى الزوجة الثانية الاسلام  
الخ (قوله بغيره) أي غير الرجوع وقوله كدعوى و جيتو كان أم كما يأتي في السرة وظن كونها حليلة وتعود ذلك  
باعتزاهم و جيتو كان أم ع (قوله وما لم أمتق) وقوله وظن كونها الخ معطوفان على قوله زوجية (قوله وظن  
كونها الخ) أي بوصف في ذلك وقوله وتعد ذلك أي كدعوى الاكراه اه ع (قوله البيئة) وكذا بالقرار  
لكن يقبل رجوعه عنه اه ع (قوله فانه يسقط حده) وقوله بالغني وخلافاً لانه عبارة لم يسقط  
حده وما ذكره المصنف في وضعت النص من سقوطه مع ع على سقوط الحد بالثبوت وبلاصح خلافه اه  
وعبارة سم العتد عند شجنا الشهاب الرمي عدم السقوط اه (قوله أتركوني) الى قول المتن ويستوفيه  
في النهاية الا انه الخبر السابق هل تراكتموه (قوله لانه) الى قوله ولو أقر زاني في الغني الا انه الخبر السابق  
هل تراكتموه (قوله به) أي الرجوع (قوله فان صرح) أي بالرجوع (قوله الخبر الخ) عمله للاستثناء  
(قوله فان لم يحل) أي فانه اه غني (قوله وقال أنا صبي الخ) تفسير للرجوع (قوله فهل يقبل) الى  
قوله وليس الخ عبارة في النهاية فالمعتمد عدم قبوله اه (قوله وليس) أي قوله أنا صبي أو بكر (قوله في معنى  
ما رآه) أي في شرح ثم رجوع الخ من قوله نحو كذبت الخ (قوله لم يرع السبب) وهو الانفراد بالزنا (قوله ان  
انما الخ) أي اوثاناً على تقدم ان المراد بالامام جيتو ما شمل ما شمل القضية (قوله وان لم يره يدره  
الخ) ظاهر هو ان من العتد من بعد عدم المراء والى ان ضرب اه ع (قوله وعلى قائل الرجوع الخ) وقفا  
المعنى والى الرض وشرحه (قوله وما يسقط الخ) ثم قوله ونعم لم تعد الخ لا يظهر مع هذا المزج العطف قوله  
ولا تاذنوا في الشهود الخ فتأمل (قوله أيضاً) أي مثل ما رآه فيسبب قول المتن ولو قال الخ من قول الشارح  
لكنه يتعارف الى السقوط بغيره كدعوى و جيتو كان أم ع (قوله من الرجال) الى قوله والى في الغني الا انه قوله وبه  
يعمل المتن (قوله لم تزن) عبارة الخ لم توطأ اه (قوله وبه يعلم) أي بالعتل المذكور (قوله لا يحد  
الزاني الخ) أي لان وجود العذرة ظهر في عدم الزنا اه ع (قوله ومن ثم) أي من أجل هذا الاحتمال  
(قوله بحث لا يمكن الخ) بان شهدوا وانما زنت الساعة وشهدت بانها عذراء اه غني (قوله حد فاذنوها) أي  
والشهود كما هو ظاهر رشدي وع (قوله وبعت البيعتي الخ) عبارة في النهاية وبطله كما يحسنه البيعتي ما لم  
تكن غوراً ما ع (قوله ان يحل) أي على قول المصنف تعدده (قوله فكالشهادة بانها عذراء الخ) عبارة  
الغني فليس عليها حد الزنا ولا عليهم حد القذف لانهم مومنان لا يمكن جماعه اه وعبارة الرشدي قوله

وحده مر (قوله ما لم يحكم الخ) يدخل فيه ما لم يحكم بما أو بالقرار وحده وتأخر والمحصل ان ان أسند  
الحكم الى البيئة أو الانفراد واعتذر بالبيئة لانها في حقوق الله أقوى من الانفراد في حقوق  
الآدميين أقوى منها مر (قوله وكاسلام ذي بعد ثبوته بالبيئة فانه يسقط حده) المعتمد عند شجنا  
الشهاب الرمي عدم السقوط قال ونص الشافعي على السقوط مقرر على قوله المرجوح وهو سقوط الحد  
بالثبوت (قوله حد فاذنوها) سكت عن الشهود (قوله فكالشهادة الخ) قضيت لانه لا حجة على القاذف  
يعمل لانه لا يجد الزاني بها أيضاً (ولا فاذنوها) ولا لا يشهد عليها الاحتمال عود البكرة لتترك المبالغ في الاملاخ ومن  
ثم قال القاضي لو عتد زني بعد ثلاث بكرة عود البكرة فمقدد فاذنوها وبحث البيعتي وبغيره ان عمله ان لم يكن غوراً واهيكن غيبة الحشفة فيها  
مع بقاء بكار خلو الاحد لثبوت الزنا وعدم وجودها نافية ولو شهدوا بالزنا أو بالقرن فكانت اعادة بانها عذراء أولى

فكالشهادة

ولو تأملت أثره بآثاره على الزنا وطلبت المهر وشهد أو بيع ثم أنكروا وصحاب المهر فلا يسقط بالشهادة المخلصة وطها (ولو عين شاهد)  
من الأربعة (أو زنا به) أو زنا مع (أو زنا مع) (عين) (الباقون غيرهم) أو غير ذلك من ذلك (١١٥) الزنا (المثبت) للمنقض المانع من تمام

العددية واحدة فيعد  
القاذف والشهود  
(ويستوفيه) أي الحاد  
(الامام أو اثنين من ح)  
للا تبايع ويستوفى عدم  
قصده لاصرف كظلم وليس  
منه حصد بظن شرب فدان  
زنا قصده الحد في الجلة  
(ومعص) لتعلق الحد  
بجماعه وليس لبيد الا  
بعضا فاق كذا أو بعضه  
موقوف أوليت المال  
ومعص به مقسوف به  
موقوف وهو يخرج من  
الثمن بناء على ان اكسبه  
له وهو الاصح وقت يجهز  
لأولي وقت مسلم ككافر  
واسه فداء الامام من بعض  
هواك مضطر جاز تركي  
فيه على طريق الحكم لا ان  
قيما فدايه لاستحقاق تبعه  
استحقاقه فكذا في الحكم  
وفيه نظر لان الاسه فدايه  
حسني فاما انت الاستحقاق  
فدعوا كذلك الحكم فلا  
قياس ثم رأيت تكلمه  
التدريب التصريح بما  
ذكره ويستوفى من الامام  
بعض فوايه (ويستوفى  
حضور) جسم من المسلمين  
ثبت باقرار أو يفتنع على  
الرجل مقبولة فاعلى وليشهد  
عدها ما طعن في المؤمنين  
وحضور (الامام) مطلقا  
أضاً (وشهده) أي الزنا

فكاشه اذا تخرج وجهه بالنسبة للقاذف والشهود وانهم لا يأتين الزنا فله العمري وبه يستدفع  
ما في سمه أي من قوله قضيت له لاجد هناك القاذف ولا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فلا يرابع اه  
أقول وكذا يستدفع ذلك قول عس أي فلا يتعدى ويحد فاذن على من عس القاضى اذا لم يكن يورد الزنا  
اه (قوله ولو أقامت أربعة الخ) قضيت له بالزنا فدون الاربعه يستدفع ذلك لانه لو تهازل المالح انما  
ينبت بعد ثبوت نسب وهو لا يطول ثبته اه عس (قوله وشهد أربع أمم أبكر) في أن يجي بكلام القاضى  
والباقي المار بن هنا فلا يرابع اه رشدي ولعل مراده لا يجب المهر ولو قصر الزمن بحيث لا يمكن عود  
البكاره فهو محذور اذا كانت غوا (قوله من الاربعه) الى قوله واسمته الامام في المفسر (قول المتن  
زاوية) عس نز وباب البيت (قوله مثلا) أي أو امرأة (قول المتن لم يثبت) أي الحاد اه معنى والاولى الزنا  
(قوله زنية) بالفتح اسم المعزوف والكسر اسم الهمة والناسب هنا الاول لوصفه بالوحدة اه عس (قوله  
والشوق) قال الزكشي ولا يبعد عدم الحد في الشهود اذا تقرر بآثاره والاداء كان الخضع دوام الاباح اه  
(قول المتن الامام أو ثمانية) خرج به غيره فلو اوفى الجدر احد من أحد الناس لم يقع حدا ولم يضمن الضمان  
لان الحد يختلف ومتفاوت فلا يقع حد الا باذن الامام بغير خلاف القطع اه معنى (قوله لا تبايع) الى قوله  
خروج في النهاية (قوله) وبشرط عدم قصد الخ وهذا الشرط الاطلاق أولى من قول المتن ولا ينفى إقامة  
الحد من النية اه (قوله عدم قصده لاصرف) ويصدق كل من الامام وما تبعه في دعوى لاصرف وان تكررت ذلك  
لان الاصل بقاء الحد وان قصده لا يعلم لانهم ما ولو قصدهم ولا ضمان لاجداه وبشرط زنا به كان كمن حصد  
بغلاف البكر فان حصد ما فدايه الامام لا يعتد به فبعدد وينبغي أن عمله حتى يبرأ من الأول ولو انه لو مات  
بغلافه به الامام ضمنه لانه لم يمت من حده اه عس (قوله وليس منه) أي من قصده لاصرف (قوله ودون)  
عطف على حروفه كالمخبر بتدبيره فوله موقوف والخلة صفقة (قوله بعدم قصد موقوف) أي وتبطل  
اعتاقه اه معنى (قوله وهو يخرج الخ) أي كاه أو بعضه بكموا ظاهر اه رشدي (قوله وفن مسلم)  
بالتوصيف لكافر أي يستوفى منه (قوله واستدعاء الامام) مبتدأ خبره قوله راج الخ (قوله هو) أي الامام  
مبتدأ خبره قوله ما لا يتبعه بالنسبة وبدونه والخلة حال من الامام وانعتبه بناء على أن اللفظ الجنس (قوله  
فيما يقابل) أي الملك (قوله لاستحقاقه تبعه فدايه) أي بان يجعل بعضه الحرية وبعضه لرق وجه  
الاستحقاق ان كل سوط ونوع فهو على حرور رق اه رشدي (قوله وفيه نظر) عبارة النهاية والوجه  
خلافه كما تكلمه التدريب اه أي فهو بطريق الملك فيما يملك كموال الحكم في غيره وتظهر فائدة فبما  
عزل أثناء الحد عس (قوله فامكنت الاستحقاق الخ) أي أمكن القول به اه رشدي (قوله ويستوفى  
من الامام) الى قوله ونسبى المتن (قوله مطلقا) أي سواء ثبت الزنا باقرار أو يبين فقول عس أي حضرت  
الدين أم لا اه (قول المتن وشهده) أي أن ثبت الزنا به اه معنى (قوله فاعلى الخ) بمعنى لخصوا الخ  
(قوله ورجا) الى قوله رأيت في النهاية (قوله من اختلاف من أوجه) أي في حصد فاته قال برزوب  
حضورهم اه معنى (قوله) بر واحد كالغندرية ويأمر اه معنى (قوله وندب حضور الجمع  
والشهود الخ) في العبارة مستوفى حقه وان ندب حضور والجمع المهر وهو مقتضى اطلاقهم بأبداء الزنا  
جمع وحذف مطلقا اه رشدي (قوله وندب) الى قوله فاذن في المتن الا قوله وقد يجب الى وليس (قوله  
ويندب البيعة لبدء الخ) أي ثم الامام ثم الناس اه معنى (قوله بد الامام) أي بالجمع ثم الناس اه معنى  
ولا الشهود مع انتفاء التعليل السابق فلا يرابع (قوله ومعص) بمعنى زنى به ومعص موقوف مفهومه عدم

اقامة الحد خبر زمان خلاف من أوجب له ناله صلى الله عليه وسلم غير واحد ولم يحضر ولا أمر بحضور واحد من ندب حضور والشهود  
والجمع مطلقا وهو مقتضى اطلاقهم لكن يحسن حضور البيعة يكفي عن حضور غيرهم وهو محقق ان أول دليل الاستحالة كالمواحد ندب البيعة  
البدء بالخلاص جمع فان كان بالقرار بدأ الامام

زويد الرقيق) لمرنا غيره كقطع أو قتل أو حدر أو قذف (سده) ولو أني ان علم شر وطموك فبنيته وان كان الامام غير مسلم اذا زنت  
 أمه حذر كقطعها وشراي داود والنسائي اقيموا الحدود على ما ملكك أعانكم نعم المحصور بغيره ولو قتلها وبنت ابن عبد السلام  
 لو كان بين السيد وقته عدة أو طاهره فبقيته مطبوخا بدمه ما ران المحصور لا زوج حينئذ منع عظمي شققة فالسيد أولى واستنكاه الزركشي  
 بان له عدة اذا قذفه وقد يجاب بان مجرد (116) القذف فلا يولد عدة أو طاهره وليس له بيع أمه زنت ماله لمخبر فيه ولو زنى ذى محارب

(قوله قطع) أي لمرنا غيره كقطع أو قتل أو حدر أو قذف (سده) (قوله المتن سده) أي بنفسه أو نائبه ويستثنى  
 من إطلاقه السفيه فلا يقيم الحد على رقبته كقوله الزركشي نحو وجعه من أهله الاستصلاح والولاية أهمغنى  
 (قوله المتن سده) ظاهره وان كان الرقيق أصله أو فرع من اشترى السكاتب أصله أو فرع عن عيش وحلي  
 (قوله ولو أني) أي السيد (قوله ان علم) أي السيد شر وطموك فبنيته أي وان كان جاهلا بغيرها أهمغنى  
 (قوله خلعها) عبارة ما غنى فليخلعها ولو له ربه أخرى (قوله لم المحصور) أي من طفل أو سفيه أو مجنون  
 اه مغنى (قوله واستنكاه) أي بالعت (قوله ويسن له الخ) ويجب عليه ان يبين ذلك لغيره بشرط ما اه  
 (قوله ثلاثه) أي من ثلثة اه عيش (قوله ثم أبيع) الأولى حذفا للهمزة إذا اباعه على الغاموس  
 التمر يرضى البيع لا البيع بالفعل ان ارادنا (قوله ثم يخلع من احواله) أي اذا كان بلا ذن السيد وعنده  
 أي اذا كان مائة (قوله خلاف الأول) أي الذي يوقه ثلث أي مسئلة التي يوقه هذه أي مسئلة العبد  
 اه عيش (قوله ثم يخلع من احواله) فيه توقف (قوله وحسد الشراك الخ) صنف على ما مر (قوله  
 ويستثنى من الخ) أي أحدهم أو غيرهم اه مغنى (قوله وغير المماثلة) قد يقال لكن سلك غيره اه  
 سم (قوله حوازا استقلال الخ) خبر وقضية ما الخ (قوله بالنسب والاجتهاد) نشر على ترتيب الف (قوله  
 الضمان الخ) خبر ومقتضى فقههم (قوله لعموم ولايته) أي قوله كلف في المغنى الا قوله فليراع مخالفته (قوله  
 ومع ذلك الأولى السيد) كذا في النهاية وقال الرشدي أي اذا لم ينزع الامام بقرينة ما بعده وصرح به في  
 الروضة اه (قوله كشون الخ) فيه ولاه استمرغى وم (قوله المتن تنازع) أي الامام والسيد اه  
 مغنى (قوله فين يتولاه) أي حذر الرقيق (قوله المتن الامام) أي يحذر الامام الأعظم أو نائبه اه مغنى (قوله  
 المتن وان السيد يفر به الخ) لا يخفى ما عطفه على الامام للسند لغير تخصيصه على النزاع (قوله يخلع  
 أي قوله كالمقتضى في النهاية الا قوله وان عجز الى المتن (قوله في الخبر) أي خبر اقيموا الحد - مودع على ما ملكك  
 أعانكم (تنبيه) هو قوله تفر به الرقيق في بيت المال فان قذفه على السيد عليه مؤنة في زمن التفرغ  
 وقيل في بيت المال اه مغنى (قوله فلا يحذر الا الامام) أي نحو وجعه من قبضة السيد بالسكابة المحصنة أما  
 المكاتب كابتة فاسدة فكالتان اه مغنى (قوله وان عجز) أي فرق قبل استيفاء الحد اه مغنى (قوله المتن  
 والمكاتب) بغير ثلثة أي كابتة صححة أخذ ما قبله اه عيش (قوله بجمار) أي من شرط الحد وكفنيته  
 (قوله المتن يحذون عيدهم) أي اذا لم ينزعهم الامام والا فالامام أولى اه منهج (قوله لعموم الخبر الثاني)  
 أي اقيموا الحدود على ما ملكك أعانكم وقد يقال ان الخبر الأول عام أيضا بالنسبة الى المالك فلم يرد الخبر  
 استيفاء ما ذكر في قبل المتن وانما استيفاء ما بعد المتن وفيه نظر (قوله ويحذر الرقيق سده) قال الاستاذ  
 البكري في الكثر ولو أني وهو أولى لانه أسر ومنه يعلم انه في غير الجم فهو ظاهر انتهى وقيدناه على وجه  
 الرقيق اذا زنى سال الرق فليطرح ما تقدم وقيل وان الكامل الزاني الآن يني هذا على مخالفة ما تقدم أو  
 بصور مما اذا زنى سال الكامل أيضا فطوب واسترق قبل ادراكه هذا بخلاف قول الشارع ولو زنى ذى مال  
 (قوله لانه لم يكن) مولا كموثله وقوله لا تقتله كان مولا كمال الزاني تدني حذنه ذلك انه لو عتق الرقيق  
 قبل الاستيفاء كان السيد استيفاء فليراجع (قوله وغير المماثلة) قد يقال لكن سلك غيره (قوله

وارق لم يحذر الا الامام لانه لم يكن مولا كموثله وقوله لا تقتله كان مولا كمال الزاني تدني حذنه ذلك انه لو عتق الرقيق قبل الاستيفاء كان السيد استيفاء فليراجع (قوله وغير المماثلة) قد يقال لكن سلك غيره (قوله

على جهة أمر مجتهد فيه (أو الامام) لعموم ولايته ومع ذلك الأولى السيد كشون الخ وفيه نظر (قوله في الخبر الثاني) قال الثاني  
 فين يتولاه (قوله الامام) لعموم ولايته (و) الاصح (ال السيد يفر به) كما يجله لان التفرغ بمن جهة الحد المذكور في الخبر (و) الاصح  
 (ان المكاتب) كلمة مجتهد (كمر) فلا يحذر الا الامام وان عجز أخذ ما قبله (قوله في خبر من أرق اعتبروا به الزنا) (و) الاصح (ان)  
 السيد الكافر والفاسق والمكاتب والجاهل العاقر بجمار (يحذون عيدهم) لعموم الخبر الثاني والاصح ان اقامت من السيد انما هي  
 بطريق المالك لغير الاستصلاح كالقصد والنجاة من ثم حذر بعلمه بخلاف القاضي

والمسلم المأول الكافر يحده الامام كالمسلم دون سببه كقوله واقر اخلاقه الاذرى لانه لا يقر عليه فلا سـ صلح منه وانزع كثير ونفى  
انكاتبو بنوا عليه ان من ملك قنابيه ضاخر لا يحده لانه ليس حرا ولا مملوكا كره (١١٧) في المكاتب والمبعض اولى من ان يملكه

نام تصديداً كان غيره  
بمختلف ملك المكاتب  
(و) الامم (ان السبد  
بغيره) خلق الله تعالى كما  
يحدوه وكون التفرع غير  
مضبوط بخلاف الحد لا يفر  
لانه يحد فيه كالمقتضى  
أما خلق نفسه فيعوز قطعاً  
(و) انه (يسمع البينة)  
وتزكيتها (بالقوة)  
المقتضى لحد التفرع رأى  
بموجبها الملكة الشابة  
فأولسبه اولى وقضته انه  
لا فرق هنا اصابين الكافر  
والمكاتب وغيرهما لكن  
بحث جمع انحصار  
سماها بالحرف العدل العارف  
بصفات الشوم وشروطهم  
وأحكام العقوبة زاد بعضهم  
الفسكو وفيه نظر  
(والرجح) الواصف الزنا  
يكون (بحد) أى طين  
مقصر (و) نحو خشب  
وعظم والاوى كونه نحو  
بخارة معتدلة بان يكون  
كل منها عللاً للفساد  
بحرم بكثير من مضاف لغوته  
المقصود من التنكيل  
وصغيره ليس كبير تأني  
لعل تعذيبه يوافق غرضه  
البقيت لموسم في قضة  
ماز انهم مودع وما وجدوه  
حتى الجلاء روى الخلو  
الحكم ويجابى بالاصدق  
المعتدل المذكور بل قوله

بالتاني (قوله والمسلم المأول الخ) امتنعنا معني من قول الله سبحانه الكافر الخ اه عـش (قوله كافر)  
أى في شرح ويستتر فيه الامام الخ (قوله كانغلام الخ) أى دون سببه (قوله خلافا للاذرى) راجع لقوله كما  
نقلنا وقرأه لا يقبله عبارة الخافى ويحصل الخلاف في الكافر اذا كان عبده كافر أم اذا كان مسلماً فليس له  
اقله ما دخل عليه يصلح كصاحبه ان كـم وقال الاذرى انه الاصم المختار اهو بذلك يصل وقت السدس  
حيث قال بعد ذكر عبارة الخافى ما مضى وقوله الاذرى الخ هذا الخافى ما مضى في الصفه طبعه ونقل في العبارة  
سقطاً واختلف كلام الاذرى اه فانه مبنى على ارجاع قوله الشارح خلافاً الخ الى ما قبل قوله كانغلام الخ  
(قوله لانه لا يقر الخ) اه لقوله دون سببه (قوله في المكاتب) أى في خدمة مملوكه (قوله وينوا على)  
أى على النزاع (قوله بعد كره) أى المصنف في المكاتبين خدم مملوكه والمبعض اولى منها من المكاتب  
في حده لمملوكه (قوله خلق الله) أى قوله لكن بحسب النهاية والخافى (قوله خلق الله) قال في شرح المنهج  
ولحق غيره اه سم عبارة عـش وبقي حقه غيره كمنبعضاً أو ضربه ضرراً لا يوجب ضماناً أو ينفق  
الحاقه بحق الله تعالى فيعززه السيد على الاصم اه ولعله لم يطلع على ما في المتن عبارة تبيينه يحصل  
الخلاف في حقوق الله تعالى أم ما حقه نفسه وكذا حقه غيره فيستربها قطعاً اه (قوله لا يوزن) أى  
في قياس التفرع روى الحد (قوله لانه) أى السيد يحد فيه أى في التفرع بر (قوله وانه يسمع البينة) روى كتبها  
الخ ولا يكتفى بالزوجه وأصلها من عليه بصفات الشهود أحكام الحدود ودون كان يهايل بغيرها فلو سمع البينة  
زنا عالماً باحكامها أو قضى بمشاهدة من زنا لم يخرج بكونه عالماً باحكام البينة لم يلزمه كمن عالماً فلا  
يسمعه لعدم أهليته لسماعها اه مغني درر روض مع شرحه (قوله المقتضى) بكسر الصاد (قوله أى  
بموجبها) بكسر الجيم أى بما وجب الحد والتفرع والمراد بالعبارة هنا الحد والتفرع اه كرده ولاولى أى  
ما وجب العقوبة الخ (قوله فاولسبه) أى البينة عـش ومعنى (قوله وقضته الخ) عبارة الخافى وقال  
الزركشي اطلاق المصنف السيد بعد ذكر الكافر والمكاتب وهم طرف ذلك فبهم وهو مخرج عن قدر صرح  
الرافعي وغيره باعتبار الاهلية في سماع البينة على هذا فيخرج الفاسق والمكاتب اه وقال بعض المراد  
بان يكون فيه أهلية سماع البينة أن يعرف أحكام الحدود وصفات الشهود على هذا فبهم الفاسق  
وغيره وهو ظاهر كلام الشافعيين اه (قوله وقضته) أى كلام المصنف (قوله لانه لا فرق الخ) وهو المتمدن  
اه نهاية وتقدم من الخافى مثله (قوله هنا) أى في سماع البينة أيضاً أى كالحمد (قوله وفيه نظر) أى في  
البحث المذكور (قوله الواجب في الزنا) أى قوله ولا ينافيه في النهاية الاثارة وان يتولى والاتقاء بيده (قوله  
أى طين) أى قوله وتارة في المتن (قوله من التنكيل) بيان للمقصود (قوله وازع فيه البليغ) أى قوله  
تصدق الخ عبارة النهاية وما في خبر مسلم في قصة الخافى غير مناف ذلك لصدقه الخ (قوله وازع فيه البليغ)  
وقال روى الخفيف والتبديل على حسب ما يجده الرأي اه معني (قوله ويجاب) أى عن استدلاله بالخبر بانها  
أى الجلايد (قوله بل قوله لم) أى انصاعة الراجلين لما عـز (قوله عرض الحرة) وهى اسم جبل في المدينة  
اه عـش (قوله دليل الخ) خبر بل قوله لم الخ (قوله والاوى) أى قوله ونظائر الترتيب المتن الاثارة أى  
الامام يولى سرعة التذيق وتوطئه يستدلى المتن (قوله والاوى ان لا يبعد عن الخ) قال المولى  
والاوى ان يضره ان رجحه ان ترجم البينة وان عـصت عن ان رجح بالاثارة اه معني (قوله لا يجمع بينه  
الخ) اه لعدم الحرمة ما تفهم من قوله والاوى الخ اه كرده (قوله وان يتولى والاتقاء بيده) عبارة الخافى  
والايسى ولا يربط ولا يقيده اه وعبارة الكردهى ولو اولى قوله والاتقاء بحسب مع فلا لقاء معقوله مع

خلق الله تعالى قال في شرح المنهج ولحق غيره

فاستدوا شدة خافى معني أى عرض الحرة فالتصديق من انصاعة الجلايد لم تكن مذبذبة والام  
يصدقوا الرى بها الى ان سكن والاوى ان لا يبعد عنه فبعضه ولا بد فوسم فبعضه أى بالامام يولى أى سرعة التذيق وان توفى الوجب لا يجمع  
بدهم على الرى جهون يتولى والاتقاء بيده

وقترض عليه التوبة لتكون خاتمة أمره وتستر عورته وجميع بدنائه يوم صلاة فخل وقبوا بحبل الشرب لأكل ولصلاوة كعتين وبعجز  
ويدين في مقابروا بعد بقتله بالسيف لكن فأتوا حبل ولا يحضر الرجل عند جثمانه يشترطه فيسنة وتظاهره التي امتناع الحفر لكنه  
جوى في شرح مسل على القدر لانه صمغ انما عجز لحره وأنه لم يحضره واخذوا البقيتي وجع بانه حفره ولا حفره صغيرة فحفر بمنها ما تجوع  
حتى يتولدوا بالحره ولا يتأمنه فاقروا به حطرا لانه قد قطع منها وجربا ذلا يلزم من الحفر ونزله فها هو التراب لم يستطع ان يتكبر  
من الحفر وج (والاصح استحبابه المرأة) بحيث (١١٨) يبلغ مدنها (ان ثبت) زناها (بينه) اولعان كما يحتمل البقيتي لثلاثتكشف لاقرار

والمنى الاولى ان يحل من ان يتق نفسه بدد يعني لا يربط اه (قوله) وتعرض على التوبة) أى ومع ذلك  
اذا تاب لا يسقط عنه الحد اه عش (قوله) ولتستر الخ) أى وجوبا اه معنى (قوله) ويجب للشرب) أى  
وجوبا اه عش (قوله) لا أكل) أى لان الشرب لعطش سابق والا لكل شبع مستقبل اه معنى (قوله)  
ولصلاوة كعتين) أى يجب لك ذلك بدافيا يظهر اه عش (قوله) ويجوز الخ) عبارة الغنى والروض مع شرحه  
والغنى لحد بالجمع أو غير محكم من المسلمين من غسل وتكفين وصلاوة غيرها كتكليف الصلاة اذا قبل  
اه (قوله) وان ثبت زنا بينه) كافي الرضا وأصلها وفصل الماوردى والشيع وأوصى بين ان يشترطه  
بدد يعني من ان يحضره حفره بنزل قبالة التوبة عليه ان يمتنع من الهرب أو باقر ارفلاسن اه معنى (قوله) وان لم  
يحضره) أى ومع الخ (قوله) ولتستره) أى التغيير (قوله) وجع) أى البقيتي بين الروايتين المذكورتين  
(قوله) فحفر بمنها) أى خارجا حرمها منها اه نهاية (قوله) ولا ينافى اه) أى ذلك الجمع وقوله لانه الخ عملة  
لعدم المناقاة (قوله) بحيث) الى قوله ورد في المغني الاول اه لعل ان يحتمل البقيتي والى قول المنى بعشكال  
في النهاية الاولى على نزاع (قوله) وثبتوا الحفر الخ) رد ذلك لسل مقابل الاصح (قوله) وكذا) أى لا يؤخر قطعها  
(قوله) تم) الى قوله وبشكل في المغني (قوله) يؤخر لوضع الخ) فلا تؤتم عليها الحد حرم واعتده ولا حتى في  
الجل لانه لم يتحقق حياته فهو وانما ضمن بالفرغ اذا انفصل في حدة ما موافقا له اذا مات لعدم من روضه  
فينبغي خضله لانه يقتل أمه تأمنه هو غذا له أخذ ما قاله وقيل هو غذا فأتوا بها اه عش (قوله)  
لوضع الخ) سواه كان الخ من زنا أو غيره اه معنى (قوله) ولزوال الجنون الخ) بعنى اذا قرأ بالزنا ثم  
جن لا يحد في جنونه بل يؤخر حتى يثبت لانه قد رجع خلاصا لو ثبت بالبينه من اه معنى (قوله) أو نحو  
جرح) عبارة المغني وفى معنى الرضى النفساء من جرح أو ضرب اه (قوله) برجي بروق) كالحى  
والصداع اه معنى (قول المنى) فان لم يرج بر و الخ) أى كزنا أو كان نكاحا اه معنى (قوله) بل نحو تعال  
خلافا للثانية (قوله) وتوقف البقيتي الخ) عبارة المغني وان نازع البقيتي في الضرب بالتعال اه (قوله)  
وأطراف الذاب) عطف على أهال (قول المنى) بعشكال) وهو الفاعل يكون فيه الجمع مجزأ عن التعريف من السكرم  
اه معنى (قوله) أى عرجون) هو العشكال اذا يس والعشكال هو الرطب فكانه بين هذا التفسير الماردم  
العشكالها اه رشدى (قوله) وهى الخ) أى العرجون والعشكال والى التفسير لمرأه الخبر (قوله) فغضب  
الى قول المنى واذا جاء الامام فى المغني الاقوله وكسر وقوله على تناقض فحفره وقوله مع المجلس (قول المنى)  
ضرب به مرتين) أى كون كان وقفا ضرب به مرتين واحدة اه (قوله) فيه) أى الحرف (قوله) اذا لم تأمنه) عساه  
الى قوله وانما تضمن في النهاية الاولى أو شغل وقوله نعم المجلس (قول المنى) أجزاء) أى الضرب به ولاه دافلا  
ضرب عدا كرم برجي بروق وغيره لم يجزوه بغيره من دفعه على مريض من الضرب بعشكال ونحوه وبين  
الصبر البره اه معنى (قوله) أو قبله) عطف على قوله بعد ضربه (قول المنى) مفرطين) أى شديد من  
(قوله) بل ليس له لم يحضر لعنه حتى كانت حفره أيضا) قديعكس فقال الحفر في الغامدية لانه مستحب وتركه  
في الحية لبيان الجواز للترك (قوله) طرأ بعد الاقرار) يفهم ان لا ما خيره لو ثبت البينة

ليكنها لهر بان وجهت  
وثبت الحفر في الغامدية  
مع انها كانت حفره لبيان  
الجواز بدليل أنه لم يحضر  
للهينة وكانت مقرا أيضا  
(ولا يؤخر الرجل برجي بروق  
مفرطين لان نفسه مستوفاة  
بكل تقدير (وقيل يؤخر)  
أى نديا (ان ثبت باقرار)  
لانه سبيل من الرجوع  
وربان الاصل عدمه اماما  
لا يرجى بر و فلا يؤخره  
قطع على نزاع فهو كذا  
اودع وقتله في الغار به  
نعم يؤخر لوضع الخ) والعظم  
كقطعها في الجرح ولا يؤخر  
جنون طرأ بعد الاقرار  
(ولا يؤخر الجسد لدرض)  
أو نحو جرح برجي بروق منه  
أو لكونه لم يجلد لان القصد  
الدفع لا القتل (فان لم يرج  
بر و جلد) فلا غاية تنظر  
(لا يسقط) ان لم يترك (بل)  
يخون نكال وتوقف البقيتي  
فيما لها فوق ألم العشكال  
وأطراف تبار و (بعشكال)  
بكسر العين أشهر من قطعها  
والثلاثة أى عرجون (عليه)  
ما شقق من وهى الشما يخ  
فيضربه بحرمة يظهر أى داود بذلك (قال كان) عليه (خسبون) غصنا (ضرب به مرتين) تكتمل الماتة وعلى  
هـ هذا التماس فيدعى الفن (وعنه الاغصان) جمعا (أو ينسكب) بعضها على بعض لانه بعض الامم) ثلاثا تسقط حكمها للجسد من الزجر وبه  
فاور لا اكتافى الايمان بضر بلا يؤلم على تناقض فلا يمتنعنا على العرف وغير الزلم يسمى ضرب باعرا فاما اذا لم يسقط من ينسكب بعضها على  
نصف أو شغل في ذلك فلا يكفي (فان ما) يشغل الزلم وكسر هاء بعده به ذلك (الجزاء) وفارعضه وابعده عن شرب بان الجسد وحبسه على العروة  
أو قبله حده كالأصلا قطعها وفى انما ما عتد به على وهد البالى كالأصلا (ولا يلد في جرح) ودم مفرطين) بل يؤخر

مغني  
فيضربه بحرمة يظهر أى داود بذلك (قال كان) عليه (خسبون) غصنا (ضرب به مرتين) تكتمل الماتة وعلى  
هـ هذا التماس فيدعى الفن (وعنه الاغصان) جمعا (أو ينسكب) بعضها على بعض لانه بعض الامم) ثلاثا تسقط حكمها للجسد من الزجر وبه  
فاور لا اكتافى الايمان بضر بلا يؤلم على تناقض فلا يمتنعنا على العرف وغير الزلم يسمى ضرب باعرا فاما اذا لم يسقط من ينسكب بعضها على  
نصف أو شغل في ذلك فلا يكفي (فان ما) يشغل الزلم وكسر هاء بعده به ذلك (الجزاء) وفارعضه وابعده عن شرب بان الجسد وحبسه على العروة  
أو قبله حده كالأصلا قطعها وفى انما ما عتد به على وهد البالى كالأصلا (ولا يلد في جرح) ودم مفرطين) بل يؤخر

مع المجلس وقت الاعتدال والبوليلاد كذا اضلع السرقتن اختلاف القود وحده القذف لانهما حق آدمي واستثنى المارودي والروافى من بطل لا ينفسحوا ورويه ملايخوخ ولا ينقل المعتدلة لتأخر الخلد المشقوية بل افراط الزمن بتفتيق القرب بالسلام من القتل (واذا جلد الامام) وأوابته (في مرض) وحرأورد) وأفضو خلق لا يحتمل السياط (فلا ضمان على النفس) (119) لحصول التفتيق ولجب أقيم علمونا

شمن من حق في ذلك بالبيعة  
لثبوت قدر الجسد بالانص  
وانتمن بالاجهاد فكان  
مشروطا سلامة العقابة  
كالعز ورواية شكل  
الزركشي ماذا كرفي النضو  
وقال الظاهر وجوب الضمن  
لان جاد مشله بالثكال  
لا يساظر فيقتضى هذا  
النص (ان التأخير مستحب)

وهو كذلك عند الامام لكنه  
صح في الرضوخو به وعابه  
لا ضمان أنضو اعتدله  
الانزى ونفسه عن جمع  
ويؤيده قول ابن المنذر  
اجعوا على ان المريض  
لا يحد حتى يصح وصوب  
البقيتي حمل الاول على  
ماذا كان الخلد في ذلك  
لا يحد غالب الا كسيرا  
والوجوب على خلافه

﴿كتاب حد﴾  
من حدن لعنه الفاحشة  
أو قدولان الله تعالى قدره  
فلا تجوز الزيادة عليه  
(الحد) هو الهالكي  
بالزنا في معرض التفسير  
لا الشهادة وهو رجل أو  
امرأة من أكبر الكبار  
وان أوجب التعزير بالحد  
فه بالظاهر ويحتمل خلافه  
وانما وجب الحد به دون  
الزني بالكفر لنفسه وهذا  
على ما روي به بان يحد

معنى (قوله مع المجلس) ولا يجبس على الزنا حتى حد من حدوده تعالى كما هو حراه في باب اسفاهه القصاص  
اه نهاية (قوله وقت الاعتدال) منطلق رتو (قوله تغلاف القود وحده القذف) أي فلا يجوز ان  
نهاية (قوله المعتدلة) أي من البلاد (قول المتن واذ ليلاد الامام الخ) يخرج به السيفلا ضمن رفته جزما اه  
معنى (قوله) أو أضو خلق) بكسر النون وسكون الصاد أي ضمه ف البين (قوله لحصول التلف) أي قوله  
الزركشي الخ عبارة الغني واقتصار المصنف على عدم الضمن في الخ والبرد والمرض قد يشعر بوجوه هذا  
كان الزاني تضوا خلق لا يحتمل السياط فخلده بما فلت وهو الظاهر كما قاله الزركشي لان جلد مثله الخ (قوله)  
وهو كذلك الخ) عبارة النهاية وليس كذلك بل المعتد كما يحتمل في الرضوخو به وعليه فلا ضمان أيضا له  
(قوله واعتد) أي وجوب التأخير اه معنى وكذا الضمن في نفسه ويؤيده قوله حل الاول أي ما اقتضاه النص  
من الاستعجاب (قوله في ذلك) أي المرض أو الحار أو البارد  
﴿كتاب حد القذف﴾

(قوله من حد) أي قوله وتغابى الغني الا قوله أي وان الى وانما وجب وقوله وان آخر وقوله وبه فارق الى  
وكذا مكره وقوله مع عدم الام وقوله أو قد صغير الى التسميع في النهاية الا قوله أي وان الى وانما وجب وقوله  
وقد يحد في المتن (قوله من حد الخ) أي أخوه فندلته اه ع ش (قوله لعنه) أي الحد الشرعي (قوله من  
الفاحشة) أي من الأقدام عليها (قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مع مخرجوا النص وهو ظاهر باذن  
المقذوف سم اه ع ش (قوله هنا أي شرعا) اه ع ش (قوله لا الشهادة) عبارة الغني ليرجح الشهادة  
ما زنا فلا حد فيها الا ان يشهد به دون أربعة كما ساقى اه وعبارة قال الردي أي انظر هل يدخل التعزير في ما لو  
شهاد أقل من الأربع أو ر جهم بعض الشهود اه (قوله من أكبر الكبار) أي به دمار اه نهاية  
أي من القتل والذنا (قوله وان أوجب التعزير الخ) قال الحلبي قذف الصغير هو المارود والمارود كقول الخ  
المتهم من المارود لان الإتيان في قذفه فيه في الكبيرة الخ لم تستر اه كردي (قوله لقدره هذا الخ)  
لأنه تقول ان كان المراد بالشهادة الخ عار فقيده الاسلام لا يفي أو بالنسبة لغير وجب من المعية شرض  
تخصها فالزنا كذلك بالنوبة أو بالنسبة المعقوبة فهي لا تثبت بجحد القذف بل لا بد من ثمان غلام فصل  
الشهادة وحديثه فلا قذفه وان أراد أمرا خرفلين والله أعلم اه سيدعمر وقرن الردي به انسه قوله  
بان يجحد كذا الاسلام أي وجهي يتقى وصف الكفر العري به وبت وصف الاسلام بخلاف نحو التوبة  
من الزنا لا يثبت به اوصاف الاحصان اه (قوله وموت تفصيل القذف الخ) أي فاستغنى المصنف بما ع  
اعادته هنا (قوله فلا حد شرعي) أي مؤمن اه ع ش (قوله وان أعظم الخ) أي القاذف لا كنه (قوله كما  
مر) أي في باب الزنا في شرح الامسكان (قوله فلا حد شرعي) ولولم يعلم أكرهه وادعاه هل يقبل أو لا  
يقبل ان وجدت قرينة لا يدع الثالث فليراجع سم على التمهيد اه ع ش (قوله به) أي قوله مع عدم  
التعزير (قوله لو جود الجناحه من الخ) يعني ان لا يؤخذ هنا التعزير ولو جود هناك الجناحه وقود جند  
اه كردي (قوله ويجب التلفظ به) أي يجب دفع الحد لتلفظ بما ذكره فان زاد أو تلفظ بغيره وجب

(قوله لكنه يحتمل في الرضوخو به) كتب عليه مر وقوله وعليه لا ضمان كتب عليه لا ضمان مر  
﴿كتاب حد القذف﴾  
(قوله فلا تجوز الزيادة عليه) مع مخرجوا النص وهو ظاهر باذن المقذوف

كله الاسلام وموت تفاصيل القذف الخ المعان (شرط حد القذف) لا التزام وعدم اذن المقذوف وقرنه القاذف فلا حد شرعي وقذف آذنت  
له وان ام ولا اصل وان لا كافي (الكليل) فلا حد شرعي ويجوز لزوم القلم عنهما (الامسكان) لأنه به روان كان غير كاف لتقطاعه  
بكم (والاختيار) فلا حد شرعي مع قلم عنه اضعاع عدم التعزير وبه فارق فلهذا قيل ان جود الجناحه منسبه حقيقة وجب التلفظ به

لما عاينوا الكراهة وكذا لمكره وفارق مكره القاتل بأنه آتية اذ يمكنه ان يخذل فيقتلهم اذ من لسانه فيقتله وكذا لا يصح جعل بغير حربه لغرب  
احلامه أو بعده عن عالي ذلك (ويجزر) القاذف (المعز) الصبي أو المجنون وزجره وتاديبه من ثم سقط بالبلوغ والافاق (ولا يصح أصل) اب  
أوامهم ولا (يقضي الولد) ومن ورثه (١٢٠) الولد وان سفل) كالا يقتل به ولكنه بغيره لا يذامو بغيره يمينه يمينه عدم جسد يمينه

الحل اه كرى (قوله به) أى بالقذف اه ع (قوله اذ عاينوا الكراهة) أى لا لاشق أو نحوه اه رشدى  
وظاهر من منع الشارع ان الاطلاق كقصد التشيق وتقسيم في باب الردة أن المكره لا تلتزمه التوريق (قوله  
وكذا لمكرهه) أى لا جعله أيضا اه نهاية أى ويجزر ع وشيهر (قوله وفارق) أى مكره القاذف  
بكره الرأه اه كرى قال السيد محمد وقد غرق أيضا بان النفس لخطر هاتفا فبها يمينه من دخل في  
أهاتها مباحة سراً أو سبياً أو شرطاً مخافاً العرض فاقصرت العقوبة بقصه على المباشرة ان لم يكن له عذر  
كلا كراه اه (قوله بانه) أى القاتل بالا كراهة أى المكره بكسر الراء (قوله والجنون) أى الذى نوع  
تيمم معنى وعش أى كاد عليه من منع المصنف رشدى (قوله ورثه) أى فقط اه سيد محمد وعبار  
عش أى يمينه وجنواؤه من أم مثلاً اه (قوله لا يذامو) أى الشدي القذف فلا يميز ولبقصة سقوطه كإبائى  
في فصل التزويج اه ع (قوله يمينه) أى يمين تميز والاصل لقذف غيره وبين عدم جسد أى الأصل يمينه  
أى الفرع (قوله قد ندم) أى بخلاف التزويج بانه قد يحصل بيمينه بيمينه وعش اه ع (قوله مع عدم  
الاثم) أى من الأصل وحصل ما ذكره من الفرق أن من جنس الأصل لغيره من جنس الأصل من أحدهما ان عوبة  
قد ندم والثاني عدم الاثم من الأصل بسبب الحسنى الذى هو الدين بخلاف التزويج فيها اه رشدى عبارة  
السيد محمد أى بالنسبة لاصل الدين حيث كل ما يباين عرض الاثم فيسبب محله مع القدرة الذى هو مظنة  
الحبس اه (قوله وفاله في القود) عبارة هناك ولا تقاص ومقتل ولد وان سفل ولا تقاص يمينه أى الفرع  
على أصله كل قتل فنه أو عتقه أو زوجاً أو أمه اه (قوله لا يذامو) كان الخ قد ندم على الورود وحديث  
لان ما نفي ولاه من حيث الله وذلك لان ما نفي الحدين جهة فيه سم اه ع (قوله ما لو كان زوجاً) قوله الخ  
أى أو بالقذف الزوجة اه رشدى أى والقاذف أو بالزوج وسفل ما يباين ع ع (قوله ولا يذامو) أنظر  
ما قاعدته اه آخر (قوله فانه لا يستفاد الخ) أى إذا قذفه فالزوج ثم ماتت زوجته أو ابنتها من غير  
فلا يهاجم غيرها الحد وان لم يكن لان الزوج الحد اه ع وقضى من منع الشارع حيث قال في وجبة ولده  
ولم يقل وزوجته ان القاذف هو الزوج والزوج الا أن يرتد عواً أو غير ما في الشارع (قوله ولو قال  
الخ) أى ولو زلا اه ع (قوله بشرطه) أى شرطه المذكرة أو في قوله شرط حد القاذف الخ اه ع  
(قوله قد ندم الخ) قد ندم على قوله لا يذامو قوله أى الخ (قوله به) أى بالاجماع (قوله خصت  
الاية) أى آية جلدوهم بمائة جلدة (قوله فيها) أى فى الآية (قوله مصرح بانه الخ) أى لان العبد  
لا تقبل شهادته وان لم يذم اه معنى (قوله وتقليد الخ) عطف على اجماعه في هذا العطف المقضي بكون  
التقليد لا يستقل نظر ظاهر (قوله وان غلب الخ) غاية في قوله وتقليد الخ اه رشدى (قوله في توقف  
استيفائه) أى حد القذف على طلبه أى الذى قوله وسقوطه على قوله وقد ندمت على ما نفي (قوله لكن  
لا يثبت المال) أى على القاذف اه ع (قوله وكذا بشروط الخ) عطف على بغيره (قوله ولو كان أى فى  
حق الزوجة اه معنى (قوله ولا يعاقب فى الزنا الخ) اه (قاعدة) واختار المصنف والغزالي ان القليلة  
بالتبلي بكنهاه الملك ان الحافظات كل ما تقاطعوا به ولو كن ذلك بالشم ولعل هذا ما اذا صم على ذلك ولا يباين  
يخطر على القلب سفلور اه معنى (قوله لم يعاقب) أى فى الزنا أو أسلدهم ظاهر اه ع وقال السيد محمد  
والذى يتبعه انه يباين وان كان صادقا بناء على ما مضى عليه الغزالي وتبعه النووي من أن القليلة القليلة

بان الحسنى عقوبة قد ندم  
مع عدم الاثم فلم يباين محال  
الاصل على ان الرافعى صرح  
بانه حيث عزا لغيره ولو  
انتهدون الولد عليه فلا  
اشكال ولو يسفل هنا ولا  
وقاله في القود لا يذامو  
كلان وجسود له ولا يذامو  
من غيره فان له الاذمة  
لبعض الورثة يستوفيه  
جدهم عطف على القود لو قال  
لو لمه أو لمه غيره يابوا لانا  
كلن قاذف لا يذامو فسد لها  
بشرطه وإذا جسد  
القذف (الخامس) حالة القذف  
(جلده مائة) جلدة لا يذامو  
قد ندم على قوله لا يذامو  
ثم حارب وارق فيجلد مائة  
اعتبوا بحالة القذف  
(والرقى) حالة القذف  
أضواو لبعضها وما يتباين  
ولسده (أو يمين) جلدة  
اجماعه بخصت الآية  
على ان منع الشهادة فيها  
للقذف مصرح بانها في  
الاحرار وتقليد الحسنى  
تعالى ولا يباين على لا يذامو  
لا يثبت المال لقن الخ وان  
غاب عن الذى في توقف  
استيفائه على طلبه اتفاقاً  
وسقوطه بغيره ولو على مال  
لكن لا يثبت المال وكذا  
يشترط ان القاذف يمينه أو  
انزله أو يمينه مردود أو

باعتد من قذف غيره ولم يسمع الله ولا حفظه يمكن كبيره من وجبة المصد للو عن قصد الاذاع لا يعاقب  
فى الزنا لا يعاقب كقذفه لآخره قاله ابن عبد السلام ودون خدمته له لو كان اذاقان شاهداً تألم به عاقبه هو محتمل (و) شرط  
(القذف) ليد قاذفه (الاصحان) الآية (وسبق في العادات)

كاستامة



بيان شروط وطوشر وط المقذوف ثم يجب على الحاكم البحث عن احسان المقذوف (١٢١) بل بقيم الحد على التعاقب لظاهر الاحسان

تعلقا على ما عليه من القذف  
ولأن البحث عنه يرد على  
اظهار الفاحشة كما امور  
بسترها بخلاف البحث عن  
عذلة الشهادة فلا يجب عليه  
لحكم بشهادتهم لا لتعاقب  
العينين فكذا انقله الرافعي  
عن الاصحاب (ولو شهد عند  
قاض حال اخر او مسلمون  
دون أربعة بالزنا احدا)  
حدا القذف (في الاظهر) لما  
في الغاري ان عسر رضى  
الله عنهما لا يثبتان  
شهادتهما بالعينين بنسبة  
رضي الله عنه ولا يخالفه أحد  
ولثلاث تقصروا الشهادة  
خبر بغيره لوقوعه في اعراض  
الناس ولهم فيه ما علم من  
فان نكلا لم يحدوا ان حلفوا  
وكذا لو كانا زوجا ربهم  
لنهم في شهادتهما بالزنا  
لوشهدوا عند قاض تقف  
قطعا ولا يحد شاهد ح  
وترا وان انفرد لان ذلك  
فرض كفاية علمو بندي  
لشهود الزنا فاعلموا بظنونه  
مصلحة من عسر او شهادة  
ويظهر ان العبرة في المصلحة  
بحال الشهود بعد كونهم  
حال الشهود بمقتل اعتبار  
حالها أيضا (وكذا لو شهد  
أربع نسوة) أو ربع  
(عبيد) أربع (كفر)  
أهل ذمة أو كثر في الشكل  
فحدون (على المذهب)  
لانهم ليسوا من أهل الشهادة  
فتقصرت شهادتهم لتعاقب  
وبخلافه ان كانوا بمصلحة الشهود  
ظاهرا او لا يفيج اليهم  
فيكونون قد قطعا

كالسائبة بل ما هنا أولى لان السائبة وان لم يسمعها أحد فليأمل اه (قوله بيان شروط وطوشر وط المقذوف)  
أي شروط وط المقذوف صرعا وشروط الاحسان ضمنها فان عبارة هناك والحسن كالحكم مسلم متعفن  
وطه عليه وكان الشارح أشار بذلك القديم الاعتراض على المتن بان الذي سبق ان طوشر وط الحسن  
لا الاحسان لكن في جملته الغافل لفظا بيان مع انه في المتن ضمير الاحسان فليأمل اه وشدي (قوله ثم  
ليجب الخ) ظاهرا بل لو لم يكن قوله وان البحث لا يقتضي خلافه اه عس عبارة السيد عكرام ان  
تقول هذا ظاهرا فمن يغلب على الظن احصاء بنما على ظاهره اما من يشك فيصنيف قدم على بقوة  
قاذمه مع الشك في سببها ولعل هذا منشأ قوله رحمه الله تعالى كذا قلناه الرافعي عن الاصحاب واقعه أعلم اه (قوله  
بل بقيم الحد على القاذف) أي حتى لو تبين عدم احسان المقذوف بعد حد القاذف لاسي على المقذوف وان  
كان سببا في الحد بل ظاهره اه لو ثبت القاذف بالحد لاسي على المقذوف ولا على القاض فليأمل لان  
الاحكام منية على الظاهر اه عس (قوله الى اظهار الفاحشة) أي في المقذوف اه عس (قوله عند قاض)  
المعين الخ) وفي انهاء المعنى الثاني تأمل (قوله كذا قلناه الرافعي الخ) معتمد اه عس (قوله عند قاض)  
الى التنبه في المعنى الاقوي وظهر الى المتن قوله أو كثر في الشكل (قول المتذوق ان ربيعة الخ) ظاهره  
فاعل شهوده على مذهب الانحسار والكوفيين من ان دون طرف ينصرف اما على مذهب سيبويه  
والبصريين من انه لا ينصرف فاعقل مقدار معاليهم من المقام ودون سبعة قد وردوا بالحدون او ربيعة وهذا  
المقدور كره مروج اه يبيح على المنهج (قوله ربيعة) أي يسهل اه عس (قوله فان نكلا لم يحدوا)  
أي وان حلف حدوا وقوله ان حلفوا أي وان نكلا احلوا اه وادي (قوله وكذا لو كانا زوجا ربهم)  
أي فيصدهم وهم معني وسم عس (قوله لثمنا الخ) أي في دفع عارها عن مسئلة اه وشدي (قوله ائلا  
شهدوا الخ) يعني مطلق الشهود وان كثر والاخص من المذكورين في المتن اه وشدي (قوله قد تفتد  
قطعا) أي وان كان لفظا الشهادة اه معني (قوله ولا يحد شاهد ح ربا) وذلك بان شهادته قضية فادى  
المشهد عليه اه فان واقام من شهد ذلك فلا حد على الشاهد بالزنا ولا على الشهود لان غرضه التفتع عن  
نفسه لا التعير اه عس (قوله لان ذلك) أي ح الشاهد ربه (قوله لا يحد الخ) عبارة التسمية  
ولو قيل باعتبار حاله انما يحد اه عس (قوله اعتبار اه) أي الشاهد (قوله واربع عبيدوا ربع كفرن)  
عبارة التسمية أو ربيعة بالزنا فاهما (قوله اهل ذمة) اذلا حد على اهل الحربون قد فو العدم الاتزام اه سم  
(قوله أو أكثر) ظاهره وان بلغوا حد التواتر اه عس أي لان غاية ذلك افادة العمل للقاضي برأ الشهود  
عليهم والقاضي لا يصح يعلم في حدود الله تعالى كما يأتي فلم يحد شهادتهم الا التعير (قوله وبخلافه) أي بحمل الخلاف  
اه معني (قوله ان كانوا بمصلحة الشهود الخ) أي ثم بانوا كفلا أو عبيدا اه معني (قوله والا الخ) أي بان علم  
حالمهم يصح القاضي اليهم اه معني (قوله فيكونون قد قطعا) أي لان قولهم ليس في معرض شهادة (فروع)  
لوشهدوا ربيعة تواتر ردت شهادتهم بنسب ولو لم يقطعوا على كثر لو لم يحدوا فارق ما رقى نقص العدد  
بان نقص العدمت من وقتهم اذ اعترف بالظن والاجتهاد والحد يد بالشم ولو شهدوا بنسبة فراجع  
واحد منهم عن شهادته لم يحد لبقاء النصاب أو اثنتي عشر من حد الانحما لحظاه العادون الباقين لتمام النصاب  
عند الشهادة مع عدم قصيرهم ولو رجم واحد من ربيعة حدوا وحدون الباقين لما ذكر اه معني  
زاد لاسي سواء أجمع بعد حكم القاضي بالشهادة أم فيه ولو رجع الارب بعد حدوا لانهم اضعف الباع  
ازنه ان تأمل (قوله دون أربع) قال في الرض ولو ردت شهادتهم بنسب موقوف عه أي فلا يحدون اه  
وكردها بالنسب كردها بالعدا وكافي شرحه (قوله وكذا لو كانا زوجا ربهم) فيصدهم وهم (قوله في محتمل  
اعتباره أيضا) وعلى هذا القول عارضا في نظر (قوله اهل ذمة) اذلا حد على اهل الحربون قد فو  
لعدم الاتزام (قوله لانهم ليسوا من أهل الشهادة الخ) عبارة الرض وان شهد ثلاثة قد فو أو اذ اعلم  
أربع لم يقبل اه ثم قال في الرض وان شهد خمسة فجمع واحد يحد أو اثنتي حدواون الباقين وكذا لو

ولا تقبل أعادتها من الأولين إذا ثبت البقاء التهمة كتمسك وقد خالف نحو الكفر والعبد لتألفهم وقسمه فلا تخفى (ولو شهدوا لحد على قراره) بالزنا (فلا حد) كالأول لأنه أثبت بالزنا قاصداً به دفعه وتغييره بل أولى (تشييه) وقد يستشكل ما تقرر بالمعروف من أن حدود الأربعة لعنف الأربعة منه النفس بانه كيف (١٢٢) يجوز فضلا عن أن يطلب من أحد الأربعة الشهادة بالزنا مع احتمال أن البقية لا يشهدون

سواء أعتدوا أم أخطأوا لأنهم فرطوا في ترك التثبت اه (قوله ولا تقبل الخ) عبادة النفس والروض مع شرحه ولو شهدون أو بعه بالزنا غدا وأعادوها مع أربع لم تقبل شهادتهم كالنفس تروى شهادته ثم يتوب ويعدها لا تقبل ولو شهد بالزنا عسودا وأعادها وشهدتهم بعد العتق قلت اه (قوله من الأولين) أي فيما لو كانوا دون أربعة عس وعش وكردى (قوله إذا أعادوا) أي بعد الزوال الحد اه رشدي (قوله بخلاف نحو الكفر الخ) أي تقبل منهم إذا أعادوها بعد إكمالهم اه عش (قول المتن ولو شهدوا لحد الخ) قسم قوله ولو شهدون أربعة بالزنا اه عش (قوله بل أولى) أي ما في المتن بعدم الحد (قوله ما تقرر) وهو قوله حد العتق في شرحه وأما ما يعلم منه أن حدود الأربعة لاجل العتق لا لزوم منه النفس اه كردى (قوله باله الخ) متعلق يستشكل (قوله من أحد الأربعة) متعلق يجوز وتطلب على التنازع عوفقه الشهادة فاعلمها على التنازع (قوله عليه) أي على أداء أحد الأربعة (قوله لهما) أي الفسق والحد (قوله عنه) أي من أحد (قوله بل الأصل الخ) لأن تقول لا لا تغفل لهذا الأصل مع كون الظاهر والغالب عند قرائتهم على الشهادة أنهم يشهدون اه سم (قوله عدم شهادتهم) أي البقية (قوله بانه يشهد) أي كل من البقية وهو يدل من البقية بأن أعادها الجار (قوله على عدم شهادتهم) أي الأربعة (قوله الحد الخ) أي حد نفسه (قوله ما استأجر غيره) أي من الشهادة (قوله وحد الغير) طلق على الحد الغير هنا شامل لمن شهد قبله وأخذ من المشهود عليه مطلقا (قوله إن لم يشهد) أي كل من الأربعة (قوله في حده) أي مستلزمه تعليق ملائمتها بزناها (قوله ولا شيء الخ) أي من الحد والفسق (قوله ما عاين الطلاق) أي الظاهر وقوع الطلاق وهو بالنصب مفعول ضمه هو جملته منع التحريم ان (قوله لو هم العتق الخ) أي بعد العتق (قوله من ذلك) أي الاستشكال الأول (قوله بانه) أي أي نقا (قوله فهو) أي الشاهد وكذا الصغير في لانه الخ (قوله منه) أي من المشهود عليه (قوله عتق منها الخ) قد يقال في الحكم فخر بأنه يقطع ما قدمه على البين اه سديع (قوله نظر الغالب الخ) لانه بالنسبة إلى زمانه بل بالنسبة إلى غير الزمان تأمل (قوله فسوخ) أي جوز (قوله النظر) فاعل سوخ غفوه الشهادة مفعوله (قوله قد تزعمه) أي الشهادة (قوله لانهما) مر مائة (قوله حينئذ) أي حين النظر المذكور وأمين كون الغالب الاستماع (قوله فلكل واحد) أي قوله كذا فاه في النهاية والغنى (قوله لانه شرط التقاض) أي حتى على الضعيف القائل به في غير النقود اه رشدي (قوله وهو) أي اتحاد المقتضى وشرح المنهج قال البيهقي ولم يسل الجنب كالأول ولا أن الجنس هنا واحد اه (قوله باختلافه البدين الخ) أي بدنية الأذن والمتدوف في الخلقة وفي القوة والضعف اه شرح المنهج (قوله لن سبال الخ) ويحيزو لمعنا لم أن يدعو على ظلمه ولو سمع الإمامون حلا يقول زني فلان تزعمه ان يتم عليه الحد لأن المسق محمول ولا يعال به بتعيينه لأن الحد بدو بالشبهة وان جمعه يقول زني فلان تزعمه ان يعلم المتدوف في أصح الوجهين لانه ثبته من لم يعلمه فعلى الإمام اعلامه كل ما ثبت عنه من التقاض لم يعلمه اه معنى (قوله بقدره) لدل المراد قدره عددا مثل ما يأتيه الساب لقوله بملا كذب فيه الخ اه حلى (قوله بملا كذب فيه الخ) أي وان كان ما أتى به الأول كذبا أو ذمفا اه حلى وفي شرح ما وافقه (قوله يا أحمق) قال هو والا حرم من يفعل الشيء في غير موضع مع علمه بغيره اه حلى (قوله تخبرني أي داود الخ) هذا دليل التقاض في السعوقه ولان أحد الخ هذا دليل التمثيل بباطل ما يأتيه حق فكان المناسب أن يذكر كلا

فترتب عليه الفسق والحد ولا حله مستقلة لهما عنه بفرض عدم شهادة البقية ولا أصل هنا تستعصم به الأصل عدم شهادتهم وإن وثق كل من الأربعة بالبينة بانه يشهد بعده وبما زيد الأشكال انه قد يرتضى على عدم شهادتهم حد عقده فليقتضى يعارض خفية الشاهد الحد والفسق ما استأجر غيره وحد الغير لم يشهدوا أشكل من ذلك لانه لو علق الطلاق بزناها وعينه اثنتان كان شهادته ترتب عليها الحد والفسق وإن لم يشهدا ما عثر من الزوج على وشوئنا لكان محتمل على هذه التمام ما يشهدان وسبحنا ولا شيء عليهم إلا أن قدسدهما فاعلم الطلاق بمنع عنه حاوهم العتق بصورة الشهادة وقد يجب عن ذلك بانه من أن الشاهد ان يحلف المشهود عليه له ما زني فإذا كان الشاهد متعقبا لانه فهو في من الحد لانه إذا طاب عنه البين بانه ما زني عتق منها نظرا للغالب على الناس من امتناعهم من البين الغصوم فسوخه النظر إلى هذا الغالب الشهادة بل قد تزعمه لا من حيث من حقوق

منه ما ضربه فمأمل ذلك فانه مهم (ولو تظاهروا فليس تقاضا) ولكل واحد اده على الآخر لانه شرط التقاض اتحاد الجنس والمقتضى متغيره لانه اختلاف تأثيرا بين الدين غالبانهم لن سبال يدعى حابه بقدره بملا كذب في ولا تظن كيف با أحمق خبر أي داودان زني بلساب عاتش غرضي الله عنهما قال

له النبي صلى الله عليه وسلم

سبيل ولا أحد لا يكاد ينفك

عن ذلك ولا يجعل له ان يقول

لنحو ان يمو بآمنار يستوفى

يقع على الاول اثم ابتداء

والا ثم حتى الله تعالى كذا

قوله غير واحد وظاهره ان

لم يجعل الاثم هو السابق

انه يبق عليه اثم والذى

بقه انه لا يبق عليه الاثم

فقط كما قاله فبين قتل وقتل

قودا واذا وقع الاستفاه

بالسبب المماثل فاي ابتداء

يبق على الاول لاثنان حتى

يكون عليه اثمانا الذي

عليه الاثم يتعلق ببق الله

تعالى فاذا مات ولم يبق

عوض عليه اثم، هههههه

(ولو استقل المقتدوف

بالاستفاه بعدد ولو باثن

الامام او القاتل) (اي يقع

الموسع فان ماتمه تسلسل

المقتدوف ما لم يكن باثن

القاذف كالمظهره سر وان

لم يمت لم يجل حتى يبرأ من اثم

الاول وانما يقع باختلاف

اذا لم الجسد اتع عدم

امن الحيف ومن ثم اعتد

بقوله قرأني الحسن لا يجله

نم لسيد قد دفعته ان يحده

وكذا في دفعه وتعزطيه

الرفع لسلطان ان يستوفيه

اذا كمن غير مجاوزة

للمشروع وراقه علم

(كل خطع)

فيل وحده كالمقتدوف

من خطب ان كان اعصم

واخصر لتناوله احكام نفس

السرقة انتهى ورويان

منه ما عبق مدعاء كقوله المني (قوله لها) أي لعائشة اه عش (قوله سبها) وفي سنن ابن ماجه دونك

فانتمرى فاقبلت علم حتى يشترقها فيماتل وجه النبي صلى الله عليه وسلم اه معنى (قوله من ذلك)

أي عن الظلم والحق (قوله ولا يحول له) أي المسبوب (قوله ولا يتسلوه) أي لتسبب مسامحة اه عش (قوله

ليستوفى) أي غلبته وروى الاول معنى وشرح الخ (قوله) يبق على الاول اثم ابتداء) أي لنفسه من

الابتداء ان كان حقا اه عش (قوله والا اثم الخ) أي المذكور اه عش قال المهداة كرى عيسى (قوله ان لم

يجعل والا اثم) أي لفظ واثم في قوله والا اثم حتى الله تعالى هو السابق أي عين السابق في قوله اثم الابتداء وقوله

انه يبق الخ خبر وظاهره الخ (قوله اثمان) أي أحدهما اثم الابتداء والآخر الاثم حتى الله تعالى (قوله

الاثني) أي الاثم حتى الله تعالى (قوله فاذا مات) أي الاول (قوله ان لم يعف عنه) أي ان لم يعف الواجب

تعالى عنه بفضله اه كرى (قوله العدة) الى الكتاب في النهاية الاقوله وانما الى يتم (قوله كالمظهر)

أي فضيخ أي وعليه فلا يخلف الوارث والمقتدوف فينبغي تصديق الوارث لان الاصل علم الاثن اه عش

وقوله فيتمن لعل سواء فلا يخفى (قوله وان لم يمت الخ) سكت هنا عما يلزم المقتدوف سم أقول يلزمه

التعزير بقطعه اه عش (قوله اعتد ببقته) أي قتل واحد من الرعايا اه كرى (قوله يتم) الى الكتاب

في المني (قوله وكذا المني قد فالح) قضية التقسيم به ان مستحق التعزير ليس له قد خصوص ولا فوع يستوفيه المستحق ولو

لما كرو بوجه ان التعزير يختلف باختلاف النفس وليس له قدر مخصوص ولا فوع يستوفيه المستحق ولو

كان عارفا بذلك فليجوز له قتله فربما يتجاوز في استفادته ما كان يشغله القاضي لو وقع له فاختطف اه عش

(قوله وتعذر الرفع الخ) هل من تعذر الرفع فقد انبثت الظاهر ثم والله أعلم اه سدد وسأني عن الاثن

ما صرح به (قوله للسلطان) أي أو من يقوم مقامه بمن يعتد ببقته ومنه الحكم السياسي في قتل الريف

وان لم يكن له ولاية القضاء اه عش (قوله ان يستوفيه الخ) أي كالمزني الذي ان يتروسل الى أخذه اذا

منع منه صرح به المواردى بقتله هذا التسمية ان ذلك البلد اذا لم يكن له بنية بقتله القاذف بمحمد

ويختلف اه أثنى (قوله من غير مجاوزة للمشروع) ولو بالبدل كما قاله الاخرى اه نهاية

(كل قطع السرقة)

(قوله قيل) ان قوله فان ظلت في النهاية الاقوله ان القطع الى هو المقصود (قوله لو وحده) الى قوله انتهى

في المني (قوله أعم وأخصر) الاول ليصل العله بمعلوله اقلب العطف (قوله ورد الخ) حاصه قطع

القطر عن قوله فكان الى هذا كراهه ما كان القطع مشركا بين السارقين لا يتفاوتون فيه بمصلاخ الخ فانه

يختلف باعتبار كون الزاني بكر أو محسن أو بين كونه سورا أو قلاخا ذلك فلا يذكر الحد في الزنا لاختلافه

بأختلاف الزنا فذكر القطع في السرقة لعدم اختلافه اه عش (قوله فكان الخ) هذا الترتيب يحتاج

ليبان اه سم (قوله فكان هو المقصود بالثان) لعل وجهه ان السرقة تسلكها في الاحكام المترتبة

عليها غير القطع او بان كثيرة كالانحلال والاثم بوا لمخفاها كها مشرك في الخ من موصوعان المال ان

تلف وارش نقصه ان نقص وأخره مثله لعله الاستيلاء علموا وانما اختص السرقة بالقطع فكان هو المقصود

بالثاني في هذا الباب بخلاف الزنا فانه لم يشارك في الاحكام المترتبة عليه غيره كعدم ثبوته النسب وعدم

انهم يشهدون (قوله وان لم يمت) سكت هنا عما يلزم المقتدوف باستقلاله والظاهر انه التعزير بمجاوزة الامام

(قوله من غير مجاوزة للمشروع) ولو بالبدل كما قاله الاخرى موش

(كل خطع السرقة)

(قوله ورد بان القطع الخ) ورد على هذا الزان المقصود في ابواب بيان الاحكام ولا تسلم أن بيان احكام

القطع مقصود بالثان بيان احكام نفس السرقة مقصودة بالتبع وما أشار الى الاستدلال به من عدم

اختلاف القطع ممنوع اذ عدم هذا الاختلاف لا يقتضي اختصاص القطع بالمقصودية بالثان (قوله فكان

هو المقصود الخ) هذا الترتيب يحتاج لبيان ثم ان هذا التوجيه جميع احتياجه لبيان لا بدع الاعراض ولا يخفى

القطع هنا واحد لا يختلف باختلاف الفاعل فكان هو المقصود بالثان

وما عساه بطريق التبعية قد ذكرنا ذلك والحد ثم متعدد بعد دفعه وتختلف في بعض أحوال وهو التفرع بحدف ثلاثتهم التخصيص ببعضهم فها مضجبان لكل مخلصان قلت قال زكشي عمن في التبع بعد السرقة وهو أحسن لأن الحد لا ينصرف في القطع قلت إنما يصح هذا بناء على الضعيفان الجسم من تمتد للحد أو على أن من سرقة خاصة أو لا أربع أو لا وتكليف يكون تفرعاً في الذكر وسداده والي جعلنا خلافه لأن الحد مقدس عا والتفرع (١٢٤) بخلافه وما هنا غير مقدور فنكونه حد أو ليس الإمام على أن تفرع الرعي أي المعيز

والقاضي على أن تفرع  
الجنون الذي له نوع عكس  
حده فيه تغير زناها كره  
هو واضح (السرقة) هي  
ينفع فكمس أو يفتح أو  
كسر فسكون لغة أخذ  
الشيء خفية وسرعا أخذ  
مال خفية من حرزته  
بسر وطه الآية والاصل  
فيها الكفايا والسنة والاجماع  
ولما شك الحد المعري  
بقوله

يدعون من عبيد ديت  
مالها قطعت في ربيع  
دينار

أجاب القاضى عبد الوهاب  
المالكى بحسب ما يبيع  
تخصم وهو قوله

وقاية النفس أغلاها  
وأرضها

وقاية المال فافهم محكمة

الباب

أخو ديت بالقليل لكثرت

الجنابات على الأطراف

المؤدية لأركان النفوس

لسهولة التفرع في مقابلتها

ولم يقطع الألفى الكثير

لصكث الجنابات على

الأموال وأحباب الجوزى

بالمال كانت أمانة كانت

محنة فلما كانت هات

وأركان السرقة الموحدة

المصدر واستمراف الولد الخاصصل به اعدم نسبه الوالط وترتب الحد عليه كترتب هذه الأحكام فلم يكن مقصودا بالانزال الأحكام كلها مشتركة اه عش (قوله وما عساه بطريق التبعية) أي لأن الكلام هنا أصالة في الحدود ومن ثم عبر بعضهم بعد باب الرد بكتاب الحدود وجعله أو أيا من باب السرقة فادفع قول ابن قاسم لأنسان بيان أحكام القطع مقصود في الثاني بيان أحكام نفس السرقة مقصودة بالتبع انتهى وما يدفعان ابن حجر والشارح لم يجعلوا أحكام السرقة تابعة في حد ذاتها وإنما جعلوها تابعة في هذا الموطن المقصود منه بيان الحدود كما قرر اه رشدي (قوله قد ذكر) أي لفظ قطع ذلك أي لكونه هو المقصود بالانزال (قوله والحد) بالاصح عفا على القطع ثم أي في الزنا (قوله غذف) أي لفظ حد (قوله كلا) ينوهم التخصيص الخ قد يقال ذكره مع قوم التخصيص ببعضهم أهون من حذفه فالمرحوم عدم ارتداد أهنا والوجه إرادته بعضها إذا خذف لا يمنع الأعيان اه سم (قوله بعضها) أي الحدود في الزنا اه رشدي (قوله فيما الخ) أي ذكر القطع هنا وحذف الحد في الزنا (قوله وهو) أي تعير التبع (قوله قلت إنما يصح هذا بناء على الضعيف الخ) قد يقال المراد بالحد في عبارة التبيين معنى العقوبة فلا رشدي بما أورده في هذا الجواب على أن العبارة الشاملة لسائر الأقوال أحسن من المختصة ببعضها اه سم (قوله خاصة) أي مرتبطة (قوله أو ولا أربع الخ) أي أطراف أربع عطف على خمسة (قوله يكون الخ) خبران (قوله والقاضى) عطف على الأم (قوله حوله) خبران وقوله في تجوز الخ خبر واحد (قوله هي) بفتح القوفه ولما شكك في النهاية والى قوله ولما اختلفت في القفص الأقوله كذا وقع في وسائر (قوله أخذ الشيء خفية) أي سواء كان مالا أو لا سواء كان من حرزته أو لا اه يجبرى (قوله أخذ مال خفية) زاد لفظي ظلما اه وكله احتراز به عن بعض صور الظلم سديد (قوله فيها) أي في القطع جهات نهاية (قوله ولما شكك الخ) أي على الشر يعنى الفرق بين اليد والقطع في السرقة اه معنى (قوله وأركان السرقة) أي قوله ولما اختلفت في النهاية (قوله في عبارة التبع) أي كسر طرح التبع (قوله وهو صحيح) أي ما وقع في عبارة التبع (قوله إذا المراد الخ) حاصله أن المراد بالسرقة الأولى السرقة والثانية اللغو فلا يهلون اه يجبرى (قوله الأخذ خفية من حرز) أي على آخره اه سم (قول المتن ربيع دينار) وربع الدينار يبلغ الآن نحو ثمانية عشر من نصف فضة اه عش (قوله كل الخ خبر المتفق عليه) عبارة الغنى وشرح التبع فغير مسلم لا قطع يسارق الا في ربع دينار فصاعدا اه (قوله وشذ من قطع الخ) عبارة الغنى وقال ابن بنت الشافعى قطع بسرقة القليل ولا يشترط النصاب المعمول لا يتولصع لمن اقتاعه وأوجب عن ألقابها خصوصاً بالحد يشوع في الصحيح ما يجوز أنه أحد هاتيك الأقسام كالأربع وثلاثين فيسنة الحد والجليل الذي يسارى حرهم تكمل السنين وأما الخارى عنه والثاني جهة على جنس البيض والجليل والثالث أن المراد أن يكون سيئون غير جبان هذا لما قطع فيه اه (قوله ما أو يبالغ) خبر قوله

(قوله غذف للثلاثتهم التخصيص الخ) قد يقال ذكره مع قوم التخصيص ببعضهم أهون من حذفه فالمرحوم عدم إرادته أهنا أو إرادته بعضها إذا خذف لا يمنع الأعيان (قوله قلت إنما يصح هذا بناء على الضعيف ان الجسم من تمتد للحد أو على أن الخ) قد يقال المراد بالحد في عبارة التبع معنى العقوبة فلا بد من شيء مما أورده في هذا الجواب على أن العبارة الشاملة لسائر الأقوال أحسن من المختصة ببعضها (قوله

لقطع سرقة كذا وقع في عبارة التبع وهو صحيح إذا المراد بالسرقة الثالثة مطلق الاختصاص بالاولى الأخذ خفية من حرز وسارق ومسروق ولعل الكلام فيه بداهة فقال (مشترط لوجوبه في المروق) أمور (كونه ربيع دينار) أي متعلقا بخلافه وما كان في الخبر المتفق عليه وشذ من قطع ما يقتل من غير أن يقتل يسرق البيضة والجليل فقطع به ما أو يبالغ في بيضة فيسنة الحد والجليل ما يسارى بهما أو يخلص أو أن من شأن السرقة يقتل صاحبها يتدرج من القليل إلى الكثير حتى يقطع به (خاتما) وان يقتل من مشور

مختلف الريع المشوش لانه ليس ربيع دون حقيقة (أو) كونه فضة كان أو غيرهما سوى (قوله) بالذهب المضروب والخالص سال الخارج من الحرز فان تعرف قيته بالذات ربيع قوم بالرواهم غي بالذات ربيعان لكن يجعل السرقة (١٢٥) ذاتها انتقل لاقرب محل اليها فعد ان كان

هوقاس نظائر ولو اختلفت قيمته بقدر ما عاين اعتبره  
أدلهما كما قاله الفاري  
لوجود الاسم أي ومعه  
لا تقرر له الحد بالشبهان  
شرطه ان تكون قوته  
ولا قوة لهام صدق الاسم  
بانه أخذها ساوي تمامها  
ويرفق بينه وبين ما شهد  
بشبهته انصابا أخرى  
بانه قد فاضل بان هنا  
تقارضا وأوجب التامهما  
في الزاوية الأقل فلو وجد  
الاسم بغيره في مستثنى  
وبينه وبين ما فاضل  
نقص انصابا لكافي بعض  
الموازين الظاهر حرمانها  
أيضا بان الوزن امر محسوس  
والتقويم امر مجتهد  
واختلافها محسوس أقوى  
فأردون اختلاف الاجتهاد  
وأما قول المارودي ان كان  
ثم أغلب اعتبره والآخر  
فردوان قال ان ركنه  
الاحسن بان الغلبة داخل  
لهما فاسمع النظر الى ما  
من صدق الاسم وبانه  
الاسماء لم يربطاً بعين  
ما أطلقه الفاري ولا بمن  
قطع القوم بان يقول قيته  
كذا قطعوا ان كان مستند  
شهادته فليس به فارق  
شاهدي القتل فان سئند  
شهادتهما المعاشرة فيصح  
لقطع منهما وان استوى

وخبر عن التام (قوله) بخلاف الريع المشوش الخ) ينبغي في مشوش لا يبلغ خالصا لكن اذا قوم  
غشومضم الى الخالص بلغ المجموع غشوا بان يقطع به سمه عش وظلوي (قوله) سال الخارج الخ) اي  
فلو تمت قيته بعد ذلك لم يقطع القطع اه نعتي جوار في ايدى وتعتبر مساواة ربيع عند الخارج من  
الحرز فلا قطع بما نقص عند الخارج وان ارد بعد بغيره فحكمه اه (قوله) فان لم يكن عمل السرقة الخ) يعني  
بان كلوا لا يتعارفون التعامل بها كما هو ظاهر اه وشدي (قوله) انما الاول ان ذكر كير في المتن (قوله) فبه  
ذلك) أي في ذلك الاقرب بالتأثير (قوله) ولو اختلفت قيمة تفردين الخ) عبارة عن المفسر وراى الى القيمة  
المكان والزمان لا اختلافها جملوا كان في البلد تفردين خالصا من الذهب وتقاربا قيمتهما اعتبره القيمة  
بالاغلب منهما في زمان السرقة فان استويا لا يقطع بها مقدم وجهان أحدهما بالأدنى اعتبارا بعموم  
الظاهر والثاني بالأعلى في المال دون القطع للشبه نقل ذلك الى ركني عن المارودي واستحسنه وأطلق  
الفاري ان الاعتبار بالأدنى اه (قوله) قيمة تفردين) أي من التفردين التي يقتضي الحال تقوم بها اه عش  
(قوله) اعتبارا ذاهما الخ) لكن الأوجه تقوى به بالأعلى در القطع وعلمه فلا قطع نهاية اه سم وتقدم من  
المتن ما قبله (قوله) لوجود الاسم) أي اسم الريع اه عش (قوله) ومعه) أي مع وجود الاسم (قوله) ان  
شرطه) أي الشبهة التي يدرأها الحدود ذكر التفردين لكان أولى (قوله) بانه الخ) متعلق بصدق الاسم ولعل  
البامسببة ولو قال مع صدق اسم انه أحد الخ) كان أسهل وأوضح (قوله) ويرفق الخ) وتذكر ان لا يحتاج  
الى الفرق هنا اذا اعتبر في كل منهما الأقل (قوله) بينه) أي بين القطع بالأدنى هنا (قوله) بين ما شهدت بينه  
الخ) أي الآتي آخر السواد (قوله) بخلافه) أي الاسم (قوله) بينه) أي اعتبارا أدنى التفردين هنا (قوله)  
فان) أي فيجب فملاز كذا اه عش (قوله) اعتبر) أي أغلب التفردين في القطع (قوله) انما الاحسن) أي  
قول المارودي (قوله) بان الغلبة داخل الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر اه سم  
(قوله) وبانه لم يربط الخ) أي المارودي لا ينبغي في مشوش لا يبلغ خالصا بل الدليل عليها هو قياس النظائر اه سم  
التفردين استعمالا (قوله) تفردين الخ) هذا التفرير لوجه اه سم (قوله) ما أطلقه الخ) أي من اعتبار  
أدنى التفردين الشامل لكل من صورتي الغلبة والاستواء (قوله) لا بد) أي قوله به فارق في المتن الآتية بان  
يقول قيمته كذا قطعوا الى المتن في النهاية الآتية بان يقول قيته كذا قطعوا وقوله وهل الوان لا يتعارفان  
(قوله) ولا بد من قطع المقوم) أي مع ان الشهادة لا تقبل الا به معنى وأنى (قوله) بان يقول قيته كذا قطعوا  
الخ) فسر ح الز وضا مشعر بان الشرط ان لا يصحوا بالاستناد الى الظن بان يقولوا ان لا يثبت به بشرط  
ذكر لفظ القطع اه سدر (قوله) مستند شهادته) أي التقويم (قوله) به فارق الخ) الأولى خذ فيه  
لان الصغير قبله أوجب لقطع المقوم وهذا هو نفس الحكم الفتح للفرق والتفرير فاحصل قوله فان سئند  
شهادتهما المعاشرة الخ) اه عش أقول والظاهر ان مرجع الصغير المقوم الذي أقدمه وان كان  
الخلاف لا شك (قوله) فارق) أي شلاد والتقويم (قوله) شاهدي القتل) أي حسنا كتنى منهما يقول لهما  
قتله ولم يكفهما نقول لهما مسرقة قيته كذا بل لا بد من قولهما قيمته كذا قطعوا أو يقينا مثلا اه عش  
(قوله) لما تفر من الفرق) وهو قوله به فارق الخ) اه كودي (قوله) بان التفرم) أي مطلق التقويم

بمختلف الريع المشوش الخ) ينبغي في مشوش لا يبلغ خالصا لكن اذا قوم غشومضم الى الخالص بلغ  
المجموع نصابا يقطع به (قوله) اعتبارا ذاهما كما قاله الفاري) لكن الأوجه تقوى به بالأعلى در القطع  
مرش (قوله) بان الغلبة داخل الخ) دعوى بلا دليل بل الدليل عليها هو قياس النظائر (قوله) تفردين  
ما أطلقه الفاري) هذا التفرير لوجه

البيان في ان الشهادة في كل انما تفيده الظن لا القطع فاندفع ما يلتزم هنا وهل وجوب ذكر القطع اتيه بتخصر بما هنا راية الله  
الواجب الاحتياط له أو لم يكمل شهادة بقيمة لا تفر من الفرق كل محتال والثاني أقرب لنصريح الشيفين نقضان الامام بان التقويم نارة  
بشأن الاجتهاد نارة يشأن القطع أي فاذا قل قيته كذا

احتمل انه من الاجتهاد وهو لا يكتفى فوجب التصريح بما عاين هذا الاحتمال وان لا يعارض بينتان والاشد بالاثقل وذلك لانه صلى الله عليه وسلم قطع في حين قبته ثلاثه درهم وكان (١٢٦) الدينار اذ ذلك اثني عشر درهما (وليس قريبا) ذهب (سيكة) فاندفع اعتراضه بان سبكه مؤثث فلا يصح كونه تعنا

اربع (اليساوي ربحا مضر وباقا قطع) به (في الاصح) لان الدينار المذكور في الخمس ليس للمضروب أو ثامنا ذهبيا بل قيمته الربح لا ورته فكذلك كما في الروضة وزعم الانسوي انه غلط فاحش هو الغلط كما قاله البلقيسي لان الوزن لا يمتنع وهل يعتبر به في غير المضروب كالقرصة والتبر والحق ان تبلغ قيمته ربيع دينار مضر وباقا لاصح ثم خلافا لما اوهى به كلام غير واحد كالسيكوتي وغيره المذهب السبكية المذهب المضروب التي صرح به المتن لا يحذور فيه خلافا لما زعمه فاجوب تقسيمها بالدرهم ثم في المضروب (وليس فرق دائره ثلثها فلوسا مثلا) لاساوي ربحا قطع لوجود فرق لاربع مع قصد اصل السرقه فلا عبره بالثمن ومن ثم ليس فرق لوسا لاساوي ربحا قطع وان طها دائره وكذا ما عليه لانه يقصد اصل السرقه (وكذا لو بئر) بالثمن (في حجبه) عامود ربح جهه في الاصح لما هو كونه هنا جنس المشرق لا يؤثر لما قررناه قصد اصل السرقه فلم يفرق لحال بين الجهل بالجنس

اشمل لمانها وغيره (قوله احتمل انه من الاجتهاد الخ) قضيت انه لو علم انه من الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتمتزم امر اجتهادي وقوله وان كان مستند شهادته الظن اه سم اقول عبارة لوضع شرحه وغير ذلك من العرض والبراهم يقوم بذهب أي دينار يقوم قطع من الموقنين لاقوم اجتهادهم للحد أي لاجله فلا يلاجه من القطع بذلك اه مر يحقق تلك القضية (قوله وان لا يعارض بينتان والاشد بالاثقل) عطف على قوله قطع المقوم الخ (قوله والاخ) أي وان تعارضنا أخذ بالاثقل فلا قطع وان كانت بينتان لا كثيرا كثر عدد الان الحدس بالثبته اه عس (قوله اخذ بالاثقل) أي بالاثقل من القمتين فلا شهدا ثباتا به نصاب وآخرا بكونه فلا قطع اه كردى (قوله وذلك الخ) راجع الى قول المتن اوقمته (قوله في حين) أي ترس أو درقه اه عس (قوله فاندفع اعتراضه الخ) قوله يجوز ان يكون مفعول لسرق سبكتوه ربحا لا مقدرة أي سال كونهم مقدرة بالربح سم اه عس وأجاب المتن بان سيكوتي يقتصر بها على ما لا يوجبها اه (قوله فلا يصح كونه تعنا الخ) أي صح كونه تعنا لانه لان الذهب مما يؤتى كالتحار اه عس (قوله لان الدينار) الى قوله ويوجب في المتن الاقوله وان لم يكن الى المتن (قوله أو ثامنا) عطف على ربحا الى المتن (قوله تبلغ قيمته الخ) أي بالسعة (قوله فكذلك) والحاصل ان الذهب يعتبر به أمران الوزن وبلوغ قيمته ربيع دينار مضر وبغيره يعتبر به بالقيمة فقط اه نهاية (قوله كما في الروضة) وهو المجهد اه معنى (قوله هو الغلط) خبر قوله وزعم الخ (قوله كالسيكة) راجع الى قوله الاصح ثم غير قاله بلقيسي بعد كلام نصه بذلك علم كقوله شخشا انه لا يفي السائلين من اعتبار الوزن والقيمة اه (قوله من زعمه) وهو الفارسي اه معنى (قوله نهى) أي البراهم بالمضروب أي يقوم بالدينار المضروب اه معنى (قوله مثلا) الى قوله ويوجب في النهاية (قوله لاساوي) مفعول ما سم اه سم (قوله قصد اصل السرقه) يؤخذ منه انه لو تعلق بشابه بعد نادر من غير شعوره به ولا قصد عدم قطعه بذلك وهو ظاهر ويصدق في ذلك اه عس (قوله ولا عبره بالثمن) أي البين خطوه (قوله لانه لم يقصد اصل السرقه) يصدق في ذلك اه عس (قوله المتن ثوبت) أي قيمته من ربح اه معنى (قوله بالثمن) أي قيمها اه معنى (قوله للمهر) أي آتقا (قوله وكونه الخ) رد دليل المقابل (قوله بالصفة) أي في مسئلة الفلوس (قوله المتن مرتين) أي مثلا كونهما دون نصاب اه معنى (قوله بان ثمة الخ) أي بان أخرج مره بعض النصاب ومرة ثانية بآقية (قوله المتن واعدة الخرز) هذا الظاهر ان حصل من السارق هتك الخرز زامال لم يحصل منه ذلك كان تسو الجدار وذلك الى الفارسي من غير كبر باب ولا تعجب جدار فحصل الكفايه بعل المال اذ لا هتك الخرز حتى يصله اه عس (قوله أو ثامنه) أي بان يعلم به ويستيتب في اصلاحه اه عس (قوله دون غيره الخ) عبارة سم على منسج يعمل ما ذكره قلنا عس هو ما ناصه

(قوله احتمل انه من الاجتهاد) قضيت انه لو علم انه من الاجتهاد لم يكف وهو خلاف ظاهر قوله السابق والتمتزم امر اجتهادي وقوله وان كان مستند شهادته الظن (قوله فاندفع اعتراضه بان سيكوتا الخ) تدي قال ودعا عرض حيث ذهب كيف يصح كونه تعنا لذهبها فان صرف من العينة كان يجوز كونه تعنا بل بجمع ذلك انصرف (قوله أيضا فاندفع اعتراضه الخ) اقول يجوز ان يكون مفعول لسرق سيكوتي ربحا لعل مقدمه أي حال كونهم لم يقودوا بالربح (قوله فكذلك كما في الروضة) والحاصل ان الذهب يعتبر به أمران الوزن وبلوغ قيمته ربيع دينار مضر وبغيره يعتبر به القيمة فقط وقول السارق والتمتزم بمضرب وبلغو سرق شي يساوي ربحا معقال من غير المضروب كالسيكة والحق لا يبلغو ربحا لمضرب وباقا لقطع به لا خلافا لما قررناه ثم قوله من غير المضروب يتعلق بيساوي مدرش (قوله لاساوي) صفة فلوسا (قوله

اهنا بالصغرى (لو أخرج نصابا من خرز مرتين) بان تعنى في المرة الثانية (فان تحلل) بينهما (علم المال) بذلك (واعادة الخرز) بنحو اصلاح فهو غلق باب من المال أو ثامنه دون غيرها كما تستعمله الروضة

وان لم يكن كالاول حسب وجد الآخر كجهر ظاهر (فالآخر الثاني سرقة أخرى) لاستقلال (١٢٧) كل حين فلا تقطعه كالاول (والا)

يقتل على المالك ولا عاقبه  
 الحزب أو يقتل أحدهما فقط  
 خلافا للشيخ ومن تبعه  
 في هذه (قطع في الاصح)  
 شهرتهن الحزب زام البقاء  
 الحزب بالنسبة اليه لهتك  
 فابن في فعله على فصله  
 ووجد ذكر هذه بنان  
 فيها بان التان النصب الذي  
 الكلام فيه نارة يكون  
 الخرج على مرتين أو  
 أكثر كواحدة مرة نارة  
 لا فاقع اعتراض الرافعي  
 الوجه في ذكره هاتم  
 اتبعه في الحزب بانه  
 لاتعلق لهما بالنصب وسأق  
 لهذا ما يشاهم الفرق  
 بينهما (ولو تقيعوا  
 خطه فمعهما) كسب أو كم  
 أو أقل غرفة (فانصب)  
 منه (نصب) أي مقوم به  
 على التدرج (طع به في)  
 الاصح) لانه هذا الحزب  
 وفوت المال بعد ما قوزع  
 ضعف السبب بطله الحاقه  
 بالباشرة في القود غيره كما  
 مره الوانصب دفعتي قطع  
 قطعا (واشتركا) أي اتان  
 في الخارج نصابين من حوز  
 قطعا لان كلامهم سارق  
 نصابا قوزع بالمسروق  
 عليهما بالسو وبحث  
 القمولى ان يجهل ان اطاق  
 كل حل مساوي نصابه والا  
 قطع مطلق حمل مساويه  
 فقط وأشار الزركشي الى  
 اعتماده ونظر فيه غيره

ثم قال مر ان اعادة غيرهما كاعادتهما كما ناداه صبارا فلما جاع بالاطلاق اه عش (قوله وان لم يكن)  
 أي آخر الزامه (قوله ولا يقتل على المالك ولا عاقبه) أي انما تقتلها (قوله ولا عاقبه الخ) جهه  
 الصبر العائنه على المالك بخلاف صبارا فلما جاع اخفى تقتضي ان السارق لو أعيد ولم يغير المالك كان سرقة  
 أخرى اه كردى (قوله وأقتل أحدهما فقط) صلافة باعادة الحزب زرع عديم على المالك السرقة تصور  
 عبادا عاده المالك نطأ انه حيا وغيره وأنه جازي ولو لم يعلم بالسرقه منه بان ظن أن السارق لم يخضع منسأ  
 ويصور أيضا بما اذا وجد الباب مغلقا فظن انه فقه بعض أهله فاعلمته فقد أعاد الحزب بالغايه موصوره  
 عش بما اذا أعاد ثمنه أو ماله العام مع عدم علم المالك اه واستشكل ما إذا أعاد الحزب بدون العلم  
 بالسرقة بانه صار حوزا للسارق ولغيره فقتضاه ان انضم الاول الثاني في كمال النصاب بل يكون الثاني سرقة  
 منسقة ان بلغ نصابا قطع والافلا واجب سم بانه لما أعاد الحزب زرع عديم على المالك السرقة كان كعدم  
 اعادته فبيننا الثانية على الاولى اه بجري (قوله خلافا للشيخ الخ) عبارة بالنهاية والتمسك لكن اعتمد  
 الشيخ في فيما احتل أحدهما فقط عدم القطع ورأى الامام والغزالي في الصور والثالثة ان القطع بعلم  
 القطع اه قال عش والراشدى قوله في الصور والثالثة على ما هو في المالك ولم يعد اه (قوله البقاء  
 الحزب بالنسبة اليه) أي لا يحذفه الس له معنى فيما احتل اعادة دون العلم لانه حوز بالنسبة  
 ولغيره وأيضاً كيف يقطع والغرض ان يخرج تان دون نصاب وكن دفع هذا بان القطع بمجموع الخرج  
 تاناً والمخرج أولاً ثم سرقة واحدة يمكن دفع الاول أيضاً فتأمل سم أي بانه لما أعاد من غير علم  
 جعل فعله بالنسبة للسارق لغواً لقطع عليه اه عش (قوله ذكر هذه) أي سرقة الخراج مرتين (قوله  
 بانه لاتعلق لهما بالنصب) أي بان النظر فيما الى كسبه الخراج فأوحا في غير هذا الموضع أيق اه معنى  
 (قوله وسأق) أي في أدنى الفصل الا في قولنا اصنفولو تقيعوا في ليله أخرى الخ وقوله مع الفرق  
 أي من الشارح (قوله كسب) القول المست ولسرقة في النهاية والغنى الا قوله وزعم اليه ما اوجب  
 (قوله فانصبته نصاب) ولأنه ما كسبه بعد انصبه قبل الدعوى به هل يسقط القطع لان شرط الدعوى  
 وقد تعذر فيه نظر فراجع سم والاخر بسقوط القطع لما سأتق ان السارق لو لم يمسره مارة بعد  
 انزاح من الحزب وقيل الزعم للفاضل لم يقطع لانتهاء انبائه عليه اه عش (قوله على التدرج) تقدير  
 لحل الخلاف كلياتي (قول المتن قطع في الاصح) وبان ذلك يقال لما نقص قطع بسرقة لم يدخل حوزاً  
 ولم يأخذ منه مالا اه معنى (قوله زرع ضعف الخ) ودليله مقابل الاصح (قول المتن ولو اشتركا الخ)  
 خرج باشرا كهما في الاخراج ما لو تميزا فيه فقطع من مسروق ونصب دون مسروق اه قل اه معنى (قوله  
 وبحث القمولى الخ) عبارة بالنهاية وتقدير القمولى الخ بخلاف ظاهر كلامهم اه (قوله والام أي بان كان  
 أحدهما لا يطبق ذلك ولا آخر يطبق حل ما وقع فيها يقوم معنى (قوله وأشار الزركشي) المتن عبارة  
 المغنى وظاهر القطع كما أطلقه لا يصح لشاركته في اخراج نصابين فلا نظر في ضعفه (قوله وهو الاصح)  
 أي التخييل (قوله وبحث الاثرى الخ) اعتمده النها يقول المغنى (قوله ما حله) أي ما ذكره المصنف (قوله  
 لبقاء الحزب بالنسبة اليه) كتب خطه شيخنا الشهاب الرازي بهما شرح المنهج ما نصه قوله انما لغير ز  
 بالنسبة اليه هذا ليس له معنى فيما احتل اعادة دون العلم لان سرقة بالنسبة ولغيره وأيضاً كيف يقطع  
 والغرض ان يخرج تان دون نصاب في كلامه الخ فم من وجهين بل من ثالث أيضاً وذلك لان طلاقة  
 بوم تصورا عاده المالك من غير غيره وبما له والمؤاخذات الثلاث وارد على الشرح كالأصح نعم كان  
 منع محالة الثالث لحوزان بشتيم حوز المالك بحر زرع غيره فصله على ظن انه لغيره من غير ان يعلم السرقة  
 ودفع قوله وأيضاً بان القطع انما هو بمجموع الخرج تاناً والمخرج أولاً ثم سرقة واحدة يمكن دفع  
 الاول أيضاً فتأمل (قوله فانصبته نصاب) ولأنه ما كسبه بعد انصبه قبل الدعوى به هل يسقط القطع

بصدق الاشتراك مع ذلك وهو الاول في باطلاتهم وعلمهم السابقة (والا) يبلغ نصابين (فلا) قطع على واحد منهما قوزع بالمسروق ذلك  
 وبحث الاثرى والركشي ان محله

فما إذا بلغ نصابا إذا استقل كل والا فان كان أحدهما غير مكلف فهو آله فقطع المكلف قطعاً ويؤخذ من كونه آله أنه أمره أو أذنه (وليس) مسلم وغيره (خر) ولو محترمة (وخر) ولو كبا) ولو معتنى (وبطلانية) بسلاسله فلا قطع) لأنه ليس بحال وأطلق السرقة على لغة صحيح كأمير بغيره ما نادى (١٢٨) تخللت التمر ولو بغيره في الحرز (فان بلغ التمر نصاباً) ولم يقصد باخراجهما أو قد دخل

بقصد سرقة (قطع) به (على الصحيح) لأنه أخذ من حوز ولا شبهة كأنه يول وحسب جمع القطع فيه بالقطع وكان الفرق ان استحقاق الأول للسرقة لأنه منكر بشرطه السابق في القصد بغيره غير معتد به بخلاف الثاني ويؤيد به ان التمر لو كانت محترمة ساق أو يفت في الحرز قطع قطعاً ولو قصد باخراجه تيسر افساده وان دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد افساده وان أخرجه بقصد سرقة (ولا قطع في سرقة) (ظهور ونحوه) من آلات الهوس وكل معصية كصليب وكلب لا يحصل الانتفاع به ككسر (وقيل ان بلغ مكسور) أو نحو جلده (نصاباً) ولم يقصد بدخوله أو باخراجه تيسر افساده (قطع قلت الثاني أصح والله أعلم) لسرقة نصاب من حوز ولا شبهة فـ... ولو كانت شاذي قطع قطعاً بشرط الثاني كونه) أي المروق الذي هو نصاب (ملك الكفيرة) أي السارق فلا قطع عماله فيه ملك وان تعلق به نحو رهن واستحقاق ولو على قول ضعيف أي بالمعاضرة

فما إذا بلغ (قوله إذا بلغ) أي المخرج بالاشتراك والظرف متعلق بعمله وقوله إذا استقل الخ نحران (قوله فان الخ) الأولى بان الخ بالياء (قوله غير مكلف) كان كمن صلباً أو جريحاً لا يعرضي ونهاية قال عـش قوله لا يعرضي كل من المي والجنون اهـ (قوله انه) أي المكلف (قوله أمره أو أذنه) ظاهر وهو ميمراً لا يعتقد طاعة لا سيما والأذني في كونه حديثاً آله وقفة اهـ سم وثو يهلل امر من الغنى ونهاية أنفاً (قوله مسلم) الخ قوله وحكي في النهاية والى قوله وكان الفرق في المعنى (قوله ولو محترمة) أي بان كانت الذي أو لمسلم عصرها بقصد الخلة أو بقتل اهـ عـش (قوله كبا) أي في أول الباب (قوله بخلاف جلد دبح) أي فانه يقطع به لأن له حقوقاً لا يخرج اهـ عـش (قوله ولو بغيره في الحرز) أي ولو كان البديع والتخل بغير السرقة في الحرز ثم أخرجه اهـ سبديع (قوله القطع فيه) أي الاتفاق في إناة قول (قوله ان استحقاق الأول) أي انما التمر (قوله بغيره الخ) نحران وبغيره النصب لاول (قوله بخلاف الثاني) أي انما البول (قوله بغيره) أي الفرق (قوله اما الوصل الخ) ويصدق في ذلك اهـ عـش (قوله تيسر افساده) أي التمر (قوله وان دخل بقصد سرقة) ولو دخل بقصد سرقة أو افساده فلا يعد عدم القطع للشبهة سم اهـ عـش (قوله وان دخل الخ) عطف على قصد الخ (قوله بقصد افساده) أي الخ لئلا يفسد التمر في قول المتن في ظنور) يضم الطعور يقال فيه يضاطنوا فليس مغرب اهـ معني (قوله وكل آله الخ) عطف على آلات الهوس (قوله كبا) علة قول المصنف لا قطع الخ اهـ عـش (قوله ولو كانت الخ) أي الظنور ونحوه والفرض ان مكسره يبلغ نصاباً اهـ عـش (قوله أي المروق) الخ قوله ونظراً في أدو في النهاية والمعنى الخ قوله واستحقاق الخ قوله وذلك والاستسالة الوصف وقوله كهيئة وان لم يقبضه (قوله نحو رهن) أي كاجرة اهـ معني (قوله واستحقاق) عطف على قوله ملك والواو بمعنى أو (قوله ولو على قول الخ) غاية في قوله جملة فيه ملك الخ (قوله ما هو أقوى من الخ) وهو في مسألة الوصية تعديره بعدم القبول اهـ رشيد (قوله وذلك) أي في ذلك (قوله من خيار) أي ولو للبايع اهـ عـش عبارة سم ظاهر وان كان الملك لغير السارق وبدل عليه قوله ولو على ضعفان لوجه جملة في ملك أيضاً (قوله أو مشتر) أي ولو قبل تسليم الثمن لورسق مع ما اشتراطاً لا آخر بعد تسليم الثمن لم يقطع ثقله ومنه ولو سرق الموصي به به قبل موت الموصي أو بعده وقبل القبول قطع في الصورتين معني ونهاية قال عـش قوله بعد تسليم الثمن مفهومة لولم يسلم الثمن قطع وهو مشكل بان المال المروق معه غير محرر عنه لتساعط على ملكه لأن يقال لما كان ممنوعاً من أخذ ما اشتراطاً قبل تسليمه كان المثل حوزاً لا يمتنع حوزة عليه اهـ (قوله وموقوفه الخ) أي مؤثر ومرهون اهـ معني (قوله وهو موقوف الخ) أي وان أقدم منطوقه فقلعه فيه نهاية ومعني أي لأنه يصدق عليه أنه ملك للغير (قول المتن فلو ملكه) أي المروق أو بعضه اهـ معني (قوله فلا يقيد) أي ملكه بعده اهـ

لان شرطه الدعوى وقد تعلقت به فظهر فليخرج (قوله والا فان كان أحدهما غير مكلف الخ) فلو كان أحدهما صلباً أو جريحاً لا يعرضي قطع المكلف وان لم يكن المخرج نصاباً إذا كان ذممه أو أكره عليه غيره كآله عـش (قوله انه أمره أو أذنه) ظاهر وهو ميمراً لا يعتقد طاعة لا سيما والأذني في كونه حديثاً آله وقفة (قوله وان دخل بقصد سرقة أو دخل بقصد افساده) لو دخل بقصد سرقة أو افساده فلا يعد عدم القطع لشبهة (قوله من خيار الخ) ظاهر وان كان الملك لغير السارق وبدل عليه قوله ولو على قول ضعيف ان رجوع لقوله جملة في ملك أيضاً (قوله وموقوفه وهو موقوف الخ) بخلاف موصي به قبل الموت أو قبل القبول كإسائي (قوله وان لم يقبضه) هذا لا يصدق عليه ملكه

ما هو أقوى من ملكه إلى في مسألة الوصية وذلك كبيع ومن خيار سرقة بائع أو مشتر وموقوف وهو قبل قبض سرقة الزرع موقوف عليه أو غير (فلملكه) نأثر أو غيره) كهيئة وان لم يقبضه (قبل اخراجه من الحرز) أو بعده وقبل الزرع العامك فلا يشهد به ولو قبل الثمن كما تقتضيه كلامهم لان القطع إنما يتوقف على الدعوى وقد وجدت ثمرات صاحب البيان صرح بذلك (أو نقص فيمن نصاب



باكل وغيره) كالحرق (لم يقطع) المخرج الملكة المانع من الدعوى بالمسروق المتوقف علم القطع ونظر في داود انه صلى الله عليه وسلم لما أمر بقطع سارق وادعاه صوفان قال أنا بعولاه فتمنع قال صلى الله عليه وسلم لم يهلكنا هذا قبل ان تأتيه وولتعه ووجد كره هذه نعم انما أسبب بالسرط الاول مشركتم لم تلتحقه في النظر لعله لا يخرج كذا قيل وأحسن منه انه أشرك ذلك الى ان سبب النقص قد يكون ملكا كالزاد وأخذنا مما عرفنا غيب وولم نجعل مع رسة (وكذا) لقطع (لواذع) السارق (١٢٩) (ملكه) للمسروق قبل الاخراج أو

الرفع (قوله الملكة الخ) هذا تعليل المسئلة الاولى وقوله ولتعه تعليل المسئلة الثانية ترشيدى وغنى (قوله ونظر في داود الخ) تعليل لقول الشارح او بعده وقبل الرفع الخ (قوله الخ) أى صوفان (قوله) ووجد كره الخ قوله كذا قيل في المغنى (قوله هذه) أى المسئلة الثانية (قوله هنا) أى فى الشرط الثانى (قوله الشرط الاول) أى كون المسروق يدعى دينارا أو قيمته (قوله أشار بذلك) الى قوله ولا يقطع سرقة فى النهاية الا قوله خلافا لما نقله الاول وانكر (قوله وكذا لقطع) الى قوله على ما اقتضاه فى المغنى (قوله) لواذع السارق ملكه) أى بان لم يكن لثقلته وكان سلفا للمسروق ومنه ثابتا بينه أو غيره ما هو على من الحيل للمسرق يتخلف دعوى الزوجة ففى من الحيل المباحة نقله عن الشرح أى ما مذخرين الفرق بينهما (قوله) للمسروق) تضمنت ما عاين من ملكه السارق والظاهر رجوعه للمسروق كجرى عليه الفنى نقل أى المسروق وأولى به اه (قوله قبل الاخراج الخ) متعلق بملكه عبارة لغنى ولم يسد الملك العابد السرقة و بعد الرق الى اذ حكم وثبت السرقة بالينة اه (قوله أو للمسروق منه) أى ادعى ملكه الشخص للمسروق منه اه ع (قوله ليهول) أى حتى (قوله ولعمرز) عيلونا لغنى ويجرى الخ لا فى دعوى ملك الحر زوانه أخذنا من المال اونه أخذ وهو دون نصاب أو كان حرز مقفلا أو كان له صاحب مع رضاه المالا طعة أو كان تأخذها كما به النسبة الى القطع أما المال فلا يقبل قوله فيقبل لا يمين يمينه أو عين مردودة فان نكل عن الجين لم يجب لقطع اه مغنى (قوله أو لم يكن الخ) أى للمسروق أو للمسروق ومنه أو الحرز (قوله أو أقر الخ) عطف على ادعى (قوله بأنه ملكه الخ) أى ان المال المسروق ملك السارق وان كذبه السارق ولو أقر بسرقة فقال رجل فأنكر الحرز ولم يده لم يقطع لان ما أقر به يترك في يده كجزم فى الاقرار اه مغنى (قوله لا يشكاه) أى لا يحتال صدقة فصل شريطة قطع ور وعى عن الامام الثاني وفى الله تعالى عنه انه سمى السارق القتر بقاء الفقه اه مغنى (قوله لا يشكاه) هو جرم على الغالب ليسل ما بعده اه رشيدى (قوله بل أوجه قطعية) هل يجمع هذا قوله لا يشكاه اه سم (قوله فصار) أى أنفا (قوله هنا) أى فى دعوى نعم ملكه للمسروق (قوله طر واكمه) أى السارق أو نحو بعض ذلك أى نحو المال المسروق (قوله كده وامر وجسة الخ) أى ولو كانت الزنى بها مرفة تزوجه من غيره اه ع (قوله ذلك) أى دعوى زوجية ولان الزنى بها (قوله وعلى الضعيف) أى الذى تقلد عن الامام (قوله) يختلف دعوى الملك) أى فى مقابلة الينة فانه اس فيها تكذيب بالينة اه مغنى (قوله شأ) أى قوله أى ما لم يدخل فى المغنى (قوله وانه أذن له) النظر ما لا اجتهال مع انهما مرقا معا حاصل دعواه تشداه أخرج السروق ويحضر مالك معاوانه فسدون لم ياذن فى ذلك وقوله لا يقر الخ أى فى ما لو ثبت أصل السرقة باقرارهما لا يثبتون ذلك فى صورتي شرح المنهج اه رشيدى (قوله فاشبهه بطله أمثاله) أى فلا يحده اه ع (قوله فيقطع به على ما جزم به القفال) هذا محمول على ما اذا اختلف حرزهما اه مغنى (قوله) حرزهما) أى المشترك والخص بالشرط (قوله أى ما لم يدخل بفسد سرقة الخ) ورجع فى ذلك لقوله ويقاس ما تقدم فبما لا يشترى شيئا ولم يدفع ثمنه انما اذا دخل وسرق مال البائع المختص به قطع اه يقطع هنا (قوله بل أوجه قطعية) هل يجمع هذا قوله لا يشكاه (قوله الصريح) فى انه لا ينظر لصدقه أو لم يعرفه (قوله) قياس عدم الالتفات الى دعواه ملكه معروف الحر به عدم الالتفات الى دعوى الزاوة زوجة الزنى اه

بسرقة نصيبا لشبهة ذاما اذا صدقة لا يقطع كالمضى وكذا ان لم يصدقوا كذبه أو قال لا أدري لا يحتال ما يقوله صاحبه (وان سرق من حرز سرقة كمشتكر كأي بينهما (فلا قطع) عليه (فى الاظهر وان قيل نصيبه) لانه فى كل مرة حقا ما عاين بطله أمتمت سرقة كقوله عشرة كسر قضاخص السر يك يقطع به على ما جزم به القفال (والوجه جزم المارودى بانه انما يحضر حرزهما لم يقطع على ما لم يدخل بفسد سرقة فبغير المشترك أخذنا مما يأتى

فيسئل قولنا أجنبي المصوب ولا قطع بسرقة قبل هتبه ولم يمتدحه كسر بخلافه ما أوصى له به بعد الموت وقبل القبول لأن  
 العقل لم يرضه من الشبهة وعرض حرجا لحالوا في الملاقاة فيهما بل الثاني أولى لأن الخلاف في ملكه بالوثن من غير قول أقوى من  
 الأول وقد يجيب بأن الوجه بعد العقد (١٣٠) الصحيح لا توقفه على القبض بخلاف الوسيط بعد الإيجاب الصحيح والوثن تنوقف على القبول

ومع عدم وجود دين يملكها  
 فضعف سبب الملك هنا  
 فانه معرض للإبطال ولو  
 بعد موت دين بخلافه ثم  
 والخلاف الأقوى ما علمه على  
 متفق بعدم الدين فإنه لم يلزم  
 به اتصافه بالحره لا يفتى على  
 من شفع عنهم بالشرط  
 (الثالث عدم الشبهة له  
 فيه) للغير الصحيح أدركا  
 الحدود بالشهادة حتى رواية  
 صحيحة من المسلمين أي  
 وذكرهم ليس بقسدا  
 صرف نظاره ما استطعت  
 فلا قطع بسرقة قال (أصل  
 للسارق وان علا (دفع)  
 له وان سفل أشبهه متحقق  
 المنطق في الجملة ويصح  
 البلطقي انه لو نذر أصاقته  
 غير المنع بفسرهما أنه لو  
 فرعه قطع لا تخاف منه  
 استحقاق النقطة عنه بائنا  
 تصرفه التفرقة بسلطا  
 وبه فارق المستوفى وادها  
 لأنه إحصاها قبل دفعه  
 نظرا له ولا وجه لظاهر  
 علم السارق بالنذر وانتهى  
 به علمه انصرف فيه (ولا  
 قطع سرقة من فروع ولو  
 معضوا ما كاتمال (سد)  
 أو أصله أو فرعاً ونحوهما  
 من كل ما لا يقطع السيد  
 بسرقة له رجاءاً ولشبهة

مطلقاً عس وفيه ان الفرق بينهما ظاهر (قوله فيسئل قول المتن) أي في الفصل الثاني (قوله  
 بخلافه ما أوصى الخ) أي سرقة ما لو الخ على حقا ما ضاف بوقته بعد الموت الخ يتعلق بهذا الحذف (قوله  
 بينهما) أي مسئلة الهبة ومسئلة الوسيطة (قوله بل الثاني) أي الموصى له المذكور أولى أي بعدم القطع من  
 المتبنا المذكور (قوله بان الهبة) أي حصولها للمتبنا (قوله فضعف سبب الملك الخ) أي مع أن الموصى له  
 مقصر بعدم القبول قبل أخذ مناهية ومعنى (قوله اعتبار الصحيح) أي قول المتن والأظهر في النهاية وكذا في  
 المتن الأقوى أي إلى ما استطعت وقوله ويصح إلى ولا قطع وقوله ولو أدى إلى يكون (قوله ادركا) أي أدى  
 وقوله وذكر رواية صحيحة من المسلمين أي مضمومة إلى قوله بالشبهة له عس (قوله أي ذكرهم) أي قوله  
 ما استطعت كان الأولى تأخير عنه وبإدخال قوله أي ذكرهم بقوله والاسلام الخ (قوله فلا قطع بسرقة  
 أصل السارق وان علا فرعه الخ) أي بان اختلاف بينهما كما يجنب بعض المتأخرين معنى وعس عن سم  
 على التبع وماله كان السارق منهم ما أوجب كسر حرجا وكسب ناهية ومعنى (قوله ودعت البلقين  
 الخ) معتد له عس (قوله عنه) أي العبد وهو متعلق بأنتهائه له رشدي (قوله مطلقاً) أي في عصبه موفى  
 منقصة (قوله وبه) أي بالامتناع المذكور (قوله فارق) أي القن المذكور وعنته (قوله قيل وفيه نظر انتهى  
 الخ) عبارة بأنها يتوالت نظر به فيه وبإدخاله مع علم السارق الخ (قوله مع علم السارق الخ) أي اما إذا لم يعلم  
 فله نظر فيه وجه كنه واضح له رشدي (قوله له) أي النذرية له أي التاذر (قوله ولا قطع بسرقة من فروع  
 الخ السيد الخ) ولا فرق بين كسبه أو رشدي بين اتفاق بينهما واختلافه له ناهية (قوله من كل ما لا يقطع  
 السيد الخ) أي كسب السيد وأصله أو فرع من ملكه بضمة ناهية ومعنى (قوله ودعت البلقين الخ) أي نفس  
 عنه ما عتقه في شرحه وكذا الوادي ملكه (قوله أو سرقة الخ) صلف على ادعى (قوله فكذلك) أي لا قطع  
 له عس (قوله الشبهة) أي لان ملكه بالحر به في الحقيقة فيجسع بدنه معفى وعس (قوله أي بسرقة  
 ماله الخ) أي قوله لا يفتى في المتن وكذا في النهاية الأقوى هو ما عس بدنه موقرة (قوله الحرز عنه) بان يكون في بيت  
 آخر غير الذي هما فيه أمالو كاتاني بيت واحد فلا قطع ولو كان المال في صندوق معقل مثلاً سلطان وفي عس  
 انه لو كان في صندوق معقل يكون محرراً وان كان الموضع لسدا به يعبري أقول قول المتن أمالو كان المال  
 في مسكنهما بالاصل أو فلا قطع قطعاً له قد وافق الثاني ولكن الأول هو الأقرب الموافق لتقسيد الشارح  
 والنهاية قولنا المصنف الثاني وعرضه تاداو وصفها الخ هو لهما لغير السكان (قوله وشبهه ما استحقاها)  
 أي الزوج ونحوه رد قبل مقابل الأظهر (قوله لانه مقدرة الخ) أي مؤته ولو لوني كان أولى (قوله فارق  
 البعض) كذا في النهاية بالميم وكتب عليها الرشدي ما نصه هكذا في نسخهم قبل المودة ولعل الميم زائدة  
 وان كانت صحيحة أيضاً ثم رأيت نسخة كذلك (قوله وأيضا الخ) عبارة المتن وحمل الخلاف في الزوجة  
 إذا لم تنسق على الزوج شأحين السرقة الخ (قوله منهما) أي التثنية والاكسوة (قوله فاختاره به قصد  
 الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق والاصل والفرع والفرق يمكن ثم وأقره عس ثم  
 المرفوعة والزوجة تعتبر غير واجبة (قوله فضعف سبب الملك هنا الخ) وأيضا ما وصى له مقصر بعدم  
 القبول قبل أدبه (قوله فلا قطع بسرقة قال أصل السارق وان علا) سواء كان السارق حراً أو عبداً مرفوض  
 (قوله بقصد الاستيفاء) ظاهر سياقه عدم اعتبار هذا القيد في الرقيق ولا صل والفرع والفرق يمكن (قوله

استحقاق النقطة وتلان يده كيد سيد ولو أدى القن أو الفرق بين المرفوع وأحرزه ملك أحد من ذكره قطع وان كذبه  
 يكون من الملك لمن ذكره أو سرقة سيد ما لم يعضه الخ فكذلك المشبهة بالأظهر قطع أحد الزوجين بالآخر أي بسرقة ماله الحرز عنه  
 لعدم الإلزام وشبهة استحقاقها لا تنفوا الكسوة ماله لا أثر لهما لا يفقدون بحدوده وفارقوا البعض والقن وأيضا ما افترض انه ليس لها  
 يندمى بينهما ومن لم يول كان لها عند من يملكها السرقة فاختاره بقصد الاستيفاء لم قطع

كذلك ان سرق المذنب منه بمصلد الخس امضى 2 يوم غير ان حل و جدد الغرم أو ما طل لانه حينئذ لا ذنب له في أخذ شرابه بل انه لا ذنب  
 وجو ضرر وط الظفر طويل فصد الاستيفاء عليه كالم يعللانه بعينه سواء لم يح الإخذ (١٢١) فليقر به كغيره كزور علان لو نخذ

بين الفرقين واجبه **(قوله)** كان شرقة ماله ديناً (الخ) ولا يطعمر والدعوى غرضه أخذهمه وإن بلغ الزائد نصيباً وهو مستقل لأنه اذا عكس من الدعوى لم يلحقه التخصيص بقى بالمال بحرر لغنى موضوع من شره **(قوله)** بقصد ذلك أى الانقياد **(قوله)** أصل وقد انصرف (الخ) ونضته القطع بمرقة فالغنى بما جامله من المؤجل سم أي كذا سرقة فالغنى باعتبار الماطل أى عيش **(قوله)** به يعنى (الخ) التسليل **(قوله)** ولو تل (الخ) عبارة لغنى وعنه كما مر أن يكون مملداً وأما طلاقه فقال لا يستلحق هذا الذالكلام فى السرفة والاخذ بقصد الاستعاضة بسرفة أه **(قوله)** بعد وقال المعنى كمالاً نقابل من نفع النهاية باعتبار نه كائنه عليه الرشدى كذا نرى فقال معناه بقصد ذلك ولو لم توجد وط النفع فى اقتضاء مطلق أه **(قوله)** ولا يطعمر الى المنقضى النهاية والغنى **(قوله)** ولا يطعمر بسرفة طعم (الخ) وكذا من أفنّه فى النسيول الى دار أو حانوت الشر أو ذه برفه وقد قطع بسرفه قطع وحش ونحوهما قصد لعموم اللفظ ولا أثر كونها مباشرة أو لا ولا قطع بسرفة معرض الخلف كمر بسرفه أو كمر بسرفه لا يقطع بسرفه بل يقطع بسرفه وسرقة ما يتعلق به وكتب شعر قانع مبالغ لم يرقا لم يكن بسببها صاعدهم والزواج الجلبان بغلها مبالغ قطع والأول ولا قطع بسرفه تعين سرقة فنانين مالها الأول أو غيرهم قطع أيضاً كذا فى بامراً: أفشد غرقى بها نادى ما جرى ووض مع شرحه **(قوله)** لا يقدر عليه ولو بمن (الخ) أى أن يوجد التزويج يسبح به مالها أو يعجز عن الغنى وأرشدى **(قوله)** المثلث أن (ز) الأولى خان بالماله **(قوله)** المثلث لاطاعة أى كذوى القربى والمساكين أه معنى **(قوله)** وغنياً القوله وما وده فى الغنى الاقوله وصف فقر المثلث وقوله وإن يعجز الى التزويج وقوله واعترض فى النهاية **(قوله)** أن (ز) أى عن غيرهما لان الاتصال بموضوع المسئلة وقال الرشدى قوله أن (ز) ونظراً ما يقتضى له وكله ليسان لواقع له **(قوله)** التزويج فقصر أى أوغارم لذات البين أو (ز) أه معنى **(قوله)** الأول أى التغيير **(قوله)** لا يقطع أى عوان أخذ بأدعى ما يستحقه أخذاً ما تقدم من الزواجر وشرحه أه عيش **(قوله)** الشهية عبارة لغنى لا يقطع فى السنين ما فى الاول فلا نية حصاراً كان ضيقاً كما مر لأن ذلك قد عرفت فى غير الألسباحة لأن ما فى الثانية قد استحقاقه بغيره أى فى فانه قطع لعدم استحقاقه الا اذا كان غاراً أو غاراً وما ذلت الاول فلا يقطع أه **(قوله)** ليس ما جرى فيها أى أى لو وجد فيها يعجز الزاخذ بالنظر أه عيش **(قوله)** الدين (الخ) أى والحال ليس ذلك **(قوله)** يتلانى (الخ) أى التنى **(قوله)** (تبيينه) ومن لا يقطع سرقة قال بيت المال لا يقطع أصله أو فرعه أو رقيقه سرقة متضمنة من جمل بيت المال ما لورق مستحق الزكوة من ماله لوجبت عليه فانه أن كان السرقة من غير جنى وجب قطع وإن كان منهو كان متعينا بالصرف فلنا بالصرع انما اتفاق تعلق الشر كذا قطع كاللأل المشرك قاله البغوى وصاحب المال أى معنى **(قوله)** (الخ) الأولى التذكير **(قوله)** كعمارة الساجد أى والقناطر والرباطات فتعنيهم الغنى والفقير من المسلمين لأن ذلك مخصوص بهم أه معنى **(قوله)** ملاناً أى غنياً كان أو فقيراً من مال المصالح كان أو من غيره **(قوله)** لأنه لا يتنفع به الانجم (الخ) عبارة لغنى واتقاعه بالقناطر والرباطات بالتعني حيث أنه فأن بدله الاسلام لا اختصاصه بحق فيها أه **(قوله)** هذا التخصيل أى قول المنصف والافلاصح (الخ) **(قوله)** أنه لا قطع بسرفه قسم (الخ) ظاهره وان زاد على ما يستحقه بقدر ربع دينار كلف بالمال المشترك سم أه يعجز **(قوله)** ملاناً أى غنياً كان أو فقيراً حيث أنخص من سهم المصالح بخلاف

كذلك سرق ما لم يعد ينال في الأرض وسرق ما لم يفرغ عما الجاحد لدين الحال والمحال وأخذ  
بقتل الأساقفة لم يقطع لانه جثثه ما أدركه في أخذته ساروا لقطع وغير جنس حقه كقوى أي مجلس حقه  
في ذلك ولا يقطع وأند على قدر جمعه من أن بلغ الزائد نصبا انتهى وقضية المقطع سرق قتال غير عما الجاحد

واعترض هذا المتخصص بان المعتمد الذي يدل عليه كلام الشافعي في غير هذا الكتاب وكلام غيره مما لا يطابقه بسر تقسيم ما يبيت المال على ثلاثة اقسام في الجبله الا ان اقر وان ليس هو منهم يمكن حمل المتن عليه بجعل قوله ان كان له حق في السلم وقوله والا في الذي وقوله وهو قسري

الغالب خلاف مفهومه وقول شارح ان الذي يقطع بلا خلاف وبذلك حكاية غيره الخلاف فيدول في بعض احواله وحديث فيقيد المنان السلم مع عدم الاقرار لا يقطع مطلقا عنهم (١٢٢) تخصيص ذلك ببعض اموال بيت المال غير ما ذكرنا انهم ما كان الصدقة يسائر انواعها من

أموال بيت المال غير ما ذكرنا انهم ما كان الصدقة يسائر انواعها من  
 ما ذكرنا من مال لا يقطع على ما مر اه ع في المتن وشرحه في موضع ما وافقه **(قوله الغالب الخ)** لو  
 أراد ان يقطع صدقه مطلقا المستحق فهو كرم ما مر منه أو مطلقا السهم وهو ظاهر سابقا بل صريحه فهو  
 مخالف لما مر من المتن وشيخ الاسلام وعش **(قوله يقطع بلا خلاف)** أي فلا يصح جعل والي الذي لا يكر  
 الصنف الخلاف فيه **(قوله يقطع في بعض احواله)** لعله حال حاجته الى النفقة **(قوله وحديث)** أي حين جعل  
 المتن على ما ذكر **(قوله فيقيد المن)** الى المتن في النهاية الا قوله كان لا وقد تكرر **(قوله مطلقا)** تكرر ما مر  
 فيه من عش وغيره **(قوله بعض اموال بيت المال)** أي مال المصالح **(قوله وان لم يصدق عليه)** أي مال  
 الصدقة بجميع انواعها **(قوله المقسم)** أي مال بيت المال **(قول المتن)** وجده نحو الانشباب التي يستغف  
 عليها عش اه بغيري **(قوله وسقته)** الى قوله أي التي في النهاية والتمني **(قوله سقته)** أي لانه انما  
 يقصد وضعه صلاته لا انتفاع الناس فلا جعل فيه نحو سقته بقصده وقاية الناس نحو الحر فلا قطع ما ومن  
 ذلك ما مضى في نفسه نحو قطة في سقته لا في نحو البرد الحاصل من مأمن الناس مر اه سم على التبع اه  
 عش **(قوله ان ازره)** ومثله الشبايل اه عش **(قوله لتخصنه)** ولجعل للبايونا زر والتخصن  
 وقوله وعارته راجع لجذعوت نحو منوره وسقته وسوايه وقوله وأيم تتواضع لقتادليل وزا زوال بنة  
**(قوله ويؤخذ من)** أي من التعليل **(قوله في غير منرا الخطيب الخ)** قضته انه قد يكون في المسجد من غير  
 منرا الخطيب ولعله مجرد فرض ولا تلازم وجوده فبما رأينا من المساجد **(قوله في غير منرا الخطيب)** أي  
 ودكا المؤذن وكري الواعظ فلا يقطع ما لو كان السارق لها غير خطيب يولوا مؤذنين ولا واعظ نهاية ومعنى  
**(قوله لانهم يتفقون به)** كذا لم يتفقوا الخ الوصية عدم القطع وان خطيب بالارض لاستحقاق الانتفاع  
 به في الجاهل لخطيب على ما عدا ذلك اه سم **(قوله يقطع)** الى المتن في النهاية والتمني **(قوله بسرعة)**  
 ستر الكعبة الخ والي ينفى أن يقال مثل ذلك في ستر الاولاه اه عش **(قول المتن لاحصره)** أي الى المسدة  
 للاستعمال في موضعها حصر الزينة يقطعها كقوله ابن الملقن وبنى أن يكون ستر الكعبة كأي حصر  
 على ما كان يكون بلا المسجد كحصر المدة للاستعمال اه معنى **(قوله بصحة)** أي كسائر ما يفرش  
 فيه نهاية ومعنى أي ولو كان ثوبا كساق نفس وبنى أن يلحق بذلك أبواب الاطلائح لتقتل سترها عن  
 أعين الناس عش **(قول المتن وقناديل تسرح)** أي وان لم تكن في سلة الاخذ تسرح اه نهاية **(قوله لانه)**  
 معد الى قوله وينافيه في المعنى الا قوله وجوز دخولهم الى التودد الى وكشي **(قوله قطعها الذي)** أي  
 بسرقتها من المسجد أما سرقتها من كاسهم فينبغي أن يجري فيه تفصيل السلم في سرقتها من المسجد المذكور  
 في قول المصنف والمذهب قطعها بباب المسجد الخ اه عش **(قوله مطلقا)** أي سواء كانت في زينة أو  
 للاستعمال **(قوله وكذا من)** الى قوله وظهر كلامه في النهاية الا قوله وجوز دخولهم الى والوجه  
 وقوله لن يتفق بها **(قوله وكذا من لم يوقف)** عبارة النهاية والتمني وعمل ذلك في مسجد عام اما ما نص  
 بطائفة فتية جريان هذا التفصيل في تلك الطائفة فتغيرها يقطع مطلقا اه **(قوله انما هو بطريق التبع)**  
 أي فانما الذي اذا سرق من مال بيت المال لان ذلك تبع للمسلمين اه عش **(قوله بالاستماع الخ)** أي  
 وبالعلم اه معنى **(قول المتن والاصح قطعها بوقوف)** أي سواها قلنا الملائمة في معنى أم لم يوقوف  
 علمتها بتواضعي زاد المتن أم لا الوقت اه **(قوله اذا لا يشترط قبضته)** اما اذا كان قبضا مستحقا أو شبهة  
 استحقاق كن سرق مما وقف على جماعة منهم أو سرقه أو لم يوقوف عليه أو ابتاعه أو وقف على الفقراء  
 الذين المزلجل **(قوله غير منرا الخطيب)** مثله ذلك كما مؤذن وكري الواعظ مر اه **(قوله ما لم يتفقوا به الخ)**  
 الوصية عدم القطع وان خطيب بالارض لاستحقاق الانتفاع به في الجاهل لسماع الخطيب على ما عدا ذلك

أموال بيت المال غير ما ذكرنا انهم ما كان الصدقة يسائر انواعها من  
 أيضا وان لم ينيب له أحد  
 من الشراح في بيت المقدس وقد  
 تكرر عبرة بصله من باب  
 ذكر التعليل وان لم يصدق  
 عليه المقسم في قطع هذا  
 الايمان من أصله والمذهب  
 قطعها بباب مسجد وجده  
 ونحو منوره وسقته وسوايه  
 وقناديله التي في زينة  
 وزا زوال التي في زينة  
 التخصن لان ذلك معد  
 لتخصنه وعارته وما مر  
 لا انتفاع بالناس به يؤخذ  
 منه ان الكلام في غير منرا  
 الخطيب لانه ليس لتخصن  
 المسجد ولا في بيت الانتفاع  
 الناس بسماعهم الخطيب  
 عليه لانهم يتفقون به في ذلك  
 ما لم يتفقوا به على خطيب على  
 الارض يقطع بسرعة تسرح  
 الكعبة ان حوزها لم يقطع  
 عليها (لا) بقدر صرحه  
 وقناديل تسرح في نه  
 معد للانتفاع بالسلبين به فكان  
 كل بيت المال ومن ثم قطع  
 بها الذي مطلقا وكذا من لم  
 يوقف عليه بان نفسه طائفة  
 ليس هو منهم وجوز دخول  
 غيرهم التي أتقوا به ابن  
 الصلاح انما هو بطريق  
 التبع عدم قبول لفظ  
 الواقف لهم وتوقد ان وكشي  
 في سرة في مصنف موقوف  
 للقرعة فيسقط المسجد

والوجه عدم القطع ولو غير قارئ اسمه لا انتفاع به بالاستماع القارئ فيه تتبادل الاسراج (والاصح قطعه) وهو  
 موقوف على غيره ممن ليس نحو أه ولا عرفه ولا مشاركة في صدقته صفاته المتعارفة في الوقف لا شبهة فيه فيستلزم من ثم لا قطع بسرعة  
 موقوف

على جهة عامة ككبره ثم سبيله لن يتنفع بها وان سرقه ذى على ما قاله الر و بان وعمله بأنه قسب لنا و نأه ما من مال بيت المال الآن يفرق  
بان شمول لفظ الواقعة هنا صير من أحدا أو قوف عليهم وان حملناه بطريق التبعية (١٢٣) فكانت شبهة هنا في بعد ما أغلظ

وهو قوف فلا قطع قطعا اه معنى (قوله على جهة عامة) أى وعلى وجه الخير اه معنى (قوله سبيله)  
أى للشرب اه عش (قوله بان يتنفع بها) شمل الانتفاع بغير الشرب (قوله على ما قاله الخ) عبارة  
النهاية بكافة الر و بانى لانه فيها حقا ولا ينافى ما مر الخ لان شمول لفظ الواقعة الخ (قوله وعمله بأنه الخ) عبارة  
عبارة الغنى قاله صاحب البحر وعندي ان الذى لا يقطع بسرها أيضا لانه فيسقا اه وهذا هو الظاهر  
اه (قوله ما غلظ الخ) الوتوفى المذكور في قطع الخ كذا فى الغنى (قوله بخلاف الوتوفى) أى فان فى خلاف  
اه رشدى (قوله من حرز) الى قوله وقد بسبب شكل فى الغنى والى قول المتن الرابع فى النهاية لقوله ويجرى  
الى ولا قطع (قوله أو أعجمت الخ) أى أو مضى عليها أو سكرانه اه نهاية (قوله التابع لها) أى فى  
الزبية (قوله ونحو مندور الخ) عطف على ولها الصغير عبارة الغنى ومثل أم الولد فيما ذكر ولها الصغير  
من زوج أو زنا وكذا القيد المنذور واعتاقه والموصى بهت اه (قوله لا فى تحرق صغير الخ) عبارة النهاية  
وكام ولفى ذلك غيرها من بقية الآراء كما فهم بالادنى أى والتقسيم بالاولا انما هو والخلاف فيها عش  
وعبارة الغنى ولو سرق عبدا صغيرا أو مجنوناً أو بالغا عمالا أو جنساً من غير قطع قطعا كان حرزا اه  
(قوله بسرقه مكاتب) أى كناية صحيحة أخذ من قوله بان استقله الخ اه عش (قوله لانه) أى فى كل  
من المكاتب والمبعض (قوله وقد بسبب شكل) أى المكاتب (قوله بل الحر يتألف) عبارة النهاية  
وبقوله لانه الخ (قوله لعمد) تعليل للاشكال والضمير راجع للمكاتب اه عش ويجوز كونه  
تعليل لقوله بل الحر يتألف (قوله لانه) أى ما فيها ولو أن الضمائر بأرباعها إلى الحر به لكان أولى (قوله)  
وقد لا يقع (قوله بان تحرق قبل السيد اه عش (قوله جاسا) الى قوله وبسبب كذا فى المتن  
الاقوله وسددها الى لان الشرع وقوله وما هو حرز الى المتن (قوله من قوى مطلق) ساقى فى بعض الافراد  
الاكتفاء بالضعيف القادر على الاستغاثة مع مقابله بالقرى فقل مراده بالقوى هنا ما يشمل الضعيف  
المذكور اه رشدى (قوله المتن أو حصانة موضعه) بفتح الحاء المهملة من القصص وهو المنع اه (قوله)  
وفاة الفتح عبارة مع شرح كونه حرزا دائما أو حصانة تلو موضع لحاطه فى بعض من  
افرادها اه وخلافا للغنى عبارة تعبر به أو يقتضى الاكتفاء بالحصانة من غير ملاحظة وليس مرادافه  
سبصر بخلافه فى قوله وان كان حصن كفى لحاط متناقد فدل على ان اعتبار الحفا لا بد منه الا انه يحتاج فى غير  
الحسن الى دوامه ويكتفى فى الحسن بالمعاد اه (قوله أو مع ما قبلها) أى الملاحظة فعل انه قد كفى الحصانة  
وحدها وقد كفى الملاحظة وحدها سم أى وقد يتجسمان اه عش (قوله لان الشرع الخ) عبارة لقوله  
وانما يقتضى الارز الخ القيدان المدلران الحرز زلى العرف عبارة تافى والرض والحكم فى الحرز والعرف  
فانه لم يعد فى الشرع ولا للفتقر جع الخ (قوله والادوات) فقد يكون الشى حرزا فى وقت دون وقت بسبب  
صلاح احوال الناس وفساد احوالهم والى السلطان موضع ضبطه انز الى بالا بعد صا حيث موضع لوقا الى المادى  
الارز يختلف من جهة أو جبه باختلاف نفاسات الوجود مستو بنمذوف سعة البلور كثر دخاره وعكسه  
وباختلاف الوقت أنما وعكسه وباختلاف السلطان عدلا وعظمت على المفسدين وعكسه باختلاف الليل  
والنهار وحرز الليل أغلظ اه معنى (قوله مضيق) بفتح الباء المشددة (قوله مع انتفاضا) أى الملاحظة  
والحصانة (قوله بمنزلة ملاحظة) يجوز أن يشان بغير منزلة حصانة موضعه بل عكن ان يدعى حصانة

ذلك وأما تركه ابد وخطبته على الارض فلا ينافى ذلك فلتأمل (قوله الآن يفرق) كتب ليمر (قوله كان  
كانت نائمة الخ) أو مضى عليها أو سكرانه عش (قوله لقد غلب على الاستناع) وكلم الوافى ذلك غيرها كما  
فهم بالادنى عش (قوله وحدها أو مع ما قبلها) فدل انه قد كفى الحصانة وحدها وقد كفى الملاحظة وحدها

(علاظة) للمسرق من قوى مطلق (قوله أو حصانة موضعه) وحدها أو مع ما قبلها كما علم مما تافى فاما اعتبار قطع لان الشرع أطلق الحرز  
ولم يبينه ولا ضبطه لا للفتقر جع فمالى العرف وهو يختلف باختلاف الاموال والاحوال والادوات واشترط لان غير الحرز مضى فالكه هو  
المعسر قبل التوب بنوم عليه عش روع انتقامها ورويان النرم طيلها مع غاليا لانه





ان حفظه لو كان منقطا لعرفه وكذا اذا أخذ علمته أو شأته أو مداسه من رأسه أو أصبعه الغير المتخصل فيه وكان في غير الأنظمة العليا أو وجهه أو كس قدسده وسط مزارع البلقيني في التقيد بسد الوسط في الآخر فقط بان المذكور انتباه النائم بالأخذ هو مستوفى الشكل و بان الخلافهم الخاتم يشعل ما فيه من (١٣٦) ويرد بان العرف بعد النائم على كس نحو تقدمه فطاحون النائم وفي أصبعه نائم بنفس عين

وأضافا لا ابتداء بان أخذ الخاتم

جدار فقد أخرجه من عزه و غنى و روض مع شرحه (قوله ان حفظه لو كان منقطا) كلمة إشارة الى اعتبار ما بان في قوله و شرط الملاحظ الخ سم على ج اه عش (قوله ان حفظا) الى قول المتن ومنه في النهاية الآتية و طاروق الى أو ما قول الجويني (قوله وكذا) الى قوله و ناز ع في المتن (قوله وكذا) أى يقطع (قوله اذا أخذ علمه نال) أى فم لو نام بنحو صحره لاسما علمته أو غيرها هكذا و نال اه معنى (قوله في غير الأنظمة العليا) أى من جميع الأصابع اه عش (قوله أو كس قدس) عطف على علمته (قوله و نازع البلقيني الخ) عبارة النهاية و نازع البلقيني الخ مردود بان العرف الخ (قوله في الآخر الخ) متعلق بالتقيد (قوله يشعل ما فيه نفس الخ) أى فهو مثل التقيد فلو صارت الخاتم غير زام مطلقا وكس التقيد شرط الشد في الوسط (قوله ويرد بان العرف الخ) نشر لاعلى ترتيب الف (قوله يصح في يده الخ) أى ان كانت تأتق في يده فلا مد نفس البيت حرزه اه عش (قوله المتن و انقلب) أى فى فوه اه معنى (قوله بنفسه) الى قوله لما تقر فى المتن (قوله المتن و نه) أى الثوب اه معنى (قوله نحو نقب الخ) أى لما وقع الخاتم أو كسر اليك أو فقه وأخذ التصديق فانه يقطع بانفاق اه معنى (قوله هنا) أى فى قلب السارق رفته أى الحرز وقوله بخلافه ثم أى فى النقب (قوله أو ما قول الجويني و ان القطان الخ) أى المقضى القطع في مسألة قلب السارق (قوله فقال لا قطع) أى في مسألة الجاني (قوله وما قاله) أى البغوى من عدم القطع (قوله و يؤخذ منه انه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا لو وقع الحرز من أسله هناك بأن هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليأتمل سم و معلوم ان محصل ذلك حيث كانت البنات التي أخرجهن الجدار هدمه لاساوى نصابا أو قطع اه عش (قوله انه لو أسكره الخ) وقيل من ذلك انه لو كان تقبيل النوم بحيث لا يشبه السر بل الشد بنحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه سم على ج اه عش (قوله المتن و نه) أى كلامهما اه معنى (قوله بحيث واه) الى قوله ولو أذن في المتن الآتية ويجرى الى المتن (قوله بحيث واه الخ) لانه مبنى على بحث البلقيني السابق وكذا قوله الا فى واه و يجرى به فليأتمل اه سم أقول قد نقله المتن هنا عن البلقيني عبارة و بشرطه مع الملاحظة أمران أحدهما الخ والثاني أن يكون الاضطرار موضع قريب بحيث واه السارق حتى يمنع من السرقة لا يتغلب فان كان موضع لاه و لا قطع الا لحرز يظهر للسارق حتى يمنع من السرقة قاله البلقيني اه (قوله بحيث واه السارق الخ) المناسب للمفهوم الا فى ان يقول بحيث ينسب اليه اه و شدي (قوله كاسر) أى انفاق المتن (قوله بحيث بعد ان نسم) أى السران اه عش والاولى أى الطارقين كفى المتن (قوله ولو أذن الناس) هل بشرط الاذن لفظا أو بكتفى بالاعم كقراءة الحال لا يبعد الشان اه سديد عبارة عش ولا فرق في الاذن بين كونه صريحا أو حكيما كن فتح داره وجلس لبيع فيه أو من غنى من دخل لاسر امنه اه و قد صرح بالمعوم قول النهاية ولو وقع داره أو ما قوله لبيع متاع قد شغل شخص الخ (قوله في دخول نحو داره الخ) متاعا لما من دخله للغسل فسرقت من لم يقطع حيث لم يكن ثم لا حظا و يختلف الاحتكاك فيه بالود والذكر بالانظر الى كثرة الآراء و جعلها مومنه ايضا ما جرت العادة من ان السامعة التي تعمل للافراج حرز من السكان (قوله ان حفظه لو كان منقطا) كلمة أشلو الى اعتبار ما بان في قوله و شرط الملاحظ الخ (قوله و يؤخذ منه انه لو أسكره فغلب خاذه) ذم له الخ وقيل من ذلك انه لو كان تقبيل النوم بحيث لا يشبه السر بل الشد بنحوه لم يقطع سارق مامعه وعليه (قوله ايضا و يؤخذ منه الخ) وقد يؤخذ منه ايضا أنه لو وقع الحرز من أسله هناك بأن هدم جميع جدران البيت لم يقطع فليأتمل (قوله بحيث واه) لانه مبنى

أسرع عنه بان أخذ الخاتم الرأس و ظهره في نحو سوار المرأة أو خذاله انه لا يعجز بدهه لى يده أو وجهه الا ان عسر اخرجيه بحيث يوقظ النائم غالبا أخذ ما ذكره و فى الخاتم فى الأصبع (قوله انقلب) ينشأه أو يفعل السارق (قوله عنه) ثم أخذ (قوله قطع على الخ) والحرز قبل أخذ و طاروق قلب السارق نحو نقب الحرز بانه هنا رفته باز النسيم أصله بخلافه ثم أو ما قول الجويني و ان القطان لو وجد جدارا صاحب نائم عليه فالتقاء معوه و ما تأخذ الجلس قطع قدسدت لهما البغوى و قال لا قطع لانه دفع الحرز و لم يتم شكوما فله أو جعله لا تقرب من فرقه بين هتلك الحرز و رفته من أسله و يؤخذ منه انه لو أسكره فغلب فاختل مامعه لم يقطع لانه لا حرز حيث قدسدت متاع وضعه بقر به بحيث واه السارق و يمنع الا يشغل (بصره) أو معجيد أو شارة (ان لا يخلط) لفظا دائما كاسر (بصره) بخلط وضعه بعد سدا عنه بحيث لا ينسب اليه فانه مضطرب ومع قرينه من لا يد من انتباه ازدهام الطارقين والاضطرار كثرة الملاحظين بحيث يعادلوهم و يجرى ذلك في جملة على ذلك نحو خيار (ولا) بلا حظه ونحوها كان نائم أو لاد ظهره أو دخل عنه (قوله) اسر لانه يعجز عن شذو لو أذن الناس في دخول نحو داره أو لاد فضع من دخل سارقا مشربا وان لم يذن قطع كل داخل

ونحوها



وهذا من جملة ما ذكره أولا بقوله فان كان بصرا الخ فمن صرح به ايضا (وشرط الملاحظ قد نهى عن منع ساق بقوله أو استعانة فان ضعف بحيث لا يبالي السارق به ويعدله عن الغرث فلا حرج في خلاف ما ذكره بالي مودون ثم لولا خط مناعه ولا غرث فان تقهله أو ضعف من أعذته قطع أو أقوى فلا (ودار) حصنة يكامل من قوله أو حصنة فهو ضعيف لكنه لا يتأثر بشرطه كإكمال علم المرمع وجود قوى منقطع منفعلة عن العمارة ان كان بها أقوى بقطعان حرج مع فتح الباب أو إغلاقه) لاقتضاه العرف ذلك (والا) يكن بها (١٣٧) أحدا أو كان بها ضعيفا بعدل عن القوت

أقوى لكنه قائم (فلا) حرج  
 ولوم اغسلان الباب هذا  
 ما حرر باعلايه ههنا واجتهد  
 ما حرر باعلايه في الوضحة  
 وغيره هو اجتهاد وهو حاصله  
 مع زيادة قسبه أنه حرز  
 بجلا حظ قوى بها يقطن مع  
 قصور اغلاقه وانهم اغلاقه  
 أو ردود نوم مغلطه بحيث  
 يصعبون تنبيهه ولو فتح أو  
 أماله بحيث يتنبه بصبر  
 فقبه أو فقه ولو مع فقه  
 بحيث يعدد حزامه ونظيره  
 فحين يدار كغيره منتمية على  
 محال لا يسع من باعدها  
 من يدخل الاختراجه لا يجوز  
 به إلا ما هو فيه وأن من بابها  
 لا يصح به ظهور إلا أن كان  
 يسهر عن بعدل الهامنه  
 بحيث واد يسترحبه  
 (ودار) متصله (بالعمارة  
 أي بدو مسكونة وان  
 لم يقطع العمارة بجوانبها  
 كإقتضاه اطلاعهم بغير  
 ينسحبون بها في الماشية  
 بأن الغالب حق حوز البلد  
 كتمه الطروق والملاحظة  
 لها اختلاف بالنسبة للماشية  
 (حرج) مع اغسلان (محافظة)  
 بها (ولو) هو (نائم) ضعيف  
 ولو يسلا ولو زن خوف  
 ورج الأذرى في الضعيف

وتحويها إذا دخلها من اذنه فان كان بعدل السرعة قطع والا فلا ما غير ما أذن له فقطع مطابقا كون  
 الحصول بقصد السرعة لا يمنع الا من غلوا دعى دخوله لغير السرعة قطع اه عش (قوله وهذا) بين الخ  
 عبارة عن معنى هذه المسئلة تخلص من قوله سابقا فان كان بصرا الخ لكن زاد هنا قيد القرب ليخرج ما لو وضعه  
 بعيدا بحيث لا ينسب اليها فان هذا انفسح لا حرج اه (قول المتن على منع سارق) أي من الانحد لو اطلع  
 عليه اه معنى (قوله فان ضعف) الى المتن في المعنى (قوله ويعدله عن القوت) فيه إشارة الى أن في حكم  
 القوت الضعيف القرب من القوت سم على ع اه عش (قوله أو أقوى) يعني المساوي سم على  
 حج أو لو ينبغي أنه كالأقوى اه عش زاد السد عن لان المساوي يبالي بمساويه اه (قوله يكامل) أي  
 التفتيش بالمطعمية (قوله) لكنه لا يتأثر بشرطه الخ وحيد قسره طبعها على قوله ومصلحة اه وشدي  
 (قوله) مسموح أي شرح أو حصانة فهو ضعيف (قوله) قوي الخ) مستطاع بشرطه (قول المتن) منفعلة عن  
 العمارة أي ككونها باطراف الخراب والساكنين وقوله حرز أي لاقبها باللازم لها اه معنى (قوله) لاقتضاه  
 العرف أي قوله أو فقه ولو مع فقه في المعنى (قوله) أو كان بها ضعيف أي لا يبالي به اه معنى (قوله) ويعدل  
 فيه إشارة الى أن الضعيف القرب يسم الغرث في حكم القوت سم اه عش (قوله) ولو مع اغلاق الباب غايه  
 في الصورة الأخيرة اه معنى (قوله هذا) أي انعمه بمقوله ولو مع الخ (قوله) حرج باعلايه عبارة عن النهاية في  
 الكتاب كالحرج اه (قوله) قائم الخ) ظاهره ولو يسلا من خوف اه سم (قوله) بصبر رفقه أي حصونه اه  
 عش (قوله) أو فقه أي الباب أي فقه اه عش (قوله) ولو مع فقه لا يعني ما في هذه القاية (قوله) انه أي من  
 بدار الخ (قوله) منه أي الظاهر والخارج متعلق بمصعد (قوله) بحث واد الخ) الاستسلا وكان بحيث الخ (قوله)  
 بالعمارة أي قول المتن وشبهته في النهاية الاقوله على أن البلقي النعم (قوله) بغير ينسحب أي من مقتضاه  
 اطلاعهم من عدم اشتراط الاطاعتين جسم الحوائض اه (قوله) بين ما ياتي في الماشية أي قوله هذان  
 أحاطت بها العمارة من جوانبها كلها أو الاكثاري اه وشدي وعبرة سم كانه ريبه ما أكاده قوله الاتي  
 والا فشكل في قوله كيجتهد الأذرى الخ من اعتبار الحافظ نهرا من الأمن والاضلاي حيث لا اطاعتين وانها  
 وعدم اعتباره كذلك هنا كليات في قوله فان خلت الخ فلتأمل اه (قول المتن) حرز أي لاقبها باللا ونهارا  
 اه معنى (قوله) واد الخ) يمكن حل كلام الأذرى على الضعيف العارضين الاستعانة فيكون تظاهر اه  
 معنى (قوله) واشتراط النائم أي الحافظ النائم (قوله) ذلك أي لقد رنه على الاستعانة بالجيران (قوله) اه  
 الباب أي قول المتن وشبهته في المعنى الاقوله أخذ الى المتن وقوله كالأقوى أي ما بالنسبة بقوله أي كثرته الى  
 المتن (قوله) أي الدار المتصلة (قوله) لانه أي انهم لم ينسحبوا (قوله) ذلك أي لانه ضائع مع عش (قوله)  
 على بحث البلقي السابق وكذا قوله الاتي بحيث واد يترجوه فلتأمل (قوله) أو أقوى) يعني المساواة  
 (قوله) ويعدل عن القوت) فيه إشارة الى أن في حكم القوت الضعيف القرب يسم الغرث (قوله) قائم الخ)  
 تظاهره ولو يسلا من خوف (قوله) بغير ينسحب بين ما ياتي في الماشية كله ويدعيا ياتي في الماشية ما أكاده  
 قوله الاتي والا فشكل في قوله كيجتهد الأذرى الخ من اعتبار الحافظ نهرا من الأمن والاضلاي حيث لا اطاعتين  
 بجوانبها وعدم اعتباره كذلك كليات في قوله فان خلت الخ فلتأمل (قوله) ولو سم اه أي الحافظ في المنفعة

(١٨) - (شر وادعيا قاسم) - (ناعم) انه كعدم ودان الاحراز الاعظم وجد بدليل الباب واشتراط  
 النائم انه لو يستغيب الجيران فكفي الضعف هذا ذلك على أن البلقي أطال في عدم اشتراط شيء مع التلقين ينبغي تفيد الخوف بها اذا  
 كان السارق يندفع حيث يدعيا باستغانة الجيران كظهور عمار في شرط الملاحظ (ومع فقه) أي الباب (قوله) أي الحافظ به بالنسبة لما  
 فيها من الامتعة (غير حرز زلا) لانه ضائع ما يمكن النائم الباب أو بقره كظهور ظاهر أخذ ماسرا نفا بالاولى (وكذا) ان في الاصح (ذلك) ان

[illegible]

بما بعد الفرو بالانتفاع  
الطلاق أى كثره عادة كما  
هو ظاهر (زمن أمن  
واعلاخه) أى علم موضع  
مقتله بشئ قريب منه  
لأنه مضيق (فان فقد  
شرط من هذه الثلاثة بان  
فزع أو الزمن زمن خمسة أو  
ليل والحق بما بعد الثبوت  
الى الاستمرار (فلا) يكون  
حورا (وحية) بصره ان لم  
تشد أطرافها وترى  
بالرفع عطف لـ على جهة  
تفسير الذى وتقلير مقراة  
قبل انهن شئ اثبات اليه  
وبصير بالجزء فالأمر  
موصولة وتسكين بصير  
للعطف على المعنى لأن من  
الموصولة بمعنى من الشرطة  
فى القسم والاعلام ولما  
دخلت الظاهر حيزها فكذا  
هنا بمعنى لاقى الذى فكان  
ترى عطف على المعنى لاقى  
الخطا ومع فتح يه على  
ماقـ ولـ بـ بن زهير  
العيسى  
أما البيان والابانة فمضى  
من أن خوف العلة حذف  
الجزء ثم شـبعت الحركة  
والمحرف العلة لا يقال  
بفتح فى الشعر لا يفتقر  
غيره لا يقول طامه كلامه

ان هذا ليس بمختص بالشعر لانهم جعلوا هذا مقالا يقول بان ذلك ضروري وروى بذلك ابن نصر حه قصر يحكم به  
يجوز في بقا اثبات الهوان قلنا ان شرط ان الجازم حذف الباعوضه الموجب وما شاع مقصودا وخرجا لا به على هذا قول المنزعي  
أشترح الفلاس جوابا الى الاصل من الجزم بالسكون وصرح بخرج المتعلى هذا أيضا (اذنا بها) بان التبعاعا (فهي ربها ما تاج)  
موضوع (بهره) فيسخر في احرار هدا واما لحاظ من قوي او بين العار ان فهي كتابه سرق فيسخر لحاظ معاد (والا) بان وحدها

(غرض) بالنسبة لغيرها (بشرط حافظ قوي فيها) أو (دور جماعي) هو (تأثير) نظم العنقلان لا يشترط فيه بل ملاحظته وروية السارق له بحيث يتضح به حالة البليغتي وهو أصوب مما عاين في الركنين وغيره في فهم عبارة وكونه متوافقاً مع الباب أو غير به بحيث يستتبع الدخول من السلم بشرط أسبغ له لغيره من تعاضد في هذا الشوطان لمصلحة قوسه من يتولى ولو تعاضد السارق (١٢٩) عنها كما في تعريف الوعايد عليه

أما بالنسبة لنفسها فيبقى مع  
الطحاوي وأن تامل ولو بغيرها  
شد أطناها وأن لم تفرخ  
أذيها قبل وما اقتضاه المن  
أن قد أحد هذين يجعلها  
كلتا عبال صراعيه من أده  
ورد بأنه لا يقتضي ذلك

نعم قوله والايشة على وجود  
أحدهما ولا يرد أيضا لأن  
فيه تفصيلا هو أنه كان  
الأرض وحدهم يكف مطلقا  
في الإصح دوام لحاظ الحارس  
كما هو ظاهر بمسألة والشد  
كفي مع الحارس وإن نام

بالنسبة لما قلناه كما نقرر  
والفهم الذي فيه تفصيل  
لا بد (ومشية) ثم أوغيرها  
(بابية) ولومن نحو حشيش  
عصب العادة (مقلقة)  
أوجها (متصلة بالعمارة  
بحرزة بلا حافظ) نها را من

امن اخذوا مني مما هم في دار  
متصلة بالعمارة وان فرق  
بانه يتسارع في المشاية اكثر  
من غيره اذ ذلك العرف هذا  
ان احاطت بها العمارة ومن  
جوانبها كلها والافلاك في  
قوله كلبه ما زركسي

كلاودي (و) بابتيه مقلقة  
(يعبرية بشرط) في اسراها  
(حافظو) هو (نام) وخرج  
بالخلفه فيها المفتوحة  
فبشرط حافظو يعطى قوي  
الوقته فان لم تعقل اشترطت  
بالجمال المتسعة بين العمران  
التي لا كل...

[illegible]



منها ناسا أو تقاد (الستحمر زه) بغير ملاحظ (في الاصح) لانهما ليس كذلك فالبلون ثم اشتري في حوز غير الابل والبقال نظرهما (تنبه)  
لبنها ونحوه فها ومنتاع عليها حكمها في الاسرار وعدمه كافي في وضوع غير هاتوا ظاهره (141) بل صرح بان الشرع وحده ليس حوزا

الابن وانما حوز من زهوا به  
يعلم ضعف الوجه القائل بانه  
لوحبس من اثنين فاشترى  
حتى يبلغ نصيبا لم يقطع لانهما  
سرقان من حوز لان كل  
ضرع حوز لبنه وبحل الاول  
ان كانت كلها لواحد او  
مشتركة والام بقطع الام  
بصاحب المال واحد اذ الوجه  
ان من سرق من حوز واحد  
عين كل المالين مجموعهما  
نصيبا لم يقطع لان دعوى  
كل بدون نصيب يؤيده  
ما يأتي في القاطع ان شرط  
النصيب لم يشترط اشترائهم  
فيما اتخذوا الحوز (وكفى)  
من مال البيت او غيره ولو  
يتأملك ولو غير مشروع  
في بيعه يحرر بحد ذلك البيت  
بما مر فيه وعين الزركشي  
كسر الزاوي وكن توجهه بانه  
لا يلزم من كون البيت حوزا  
بالنسبة لنفسه كونه حوزا  
بالنسبة لغيره لما مر من  
اختلافهما في قطعها واهم انه  
با حوز في نفسه بكون حوزا  
بالنسبة لغيره بخلاف  
كسرها فانه لا يوجب ذلك  
(حوز) ذلك الكفن فيقطع  
ساقه سواء أجزأ البيت في  
فقره أو أجزأه بغيره البقي  
من نيش قطعنا في تاريخ  
البخاري ان ابن ابي يبر رضى  
الله عنهما قطع نيشا  
(وكذا) ان كان وهو مشروع  
في فقره ولو بالارض وحل

كذلك قال بالقي أسهل الروضة والنجل والبقال والجعر والغنم السائرة كلاب السائرة قال من تكن مقطورة  
ولم يشترطوا القطر فيها لكنهم عتادوا في البقال يختلف عدد النفس الجعر زه حارس واحد بالبلد والعصر اه  
انتهى والذي عليه ان المقر ان البقال كلاب تقطع او عدمه وان غيرهما من المشايخ المتغير وعدمه  
مثلها مع القطر وهو الواجب اه (قوله منها) المناسب لبقية التنبه (قوله بغير ملاحظ) هذا انما يأتي  
ان جعل قول المصنف وبغير ملاحظة مطلقا في المشايخ وان كان خلافه فرض كلامه ما ذهب في خصوص الابل  
يكلف فرض المسئلة وهي محل الخلاف وحسنه قدس سني منه الابل والبقال كما مر اما بالنظر في موضوع المتفرع  
يصح قوله بغير ملاحظ اذ قد ثبت انهم الملاحظ محرز فليس كذلك كما علم مما مر من انظر ما عني قوله بعد  
ومن ثم اشتراطنا هذا كما ان كان الضعيف منها بغير تنبيه على نسخ فان كل من يكتفي بنسخ آخرى وموجه  
الابل والبقال فيصحب حذف هذا القيد كما ينبغي اه رضى وعين الجواب بحصول الملاحظة التنبه في  
الملاحظة انما يقتضي ان لا يخلو في كتابة الملاحظة المتأخرة (قوله نظرهما) أي الغير والتأنيث نظر المفعلي  
(قوله تنبيه) ان قوله اذ الوجه في المفعلي (قوله لبقها) أي الماشية (قوله وظهره) أي كلام الام ووضوعها  
(قوله وحل الاول) وهو القطع في لوحبس من اثنين فاشترى ما بلغ نصيبا لغيره في النهاية وبحل الخلاف  
الح (قوله لم يقطع) أي جزما كما قاله في حقه في غاية (قوله من الحوز) بفتح الهمزة (قوله يؤيده) أي  
الوجه المذكور (قوله من مال البيت) أي في المتن في النهاية والمفعلي (قوله المتن محرز) بالجر صفت اهل المفعلي  
(قوله وعين الزركشي) الح عبارة في النهاية ولا يتعين كسر الزاوي خلافا لما ذكره اه (قوله من كون البيت  
حوزا) بفتح الزا (قوله لاسر) أي في الغار المتصلة بالعمارة (قوله من اختلافهما) أي البيت وما فيه بالنسبة  
للحوز (قوله نفسها) أي الزا (قوله المتن محرز) بالرفع خبر كفن اهل المفعلي واليه أشار الشارع بقوله ذلك  
الكفن (قوله ذلك الكفن) أي قوله وفي تاريخ البخاري في النهاية (قوله فقطع ساقه) وانما يقطع ساقه  
من جميع القبر فيخرجها من الجدران فيضاه القبر وتر كنه لحرف او غيره لانه لم يخرج من تمام حوز  
نما يوافق (قوله لم يخرجه) خلافا للمعنى (قوله نلج البقي) أي قوله وبحت في المفعلي (قوله ان  
كان) أي قوله وبحت في النهاية الا قوله بخلاف غير الشرع الى المتن (قوله ان كان) أي الكفن بجوار  
المعنى وكذا كفن بغير مقبرة كانه بطرف العمارة فانه محرز يقطع ساقه حسب لاسر من هذا لان القبر في  
لقابر حوز في العادة اه (قوله لتعذر الحفر) الظاهر من تعذر الحفر عدمه لا بقلة الارض لكون البناء  
على جبل وينبغي ان يلاحظ ان كان الارض خالوا من تعذر البناء او يحصل له ما لزم من امن العر  
ولو لم يكن الماسح جودا لكان الحق لكن حوز العادة وجوده بعد لاني وصول الماء اليها كسرا لم تأت  
وتد يكون الماء سيل الهدم القبر اه ع (قوله لا مطلقا) أي تعذر الحفر أو لاجراء النفس بخلاف  
ما ذالم بتعذر الحفر ولا بد أيضا كما يشبه بعضهم ان يكون القبر بغير ما يخرج قبره ارض مضمومة اه (قوله  
تختلف غير المشروع والح) والطيب المستنون كالكفن والمضرب والواحد وغيرهما والطيب الزائد على  
المسقب كالكفن الزائد والتاوت الذي يدين فيه كالا تحديث كرم ولا قطع اه نهاية أي بان كان  
بارض غير ندية وبغير حوازة ع (قوله كان زاد على خمسة) يفيد ان الزائد على الثلاثة في القبر من  
الرابع والخامس مشروع وعمره يقطع بسرقته (قوله كان زاد على خمسة) فليس الزائد حوزا والقبر  
كل وضع مع الكفن غير الا ان يكون القبر ببيت حوز زه بمعنى وأنى (قوله المتن لا يتبعه) أي  
باعتنا شاعره فيضاد جميعه مكسورة ووزن معيشة أو سا كنوزن سبعة اهل المفعلي (قوله مع انقطاع الشركة)  
(قوله بخلاف غير المشروع) يؤخذ من ذلك ان التاوت اذا دفن فيها الميت ان شرع فمعز والافلا وان نحو  
الطيب حيث شرع لم يقال فيه حوز والافلا مر (قوله كان زاد على خمسة) قال في شرح الروض فليس

عليها تعذر الحفر لا مطلقا (بغيره بطرف العمارة) فكأن حوزا (في الاصح) بخلاف غير المشروع وكن زاد على خمسة أو كفن به في كاه  
هو ظاهر (لا) ان كان (بعضه) ولا ملاحظ فلا يكون حوزا (في الاصح) العرف في جميع انقطاع الشرع كقيد ما كان من بيت المال

بصره فليست فان حقت بالعمارة وتختلف الطارقين عنها فلو من يتألف في اللبس أو كونه لم يحرس كانت حوزة لولا لغيره شرع وجوز ما ولو  
 سرقة حقت البيت أو المقبرة أو بعض الورثة أو نحوهم قطع ويحبس على ثلث كان المأثم عنه تعالى فكون سرقة كسرقة  
 مال بيت المال أو ما يقصد من كفن (١٤٢) من بيت المال والأوقاف فليست للملكة أو لسان ولو أجنبي وتولي قومه بحيث لم يخطئ حقه ولا

سوان لم يكن محسوزا إلا  
 يحرس ويحبس الأذنين  
 ما بالفساق أي التي بالقبور  
 غير محسوز وطه بان القصر  
 لا يلقى حنفي فيهم اختلاف  
 القصر الحكم على العادة  
 وإنما يحتاج لهذا المقتضى  
 بالزوايا الذين فيها المأثرون  
 بغيره من السبكان لا يجوز  
 فلا فرق بين أن يلقى ذلك  
 وإن لآلئ ان منها ما يحكم  
 أكثر من القبر  
 (فصل) في فروع تتعلق  
 بالسرقة من حيث بيان  
 حقيقة ما ذكره  
 والسارق من جهة متهمها  
 لقطعه وعلمه والحرز من  
 جهة اختلاف باختلاف  
 الأشخاص والأحوال يقطع  
 مؤجر الحرز في المأثرون أو  
 المستحق لنفسه بغيره  
 من مال المستأجر إلا أنه  
 لا يتقال المنافع التي منها  
 الأجزاء المستأجرة فالفرق  
 بين الأجزاء وبه فارق علم  
 حيد وطه أما علمه ووجه  
 لتمامه فاسم الشبهة في الحمل  
 وأقرب التعليل أن غل ذلك  
 ان استحق الأجزاء وبه لا  
 كانا - جعله فبما هي  
 عنها أو في أرضه - استأجره  
 كان استأجر أو ضل أو راحة  
 فأولى فيها ما أشبه أي  
 يختلف اثنان موافق  
 الحرز على الأوجه وقدره واعتلمها فكانت كالأذن ففهم بالقطع وبسرقة منه مدة الأجزاء وثبت له  
 الصنع وبعد مدتها يابس به تشييبا من الرفعة بقطع المعرفه عنه فانه ليس في فروع غير نظر اه والخلاف المعرفه بتعريفه ياتي  
 ومنه به بقطع بعد الرجوع فقط

الزائد يحرس اه (قوله بان الصل لا يلقى عنه) فان لقطه فحصر م  
 (فصل) يقطع مؤجر الحرز الخ (قوله يعمل على ما علم المستأجر الخ) أي وأما التغطية مع امكانها

اعلمه  
 الخ



فسرق المالك الثمن الفاسد (أو السارق فلا قطع عليه في الاصح لان دخول الحرز هو كدخوله لا كدخوله أو اختصاصه فلم يكن حرزا بالنسبة اليه ولم ينفذ في الحال بل بمنع عن ماله والخلو به ولا ينافي هذا قطع دأب سرق مال مدني لا بقصد الاستيفاء بشرطه لانه يجوز بحق والدائن مقصر بعدم مطالبته أو بتركه لاخذ ما لا يتوقعه على (144) ما سرق من ثم قطعوا من وجوبه ومعيروا من وجوبه مال قراض بسرقة ماله بنفسه

فما إذا دخل بسرقة سرقته أي أو اختلفت فرهما أخذنا مما سرق في مسئلة السرقة لم قطعوا لم يقطع مشرقو الثمن بأخذ ثمنه مع المبيع مع انه ان دخل السرقة وقد أخذ حرزهما (أو) سرق (أجنبي) منه المال (المقصود) أو المسر وقد (فلا قطع) عليه (في الاصح) وإن أخذ لا ينشأ الرد على المالك لأن المالك لم يرض باحرازه فكله غير محرز وقد يؤخذ منه كل ما تعدى موضع اليد عليه كالبيع فادأ ليس كالمصوبين حيث كان مالك هذا يقول انه لم يرض باحرازه وان كان مشقة في الثمنان (د) الركن الثاني السرقة وصرح بأخذ المال خفية من حرزه فثبت (لا يقطع مختل ومتهرب واحد ودعيه) أو عارية مثلا تفسير الترمذي بذلك والأولان يأخذان المال بصان وأولهما بعد الهرب وناهما القروية يسفل دفعهما بغير السلطان بخلاف السارق لا ينافي منه فقطع حرزه واما حديث الخز ومثالي كانت تستعير المتاع وتعهده فقطعها التي صلى الله عليه وسلم فقطع فيه ليس الصمد وأغاد كرايتها

سرقته بل السرقة كماله أكثر الزوال بل في العيصين التصريح به وهوان فرشا أهمهم شأنها الماسرقت بل تفسير التنبه المتن يشمل قاطع الطريق فلا ينعى لغيره وجوبه بان قاطع الطريق له شروط يتميز بها كإتيان في شمله هذا الاطلاق (ولو نسب) في ليله (وعاد) في ليله (أخرى فسرق) من ذلك التنب (قطع في الاصح) كإلتفات أولي الليل وسرق أخوه ابتاعه لغيره بالنسبة إليهما إذا عبد الحرز

ينافي في المقتضى الامتداه الاختصاص وقوله ولو فلسا إلى المتن وإلى قوله وقد يؤخذ منقضي النهاية (قول المتن) فسرق المالك) والمراد بالمالك ما يشمل صاحب الاختصاص على طريق التغاب (قوله) فلا قطع عليه (الخ) ينافي أن يكون محله أنه لا يدخل بقصد السرقة أخداما للتعليل فليراجع قوله الرشد في وقفة قول الشارح النهاية ولا ينافي هذا الخ أنه لا يعلم هنالك ما لو قد يفيد أيضا قولهما فلم يكن حرزا بالنسبة اليه اه (قوله) لان دخول الحرز هو كدخوله اه عيش (قوله) لا ينافي هذا أي عدم قطع صاحب المال بسرقة مال الغاصب اه عيش (قوله) بشرطه لم يحصل بشرطه اه رشيدوي ويوجب بيان شرط مفهوم قوله فيما سرق حل وبجدا لغيره أو ما مل اه (قوله) أو أنه لا أخذ عطف على مطالبته (قوله) لا استيفاءه أي بشرطه أخذ من قوله قبل بشرطه سم اه عيش (قوله) ومن ثم أي لأجل الفرق بين الحرز بحق وغيره (قوله) أخذ الخ) وراجع لقوله أي أو اختلف الخ (قوله) مما سرق في مسئلة السرقة) أي من أهل دول حرز أو من مشركه بينه وبين صاحب الحرز وسرق مالا يخص بشركه قطع ان دخل بقصد السرقة اه عيش (قول المتن) أو أجنبي (المقصود) استعير به محمول سرق الأجنبي غير المصوب فانه يقطع قطعاه معنى (قوله) لا ينشأ الخ) أي بل ينشأ السرقة اه معنى (قوله) وقد يؤخذ من الخ) قد ينافي مما سرق في أول الفصل من اعتبار الصق الأمانة والأمانة (قوله) والركن الثاني أنظر ما المصوب عليه عبارة القضي وأعلم ان السرقة أخذ المال الخ وهو ظاهر (قوله) وصرحنا اه إلى قوله وأما حديث الخز وسبق للقضي الاقوله مثلا وإلى القول ولو تعاونا في النهاية الاقوله فتأمله إلى المتن وقوله ومعنى قولهم إلى أو كان (قوله) يعتمد الهرب) أي من غير غلبة اه معنى (قوله) تقطع حرزه كذا قال الرافعي وغيره ولعل هذا حكم على الأغلب والأجمل لا بقصد الاخذ عند وجوده فإلا يمكن منعه بسلطان ولا غيره اه معنى وقد يقال لأجل ذلك أن المالكين ينفذ عليه عند الخفق فإذا جحد تخلف منه بقول السلطان فان لم يشهد فهو مقصر بخلاف السارق فانه لا حيلة فيه اه سیدمر (قوله) وانما ذكر أي جحد المتاع اه عيش (قوله) يشمل قاطع الطريق) أي مع ليله يقطع اه سم (قوله) وجواب بان قاطع الطريق الخ) ويمكن أن يجاب بان هذا الاطلاق مقيد بحسب علم عما ينافي قاطع الطريق ولا ينشأ الاطلاق هنا لأن القرض يتغير عن معصومه وهو حاصل بذلك وقوله فلم يشهد هذا الاطلاق فيه بحث ظاهر لأن تميزه بتلك الشرع ولا يمنع الشمول إذا غاب بذلك أنه أخص منه والأخص مشمول الأعم قطعاً إلا ترى أن للانسائش شروطاً يتميز بها عن مطلق الجسم مع شمول تفسير مطلق الجسم فقطعاً قبل ما لا دلالة جوابنا سم ولك أن تقول يجوز أن يكون مراد الشارح من جواب المحشى الذي صرح به فاصله أن المراد بالمتنبين بأخذ ما أو يعتمد الهرب لا يكون قاطع الطريق بقدر يتما في قاطع الطريق بقدر يتفوقه فلم يشمله الخ فانه قرينة واضحة على هذا الزاد وان كان في العبارة مجال اه سیدمر (قوله) في ليله إلى قوله مستقلة في المغنى الاقوله الذي هنالك إلى هنا وقوله وقبل فيمختلف (قول المتن) وعاد الخ) أي قبل أعاد الخ اه معنى (قوله) أما ما عدا الخ) أي من المالك أو أتائه أخذ ما عدا غير فيلوا أخرج نصا بمرتين في ليله اه عيش (قول

(قوله) أو أنه لا أخذ لا استيفاء) أي بشرطه أخذ من قوله قبل شرطه (قوله) قبل تفسير التنبه يشمل قاطع الطريق) أي مع ليله يقطع (قوله) فلم يشمله هذا الاطلاق) يمكن أن يجاب بان هذا الاطلاق مقيد بحسب علم عما ساق في قاطع الطريق ولا يضر الاطلاق هنا لأن القرض يتغير عن معصومه وهو حاصل بذلك أيضا (قوله) فلم يشمله هذا الاطلاق) في بحث ظاهر لأن تميزه بتلك الشرع ولا يمنع الشمول إذا غاب ذلك أنه أخص منه



أوسرف عقب النقب يقطع قطعاً (قلت هذا إذا لم يسل المالك النقب ولم يظهر الطارقين ولا) بان علم أو ظهر لهم (فلا يقطع قطعاً) وقيل فيه خلاف (والله أعلم) لانها الحرج فصاروا يلقون بغيره وفارقوا نصاب من حرد فدين بانه ثم نعم لاختد الأول الذي يملكه الحرج فوقع الاختد الثاني فاعاقل يقطع عن مبرعاً لا قطع قوى وهو العلم والا عاذا بالابان دون أحدهما ودون مجرد الظهور ولأنه يؤكد الهلك الواقع فلا يصلح قاطعه وهاهنا مبتدئ من قسمته لم يسبقها هلك الحرج بانخذ (١٤٥) ثم منه لكنها مبرقة على نفع المركب

من جزأ من مقصود لا تبينة بينهما نقيب سابق واخراج لاحق وانما خرج كسهما ان لم يقع بينهما فصل اجني سهما وان ضعف ففي فخلل علم المالك أو الظهور فتأمله فان الفرق يجرده ثم فهو وثلثين فرق صوري لولا ما نظري عليه من المعنى الظاهر الذي قرره وفي بعض النسخ والاداء قطع قطع وهو غلط (ولو نقب واحد واخرج غيره بولو بامر مالم يكن غير مبرأ أو انهما ينفرد وجوب المعااة بخلاف مجرد عدم علم لانه اعتبار اواحد أو اثنان ضمن انساباً أو سله على السبب الضمان يجب بالسبب بخلاف النطق (فلا قطع) على واحد منهما لان الاول لم يسرق والثاني اخذ من غير حوز من ساوي ما أخرجه بالنقصان لا لانهما دار نصاباً يقطع النقيب كلص على من لم يقصد وقاله لان الحدار حوزاً له البتة ومعنى قولهم أو لأم بسرق أي شأ من داخل الحرج أو كان بأزاء النقب ملاحظ فقلان فدخله المخرج قطع أنصافاً ولو تعاونا في النقب ولو بان أخرج هذا البناء

المن قلت) أي كالمال الرافعي في قول الشارح وقوله هذا أي القطع في مسئلة التثنية اه معني (قوله بان علم) أي المالك النقب وقوله أو ظهر أي النقب لهما أي الطارقين (قوله وفارق) أي ما: احسب كذا في يده باحد الامرين (قوله لانه) أي الظهور (قوله فلا يصلح) أي كل واحد من الثلاثة (قوله وه) عطف على ثم (قوله لكنها مبرقة) فيه ترتيب الشيء على نفسه اخرج الثالث من المركب المرتب عليه الفسخ هو عين المرتب بالكسر (قوله نقيب سابق واخراج) بالجر على انهما يدل من جزأ من أو بالرفع على انهما صاحب مبتدأ محذوف (قوله فان الفرق يجرده) اختصر على هذا الفرق انفي كنهنا عليه (قوله وهو غلط) أي هو الصواب اثبات حرف النفي وهو موجود في خط المصنف قاله الاذري اه معني (قوله ان يخرج غيره) أي أخرج المالكين النقب في الحال اه معني (قوله ولو باصره) أي في قول المن ولو تعاونا في النقب (قوله مالم يكن غير مبرأ) عبارة فافني هذا اذا كان المخرج مبرأ أو نقيب ثم أمر مبرأ غير مبرأ أو نقيب بولا اخرج فخرج قطع الامر وان أمر مبرأ أو نقيب فخرج مبرأ أو نقيب فان قيل هلا كان غير المبرأ فخرج ههنا يجب ان اختيار الفرق أو قوى قيل لو علم القتل ثم أرسله على انسان فقتله فانه ضمنه فلو اخرج عليه لخطهنا يجب ان الحد انما يجب بالذمة ردون السبب بخلاف الضمان وهو س الفرد مثال نقص علمه كحوزان مسلم أو لا يظهر الاول ولو عزم على عقر يت فخرج نصاباً يقطع أو لا يظهر الثاني كالي أو كره بالغامر على الاخراج فانه لا قطع على واحد منهما اه (قوله بخلاف مجرد داخل) أي من سائر الحروا وان المعلة كالمعلم عصفوا أخذتني فاختد فلا قطع على ما تقدم هذه العبارة وتسل ذلك معاو عزم على عقر يت كما ذكرنا لخطب اه عش (قوله أرسله) أي نحو الفرد المعلم (قوله على واحد منهما) لكن يجب على الاول ضمان الحدار وعلى الثاني ضمان المأخوذه معني (قوله ومعني قولهم الخ) الاول معني الخ بالغامر والاول اه رشدي (قوله اولاً) لعله من عقر يفت الناسخ والاصل لان الاول بولو تعاونا فيكون المراد جسد بولهم لان الاول يسرق انه لم يسرق في الحرج اه (قوله أو كان الخ) عطف على قوله ساوي الخ (قوله ملاحظ يقضان) أي وان كان الحافطاً تماماً فلا قطع معني (قوله ولو بان أخرج) أي في قوله فلا اعتراض في المعنى (قول المن بالاخراج) أي لنصاباً كقولنا فخرج آخر أي مع مشلوكته في النقب وسأوي ما أخرجه نصاباً فاكتر اه معني (قوله اذا قسم الخ) عبارة النهاية وقوله أو وضعه عطف على وانفرد فشدان المخرج ثم يملك النقب اه (قوله نحو به) أي المصنف وقوله من أحدهما إلى النقيب أي من الاستدلال أحدهما ضميراً أو ظاهر إلى الاستدلال لفظاً نائب (قوله فهما) أي في جورد في المن (قول المن لوسط نقيب) بفتح السين لأنه اسم أرديه موضع النقب اه معني وعلى هذا الاحتجاج إلى قول الشارح أو لانهما داراً زاده أي الشارح حلله على سكن السين (قوله المن وهو يساوي نصابين) يخرج به اذا كان يساوي دون والاخص مشمول للأعم قطعاً الا ترى ان لانهما شرطاً يتجزأ عن مطلق الجسم مع شمول تفسيره مطلق الجسم فطعا فليست بالاولى حوزاً: تأمل (قوله ولو تعاونا في النقب ثم أخذ أحدهما الخ) كلنا التصوير بذلك الاختلاف في معاهمة اذ بلغ المال في الخارج المذكورين بالنسبة الآخر وغيره لكن مقابل الاظهره ما يجري في الاستحرج كقولنا (قوله وأخرج) صفة محذوف أي نائب (قوله اذا قسم انهما تعاونا في النقب) قوله وضعه عطف على انهما تعاونا في

(١٩) - (شر وافر بن قاسم) - (تابع) وهذا البناء (وانفرد أحدهما بالاخراج أو وضعه نائب قرب النقب أو أخرجه آخر) نقيب أي اذا قسم انهما تعاونا في النقب فلا اعتراض عليه لانهما لم يجمع قوله فيه وأخرج غيره فلا قطع ثم رأيت النقيب من يحد ذلك وقال سبب توهم الاعتراض نحو به الكلام من أحدهما إلى النقيب لكن الغافل لا يفتي عليه بذلك (قطع المخرج) فيه ملالة السلف (ولو) تعاونا في النقب ثم أخذ أحدهما (وضع بوسط نقيب) أو لانهما (فانه نخرج وهو يساوي نصابين) أو أكثر (ليقطعاً في الاظهر) لان



قلت ممنوع لان آلي الحز زلفه الشرعي فقساو او مرماه لو اتلف نصابا كثروا الحز لم يقطع ما لم يقصص مما على يده من نحو طيب نصاب على ما اجتهد الباقية في مخالفاه الشيخين أو يبلغ جوهره ذنبه ففرض من نصابه وبلغت فيها (١٤٧) حالة الانحراج (بح دينار أو) وضه

بظهر دابة (واقصه فشت

وضه) ومثله كالجواهر

مالي مشت لاشاونه بنحو

حشيش (فسلا) قطع (في

الاعم) لانه اذا لم يسبقها

مشت باختيارها قال

البقيتي ومجمل ان لم يستول

عليها والباب مفتوح فان

استولى عليها وهو معلق

فقصصها قطع لانها

خرجت عنها وقد استولى

عليها فقف بسبب الانحراج

اليه قاله وقصصتها انما لو

كانت تحت يده بحق فخرجت

وهو معها لا يقطع لان

فلها منسوب بالسوفا

ضمن متلقها اه ورده

ماهران الضمان كفي فيه

بمجرد السبب بخلاف القطع

فتوقف على تسيير حاشية

لاحسكا (ولا ضمن حر)

ومكاتب كاله محضو مبعض

(يدولوا يقطع سارقه) وان

صغر وخسر قطع على الله

عليه وسلم لمن يسرق الصديق

ويبيعهم ضعيفا او يتحول

على الاراقه حكمهم ان

من اخذهم بمنزلة حوز

كفناه دارسده الذي ليس

بمطروق يقطع وان تبعه ثم

أخذ مطروقا لم يقطع

الا ان دعاه كهيمة تساق

أو تقاضه ان الاشارة

اليه بما كقول ليست

كعدائه نظيره ما رقي الهيمة

ان كان لفظ حوز في كلام المصنف للعموم مع انه لا موعده اه رشدي (قوله قلت) هو لان ال (الح) حاصل هذا الجواب كاللا يخفى تسليم ما قاله المعترض في التذكير الذي هو حاصل جواب الاعتراض الاول ولدعاء ان التمر يفعله جعل ال العهد الشرعي لكننا بما ان كان معنى العهد الشرعي هنا محاصه الشارع حوزا في الحظ ولو غير هذا ان كان معناه محاصه الشارع حوزا لهذا كالجواهر فلامساواة اه رشدي (قوله ومراه الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه فرعوا يتبع جوهره مثالا في الحز ووضح منه قطع ان خرجت منه بعد بيعها بما حالها فاشبه ما لو اخرجها في حقه او وعاف فان لم يخرج منه فلا قطع لاستهلاك كوفي الحز زكوا كل المسروق في الحز وكذا لو خرجت من مكان نقصت قيمته لئلا الحز ورجع من بيعه دينار كما نبع عليه البارز ولو تضرع بطلب في الحز ورجع من قطع ولو جمع من جسمه نصابه لان نصابه بعد اقله لا يلزم (قوله ما لم يقصص الخ) عبارة النهاية وانما جمع بعد ذلك مما على يده من نحو طيب ما يبلغ نصابا بخلافه البقيتي اه وقد مرنا نقاض المغني والروض متلقها (قوله ما لم يقصص الخ) الى المتكلم يتقدم في كلامه منسلا فالما يقصصه من غير ما كان الاول ان يزيد كلمة أي (قوله او يبلغ الخ) عطف على يقصص (قوله حالة الانحراج) يعني الحز ورجع من حوزة اه رشدي (قول المتن وضه) أي بسبب وضه فاليه سببية اه عش (قوله لانه اذا لم يسبقها الخ) عبارة المغني لان لها اختيارا في السبق فاذ لم يسبقها فانه سارت باختيارها اه (قوله قال البقيتي الخ) عبارة النهاية يتوقول البقيتي ومجمل الخ تردود بان الضمان الخ (قوله والباب مفتوح) المناسب لاسيما في اول الباب بالقبيل الواو اه رشدي (قوله بسبب) الاول في المغني (قوله قال) أي البقيتي (قوله وقصصتها) أي قوله فانما استولى عليها الخ (قوله ورده) أي ما قاله البقيتي بصورة (قول انما لو ضمن حر يد) أي بوضع يده على كل امر الى الصبي لاحده من عند يده فبنيته ومثله ان وجبة العشرة اذا ظهر بشتم من تنفذ وجهها فلا يطالب بالزوج اه يحجر من شتمه العشرة (قوله ومكاتب) أي قول المتن ولو سرق في الثوبا يتولى المغني القهوه وقصصتها في (قوله وان صغر) أي الحز لانه ليس بمالك مغني وشرح المنهج وقصصتصيع الشارع ان الرجوع كل من الحز والمكاتب والبعض (قوله ويبعضهم) أي من يخرج منهم فبيعهم في أرض أخرى اه مغني (قوله وحكمهم) أي الاراقه اه عش (قوله وغيره) أي من اصابهم من اصغر او كبره او جرحه او جرحه ومغني (قوله الذي ليس بمطروق) أي كان كان مستغفرا من العار بق كذا ظهر فليراجع اه رشدي (قوله وان تبعه الخ) عبارة المغني وسواء أجهل السارق أو دعه فطلبه لانه كالجبهه تساق أو تقاضه اه رشدي (قوله وان تبعه الخ) أي الاستثناء المقتضى للعصر (قوله اليه) أي القن الغير المميز (قوله ليست كعدائه) أي فلا قطع قوله نظيره ما مر الخ وراجع للمغني (قوله ويبيعهم به نحو نوم الخ) عبارة المغني ولو جمل بمكاتبه اقروا على الامتناع ناغما وسكران قطع اه زاد النهاية او مضبوطا اه أي مربوطا عش (قوله كالجبهه) أي مشتق طمان يتومض (قوله حر) الى قوله الان كان في النهاية الاقوله كذا قالوا وقوله ان لا تحبه (قوله ولو صغيرا) قصصته الغاية ان الكبير من محل الخلاف والظاهر انه ليس كذلك فليراجع اه رشدي اقول قصصه قول المغني ولو سرق حوا صغيرا لا يحز او ينجون او أوجب ما أوعى من موضع لا يسبب لصنيع بسلامة الخ اما اذا سرق من موضع ينسب لصنيع فلا يقطع بخلافه ان الكبير والكامل والاخذ من غير حوزة كل منهما ليس من محل الخلاف فلا يقطع بخلافه (قوله او بمعمال آخر) أي يليق به أيضا كالجواهر عش المنهج

ما لم يقصص مما على يده من نحو طيب نصاب على ما اجتهد الشيخين أو يبلغ جوهره ذنبه ففرض من نصابه وبلغت فيها (١٤٧) حالة الانحراج (بح دينار أو) وضه

ويجمل الفرق بانها أقوى اركانها لتساو لها اصلها وكفها ان ضارها بخلافه وميزه نحو قول أو اكره حتى تبعه كغير المعين فشدعه فتبعه مختارا لم يقطع كالجبه وهو قهوه قادر على الامتناع (ولو سرق حر) ولو (صغيرا) أو ينجون أو ناغما (بقلاذم) أو حلي يليق به ويبلغ نصابا أو بمعمال آخر (فكذا) لا يقطع سارقه

وان أخذ من حرز (في الاصح) لان الحر يدعى الى ما معناه حرز ولهذا لا يخفى سارقا علموا بحكم على ما بيده انه ما سلك كذا قالوا وقضيت انه لو نزع عنه المال قطع لآخر احسن (١٤٨) حرزه وسجله كالمسرحه المارودي والروماني ان نزعها منه منقذه او بخاخره ولم يمكنه منعه من

الترخ وفسول الارذعن  
 اللى بى يحلل الخلافان  
 نزعهمانه اى والاخصه  
 لاقطع والاقلطم قطعاً  
 يعمل على ماذا نزعهمانه  
 مجاره واماكنه مع ما اذا  
 بلق به وشله مالو كانت  
 مالكا لغير الصى فان اخذه  
 من حر زملها قطع قطعاً  
 من حر بلق بالصى ذوما  
 فلا قطع واما اذا سرق ما عليه  
 او ماصلى من ذومه فان كان  
 بحره فكذا الحالوا قطع والا  
 فلا وقلاذ من بحر زوابع  
 يقطع من اللى لاق به انخذها  
 وحدها اوع السكب (ولو  
 تام عبس) ولو صغيرا فاصما  
 نظهره فلا يلحق به البالغ  
 الماقل او الملم زوان امكن  
 قو بهمان البعير لا يعزبه  
 مع النوم الا ان كان في قوة  
 على الارز او استيقظ وورد  
 بان هذا انما يظهر مع  
 الشقاو ماسع النوم فلا  
 فرق وانما سبب الارز  
 وجودهما من اهل القافلة  
 تتابع من سوقة لا نظونه  
 فاضوى الصغير وشعبه  
 فاضوى من جعلوا الثامن في  
 السروق (على بيع) عليه  
 استعمالا لفقادوا وترجع  
 عن القافلة الى مضجع  
 (قطع) في الاصح لانه  
 اثر جهما من حرهما  
 بخلاف مالو اثر جهما في قافلة  
 او ملكا فالتقوو يعين

حمله علی قافله آو بلد منتهی الاولی بخلاف مالو کان بینهما مضیعة فانه باخر اجمالها اثر جسم تمام حوزہ فلابقیدہ حوزہ ای  
بعد (او) نام (ح) او کتاب کلمہ صحیحہ او ببعض علی بعض فقلاد و آخر جمیع عن القافله

سواء كان الحر مجزأ أو بالغا وغيرهما خلافاً لما قد ذكّر هنا أيضاً المارسلان به بإعلى مائة (فعل) قطع (في الاصح) لأنه يخرج بنامه ولو كان العبد مستقلاً هو قادر على الاستماع فلا قطع لأنه بمنزلة الحر حيث (دولته من بيت (١٤٩) مغلق إلى صحن دار) مشتملة على ذلك

أي القافة الأولى (قوله سواء كان الحر مجزأ الخ) أنظر ما وجه التفسير بالحر وهلاهم اذ كتابة الصفة مستورة بتعالم المانع من هذا التفسير في البعض اه وشيئى وقد بوجهه اه اقتصر المتعلم على العموم في المكاتب والبعض مستقمن خطهما في الشارع في حكم الحر (قوله يخرج بنام) إلى قوله لأنه في المغنى القوله العبد (قوله يخرج بنام) لو كان العبد (قوله) الذي قد جعل قول المتن أو (قوله) الذي لو تولقه) أي المال من يشتغل في الخ لا قطعاً لوقته من بعض زوايا البيت بعض آخر من غير قطع اه معنى (قوله بان كان) أي قوله كلور ما في المغنى وكذا في النهاية الاقوله ولا ملاحظ (قوله الاول) أي باب البيت وقوله الثاني أي باب الدار (قوله مغلقاً) أي والعرض في المخرج أسنى معنى (قوله ولا ملاحظ) قيد المعطوف فقط (قوله أو مغلق الخ) أي والعرض في المخرج اه معنى (قوله فلا يقطع) ثم إن كان السارق في صورة دخل البابين أحد السكان المتخذ كل منهم بيت قطع اه نهاية (قوله أو غمها الخ) عطف على الحرز ولغنى ولعدم انراجه من تمام الحرز في الاولى والثانية وعمل المغنى والاسنى عدم القطع فيها بما لم يخرج من تمام الحرز (قوله كلور ما الخ) (فرع) قال سم على المنهج لو وقع شخص في الحرز ودخل الدار فحدث فيه مال وهو فيها غاصد فخرج به فلا قطع لاخذ من حرز مهتول انتهى واعتمده مر اه عنى (قوله لا يخالفه المارسلان) كان وجهه حل ما هنا على ما إذا كان المنقول مما يكون العين حرز اه سم وقد تضمنت المغنى والاسنى التقيد بذلك وسبق ذلك فالتى يظهر أنه ليس مراد الشارع بل مراده كما يفيد مساقته أن المغنى فيما مر كون العين بنفس حرزاً تماماً لئلا يفتقد والمنتهى هنا كون العين متم الحرز لقول النقد فلا منافاة بينهما (قوله ومن ثم) يحتمل أن الاشياء إلى عدم المخالفة ويحتمل أنها في قوله أو تماماً فهو الاقرب (قوله لم يقطع) أي لأنه لم يخرج من تمام الحرز (قوله لم يمان البيت الخ) ظرف لقوله قالو الخ (قوله ليس حرزاً) أي تاماً مستقلاً (قوله و باط) أي قوله ويكره في النهاية الاقوله وان أخذ بحال بان اعتاد (قوله والعرق) وفيه دليل مقابل الاصح قوله ثم في قوله ويكره في المغنى الاقوله وان كان له باب (قوله ثم لو سرق الخ) راجع لكل من الدار ونحو الخان ومثله الدار المتعدداً كتبوا بيوته كما هو غير المغنى وقد تضمنت النهاية ما وافقه (قوله أحد السكان) أي في الحرز المشترك كالحات اه أسنى (قوله وان كان له) أي لخوا الخان (قوله في حرز الخ) أي أو يشتغل اه معنى (قوله قطع لا حرز الخ) ومنه صندوق أحد الزوجين بالنسبة للأخرى قطع يسر قمتنا مع حرز (قوله فيما لو نفعه الخ) (فرع) لو سرق الضيف من مكان مضيقه أو الخار من حافض بياره أو اغتسل من الحمام وان دخل ليسرق أو المشتري من ذلك المكان والمطروق الناس ما ليس بحرزاً اعتدل يقطع على القاعدة في سرقته ولو ان دخل الحمام ليسرق قال ابن الرعة أو يغتسل ولم يغتسل فغسل جلياً أو غيره استغفط متاعاً لحفظه وأخرج المتابع من الحمام قطع بخلاف ما لو يستغفطه أو استغفط فلم يحفظ النوم وأعراض وغيره أو لم يكن حافظ اه ووضح شرحه وأدغم في وقوع شخص شبهة في الحمام والجلى والحارص ما ليس له يسلمه البجلا استغفطه قبل دخل على العادة فسرقت لا قطع ولا ضمان على الحارص ولو سرق السفين من الشط وهو جانب النهر والواذى وجهه مشطوط وهي مشدودة قطع لانها بحرزة بذلك فلم تكن مشدودة فلا قطع لانها غير بحرزة على العادة اه

الى آخره (لعل المراد من قوله بالاولى بخلاف ما لو كان بينهما مضيقه (قوله لا يخالف) كان وجهه حل ما هنا على ما إذا كان المنقول مما يكون العين حرزاً

صحن الدار فيقطع بكل حال ودون أخذ بشيئى تيمون واعتمده جمع متأخرون بان احتياك سكان نحو الخان وضع صغير الاسنة بعينه بقده بمن البار لا السكة كملوه وأضغ ثم لو سرق أحد السكان ما في العين لم يقطع لأنه ليس بحرزاً عنه وان كان له باب أو بابي غير مشغول قطع لا حرز عنه ويكره في لوقته من يشتغل إلى صحن دار باطله مقرر

\* (فصل) وفي شروط الركن الثالث وهو السارق التي يقطع وهي التكليف وعلم الشرع وعدم الشهادة والأذن والقيام بالأحكام والاختيار وفيما ثبت السرقه يقطع ما هو يتعلق بذلك (لا يقطع صبي ومجنون وبأهل عجزه من العرق وقول عسقل بل أو يحدو حيث أمكن جبهه على احتمال لان الحذر انما بالنسبة الممكنة (١٥٠) (ومكره) لزوم القام عنهم وحسب من أذن له المالك وذو شئ من محاصر لعذرهم نعم يغفر المميز

«(فصل في شروط الركن الثالث وهو السارق) \* (قوله في شرط) الى قول المتن وقطع عن النية في القتل الا قوله الركن الثالث وهو قوله بل أول بعزل المتن وقوله لعنهم الى ولا يقطع (قوله في شرط الركن الرابع) أي في بعضها وقوله وهي التكليف بيان للشر وطعن حيث هي التي في كلام المصنف في هذا الفصل اه رشيدي ولذا ان جعله على ظاهره يجعل المتن والشرح لامر تاجعها كلهم ما كالم شخص واحد (قوله وهي الى قوله وما يتعلق بالذات المقتضى (قوله وعرض التعزيم) أي تحريم السرقة (قوله وفيما يتعلق) من الابنات (قوله ولا يقطع بها) أي وفيما يقطع بالسرقته وهو اطرافه التي تفصل الابنات اه رشيدي (قوله وما جعل الخ) وأعني أمر بسرقة وهو بعقد باحداها اه معنى (قوله وتعدله) أي يقرب عهده بالاسلام أو بعده عن العلم بمعني وحش (قوله على احتمال) ينبغي أن يكون هذا هو الأرجح لوقوله بالاطلاق في الحدود وغيره كان وجوب الاتفاق معانين الشرعة اه مدعي وهو كلام حسن (قوله) رفع القلم عنهم) وقطع السكران من قبله بطالحكم بسببه اه معنى (قوله وحشي) لعدم التزامه اه معنى (قوله لعنهم) يتأمل في الحربي اه سم وقد يقال انه معذور بعدم التزامه الاحكام (قوله الممنوع) أي ممن الصبي والمجنون (قوله ولا يقطع مكره) الى قوله وكذا في الثاني المقتضى (قوله فيقطع فقط) أي تأجل أمره بسلامته اه نهاية (قوله اجماعا) المقوله ويرقى في النهاية (قوله) ولصحة الذي والتمس الاحكام) عبارة المقتضى وأما قطعه بحال الذي فعل المشهور لانه معصوم فلهذا وما قطع الذي بحال المسلم والذي خلا لزامه الاحكام اه (قوله وكذا) عبارة النهاية كما (قوله في هذا) أي قطع المسلم بالذات (قوله) أي بالذي (قوله ولحظ السرقة الخ) يتأمل اه سم (قول المتن وفيما بعد) يرفع الهاء على نحو كسرهما اه معنى (قوله ومستأن) الى قوله وبهذا الاذرى في المقتضى الا قوله ولا يقطع أيضا الى المتن الى قوله فلفظ في (قول المتن شرط) أي على عهده اه معنى (قوله لا التزامه) أي كل من اعاهد والمستأن (قوله أو غيره) من الذبي والمجاهد (قوله مطلقا) أي شرط قطعه بسرقة أولا (قوله نعم بطالحه الخ) في هذا الصنيع اشعار بان الحربي لا يابطال بظاهره ان لو تلف ما سرقة فلا ضمان عليه وان كان باقيا وامكن تزعمه من غير علم اه سم على ج اه ع (قوله ودل على) أي ان يبقى أو يبدل اه أن تلف اه معنى (قول المتن ثبت السرقة الخ) ضعف اه ع (قول المتن يبين للمدعي الردودة) كان يدعى على شخص سرقة تصاب في شكله بين مرتد على المدعي ويختلف اه معنى (قوله والنقل المعتدل لقطع) وقا قالها يقول المقتضى (قوله لا نثرته) الى المال المبين الردودة ع (قوله انفسه) أي السارق الاحرام بما في حق الشهادة من قبيل السرقة والنسر وقم من سوا سرقة السرور والحرب تعيين أو وصف بخلافه اذالم يبيد ذلك لانه قد يظن بغير السرقة الموجبة لقطع سرقة موجبته وقضية كلامه أنه لا يثبت القطع بغير القاضي وهو كذلك بخلاف السدانة بقضى على يد غيره في حد ذاته اه معنى (قوله وان لم يذكر كسار الحق) عبارة المقتضى من انذته بقوله ولا يشترط ذكر تزعمه تزعم فليأمل (قوله والنقل المعتدل لقطع) كتب على امر

الافراق

مطلقة الظاهر ما قدمه في الزنا أما اقراؤه قبل العصري عليه فلا يقطع بحتى يدى المالك (١٥١) ويثبت المال أخذا من قولهم لو شهد بأسرقة

مال غائب أو حاضر حسب

قبلا لكن لا يقطع حتى

يدى المالك عليه ثم تصاد

الشهادة بثبوت المال لانه

لا يثبت بشهادة الحسبة

لا يقطع لانه يثبت بما لو اتعا

انتظر لتوقع ظهور مسقطا

ولم يظهر فعل أن شرط القطع

دعوى المالك أو وليه أو

وكيله بالمالك بثبوت السرقة

بشر وظاهر من صاحب

البيان قبيل الثالث

تعلق بذلك (والذهب يقول

رجوعه عن الاقرار بالسرقة

كان لا يمكن بالنسبة لقطع

قطعا ومن آخر يعقوبه انه

ثماني أو ثمانية أو سبعة

وسرقة سرقة يسر سكر ولو

به مدعى (فالصحيح أن

القاضي أي بجوارحه يخل

الروض أصلها لكن أشار

في شرح مسلم إلى نقل الإجماع

على نفيه وحكا في العبر عن

الإجماع بوضوح نصيبهم

القاضي بالجواز حوته على

غيره وهو محتمل ويحتمل

أن غير القاضي الأولى منه

بالجواز لا تمتنع التلقين عليه

(أن تعرض له) أن كان جاهلا

بوجوب الحد وقد عذر

على مافي العز نزولكن

توقفه لا في ذي يد

توقفه ما له التبرع بل من

علم أنه الرجوع فكذلك

علم أن عليه الحد (بالرجوع)

عن الاقرار وأن علم بجوارحه

يقول له لك قبلت فأخذت

الاقراء كما سائر الحقوق اه (قوله مطلقا) أي فبقا أو غيره اه عش (قوله) أما اقراؤه (الخ) لعنه

مقر وض في مال الناس حتى يفاورسلة المثل لا تنوع ذلك فتأخيره إلى هذا ذكر معها أنجب اه

سدع (قوله) أخذا من قولهم الخ قد يشكل هذا الأخذ بان قضية المخوف منه عدم الاحتياج لثبوت المال

لانه أجمع المحتج اليه بالمخوف منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلاف في المخوف فان يقرر أو المال يثبت

به فلي تأمل سم على ج عش ورشدي ووافق الاشكال المذكور قول المتي فان آخر قولهم يثبت

القطع في الحال بل يوقف على حضور المالك أو طلبه كسابق ما حديث لم يذكره ويثبت المال بوضع البيهري

ذلك الاشكال بحاصله موقولهما ويثبت عطف على قولهما فلا يقطع ومصرح بذلك لثلاثتهم من في القطع

عدم ثبوت المال وليس معطو فاعلى يدى المالك ويكون يثبت حدك بضم الباء كسر الية لانه ثابت

بالاقراء فلا معنى لثبانه اه (قوله) لا يقطع لانه يثبت الخ قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرعة تثبت قبل

العصري وقد يشكل على الترتيب في قوله الا تختم ثبوت السرعة بشر وظاهر تأمل وقد عجب بان هذا

مخصص للترتيب المذكور أو بانه يضمن ثبوت السرقة بضافته أسمل سم على ج لكن قد يقال ان

الجواب الثاني لا يتأخر في حق دعوى المالك أو وليه أو وكيله اه وشدي ولم يظهر له وجهه عند الثاني

الضمر في قول سم أو بانه الخ اجمع لثبوت المال بإعادة الشهادة المسوقة قد دعوى المالك عليه فالترتيب

موجود هناك ضمنا (قوله) أي بشهادة الحسبة (قوله) قبيل الثالث أي من شروط السرقة في

شرح فلو لم يكن ما ذكره قبل أو غيره قبل آخره من الحرز (قول المتن والمذهب يقول رجوعه الخ) (فرعان) \*

لأقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال البخاري لا يقطع ولو أقر به ثم أقسم عليه البينة ثم رجع قال

القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى كذا في شرح

الروض سم على ج لكن لا يعتمد فيما خلا فتعذر أي والحلي بضمها تقدم اه عش (قوله) عن

الاقراء الخ قوله وقضية قضيتهم في المتن وأقره رواء أو يوافق النهاية (قوله) لكن بالنسبة لقطع الخ

ولو في أثناءه حتى قال الله تعالى سقط كذا الزاوي لم ين القطع بعد الرجوع عما مضى بقاؤه قطع هو ليسهولا

يحب على الامام قطع ما أقره فلا نه حتى أذى معنى في روض مع شرحه (قوله) قطعا أي يدن المال

اه نهاية (قوله) لكن أشار في شرح مسلم الخ والمعمد الأول لها يتوقف أي الجواز سم وعش (قوله)

القاضي بالجواز عبارة لانه لا يمتنع الجواز بالقاضي اه (قوله) ويحتمل أن غير القاضي الأولى منه وهو الوجه

اه نهاية (قوله) لا تمتنع التلقين عليه أي على الحاكم دون غيره اه نهاية أي فهو أولى بالجواز رشدي

(قوله) على مافي العز (الخ) ولعله جرى على الغالب اذا لم يقدح في حدك فلا فرق بكافة البينة اه

نهاية أي بين العالم والجاهل عش (قوله) عرض به أي بالرجوع بقوله لك قبلت فأخذت (قوله)

ما خالكت بكسر الهمزة فتح الهمزة وبضمها على القياس حالي أي ما أظنك اه بيهري (قوله)

(قوله) أخذا من قولهم قد يشكل هذا الأخذ بان قضية المخوف منه عدم الاحتياج لثبوت المال لانه أجمع

المحتج اليه بالمخوف منه لانه لا يثبت بشهادة الحسبة بخلاف في المخوف فان يقرر أو المال يثبت به

فلي تأمل (قوله) لا يقطع لانه يثبت جها قد يقال قضية هذا الصنيع ان السرعة تثبت قبل الدعوى قد

يشكل على الترتيب في قوله الا تختم ثبوت السرعة بشر وظاهر تأمل وقد عجب بان هذا مخصص للترتيب

المذكور أو بانه يضمن ثبوت السرقة بضافته أسمل (قوله) والمذهب يقول رجوعه عن الاقرار بالسرقة

الخ) فرعان لو أقر بالسرقة ثم رجع ثم كذب رجوعه قال البخاري لا يقطع ولو أقر به ثم أقسم عليه البينة

ثم رجع قال القاضي سقط عنه القطع على الصحيح لان الثبوت كان بالاقرار وتقدم نظيره في الزنا عن الماوردى

كذا في شرح الروض (قوله) لكن أشار في شرح مسلم إلى نقل الإجماع على نفيه (قوله) يعتمد الأول مر

ويحتمل أن غير القاضي الأولى وهو الوجه مر (قوله) فكذلك علم أن عليه الحد كسب عليه مر

أخذت من غير حوز غصب انتبهت لم تعلم أن ما سر يسر سكر لانه صلى الله عليه وسلم عرض به الماخر وقال لن أقر عنده بالسرقة ثالث سرقة ت  
قال بلى فاعاد عليه من أين أو نأنا فاعاد به فقطع رواء أو يوافق غيره

وَيُخَذُّنَا مِنْهُ نَبْدَ تَكْرٍ وَالْعَرِيضُ (١٥٢) ثَلَاثًا نَعْمَلِي نَبْدَهُ وَأَفْهَمَ قَوْلَهُ بِالرَّجُوعِ إِلَيْهِ لَا يَعْزُضُهُ بِالْأَنْكَارِ لِأَنَّهُ فِيهِ جَلَالُ الْعِزِّ  
الْكُذْبُ كَذَا قَبْلُ وَفِيهِ نَظَرٌ

وتؤخذ منه (أ) من الخبر (قوله وأفهم قوله) أي المصنف (قوله لا يعرضه) أي به الإقرار (قوله وتوفه) إلى قوله ورحمته الغني الإقوة أي المغيث إلى وإنه لا يجوز وإلى المتن النهائية (قوله وتوفه آخر) أي وأفهم قوله آخر (قوله أي علم غش الخ) ولعل صورة انكار السرد دون المال أكثر به ودعى أنه أشده بسببه وأجوز ذلك أه رشدي (قوله وأنه لا يجوز الخ) عطفي على قوله أنه الخ (قوله وتوفه ته) أي وأفهم قوله ته (قوله وتوفه الخ) عبارة غامضة وكلام المصنف يقتضي أن قوله لا يقولوا راجع من تمة ما قاله أنه الصحيح وليس مردا بل يجوز فيه قيل كلام الرافعي وغيره اه (قوله ته) إلى قوله وبه يعلم الغني وإلى المتن النهائية (قوله فأفهمه) ومثل القاضية غيره اه عش (قوله لأنه أمر بالكذب) ان ترجع للتمن أيضا كقولنا ظهر دل على ضمن الرجوع الكذب فخالص ما تقدم من الفرق بين التعريض والرجوع والتعريض بالانكار وإن في الثاني حلا على الكذب وتسلم ذلك في الجواب يسع الاعتذار عنه إلا أن يجب بالفرق بين الحل على الكذب والإمراه فيجوز سم على ج اه عش (قوله أنه يعرض الخ) وأما الشافعية والحنابلة قال المصنف في شرحه أجمع العلماء على بحر هذا بدوؤه الإمام وأنه يحرم قسده فيعاقب بل يوع الإمام فاجزأها كقول العلماء إن لم يكن المتشعق فمصحح شر وأذى للناس فإن كان كذلك لم يشفع وبأن الشافعية التزم نولي به اه معنى (قوله والأفلا) شامل لما ذلهم ومصطفى واحد منها كحسب به الأسنى (قوله شياخ المروءع الخ) ومثله بالذلة والوفا على نفسه أمه كاهو معلوم اه عش (قوله وأدعى الآخر) عبارة لزوم من عرف على الزام على احتساب تركها أي الشهادة إذا لم يتقوى تركها لم يجب حصول التعريفان فعلق بذلك أن شهد لنا ثلثا فخأتم الرابع ولم يؤمه الأدلة انتهى اه سم (قوله لقطع) أي بالآثار أنشأ أي كعدم الرجوع عن الإقرار (قوله كلام) حقه أن يؤخر عن قوله لعمال (قوله أو وكه) أي أو وكه (قوله فطيلة) أي على اشتراط الطلب (قوله فبعد دعوى) أي قول المتن ولو اختلفت النهائية الإقوة كمالها إلى المتن وقوله وقع إلى كونها (قوله الشامل) وكأنه لهذه أي الدعوى كونها فمما يتعلق بها دعوى اه عش ويجوز إرجاع الإشارة للسرة (قوله ما) أي بالسرة والجزء متعلق بالشعور (قوله أو وشوا الخ) عطفي على قول المصنف آخر بلا دعوى وكان للناس أن يؤخذ عن قوله والحق به السعيو يريده قوله أو دعوى وإلى المال (قوله أو مال) الفرقه كالمرفى الخفى (قوله أو مال غير مكذب) أعمال صسي وأيمنون (قول المتن محذور) أي الغاشق معنى حضوره محذور وكذا في ذلك كماله الأذرى فتعنه اه أسنى (قوله ذلك) أي أي غير المكذب الملقى به بالبرع والألقاة والرشد (قوله ومطالبة) أي المقره بعد الحضور والكمال (قوله بالأباحة) أي بأنه كان أباحه المال «فرع» لو أقر بعد بسرة دون التصالح فيقبل إلا أن صدق سده أو تصالح خلق كفراره بيمينه أو توجب قصاصا لا يثبت المال وإن كان يبيده كماله ذلك لمن باب

(قوله وقوله أترأخ) وعلى ما تقدم من أن الانكار كل جوع يكون التمسيد بالرفق فيه بالاولى (قوله) لأنه أترأخ) ان يرجع لمتن أيضا كما ظهر دل على تعين الرجوع الى الكذب فخالف ما تقدم من ان الرجوع بين التعريض بالرجوع والتعريض بالانكار وان في الثاني جلاء على الكذب وقسم ذلك في الجواب مع انه عدل عنه الا ان جواب الفروق بين الجمل على الكذب والامره فظهر (قوله) ان رأى المصلحة في التمسيد والاغلايه يعلم انه لا يجوز له التعريض بولاهاهم (والتوفياخ) في الرض وشرحه في الزايدة الكاشه شاهد بسببه متهما بان يترك الشهادته انما وصله وتوان رأى المصلحة في الشهادته ما شاهد كذا في الرض وشرحه كما هما فيما اذم ومصطفى متذم وعلازم المصنف متعضيه انه يشهد الاثر بخلافه وعلى هذا التفصيل يجعل اطلاقهم في باب الشهادات وغيره مستحب ترك الشهادة ثم محال استحب تركها ان لم يتعلق بتركها المستحب جعله في الفيرقان متعلق به ذلك كان شهد ثلثة في الزايدة فيأزم الرابع بالتوضيح يلزمه الادله اه وينبغي ان يقال

غير شعور المالك أو شهدهم بحسبه (أنه سرق مال ذ القائب) أو مال غير مكف وألحق به السفه (لأنه يقطع في الحال بل بحسب د (ينتظر حضوره) وكذا ومطالبتهم في الأصح) لأنه عما نقله لا بالاماحة



والثالث أنه يسقط القطع وإن كذب كما مر أنه بدعي عن مولد علم ذلك فلا انتظار لعدم احتمال الإباحة ونحوه الصبي يمكن أن عليه عيب البلوغ والثبوت قبل الرفع القاضي فيسقط القطع أيضاً لا يشكل حجبها عنه فيقال إن مال الغائب لأنه الخائصة بالرفع بالجملة لا لعل الغائب من ثم لو أن عن موقوف حبس لأن له بل عليه المصلحة حيث كان في قبيل (١٥٢) الصبي وجوب إخضه عن الغائب إنما

القرار معني وأسمي مع الرض **(قوله والملك)** ذلك التعليل لما يأتي في السعي والجنون والسعي يمكن  
سبباً أي أنه قد يقع الخلف في الظاهر في الجنون والسعي اه عش وكان ينبغي أن يكتبه على قوله لشرح  
أو لأبسطه أو لأكثره بالملك يتأنيس السلك كما هو مرجح لاسني والغني **(قوله أن كذب)** أي كذب  
المقر بالسرقه المالك المالك بملك السارق **(قوله ما بعد دعوى عن موكل بذا)** عبارة عنها ما بعد  
دعوى الموكل فلا تنتظر اه أي أن إحدى عشر مثلاً سافر وأقر الدعي عليه بعد سفر الدعي عش **(قوله لعدم)**  
احتمال الإباحة هنا أي والملك وأهل وجهه أن يكرهه أي دعوى السرقة بعد علمها بعدم سبق الإباحة  
والملك **(قوله ونحو الصبي)** أي من الجنون والسعي **(قوله أن علمك ما)** أي وأن يقره بأنه ما علمنا  
سرقة كالغائب معني وأسمي **(قوله لانه)** أي الحاكم عش ومعني **(قوله بدني ثم لومن)** أي الغائب  
اه ورشدي عبارة عن الغني لومن الغائب عن مال ونطقه طفل ونحوه أنه أن يطالب المقر به وبجسمه اه **(قوله)**  
جس) أي المقر عش ومعني **(قوله لانه الخ)** أي الحاكم عش ومعني **(قوله وجوب قضاء)** جواب  
سؤال منشور قوله لأعمال الغائب **(قوله ثم)** أي قبل القسمة **(قوله وأقر)** أي نحوه نعم في المعني **(قوله أقر)**  
بها) أي أشار به إلى أن الأكره ليس بقيد **(قوله لانه)** أي حاله **(قوله ولا يباح)** أي البضغ **(قوله واحتمال)**  
كون الخ رد دليله مقابل الأصم **(قوله فيه)** أي الوقت **(قوله في موضع)** أي باب الوفاء معني وتمانية  
**(قوله لنزوره)** أي أنه إذا وطئ الأخت المذنورة بها هو يبدل النذر لا يجوز هو ظاهر لانه لم يكن بالنذر اه  
عش **(قوله وبثب القطع)** كذا في النها بمنز كبر الفعل والذي في المعني والحلي وثبت السرقة على الوجبة  
القطع اه بتأنيث الفعل **(قوله القطع)** أي في قول المتن ويشترط في المعني **(قوله غير الزانية)** خاص  
بزيد العدد اه معني **(قوله أدي المالك الخ)** أي بوله **(قوله كايث ذلك الفصالح)** عبارة عن القسني  
كما لو عاق الطلاق أو العلق على غصب أو سرقة شهد رجل وأمر أن على الغصب والسرقة ثبت المال دون  
الطلاق والعلق اه **(قوله بخلافه لو شهدوا الخ)** عبارة عن في تنبيه على ثبوت المال إذا شهدوا بعد  
دعوى المالك أو وكيفية فلو شهدوا سبباً ثبت بشهادتهم المال أيضاً لان شهادتهم منصبة إلى المال  
وشهادة حاسبة بالنسبة إلى المال غير مقبولة اه **(قوله كايث)** أي قبل قول المصنف والمذهب **(قوله)**  
أنه بدتظنان) أي قوله وبجباب في المعني لأن قوله وضعه في الوكوف اه **(قوله وأن يذكر الله نصاب)** أي لا يشترط  
أن يذكره الشاهد بل يكفي تعبد من السرقة ثم الحاكم ينظر في الظاهر فإذا ظن أنه نصاب على عيشته اه  
معني **(قوله فيه)** أي في كون السرقة نصاباً **(قوله بما)** أي الشاهد من قوله أو بغيره ما مشايل للقاضي  
نفسه **(قوله ولانه ما الخ)** عطف على أنه نصاب أي لا يشترط أن يذكر كون السرقة ملكاً لغير  
السارق بل يكفي أن يقول اسرق هذا المالك يقول هذا المالك والسارق وفاقه أو يشتبه المالك بغيره اه  
كذا في المعني **(قوله يقولان لعدم الخ)** من جهة الشرط المعتمد بذكرها اه عش **(قوله وغير ذلك)**  
كاتفاف الشاهدين) عطف على قول المصنف ذكر الشاهد وكان الأولى تأخيرها إلى قبيل المتن عبارة عن القسني  
ويشترط اتفاقهما في شهادته ما وجدوا يستدلوا بمتعلق شاهدين في وقت الشهادة وكيفية الجواب أي أسكن **(قوله)**  
ذكر الأصم ونسبه) أي بحيث يحصل التميز اه معني **(قوله واستشكل)** أي قولهم وبشران الخ وخطا  
الاشكال قولهم والاذكر الخ **(قوله ويجيب الخ)** عبارة عن في وقد يجاب بأنهما سمع تعقيباً لحاجب المال  
ولهذا لقطع على السارق قد يحضر المالك أو يدعي به كايث اه **(قوله ونسور)** أي السماع اه

( ٢٠ - شروحو الحواشي - ناسخ ) نصيبان النظر فيقول فيتهلعا كهم ماؤ فيتهموا لاله الله انغير الساقين - بل  
العامات انبأه فيغيرهما ووقع في هذه والتي قبلها بعضهم بالتخالف ذلك فاحذروه كونه من سرز يتعدى أو وصفوه بغيره لان الغرض فيه شبهة  
وغير ذلك ككثافي الشاهدين و يثيران للسارقان حشر والا ذكر اسمه ونسبه واستشكل ان يثبتا على اسم غائب في حقائقه تعالى  
ووجب تصويره بنائبه ثم زاموا قوله بعد الدعوى عليه (ولو اختلف شاعدان فيما بينهما لقوله) أي أحد ههنا (رق) هذه العين

رشدى (قوله) (النافع) إلى قوله كذا أنه في النهاية في الأول قوله في الثانية (قوله في الأول) ثم  
قوله في الثانية فيه نظر فليست أمه م والمرد بالاولى الاختلاف في تخصص العين والثانية الاختلاف  
في تخصص اللون (قوله) ومع كل منهما في الثانية) توقفان سم في هذا ونقل عليه عبارة الرض ونصها  
وأن شهدوا أحديهما أيضاً وأخرى بأسود فله أن يقطع مع أحدهما أو لا يقطع مع الآخر ويجعل مع  
شاهد واحد واستحقهما انتهى اه رشدى عليه المقتضى تنبيهه قوله في غاية أى بالنسبة إلى القطع أم المآل  
فإن حلف المسروق منعه الشاهد أخذ الغرم منه أو لا فلا كذا قاله أفاضل مع من وافقت شهادته  
دعواه أو الحق في زعمه كإيماني الكفاية ثم ذكر نقله يرام عن الرض (قوله) وإن وافقت شهادته كل الخ  
كان أدى بعين فشهد أحدهما أنه سرقها بكرة والأخرى عشيرة فحلف مع كل منهما بمعنى أنه إن شامحلف  
لله سرقها بكرة وإن شاء حلف أنه سرقها عشيرة فإن وافقت دعواه أمشدها أحدهما دون الآخر كان أدى  
أنه سرق ثوباً أيضاً فشهد أحدهما بالثوب والأخرى سرق ثوباً بأسود فحلف مع الأول موافقة  
شهادته دعواه اه ع (قوله) (الحق) بالنصب عطفاً على دعواه (قوله) (ولو شهد) إلى قول المتن فإن  
تلف في المنى الأول قوله الخلف في أو اثنتان (قوله) (ولو يحكم بواحدة الخ) أي وإن كثر عدد أحدهما  
الكثرة ليست مبرحة اه ع (قوله) (ثبت) أي العنان (قول المتن) وعلى السارق رد ماسرق) ولو كان  
للمسروق متعة فاستوفاهما السارق أو عطلها وجبت أجرها كما نصوب اه مخي زاد سم وقد يؤخذ من قوله  
الآخر كتماه اه (قوله) (ورد المال للعرض) أي لو لم تثبت السرقة لا بسارق ولا بدعي يخرج بقوله ورد الخ  
ما لو أخذ المالك قبل الرفع لقاضي كان رد ما السارق ولو جاز الحرف فاختد المالك فلا ضمان ولا قطع لتعذر  
طلب المال والفرق أنه لا يبرأ منه المسروق قبل وضع المالك يده عليه اه ع (قوله) (إجماعاً) إلى قوله وقاطعها  
في المنى (قوله) (أمن زلف الدم) أي فإن لم يؤمن زلف الدم فقطع وجهه اليسرى بخلاف ماسبق أي آخر  
الباب أنه شلت بعد السرقة لم يؤمن زلف الدم فإن القطع بسقطه لا بالسرقة تعلق القطع بهنفاً إذا تعذر  
قطعه سقط بخلافه فإن الشلل موجوداً ابتداءً تعذر قطعه لم يتعلق القطع به بل لا يبعد ما مر سم  
على ج اه ع (قوله) (ولأن البطش الخ) عطفاً على قوله إجماعاً (قوله) (لأنه ليس له مثله) أي والسارق له  
مثل البدن غالباً فقتل عليه المنفعة بالكتابة اه مخي (قوله) (وهو يغير الخ) أي غالباً اه مخي وهو على مستقلة  
كما هو صريح المنى (قوله) (وقاطعها في غير الفقه) أي من حر ومبعض ومكاتب أم المالك فقاطعهما السيد والأمم  
اه ع (قوله) (فلو فوضه) أي للأمم أو نائبه وقوله السارق خرج به مال فوضه للمسروق منه فبيع الموقع  
وإن امتنع التوفيق له بخلافه أن ورد عليه إلا أنه يؤذى إلى أهله كما هو مخرج بشرطه اليسار فله بلاذن  
من الأمم أو نائبه فلا يقع حد أو امتنع القطع لقوات المل اه ع وقوله وخرج بغوص الماخذه ان  
الحكم في التوفيق كذلك فلمعنى انخر وج حيث عدل أنه يختلف قول الشارح الآخر فاجزأ مقوله الخ

أيضاً أن يحصل جواز تركها فيما إذا كانت المصلحة فيها ما ذكر الخ فليست أمه م (قوله) (أو لا يقطع الخ) في  
الروض وإن شهد واحد بثوب أيضاً وأخرى بأسود فله أن يقطع مع أحدهما أو لا يقطع مع الآخر ويجعل  
مع شاهد واحد واستحقهما انتهى (قوله) (في الأول) ثم قوله في الثانية) فيفتقر فليست أمه م (قوله) (وعلى السارق  
رد ماسرق) وأحرمة وضع يده وقد يؤخذ من قوله الآخر كتماه اه (قوله) (أمن زلف الدم) أي فإن  
لم يؤمن زلف الدم فقطع وجهه اليسرى بخلاف ماسبق أي آخر الباب أنه شلت بعد السرقة لم يؤمن زلف الدم  
فإن القطع بسقطه لا بالسرقة تعلق بهنفاً إذا تعذر قطعه سقط بخلافه فإن الشلل موجوداً ابتداءً  
تعذر قطعه لم يتعلق القطع به بل لا يبعد ما مر (قوله) (فلو فوضه للسارق) بقية الموقع الخ في الرض في باب  
استيفاء المقاصص قبل الطرف الثاني ما نصه ولو أخذ الأم لسارق أي فبيع يده فقطع بدمجاء ويخرج  
اه قال في شرحه وما ذكره كماله من الجواز نصه في أول الباب الثاني من أبواب الو كالة اه

كذا نقله شارح عن الرافي

وهو مشكل بما يأتي من سقوطها بنحو افتقارها لغير سقوطها في الواقع وان لم يفرغ من الواقع الا بعد ان رأيت كلام الرافي ليس منافي ذلك وانما هو عوم فقط وهو ان التوكيد في ابتداء الخ لا يمنع ولا يقع الواقع لعدم على غير هذا الماصرحونه فيما بان القطع تعلق بعين المين فخر أوقع طاع على أي وجهه كان فان سرق ثانيا بعد قطعها واندم القطع الاول فارق نواي قطعها في الحرابة لانها متحدة واحد (فرجه اليسرى) هي التي تقام (و) ان سرق (ثالث) قطعت (يده اليسرى) ان سرق (رابعاً) قطعت (وجهه اليسرى) لغير الشافي بذلك وله شواهد مما ذكر في ذلك النص في بكر وعمر رضي الله عنهما من غير خلاف وسكته قطع اليد والرجل انهما آلا لسرقة بالاختذ والنقل وقطع ما ذكر في الثاني من الاربعة ان السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعاً وهما بطلان في مرضتها كجاء في آثار قطعها سباني هـ فاكهه حيث لا رائدة وشبهها على معصوبها قطعت أصلية ان تمزق وأمكن استيفاءها بدون الزائد والاختلاف كذا أعلقه شخفاً هنا في شرح الرض لكنه قسم في حق الرض في أملاؤنا واندمت

(قوله) كذا نقله شارح عن الرافي واقتصر عليه النهاية كتب عليه عيش ماضيه قوله لا يقع الواقع أي ويكون كالسقوط باقاً وسأيت ما في من سقوط القطع وعليه يشكل الفرق بين القول بوقوع الواقع والقول بعدمه بان كان من ماضيه سقوط القطع الآن يقال اذا قلنا بوقوع الواقع كان قطعها لغير السرقة من حيث حق الله تعالى وحيث غابنا لا يقع الواقع لم يكن سقوطها محالاً لكنه تعذر الحد لقولنا محله فلا يكون سقوطها جازماً لغير السرقة وان اشتركت الصور وان في عدم لزوم شيء للسارق بعد اهـ ووافقه قول السيد ع ماضيه وهو مشكل بما يأتي من الخ بقا لقطع لغير ان محله لا ينافي عدم وقوعه في الواقع أي عن الحد كالساق باقاً فإنه لا يقع عن الحد وسقط به الحد اهـ (قوله) على أي وجهه كان) فيما من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء اهـ سم (قول المتن) ثانياً بعد قطعها) الاولى الحسن عطف ما بعده عليه بعد القطع ثانياً (قوله) واندم القطع الخ) عطف على جملة سرقة ثانياً ولو اخبر عن قول المصنف خرج له اليسرى لكان أولى ويندفع زعم الحالبية بغير النهاية واندمال القطع الخ قال الرشدي قوله واندمال القطع كان ينبغي التعبير بغير هذا لانه لوهم أنه لا يقطع رجله اليسرى الا ان سرقت بعد قطع البني واندمالها بخلاف ما لو سرقت بعد القطع وقبل الاندمال اهـ وبعبارة أخرى فان سرقت ثانياً بعد قطعها أي يده اليسرى فرجله اليسرى ان سرقت ثانياً البني والا أخبرت للبراءة اهـ وهي أحسن (قوله) واندمال القطع الاول) فلو كان ينبغي ساقاً لا يقطع عسبب ذلك فلا ضمان استقامت في الحدود اهـ ع (قوله) فارق الخ) عبارة للمعنى وانما لم يقطع الرجل الا بعد اندمال البني لا لتضي الموالاتي الهلاك والافس والانهما في الحرابة لان قطعها متحدة واحد اهـ (قوله) لغير الشافي الخ) أي ما رواه الشافي باسناد عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في السارق ان سرقت فاقطع يده ثم ان سرقت فاقطعوا رجله ثم ان سرقت فاقطعوا راسه ثم ان سرقت فاقطعوا رجله اهـ (قوله) بالاختذ) أي باليد والنقل أي بالرجل (قوله) وقطع ما ذكر في الثالثة) له في التسمية فتأمل اهـ رشدي يوزع بقوله للمعنى وانما يقطع من خلاف الثلاثة بغير جنس المتعة فليقتصر حكمه على قطع الطريق لان السرقة مرتين تعدل الحرابة شرعاً والمجاوب بقطع أول يده اليسرى ورجله اليسرى وفي الثانية يده اليسرى ورجله اليسرى اهـ (قوله) وشبهها) له أرواه ما ساق في قوله أو سرقت الخ (قوله) كذا أعلقه شخفاً هنا الخ) اعتمد النهاية أي للمعنى أنه لا يقطع يدها مطلقاً بغير سرقة واحدة حتى اذا لم يكن قطع احداهما بدون الاخرى انتقل لبايعدها اهـ سم (قوله) ومعناه والا يمكن استيفاءها بدون الزائدة) أقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا يتحمل عبارة غيره لانه عقب قوله فقطع يده وان لم تتم قطعت احداهما وذلك يعلم سقم السخنة الواقعة لشارح ويبقى ما ذاك تميز ولم يمكن استيفاء احداهما بدون الاخرى وهو داخل في قول شارح والاختلاف اهـ سم عبارة شرح الرض فرع لو كان له كفان على معصية قطعت الاصلية منهما ان تمزقت اهـ زاد المذنب هـ اما اختاره الامام بعد ان نقل عن الاصحاب قطعها معلقة والذى في التذييب انه ان تمزقت الاصلية قطعت والا فاحداهما فقط ولا تقطعان بسرقة واحدة قال الرافي وهذا أحسن وقال المصنف انه المصعب المنصوص وجزم به في التحقيق وصوبه في شرح التلخيص بمجموعين الصلاح وعلى ما جرى عليه المصنف لم يمكن قطع الاصلية الا بالزائد أنه لم يكن قطع احداهما عند الاشتباه بانه يعدل الى الرجل اهـ (قوله) كذا نقله شارح عن الرافي واقتصر عليه مرش (قوله) على أي وجهه كان) فيما من تلك الوجوه قطعها بالتوكيد في الاستيفاء اهـ (قوله) كذا أعلقه شخفاً هنا في شرح الرض) وفي الرض (الخ) اعتمد اهـ انه لا يقطع يدها معلقة بسرقة واحدة حتى اذا لم يكن قطع احداهما بدون الاخرى انتقل لبايعدها (قوله) ومعناه والا يمكن استيفاءها بدون الزائدة) أقول كون معناه ذلك مما لا شك فيه ولا يتحمل عبارة بخلاف لانه عقب قوله ولا يقطع يده وان لم يتم قطعت احداهما فقط انتهى وبذلك يعلم سقم السخنة الواقعة لشارح ويبقى ما ذاك تميز ولم يمكن استيفاء احداهما بدون الاخرى وهو داخل في قول شارح والاختلاف اهـ

تميزه بقطع احداهما وهو الوجه وان تقول لا تخالف بين حصوله لان قوله هنا ومعناه والا يمكن استيفاءها بدون الزائدة

وحيث يفتي أمكن استيفاء الأصلية وتخصدها أو أحدهما إن لم تتميز الأصلية قطعت وعليه يحمل ما في الموضوع والأصلية لا يحتمل ما هنا فلا  
 ينظر تتميز وعليه بل لا مكان قطع واحدة وعدمه يفتي في قوله كغيره ثم قال لم تتميز الزائدة عن الأصلية بأن كانتا أصليتين أو أحدهما لم يتميز  
 غرض أو كيف يعلم مع عدم التميز أنهما أصليتان نواة أو أحدهما فقط نواة أخرى وقد يجب تبصير ذلك بأن خلفهما أعادهم تبوؤوا  
 فصيحة على كل من الأولين بالأصلية (١٥٦) وعلى إحدى الآخرين بالأصلية فقط وليس يجزئ التقدم مقتضى الأصلية فإن لم يكن له إلا

(قوله وحيث) لاجلها (قوله) أي في باب الموضوع (قوله) بأن خلفهما أعادهم تبوؤوا يفصح (الحج)  
 أقول أن عدم تغير الزائدة عن الأصلية صادقة بعدم الزيادة أو زيادة أحدهما لأن السلب يصدق بنفي  
 الموضوع فلا غرض ولا اشكال لأن العلم بأصلية الاثنين أو أحدهما أمر سهل وإنما ثبت الغموض لو كان  
 المراد أن أحدهما زائد ولم يتميز من الأصلية وحيث لا يتألف التو والاول الذي ذكره فتأمل اه سم  
 (قوله) فإن لم يكن إلى قوله كماله الاتقي النهاية الأقوله وتقطع إلى التعرف (قوله) وتقطع إحدى أصليتين  
 في نسخة أخرى في آخر كذا (الحج) أي ولا يعدل إلى الراجح وأورد بعضهم هاتين المثلتين على قول  
 المصنفان سرقوا ما نافرجه البصري وأجيب عنه بأنه امتحانكم على الخلقة العنادة الغالبة اه مفسر  
 قول المأثور بعد ذلك (بزر) وفي الباب بعز وحيث حتى موت وظهر المثلثة لا يحس اه عش  
 (قوله) فاسرق كان الأولى تقدر بين الواو ومدخلها حتى يظهر عطف ما بعده فتمثل (قوله) أو  
 سرق أولا أي قوله أما إذا لم يكن في الغنى (قوله) ولا ربح (قوله) أي ولا ربحه من الأطراف الأربع (قوله)  
 لأنهم يرد فيه شيء أي والسرق فتعصية تعزير اه معنى (قوله) أما إذا لم يكن إلى قول المتن وتقطع  
 في النهاية الأقوله واقتصر إلى واعتبر (قوله) أما إذا لم يكن له الأربع أي جمعها وهو من سلب العموم  
 عبارة النهاية الأربعة البعض الأربع اه (قوله) ما فيها أي إلى جل البني ويحتمل أن مرجع الخبر المأثور  
 (قوله) خص (الحج) له في الحديث (قوله) يضم الميم أي وضع اللام اسم بفعل من أعلى أما فغ الميم  
 كسر اللام وتشديد اليم على زمنه فمفعول فطن كماله ابن قاسم اه معنى (قوله) واقتصر (الحج) عبارة الغنى  
 قضية كلامه استأنافه غير الزب والعم وافتقر الشافي في العمل على الحسم بالنار وفصل المأثور في  
 الحادى فعل الزب والعمري والنار للبدوي لأنهم أعادتهم وهو تفصيل حسن اه (قوله) واعتبر المأثور في  
 (الحج) حسنة الغنى كما مر وضعه عش بغير زو (قوله) لا تظهر فائدة (قوله) أي الحسم) عبارة الغنى  
 أي الغنى المسمى بالحسم اه (قوله) لأن فيه أي الحسم (قوله) على تركه أي السرق وقال كثير فافرا  
 للمعنى (قوله) لأنه شأو) الفخوة وحزمه في الغنى (قوله) ومن لم يجبر (الحج) بل يفسده ويندب للامام  
 الأمر به عقب القطع ولا يشبهه إلا باذن المقتطوع اه معنى (قوله) هذا (قوله) ولا يعلم إن تركه  
 الامام لم يكن علم (الحج) أي فإن لم يفعل أم ولا ضمان عليه ولا على الامام أيضا اه عش (قوله) ولا ان  
 الاعتماد عبارة الغنى والمعنى ان البطش في الكف وما زامن الغواغ تابع وهذا يجب في قطع الكف  
 الدية وفيما زاد عليها الحكومة اه (قوله) من مفضل القدم بغض الميم وكسر الصاد (تنبيه) يندب  
 قطع العضو المقتطوع قبل قطعه شيئا لا يقطع ويندب ان يقطع عدة راضية دفعت واحدة وان يكون  
 (قوله) وقد يجب تبصير ذلك بأن خلفهما أعادهم تبوؤوا يفصح على كل من الأولين بالأصلية وعلى إحدى  
 الآخرين بالأصلية فقط (الحج) أقول أن كان عدم تغير الزائدة عن الأصلية صادقا بعدم الزيادة أو زيادة أحدهما  
 لأن السلب يصدق بنفي الموضوع فلا غرض ولا اشكال لأن العلم بأصلية الاثنين أو أحدهما أمر سهل  
 وإنما ثبت الغموض لو كان المراد أن أحدهما زائد ولم يتميز من الأصلية وحيث لا يتألف التو والاول  
 الذي ذكره فتأمل

زائدة قطعت وإن فقدت  
 أصابعها وتقطع إحدى  
 أصليتين في نسخة أخرى  
 في أخرى كذا تصورت بعد  
 قطع الأصلية أصليتان  
 صارت عاملة في قطع في نسخة  
 أخرى وتعرف الزيادة بغو  
 غش وقصر ونقص أصبح  
 وضعف بطش (وبعد ذلك)  
 أي قطع الأربع أذا سرق  
 أو سرق أولا ولا ربح  
 (بزر) لأنه لم يرد فيه شيء  
 وسبق قوله منكر ولو مع  
 لكان منسوخا أو محذورا على  
 أنه قوله ربنا أو استحقاقا  
 قاله الأئمة أما إذا لم يكن له  
 الأربع فيقطع في الأولى  
 ما يتوخى في الثانية بل الرابعة  
 بأن لم يكن له الأربع على  
 لأنه لم يوجد ما قبلها اتفاق  
 الحق بها (و يغنى) ندبا  
 (يحل قطعه زب) خص  
 كماله كونه أبلغ (أودهن)  
 آخر (مضى) يضم الميم لعمدة  
 الأمر به لأنه يسد أقوله  
 الفروق فيخص الميم  
 واقتصر جمع على الحسم  
 بالنار وخبر الشافي بينهما  
 واعتبر المأثور في عادة  
 المقتطوع الغالبة فخصري  
 نحو الزب والبدوي للحسم

بالنار ثم (قيل هو) أي الحسم (تتمتع له) فيلزم الامام فعله خلاف القودلان فيه مريضا يلام بحمل المقتطوع على تركه المقتطوع  
 (والأصح أنه حق المقتطوع) لأنه شأو يدفع الهلاك بسرق الحسم ومن لم يجبر على فعله (فوقه عليه) هنا وكذا على الاول ما يجعله الامام من  
 يت اللال كاجرة الجلاله (والامام اه) ما لم يتركه لثلاثة من دفعه من المقتطوع نحو اجراء كبحته البغنى وحزمه الز كشى وهو ظاهر  
 وعليان تركه الامام لم يكن علمه وقد علم بان فعله به كاهو ظاهر (وتقطع البدن كوع) لا تتبايع وانما المأثور وقوله أبو بكر  
 وعمر رضي الله عنهما ففعله على كرم الله وجهه ولان الاثنته دعى الكف ومن لم يوجب الغيبة فيه (د) تقطيع (الرجل من مفضل المتقدم)

وهو الكعب كما فعله ع رضى الله عنه (ومن سرق مراً أو قطع) لم يلزمه الاحد ولا على المعتمد وانما كفت عنه (عن السبل) لاعتقاد السبل  
 قد انحلت لوجود الحكمة وهي الزجر ويجوز في بكر أو شر مراً وانما تعددت تحويل المهرم لان قبحها على كذا باعتبار غالب  
 مصرفها ولا كذلك هنا ولو سرق بعد قطع البني مراراً حتى قطع الرجل عن السبل وهكذا على داس ما ذكره وكفى قطع البني أو غيره ما  
 يجب قطعه (وان نقصت أربع أصابع قلت وكذا) تجزئ (لو ذهب الخس) الأصابع (١٥٧) منها (واحدة أو ثلث) لا خلاف في اسم البعيل  
 حذمت مع وجود البزج

القطع على السواين يضبط للثبوت وان يعلق العضو المطروح على عتقة مائة أو نحوها لا يتكسر منسحق  
 وررض مع شرحه (قوله وهو الكعب) الى قوله وانما سقط في النهاية والى الباب في الغنى الاقوله وفارق  
 الى المتن (قوله لم يلزمه الاحد واحد الخ) أى وان علمت السيرة فى الاول والثاني لم يقطع له ع (قوله  
 وانما كفت) لظهور فائدة انما (قوله وانما تعددت الخ) أى كان لبس أو لأم يمدح ع الثوب والعمامة  
 أعاد اللبس ثانياً اه ع (قوله فذهب تحويل المهرم) أى وتطبيع في مجلس معنى وأسن (قوله باعتبار  
 غالب مصرفها) لان مصرف الكفارة له اه معنى (قوله وبكى الخ) دخول في المتن (قول المتن وان  
 نقصت) أى بمنه اه معنى أو غيرها (قوله بذلك) أى بشئ مما ذكر (قوله فلا يسقط القطع) أى قطع البين  
 وحكم الزجر لجل حكم البدق ما ذكر اه معنى (قوله وانما يسقط قطع الخلاط الخ) عبارة النهاية ولو أخرج  
 السارق للبلاد يسار فقطعها فان قال المخرج ظننها البين أو أنها تجزئ أجزاء ولا فلا فلا العبرة فى الآداء  
 بقصد المانع وهذه طرقت منى الى ترجيحها كلام الروضة وصحها الرافى فى آخر بابها فقاء القصاص  
 فالمنسحق في خصمه وصحها الاستوى وان حكى فى الروضة طرقة أخرى الله يسأل الجلال فان قال ظننها  
 البين أو أنها تجزئ في خصمها وحاصلة من هذه البنية وأجزأه أو علمنا اليسار وانما لا تجزئ لزمه نقصان الم  
 بقصد المخرج بدله أى عن البين أو بابها ولم تجزئ هو جزمه بنى القرى اه قال ع (قوله فان قال المخرج  
 ظننها البين الخ) المعتمد على ما شئنى الجلس فى الحالين له وقال الغنى به ذكر الطرقتين مقدماً  
 للسانتميز بزيادة سقط مائة وهى الى الاولى فى كلامه المعصية وان صحح الاستوى الثانية اه وكلام الشارح  
 يورى الى ترجيحها خلافاً للنهاية

### • (باب قاطع الطريق) •

(قوله سعى بذلك) الى قوله ولاذى للمنى (قوله ببروزه) الى قوله ولاذى فى النهاية (قوله ببروزه) متعلق  
 بتمعه (قوله لا تخلف الخ) أى وأمره أو أمره للفتح كيان (قوله أو أراهب) أى أخافه (قوله مكاره) أى  
 بجواهره ونصحه على الحال اه بصيرى (قوله مع عدم الثوب) أى مع البعد عن الثوب فيها يتزم معنى أى ولو  
 حكماً كالخضار أو أراهم أو أهلها من الاستغاثة اه ع (قوله اذا فقها الخ) عبارة النفس والنهاية  
 قال أكثر العلماء نزلت فى قاطع الطريق لا فى الكفار واحضروه بقوله تعالى الا الذين تاولوا من قبل ان  
 تقدر واعلمهم الآية اذا لمز التوبة عن قطع الطريق ولو كان الكفار لكانت قوتهم بالاسلام وهو دافع  
 للمعوية قبل التقدير بعدها اه (قوله بدليل الا الذين تاولوا) أى الآية (قوله ويدفع الخ) عطف على  
 يتقد قدره وعكس كان أولى (قوله فلا يضمن نفساً ولا مالاً) أى تملكه أو تلفه وماذا كان ما أخذ  
 بأقوالاً ممكنة منه متفرقة على كل من سم (قوله ولاذى الخ) عطف على لآخرى (قوله وان المنصوص  
 المعتمد الخ) وقفاً للنهاية والمضى (قوله وقد وجبه الاول بالهذين أحكاماً الخ) هذا لا يقتضى خروجهما  
 اه سم (قوله وضمائنه الخ) عطف على قتل الثاني (قوله أو سكران) الى قوله كذا أطلقوه فى النهاية الاقوله

### • (باب قاطع الطريق) •

(قوله وقد وجبه الاول بالهذين أحكاماً الخ) هذا لا يقتضى خروجهما

الاسلام لا يتقد قدره ويدفع القتل وغيره (هو سعى) لاسرى وهو واضح لانه غير ملتزم بالحكام ان لا يضمن نفساً ولا مالاً وفيه عدم كونه قاطعاً  
 المعاهد والسائمين ولاذى على مقتضى كلام الشافعي وابن الرقعة لا يقتضى سبباً ولا الآية لكن الحال المتأخرون فى دعوان المنصوص  
 المعتمد انه كالسعى فيما ياتى ومنه المراد وقد وجبه الاول بالهذين أحكاماً أشد من أحكام القاطع عند الاصل على ما ياتى المعنى  
 لا شياً حتماً وقد مقتضى الثاني وبمعرفته فى التاؤم ضمانة النفس والمال (مكاتب) أو سكران يمتثلون فتاوى امرأه لا فتاوى نكلى صبي  
 ويجنون وسكره وان ضمنوا النفس والمال (هـ شوكة) أى قوة

حصل له من الايام والتكسب  
 ومن ثم أمر ان كان سقط  
 بعض كفاً أيضاً وتقطع  
 يد أو رجل (واحدة أصابع)  
 فأكثر (فى الأصم) لشمول  
 اسم اليد لها وفارق فى القود  
 بان مقصوده المساواة (ولو  
 سرق فسقطت يمينه فقه)  
 أو ظلماً أو فرداً أو شئت  
 وشئ من قطعها فزال الم  
 (سقط الطعام) ولم تقطع  
 دحله لتعلق الحق بيمينها  
 فسقط بغواها (أو) سقطت  
 (سارده) بذلك لم يبقا البين  
 (فلا) يسقط القطع (على  
 الذهب) لبقا عمل القطع  
 وانما سقط بقطع الجلاجلها  
 غاطلها جود القطع والايام  
 بعله السرقة  
 • (باب قاطع الطريق) •  
 سعى بذلك لئلا يروى بها  
 ببروزه لا خذلماً أو قتل  
 أو أراهب مكاره اعتماد على  
 الترميم عدم الثوب كإبطال  
 مما ياتى والا اصل فيه قوله  
 تعالى انما جزاه الذين  
 يحاربون الله ورسوله الآية  
 اذا فقها وجهه والقصرين  
 وشبههم على انها نزلت فيه  
 بدليل الا الذين تاولوا فان

وقد روي واحد انقلب جماعاً أو بساومهم وقد تعرض للنفس أو البضعة أو المال مجاهرًا لا مختلسون يتعززون لا خرقاً (قوله) مثلاً (يعتمدون  
الهرب) لا تتأعأ الشوك في حكمهم قوادوس ما نكفرهم والقرن ان ذاك الشوك يعز دعه بغير السلطان فغلظت عقوبته بدعاه بخلاف نحو  
المختلس (والذين يغلبون شر ذمة قومهم ١٥٨) قطاع في حقهم لا اعتمادهم على الشوك بالنسبة اليهم (للقافلة عظيمة) اذا قتلوا لهم

بالنسبة اليهم فالشوك أقصر  
نسي فلود جئت بالنسبة  
لجميع يماوسونهم لكن  
استسلموا الحق أخذوهم  
لم يمسكوا قطاعاً لانهم  
مضعون فلم يصدروا فاعله  
أولاً ان شوكتهم بل عن  
تفسير بطا الخون كذا  
أطلقوه لكن بحث فيه  
الشيخان بان مجرد العدد  
والله ذلك لا يحصل الشوك  
بل لا يذهب من اتفاق الكلمة  
ومطاع وعزم على القتال  
وهذا شأن القطاع والقوافل  
غالباً بالسوا مضعين ولا  
يضي أن يخرج أحدوهم  
عن كونهم قطاعاً انتهى  
واعتمد جمع وعلمه  
فالشوك يكفي فيها فرض  
المقاومة بتقدير اجتماع  
الكلمة وما مره عم رأيت  
البلقيس صرح به فانه  
أعرض قولهما عن تصحيح  
الامام وعزم الغزاليون ان  
كل من الاخرى قطاعان  
الذي ظهره من كلام  
الشافعي وأصحاه انه متى  
كان احتمال غلبة القطاع  
غير مادي في حقهم كفي في  
اثبات عقوبته بالقطاع في  
حقهم غلبوا أم غلبوا الحصول  
اتفاقاً للسبل بهم (وحيث  
يلحق غوث) منع شوكتهم  
لواستغاثوا (ليسوا) وفي  
نصفين من الضمير المذكور وهو ذاك الشوك ولو كونه في معنى الجميع واعاد في قوله (قطاع) بل متنبون (وقد الغوث انهم  
يكون البعد) عن العمران أو السلطان (أو أضعف) بأهل العمران أو السلطان أو بغيرهما كل دخل جمع دار أو شهر والسلاح ومنعوا  
أهلهم ان الاستغاثة فمطاع في حقهم وان كانوا يحضرون السلطان وقوته

أو بساومهم وفي المعنى الاقوله أو البضعة (قوله أو سكران) أي متعد (قوله وقدرة) عطف تفسير اه عش  
(قوله ولو وادرا) ولو أنشئ يغلب جماعاً اذا كان له فضل قوة يغلبها الجاعة وكذا الجارح بغير سلاح  
ان كان له قوة يغلب بها الجاعة ولو بالاكتر والضرب بجميع الكفو قبل لا يدين لا بمعنى وأنى (قوله)  
وقد تعرض الخ) أي مع البعد عن الغوث كما يعلم من قوله بعد وقد الغوث الخ اه معنى (قوله للنفس أو  
البضعة الخ) هلا قال أو الأدهاب اه رشدي (قوله أو البضعة) لم يجرعوا فيما بقي التعرض للبضعة حكاً  
يخص به من حيث كونه قاطع طريق وعليه حكمه كغير قاطع الطريق اه عش عبارة الرشدي  
وانظر التعرض للبضعة فقط هل له حكمه أو هو داخل في التعرض للنفس فان كان داخله فلم نص  
عليه اه (قول المتن لا مختلسون الخ) عبارة للمفسر وخرج الشوك ما تضمنه قوله لا مختلسون قلبان  
يتعززون لا خرقاً (قوله عظيمة) يعتمدون الهرب ركض الخيل أو نحوها أو العدو على الاقدام أو نحو ذلك  
فليسوا قطاعاً (تنبيه) قوله لا خرقاً (قوله حوى) على الغالب وليس يقصد بل حكم التعرض لا لاهلها وحوالها  
كذلك فلو نرى وهم ولو لم كونهم قائلين فقطاع لا اعتمادهم على الشوك فلا تعد اهل القافلة مقصرين لان  
القافلة لا تتجمع كلمتهم ولا يصفهم بطههم مطاع ولا عزم لهم على القتال اه (قول المتن شرفة) بذي  
طامة من الناس اه معنى (قول المتن قطاع في حقهم) أي وان هر بواصم وثر كوال الاموال لعلهم يحزن  
أنفسهم عن مقامهم (تنبيه) لوساقهم الموصوف مع الاموال الى دارهم كانوا قطاعاً في حقهم أيضاً كما قاله  
ابراهيم المروزي اه معنى (قوله اليهم) أي الجاعة البسيرة اه معنى (قول المتن للقافلة عظيمة) أي  
لأنقطاع في حقهم اه معنى (قوله فلود جدياً الخ) عبارة النهاية فلود قد نزل الخي المناسية لتعمل الآتي  
(قوله يماوسونهم) أي يقدرون على دفعهم اه معنى (قوله يماوسونهم) أي أخذوهم الخ) عبارة للمفسر حتى قتلوا  
وأخذت أموالهم فنتهبون لا قطاع وان كانوا ضامنين لما أخذوه اه (قوله كذا أطلقوا) ولكن بحث الخ  
يمكن حل الاطلاق على ما ذكرنا من الدفع لتوفر أسباب ذلك من اجتماع الكلمة وغيره لكنهم أهملوا  
تلك الأسباب وأعرضوا عن مقتضاها فلا ينافي بحث الشجين اه سم (قوله واعتمده) أي العتد (قوله)  
فالشوك يكفي فيها الخ) قال في شرح الارشاد ذكروهم بعضهم من كلام الشجين ان شرط القطاع اتفاق  
الكلمة ومتبوع بمطاع والعزم على القتال وليس كلهم بل الشرط القوة والغلبة وان كانت لا تحصل غالباً  
الا بما ذكر انتهى اه سم (قوله وما مره) أي من المطاع والعزم (قوله قولهم) أي الشجين أي  
مقهور (قوله لو نالت كل من الاخرى فقطاع) مقول القول (قوله بان الذي الخ) متعلق باعتراض (قوله)  
بل متنبون) الى قول المتن واذ في النهاية والمعنى (قوله أو السلطان) قال ابن قاسم الوجه هنا وفي نظيره الا في  
التعريب بالواو أي كفي المعنى أو ان المراد ان الموجود أحد الامر من رشدي وعش (قوله ومنعوا أهلها الخ)  
ومن ذلك قوله الذين يباون للسرقة المسجون بالسرقة من اننا قسم قطاع طريقين والسر كسب ود  
خيل من ذلك ان الشكين الباسين اه عش وقال الرشدي قوله ومنعوا هذا تدبر في الموصوف المسجون  
بالنار اذا جاهر ولم يمنعوا الاستغاثة اه وعبارة السيد عرهل يعتبر المنع بالفعل أو يكفي ان يعلم من حالهم

(وقد يغلبون والحال هذه) أي وقد ضعف السلطان أو بعدهوا واعرلوه (قيل) لعدم (١٥٩) من يقاومهم من أهلها (فهم قطاع)

كأنهم بالصبر أو أولى لعظم  
جرائمهم (ولو علم أنهم قوما  
تخفون الطريق) أو واحدا  
(ولم يأتوا بالمال) نصبا (ولا)  
قتلوا (نفسا عزهم) وجوبا  
مالم والمصلحة في تركه كما  
يؤخذ مما يأتي في التبرير  
(يجب) وغيره (وعدا لهم  
عن هذا الوطء العظيمة  
والجس) فسرها النسي في  
الآية ومن ثم كان أولى من  
غيره فلا يتعين له جمع  
غيره معه كما اقتضاه المتن  
ووجهه (أي الإمام والأول  
أن يستدعي أن تطلع  
توبيتوان يكون غير بلده  
وأفهم قوله علم أنه الحكم  
بعله ههنا لأنه من حق  
الآدمي وإذا أخذ القاطع  
نصاب السرقه ولو لجمع  
اشترى كوافه وأجدر حظه  
وتعريفه بمحل الاختذيرض  
أن لا قاطع ثمان كل يحمل  
بيع والا فاقرب بمحل بيع  
البيع حظه كان يكون  
معدا أو بقدره بمساحط  
بشرط السابق من قوله أو  
قدومه على الاستغناء فان  
قلت القوتوا القدره فمقطع  
الطريق المسمى حيث  
لحق غوث لو استفتيتم  
يكونوا فاطما غالت مجموع  
لانا لتعريفها في الحاله  
لراهنبل بتقدير كونه سارقا  
ولا يلزم من وجودهما هنا  
التبرير منعهما لو لم يفتعله  
الطريق لأن أدنى قوته أو

أنهم لو استغاثوا لوجدوا قوما يحرقونهم على نامل اه أقول أخذنا من المقتضى في حاشيتهم قول المتن قطاع  
في حاشيتهم أن الثاني هو الظاهر (قول المتن وقد يغلبون) أي ذوا الشوكه اه معنى (قوله كأنهم بالصبر) (المع)  
عبارة المقتضى لوجود الشر وطغيهم لآدم اه واجب عليهم هذا الحق الصبر اه وهي موضع الخوف فلان يجب  
في البلد وهي موضع الامن أولى لعظم جرائمهم اه (تنبيه) أشعر كانه بأنه لو ساروا لفرقتان لم يكن  
لهم حكم قطاع الطريق لكن الاصغر في الرضوة وأصاها خلافه اه (قول المتن قوما) أي ولو كانوا غير  
مكافين اه عش (قوله واحدا) عطف على قوما (قوله لانا نصبا) أي وان أخذوا دونه وبنيت أن يقال أو  
أخذوا الصابم فقد بشه سر وط السرقه اه سم (قوله مالم والمصلحة في تركه) بل قد يجب أي التبرير كان  
عليه أنه عز رما في الطغيان وآ ذين قد فعلوا اه (قوله ومن ثم) أي من أجل التعريف بذلك  
(قوله فلا يتعين المع) فترجع على الأوليه (قوله جمع غيره) أي غير الحبس (قوله في قدره) أي الحبس  
(قوله لانا نصبا) أي فلا يغتفر الحبس بعد بل استخدام حتى تطلع قوتهم وقيل بقدر يستأشهر ينقص منها  
شيئا لا يزيد على قدر البعد في الزنا وقيل بقدر يستأشهر ينقص منها شيئا لا يزيد على قدر سب الحرف في الزنا  
اه معنى (قوله وأن يكون غير بلده) أي وقوتها مع ظهر الآية اه رشيدى ولأنه أحوط وأبلغ في  
الزجر عليه ما عفى (قوله أن له الحكم) أي الحكم عليهم بأنهم قطاع كاهو ظاهر من افهام كلام المصنف  
أما الحكم عليهم بالقتل أو القلع فظاهر أنه لا بد من اثبات دليل يرجع اه رشيدى (قوله هنا) أي وان  
تلقا بان الاصغر القاضي لا يقطع بعلم في حد ذاته تعالى اه معنى (قول المتن) وإذا أخذ القاطع أي  
واحد أو أكثر اه معنى (قوله ولو لجمع) أي قوله على أنهم صرحوا في النهاية الآية أنه بعد الاندمال كما  
هو ظاهر بمحار (قوله اشترى كوافه) هل المراد شركة الشروع أو الألام حتى لو أخذ من كل شيئا وكان  
المجموع عياض نصبا قطع الاختذير فظهر ولا بعد الثاني تعليل طاع عليهم لكن قياس ما مر في السرقه قتالوا  
و يؤيده أنهم طاعوا القلع بالمشترى بان لكل واحد من الشركه أن يدين بجميع المال وفي المحل وقيل  
لواحد منهم أن يدين بغير ما يخصه ومعلوم بمحار في السرقه أن القاطع لو اشترى كوافه لا يدين بالشرط أن  
يخص كل واحد منهم قدر نصيبه المأخوذ ولو زعم في عددهم ولا فلا اه عش (قوله واتحد حظه)  
معطوف على قول المصنف أخذ القاطع اه رشيدى ولعل السواب على قول الشارح اشترى كوافه (قوله)  
وتعتبر إلى قوله على أنهم صرحوا في المعنى الآية فان قلت الممن غير شهود قوله أي بعد الاندمال كاهو  
ظاهر بمحار (قوله) أي في محل الاختذير (قوله من حظه) متعلق بقول المصنف أخذ وقدره قوله  
غير شبهة متعلق به اه رشيدى عبارة المهتم مع شرحه ما به ان نصاب يقيد بزمنه ما يقرب بلا شبهة من  
حزنا (قوله كان يكون معسالا) فلا كان المال يسيره بالسواب بلا حافط أو كانت الحال مقطوعا ولم  
تتمه كاسرط في السرقه بحسب القطع اه معنى (قوله لانا نصبا) عبارة النهاية إذا القوتوا القدره  
بالنسبة للسر غيرهما بالنسبة لقطع الطريق لانه لا بد من خصوص الشوكه كونهما كاهو ظاهر بمحار بخلاف  
الحرف يكتفي بمبالاة السارق به عزه وان لم يقاوم السارق اه (قوله لانا أدنى قوته أو استغناء) أي صرفها  
في الخارج وبه يندفع قول سم قوله تمنع وصف السرقه قتال لعل الوجه أن يقال يكفي في السرقه ولا يكفي  
في قطع الطريق اه المبني على ارادة القدره عليها بدون صرفها وأجوابها في الخلل (قوله تمنع) أي كل  
بالواو وكذا قوله الآ في أو السلطان وتصحيح أن المراد حظه أحد الامن فقط (قوله نصبا) وان أخذوا  
دونه (قوله أيضا نصبا) زائد على ما في شرح الروض والناب وغيرهم لو هو قد ظهر بل ينبغي أن يقال أو  
أخذوا الصابم فقد بشه سر وط السرقه قلنا لعل (قوله لانا أدنى قوته أو استغناء) تمنع وصف السرقه قتال  
هذا الكلام قد يفيدان الملاحظ وقد قيل استغناءه بياح السارق في حد ذاته ولا يسأل بها في ثلثا الحاله  
لعموما مع من الاعوان الذين يصدر معانيتهم ثبتت السرقه الموجهة للقطع فارجع (قوله تمنع وصف  
السرقه) لعل الوجه أن يقال بدل هذا أحد معال السرقه أو تحق في معال زيه الحق معها السرقه ولا

استغناء تمنع وصف السرقه ولا يمنع هذا وصف قطع الطريق الآية أو استغناء قتلهم شوكه

من غيرهم مع بقية شريعتهم وطه السباقتو يثبت ذلك وجوب لا يغيرهما الا بالنسبة الى المالك فغير ما في السرقة (قطع يده اليمنى) لئلا مال السرقة (ورجله اليسرى) (١٦٠) للجهالة ومع ذلك هو حد واحد ولو لم يبعدهما لثلاثتوا لثلاثة كلهما من جانب واحد ولو

قتلت احدهما ولو قبل  
أخذ المال ولو لئلا يهاجم  
أمن ترف الدم الكافي  
في السرقة انتهى اه  
في السرقة (قوله) ويثبت ذلك أي قطع الطريق اه  
عش والاولى أخذ الما قطع للضمان  
(قوله) وجوب (قوله) وباتفاقه كجاء في المتن  
(قوله) طلب المالك هو بصفة الفعل عطف على قول المصنف  
أخذ اه رشدي (قوله) فغير ما في السرقة اه  
عش (قوله) المتقطع يده اليمنى ورجله اليسرى  
دفعه أو على الولاء اه معنى (قوله) ولو لئلا يهاجم  
الآية به يتصل ما لو قطع  
مع غيره جله اليمنى فيلزمه  
قوله بالشرطه والأدبها  
فقطع رجله اليسرى أي  
بعد الأدمال كما هو ظاهر  
مما سري أما القول بان قضيه  
ذلك أجزأه قطع اليد اليسرى  
أول سرقة لأن تقدم اليمنى  
عليها بالاجتناد ولا فائده  
من أنها باقية فربان في هذه  
أصاعلي اليمنى وهو القراءه  
الشاذة السابق أنهم اجتهدوا  
انهم الصريح بخلاف ما كان  
فيه على أنهم صرحوا بوجوب  
اليسرى عند اللشعة أو  
نحوها (فان) فقد تأمل  
الاخذ أو (عاده) نأيا بعد  
قطعها على أخذ المال  
(فبصره وناه) يقطعان  
للآية (وان قتل) قتل  
بوجوب القود وان كان القتل  
يخرج من ماله بعد أيام قبل  
الغفر به أو لونه (قتل)  
حقاً) لأن المار به يقتل  
و يادون لزيادة التام  
فلا يسقط بغير مستحق  
القود وبسبب فيه الإمام لأنه  
حق الله تعالى قال البندنجي  
وانما يقتل من قتل لأخذ  
المال واعتصمه البندنجي

مهما هو ع (قوله) من غيرهم مع بقية شريعتهم وطه السباقتو يثبت ذلك وجوب لا يغيرهما الا بالنسبة الى المالك فغير ما في السرقة (قطع يده اليمنى) لئلا مال السرقة (ورجله اليسرى) (١٦٠) للجهالة ومع ذلك هو حد واحد ولو لم يبعدهما لثلاثتوا لثلاثة كلهما من جانب واحد ولو قتل احدهما ولو قبل أخذ المال ولو لئلا يهاجم أمن ترف الدم الكافي في السرقة انتهى اه في السرقة (قوله) ويثبت ذلك أي قطع الطريق اه عش والاولى أخذ الما قطع للضمان (قوله) وباتفاقه كجاء في المتن (قوله) طلب المالك هو بصفة الفعل عطف على قول المصنف أخذ اه رشدي (قوله) فغير ما في السرقة اه عش (قوله) المتقطع يده اليمنى ورجله اليسرى دفعه أو على الولاء اه معنى (قوله) ولو لئلا يهاجم الآية به يتصل ما لو قطع مع غيره جله اليمنى فيلزمه قوله بالشرطه والأدبها فقطع رجله اليسرى أي بعد الأدمال كما هو ظاهر مما سري أما القول بان قضيه ذلك أجزأه قطع اليد اليسرى أول سرقة لأن تقدم اليمنى عليها بالاجتناد ولا فائده من أنها باقية فربان في هذه أصاعلي اليمنى وهو القراءه الشاذة السابق أنهم اجتهدوا انهم الصريح بخلاف ما كان فيه على أنهم صرحوا بوجوب اليسرى عند اللشعة أو نحوها (فان) فقد تأمل الاخذ أو (عاده) نأيا بعد قطعها على أخذ المال (فبصره وناه) يقطعان للآية (وان قتل) قتل بوجوب القود وان كان القتل يخرج من ماله بعد أيام قبل الغفر به أو لونه (قتل) حقاً) لأن المار به يقتل و يادون لزيادة التام فلا يسقط بغير مستحق القود وبسبب فيه الإمام لأنه حق الله تعالى قال البندنجي وانما يقتل من قتل لأخذ المال واعتصمه البندنجي

وهندي في موقفة (وان قتل) قتل بوجوب القود (وأخذ مالاً) أيضاً كما قاله وان نأزعه في البندنجي (قتل) بلا قطع (ثم) شمل كل من صمى عليهم (صلب) مكشعاً من ضاعى نحو خشب ولا يقدم الصلب على القتل

النهاية



لانه زادة تعذيب وقياس اشتراط النصاب هنا في الصلب اشتراط بقية شرط العرق وقاعدته ان الزكشي قطع المسارودي باله لا يشترط هنا الحرز بان المسارودي لا يشترط هنا النصاب فالحرز (ثلاثا) من الالام يلباها وجوب بالشهر الحلال يوم السكال وحذف التاعطف المهدود صانع (ثم ينزل) ان لم يخفف تغيره وقطعه والاول ازل حينئذ (وقيل بيق) وجوب (اي) يتهرى (يسبل صديقه) فليطاعه ويحل قتله وصلب معجل بحار بتدالان لا يعر من ينزجر به فاقرب بحل اليه ونظهر ان هذا مندوب (١٦١) لواجب (وفي قول يصب) حيا قاتلا ثم ينزل فيقتل (الصلب الصلابة عقوبة فيقتل به حيا واعترض خوله قليلا بانه زادة لم يحل عن هذا القول فان اريد به ثلاثة ايام كان احد اوجه ثلاثة عشر على هذا القول لانه من جلتو بجواب بان من حفظ حق على من لم يحفظ فادخله في قتلان جلد هذا القول قدما الذي يظهر ان المراد به اذ من ينزجر به فاقربه واقربهم قوته الصلب على القتل لانه يسقط عنه حقا فقه وبقتله لغيره في هذه الجهة كقول في غيرهما بالنسب التابع يسقط متبوعه وبما تقر فسر ان عباس رضي الله عنهما الآية فانه جعله اوقها لا توسع دون الغني حيث قال المعنى ان يتناولوا قتلوا او اصابوا مع ذلك ان قتلوا او اصابوا المال او قطع ابنيهم وارجلهم من خلاف ان اخذوا فقط او بنفوسا او عسوا ولم ياتخذوا وهذا منه ما اوقف وهو الاقرب باول فقه كلاهما من مثله حجة لاسباهو ترجح الفرقان (ومن اعانهم اكثر جهنم) ولم يزد على ذلك (عز جيب

النهاية) يقطع به في السرعة كما دل عليه كلاهما اه (قوله لانه زادة تعذيب) أي وقته من تعذيب الحيوان قال صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتل اه معنى (قوله وقياس اشتراط النصاب) الح) عبارة الغني وقياس سابق اعتبارا لحرز وعدم الشبهة اه (قوله اشتراط بقية شرط العرق) فيحصل ان الشرط معتبر في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تختم القتل وحده مر اه سم (قوله من الالام) الى قوله واعترض في المعنى الاخره ونظهر الى المتن والى قول المتن ومن اعانهم في النهاية (قوله وحذف التاء) أي من ثلاثا وقوله حذف المهدود أي الذي ذكره الالام (قوله صانع) أي كأي قوله صلى الله عليه وسلم من صاهره من ثم تبعه ستان شوال اه معنى (قوله ان لم يخفف تغيره) أي قبل الثلاث قال الاذرى وكان المراد بالتغير هنا الانحيار ونقصه والاخي حست جفتا لمثل ثلاثا اصل المتن والتغير غالبا اه نهاية (قوله والاول) أي بان خفيه قبل الثلاث (قوله ازل حينئذ) وحل النص في الثلاث على زمن الرد والاعتسار اه معنى (قوله وجوب) لا يجوز ان يذبح عليها اه نهاية (قول المستصديقه) وهو ما عرفت في غير مخطاها اه معنى (قوله ان هذا) أي قولهم وقته قبل الخ (قوله فاذا حفظ) أي الشيطان (قوله احسنوا) أي بلباس اه ع (قوله وما تقرر) أي في المتن من القطع في الانحود تختم القتل وفي تختم القتل والصلب فيهما (قوله مع ذلك) أي القتل (قوله قوتيب) أي تعليم من صلى الله عليه وسلم (قوله اوله) قال ابن قاسم لا يخفى ان كون اوله متروك مع محاسبته ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ان عباس جلتو عا الكلام في اوائه في الايتولا طر في ذلك الا التوقف اه والظاهر ان مراد الشارع كان بجران هذا المراد فمهما من عباس من الآية باعتبار ان الغتلة منهم أسرهم اهلها لا يفهمه غيره اه ورسدي (قوله من مثله) أي ان عباس اه ع (قوله لم يزد) الى قول المتن لمان في المعنى الاخره القتم وقوله الاصم تارمه الكفا وتالي قول الشارع وان ع في النهاية بالقوله الاصم (قوله ولم يزد على ذلك) أي بان لم يأتخذ ما لاصبا ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المختص) خرج به قتله لقولنا يتعلق بقطع الطريق وقتله لقولنا يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند يعني على ع أي قايس في هذا الخلاف بل قتله لقولنا اه ع (قول المتن معنى القصاص) الاضافة لبيان (قوله لان الاصل الخ) ولانه لو قتل بالبحار به ثبت ولو لمه القصاص فكيف يصح حقه بقتله فما أسي ومعنى (قوله تغلب حق الاذى الخ) ولا يشك هذا بما مر من تقديم الزكاة على دن الاذى لان في الزكاة حق آدميا ايضا فانهم انجسوا لا صنف فتقدم على الجس حق الله تعالى بل لا اجتماع الحقين فتقدم على ما في حق واحد اه ع (قول المتن الحسد) أي معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باشيائه) عبارة الاخي والمعنى يستوفيه الامام بدون طلب الولي اه

(قوله اشتراط بقية شرط العرق) فيحصل ان الشرط معتبر في قطع اليد والرجل وفي ضم الصلب الى القتل دون تختم القتل وحده مر (قوله اوله) لا يخفى ان كون اوله متروك مع محاسبته ولا يحتاج فيه الى كونه من مثل ان عباس جلتو عا الكلام في اوائه في الايتولا طر في ذلك الا التوقف اه (قوله ولم يزد على ذلك) أي بان لم يأتخذ ما لاصبا ولا قتل نفسا اه معنى (قوله المختص) خرج به قتله لقولنا يتعلق بقطع الطريق وقتله لقولنا يتعلق به مع انتفاء الشرط السابق عن البند يعني على ع أي قايس في هذا الخلاف بل قتله لقولنا اه ع (قول المتن معنى القصاص) الاضافة لبيان (قوله لان الاصل الخ) ولا يشك هذا بما مر من تقديم الزكاة على دن الاذى لان في الزكاة حق آدميا ايضا فانهم انجسوا لا صنف فتقدم على الجس حق الله تعالى بل لا اجتماع الحقين فتقدم على ما في حق واحد اه ع (قول المتن الحسد) أي معنى الحد اه معنى (قوله ويستقل الامام باشيائه) عبارة الاخي والمعنى يستوفيه الامام بدون طلب الولي اه

(٢١) - (شر واني وابن قاسم - تابع) وتقر به غيرهما) كسائر المعاصي وعبر الله بالواحد لا خلاف بل المداو على رأى الامام فليعلم من غير انما هو الطريق (وقيل بتعين التغير بالى حيث واه الامام وما تقتضيه الصلابة وقتل القاطع) المختص (تغلب في معنى القصاص) لان الاصل فيما لا يجمع في حق الله وحق الاذى تغلب على الاذى لانه على الضيق (وفي قولنا الحد) لا يجمع الضوعه ويستقل الامام باشيائه (فعلى الاول) الاصم

تأمره الكفار قتلوا لا يقتل  
 وله وذو وقن الاصله  
 أو لعدم الكفاية بل تأمره  
 البنية أو الغيرة (و) على الأول  
 أيضا (لومان) القاتل بلا  
 قتل (فدية) للمقتول  
 ماله ان كان حرا ولا فدية  
 (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا)  
 معا (قتل واحد بالباقي  
 ديان) فان قتلهم مرتقتل  
 بالآول (و) عليه أيضا  
 (لو قتلوا بسبب الجواب  
 وسقط القصاص ويقتل  
 حدا) كالأول وجب قتل  
 من دفع عنه ولو نازع  
 فيه البليغي بان المصوص  
 وعليه الجمهور انه لا يصح  
 فهو على القولين بما لا يجر  
 يفير أو ماله فيه (و) عليه  
 أيضا لو تاب قبل القدره عليه  
 لم يسقط القتل (و) لو قتل  
 بمثل أو بقطع عضو فله  
 مثله) ونزع فيه البليغي  
 بان الذي يقتضيه النص انه  
 يقتل بالسبب فطلبهما  
 (و) يخصن القصاص بالقتل  
 والصابون غيرهما فحلت  
 (الوجع) حرامه مفرد  
 كقطع (فانملا) أو قتل  
 عقب (لم يقتض قصاص) فيه  
 فذلك الجرح (في الاطهر)  
 بل بغير الجرح ومن القود  
 والعقوى ماله أو غيره لان  
 القصاص يقطع على الله تعالى  
 فانخص بالنفس كالكفارة  
 أمّا اذا سري الى النفس  
 فبقتل القتل كما

راد سم قال في العباب فقتله الامام وان كان المستحقون غارا اه (قوله تأمره الكفار) أي يحرم وله  
 وكان الأولى تأخير بصلغ على قول المصنف ولا يقتل عبارة الى وضع مع شرحه فلا يقتل اذا كان حرا بعد  
 أو غيره ممن لا يكتونه كانه وذو القاطع مسلم وتأمره الكفار قتلوا قال النص ان ماله كان حرا اه (قول  
 المن ولا يقتل) أي والله لو داه أي الذي قتله في قطع الطريق اه مغبني أي وان سفل نهاية (قول المن وذو)  
 أي ولا ذي اذا كان هو مسلما (قوله هون) أي ان كان حرا والافوه قد يكون قنا كآل الشارح في تعريفه  
 أولا البليغي لو قنا قد يقتل قنا اه سم قوله القاتل بلا قطع عبارة الى قنا من غير مقتله قصاصا اه  
 وعبارة لنهاية القاطع بلا قطع قال الرشد في قوله القاطع بلا قطع صوابه القاتل بلا قتل أي قصاصا اه عبارة  
 السيد عرقه القاتل بلا قطع كذا في الموجود من نسخ التصنيح نسخة المصنف وكان الظاهر بلا قتل وكله  
 وقع كذا في نسخة المحشى سم وعبارة بقوله بلا قتل أي اقتصاصا ولا فلو قتله أحد تعدا واجب دية المقتول  
 فيه اه أنشأ كلاما ظاهر وتجب بدلو وتنه على قاتله انتهى اه (قوله للمقتول) أي قوله ولو أدى في المغنى  
 الا قوله يخص الى المن وقوله وان لم يصلح عمله وقوله وان لم ينظر الى ثم (قوله ان كان حرا)  
 أي للمقتول وهذا ان كان القاتل القاطع حرا والام لم يتأن قوته فيه بل تسقط الدية اه سم (قوله والا  
 فقيمته) أي مطلقا اه شرح التلميح أي سوا مائة القاتل الحر يقتل أو غيره أو لم يحتج (قول المن قتل  
 واحد) أي منهم بالقرعة اه مغبني (قوله فان قتلهم مرتقتل) المن صادق لهذه أيضا محشى سم  
 وعليه فكان ترك التعرض للتعين في موضوعه وكان الحامل للخصيص الذي سببه الشارح تبع الشارح  
 الحق السلامة من الإهمال اللازم لما ذكره المحشى وان كان عند قنا أو وضوح اه سيد عرق (قوله قتل  
 بالاول) أي بقتل واحد أو هم كلام المن خلا فحلت لو قنا ولم يسقط لقتله اه مغبني (قول المن ولو قنا  
 وله) أي القاتل عن القصاص بماله أي عليه مع وجب أي المال اه مغبني (قول المن ويقتل حدا)  
 ظاهر تخصيص القتل بالحد بحد العفوالة يقتل فيما لو قتل وله أو ضيفا أو قنا حدا ولا يقتل قصاصا اه  
 عرش أقول وبغيره أيضا بتقديرهم قول المصنف المروى عن المن بقوله وتلاي جب القود (قوله ونازع  
 فماله في الخ) عبارة المغنى على الثاني فالعفو لوقنا كآل الاوان قال البليغي انه نوع على القولين لان القاطع  
 لم ينفذ بالعفو شيئا لخصم قطعه بالحاربة اه (قول المن ولو قتل) أي القاطع خصما يقتل أو بقطع عضو  
 أو بغير ذلك اه مغبني (قول المن فصل به مثله) أي تنسبا للقصاص مغبني ونهاية (قوله ونازع) الى التنبيه  
 في النهاية الاقوله وان لم يصلح عمله وقوله ولا تنظر الى ثم (قوله ونازع الخ) عبارة لنهاية المغنى وان كان حرا  
 ان الوصلة (قوله علمهما) أي القولين نهاية مغبني (قوله دهن غيرهما) أي قتله بمثل ما قتل به (قوله  
 حرامه مفرد) أي أمثله كحائفة فواجبه المال اه مغبني (قوله أو قتل عقبه) عبارة المغنى قوله فانملا  
 وهم ان لا يمدل قيد محل الخلاف وليس مرادنا فلو قطع يده ثم قتله قبل الاندمال جرى القولان أيضا في قتل  
 قصاص اليد اه (قوله فية) مغبني ما بعده عن قولنا استعمل المغنى (قوله كالكفارة) أي كفارة القتل فانما  
 مختصة بقتل النفس دون القطع اه يبيح (قوله أما ذاتسرى الخ) بخبر فانملا (قوله كاسم) أي في

تأمره الكفار قتلوا لا يقتل  
 وله وذو وقن الاصله  
 أو لعدم الكفاية بل تأمره  
 البنية أو الغيرة (و) على الأول  
 أيضا (لومان) القاتل بلا  
 قتل (فدية) للمقتول  
 ماله ان كان حرا ولا فدية  
 (و) عليه أيضا (لو قتل جمعا)  
 معا (قتل واحد بالباقي  
 ديان) فان قتلهم مرتقتل  
 بالآول (و) عليه أيضا  
 (لو قتلوا بسبب الجواب  
 وسقط القصاص ويقتل  
 حدا) كالأول وجب قتل  
 من دفع عنه ولو نازع  
 فيه البليغي بان المصوص  
 وعليه الجمهور انه لا يصح  
 فهو على القولين بما لا يجر  
 يفير أو ماله فيه (و) عليه  
 أيضا لو تاب قبل القدره عليه  
 لم يسقط القتل (و) لو قتل  
 بمثل أو بقطع عضو فله  
 مثله) ونزع فيه البليغي  
 بان الذي يقتضيه النص انه  
 يقتل بالسبب فطلبهما  
 (و) يخصن القصاص بالقتل  
 والصابون غيرهما فحلت  
 (الوجع) حرامه مفرد  
 كقطع (فانملا) أو قتل  
 عقب (لم يقتض قصاص) فيه  
 فذلك الجرح (في الاطهر)  
 بل بغير الجرح ومن القود  
 والعقوى ماله أو غيره لان  
 القصاص يقطع على الله تعالى  
 فانخص بالنفس كالكفارة  
 أمّا اذا سري الى النفس  
 فبقتل القتل كما

شرح فان قتل قتل حتما (قول المتن وسقط الخ) ولو ثبت قطع الطريق والقتل باقراره ثم رجع قبل رجوعه  
 كذا ذكره في التبيين في أوائل الأقرار اهـ **مغني** (قوله من تحت القتل) أي دون أصل القتل فلا يسقط بتوبته  
 بل يقتل قياسا لاحد الان فاعتد بمنع القصاص فيسقط قتله مستند وقوله وصلب ان عطف على قتل  
 كان المعنى ويقتل صلبي مع ان الصلب يسقط من أمه له فلما نسب عطفه على يقتل لان الصلب من جبهته  
 غشوة تخصه وقوله وقطع رجل الخ فيسقط قطع رجليه ويدعاه اهـ **مغني** (قوله عبارة الخ) جواب عما  
 يقال ان كلام المصنف يوجب خلافه فان الرجل في الغصاة بالقاطع واليد تشارك فيها السرقة اهـ **مغني** (قوله)  
 لان المختص به) الباء داخله على المقصور وقوله القاطع نائب على المختص (قوله فها) أي الرجل واليد  
 اهـ **عش** (قوله بعضها) وهو هنا قطع الرجل المعصوب وقوله كل العمل الذي الباقي وهو هنا قطع اليد (قوله)  
 لا يه) أي قوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم الا يتوبوا ادبنا قبل القدرة ان لا نقتلهم  
 يد الامام لهرب أو استعفاف أو امتناع اهـ نهاية عبارة الجبري المراد بالقدرة ان يكونوا في خسة لا امام  
 وقيل المراد ان يأخذ الامام في أساليب كإرسال الجيوش لأمساكهم اهـ (قوله فها) أي التي أتيناها  
**عش** (قوله فها) أي التي قبلها أي القدرة (قوله لا تحتصها) عبارة التي بعيدة عن التهمة قريبة  
 من الحقيقة اهـ (قوله ونظرت أمارت صدقة) أي وان لم تظهر لم يصدق قطعا اهـ **مغني** (قوله الامارة)  
 أي أماره صدق (قوله نعم ان أظلم ما بيننا الخ) قد تشكلت أمانة الدين بعدم الخلاهة على الندم والعزم من  
 أركانها واطمأنه ذلك قد يكون من غير موافاة القلب الآن يقال تستدل بالقرائن ولولا ذلك لم تأن قولهم  
 تسقط بتوبته قبل القدرة اهـ **سم** (قوله وهو عجيب) أقول لا يجب لان المراد بالوجوب التعميم فالعنى  
 يسقط بالتوبة بتعميمه فيسقط بغض الولي لاجل زلة فالولي استغافوه وهذا معنى صحيح لا غير عليه والحاصل ان  
 القتل قصاصا في حد نفسه وصف بالجويز يعني عدم امتناع تعاطيو بالوجوب أي التعميم يعني امتناع عقوبة  
 فاذا حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتين  
 له من حيث كونه قضاء بل يجوز ان يرداهما ثابتان في نفسه يعني ان ذات هذا القتل الذي يسمى  
 قصاصها هذان الوصفان ولا ينافي ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد  
 تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون نشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم ادعاء طالبيه الشارح وأنه  
 لا يجب فيما له ولا فيكون محشمه اهـ **سم** وقد يجب عن طرف الشارح بان القتل هنا خليفة الامام تسقط  
 دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الخ المجرد توسيع العاثر وليس العلم بعد طلب الولي الاوصاف  
 الوجوب كما يشهد قول المصنف المار ويقتل حدوا أو ماتوا الشارح وان جلا أو وجب الخ فاقول فيه بمعنى ان

(قوله نعم ان أقامها بينة قبل) قد تشكلت البينة بعدم الخلاهة على الندم والعزم من أركانها واطمأنه ذلك  
 قد يكون من غير موافاة القلب الآن يقال تستدل بالقرائن ولولا ذلك لم تأن قولهم تسقط بتوبته قبل  
 القدرة (قوله وهو عجيب) أقول لا يجب لان المراد بالوجوب التعميم فالعنى يسقط بالتوبة بتعميمه فيسقط  
 بغض الولي لاجل زلة فالولي استغافوه وهذا معنى صحيح لا غير عليه والحاصل ان القتل قصاصا في حد نفسه وصف بالجويز يعني عدم امتناع تعاطيو بالوجوب أي التعميم يعني امتناع عقوبة  
 فاذا حصلت التوبة يسقط الوصف الثاني وبقي الوصف الاول وليس في كلام البيضاوي ان الوصفين ثابتين  
 له من حيث كونه قضاء بل يجوز ان يرداهما ثابتان في نفسه يعني ان ذات هذا القتل الذي يسمى  
 قصاصها هذان الوصفان ولا ينافي ذلك قوله ان القتل قصاصا لان ذكر القصاص فيه على وجه العنوان وقد  
 تقرر ان العنوان لا يجب ان يكون نشأ الحكم المذكور فتأمل ذلك لتعلم ادعاء طالبيه الشارح وأنه  
 لا يجب فيما له ولا فيكون محشمه اهـ **سم** وقد يجب عن طرف الشارح بان القتل هنا خليفة الامام تسقط  
 دون الولي وقول الشارح ان نظرنا الى الخ المجرد توسيع العاثر وليس العلم بعد طلب الولي الاوصاف  
 الوجوب كما يشهد قول المصنف المار ويقتل حدوا أو ماتوا الشارح وان جلا أو وجب الخ فاقول فيه بمعنى ان

(وتسقط عاين بخاص  
 القاطع من تحت قتل وصلب  
 وقطع رجل وكذا يد صار به  
 تشلها لان المختص به  
 القاطع اجتماع قطعها  
 فهاستغفوه واحدة وهي  
 اذما سقط بعضها سقط كلها  
 (توبته) عن قطع الطريق  
 (قبل القدرة عليه) وان لم  
 يصلح عمله لا يه يتخلف  
 ما لا يتحصه كالقود وضمان  
 المال (لا بعدا) وان صلح  
 (على المذهب) فهو  
 الآية والام يمكن لقتل فيها  
 فائدة والشرع أنما قبلها  
 لا تهمة فيها بعد فها  
 ثم مدفع الحد ولو ادعى بعد  
 الظفره سبق فوبته  
 وظهرت أماره صدقه  
 فوجهان والذى يقتضيهما  
 عدم قصده التهمة ولا نظر  
 لامارة يكذب قصده نعم ان  
 أقامها بينة قبل (تبيينه)  
 وقع البيضاوي في تفسيره  
 ان القتل قصاصا يسقط  
 بالتوبة وجوبه لاجل زلة  
 وهو عجيب

وأعجب من كون شخصاً عليه في سائرهم ظهور فساد لان التوبة كما تتر ولا تدخل لها في القصاص أصلاً اذ لا يتصوره بقدر كونه قصاصاً  
 حالنا وجوب جواز انظر الى التي قطبها سواء لاولاً جمعاً مطلقاً أو للاحكام فان طلبه من الوالي وجب والام بحسب حيث كونه قصاصاً  
 وان سار أو وجب من حيث كونه حداً (١٦٤) فتأمل وأما بعضهم على الاوافق قواعد مذهب البيضاوي فاحذر فان السب قاض بانه

(قوله وأعجب من الخ) في التعبير بما يجب دلالته على ما لا يليق بنسبة مثل البيضاوي اه سم (قوله مطلقاً)  
 أي سواء غلبت قتل القاطع معنى القصاص أو معنى الحد (قوله فان السب) أي تتبع كلام البيضاوي  
 (قوله المتن سائر الحدود) أي بانها اه معنى (قوله المختصة) أي قوله بل على الاصرا في المعنى الاول قبل  
 الزرع وهو موقوفه بل من آخر على نعم والى الفصل في النهاية الاول وكذا في ذي فأم لم (قوله المختصة) صفة  
 للحدود (قوله قبل الزرع) أي الى الحاكم (قوله ولو في قاطع الطريق) عبارة عن المعنى في قاطع الطريق  
 وغيره اه وعبارة سم قوله ولو في قاطع الطريق اشارة الى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق اه  
 (قوله بل من الخ) أي بل حدس أو أخر أي صلى الله عليه وسلم هذا لا يرد بالأظهر فالتأنيد كره في مقام  
 الاستعجال اه (قوله عنهم) أي بعد قتلها كل من هذه الطرق وفي الثالث متعلق بأخر والصدور الاول والثالث  
 له والثاني التوبة (قوله لم يبق اه) أي مقابل الأظهر القائل بالسقوطها تمام على حد قاطع الطريق اه  
 معنى (قوله عليهم) أي الأظهر ومقابله (قوله وكذا في الخ) وقفاً للمعنى وخلافاً لما به عبرته ولا يستطاع  
 جاعون ذي سلامة يكره اه (قوله وكذا في الخ) المقصد خلاف هذا كقوله شخص الشهاب الوالي رحمة الله  
 تعالى اه سم (قوله ومن حد في الدنيا الخ) انظر هل هو مبني على ان الحد وجوباً وإلزاماً وبسبب عليه اه  
 رشدي (قوله بل على الاصرا الخ) أو على الاقدام على موجهه اه نهاية  
 \* (فصل في اجتماع عقوبات على شخص) \* (قوله في اجتماع عقوبات) في الخول المتن في الاصح في المعنى الا  
 قوله ولا يجوز المبادر منه وقوله ونصب الى المتن والى الكتاب في النهاية الاول ولا يجوز المبادر منه وقوله فان أي  
 الى المتن وقوله ثم أتى الخو لا اجتماع وقوله ولو اجتماع محال المتن (قوله في اجتماع عقوبات) أي في غير  
 قاطع الطريق وهي املا دى والله تعالى أولهما وقد بدأ بالقسم الاول اه معنى (قوله المتن من زمة) لا كمين  
 محلي ومعنى (قوله لا زمة) كان الاول ذكره عشرين زمة قال العمري فلو كانت لو احدى لم يحسب الترتيب شرعا  
 بل بآرائه اه (قوله وان تأخر) أي سوي حبيبه قال الرشدي هو غايتها في الجسد اه أيضاً (قوله وخفيفه) هو  
 سيد كبحر فزه (قوله لزمه) أي مستحق قتله بالتقديم أي في الزمن يعني المولود اه رشدي (قوله في جعل)

(قوله وأعجب من الخ) في التعبير بما يجب دلالته على ما لا يليق بنسبة مثل البيضاوي (قوله لمع ظهور فساد الخ)  
 أقول دعوى فساد فضا عن دعوى ظهور فساد فتدوا او اضعا (قوله لان التوبة لا تدخل لها في القصاص  
 الخ) قلنا بدع البيضاوي أن لها دخلاً في القصاص بل ادعى ان لها دخلاً في صفة القتل قصاصاً وهي وجوبه  
 أي تختمه وقوله اذ لا يتصوره بقدر كونه قصاصاً الخ قلتم بدع له ما تاتي جواز وجوب هذا القدر بل ادعى  
 انه في نفسه الحالتان وهو صحيح على انه يمكن ان يدعى أنه الحالتين بذلك القيد لكن باعتبار ما باعتبار الوالي  
 واعتبار الامام اذ طلب منه فتقوله لاننا نظرنا الخ كلام ساقط لانه في النظر اليه سماجياً ولاشك ان النظر  
 اليه سماجياً يقتضي ثبوت الحالتين بقدر كونه قصاصاً وقوله فتأمل قلنا ما لم نوافو جدينا لم نبشاً الا عن  
 عدم التأمل الصريح فاجمع ذلك من المسارعة الى دعوى ظهور الفساد والتحصين البيضاوي ومحشمه  
 والتثبت على ذلك بما لا منشأه الا لفظة الفاحشة لولا لول التوبة لانه (قوله ولو في قاطع الطريق)  
 اشارة الى أن هذا الحكم في أعم من قاطع الطريق (قوله وكذا في الخ) المقصد خلاف هذا كما قاله شيخنا  
 الشهاب الزملي  
 \* (فصل من زمة قصاص وقطع وحقن وطالبو مسلم قطع الخ) \*

لا يجوز يمكن على غير مذهبه  
 من غير ضرورة لقائه (ولا  
 تسقط سائر الحدود) المختصة  
 بالله تعالى كذا في المروقة  
 وشرب سكر (بها) أي  
 بالتوبة قبل الزرع وبعده  
 ولو في قاطع الطريق (في  
 الأظهر) لانه صلى الله عليه  
 وسلم قد ظهر توبته  
 بل من أخر عنها بما بعد  
 قتلها وأطال جمع في  
 الانتصار لمقابله بالاثبات  
 والاحاديث الدالة على ان  
 التوبة ترفع الذنوب عن  
 أصلها ثم تارداً الصلابة تسقط  
 حديقها صلحاً وكذا في  
 زنى ثم أسلم وان خلاص في  
 الظاهر بما جاء بين يدي الله  
 تعالى فليست محقة بتسقط  
 بها سائر الحدود قطعاً ومن  
 حد في الدنيا بما عاقب في  
 الآخرة ذلك الذنب بل  
 على الاصرا عليه ان لم يثبت  
 \* (فصل) \* في اجتماع  
 عقوبات على شخص واحد  
 (من زمة قصاص) في النفس  
 (وقطع) لطرف قصاصاً  
 (وحدنق) وتزوير وراثة  
 (وطالبون) عزرون تأخرهم  
 (جلد) للقتل ثم قطع ثم  
 (قتل) قصداً للاخف  
 فالأخف لانه أشرف بالي  
 استغناء الشكل (ويبادر  
 بقتله بعد قطعه) بلا حيلة بينهما فخصا بالاول لان الغرض ان المسحق مطالب بالنفس مسقاة (لا تقطعه بعد جلده) فلا  
 يجوز المبادر منه (ان غاب مسحق قتله) لانه تقديم بالاول لا يقترب قود النفس (وكذا ان ستر وقال غسلاً القطع) أو بان يادر بعده بالقتل  
 وخفيفه به بالاولين لحدود القطع (في الاصح) لانه تقديم بالاول لا يقترب قود النفس فاصح عدم تأخرهم لرشاء بالتقديم أو بالاول بخفيفه به بالاول لا يقترب جزيماً  
 أو بان يادر بما عاقب في النفس فتكون المواساة لقوات النفس فاصح عدم تأخرهم لرشاء بالتقديم أو بالاول بخفيفه به بالاول لا يقترب جزيماً

أي  
 تجوز المبادر منه (ان غاب مسحق قتله) لانه تقديم بالاول لا يقترب قود النفس (وكذا ان ستر وقال غسلاً القطع) أو بان يادر بعده بالقتل  
 وخفيفه به بالاولين لحدود القطع (في الاصح) لانه تقديم بالاول لا يقترب قود النفس فاصح عدم تأخرهم لرشاء بالتقديم أو بالاول بخفيفه به بالاول لا يقترب جزيماً  
 أو بان يادر بما عاقب في النفس فتكون المواساة لقوات النفس فاصح عدم تأخرهم لرشاء بالتقديم أو بالاول بخفيفه به بالاول لا يقترب جزيماً

وأما لو كان به مرض غثوف يخشى من موته بالجلدان لم يادر بالقطع فيأدر به وجوب إخراج بطاريمه أو طالب بعضهم أنه أحوال غثيف إذا  
أترس متيق النفس حقه وطالب الأخران (جلد فاذنوا) بفتح الراء وكسرهما (قطع) ولا والله بينهما متوف الموت فيغوث قدود النفس (طو)  
أترس متيق طرفه وطالب الأخران (جلد) على مستيق النفس الصريح يستوفى الطرف) للثلاث غثوف حقه واحتمال تأخير مستيق الطرف  
لأن غاية فيغوث القتل لا نظر بالدين مبنى القود على الدرع أو الاسقاط ما أمكن فاندفع استقصان (١٦٥) جبر على القود أو الضرب أو الأذن

أي يجوز تجديده اه وشدي (قوله) وأما لو كان به مرض الخ دل على عدم تأخير الجلد للمرض ثم وعش  
(قوله) فيأدر به) أي بالقطع (قولنا) إذا أترس متيق النفس حقه بطاريمه (قوله) فان قيل كل المستيق فيضامن  
هذا عما ذكره فيما ذاب مستحق القتل أجيب بأنه أعاذ لضرورة التقسيم اه معنى (قوله) وطالب  
الأخران) التي قوله باستيفاء حقه على النفس الأتوه ولكنه بعز راي المتي (قولنا) المتز على مستيق النفس  
الصريح) سراء تقدم استحقاق النفس أم تأخر اه معنى (قوله) لا نظر اليه) خبر قوله واحتمال الخ (قوله)  
استقصان جبره الخ) هذا قوله وقلة والكثير ما جاز به كإلى الصباح اه عش (قوله) فان أي) أي من جميع ذلك  
(قوله) مكن الحاكم الخ) أي من القتل وهذا من تبة الاستقصان (قولنا) المتز فالتباس) أي لاسبق في هذه  
المسئلة كما قاله الرافعي في الشرح الكبير اه معنى (قوله) ولو قطع الخ) غايه في المعطوف (قوله) نحو أمثلة) عبارة  
النهاية بعض أمثلة اه (قوله) كان في في قوله وجع بينهما في النفس الأتوه ثم رأيت إلى ولو اجتمع وقوله قال  
المارودي إلى قال القاضي (قولنا) المتز فم الخ) علم منه أنه لو اجتمع مع الحدود تفرز وهو المقدم وبه صرح  
المارودي اه معنى (قوله) ثم بعد ثم من الجلد) أي والتغريب أيضا على الوجهين يتوهم في (قوله) فاعا (القتل)  
أي بغير مهلة لأن النفس مستوفاه اه معنى (قوله) ويغيبه تقديم التغريب) أي على قطع السرقة ثم من  
النهاية والمغني آ فضا صباه (قوله) عكسك) أي تقدم قطع السرقة على التغريب بوجوب الرجاء أنه قبل قطع  
السرقة أشد من قولهم قدم الخناه شورى (قوله) ولو اجتمع قطع سرقة الخ) ولو اجتمع قتل قصاص في غير  
محار بنوقتل محار تقدم السابق بينهما ورجع الخ) إلى الذي يؤول في الرجاء قطع السرقة قتل المحار بقضا  
لو سرقت وقُتل في المحار يتوهم أن أوجهها ما قال شيخنا ثم اه معنى وواقعة النهاية في الأولى دون الثانية  
فقال أبو جهه مالا يقطع للسرقة ثم يقتل ويصلب المحار بقلان الظاهر في ذلك أن حق الأدي لا يغوث  
بتقديم حق الله تعالى وبالمال سم اه (قوله) لهما) أي للسرقة والمطه اه عش (قوله) قال المارودي  
الخ) اعتمد النهاية بتصاره ورجع لانه كقول الخ) كمال المارودي والرواني ذهب القاضي الخ (قوله) ورجع  
الخ) ويقتل في قتل الردة وجه الشهاب لم يلى اه شورى (قوله) وقال القاضي الخ) اعتمد المغني (قوله)  
وجع بينهما الخ) عبارة بأنها يمكن الجمع بينهما الخ (قوله) يفعل ما يرام مصلحة) أي ظاهر رأى المصلحتي  
قتله بالردة قتله بالسيف أو في قتله بالزنا رجحه اه عش (قوله) ولو اجتمعاهما) أي قتل زنا وقتل ردة (قوله)  
لانه حق الأدي) قضيتان حسد الزنا ليس حق الأدي مع أن في الزنا مع اكرام الميز في الجناية على الامراض  
اه سم (قوله) أو اجتمع عقوباته) مأمورة الاستوائ في حقونه تعالى وقوله أولا) ذي مأمون كقذف  
اثنين سم على ج اه عش (قوله) مع هذه) أي حد الزنا والسرقة والشرب والازدنا (قوله) وكان شرب الخ)  
عطف على كان الخ (قوله) أو كانا) عطف على قوله لم يغوث الخ) والضرب على الله حق الأدي وقوله فلا

(قوله) وأما لو كان به مرض غثوف الخ) دل على عدم تأخير الجلد للمرض (قوله) فيأدر به وجوبا) قاله  
الأذرعى مر (قوله) لا نه حق الأدي) قضيتان حد الزنا ليس حق الأدي مع أن في الزنا مع اكرام الميز في الجناية  
على الاعراض (قوله) أو عقوباته) بالله تعالى الخ) مأمورة الاستواء وقوله أولا) ذي مأمون كقذف اثنين  
(قوله) لم يغوث حق الله تعالى) في الرض وشرحه في النواحي قطع السرقة قتل المحار بغير مهلة لو سرقت  
اجتمع قطع سرقة وقطع محار بقطع يده البعنى له سم ثم رجحه للمحاربة أو قتل زنا وقتل ردة قال المارودي والرواني ورجع لانه أكثر كلا  
وقال القاضي يقتل الردة فذات لها أشد وجع بينهما لأن المام يفعل ما يرام مصلحته ولو اجتمعاهما ما قتل قطع الطريق قدم وتلكانه حد لانه  
حق الأدي (أو) اجتمع (عقوباته) بالله تعالى أولا) ذي مأمون كقذف اثنين (قوله) أو عقوباته) بالله تعالى  
ولا حسيان) كل كان مع هذه حد حديق وكان شرب روى في قذف وطع وقتل (قدم) حق الأدي ان لم يغوث حق الله تعالى أو كانا فلا تقدم  
(حد قذف) وطع (على) حد (زنا) لأن جنى الإدي مبنى على المضائقين ثم قدم ولو اعتلما كقال

(والاصح تقدمه) أي حد الغذف وكذا (١٦٦) القلع (على حد الشرب) (والاصح) ان القصاص قتل وقطعا يتقدم على (حد الزنا) ان كان

بصفة المصدر كما قال قول المتن والاصح تقدمه على حد الشرب) ولولا ان حد الشرب يوجب حد الغذف بل  
يحل لثلاثه بالانزال اه معني (قوله لا القطع) أي بل يتقدم القطع على حد الزنا ما قطعاه ومعنى أي  
رحاكن اولدا (قوله كما تقرر) أي في قوله وقطع على حد الزنا سم على ج اه عش (قوله وحسب آدى)  
انظر مع ان التزير يكون منه تعالى سم على ج الا انه وان كان حقيقته تعالى هو أخف فمقدم على غيره  
اه عش

(قوله جمع شرب) أي قوله ومن قال بالكسفي في النهي بالانزاله أيضا وقوله فلم يقل ان شرب الخمر وقوله  
حرام اجزاء وقوله وعليه الى حقيقة تقرر وقوله قياس الى خصوص (قوله وفيه) أي في هذا السكاب (قوله  
ذكر التنازع برتبة) أي فلا يقال لم يخلها في الترجمة اه عش (قوله لان القصص لم يسب الايبان القطع الخ)  
يتأمل اه سم (قوله وأما هنا فالتصديقان التجرم الخ) فيمنع ظاهر فاعلم بما حدته اول السرقة اه رشدي  
(قوله أيضا) أي كيان الحد بالاشربة (قوله بالنسبة الى سب عليه) (قوله في كثير الخ) أي لتكثير (قوله  
فلم يقل حد) أي لم يذكر لفظ حد (قوله لم يدرسم) أي لتأنيق بقدر لفظ حد (قوله والحد) أي بالاشربة  
(قوله شرب الخمر) أي قوله أي من حيث المعنى الا قوله ثم قبل الى حقيقة تقرر (قوله شرب الخمر الخ) الاولى  
وشرب الخمر او الامتناع في النهي والغنى (قوله اجزاء) ولا التنازع في القول من حكمه بما احتج بها اه

معني (قوله من الكثرة) وان مرجعها لجهلها من الماء اه نهاية أي خلافا لعل في قوله انها احتسب من  
المعاش رشدي عبارة عش أي يتصلها بالمرحبة بان كثر منها كماله لانه لا حد في تناوله فلا يكون كبيرة  
اه (قوله من الكثرة) بل هي أم الكثرة كما قاله عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما اه معني (قوله والاصح  
الخ) عبارة النهاية وكان شربها مرة اول الاملاحة وحسب قول الحد في العقل على الاصح ولا ينافيه قولهم ان  
الكيان الحسن ينع في مله من الملل لان ذلك بالنسبة للمجموع عوفيل انه باعتبار ما استقر الخ قال الرشدي  
قوله الكليات الخمس أي النفس والعقل والنسب والمال والعرض اه وقال عش قوله الخمس قد نظمها

شخصا الثاني في تقديره وراحدا ساقى قوله وحفظ نفس ثم حذر من مال النسب ومن ثلها تعقل وعرض قد  
وجب اه (قوله لم يدرسم) أي لم يذكر لم يتناول على الله عليه وسلم اه عش (قوله وروى في المصنف) أي في شرح  
مسئره وقال هو أي القول بان شربه لا حد في العقل حرام في كل مله لا لاصل اه معني (قوله ورواه) أي  
تفسير المصنف ذلك القول (قوله انه باعتبار ما استقر الخ) فحسب انها لم ينع في مله أي لم يستقر باحتساب في مله  
وان ابيحت في بعضها في بعض الاحيان اه رشدي (قوله عند أكثر أصحابنا الخ) عبارة الغنى والخلف  
أصحابنا في وقوع اسم الخمر على الانبياء حقيقة فقال المزني وسأعت ذلك لان الاشتراك في الصفة يقتضي  
الاشتراك في الاسم وهو قياس في اللغة وهو حار عند الأكثرين وهو ظاهر الاحاديث ونسب الرازي الى الأكثر

انه لا ينع عليه الامتناع في الخمر بل بالحد في الخمر لكونه لا يكفر مستقلا بخلاف الخمر الاجماع على  
خمرهم دون ذلك فعند اختلاف العلماء في تحريمها اه (قوله وان لم يقتض بالزنا) واعتبر بالزنا وبخمس  
يقضه لانه يتعدى لكونه مجموعا عليه اه معني (قوله فخر به غيرها) أي غير الخمر الخمرة بما ذكر (قوله قياس  
الخ) عبارة النهاية بنصوص دللت على ذلك اه (قوله أي بفرض الخ) لاجلها اليه بنه على جواز

في المحاربة وجهان أحدهما وهو الواوجه نعم تقليد الحق الايدي وانما هو ملا بل يقطع لمرقة بقتل  
والمصلح للصالح لان الظاهر في ذلك أن حتى الايدي لا يوجب بتقدم حق الله تعالى الا ان يقال لم يقتل  
اندرج في العقل وفيه ما فيه (قوله لا القطع) أي بل يقدم القطع على حد الزنا ما قطعاه ومعنى أي في قوله  
وقطع على حد الزنا (قوله وحسب آدى) انظر ما ذكره رشدي ويكون حقيقته

(كطلب الاشربة) اه

(قوله ان القصص لم يسب الايبان القطع) يتأمل (قوله أي بفرض الخ) لاجلها اليه بناء على جواز

رجاء النسبة لقتل لا القطع  
كما تقرر تقدمه على الآدى  
بجواز حد الزنا تقرر به  
وحد الشرب فاما ما تقدم  
على القتل فلا يوافق  
تقرر ويحل الخلف هنا تناف  
وقع بين الزنا وكسبي وغيره  
لاجابة بناله ولو اجتمع  
مع الحدود تقرر فقدم عليها  
كلها كما علم مما مر اه أخف  
وحسب آدى  
(كطلب الاشربة) اه

جمع شرب بمعنى مشروب  
وقيد ذكر التنازع برتبة  
وجمع الاشربة بتلاخلف  
أفرواها وان اتحد حكمها  
ولم يقل حد الاشربة كالأكل  
قطع السرقة لان القصص ثم

لنفس الايبان القطع ومقتله  
وأما التجرم فمعلوم ضرورة  
وأما هنا فالتصديقان  
التجرم أيضا بخلافه بالنسبة  
في كثير من المسائل فلم يقل  
نقد لتقدير حكم الشامل  
للمرمة والحد وغيرهما  
كالموجب عند الغرض شرب

الخمر حرم اجزاء من الكبائر  
وشربها السلبون أول الاملاحة  
قبل استحبابها لما كان قبل  
الاسلام والاصح له يوجب  
ثم قبل الجواز الشرب لاجل  
العقل لانه حرام في كل مله  
وفيهما المصنف وعليه فالمراد  
بقوله سم عشرين في كل  
مله انه باعتبار ما استقر عليه  
أمره بتناوذه حقيقة فالمرجع عند

أكثر أصحابنا المسكر من  
عصير العنب وان لم يقتض بالزنا  
منصوص عند أكثرهم كل مسكر

القياس  
عصير العنب وان لم يقتض بالزنا  
منصوص عند أكثرهم كل مسكر

ولكن لا بكمز مستعمل المسكر من عصير غير العنب بخلاف فيه أى من حيث الجنس على ما يليه على قول جماعة أما المسكر بالفعل فهو حرام إجماعاً كما حكاهما الحنفية فضلاً عن غيرهم بخلاف مستعمله من عصير العنب الصرف الذى لم يطبخ (١٦٧) ولو قطع لانه يجمع عليه ضرورى من

وتخرج بالشراب معلوم من الجامدات فلا حذر فيها وان خوستها سكرت على ما مرأى ولا يغسل قبل التعز ولا تنقع الشدة الطرية عنها كثير  
البنجر والزعفران والغبر والجوز والحشيشة وأخره وقودونها كان أوائل المائتين السابعة من ظهور تدويع التنازل التي تقع في العالم فتدويع  
أفطع وأذهب النغوس منها ولا حذر فيها التي ليس فيها شدة طرية بخلاف قبل التدوير نظر الأصل ما بال التعز والزجره عن هذه المصنعة  
التي تدويعها تأكيد المبالغة في الزوجه (١٦٨) وإذا عتقه من الكبائر بل من أخصها حذر لأن من استعمال كثير من السفهاء

من ثبت يسمى القيسي  
فوجد بنحو جبال مكافئه  
أسوأ الخلدون لأن قلة  
يؤدي إلى مسخ البدن  
والعقل وزاله عن جميع  
اعتدالها وكثيره قاتل فوراً  
فهو أبغ من الأفقون في  
السبب وقيل لأن  
مركب يسمى البرش ونحوه  
وهو أيضاً مسخ للبدن  
والعقل ولا يجف لمسه  
ذلك في قوله - ان تركنا  
له يؤدي للقتل فصار  
واجباً علينا لا يجب عليهم  
التدريج في تنقيصه  
فشيأ لأنه مذهب الخلف  
الكبر به شيئاً إلى أن  
لا يضره فقد كآ جمع عليه  
من رأيناهم من أفاضل  
الطباه في لم يسعوا في  
ذلك التدريج فهم شقة  
آخون لا ضرر لهم ولا حذر  
في طعامهم الا قدر ما يهي  
نفوسهم لو فرض فويتها  
يفقد وحشيتة يجب على  
من رأى فاقده وحشيتة عليه  
ذلك طعام ما يحبه لا غير  
كسنة ما للغة بالمرأة  
ويحرم شربها ذكره ويحذر  
شربه (الاصناف وحنونا)  
لرفع القوم من أكل ينفي

أزركشي الاسكار ولو باعتبارها المخلصة من هذا وتدويع عليها بتدويعه في القطن فلا حذر  
الشواب والمشراب سم على ١٥ عش (قوله وخرج) أي قوله وبما تأكل في الغنى (قوله وخرج  
بالشراب معلوم) أي وما سكر غير المسكر ولكن يكبره من غير المسكر المتصف وهو ما يعمل من غر ووطب  
والخلط وهو ما يعمل من سمر ووطب لأن الاسكار يسرع إلى ذلك بسبب الخلط قبل أن يتغير طعمه  
فيظن الشواب أنه ليس بمسكر ويكون مسكراً مفسداً وأخى (قوله ككثير البنجر الخ) المراد بالكثير منها  
ما ينفس العقل بالنظر لغالب الناس وان لم يؤثروا في المتناول له اعتياد تناوله ١٥ عش (قوله والحشيشة  
الخ) ولا يتبل بعملها الصلاة ١٥ عش (قوله أوائل المائتين السابعة) عبارة قاتل وقال ابن تيمية أن الحشيشة  
أول ما ظهرت آنزلة المائتين السابعة من الهجرة ١٥ (قوله ولا حذر فيها) أي المذكورات عمله مالم  
تشبهت بغيره فتدويعها بغيره لا يضر ولا حذر في الجاسة والحد كانه من أذنب وصار كذلك بل أولى  
أي الحذر وفاته القلي لا يورى ولعلنا سم على المنهج ١٥ عش (قوله لاسهلها) أي ما سكر  
ومذاب المذكورات (قوله بل التعزير) أي بل فيها التعزير والمبصر في أنه قد علم على استعمال ذلك  
بحيث لو تركه أصابه ما يبيع النهم يجب عليه السقي في إزالة الاحتياج إليها باستعمال شدة أو تقلبه إلى  
أن يصير لا يضره تركه ١٥ عش (قوله وإذا عتقه الخ) عطف على المبالغة (قوله إلا أن) الاستبصار ذكره قبل  
منه نفي الخ قوله من استعمال الخ من قبله تدويع استعمال الخ فاعل حدث (قوله وزاله) عطف تقدير  
على مسخ والغبر لكل من البدن والعقل (قوله وكثيره قاتل) عطف على اسم أن وخبره (قوله ويحذر)  
عطف على مركب (قوله وهو) أي المركب المسمى بالبرش (قوله استعمال ذلك) راجع لكثير البنجر  
والزعفران الخ أيضاً (قوله تركا) اسم أن (قوله فصار) أي استعمال ذلك (قوله لأنه يجب الخ) عطف  
لعدم الخ (قوله لأنه مذهب الخ) أي التدريج في ذلك (قوله كآ جمع عليه) أي اذهب التدريج لذلك  
(قوله ولا حذر الخ) عطف على لهم (قوله الا قدر ما يهي الخ) أي من الحدوث المذكورة (قوله ذلك)  
أي قوت نفسه (قوله طعامه) فاعل يجب (قوله ويحرم) أي قول المتن ومن غص في النهاية الاقوله لكن  
ينفي إلى المتن (قوله ويحرم شربه الخ) إشارة إلى أن قول المصنف الاصيل الخ يستثنى من التحريم وجوب  
الحد عبارة الغنى وظاهر قوله الاصيل الخ أنه مستثنى من التحريم وجوب الحد لكن الاصحاب يمتدحونه في  
الحد ١٥ (قوله على قيس ماسر) أي في السارق (قوله أو معاهد) أي أو مؤمناً كانهم بالاولى ١٥ عش  
(قوله لأنه لا يلزم) أي قوله كآ في المجموع في الغنى الاقوله ككل آكل أو شارب حرام (قوله مسكر اقهر)  
عبارة الغنى أي مضروباً في سلقه قهر ١٥ (قول المتن على شربه) وفي النهاية والغنى على شربه ١٥ أي  
المسكر (قوله يلزمه) أي المكروه كل آكل بلاتون (قوله ولا نظر إلى عذره) الاستبصار تأخيره عن الغاية  
(قوله وان لم يتناول) أي كالمضطر ١٥ عش (قوله لذلك) أي أن يؤزم التدوير (قوله وعلى نحو السكران  
الخ) عبارة الغنى ومن حذر شرب المسكر المسكر في الشرب لا لا حذرنا ١٥ (قوله فحذرنا) أي  
حال صوره أخذاً مما يأتى أنه لا يحذر المسكره ١٥ يحذر على ١٥ عش (قول المتن ومن جهل كونها) أي

ولو باعتبار القطن متصفه من هذا وتدويع عليها بتدويعه يكفي في القطن فلا حذر جنس الشواب والمشراب  
تقرر والمبصر على قياس ماسر (وسواء) أو معاهد لعدم التماسه (وفاً) لأنه لم يلزم بالتمسك بما لا يعتقد الاما يتعلق  
بالاعتدال (دو حذر) سكر قهر الاصلحه (وكذا مسكره على شربه) أي المذهب لرفع القوم من أكل أو شارب حرام تقدره  
أن أطاعه كآ في المجموع وغيره ولا نظر إلى عذره وان لم يتناول لأن استدراكه في الباطن استغنى عنه ويحرم وان حل ابتداءً ولا يسهل فأنفذ  
استبعاد الأذى في ذلك وأخذه غير محقق استبعاداً على نحو السكران أفاضل بمسكراً وحدها لم يعد قبل شربه فيجدنا ١٥ (ومن جهل  
كونها خيراً) فشرها لما



الاحتياط (لحمد) لعذر وهو العرفي يصدق به بعد وجهه من هذا الذي هو ألا كراهي وبين معنى ألا كراهان لم يعلم منه أنه يعرفه ولو قرب إسلامه فقال جهلت خبرهما لم يعد لأنه قد تخفى عليه ذلك والخديرة بالشبهتين وتضمنان من نشأ (١٦٩) بين أظهرها بحيث تقضي برتبته

الخبر اه معني ومثلها - يرد من المسكرات فشر به الى قوله ويؤخذ في النفس الاقوله أي وبين الى المتن (قوله الاحتياط) أي كونها شر الايسر اه معني (قول المتن) أي ويوجب عليه التقاير اه عني أي أن أطاقه (قوله لعذر) ولا يلزم منه المبالغة الفاشية المسكرات التي لم يمتنع من روضه مع شرحه وعني (قوله وفي الخبر يصدق الخ) يرد بالنظر فيمن قال طنتها حشيشة مذابة أو غيرها مما يجرم ولا حد فيه ومقتضى قول المصنف من جهل كونها الخ قول الشارح فشر به الخ اه يصدق به بما بقي فيمن علم الحر متوجها للحد فليست له اه سدحر (قوله إذا الذي هذا) أي الجهل وقاله أعلم ان الذي شر به مسكر اه معني (قوله والا كراه الخ) ظاهره وان لم يثبت ذلك ولا وجدته قربة فليست عليه اه عني عبارة السدحر ظاهره ان مدعي الجهل يصدق وان كذبه ظاهره ككونه مرفقا بكون شرهما أو باصطناعهما وهو محل تأمل وان مدعي ألا كراه يصدق أيضا وان كذبه ظاهره ككونه ذائقا كعصاة يقطع بعدم تصور كراهية تلك البلذو هو محل تأمل أيضا وان أمكن تأييد الظاهر في المسئلةين يكون الحدودندرا بالشبهتين ويؤيد التقييد على المسئلةين بحث الأثرى الا فيمن جهل الخبر وماله أعلم اه (قوله أي وبين معنى ألا كراه الخ) فرغ عني بين ألا كراهي ليس بأكراد كنه لجهله لمن أن مثله ألا كراه مبع فظاهره لاحد عليه اه سم (قوله ان لم يعلم منه أنه يعرفه) أي ألا كراه أي فان علم من سمعته فلا يثبت عليه اه رشدي (قول المتن) ولو قرب إسلامه أي وأنشأ بعيدا عن الجلاء اه انتهى (قوله واعتد الأثرى) عبارة النهاية لا تعتمد الأثرى وضبط النفس كلام الأثرى مما قصه ظاهره كلام الاصحاب الاطلاق وهو الظاهر اه (قوله أو قال علت) الى قوله وبه فارق في النفس الاقوله وان حصل منهما مسكر (قول المتن) لا يجوز الخ) ولا يأكل لحم طبعه اختلافه من قوله شر به أو غش فيه أو تركه فانه يحد بلقاءه عنها معني وروضه مع شرحه (قوله وما فيه بعضها) الظاهر ان المصنف ليقفه سائر المسئلة اه عني (قوله والمغالبة بعضها) أي ان لا يبق للمسكر طعم ولا لون ولا راي اه حلي (قول المتن) وكذا حقته أي بان ادخلها به وسعوط أي بان ادخلها به اه معني (قوله بفح السب) فبما الضم كالقعود فان المراد به المصدر اه يعبري (قوله ولا حيلة له) أي ان حرهنا أي في الحقنة السعوط وقوله اذا دعي اليه أي المذكور من الحقنة والسعوط (قوله وبه فارق الخ) أي بالتعليل المذكور (قوله بفح أوله) الى قوله على أنه قد يؤخذ في النهاية (قوله وبه يجوز رخصه) أي وهذا وان كان أمسه لازما لكن لا على عرف الجرح بناء للمفعول وفي المصاحف فصصت بالطعام فخصصت باب تعصومن يبق قتل لغتوا النفس بالضم ماغص به الانسان من طعام اه وهو صريح في ان الماضي غص بالفح لا غير وان في المضارع لغصن اه عني عبارة الغنى وحكى منها الفصح أجود فاه ابن الصلاح والمصنف في تهذيبه اه وقوله وهو صريح في ان الماضي الخ فانه ظهر فارقان تعصمن الباب الرابع فكلام المصاحف يفسدان في دونهن لغتين أيضا (قوله ان خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب اذا تلف عضو أو متفعة عضو فلا يرجع ثم رأيت العلامة المذكورة اه سم (قوله بما ياتي في المضطر) أي في كل الاطعمة (قوله) أي بالهلاك (قوله ثم أي في المضطر) (قوله الحاقه به ذهنا) أي الحاق نفو الهلاك بالهلاك الى الوجوب في الغصص بالقضية (قوله وجوب) الى قوله ولا حد في النهاية وإلى قوله ولز كشي في النفس الاقوله أوصي أو يجوزون وقوله وبظهر الى الواجب وتحت قوله لم ذكر ونلف الهلاك منها (قوله انقاذ النفس الخ) وعلى هذا

(قوله أي وبين معنى ألا كراه الخ) فرغ عني بين ألا كراهي ليس بأكراد كنه لجهله لمن أن مثله ألا كراهي مبع فظاهره لاحد عليه (قوله ان خصوص الهلاك شرط للوجوب) قضية هذا عدم الوجوب اذا تلف عضو أو متفعة عضو فلا يرجع ثم رأيت العلامة المذكورة (قوله ان لم يجد غيرها) يعني ان لا يجد دوان

وجوبا (عني ان لم يجد غيرها) انقاذ النفس من الهلاك ولا حد في الفعل والسلامة بالامانة

مات بشر به مات شهيد الجواز تناوله بل وجوبه بخلاف ما للشر به تعدا وغص منه ومات فاته موت عاصيا  
 لتدبيره بشر به اه عش (قوله فارقت) أي الاسفة لأي وجوبها (قوله صرفة) أي ما غصير الصرفة فغصه  
 تفصيل متأن لا لشدة اليه اه رشدي (قوله انه) أي المصنوع وهو الخمر (قوله ليس بدواء الخ) والمعنى  
 ان الله تعالى حليها لم تمنعها عندما حرمها بل لهذا قوله صلى الله عليه وسلم ان الله لم يجعل شفاء أمة الخ  
 وهو محمول على الخمر اه معنى (قوله انما هو قبل عجزها) وإن سلم قلته لغيره فغص بها مطاوعه وحصول  
 الشغابها مطعون فلا يحوز على إزالة الخطوع اه معنى (قوله انما هو الخ) قد يقال هذا مناقبه ظاهر  
 الآية بحيث قرئت للتأنيب فيها بالآثم التي هو شره التعميم اه رشدي (قوله اما استهلكه) أي قوله  
 وإن قيل في النهاية الآية قوله ونظره إلى قولنا استعمله وقوله لن ذكر (قوله فيجوز التداءي بها) وإذا سكر  
 مما شر به لتدواء وعطش أو اسافة لقسمة مقتضى ما فاته من الصلوات كما صرح به الارشاد ولانه تعدد الشرب  
 لمصلحة نفسه بخلاف الجاهل كونه لم يفرق ليلته مقضاء الصلوات الفاتية تعدد السكر كما صرح به  
 الرض (فرع) ثم صغيروا تحت الخمر وخيف عليه اذ لم يسق منها بل عجزوا عن شربه ما دفع عنه الضر وقال  
 موانع ان خيف عليه الهلاك أو مرض فغص إلى الهلاك جز والابحز وإن خيف مرض لا يغص إلى الهلاك  
 اه سم على المنهج أقول لولا بل يكفي بمر مرض حصل معه مغشوا بسيان غلب امتدادا بطول بل يكن  
 بعدا اه عش (قوله كصرف بقية الخمر) كصم صبتو بل ولو كان التداءي ذلك لتجديله شفاء  
 معنى وروى مع شرحه (قوله ان عرف) أي بالطلب ولو غاصقا اه عش عبارة للمعنى والووض بشرط  
 اختيار طبيب مسلم عدل بذلك أو عرفته للتدواء به اه والشروط المذكور ترجع لكل من المشبه  
 والمثبه كما هو صريح منع الرض والمعنى (قوله وتعينها) عطش على تعينها (قوله تقديم هذا) أي الخمر  
 الآخر (قوله بل عجزوا قطع دمتا كالمخ) عبارة لنهاية لقطع نحو سلعوني دمتا كذا الخ قال عش وهل  
 من ذلك ما قيل من أن ذكره أو تغشوا عليه اقتضاه الأبطالها ما ما يغيب عقله من نحو أربع شعثي فيه نظر  
 ولا يعد لفسده لانه وسيله إلى عكس الزوج من الوصول إلى الحق ومعلوم ان يحصل جواز شربه ما لم يحصل به  
 لها أي لا يحل محلته في إزالة السكر اه (قوله بغير مسكر الخ) أنظر لولم يعد إلا السكر المانع سم على ج  
 والتفريع عجزوا في هذه الحالة فمما على ما لو تعينت لغيره الصفة فالتدواء بها اه عش عبارة السدع  
 قال المعنى وينبغي له ان لم يجد غيره أو لم يزل معه الإيجواز وشده التذليل لغيره لانه مختلف في حوته اه  
 وقوله وينبغي الخ ان كان باطلا لانه يشكل مع التداءي بها وان كان محله إذا شرف على الهلاك لولم يقطع  
 انما كلمة تليس بعيد أخذها ما يأتي في مسئلة العطش ويمكن بقاؤه على إطلاقه ويرى نقص النفع هنا وهو  
 زوال العقل بخلاف التداءي اه (قوله لمن ذكر) أي المكلف والصبي والمجنون (قوله بل يزيد حوال الخ)  
 ولهذا يجرى صراحه على المبالغة فقال القاضي أبو الطيب حالت أهل المعرفة فيها فقال تروى في الحال  
 ثم تكرر عطش تداءي اه معنى (قوله وظهر كلامهم الخ) عبارة لنهاية بل ولو شرف على الهلاك من عطش جاز له  
 شربه كما قلناه الامام الخ من عجزه في شربه العطش إذا لم يتيسر له الا به إلى الهلاك وانتهى به إلى  
 ذلك وجعله تناولا كما تناولا الميت المضطر كما قلناه الامام الخ في سم عن الشارح في غير هذا الكتاب  
 منها (قوله ولا يعد جوازها الخ) ظاهر صريحهم ان الجوع كالعطش في الجواز في تلك الحالة فليراجع  
 ثم رأيت قال السدع عجزه بيقين انه لو أشرف على التلف لجوع ولم يجد غيرها ان يجوز أيضا بالاول ولان  
 نعمها دفع الجوع والتدنية لا ينكر اه (قوله للدواء والعطش) أي والجوع (قوله الشبهة) عبارة للمعنى  
 وجعفرها كما لا يعد بشر بها التداءي وإن وجد غيرها كما صحت بل أولى (قوله بل بغير مسكر) أنظر لولم  
 يوجد إلا السكر المانع (قوله ولا يعد جوازها حيتئذ) هو الجوع ويؤخذ من ان الصغير لو شربه واعتها  
 وخيف علم منها لم يسق منها كذا خبر طبيب مسلم عليه ذلك انه يجوز ان يسق منها ما دفع عنه الضر  
 موانع (قوله أيضا ولا يعد جوازها حيتئذ للضرورة) عبارة في غير هذا الكتاب بما ينه الامر إلى الهلاك

فارقت وعدمه وجوب  
 التداءي (والاصح عجزها)  
 صرفة (لدواء) كالكف أوصى  
 أو يجوز تغريمه سلم انه على  
 اقتضا موصى قال بل إن شأه  
 انه يصنعها للدواء انه ليس  
 بدواء ولكنه داء موصى بغير  
 ان الله لم يجعل شفاء أمة  
 فيها سم عليها وما دل عليه  
 القرآن ان فيها نافع انما  
 هو قبل عجزها اما استهلكه  
 مع دواء آخر فيجوز التداءي  
 بها كصرف بقية الخمرات  
 ان عرف أو أدب عدل  
 طبيب نفسه وتعينها بان  
 لا يغني عنها ظاهره ويظهر في  
 منفسر يحرم ونفس غيره  
 انه يجب تقديم هذا ولو احتج  
 في فهو قطع دمتا كالمخ  
 زوال عقله جاز بغير مسكر  
 مانع (د) جوع و (عطش)  
 لمن ذكر ولو لم يسهلها  
 لازيله بل يزيد حوا  
 لمرارتها ويوسها وظاهر  
 كلامهم امتناعا للعطش  
 وإن أشرف على التلف وهو  
 بعيد ولا يعد جوازها  
 حيتئذ للضرورة ثم رأيت  
 الزركشي نقله عن الامام عن  
 اجماع اصحابه مع تعجزها  
 للدواء والعطش لا بد بها  
 وإن وجد غيرها على المعتد  
 للشبهة وإن قيل الاصح  
 من جها لحد

﴿تنبیه﴾ جزم صاحب الاستقصاء عمل اسقامها الهائم واز ركنی احتمال انها كلاً في ذي امتناع اسقامها بالها العيش قال لا يتم اثبتة  
فهل كها فهو من قبيل اتلاف المال انتهى والاولى تعمله بان فيما ضار الهاء واضرار (١٧١) الحيوان حرام وان لم يتلف قالوا الله سبحانه

اسقامها الهاء لا للعيش لانه من  
قبيل التنبيل بالحيوان وهو  
متنوع وفيه جزم بصل  
اسقامها الغنم لزيادة جزم  
أي شدة جزمها قال  
والقياس حل المعاصم  
حشيش وبنج البجوع وان  
تقدر وتظهر حوزة لا ذي  
جاء ولم يحد في ذلك وان  
تقدر لان المخدر لا يزدني  
الجوع انتهى (مخلصاً) وحده  
الحرار بعون الخمر مسلمان  
عثمان أمر على عاقل الولد  
فامر الحسن فاقسم فامر  
عبد الله بن جعفر رضى الله  
عنه جلده وعلى بعضى  
بانقار بعض فقال أى على  
أسلم ثم قال حل الذي على  
الله عليه وسلم أر بعين وأو  
بكرار بعين وجر ثمانين  
أى بإشارة ابن عوف لما  
استشاره الناس في ذلك  
وكل منقوله أسبأ إلى به  
وزعم بعضهم إجماع  
أهلبه على الثمانين  
واستشكل ذكر الاربعين  
بما في الخوى لجلده ثمانين  
وجمع بان السوطه وأسان  
والقصبة واحد ونقوله وكل  
سنتباصع عنه أنه الله صلى  
الله عليه وسلم لم يسنه لهذا  
كان في نفسه من الثمانين  
شي وقال لومات ودينه وكان  
يحد في إمارته أر بعين  
ويجيب بعمل النفي على أنه  
لم يلفأ ولا لاثنين على  
أذات فادنى إلى أصل كرمه ﴿ روى عطاي بعد موتى وقها

لشبهة قصد التداوى ومثله شرب العسل اه أى ألو جوع ﴿قوله جزم صاحب الاستقصاء﴾ قد يقال  
المفهوم ماله صاحب الاستقصاء من جهة تنبيهه على أدام لزومه فاضطر وفان علم أن من اضطراره لم يعد  
الضرر اه سيدعى ﴿قوله محل اسقامها الهائم﴾ وأطفا على قوله اه معنى ﴿قوله قال﴾ أى أن ركنى  
﴿قوله محل المعاصم﴾ أى الهائم ﴿قوله لان المخدر﴾ له في بعض المخدرات وأما في بعضها فلا يقتضى  
القواعد الطبية أنه يزدني الجوع فليصر اه سيدعى ﴿قوله تلغير مسلم﴾ الخ قول المتن وإن يادة في النهاية  
الاقوله به ودان واستشكل وقوله ونقل غير واحد إلى أن ما لا ينضو وقوله لما من على إلى الاكثر من  
أحواله ﴿قوله فامر﴾ أى على اه عش ﴿قوله قال جلده الذي صلى الله عليه وسلم أر بعين﴾ فان قلت  
إذا قلنا بالراجح على الصواب من صدقه أجمع أشكل ربهم الخ فإنه بنا في العداة ووجب الفسق قلت يمكن  
أن من شرب منهم عرسته شبهة تصورها في نفسه تقتضى حوزة فشرعوا بإعلامه وليست هي كذلك  
عند من رفق له جلده على مقتضى اعتقاده وذلك شرب على مقتضى اعتقاده والعبرة بعد ذلك الحاكم فلا  
اعتراض على واحد منهم ما حفظه الله تعالى فيهم صرحوا بان ما أراد بعد التهم أن من شربهم أوردى  
حديثاً لا يصح عن عدالتهم قبل روايتهم وشاهدناه أو روى شخص عن بعضهم من الصواب فقال حدثني رجل  
من الصواب أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول كذا قبل منه من ارتكب شيئاً أو جبرته عليه مقتضاه  
من حد أو نزع روم ذلك لا يسقط بارتكابه ما يفسق به غيره كما مر به في شرح جمع الجوامع  
اه عش وقوله أى بإشارة بان فائدة كرهنا في خلال كلام على رضى الله تعالى عنه اه رشدي ﴿قوله وكل  
سنة الخ﴾ بقية كلام على رضى الله تعالى عنه ﴿قوله سنة﴾ أى طريقة ﴿قوله وهذا أحب إلى﴾ أى ألو بعون  
صرح به السكال المقدسى في شرح الارشاد كذا ما شرح البهجة بخط شيخنا الشهاب البرلسي سم على  
جاء عش عبارة الجبري أى الأربعة على عش والخلى وقال الشورى أى الثمانون وهو الظاهر اه  
أقول وهذا أى الثمانون مرع صانع الخفى في الاستدلال على الثمانين الا حيث جعل ما هنا وما إلى  
حديثاً واحد اقل عقبة هذا أحب إلى لاه انما صبر مسكر الخ ﴿قوله به رد﴾ أى بقوله ثم لم يجلد الخ الخ  
﴿قوله زعم بعضهم إجماع الصواب﴾ قال الخلى وأجيب عنه أى بعد تسليم دعوى الإجماع بان الإجماع  
على حوزة يادة على تعيينه اه ﴿قوله واستشكل ذكر الاربعين﴾ أى في الرواية المذكورة ﴿قوله جلده﴾  
أى صلى الله عليه وسلم ﴿قوله وأسان﴾ أى كانه رأسان ﴿قوله وقوله الخ﴾ أى واستشكل قوله على رضى الله  
تعالى عنه وكذا ضامراً عنه ونفسه قالوا كان يحد في إمارته ﴿قوله ويجيب بعمل النفي الخ﴾ أى لم يسنه  
وعنه هذا الخ كون رجوع على رضى الله تعالى عنه عن الثمانين إلى الأربعة في خلافته ﴿قوله ولا اثنين﴾  
أى وكل سنة ﴿قوله على أنه﴾ أى جلده صلى الله عليه وسلم الثمانين وقوله لم يلفأ أى على رضى الله تعالى عنه  
﴿قوله أول يسنه الخ﴾ عطف على قوله لم يلفأ الخ ﴿قوله لما يرد هذا﴾ أى أنه لم يسنه بلفظ عام مثل كل  
فتقبل لفظه الخ ﴿قوله ما في جامع عبدالرزاق الخ﴾ هذا قد يؤيد الاول أيضاً فقام اه سم أى أنه بلفظه  
ثانياً ونظراً لما في جامع عبدالرزاق يجوز أيضاً على سوطه وأسان والقصبة واحدة ﴿قوله المتورق﴾  
عشرون ﴿﴿تنبیه﴾﴾ هو لو تعدد الشرب كنى ما ذكره المصنف وحديث الاصم بقتل الشارب في الرابعة منسوخ  
بالإجماع وروى أن أبا جعفر الثقفي قال

والاوجب نقله الامام عن إجماع الأصحاب ﴿قوله وهذا أحب إلى﴾ أى الأربعة صرح به السكال المقدسى  
في شرحه لا لزوم حكاية القصبة سابقاً عما هنا عن جميع مسلم كذا ما شرح البهجة بخط شيخنا  
الشهاب البرلسي ﴿قوله وأبتمأبؤ يدها﴾ قد يؤيد الاول أيضاً فقام اه  
انه لم يسنه ثانياً أول يسنه بلفظ عام مثل كل فتقبل لفظه في وقائع عينه لعمومها ثم أيضاً يؤيد هذا وهو ما في جامع عبدالرزاق انه صلى  
الله عليه وسلم جلد في ثمانين (ورقيق) أى من غير ذوات الخ (عشرون) لأنه على النصف من الحر

ويعلمنا ذكر القوي السليم (سوط ١٧٢) أولاداً ونعاليهم وأمراف ثياب) الاتباع واهل الجفاري وغيره ولا بد في طرفه الثوبين منه

وتمت عليه يوم (وقيل سبعين  
سورة) ان لا يشربوا ليحصل  
به ان لا يروى بجمعه كسرون  
وقيل غير واحد جعل  
الصبا كالتفريق في رسم  
الاجزاء لاجل اهل الجبل  
يقال غاما فاحش الفاشنة  
للاحداد الصحتة وتقر  
قيد الاذن في امان الشوق  
لثقة طبعه فصرح كايلا  
يجوز بتوسط (دوروى)  
الامام باقره اى سادس  
(ثمانين) جسد بلزق  
الامر على من يرضى  
افضله لكن الاذن في روى  
يكفه الزكوى كس  
من على فعل الله عليه  
اليسنة واه نظر لمائة  
سبعة اثنان بقا لا تكتم  
أحواله الى انه يوم  
الموت واهل الجبل  
اشاد على من رضى عنها  
ذلك ان سادس طبعه انا  
شربكم واذكره  
واذا هذى اقترى وحده  
الافق من اثنان (واثر ادم)  
على الاربعين (امر وان)  
افلح كاتر من غير كها  
لكن كاتر من غير ميزان  
كونه كاتر لان غير يجوز  
ان يباشرة من كل منهما  
ومن ثم قال انى اختص  
سعدا بشر بغير بعضه  
ومروى عنه على الامام  
آدم عليه (وقيل سبعين)  
آدم عليه (وقيل سبعين)  
آدم عليه (وقيل سبعين)

على ما اقتضاه كلامهم ووجه التأويل قلنا انما سجد على تشبه النعز بر من حيث جوارحه كذا فان دفع ما بالقبضى هنا (و علم ما فراره ارشاده و جليل) (و علم السيدون غيره) نظير ما في السرقه (لا و ج خمر

(و) هيئة (مكر وفيه) لاحتمال انه احقن أو استعطأ به أو أنه شربها مع غيره فلهذا إذا كرا أو جحد صحت امره الله عنه سابقا عاجلا ولذا (و) بكفي في إقراره وشبه ذلك شرب خمر) أو شرب أو معاشرة بعدة فلا ينكر وساغه فلا في شرب التبدلة في شرب حتى خمر آخر أو كونه قد يكون حنفا فلا ينسقبه بخلاف الخمر أو مسطر ج معها أو القصد الذي هو الحد فلم يؤخر (١٧٣) في تعبير الشاهد عنه بالآخر وإن لم يقل مختاراً عالماً كانته في نحو

فهرم ذلك لقوا انهم مفسدون من الزم فواته جوعان كان اقرب ان حلولهم بصرى لحا كونه اعتد  
 بعض الامتلاخلاف في مكان قضاء الحلو يد علم الحمر متوكلهم نظر والى اماكن انو به  
 كروى الاعتدال على الاذى وكذا يجرى في المسعودان كروى واما علم الحمر خلا للندى  
 (من قضت) أى خص وقتي حلا (وصا) غير ممتدة

به تسلل عرافه مورو طو به لصله الزجوع عدم خشية الهلاك فمتنع كونه ليس كذلك لانه لما غشي منه الضرر الشديد ولا يؤلم في  
المرأى ما سئل انه هل اقله وسر اراد ان يجلد حلالا في سوط خلق فقال فذلك في سوط حد بدقالب بين هذين وهذان كان في زمان  
محمد هذان بتقدير اعتضاده او تحميمه (١٧٤) كقيل اذ لا فرق قال ابن الصلاح والسوط هو المقتض من سرور تلوي وتلف (وبقره) أي

السوط من حيث العدد  
(على الأعضاء) وجوباً  
قاله الاخرى الثلاثة لم يعلل  
بالمواضع موضع واحد ومن  
ثم لا يرفع عضد حتى يرى  
بياض ابطه كجلا يضعه موضعا  
لا يؤلم (الامثال) كثرة  
تخروج لان الفضل جرح  
لا هلاك (والوجه) يجرم  
ضرباً كما يجنبه ايتلاص  
على كرم الله وجهه بالاول  
وعدم من الاخيرين والراس  
فان جرحه على مقتل فانت  
في ضده لوجهان قضية  
كلام الفاري في الضمان  
كالجلد في جرح او دفق طين  
(قيل والراس) لشره  
والأطال جمع في الاتصال  
لانه مقتل وتخاف منه العمى  
والاصح المنع لانه مستور  
بالشعر غالباً فلا تخاف  
تشويعه بضربه بخلاف  
الوجه والامرأى بكر رض الله  
عنه لجلاد بضربه وعلم بان  
الميتان فيه لكن اغترض  
بانه ضيف ومولود بامر  
من على وحمل الخلاف ان لم  
يقبل طبيب حبل روياء  
بأضراره ضرر رابيع التيمم  
والاخر جرحاً لانه لم يحد  
لا بتوقف عليه (ولاشبهة)  
بل ترك ليقى جهنم شاه  
وليضرب بغيره موضعا عليه  
لان وضربها جعل يلد على  
شدته لانه بضربه ولا يلقى على وجهه أي يجرم ذلك فمما يظهر أخذنا من حجة كماله على وجهه وان أمكن الفرق  
ولا عد أي يكره ذلك ولا يجرم كماله على وجهه وان أمكن الفرق (ولاشبهة) التي لا تمنع أن يضرب أي يكره ذلك أي ضايعها  
يظهر بخلافه هو جرحه مشهور بل ينبغي وجوبه بغيره لانه ان منعت من المقتضود أو مؤمر أي وجوباً فيما يظهر أي اضاراً أو بجرم

قوله لا يقاتل وقوله لا امر على الفان حله وقوله وأطال جمع في الاتصال (قوله نحو الهلاك) كلف عضو  
أو منعه (قوله فمتنع كونه ليس كذلك) أي فحب كونه معتدلاً لجرم والمرو به كفاؤه الزر كثر أي معنى  
قال عرش فلوصل خلاف ذلك فالقرب الاعتدالية في الثقل دون الخفيف الذي لا يؤلم أملاً اهـ (قوله بسوط  
خلق) بفتح الهمزة أي بالاه عرش (قوله وهذا) أي الخبر المذكور (قوله وان كان في زمان) أي ورد نفسه  
(قوله محتمل) خبر وهذا (قوله بتقدير اعتضاده) أي المرسل المذكور (قوله لا يقاتل) أي بوجهه ليس  
الله عليه وسلم (قوله ابن الصلاح) عبارة بالنهاية ابن عبد السلام اهـ (قوله والسوط هو المقتض) كان هذا  
حقيقته والأفامر ادسوط العقوب بتمامه وأهم هذا كماله وظاهر وأما قوله ثم رشدي وعش (قوله أي  
السوط) أي القول المنقول في المعنى الاقرب والراس (قوله من حيث العدد) أي لا الزمن (قوله كفاؤه الاخرى  
الخ) راجع الى جوب (قوله ومن ثم) أي من أجل المنع من عظم الألم (قوله لا يرفع عضده) أي لا يرفعه  
أشراً جزاً أملاً فاضربه على وجهه لا يؤلم به ضربه اهـ عرش عبارة للثني تنبيه لا يجوز لجلاد دفع يده  
بجف يدو بياض ابطه ولا يتخذه اخضاً شديداً بل يتوسط بين خفض ورفع فرفع يده وذراعاً ولا يبالي بكون  
الجلاد رقيقاً جلداً بغيره الضرب بخفيف اهـ (قوله لان الفضل) فسمعه فوجهه لا في الامر على الخ  
بالاعطرفة والاحسين فسمعه المنع من جعله على حرمه ضرب بالقاتل عبارة هذا ليعرضه عليه السلام من  
قول علي واتي وجوه والمذا كبر وظاهر كلامهم كماله الاخرى ان ذلك واجب لان الفضل جرحه لا هلاكه والا  
الوجه فلا يضربه عليه بوجوب الضرب بغيره اذ ضرب أحدكم فليقتل الوجه لانه مجمع الحسن فيه عظم اهـ  
(قوله كالجرح) أي الاخرى المجرم (قوله لا امر على كرم الله وجهه بالاول) أي التفرق حيث قاله بالجلاد  
وأعط كل عضو حقه ونهيه عن أي بالقاتل والوجه أي ضرب مما حاسب الله عظمه منعه واتق  
الوجه والمذا كبر اهـ معني (قوله والراس) عطف على الاخيرين (قوله وقضيه كلام الفاري الخ) معتد  
عش (قوله لانه مستور بالشعر غالباً الخ) مقتضاه انه لو لم يكن عليه شعر لقرع أو حرق رأساً احتجبه قطعاً  
اهـ نهاية (قوله بأنه الخ) أي خبراً مرأى أي بكر مثلك (قوله بالضراء) أي ضرب الرأس (قوله والاخر جزاً)  
أي راجزاً وأما ما نسب لانه من اهـ عرش (قول المتن لا تشديه) ظاهر كلامهم هو مثلك أي ان تأذيه  
والا كره اهـ حلي (قوله بل يترك) الى الفضل في المعنى الاقرب أي يجرم الوضوء وقوله أي يكرهه بل  
يجلد وقوله أي يكرهه الى خلاف وقوله بل ينبغي الى ان منعت وقوله أي وجوباً فيما يظهر وقوله ما أحدثه الى  
وان المتأفات (قوله والضرب الخ) أي وجوباً اهـ عرش (قوله ولا يلقى على وجهه) ولا يربط اهـ معني  
(قوله أي يجرم ذلك) أي ان تأذيه والا كرهه نهاية (قوله التي لا تمنع) الى الفصل في النهاية (قوله أي  
بكره ذلك الخ) ينبغي حرمته ان كان على وجهه مكره عظيم أو بالاقصا من ثبائه على ما زويه كتميم  
لا يلقى به أو أثاره فقط على عرش اهـ عرش (قوله ومؤمر الخ) عبارة المعنى و يترك على المرأى استبرها

بشد ثياب المرأة عليها كلها تكشف ولا يتولى الجلد الاصل واحصن المارودي ما احسد تولد العراف من ضربها الى نحو غرل من شعر  
زيادة في سترها وان المتأخر في المعاصي يضرب في الملاوذا الهيشة يضرب في الخلا من الخش (١٧٥) كالمراة التي لا يتولى غرل ثيابها

الاحرم على الابوة (ووالى  
الغرب) عليه بحيث  
يصل (زحوتك) (بصل)  
بان يضرب في كل مرشاة  
الله وقع في ضرب البائة  
وقد قيل ان الازل فان  
شرط من ذلك لم يندبه  
وجرم كل من طاهر

هـ (فصل في التزوير وهو  
لغمن أسماء الاشد لانه  
يطلق على التضمين والتظلم  
وعلى التأديب وعلى اشد  
الضرب وعلى ضرب بدون  
الحد كذا في القاموس  
والظاهر ان هذا لا يخلو  
لان هذا وضع شرعى للغوى  
لانه لم يعرف الا من جهة  
الشرع فكيف ينسب لاهل  
الفتنة الجاهل بن ذلك من  
أصله والغنى في الضمان بعد  
تصديقه بالشرع يوسم به  
ضرب بدون الحد تعزير  
فاشار اليان هذه الحقيقة  
الشرعية منسوبة عن  
الحقيقة لغوى بزيادة قد  
هو كون ذلك المهر بدون  
الحد الشرعى فهو فقط  
الصلاوات كالتضويعها  
المنقولة لوجوب الغوى

وبشد عليها ثيابها وتولى ذلك منها المرأة او حرم ويكون بقرها وان كشفت سترها اه (قوله تعالى  
وجوا) (الح) أى حدث ترتب نظر حرم على الكشف فيما يظهر سم على ج اه ع (قوله بشد  
ثياب المرأة عليها) ويتبع وجوبه ثيابه او وجوب الشد ع (قوله لكانت تكشف) عبارة التناهية  
كيلا تكشف اه (قوله ولا يتولى الجلد الا اصل) يبنى أن ذلك حسنة اه ع (قوله وان المتأخر  
الح) عطف على ما احسن الخ (قوله الاحرم) أى ونحو معنى وأسن قال ع (قوله وان حرم قوله كل  
من الغريقين كل من غلبه اذا ما نزل ولا حرمه وعلى هذا التفصيل يحمل كلام الشارح (قوله بان يضرب في كل  
مرشاة) أى فكيف هذا في الما والا وليس المراد هنا حقيقة الما والا لوجبه حتى يمتنع - لانه كما لا يخفى اه  
رشيدى (قوله بان يضرب البائة) ولو جلد فلان يفسد ولا يندب في ذلك اجزأ من شرع وروض (قوله  
فصل انقطع الما الاوى) ظاهر من امرض به المجهود ولا وبه ما يادى الله اذا نزل الما الاوى بالندى على  
الاربعة تمزير وان هذا اولى اه ع (قوله فان شرط من ذلك) أى من الايام ومن كونه وقع ومن  
المولاة اه وشدي

هـ (فصل في التزوير) (قوله في التزوير) في قوله قبل في النهاية الاقوله وهذه حقيقة على أصله وقوله  
والنكاح الى وماتنا وقوله المشهور الى انما (قوله من أسماء الاشد) أى في الجلة والا فلا يزال الا  
اسم عام ضد التضمين والتظلم وانما حقيقة تعدد ذلك الالهة اعم من أن تكون يضرب وغيره اه رشدي  
(قوله لانه يعلق) أى لغتوقوه والتضمين عطف تفسير اه ع (قوله وعلى التأديب) اقتصر عليه  
الغنى كما في صابرته (قوله وعلى اشد الضرب) فقتله لا يطلق لفظ على أصل الضرب ولكن سياقه عن  
الصالح ما يفيد ان يطلق على ذلك اه ع (قوله ان هذا الاخير) أى قوله وعلى ضرب دون الحد (قوله  
لان هذا وضع شرعى الخ) قد يقال بمرسيع القاموس فاض بأنه يدرج فيه المصطلحات الخمسة الشرعية  
وغيرها وان كان أصل وضع كذا موضوعا للغة كانه عرف من سيرة أبنائه لا يميز بين الحقيقة والغوى  
والجواز للغوى وكذا الأمر من واقع عن صدور كان الغنى في مزيد الاختصار والا فلا يميز في كذا  
الاخير منهم اه سديد عبارة ع (وكن أن يجاب عن الاشكال بان القاموس كثير ما يذكر  
المجازات الغوى وان كانت جملة موضع شرعى والمجاز لا يشترط سماع شخص بل يكفي بجملة نوعه اه  
أقول وقد يدفع كلام جواب السيد ع وجواب ع قول صاحب القاموس هذا هو لفظ الخ الا أن  
يحمل قوله لانه الخ على الاستخدام ورا د قوله يعلق الخ على إطلاق الشامل المعجزى (قوله ضرب  
ما دون الحد) ما زاد (قوله وأصله الفز الخ) أى مشتق منه وذلك لان التزوير مصدر مريد وهو مشتق  
من المجرى اه ع (قوله وهو المنع) اقتصر عليه لانه أى (قوله والنكاح) أى الجماع كذا في القاموس  
عبارة وهو لفظ التأديب وأصله من الفز وهو المنع ومن قوله تعالى تزيروا أى تدفعوا اليه وعنصه فتعوه  
ويخافوا لخدمته لانه لا وجه أحداهم للفتنة بالمتلاف الناس فتعزيرى لهما تأخضوس وبنى  
الحد لثاني تجزير الشفاعة قبول العفو بل يستحقان الثالث التامية مضعون فلا فلا في حقه وما كان  
شرعا تأديب على ذنب لا حد فيه ولا كفارة اه (قوله وما قلناه شرعى) وهو الاخير في كلام القاموس  
(قوله ولا دعى) أى قوله المشهور في الغنى الاقوله واسم الى الخ (قوله واسم الخ) كان الاسب  
ذكره عقب قوله السابق ولا دعى عطفه على كذا الغنى (قوله مقدم متابع) كذا وأجبت في غير  
الفرج وسيرة ما لا قطع فيه والسبب عاين بقذف معنى وشرح المنهج (قوله وغيرها) كالتزوير وشهادة

هـ (فصل يعز في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة الخ) (قوله فكيف ينسب لاهل الفتنة الجاهل بن ذلك)  
الى بقال هذا الاية على ان اوضح هو انه تعالى لا ياتر لهو تعالى اغاوض الفتنة باعتبار ما يعرفه الناس مع

على الامر والتوقف على الحق وغير ذلك وما قلناه شرعى هو ما ضمن قوله (يعز في كل معصية لله ولا دعى لاحد منها) اراد به ما ينسب  
الى الدنيا بل يحق طمع طرف (ولا كفارة) سواء قدمت ما فيه بدو غيرها جماعا ولا من تعالى لا زواج بالشرع به والنشور وما نصحه

فعله صلى الله عليه وسلم ولغيره أي داود والنسائي لم يعلما الله عليه وسلم قال في سرقته خروجه من نصاب غريم مثله وجلدات نكاله وأقبح به على كرم الله وجهه فيه قائلان آخر باسحق بن عبيد بن كرم وهو الأصل وقد يفتي مع انتقامهما كذوى الهيثات العديدا المشهور من طرفه وما يبلغ به سحر جستان حسن بل صحبه ابن حبان (١٧٦) بغير استئنه أو لأقوى الهيثات عثراتهم إلا لحدود وفي رواية زلاتهم وفسرهم السافى

الزور والضرب بغير حق ونشور المراءوس في الزوج حقه تمام القدر اه معني **قوله** قال في سرقته خروجه من نصاب الخ انظر هل قول القول جميع في سرقته الخ وانصوص غريم مثله الخ فيكون قوله في سرقته الخ بيان لما قال النبي صلى الله عليه وسلم في شأنه ذلك اه ورشدي وخروجه عن الثاني **قوله** وأقبح به على كرم الله وجهه بر اه عش **قوله** وما ذكره أي المصنف هو الأصل أي الغالب عبارة ما عني \* (تنبيه) اقتضى كلام المصنف ثلاثة أمور الأول نعتهم رضى الهيصبة التي لاحد فيها ولا كفارة ويستثنى من مسائل الأولى اذا صدر من وليه تعالى صغير فانه لا يعز كقوله ابن عبد السلام الخ الثاني انه في كل من في المصنف كذا كان أو كفارة كانت مع ما على الاحرام يفتي النعت ولا يجاب الأول بالحدود الثاني الكفارة ويستثنى من مسائل الأولى الخ الثالث أنه لا يعز في غير مصنف ويستثنى من مسائل الأولى الخ **قوله** وقد يفتي مع انتقامها أي بان يفعل مصعبه لاحد فيه ولا كفارة ولا يعز عليها اه عش **قوله** وما يبلغ أي المصنف بها أي الطرف **قوله** بغير استئنه أي بالحدود **قوله** أقوال الخ يدل من الحديث **قوله** أقوال أي وجوبه بالمرحلة في عدم الإقالة اه عش **قوله** وفسرهم أي ذوى الهيات **قوله** قبل أراد زلة الخ السافى بقوله من لم يعرف بالشر **قوله** وفي عثراتهم أي في المراءوس اه عش **قوله** أو أول اه زلة الخ الأولى اللو لويلد اه **قوله** وكلام ابن عبد السلام الخ اعتمده النهاية والمغني **قوله** منما أي من وجهين ويستعمل من الاختلاف في تفسيره من لم يعرف بالشر والاختلاف في تفسير العثرات **قوله** فقال لا يجوز نعتهم ولا أولياء الخ معتمد اه عش **قوله** وهو زعم سقوط الولايتهما أي الصغيرة جهل من مقلون ابن عبد السلام **قوله** وما ذكره أي عفا عنه اه عر بان ذلك تكر رمتهم والكلام هنا في أول زلة وبان عر الخ اراد هذا بقوله على ان المعز عر عليه صغيرة أو أول زلة وهي واقعة لغطه سم على عش ورشدي عبوة المغني أجيب عنه أي عفا عنه اه عر بان ذلك تكر رمتهم والكلام هنا في أول زلة طبع اه **قوله** وقد نظرفيه أي في نزاع الأندري بشبه **قوله** وفعل عر الخ أي بان فعل عر الخ **قوله** يمكن رأى الى قوله وأقر في المغني هذا ان ثبت على وقطع الشخص **قوله** لعذر الخ عبارة المغني فتتله في تلك الحالة فلا تعز وعليه وان افتات على الامام لأجل الحجة اه **قوله** والاحل له قتله الخ أي خلافا لما إذا ثبت عليه فانه يصير من الامور والظاهر المتعلقة بالامام فقتله حبيذ ما افتات على الامام فخرم فذكره الشهابان فاسم هاتين الظاهر اه رشدي **قوله** وأقبح به من الاطاعة يقال أقاد القتال بالقتل إذا قتله كذا في القاموس **قوله** لكن يمنع من الرضى أي بالخروج دوابه منه **قوله** ونظرفيه الأندري وقالوا طلاق كبيرن أو لا كثر ين يقتضى أنه يعزوا اه أسنى **قوله** ويؤيده أي بتفسير الأندري **قوله** فهذا أولى لأنه لا حصة على الامام في الخى اه سم **قوله** ووجه ذاك أي بمنزلة ويخالف تسع الامام **قوله** لم يرض أي بالناسل المذكور **قوله** وسنخ الامام لمصلحة الضعيف مبتدا وخبر **قوله** وبقرته أي اعتمدا على الأندري لكن هل يناسب هذا الضعيف تأكيد وقد يقال نعم إذا لم ين تأييده من حيث المذكور اعتماده بخلافه للمنفوق اه سيد عر وهذا مبنى على أنه من عند الشارح وهو قطع النظر عن الشرع **قوله** وبان عر الخ اراد هذا بقوله على ان المعز عر عليه صغيرة أو أول زلة وهو واقعة لغطية **قوله** ويمكن رأى زانيا باهله وهو محض الخ قضية السباق حرمه القتل في هذه الحالة لان الكلام فيما انتفى فيه التميز ربيع انتقاما لحدود الكفارة عن كل قضية عقوبة عقوبوا لحد له قتله الخ عدم حرمه فليراجع **قوله** فهذا أولى لأنه لا حصة على الامام في الخ

رضى الله عنه من لم يعرف بالشر قبل اراد أصحاب الصغار وقبل من يندم على الذنب وتوبه ميتون عثراتهم وجهان صغيرة لاحد فيها أو أول زلة أي على كبيره تصدر من مطيع وكلام ابن عبد السلام صرح في ترجيح الأول منها فانه عسر بالأول وهو الصغار فقال لا يجوز نعتهم بالأولياء على الصغار وزعم سقوط الولايه بها جهل وما ذكره الأندري في عدم الجواز بان ظاهر كلام السافى من المعصوم وبان عر عر غير واحد من مشاهير الهيصبة رضى الله عنهم وهم رؤس الأولياء وسكانت الامه ولم تذكر اطلعه وقد نظرفيه بان قول الام في موضع لم يعز زواهر في الحرم متوقف على اجتماعه منه والمجهش لا ينكر على المسائل الخلافية كون رأى زانيا باهله وهو محض فتتله لعذر الجناحة والظاهر ان ثبت ذلك والاحل له قتله باطنا أو قتيده بظاهرهما في الامم وقطع الشخص أطراف نفسه كقول قوى ما جاء الامام الضعفة فرعاه فلا يعز ولا يفرم وان ام لكن عنهم من الرضى في الرضا وأقره ونظرفيه الأندري ويؤيده نعتهم بغيره من الامام وان حرم على الامام التسع فهذا أولى

خلاف

وهذا ضعف قول الباقي لم يرض وانما ارتكب مكر وهو من الامام لمصلحة انتقامه لشره على غيرهم وبقره ما عر دوابه تعز بكتفي في نحو هذا



خلاف ظاهر صريح الشارح بل ساقه كالصريح في أنه من مقول البلقيين ولا يجوز القول بعينه الابتسار  
فضمير و يفرضه مبتدأ لعصيان أو انصرم فلا إشكال ولا جواب (قوله ومثله) أي الفخول المذكور  
(قوله قاله) أي قوله ومثله الخ (قوله ربه) أي عاقي شر مسلم (قوله وعلى الأول) يعني ما في شرح  
مسلم وكان الأول حذفه (قوله هذا الانقراض) أي غيظ ظالم (قوله إن أحدا) أي من الأمة (قوله لا يعطو  
عنها) كون ذلك مستطاعا للفرع ومع ما فيمن لا يذلل على تأمل وأما جواز التقاض في باب القذف  
فوجه ما مضى أه سبغ أي بان رد المصون على سببه مما لا يذنبه ولا يذنب كالمطام وبما  
أحق وقوله محل تأمل أي كما أشار إليه الماشرح بقوله إن مع وقوله وأما جواز التقاض الخ (قوله وكرد) أي  
توله لكن اعترضت في المعنى الآتية وقد فعل لا عنها (قوله فنه) أي أرداشه أه عرش (قوله ووطئها في  
دورها) قبل هذا بالنسبة ألمهي فتعز وهو ممنوع لا ينقل مدرسم وعش (قوله أول مرة) المراد به  
قبل نهى الحاكم ولو أكرم من مرة مدرسم وقوله المراد الخ بهم جريانه في السلك أعني قوله كرد وما  
عطف عليها مع أن الظاهر أنه مخصص بوطئ الرافعي الذي تقدم مخالفاً صاحب النهاية فيه أه سد  
عر (قوله في السلك) أي في الرتبة وعطف عليها أه سبغ وعش الظاهر وجوبه مسلمين قوله  
كذوى الهيا آتالي هنا معلوم أن التقيد لا يأتي في مسئلة الرافعي بل يدخل في مسئلة فمن قطع أطرافه  
مرات أه أقول والأول هو ظاهر سياق الشارح ومع صريح المعنى (قوله لكن اعترضت الأخيرة بوطئ  
الحائض) أي فانه يزعم به مدرسم (قوله بان هذا) أي بوطئ الحائض (قوله لا إجماع على تعزير عا الخ)  
فضمين بوطئ الحائض في دورها غير مجمع على تعزير عودهم كتر مسقط أه عرش أي كما صرح به القسطلاني  
وغيره وقوله وعدم كتر مسقطه صوابه إسقاط عدم ويحتمل أنه عرف من على (قوله وكتر مسقطه) عطف  
على قوله تعز به (قوله متى فرعه) أي فلا يزعمونه ماعدا قصفه أي يغير نفسه أه عرش (قوله  
وكتأخير فادر) أي قوله وقد يقال في المعنى الآتية قاله الامام أبو بكر رضي الخ (قوله قاله الامام) عبارة  
النهاية كما قال الامام (قوله وفيهم انقراض الخ) مبتدأ وخبره قوله فنه نظر (قوله وكتر بض أهل البقي) أي  
توله وفزع في النهاية الآتية وإن أحال البلقي في فرد (قوله لأن التعزير عندنا الخ) قال بن قاسم لا ينبغي  
أن تعزير بض الجايكره من أفراد الغيبة فهو معصية لا حد فيها ولا كفارة أه وشدي عرش (قوله ليس  
كالتعزير) فيه نظر ثم هرايس كالتعزير في حكم القذف وليس الكلام فيه أه سم أي بل فالمعصية  
(قوله ليس لكون سبغ غير معصية) أي فهو معصية هذا بعيد أن التعزير بسبغ غير الامام من غير البغاة  
أي ضام معصية فوضعية توجبها الجبر ثبوت التعزير ولعمد العسني الذي اتفق بسببه تعزيرهم على سب الامام وكذا  
قضية ثبوت تعزير وغيرهم بسب الامام ذلك سم على حج أه عرش (قوله لو كان لا يبعد الخ) مساق في شرح  
بعبس أو من يسمي شلق به (قوله نقله الامام الخ) عبارة النهاية كاتبة الامام عن المحققين وهو الأصح وإن  
(قوله وكرد) فضية إن الحد لا ينال القتل مطلقا كمن قدم في قوله لا حد فيها أنه أراد ما يشمل القود  
(قوله ووطئها في دورها الخ) قبل هذا بالنسبة ألمهي فلا تعزير وهو ممنوع لا ينقل مدرسم (قوله أول مرة)  
المراد قبل نهى الحاكم ولو أكرم من مرة مدرسم (قوله لكن اعترضت الأخيرة بوطئ الحائض) فانه يزعم  
به مدرسم (قوله ليس كالتعزير) لا ينبغي أن التعزير بض بالغير بما يكروه من أفراد الغيبة أخذ من قول الشارح  
السابق في محبت خطية النكاح في حد الفسوق وأما ما قبله وبالعقل أن أصر على احتضار وانتهى  
فهو معصية لا حد فيها ولا كفارة فقصم التعزير وعليها إذا اعترف بقصده المعرض به وجب الاستثناء وقوله  
ليس كالتعزير فيه فيه نظر ثم هرايس كالتعزير في حكم القذف وليس الكلام في غلظت تأمل (قوله ليس  
لكون سبغ غير معصية) أي فهو معصية وهذا بعيد أن التعزير بسبغ غير الامام من غير البغاة معصية  
وقضية توجبها الجبر ثبوت التعزير ولعمد المعنى الذي اتفق بسببه تعزيرهم على سب الامام وكذا ثبت تعزير  
غيرهم بسب الامام لذلك (قوله نقله الامام عن المحققين) وهو الأصح مدر

وبحثه الرافعي بأنه ينبغي ضربه غير مبرح أهله لصورته الواجب واعنده التاج السبكي وقد يجمع التزم بالكفارة كجميع حليلته نهار  
ومشأن أن أهل البيت في يورده كالظاهر وحالف غنوس وقتل من لا يقادحون في عذبا بشتخلاف جهته بينه الاسنوي في الأخيرة  
ثم قال وقضيته إيجاب التزم في حرمان الأحرار أن كانت أطلاقا كالق والصيد لا الاستمتاع بالفس والتطبيع فيه ينظر بل الشكل على حدسوا  
ومن اختلافه ما هو شهيد تأمر جح (١٧٨) في هذا القذف يوزر لشهدا قال وزر وقد يجمع الحدس وحده أو مع الكفارة كتعليق بدال سارق

في عتقه ساعترضا في كناه  
وكان يادة على الأربيع في  
حد الشرب وكن زانية في  
في الكعبه تصاعلم وضمان  
معتكفا مافكره مالم  
والعتق والبلدية يوزر لقطع  
رجعوا نهار حرمه الكعبه  
قاله ابن عبيد السلام قبل  
ومن صور اجتماع مع الحد  
ما لو تكررت ذنبا انتهى  
ويستغلر لأنه ان عزم قتل  
فقتله للأمر وهو موصيه  
أخرى وإن أسلم عزروا لحد  
فلم يعتقه وقد وجد حديث  
للمصعبه كغيره مكلف فعل  
ما يوزر به المكاف أو يحد  
وكن يكتسب بالمواليج  
فيعزله الحسب لا أخذ  
والمطلى كإقتضاه كلام  
الموردى المصلح وكفى  
الفتن المصنعة وإن لم  
وتكسب مصعبه التزم بر  
يكون (يعبس أو ضرب)  
غير مبرح فأن علم أنه لا يجوز  
الألب لم يعمل المبرح ولا غيره  
على المختار وعليه ينبغي أنه  
ينقل على نوع آخر أعلى  
فان فرض أن جميع أنواع  
التزم ولا تقدره كان لأمر  
فغسله ب أعلاه من غير  
نقل ذلك وعلى هذا يعمل

بحث الخ وباقي الشارح اعتمده أيضا (قوله) وببحثه الرافعي بأنه الخ قال في المحامات وهو ظاهر أه  
مغنى (قوله) التاج السبكي عبارة النهاية جمع أه (قوله) وقد يجمع التزم بر إلى المتن في المغنى الآخر ثم قال  
إلى وقد يجمع الحدس قبل إلى كون يكتسب (قوله) حليلته أي زوجته وأمه (قوله) وحالف غنوس (قوله) أي كاذبه وحمل ذلك إذا عترف بحلفه كذا بما عدا علما وأما إذا حلف وأقسم عليه البيعة فلا تزم بر لاحتمال  
كذبها عش وحلي (قوله) وقتل من لا يقادح به كوله وعنده أه مغنى عبارة عش هذا يشمل  
قتل والده وله وقد مثل به في شرح الروض سم على حج وهو مخالف لمعوم قوله السابق ما عدا قذفه  
فنعزم هذه الصورة إلى القذف أه (قوله) وزر فيها أي في الصور الأربع المستثناة (قوله) وبينه  
الاسنوي الخ أي بان إيجاب الكفارة ليس للمصعب قبل لإعدام النفس بل دليل إيجابها قبل الخطأ  
فلما بقي التمه مدعى بالباعن الزجر أو جبنافيه التزم براسي ومنه غنى (قوله) وقضيته أي البيان (قوله)  
لا الاستمتاع الأنسب تنكيره (قوله) بل الشكل على حدسوا أي في عدم التزم بر فيها (قوله) ومن اختلافه  
أي الجهة (قوله) وقد يجمع الحدس إلى المتن في النهاية الآتية أو يحد (قوله) وقد يجمع (قوله) أي التزم بر  
(قوله) وكان يادة الأولى حذف الكاف (قوله) وكن زنى الخ مثال اجتماع الثلاث وما قبله مثال اجتماع  
الاثنتين (قوله) ومن صور اجتماعه أي التزم بر (قوله) وقد وجد (قوله) أي التزم بر (قوله) يكتسب  
بالهوالخ أي أمانه بكتسب بالحرام فالتزم بر عليه داخل في الحرام لأنه من المصنعة التي لإعدامه ولا  
كفارة ومن ذلك ما عزم العاديه في مصره من أن يتخذ من يد كحجابات مضطربة أو كرها كاذب فيعز وعلى  
ذلك الفعل ولا يستحق ما نأخذ عليه ويجزده إلى دفعه وان وقعت صورته واستقران الاستماع على ذلك  
أو جفعا فله عش وقوله في الحرام له محرف من في الحجبى التعريف (قوله) الباح كالباع بالاعار  
والغنائق القهاري مثلا وليس من ذلك المسمى بالمزاح عش (قوله) وكفى الفتنة وهو التشبه لنفسه وقوله  
المصنعة منها دفع من ينظر السنين التشبه أو من يريد التشبه بالنساء بان يفعل مثل فعله أه عش (قوله) ثم  
التزم بر الخ أشار به إلى أن قول المصنف بحبس الخ متعلق بقوله المار يفر الخ (قوله) وعليه أي المعتد  
الذ كور (قوله) أي من الضرب فالبايع معنى من (قوله) أعلى أي من الضرب (قوله) ذلك أي لعدم  
الإفاده (قوله) وعلى هذا أي فعل الأعلى عند عدم إفاده الجميع بحمل ما مر عن الرافعي لا يخفى بعد هذا الجدل  
(قوله) لا يفرق بر يا أي في شرح وتدل أن تعلق بأدخال الخ (قوله) وهو الضرب) الخ قوله انتهى في النهاية  
وكذا في المغنى الآتية أو بسطها (قوله) أو تقر ب) سبأى بيان مدته (قوله) أو أيام الأولى أو إقامة كفى إلى  
(قوله) أو تسو يدوجه أي أو الأراض عنه أه مغنى (قوله) وحلق رأس) أي أن يكره عزم منأه نهاية  
(قوله) لا لاجية أي لا يجرى التزم بر بحلقها وإن أجزأه فعله الإمام أه عش وحلي ومن على المنهج (قوله) على  
كرهه الخ عليها الشيطان وأخرون وهي الأصح أه نهاية أي إذا فعله بنفسه عش (قوله) فلا وجه المنع الخ  
(قوله) وقتل من لا يقادح به مثل قول الروض في شرح الروض في قوله فقتله من لا يقادح به قال  
في شرح الروض كوله وعنده (قوله) لا لأمر) يتأمل (قوله) يعمل ما مر عن الرافعي) كتب يتأ ذلك

ما مر عن الرافعي فعلم أن قولهم لم يعمل للمبرح ولا غيره إنما هو في نوع الضرب فقط وأما غير من سبقة أنواع التزم بر فلا  
يصور وهو يفرق بين مبرح وغيره فذا علم أنه لا يؤثر في مبرح وسبح ولا غير مبرح اتفق لغير من يقضا كذا ذكره هكذا أنهم لم يراعوا  
قربا من ابن عبد السلام وهو مبرح فيما ذكرته (أوصف) وهو الضرب بجميع الكف أو بسطها (أو زوج) بالسان أو ضرب أو كشف  
رأس أو قلم من المجلس أو تسو يدوجه مثل الماوردى وحلق رأس لاجية انتهى وظاهر محرمه حلقها وهو أن يجبي على حرمته ما تعلقها  
أكثر ما تخون ما على كراهة باقي عليها الشيطان وأخرون فلا وجه المنع إذا أزال الأمام لخصوص المخر

أولعز وعليه غلت فيه تمثيل وقدمه ناعن الله قلت ممنوع لا مكان ملازمته ليستحق قوم ذواته كبحس فون منفع ضرب بخون الحد ومع تسو دلو حه اذلا الماحم الجع بن أنواعه من كيانا ولا كياه الجاوس كسوا الدوان به كذلك بين الناس وتسد به أنواع العقوب قال بال الماوردي أو صلبه مياخبر فيمولا بيجوا ثلاثة أيام لا يمنع طعلها وشرا با ورموا أو يصلى (١٧٩) بالاعاوعا عرض شجو وزهانه يؤدى الى

الصلاة بالاعاوعا غير ضرورة

خلافه النهاية والمغنى وشرح المنهج والروض (قوله أو المأزوع) أى بمعنى الواو (قوله فيه) أى حلق اللصة (قوله تعين) أى تقدير لخاصة (قوله من الملة) أى من سكوتهم بضم تن (قوله ومع تسو بدلو حه) لعل الواو بمعنى أولان فى الحلق مع ملازمه كاليت أمرن ثلاثا (قوله اذلا الماحم) لعل الأولى والأمام الخ (قوله وار كاه) أى قوله وبصلى فى النهاية والى قوله فان قلت فى المغنى (قوله الجمار) أى مشلا اه عن عبارة المغنى القابله اه (قوله وبصلى بالاعاوعا) عبارة النهاية وبصلى لاموميا خلافة أى الماوردي على ان الخبر الذى استدل به غير مرف اه وعبارة المغنى وبصلى موميا بعد اذ أوصل قاله الماوردي واعتراض من مع من الصلاة الظاهر انه لا يمنع منها اه (قوله فقياضه) أى جواز الحبس عن الجمعة هذا أى جواز الصلابة المؤدى الى الصلاة بالاعاوعا (قوله وبان الخبر الخ) الأولى على ان الخبر الخ (قوله ذكره) أى الماوردي (قوله تعين) أى قوله فارقا لتوسيع فى المغنى والى قوله ولان العرف وقت النهاية (قوله وان رأى فى الترتيب اه) ومن ذلك ما حو به العادى فى مناس تحصيل باب المعز وباب أتق أو أتقته وبملى فيه وغيب أو يسمى فى خطا فيصير قال سم على المنهج من حيث المولى لا يجوز فى الجديد بانخذ المال فانتهى اه ع (قوله فالخ) أى فى المتن اه معنى (قوله يبنى تعبه) أى الضرب (قوله اذاعل مع الحبس الخ) أى اذاعل مجموع الضرب والحبس عدا لى ضربت (قوله لا يلبغ ذلك) أى مجموع الضرب والحبس (قوله بالجدان) متعلق بالتعديل (قوله جدوا حسد) أى صلا باعتبار التعديل فله على مجموعهما ههلا بالجد فقط وقد يجب بان يجمع الجد والفر بى ليس فى الحسد (قوله حسبه) أى جنس (قوله كما تقر) أى فى قوله وتعين على الامام الخ (قوله لانه غير مقدر) الى قوله ومن ثم فى النهاية وكذا فى المغنى الا انه وقول جمع الى ومثلها وقوله ومن الى والسيد (قوله انه ليس لغير الامام استيفاء) أى لوقوله لم يقع الموقر ويعز على تعده على المولى عليه اه ع (قوله رسو الادب) ظاهر مولى غير معصية اه حلى (قوله على السبعا الممهل) عبارة النهاية على من طرأ تغير مولى بعده الخبر اه قال الرشيدى فقيضته لولا عدا عليه ما لم يكن لهما ضربه وفتنوقلان ولله حيثن اغتصموا الحاكم لهما اه زاد عن الان يقال انه لا يلزم من عدم تصرف غير الحاكم من الاب والجدى أمواله منعهما من التأديب لان الحاكم قد لا يفرغ لتأديبه فى كل قضية لكن لو أو يده هذا لا يتقدم اذا أصدا الخبر عليه اه (قوله ومثلها الام) ظاهر دوان لم تكن وصيته وكان الاب والجد موجودين وعلل وجهان هذا الكونه ليس تصرفا فى المال بل لصحة تعود على المحصور وعليه يسوع فى معال يساغ فى غيره وتقديم فى فصل انما تصب الصلاة الخ بايل عليه اه ع (قوله وللمعلم الخ) من ذلك الشيخ مع الطلبة فله نادى بين حصل منعها يقتضى تأديبه فيما يتعلق بالعلم وليس مناصون به العادى من أن التعلم اذا حقه على منق لغيره بالحق الشيخ وتطلب ضمانا يحكم من التعلم منعها اذا طلبها الشيخ من مولى فوفه فليس له ضربه ولا نادى به على الانتاع من فوفه فالخ وليس منه اه ضاهوا لالمسجون بمشاج الفقر لمن له اذا حصل من أحد منهم تعد على غيره وامتناع من فوفه على أهو ذلك عزو الشيخ بالضرب وغيره فيجزم عليه ذلك لانه لا يذوقه عليهم اه ع (قوله نادى بالمعلم الخ) شامل للبالغ وقيله لا يذوقه على الاب

وغير ضره يفعل أصلا هامن غير الضرر والرافى قال يبنى ضرب به غير مبرح (قوله لاقبله) فلا يجوز تعزير أحد بما لا يليق به حر (قوله وللمعلم نادى بالمعلم) شامل للبالغ وقيله لا يذوقه على الاب (قوله لكن بآذن والى المحصور) هذا الاستدراك مع ما قبله يشهر بان له ضرب الكامل وهو ممنوع لانه لا يذوق كلامه انه ليس لغير الامام استيفاء نعم الاب والجد نادى بسو ليه الصغير والمجنون والسبعا للمعلم رسو الادب وقول جمع الاصم له ليس لهما ضرب البالغ ولو عفا بها يحمل على السبعا للمعلم الذى يقدح تصرفه مولى الاموم نحو الصبي فى كفالة كجته المرافى وغيره والسيد نادى ب

قنه ولو حلق الله تعالى وللمعلم نادى بالمعلم من ذلك وفى المحصور والى وزع تعزير وجهه لجهة

كانشور لا حق الله تعالى أي الذي لا يبطل أو ينقص شيئاً من حقوقه كما هو ظاهر ومن ثم بحث بعضهم أنه نادى بصغيره للتعلم أو اعتياد الصلاة واجتناب السواى وبحث ابن البرزى بكسر الواو أنه يلزمه أمرض وجهه بالصلوة أو فاته أو ضرب ما عليه أو هو متجسّد في وجوب ضرب المكنته لكن لا مطلقاً بل ان (١٨٠) فوض الفعل عليه لم يخص ان يقرّب عليه مستثنى العشرة بعصر تدارك (وقيل ان تعاقب بآدى لم ينفق قويم) لتأ كدكته

والا بل لا يردّ بالبالغ غير الشبه سم على جوف قد يقال هو من حيث تعلموا واحتجوا به لمعلم أشبه المسحور عليه بالسفه وهو قوله ناديه اه عرش ويؤيداه سم تقيد للمعنى المتعلق باب الصلابة بالصغير (قوله) كانشور) وصدق فيما فيه تشويز بالنسبة لتعزّزها لا سقوطاً نفعها اه عرش (قوله) شام من حقوقه) أي الزوج كان شرباً والزوجة خيراً لفصل نفق ومنع عيب ذلك انقصت عنهم سبب واحدة الخرفه ضرب ما على ذلك ان أقادوا الاقلا اه بصيرى عن سم عن مدر (قوله) ومن ثم الخ) لم يظهر له وجهه هذا التفرع (قوله) ان له) أي الزوج (قوله) انه يلزمه أمرض وجهه الخ في الو- وب- نظر اه أثنى عبارة الإحداد والحاصل ان كلامهم هنا يقتضى حرمه ضرب الزوجة على ترك الصلاة مطلقاً في الأمر بالمعروف يقتضى وجوبه بحيث كانت مكنته الذي يقضه الجواز لا يحصل له بذلك من ادق اقبال عليها لم ينفذاتها الشائعي عن المولات في أوقاتها دون الوجوب لئلا يقرب عليهن شدّة المنافر وتوافقه الألفاظ المطلوبة اه (قوله) وهو متجسّد) والمعتد بهم جواز ضرب ما على ترك الصلاة اه بصيرى عن مدر عبارة للمعنى والمزج ضرب وجه تشويزها وليا يتلقاها من حقوقه عليها وليس له ذلك الحق الله تعالى لانه لا يتعلق به وقتبته انه ليس له ضرب ما على ترك الصلاة وان أتى ابن البرزى به يجب على الزوج أمرض وجهه بالصلوة أو فاته واجتناب ويحبطه ضرب ما على ذلك سواء أمرها بالصلوة فسلم اه (قوله) لتأ كدكته) الى قوله وقيل لا ترادى النهاية لا قوله الحسن (قوله) ومن ابن دقيق العداخ) يعنى منع فوائده من فعل ذلك فمن ولايته القضاء اه وشدي (قوله) لانه صار) أي بصير (قوله) وهو حسن) معتد اه عرش (قوله) لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم الله يختلف باختلاف مراتب الناس اه سم (قوله) فاه) أي قوله وهو حسن الخ اه رشدي (قوله) وأتى ابن عبد السلام الخ) أي وبنفق علم من بيت المال حشمته يمكن له ما فيه ينفقته ثم ان لم يكن في شيء ينفق عليه من ميسر المسكين ولو كان في غير بلد له ان المسكين كالخدا الواحد اذا لم يصبه شيء من ميسر بل الخواص السهر اه عرش (قوله) من يكره الخ لانه على الناس) أي بسبب أو أختصت وينبغي ان يمثل ذلك من يصب عليه حيث يفسد من كثر اه عرش (قول المتن) وجان ينقص الخ) محله اذا كان التعزير في حقوق الله وفي حقوق العباد من غير المال أما التعزير ولو فاه الحق للمال فانه يحبس الى ان يثبت ابعاده واذا امتنع من الإفاعم القدرة ضرب ما الى ان يؤذيه أو يموت كالماتل وكذلك يوجب الا وامتنع من رد فاته ضرب ما الى ان يؤذيه وهو مستثنى من الضمان بالتعزير ولو جود وجهه أخرى اه بصيرى عن الشورى عن مدر (قوله) فهما) أي الحبس والتعزير (قوله) غير) أي قوله والفرق في المعنى (قوله) لكن من مرسل) وهو يمتنع به اذا اعتضد ولم يبين ما يسوغ الاستدلال به ومن المستغاث عدم وجود غيره في الباب اه عرش عبارة للمعنى وشرح المنهج عطف على تعزير الخ وكما يجب نقص الحكومة عن الدوق والضعف عن السهم اه (قوله) لا ترادى على عشر) أي لا ترادى تعزير ربهما على عشرة أسواط اه معنى (قوله) قالوا) أي الكثيرون (قوله) ولو بلغ) أي الخبر المذكور أعفا (قول المتن) جميع المعامى السابقة أي مصيبة الشر بغيره في الأصح أي بالحق ما هو من مقدّمات الجسد وما ليس منها الاذلال على التفرقة اه معنى (قوله) اذا نظره) الى الباب في النهاية (قوله) وان كان لا يستوفيه) أي بدون عقو اه معنى (قوله) والفرق) أي بين العفو فلا مام التعزير بعدما عودته فلا تعزير به الا بطلب مسحقته (قوله) الخ الخ) أي حق على الاب الذي يمتنع عليه ضرب الكامل مدر (قوله) لكن لا يساعده النقل) قد يقال يساعده ما تقدم انه

ومن ابن دقيق العذر ضرب المستور بالفرقة لا لانه صار عاراً في الذرية وهو حسن لكن لا يساعده النقل فاه الاذرى وأتى ابن عبد السلام بآدم متجسّد من يكره الخ لانه على الناس ولم ينفق قبل التعزير حتى يموت (ان جلد وجبان ينقص) عن أقل حدود المعزور وينقص (في صديق ضمر من جلدة) ونصف سنة في الحبس والتعزير (وحر) عن أربعين جلد فوسنة فهما (وقيل) يجب النقص فهما (عن عشر من) خبر من بلغ حد الف في حد فوه من المعتدّن لكنه مرسل وقيل لا ترادى ان على عشر للغير المتفق عليه لا يجلد فوق عشرة أسواط الا في حد من حدود الله تعالى واختاره كثير من قالوا ولو بلغ الشافعي لقال به لكن نقل الرازي عن بعضهم انه منسوخ واحتج به بعمل الصانع ترمي الله تعالى عنهم بخلاف من غير استكمال التنبه وبسبب نظره اذا مروى عن الصانع يختلف وهو لا يثبت به التسع ثم رأيت القنوني قال حله على الاولوية بعد ثبوت العمل بخلافه

أهون من حله على التسع ما لم يصفق (ويستوى في هذا) أي النقص عما ذكر في كل قول (جميع المعامى في الأصح) المستحق وقيل تقاض كل معصية مجاباً بها ما يفسد فنقص تعزير ومقدمة الزنا عن حد وان زاد على حد التعزير وتعزير السبع حد القذف وان زاد على حد الشرب (ولو فاه مستحق حد فلا تعزير) يجوز (للامام في الأصح) اذا نظره فيه (أو) مستحق (تعزير) أي الامام التعزير (في الأصح) لصلته بنظره وان كان لا يثبت وقيل لا بعد طلب مسحقته والفرق انه بالعفو يسقط

عن تغير ذلك وقبل الطلب  
الإصلاح منظر فلأولهم إغاث  
على المسقى حتى الطلب  
وحصول التشفى وربما  
ينضم المتألمة لطلب بلانم  
الأمم أيا بتولعه الضو هو  
أحد وجوه بنو حمان  
الغري لكن الذي رجحه  
الحاوي الصغير وخشعرو  
وغيرهم أنه ليس له العقوام  
الغري بما يشغل عن الله  
تعالى فيصوره انشراح مصلحة  
واقعه أعل

### \*(كتاب الصلح)\*

هو الاستسقاء والوثوب على  
الغير (وحيان الولاد) ومن  
متعلقهم ذكر الختان وحيان  
البابا ذلولي يتنوع مع  
الجابة ولي عليها والاصل  
في قوله تعالى في أعدي  
عليكم فاعصوا عليه مثل  
ما اضدى عليكم وقد كرر  
اعتدا للمقابلة وأشار إلى  
أفضلية الاستسلام الآية  
والثالثة من حيث الحق  
دون الأقرار لما رأى والقبر  
الصعب انصرأنا ظالمنا  
أولنا وأوفر نصر الظالم  
بكف عن ظلمه ولو يدفعه  
عنه (هـ) أي الشخص

المصوم وكذا غيره بالنسبة  
لغيره عن غير المصوم فبما  
يظهر وكذا عن نفسهم كان  
الصلح غير مصوم أيضا  
فكما يظهر أيضا أخذ المصوم  
أولاً الجرح غير المصوم  
مصوم على مثله (دفع كل  
سائل) مكشوفه عند

المستحق (قوله في حق الإصلاح الخ) أي الذي هو حق الله تعالى (قوله لطلب) أي المستحق (قوله وهو  
أحد وجهين) أي لما لبس الحق (قوله أنه ليس له العفو) أي عند طلب مسخنة كالقصاص (قوله إن رأى  
مصلحة) وينبغي أن من المصلحة ترك التعز وعلى وجهه يرتب على قصده تسلط أعوان الولاد على الغير  
فيجب على الغير واجتنابهما وذو الأذى لا يتعز ويعز به بل أنزوى المصلحة في ترك مصلحته كمن جوا به  
عن شاة) يعز ومن وافق الكفر فأعياهم ومن عسا لحد ومن يبدل التلويح قال الذي يباح ومن  
هنا بعده ومن يسمى ذا رقيب أو رقيباً والصلح بين الساعي بالنعم والسترة فاستداهين بالناس قال يحيى  
ابن كثير يفسد النعم في ساعته لا يفسد السحر في سنته ولا يجوز للأمام العفو عن الحدود وتجوز الشفاعة  
فيما ليس الشفاعة المحسنة في ولا الامور من أصحاب الحقوق ما لم يكن في حدم من حدود الله تعالى  
وأمر لا يجوز تركه كالشفاعة إلى ما طرئتم أو وقف في قول بعض الحقوق التي في ولايته فنهذه شفاعة  
سوء حرمة اه مقى

### \*(كتاب الصلح)\*

(قوله هو الاستسقاء) أي قوله كسوف في النهاية الآية قوله ولو يدفعه عنه موفيه المصوم وكذا إلى المتن (قوله  
هو) أي لغت وقوله والوثوب أي الهجوم مصطف تفسير وقوله ومن متعلقهم أي الولاد اه عش (قوله  
وحيان الاباية) عطف على الختان عبارة المعنى واتلاف البهائم اه (قوله اذلولي يخن) أي مولى (قوله  
المقابلة) أي المشاكسة به (قوله واشارة الخ) وجه الاشارة ان في سميت باعتداهما شلوا إلى الله ينبغي تركه  
وتركها مستلزام سم على ج عش وشدى (قوله الآية) أي في شرح لا مسلم في الظاهر (قوله لها  
بأن) ان الصائل يدفع بالاشفة الاختفاء أي لو كان صائلاً على نفس (قوله والغير الصبيح الخ) كان ينبغي  
سلفاً بلزك كلفه غير لظهور صطفه على قوله تعالى الخ (قوله ولو يدفعه عنه) أي دفع الظالم عن ظلمه وانظر  
ما تقدم هذه الآية (قوله وكذا عن نفسهم الخ) هلا لا وكان صال على حري ليلج جلد أو ليقطعه قطعاً  
اه سم (قول المتن دفع الخ) هل يشترط العواز يشترط الوجوب لا في بقوله ان لم يخف الخ أقول  
ففي تفسيرهم في شرح نوهون نفسه عدم الاشتراط مطلقاً كسبته عليه خذ و ينبغي عدم الاشتراط حيث  
جاز الاستسلام للصائل سم على ج عش (قوله مكشوفه وغيره) عبارة للفتى مسلماً كان أو كافراً  
عاقلاً أو مجنوناً بالغاً أو صغيراً ذليلاً أو جنسياً آدمياً وغيره اه (قوله عند غلبة ظن مصلحه) أي فلا  
يشترط لجواز الدفع تلبس الصائل بمصلحة حقيقة ولا يكفي لجواز دفعه هو ولا الشك فيه أو ظنه ظناً  
مستبعداً بل ما فهمه قوله غايته غلبته على معناه الظن القوي اه عش (قوله أو منفعته) الخ قول  
المتن أو إلى الخ (قوله أو منفعته) قد يقال الصائل على الطرف شامل لاتلاف نفسه ولا تلاف منفعته  
فلا حاجة إلى زيادة أو منفعته جعله خارجاً عن المتن وأنداعه فليأمل اه سم (قول المتن أو مال) ويستثنى  
من جواز الدفع عن المال المواصل كره على اتلاف مال غيره لم يجز دفعه بل يلزم المال الذي روجه ماله  
كما يناول المضطر ظلمه ونسلك منه دفعه المكروه دفعه مسلم عن ذي والده عن والده وسيد من بعده لانهم  
مختلف وقد يقال هو مع الاختلاف في هذا السمع لا يادة سائر ما تب الاختلاف على العشر لأن يكون بعض  
المراتب متجاوزاً للعشر بل لو فرض هذا فأداة أيضاً لا يكفي وجود ذاتي ياد من غير انكار في بعض المراتب  
(قوله لكن الذي جمع الحاوي) كتب عليه مدراته ليس له القول بل تزعم ما يشهد

### \*(كتاب الصلح)\*

(قوله واشارة) وجه الاشارة ان في سميت باعتداهما شلوا إلى الله ينبغي تركه وتركها مستلزام (قوله أي  
الشخص) هل يشترط العواز ما يشترط وجوب الآتي بقوله ان لم يخف الخ ينبغي عدم الاشتراط حيث  
جاز الاستسلام للصائل (قوله ان كان الصائل غير مصوم) هلا لا وكان صالاً كان مصوماً إذا كان الصائل  
بما لا يسلخ كان صال على حري ليلج جلد أو ليقطعه قطعاً (قوله أو منفعته) قد يقال الصائل على الطرف  
غلبة ظن مصلحه (على مصومه) أو لغيره من (نفس أو طرف) أو منفعته (أو ينع) أو نحو قوله بحرمة

(أرمال) وان لم يتمول على ما اقتضاه (١٨٤) الخلافهم بكتبه ويؤيده ان الاختصاص هنا كالإلزام مع قولهم قتل المال خير من كسبه

الاختصاص ويحتمل تفيد  
نحو الضرب بالتمول على  
انه امتسك بعدم تقدير  
المال هنا مع أداه الدفع إلى  
القتل بقدره في القطع  
بالسرقة قطع الطريق مع  
انه قد لا يؤدى إلى وجوبه  
ان ذلك قد حذره ما قد قدر  
مقابلته وهذا بقدر حده فلم  
يشعر بمقابلته وكان حكمه  
عدم التقدير هنا لا ضابطا  
للصالح بخلاف ذينك وذلك  
لما في الحديث الصحيح ان من  
قتل دون دمه أو أهله أو أهله  
فهو شهيد ويلزم منه انه  
القتل والقتال واذا صل  
على الشكل قدم النفس أى  
وماسرى الدماء كالجرح  
فالضام فالملأ لخطير فالخطير  
الان يكون لدى الخطير غيره  
أو على صدى بلواط وأما  
وتأجيل بقدم الأذى إذ  
لا ينصروا بانحسار قيل الثاني  
للاجماع على وجوب بالحد  
فيه وهذا هو الذى يعمل  
النه كلامهم وقيل ان كانت  
المراة في غلظة الجبل قدم الدفع  
منه لان خشية اختلاط  
الاسباب أخفقت نظر الشارع  
من غير ما لا قدم الدفع  
عنه لم يعد (فانه قد) بالدفع  
على التسريح الآتى فلا  
ضمان) بشرى وان كان ضاملا  
على نحو المال الغير خلافا لآب  
حاملا له ما مور يدفعه وذلك  
لا لجميع الضمان أى غالبا  
لما يأتي في الجزع ثم عزم دفع  
الضطر ما أو طعام ويلزم  
صاحب المال تمكينه والمكره على

صاحب المال تمكينه والمكره على اتلافه الغير بل يلزمه ان كان يؤمر بوجه

المصكره

في مال الكسرة اه عيش (قوله أي مثلاً) يشعل حراً أو يرسب الأشتى احتماله مشقة عظيمة ولا  
 قلائد في زومها يتعد ذلك الكسرة على قلة حيوانها نظير انتظار ظاهر وهذا ما أشلوا السقي قولة الآتي  
 نعم الخ اه سم (قوله في مال الغنم الخ) أي في الأكرام عليه (قوله في القمة) أي ذمة المكروه (قوله استحقا  
 الخ) أي كضرراً أو مال يسير (قوله يجوز قلة الخ) استظهره سم بكسر الهمزة (قوله لنفسه) وسـ ما في  
 الكلام على مال غيره سم اه عيش (قوله يجب الدفع الخ) أي ما يرضى على نحو نفسه أو ما يرضى  
 وكذا الأمر في قولة الآتي فيصير دفع مالكم الخ (قوله كرهن) هو فدهن التبرع بظاهر إذا كان في مال المالك  
 وكان قد زعم بان قبضه المرحم ثم رد إليه سم على حج وقضى بقوله ثم رد الخ لأنه لو جنى المرحون قيد  
 المرحم لوجب على المالك دفع الخلفي وينبغي خلافه إذ غايتما له كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه عيش  
 (قوله وأما دالو الخ) يشعل الرقيق المسلم ويحتمل استنائه لغرض الشهادة سم على حج أو لم  
 والآخر بالأدلال اه عيش أو لم يصير حراً بشمول ما في من قول الشارع كالتبعية وكانهم انما الخ (قوله  
 فيصير دفع مالكم الخ) من إضافة مصدر المفعول به عبارة الخ أي ما ماضيه وح فيجب الدفع اه إذا قصدنا اتلاف  
 ما لم يخص على نفسه أو يضره لم يمتثل وح حتى لو رأى أجنبياً خضاً لم يمتثل لنفسه وجوب عليه دفعه  
 على الأصح في أصل الروضة اه (قوله لتأكل كسفه) أي ذى الروح (قوله ويجوز الأذى الخ) عبارة  
 النهاية والأوجه كبحته الأذى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسـ أي وجوب دفعهم عن غش وعباهم  
 آخر الصلحة سم وعيش (قوله ودبت) بمنزلة التاء أي التبتك الحشية أي حشية كونهما (قوله  
 لما توهم من منافاة هذا لما بين الخ) لا يخفى على من قبل منصف ظهور المنافاة فهو يرضى الجواب ويبره  
 اه سم (قوله ويأية) أي عدم المناقاة (قوله وأتياه) أي الوجوب (قوله في ذلك) بظهور  
 المشاورة يجمع المعطوف والمعطوف عليه (قوله ان لم يرض) قوله ثم أتيت الخلفي والنهاية (قوله  
 ان لم يرض على نحو نفسه الخ) محله في الصلح على رضع الغير بقوله الآتي فيجزم عليها الاستسلام  
 الخ اه وشدي (قوله من عن رضع) أي ولو رضع حبيبة كآفاده المؤلف حر اه عيش (قوله ولو  
 لأجنبي الخ) الآتي حذف هذه الغاية لأنها متأتية بقوله المصنف والدفع عن غيره كهيمن نفسه اه وشدي  
 (قوله وهل يجب الخ) عبارة الخلفي وشل البضع بمقتداه اه عبارة النهاية ويصوب به إضافة مقتدات  
 الوطة كقوله اه (قوله ودران الزنا) أي القول المتروك فيجب في النهاية (قوله مثلاً) أي أول قبليها  
 (قوله المتن وكذا نفس الخ) أي الشخص وظاهر ان عضوه ومنفعة كمنه اه معنى (قوله محترم) أي قوله  
 وكانهم في الخلفي الآفوه وجوب الدفع إلى المتن (قوله لان الاستسلام له ذل ديني) (تسبه) عـ محل منع  
 جواز استسلام المسلم للكافر إذا لم يجوز الأسراف لم يجوز لم يحرم كجسائي بن شاء الله تعالى في السور معنى وسـ  
 (قوله وقضى به الخ) عبارة الخلفي ومعنى هذه العبارة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزكش اه  
 عبارة البصري عن سم على التهج وقضى به هذا الكلام أي كلام المتن به يجب دفع الذي عن الذي لا المسلم

أي مثلاً) يشعل حراً أو يرسب الأشتى احتماله مشقة عظيمة ولا  
 قلائد في زومها يتعد ذلك الكسرة على قلة حيوانها نظير انتظار ظاهر وهذا ما أشلوا السقي قولة الآتي  
 نعم الخ اه سم (قوله في مال الغنم الخ) أي في الأكرام عليه (قوله في القمة) أي ذمة المكروه (قوله استحقا  
 الخ) أي كضرراً أو مال يسير (قوله يجوز قلة الخ) استظهره سم بكسر الهمزة (قوله لنفسه) وسـ ما في  
 الكلام على مال غيره سم اه عيش (قوله يجب الدفع الخ) أي ما يرضى على نحو نفسه أو ما يرضى  
 وكذا الأمر في قولة الآتي فيصير دفع مالكم الخ (قوله كرهن) هو فدهن التبرع بظاهر إذا كان في مال المالك  
 وكان قد زعم بان قبضه المرحم ثم رد إليه سم على حج وقضى بقوله ثم رد الخ لأنه لو جنى المرحون قيد  
 المرحم لوجب على المالك دفع الخلفي وينبغي خلافه إذ غايتما له كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه عيش  
 (قوله وأما دالو الخ) يشعل الرقيق المسلم ويحتمل استنائه لغرض الشهادة سم على حج أو لم  
 والآخر بالأدلال اه عيش أو لم يصير حراً بشمول ما في من قول الشارع كالتبعية وكانهم انما الخ (قوله  
 فيصير دفع مالكم الخ) من إضافة مصدر المفعول به عبارة الخ أي ما ماضيه وح فيجب الدفع اه إذا قصدنا اتلاف  
 ما لم يخص على نفسه أو يضره لم يمتثل وح حتى لو رأى أجنبياً خضاً لم يمتثل لنفسه وجوب عليه دفعه  
 على الأصح في أصل الروضة اه (قوله لتأكل كسفه) أي ذى الروح (قوله ويجوز الأذى الخ) عبارة  
 النهاية والأوجه كبحته الأذى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسـ أي وجوب دفعهم عن غش وعباهم  
 آخر الصلحة سم وعيش (قوله ودبت) بمنزلة التاء أي التبتك الحشية أي حشية كونهما (قوله  
 لما توهم من منافاة هذا لما بين الخ) لا يخفى على من قبل منصف ظهور المنافاة فهو يرضى الجواب ويبره  
 اه سم (قوله ويأية) أي عدم المناقاة (قوله وأتياه) أي الوجوب (قوله في ذلك) بظهور  
 المشاورة يجمع المعطوف والمعطوف عليه (قوله ان لم يرض) قوله ثم أتيت الخلفي والنهاية (قوله  
 ان لم يرض على نحو نفسه الخ) محله في الصلح على رضع الغير بقوله الآتي فيجزم عليها الاستسلام  
 الخ اه وشدي (قوله من عن رضع) أي ولو رضع حبيبة كآفاده المؤلف حر اه عيش (قوله ولو  
 لأجنبي الخ) الآتي حذف هذه الغاية لأنها متأتية بقوله المصنف والدفع عن غيره كهيمن نفسه اه وشدي  
 (قوله وهل يجب الخ) عبارة الخلفي وشل البضع بمقتداه اه عبارة النهاية ويصوب به إضافة مقتدات  
 الوطة كقوله اه (قوله ودران الزنا) أي القول المتروك فيجب في النهاية (قوله مثلاً) أي أول قبليها  
 (قوله المتن وكذا نفس الخ) أي الشخص وظاهر ان عضوه ومنفعة كمنه اه معنى (قوله محترم) أي قوله  
 وكانهم في الخلفي الآفوه وجوب الدفع إلى المتن (قوله لان الاستسلام له ذل ديني) (تسبه) عـ محل منع  
 جواز استسلام المسلم للكافر إذا لم يجوز الأسراف لم يجوز لم يحرم كجسائي بن شاء الله تعالى في السور معنى وسـ  
 (قوله وقضى به الخ) عبارة الخلفي ومعنى هذه العبارة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزكش اه  
 عبارة البصري عن سم على التهج وقضى به هذا الكلام أي كلام المتن به يجب دفع الذي عن الذي لا المسلم

أي مثلاً) يشعل حراً أو يرسب الأشتى احتماله مشقة عظيمة ولا  
 قلائد في زومها يتعد ذلك الكسرة على قلة حيوانها نظير انتظار ظاهر وهذا ما أشلوا السقي قولة الآتي  
 نعم الخ اه سم (قوله في مال الغنم الخ) أي في الأكرام عليه (قوله في القمة) أي ذمة المكروه (قوله استحقا  
 الخ) أي كضرراً أو مال يسير (قوله يجوز قلة الخ) استظهره سم بكسر الهمزة (قوله لنفسه) وسـ ما في  
 الكلام على مال غيره سم اه عيش (قوله يجب الدفع الخ) أي ما يرضى على نحو نفسه أو ما يرضى  
 وكذا الأمر في قولة الآتي فيصير دفع مالكم الخ (قوله كرهن) هو فدهن التبرع بظاهر إذا كان في مال المالك  
 وكان قد زعم بان قبضه المرحم ثم رد إليه سم على حج وقضى بقوله ثم رد الخ لأنه لو جنى المرحون قيد  
 المرحم لوجب على المالك دفع الخلفي وينبغي خلافه إذ غايتما له كمال الغير وهو يجب الدفع عنه اه عيش  
 (قوله وأما دالو الخ) يشعل الرقيق المسلم ويحتمل استنائه لغرض الشهادة سم على حج أو لم  
 والآخر بالأدلال اه عيش أو لم يصير حراً بشمول ما في من قول الشارع كالتبعية وكانهم انما الخ (قوله  
 فيصير دفع مالكم الخ) من إضافة مصدر المفعول به عبارة الخ أي ما ماضيه وح فيجب الدفع اه إذا قصدنا اتلاف  
 ما لم يخص على نفسه أو يضره لم يمتثل وح حتى لو رأى أجنبياً خضاً لم يمتثل لنفسه وجوب عليه دفعه  
 على الأصح في أصل الروضة اه (قوله لتأكل كسفه) أي ذى الروح (قوله ويجوز الأذى الخ) عبارة  
 النهاية والأوجه كبحته الأذى الخ (قوله يلزمهم الدفع الخ) وسـ أي وجوب دفعهم عن غش وعباهم  
 آخر الصلحة سم وعيش (قوله ودبت) بمنزلة التاء أي التبتك الحشية أي حشية كونهما (قوله  
 لما توهم من منافاة هذا لما بين الخ) لا يخفى على من قبل منصف ظهور المنافاة فهو يرضى الجواب ويبره  
 اه سم (قوله ويأية) أي عدم المناقاة (قوله وأتياه) أي الوجوب (قوله في ذلك) بظهور  
 المشاورة يجمع المعطوف والمعطوف عليه (قوله ان لم يرض) قوله ثم أتيت الخلفي والنهاية (قوله  
 ان لم يرض على نحو نفسه الخ) محله في الصلح على رضع الغير بقوله الآتي فيجزم عليها الاستسلام  
 الخ اه وشدي (قوله من عن رضع) أي ولو رضع حبيبة كآفاده المؤلف حر اه عيش (قوله ولو  
 لأجنبي الخ) الآتي حذف هذه الغاية لأنها متأتية بقوله المصنف والدفع عن غيره كهيمن نفسه اه وشدي  
 (قوله وهل يجب الخ) عبارة الخلفي وشل البضع بمقتداه اه عبارة النهاية ويصوب به إضافة مقتدات  
 الوطة كقوله اه (قوله ودران الزنا) أي القول المتروك فيجب في النهاية (قوله مثلاً) أي أول قبليها  
 (قوله المتن وكذا نفس الخ) أي الشخص وظاهر ان عضوه ومنفعة كمنه اه معنى (قوله محترم) أي قوله  
 وكانهم في الخلفي الآفوه وجوب الدفع إلى المتن (قوله لان الاستسلام له ذل ديني) (تسبه) عـ محل منع  
 جواز استسلام المسلم للكافر إذا لم يجوز الأسراف لم يجوز لم يحرم كجسائي بن شاء الله تعالى في السور معنى وسـ  
 (قوله وقضى به الخ) عبارة الخلفي ومعنى هذه العبارة جواز استسلام الكافر للكافر وبجته الزكش اه  
 عبارة البصري عن سم على التهج وقضى به هذا الكلام أي كلام المتن به يجب دفع الذي عن الذي لا المسلم

عن الذي قلتمز ولكن وافق على انه يجب دفع كل من المسلم والذي عن الذي يقرقو المسلم حيث لا يجب دفع المسلم عنمل اقل منامن حصول الشاهد انه دون الذي اه اقول وقد يفيد قول الشارح كانهما ووجوب الدفع الخ (قوله) اشراط اسلام الموصول عليه معتد اه عش (قوله) واشراط الخ) أى والحال ما ذكر من ان الصائل كافر اه سم (قوله) ووجوب الدفع عن الذي اغتاخط اليه الخ) استئناف ينافي (قوله) لاحترامه يحفظ على قوة اسلام الموصول عليه وفى أكثر النسخ لاحترامه بلام الجر وله من معنى يعف الناسخ (قوله) لاحترامه ووجه الخ) تبعه مر في شرحه في شرح الروض خلافه حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره الخ من ان قصده كافر الخ فقد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالخبر من اه سم (قوله) ووجه أى عدم اشراط احترام المسلم الموصول عليه (قوله) يحترم) سيد كبريت زه (قوله) وغير مكلف) عبارة عن معنى الروض مع حصوله بمجنونا ومراهقا أو مكن دفعه بغير قتله اه (قوله) فلا يجب دفعه) ويستثنى منه مالو كان الموصول عليه عالوا حتى يصره أو ملكا كافر بحيث يرتد على قتله ضرر فغيره لعدم من يقوم مقامه فخص الدفع كائن به فيقتل الشهاب المولى اه سم وفي العبري من عر من والى زبادى منه و يفيد قول الشارح الاثنى وبحث الاذرى الخ (قوله) بنابى آدم) يعنى قابل وهابيل اه معنى (قوله) استسلم عثمان رضى الله تعالى عنه بقبوله الخ) واشتر ذلك فى الصلوة رضى الله تعالى عنهم لم ينكره أحد اه معنى (قوله) وقوله تعالى الخ) لا بدليل مقابل لا يفرز (قوله) كنهنا) وارجع للمعنى والمشار الى المسئلة التى (قوله) وكانهم) الى قوله) تأمير المحترم) اس فى أصل الشرح ورجعنا الى تعالى نظير راه سيدعز (قوله) على) ثم لى ما عر الخ) أى فى قوله) وأما اذا روع فخص بدفعه ما كماله الخ) (قوله) متعلق بشعوه اه عش أى أو الضمير لقن (قوله) ونالوا الصلاة) أى بعد أمر الله اه عش (قوله) فمال كافر) أى فخص دفعه من المسلم ولا يجب الدفع عنه

غيره وانعم وجوب الدفع عليه فراجع (قوله وقضيتنا مشتراة اسلام المصلو عليه) حاصل ذلك ان لو كان  
كل من المصالح والمصلو عليه كافر المجدب الدفع على المصلو عليه وسواء في عدم وجوبه على غير المصلو ايضا  
في قوله ثم روي مال كافر على كافر اخر والحاصل انه لا يجب دفع الكافر الى الكافر لاداعي المصلو عليه ولا على  
غيره واما في ذلك انه لا يجب دفع المسلم عن الكافر ايضا مطلقا فاذا يجب دفع الكافر عنه لم يجب دفع المسلم  
ثم ابراج ذلك انه بعد وصوله لوقت ما ياتي في الجزء انه بازمنا الكاهنهم الا ان يقال لا يزم منه وجوب  
الدفع عنهم وبما ياتي واما وجوب الدفع عنهم خاص بالامم فلا ذكره الشارع (قوله أي المصنف وكذا  
نفس قصدها كافر) سبيلها في الجهاد فيما داخل الكافر بلا دوافعه عن قصد دفع عن نفسه بالمكن ان  
عليه ان احتفل وان حو الاسر له ان يستسلم له فلم يجب دفع الكافر في صورة نحو والاسر فعل  
هذا مستثنى مما هنا (قوله وقضيتنا مشتراة الخ) كذا شرح مر (قوله ايضا وقضيتنا مشتراة اسلام المصلو  
عليه) أي والحال ما ذكر من ان المصالح كافر (قوله انما يحتاج) كذا شرح مر (قوله لاحترامه  
ووجوب ما لم يتبعه مر في شرحه لكن في شرح الروض خلافا حيث قال وكذا يجب الدفع عن نفسه وغيره  
المحترمين ان قصد كافر اخ فقد وجوب الدفع عن نفسه وغيره بالمحترمين (قوله فلا يجب دفعه) يستثنى ما لو  
كان المصلو عليه عالما فحق عصره أو ما كان كافر دجيب يرتفع على قتله ضرر عظيم لعدم من يقوم مقامه  
فيصير الدفع كافي في بذل بضاعة الشبهه والى وجهه تعالى (قوله أيضا فلا يجب دفعه) هل يستثنى  
الزاني فيقتنع عليه الاسلام لاجل قول السيد (قوله يرد في الشهادة) قضيت وجوب دفع المسلم عن  
الزاني لا يرد في الشهادة لكن يستفول الكاهن السابق وقضيتنا خلافا في غير الامم (قوله أيضا بماله  
في غير قتله بل في الشهادة من غير تولي في كاهن) الا خلافا في قضيتنا وجوب دفع المسلم عن الذي اذلا  
في شهادة لكن قول الشارع السابق لا لا حاد في قضيتنا خلافا الا ان بعض المصالح الكافر على انه قد دفع  
عدم وجوب دفع الكافر عن الذي وان صرحه الشارع ايضا في ما ياتي (قوله لما غير المحترم) كذا مر في  
(قوله فالكاهن) أي يجب دفعه عن المسلم

وقضت باستمراء اسلامه  
الموصول عليه وجوب الدفع  
عن الذي انحاض عليه  
الامام الا لا خلاصه  
وجه بان الكافر يزوج  
من قتل المسلم المهدر (أو  
جميع) لانهم لا يزوج لاتباعه  
المستحق فكيف يستدل لها  
(الاسلم) بخبره ولو غير كاف  
فلا يجب دفعه (في الظاهر)  
ان يسن الاستسلام له للغير  
الصحيح من خبر ابن آدم  
ومن سن استسلم عبداً وضى  
انتهى بقره لا رفاة وكانوا  
أو بعمامة أتى سلاحه  
فهو وفوقه تعالى ولا تقبلوا  
بأي يمين ان التهلكة تتكسر له  
في غير قتل يودي الى الشهادة  
من غير دلل ديني كاهنا وكلهم  
اتخاذ بعذرهم والاستسلام  
في الفتن يتناهي عن قبولها  
وهو وجوب الدفعه تعذيباً  
ثابتة لئلا يلقى القتل لانه  
الظفر للاستسلام فهو انما  
يكون من مستحق لانه  
الحرز من شتمين وتاركة  
صلواته على من تخلف عنه  
فالكافر



سم على حج اه عش **(قوله وبعت الاذرى الخ)** وهو بحث حسن اه **(قوله وجوب الدفع من العضو الخ)** اعلم انه ليس هناك شبهة في عبور زلها الاستسلام وشدي وبعث عبارة سم ان كان هذا مقر وشأنها اذا كان الصائل مسلحاً فبؤخذ من العضو اذا كان كافراً أو جبهة الاولى اه **(قوله وعن نفس الخ)** اذا أمكن اه عني **(قوله نكحها فمفسد الخ)** ومن ذلك ما يقع في فري مصر من تغلب بعضهم على بعض فيبعض على من فقد ان يدفع عن نفسه وهو مباح أمكن الدفع اه عش **(قوله والمال ع)** عبارة للفني والاختلاف اه **(قوله)** عن غيره مما امر الخ عبارة للفني عن نفس غيره اذا كان آدمياً غير مملوك أو رقياً اه **(قوله المثل كوعن نفسه)** قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير اذا كان مملوكاً أو مملوكاً على مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب سم على حج وهو ظاهر ان كان ادائه مهرون عند غير المانع اه ان كان مملوكاً تحت يد المانع فقد يقال بوجوب الدفع لانه التزم حفظه بخضعة فاشبه بالوديعة لا بتمية اه عش **(قوله جواز الخ)** الى قوله وظاهر في الفني الآتية و يجب ان يال المثل **(قوله المثل يفسد الخ)** فيبقى الوجوب كحكم مما امر اه وشدي عبارة للفني فيجب حيث يجب وينبغي حيث ينبغي وجوب الوجوب اذا أمن من الهلاك كما مر به في ابل الوضوء ونص في هذا ان جواز الدفع لا يشترط بذلك مطلقاً بل الاستسلام أم لا **(قوله نعم لوصال الخ)** عبارة النهائية لوصال حري على حري الخ وهو ا جلال الود بموجب دفع الكافر عن الذي خصوصاً اذا اذنت له لانه لا ينقص عن حمار والجار يجب دفع من يريد قتله حتى ملكه مرم على حج وهذا يحتاج الى ما في قول الشارح وجوب الدفع عن الذي الخ الآن يصح ما هنا على ما مر اه عش **(قوله كافر على كافر)** عبارة للفني شخص على غير محترم حري اه وهي موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها **(قوله كودية الخ)** عبارة للفني قال الفريوان كان أى المال الذي لا روح فيه مال مجبور عليه أو وقف أو مملوكاً وجب على من هو يده الدفع عنه انتهى اه وكذا في الرشدى لكنه نفسه عن الاذرى لا الفزالي **(قوله زلها الدفع الخ)** أى اذا أمن على نحو نفسه اه وشدي **(قوله بل جزم الفزالي الخ)** ضعيف اه عش **(قوله مطلقاً)** أى سواء كان يده كودية أم لا **(قوله ولو تركها الخ)** جله حالية **(قوله ويجوز بيع الاولوية)** يعتمد اه عش **(قوله بخلاف ما هنا)** هذا تحصيل ما كونه موصوفاً سم على حج وذلك لان صاحب المال اذا علم ان غيره قد رعى دفعاً عنه بلا مشقة وجب عليه ان لا يتركه ان شئت من المبيع مرد السلام عنه ومن علم اذا اء الشهادة لا مكان الوصول الى حقه بدون أدائه لم يحتمل ان من علم ما على يتردد من بين علمه مثلاً اه عش عبارة في شدي فيه ان فرض كلام الفزالي ان لا يشقوا ما عدم الضمان فمضى اه **(قوله الدفع الخ)** الى المنفى النهائية الاقوله واختاره الى وعلى الخلاف **(قوله من اذل)** سبنا المفعول **(قوله فيجب الدفع عنه)** أى ولو متناهى تنسج من يتعرض له بالسب اه عش **(قوله لو جوب ذلك)** أى الدفع عن الغير عليه سم أى الامام ونوابه **(قوله وبعت)** الى قوله قال الامام كان الاذرى كره قبل قوله نعم لوصال الخ كافي للفني **(قوله وبعت للفني)** عدم سقوط الوجوب الخ ضعيف اه عش عبارة للفني وهذا البحث ظاهر اذا كان في الصف كالمثل مطلقاً ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند اخذ فولى روحه بل السيد في ذلك لا يجنب حكامه الرافى عن الامام وبؤخذ منه كما قال الركنى انه

**(قوله وبعت الاذرى وجوب الدفع من العضو عند ظن السلامة)** ان كان هذا مقر وشأنها اذا كان الصائل مسلحاً فبؤخذ من العضو اذا كان كافراً أو جبهة الاولى **(قوله كوعن نفسه)** قد يقتضى انه يجب الدفع عن مال الغير اذا كان مملوكاً أو مملوكاً على مال نفسه كما تقدم والظاهر عدم الوجوب لانه بالنسبة للغير و بالنسبة للغير من لا يزيد على ملكه الذى لا يجب الدفع عنه والمال وجوب الدفع عن مال نفسه المهرون والمهرن وجب حتى الغير عليه وهذا الميرجى على ما الحق عليه بل على ما لا خلاف في الجلال لا يشترط بذلك مطلقاً بل الاستسلام أم لا **(قوله نعم لوصال الخ)** عبارة لوصال حري على حري الخ وهو ا جلال الود بموجب دفع الكافر عن الذي خصوصاً اذا اذنت له لانه لا ينقص عن حمار والجار يجب دفع من يريد قتله حتى ملكه مرم على حج وهذا يحتاج الى ما في قول الشارح وجوب الدفع عن الذي الخ الآن يصح ما هنا على ما مر اه عش **(قوله كافر على كافر)** عبارة للفني شخص على غير محترم حري اه وهي موافقة لعبارة النهاية المتقدمة بل احسن منها **(قوله كودية الخ)** عبارة للفني قال الفريوان كان أى المال الذي لا روح فيه مال مجبور عليه أو وقف أو مملوكاً وجب على من هو يده الدفع عنه انتهى اه وكذا في الرشدى لكنه نفسه عن الاذرى لا الفزالي **(قوله زلها الدفع الخ)** أى اذا أمن على نحو نفسه اه وشدي **(قوله بل جزم الفزالي الخ)** ضعيف اه عش **(قوله مطلقاً)** أى سواء كان يده كودية أم لا **(قوله ولو تركها الخ)** جله حالية **(قوله ويجوز بيع الاولوية)** يعتمد اه عش **(قوله بخلاف ما هنا)** هذا تحصيل ما كونه موصوفاً سم على حج وذلك لان صاحب المال اذا علم ان غيره قد رعى دفعاً عنه بلا مشقة وجب عليه ان لا يتركه ان شئت من المبيع مرد السلام عنه ومن علم اذا اء الشهادة لا مكان الوصول الى حقه بدون أدائه لم يحتمل ان من علم ما على يتردد من بين علمه مثلاً اه عش عبارة في شدي فيه ان فرض كلام الفزالي ان لا يشقوا ما عدم الضمان فمضى اه **(قوله الدفع الخ)** الى المنفى النهائية الاقوله واختاره الى وعلى الخلاف **(قوله من اذل)** سبنا المفعول **(قوله فيجب الدفع عنه)** أى ولو متناهى تنسج من يتعرض له بالسب اه عش **(قوله لو جوب ذلك)** أى الدفع عن الغير عليه سم أى الامام ونوابه **(قوله وبعت)** الى قوله قال الامام كان الاذرى كره قبل قوله نعم لوصال الخ كافي للفني **(قوله وبعت للفني)** عدم سقوط الوجوب الخ ضعيف اه عش عبارة للفني وهذا البحث ظاهر اذا كان في الصف كالمثل مطلقاً ولا يلزم العبد الدفع عن سيده عند اخذ فولى روحه بل السيد في ذلك لا يجنب حكامه الرافى عن الامام وبؤخذ منه كما قال الركنى انه

بالخوف فعلى نفسه قتل الجرمين والمتردين قال الامام ولا يختص الخلاف بالصائل بل من أقدم على جرم فهل الا لا مدع حتى بالقتل قال  
 الاصوليون لا قال الفقهاء نعم قال الرافعي (١٨٦) وهو المتقول حتى قالوا لن علم شرب خمر او ضرب مبطون رضى بيت شخص ان يجمع عليه

وزيل ذلك فان اوثاقا تاهل  
 فان قتلهم فلا ضمان عليه  
 ويشل على ذلك وظاهر ان  
 محل ذلك عام يحسن فتدبر  
 والجواز لان التفرع بالنفس  
 والتعرض لعقوبة ولا  
 الجور منوع (ولو سقطت  
 جرم) مثلاً من عول على الانسان  
 (ولو) تندفع عنه الا بكسرهما  
 هذا قيد الخلاف فكسرها  
 (ضمنها في الاصح) وان  
 كان كسرها واجباً عليه لم  
 تندفع عنه الا به اذ لا اختيار  
 له افعال عليه بخلاف الهمية  
 فصار كضطر الطعام بما كاله  
 ويضمن لانه لمصلحة نفسه  
 وببحث البلقيني ومن تبعه  
 ان صاحبها وضعا بمحل  
 يضمن كروشن او ما له أو  
 على وجه يظلم على الظن  
 سقوطها لم يضمنها كاسرها  
 قطعاً لان واضعها هو الذي  
 آلفها ولو كانت الهمية بينه  
 وبين طعامه لم تكن صالحة  
 عليه لانها لم تقصد فلا يلزمه  
 دفعها وضمنها ولا فرق ما مر  
 في النوع الجرم اذا لم يرق  
 لايهية الحرم لا من حقته  
 تعالى فسوخ فيه (و يدفع  
 الصائل) للمصوم على شيء  
 مما حرم ومنه ان يشل دار  
 غيره بغير اذنه ولا ظن رضاه  
 (بالأخف) فلا يخف باعتبار  
 غلبة ظن المصوم عليه  
 ويجوز زناه العن وبظهور

لا يلزم الابن الدفع عن أبيه لا يضلوم بتعريضه له أى لو شوهه اه معنى (قوله بالخوف على نفسه) أى نفس  
 الدافع اه عرش (قوله فهل الا لا) جامعته (الخ) عبارة بالهبة فلا لا جامعته خلا لا لاصولين حتى لو علم شرب  
 خمر الخو عبالا تلقى بل من أقدم على جرم شرب خمر او غيره فليعض الا لا جامعته ولو اتى على النفس كما  
 قال الرافعي انه لو جود في كتب الذهب حتى قالوا الخ والغزو الى من تبغىه عبره وانما بالوجوب ولا ينافيه  
 تغيير الاحكام بالجواز اذ ليس مرادهم انه مخير فليس انه حازر بعد امتناع قبل ارتكاب ذلك وهو صادق  
 بالوجوب اه (قوله ان يجمع عليه) (الخ) أى على متعاطيه لا لا التمهين من المنكر اه معنى (قوله ان يحصل  
 ذلك) أى لو لم يكن علم شرب الخ (قوله لان التفرع بالنفس) أى تعريضها له كانه فلو س (قوله  
 والتعرض الخ) عطف تفسير اه عرش (قول المترج) بوجه يضع الجسم انا من نفاذ اه معنى (قوله  
 مثلاً) أى قول المتن ويدفع في المقتى الا قوله هذا قيد الخلاف والى قول المتن وامكن هرب في النهاية الا قوله نعم  
 الى المولى بعد (قوله من عول) بوزن قتل (قوله اذ لا اختيار الخ) غلة التبعين (قوله يحصل عليه) أى على  
 اختياره عبارة الخ حتى يحصل عليها اه أى بحال السقوط على الجرة (قوله بخلاف الهمية) أى فان لها  
 نوع اختيار اه معنى (قوله فصار) أى كاسر الجرة (قوله كروشن) المراد به الخارج الى الشارع فانه  
 يضمن متلفه فكذا ما وضع عليه اه يعبرى (قوله لم يضمنها كاسرها الخ) أى يضمن واضعها ما تلحقها  
 لتقصير بوضعها على ذلك لوجه الاختلاف في التقصير وعلمه صدق الغرام لان الاصل رامة القصة واخذ امان  
 قول الشارع الا لا يتوزن عاقل انه امكنه الخ اه عرش (قوله ولو حاله) بمعية بينه الخ) أى لم تكن حالتها  
 من وصوله الى طعامه لا يقتلها اه معنى (قوله فلا يلزم دفعها) الاولى فلا يجوز دفعها الى حيث  
 كانت واقفة في محل لا يختص بصاحب الطعام فان وقتها في مكانه أى ما يستحق منفعته فالتأدية عليه فخصها  
 بالاختصاص اذا ما بين فاه عرش و اشار الرشيدى الى عدم بقوله انظر هل يجوز دفعها وان أدى لخصوتها  
 وفى كلام سم اشارت الى الجواز واعل ان صورته المسئلة انه مضطر الى الطعام اه اقول وكذا يشير الى الجواز  
 توجيهه المقتضى الضمان هنا بقوله لانها لم تقصد وقوله اه الدفع الهلاك عن نفسه بالجمع فكان كالمطر  
 طعام غيره فانه موجب للضمان اه (قوله ويضمنها) أى ان دفعها الى الصورة انما لم تقصد له  
 اه عرش (قوله وفاق) أى عدم ضمان الهمية هنا (قوله لانه حق الخ) أى وما هنا حق الا دعى (قوله  
 المصوم) صفة الصائل وسد كبحر قوله بوقوله اما المهدى الخ وقوله شيء الخ متعلق بالصائل (قوله ومنه)  
 الى قوله ويظهر في المقتى (قوله ومنه) أى الصائل (قول المترج) (الأخف) وبني ان يعلم انه يجوز دفع الصائل  
 بالاعمال عليه فكسرها عن الوصول عليه وان كان محلاً كسحت شلبي على الظن انه لا يندفع الا بالهلاك وأنه  
 لا يجوز دفعه بالمجرد لان المصوم حرام قتله اه عرش (قوله باعتبار غلبة ظن المصوم الخ) لعله سوى على  
 الغالب والى امد اعتبار غلبة ظن الدافع اه رشدي (قوله وعليه الخ) أى على ما بعد الضرب (قوله بجمعة  
 ومثله) احراز عن الاستعانة بجمعة واحدة (قوله ان لم يرق تعبه الى الاء) شفاة الخ ظاهر الساقان  
 الاستعانة وان ترقب عليه اما ذ كرمه على الضرب ولعله غير مراد اه رشدي (قوله وعليه الخ) أى على  
 واضحة (قوله ولو حاله) بمعية الخ) كذا في الروض كثيراً يضاق قال قيل لا يجوز دفعه على كل صائل عن  
 أدى وجمعة من كل موصوم بنفسه وخرجه يضعه وقتناه ومال وان قل اد به يضع الفرق بين مسألة  
 محاولة الهمية ومثله نصها على المال وانما في الاولى لم يوجدها بل على الطعام بل يجرى على الجاهل والبيع  
 من الوصول اليه وانما وصلت عليه كان من قبل الصائل الى المال فله دفعها وان دعى الى اتلافها ولا ضمان  
 على ان قوله فلا يلزم دفعها لاننا في جواز الدفع نعم يختلف اهلنا بالضمان وعلمه

انه بعد الضرب وقبل قطع العضو وعليه يحصل قوله يجوز زناه عرش ان تعين الدفع (فان امكن) المقتى (كلام) بوجه  
 (اواما فتاؤه) بجمعة ومثله لزوم الضرب وظاهره ان واء الزجر والاستعانة هو مقبوعان لم يترفع على الاستعانة بالخلاف غير ربه افعوى  
 من ان حواسه كالجوارح والاوجب القريب بينهما وعليه يحصل اطلاق

من أوجبوه وادّعى المأون أوجبناه فهو بالنسبة تغير التبعين لما علم مما مرناه لا ضمنين قتل (١٨٧) ذلك كلامنا للقاتل (أو يضرب

توبعنا مكر على الاستغاثة (قوله من أوجب) أي الترتيب بينهما (قوله فهو) أي إيجاب الترتيب (قوله  
لأنه جرح) أي الثاني للمخني الآخرة ثم إلى الأول بعد قتل الأول (قوله ولا ضرر ولا غلظ) (ال)  
ولو اندفع شره كان وقع في مأه أو أرا أو أنكرت سرجه أو سأل بينهما جدوا أو خندق لم يضربه على اليمين  
نهاية ومعنى (قوله ومن) انتقل لرتبة (الخ) ولولا اختلاف في الدفاع فكانت قوته ولو كان الحكم كذلك في كل  
ما مثل اه عش (قوله وان اندفع بدونه) (الخ) كلام الشيخين وغيرهم لمصرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا  
الشهاب الرمي إن التعمد خلاف ما قاله المأور وروى الوالي بأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى  
اه سم عبارة للمخني وهو أي ما قاله المأور وروى الوالي مرود لقول الشيخين في ال وضواصلها إذا وجد  
و جلازنى بأمر أو غيرهما لم يعمد فعدان ذلك في الدفع فلا شيء علموا ان الدفع مضرب غيره ثم قتله لزمه  
القصاص ان لم يكن الزاني محصنا كان محصنا فلا قصاص على الصبي انتهى فكذا دليل على اشتراط  
الترتيب اه وكذا التعمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال عش هو معتمد اه (قوله لانه  
الخ) هذا التعليل من كلام المأور وروى الوالي كالموصر مع المخني خلافا لما هو معصن الشرح  
لا يستدل بالاعتدال أي لا يحدك من تعصن الواقع بالثاني والسابق والتاخر اذ كان الضرب المولى على حذف  
المضاف والآن ذون قناتة الثاني والثاني والظاهر انه اسم مصدر لتأني له بجبري (قوله فخصص  
بالرجل) أي ولا يقتل المرأة مطلقا (قوله مطلقا) أي محصنا أولا (قوله انتهى) أي غير المأور وروى  
والرواي (قوله بغيره) أي غير القتل (قوله ولو لم يجد الخ) راجع إلى المتن (قوله ولذلك) اسم الإشارة  
راجع لقوله أولا فتصير منه اه عش (قوله بطرف السيف) أي ظهره (قوله بغيره) أي بالدفع  
بالسيف أي بجده (قوله ولو لم يجد الخ) عبارة للمخني ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى والقيم  
القتال بينهما واشتداد الأمر من الضبط مسطر مراعاة الترتيب كذا ذكره الامام في رواية الفداء اه وإذا النهاية  
وهو ظاهر لانه في هذه الحالة راجع الان في أقصى الهلاك اه (قوله فلا يجب مراعاة هذا الترتيب  
الخ) أي أعمال يكن مثله اه عش (قوله حال محترم) أي القول المتضمن نظري في النهاية الآخرة وقضية المتن  
إلى المتن وقوله فخص قوله للمصوم وأخرى بقوله أما غير المصوم إلى قبل (قوله وأخص) أي الخوف كذا  
قبل في المخني (قوله وأخص الخ) عطف على هرب (قوله محترم على نفسه) أي نفس المولى عليه ولو قبل  
فقال على نفسه محترم كان أوضح اه عش (قوله بشئ) أي تكسب وجعاه اه معنى (قوله ولئن الخ)  
عطف على جملة أمكنه هرب (قوله فان لم يهرب) أي مع امكانه (قوله وقته) أي بالدفع (قوله على الأوجه)  
جملة كالمأور الفرض حيث ظن ان الهرب ينجيه فلو ظن انه ان هرب يطعم فيمو يشعو يقتله لم يجب الهرب

توبعنا مكر على الاستغاثة (قوله من أوجب) أي الترتيب بينهما (قوله فهو) أي إيجاب الترتيب (قوله  
لأنه جرح) أي الثاني للمخني الآخرة ثم إلى الأول بعد قتل الأول (قوله ولا ضرر ولا غلظ) (ال)  
ولو اندفع شره كان وقع في مأه أو أرا أو أنكرت سرجه أو سأل بينهما جدوا أو خندق لم يضربه على اليمين  
نهاية ومعنى (قوله ومن) انتقل لرتبة (الخ) ولولا اختلاف في الدفاع فكانت قوته ولو كان الحكم كذلك في كل  
ما مثل اه عش (قوله وان اندفع بدونه) (الخ) كلام الشيخين وغيرهم لمصرح بخلاف ذلك ولهذا قال شيخنا  
الشهاب الرمي إن التعمد خلاف ما قاله المأور وروى الوالي بأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة انتهى  
اه سم عبارة للمخني وهو أي ما قاله المأور وروى الوالي مرود لقول الشيخين في ال وضواصلها إذا وجد  
و جلازنى بأمر أو غيرهما لم يعمد فعدان ذلك في الدفع فلا شيء علموا ان الدفع مضرب غيره ثم قتله لزمه  
القصاص ان لم يكن الزاني محصنا كان محصنا فلا قصاص على الصبي انتهى فكذا دليل على اشتراط  
الترتيب اه وكذا التعمد النهاية وجوب الترتيب في الفاحشة وقال عش هو معتمد اه (قوله لانه  
الخ) هذا التعليل من كلام المأور وروى الوالي كالموصر مع المخني خلافا لما هو معصن الشرح  
لا يستدل بالاعتدال أي لا يحدك من تعصن الواقع بالثاني والسابق والتاخر اذ كان الضرب المولى على حذف  
المضاف والآن ذون قناتة الثاني والثاني والظاهر انه اسم مصدر لتأني له بجبري (قوله فخصص  
بالرجل) أي ولا يقتل المرأة مطلقا (قوله مطلقا) أي محصنا أولا (قوله انتهى) أي غير المأور وروى  
والرواي (قوله بغيره) أي غير القتل (قوله ولو لم يجد الخ) راجع إلى المتن (قوله ولذلك) اسم الإشارة  
راجع لقوله أولا فتصير منه اه عش (قوله بطرف السيف) أي ظهره (قوله بغيره) أي بالدفع  
بالسيف أي بجده (قوله ولو لم يجد الخ) عبارة للمخني ويستثنى من مراعاة الترتيب مسائل الأولى والقيم  
القتال بينهما واشتداد الأمر من الضبط مسطر مراعاة الترتيب كذا ذكره الامام في رواية الفداء اه وإذا النهاية  
وهو ظاهر لانه في هذه الحالة راجع الان في أقصى الهلاك اه (قوله فلا يجب مراعاة هذا الترتيب  
الخ) أي أعمال يكن مثله اه عش (قوله حال محترم) أي القول المتضمن نظري في النهاية الآخرة وقضية المتن  
إلى المتن وقوله فخص قوله للمصوم وأخرى بقوله أما غير المصوم إلى قبل (قوله وأخص) أي الخوف كذا  
قبل في المخني (قوله وأخص الخ) عطف على هرب (قوله محترم على نفسه) أي نفس المولى عليه ولو قبل  
فقال على نفسه محترم كان أوضح اه عش (قوله بشئ) أي تكسب وجعاه اه معنى (قوله ولئن الخ)  
عطف على جملة أمكنه هرب (قوله فان لم يهرب) أي مع امكانه (قوله وقته) أي بالدفع (قوله على الأوجه)  
جملة كالمأور الفرض حيث ظن ان الهرب ينجيه فلو ظن انه ان هرب يطعم فيمو يشعو يقتله لم يجب الهرب

(قوله أو بسوط حرم صا) أي أو بهما صر سيف (قوله وان اندفع بدونه) كلام الشيخين وغيرهم لمصرح  
بخلاف هذا وأما عبارة العلي كالمأور وضواصله فان اندفع بغير القتل فقتله فالقودان لم يكن محصنا انتهى  
ولهذا قال شيخنا الشهاب الرمي التعمد خلاف ما قاله المأور وروى الوالي بأنه يجب الترتيب حتى في الفاحشة  
اه لكن وافق ما قاله بالنسبة المحصن من دفع الشر والضرب وغيره مما عساه قاله الباقي ويحله أي عناية  
الترتيب في المصوم أما غيره كالخمر والرمي فله الدلول إلى قتله لعدم علمه بالآن يستثنى من غير المصوم  
الزاني المحصن حاله ناه فخصنا الفرق ولا وجه لانه إذا جاز ابتداء الزاني المحصن بالقتل مع عدم تلبس ما زنا  
حال صباه فمع تلبسه بآوى من محصن منازعة الباقي فيما قاله بكلام الشيخين لم يمتنع وجوب الترتيب  
في الزاني المحصن مع عدم صحت ما كان خيفة لانه لا فرق بين المصوم وغيره في وجوب الترتيب فلا يمتثل لكن  
هذا غير ظاهر في الحرف بل جواز قتله ابتداء ولو في غير صال (قوله كذا ان محصن) قضيت باستثنائه مما تقدم  
في المأور أي مولى على أجنبية على ما قاله كلام الشيخين من وجوب مراعاة الترتيب لكنه غير ظاهر إذا  
وجب الترتيب مع التلبس بالفاحشة مع غيرهما أولى (قوله لانه القود على الأوجه) وهو التعمد على

نفسه أو (أ) (هرب) أو خصص من بيني وبنى التوبة وان لم يبقها (فإن ذهب وجوبه وقصر قتل) لانه ما مور يقتل نفس بالاهون  
فلا هو فان لم يهرب بوقته لزمه القود على الأوجه

خلافاً للغيري ولو لم يعل على ما لم يكنه (١٨٨) الهرم يعلم بأنه مكرم كما يحسنه الأذري أن مكرم يوجب له أن يعل بضعه ثباتاً أمن على نفسه

بناء على وجوب الدفع عنه  
كذلك قبل والتي يصح وجوب  
الهرم هناك أمكن أيضاً  
وعلى قوله موجب الدفع  
عنه ثباتاً أمن على ما لم يكنه  
عليه مرد أو حر لم يجب  
هرم بل لا يجوز حيث حرم  
الفرار وقضية ما لم تكن  
أمكنة الهرم لم يحرم عليه  
الزجر بالكلام وهو محتمل  
أن كان غير شرع والأوجب  
وعليه يحمل قول شيخنا في  
منهجه كهرم بحر (ولو  
عصت به) مثلاً (خلصها)  
بغض إلى ضرب يعل فحمل  
يدفع فق هو من قطع  
على فصر خصبة فشق  
يعن وفيه انقل لم يتبع  
امكان أخضه منها ضمن  
بغيره ما رقد أو أزال هذا  
الترتيب بقوله (بالأسهل  
من تلك الحسية) أي رفع  
أحدهما عن الآخر  
غير جرح ولا كسر وضرب  
شدقيه ولا يلزمه تقديم  
الانذار بالقول (فان يجوز)  
عن واحد منهما بل ولم  
يجز كإقتضاء كلام الشافعي  
وكثير من قال الأذري  
والوجه الجزء به إذا ظن أنه  
لو وثب أسددها البعض  
قبل غلبتها من قبله فاد  
(فصلها) المصوم أو الحربى  
(فقدت) بالثبوت (استأنه)  
أي سقطت (فقدت) لما في  
العصين أنه صلى الله عليه

أذلي على حد حذبل له قتاله ابتداء ولا يلزمه شيء إن قتله اه عس بادي تصرف (قوله خلافاً للغيري)  
فانه قال تلمذه الحديث اه معنى (قوله على ما له) يعنى عليه لا جرم له بل على عباد الرافعي اه رشدي (قوله  
به) أي مع المال (قوله ويدعه) أي يترك المال للمائل (قوله على ما له) بضعه (قوله) الخ الظاهر أن الشارح  
هنا ملخصه بمسألة أخرى ويعلم ذلك من عبارة القوت ونصها وأما لو كان الصالح على حرمه فمقتضى البناء  
على وجوب الدفع أنه لا يلزمه الهرم يوجب دفعهم بل يلزمه الثبات إذا أمن على نفسه وأن أمكنه الهرم بهم  
فكالحرب والخصم بنفسه وأولى بالوجوب تثبت فهما مستلزمان لا ولي ما إذا أمكنه الهرم بنفسه فدون  
البضع والثبات إذا أمكنه الهرم به وما أنه يعل به من متعلق الأولى وما استقر به من متعلق الثانية ولم  
يتوارد طرف الخلاف على محل واحد فتمل اه رشدي أقول ومنع الشارح كالتأنيده ظاهر في إرادته دفع  
المصول نفسه لا حرمه كما يفيد قوله لا يوجب حمل قولهم الخ وزعم ذلك عس كياناً آتفاً (قوله  
بناء على وجوب الدفع) محتمل وقوله أنه أي البضع وقوله الذي يصح وجوب الهرم به أي نصب على  
المرأة الهرم وليس المراد وجوب الهرم على من دفع عنها أخذ من قوله ويحمل قولهم الخ اه عس  
(قوله ان تعين الخ) خبر ويحمل قولهم الخ (قوله ولو لم يعل عليه مرد الخ) خبر وقوله محتمل (قوله  
حيث حرم الفرار) أي بان كان وصفه ان قتال ولم يرد المسردة أو الحربى على مثله عس ومعنى وعبارته  
سم سابقان حرمتا الفرار خصوصاً بالصنف اه (قوله وقضية ما لم تكن) أي حيث اقتصر على جرح  
القتال (قوله كان) أي الزجر (قوله وجب) أي الهرم وكان الواضح حرم أي الزجر (قوله وعليه  
الخ) أي على الزجر بالثبوت (قوله مثلاً) أي قوله ما غير المصوم في النفس الأولى كما اقتضاء الخ فاد  
وقوله المصوم أو الحربى (قوله مثلاً) ينبغي أن يحذفه كما يد اه سم (قوله فصر خصبة) أي سبيتم  
بكن الضرب أسهل من قتل الحسية والأقدم الضرب أخضع من قول الأبي الحسن الخ اه عس (قوله فحمل  
به) أي حيث ترتب عليه تناهوا أسنانه والافتقار يكون السهل أسهل من ضرب القوم بل ومن فصل الحسى اه  
عس (قوله أي رفع أحدهما الخ) فبيان الحسین هما العظامان إذا كان طبعهما لا سنان السفلى فلا يظهر  
هذا التفسير فلهذا يد أبو الحسين هنا العظم الذي فيه الأسنان السفلى والتي قد لا سنان العلوية أيضاً اه  
عس زاد الرشدي وكان يمكن إبقاء المتن على ظاهره والمعنى فذا الحسین الذين هم الأسنان السفلى من الفك  
الأعلى أي وضعهما عنه اه (قوله لئن وضرب شدقيه) بكسر الشين وهما ثنية الفم اه معنى (قوله ولا  
يلزمه تقديم الانذار الخ) أي حيث يعل عدم إقامته ثنية ذم (قوله من واحد منهما) المناسب لأول  
كلامه ان يقول عن كل منهما مثلاً (قوله الجزء به) أي جزؤه أو لم يجز اه عس (قوله انظر الخ)  
متعلق بالجزء به (قوله قد هما) أي البدن مثلاً (قوله فاد) أي في سقوط الأسنان بالسبل (قوله والعاض المطاوع)  
عس أقول بل على قوله لم يجز (قوله في ذلك) أي في سقوط الأسنان بالسبل (قوله والعاض المطاوع)  
أي كان أكره على أو تعدى عليه أو خوف دفعه بالعن وكان يترك دفعه بعينه سم رشدي (قوله كإقتضاء)  
أي فلا يجوز العن حال تعين طريقاً كما مره عس والذوق فلا تعين أسنانه السابقة بالسبل (قوله  
أشهر المصوم الملتزم) كالمراد اه سم أي الزاني لنفسه وتارك الصلاة بمرطه وقاضى الطريق الغنم  
قته (قوله في ذلك) أي عدم عصمه بالمعروض (قوله العن المض لا يجوز زجالح) أي في غير الدفع كما عس  
(قوله حرم الفرار) سابق في السير ان حرمتا الفرار خصوصاً بالصنف (قوله ولو عصت به مثلاً) ينبغي ان  
تحذف به كذلك (قوله فصر خصبة) قد يتوقف في إطلاق تقديم قلم الحسى على عصا الخصبة (قوله  
ولا يلزمه تقديم الانذار بالقول) قياس وجوب الدفع بالاختلاف لزوم حيث أقاد (قوله أيضاً ولا يلزمه تقديم  
الانذار الخ) قال في شرح الروض كاجزء به الما ودى والرواى اه (قوله أيضاً ولا يلزمه تقديم الانذار  
بالقول) حيث يعلم عدم إقامته مر (قوله ما غير المصوم الملتزم) كالمراد (قوله العن المض لا يجوز زجالح)

وسلم قضى في ذلك بعدم الأدب والعاض المطاوع كالتأنيذ لان العن لا يجوز زجالح ما غير المصوم الملتزم فخصني على ما قاله البلخي مما  
وغيره وهو بعد لأن العاض مع ذلك مقصر لما تفر وأن العن لا يجوز زجالح

الافهام فان قلت يؤيد ما علم بحمله اية ليس المعهود دفع المائل عليه المقضي اليه بضمه قلت ممنوع لان ذلك يجوز قتله من حيث ذاهو حرمة  
انما هي لخوا الاقتيات على الامام بخلاف البعض غير المتعين للدفع لا يتصور باحتمل ثرايت ١٨٩١ بعض شرح الارشاد كترجوع ذلك قبل

مما سر اه وشدي عبرنا للمنفى وشرح والروض والمنهج الا اذا لم يكن القتل اية الله (قوله الاتيما)  
أي في شرح ويدفع المائل بالاضحية في شرح وطوعت يده خلعها (قوله يؤيده) أي قول البلقي وغيره  
(قوله لمما سر) أي كانه يريد قوله أول الباب في شرح له دفع كل مائل ما يصعد كاعن نفسان كان المائل  
غير معصوم اه فانه يدفع دفعه ان كان معصوما اه سم (قوله لان ذلك) أي المهدد (قوله حرمة)  
أي قتل المهدد (قوله ولو تنازعا) أي قوله فان قلت في المنفى الاقوله ولو لم امواله وقوله وانما سر وقوله لا يميز  
وقوله البعالة تجرده (قوله انتم انما اخلفنا) ولو قتل شخص آخر في داره وقال انما قتلتك دفعه عن نفسه  
أو ماله أو انكر الولي فعله بالبيعة فانه دفعه او يكتفي قوله ادخل داره ما هار اسلحوا ولا يكتفي قوله ادخل  
بسلاح من غير شهر الان كان معمر وفا بالفساد أو كان ينعوب بين القتل عداوة فيكتفي ذلك القرينة كافيه  
الز ركني ولا يتعين ضرب بر جليبه وان كان النحول بماله ادخل بجميع يده فلا يتعين قصد عضو بعينه  
ولو اخلفنا تنازع وخرج فلان يتبعوه قاتله الى ان يطر حولا يجوز دخوله بيت شخص الابانة ما كانا أو كان  
مستأجرا أو مستعيرا فان كان اخيرا أو في غير محرم فلا يمين اذن صريح سواء كان الباب مغلقا أم لا وان  
كان محرقا كان كافيا كما قطع صاحبكم على يلزمه الاستدكان ولكن عليه ان يشعر بدخوله فيه بتضع أو شدة  
وطه أو نحوه أو ليستمر العار بان فانه يمكن سا كطعمه فان كان الباب مغلقا فدخل الابانة وان كان مفتوحا  
فوجه ان والادب الاستدكان اه معنى دروس مع شرحه (قوله أوفر بنما) ظاهر صنيعة ان  
القرينة كافية ولو بدون بيعة وقمر انما عن المنفى والروض ما يخالفه (قوله بضم اوله) أي قوله وكذا رافى  
النهاية الاقوله وقبل مطلقا واخير (قوله بضم فتحة) جمع حرمه بضم فسكون (قوله وكذا رافى الامرد  
الخ) أي بناء على حرمه النظر اليه كإتيان شرح الرض ومثل ولدهم نفسوا كان أمر حسنا كجواهر ظاهر  
وبعنه عليه ان فاسم اه وشدي (قوله وكذا اليا) أي لرجل صاحب الدار وكذا ضمير مشبه (قوله  
مكتوفها) أي حال كون كل من اخفى المشكلى والحرم مكشوف العورة (قول المن في داره) الضمير  
فيما راجع اليه الحرم أو المائل فلا فرق بين ان يكون الموضوع الذي يطلع من مسلكه أو شلوعا أو غير ماله  
لا يصلح الاطلاع اه معنى (قوله وكذا رافى) وانما معنى الضمير كاليث في البدان معنى (قول المتن  
كأن) هي بفتح الكاف وحكى صاحبها الطائفة اه معنى (قوله ولم يكن الناظر) أي قوله فان قلت في النهاية  
الاقوله لا يميزا وقوله اليه حله تجرده (قوله ولم يكن الناظر الخ) كقوله الا قد ولم يكن الناظر الخ عطفه  
على قول المتن ومن نظر الخ (قوله مشبه) فان نظر خطبة أو شرا أم تحب يباح النظر بعين روميه اه  
نهاية (قوله ولو امرأه) أي وختي مشكلا اه معنى (قوله مطلقا) أي مضردا ولا (قوله امرأه) عطف  
على قوله امرأه وكان الاتساع وبلد الرأوى (قوله ولم يكن الناظر اليه الخ) أخرج الناظر الى حرمه  
فلا يراجع اه سم أقول قضية صنع المنفى والنهاية حيث أسقطنا قوله البيعة تجرده وكذا اقتضى  
التعليل الشغل الناظر الى حرمه أيضا بل بعض نسخ النهاية المز يدعيون ان حرم نظر هار صريح (قوله  
قوله

قال في شرح المنهج قال ابن أبي عصرون الا اذا لم يكن القتل اية الله اه فان أو لم يكن القتل اية الله بالنسبة  
لما دونه لا لا اية لغيره بل يشكل على قول الشارح لان البعض لا يجوز بحال قوله السابق فقتلنا أصل ثرايت  
قول الشارح الاتيما سر كانه يريد قوله أول المصنف أول الباب له دفع كل مائل ما يصعد كاعن نفسان كان  
نفسه ان كان المائل غير معصوم فانه يدفع دفعه ان كان (قوله بل أوجبنا الاسهل منها وهو العلم)  
لا يخفى ان ظاهر المتن ان الاسهل قد يكون ضربا من دفع وجهه فانه قد يكون بغير علمه لا يؤمن بمعناه الفلك  
ان يحصل نحو حرج ودية أو القتل بغيره يكون ذلك في الضرر (قوله وكذا اليا) كالمعنى في كاشف وره  
قد نكر هو أمر حسن فبين ان لا يتعبد بحال كاشف عورته (قوله ولم يكن الناظر اليه) أخرج الناظر  
امرأة فجردة أخذها فترقى الى حل والحرم المنظر اليه وامرأه لا يميزا ولم يكن الناظر اليه تجرد أحد أموه كانه بغيره ولا  
يقتل بقتله فان قلت

تلك معصية تقتضى حرمها لاصل ان لا يؤخذ من حدها وان معصية النظر باقية فلم يرم دفعه عنها فقلت هذا التقدير من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر او وجوبه على الشرع وانما الكلام هنا في المخصوص وقياس ما ذكر ان الشرع لا يبيعه لان الشارع جعله كالجنب لثبوت ذلك المعصية الخاصة بدمه وحيوان الاجنبي هنالا يرى بختلاف في الامر بالمعروف (غرماء) أي ذو الحرم ولو غير صاحب الدار او رمتها فلنظر اليها كجنت (١٩٠) الاصل الباقى والثاني غير في سال نظر لان اولي (تخصيف كصاة) او تقبل لم يحذر غير (غرماء

تلك) أي كل من معصية التقدير والقتل (قوله دفعه عنها) أي الاصل عن معصية النظر (قوله وانما الكلام هنا في المخصوص الخ) أي مع امكان المنع فهو حر بمجرى الحرمة (قوله وقياس ما ذكر) أي من التقدير والقتل (قوله بختلاف في الامر بالمعروف) أي فانه لا يمنع على الاجنبي اه عش (قوله أي ذو الحرم) أي قوله ويكفي على الواجب في النهاية الا قوله وان أمكن زوجه بالكلام (قوله أي ذو الحرم الخ) زاد النهاية بخلاف الاجنبي الناصر من ملكه أو من شارع له قاله الرشد في قوله الناصر بالنصب بيان لغيره المنصوب للمتن كان قوله ذو الحرم بيان لغيره المنصوب له فليس الجاح (قوله أي ذو الحرم الخ) أي وهو ذو الحرم كالعلم من كلامه كالي الزوجية وانها اه رشدي أقول ويصح عن الغاية المذكورة وما ذكره في شرح داره الا ان ويدها ذا الحرم الغير الساكن في الدار حين النظر وقد يرد به قوله التي كجنت الاول الباقى اذ الساكن في الدار باذن صاحبها داخل فيها قدمه هنا فلا يخفى لاجب الباقى له فيليراجع (قوله في حال النظر) أي قوله ومن ثم في المعنى الا قوله وان أمكن زوجه بالكلام (قوله في حال النظر) متعلق برما تخرج به ما عطف عليه بقوله لان اولي اه رشدي (قوله في المنة) الاولى التائب (قوله وان أمكن زوجه بالكلام) هذا التعميم لمجرد حل المتن والافقية تفصيل باقي في شرح قبل وانذر قبل ربه (قوله ولا تنظر لكون المراهق الخ) هذا دفع لا يرد على قوله السابق ومراهقا اه عش (قوله وفارق) أي المراهق (قوله هل ان هذا) أي الذي (قوله لئلا) أي الصبي هنا في المجال (قوله حل النظر) أي قوله ويكفي في المعنى الا قوله بشرط بوقوله ولو مجردتين (قوله بخلافه) أي النظر (قوله والواو بمعنى أو) الصواب انها يحالها كجانبه عليه سم اعلان التقدير عدم الجسيع وليس التقدير عدم أحدهما وان وجد الا خلف ساحة له رشدي (قوله كون المحل مسكن الخ) ولولم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك اه سم وان تقول انه داخل في كلام الشارع اذا المراد بالسكن ما يجوز ولا يتنافى مع ولو نحو العارية كما يشرى في داره (قوله من ذكر) الا في ما ذكر لشمول المتاع (قوله ذلك) أي عدم كون من ذكر في المسكن (قوله والاصح لا فرق الخ) كذا في النهاية والمخفى (قوله وجسم الماحدة النظر) أي قد يرد بدمه من معصية النظر وان كن مستترات بمعنى واسى (قوله تعدد الاذخف) أي قوله حيث لم يخفى في النهاية الا قوله للاحداث السابقة والى قوله ويفرق في المعنى الا قوله حيث لم يخفى بمباداة الصائل (قوله كاسر) أي في الصائل (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محل على انذار لا يفيد الا واجب تعدد كقوله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكر وفي دفع الصائل من تعين الاختلاف لا يخفى اه نهاية قال عش قوله الواجب تعدد كقوله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكر وفي دفع الصائل من الاحداث السابقة اذ لم يذكر فيها الا انذار اه معني (قوله انتم يجب الامام الخ) عبادة الحق وقال الامام وبما لا ترد في الكلام الذي هو موطنه وتقبل قد يشي ودقلا يفيد ما لا يوافق الخ فلابي زان يكون في الحرم فليراجع (قوله بمعنى أو) فيه نظر لا يخفى بل الصواب انها يحالها (قوله مسكن أحد من ذكر) لو لم يكن مسكنه لكنه كان هناك باذن مستحق المنفعة لحاجة فلا يبعد انه كذلك (قوله والاصح عدم وجوبه) وهذا محل على انذار لا يفيد الا واجب تعدد كقوله الامام وهو مرادهم بدليل ما ذكر وفي دفع الصائل من

أو أصاب قربة بعينه) مما يحل في البسمة على العالم يصداق في ذلك المحل انذاره (بخرم من فهد) وان أمكن زوجه بالكلام فغير الصبي من الملع في بيت قوم غير اذهم فقد حل لهم ان يتزوجوا عنه ولو رواية صحيحة فقد ائتمت فلا بد له ولا قصاص وصح خبره وان امر اطلع عليه بغير اذنه ففقدت عنه ما كان عليه من حرج ولا نظر لكون المراهق غير مكلف لان الذي يقع مقصد النظر وهي حاله به لاسرته في النظر كالبالغ ومن ثم يرى انه ليس مثله فيلجوز ربه معناه فارق من له فوجرم بان هذا شبهة في المحل المنظور والمراهق لاشبهه في ذلك على ان هذا من خطيب الوضع ومن ثم دفع في مجال لكنه هنالا بتقدير المراهق كاهو ظاهر وانما يجوز ربه بشرط عدم حل النظر بخلافه لخصوصية بشرطه وعدم شبهة كاسر بان لا يكون ثم غصوم متاع أو (زوجة) أو استولو مجردتين (وجرم) مستور ما بين سره وادركتها

والواو بمعنى أو (الناظر) الا انما يجوز ربه لغيره وميتد ويكفي على الوجه كون المحل مسكن أحد من ذكر وان كاسر ليس فيه حيث لم يعلم ذلك لان الشهادة بوجوبه قد ثبتت في قول (و) بشرط عدم (استنا الحرم) والا بان استتر أن كن في تعطف لاي رهن الناظر لم يجز ومرد الاصح لافرق لعدم الاختيار وجسم الماحدة النظر ومراهق أو لادان يكون متجر واحد حتى تفهل تحذف في تعطف لا يرد منه الا نقر بيع ربه كقوله بالنظر بالقوة كجلى ارأه أو يفرق محل نظر وعدم الفرق أقرب الى كلامهم (قبول) بشرط (انذار قبل ربه) تعدد الاذخف كاسر والاصح عدم وجوبه للاحداث السابقة نعم بحث الامام انما يوافق بكونه داهما كقوله



جواز دفعه بالسلاح وان اُتاد الانشا فليراجع سم والظاهر انه غير مراد بل ان غلب على كونه اذ توجب  
 كايون خذ ما تقدم من الامام من وجوب الانذار حتى اُتاد اه ع (قوله من غير اسراف) سب كرم حشر زه  
 (قوله كاسر) أى فى أول فصل التمزير (قوله فى حل الضرب) متعلق بالحق وقوله وما يرتب عليه عطف  
 على حل الضرب والضمير الجبر والضرر (قوله كافه الخ) نائب فاعل الحق (قوله ولم يعاند) أى من رفع  
 الى الولى وسيد كرم حشر (قوله لئلا تنوشوا) منه البذاهة على نحو الجبران والطلل من نحو طاعة اه ع  
 (قول المتر وعلهم) ظاهره وان كان كافر او هو ظاهر حيث تعين للتعليم او كان اسلم من غيره للتعليم اه ع  
 (قوله المتعلم منه) عبارة المقتضى صفيرا يتعلم منه ولو باذن وليه اه وعبارة عن وضو وانما يحو ولم تعلم التميز  
 للمتعلم من اذ كان باذن من وليه كما تقدمه الشارح آخر فصل التمزير بر اه (قوله الحر) سب كرم حشر زه  
 الحر به هنا وفيما قبله (قوله عا دخل الخ) متعلق بعزوف الحق وسيد كرم حشر زه (قوله تفرز وهم) أى قوله  
 وكذا فى المقتضى (قوله لعل الخ) أى القدر (قوله اذا اعتيد) أى الضرب فليكتبه فانه لا ضيقان اه مفسى  
 (قوله عنه) أى الضرب (قوله والا دى يقتضى عنه الخ) عبارة تالقي وقد يستحق عن ضرب الا دى بالقول اه  
 (قوله فذلك) أى الهلاك (قوله اول وجهها) أى الامة (قوله فى ضرب بها) الاولى تثنية الضمير او بد كرم  
 (قوله فله البلى الخ) عبارة التهاية كانه البلى يمتنع لكن قد عدا الخ والضرب فى قاه واجمع للمشيئة فقط  
 (قوله ولقد عدا غير الخ) عبارة المقتضى وينبى كقائل ان شهد ان يقيد بماذا عين الخ (قوله عا اذا عين الخ)  
 معتمد اه ع (قوله وكذا) أى النعماء اخذ أى التعبد بذلك (قوله عندى انه الخ) قول ان الصباغ  
 (قوله ان اذن الخ) أى السب (قوله او تضمنه) أى الاذن فى التأديب فانه أى اذن السب فى التعليم (قوله)  
 فاذا حل الاذن الشرى الخ) مراده بذلك وان كان فى عبارته قصور وان اذن السب ضرب بعبدة كائن الخ  
 ضرب بنفسه بشرط ما شرطه من التقيد بالذكو ففعل عدم الضمان فيه اذا عينه الخ وعال القدر  
 كاسر به فيه بل التقيد بالذكو فى الحر الخ ما هو مأخوذ بما ذكره وفى العدد اه وشدى (قوله فكذا)  
 اذن السيد المطلق اعتمده النهاية ايضا فى سم مانصب الى الرض وشرحه فى قول الرابن للراهن  
 اضربه أى الرهون فضره فى ان لم يضمن لتوابعه من مأذون فيه كجواز اذن فى الوطه فلو فاجبل بخلاف قوله  
 انه اذ عا اضربه فى ان يضمنه لان المأذون فيه من ائليس مطلق الضرب بل ضرب نادى ومثله ما اذا ضرب  
 الزوج زوجته أو الامام انسا تاتز را كاسر باهى اه ويؤخرفه من وجه الاطلاق وعدم التقيد بما تضمن  
 فيه اه (قوله بخلاف ما اذا عين الخ) أى الكامل المذكور ويحتمل ان مرجع الضمير كل من السيد  
 والكامل المذكور (قوله لعل عا) الى قوله وأطال فى النهاية وهكذا فى نسخ النسخة وكان الظاهر وأما  
 اه سدر وعبارة المقتضى واستثنى الزكوى من الضمان لما كم اذا عا والممتنع من الحق المتعين عليه  
 مع القدرة على أدائه اه (قوله لتوصل لاه الخ) عبارة النهاية بتوصل المستحق لحقه فيجوز عقابه حتى  
 يؤدى أو يموت كانه السبى اه (قوله فاعقب) أى باو اعقاب لكن مرجع اية الاضغاف لاخ ولا  
 يجوز العقب بالناسم بل يعين طريقا لخلاص الحق اه ع (قوله حتى يؤدى أو يموت الخ) ذكر  
 وأما ان سدر ما علمه أول وجهها فى ضرب ما فلا يضمن الخ فى الرض وشرحه فى باب الرهن ما منه مخرج قول  
 الرابن للراهن اضربه أى الرهون فضره فى ان لم يضمن لتوابعه من مأذون فيه كجواز اذن فى الوطه فلو  
 فاجبل بخلاف قوله انه اذ عا اضربه فى ان يضمنه لان المأذون فيه من ائليس مطلق الضرب بل ضرب  
 نادى ومثله ما اذا عين الخ الزوج زوجته أو الامام انسا تاتز را كاسر باهى فى باب ضمان المتلفاته وبؤشد  
 منه توجب الاطلاق وعدم التقيد بما تضمن فيه (قوله لعل عا) ان يضمنه لم يمتنع من اذ اتهم القدرة  
 على سمول طريق لتوصل لاه الاضغاف فاعقب حتى يؤدى أو يموت على ما قاله السبى الخ (ذكر الشرح فى  
 سب التليس فى شرح قول المصنف ولو كانت البلىون بقدر المال الخ فانه فان أى قول يبيع ماله أو كرهه  
 بالضرب والحبس أى ان يبيع ماله بكونه بضره لكن يحصل فى كل مرة حتى يبرأ من الم لاوى للتلاوى الى قوله

وأحق بوليه كاسر فى حل  
 الضرب وما يرتب عليه بما  
 يأتى كافه كاسر (دوال) من  
 دفع البولى بعد ان (زوج)  
 زوجته الحرة لئلا تنوشوا  
 (وعلم) المتعلم منه الحر عا  
 دخل فى الهالك وان ندر  
 (فضمون) تفرزهم ضمان  
 شبه العمد على العاقلة ان  
 أدى الى هلاك أو قصور اثنين  
 بجوارته لعل للشرع  
 خلاص ضرب بدينه  
 مستأجرها أو أفضا اذا  
 اعتد لانها لا يستغنيان  
 عنه والا دى يقتضى عنه  
 القول اما لا دخل فى ذلك  
 كصعقة خفية وحسب  
 أو فى فلاحه من وأما ان  
 اذن سيد له لاه أول وجهها  
 فى ضرب ما فلا يضمن به كذا  
 أخر كاسر بل يجب تفرز  
 وطيه بنفسه من الرضى كانه  
 البلىون وفيه غير بما اذا  
 عينه فوضعه وقدره وكانه  
 أخذه من تغير الامام فيها  
 ذكر فى اذن السيد ان الاذن  
 فى الضرب ليس كهموفى  
 القتل ومن قول ابن الصباغ  
 واسقسته الاخرى عندى  
 انه ان اذن فى ناديه أو  
 تضمنه اذ اشترط السلامة  
 كما اشترط فى الضرب الشرى  
 أى فاذا حل الاذن الشرى  
 على ما يقتضى السلامة فكذا  
 اذن السيد المطلق بخلاف  
 ما اذا عين فانه لا يتصير بوجه  
 حائذ لعل عا بدين فوجه  
 عليه حتى وان تمتع من أدائه



وأما إذا سرفو ظهر منه القتل فإنه يلزمه القودان لم يكن بالذاريه المختلفين فيه، وتسمية كل ذلك قتل، وهو الاثر وقيل ما دافع  
 الإمام بسى تأديبا (ولقد) أى الامى أو تأييدو بفتح نون المعقول وهو الماردان أو تأييدو بفتح ح و دهم (مقدرا)  
 لا مفهومه إذ الحذف يكون الأكثف و بفتح نون محترز بفتح حاء الشرائع تغير الامام فحين الار بعين الثمانين صير غير مقدرا بالنسبة  
 لاداءه وان كان مقدرا لان كلام الار بعين الثمانين مخصوص بعلمه (فانتفلا ١٩٣) ضمان اجابا علون الحق قتله (وقر)

المشروح في كلبه التفاسير في شرح قول المصنف ولو كانت له من بقدر المال الخ مناصفاً أي تولى بيعه  
أدركه بالضرب والحبس إلخ إن بيعه يكرهه ولكن يعمل في كل منعه برأى أم الأولي الثاني يردى  
إلى قتله خلافاً لمطالبة السبي ومن تبعه اه فقد اتفقت هذه السبي وقد بشر بذلك قوله على ما قاله  
السبي فإن مثل هذه العبارات في عرفهم تشبه بالنهي منه اه سم (قوله وماذا أرف) أي من ذكر  
من الولي والوالد والزوج والمعلم (قوله ونظر منه) أي من الأسر أبقى التنزير (قوله وأما عليه للفظه)  
إن كان كالمولد إلا أنه عد (قوله ونسبة) إلى المتن في الغنى (قوله ونسبة كل ذلك) أي من ضرب الولي  
والزوج والمعلم تنزير اه والأشهر أي أشهر الاصطلاحين اه معنى (قوله وماذا فعل) الأمام سعى تاديب  
أي لا تنزير ما يختص لفظ التنزير بالإمام وتأنيبه اه معنى (قوله أي الأمام) أي قوله المتن والمستغنى  
النهاية الآتية وعمل الخلاف في التنزير وفي هذا المتن (قوله وما) أي الأمام وتأنيبه (قوله المرادان  
أي) على هذا اه سم (قوله ولو في غمومرض) أي قوله المتن والمستغنى في المتن الآتية وذكر هذا إلى  
لمن قوله وفي هذا إلى المتن وقوله وإن الضعف إلى المتن (قوله ولو في غمومرض) غاب في المتن (قوله الحمد)  
مفعول مطلق لضرب وكان الأول للحد (قوله بتدريه) مطلق بصحة الجسر (قوله وأما) أي من وجوهه بالسياط  
النهاية وإجماع الصحابة اه (قوله إن منعه) أي حد شارب بالجر (قوله وإلا) أي من وجوهه بالسياط  
وبغيره اه معنى (قوله وذكر هذا) أي قول المصنف وذكر أن يكون الخ (قوله ونظره) أي من الخلاف الخ  
وعلى هذا يصير الخلاف في الجسع فيقتضيه بل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان إجماعاً اه سم أقول وكذا  
استدلال مقابل المشهور القائل بأصحاب بيان التدبير بالإلزام بين ما جهدي في أنها يتولوا فيسقى قد يقضى  
عدم الجريان (قوله لمن شق بالعد) أي قسط الأكثر بعد الجلدان فظهر الرأفة فقط وسقط الباق  
اه معنى (قوله ثمالة) أي الضرب وكذا ينبغي عليه (قوله وما) أي بالتعليل المذكور (قوله  
إن عمل ذلك الأولين اه عني (قوله وإلا) أي بانصر به هذا استطاع علم الأول اه سم (قوله ومن  
دبت عليه الخ) أي لأنه ثبت كان ذلك تدبير وإلا أم الأول كان ذلك قرض من أجل الهلاك على الرأفة فقط  
اه عني (قوله قبل الخ) عبارة المتن واستشكل بعضهم الأول بأن حصة السوط الحادى والأربعين مثلاً  
لأن سواي حصة السوط الأول لأن الأول صادف مدناً بصحابة بل إن يؤتمم بالضرب بخلاف الآخر فإنه صادف  
بذات منصف باربعين ولكن لا يصح بافعوا النفر عن ذلك اه (قوله إجماعاً) الأول العطف (قوله وهو  
الخ) أي قوله أي عدلوا به في الخفي الآتية والمكاتب وقوله بل في قطعها إلى المتن وقوله ولو لم يكن إلى  
لأنه وفي قوله وبجحت ركضى في النهاية الآتية ولوا احتسباً لا يظفر وقوله وإن نزل غصية البلقين  
وقوله وجه حال الترك في بيان النظر (قوله البالغ الخ) أي كل منهما (قوله ولو شقها) وموصى بها عتاته  
بعد موت الموصى وقبل اعتاقه نهاية يتو بنفى أم مثله المنذور وعقومت من اشتراط بشرط اعتاقه ثم رأيت سم  
خلافاً لمطالبة السبي ومن تبعه اه فقد اتفقت هذه السبي فإن مثل هذه العبارات في عرفهم تشبه بالنهي  
منه (قوله وعمل المرادان أي) على هذا (قوله ونظره) أي من هذا الخلاف الخ على هذا يصير الخلاف في  
الجسع فيقتضيه بل يعارض ذلك قوله السابق فلا ضمان إجماعاً (قوله والأضمن الخ) أي بانصر به بعد  
انقطاع أم الأول (قوله اه) مسفلة على ما كانته

( ٢٥ ) - ( شرواني وابن قاسم - تاسع )  
 ضربه الزناد في أم الأول والأصغر دية كلهما قطعاً قبل الخرج  
 الحادي والأربعون ضعف البدن فكيف جازى الأول وهو قد ماف دية صحابا ويجب بل هذا فاقن سهل تسقيما فيه  
 وبان الضعف ثمانين مستحق فله نظير البه ( وجر بان ) أي القولان ( فانفع جلدأ حدوا ثمانين ) سواء طاف في الأظهر يجب جز من  
 أحدو ثمانين جزاً وفي قول نصفه وكذا في بكر جز فلدما وعشر ( وأستقل ) وهو الحار والمكاتب بالأمه العاقل ولو سها ( قطع سلة )

بكسر السين ما يخرج بين الجلو والعم من الحصة في البلغة بنفسه أو ما ذوقه إزالة لشبهه من غير ضرر ولا قصد ومثلها في جميع ما ياتي  
 الضول للترك (الاعتقود) من حيث قطعها (الخطر في تركها) أصلا بل في قطعها ولو احتسبها لم يظهر (أو في كل من قطعها وتركها لم يظهر  
 لكن (الخطر في قطعها) (ثم) سنة (١٩٤) في تركها فيمتنع القطع في هاتين الصورتين لأنه يؤدي إلى الهلاك بخلافه إذا استمر أو اوان

على التمسح بقلان الناشئ خلافه في النذور واعتقاده قالان كسبه لسيد موقيه ان المشرط اعتاقه  
 في البيع منه لعله المذكور وقد توفيقه بان السيد يجب عليه التقوى فوافقه لا خطر لاحتمال تقويت  
 الكسب على ميله كبا قطع غير مظهر ما قاله سم في النذور واعتقاده بعد سنن سلا وبني مشله في الموصى  
 باعتاقه بعدمون السيد بنسبة مثلاً ع (قوله بكسر السين) وحتى قطعها مع سكوت الدم وقطعها اه  
 معنى قطعها أربع لغات (قوله من الحصة) بكسر الحاء وتشديد الميم لكنها مكمسورة عند البصريين ومقتوحة  
 عند الكوفيين اه ع (قوله في) مسقة سلمة أي كانت فيه سم وقوله بنفسه متعلق بقطع ع (قوله في) أي  
 والضمير ان المستقل (قوله ومثلها الخ) عبارة عن المقتضى ومثل السلة فيما ذكر وفيما ياتي الضول لما قال  
 المصنف يجوز تركه وقطع العروق المجعولين تركه مكره على المثلث تحصل الموت وان عظم ألمه ولم  
 يقطع من رءوسه أو ألقى نفسه من بحر ع لانه لا يغمسه إلى ما تمع من رءوسه أو هون عليه من الصرع على  
 أخصامه المرق حوله لانه أهون وقضية العلل ان قتل نفسه بغير اغراقه بصرح الامام في النهاية عن والده  
 وتبعه من عبدالسلام اه وقوله ويحرم الخ كذا في الر وضحه شرحه (قوله لانه يؤدي الخ) أي شأنه هذا  
 (قوله) أولم يكن في القطع خطر وجه حال الترك الخ) لكان تقول لا وجه له كذا هذا القسم ولا التوقف فيه  
 لان الترك المجهول حاله اما ان لا يكون فيه خطر فيحصل فيما ياتي وما ان يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم  
 فتأمل سم وع (قوله وبعت البلقيني وجوبه الخ) ومنه يجري مسئلة الأولى إلى الثانية اه اثنى  
 (قوله وجوبه هذا الخ) والاولى حاسية به اه معنى (قوله وانه يكفي علم الولي) أي بالطلب اه ع  
 والاولى بان عدم قطعها يؤدي إلى الهلاك (قوله وان علم) إلى قوله وبعت الزكشي في المغني الاقوله السيد  
 في فتاواه ولم يبدى اللحن (قوله اذا كانت حقة) أي من جهة افتقارها أو افتقارها إلى الأوصية وقوله ولم  
 يبدى أي حكم الدم بكونه حقة ع (قوله في كل) أي من القطع والترك (قوله أو استويا) أي على  
 الضم اه معنى (قوله وفارقة) أي الابوالجد فحاله الاستواء اه ع (قوله اذا نيس لهما الخ) قضية  
 هذا التعليق انه لو كانت الدم وصغلا لهذا ذلك وهو كما قاله صغلا طاهر اه معنى وبقي ذلك قول الشارح  
 المتقدم والام اذا كانت حقة (قوله أي الأصل الابوالجد) هذا صدق بالابوالجد اذا لم تكن لهما ولاية  
 وليس مجرد الاول أي الولي الابوالجد فسر به الشارح الجلال والتهامة اه وشدي أقول أقاده  
 الشارح بقوله الأقواب لا ولاية (قوله وأبلا ولاية) أي بان كان فاقا اه ع (قوله أي أو رقبا  
 أو سبها كأيان عن المغني والاسنى (قوله فان فعله) أي الاجنبي أو الابلا في لا ولاية (قوله لنفس) أي  
 أو نحوها (قوله اقتصر من الاجنبي) أي وعلى الابلا في الغلط لا عن هذا اه ع (قوله وبعت  
 الزكشي الخ) القلب في تقدير الزكشي أم لم رأيته الحشى سم قال قوله اقتصر من الاجنبي فيه  
 ان الكلام مفر وضحه انتفاء الخطر في القطع فسد شكل بان القطع حينئذ لا يقتل غالبا كما في قطع أمه

(قوله بخلاف ما اذا استويا وان نازح فيه البلقيني) أي كان الترك أخطر أو أخطر فيه فقط أولم يكن  
 الخ) قال في الروض فان قطعها ما أيا الله ذوالسيد لما كتبت المستقل اجنبي بلاذن فبان تركه  
 القصص وكذا الامام أي يلزمه القصص بقطعها بلاذن اه ظاهر فبان كان الغالب السلام وقد يقال  
 ان اغتلب لم يقصد بما يقتل غالبا (قوله أولم يكن في القطع خطر وجه حال الترك فيما يظهر) لكان تقول  
 لا وجه له كذا هذا القسم ولا توفيقه لان الترك المجهول حاله اما ان لا يكون فيه خطر فيحصل فيما ياتي  
 واما ان لا يكون فيه خطر فيدخل فيما تقدم فتأمل (قوله فان فعله فسر في النفس اقتصر من الاجنبي) صريح

(فان فعله فسر في النفس اقتصر من الاجنبي وبعت الزكشي في الاجوالجد اشتراط عدم الداء والظاهر ان ظاهر ما مر في ولاية ان كان  
 وفيه نظر اما أولا فانما يتوهم ذلك حيث اعتمد مفرقتهم



في ذلك يقتصر لاجله الاعتراف بقتله ولا عبرة بجمع العرف العام بخلافه في الاذنان فانه من كل محل والحاصل ان الذي يمشي على القواعد حرمته ذلك في الصبي مطلقا (١٩٦) لانه لاجل حية فيه يقتصر لاجلها ذاك التعذيب ولا تظن لما يتوهم انه من مقتضى ضمانه

صغيرا لان الحق انه لا يذنب فيه النسبة اليه وبهذه هو عرف خاص وهو لا يمتد به لاني الصبي لا عرفه انه يذنب بطول في حقن قذرا وحديثا وقد جوز صلى الله عليه وسلم للعباء المصلحة فكذلك اذا وبتناجوا الاثمة ولو لم يصرف ما لها قاصدا يتعلق بزبانتها بالسوا وغيره مما يدور في الزواج التي خطبتها وان ترتب عليه فوات المال لاني مقابل تقديرا للمصلحة المذكورة فكذلك ان ينفى ان ينفذ هذا التعذيب لاجل ذلك على انه تعذيب سهل مجتمعل وتبرأ منسرحا فلم يكن في قصور ذلك المصلحة فبوجوبها في ذلك فانه مهم (ولو فصل سلطان ان انابته او غيره هو ولو ابا (صبي) او مجنون (ما من) منه ذنبت (فدبه مغفلت في) له) لتعديبه لا قودا شبهه الاصلاح اذا كان الخوف في القطع أكثر والقائم غير على ما تطعم به الماوردى (وما وجب بظن الامام) أو غيره (في حد) أو غيره (وحكم) في نفس أو غيرها (فعلى عاقلة) كغيره (وفي قول في بيت المال) ان لم يظهر منه قصير لان خطأ يكثر لكونه قو قاع خلاف غيره

يحرر على من فصل به ذلك وضع الخزام ليزن في النظر اليه اه (قوله) (وذلك) أي تثقيب الاذن (قوله) (مطلقا) أي سواء كان من أهل ناجة بعدونه في الصبي زبنا ملا (قوله) (لا في الصبي) عطف على في الصبي مطلقا (قوله) (انه) أي الثقب أي ما يقسم الحلي (قوله) (فكذلك) أي في تثقيب الاذن الصبي (قوله) (امام) أي القول المتن ويجب في النهاية لقوله والقائم غير ابرقوله وذكر ابن سريج الى المتن (قوله) (أو غيره) كذا في أصله رحمه الله تعالى لكن سمع اصلا الله على بقائه والظاهر وأغيره وبه عبر في النهاية اه سديرا (قوله) (أو غيرها) أي من الاولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم انه يقتض منبه اه سم عبارة عشرين الغير ما حرمه العادة من أن الشخص قد يذنب في قوله فإخذ أو لاذ غيره من الفقهاء فتحتمل مع ابتهاق الفارق مهم فلا يكتفي ذلك في دفع الضمان بل من مات منهم ضمنه الخائن ان على تعدى من أضرمه وكذا ان لم يعلم لان المباشرة مقدمة على اليد اه ولا يخفى ان ما ذكره مرمع ما من التساهل اذ الكلام هنا في خصوص ما يفعله الاولياء كما صرح به شرح المنهج وسم وبغيره سابق المتن قول الشارح لا قود يذنب حتى الضمان فيه على ما يشي القود (قوله) (ولو ابا) أي قوله الا اذا كان في المعنى (قوله) (لا قود) قد يشكل على ما يقسم القود على غير الاصل اذ يستثنى من لا يجتمعه الا أن يفرق بان الخطر هنا في الترك ايضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه ان اذ لا خوف على البدن من تركه ان كان سم وسابقا ان شاء الله تعالى هناك عن المعنى والاشرف فرق احسن من هذا (قوله) (لشبهه الاصلاح) أي لو لم يضر في الآب والجد اه معنى (قوله) (الا اذا كان الخ) خلافا للمعنى عبارة ودخل في عبارة ولا تصح ما لو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وان قال الماوردى في هذه وجوب القصاص اه (قوله) (حيث اذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى اذ الشخص الخوف فيه اه سم (قوله) (على ما قطع الخ) عبارة انما يها في ما قطع الخ (قول المتن) (فحد) كان ضرر في حد الشرب ثمانين اه شرح المنهج (قوله) (أو غيره) أي قوله وبقتل الامام في المعنى الا قوله أوامر أو تبن الى المتن (قوله) (أو غيره) له معلوف على خطا او الاضمان بالنز ولا يتوقف على الخطا كما يمكن يعبر على هذا فتقدم على الحكم الذي هو من مدخل الخطا اه رشيدى وقد يجب بان المقصود من ذكر التنزيه بان الخلف بقوله على عاقلة الخ أو اما اذا كان بطريق التعدي فهو كاحاد الناس كما يقسم المعنى أيضا (قوله) (وحكم في نفس) كان حكم بالقود في شبه العمد لظنه عدا اه يجبرى (قوله) (ان لم يظهر منه الخ) عبارة للمعنى وحمل الخلاف اذ لم يظهر منه قصير فانه ظهر منه كالأوامر المحل على الحاصل وهو عا لم بالقصصيننا فالفرع على عاقلة تطعا واكثر خطفه عا شدي قد يفرقه كاحاد النار وقوله في حد أو حكم من خطفه فيما يتعلق بذلك فانه فيه كاحاد الناس أيضا كما يرى رشيدى فاصاب اذ ما فصب الدمعة على عاقلة بالاجماع اه (قوله) (لان خطأ) بكثر الخ أي فضر ذلك با لعاقلة اه معنى (قوله) (خلاف غيره) أي غير الامام (قوله) (وكذا الخطأ) الخ أي في عاقلة على المرحم قولين والثاني في بيت المال في سلطان (قول المتن) (ولو حده) أي الامام فخص قول المتن (عبد) أي أو عدو من المشهود عليه أو أملا أو فرغ اه معنى وفي قوله أو أملا الخ نظر فليراجع (قوله) (قودا) أي ان كان كما كذا له وقوله أو غيره أي ان لم يكن مكانا أو عفا على مال اه يجبرى عن العزى (قوله) (ان تعدد) أي وجدت أو غيرها) أي من الاولياء بخلاف الاجنبي لما تقدم انه يقتض منبه (قوله) (لا قود) قد يشكل على ما يقسم من القود على غير الاصل اذ يستثنى من لا يجتمعه الا أن يفرق بان الخطر هنا في الترك ايضا موجود في بعض صور الامتناع بخلافه ان اذ لا خوف على البدن من تركه ان كان سم وسابقا ان شاء الله تعالى هناك عن المعنى والاشرف فرق احسن من هذا (قوله) (لشبهه الاصلاح) أي لو لم يضر في الآب والجد اه معنى (قوله) (الا اذا كان الخ) خلافا للمعنى عبارة ودخل في عبارة ولا تصح ما لو كان الخوف في القطع أكثر من الترك وهو كذلك وان قال الماوردى في هذه وجوب القصاص اه (قوله) (حيث اذا كان الخوف في القطع أكثر) وبالأولى اذ الشخص الخوف فيه

والكفارة في الله تطاهر وكذا الخطأ في المال (ولو حده بشاهدين) فثانته (فبانا) غير مقبولى الشهادة كالبانا شروط (عبدن) أو نسيب أو مرأهين) أو أساقين أو أمهات أو بنات أو حدهما كذلك (فان قصر في اعتبارهما) بان تركه كماله كتابة الامام (فان لم تكن عليه) قودا أو غيره ان تعدد

والافعل عاقلة وتغيب الامام هذا يتدفع نظير الاذرى في القوديه مراً بالتمتع والاعتقاد وغيره قبلها ثم رأيت الباقين مصرح به فقال ليس  
 سورة البينة التي لم يحث عليها غيره (والام) يقصر في اختياره ما بل يحث عنه (فالتولان) أظهر ههنا ان الله ان على عاقلته التواني في بيت  
 المال (فان شئنا عاقلة أو يتساءل فلا روج) لاحد ههنا على العبدن والتمسقين في الاصح (١٩٧) زعمنا الصدوق والمتدعي هو الامام

بعدم يحثه عنهما وكذا  
 الرهاقن والفاققان غير  
 المتجهرين بخلافهما  
 فيرجع بعامل على القول  
 المستعملان الحسك  
 يشهدانهما بشعر يتدليس  
 وتقريرهما حتى يتلانا  
 الفرض انه لم يصر في  
 العتصنهما (من) عالج  
 كان (حجم) أو قصد (بذل)  
 معتبرين بانه فولى ذلك  
 فحصل تلمس (بعض) والا  
 لما قل أحد ذلك وذكر ابن  
 سريج الله ليس من فصل  
 الطبيب الا وهو من اهل  
 الحنف في معتقدهم بعض  
 اجاءوا الاضمن فورا وغيره  
 لتدبره قاله الزركشي  
 وغيره في هذا راى لافان  
 الصلاح بان شرط عدم  
 ضمانه ان يعينه المريض  
 الدواء او لا لم يتناول اذنه  
 ما يكون سببا لافان  
 مطلق الاذن بتدبيره القربة  
 بغير التلف ويحجب بعمل  
 كلامه على غير الحاذق  
 ويظهر انه الذي اتفق اهل  
 فتم على احاطته به بحيث  
 يكون خطؤه فيما فرجا  
 والطبيب فيما ذكر  
 الجرأعي بل هو من افراد  
 كالكامل (وقتل جلد)  
 وضربه بأمر الاجام بكثرة  
 الامام ان جعل ظلمه كان

شرط العبدان كان التعذيب بما يقتل غالبا اه سيعبر (قوله ولا فعلى عاقلة) أي اذ لم ينعمده  
 سم قال الرشدي انظر ما سورة المعدود وغيره والذى في كلام غيره انهم اهل التردد فيمنع كل هل وجب  
 القود أو البينة اه (قوله هنا) أي قوله بان تركه بالكيه (قوله) يتدفع الخ) هذا يتدفع على ان مالكا  
 وغيره ما يقولون بالقبول عند العتص في الجلة وانه لو ترك العتص أصلا تقبل شهادته وهو مدعى للمقوم  
 من كلام الأذرى اه ع (قوله) أذما لك وغيره يقبلهما يعني العبدن ان هذا هو الذي في كلام الأذرى  
 اه رشدي (قوله) (ر) يقبلهما كان الظاهر التمسك أو الجمع (قوله مصرح به) أي بما تضمنه ما جواب  
 المذكور من عدم التمسك بها (قوله بل يحث الخ) صلو للمعنى والاسي بل يحث بثلثه اه (قوله) (هـ)  
 كان الظاهر عنهما كما عبر به فيما يأتي (قول المتن فان شئنا عاقلة) أي على الاظهر أو بيت المال أي على مقابلة  
 مغنى وعش (قوله) يعدم يحثه عنهما كان المراد بعدم كمال يحثه عنهما اقوله السابق بل يحث عنه اه سم  
 قال الرشدي وعبارة تالز ركشي وقد نسب القاضى الى تصريف البحث اه (قوله وكذا المراهقان) الى قوله  
 وذكر ابن سريج في المعنى الاذرى لان الغرض الى المتن (قوله وكذا المراهقان) أي والصدوق له معنى  
 (قوله) (والمافاقت الخ) أي والمرايات اه أسمى (قوله) يتلانا ههنا الخ) أي المتجهرين بالفسق ولا يتلانا  
 الذي كالظاهر لان عقيدته لا تتألف ذلك (تسبه) ههنا فهم كلامه انه لا ضمان على المزيكين وهو مالى اصل  
 الروضة عن البراقين قبيل العادى لكن في أصلها في القصص ان الماركة الراجع بعلقه القصص  
 والتمسان في الاصح وهذا هو العمد كما قاله بعض المتأخرين اه معنى (قوله معتبر) مصنفان ذكر بنى عنه  
 قوله من خارج الخ (قول المتن) بعضن أي ما لو لم يضمن لم يخطئ فان أخطأ من ونعمه العاقلة كائن عليه  
 الشافعي في الخائن قال ابن المنذر وأجمعوا على أن الطبيب اذا لم يتعلم ضمن اه معنى أي اذا كان من اهل  
 الحنف اه سلطان عبارة التهاية ولأخطأ الطبيب في المعالجة وحصل منه التلف وجبت له على عاقلة  
 وكذا من تطيب بغير علم كقائه في الانور اه وعادة عش قوله لم يضمن أي اذا كان عارفا بظاهره ولو كان  
 كافرا لعدم تقصيره بالمعاجلة لا يلزم من جواز معالجته وعدم ضمانه قبول شحرو يعلم كونه عارفا بالطلب  
 بشهادة عين عاين الطبيب معتمد شفى الاكتفاء بشفو لم يلزم فتدبر ذلك كثرة التمسك بما جلت وقوله  
 وكذا أي يجب له على عاقلة اه (قوله) ويحجب بعمل كلامه الخ) والحاصل على هذا انه ان عينه  
 المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان يدا فلا ضمان أو غير ما ذكره فليعلم الضمان اه سم (قوله)  
 يعمل كلامه) أي ابن الصلاح (قوله) يضمن الامام) الى قوله وتسلم في المعنى (قوله) يضمن الامام) ثوبا  
 ومالا اه معنى (قوله) (هـ) أي نحو الجاد (قوله) ليس له) أي العادق هذه الصورة اه عش (قوله) وأقره  
 الخ) اعتمد للمعنى والاسي والراى (قوله) انتم ذلك) أي في ضمان الامام دون الجلال اه عش (قوله)  
 وتسلم الخ) ينتهي فرض الكلام في غير الماعجى الذي يعتقد وجوب طاعة الاسر اما هو فالضمان على  
 أمره اما ما كان أو غيره اه عش (قوله) (ووجوبه) أي المال عليه ما الجلال اه عش (قوله) بان علم) الى قول  
 (قوله) ولا فعلى عاقلة) أي والا يتعمد (قوله) يعدم يحثه) كان المراد بعدم كمال يحثه لقوله السابق بل يحث  
 عنه (قوله) على المتقول (للمتعمد) عليه مر (قوله) لان الغرض الخ) قضيت عدم الرجوع عليه بما في الشق  
 الاول وهو اذا قصر في اختياره ما لم يتركه لم يتعمد (قوله) الامام يتناول اذنه ما يتلانا الخ) لا تلافا  
 في الاذرى ما عايناه ولو أخطأ الطبيب في ما جلت وحصل منه التلف وجبت له على عاقلة وكذا من تطيب بغير  
 علم اه (قوله) ويحجب الخ) فالحاصل على هذا انه ان عينه المريض الدواء فلا ضمان مطلقا والا فان كان يدا فلا

اعتقد الا على امره والجلاسله (وخطاه) فيضمن الامام لا الجلاسله لا لتو لا يرغب الناس عنهم بسن له ان يكفر في القتل ويقتل الاذرى  
 عن صاحب الرواى وأقره ان مثل ذلك ما لو اعتقد وجوب طاعة الامام في المعصية لانه لم يخفى انتهي وبقوله فهو وانما يكون شفه في دفع  
 القول لا الى البسبب شفه في دفعه بغيره بغيره على الامام شي الا ان ذكره في قوله (والا)

بان علم ظلمه أو خطاه كان اعتقاد حومه (١٩٨) أو اعتقدها الجلاذ وحده وقته امتثال الامر الامام (فالقصاص والضمان على الجلاذ)

وحد (ان لم يكن اكره)  
من جهة الامام لتعديه فان  
اكره ضمنا المالم وقتلا  
(ويجب قطع سر المولود  
بعد ولادته بعد تصور بطها  
لتوقف مسائل الاعاظم عليه  
والخاطبة عنها الولي أي ان  
حضر الاثن علم به عينارة  
وكفاية أخرى كإرضاء علته  
واجب فسر في لا يقبل  
التأخير فان فرط فلم يحكم  
القطع أو فسر بط صحت  
وكذا الولي وهذا ظاهر  
وان لم أزه ويجب أيضا  
(ختان) المرأة والرجل حيث  
لم يولدوا بن لقوله تعالى  
ان اتبع مله ابراهيم خنيفا  
ومنها الختان اختننوه  
ابن عثمان سنة وضع مائة  
وعشرون لكن الأول أصح  
وقد يجمع بأن الأول حسب  
من حين النبوة والثاني من  
حين مولده بالقدم اسم  
موضع وقيل آله الختان  
وروي أو فادد ألق عنك  
شعر الكفر واختنن خرج  
الأول دليل في الثاني  
على حقيقته ودلالة الاقتران  
ضعيفة كالحق في الأصول  
وقيل واجب على الرجال سنة  
للنساء وقيل عن أكثر  
العلماء كقصة في المرأة  
بجزء أي قطع جزء من  
عليه الاسم (من العممة)  
الموجودة (بأعلى الفرج)  
قوة ثقبه للبول تشبه صرف  
الدلو يوسجى البظر وحده  
مستوحدة فمهما كانت  
قال المصنف وقوله أفضل خبر أي داود وغيره أنه صلى الله عليه وسلم قال لثلاثة أي

الذين يجب في الغنى (قوله بان علم ظلمه أو خطاه) أشار به إلى أن الواو في قول المصنف خطأ بمعنى أو (قوله)  
كان اعتقاد حومه الخ عبارة الغنى قبل قول المصنف ويجب فيها أن يبين ما ذكر في الخطأ في نفس  
الامر فان كان في محل الاحتياط كقتل مسلم بكافر أو بعد فان اعتقاد أنه غير جائز أو اعتقاد الامام جواز دون  
الجلاذ فان كان هناك اكره فان ضمان علم ما لا يقتل الجلاذ في الاصل وان اعتقاد الجواز فلا ضمان على  
أحد وان اعتقاد الامام المنع والجلاذ الجواز يقتل يثاب على الجي في عكس موضع الامام لان الجلاذ  
مختار عالم بالخال فهو كالسائل كذا في الروضة وأصلها وما منعه جرم به جمع اه وكذا في الروض وشرحه  
الأوله يقتل يثابته الخ فصار مبادله فقتله الجلاذ عملا باعتقاده فلا قصاص عليه بل على الامام اه (قوله)  
أو اعتقدها الجلاذ الخ أي ولم يعتد وجوب طاعة الامام في المعصية أخذنا المعاصم نفا (قوله لتعديه) أي  
الجلاذ اذا كنتم من حقه علم الخال ان عتق مغني وأسن (قوله فان اكره الخ) هذا مشكل في ضمان  
الامام وقته فمما اذا اعتقد الحرم ما للجلاذ وحده اذ كلف ضمن الامام ويقتل بسبب الاكره على فصل  
يعتد حله كان الامام يرى قتل الحرم بالعدا أو اسلم بالذي فاكره عليه مع أنه لو باشره بنفسه لم يضمن  
ولم يقتل فليتام اه سم وقد يجب بان ضمه وقته لتسليمه اكره الجلاذ في ضمه وقته لا لتسليمه بل في  
قتل مشمول الجلاذ (قوله قطع سر المولود) أي قوة تخس في داود في النهاية الاقوله وهذا كما في ويجب  
وقوله وروي أو داود في المتن (قوله قطع سر المولود) الأولى سر المولود عبارة الختان والسر بالضم ما يقطع  
القابلة من سره الصبي والسر لا يقطع وانما هي الموضوع الذي قطع منها السر انتهت اه ع (قوله هنا) الأولى  
بذلك أي يقطع السر بعد تصور بطها (قوله ان علم به) كونه القابلة اه ع (قوله فان فرط) أي من علم  
به (قوله فلم يحكم القطع الخ) فلو مات الصبي واختلف الولد والقابلة لثلاث أنه لم يمان لعدم البطا واحكامه  
أو يغير ذلك صدق مدعى البطا واحكامه لان الاصل عدم الضمان وقوله ضمن أي بالدية على عاقلة وقوله  
وكذا الولي أي فيما لو أهله فلم يحضره من فعله بذلك اه ع (قوله الأولى ضمنا) هو ضم نفسه فلم  
يحكم القطع الخ (قوله الرجل والمرأة) أي قوله وبه يعلم في الغنى الاقوله وقد يجمع في الروي وقوله ودلالة  
الاقتران في وقيل وقوله وقدر واية أخرى الوجه وقوله وتسمى أي قال المصنف (قوله ومنها) أي من مله  
ابراهيم (قوله الختان) أي وجوبه كأي شرح المهذب في المدعى اه يجرى (قوله اختنن الخ) أي  
ابراهيم اه ع (قوله وضع مائة وعشرون) أي وضع الله اختنن وعمر ما تعلق (قوله حسب) يعني معنى  
على حسب ان عمره (قوله بالقدم) بضمف الدال وقد تشدد اه فاموس (قوله آله الختان) بضمف  
وهي مخفف قال ابن السكيت ولا تقل ندوم بالتشديد والجمع فدم انتهت اختار اه ع (قوله ألق عنك  
الخ) عبارة الغنى أنه صلى الله عليه وسلم أمر بالختان رجلا أسلم فقال له ألقى الخ والامر للرجل وجوب خروج الخ (قوله)  
خرج الأول أي الامر بالقائه الشرع حقيقته (قوله الثاني) أي الامر بالاختنن (قوله على حقيقته)  
من الوجوب اه سم (قوله وقيل والجبا الخ) وقيل هو سنة قتول الحسن قد أسلم الناس ولم يختننوا اه  
مغنى (قوله وقيل الخ) عبارة الغنى قال الحسن الطبري وهو قول أكثر أهل العلم اه (قوله تشب الخ) فإذا  
قتلت بقي أصلها كانتواة اه مغنى (قوله وقيل الخ) أي المقتول اه ع (قوله ما سمى) من الاجسام  
فلا ضمان وفيه رخص قطع الضمان (قوله فان اكره ضمنا المالم وقتلا) هذا مشكل في ضمان الامام  
وقته فيما اذا اعتقد الحرم ما للجلاذ وحده اذ كلف ضمن الامام ويقتل بسبب الاكره على فصل به تفصله  
كان من الامام يرى قتل الحرم بالعدا أو اسلم بالذي فاكره عليه مع أنه لو باشره بنفسه لم يضمن ولم يقتل  
فليتام (قوله ويجب قطع سر المولود) قال في شرح الروض الان وجوبه على الغير لانه لا يفضل الا في البصر  
كذا في الزوكسى اه وقوله كذا اختار قال في التسمية من لول وجهه ماله لا من الله قد قيل في البصر  
فوجب عليه كالختان (قوله في الثاني على حقيقته) من الوجوب

ولا تنهك فانه أحطى المرأه وأوجب البطل أي لا بد في غلة الجامع وفي رواية أخرى أنه أحطى المرأه (و) في الرجل

يقطع) جميع ما ينطلي  
حشفته) حتى تكشف كلها  
وبه يعبر أن نزل على الحشفة  
حتى أنكشف جميع الحشفة  
فإن أمكن قطع حتى مما يجب  
قطعه في الختان منها دون  
غيره أو جوبوا نظر ذلك  
التقص لانه قد زول في شدة  
الحشفة والاسقاط لوجوب  
كله وتخفوا وقد كثر  
اختلاف الراء والحفاظ  
وأهل السير ولا بد من  
الله عليه وسلم محتوانه  
بما فيه ولا يخفى ولا كثر  
عشر نداء وان جبريل ختمه  
حين طهر قلبه وان بعد  
الطلب ختمه يوم ما به لكن  
لم يصح ذلك شيء على ما قاله  
غير واحد من الحفاظ ولم  
ينظر القول لما كان من  
الذي قوا زنه في الرواية أنه  
ولا يخفى لو لم يأت بالقرينة  
التي لا تصح الضميمة  
حديث ولا بد محتوانه  
ثبت عندهم منه والأوجه  
في ذلك الجمع بأنه يمتثل أنه  
كان هناك نوع تقتضي  
الحشفة فنظر بعض الرواة  
الصورة فعملنا ما  
ويضاهي القصة فعملنا  
غيره ختان وقد قال بعض  
المحققين من الحفاظ الأئمة  
بالصواب أنهم ولد محتونا  
وأنما يجب الختان في  
بعض البلاء (و) العقل إذا  
تكيف قبله ما يجب  
بعدمه فأول الأئمة خفف  
عليه من غير شيء يغلب  
على الظن بسلامته

أي نحذى من النظر قليلا (قوله ولا تنهك) أي لا تنافي (قوله وفي رواية) أي يدل أحطى المرأه (قوله  
أي أكثر الخ) تفسير لكل من زواي أحطى المرأه وأمرى للوجه (قوله لانه) أي ما وجهه الله معنى  
(قوله جميع) أي قوله وسكتوا عليه في النهاية الأقوله وقيل يحتج إلى من له ذكر أن قوله ويقرب إلى المثلث  
(قول المتن) ما ينطلي حشفته) وبني أنهم إذا ثبت بعد ذلك انقباضاً إلى التماس الحصول الغرض بما فعله أولاً اه  
عس (قوله حتى تكشف كلها) فلا ينافي قطع بعضها وقال تلك الخلد الطائفة أسوة بمعنى (قوله منها)  
أي الغرة (قوله وجوب) أي قطع ذلك الشيء (قوله ولا) أي وإن لم يكن قطع شيء الخ (قوله وقد كثر  
اختلاف الراء والخ) عبارة عن المعنى (فائدة) \* أول من ختم من الرجال إبراهيم صلى الله عليه وسلم من الأناث  
هاجر رضي الله تعالى عنها تنبيه خلق آدم تحتها ولهم الإنشاء تحتها ثلاث عشرة شيت ونوح وهو وصالح  
ولوط وشعيب يوسف وموسى وبلعام و زكريا وعيسى وحظا بن صفوان ونسائي الله عليه وسلم  
ذكر ورايتي ختمت على رجل وخنن عبد المطلب (قوله ثلاثة عشر نبيا) وقد نظمهم الشيخ على السعدي  
فقال  
فأتم شيت نوح نبيسه \* شيب لوط في الحقيقة قد تلا  
وموسى وهو دم صالح بصد \* يوسف وذكر ما فهمت لفضلا  
وحظا بن علي سليمان مكملا \* لعندهم والخلفاء ملان تلا  
ختمنا لجمع الأئمة محمد \* عليهم سلام الله مكملا  
ومر لا اسم لعود الغور اه عس (قوله وان جبريل الخ) أي وجهه الخ (قوله في ذلك) أي في  
شان ولادته صلى الله عليه وسلم محتونا عبارة النهاية جمع (قوله ولم ينظر روا) أي  
الحفاظ القائلون بذلك (قوله في رد) أي الحاكم (قوله ولا تصح الضميمة الخ) عطف على القول  
الحاكم (قوله عندهم) أي الحفاظ المذكورون (قوله والأوجه في ذلك الجمع) عبارة النهاية ويمكن الجمع  
اه (قوله بأنه يمتثل أن الخ) هذا المعنى بقيد الجمع بين رواية ولادته محتونا وغيره يخبرون لا بين رواية  
ختمت على رجل وخنن عبد المطلب اه رشدي (قوله وقد قال بعض المحققين الخ) يعتمد اه عس  
(قوله وانما يجب) أي قوله كفاية في المعنى الأقوله ويؤيد ذلك من له ذكر أن قوله ويقرب إلى المثلث  
وقوله وبه ردائي ويكره وقوله وفي وجهه ولا يصح (قوله في) فمن أن غير ختمان لم يحتج في الأصح  
وقيل يحتج في الكبير دون الصغير اه معنى (قوله والعقل) أي واحتمال الختان معنى وأنى (قوله  
فحبب عدمه فأول الأئمة خفف الخ) عبارة عن موضع شرحه ولا يجوز ختان ضعيف خلقه يخاف عليه  
فترك حتى يغلب على الظن سلامته فان لم يتحقق عليه ما نصب تأخير معنى يمتثل اه زاد المعنى قال  
البلقيني وهذا شرط لأوجه الواجب لانه شرط لوجوب اه (قوله ان خفف عليه الخ) أي البالغ العقل  
(قوله وما به الخ) عبارة عن المعنى والروض مع شرحه تتمتع به الإمام البالغ العقل إذا احتمله وامتنع منه  
ولا يفهم من هذا أن مات بالختان لانه ما من واجب فلو أخرج الإمام فخنن وأخته أباً أو جد في حارود  
شدي فبات واجب على الإمام دون الأب والجد نصف الضمان لأن أصل الختان واجب والهلاك حصل من  
مستحق وغيره و يفرق الحدان استيفاء إلى الإمام فلا يوافقا بقضى إلى الهلاك والختان يتولد الختان  
أو والده غالباً فإذا لا مشروط في سلامة العاقبة وذلك علم الفرق بينه وبين الولد في الختان اه (قوله  
بإمره) أي وجوب اه عس (قوله حيثما) أي حين غلبت على سلامته (قوله ولا يضمنه) أي  
بالاجبار (قوله مات) أي بالختان (قوله لأن يغلبه) أي يفعل الممتنع الختان باجبار الإمام (قوله  
(قوله) لا يمتنع أجبر ولا يمتنع ما مات إلا أن يغلبه في شدة حرور الخ) عبارة عن موضع فلو أجبره  
الإمام وأوشته الأب أو الجد في حارود شدي فبات واجب على الإمام فقط أي دون الأب والجد نصف  
الضمان ومن ختم من لا يمتنع فبات ناقصاً فان كان أباً أو جداً ضمن المال أو من يمتنع وهو في فلا  
ضمنان وأجنبي ناقصاً اه انظر قوله ولا لا فقط ونائباً ضمن المال وكان الأول مخصوص بالبالغ والثاني

و بإمره به حيثما كان الإمام فبات مستمع أجبر ولا يضمنه ما مات إلا أن يغلبه في شدة حرور





ان نزل الله بحكمه لم يلزمه قصاص على الاوجه لعدم تعدية (الاولى) وان علل امرأته لا يقتل ولقد تم عليه عليه مغالطة في ماله انه قد عرض وكذا اسلم في كافر وحرق في لمرأته لا يقتل به أيضا فان استعمله وخشعوا ولو وصبا أو قبرا فلا ضمان في الاصح) الاحسانه بتدعيه لانه أسهل عليه مادام صغير بخلاف الاجنبى تعدية كبره فان قلت قولهم هنالاه أسهل بتأخيرها نقلاها كلما أشرك ان أشيا بالذات لاسنا فان قلت الفضل عليه بعد البلوغ ولا شأنه قبله أسهل منه بعد وفاته حسب ان يوم (٢٠١) الولادة ولا شأنه مع علمه انهم منع

حبيبه (وأجره) وبقية مؤنته كالسيد

● (فصل) في حكم اتلاف الذواب (من كان مع) غير طير الا لضمان باتلاف مسقطا لانه لا يدخل تحت البدأى

ما لم يرسل للعامل في ماصار اتلافه طبعيا يظهر ويؤيده قولهم يضمن بتسبب ما علت ضرره لا يلزمه وأنتى البقضى في فعل قتل جلبابانه

تقصير صاحبون صاحب الخلل اذ لا يمكن ضبطه قلت شرى بفعل العسل طبع له فهل قياس ما تقرضه

بارسائه عليه فشرى بقتل الظاهر هنا عدم الضمان لان من شأن الخسل ان لا يندى للارسل على شئ ولا يقدر على ضبطه ولا نظر

لارسله لانه ضرورى لاجل الرى وخيشته لا شرى بعسل القير ثم جمع عسلا فهل هو لصاحب العسل بمحتمل ان

يقال لانه ضمان جهلهم شر به العسل المتجسس حيلة مظهره اذ هو صرعى

استحالة ما شر به وان نزل منه فورا يلزم من استحالته ان هذا غير ماثر به فكان

لما اكملنا هذا وإضافة دمر والملك المفروض عنه باختلافه بما لا يميز عنه وهذا موجود هنا فالملك لا يولد هنا فشره غير مضمون وان يقال نعم والاحتفاء انما لو جعفر الوصف دون تغير الذات كجمل مما صرح في الخصص واخطا انما هو عليه الملك ان كان من رضى حتى ينقل البسمل للمضمون فلا ضمان لان شرى للعامل على ان لا يضمن هنا خطا لا ضمان لان العسل في خوف الخيل غير هذا بل هو الاصل وان يقال ان قصر الرى بحيث تحبل العداة ان الما لم يغير الا ان قولهم ملكه والا

ولما كان أوقع من علم أنه لا يحتج به اه معنى (قوله) ان نزل الله بحكمه كان قاله أهل الخبرة بحكمه اه معنى (قوله) لم يلزمه قصاص الخ) ووجب عليه بدنه بما العمد كالجمل والى معنى (قوله) المثل الارباب) أى خشيته في سن لا يحتج به اه معنى (قوله) وان غلا) الفاضل في القنى الاقوله وروى قوله كجمل المثل

(قوله) ثم علم بالدية فلتأخذ الخ) ثم تقدم باعلى الهاشمى في البالغ انه لضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فلتأخذ الخ) ثم علم به اه ع (قوله) المثل فلا ضمان الخ) والبالغ المحصور عليه به فمطلق الصغير كاصر به صاحب الواقى والاستقل واخته باذنه اجنبى فان فلا ضمان وكذا السيد في ختمه بوقية فلا ضمان

عليه اه معنى (قوله) بخلاف الاجنبى) فعلى القصاص سم على ع ومنه ما يقع كثيرا من ريشان ولقد فتن عنه انما لما قد اصاب ذلك اصلا شأهم وارادة التوليد وينفى ان الضمان على المزين كجمل من قوله السابق وكذا خان الخ ومن أراد الخلاص من ذلك فليراجع القاضى قبل الخت وحث منه انه ينبغي ان يضمن بدنه شيئا للعدد لا قصاص الشبهة على ما روى قوله ثم ان نزل الجواز الخ اه ع (قوله) وبقية مؤنته الى الفصل في النهاية (قوله) فعلى من عليه الخ) ومنه بيت المال ثم مائة مائة من السنين حيث لا ودية خاص اه ع (قوله) كالسيد) عبارة الخنى اما الرقيق فاجرة على سيده ان لم يكن من الكسبلها

● (فصل) في حكم اتلاف الذواب (قوله) في حكم اتلاف الذواب) أى وما يتبعه من حمل حطبا على ظهره ودخل به بسوقا وان أراد بالبا يتبعه شئ لا يدعى دخل هذه لكن على ضرر من المسحق وقوله مع رايه لان من حل هو الدابة لانه معها اه ع (قوله) فطرطير) الى قوله فان قلت في النهاية والقضى الاقوله فمما يظهر الى قوله وأنتى (قوله) مطلقا) لى لا يلزمه اه ع (قوله) أى مال يرسل الخ) وراجع الى قوله

اذ لضمان باتلاف مسقطا وقوله المثل يرفع الالم المشددة التصب على أنه مفعول أو بالرفع على أنه نائب فاعل (قوله) على ما صلا اتلاف الخ) أى يضمن اه ع (قوله) متعلق باتلافه الضمير راجع لما وقوله طبعاً الى المثل خبر صا (قوله) جلا) أى مثله وقوله بأنه الى الجمل وقوله لتقصيره أى حمله بدنه على بيت مسقط اولم يضع عليه ما يمنع وصول الخل البواقر في ذلك بن كون الجمل في ملكه أو غيره اه ع (قوله) فهل قياس ما تقرر) أى بقوله أى مال يرسل الخ (قوله) أن لا يندى) بينا الفاضل وقوله ولا

يقدر الخ بينا المفعول عطف تفسيره (قوله) وخيشته) أى حين عدم الضمان (قوله) اذ هو) أى ذلك الجمل (قوله) يلزم من استحالة الخ) سائى في كلامه منعه (قوله) مالكم) أى الخسل (قوله) وانما الخ) عطف على قوله انما الخ (قوله) وهذا موجود هنا فالملك) سائى في كلامه منعه (قوله) لما تقرر الخ) أى بقوله قلت الظاهر هنا عدم الضمان الخ (قوله) أنه غير مضمون) فيه اعدم الضمونية اغا يتجمع تلقا العين لامع بقائها اه سم (قوله) كان) أى الخطا (قوله) مالكم) أى العسل

عليه مرصع (قوله) ثم علم بالدية مغالطة) تقدم باعلى الهاشمى في البالغ انه لضمان عليه في نظير ذلك فيكون هذا في غير البالغ فلتأخذ الخ) (قوله) بخلاف الاجنبى) فعلى القصاص

● (فصل) من كان مع دابة أو ذواب ضمن اتلافها نقسوا لى لا يلزمه الخ (قوله) يلزم من استحالة ان هذا غير ماثر به) قد يقال ان الارزم كونه غير مضمون لا يوجب خروجه من ملكه كقولهم قرض البيض الغصوب أو غنم العصور ثم ارشعنا في الاحتمال الثاني (قوله) انه غير مضمون) فيه ان عدم

(٢٦) - (رواوى وان قاسم) - (تاسع) لما اكملنا هذا وإضافة دمر والملك المفروض عنه باختلافه بما لا يميز عنه وهذا موجود هنا فالملك لا يولد هنا فشره غير مضمون وان يقال نعم والاحتفاء انما لو جعفر الوصف دون تغير الذات كجمل مما صرح في الخصص واخطا انما هو عليه الملك ان كان من رضى حتى ينقل البسمل للمضمون فلا ضمان لان شرى للعامل على ان لا يضمن هنا خطا لا ضمان لان العسل في خوف الخيل غير هذا بل هو الاصل وان يقال ان قصر الرى بحيث تحبل العداة ان الما لم يغير الا ان قولهم ملكه والا



ما لو انخلت بعد احكام غور بطها و اثلقت شأناه لا يضمن كسده كرمو يستثنى من اطلاقه ما لو نخلت هاهنا من معاهضه ان اتلفها على النخلس ولو رموا بطيها على الارجح ما ياذن له من معاهضه ولو كانت هاهنا تفردها (٢٠٣) آخر تعليق ضمان ما تلتقه بعد الزنيه كذا

هذا تضمن الرابك مع المكاري القادودونه الاعلى قول ابن ونس لعل تضمن الرابك اذا كان الزام بسده فلا تضمن الا اذا كان الزام بسدها سم على ج وعبارة على التلخيص يعلم بذلك ان الضمان على المراتب التي تركب الا مع المكاري دون المكاري من انتهى وهذا هو المعتد به ع (قوله ما لو انخلت الخ) و يبنى عدم تصديقه في ذلك لا يبينه اه ع (قوله على النخلس) أي ولو صغر اميرا كانا وغيره يتركان ما كان من خطاب الوضع لا يختلف فيه الحال بين المبيع وغيره اه ع (قوله بعد الزنيه) أي الزاد ما ياذن له من معاهضه اخذ ما قدمه في النخلس اه ع (عبارة الرشدي) انظر الى متى يستمر ضمه وله ما دام مسيرها منسوبا بالذات اذ اذله ارجح اه (قوله كذا اطلقه بعضهم) وكذا اطلقه النهاية كاسر (قوله اما اذا اشار اليها الخ) وقد بيحه الضمان اذا اشرت الى الاشياء عادة وان اداها اه سم (قوله ما لو غلبته) الى قوله و من نظر في المعنى (قوله كذا كرم) أي بخصوصها (قوله ما تلتقه) أي الساقط وقوله يختلف طفل سقط عليها أي القارورة فانه يضمن اه ع (قوله ما لحق الزكشي الخ) أخره المعنى (قوله وما لو كانا كرها بقدر الخ) يبنى ان يتأمل هذا المقام غاية التأمل فان الذي اقتضاه كلام الشئيين من الضمان واعتمده البلقسي مصور يكون الرابك لا يقدري على ضبطها كما نقله صاحب المعنى وهو كذلك في العزير وغيره ومن تأمل تصورهم وتعليله لا يربط في أن المعتصم في هذه عدم الضمان كما أشار اليه القائل انخذ من كلامهم فهو انخذ بسبب فلتأمل حق تأمله اه سدر عبارة المعنى فليسها أي المستثنى لو كان الرابك لا يقتدو على ضبطها فتمت الحسام وركبت ارسها فعمل يضمن ما تلتقه قولان وقصة كلام أصل الروضة في مسألة اصل كلام الرابكين ترجيح الضمان تبعه عليه البلقسي وغيره اه (قوله ومن لم يلو كانت لغیر الخ) عبارة المعنى والاسنى ولو ركب صبي أو بالغ دابة انسان بلا ذن لا غلبته فالتفت شأنا منه اه (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشئيين الخ) اعتمد به النهاية والشهاب الرمي (قوله وعلى الاول) أي عدم الضمان (قوله ما يها هنا الخ) الاول بأنه يخفف هنا (قوله وما لو ركب) أي قوله لكن هذا في المعنى الا قوله لا يضبطها ملها وقوله لكن هذا الذي يمار بطها والحقوله وأقرب ابن عجل في انها يتلاقوه كالمسرى فليس يتسدد وقوله وعمله الخرج به (قوله اجنبي الخ) قال في العباب وان ركب الولي لشيء لمحتوك كان بمن يضبطها ضمن المبي والضمن الولي اجنبي عن سم وفي الرشدي عن الزكشي ما وقعته (قوله لا يضبطها ملها) ليس يتد الضمان على الاجنبي مطلقا ع (قوله رشدي (قوله لا تخوفون) أي فانه يضمن ع (قوله فلا يصح ايراده) فديقال

من هذا تضمن الرابك مع المكاري القادودونه الاعلى قول ابن ونس لعل تضمن الرابك اذا كان الزام بسده فلا تضمن الا اذا كان الزام بسدها (قوله اما اذا اشار اليها فارتفعت فيحمل ان الضمان) وقد بيحه الضمان اذا اشرت الى الاشياء عادة وان اداها سم (قوله ومن لم يلو كانت لغیر الخ) شرح الروض ولو ركب صبي أو بالغ دابة جمل غير اقلته فالتفت دابة و اثلقت شأنا على الرابك الضمان بخلاف ما لو ركب البالغ فليس يثبت لا يضمن في قول لا غير متعدد شرح به الاصل (قوله لكن الذي اقتضاه كلام الشئيين واعتمده البلقسي الخ) عبارة القارور وان قلب المروكوب مسيره وانقلت وانقل لم يضمن أي لم يجر وجسم يدوان كانت بدو عليها وأصل لما هافر كبت راسا فعمل يضمن ما تلتقه قولان قال في شرحه قضية كلامه كاهله في مسألة اصطدام الرابكين ترجع الضمان تبعه عليه البلقسي وغيره اه (قوله واعتمده البلقسي) وأقرب في شفا الشهاب الرمي (قوله أو انخلت دابته من بدو أو قدت شأنا) فلا ضمان وهذا مع قوله السابق فمالو غلبته لم يقطع ضمان و في لكن الذي اقتضاه كلام الشئيين الخ يحصل منهما الفرق بين غلبته على الرابك وبين انخلت ما روى وجها من يغير الرابك وكان وجها لفرق جرد الذي الاول عليها وعدم وجودها مع العذر في الثاني تامل (قوله لكن هنا يخرجه بقوله سم دابة فلا يصح ايراده الخ) فديقال ليس في كلام

دابة لا يضبطها ملها فانه يضمن متلفها وما لو كان مع دابة عتقرقت لئو هي جانر جرمه لئو لا تخوفون وأمسدت زما فلا يضمنه يكون بدو أو انخلت دابته من بدو أو قدت شأنا لكن هذا يخرجه بقوله سم دابة فلا يصح ايراده

عليه السلام قالان زعموا لوربطوا بطريق (٢٠٤) منيع ياذن الامام او نائبه كلو خفر فيما لصحته نفسه مخرج شون لثاني الطريق مثلان

ليس في كالم المصنف العسطل الاتلاف سم على حج أي لمكنه هو المتبادر منه وهو كاف في دفع الاعتراف اه عس (قوله وما لوربطوا بطريق منيع الخ) أي فلا يصح وظاهر لانها اول الابلاب سم على حج عس (قوله ياذن الامام او نائبه) أي خلافه ما إذا كان بدون انهم ما فزعه الضمان مطلقا اه معنى (قوله فلا يصح) ظاهره ان كان غير مبرور قد يتوقف فعله ودخل غير المبرر ياذن صاحب الدار وانه عرضه لا تلاف الكس ونحوه وقد يتخذ فعله ما ياتي فمما لا يفتقر لغيره من هذا المتن الخ اه عس (قوله ان علم) أي الفاضل (قوله يمكن الاستراضة) أي يؤول لم يكن له طريق الاعية ولكن أعي اه عس (قوله ويح) أي يحل عدم الضمان الخارج (قوله أو تحتها الخ) قد يشكل هذا وقوله السابق فان أذن له في الفعل لضمنه بان القواسم التي منها الكس العقور لا تثبت عليها الدلائل أن يقال الا بالنسبة للضمان اه سم (قوله ولا يعرف بالضراوة) ينبغي أن يجري في مقوله الاتي أنفأ لکن ظاهر الملاحم الخ اه سم (قوله أوربطه) أي ربطا كيف ضرر اونه كجواهر ظاهر فلا وربطه بجعل في رأسه فالتف شيأ ويحتفل كقولم وربطه كجواهر ظاهر اه سم (قوله أو لمسه) انظر منع قوله قبله من دخل دارها كسب عقور أو دبا الخ واصل الملاحم فصار شأنه الضراوة اه رشيدوي يظهر ان قوله أو لمسه داخل في قوله السابق ولذا انقصر الغرض على السابق (قوله فاضل) أي للمزح (قوله بهمنه) لهه له نسبة المذكرى لتقصير اه عس عبارة من ينبغي الاتي يكون معها كجواهر ظاهر ثم قضيت انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بقر كمسوقا للقبلة نحو جهوا تلافها وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فإذا أدخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا لم يرتب فالتفت شيأ فلا ضمان أولا في الفرق وكل ذلك مشكل فظهر اه سم أقول ان القيد المار في الغصب كالصريح في عدم الفرق وان ما ياتي في شرح أو ابلاب من من قوله أو املأ أو سلها في المباح كالصريح في الضمان فمما لو أدخل دابته في داره الخ والله أعلم (قوله بقيد) عبارة هناك من ضمن ما لا تفتتح على المسألة ما حرر الان غايون ان البيت مغلق اه (قوله فيل ورد) الى قوله وأفتي في الفس (قوله فانه بهمنه) أي الصد والتقصير ولا يشمله انفسا ولا اه سم (قوله بانهم لا يتصرحان بهما) أي عن النفس والمال وهو لم يقل لا دي اه معنى (قوله أي وقد أرسلها) ظاهره ولو في الوقت الذي يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله أخذها ما ياتي في الضارية) أي بل هذه من افرادها لانها ضارية بالنسبة لمطلع اه سم (قوله اه) أي للضمان بالضارية (قوله الى تقيد) أي يعلم واضع اليد الضراوة (قوله مطلقا) أي عن التقيد والمذكورة بقوله ان كان النطق طبعها الخ (قوله كعلم مفسر) أي من قوله ويح الخ (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى أيضا اه سم (قوله فيضمنها) أي ضمن متلفها على حذف المضاف (قوله

دخسل دارها كسب عقور  
فقره أو دابة فرقتة فلا  
يضمن صاحبان علمهما  
وان أذن له في دخولها  
يغلاف ما إذا فهل فان أذن  
له في التحول ضمنه ولا فلا  
ويغلاف الخارج منهما من  
الدار لم يحاسب باه لانه  
ظاهر يمكن الاستراضة  
ويح كاي علم مما ياتي في حيا  
لبن تحت يده أو تحتها ولم  
يعرف بالضراوة أو ربطه  
نحوه به اضرار بطواحيات  
أو لمسه فلا يضمن به متلفها  
انقضاء ولو أضره دلو الا يثاب  
معينا فادخل دابته فيه  
وتر كمسوقا وان خرجت  
وأثقلت مالا لمكترى لم  
يضمنه كسرى في الغصب بقيد  
قبل ودخل قوله انفسا ولا  
سدا لهرم وشهره وصيد  
الاحرام فانه يضمنه ما ورد  
بأنهم لا يتصرحان بهما  
وأفتي ابن عجل في حابة  
نظمت أخرى للضمان بان  
كان النطق طبعها وعرفه  
صاحبها أي وقد أرسلها أو  
تصر في ربطها أخذها ما ياتي  
في الضارية لكن ظاهره  
الملاحم ثم انه لا فرق بين  
ان يعلم واضع اليد عليها  
ضراوتها أو لا يتم تعليمها  
بقولهم لئلا هذا في آخر  
ما ياتي ورشد الى تقيد  
والكلام في غير ما يابده والا  
ضمن مطلقا كعلم مفسر  
وصرح العبادي في غير

المصنف اعتبار العسطل الاتلاف (قوله وما لوربطوا بطريق منيع الخ) أي فلا يصح وظاهر لانها اول الابلاب سم (قوله أو تحتها) قد يشكل هذا وقوله السابق فان أذن له في الفعل لضمنه بان القواسم التي منها الكس العقور لا تثبت عليها الدلائل أن يقال الا بالنسبة للضمان وتوقفه ولا يعرف بالضراوة ينبغي ان يجري في مقوله الاتي أنفأ لکن ظاهر الملاحم الخ اه سم (قوله أوربطه) أي ربطا كيف ضرر اونه كجواهر ظاهر فلا وربطه بجعل في رأسه فالتف شيأ ويحتفل كقولم وربطه كجواهر ظاهر (قوله لم يضمنه) ينبغي الاتي أن يكون معها كجواهر ظاهر ثم قضيت انه لا فرق في عدم الضمان بين الليل والنهار والتقصير بقر كمسوقا للقبلة نحو جهوا تلافها وعدم التقصير ثم هل الدار كالبيت فإذا أدخل دابته في داره وترك الباب مفتوحا لم يرتب فالتفت شيأ فلا ضمان أولا في الفرق وكل ذلك مشكل فليحصر (قوله فانه بهمنه) أي ولا يشمله انفسا ولا (قوله وقد أرسلها) ظاهره ولو في وقت يعتاد الارسال فيه اه سم (قوله أخذها ما ياتي في الضارية) أي بل هذه من افرادها لانها ضارية بالنسبة لمطلع اه سم (قوله فقط) مفهومه اختلاف الحكم اذا حضر صاحب الاخرى أيضا (قوله

حابة بنار عفر رباطا أخرى بمكانها فعضت احداهما الاخرى بان العاضات كان هو الثانية ضمن صاحبها أو الاولى فلا لان يحضر صاحبها فقط ولم عندهما مع قدرته في ضمنها ولو أكثر من ينقل متاعه

على

على دابته وعادتها الضراوة يشي من اعضائها ولم يعلنها فانكثت شأهم الاحصاء فادعى عليه لانه لم يدره لكن المالك غره بعد ما علمها  
فبر حنح بمضامنه نعله فان أشكر الاجراء اتلافها لحظ على البتلان فعل المالك متسور به ان يمد يده ولم يدره بط فرس في خان فقال لصغيره خذ  
من هذا التبن واعطه فانفعل فرست فيان وهو حاضر ولم يحذر منه بل واكثر موحاضته (٢٠٥) على عاقته (ولو بالتأؤ وراحت بطريق  
فلقبه نفس او مال فلا

على دابته) أى المكترى (قوله ولم يعلها) أى المستأجر (قوله ولم يدره) أى القوة والمنقول (قوله في النهاية  
(قوله فرس في خان) أى مثلاً (قوله فقال الخ) أى المالك (قوله التبن) أى القوت (قوله فقال الخ) أى الصغير  
ويظهر ان الغاء هذا لتعقيب العرف (قوله وهو حاضر الخ) انظر هل هو قديم او جاحل لتعقيد به اى وشدى  
عبارة عن مفهوم معين الضمان اذا كان غائباً ولم يحذر منه بل واكثر موحاضته (قوله فرس في خان) أى على ع  
بانه تسبب في اتلافه (قوله ولم يحذر) لعل المراد ان القدر لم يدره بل واكثر موحاضته (قوله ولم يدره) أى على ع  
رشدى ولا يخفى بعد (قوله على عاقته) أى الامره (قوله المنقول) أى ولو واقفة (قوله  
مضى (قوله التبن فلقبه نفس الخ) أى ولو بالزق فيبعد ذهابها (قوله ولا لا تمنع) أى القوة  
ويؤيد بالاحتجاج في المنفى الاقوله وجزمه في المجموع (قوله ولا يحيل اليه) أى الى المنع (قوله هذا) أى  
ما جزمه من عدم الضمان (قوله على عاقته) أى على التمسك به (قوله ولا تمنع) أى القوة (قوله هذا) أى  
وهو احتمال الادام (قوله ولا تمنع) وهو المتعمد ان يدره (قوله ولا تمنع) أى على التمسك به (قوله ولا تمنع) أى  
قول الشارح الا تخفى مؤيداً لاحتجاجه اعتماده انما واعتمد المنهج والمنفى مائس عليه الام والاصحاب من  
الضمان (قوله في غير هذا الباب) أى في باب الحج (قوله ويجزم به) أى على ما عليه في غير هذا الباب  
(قوله من الضمان) بيان لما عليه الخ (قوله حتم لم تعدل الى المنفى عليه) فلو شئ قصد على  
موضع الزوت الاول فلقبه فلا ضمان كذا كرهه الرازي ايضاً هناك (قوله فلا ضمان) أى قطعاً  
يكفى عن قوله هناك (قوله في باب الحج) (قوله لان الاتفاق الخ) تبليص الضمان المنقول عن النص  
والاصحاب (قوله وما هنا) أى من عدم الضمان (قوله من المقرر) أى القوة كذا قاله في النهاية (قوله  
ومن المقرر انهم لا يعترض الخ) لكن بشكل مخالفتهم النص سم على ع وقد يقال الخالف بوقول النص  
ويتسلط على ما دعاه بنص آخر مثلاً (قوله لا بأسرتنا في شرح الخطيبه) عبارة هناك في  
شرح وقد التزم مصنفه رحمه الله تعالى ان ينص على ما يحسمه على اصحابها وهذا حيث لا دليل بعدد  
ما علم بالافول والاتبعوا من وقوع لهما أى الضمان ترجع ما عليه الاقل ولو واحد في مقابلة الاصحاب  
اه (قوله المار بطريق) أى القوة وبه البقنى في المنفى الاقوله وهو معها في المنفى (قوله كذا قاله الاصل  
الخ) قد علم مما تضمن من عدم الاصل سابقاً وغيره ولو مقطوعه سم على ع (قوله والبقير  
أو الغنم الخ) أى ولو واحدة (قوله لا فى البقر الخ) كذا قاله في الشرح (قوله لا  
ضمن ما لو لم يدره) فلور كضمانه كالعقد كضمانه لا يدره ولا يدره ولا يدره (قوله  
المنقول) أى من نص الام والاصحاب (قوله المنفى أو جبهة) أى عليها (قوله المنفى فسقط ضمانه  
قال الزركشي وقتية كلالهم نحو بالسبب بما اذا سقط في المال ولو وقض ساعة ثم سقط فكمن أسند  
خسبته الى جدار الغر فلا ضمان انتهى وهو ظاهر اذ لم ينسب السقوط الى ذلك الفعل اه (قوله  
بنى مثلاً) أى شارع أو نكاح غيره اه نهاية (قوله أدرم مال الخ) عبارة في النهاية لان كان مستوفى  
مال خلافاً للباقين اه (قوله لاسل الخطب) أى على ظهره أو على يمينه (قوله المنفى حرة) أى مثلاً اه

ضمان) والاتفاق الناس  
من المرو ولا دليل اليه  
هذا ما شسطا هنا وهو  
احتمال الادام والمنقول  
عن نص الام والاصحاب  
ماجر ما عليه في غير هذا الباب  
وجزمه في المجموع عن  
الضمان حيث لم تعدل الى  
المنفى عايدلان الاتفاق  
بالطريق مشروط بسلامة  
العاقبة قال الاخرى وما هنا  
لا ينكر انما يمكن للذهب  
نقل انتهى ويؤيد بالاحتجاج  
فأعطان ما باليه مقدم على  
غيره لان الاحتجاج بقدر  
ما فيه كقول من المقرر انما  
لا يعرض على ما عليه الخطيبه  
المطالبة لا تقوم بل لا شرت  
المنفى شرح الخطيبه (ويحذر)  
المار بطريق (علا بمتاد)  
فيها كركش شديد  
وحل أو يجمع النقص  
فان انقص من ما يؤيد  
منه لتعدي به كالمساقي الاصل  
غير مقطوعه أو البقر والغنم  
في السوق أو ركب فيمالا  
ركبته الا في حصر اوعان  
لم يكن ركض المال ركض  
المعاد فلا ضمان ما لو لم يدره  
كذا قاله كالمال وفرعه  
الانوى على ما مر عن المنفى  
فعل مقابلة المنقول ضمن  
به ايضاً (ومن محل خطيبه

على ظهره أو جبهة) وهو مع ما ساقى حكمه بالمرأى راعها (لكن بناءً على سقوط ضمانه) لبلادته الى جود التمسك به أو فعله لا يتسلطو باله  
ان كان مستحق الهدم ولم يتلف من الاكسب فلا ضمان وبه البقنى بينه ما تألوا ثم مالوا حاضر بالمرأى فيسقط من الجانيان ما يدره  
الثنائي (وان دخل) حلس الخطب (سوقاً فلقبه نفس او مال)

مستقبلا كان أو مستندرا (ضمنه) (ان كان زمام) أو لم يجد معطفا لضيق كإقتضاه كلام الامام والفراى واعتمده الزركشي لتقصيره بضم  
 لا باعتد (وان لم يكن) زمام أو وجد معطفا توسل السوق كما بحث (وقر) به (توب) مثلاً (فلا) بضمه اذا كان لا يستقبل البهيمة لان  
 عليه الاحتراز منها (الاقوب) أو متاع (٢٠٦) أو بدن (أعنى) أو معصوب العين (ومستدر البهيمة يجب تنبيهه) أى من ذكره فان لم يفعل

عن الشكل الان كان من  
 صاحب التوب أو بالمتاع  
 فعل كان وطئ هو أو بهيمة  
 توبه أو داسه فغذبه صاحب  
 ولومع زمام فالتفت لانه  
 بفطموه به يعلم انه لا ضمان  
 على الواطئ الا فيما عدا  
 له له تأثيرا فسمع فعل  
 اللابس فان تمضمض ففعل  
 أحدهما فالحكم وحده  
 ولو علم تأثير أحدهما ولو  
 في تأثير الآخر اعتبر الاول  
 فقط فيما يظهر ويحتمل  
 تحكيم القرينة القوية في  
 ذلك وتبدله كلامهما  
 وان به في تنبيه فلا كعدم  
 التنبيه الاصم وان لم يعلم ان  
 أصم لان الضمان لا يختلف  
 بالعلو وعدمه (وإنما ضمنه)  
 أى ما ذكره الحاصل أو من مع  
 البهيمة (اذا لم يقصر صاحب  
 المال فان قصر بان وضعه  
 بطريق) ولو واسعا وان  
 أذن الامام كإقتضاه خلافهم  
 لأن الخطأ هنا يقصر به  
 خاصة لصاحب وهو مودود  
 (أو قصره للذات) ولو بغير  
 طريق (فلا) بضمه لانه  
 الضم للماله وأقرب الفعل  
 بان مثله ما لو مر انسان  
 بعد المطب يريد التمتع  
 عليه فخرى توبه فلا يضمن  
 سائقه لانه المقصر بحرود  
 عليه قال وكذا لو وضع  
 حطب بطريق واسع فخر به انسان فتمزقه توبه توبه (وإن كان الماله قد وجدها) وقد أرسلها في البصر اعلى الاصم في الروضة  
 وقال لا فرق بين الماله (فالتفت زورا وغيره لم يلزم ضمن صاحبها) أى من يده عليها حتى كودع أو أجاز أو غيره كغصب وان تزع البقيني  
 في نحو الوديع بان عليه ان لا يرسلها إلا بحفاظ وريان هذا اعلم من جهته فظهور الامم جهته فلا بد ان يرسلها إلا بحفاظ على العادة كالحال (وأولها

معنى (قوله مستقبلا) الى قوله وبه يعلم في النهاية والمغنى الاقوله اذا كان لا يستقبل البهيمة وقوله ولو  
 مع زمام (قوله مستقبلا) كان الخ أى ما تلعب بذلك من النفس والمال (قوله المتضمن ان كان زمام)  
 ومن ذلك ما يقع كثيرا بآفة تقصر من دخول الجمل مثلاً بالاحمال ثم انهم يضطرون المشاة أو غيرها فيقع  
 المضطر على غيره فتنقلب متاعا فالضمان على مانع الجمل لو ان كثرة الاتهم منسوبة يومئذ ما ودفع الجمل  
 بحمله لمتلا غير فالتفت شيئا فالضمان على المانع على من مع العناية اه عى (قوله معطفا لضيق)  
 عبارة غير معطفا لضيق وعدم عطفه اه قال عى قوله وعدم عطفه أى قرية فلا يكلف العود لغيرها  
 اه (قوله لا يقصره الخ) علة للمتن (قوله) أو حدث وقد توسل السوق عبارة غير أو دخل السوق في غير  
 وقت الزمام فحدث زمام اه (قوله) اذا كان لا يستقبل البهيمة الاول حذفه فيظهر الاستثناء الا ترى  
 (قوله المتناوب أى) أى ولو مقبلا ومعنى الاشبهان مستقبل الحطب بمن لا يعبر لصغر أو جنون كالاعشى  
 قاله الاخرى ولو كان اقلا أو متلما أو مطرا فامسكرا ضمنه صاحب الحطب اذا تقصر حسنتها أى ولو  
 مفكرا في أمور الدنيا عى (قوله) أو معصوب العين أى لم يوافقونها به ومعنى (قوله من ذكر) أى  
 الاعشى ومعصوب العين ومستدر البهيمة (قوله) فان لم يفعل أى لم ينبذ من الكل ولو اختلفا في التنبيه  
 وعدمه فالظاهر تصديق صاحب التوب لانه وجدما حصل به التناقص لضمنا والاصل عدم التنبيه  
 له عى (قوله) كان وطئ الخ أى المار في السوق (قوله) فان نصف أى فصلى من وطئ هو أو بهيمة نصف  
 الضمان وقوله في الی روضة يبقى أن يقال ان انقطع من خواص السابق فالضمان على الاصح أو مقسم مداس  
 الاصح فلا ضمان على السابق وريانه لا يشترط تساو كما في بقية الاقتصار وضعه لعدم انطباقه لافسقا  
 اعتبارهما وجعل الماله ذلك على السمين جعلا كلف المصلدين فانه لا صرة بقوة مشى أحدهما فله حركة  
 الاخر اه نهاية (قوله) لانه بفعلهما أى فعل صاحب التوب مثلا وفعل الواطئ (قوله) وان نهى فلم ينهيه  
 عبارة شرح الرضا وأمدوا أى ونهيهما فلم يحجزوا انتهت ففراد الشارح لم ينهيه لم يحجزوا لعدم الشعور  
 بالتنبيه اه سم (قوله) وكعدم التنبيه الى قوله كلفه البقيني في النهاية الاقوله ولو بغير طريق وقوله على  
 الاصم الى المتن (قوله) وكعدم التنبيه الاصم عبارة ذاتها بقية المغنى وأحق البقوى وغيره بما اذا لم ينهيه ماله  
 كان اه (قوله المتناوب) أى صاحب البهيمة فالتفت بهيمة اه معنى (قوله) المتن بان يوضع  
 بطريق على يده أو غيره اه معنى (قوله) وان أذن له الامام الخ ومنه ما جرت به العادة لا تضمن أحداث  
 صاحبها ما لم يخواتب بالشورى ووضعه أصحابها عليها ليس كالحضرة مثلا فلا ضمان على من ألتفت دانيته  
 شأنها بكل أو غيره لتقصير صاحب البضاعة عى (قوله) وأقرب الى قوله وكذا لو وضع في المغنى (قوله)  
 بان مثله أى التمر يض الدابة (قوله) فرق أى الحطب (قوله) المتن ان كانت الدابة قد وجدها الخ هذا قسم  
 قوله سابقان كان مع دابة الخ اه معنى (قوله) أى من يده الى قوله وقباص في المغنى (قوله) أو غيره الاول أو  
 بغيره (قوله) في نحو الوديع أى كالجبر (قوله) ورد أى نواع البقيني بان هذا أى ان لا يرسلها إلا بحفاظ عليه  
 أى نحو الوديع (قوله) بل العادة كحكمة قية الخ أى في نحو الوديع اه عى قوله بان يرسلها إلا بحفاظ على العادة

اه  
 حطب بطريق واسع فخر به انسان فتمزقه توبه توبه (وإن كان الماله قد وجدها) وقد أرسلها في البصر اعلى الاصم في الروضة  
 وقال لا فرق بين الماله (فالتفت زورا وغيره لم يلزم ضمن صاحبها) أى من يده عليها حتى كودع أو أجاز أو غيره كغصب وان تزع البقيني  
 في نحو الوديع بان عليه ان لا يرسلها إلا بحفاظ وريان هذا اعلم من جهته فظهور الامم جهته فلا بد ان يرسلها إلا بحفاظ على العادة كالحال (وأولها

ضمن) الحديث الصحيح بذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ نحو الزرع نهارا والجمابة ليلا ومن ثم لو جرت عادة بلد بعكس ذلك انعكس الحكم أو تحفظها فهما ضمن فيها كالحكمة البالغة وقاسا ما نزلت عليه من حيث عدم فهمها ضمن (٢٠٧) فجاء ما أوردناه في الرد ضمن مطلقا

يأذن له الامام في الواسع والوازم سلفا في موضع مخصوص فان شئت من غير، واقتضيه فيمنع من ما هو لغيره، او لا يجوز له البقي، احذ من كلام القاض، اذا امر حجاجا من ملكه فضاء او رعى منها ما عجل عليه اهله

لا في غمارة فلا ضمان  
على الراجح ان حشى  
من بقائها ملكها تلافيها  
من ثوان قل بخلاف ما اذا  
لم يحش ذلك ولم يسبها مالها  
به فيحصل عندئذ الضمان  
لانها حينئذ كسوت بطيخة  
الرج الى داره فيلزم حفظها  
واعلامه بها فوارى يحصل  
عدهم والفرق ان اللدابة  
التي يربا بمختلف الثوب  
وكلامهم في الامانة الشرعية  
اثر بها في الاول وهذا اقرب  
الى الثاني والاول اوجه فان  
قلت يفرق اضمانه هنا  
غرضاً صحيحاً في تفسيره  
ملكه قلت يصح ذلك بان  
على مالها ان يترتب عليها كثر  
في الودعتان وجوب قبولها  
لا ينعى اخذ ارضه ووضعه  
ثم اربايت شلوا اشار الى الاول  
بتقدير اخراجها عن ملكه  
بما اذا اختلفت شيئاً اه  
وظاهر ان خشية الاتلاف  
مسح العجز عن حفظها  
كالاتلاف ثم اربايت في الودعة  
وقهراً ان المالك بحث  
سبها بغير اضرارها ولا  
ضمنت لان المالك امام  
يقصر زرعها المان وجد  
والا فلا كد ظاهر بتقدير  
هذا بقائه ان الغرض  
انه يحش من بقائها ملكه  
اتلافه التي الا ان لا غرض  
في بطلها بان حكمه  
انظر هذا الباب لاحتياط على  
العلة فخرجت لسبب لاحتياط  
جلها واغنى قلب لعدم  
تقصيره

الحاشية اه (قوله لا في غمارة) الخ اما في غمارة فهو جهان في الرض وقال في شرحه الوجه الضمان  
سموع وشريدي وخالفه المفتي فقال الراجح عدم الضمان لتعدى المالك لثوان قال بعض المتأخرين  
الراجح عدم الضمان لتعدى الفعل بالتضييع اه (قوله فيحصل حينئذ الضمان) الخ عبارة النهاية فان  
الراجح عدم الضمان لانها حينئذ كسوت بطيخة الرج الخ ولو سقطت من سطح غيره  
وبدان يقع في ملكه فذهب في الموضع وقع خارج حاكم بغيره ضمن كفاها البغوى في قتاده وبغوى وأخى  
وقال في موضع شرحه ان تقصير من حرام فزلق بها أي بغيره فحصلت جمل ثلثه ضمنه اه (قوله عدمه)  
أي عدم الضمان (قوله الى الاول) أي الضمان وقوله الى الثاني أي عدم الضمان (قوله بقر) أي بين  
الدابة والثوب وقوله هنا أي في النابة (قوله كسوت في الودعة) الخ أي لم يمس (قوله الى الاول) أي الضمان  
(قوله بتقدير اضرارها عن ملكها) الخ أي بقوه ماله لا يجوز اضرارها عن ملكها مالم تلتف شيئاً فيضمنها  
مخرجها حينئذ (قوله وظاهر الخ) جواب عما يقال ان مالم تلام الشلح المذكور والاتلاف بالفعل  
لانتفاءه التي هي لدى (قوله كالاتلاف) أي فلا يكون اضرارها عن انتفاءه انتفاءه انتفاءه انتفاءه  
عش أي مع العجز عن حفظها (قوله لم يضمن باضرارها) أي بقدر الحاجة قطعاً كغيره من الرض والمفتي  
وسايق في الشارح (قوله ولا) أي وان لم يسبها مالها (قوله بتقدير هذا) أي قول الرض وقوله  
ضمنت (قوله لن الغرض الخ) بيان لما (قول المتن الا ان يضر الخ) استثناء من قول المصنف اولاً  
ضمن (قوله بان حكمه) الى قول المتن وكذا ان كان في النهاية الا قوله ونز به الى المتن (قوله بان حكمه)  
(الخ) عبارة المفتي بان احكمنا فعل أو أغلق الباب عليها فحصل في الودعة المجرى جمل ثلثه لا تلتفت  
زوع الغير فلا ضمان لعدم التقصيره اه (قوله لعدم تقصيره) فلا تلتفت للمالك وصاحب الزرع في  
ذلك فيحصل تصديق المالك في انه احتاط وأحكم بالاطلاق لا اصل عدم الضمان ويحتمل وهو الظاهر  
يترشح الفرق بين بطله باذن الامام أو دون اذنه اه (قوله لا في غمارة) اما في غمارة فهو جهان في  
الرض وفي شرحه ان الراجح عدم الضمان وعبارته الرض وان حل متاعه في غمارة فعلى دابته جمل بلا فتن غاب  
فالتأمل الرجل عنها أو أدخل دابته زرع غيره بلا فتن فخرج جهان زرعه أي فوق قدر الحاجة كذا في شرحه في  
الضمان وجهان اه قال في شرحه أحدهما لا تعدى المالك والثاني هو الراجح ثم تعدى الفعل بالتضييع  
اه (قوله بخلافه) ما اذا لم يحش ذلك ولم يسبها مالها (قوله في الرض) شرحه مناصون فقرخص دابة  
مسبحة من زرع فوق قدر الحاجة فيضمنها أي دخلت في ضمانه كقول القائل لا يجرى باني عهده وجر السيل حبا  
قاله في ملكه لا يجوز اضرارها عن انتفاءه انتفاءه انتفاءه انتفاءه انتفاءه انتفاءه انتفاءه انتفاءه  
الذي يعلم انها لا كود منسبه الى زرع اه ثم قال وكذا يحصل التخصر بدانة دخلت ملكه الى مالها  
فان لم يجد في الحاكم الا ان كان المالك هو الذي سبها فحصل قولهم فيما راجح جهان زرعها موقوف  
زرع غيره وعلى مالها المالك الا بان لم يسبها فيضمنها الفرج لها الاحتقان سبها مالها كفاها ان يصدق على  
الحاكم اه وقوله فيما راجح ان الموضع الاول ويحصل من الموضعين ان ماسها مالها كفاها بغير جهان بقدر  
الحاجة قطعاً ولا يضمن بعد ذلك بتركها فان ادعى قدر الحاجة فيضمنها وان لم يسبها مالها كفاها مطلقاً  
ان اعملها ليجب رد مالها كفاها أو أخطأه فلا يدفعه صاحب الزرع عن الزرع دفع السائل فان تحت  
ضملي بغير اضرارها عن ملكه لان حفظها ملكه وان كان في ضرر وعليه لا يبيع اضاعة ما لغيره اه وظاهر  
هذا استثناء اضرارها عن ملكه كون سبها المالك وهو ظاهر كلام الشارح في شرح الارشاد فاضا على هذا  
فن توأمة الموضع مع الموضع الاول بيان انه لا يزيد على قدر الحاجة في تنقيتها وان لم تنفصل عن ملكه  
فليأتم ولا يراجع ثم انظر هذا كالمع كلام الشارح هنا وقوله بخلاف ما اذا لم يحش ذلك ولم يسبها مالها  
الخ وظاهر ما ذكر في تفسير المالك انه لا فرق بين التسعين في نفسه والتسعين في غيره ثم اربايت الشارح بتمه  
بعد عدم موافقنا ذكر في الرض وتوغيه هاتر اذ قوله لا في غمارة في الرض وغيره الخ ومع ذلك هو



وكذا لو خلاها جعل يغير بعد تزدها من العزل كانه البقي واعتمدت في قوله (٢٠٩) لو بعد المريع الزرع عرض انشأ

البهاثم الى اطرانها فلا ضمان  
على مرسلها البهاثم تلقته  
مطلقا لا تلتزمه تغييره (أو)  
فرط ما لم يأتها تلقته كان  
عرضه أو وضعه بطريقها  
أو (مصر صاحب الزرع)  
مثلا (وتم ان في دفعها)  
عنه لتغير بطريقه ان ح  
سبه بالمزرع وزمن  
ان رجاء منه دخولها  
لزمه انماؤها بمجمله وبعض  
صاحبها ما تلقته اى قبل  
تمكس تغيره بطريقها  
يظهر والاهل المتكلمة  
ولو كان الذي يجزى بزرع  
مالكها قبل ان يخرجها اليه  
فيه تردد ويضمها اليه  
يخرجها اليه لا لضرع عليه  
في ابقائها بغيره لما تقر ان  
مالكها ضمن متلفها وانهم  
قوله وتم ان وان لم يتغيرها  
عن زرعها بشتر الحاجة  
بحسب ما من موعدها فان  
زاد ولو داخل ملكه ضمن  
ما لم يكن مالكها سببا كالم  
(وكذا ان كان الزرع في  
بحولها باب تركه مقتوما  
في الاصح لانه مقرر بعدم  
خلقه (وهو تلف طرأ أو)  
طعن ان بعد ذلك منها  
مرتبة ان لا ياتي الخلاف  
الا حتى تعلم الجار حثها  
بغير ثم رأيت شارحا عنه  
وخفا اعتمادا لكتفه  
بجرة وقال انه قضية كلامهما  
وكانه أخذ من العادتي  
الحض وماتت عليه

تصدق صاحب الزرع لان الاتفاق من البهاثم وجودا اقتضاؤه الضمان هو الاصل حتى يعلم ما خلفه اه  
عش (قوله وكذا) الى قوله ويؤيد المقي (قوله وكذا لو خلاها) اى لا ضمن اه عش (قوله) بعد  
ردها) اى تجزى العادة ردها اه معنى (قوله ويؤيد قوله الم) فيه توقف (قوله) فرض انشأ البهاثم  
الم) يظهر انه بصيغة المصدر صطفى على المرى اى ويعد احتمال انشأ البهاثم الم (قوله) مطلقا اى  
لا يرد نهارا (قوله) كان عرضا أو وضعه بطريقها هذا كرمع قول المتن سابقا فان قصر بان وضعه  
بطريق الم عبارة تلقى أو فرط في وسطها لكن حصر الم في أحسن (قوله) المتن ونهاون في دفعها اى  
حتى تلقته فلا يضمن على الصحيح وان أشرك كلاما لم يرد به اه معنى (قوله) عنه لتغير بطريقه الى قوله اى  
قبل تمكس في المقي (قوله) انه انما في الم صارت لقضى ان كان زرع معقوبا فبزرع الناس ولم يكن  
انواعها الا بالداخلها من زرع غيره لم يجز له ان يقيم مال نفسه بمال غيره بل يصير ويضم صاحبها اه (قوله)  
دخولها) اى امانة لها الم الزرع وان كان مال الم الزرع دون قيمة تلقى فيه كقصر غيره اه عش  
(قوله) اى قبل تمكس اى على وجه لا يقتضيه في العادة اه عش (قوله) من يحرق بطريقها اى  
ر بطريقا يؤدى الى اتلاف امانة فان فصل جهاما يؤدى الى ذلك ضمنها اذا اختلف المالك والمبايع في ذلك  
فالمصدق المبايع لانه القارم اه عش (قوله) ويضمه انه لا يضر جهاله زاد النهاية عند تساويهما اه  
اى تساوى الزرعين في القيمة عش وقال السدعي بعد ذكر قوله لانه اى كقولنا لم يأت اى  
فانه يقيم جواز الاخراج عند تقصير زرع مالكها اتمت من الزرع الذى هي فيه (قوله) انه لا يتغيرها عن  
زرع بقدر الحاجة الم) الذى في الماى فى كسبه خلاف ذلك فانه قال انما يضمنه فان تقرر مسبة عن زرع فوق  
الحاجة ضمنها انتهى ثم قال وكذا يجزى اذا تدخلت ملكه اى الى مالكها فان لم يجد مال الحاكم لان  
كان المالك سببا لفصل قوله هم اخرجهم من زرع على ما سبها المالك والا فيضمن اه قال في شرحه اذ  
حتم ان يسلم للمالك فان لم يجد مال الحاكم انتهى وبعبارة اخرى وضعت في هذا من عبارة الزرع  
فانظر ما وانظر اذا شغل سببا المالك أو لاهل يحمل على المسبة أو لا وكيف الحكم اه سي أقول ولا  
يعد ان يقال الاصل عدم التسبب ففصل عليه ثم اذ تبين خلافه في حق حكمه وان اختلفا فالصديق صاحب  
الزرع كالم من عش (قوله) كالم انظر الى اى محل مرسى أقول له اى اذ اقامته في شرحه أو لا ولا ضمن  
من قوله فاذا اخرجهم من ملكه الى المتن (قوله) لانه مقصر الى قوله وخفى على المقي (قوله) رخصنا العهد  
الاكتفاء بغيره وانقضا لانه وقال عش هو العهد اه (قوله) المتن أو طعنا اى أو غيرهما من العهد ذلك  
منها اى عهد المالك لخصوص ذلك منها اه معنى (قوله) وما تستعليه اى من تعلم الجارحة (قوله) يعنى من  
ياو بها) اى فليس ملكا اقتدا على كاتبه لمالكه لغيره أو اى غيره يتعلق الضمان به والا فالهرة تلك  
كالم حروبه وهو ظاهر لانها من جهة المالك تلك بوضع اليد عليها هكذا ظهر من تفسير الشارح فانظر  
هل الحكم كذلك اه رشيد أقول ويصرح بما قاله قول شرح الزرع وقوله مالكها مال الم والمالك من  
ياو بها اه ثم قال الزرع والفرق الجنس لا تقصر ولا تخال ولا ترد فيها بانقضاء اه وقال شارحه  
وألقى جم الامام المؤيدان بطبعها كلاسود القتب اه (قوله) من يؤد بها) الانسب لم يعد من ياو بها  
من باب الانفعال كما عبر به النهاية (قوله) اى فاصدا لولها) اى بحيث لو غابت فقدتها وقش عليها اه  
لا يندرجع التوصل الذى تبين في هذه الحاشية فلنأمل (قوله) اما لم يكن مالكها سببا كالم انشأ  
اى جعل مرهنا ثم اعلم ان الذى في الماى فى كسبه خلاف ذلك فانه قال انما يضمنه فان تقرر مسبة عن زرع فوق  
الحاجة ضمنها اه ثم قال وكذا يجزى اذا تدخلت ملكه اى الى مالكها فان لم يجد مال الحاكم لان كان  
المالك سببا فيصل قوله هم اخرجهم من زرع على ما سبها المالك والا فيضمن اه قال في شرحه اخضعه انه  
يسلم للمالك فان لم يجد مال الحاكم اه وبعبارة اخرى وضعت في هذا من عبارة الزرع فانظر ما وانظر

عن (قوله ان ارسلها الخ) نعم لو رطلها فانزلت بغنير تغنير منه فلا ضمان نهاية أي ويصدق في ذلك  
عن (قوله انزل هذه) الحقوله وانما يلحقه في النهاية وكذا في باقي الحقوله وان لم يكن (قوله) كان  
مثلا لكل حيوان الخ) أي فيضمن ذوالاليدما تلف ذلك الحيوان وسلمه لمغير لا يقدر على منعه من الاضرار  
تخلافه اذا لم يكن يقدر على حفظه فلتلف شيئا لضمانا على من هو بيده كالمسلم من قول المصنف من كان  
مع دابة الخ اهـ عن (قوله عرف بالاضرار) كالجلد والحرق الاذن غريبه مقر الدواب وانزلها اهـ منفي  
(قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف بالاضرار كالمضرب عن السابق الا ترى ان تغريبه على ما قبله ففهمه انه  
اذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بارسلها قصد يخالف قوله السابق أمال أو أسلمها في البلدة ضمن مطلقا الآن  
يكون ما هنا عند اعتداد الإرسال في البلدة على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مقر وضائ أسلمها في  
العصر اهـ سم علة عمرة على المنهقره بخلاف ما إذا لم يكن عاديا أي فانه ان كان مملعا بطله  
كالهزم يضمن مطلقا والضمن نهال الأسلا كلفهم بالولي اهـ (قوله بها) أي بالدار أي في داخلها  
(قوله به نحو حي) الجمل غير المدعو (قوله به عندك) أي قوله كدليل على النهاية والنفي (قوله أي ان لم  
يكن الخ) عبارة النهاية حيث تعين قتلها طرقت فلفهها والادفعها كالمائل وشمل ذلك ما لو خرجت أذنيها  
من عانة القطط وتكررو ذلك منها اهـ قال ع ش أي أما إذا لم يتعين بان يمكن دفعها بضرب أو زجر  
فلا يجوز قتلها بل يدفعها بالاضغاضغ كدفع المائل ومنه ما لو كانت الهرة صغيرة لا يفيد معها الدفع  
بالضرب لا يفسد ولو كان يمكن دفعها بان يخرجها من البيت أو يلقطها أو بان يكررها دفعها عن ممره بعد  
أخرى فلا يجوز قتلها ولا ضربها بشرط اهـ (قوله وجوز العاقض) أي القتل مطلقا أي في حالة  
عدوها وغيره يمكن دفعها بدون القتل أم لا قال لا الخ في الإمداد كان ابن عبد السلام اعتمد على أن  
يقتل الهرة إذا خرج أذنيها من العاد وتكررو منها واستلوه الأخرى في هرهم بل لا يملكه إلا القتل بالكتاب في الضرر  
ورجعه المملوك أيضا لأنه لا يتبع في جميعه ظهور وانفساد اهـ (قوله فلو جرح جواز الدفع) وقافا لنهاية  
عبارة وشمل ما تقر وما لو كانت سامة فتدفع أي وان سقط عليها كالمائل وهي حامل وسئل الباقين عما  
جرحه الماد من ولاده رقت في صل وتأنف ذلك الممل يحمي تنحب وتعد داله لا لا يفعل يضمن مالك المصل  
متلفا أو لا يجب بدمه حيث لم تكن في يد أحد الا ضمن ذوالد اهـ (ماتة) لو دخلت برة مثلا مسبية  
ملك شخص فخرجها من موضع بعصر عليها الخ رجحه فلتفت ضمه لولم يضر شجرة في ملكه لم قطعها  
ولم أنها إذا سقطت تسقط على غافل عن ذلك ولم يعلم القاطع به فسقطت عليها فلتفت ضمه وان دخل ملكه  
غيره فانه لم يعلم القاطع بذلك أو علم به وعلم به ذلك الانسان أيضا ولم يعلم به لكن أعلم القاطع به أول يعلمه  
لم يضمنه فلا تقصر من لولم يضره لم يضمن ما تلفه كولو تحرق الخرز وأخذ المال غيره ولو تلفت  
الغاية المستندة أو الدابة يقتل قبضه لولم يعلمه لولا الكفاية المستندة والباقي لا يضمن ما لو تلفت  
ملا غيرهما كان الزرع الباقي لم يضمن وان كان ثمة الدابة تلفت حكمه يصير فاقض الفتن بذلك  
كالمقرض يضمن القرض من جنس الطيور في أفضاص لسماع أو سوانها وغير ذلك فاجاب بالجواز إذا دفعها  
مالكها بما يحتاج اليها كالبهيمة تربط اهـ منفي وكذا في الرض مع شره الاقوله وسئل القتال الخ  
\* (كتاب السير) \*

اذا قل هل فيها المالك أو لاهل يعمل على المسبية ولا أو كيف الحكم (قوله فيضمن ذو جمل) أي عرف  
بالاضرار كالمضرب عن السابق الا ترى ان تغريبه على ما قبله ففهمه انه اذا لم يعرف بالاضرار لا يضمن بارسلها  
تخلفه الخ قوله السابق أمال أو أسلمها في البلدة ضمن مطلقا الآن يكون ما هنا عند اعتداد الإرسال في البلد  
نات على اعتبار العادة في ذلك على ما تقدم أو مقر وضائ أسلمها في العصر أو مقره يضمنه لان الظاهر أن المصنف فيه  
لا يفرق فيمن الإرسال بالبلد والعصر اعطيت أصل

\* (كتاب السير) \*

افضل هذه ينبغي أن يربط  
ويكفره ليلاد نهال  
فعدم احكام رطله تغنير  
ومن ثم كان تلفها في ذلك كل  
حيوان عرف بالاضرار وان  
لم يكن فيضمن ذو جمل أو كلب  
مقر وما يلفه ان أرسله أو  
قصر فزير بعلها وانما يلحقه  
من دعا عليه وبيام نحو  
كاتب مقوم موطأ لم يعلمه  
فانقره لتغريب المدعو  
بعدم دفعه بنحو صامع  
ظهوره وعدم تغريبه  
اليد برطله بخلاف مدعو  
لما رجمه بطله أو أسلمها  
مطل أو المدعو به بنحو  
لان النافي حدثه للمقر  
بعدم اعطاه المدعو جهاد  
لاحكامه حدث في الخلاص  
منها (والا) بعد ذلك منها  
(فلا) يضمن (في الاصم)  
لان العادة حفظ الطعام  
نهال رطلها ولا يجوز قتل  
التي عهد منها ذلك الاحكام  
عدوها فقط أي ان لم يكن  
دفعها بدون القتل كالمائل  
كذلك عليه كلام الشيخين  
وجوز العاقض مطلقا  
كالقرواسق الخس وودوه  
بان ضرارتها عارضة وحل  
التخلف في غير الحمل إذ  
لا جناحتي عليها كذا قيل  
وفيه نظر ويكره فانه ان  
الذابة للحمل لو سالت على  
انسان لا يدفعه هو بعد  
بدا فلو جرحه جواز الدفع بل  
وجوبه ولا نظر للحمل وان  
قلنا انه يجب لا يضمن نهال  
وقتنا اضروا له لم يدفعه فزير بعلها

\* (كتاب السير) \*

والاعيان واختاره الاذرى وذكر احاديث مختصرة من ذلك اولها الاكثر ونجعلها على نحو السائل والمخاطب والزمن كان  
لخداق صدر رسول الله صلى الله عليه وسلم

لايمان واختاره الاقرى ذكر احدث محققين مختلفين اولها الاكثر ونجعلها على خصوص السا  
لها ادى محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم

تبل الهجرة بمنعلائ الذي أمر به صلى الله عليه وسلم أول الأمر هو التبليغ والانتذار والصبر على أذى الكفار فأنه الله تعالى للمسلمين في القتال بعد أن ينهي عنه فينبغي وسبعين آية إذا اندأهم الكفار به قتالاً وقاتلوا في سبيل الله الذين يقاتلونكم ومن صرح عن الزهري في أول آية تزل في الأذنة فيه أدن (٢١٢) للذين يقاتلون بأنهم ظلموا أو آذنت لهم في القتال بدليل يقاتلون ثم أباح الابتداء به في غير

الاشهر الحرم بقوله فإذا انسحل الأشهر الحرم الآية ثم في السنة الثامنة بعد الغزى أمره على الإطلاق بقتله انفر وانحازا وقتلوا وقتلوا المشركين كافة وهذه هي آية السفوف قبل آية قبلها وقيل هذا لا يقرر ذلك فهو من حين الهجرة كان (فرض كفاية) لكن على الفصل المذكور واجبا بالنسبة لغيره من قبله تعالى فاضل بين المجاهدين والقاعد من وجه كالأحسن بقوله لا يستوي القاعدون الآية والأعلى لا يوجد بها ولا يفاضل بين مجاورين ومازود (تنبيه) ما حلت عليه اطلاقه هو الوجه الثاني دليله النقل وأما اقتضاه صنيع خفي في شرح منحه أنه من حين الهجرة كان على كل سنة فيعد مختلف لكلهم (وقيل فرض عين) لقوله تعالى انفسروا بعدكم هذا أيها القاعدون والآية كانوا حواشوا رده بان ذلك الوعيد لم ينص على الله عليه وسلم لتعين الاجابة بحسب ما وعد الله المسلمين وبانه لو تعين مطلقا لقتل العاص (وأما بعد ذلك كقتل الخريجين) (الآن أحدهما يكونون أي كونهم) (يلازمهم) مستقرين فيها غير قاصدين شيئا (في الجهاد حسنة) (فرض كفاية) واجبا كقتله القاضي صبر الوهاب ويحصل لما تشيخ التنوير وهي محال لخوفه التي تلي بلادهم فكأنهم لو قصدوا عليهم احكام الحصر وانخذلوا فقلبت ذلك لانصرامه للذين المشهورين بالضعف والنصر المسلمين وأما بان يدخل الامام أو نائبه بشرط طهارهم للجوش لقتالهم ونظاره أنه ان أمكن به فبما جيع فواى بلادهم وجب جواته من كل سنة فاذن انفسوا أفضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لانه يجوز عليه موبى بعمله لا كقتله

نحن الذين يابعدنا \* على الجهاد بقنا أيا وقد يكون الجهاد في عهد صلى الله عليه وسلم فرض عين بان أساط عدو بالمسلمين لا كإبراهيم الكفار الذين تخرزوا حول المدينة فانه مقتضى لتعين جهاد المسلمين لهم فصولهم لان خلاف ما هو مقوله أي المستنف وأما بعد الخ اه معنى (قوله مستقرين) الى قوله هذا ما صرح في باقي الاقوله المؤتمنين الى وأما بان وقوله بشرطه وقوله وظهر الى بواقة ثم قال وما ذكره من تفصيحه في الفز وأما ما استحسنه المسلمون فتعينة قورا اه (قوله وأما بان يدخل الامام الخ) ظهره مقروط الفرض باحد الامر من تشيخ التنوير ويحصل الامام الخ قال مر وهو المنهبل لكن الشهل العرلى وقد دللوه فيه نصف آقام فيه البراهين على انه لا بد من اجتماع الامر من وعرضه على جمع كثير من أهل عصره من مشايخه وغيرهم فافترقوا على ذلك عشا ورشدي وسياق عن سم مثله (قوله أو نائبه بشرطه) لعله المشار اليه بقوله السابق أيضا وتقليد ذلك الامام المؤتمنين الخ اه عشا ويحصل أن المشار اليه بقوله الا تخفى آخر السواد فشرطه الخ فيكون واجبا الى الامام أيضا (قوله هذا) أي قوله ويحصل لما يشيخ التنوير الخ (قوله وصرىحه) أي هذا الجهاد لا ينافي وجوبه وجوب الوسائل لا يخفى (قوله لكن على التصيل للذكر) أي بقوله السابق ثم

أو يحصل لما تشيخ التنوير وهي محال لخوفه التي تلي بلادهم فكأنهم لو قصدوا عليهم احكام الحصر وانخذلوا فقلبت ذلك لانصرامه للذين المشهورين بالضعف والنصر المسلمين وأما بان يدخل الامام أو نائبه بشرط طهارهم للجوش لقتالهم ونظاره أنه ان أمكن به فبما جيع فواى بلادهم وجب جواته من كل سنة فاذن انفسوا أفضل هذا ما صرح به كثيرون ولا ينافيه كلام غيرهم لانه يجوز عليه موبى بعمله لا كقتله

بالاول وحده ونور ع فيه بانه يؤدى الى عدم وجوب اعتبارهم على الهمام وهو باطل اجماعا وروايات الثغور ولما حضرت كذا كذا في ذلك  
 اخذوا لشؤنهم واطلوا لنفوسهم بهزهم عن الظفر بشئ ما ولا يلزم علمه اذ كونا في الله اذا شئنا ان نخرجهم من حيث نريد فكلنا  
 اذا اكتفينا هذا بتخصيص الثغور واخصم لقتالهم وجبوا ما ادعاه على الجهاد لعل كل من شئنا من خصم الثغور فهو وان اقمته على ان لا يكتفه  
 انما يتجسس لا عن طريق كرمه في السنة ثم ايت عبارة شرح لثوب عبارة الاذرى في باب الاصول من بحث في الوجود على كل من شئنا  
 مطلقا زاد الاول الا ان دعوا لوجه الى التاخير اكثر من سنة والثاني ان ذلك مستحق عليهم بما يؤيد (٢١٣) ذلك قول الاصوليين الجهاد دعوة

قهرية فخصب فانه خصب  
 الامكان حتى لا يبق الاسم  
 اوسام ولا يتخصم عرق  
 السنن ولا يعطى اذا مكنت  
 الى يادوه وهو ضيق وان  
 اخذوا الامام ثم خرجوا الاول  
 بان تصغير الجيوش لا يأتى  
 غالباً السنة اكثر من مرة  
 وحصل الخلاف اذا لم تدع  
 الحاجة الى اكثر من مرة  
 والادب وجوبه كالمرة وان  
 لا يكون بانخفاض وقوه  
 كرهه اسلامهم والاخر  
 حينئذ وسن ان يدا بقتل  
 من يولاه الا ان يكون الخوف  
 من غيرهم اكثر فخصب  
 ابدانهم وان يكثر ما  
 استطاع وشبهه على الكل  
 فربما فرض الكفاية وحكم  
 فرض الكفاية الذي هو  
 مهم قصد حصوله من غير  
 نظر في ذات الغاية (انه اذا  
 فعله من فهم لغاته) وان  
 لم يكونوا من اهل فرضه  
 كندى مسبار وجنود او  
 ائمة الا في مسائل كفاءة  
 الجامعة لمعرفتها (مسط)  
 الخرج (منه ان كان من اهل  
 وعن الباقرين) وخصة  
 وتخصيصا عليهم ومن كان  
 الجاهل على ما عرفها

أو أصدر الخ لوالد (قوله الاول) أى بتخصيص الثغور (قوله ولا يلزم عليه) أى على الكفاية  
 بالاول ما ذكرى عدم وجوب القتال على العوام (قوله وان اقمته عبارات الخ) هذا الذى اقمته عبارات  
 هو صريح كلام الشيعين وغيرهما من الاصحاب كائنه شفعنا الشهاب البراسى على وجه لا يبق لعاقب عرقا  
 ترك اعتقاده والعمل به في مؤلف خالف عرض على علمه صرح من مشايخهم فوافقوه على عدم وجوب  
 بان ما فيه هو الحق الذى لا يخفى فيه عاقل اه سم (قوله مطلقا) أى وان حسن الثغور (قوله زاد الاول) أى  
 شرح المذهب وقوله والثاني أى وزاد الاذرى (قوله ان ذلك) أى الى وجوب كل سنة من مطلقا (قوله)  
 وبما يرد ذلك أى الادعاء المذكور (قوله وهو موضع) أى قوله الاولين وجوب الزيادة في سنة كل مرة  
 عند الامكان (قوله خرج) أى الامام الذى لا يوجب على كل من شئنا من الخصم (قوله ودخل الخلاف)  
 الى المتن في النهاية (قوله ودخل الخلاف) أى في هذا الواجب في كل سنة (قوله والاخر) أى وجوبها  
 (قوله وحكم فرض الكفاية) الى قوله ومن ثنى النهاية بقوله الا في مسائل الى المتن (قوله الذى الخ) مضافه  
 كاشغرافية فرض الكفاية (قوله بقصد حصوله الخ) أى بقصد حصوله في الجاهل لا ينظر الى فاعله الا  
 بالنسبة للفعل ضروراته لا يحصل بدون فاعل فخرج فرض العين فانه منقول بالثبات الى فاعله حيث قصد  
 حصوله من كل عين اومن عين مخصوصة كالعين على الله عليه وسلم فيما فرض عليه من علمه بقصد  
 الحصول بالجزء اسدرا من سنة الكفاية لان الفرض غير فرض الكفاية من فرض العين وذلك كما علمنا  
 ذكر شرح جمع الجوامع العملى (قوله وان لم يكونوا) الى قوله الا في مسائل في المتن (قوله من اهل  
 فرضه) الاول من اهل (قوله ومن ثم كان القام به افضل الخ) وكان الاذرى بخلافه لعملى والمغنى والنهاية  
 عبارة نعم القام بفرض العين افضل من القام بفرض الكفاية بخلافه لاعتقاده عن المحققين وان اقر المصنف  
 في الروضة انه وعبارته للمغنى والمحققين فرض العين افضل لعملى عليه الشارح في شرحه على جمع  
 الجوامع اه (قوله واقيم السقوط) الى قوله انشد الى انها يقول للمغنى (قوله السقوط) أى عين  
 الباقر (قوله غناطيه السكل) أى كل من اهل الفرض (قوله اذا تركه السكل) أى كل من اهل  
 الفرض وغيرهم اخذوا عمارة نفا (قوله اثم اهل فرضه الخ) عبارة للمغنى اثم كل من لا عدله من الاعذار  
 الا يبينها اه (قوله تالوا تالوا الخ) راجع الى قوله وانه اذا تركه السكل اثم اهل فرضه كلهم الخ ويحتمل  
 الى خصوص قوله اى وقد قصر والخ (قوله ولا كان) الى قوله واملن استعجابى للمغنى الا قوله ولا يصح  
 الى قال الامام والى قوله وعليه جعل اخبار الحسن في النهاية لا قوله ورجع الى غاياته وقوله واملن استعجابى للمغنى  
 خلافا لما بهمه كلام شارح وقوله ولا تالوا الى قوله وبحت (قوله جله في اولها) عبارة للمغنى في الجانز

بعد هذا اذن الله تعالى المسلمين الخ (قوله وان اقمته عبارات الخ) هذا الذى اقمته عبارات هو صريح  
 كلام الشيعين وغيرهما من الاصحاب كائنه شفعنا الشهاب البراسى على وجه لا يبق لعاقب عرقا  
 اعتقاده والعمل به في مؤلف خالف عرض على علمه تنصر من مشايخهم فوافقوه على عدم وجوب  
 ما فيه هو الحق الذى لا يخفى فيه عاقل (قوله ومن ثم كان القام به افضل الخ) كان القام  
 القام به افضل من القام بفرض العين كقوله الشيخ اولى عن المحققين واقر في الروضة الامام عليه وآله السقوط اثم غناطيه السكل  
 وهو الاصح وانه اذا تركه السكل اثم اهل فرضه كلهم وان جهلوا اى وقد قصر وافى جهله اثم اخذ من قولهم لتصبرهم يكونوا فخرهم  
 بقره اى بمن يقتضى العادة بنحو سقطه ايام وان جهل موته لتصبرهم يعلم البحث ضموها لكان شأن فرض الكفاية بهما اكثر  
 وشعنا ذكر منها جله في اولها اثم استدرجنا جله اخرى شبهة لقال (ومن فرض الكفاية القيام باقامة الحج) العلية والاربع الفاطمة  
 في الدين على اثبات الصانع سبحانه وايضا من الصفات وسئل عليه من النور ومصدق الرسل وما ارسوله

من الامور الضرورية والظاهرة (وخلل المشكلات في الدين) لتدفع الشهادة - فوالا اعتقاد ان حق تعالي قد استعجز ومعضلات  
المؤمن ولا يحصل كالذلة الابانة (١٤١) فوالا عدم السلام البيني على الحكيم والاهل من ثم قال الامام لبيق الناس على

فصل المتون وتفكيكها والملاحة عليه - هو مدفون في المقطع النطاق المتبوء ذكره الله الجهاد ثم استطراد إلى ذكر غير ذلك (قوله من الأمور الضرورية) فيمنعني الآن بقال الضرر وري قد يقام عليه الدليل سم وهو كذلك فقد يكون الضرر وري بالشيء لبعض غير ضروري بالشيء لا وري قد يقام على الضرر وري متبادلة خافعة والشيء هو والدليل وإن لم يسم ذلك لا يحتقولا لا ضرر عدم تعميد لا حقيقة بالنسبة للمخبر فيه إذا القام به عند الحاجة الممن ففرض الكفاية هو ما سدر (قول المتون وحل المشكلات) فظهر أن المشكل الأمر الذي يخفى إذا كلفه كونه الشيء الأمر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يخفى أن الأمور لا يلج غير حل المشكلات وقد يفيد على الأول من لا يقتدر على الثاني سم على المنهج اه عمن (قوله وتوضو) أي يتخلص وقوله ومعضلات الخ أي مشكلاتها عمن (قوله كما ذكرنا) أي القام بأقامة علاج وحل المشكلات (قوله الأوليات) من عطفها على معنى السك (قوله قال الامام الخ) عبارة الثاني وأما المعترض بعم الكلام فليس يفرض عين وما كان الصلي ففرض الله تعالى عنهم مستغنون به قال الامام الخ (قوله صفوة الاسلام) أي في التوراة التي كانت مسلمة في ابتداء الاسلام قبل الاختلاف بما يتسدد لوجههم وأحوالهم اه عمن (قوله به) أي بعم الكلام (قوله أي تأجيله عن الانتفاع) عبارة الثاني ولروض عمن شرحه وما نص عليه الشافعي من غير الاحتشال بعم الكلام مجمل على التوغل فيما لم تعال به القلبفة والشعبذة والتعميم والرمول وعلوم الطبائعين والصغر فحرام وتعل الشعر ما كان يكن فيه عتق أرحم على شر وإن حبس على التزول البطافة كره اه (قوله بل جله) أي محل الشافعي الاحتشال بعم الكلام اه معنى (قوله تتعلم) حال من شعير تركه في القاموس التمام الامواج ضرب بعضها بها اه (قوله انتهى) أي كلام الامام (قوله وبه) أي الامام (قوله فمما الخ) أي علم الكلام اه عمن (قوله حال) أي مباح (قوله موجب) أي قوله وما عرفت في الآية بان يكون متعمدا مطلقا (قوله انما يتم أدو بتمارض الخ) (قوله) وبهنا رجح الله تعالى في أحسنه قوله ابن عباس في قوله تعالى فلما رجح من أراد قوله من كلامه بيان لأمرض القلب اه عمن (قوله زاد الخ) سبكه كبحر زبدية أو ما يحتاج إليه الخ (قوله) بان يكون متعمدا الخ) وبأن الاحتشال مطلق انتظم من نحو ثلثة أمثلة فلا يستر في هذه الأمثلة (قوله وما يتوقف الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك أي ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من علوم العربية) بيان للأموعة (قوله وغير ذلك الخ) عبارة الثاني شرح على الروض من روض الكفاية علم الصالحات المحتاج للمعالجة فالأدبان والحساب المحتاج إلى القسمة المتواليات والمواسا والمعاملات وأصول العقود والنحو والفقه والتفسير أيضا أعمالا وتواريخ والتعديل والاختلاف العلموا تضافهم اه (قوله ذلك كله الخ) أي بما يتوقف عليه ذلك اه رشدي (قوله بما تقرر) أي من قوله وما يتوقف عليه الخ (قوله خلافا لما هو عليه كلام شارح) وهو الجواب إلى جملة متعلقاته بالفرع خاص متوجه به سم وأطال في

تولوا بشواكر ارات الوساو اوردك ساماقي باب القضاء فكتب الاحاطة بذلك لئلا يشذوا عما خالفوا ذلك وما جازوا قوجه  
 علم ان بحث المتعلق بعلوم خلافا لاهلهم كلام شرح وقهر في القرو ع التقف اولاهم القم شهر مراد اهل القم شهر المانع القم شهر  
 نون ما سبق بحث القم الرار اهل لا يحصل عرض الكتابه على القم الرار

فصل المتون وتفكيقها والملاحة عليه - هو مدفوع في المقطع التقاط المتون ذو كنهه الجهاد ثم استطراد إلى ذكر  
غيره فقال (قوله من الأمور الضرورية) فيمنعني الآن بقال الضرر وري قد يقام عليه الدليل سم  
وهو كذلك فقد يكون الضرر وري بالضرورة فيعترض وري بالنسبة لا وري وقد يقام على الضرر وري  
مبتدأ لانه تخافه والضرورة والتقليد وان لم يسمد لا يحققت ولا ضرر فعمد للاحقة بالضرورة  
لما نحن فيه اذا القام به عند الحاجة لمن فرض الكفاية اه ساعد (قوله من أجل المشكلات)  
نظهر أن المشكل الامر الذي يخفى ادراك كنهه كنهه المشكل الامر الباطل الذي يشبهه بالحق ولا يخفى أن الامور  
يخرج غير محل المشكلات وقد يفيد على الاول من لا يقتصر على الثاني سم على المنهج اه عرض (قوله  
وتفرض) أي تقتضيه وقوله ومعضلات الخ أي مشكلاتها ع من (قوله كما ذكرنا) أي القام بأقامة عجب وحل  
المشكلات (قوله والاهتمام) من عطفنا الخ على السك (قوله قال الامام الخ) عبارة الثاني والامام المتروك  
بعم الكلام ليس يفرض عين وما كان الصليبي فري الله تعالى عنهم مستغنون به قال الامام الخ (قوله  
صورة الاسلام) أي في التوراة التي كانت مسلمة في ابتداء الاسلام قبل الاختلاف بما يتسدد لوجه  
وأحوالهم اه عرض (قوله به) أي بعم الكلام (قوله أي تأجيله عن الاختلاف) عبارة الثاني ولروض ع شرحه  
ومائن عليه الشافعي من غير ان الاشتغال بعم الكلام يحول على التوغل فيما لم يعامل به القلب والشبهة  
والتميم والزم ولعموم الطائفتين والصغر فحرام وتعل الشرح ما كان يمكن فيه عطف أرحم على شر وان  
حس على التفرع بواسطة كره اه (قوله بل جله) أي محل الشافعي الاشتغال بعم الكلام اه معنى  
(قوله تتعلم) حال من شعير تركه في القاموس التمام الامواج ضرب بعضها بها اه (قوله انتهى)  
أي كلام الامام (قوله وبه) أي الامام (قوله فمما الخ) أي علم الكلام اه عرض (قوله حال) أي مباح  
(قوله والوجوب) أي قوله وما عطف على قوله ان لا يكون متجهدا ملطفا (قوله انتم اذو بامراض  
القلوب الخ) وقد ينهز حه الله تعالى في احسنه قوله ان من غلبت عليه ظواهرهم من اراء وقوله من كمال  
بيان لامراض القلب اه عرض (قوله زاد الخ) سب كبحر زبونة اماما يحتاج اليه الخ (قوله ان  
يكون متجهدا الخ) وبأن الاحتداد المطلق انتظم من نحو ثلثة اشقة فلا يستر في هذه الازمنة (قوله  
وما يتوقفا الخ) عطف على علوم الشرع وقوله ذلك أي ما ذكر من التفسير والحديث والفروع (قوله من  
علوم العربية) بيان الامور (قوله وغير ذلك الخ) عبارة الثاني شرح على الرض ومن روض الكفاية  
علم الصالحات المحتاج للمعالجة قال الامام والحساب المحتاج الى القسمة المتواليات والمواسا والمعاملات وأصول  
الفتاوى والفقه والتفسير في فواهمال وتواجرح والتعديل والاختلاف على الصلوات فافهم اه (قوله  
ذلك كنه الخ) أي بما يتوقف عليه ذلك اه رشدي (قوله بما تقرر) أي من قوله وما يتوقف عليه الخ  
(قوله خلافا لما هو كلام شاعر) وهو الجلال الخ في جملته متعلقا بالعرض ع واستوصوه سم وأطال في



وان لم يخلأ له ووقع في الوضوء ما يمتنع خلافه ما ذكر في مسند الوجوه وواجههما ما ذكر من السقوط وقوله غير بل يعلم قول  
المصنف بان الصلاح ان الاجتهاد (٢١٦) المطلق انقطع من نحو ثلثا تستقيم أنه لا يتم على الناس اليوم بتعليل هذا الفرض وهو باوغب

درجۃ الاجتهاد المطلق لان  
الناس كلهم صاروا ابتداء  
بالنسبة اليها اذ قيل الفروع  
انتهت على تفسير اقتضى  
بقاؤه من علوم الشرع علم  
بذكره او على علوم اقتضى  
أنه من غيره علوم الشرع  
وكلاهما فاسد اه وورد  
ما قدمنا في الخطبة أن علوم  
الشرع مصدرها تلك  
الثلاثة فقط وهي عرفهم  
في باب الوضوء ونحوها وقد  
ورد بها هي والآثار وهي  
عرفهم في مواضع أخرى منها  
هذا الماصرحوا به ان السك  
فرض كفاية فثبت ذلك  
معلوف على تفسير ولا  
فساد فيه خلافا لما وهم  
فيه ثم رأيت شارحا أشار  
لشي من ذلك (منه) واجعا  
على قادر أمن على نفسه  
ووضوءه وان قل كانجه  
كلامهم بل وعرضه أيضا  
من جعلهم بالاعتداف الجمعة  
مع كونها فرض عين الا  
أن يفرض بان لها شبه يدل  
وهو الظهور وان كانت صلاة  
مستتفة على جهالهم  
رأيت بعضهم جزم بان  
العرض كاللوا على غيره  
بان لم يخف مفسده عليه  
أو كقولهم مفسدة المنكر  
الواقع ويحرم مع الخوف  
على الغير ويسن مع الخوف  
على النفس والنهي عن  
الالقاء بالمدى اليه

دون القضاء اه معنى (قوله وان لم يخلأ) أي في الفرض اه سم (قوله عنه) أي الماوردي (قوله)  
وواجههما (الخ) كذا في النهاية والخفي كسر التنبيه اليه (قوله بالنسبة اليها) أي التي درجۃ الاجتهاد المطلق  
وان كانوا يجتهدون في المذهب والفتوى بل هذان أيضا عاين بل عدمان من زمن طويل اه امداد (قوله)  
وردها (خ) عنوان النهاية وعجايبه عن جملته على كل منسبها أما الاول فتكون الكفاية مقتضية أي  
أو باعتبار الأثر الذي يفتنه أو بالثاني فلا تميز من عطف الخاص على العام اتمعا بشأنه وقد يقال علوم  
الشرع غير راد بها (الخ) (قوله على قدر) أي قوله يحكي الوضوء في النهاية الا قوله أخذ الوضوء على غيره وقوله  
بان لم يقبل على ظني من ذلك (قوله وعلى قدر الخ) ولا يخص بالولاية بل يجب على كل مكلف قادر من وجب  
واصره وصيد والصي ذلك ويثاب عليه لأنه لا يجب عليه اه معنى (قوله وان قل) أي كدرهم اه  
عش (قوله ياه) أي الخوف على العرض (قوله وان كانت) أي الجسدية (قوله وعلى غيره) أي قوله  
ويحرم كذا في النفس والروض وشرح التلخيص (قوله وعلى غيره) عطف على قوله على نفسه الخ أي من على  
نفسه وعرضه ونال وعرض غيره (قوله عليه) أي الغير (قوله أكثر من مفسدة المنكر الخ) يشمل أربع  
صور الاول بالنسبة اليه أي المتركب والغير والمساوي بالنسبة اليهم وهو واضح بالنسبة للاولى في الجملة  
ويحل تأمل بالنسبة الى الثلاث الباقية أما بالنسبة الى المساوي في المتركب فأي فائدة وهل هو الا ترجيح  
بغير مرجح أو تأني الاخير من فكيف يسوغ دفع ضرر يؤدي الى المصالحات بخلافه لو كانت مفسدة أقل ومن  
جمله الخوف ان الضرر لا يزال بالضرر ولا سيما اذا كان المزال متحصلا في الله تعالى فكيف يسوغ في الزاكنه  
بمصول ضرره حق العبد وحق الله ايضا فانه لازمه اه ودرع وقد يقال خرف بين الحق والمتروك (قوله)  
ويحرم مع الخوف على الغير) أي مع خوف المفسدة المذكورة في قوله هذا أن من طلب الشهادة وعلم أنه  
يترقب على شهادته أعظم مما يستحق بسبب المصيرم عليه الشهادة اه عش أقول بل ما ذكره من  
الافراد المصير من السد عن أن المراءى في مثل المتركب (قوله ويسن مع الخوف على النفس)  
مفهوم ما تحتاج الى الجواب فاحتمل قال عش أقول المصير من النفس بالاولى بل المراءى في مثل المتركب  
العضو والمال والعرض (قوله والنهي الخ) جوابا لسؤال الشافعية (قوله كرهوا الخ) مثال  
لغير الجهاد الخ (قوله لا يقطع نفقته) أي كذا أو بهما وقوله وهو محتاج اليها أي وان لم يصل الى حد  
الضرورة اه عش (قوله ولا يزيد) الى المتزقي المعنى الا قوله كفى الى وضعية وان ارتكب (قوله ولا يزيد  
الخ) أي المتركب المنكر طلبة فيما هو فيه عناد اه معنى (قوله لما هو أغش الخ) خروج الاذن والمساوي  
لكن لا يعد عدم الجواب في المساوي اذ لا فائدة سم وقد يقال فرق بين الحق والمتنكر كسر (قوله)

الوكيل المبشر بان الفعل (قوله وان لم يخلأ) أي في الفرض (قوله خيفته) وهو معلوف على تفسير ولا  
فساد الخ يجب بان الكاف استقصائية أو باعتبار الافراد الذين يلهى معلوف على علوم ولا تساد لان  
غايته انه من عطف الخاص على العام لتسكته كاطهار مرضيتها ولا اعتماد بشدة الحاجة اليها لعل من ذلك في غاية  
الحسن (قوله ويسن مع الخوف على النفس) لما تكلم المصنف في شرح مسند في باب الامر بالمعروف  
والنهي عن المنكر على ما رواه مسلم ان أول من بدأ بالخطبة يوم العرد قبل الصلاة وان قام اليه ورجل  
فقال الصلاة قبل الخطبة فقال قد ترك ما هنا فقال أو بعد ما هنا فقد تفتت بما عليه الخ وقد يقال كيف  
ناخر أو بعد عرض حتى انه عنده انكار هذا المنكر حتى سبقا لهذا الرجل ثم ذكر احتمالان في الجواب  
منها قوله ويحتمل ان أباعد كان حاضرا من الاول لكن خلفه في نفسه أو غير حصول فنته بسبب انكاره  
فقط الانكار عنه ولم يخف ذلك الى رجل شاك لا اعتضاده بظهور وعشرته أو غير ذلك أو انه خافه وخطر بنفسه  
ذلك بتأنيق مثل هذا بل مستحب اه (قوله لما هو أغش الخ) خروج الاذن والمساوي لكن لا يعد عدم

بان

بخصوص غيرها لما دفعه كره على فعل حرام غير زنا وتول لوفيل مكفر وأمن أيضا ان المنكر عليه لا يقطع نفقته  
وهو محتاج اليها ولا يدينه اذا لا يتقبل لما هو أغش منه



بان لم يغلب الخ) واجمع قوله وأحسنه أيضا الخ (قوله من ذلك) أي قطع التفقوز بأداة العناد والانتقال  
 للادخس (قوله وان ظن الخ) غايته في قوله على فادخل الجواب في المقضي ولا يشترط فيه أن يكون مجموع  
 القول بل على المكلف أن يامر ويهني وان علم بالعادة أنه لا يشدقان المذكور يتفهم المؤمن اه (قوله)  
 وان ظن الخ) خلافا لاعتقاد العضد بتعويله في شرحه لمعنى الحق والوفاي والامر بالمعروف ونهي عن المنكر  
 فان كان ما يؤمر به واجبا فواجب الامر به وان كان ما يؤمر به مندوبا فمندوب الامر به والمنكر ان كان حراما  
 وجبا انتهى عنه وان كان منكروا ما كان النهي عنه مندوبا بشرطه أي بشرط وجوبه ونهيه أن لا يؤدي  
 الى الفتنة فان علم أنه يؤدي اليها لم يجب عليه تجنبه بل وان كان حراما بل لا يزمه أن لا يحضر المنكر ويقتل في  
 بيتهم لا يراه ولا يخرج الامر ورتولا لا يزمه معارضة تلك البلدة الا اذا كان عرضة للفساد وان بطل قوله فان  
 لم يظن بقوله لم يجب سواه من عدم القول أو تلفيق القول وفي الأخير تأمل واذا لم يجب بعدم ظن القول  
 لم يحض الفتنة فيسبب انهوار الشهاد الاسلام اه (قوله وان ارتكب الخ) عبارة بالمعنى ولا يشترط في الامر

بالمعروف والصدقة بل قال الامام وعلى متاعى الكاس أن ينكر على الجالس وقال الفرغاني يجب على من  
 شغبنا حجة على الزنا امره باستر وجهه عنه اه (قوله باليد) الخ قوله قال ابن المشغري في النهاية لا توفه  
 فلا إشكال في ذلك خلافا من زعموه في هذا الواس (قوله باليد باللسان الخ) هذا ما ذكره وفي النهي  
 عن المنكر وانظر ما معنى الامر باليد أو القلب بعد تسليم تصورنا لتعريفه كقولهم مشكل ثم رأيت  
 ابن قدامه أشار الى ذلك اه ارشدي عبارة سم الظاهر معنى الامر باليد والقلب وجوب تقديم اليمين  
 بكفاية اللسان الاخفى ثم رأيت في التنبيه الاقنع معنى الامر بالقلب ثم رأيت في بعض النسخ  
 النهي وشرحه مشعر بكفاية اللسان في الأصل بهز وال المنكر وانما اللوز عن اليمين واليمين على ما  
 وقد يتعنه أن يقال ان ممكن حصول التصور بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في أحدهما فخير بينهما وان  
 خلق أحدهما فقط مفسدة اقتصر على الآخر وان خلق كلاهما فسد على بل أو سواه في تأويله فلو اختلف  
 منهما اقتصر على القلب اه (قوله باللسان) قد سبق دفع الصائل فتدعه على اليد فليراجع اه عيش ولعله  
 أظهر من الغير المار عن سم (قوله بالنسبة لغير الزوج الخ) ظاهر هذا السياق أنه يجب عليه الاتكال على  
 زوجته وذلك مطلقا لكن قوله أذله المخرج في ما لا راجح وهو الذي ينبغي اذا نظرنا أنه خلقه اه  
 وشي (قوله مطلقا) أي عسكرا كان أو غيره اه عيش (قوله والقاضي) وقوله مطلقا الخ معطوف على الزوج

الوجوب في المساوي اذ لا فائدة فلتأمل (قوله الامر باليد) أنظر معنى الامر باليد والقلب ثم وجوب تقديم  
 اليمين بكفاية اللسان الاخفى ثم رأيت في التنبيه الاقنع معنى الامر بالقلب ثم رأيت في بعض النسخ  
 في النهي وشرحه مشعر بكفاية اللسان في الأصل بهز وال المنكر وانما اللوز عن اليمين واليمين على ما  
 فليتأمل ثم رأيت في كلامه نقله في شرح مسلم عن القاضي عياض في شرح الحديث بما هو فيه فان غلب على  
 ثلثان فغيره بيده بسبب منكر الأشعث من قتله أو قتل غيره بسببه كف فيه واقتصر على القول باللسان  
 والوعظ والتخويف فان خلفه ان سبب قوله مثل ذلك غير بقليل وكان في سعة وتوهم هو المراد من حديثه ان شاء  
 الله تعالى اه والكلام قد يقتضي وجوب الوعظ والتخويف وان لم يزل المنكر به وهو مشكل ويستند  
 فقد يقال ان أفاذ للزوال المنكر فبقية فتدعه على اليد والأدب في عدم وجوبه مطلقا لكن قضية قوله  
 السابق وان ظن انه لا يقبل خلافه (قوله باليد باللسان الخ) قد يتعنه ان يقال ان ممكن حصول التصور  
 بكل من اليد واللسان بلا مفسدة في أحدهما فخير بينهما وان خلق أحدهما فقط مفسدة اقتصر على الآخر  
 وان خلق كلاهما فسد على بل أو سواه في تأويله فلو اختلف منهما اقتصر على القلب (قوله والنهي عن المنكر)  
 قال المصنف في شرحه وما يشاهل أكثر الناس فيه من هذا الباب ما ذكره ابن أبي السبع متاعيا  
 أو نحوه فانهم لا ينكرون ذلك ولا يعترفون المشغري بصحة هذا لفظا ظاهره وقبحه الطحاوي على ما يجب  
 على من علم ذلك ان ينكر على البايع وان يعلم المستشري به والله أعلم اه

كأيات من مقلد من لا يجوز (قوله) أي آتفا (قوله) ومقلد من لا يجوز (الخ) أي فاعتقاد الخ لا يمنع من الانكار عليه  
 أعرض بصورة أي فاذل التركيب باعتقاد باحث بتقليد ممنوع فينكر عليه إذا كان الشيء الذي ارتكبه  
 محررا من غير يجب عليه تقليده (قوله) أو اعتقاد الفاعل أي يحرم في اعتقاده أنه نهاية (قوله) ولا  
 لعالم الخ المناسب ولا على عالم الخ أه وشدي (قوله) أو جعل حوته (مخرج جعل القهر من الفاعل  
 ما من من الانكار وهو مشكل لأن ينص بانكار ترتب عليه أنه غير مرجع أه وشدي بصورة عـش  
 أي لكنه وشدي بينه الحكم بطل خطفه منه لحلف أه وعلاوة الرض من شرحه ورفق في التعبير  
 بمن يخاف شره وبالجاهل فان ذلك أدى إلى قبوله وإزالة المنكر أه (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) بجوز  
 قوله ومقلد من لا يجوز الخ (قوله) لكن لو ندي الخ) المراد بالندب هنا الطلب والدعاء على وجوب النصيحة  
 لا الندب الذي هو أحد الأحكام الخمسة كالمظهر وشدي وعش (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) أي الأمان بمعنى  
 البروقه ورفق متعلق بندي (قوله) فلا بأس) عبارة ورض من شرحه من أن لم يقع في خلاف آخر أو في  
 تركه سنة فابتدأ تناق العلماء على احتساب الخرج من الخلفا حيث أه (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) الشافي الخ  
 جواب عما نشأ من قوله أمان ارتكبا الخ (قوله) ولا ناله مرة بعد الرض القاضى باعتقاده فقط  
 الظاهر أن هذا الأطلاق غير مراد إذا الظاهر أنه لو رفع لقاض شافعي يخالف من عدم تبسيع ما أصابه  
 من غير كواب أوع الطهر يستعمل أو فصل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بنز وولاءه كنعمن ذلك  
 ثم أيت في باب كون النهي عن المنكر من الأيمان بالفظم وذلك قالو البس الملقى ولا القاضى أن يعترض  
 على من يخالفه إذا لم يخالف نصا أو اجابا أو قاسا جليا أه سم والى عن الرض والغنى ما لوفقه (قوله)  
 والكلام في غير احتساب الخ) وتبسيح يجب على الأيمان أن ينسب بحسب ما يرام بالمر وفو ينهى عن المنكر  
 وأن كالاتيختص بالفتنة تبسيع عليه الأمر بصلواته لاعتقاده اجتماعه وشروطه وكذا بصلواته العبد وان قلنا  
 أنهم استنزلوا غير الخالفين في المذهب جلا يجوزونه ولا ينهاهم عما رويوه فرض عليهم سم أو ستعلمهم ويا  
 بجامع نعمه كمله سور البلد وشرو به وبعونه المحتاجين من آية الله السبل وغيرهم ويجب ذلك من بيت  
 المال أن كان في مال أو دفعه من له قدر على ذلك ونهى المورس عن مطل الفريم أن استدعاء غيرها عليه  
 ونهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق حال لأنه موضع من يتخلف مالو وحيد معها في طريق  
 بطرق الناس ويا من النساء البقاء العدد والأولاد بنسكاح الألفا والساد بالرفق بالماليين وأصحاب الجاهل  
 بنسكاحهم وان لا يستعملوا فيها الأطلاق ينكر على من تصدى للندب نس والشوي والوعظ وليس هومن  
 أهله وشهر أمره ثلاثين شر به وينكر على من أسرف صلاة جهر به أو زاد في الأذان وعكسهما أي ومن  
 جهر في سره أو قص من الأذان ولا ينكر في حقوق الأديمن قبل الاستدعاء من ذي الحق عليه مولا  
 يحبس ولا يضر بالدين وينكر على القضاء أن احتجبوا عن الخصوم أو قصر وافي النظر في الخصومات وعلى  
 اعتقاد الساجد المحروقة أن طوّل الصلاة عن الخوطة من معاملة النساء على حشفي فها من الفساد وليس له جل

كأيات من مقلد من لا يجوز (قوله) أي آتفا (قوله) ومقلد من لا يجوز (الخ) أي فاعتقاد الخ لا يمنع من الانكار عليه  
 أعرض بصورة أي فاذل التركيب باعتقاد باحث بتقليد ممنوع فينكر عليه إذا كان الشيء الذي ارتكبه  
 محررا من غير يجب عليه تقليده (قوله) أو اعتقاد الفاعل أي يحرم في اعتقاده أنه نهاية (قوله) ولا  
 لعالم الخ المناسب ولا على عالم الخ أه وشدي (قوله) أو جعل حوته (مخرج جعل القهر من الفاعل  
 ما من من الانكار وهو مشكل لأن ينص بانكار ترتب عليه أنه غير مرجع أه وشدي بصورة عـش  
 أي لكنه وشدي بينه الحكم بطل خطفه منه لحلف أه وعلاوة الرض من شرحه ورفق في التعبير  
 بمن يخاف شره وبالجاهل فان ذلك أدى إلى قبوله وإزالة المنكر أه (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) بجوز  
 قوله ومقلد من لا يجوز الخ (قوله) لكن لو ندي الخ) المراد بالندب هنا الطلب والدعاء على وجوب النصيحة  
 لا الندب الذي هو أحد الأحكام الخمسة كالمظهر وشدي وعش (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) أي الأمان بمعنى  
 البروقه ورفق متعلق بندي (قوله) فلا بأس) عبارة ورض من شرحه من أن لم يقع في خلاف آخر أو في  
 تركه سنة فابتدأ تناق العلماء على احتساب الخرج من الخلفا حيث أه (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) الشافي الخ  
 جواب عما نشأ من قوله أمان ارتكبا الخ (قوله) ولا ناله مرة بعد الرض القاضى باعتقاده فقط  
 الظاهر أن هذا الأطلاق غير مراد إذا الظاهر أنه لو رفع لقاض شافعي يخالف من عدم تبسيع ما أصابه  
 من غير كواب أوع الطهر يستعمل أو فصل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بنز وولاءه كنعمن ذلك  
 ثم أيت في باب كون النهي عن المنكر من الأيمان بالفظم وذلك قالو البس الملقى ولا القاضى أن يعترض  
 على من يخالفه إذا لم يخالف نصا أو اجابا أو قاسا جليا أه سم والى عن الرض والغنى ما لوفقه (قوله)  
 والكلام في غير احتساب الخ) وتبسيح يجب على الأيمان أن ينسب بحسب ما يرام بالمر وفو ينهى عن المنكر  
 وأن كالاتيختص بالفتنة تبسيع عليه الأمر بصلواته لاعتقاده اجتماعه وشروطه وكذا بصلواته العبد وان قلنا  
 أنهم استنزلوا غير الخالفين في المذهب جلا يجوزونه ولا ينهاهم عما رويوه فرض عليهم سم أو ستعلمهم ويا  
 بجامع نعمه كمله سور البلد وشرو به وبعونه المحتاجين من آية الله السبل وغيرهم ويجب ذلك من بيت  
 المال أن كان في مال أو دفعه من له قدر على ذلك ونهى المورس عن مطل الفريم أن استدعاء غيرها عليه  
 ونهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق حال لأنه موضع من يتخلف مالو وحيد معها في طريق  
 بطرق الناس ويا من النساء البقاء العدد والأولاد بنسكاح الألفا والساد بالرفق بالماليين وأصحاب الجاهل  
 بنسكاحهم وان لا يستعملوا فيها الأطلاق ينكر على من تصدى للندب نس والشوي والوعظ وليس هومن  
 أهله وشهر أمره ثلاثين شر به وينكر على من أسرف صلاة جهر به أو زاد في الأذان وعكسهما أي ومن  
 جهر في سره أو قص من الأذان ولا ينكر في حقوق الأديمن قبل الاستدعاء من ذي الحق عليه مولا  
 يحبس ولا يضر بالدين وينكر على القضاء أن احتجبوا عن الخصوم أو قصر وافي النظر في الخصومات وعلى  
 اعتقاد الساجد المحروقة أن طوّل الصلاة عن الخوطة من معاملة النساء على حشفي فها من الفساد وليس له جل

(قوله) ومقلد من لا يجوز (قوله) أي آتفا (قوله) ومقلد من لا يجوز (الخ) أي فاعتقاد الخ لا يمنع من الانكار عليه  
 أعرض بصورة أي فاذل التركيب باعتقاد باحث بتقليد ممنوع فينكر عليه إذا كان الشيء الذي ارتكبه  
 محررا من غير يجب عليه تقليده (قوله) أو اعتقاد الفاعل أي يحرم في اعتقاده أنه نهاية (قوله) ولا  
 لعالم الخ المناسب ولا على عالم الخ أه وشدي (قوله) أو جعل حوته (مخرج جعل القهر من الفاعل  
 ما من من الانكار وهو مشكل لأن ينص بانكار ترتب عليه أنه غير مرجع أه وشدي بصورة عـش  
 أي لكنه وشدي بينه الحكم بطل خطفه منه لحلف أه وعلاوة الرض من شرحه ورفق في التعبير  
 بمن يخاف شره وبالجاهل فان ذلك أدى إلى قبوله وإزالة المنكر أه (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) بجوز  
 قوله ومقلد من لا يجوز الخ (قوله) لكن لو ندي الخ) المراد بالندب هنا الطلب والدعاء على وجوب النصيحة  
 لا الندب الذي هو أحد الأحكام الخمسة كالمظهر وشدي وعش (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) أي الأمان بمعنى  
 البروقه ورفق متعلق بندي (قوله) فلا بأس) عبارة ورض من شرحه من أن لم يقع في خلاف آخر أو في  
 تركه سنة فابتدأ تناق العلماء على احتساب الخرج من الخلفا حيث أه (قوله) أو أمان ارتكبا الخ) الشافي الخ  
 جواب عما نشأ من قوله أمان ارتكبا الخ (قوله) ولا ناله مرة بعد الرض القاضى باعتقاده فقط  
 الظاهر أن هذا الأطلاق غير مراد إذا الظاهر أنه لو رفع لقاض شافعي يخالف من عدم تبسيع ما أصابه  
 من غير كواب أوع الطهر يستعمل أو فصل ما يجوز في اعتقاده لم يتعرض له بنز وولاءه كنعمن ذلك  
 ثم أيت في باب كون النهي عن المنكر من الأيمان بالفظم وذلك قالو البس الملقى ولا القاضى أن يعترض  
 على من يخالفه إذا لم يخالف نصا أو اجابا أو قاسا جليا أه سم والى عن الرض والغنى ما لوفقه (قوله)  
 والكلام في غير احتساب الخ) وتبسيح يجب على الأيمان أن ينسب بحسب ما يرام بالمر وفو ينهى عن المنكر  
 وأن كالاتيختص بالفتنة تبسيع عليه الأمر بصلواته لاعتقاده اجتماعه وشروطه وكذا بصلواته العبد وان قلنا  
 أنهم استنزلوا غير الخالفين في المذهب جلا يجوزونه ولا ينهاهم عما رويوه فرض عليهم سم أو ستعلمهم ويا  
 بجامع نعمه كمله سور البلد وشرو به وبعونه المحتاجين من آية الله السبل وغيرهم ويجب ذلك من بيت  
 المال أن كان في مال أو دفعه من له قدر على ذلك ونهى المورس عن مطل الفريم أن استدعاء غيرها عليه  
 ونهى الرجل عن الوقوف مع المرأة في طريق حال لأنه موضع من يتخلف مالو وحيد معها في طريق  
 بطرق الناس ويا من النساء البقاء العدد والأولاد بنسكاح الألفا والساد بالرفق بالماليين وأصحاب الجاهل  
 بنسكاحهم وان لا يستعملوا فيها الأطلاق ينكر على من تصدى للندب نس والشوي والوعظ وليس هومن  
 أهله وشهر أمره ثلاثين شر به وينكر على من أسرف صلاة جهر به أو زاد في الأذان وعكسهما أي ومن  
 جهر في سره أو قص من الأذان ولا ينكر في حقوق الأديمن قبل الاستدعاء من ذي الحق عليه مولا  
 يحبس ولا يضر بالدين وينكر على القضاء أن احتجبوا عن الخصوم أو قصر وافي النظر في الخصومات وعلى  
 اعتقاد الساجد المحروقة أن طوّل الصلاة عن الخوطة من معاملة النساء على حشفي فها من الفساد وليس له جل

الناس على مذهبه معني ورض مع شرحه اشرع من الرض لانه لم يزل الخلاف بين الصحابة والتابعين في  
 القروع ولا ينكر احد على غيره مجتهدا فيمنعوا ما ينكر ومنعوا ما لم ينعوا او ايجابا او قبا ما ايجابا له (قوله)  
 وليس لاحد البحث الخ) عبارة شرح مسلم وقال قضى القضاة الماوردي وليس للخصميين بحث عمالم  
 يظهر من المبررات فان غلب على الظن استمر ارقامهم بالامارة وان ظهرت فذلك ضربان أحدهما أن  
 يكون في انتباه حجة فيكون استدراكها مثل أن يتغير من يتقصدقه أن جلاجل رجل ليه له أو بأمره  
 ليرضى بها فيجوز له في مثل هذا الحال أن يتعصب ويقدم على البحث والكشف حذر من قوائم ما لا تستدرك  
 وكذا لو غر في غير المختصين المتطوعين لم يلزم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب بالثاني ما قصر عن  
 هذه الرتبة فلا يجوز التحصن عليهم ولا كشف الاستوعاف مع أصوات الملاهي المنكر من دلل أنكرها  
 خارج الدار ولم يحسم عليها بالتحصيل لان المنكر ليس ظاهر أو ليس عليه مان بكشف عن الباطن اه سم  
 (قوله وليس لاحد) أي من الاستمر والنهي اه أسمى (قوله واقصام الدور) أي الشغل فيها البحث عما فيها  
 اه عش (قوله) بل يقرينة ظاهرة انظر هذه الغاية وعيونا فان غلب على الظن استمر ارقامهم بالمنكر  
 بانكار وأما رتبة فان كان مما يجوز تداوله كما لا يخفى (قوله والا الخ) أي وان لم يضف تداولها فلا يجوز  
 التحصن (قوله ولو توقف الخ) عبارة القسني والرض مع شرحه الانتكار والمنكر يكون باليد فان غلب  
 فيا لسان ويرقى بين تخاف شره ويستعين عليه بغيره ان لم يخف فتستعان به عن غيره من ذلك الى الولا فان غلب  
 أنكر قلبها (قوله من هنك) أي لم يعلها نهاية (قوله قاله ابن القشيري الخ) لم يولم يترجلا به أي  
 الوقع للسلطان جاز اه نهاية قال الرشيد في المناسيب يجب كافي القصة اه (قوله) له احتمال وجوده  
 ظاهر ولو لمع الهلك وتقرم بالمال ولا يظهر هل المراد تقرم الرفع أو المرفوع وعلى الاول فله اذا احتل ذلك  
 المال عادة سم وفيه تأمل أما اذا قلنا التبادر الى الفهم أن المراد تقرم المرفوع كالمرفوع ولا الجور  
 وأما ما ينافي قضية منيع الشيء أنه لا ينظر لتقرم المرفوع ولو عظم وهو مشكل بل الذي يتبعه ان ينظر  
 الى مفسدة ذلك المنكر ومفسدة أخذ المال بقصد اطلاعهم ان في الحلال الاخذ به ما يؤدي الى مفسدة لا تدق  
 بحسب الشريعة الغرام فليكن الله فاعل ذلك ويبدل هذه في النظر الى أنفاسه تدب اه سدر  
 (قوله بل الوجه أنه فرض عين) أقول الوجه المتعين أن مرادهم بقوله السابق بالقلب أنه اذا اعتذر  
 المرتبئ الاول ان كفى بالقلب وهذا لا ينافي تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره  
 وذكر قوله عن القاضي صياض مثله (قوله وليس لاحد البحث والتحصى الخ) عبارة شرح مسلم قال أي امام  
 الحرم وليس للأمر بالمر وفه البحث والتغيير والتحصى واقصام الدور والظنون بل ان عثر على منكر فعه  
 جهده هذا كلام امام الحرم وقال قضى القضاة الماوردي وليس للخصميين بحث عمالم يظهر من  
 المبررات فان غلب على الظن استمر ارقامهم بالامارة وان ظهرت فذلك ضربان أحدهما أن يكون في  
 انتباه حجة فيكون استدراكها مثل أن يتغير من يتقصدقه أن جلاجل رجل ليه له أو بأمره أن يترضى بها  
 فيجوز له في مثل هذا الحال أن يتعصب ويقدم على البحث والكشف حذر من قوائم ما لا تستدرك وكذا  
 لو غر في ذلك غير المختصين المتطوعين لم يلزم الاقدام على الكشف والانتكار والضرب بالثاني ما قصر عن  
 الرتبة فلا يجوز التحصن عليهم ولا كشف الاستوعاف مع أصوات الملاهي المنكر من دلل أنكرها خارج  
 الدار ولم يحسم عليها بالتحصيل لان المنكر ليس ظاهر أو ليس عليه مان بكشف عن الباطن اه (قوله) له احتمال  
 وجوده ظاهر ولو لمع الهلك وتقرم بالمال ولا يظهر هل المراد تقرم الرفع أو المرفوع وعلى الاول فله  
 اذا احتل ذلك المال عادة (قوله) تنبيه ظاهر كلامهم أن الأمر والنهي بالقلب من فرض الكفاية وفيه  
 نظر ظاهر بل الوجه أنه فرض الخ) أقول الوجه المتعين أن مرادهم بقوله السابق بالقلب أنه اذا اعتذر  
 المرتبئ الاول ان كفى بالقلب وهذا لا ينافي تعين الانتكار به بالمعنى المذكور مطلقا ولو حال الانتكار بغيره  
 قتامة فاهم هذا بولاشكال كلامهم وأما ذكره فليس دافعا لاشكاله والحاصل ان الانتكار بالقلب

وليس لاحد البحث  
 والتحصى واقصام الدور  
 بالظنون ثم ان غلب على  
 ظنه فوقع حصصه  
 بقرينة ظاهرة كالمجوزة  
 بل وجهه عليه التحصن  
 ان كان تداولها كالغسل  
 والزاوالا فلا ولو توقف  
 الانتكار على الرفع للسلطان  
 لم يحسم عليه من حيث  
 وتقرم المال فله ان  
 القشيري له احتمال وجوده  
 اذا لم يترجلا به وهو الوجه  
 ثم رأيت كلام الروضة  
 وتغيرها صريحاً  
 (تنبيه) ظاهر كلامهم  
 أن الأمر والنهي بالقلب  
 من فرض الكفاية وفيه  
 نظر ظاهر بل الوجه أنه  
 فرض عين لأن المراد منها

به الكراهة والانكار به وهذا لا يتصور فبدأت يكون الا فرض عين فتأمل فانه مهم نفيس (واحياء الكعبة على سنة الزيادة) بالحج والعمر ولا يفتي أحدهما عن الآخر ولا الفصل (٢٢٠) والاعتكاف والوقوف عن أحدهما لهما القصد الاكبر من بناء البيت وفي الاول احياه

تلك المشاعر (تنبه) \*  
 ما ذكر من تعينهما هو مباحي عليه جمع متأخرون  
 ومصرح بغيره في الؤفة تعين الحج والعمرة لا يكتفي بغيره ولو  
 العمره وحدها لو صرح بغيره الا كقوله  
 بل في نحو الصلاة فنقل شاور عن الزرارة وأصلها  
 تعين الحج والعمره وغيره عن أصلها تعينها غير مطابق لما فيهما الا بناويل  
 فتأملوه وبتصور وقوع التسليم بفرض كفاية  
 بمن لا يجاميه كالزوجه والصدان والمجانين لكن  
 الاوجه انه مع ذلك يستطاع كماله فرض الكفاية كما  
 تستحق صلاة المجانين المكلفين بفعل الصبي  
 ويعرف بينه وبين عدم سقوط فرض السلام عن  
 المكلفين وفي غيرهم بان القصد منه التأمين وليس  
 الصبي من أهله وهذا القصد ظهور والاعلم وهو حاصل  
 ولان الواجب المتعين قد يسقط بالندوب كالجلاس  
 بين الصعدتين محله الاستراحت والوجه لا بد  
 في القاعدين بذلك من عدم يحصل بهم الشغل عرفا  
 وان كانوا من أهل مكة وقرى ينسحب بين اجزاء  
 واحدا صلاة الجنازة بان القصد من الدعاء والشغلة

ولحاصل ان الانكار بالغيب المذكور فرض عين مطلقا ان أمكنت الزيادة عليه بنحو اليد وجبت على الكفاية والافلاقتله اه سم وعادة السيد ع قوله بل في الجمال محل بطلان فاستندهم في الترتيب  
 المذكور والخبر هو من رأى منكر افعليه بيده فان لم يستطع فيسأله فان لم يستطع فيقلعه فحسب فيقلعه  
 على ما يسطع الساق فليغيره بقله بان يتوجهه من الله تعالى في الزيادة هذا لا ينافي بتحقيق عموم الناس  
 فحسن عدم تنافي الامر بالقلب المذكور لما ينافي الحديث النبوي فتأمل ان كنت من أهله وفرض بتحقيق عموم  
 الناس وان الفرض التوجه هو مصدر عن عون عادة الله تعالى بان لا ينجس وجهه أم من غيره فظاهر أنه  
 يكتفي بتوجه البعض ولا يشترط توجه الجميع بخلاف الكراهة لان انتفاعه في فرداني الاعان والعباد  
 بالله تعالى اه أقول فوجهه الاخير بعده ظاهر وتوجهه الاول الجلي على مشرب الصوفى وحسب ذاته  
 لكن بعده عموم من رأى منكر افقتل (قوله به) أى القلب والجوار متعلق بضمير المتنى الرابع للامر  
 والنهي قوله المتن واحياء الكعبة أى المواقف التي هناك ورض ومعنى (قوله المتن كن سنة) (قائده) \*  
 الجاهلي في علم سبعون اتفاقا نقصوا كلوا من اللائكة كذا كره بعضهم فراجع بصيرى عن القلوب  
 (قوله بالحج) الى التنبيه في النهاية والغنى (قوله بالحج والعمره) أى لو بالقران اه سم (قوله وفي  
 الاول) هو قوله بالحج والعمره اه عى والواو بانها فتح (قوله فنقل شارح الحج) بمن نقل ذلك  
 المحلى وهو مشكل كالمعراج حمله الى الزوجه والاعتكاف كالحج وأصلها بدل الزيادة بالحج والعمره اه (قوله وفيه)  
 المحلى عقب المتن بانى بالحج والاعتكاف كالحج وأصلها بدل الزيادة بالحج والعمره اه (قوله وفيه)  
 أى ونقل غير ذلك الشرح (قوله غير مطابق الحج) خبر فنقل شارح الحج (قوله الا بناويل) مرأى فاعين  
 سم (قوله وبتصور الخ) والوجه صراحة الغنى فان قيل كيف الجمع بين هذا أى كون احياء الكعبة  
 من فرض الكفاية بتو بين التطوع بالحج لان من كان عليه فرض الاسلام حصل بما أتقنه سقوط فرضه من  
 لم يكن عليه فرض الاسلام كان فاعلم بفرض كفاية به فلا يتصور وجع التطوع واجب بان حاجته من  
 حيثين جهة التطوع من حيث انه ليس عليه فرض الاسلام وجهه فرض الكفاية يتبين حيث الامر باحياء  
 الكعبتين وجوب الاحياء لا يستلزم كون العبادة فرضا كالعبادة المنفصلة في الوضوء تنقل في الثانية والثالثة  
 والجلاس بين الصعدتين محله الاستراحت اذا ضبط الواجب العين بفعل المسند بفرض الكفاية اولى  
 ولهذا سقط صلاة الجنازة عن المكلفين بفعل الصبي ولو قيل بتصور ذلك في العبد والصدان والمجانين لان  
 فرض الكفاية لا يتوجه بالهم لكان جوابا اه (قوله من لا يطاع طاع الحج) متعلق بتصور ولو قال فحين  
 الحج كان أو وضع (قوله لا دار طاع الحج) لعل الكفاية مستقتضية (قوله والمجانين) أى بان يحرم الولي عن  
 المجانين وكذا عن الصدان أو باذن المميز من منهن في الاحرام اه سم (قوله أنه) أى تسلم من ذكره مع ذلك  
 أى كونه غير فرض (قوله كبر) أى في الجهاد (قوله بينه) أى سقوط احياء الكعبة بفعل غير المكلفين  
 (قوله فرض السلام) أى فرض جوابه (قوله ولان الواجب الحج) عطف على قوله كما تسقط الحج (قوله قد  
 يسقط للندوب بالحج) أى فرض الكفاية اولى اه معنى (قوله والاوجه) الى قوله فان قلت في النهاية  
 (قوله المعصوم) الى قوله ومنه يتخذ في الاقوال ماستدركه المتن وقوله لعبد الوكيل (قوله على كفاية  
 سنالح) أى على وفاء دونه وما يحتاج الى العطف من الكتب والمصرف من الاكالات اه عى (قوله  
 ولمومهم) وينبغي أنه لا يشترط في الغنى أن يكون عنده مال يكفيه لنفسه ولمومهم جميع البسطة بل يكتفي في

وبها ما علمت به وهذا الاحياء وظهر ذلك الشغل الاعظم فاشترط فيه عدم بطلان به ذلك (ودفع ضرر) المعصوم من وجوب  
 (المسلمين) وأهل القيمة والامان على القادرين وهم من عند زيادة على كفاية سنتهم ولمومهم

كل الى وضوءان قال البلقي لا يقره أحدان الفرض في المحتاج لاني المضر كالمعلم من قولنا وضوء غير هائي الا لعمدة يجب على غير مضر  
اطعم مضر طاروان كان للمالك محتاجة بعد (كسوة عار) ماستقره وروى أبو بليمن مضر كالمضر (واطعم جائع اذا لم يدفع)  
ذلك الضرر (وقولا) سهم المبالغ من (يشمال) لعدم شيء أولئك متوليهم قولنا (٢٢١) وبنو كفار ووقوف وصية مساة

لنفوس ومنه يؤخذ انه لو

سئل فلان في دفع ضرر لم

يغيره الامتناع وان كان

هناك فلان آخر وهو مقتضى

السلامة يؤدى الى التواكل

بغلاف الحق في الامتناع

اذا كان تمسكهم ويرى

بان نفوسهم مجبولة على

محبتهم وانما قلنا فانراكل

فيه بعد اختلاف المال

فان قلت فترابين هذا

وتغيره في اولياء النكاح

والشهود بان الزم هنا

فسيح وسقط لكثرة

الوقائع بخلافه ثم وهذا

يفهم خلاف ما تقررى

الاطعام قلت الفرق صحيح

ولا يفهم ذلك لان المسائل

العلمية تقتضى مزيد تفصيل

وتطلب ومن شأنه المشقة

بغلاف اصطلاح المضاج

لامتقنة فيما لا يتسبب لضعف

النفوس المجسول عليه

أكثره وذلك غير منظور

الى الاموال او جوارحه شأ

أصل الفرض تغييره بالضرر

ان الواجب عند الضرورة

دون الزيادة التي تلزم

القرى بوجوه ذلك كما

اقتضاه في جميعها على

مفسر وجعل مقتضى ما

اعتراض اقتضاه الرضا

على سقر العورة بان الوجه

وجوب المواساة ان يكون له نحو وظائف يحصل منها ما يكفيه عادة جميع السنو يحصل عنده زيادة على  
ذلك ما عين الواساة له عى (قوله) كمال الر وضوءان قال البلقي (الح) عبارة للفنى وظاهر كلامه  
وجوب دفع الضرر وان لم يبق لنفسه شيء لكن الاصح ما قرى اذ قال وضوءان الامام انه يجب على المضر  
المواساة بغير ادعى كفايته ومنه مقتضاه ان يتوجب فرض الكفاية بغير واساة المحتاج على من ليس بمضر يادة  
على كفايته وهو كذلك وان قال البلقي بهذا لا يقره أحد ولا يناسب ما في الاطعمتين وجوب اطعام  
المضطر وان كان محتاجة في ثأني الحال فان هذا في المحتاج غير المضطر وذلك في المضطر اه (قوله) لا قوله  
أى ان المراد بالقدرة هنا ما ذكر المتقضى عدم وجوب مواساة المحتاج على من ليس عنده من يادة على كفايته سنة  
به ولم يقره (قوله) لان الفرض (الح) على تكون المراد بالقدرة هنا ما ذكره في الرضا ولكن في استقراره  
تأمل (قوله) أبو بليمن منه من مضر (الح) بتغيير الر وضوءان العورة ومثال اه نهاية عبارة للفنى ظاهر كلام  
المصنف ان المراد بالكسوة مضر ما يحتاج الى السدن قال في المهمات وهو كذلك لا يشك في اختلاف الحال بين  
الاشتاء والصيف وتغيير الر وضوءان العورة ومقتضى اه (قوله) لعدم شيء (الح) ثم يحتمل أن يكون حديث  
فرضه على بيت المال اذا استأذن الامام به صرح الامام برضى اه (قوله) وكتب (الح) أى عام اه معنى (قوله)  
ومنه (الح) أى التعليم (قوله) بخلاف الحق (الح) قال في شرح الرضا قال في الرضا ينبغي أن يكون العلم كذلك اه  
سم (قوله) غير (الح) أى هو جود اه معنى (قوله) بين هذا (الح) أى الاثناء اه (قوله) بخلافه (الح)  
أى فى التغير (قوله) وهذا (الح) أى الفرق المذكور (قوله) وذلك (الح) أى الشح (قوله) عليه (الح) أى على شخص  
(قوله) وهو كذلك (الح) نالها منتهى والفنى فقال وهل المراد دفع ضرر من ذكر ما يسد الرضا أم أم الكفاية  
قولنا أحسب ما بينهما فيجب في الكسوة ما يستر كل البدن على حسب ما يلقى بالمال من شته وصيف اه  
قال عى قوله فغصب الكسوة (الح) أى يرجع الى ما يعلم الاثمة كالشمع الى وقوله من شته وصيف  
أى لا من كونه فقيرا أو غيره اه (قوله) ذلك (الح) أى دفع الضرر (قوله) بان لو جمل (الح) أى قياسا  
على مؤنة الذرب (قوله) هذا (الح) أى دفع الضرر وقوله ثم أى فى نسخة القريب (قوله) يلقى (الح) الى  
المن فى النهاية الاثمة وقد يفرق الى وما يستدفع وقوله بخلافه الى ولو تستدر (قوله) كاهن طيب (الح)  
هل يجب من ماء الطهارة فغيره وله لا يجب اه سم (قوله) سائى (الح) أى فى الاطعمة (قوله) على غير عى  
تقره المواساة (الح) أى على مالك فقير أو غنى بكفاية منقطع (قوله) على غير عى (الح) (أقول) أو على ما اذا كان

أى بان يحرم الولي عن الممانين وكذا عن الصبيان أو باذن المميز من منهم في الاحول (قوله) ما يسد  
عورته عبارة الرضا وستر العارى قال في شرحه وتغيير المصنف العارى أولى من تغييره بصله بالضرورة  
لان الحكم لا يختص بها اه (قوله) ادم (الح) ثم يحتمل أن يكون حديثه فرضه على بيت المال ان استأذن  
الامام به صرح الامام به (قوله) بخلاف الحق (الح) قال في شرح الرضا قال في الرضا ينبغي أن يكون  
العلم كذلك اه (قوله) فان قلت فترابين هذا (الح) أى الاثناء (قوله) وما اعتراض اقتضاه رضى على ستر  
العورة والم (الح) وتغيير الر وضوءان العورة ومثال اه (قوله) وما اعتراض اقتضاه الرضا على ستر العورة  
(الح) فى شرح الارشاد ولا يتقدم الحكم بستر العورة بخلافه الما فهمه عبارة قال رضى (قوله) بان الوجه  
كتبه له اه (قوله) كاهن طيب عى أدو به وخدم منقطع كاهن طاهر (الح) يجب من ماء الطهارة فيه  
نفاذ وله لا يجب (قوله) فاجعل (الح) كسبه له اه (قوله) على غير عى (الح) (أقول) أو على ما اذا كان

اعتبار ستر البدن بما يلقى بالاشتاء والصيف فيجب عنه بان الما له على الضرورة ثم على الحاسبة بان رضى غير مجبته بالعدم  
بقره كضرر يخفى منه جميع تيمم القاعلة لقره وان ما لوجب الضرورة تستدر قد رها وعلق الطعام والكسوة ما بينهما كاهن طيب  
وعنى أدو به وخدم منقطع كاهن طاهر (تبيه) سائى أن أن لا لا يلزم تعديل علمه المضطر الاثمة وحيث قد يشك في بمانه فاجعل قاله

على غير عى تقره المواساة بجميع كلامهم هذا وقرن بان فرض احياها النفوس

ثم أوجب على الناس على البذل أن لا يتكفروا عما امتلكوا بل مع التزام العوض والأمانتعوان البذل وإن ضايقوا في شيء إلى أعظم المقدسين  
وهناك أوقات نفس فالجواب حسب التمسيم في قول الماستر هذه الأوجه كما يظهر فالجواب أنه يجب البذل هنا بل لا بد لا مطلقا بل عارضا  
على كفاية السنة ثم يجب البذل عالم بمصلحة الأول على فقير لكن البذل وما ندفعه من ضرر المسلمين والأمنين فلما سارهم ثم يتفصله الأتي  
في الهدوء عزلة نخوض والبلد وكليلة (٢٢٢) القاضين حفظها فها قد نذلت على يد المال ثم على القادر من المذكورين خلافاً لهم

ياهم من يحدون بعاملهم  
كل ما يحسنه بالتوزيع  
على عدهم ما يبق معه  
يسارهم ولو قدر استعابهم  
خصر به الوالي من شاعهم  
وتعمل الشهادة على أهل  
لحضر إليه المشهود عليه  
وأطلبه ان عذر بغيره  
أو عذر جماعي وإي بغير  
المطابق ولو بغير وجه  
أيضا في ظاهر (واذاها)  
على من تمهل ان كان  
أكرم نصاب أو انفسو  
فرض حين على ما يبق  
(واصفرف والسنانم)  
كالقانون والجامعة لتوقف  
قيام الدين على تمام الدنيا  
وقامها على ذلك ولو تفرعا  
التي انقضت العطف على  
خلاف ما في الصحاح يعني  
فما ان الحرفة أهم من لانها  
تشمل ما يستدعي علا غيره  
كان يتقدمنا على ما عاون  
عنده والصحة تقتض الاول  
(نائبه) صرحوا بكرة  
فعل بعض الحرف كالجامعة  
مع لصر يحكم بانها غير شيئا  
وهو مشكل وتلخيصه  
ان الحجة مختلفة فمع ذلك  
فيما قبل لا بد منها الناس  
عن فعل الجامعة شارحون  
حيث كان لا بد من قولها

فلا تخافوا ولا تحزنوا لهذا الاصل فكل من كسب الفلأ فله (رواية به العاش) عظمى من اخلاصه لا يخرج عن ذنبك  
(تنبيه) لا يحتاج في هذا الامر الياس بل ان فطرهم بحجة طهر الكفر لو قالوا لاني تركوا وادعيتهم انما وقرولوا كلفهم قياس بيقين وض  
الكفاية (وجواب السلام) سنون وان كرهت صيغته وولوع وولوى كلف لكن هنا يكفي جوابه كلفه ووجب فيه ان ان ورد لفظ القور فيها  
نظير ويحتمل خلافه سن الرضى المباح والبداهة فيقول لو علمت وعلم السلام الغمر الشهر وقته

من مسلم غير مقيم مطلقا بمن الصلاة على جماعة أي اثنين فأكثر مكنتين أو سكارى لهم فرع غير مسموع أو موبوء فما جاع ولا يؤرخه  
سقاط المسلم لمقتلان الحق لله تعالى وفي الأذكار بسنن إجماله غير إمام حتى (٢٢٣) فإنه يسقط به حتى لا يدعى أما كونه على

الكفاية فغيره أي إذا وُلِم  
بضعه يميز عن الجماعة  
إذا مرأى أن يسلم أحدهم  
ويحضر عن الحيض  
ورأى أحدهم فسه يسقط  
العرض عن الباقي ويختص  
بالثواب فإن ردوا كلهم ولو  
مرتباً أئبوا بالعرض  
كأصلين على الجنائز ولو  
ردت امرأة عن رجل جزأ  
إن شرع السلام عليها ألا  
فلا أوسى أو لم يسع  
منهم يسقط خلافه  
في الجنائز لأن القدس  
الصالح هو منه أقرب لأجل  
وهنا إلا وهو ليس من  
أهله وقضائه يحرز  
تثبت الصلح من جمع لأن  
القصد التمسك بالجماعة  
كجلائز أو ولو لم يجمع  
مقرَّبون على واحد فرد  
مرة قاصداً بجمعهم وكذا  
أطلق على الأوجه أجزاء  
بالمحصل فصل شاور ودخل  
في قول بسنن سلام امرأة  
صلى امرأة أو نحو محرماً أو  
سيداً أو زوجاً وكذا على  
أجنبي وهي يجوز لأجنبي  
وبلغها في هذا الموضع  
سلام الرجل أمانته  
ليس معها امرأة أخرى  
فصر على سلام أجنبي  
وشبهه ابتدأه ويكرهه  
سلامها منه ابتدأه أيضاً  
والفرق إن دعاها ابتاعها  
لمعه فيها كغير خلاف

لا يؤرخ عن الوقت الذي يتوقع فيه وصول الجواب اهـ سددع (قوله من مسلم الخ) متعلق بسلام أوصفة  
له اهـ عش أي قول النبي صلى الله عليه وسلم (قوله أو سكارى الخ) خلافاً للمعنى (قوله مسموع) صفة  
لجماعته يحتمل مكنتين أو سكارى الخ (قوله ولا يؤرخ) أي قوله وشبهه في النفس الآتية وفي الأذكار أي  
وأما كونه وقوله لم يتغير (قوله فيه) أي في فرض الرد (قوله أسقاط المسلم) يشهد أن سلاماً على مائة من  
فرع أو مسلم على إنسان ورمى أو لا رد عليه لم يسقط عنه فرض الرد كما قاله المتن لأنه قد سبق لله تعالى  
في ما لم يتعلل فرض الكفاية بكل من علم بتعلله وقد رد على القيام به وإن بعد عن الحيل وكذا ما تم في مسند  
عليه لتقصيره في الحش عن مختلف هذا بذكر اللبس صفة كما قاله الإمام اهـ (قوله من لا يدعى) أي  
لاحق الله تعالى (قوله عن الحيض) أي من سالت (قوله فيسما الخ) من عند الشرح (قوله ويختص)  
أي الرأبهم (قوله ولو ردت امرأة الخ) أي في حاله على جماعة فهم امرأة اهـ معنى (قوله عن رجل)  
أي وعن نفسها كما هو ظاهر اهـ رشدي (قوله إن شرع السلام عليها) أي بان كانت نحو محرمة أو غير  
مشبهة اهـ عش (قوله أوسى) منه لم ينعم بغيره السابق وإن لم يكونوا من أهل فرضه كذكره في بيان غير  
مراد اهـ عش (قوله منهم) أي من جماعة مسلم عليهم وهو راجع لفرضه أوسى أيضاً فرض المستثنات  
ففيهم مكلفاً أيضاً كما هو ظاهر (قوله وقضيه) أي الفرق (قوله جمع) أي مكنتين هو فيهم (قوله  
مقرَّبون) عبارة عنها بدفعة أو مرتباً اهـ (قوله لم يحصل فصل شار) عبارة عن انتهاء لم يعال الفصل بين سلام  
الأول والجواب اهـ (قوله شار) كذلك كان في أصله رحمه الله ثم أُلحق بما قبله فصار صرافاً فليست له سددع  
(قوله أو نحو محررم) أي كعبد هلفي ونهاية (قوله في هذا الموضع) يعني فيما لو سلم عليها نحو محررم أو سيد  
أو زوج وكذا أجنبي وهي يجوز ولا تشترط (قوله ليس معها امرأة الخ) صلتها بما ذكره من معارف جمل  
فأكثر وقضائه ما لا يقع على الواجب عدم الحر من حيث (قوله ويكرهه) أي الأجنبي اهـ عش  
(قوله وشبهه ابتدأه أيضاً) نعم لا يكره سلام جمع كثير من الرجال عليها حيث لم تقف تنهية وفيه من  
بعد نقل مثله عن شرح الروض وهو موقوف عليهم على كل ذلك وهذا سلامهم وابتداء السلام عليهم  
حتى لا يحرم من قبله انتهى اهـ سددع (قوله والحيض) أي قوله ومن ثم في المعنى (قوله مع الرجل الخ)  
ومع الحيض كالرجل مع المرأة معنى (قوله ولو سلم الخ) عبارة عن التي والاشي ولا يكره على جمع نسوة أو نحو  
لأنه لا يخوف الفتنة بل يندب الابتداء به منهن على غيرهن وعكس موجب الرد كذلك اهـ (قوله على جمع  
نسوة) المراد بالجمع هنا موقوف الواحد اهـ عش أي كابتداء قول الشلوخ ومن ثم حلت الحائض بأمر ابن (قوله  
من مسلم غير) ولو صدياً (قوله لهم نوع غير) ظاهره أنه لا يجب على من ليس لهم ذلك أن تعدوا بالسكر  
رأباً ما بين أول الصفة الثانية (قوله ودخل في قوله مسنون سلام امرأة على امرأتها الخ) في شرحه  
للأشاد ولا يبدان الأمر كالشأن في هذا ذكر إلا أن يفرق بان صوت المرأة في خلاف كونه عورة بخلاف  
صوت الأمر ودخا فيمن المرأته أو رجل من شدة الحياء أو أن لها عاداتها فيمنع بذلك باب الفتنة فليس بين  
الأمر والرجل اهـ والفرق هو الواقع لقوله الآخر في هذا والظاهر أن الأمر الخ (قوله ويكرهه) ورد  
سلامها الخ) فالفرق شرح الروض نعم لا يكره من الجمع الكثير من الرجال السلام عليها بل لا يفتنة  
ذكره في الأذكار اهـ وقاصدهم عليها وهل كذلك وهذا سلامهم وابتداء السلام عليهم حتى لا يحرم فيه  
نظر (قوله والحيض مع الرجل كما) أنه فتنة له إذا كان غير شاب فله حكم الحيض مع الرجل حتى يجب عليه  
رد سلام الرجل كما يجب على الحيض أن تقصد له إذا كان شاباً يحرم عليها ابتداء السلام على الرجل ورد عليه  
وفي نظر ذلك لا يحرم بالشلو يجب بالانظر قاله لم يحرم النظر من أن المقرح من غير ما لم (قوله ولو  
سلم على جمع نسوة) لم يفتن من السلام منهن على ولامة عليهن وفي شرح الروض سددع قوله لا على جمع

ابتداء لمورد والحيض مع الرجل كما مرأته مع الرجل في النظر فكذلك هذا ولو سلم على جمع نسوة وجب رد اجتماعهن إلا أن يفتن فتنة تد  
ومن ثم حلت الفتنة بغيره أي بالظاهر أن الأمر وهذا كالرجل

ابتداء ورداوسلام ذي قصير، بعليل كانته كلام الروضة لكن قال البلقيني والأذري والركشي انه يسن ولا يجب وسلام منى أو  
 يجوزون بمسيرة قصير، بدأوا كذاسكران (٢٢٤) عيتم بعض بكره موقولا لجموع لا يجب وسلام بخنونا وأسكران يجعل على غير المميز

ووقع ان الحنون والسكر  
 يناقشان التصريح فظهر بها  
 صرحوا به من عدم التناق  
 اما التحدى فضايق وأما  
 تعيير للميز فليس فيه أهلية  
 للقتاب كالمفوض والمحق  
 بالمكف لظاهر التعدى  
 فان قلت قضية هذا روي  
 الرصد وانما يخرج كالملة  
 قلت خاتمة الوجوب في نحو  
 الصلاة من انعقاد السبب  
 في حقه حتى يلزم القضاء  
 مستغنيا عن الادل بالقياس  
 كما صرحوا به فاندفع  
 ما شارح ههنا من لوبيل  
 فائدة الاثم وان لم يسمع  
 لغيرنا عليه لم يعد له  
 فمرا ذلك الشرح وخرج  
 به السلام على فاقى الحاجة  
 ومن مع، فلا يصح كذا  
 بانوا انما يصح في الزمان  
 الأصل بالسلام كاصل قبول  
 التبع بايجابه وخرج بغير  
 مثيل الخ سلام الضامن  
 الصلاة اذا نوى الحاضر  
 عنده فلا يلزم مرده على  
 الارجو يشرق بين يمين  
 سلام التلاقي بان القصبة  
 الآن وهو لا يحصل الا بالرد  
 وهنا الخطل من الصلوات  
 قصد الحاضر به لتعديله  
 بركنونة التماس وان لم  
 ورد وانما حث به الخائف  
 على ترك الكلام والسلام  
 لان المداوم فيها على صدق  
 الاسم لا غير ولارسلهم

فاسق أو بدع جرحه أو لغيره وان شرع سلام من غير وجهه كمال واحد فالرد فرض عين عليه ولا بدق ابتداءه ولو فرض  
 رفع الصوت بقدر ما يحصل به السماع



بالفعل ولو في تقبل السمع نعم ان من علمه غير ما يحسنه لم يفسد صوته قال في نظره انه يلزم الرفع (٢٢٥) وسعدون العدو ونطقه ظاهر انه

نعم ان من) أي السلم عليه أي الزاد (قوله والفرق بينه) أي بين الرد (قوله مع بعضه) الجملة صفة مؤنث والفخر الجبر وولادان القوم من القام (قوله ظاهر) خبر والفرق (قوله ومراه) أي قوله ويجعلنا حجة ان يكتب قبل قوله وحججه متقبل (قوله لان الفصل) أي وهو لا يتألف اشتراط الاتصال لان الخ (قوله ويجيب الرد) الفقرة وان حذف التنوين في النهاية يتوالت (قوله على الاصم) متعلق بالرد (قوله الان جمع الخ) فلا يحصل سلامة عليه السلام عليه الانك الجع (قوله السلم) بكسر اللام عليه أي الاصم (قوله في الاول) أي لسقوط التنوين في الثاني لحصول الاسم (قوله بان) اسم (قوله بان) الظاهر الاصم سيد عريضة سم عبارة غيره أنه أي الاصم فحصل الآخر من هنا قصر به اه (قوله وتكني إشارة الى الاسم الخ) أي ان فهمه ما لا أحد الا كانت كناية فتعبر معها بالنسبة لوجوب الرد ولحصول السنته اه عش (قوله علينا السلام) لكنتمكر وفي الاندماو يجب في الردية وبغنى وأسن (قوله ويجوز تنكير لفظه) لكن التعريف لهما افضل نهاية وبغنى أي في الابتداء والرد (قوله واذا لم يجر) أي حذف التنوين (قوله في سلام الصلاة) أي سلام التخليل منها (قوله سلا) بالتنوين (قوله سلاي) بالاضافة الى باب التكمال (قوله وعكسه) أي عليه السلام الله عليه سلاي (قوله والافضل) الفقرة ولا يجب في النهاية ما في المتن في الفقرة خلافا لما هو عليه كلام الجواهر وقوله وبغنى (قوله ولو قيله) خبر قوله والافضل سم (قوله وتضمن في الابتداء) فلو قال وعليكم السلام فلا يكون سلاما لم يعبر به والاشارة بدو نحو هامن غير لفظ خلاف الاول ولا يجب له الرد والجمع بينهما بين القضا افضل ولو سلم بالجمعة سلا وان قد دعي العبر بحث فهمها الخطاب ووجب الردية وبغنى (قوله كالاتصاف الخ) فلو قال وعليكم وسكت عن السلام لم يكتف به وفيها يقولون سلاما ولما اه عش (قوله وان نوى الخ) (قائدة) في فتاوى السويطي مسئلة ان قال من سمى العباسي ورحم الله سدي أو قال من يندعي السلام على سدي أو الرد دعي سدي السلام هل يتأدى بذلك السنن والفرض الجواب قال ابن روضة في المرسو لكان التشبه بلفظ الخطاب لانه الولد وقال ابن دقيق العيد في شرح الامام وهو المأثورون يقولون رحم الله سيدنا أو أئمتنا في غير خطاب وهو خلاف ما عليه الامر في الحديث اه وبلغني من بعض العلماء انه قيل له ذلك فقال قل رحم الله باسدي وكلته قصد الجمع بين لفظ الخطاب وبين ما اعتادوه من التظيم ويقاس بذلك مسائل السلام انتهى اه سم (قوله وسن الخ) أي في الابتداء والردية وبغنى (قوله في الواحد الخ) ويكنى الافراد فيكون آتيا باصل السنن والجمعة في زينة فلا يكتفى لاداء السنن ولا يجب الرد حيث لم يعين واحدا منهم وكذا لو سلم عليه جمع لا يكتفي بان يقول في الرد وعليكم السلام عش (قوله واز يادة ورحمته الخ) عطف على قوله عليكم الخ بعبارة المتن زيادة ورحمته الله

هـ لـ يسن (قوله بالفعل ولو في تقبل السمع) قوله لا في وجب الرد على الاصم الخ يعرفه الفرق بين تقبل السمع والاصم (قوله ومراه) انه لو بلغ رسول سلام الفير قال وعليكم عليه السلام وعبره شرح في روض يقول وعليكم بسلام السلام اه (قوله وحجرت الفقرة وبغنى لافظه خلافا لما هو عليه كلام الرواني) يؤ بعدد القضاء ويصرح به قول الاذ كانه ما حصل قال الامام ابو محمد القاضي حسين والامام اوالحسن الواحد وغيرهما وسن شرط ان يكون الجواب على الفور وان أخر فهو رد بعد جوابا لو كان انما يتكلم الرد اه قوله لم يعد جوابا وكذا قوله وكان انما يتكلم الرد يقتضي ذلك ان كان يقتضي لم يقل برك الرد كان يقول بتأخير الرد (قوله وبغنى عن الاشارة في الاول) هلا كان الثاني كذلك وعبارة شرح الروض شامله اه (قوله بان الآخر) فهم بشره نتالج قبل شرح الروض وغيره انه أي الاسم فحصل الآخر من هنا قصر به (قوله وعكسه) قال في الروض فان قال عليكم السلام لم يكره اه (قوله والافضل) مبتدأ وقوله واوشر (قوله وتضمن في الابتداء) يكتفى بالاذ كعش التولي (قوله

( ٢٩ ) - (رواني وابن قاسم) - (ناح) ورحمته لم يكرهه وبغنى انما يتكلم الرد على السلام هو يظهر اجزاء سلمت عليه وانما سلم عليه ونحو ذلك انما يجرى في الصلاة يتدلى الله على محمدا صلى الله عليه وسلم ونحوه (ابن

وذكره على السلام ابتداء ورداً أكمل من تركها وظاهر كلامهم أنه يكفي وعليكم السلام وإن أتى المسلم بلفظ  
 الرجوع إلى الحركة قال ابن شهاب بن مفلح أي لقوله تعالى وإذا حديثه بخص لا به اه **(قوله عينا)** إلى قوله  
 نعم للمعنى الآخرة وجوابه والقوله وكذا إن حكيت في النهاية ما وافقه إلا فيما سأنته عليه **(قوله كالتسمية)**  
 لا ذلك أي والسمعاع **(قوله وتسميت العاطس)** والاختصاص في حق أهل البيت والأذان والأقامة اه مغنى  
**(قوله وجوابه)** أنظر ما معى كونه سنة كفاية ثم أن ظاهر كلامهم إلا أن جواب التسميت التماسين  
 للعاطس إلا أن يحمل ما هنا على تعدد العاطس في وقت واحد فلا يرجع **(قوله به)** أي بالسلام وتقديره  
 لتقلبه من بيتي على أرجاع ضمير ابتداءه للخصم والظاهر رجوعه بالسلام كما جرى عليه للمعنى واستغنى عن  
 التقدير بغيره أي السلام على كل مسلم حتى على الصبي اه **(قوله عند انقباضه الخ)** أي من ذكر الواحد  
 والجماعة **(قوله على مسلم)** متعلق بضمير به ويحتمل تعلقه بالانقباض والانصراف على التنزيح وإعمال  
 الأول **(قوله وفارق)** أي ابتداء السلام حيث كان سنة **(قوله بان الابتداء)** أي مع كونه سنة أفضل أي من  
 الرد الفرض وقوله أنه أي المسلم **(قوله بعد تكلم الخ)** ظاهره ولو يسيراً ومنه صريحه أن يفهم أنه إذا  
 أتى به ثم تكلم لا يبطئ الاعتدائه فيجب الرد لكن قد سبق قوله سابقاً لما يجوز أن يقال أن التكلم بالسلام الخ  
 بطلانه بالتكلم وإن قل ويمكن تخصيص ما مر بالاقتراح إذا طال الفصل بينهما وما هنا بما إذا قل الفصل  
 ويفرق بينه وبين البيع بالله الكلام بعد مخرج البيع والمقصود هنا أن لا يقدر جبراً على الصيغة فلا  
 يضار الكلام به من المندى بشرط القوم من المسلم عليه بحيث لا يستقل بكلام أجنبي معلقاً ولا يسكن  
 طويلاً لانه لا بد بعد قائله أن يلزمه صناعته فكأنه رده اه عش **(قوله أنه لا يقرب الابتداء)** ومثله  
 الرد اه عش **(قوله أما الذي الخ)** محترق قوله على مسلم **(قوله محرم ابتداء)** بالسلام فان بان من سلم  
 عليه فساداً لقله ندباسترجعت سلاى أو ودلاى تحمزه اه ويستثنى وجوبه ولو بقله كان بين مسلمين  
 وسلم عليهم ولا بد من لغة غير السلام أيضاً كالمصباح أو أصبحت يا خير الأعذر وإن كتب إلى كافر  
 كتبند بالسلام على من أتبع الهدى ولو قام على مجلس وسلم وجب الرد عليه من دخل أو اندب أن سلم  
 على أهله وإن دخلهم وضعت اليد على يمينه يقول السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ويندب أن يسمى قبل  
 دخوله ويدعو بما أحب ثم يسلم بعد دخوله مغنى ونهية وروض مع شرحه **(قوله لغائب الخ)** يبنى ولو  
 فاسقاً قبله بما تباه فلا تحتمل الأمانة وإن جاز قوله ودسلام الفاسق زحاً مر اه سم اه عش **(قوله)**  
 بشرع السلام الخ) خرج الكافر والمرأة الشابة اه سم **(قوله بصيغة الخ)** حاله من سلامه **(قوله)**  
 لا يجوز سلمى عليه) أي الآن يأتي الرسول بصيغة معتبر كان يقول فلان يقول فلان السلام عليكم أو السلام  
 عليكم من فلان كأنه فيما إذا قال فلان يقول فلان يقول لك السلام عليكم يكفي قول الرسول فلان يسلم عليكم  
 فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة للتعريف من المرسل أو الرسول مر اه سم وسابقاً ما فمعنى الرشيدى  
**(قوله أزم الرسول الخ)** جواب ولو أرسل الخ زاد للمعنى وجب الرد كما مر اه **(قوله أن بلغه)** أي ولو بعد عدة  
 طويلاً بان نسي ذلك ثم ذكره اه عش **(قوله بخوفه)** فلا يسلم الخ) ظاهر كلامه أنه لا يشترط وجود  
 صيغة تعبره مما مر من المرسل ولأن الرسول وفقاً للمعنى وخلافاً لما يتصور الرشيدى قوله فان أتى المرسل  
 بصيغة الخ والحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة باعتبار من المرسل أو الرسول خلاف ما يجرى وحال الشاهدين  
 فاسم رد كلامه إلى كلام الرسول على الأقبلة كما يعلم بجراجه اه **(قوله كفى الأذى أيضاً)** وارجع لقوله

عينا والواحد كفاية الجماعة  
 كالتسمية لا كل وتسميت  
 العاطس وجوابه (ابتداءه)  
 به عند انقباضه أو انصرافه على  
 مسلم الغير الحسن أن أولى  
 الناس بالله من يداهم  
 بالسلام وفارق الرد بان  
 الإجماع والأمانة في ترك  
 الرد أو عظم منها في ترك  
 الابتداء أو فنى القاضى بان  
 الابتداء أفضل كراه العسر  
 أفضل من العذر أو يؤخذ  
 من قوله ابتداءه أنه لو أتى به  
 بعد تكلم لم يعتد به نعم  
 يحتمل في تكلم سهواً أو  
 جهلاً ويعتبر به أنه لا يقرب  
 الابتداء به فيجب جوابه  
 أما الذي فحرم ابتداءه  
 بالسلام ولو أرسل سلامة  
 لغائب بشرع السلام  
 عليه بصيغة مما مر كقله  
 فلان يقول السلام عليكم  
 لا يجوز سلمى عليه على ما قبل  
 والذي في الأذى كل خلافه  
 وعبارة أو أرسل رسولا  
 وقال سلمى على فلان لم  
 الرسول أن يبلغه بخوفه فلان  
 يسلم عليكم كفى الأذى كل  
 أيضاً أنه أمانة ويجب أدائها

و يؤخذ من قوله ابتداءه أنه لو أتى به بعد تكلم لم يعتد به في الرض عطف على المستحب وأنه يبدأ به قبل  
 الكلام اه ولم يذكر حمل الاستدلاله **(قوله لغائب)** يبنى ولو فاسقاً فإنه يبلغة لانه يحمل الأمانة وإن  
 جاز تركه ودسلام الفاسق زحاً مر **(قوله بشرع السلام)** خرج الكافر والمرأة الشابة **(قوله لا يجوز)**  
 سلمى عليه) أي الآن يأتي الرسول بصيغة معتبر كان يقول فلان يقول لك السلام عليكم يكفي قول  
 الرسول فلان يسلم عليكم فالحاصل أنه يعتبر وجود الصيغة للتعريف من المرسل أو الرسول مر **(قوله)**

ومنه يؤخذ انه لما اذ ارضى بعمل تلك الامانة املوا ردها فلا وكان سكت اخذ من قولهم لا نسميها كقولهم كلوا حلت بين يديه  
ودعيه فسكتو بحمل التعديل بين ان ظهر منفر ينفذ على الرضا عنه من رايه (riv) بهضم قالوا عجب الى الموصي به تبليغه

وبحله ان قيل الوصية لفظا  
يدل على العمل لتعلمهم  
بانه امانة اذ تنص عليه  
لوجوب بعير الوصية  
بعيد واذا قالوا لوجوب  
فالظاهر انه لا يلزم قصده  
بل اذا اجتمع به ذكر بانه  
التمس وما ذكره آخا فيه  
نظر بل الذي يفعله يلزمه  
قصده حمله لا يشقة  
شديدا عرفا له لان اداء  
الامانة ما مكن واجب فان  
قلت الواجب في الوصية  
القبلة لا لزوم قلت هذا اذا  
صلح المال بها والواجب  
اعلامه بقصد الى عمله او  
ارسله بعيره له مع من يتق  
به فكذلك ان لم يزلوا في  
الامانة الشرعية كتوب  
طيرة الرج الى الدار يلزمه  
نور ان يعرف مال كما علمه  
به (الاصل) نحو (قاضي  
ساجدة) لولا او غاها او جاع  
لتمس في سن ابن ماجه  
ولان ما كتبه به بدع  
الادب (و شارب) (آكل)  
في الفقه اشقة عن الرد  
(د) كان في (خام) لا تشقة  
بالغشال و لانه ما دوى  
الشياطين وقضية الاولى  
تدبر على غير المشتغل شيئا  
دائمه والثالث تصدق به  
على من يوفو بمسئله وهو  
قضية كراهة للافلا  
ان يرق هذا يشتر كفى

بعض فلا تلح فكان الاولى ان يزهدنا لفظه اى (قوله ومنه الخ) اى التعليل (قوله ان عمله) اى  
وجوب التبليغ (قوله اذ ارضى) اى الرسول (قوله املوا ردها الخ) هذا ظاهر اذا ردها بعيرة السلم  
المرسل املوا ردها بعد مقارنته كائنا ما طريق فهل يصح هذا الرضى لا يلزمه التبليغ اولا يصح كل ورد  
الوديعة بعير غيبة المالك فانه لا يصح هذا الردية نظر ولعل الاثر الثاني اه سم عبارة عن قال  
مر رى يحضر المرسل ولا يصح رد في غيبته لا يعقل الرد في غيبته اه فلتأمل هذا هل هو منقول وعلى  
تسليمه فالظاهر انه يختلف دلو جاءه كتاب وقسم على فلان فله رد في الحال لانه لم يحصل له تحمل وانما  
طلب منه تحمل هذه الامانة عند وصول الكتاب اليه انه ان لا يتحملها بان ردها في الحال فلتأمل اه سم  
على التمس اه (قوله بين ان ظهر منه الخ) لعل الاولى بين ان قصد التبليغ بعيرة المرسل قصد اخرا  
وعدمه (قوله على الموصي به) اى بالسالم وقوله وما ذكره آخا هو قوله فالظاهر انه لا يلزم قصده (قوله  
قلت له الخ) فقيته انه اذا علم المرسل اليه مال السلام اليه لم يحجب قصده وان لم يشق لغير رسم وقصه  
انظر اذا اظهر ان وجوب الرد وسئل قوله متوفى التبليغ ولا يكفي في ذلك مجرد العلم (قوله بل) الى قوله  
ولانه في النهاية الاقوله للتمس الى التروا في قوله وقضية الاولى في معنى (قوله من به الخ) عبارة  
انها من به في المسألة وهو كذلك اه وقضية انما لم يكن مشغولا في الجاه فليس ونحو من ابتدائه  
بالسلام ووجب الرد اه ورشدي (قوله) جواه انه يسلم الخ اعتمد الحق وكذا النهاية في كثر (قوله على  
من بمسئله) اى عجب عليه الرد اه معنى (قوله) يسن الى قوله ويضيق للمتنى الاقوله بل يسكن الى  
ويستدع قوله الا عندنا او خوفه مستدع قوله بان شق الى التروا قوله اى ان قربا لخرج (قوله) يسن  
السالم الخ) حاله اى طبق على مجامع (قوله على من به) اى السوق (قوله) يلزمه اى التسلم عليهم  
في السوق (قوله والا على فاسق) الى قوله وظهر قولهم في النهاية الاقوله بان شق الى مقتضى احسن وقوله  
و يحرم الرد و هو قوله لا لان التروا يسن (قوله والا على فاسق بل يسن ترك الخ) مفاده انه ان كان  
مخفيا لاسن اشتد بالسالم بل يباح وان كان مجاهر اسن ترك السلام عليه وابتداء وبه خلافا لاولاه  
عش (قوله) وصر تكبا على معطوف على مجاهر له وشديده الظاهر انه كقوله ويستدع صلف على فاسق  
يكلوه صر صنيع انها بنى الثاني وعش في الاول حيث قال كانا وهو صلف اخص على اعم اه (قوله  
ذنب عظيم) كان المراهق بعض الصغار الشيعات التي لم تصل بشاعتها الى رتبة الكبرية اه سعد عمر ولعل  
هذا احسن مما مر من عش (قوله ويستدع) اى لم يفسق بدعته اه عش (قوله الا له ذرا الخ) ينبغي  
وجوهه الجميع ومنه قوله ان يقطع نقد اه عش (قوله) او خوفه مفسدة) قديقا للواو او لا لان  
صلف على العبد من علفا الخاص على العام وهو من خصائص الواو اه بدعمر قول بل الاولى تكلف  
الخ كعسيرة الاستسقى (قوله والا على مصل الخ) في فتاوى شيخ الاسلام انه مثل هل يشرع السلام على  
المستغل بالوضوء او لا فاجاب بان الظاهر انه يشرع السلام عليه عجل الدار اه سم (قوله) (مطلب)  
اى في السلك اه معنى (قوله) وموذن الخ) والضابط كقوله الامام ان يكون الشخص على حاله لا يجوز

او لوردها هذا ظاهر اذا ردها بعيرة السلم المرسل املوا ردها بعد مقارنته كائنا ما طريق فهل يصح هذا  
الرجوع لا يلزمه التبليغ اولا يصح كل ورد الوديعة بعير غيبة المالك فانه لا يصح هذا الردية نظر ولعل الاثر  
الثاني مر (قوله) قلت حمله اذا علم المال الخ) فقيته انه اذا علم المرسل اليه مال السلام اليه لم يحجب  
قصده وان لم يشق لغير رسم وقصه (قوله) عا رايالزركشي وغيره جواه انه يسلم على من بمسئله كتب عليه مر  
(قوله والا على مصل وساجد الخ) في فتاوى شيخ الاسلام في باب الوضوء انه مثل هل يشرع السلام على

وغيره جواه انه يسلم على من بمسئله ووجهان كونه محل الشياطين لا يقتضى ترك السلام عليه الا ترى ان السوق تعلمهم ويسن السلام على  
من يفسد يلزمهم الرد والا على فاسق بل يسن تركه على مجاهر فضقه وصر تكب ذنب عظيم لربيبه ويستدع الا عندنا او خوفه مفسدة  
والا على مصل وساجد وموذن ومقيم وانعش وشعيب

وأول ما يليق بالمرءة والقريب منهن ما في وأسنى (قوله ومستمعه) هل يشترط الاستماع بالفعل أو يكفي ولو  
بالقوس سدعمر وقد مر الثاني تعميم النسخي بحاضر الخطيب اه (قوله ومستغرق القلب) اه (قوله ولا ذكر  
الاطلاق بقصص الصلات قبل التكامل هل يسن السلام ويجب الرد على المشتغل بها أولا فیه نظر والثاني غير  
بعيد إذ يشق عليه الرخصة فتدبره لتقونه الثواب المترتب عليها سمع حج اه عمن (قوله بدعاه  
الحج) اه (قوله ورافقه الموصفين) (قوله أكثر من مشتق لا كل) أي من مشتق الرد على الأقل وقد  
يقال لم لا يكتفى بالمساواة اه سدعمر (أقول) وقد يشهد صانع النهاية والمغني حيث أسقطا ذلك التصور  
(قوله وذلك) أي عدم وجوب الجواب عليهم (قوله بل بكرة) أي الجواب (قوله ويسن لا كل) أي  
باللغة اه أثنى (قوله ولان الجاهل) أي يسن الجواب لئلا يجهل بالجاهل غير المشتغل بالافتسار ونحوه اه  
عمن (قوله واصل الحج) أي وسجد ثلاثة اه أثنى (قوله بالاشارة) أي المهيمة لرد السلام برأيه أو  
غيره اه عمن (قوله والام) أي ان لم يرد بالاشارة (قوله ان قرب الفصل) أي عرافان لا يقطع القبول  
من الجواب في البيع اه عمن (قوله نحو حربي) لعنه أراد بغيره المعاهد والمؤمن فليراجع (قوله  
نده) أي السلام (قوله على القارئ) ومثله المدرس والطالب فتدبر السلام عليهم ويجب الرد اه عمن  
أي بشرط عدم الاستغراق الآتي (قوله ولا جواب) أي واجب عليه عبارة النهاية ولا يجب رد اه وهي  
صريحة في المقصود اه سدعمر (قوله استغفرهم) ظاهره ولودنوياً (قوله حكمه ذلك) أي لا يسن  
ابتداءه السلام ويجب عليه الرد (قوله عند التلاق) و بكرة مخصوص من البعض من الجمع السلام ابتداءه  
وردوا وينبأن يبدأ بالسلام قبل الكلام وان كان ما في أسوق أو جمع لا ينتشر فهم السلام الواحد سلم  
على من يليه أول ملاقاته فان جلس إلى من معه سقط عنه سنة السلام أو إلى من لم يسمع سلماً ثانوا لا يترك  
السلام نظوف عدم الرد عليه لتكرار غيره مغني وروض مع شرحه (قوله سلام صغير الحج) فان عكس أي  
باسم كبيره على صغيره واقف أو مضطجع على ماش وغيره راكب على راكب وكثيرون على قليلين لم يكره  
نهاية ومغني وروض (قوله على كبير) ولوعلم نحو الكبير والمائى ان الصغير والراكب لا يسلم عليهما  
فهل يتدبر السلام أو لا وعلى الاول فالمراد بالمشكى الشارح بقوله وظهر قولهم الحج محمول على غير من  
ذكر كمن ظن عند الملاقاة ان ملاقاته بعمل بالسنة أو شلت فيمرأه في هذا ما لالحال لا يشرع السلام بلائلا  
اه سدعمر (قوله وماش على واقف أو مضطجع) كذا في الروض وانهاية والمغني وظهر أنه مندرج في  
قولهم لا يخرج بالتلاق الجالس والواقف والمضطجع الحج فحقه تكرار (قوله وقليلين على كثيرين)  
ولو تلاق قليل ماش وكثير راكب فعلموا انهاية وأسنى أي فلا ولو لا بعدهما على الاستخوع عمن (قوله)  
لان نحو المائى) أي كالصغير والواقف والمضطجع وقليلين وقوله من نحو الراكب أي كالكثير وكثيرين  
(قوله ولو زاد الحج) يتأمل وجه المطالبة على مملو لان الأقل مرتبة يتفان من منه فكان ينبغي للشدان  
يسلم حتى يؤمن كرا كبع المائى اه سدعمر وقد يجب بان المراد بالمرءة بما لا يجرى له من غير القبول  
قوله لان الأقل مرتبة يتفان الحج ممنوع هنا (قوله نحو الكبير) أي كالكثيرين وقوله على نحو الصغير أي

ومستمعه ومستغرق  
القلب بدعاه ان شق عليه  
الرد أكثر من مشتق لا كل  
كناية تنسبه كلام الذاكل  
ومختصمين بين يدي  
فاض (ولاجواب) يجب  
(عليهم) الاستماع للخطيب  
فانه يجب عليه وذلك لوضعه  
السلام في غير محله بل يكره  
لقاضى حاجته ونحوه كالجائع  
ويسن لا كل في يسن  
السلام عليه بعد الإتيان وقبل  
وضع القمعة بالغ ويلازمه  
الرد لسن الجاهل ولب  
ونحوهما باللفظ واصل  
ومؤذن بالاشارة ولا يفيد  
الترافع أي ان قرب الفصل  
ويجزم على من سلم عليه نحو  
حربي أو من دور به المصنف  
نده على القارئ وان اشتغل  
بالتدبر وجوب الرد عليه  
وبعضه أخذنا بما مر في  
الدعاء ان الكلام في سدعمر  
لم يفرق التدبر قبله الا وقد  
شق عليه ذلك لم يسن ابتداءه  
ولاجواب لانه الآن عزلة  
غير المميز بل ينبغي فحين  
استغفرهم كذا ان يكون  
حكمه ذلك وبن عند  
التلاق سلام صغير على كبير  
وماش على واقف أو مضطجع  
وراكب عليهم وقليلين  
على كثيرين لان نحو المائى  
يتفان من نحو الراكب  
ولو زاد مرتبة نحو الكبير  
على نحو الصغير وظهر  
قولهم حيث لم يسن الابتداء  
لا يجب الرد

الامام السني انه لا يصح الروايات التي ائتمن لم يندبه ويحتمل وجوبه لان عدم السند هنا لا يخرج هو عن الفقه عن الادب ونزع بالتاريخ  
المجاس والمواقف والمصطلح فكل من ورد على أحد هم مسلم عليه مطلقا ولو سلم كل على الاخر فان تربنا كانا في الجواب اى اى ما يقصده  
الائتمار وحده على ما يحتمل بعضهم الا انهم كالأثر (تمت) لا يستحق مبتدئ بنحو صحيح الله (٢٢٩) بالحجاء وقولك الشجر اياك وعادته

في نظره حسن الا ان يقصد  
بأهمه نايه بل كسنة  
السلام وحسن الظاهر مكره  
وقال كثير من حرام الحديث  
الحسن المصلى الله عليه  
وسلم نهي عنه وعن الترام  
الغير وتقبله وأمره ما حثه  
وأفنى المصنف بكرة  
الاحتناء بالراس وتقبل نحو  
راس أو يد أو رجل لا سيما  
لنوعه في حديث من ناضع  
لنفي ذهب ثلثه بنحو يندب  
ذلك لخصوص صلاح أو علم أو  
شرف لان أبا عبيدة قبل يد  
عروضي القهقهة وسن  
القلم بل فيه فضيلة ظاهرة  
من خصوص صلاح أو علم أو لادة  
أو نسب أو ولاية مصوبة  
بصلة قال ابن عبد السلام  
أول من برى حيرة أو غش  
من شرطه كافر أخشى منه  
من راعى ما لا يعمل  
عاطفهما يظهر ويكون  
على جهة البر والكرام  
لا البراء والاعظام ويحرم  
على الفاعل ان يحب نفسه  
له الحديث الحسن من أحب  
أن يشتمل الناس فينا  
فليبرأ مقصده من النار  
ذكره في البر ومضة وحله  
بعضهم على ما إذا أحب  
فهم واستمرار وهو  
جاس أو طلبة التكميل على

كالقبيل اه سم (قوله الامام السني) وهو مستمع الحبيب (قوله انه لا يجب الخ) بنوعه وظاهر قوله  
(قوله هنا) اشار الى ما في قوله وسن عند التلاخ وقوله ويحتمل وجوبه له أظهر اه سم (قوله  
من لم يندب الخ) كشو الصغير (قوله هنا) اى فى سلام نحو الكبير على نحو الصغير (قوله وخرج) اى قوله  
نظير الخ لا يفرى فى معنى الاقوة وحده ولا وقوله وقال الى واقتضى وقوله حديث الو شيد وقوله لان  
الى وسن وقوله قال ابن عبد السلام اى يحرم وقوله الحديث الحسن الواسع رار وقوله أو طلبة الى أما  
من أحبه (قوله مطلقا) اى سواء كان الوارد صغيرا أم لا لقبلا لا أم اه معنى (قوله ولو سلم كل)  
أى من اثنين تلاقيا معنى ونهاية (قوله اى ما يقصده الخ) عبارة النهاية أتم ان قصده الابتداء  
صرف عن الجواب وأقصده الابتداء والرد كذلك فحصر رد السلام على من سلم أولا اه (قوله والوا) اى بان  
كانا (قوله لا يستحق مبتدئ) لاقوة وقوله ان لم يشتم فى النهاية الاقوة وقال الى واقتضى وقوله  
لا سيما الى ويندب وقوله الى وسن وقوله نظير الخ الى وسن وقوله لا اتباع الى ويحرم وقوله بمجمل  
الى اذا جد وقوله الحديث الحسن الى واجبه شتمه (قوله لا يستحق مبتدئ بنحو صحيح الله الخ) وأما العتبة  
بالطبعة وهى أخال الله شامك فقبل بكرة هاتوا ولا جمان يقال يقال الاذرى انه ان كان من أهل الدين  
أو العلم أو من ولا العدل فاعاد ذلك فربنا لا أفكره اه معنى زاد الا على بل حرام اه (قوله جوابا)  
اى بحسب أصل الشرع حتى لا ينافى ما لو غلب على من وقع ضرر ان لم يحفظه لاي بعد وجوب الجواب  
جائز لكنه لعرض اه سيد عمر (قوله الا أن يقصده أهمه الخ) اى فترك البعاطة أحسن منى ومعنى  
(قوله وحسن الظاهر مكره) ولا يفرق بكثر من يقوله من ينسب الى عمل أو صلاح أو غيرهما منى ومعنى  
(قوله لا سيما الخ) كشو كثر وطاعة فشد بكرة اه معنى (قوله ويندب الخ) داخل فيه تقبل  
الرجل وهو كذلك اه سم (قوله لخصوص صلاح) اى من الامور الدينية ككبر سن وزهده اه معنى عبارة  
عش من النور للعلم المسلم اه وقوله أو ولاية اى ولاية حكم كالقاضي رشدي وعش (قوله مصوب الخ)  
مقتولا به (قوله بصانة) اى عن خلاف الشرع وظاهر ان صيانة كل من بحسه (قوله قال ابن عبد  
السلام الخ) عبارة الاسنى قال الاذرى بل يظهر وجوبه فى هذا الزمان دفعا للعداوة والتقاطع كما اشار اليه  
ابن عبد السلام فيكون من يابى دفع المفساد اه (قوله أول من برى حيرة) لعل المراد الخبير الاخرى كالعلم  
حتى لا ينافى الحديث المار سيد عمر وينفى ان من الخبير الاخرى نحو الاتفاق بالنسبة الى المحتاج (قوله ويكون)  
اى هذا القيام اه اى (قوله ويكون على جهة البر الخ) اى وجوبه بالعرض (قوله والاعظام) انظر ما لارابه  
رشدي (قوله ذكره) اى قوله ويحرم وكذا ضمير حله (قوله ودله) اى قوله أمان أعجب عبارة الاسنى  
والمراد بثلثهم ثمانية يقصدونهم روايا كما دعا لجارية كما اشار اليه البيهقي ومنه حب القلمه تفانوا  
وتطاول على الاثران اه (قوله واستمرار) اى قلمهم (قوله أو طلبة) له مصروف على قوله واستمراره  
وهو جالس باعتباره المعنى (قوله وهما) اى قوله أو طلبة الخ قوله من الاول اى قوله واستمرار الخ (قوله اذا  
هو) اى الاول (قوله ولا بأس الخ) عبارة الروض اى واقفى وقبيل خد طفل لا يشتمى ولو لغيره طرف  
شتمه مستحب اه سم (قوله وجه طفل) بل اى حصل فيولوى الفم وقوله طفل اى لا يشتمى ذكر اوانى

اى كالكثير وقوله على نحو الصغير اى كالتسلسل (قوله هنا) اشار الى ما في قوله وسن عند التلاخ  
عنا الخ وقوله ويحتمل وجوبه له أظهر (قوله فكل من ورد) ولو كثير أو قليلا (قوله  
ويندب ذلك) دليل فيه تقبل بل رجل وهو كذلك (قوله ولا بأس بتقبل وجه طفل راجع) عبارة الروض  
غيره وهذا أخف فخر عسان الاول اذ هو التمثل في الخبر كما اشار اليه البيهقي أمان أعجب جوادهم علم الله ما شرعوا العودة فلا حرمة فيه  
ولا بأس بتقبل وجه طفل وهو مذهب الخبر الخ لا يملك الله عليه وسلم قبل ابنه إبراهيم وقال وقد قبل الحسن بن علي قال بشر من الاولاد  
ما قبلهم من لا يرجم لا يرجم



صوتها امكنه لاعدبنا الحسن العسلي الشديقه من السلطان وابية مشتمه بنحو جديد كقولهم بحبله لا تافقه نكر كتحالفه بوز السلام وقوله ان لم يثبت ربحي والى وهران المصل محمد سر او نفعوا فاضى الخليفة يصدق نفسه بالافضل (ولا جاهد على مبي وجنون) لعدم تكليفهما (واحدة) ظهير التجارى جهاد كن الحج والعمر وتولاهن جاهد على الضعيف من اهل الفتى (٢٣١) (ومريض) مرضه من اهل كروب او القتل

بان يحصل له مشقة لا يتحمل  
عادران ان تم التسم فيما  
بغير ومثله الاولى الاعى  
وكاثر من من مرض  
لا يتحمله غيره وكلاعى  
ذروا مودو ضعيف صرا لا يمكنه  
معاثاه السلاح (وذى)  
عمر بين ولو فرجى وان  
قدوى الى كروب الا فى  
الثلاثة وخروج بينه وبين  
الذى لا يفتح العدو (واقطع)  
واشلى ولو لعظم اصابع  
يد واحدة اذ لا يمشى لهما  
ولا نكاحية ومثله ما افاد  
الامل و يفرق بين اعتبار  
معظم الاصابع هنا فى  
العشق عن الكفارة كما  
بان هذا يشق فى افرس  
الارمنية فسهل شمله مع  
قطع اقلها واذ كان المقصود منه  
اطاقته للعمل الذى يكفه  
غالبه على الدوام وهو لا يتأق  
مع قطع بعض الاصابع  
ويجوز عدم تأخر قطع  
اصابع الرجلين اذا تمكن  
معملتى من غير عرج بين  
(وتعد) ولو يمشى وما كانا  
لنقصه وان امره سيده  
والقيس ان مستأجر العين  
كذلك وذى لانه بذل ما يجرى  
لنصيبه على الذب عناهم  
يجب عليه بالنسبة لعقاب  
الاخرة فحرم وعادامة  
قتال كسلاح وموت نفسه  
صوتها الخ بوان محمد الله عقب عساه اه معنى زادنا على بان يقول الجديده قال الاذ كل فاقوال الجديده ب  
العلمان كان احسن ولو قال الجديده على كل حال كان افضل اه (قوله) نحو جديده الله اى كفرنا لانه كثر  
زاد على ما يصلح بالكم كان حسنا اه عى عبارة المعنى بوردية بديده الله او بغير الله لسكر وانما بوردية  
عين ان تعين والا فكمائة اه (قوله) ولم يجب اى والاشتميت (قوله) وقوله الخ اى ويسن قول العاقل  
(قوله) ان لم يثبت بناء المفعول (قوله) ان المصلى الى اللتى فى الفتى (قوله) اللتى ولا جهاد اى واجب الاعلى  
مسلم او مرند بكافه الزركشى بالغ عاقل ذكر مستطوع هو ولو سكران واحداهمة القتال اه معنى (قوله)  
لعدم تكليفهما) الى قول المتن والذين فى النهاية الا قوله لا بقى الثلاثة وقوله كذا اطلقوه وقوله ان عى  
الموضعين (قوله) ومثله الفتى كذا فى ما نرى (قوله) مرضه من الخ عبارة المعنى بتعذر قتله او تعظم مشقة  
فلا عبرة بضاعه وجع مرض اه (قوله) وبه اى المرض الى قوله و يفرق فى الفتى الا قوله الاولى وبه  
وكاثر من اى كولاعى وقوله ذورود (قوله) لا يمكنه معالج كفى من ذى مودو ضعيف صرا اه عى  
(قوله) ولو فرجى اى واحدة (قوله) لا بقى الثلاثة عبارة المعنى لقوله تعالى على الاعى حرج ولا  
على الاعرج حرج ولا على المريض حرج اه (قوله) ولو لعظم الخ راجع لسلك من الاقطع والاشلى (قوله)  
ولو لعظم الخ اى امة قد اصابه ينكسر ويشعر بضعطه اه عى (قوله) ولو لهما اى الاقطع والاشلى  
(قوله) فاذا لا يمشى اى اى انقرا اه عى سم على المنهج عن العباب (قوله) بان هذا اى الجهاد وقوله  
وذى اى العتق فى الكفارة (قوله) وهو اى العمل المذكور او اطلاقه والتذكير لاول المصدر بان  
مع الفعل (قوله) ويثبت عبارة الانهاية والاولاه (قوله) عدم تأخر قطع اصابع الرجلين الخ حزم  
به الفتى (قوله) ولو يمشى اى الخوله او بورتى الفتى الا قوله والقياس الى وذى وقوله نعم الى المتن (قوله)  
ولو يمشى الخ لقوله تعالى جاهدوا حتى يسلل الله اموالكم او فسكروا لامل العبد ولا نفس على كراهية شمله  
الخطاب اه معنى (قوله) وان امره سيده اى لانه ليس القتال من الاستخدام المستحق للسيد لان الملك  
لا يستحق التبرع لاهلاك اه معنى (قوله) كذلك اى كالعبد اى من غير تعلق الى الغاية يظهر ظاهر  
وشديدى (قوله) وذى مطهروا وجوب الجهاد على المعاهد والمؤمن والمجرى هو اى شامقضى قوله لانه  
بذل الجزية الخ عبارة شرح المنهج ولا على كافر اه وحى شاملة الذى وغيره وقد يقال انما صبر بالذى  
لكونه ملتزم بالحكامه الا لا يستأجر بهن غيره اه عى عبارة الفتى فلا يجب على كافر ولو ذمها اه  
(قوله) المتن وعدم اهبى قتال ولو كان القتال على باب داره او حوله سقط اعتبار المتن كاذكر القاضى او  
الطيب اه معنى (قوله) وموت نفسه عطف على سلاح (قوله) او موته وكذا موتهما كانهما الاولى اه  
عنى وعبدوا السيد بقره او موجه ذهابا او ابا اى فقد احدى الملتزمين فى الذهاب او فى الاب كفى  
سقوط الجهاد اه (قوله) ذهابا او ابا وكذا اطلقه بكنى فى تقديره فاعلى الظن بحسب احداثه فله عى  
وهو ظاهره انتهى عى عى اه عى (قوله) مطلقا اى اطلق لئلا امل (قوله) او ذوىه الاولى التائت  
(قوله) ولو طرأ عليه فتد ذلك عبارة الفتى ولو مرض بعد ما خرج او فى زاده او هلك خادته اه (قوله)  
ويمكن الخ وقوله او بورت الخ كمنها ما يلزم عطف على مفعول فى قوله ما يفسد الخ (قوله) فتلا  
اى متعاقبا اه عى (قوله) والاحرم ظاهر حرمه ذلك وان علم انه لا يجزم بشفقة على نفسه وانما يحصل  
مشقة لا يتحمل عاده لكن لا يفتن معه الموفى وان خشى منج تيمم اه عى (قوله) ان يحمى اى حرمه  
(قوله) وهو موصى قال فى شرح الروض وغيره بخلاف العسر اه فانظر لو كان ماله غائبه يسدا واراد

او موجه ذهابا او ابا وكذا موصى او بالمتقدمه من مقتضى ما عاقله ودونه ولا يتأق المثل فى ما على ما فى الحج ولا يزمه قول بلها من بيت  
بالمدون عى ولو طرأ عليه فتد ذلك بلزله الرجوع ولو لم يصف ما يفتد بالسلاح ويمكنه الرجوع بمجر مثلاً او بورت انصرافه فتلا فى المسلمين  
والاحرم كذا اطلقوه ويثبت محله

ان لم يظن الموت جوعاً او دعو طوم به صرف (وكل من عزم وجوب جميع الجهاد) أي وجوبه (الان خوف طريق من كفار فانه وان منع وجوب الحج ان عمل بالغنم وجوب الجهاد ان أمكنت (٢٣٢) مقاومتهم كما يحسنه الاذرى لانه سبي على الخائف (وكذا) خوفاً (من لصوص مسلمين)

يتبع وجوبها ليجان عمل ولا يمنع وجوب الجهاد (على الصحيح) لذلك (والدين) الحال) ولوليت وان كان بهر من وثيقاً او كفل بموسر (بحرم) على من هو في خدمته ولو لم يادهم موسر بان كان عنده أزد بما سبق للمفسر فيناظره وتدل وكذا العسر ونقل عن الأصحاب وأحق بالدين وليه (سفر) هاد وشيرة) بالجر وان قصر رعايته لحق الغير ومن ثم جاء في مسلم القتل بسبيل الله كغير كل شيء الا للدين (تبيين) ه يظهر ضبط القصر هنا جاً مضبوطاً به في التنقل على الدابة وهو يسير أو نحوه ويحذر قلبه فيه فذلك كان التسهيل يقع فيه كثيراً (الاباذن غريم) أولئك وشاهدون أهل الأذن والرضا الرضا باسقاط حقه نعم قال الماوردي في الرواف لا يتعرض للشهادة بل يفت وسط الصغار وأحياناً مضطراً للدين انتهى وظاهر ان هذا مندوب لا واجب والا ان استتاب من بعض من مال حاضر ومثله كما هو فيس انظاره من ثابت على بله وظاهر ما ذكره مسلم انه لا تزلزل على الدائن وهو منه اذا مضطرت في ذلك (والجواب لا) يمنع سفره مطلقاً وان قرب بمسألة بشرط وصوله ليعمل فيه القصر وهو من جيل الأعلام بالاسحققة الآن ثم ان خرج معه ليعمل البهه عند حوله (وقيل سفره لثقة) تأجله لانه لا يجر سبانه لخلق الغير (و يجوز)

الانصراف اه عش (قوله ان لم يظن الموت جوعاً الخ) أي والاحالة الانصراف (قوله الموت وكل عذر الخ) عبارة لغني ثم أشار لضابطه بم سابق وغيره بقوله وكل عذر الخ (قوله الموت والمنع وجوب حج) ومنه احتياج القصة لكتبه والمحرر فلا لته اه عش (قوله أي وجوبه) أي قوله وان كان في الغني الا قوله كما يحسنه الاذرى وقوله ان تم في المحلين (قوله ان أمكنت الخ) عبارة لغني تنبيه بحمل الوجوب في الصورتين اذا كان له قوة تفاههم والا فهو معذور اه (قوله لذلك) أي لان الجهاد مسمى في الخائف (قوله الموت والدين) الحال) أي ان قل فليس اه عش (قوله ولو لا في) القول والمنع يحرم في النهاية الا قوله فيسأل الى الحق وقوله ومن ثم الى المتن وقوله وظهر الى الالان (قوله ولو لا في) هذا يخرج المعاهد والمؤمن لكن ينبغي انهما كالغني ويشتمل على ما قول المنهج مسلماً كان أي بوالدين أو أكثر ابل شمل ما لو كان الدين لرب في لزم السلم بعد اه عش أقول قول الاسني مسلماً كان أو خسيار قول المغني على موسر مسلم أو في سوا افتان لتعريف الشرح كالتأية بالذي فينبغي حل تصير المنهج عليه الا ان يوجد تغسل بخلافه غير اجمع (قوله الموت يحرم) بكسر الراء المشددة اه عش (قوله وهو موسر) قال في شرح الروض وشيرة في القصر انتهى اه سم عبارة لغني وأما العسر فليس لغيره من عمله على الصحيح في الروض وشيرة في القصر انتهى اه سم عبارة لغني وكذا في الدين وليه كالتأية كالتأية بعض المأخوذ من لانه المطالب اه (قوله الموت سفر جهاد وغيره) أي لو كان بوالدين مسافر معه أو في البلد التي قصد ههنا من عليه الدين لانه قد يرجع قبل وصوله اليها أو عوت أحدهما عش وسم (قوله بالجر) أي عطف على جهاد (قوله تنبيه بظهور الخ) عبارة التأية والا وجه ضبط القصر ههنا بالعرف لا بما ضبط به في التنقل الخ (قوله ضبط القصر) لعل الوجه ضبط السفر والا فالقصر والطول سواهما كما لا يخفى اه رشدي (قوله قال الماوردي) الى قوله ومثله في الغني الا قوله وظهر الى الالان (قوله ولا يتعرض الخ) أي حيث جاهد بالاذن وقوله حفظاً للدين أي يحفظ نفسه اه معنى (قوله وظهر ان هذا مندوب) وهو ظاهر التأية يتوهم بالاحتياط في المتن قاله البند نبني لكنه انما ذكر عدم التعرض في المجل ينابع على عدم المنع من معلوم انه لا فرق بينهما من الحال عند الآن اه سدجر (قوله والالان استتاب الخ) عطف على قول الأصنف الا باذن غيره أي فلا يخفى على الوصول اليه ان الحق في الحال ولا يعلم من هذه العلة انه لا يمن علم الدائن بالوكيل ومن ثبوت الكرامة ان جهاد على من المنهج في مالو امتنع الوكيل من الدفع أو عز نفسه على وجهه ذلك أم لا ويجوز على التوفيق حيث قبل أو كاله فتنظر والظاهر جواز ذلك لعدم اجبار على الدفع والدائن متمكن من استغناء حقه بالقاضي اه عش (قوله من مال حاضر) أي بخلاف ماله الغائب فانه قد لا يصل معنى وعش (قوله ومثله) أي مثل المال الحاضر اه رشدي (قوله من ثابت) أي بل بالسر اه عش (قوله على مليء) أي وأذن ان يستوفي من غيره يدفعه لغيره ولا يكتفي الاذن لمن عليه الدين في الدفع للدائن انما تقدم من ان الشخص لا يكون بكيلا عن غيره في ازالة ملكه وطرفه في ذلك ان يجعل بوالدين بماله على الدين اه عش (قوله وظهر كلامهم) القول المنع وجوبه في الغني الا قوله بشرط طي الاطلاعية (قوله لا الخ) أي في السر اه عش (قوله مطلقاً) أي بخوفاً وغيره اه عش (قوله ليعمل) في القصر) أي يخرج العمران

بشرط وصوله ليعمل فيه القصر وهو من جيل الأعلام بالاسحققة الآن ثم ان خرج معه ليعمل البهه عند حوله (وقيل سفره لثقة) تأجله لانه لا يجر سبانه لخلق الغير (و يجوز)



على نحو بعض ذكره وأتى (جهاد) ولومع عندهم سفر (الابان أو به) وان عليهم سائر الجهاد ولومع وجود الآخر ببيان كائن في لان  
 وبهما فرض عين ولقوله من الله على رسول الله استأذنه وقد أخبره أنه عليه فذهب لما عدهم في عليه صرح الله والله قال نعم قال انطلق  
 فأكرمها فان الجنة تحت جملها هذا (ان كالمسلمين) والام يجب استئذان الكافر (٢٣٣) لانهم يتبعونه حجة ببيان كان عدوا

لحقا الذين ولزم البعض  
 استئذان سيدة أضواء القرن  
 يحتاج لان سيدة لا أو به  
 ويحرم عليه أيضا لا افنت  
 سرفع الخوف وان قصر  
 مطلقا وطويل ولومع الامن  
 الا لعنوا كمالا (لاخر تعلم  
 فرض عين) وبمشه كل  
 واجبت عين وان التاسع وقته  
 لكن الظاهر لها منعه  
 من الخروج لحق الاسلام  
 قبل خروج قافلة أهل بلده  
 أي وقته العادوا وأرادوه  
 لانه الى الآن لم يخاطب  
 بالوجوب بعين ثم بحثان  
 له من منمن من أراد حجة  
 الاسلام ولم يجب عليه وقته  
 نظر وقته من من جواز  
 فعلها عن لم يخاطب بها  
 حجة بل نظر لها من الزلة  
 الواجب رعاية لعظم فعلها  
 جوازها وناسل إلى لانه  
 يفعلها عن ذمتها واستطاع  
 بعد (وكذا كفاية) من علم  
 شرى وألته فلا يحتاج  
 الى الاستئذان (في الاصح)  
 ان كان السفر أمنا أو قل  
 خطره ولا تخوف فاستطاع  
 وجوب بالحج اجتماع لانه  
 حشد على الاوجه لم يعد  
 الفرض عنه حيث لم يعد  
 ببلد من يصلح كالمأوى  
 أو جري يقر بنظره فراغ  
 أو ارشاد استاذ كايكني

اه رشي (قوله على سر) القوة ولقوله في النهاية والى قوله ويحرم في النفس (قوله المن لا يذات أو به)  
 فلو كان حتى أسد هلم بجز الابهة اه معنى (قوله وان عليها) فانه ما عجزوا سئلته جاء الوأ واليه فقتل  
 في مضاره بعلاو على أوله فها هنا على احدي القنن اه عرش وقوله ان استأذنه أي في الجهاد وقد أخبر  
 انهم حال عن استأذنه وقوله فذهب لما عدهم في عليه صرح الله والله قال نعم قال انطلق  
 هذا) أي تحريم الجهاد بدون اذن أو به (قوله لم يجب استئذان الكافر) أي منهما وكذا المنافق اه معنى  
 (قوله حيث يذنه) هذا لانظر فيما كان الاصل هو ديار والمقاتلون نصارى وعكسه لقطع باستغناء الجسد بين  
 اليهود والنصارى اه رشي أتول وقد عني دعوى القطع بان الكفر له وحدة (قوله ولزم البعض)  
 أي اذا أراد الجهاد والا فهو غير واجب عليه وكذا الامر في قوله والفرن يحتاج الخ اه عرش (قوله ايضا)  
 أي كاي به (قوله ويحرم عليه) أي على الكف اه عرش (قوله وان قصر الخ) وقفا لانه ونسلا  
 المعنى جازته في شرح وكذا كفاية في الاصح تيسر سكت المستغنى عن حكم السفر بلحاظ الكثرة  
 وحكمه انه ان كان قصيرا فلا منعه من الجهاد وان كان طويلا فلا من غلب الخوف في الجهاد الاجل على الاصح  
 بلا استئذان والواله الكافر في هذه الاخر كالمسلم ما عدا الجهاد اه (قوله مطلقا) أي لعن ودية (قوله)  
 وطول ولومع الامن الخ) هذا يعيد ما يغفل عنه وهو تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر اه سم  
 (قوله ولومع الامن) يشمل الخوف وقد بان في قوله الا فتوكذا كفاية في الاصح وقد يحصل الواو هنا  
 للمال فيكون قيدا اه سم ويؤيد ذلك التكرار مع ما قبله ويجعل الواو العطف (قوله الا لعن) ومنه  
 السفر ليسع أو شرا على ان يسير سبعة أو ثمانية أو يسير لكن يتوقف زادة في غنة في البلد الذي يسافر  
 اليه كاي في قوله كايكني في سفره الامن لشدة الخ اه عرش قال سم هل من العذر التتر اه (أقول)  
 الظاهر من (قوله قال الخ) راجع الى قوله الا لعن (قوله المن لا سفر تعلم فرض عين) أي حيث لم يجد  
 من عمله أو وقع زبادة فراغ أو ارشاد فها هنا بنظرناهم اه معنى (قوله ومثله) القوة ومن ثم في النهاية  
 قوله ومثله أي مثل تعلم (قوله وان اتسع وقته) كسمل أحكام الصوم في أول السنة مثلا اه عرش  
 (قوله قبل خروج قافلة أهل بلده الخ) لو فكر وخروج قوافل أهل بلده فهل لهم من من الخروج مع  
 غير آخر قافلة اه سم (قوله جواز) أي جواز خروجهم بغير استئذان (قوله هنا) أي من لم يجب عليه  
 (قوله من علم) الى قوله وفيه نظار في النهاية (قوله ان كان السفر أمنا الخ) لم يذكر هذا فيما قبل اه سم  
 أي على الاحتمال الظاهر كسمل (قوله لانه) أي الاصل (قوله لسقوط الفرض) أي لو جئنا (قوله)  
 عنه) أي الفرع (قوله ولم يجب الخ) صلف على قوله ان السفر أمنا وهذا القيد معتر في فرض العين أيضا  
 فكان الاولى بتقديم ذكره هناك كخلفه التقى (قوله الامن) بصيغة الفاعل لمفسره (قوله وسواء)  
 القوة وفيه نظار في المعنى الاوجه ثم العو مشروط (قوله وفار الخ) ردليل مقابل الاصح من قياس فرض  
 الكتابة على الجهاد (قوله الجهاد) أي حيث توقف على اذن الاو بن الاخذ داخل بلده لنا اه عرش (قوله فيه)  
 الزوج بغير اذنه وان لم تسقط نفقته فالتأمل (قوله وطول ولومع الامن الخ) هذا يشيد ما يغفل عنه وهو  
 تحريم السفر الطويل مع الامن بلا عذر (قوله ولومع الامن) يشمل الخوف وقد بان في قوله الا في  
 وكذا كفاية في الاصح وقد يحصل الواو هنا للمال فيكون قيدا (قوله الا لعن) هل من العذر التتر (قوله)  
 قبل خروج قافلة أهل بلده الخ) لو فكر وخروج قوافل أهل بلده فهل لهم من من الخروج مع غير آخر  
 قافلة (قوله وان كان السفر أمنا الخ) لم يذكر هذا فيما قبل اه سم

( ٣٠ - (شرواني وابن تاسم) - تاسع ) في سفره الامن لشدة وقته زادة أو وجا وان لم يذات الاصل  
 وسواء أخر ج وحده أو مع غيره كان ببلد متعددون يصلون للاقائه أم لا وفار الجهاد لخر من ينبغي ان يتوقف فيه بلوغ مقصده والا كبلى  
 لا يتأخر ذلك فلا ينبغي ان يجوز له السفر لاجل ذلك لانه كلفه مشروط بخروج

ولو الغرض وشدها وان لا يكون أمره جلا لا يكون كان معقودا بحرمه من أصله فغسلوا لونه فغسلوا لونه احتياجا لانه أو ألبس من ثوبه من مال حاضر وأخذ منه البليق في ان القرع (٢٣٤) لو زنت الأصل فغسلت متعسفا بالابتن القرع الاصل أو ألبس ثوبا فغسلت ثوبه لو أدى

نفقة يوم حله السفر فيه كالذي المأجل وفيه نظر ويصرف بان المأجل التصبير به من المسقى لزمه من مسحه ان حله واحدة لا يتعدا الفروبه ولا كذلك في الاصل أو القرع فالأوجه منعهما وكذلك في الزوج - فالأبائن أو ألبس كالألقه ولا فرق في المنع من السفر الفرف كسرى وان غلبت فيه السلامة كإقتضاء الخلافهم ثم رأيت الامام وغيره صرحوا بان كسوا لزيادة خطرة ولو لم يصح إختارة ومنه السفر على ما سيجوز عليها في عينين الأصل المسلم وغيره اذ لا يجوز ان أذن أبواه أو سبيعه (والغريم) في الجهاد (ثم) بعد خروجه (رجوا) أو كان الأصل كافرا ثم أسلم وصرح بالنع (وجب) عليه ان علم ويخشى خوفا ولا انكسار قلوب المسلمين برجوعه ولم يكن خرج فيعمل (الرجوع) كالمخرج بل اذا نزل من بعض الصف والارواح الأصلي العبد بل يستحب ذلك لان طرقات المانع كانت دائمة فان لم يكن له الرجوع فليخوف على معصوم وأما كنه ان يسافر لما من أو يتيمه

أي فحين يسافر لتصل فرض الكفاية (قوله ولو الغرض) شامل لفرض العبد وعبارة النهاية لفرض الكفاية فليراجع (قوله ترد) أي أما غير الرشد فلا يجوز له السفر وينبغي أن يحمله ما لم يكن معصيا من يتعذر في السفر والاجازة لرجوعه وليه أن يافتن له يشهد حديثه لم تكن ولاية اه عى وقوله وينبغي أن يحمله ان يقصد قول المنفى وقيل لا يفتى في الجواز وحده بالرشيد (قوله أمره جلا) أي يحتمل عليه اه معنى (قوله استباح لادنه) أي اذن الأصل ولو كان كافرا اه معنى (قوله أو ألبس من الخ) يعطف على لادنه (قوله من مال حاضر) ومنه كما تقدم تفاد من ثابت على اه (قوله أو أخذ منه) أي من قواعده ولو زنت مال (قوله امتنع سفره) أي الأصل (قوله أذن القرع الاصل) أي اذن وهذا يلغزه فيقال والاصل ان الأذن لله اه معنى (قوله ثم يجب) أي البليق أخر الملة من وعقده النهاية وورد فرق الشارح الا في عبا ياتى (قوله لو أدى) أي الأصل أو القرع (قوله حله السفر فيه) أي في ذلك اليوم أي يقبضه (قوله وفيه نظر الخ) سواء في النهاية وهو متصوف في قبضه ورفق بان المأجل التصبير الخ ورد الفرق المذكور بأنه اذ لم يخرج ما تعلقت أي استغلبت الله وهو حال من المأجل فلا بد ان يخرج ما لم يتعلق به وهو نفقة النفس في حق الأصل أو القرع أو الزوجة الأولى اه زيادة تفسير قال عى قوله وهو حقه هذا يحتاج لما ذكره في طلب الحج من الله بشرطه بخلافه من تركه لوجه نفقة الله والى باب اه (قوله منهم) أي السفر (قوله فيما) أي الأصل والقرع (قوله أو يفتقر الخ) يجوز ان لا يفتقر مع شرحه ولا يشترط انهم للقرع ولغيره السفر الفرف ولو بعد كبره ينقطع معاشه ويضطرب أمره لا الفرف ورجوعه كرجوعه وبالله يتنظره فيشرط ذلك اه (قوله بين الأصل الخ) ثارف لقوله ولا فرق الخ (قوله أو سبيعه) أي قوله ومنه يؤخذ في النهاية (قوله في الجهاد) أي قوله ولو حدث في الغنى (قوله وصرح) أي الأصل بعد اسلامه (قوله برجوعه) راجع للخوف أيضا (قوله والارواح) يعني ضمنوا للمصلحة التي فان شعر الخ تبك ان الأولى تركه كقول العبد بل سببه كقوله كلفه اه (قوله الاعلى العبد) انظر لوزنه من رجوعه فلو لم يصح أو انكسار القلب اه سم عبادة المنفى فخرج وخرج بلاذن وشرع في القتال حرم الاصراف أيضا لمرجوع العبد ان خرج بلاذن قبل الشر وعى القتال واجب ويعده متدبر وانما لم يجب عليه الثبات به لانه ليس من أهل الجهاد ولو خرج من خرج الجهاد أو صرح عريا بينا وتلفزاه أو دابة فله الاصراف ولومن الوقعات ثم وروى شافى المسلمين والارواح عليه انصرافه منها ولا ينو بالنصر من الوقعات لشره ونحوه فرائها ان انصرف ثم زال العذر قبل شارة فذوال الحرب لا يعده زما لرجوعه لجهاد من شرع في قتال مستأذنه لا لجهاد من شرع في تعسف على ما يزيه اتعلمه وان آتس من نفسه ارشد فعلان الشرع لا يغير حكم الشرع وعيه غالبا اه (قوله بل يستحب) ظاهره وان حصل بالنصر اه كسرقا قلوب المسلمين هذا ولو قبل بوجوب الاصراف على العبد مشرر جرحه لم يعد اه عى (قوله زمة) وان لم تكن الاقعة تولا الرجوع فله المنفى مع الجيش لكن يرتفع في صفات القتل كائن على في الام اه معنى (قوله الا ان صرح بالان بتمه) أي داخل انه موعده بكمه وعلم اه عى (قوله ما عرى الا ابتداء) أي في الدين الحال (قوله ومنه يؤخذ) أي من قوله وقار الخ (قوله المستغرق) بكسر الراء وقوله أجه فاعه وقوله السفر مقفولة قوله وغيره بالجر عطف على المستغرق وانفترقه (قوله لانه) (قوله حله السفر) هو محتج به (قوله ويرق بان المأجل الخ) قيل ورد الفرق المذكور بأنه ان لم يخرج ما تعلقت به المستغرقين لا عنهم ما تعلقت به الأولى اه (قوله أو بخلافه) أي لا يشترط انهم للقرع ولغيره السفر الفرف ولو بعد الا لا كرجوعه وبالله يتنظره في ذلك (قوله الاعلى العبد) انظر لوزنه

حتى يرجع مع الجيش أو غيرهم لزمه لو حدث عليه من السفر لم يخرج استمراره في الا ان صرح بالان بتمه فافهم ما مر في الاذارة بأنه يتعذر في اليوم لا يقتصر يومه يؤخذ ان حاول المأجل في الاثناء كذلك فلا يجوز عليه احترا السفر الا ان صرح به بالنع فان قلت فحين يخرج لهم لا يمنع في المؤجل المستغرق الجهاد السفر وغيره فلا يمنع

إنه الشر وان سره البشع وبه بدءوا فاقولهم انا جليلي نحو المزمور في بعض اقبسته وان جليلي لا يريته منه قلت اما كلامهم الاول فانا  
هو في المزمير ابتداء واما الثاني فغير في بنينا من جليلنا فان مقتضى التأجيل ثم الرضا بلعالم قبل اقباسته متناهية فقولهم هو اما هنا فليس  
قبضية التأجيل منع المطالبة بطلب الجلب بعد الجليل فكنا من ذلك وما يعارض ان النبي عليه السلام اما الاستماع للتع او عدمه واما جزم  
بعضهم بأنه جزم الجليل لانه الامامة بغير علمها استمرار للسفر لاننا كنا ابتداء السفر (٢٣٥) الجليل فبعد جليل ليس في عمله (فان)

الاعتقادي القالب (والا يمكن تاهلهم ومعرفة مقتضى قصد) متنازع فيه بنسبه بالتمكين) وجوابا (ان عدم اتيان اخذ مقتضى ذلك وان كان مبنيا لاحكامه لا امتناع الاستسلام كالمفر (وان جوهر الامر والقتل فله) ان يدفعوا (ان يسلموا) ان اذن انه انما منع مقتضى لان قوله الاستسلام مستند فيجوز القتل (تبيينه) ما ذكر في المتن من قصص التمكين وعلمه بتسليمه وهو ان ظن الخوف في ارضه وعبارتها تبين على اهلها الدفع عما يتكبره والدفع من متنازع احكامهما ان احتمل الحال اجتماعهما وان اهلهم الحزن فعل كل

ذلك بما يشد عليه ثابتهما ان يشاهم الكفار ولا يمكنوا من اجتماع وتاجب من وقف عليه كافر أو كافر أو يقتل ان أحد طغيان يدفع عن نفسه بما أمكن ثم قال وان كان يجوز ان يقتل وان يؤسر ولو امتنع من الاستسلام لقتل جزاء من يستسلم فان المكافئة أو المكافئة عليه استحبال القتل والاسر يحصل الخلاص انتهت مفسرته يستقل منها في الحلة الثانية من على أن ظن كاهو ظاهرا من من أشد قتل عنها امتنع عليه الاستسلام وكذلك يجوز الاسر ولم يعلم انه يقتل ان امتنع عن الاستسلام لانه حبس في ذلك من غير خوف على النفس بخلاف ما زاد من ذلك لعله الرض والخلاف ذكره وجب من خيفة من جرحه على حصل ما ذكر في شرح من صدقته ان يضل عن إلهام الله لم يبق شرح الرض على ما أخرجه من عبارة الرضة (٢٣٦) المذكورة كما يعلم بالوقوف عليهم أو يلزم الدفع امرأة علمت وقوعه فاشتبهت الآن بما

أمكنها وان أدى الى قتلها  
لأنها لا يتابع خوف القتل  
فلا فان امتنع ذلك حال لا بعد  
الاسر الاحتمل جواز  
استسلامها ثم دفع اذا رد  
منه ذلك (ومن هودون  
مسافة القصر من البلد)  
وان لم يكن من أهل الجهاد  
(كأهلها) في تعيين وجوب  
القتال وتروجه بل اذا  
من مران وسفر ادوا يلزمه  
مشي أطلقه وان كان في  
أهلها كفاية لانهم في حكمهم  
(ومن) هم (على المسافة)  
المذكورة فما فوقها  
(يلزمهم) ان وجدا اذا  
وسلاحا مكو أو ان طاقوا  
المشي (الموافقة) لاهل ذلك  
الصل في الدفع بقدر الكفاية  
ان لم يكف أهلها ومن  
يلزم دفع عنهم وانقاذ لهم  
وأفهم فوه بقدر الكفاية  
أنه لا يلزم السك الخروج  
بل يكفي في سقوطه خارج  
صهم خروج قوم منهم فهم  
كفاية (قبل) يجب الموافقة  
على من بمسافة القصر فما  
فوقها (وان كفوا) أي

أهل البلد ومن يلزم في الدفع اعظم الخطب ودوره بأنه يؤدي الى الإيجاب على جميع الامتوبة أشد الخارج من غير (نقل)  
حاجب لكن فيل هذا الوجه لا وجب مخالفة على الأرب فالأرب لا يتبعه حتى يصل اخبر بانهم قد كفوا (ولو اسروا  
مسافة الاصح وجوب بالنهوض اليهم) فهو راغبي كل قادر ولو نحو من غير ان نظير ما سر خلاصا لبعضهم (خلاصا من فتنة) بل وحيثما  
ينظر وجوب عين كدفعهم دار نابل أولى لان حمية المسلم أعظم ومن اللام بل وكل موصر كاهو ظاهرا ويقاب في الهدنة من يملكه عند  
الجزع من خلاصه مفادته بالمال في حال كافر أطلق أسيرك وعلى كذا فالطعن في رجوعه على الاسر لان أذن له في مفادته فيرجع  
عليه وان لم يشترط الرجوع على ماسر قبل الشركة (١) قوله وان لم يكن الى اللز كذا في بعض النسخ الأولى الى الفصل اه من هاشم

﴿فصل في مكر وهات ومكرمان ومند وبأن في الفوز﴾ ﴿قوله في مكر وهات﴾ الذي قوله ونظير سلفي  
 انتهى ما نقله كاسم الويسين وقوله وذكرنا في المتن ﴿قوله وما يتبعها﴾ أي ما يجوز وقتها لهيه اه  
 مفسر ﴿قوله لان الغزى الخ﴾ أي يسمى المقاتل غزى لان الخ اه عس ﴿قوله يطلب اعلاه كاتلته﴾  
 أي الماطلون من ذلك اه عس ﴿قول المتن أو تأتي الو او اه سيدع﴾ ﴿قوله لان أحدهما﴾  
 التي قول المتن وإذا بحث في المقي الاقوله أو لم يمشي الخ المتن وقوله ما لم يمشي فتنه ﴿قوله لان أحدهما﴾ عبارة  
 النهاية كل منهما اه وهي أحسن ﴿قوله منه﴾ عبارة للمقي من غيره اه ﴿قوله ويبحث الزركشي الخ﴾  
 صياغة للمقي وينبغي كما قال الأذرى تخصيص ذلك بالتلوع عتوا ما لم يرتفع فلا يجوز لهم ذلك لانهم مرصدون  
 لهمات تعرض للاسلام يصرفهم فيها الامام فهم بمنزلة الامراء اه ﴿قوله أنه ليس الخ﴾ قضيت أنه لا فرق  
 بين أن يعطل الامام الغزو وأن لا يعطى فخص ما يأتي من عدم كراهة الغزو وبصرف الغزو عن التلوع من الغزو  
 اه عس ﴿قوله لم يرتق﴾ هو من أثبت أحسن المديون وجعله رزق من بيت المال اه عس ﴿قوله﴾  
 والبليغى الخ عبارة للمقي تنبيه على أن البليغى من الصكر اقتصروا أحدهما في قوله المقصود  
 بنهاية الاستدلال ناهيا عما عطل الامام الغزو وأقبل هو وجنود على أمور الدنيا كانت شاهدتها ما انقلب  
 على غنسانه إذا استأنفه لا يأنفه اه ﴿قوله وأظن أنه لا يأنف﴾ أي وان كان المصطفى الاذن ما أولئك انه  
 لا يأنف لانه رأى المصطفى عدمه فنبى بقاء الكراهة سم وسيدع ﴿قوله منع غنذل﴾ من التقذيل  
 صياغة للمقي وشرح الروض وروى غنذول وهو من يحرق الناس كان يقول غنذول كثير وجنودنا ضعفت فلا  
 طاقتنا هم ويرذلر حصصهم من كثير الارياض كان يقول غنذول سر به كذا أو خلق مدد العبدوس من جهة  
 كذا أو لهم كين في موضع كذا وردنا نصا للحاش وهو من يتعس لهم ويطلبهم على العورات بالكتابة  
 والمراسلة وبتع هذه الثلاث من أخذ شيء من الغنم مسمى بملك قبيلهم اه ﴿قوله وجوب ذلك﴾ أي المنع  
 والاخراج اه رشدي ﴿قوله علمه﴾ لعل المراد به ما يعمل الظن الغالب ﴿قوله فحين علم الخ﴾ أي الامام  
 أو نائبه عبارة النهائية حيث قال على تلخيص حصول ذلك منه اه ﴿قوله ومريبانها﴾ أي أنها من مائة إلى  
 خمسمائة اه سم عبارة للمقي وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها ر بصماتة سميت ذلك لأنها تسمى في  
 الليل وقبل الانحلال للعسكر وخصارو وي ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال خير الاصحاب اربعة  
 وخصار السرايا أو بصماتة وخصار الجيش أو بعة آلاف وان قلباً أنتعش الفاسم القلة واما القرمذى أو أبو  
 داود وادادو يعلى الموصلى اذ صعدوا أو صدقوا اه وفي الرشدي ما وافق القداور وجوب التسمية لكنه  
 مال الى ترجيح الثاني حيث قال بعد ذكر القداور المذكور والوجه الاول من غير المستصحب المصوفاً  
 ابن الاثير ما ذكره المصنف وقال سميت بذلك لان خلاصة العسكر وخصارو من الشيء السرى النفيس اه  
 ﴿قوله وذكر هائل﴾ أو أوردتها أعين منهاها السابق اه سم ﴿قول المتن أن يؤمر عليهم﴾ يبقى  
 وفقاً للطلوب الوالو جواباً لأدركه الى التفر والظاهر المؤدى الى الضرر سم على المنهج اه عس  
 وباقى عن سم عند قول الشارح الا قسوس ثم واجب جمع الزما وافقه ﴿قوله من فوق﴾ بينا القبول  
 وجوابه يبق ﴿قوله لا يرد فيه﴾ قال الشافعى رضي الله تعالى عنه في الام ولا يبنى أن يولى الامام الغزو  
 الا فتقيد به شاعراً على أنه يحسن الا بانه عارفاً بالحرب ثبت عند العرب يتقدم عند الطلب وان يكون  
 ذاراً في السياسة والتدبير ليس من الجيش على اتفاق الكمال حتى الطاعت وتدير الحرب في انتظار الفرصة  
 وأن يكون من أهل الاجتهاد في احكام الجهاد واما في الاحكام الدينية فخصم جهات والظاهر عدم اشتراطه  
 ويستحب أن يخرجهم يوم الخميس أول النهار وان بيعت الطلائع ويتعس أخبار الكفر وبعدد الرايات

﴿فصل في مكر وهات

ومكرمان ومند وبأن في الفوز

﴿قوله وما يتبعها﴾ بكرة

غزو ووهلة الطلب لان

الغزى يطلب اعلاه كلمة

الله تعالى بغير اذن الامام

أو نائبه لان أحدهما

أصرف منه بالحاجة الداعية

لقتال والى يجر على الغزو

بالفنى الى الجهاد وبحث

الزركشي وغيره كالأذرى

أنه ليس لم يرتق استعمال

ذلك لانه بمنزلة أجرة لغرض

مهم ورسى الموالى بقوله أنه

لا كراهة في الاستدلال

للمقصود أو عطل الامام

الغزو وأظن أنه لا يأنف

أي ولم يمش فتنه كقولهم

نظاهر ووين لادام أو

نائبه منع غنذل ومرجف

من الغزو وجنود الوصف

واوجه سمع المقي فتنه

ونظير وجوب ذلك عليه

فحين علم منه ذلك وان

وجوبه مقرر لغيره واما

بحث سر به ومريبانها

أول الباب وذكر هائل

ان يؤمر عليهم من فوق

بدنه وخصارهم يارهم

بطائعتهم الامير وويسيه

فان امرهم فاق حرم فيما ظهر اخذنا من غيرهم عليه وتوليتهم الاذنان (و يأخذ البيعة) عليهم وهي بغض الوحدة اليهم بالله تعالى  
(البيان على الجهاد عدم الفرار (٢٣٨) لا يتابع فيهما خاصه عن علي الله عليه وسلم من ثم اوجب جمع التأمير لانه استمر عليه

سلي الله عليه وسلم وعمل  
الخلفاء بعده وسين التأمير  
لجمع قسده واستمر اوجب  
طاعة الاخير فيما يتعلق بعامه  
في مود كونه احكاما شرقي  
حاشية الانصاف (وله) أي  
الامام أو نائبه (الاستعانة  
بغيره ولو حرم من غير  
مسلم ان الاستعانة بمشرك  
لا يقتضي المنع بل ان الاولى  
ان لا يفعل كقوله ليس منا  
من استعنى من الرعية على أنه  
صلى الله عليه وسلم ان قال  
ذلك لطلب اعانة به تفرس  
فيه الرغبة في الاسلام فرد  
تصدق طمأنة ثمن خيانتهم  
كان يعرف حسن رأيهم  
فيما به يعلم أنه لا بد ان  
يخالفوا العدو في مقتدم  
(و يكونون يحثوا وانصفت  
فرقتا الكفر في مناهم)  
لام ضررهم حيث دون شرط  
في جواز الاعانة بهم الاحتياج  
اليهم ولو لصح خدمته أو قتال  
لقاتلوا بنا في هذا اشراط  
مقاومتنا للفرقتين قال  
المصنف لان المرافقة  
المستعان بهم حتى لا تظهر  
كثرة العدو بهم وأجاب  
البليغي بان العدو اذا كان  
ماتين وتغن مائة وخمسون  
فقتاله بالنسبة لاسلامه  
العددين فاذا استعان بمخصين  
قتلوا سوى العددين ولو  
انحاز لمخصين المهم أمكننا  
مقاومتهم لعدم رأيهم في الضعف ويؤخذ منه ان الصابغة ان يكونوا يفتحو المهم لم يدعوا على صفتنا ونفعل  
بالمستعان بهم الاصغر من افرادهم وقرىهم في الجليش (وبعيد باذن السادة) ونسأ باذن الازواج ومدن وفر عاين دائن واصل  
(ومراهقين قويا) باذن الاولياء والاصل ولونسأ أهل القمة وصيالتهم لان لهم ففعلوا سبق للموا حسنة الامتعة ومن ثم جاز جميع

ويجعل لكل فريق راية وشعارا وان يحضرهم على القتال وان يدخلوا الحرب بمقتضى لانه أحاط وأوجب  
وان يدعو عند التقاء المصنف ويستمر بالضعف وكبر بالاسراف في دفع الصوت وكل ذلك مشهور في  
سائر النسخ صلى الله عليه وسلم في دور وضع شرحه (قوله فان امرهم فاق) أي وجب طاعته لئلا يقتل  
أمر الجليش اه عش (قوله حرم الخ) ينبغي الان يكون ظاهر المنع في الضعف في أمر الحرب والجند سم  
اه عش (قوله عليه) أي الامام (قوله توليت) أي القامق (قوله نحو الاذنان) كالامامة (قوله  
لا يتابع فيهما) أي التأمير وأخذ البيعة (قوله ومن ثم اوجب جمع الخ) لا يبعد القول بالوجوب بان  
تخفيف ترك التأمير الضرر أو نكاحه في الكفر في السرية اه سم (قوله الجمل الخ) بان يؤمر واحد  
منهم عليهم اه عش (قوله فصدوا سفرا) أي ولو قصيرا اه عش (قوله وذكركه) أي التأمير  
(قوله ان الاستعانة) أي على الكفار مقتضى (قوله ولو حرم من غيرهم) كذا في المفتي (قوله وخبرهم) جواب  
سؤال (قوله لا يقتضي المنع) خبر وخبرهم مسلم (قوله بل ان الاولى الخ) أي بل المراد ان الاولى الخ (قوله  
لطلب) أي من المشركين (قوله تفرس في الخ) مسفة طالبو النصر بالمستعانة صلى الله عليه وسلم (قوله  
فصدق) من التصديق (قوله الملتزمين خيانتهم الخ) عبادة المفتي وانما يجوز الاستعانة بهم بشرطين أحدهما  
ما ذكره بقوله يؤمن خيانتهم قال في وصفتان يعرف حسن رأيهم في المسلمين والرافعي جعل معرفة حسن  
رأيهم مع أمن الحاشية شرط واحد وانما هما ما ذكره بقوله ويكونون اه (قوله به يعلم الخ) فيه توقف  
اه سم (قوله أنه لا بد ان يخالفوا العدو) وقفا للمفتي وخلافا للناحية بعبارة ولا يشترط أن يخالفوا معتقد  
العدو كالجموع النصارى كما قال البليغي ان كلام الشافعي يدل على عدم اعتبار خلافا لما وردى اه  
(قوله لامن ضررهم) الخ قوله لا يجتوز في النهاية الاقوية ويؤخذ في فضل والقوة والموصى بمقتضى  
المفتي الاقوية ومدن الى المذوقه ومن ثم ان يكون معانها (قوله في جواز الاعانة) الاولى الاستعانة (قوله  
ولا يتابع هذا) أي قره أو قتال لقتلنا ونسأ توهم المناهضة ان السان اذا قوا حتى لا يفتحو المقاومته قتال  
الاستعانة الاخرى كيف يقرون على مقاومتها معا اه مفتي (قوله قال المصنف) أي في توجيه عدم  
المناهضة (قوله كثرة العدو جم الخ) أي لو انضوا المهم (قوله وأجاب البليغي الخ) علونا للمفتي قال البليغي  
وقد أرى توجيه المصنف ان ثم أجاب بان الخ قال وأضاف في كتب جمع من المراهقين باعتبار الاحتياج غير  
ذكر القلة والحاجة قد تكون للخدمة فلا يتناقض الشرطان اه (قوله بان الله) وهذا كان الخ) لكن في  
توقف الجواز على ذلك حيث نظر ظاهر سم على ج اه عش (قوله يؤمنه) أي من جواب  
البليغي من قوله لعدم رأيهم على الضعف (قوله ان يكونوا) أي المستعان بهم (قوله نفعل الخ) أي  
وجوبا اه عش (قوله الاصغر) أي ماراء الامام مصلحة اه مفتي (قوله من افرادهم) أي بجانب  
الجليش وتقرىهم أي بين المسلمين والاولى أن يستأجروهم لان ذلك أحقر لهم اه مفتي (قوله باذن  
الازواج) أي الاولياء ولو في الشبهة كإشبهه قول شيخ الاسلام باذن مالك امرهم اه عش عبارة للمفتي  
تتبع ما ذكرنا من النسا ومن كانوا أحرار افكارهم في استئذان الاولياء أو رافة كالمعبد في استئذان  
السادة اه (قوله الملتزمين قويا) أي في قتال وغيره اه مفتي عبارة سم قيسده بالاتقواء

حرم) ينبغي الان يكون ظاهر المنع في الضعف في أمر الحرب والجند (قوله ومن ثم اوجب جمع التأمير الخ)  
لا يبعد القول بالوجوب بان تخفيف ترك التأمير الضرر أو نكاحه في الكفر في السرية به بلا فائدة (قوله به يعلم  
الخ) فيه تأمل (قوله به يعلم أنه لا بد ان يخالفوا العدو الخ) لا يشترط خلافا لما وردى خبر (قوله وأجاب البليغي  
بان الله) وهذا كان ما بين الخ) لكن في توقف الجواز على ذلك حيث نظر ظاهر (قوله ومراهقين أهوا)

ولو غير قوي لا يحضرون لانه لا يمتدى لنفعه ولكون ما هنا غير ممنوع على الشجعان والعباد فان امتناع السفر بالصبي في البحر على ما مر والمواسي  
يمنع من لبس المال والكتابة كانه من غير حاجة لان سيدهم على ما قاله الباقين لان (٢٣٩) لهما السفر بغير اذنه وتدينه في ان هذا

لان سابقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيما لا اقرباه اه (قوله ولو غير قوي) أي مثل ما ذكرناه  
أي ممن هو السابق بخلافه لقتال فلا يندفع من الرأفة من القوة اه نهاية (قوله لا يحضرون) أي غير محضر  
أخذنا من التعليل (قوله ولو كون ما هنا) جواب سؤال (قوله على ما مر) أي في باب الجرح اه سم (قوله  
فيها) أي في المواسي بعقوبة المكاتب (قوله وكان يدينه في التوقيف) لا نسخ فلا يدينه اذن السيد  
خلافه الباقين نهاية ومعنى (قوله لئلا) الخ قوله ومعنى الجرح في المتن والى قول المتن ويصح في النهاية  
الاقوله مكاف وقوله فيه نظر وقوله لتعينه الى الله لا يصح وقوله نعم الى صرحوا (قوله وكذا الا) حاد ذلك  
أي بذل ما ذكر من أموالهم واهلهم جواب ما هنا ومعنى قوله في المسألة أم الكافر فلا يلزم رجوع فيه الى رأي الامام  
لاحتياجه الى الاجتهاد لان الكافر قد يفتون بحق وأسنى قال عس ولا تسلط لهم على بيت المال اه (قوله  
نعم ان يذل) أي كل من الامام والا حاد عس ومعنى (قوله ليكون الغزو) سواء شرط ان يؤبده أو ان  
ما يصلح لمن الغنمة ليقابل اه عس (قوله لا يجوز) قضيتاه مرجع لتساوي الشر ما المذكور اه  
عس (قوله مكاتب) عبودية النهاية وليس كما يحسن بعضهم اه (قوله لهما) أي القن والمغذور (قوله  
صينا أو ذمة) راجع الى المتن (قوله لا يصح ما) اعتمدناه في كل (قوله لا يخدمه في الاجرة) وانما ذكره  
هنا لونه قوله ويصح استخراجه الى الخ اه معنى (قوله فيسار الخ) أي في الحالة الثانية للكفر (قوله  
واغاصم الزمام من لم يجمع الخ) أي بان آخر يفرضه الغير لكن انما ياتي به بعد الحج عن نفسه ما ذل لم يستأجره  
للحج عنى الى الس. متفالا ولين وقت الاجارة اه عس (قوله لانه يمكن الخ) قد يقال ما يمكن هاهنا كدون  
هنا (قوله والزام الخ) حلف على الزمام من الخ (قوله لانه الخ) أي خدمة المسجد والتذكير بتأويل  
ان يخدم (قوله وما يخدمه ما لم يترك الخ) جواب سؤال (قوله اعانة) أي ومريضهم اه معنى (قوله ومن  
أكره) أي قوله نعم في المتن (قوله ان تعين) أي فما اذا دخل الكفار بلدنا (قوله ولا استعصما) أي  
على المكره بكسر الزاء اه عس (قوله المكره الغير المكلف) أي الصبي ولو كان المكره الامام اه عس  
(قوله مطلقا) أي المسدة كلها (قوله هنا) أي في الجهاد (قوله مطلقا) أي حضرة الوصي تمام اه عس  
والاولى للمسدة كلها (قوله وهو مرجع فيما قلته) عبودية النهاية وقد اسبق في السعي كذلك اه معنى  
مطلقا عس عبودية الرشدي أي في أصل استحقاق الاجرة اه (قوله ونحو الذي) الخ قوله ولين عينه في المتن  
(قوله ونحو الذي) كالعبادة والستامن اه معنى (قوله المكره) بالجرح في الآية وقوله أو المستأجر عس  
عليه أي المكره عس (قوله لا يجوز) كان يقول الامام له أرضك أو أعطك ما تستعين به اه معنى (قوله  
استحق الخ) خبر ونحو الذي اه عس (قوله أحوثا مثل) أي المسدة كلها اه عس (قوله ولا) أي وان لم  
يقاتل (قوله فقط) أي وان تعطلت منها فمقتهم في الرجوع لانهم ينصرفون حينئذ كيف شاؤوا ولا حبس ولا  
استتجار وان وشوا بالجر وحلهم بعد الامام بشي رخص لهم من أو بعد اجساس الغنمة بغير بابها الا اذا  
خرجوا بلاذن من الامام فلا شئ لهم سواء اتهمهم عن الخروج أم لا بل تغز وهم فجعلناهم عتقا وراة  
اه معنى در وض مع شرحه (قوله من جنس الجنس) أي لا من أصل الغنمة ولا من أو بعد اجساسها اه معنى  
تقديمه بالاقرباه لان سابقه في الاستعانة في نفس القتال ولا ينفع فيما لا اقرباه (قوله على ما مر) أي في باب  
الجرح (قوله لا يحتاج لاذن) المعتمد الاجتهاد فيهما مر (قوله وكذا الا) قال في شرح الروض وخلفه  
في المسألة الكافر فلا يلزم رجوع فيما لا يرى أي الامام لا يحتاج الى اجتهاد لان الكافر قد يفتون اه (قوله  
ويجوز ان غير المكلف كذلك) كتب عليه مر (قوله كذلك) وجهها من جنس من يتعين عليه ويقول  
من شأن المسلم التعيين (قوله لا يجوز) كان قال أرضك

والاستعصا من خروجها الى حضوره الوصية تتم المكره الغير المكلف يفتي استحقاقه الا حلفه لانه لا يتعين عليه وان حضره غيرهم صرحوا  
في القن المكره بالله يستحق هذا الحق مطلقا ولا يتعين له ما اذا دخلوا بلادا وهو مرجع في كذا كونه نحو الذي المكره والمستأجر مجبور له  
انما قل استحقاقه أحوثا مثل والا فلا يذهب فقط من جنس الجنس ولن عينه ما لم

أوثانهم لعباد التجهيز ميتا حتى في الترتيب كتم في بيت المال ثم تسقط (و يصح استخباري) ومعهاد ويستأن من بل وحري للجهاد (الامام) حيث يجوز الاستعانة به من جنس الجنس دون (٢٤٠) غير ملانه لا يقع عنه واعتذر بجهالة العمل للضرر ولا به يستعمل في معاهدة الكفار لا

(قوله أوثانهم) أما أوثان المكره غيرهما لا جرح على المكره حيث لا تركه عس (قوله ثم تسقط) هلا قدم على السقوط مياسر المسلمين ولعل سبب ذلك كون الفاعل من جهة المكلفين وفيه نظر سم على ج اه  
عش (قول المان استخباري) أي ولو با كرم سهم لراجل أفراس مقسقين وروض مع شرحه (قوله ومعهاد) أي قوله فان لم يخرج في المعنى الاقوله بل وحري والى قوله كما صرح عليه في النهاية الاقوله أو الاسلام الى الملتز وقوله بل وقيل الى ويحل قتلهم وقوله انتهى الصريح في الصلى والمرأة (قوله حيث يجوز الاستعانة به) أي بان احتضناهم وأمننا حياتهم وكافوا بحسبوا انضمت فرقنا للكفر فاقومناهم كانتقدم اه عش  
(قوله دون غيره) أي من أصل الفتيمة وأر بعد أخماسها اه سم عبارة المعنى قضية كلامه محض اعتبار الذي يحرم وما يمال كان من مال تقسمون أموال بيت المال وليس مراد ابل انما يعطى من سهم المصالح سواء كان مجبى أم أحرقت ولوين غير غنيمته قتاله لامن أصل الفتيمة فلو لم أر بعد أخماسها لانه يحضر المصلحة لانه من أهل الجهاد اه (قوله لا الخ) علة للمتن (قوله لا يقع عنه) أي عن الذي فاش بما يستقبل البواب اهنيق (قوله للضرورة) فان المقصود القتال اه معنى (قوله فسقط) اظهار أن الأجازة لا تنفسق نفسها حيث بل لا بد من القفط فليراجع (قوله واسترحمت الخ) أي فلو كان مرفق آت لا تنفسق وأقوه هافرم به اه عش (قوله وان خرج ودخل دار الحرب الخ) بقى ماذا خرج ورجع قبل دخول دار الحرب باختيار أو بدونه أو بعد دخولها وترك القتال لمختيار سم على ج (أقول) والظاهر أنه يسترحمت ما أخذ اه عش (قوله وكان ترك القتال بلا اختيار) أي من الذي ولو جتوه فغسل فيه من كونه بعد دخول دار الحرب فلا يسترحمت ما أخذ وكونه قبل دخولها فيسترحمت من وقوله فلا أي فلا يسترحم اه عش (قوله واسترحمت) أي اجازت من اه عش (قوله الانسحاق هنا) معتمد عش ومعنى (قوله بان الطارئ الخ) أي الحضي وقوله والطارئ هنا أي الاسلام (قوله من المسلمين) القول الملتز ويحرم في المعنى الاقوله أو الاسلام الى الملتز وقوله ويحت الى الملتز (قوله استخباري) أي ويقتدر (قوله هنا كافر) أي يوفى الاذن مسلم اه معنى (قوله اذن له) أي الغير اخعش (قوله بغير قطعاً) لم يختلف الامام وغيره في الاذن وعصمه صدق الامام لان الأصل عدم الاذن اه عش (قوله وقتل قريب يحرم الخ) خرج غير قريب فلا يكره قتله سم على ج أي بان كان حرما لاقربته كبحرم الزناح والمساورة اه عش (قوله من قتل ابنه عبد الرحمن الخ) ثم أسلم بعد ذلك رضى الله تعالى عنه اه عش (قوله ولو بغير مسمع) أي بطريق يجوز له اعتماده اه معنى (قوله نيباسن الانبياء) أي وان اختلف في نبوته كاقمان الحكيم ومريم بنت عمران اه عش (قوله مائاني) أي أنفا (قوله فلا كراهة حيثن) بل ينبغي الاستقبال وكذلك لا كراهة اذا قصده وقتله فقتله دفعاعنه اه معنى (قوله وجرم قتل مبي) وبقتل مراهق نبت الشعر الحسن على عاتل ان نباهه دليل بلوغه لان ادعى استحلاله بدوام حلقه أنه استحلاله ذلك فلا يقتل منه على ان اللات لليس بلوغا بل دليله وحلقه على ذلك واجوبون تعين حلقه من يدعى الصبا لظهور أمارات البلوغ فلا يترك بغير دفعه او معنى وروض مع شرحه (قوله وان لم يكن لها تكلم) كراهة يروى وعبد الاوثان (قوله على الاوجه) ودفاعا للنهاية وخلافا للمعنى (قوله ومن يهون) الى قول الملتز

يحتمل في معاهدة المسلمين فان لم يخرج ولو لم يوصل فخصت واسترحمت ما أخذ وان خرج ودخل دار الحرب وكان ترك القتال بغير اختيار فلا واسترحمت عين كافر فاسم قضية فتقوله لم واسترحمت طاهر فلعنة مصدر فاختص انضمت الاجارة الانسحاق هنا الا أن يفرق بان الطارئ ثم يقع مباشرة العمل فتقوله يلزم من تعذره الانسحاق والطارئ هانيس كذلك فلا ضرورة الى الحكم بالانسحاق قول ولغيره من المسلمين استعمل الذي كالاذان والاصح للاحتياج للجهاد الى مزيد نظر واجتهاد ولان الاجبر هنا كافر قد يفتن ويحتاز كسنى ان الامام لو أذنته فيميل لظلم (ويكره) تنزيها (لنار قتل قريب) لان فيه نوعا من قطع الوهم (د) قتل قريب (بحرم أشد) كراهة لانه مسمى الله عليه وسلم منع أب بكر من قتل ابنه عبد الرحمن رضى الله عنهما (و) أحد (قتل الابن بغيره) يعنى علمه ولو بغير مسمع (نسب) أي يذكركه سو (الله تعالى) أو نوبس (الانبياء) أو رسول (عجدا) (عنى الله عظمه وسلم) أو الاسلام أو المسلمين أشدا مما يأتى (والله أعلم) فلا

كراهة حيثن تعذر على الله تعالى ولحق أنيائه (و يحرم قتل مبي ويمنون وامرأته) وان لم يكن لها تكلم على الاوجه فيسرقون خلافاً في هذا ذلك (ومضى بشكل) ومن يهون



الاذان قالوا كيا صله أورد - بوا من مر كذا أطلقوه وينفي تحفه منه بالمعز بل لو قيل بالكف كالنساء لم بعد ثم أشتار فرض ذلك في المرأة وشيخ الأحنف لم يفتي وهو ظاهر وحمل قلهم ان لم ينهزوا أو لا لم تبعهم أو تنترس بهم الكفار وان أمكن دفعهم بغير القتل انتهى الصحيح في المرأة والتي نعم المضطر قل هو لا كالمسلم (و بحمل قتل) ذكر (راهب) وهو عابد (٢٤١) النصاري وسوقه (وأجبر) لان

فيسترون في المفتي الا قوله بالمعز بل لو قيل وقوله وحمل قلهم الى أو تنترس (قوله) لان قالوا قال في العباب فقتلوا من قبلهم وان دفعوا بغيره لا مبددين اه سم وقاتلته في الشارح وعملوه الرض مع شرحه لان قاتلوا بغير وقتلهم وان أمكن دفعهم بغيره (قوله) من مر) عبارة المفتي والاسنى الاسلام والمسلمين اه (قوله) كذا أطلقوه أي استثناهن سبعين من (قوله) تحفيسه أي اطلاق الاستثناء المذكور (قوله) وغيره ألقى به الخ (قوله) عبارة المفتي والاسنى الخامسة أي من المسائل المستثناة من حرمه القتل اذ بالخطي أو المرأة الاسلام والمسلمين اه (قوله) الخ (قوله) الخ ينفى والريق البالغ وهو داخل في قوله سابقا بالكف اه بدعمر (قوله) وحمل قلهم أي اذ قالوا سم على ج اه عش عبارة السيد عمر أي اذ قالوا أو سموا اه (قوله) والآن تبعهم ظاهر من ان شيعي اجتماعهم ووجوههم القتال وينفي خلافه سيما اذا نكف انضلمهم بلبش الكفار وما نكفهم اه عش (قوله) أو ينترس الخ عطف على قاتلوا (قوله) وان أمكن دفعهم الخ راجع الى قوله ان لم ينهزوا أيضا سم على ج اه عش هذا مبني على أن قول الشارح أو ينترس الخ معطوف على لم ينهزوا وأما اذا عطف على قاتلوا فيلزم صريح منيع المفتي ومتعين بالتأمل فخصت بقوله أو ينترس الخ (قوله) بالمرأة والتي) والحق المنعوت بالمرأة والتي بالمرأة لا لاحتلال أوثقه معنى واسى (قوله) وهو عابد النصاري شيئا أو شأيا اه استثنى ذلك في ذكر أو أوثى اه (قوله) وسوقه بضم السين وسكون الواو اه أسمى وفي الشاموس السوق بالضم الرعية والحد والجوع والمذكور والذئب اه (قول المتن وأجبر) أي منهم بان استأجروا ما ينفقونه اه عش (قوله) لان بهم) أي الراهب والسوق والاحسير (قوله) أو أوتلوا أشار به الى أن قول المتن لقتال الخ راجع للشيخ ومن ينفقه كما يصرح به قوله الآتي أما ذلك قال الخ (قوله) نعم الرسل) أي منهم اه عش (قوله) لا يجوز قتلهم) أي جبت دخول الجرد بلبش الخمر فان حصل منهم تجسس أو خيلة أو سب للمسلمين بآثار قتلهم اه عش (قوله) خلاف ما) الى قوله وتظهر في المفتي الا قوله وان قال الزركشي الظاهر خلافه (قوله) يتلاف الخ) راجع الى قوله واذا جاز الخ (قوله) وصيائهم) الى قوله وسي تابعه في النهاية الا قوله وقال ابو بصير (قوله) وصيائهم) أي وجبايتهم اسمي ومعنى (قوله) وغيرهم) من هدم بيوتهم والقاصيات أو عقرب عليهم اه معنى (قوله) كآله البندديني وان قال الزركشي ان ظاهر خلافه عبارة النهاية وظاهر كلامهم جواز اتلافهم بما ذكر وان قدرنا عليهم بدونه وهو كذلك وقولهم ان الظاهر خلافه مجمل على ما اذا اقتضته أي خلافة مصلحة المسلمين اه (قوله) وذلك) راجع الى المتن (قوله) ورواهم بالتحقيق) أي وقس في ما في معناه مما به الاهلاك به شيخ الاسلام ومعنى (قوله) يعمل من حرمته) عبارة المفتي بكلمة أو يوضع من حرمها اه (قوله) ان يحمله أي الاستدلال المذكور (قوله) انك) أي المحصول ما بعد (قوله) لا يتابع) الى قوله خلافاً للمفتي (قوله)

(قوله) الا اذا قالوا قال في العباب يقتلون مقبلين وان دفعوا بغيره لا مبددين اه (قوله) مرأى أشتار فرض ذلك في المرأة الخ) لما قال في الرض وبجرم قتل امرأته وحسنه وصي وجنونه لان قالوا قال في شرحه وفي معنى القتل سب المرأة والخنى للمسلمين اه (قوله) وحمل قلهم) اذ قالوا (قوله) وان أمكن دفعهم الخ) راجع لقوله ان لم ينهزوا أيضا (قوله) ورواهم بالتحقيق) وظاهر كلامهم ان يجوز اتلافهم بما ذكر وان قدرنا عليهم بدونه قال الزركشي وبصره البندديني لكن الظاهر خلافه اه شرح الرض وقوله وظاهر كلامهم الخ هو كذلك وقوله لكن الظاهر خلافه مجمل على ما اذا اقتضت

( ٢١ - (شرافي وابن قاسم) - ناسع ) نعم لو تحصن حيرون بمحل من حرم مكنهم بجز حصارهم ولا قتلهم بما يأم

تعظم الحرم وظاهر ان محله حيث لم يضطر لقتل (وتشبهت) أي الاغار تعاليم (لا) لا يتابعه وقال عن نسايتهم وفوار جهل مثل عنهم

هم منهم ويبحث الزركشي كالبليغني كراهته بحث لاحاجة الملائكة لا يؤمن من قتل مسلم بظن أنه كافر ولا يقتل من علم أنه لم يبلغه الدعوة  
بهذا ولا يفرضه حتى يعرض عليه الإسلام ولا ضمن خلافاً قال إن عرض عليه مستحب ما من بلغته فله قتله ولو لم يبلغه رضى باتباعه إلى أن يسلم  
وليتهم الجزية إن كان من أهلها (وان (٢٤٢) كان فيهم مسلم) واحداً أكثر (أسيراً أو ناجزاً ذلك) أي إحصاءهم وقتلهم عما بين

وتبينهم في غفلة وان علم  
قتل المسلم بذلك لكن يجب  
توقفاً يمكن (على المذهب)  
إسقاطها على الجهاد علمنا  
بعض مسلم عندهم ثم يكره  
ذلك بحث لم يفتقر إليه كان  
لم يحصل الفتح إلا به تحزراً  
من إيذاء المسلم ما أمكن  
ومثله في ذلك الذي ولا ضمان  
هناك قتله لأن الفرض أنه  
لم تعلم عنه (ولو التزم حوب  
قتله سوا إن شاء) وخلاف  
(وصيان) وبجائز وعيد  
منهم (جزء ومبهم) إذا  
اضطرر إليه لضرورة  
(وان دفعوا جميعهم  
أنفسهم) التزم حوب ألا  
(ولم يند ضرورة إلى مبهم  
فلا يظهر تركهم) وجوبا  
لأنه يؤدى إلى قتله من غير  
ضرورة لكن الغنم على  
الروضة من الجوارز أي مع  
الكراهة وهو قياس ما مر  
في قتلهم بجائز قال في البحر  
ويشترط أن يقصد بذلك  
التوصل إلى جرائهم (وان  
تترسو المسلمين) أو ذنوب  
(فان لم تدع ضرورتها  
ومبهم تركهم) وجوبا  
صيانة لهم وليكون حوبهم  
لأجل حرمته والهدم  
فأردوا نحو القرية على  
المتعمد لأن حوبهم لحظ

(سئل) أي التي على الله عليه وسلم (قوله هم منهم) مقول القول (قوله ويبحث الزركشي الخ) هل هو راجع  
إلى ما قبل التثبيت على قياس ما يأتي في قوله لا تقتلهم بكرة الخ اه سم أقول بتقديم المبنى هذا البحث على  
التثبيت صريح في الرجوع (قوله ولا يقتل الخ) أي لا يجوز قتله بمبنى معنى وأنى (قوله هذا) أي إحصاء وما  
عطف عليه (قوله ولا) أي أن قتل منهم أحد قبل عرض الإسلام اه معنى (قوله ومن) أي بأخس الديار  
اه عرض (قوله فله) أي لإمام بل المسلم مطلقاً (قوله ان كان من أهلها) إحصاء من شعوب عابدين  
(قوله واحد) أي قول المتن ويحرم في النهاية الأقوله أو الوجوب وكذا في المبنى الأقوله ونقطة التعليق إلى موضع  
الجواز (قوله فأكثر) عبارة الفنى وكالمسلم الطائفتين المسلمين بكافة الرافى وقضته عدم الجواز إذا كان  
في المسلمين كقوله هو كذلك اه (قوله توقيه) أي المسلم (قوله يكره ذلك) أي إحصاءهم الخ اه عرض (قوله  
حيث لم يفتقر إلى الخ) والا فلا يكره وان علم أنه يصيب مسلماً اه أسنى (قوله كان لم يحصل الفتح الخ)  
وتكره ضرراً به معنى وأسنى (قوله ومنه) أي المسلم (قوله ولا ضمان هنا) أي لأديه اه أسنى (قوله  
في قتله) أي المسلم أو الذي اه عرض (قوله لم تعلم عنه) فان علم عنه من اه عرض (قول المتن جزر  
ومبهم) ويتوفى من ذكر اه معنى (قوله من الجوارز) أي جوارزهم كيجوز نصب التحقيق على الشائعة  
وان كان يصيهم وثلاثاً فتخذوا ذلك ذريعة على تعطيل الجهاد وأوجه إلى استبقاء القلاع لمبهم معنى وأسنى (قوله  
ويشترط) أي في جوارز الرى اه معنى (قوله بذلك) أي رى نحو النساء (قوله مسلمين أو ذنوب) أو واحد  
منهم في موضع (قوله لان حوبهم) أي القرية ونحوها (قول المتن جزر ومبهم) على قصد قتال المشركين  
نهاية ومعنى (قوله ويتوفون) بيناهما المفعول الضمير للمسلمين والذين عبارة الفنى وتتوفى المسلمين وأهل  
التمتع بسبب الأماكن لان مقصد الكف أي الأعراس (قوله عنهم) أي المسلمين والذين المنقرض منهم  
(قوله أعظم) أي من مقصد الأقدام اه معنى (قوله عن بيعة الإسلام) أي جماعة الإسلام اه عرض  
(قوله وقضته التعليق الخ) عبارة النهاية وأعماله نقل وجوبه بفتوى الخلاف في الجوارز (قوله وكان المقابل  
الخ) كذا في النهاية أيضاً لما نفاة القوم فتعطله من تحريف بالنسخ وأصله المقابل للموحدة الفتحة أي  
القاتل بعدم الجوارز (قوله لان غايته الخ) على لقوله المقابل والضحية فلا طرار (قوله انتخاف) أي من  
الانتكاف عن التترس منهم (قوله ودم المسلم) أي والذي بالمستترس به (قوله واعتاده) جواب لما والضحية  
لخلاف (قوله ومع الجوارز) أي الأصغر أو الوجوب أي الذي يقتضيه التعليق (قوله بضمن المسلم الخ) وان  
تترس كافر بترس مسلم أو ركب فرس فترس مسلم فالتلفه ضمه الان اضطر بان لم يكن في الانتقام الدفع إلا  
بأصابت فلا يضمنه في أحد وجهين يظهر ترجحه اه معنى (قوله ونحو الذي) عبارة الاسنى والمبنى

مصلحة المسلمين بخلافه مر (قوله ويبحث الزركشي كالبليغني الخ) هل هو راجع أيضاً إلى التثبيت  
على قياس ما يأتي في قوله لا تقتلهم بكرة الخ اه معنى (قوله ومع الجوارز أو الوجوب بضمن المسلم ونحو الذي  
بالدية أو العتمة والكفارة ان علم وأمكن توقيه) عبارة الرضى وشرحه فان قتل مسلم وجبت الكفارة لانه  
قتل مصحوماً وكذا الدية ان علم ان قتله مسلم كان يكتفيه والى غير مختلفا إذا لم يعلم مسلماً  
وان كان يعلم ان فيه مسلماً الشدة الضرر ولا القصاص وان تترس كان تترس بمسلم أو ركب فرس فترس مسلم  
مسلم فالتلفه ضمه الان اضطر بان لم يكن في الانتقام الدفع إلا بأصابت فلا يضمنه في أحد وجهين وقطع التولى  
بأنه يضمنه كالألف في حال القتال غير عند الضرورة اه فهم مستثنان الأولى إذا تترسوا بمسلمين والثانية إذا تترس

سقى الغنائم لا غير (والان) بان تترسوا بهم في حال القتال الحرب واضطرر رآهم بهم بان كانوا انتكفوا عنهم فظهر وبأنوا  
دخضت نسكتهم فبنا (جزر ومبهم في الأصح) ويتوفى بحسب الامكان لان مقصد الكف عنهم أعظم ويحتمل هلاك طائفة الدفع عن بيعة  
الإسلام وقضته التعليق رجب بالرى لان يجب بالرى الجوارز الموقوف الخلاف فيه وكان المقابل قوله لان غايته انتخاف على أنفسهم ودم المسلم  
لا يباح بخلافه بدليل سورة الكهف أيضاً فاختلنا بالجوارز فقط ومع الجوارز أو الوجوب بضمن المسلم ونحو الذي بالدية أو العتمة

وكالذى



الله في العزائم (ويجوز)  
 الغير (الى فتنة بعده) حيث  
 لا أثر بينهم أي يطلع في  
 ظنه كما هو ظاهر (في الاصح)  
 لا طلاق الاية وانا نقضي  
 القتال قبل عوده أو يجيبهم  
 اكثافا باجتماعهم في دار  
 الحرب ولو حصل بغيره كسر  
 قبلوا بجيش امتنع على  
 ما اعتصموا الاذرع وغيره ولا  
 يشترط لعله استشهدوا وغيره  
 نحو ما الى الاستعداد قال  
 جميع بشرطوا اعتمادا  
 الزفة (وليسارك) مقصرف  
 لعل بعد على الاوجه ومن  
 أطلق انه يشترك لانه كان  
 في صلته تناظر بنفسه  
 أو ثمر من الثبات في الصف  
 يجعل كلامه على القريب  
 اذ لم يقرب عن الصف فبغيره  
 لا يضر لها لاجل التعريف  
 لان ما ذكر من التعليل إنما  
 يتأق فيه فقط كما هو ظاهر  
 ولا (مخير الى) فتنة بعده  
 الجيش فيما غنم بعد مغارقاته  
 ويشترك مقصرا الى فتنة  
 (قريبتي الاصح) لبقائه  
 نصرة ويصدق بينه انه  
 قصد التعريف والتعزير وان  
 لم يعد الا بعد انقضاء القتال  
 صلى الاوجه ومن أرسل  
 جاسوسا شارك فيما غنم في  
 غنيمته مسلطا لانه مع كونه في  
 مصيبتهم خاطر بنفسه أكثر  
 من بقائه (فان زادوا على  
 مثلنا انما انصرف) مسلطا  
 لانه (الا انه يحرم انصرف  
 مائة بطل عن مائتين وواحد  
 ضعفا) ويجوز انصرف

ينضم اليها ويرجع معها بخار ما بقي من انصرف لقوله تعالى الا انصرفوا لقتال أو مضى الى فتنة انصرف اصله  
 الحصر في سبع وهو الناحية والمكان الذي يجوز له الدخول هذه الناحية انضمام الى طائفة من المسلمين  
 ليرجع معهم بخار ولا يلزمه العود ليقابل مع الفتنة المحترق الباطل الا ان عزمه العود لذلك يخص له  
 الانصراف فلا يخرج عليه بذلك واجبا ولا يجب فضاؤه لانه لا يجب بالانصراف الصريح بجماعه الصلاة على الميت  
 ففي الزم أولى اه (قوله فشد الاثم) ولا يشك هذا بان الحلة المخلص من الرأوس الشعة والزاكاة  
 ونحوها مكرهة ولا نكاح الكلام ثم يفرض في حيلة تشاؤون عقد صحيح أصغر معه لى أن يفعله المخلص من  
 الاثم وانه لم يفرض في قصد ترك القتال لا يبروان أخبر ظاهر اختلافه فهو كذب لما غنم ما في نفسه اه عش  
 (قوله في العزائم) أي فيما يعزم على فعله ويريد اه عش (قول المتن الى فتنة بعده) والاولى به ضبط  
 البعيدة بان تكون في حد القرب المار في التيم أخذ ما من ضبط القريب يتعد الفوت اه نهاية وسأني  
 ما به (قوله حيث لا أقرب بينهم) وقضيه كلامهم جواز انصراف الجيش أو أكثره من وجه العدو بعد  
 الزحف بلا سبب الى فتنة بعده وهو بعد والاقص منه الا لعدركوف استئصال البعيد ونحوه كثر اه سن  
 (قوله لا طلاق الاية) ولقول عمر رضي الله تعالى عنه أنا فئتكم مسلم وكان الذي ينسب وجنود بالشم  
 والعراق كذا في المتن كالعز زويه على ما في ضبط صاحب النهاية لبعده بعد القرب فلنأمل الآن يكون  
 مقصود صاحب النهاية بيان ابتداء البعيد اه سددع (قوله وان تقضي القتال الخ) أي في ظنه وسكت  
 عن هذه الغاية المتنى والروض وشرحه شرح المتجمل فراجع (قوله أو يجيبهم) أي انصرفوا اليهم قال  
 الرشدي أنظر هل هو مضاف لغايته أو مفعولة اه أقول والظاهر الثاني (قوله ولو حصل بغيره الخ) ظاهر  
 ان المراد مسلطا أي ولو الى فتنة قريبة (قوله امتنع الخ) معتمد اه عش (قوله ولا يشترط الخ) ويندبلن  
 في العجز أو فيه مما ذكر قصد التعزير أو التعريف يخرج عن صورة الفرار الجرم اه وروض مشرحه زاد  
 المتنى واذا صعد بالفرار هل يشترط في ثبوت ان يعود الى القتال أو يكفيه ما من عادلا ينزح كما أمر الله تعالى  
 فيوجهان في الحادى والظاهر الثاني اه (قوله لعله) أي التعزير اه عش (قوله وقال جمع الخ) عبارة  
 النهاية وان ذهب جمع الخ بصيغة الغاية (قوله ولا يشترك مقصر الخ) أي الجيش فيما غنم بعد مغارقاته  
 ويشارك فيما غنم قبلها اه معنى (قوله مقصر) الى قوله لا مذكر في المتن الاية لانه الى يصل والى  
 قول المتن ويجوز في النهاية (قوله مقصر) أي المستقل عن محله لكن أولاً رغبنا الخ اه عش (قول المتن  
 الجيش) مفعول يشترك (قول المتن فيما غنم بعد مغارقاته) اماما غنم قبل مغارقاته فيشاركه فيما غنم ونهاية  
 (قول المتن ويشترك مقصرا الخ) أي الجيش فيما غنم بعد مغارقاته نهاية ومعنى (قوله وبصدق) أي  
 المنصرف عن الصف (قوله وان لم يعد الخ) خلافا للمعنى في المقصر حيث قال فيه صدق بينه ما عاقبل  
 انقضاء القتال ويستقيم من الجميع ان خلف والافاق المحوز بعد عوده فقط اه (قوله ومن أرسل) الى  
 قول المتن ويجوز في المتن (قوله ومن أرسل جاسوسا) أي أرسله الامام ليظهر عدد المشركين وينقل أخبارهم  
 البنا اه معنى (قوله مسلطا) أي قرب أو بعد اه عش أي عاقبل انقضاء القتال أو بعده (قوله في  
 مصيبتهم) أي جيش المسلمين (قوله من بقائه) أي في الجيش ببقائه في الصف (قول المتن فان زادوا) أي  
 الكفار (على مائتين) أي منا (ما انصرف) ولو روى الظفر حيث ذان ثبنا ان ثبنا ان ثبنا ان ثبنا  
 معنى وروض مشرحه (قوله مسلطا) أي سواء كان فضاؤه للمقاومة أم لا وانما ذكر هذا الاطلاق ليعلم  
 الاستثناء الا (قول المتن مائة بطل) أي سنا وقوله عن مائتين الخ أي من الكفار اه عش (قوله  
 يؤيد ما يأتي) أي فيسبل قوله الآتي ونحوه والمباهر وتاخذ انصرف الخ (قوله ويجوز انصرف الى فتنة  
 بعده) قبل والاولى به ضبط البعيد بان يكون في حد القرب المار في التيم أخذ ما من ضبط القريب يتعد الفوت  
 اه عش (قوله أو يضربون ويجوز انصرف الى فتنة بعده الخ) وقضيه كلامهم جواز انصراف الجيش أو أكثره من  
 وجه العدو وبعد الزحف بلا سبب الى فتنة بعده وهو بعد والاقص منه الا لعدركوف استئصال البعيد ونحوه

ما تشفعه عن ما توتعت وتوسعين بطلان (في الاصح) اعتبارا بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص بخصوصه لا من النص بقرينة ما قبله والزمك  
 رأي اهل عدد تغريب الاوصاف ومن ثم لم يخص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا واكب (٢٤٥) وما من قبل الضابط كقوله الزركشي

كالبلقيني ان يكون في  
 المسامين من القوم ما يوجب  
 على الظن انهم يقاتلون  
 الزائد على مثلهم ويرجون  
 الظفر بهم اومن الضعف  
 ملا يقاربونهم واذا لم  
 الانصراف فان غلب الهلاك  
 بسلا كراهه وجب اوجها  
 استحب (وتجوز) أي تباح  
 (المبارزة) يجوز ان يبدو  
 وغيرها وبجانب البلقيني  
 امتناعا على مدني وذو  
 اصل وجها من انهم ما وزن  
 لم يؤذنه في خصوصها  
 فان طلبها كافر استحب  
 الخروج اليه لماتى تركها  
 حيث من استباحهم بنا  
 (وامتنع) أي تباح او  
 نسي المبارزة (من حارب  
 نفسه) عقر فونه وجراجه  
 (وذا من الامام) أو أمير  
 الجيش لانه اعرف بالصلحة  
 من غيره فان احتل شرط  
 من ذلك كرهت ابتداء  
 واسلمه وجازت بلا فقه لجواز  
 التفرغ بالنفس في الجهاد  
 وجرحه المارودي على من  
 يؤذيه قتله لغيره مسلمين  
 واعتمد البلقيني ثم ابدى  
 احتمالا بكرها مع ذلك  
 والاو جسدك الاول لهذا  
 أعني ما نقل من المارودي  
 ملا ذكره شارح الفتاوى  
 شرح الروض لمخشا قال  
 المارودي ويستمر في

ما تشفعه أي مناووقه عن ما توتعت وتوسعين بطلان (في الاصح) اعتبارا بالمعنى لجواز استنباط معنى من النص بخصوصه لا من النص بقرينة ما قبله والزمك  
 رأي اهل عدد تغريب الاوصاف ومن ثم لم يخص الخلاف بزيادة الواحد ونقصه ولا واكب (٢٤٥) وما من قبل الضابط كقوله الزركشي  
 كالبلقيني ان يكون في  
 المسامين من القوم ما يوجب  
 على الظن انهم يقاتلون  
 الزائد على مثلهم ويرجون  
 الظفر بهم اومن الضعف  
 ملا يقاربونهم واذا لم  
 الانصراف فان غلب الهلاك  
 بسلا كراهه وجب اوجها  
 استحب (وتجوز) أي تباح  
 (المبارزة) يجوز ان يبدو  
 وغيرها وبجانب البلقيني  
 امتناعا على مدني وذو  
 اصل وجها من انهم ما وزن  
 لم يؤذنه في خصوصها  
 فان طلبها كافر استحب  
 الخروج اليه لماتى تركها  
 حيث من استباحهم بنا  
 (وامتنع) أي تباح او  
 نسي المبارزة (من حارب  
 نفسه) عقر فونه وجراجه  
 (وذا من الامام) أو أمير  
 الجيش لانه اعرف بالصلحة  
 من غيره فان احتل شرط  
 من ذلك كرهت ابتداء  
 واسلمه وجازت بلا فقه لجواز  
 التفرغ بالنفس في الجهاد  
 وجرحه المارودي على من  
 يؤذيه قتله لغيره مسلمين  
 واعتمد البلقيني ثم ابدى  
 احتمالا بكرها مع ذلك  
 والاو جسدك الاول لهذا  
 أعني ما نقل من المارودي  
 ملا ذكره شارح الفتاوى  
 شرح الروض لمخشا قال  
 المارودي ويستمر في  
 كثر (قوله) وبجانب البلقيني امتناعا على مدني وذو اصل وجها من انهم ما وزن لم يؤذنه في خصوصها  
 في شرح الروض والجهة يقال البلقيني وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا عما ذكروا الهلاك الجهاد من غير  
 تصريح بالاذن في البراز والافتكر لهما ابتداء واسلمه ومثلوهما في بظهر الدين اه فنه وتصريح من  
 البلقيني بكرها انها فقط لم يؤذنه في خصوصها فاجاب (قوله) واعتمد البلقيني ذبا في الردف  
 حيث غلب عليه الهلاك  
 الاستقبال ان لا يدخل قتله شرهنا كرهت فنه لا يكون كبرها اه وفيه اشكال للبلقيني وغيره وان لا يكون عبدا ولا فرعا مما ذكروا  
 لهما في الجهاد من غير تصريح بالاذن في المبارزة والافتكر لهما ابتداء واسلمه ومثلوهما في بظهر الدين اه وهذا لا يخالف امرنا نقا  
 عن البلقيني كجوه واضح (و يجوز ان لا فنه بينهم) وجرحهم

لملاحقة القتال والغفر لهم) لا تباغ في نخل بني النضير النازل فيه أول الخضر لوعده وفساد واده الشفان وقومهم أهل العاصمة إيه السقي وأوجب جمع ذلك إذا توفى الغفر (٢٤٦) عليه (وكذا) يجوز أن تلافها (إن لم يرج حصولها لنا) غاطة وعافا لهم (فإن رجي) أي نلن حصولها لنا (نبدل الترك)

كل ما ليس بجوزان أه معنى (قول المتن لملاحقة القتال إلخ) ليس بقدر كاف يسد قومه وكذا إن لم يرج إلخ (قوله لا تباغ إلخ) عبارة لغني لقوله تعالى ما قطعتم من لينة أو تركتموها قائمة على أصولها فبئس الله وسبب نزولها هل صلى الله عليه وسلم أمر بقطع نخل بني النضير فقال واحد من الحسن أن هذا الفساد باعج وأهلك تهسي عن الفساد فنزلت له (قوله لم أره إلخ) ظرف لما نزل (قوله وأوجب جمع ذلك إلخ) جزمه للغني (قول المتن فإن رجي نبدل الترك) أما إذا غنمنا هاهنا فتحنا دارهم فقرا وأصلها أن تكون لنا أولهم أو غنمنا أموالهم وأنصرنا فصرم أتلافه معنى وروض مع شرحه (قوله يجوز أه) من التجوز (قول المتن لا يباغ أوله) أي وأخفنا أن يركبوه وروض معنى (قوله في ذوار بهم) أي في الترس بهم أه معنى (قول المتن أو غنمناهم وخضنا وجوعنا إلخ) وإن خضنا استرداد تسليم وصياتهم ونحوه ما نلنا بقتلنا لكدا أحقر لهم (تبه) ما أمكن الانتفاع به من كتبهم الكفرة وبالسبلة والهجوية والغشبية لا التوار يخ ونحوه ما يصيل الانتفاع به ككتب الشفر والعب والفتة تسمى بالنسل أن أسكن مع بقائه المكتوب فهو الأرض وأما نقره بأيدى أهل الذمة لا عقلاهم كافي الخرد ودخل المسؤول والمرق في الغنمة وخرج بقره بقصر يقه فخر ما فيه من تضييع المال لأن الممزر قبه وأولت فإن قيل قد جدم عثمان رضى الله عنهما بأيدى الناس وأمره أو أمرا حارقه لما جاع القرآن ولم يخلفه غيره أعجب بأن الفتنة التي تحصل بالانتشار هناك أشدهمها معنى وروض مع شرحه (قوله فلا يجوز أن تلافه) من الجواز (قوله تكتزير) وركب معوره أه نهاية (قوله فيجوز) وكذا يجوز أن تلافها طور لا وأنها المنيشة فلا يجوز أن تلافها بل تحمل فإن لم تكن بمنية بأن لم تزد فيه تعالى مونة هاهنا تلفت هذا إلخ الم رغب أحمد بن الغافين فيها والأفني أن تدفع إليه ولا تلافه معنى وروض مع شرحه (قوله مطلقا) أي سواء كان فيه رد أو لا (قوله إلا أن كان فيه عدمه) والأفني هو قال في المجموع ظاهر نص الشافعي أن يتغير قال الزكوى بل ظاهر الوجوب به مع ح المأوردى والروايات وهو الظاهر لأن الخرف تواف وأن لم يكن فيها عدمه أه معنى وكذا في الأصنى الأقوله وهو الظاهر (قوله يجب) ظاهر أن مجرد اتصافه بالعبودية موجب لقبه وأن لم يكن في وقت العبودية قسم في أول البيع ما يخالفه أه عش

﴿فصل في حكم الأسر وأموال الحربين﴾ (قول المتن نساء الكفار) أي الكافرات أه معنى (قوله غير المرتدات) أي أمانه غير المرتدات) أي قوله فيسرى الكنفى النهاية الأقوله بنه إلى قوله ما قرره (قوله غير المرتدات) أي أمانه فلا يضر بطلين الرق وسكت عن المنتقلة من دين إلى آخر وظاهر استثناء المرتدات فخطا أن المنتقلة يضرب عليها الرق أه عش وقوله فلا يضر بطلين الرق أي بل يطالبهن بالإمام بالاسلام وإن امتنعن فالسيف أشدهما لما يقضى المتن (قوله ومثلون) أي قوله كذا أطلق وفي المتن (قوله الخائفات) أي الباقون وأما الصفة وقد احتاجوا من الصديقين (قوله ويجازينهم أه) أي من أنصروا بل جنون الحق في حقه الأسر وإن كان جنونهم متعلقا في حد ذاته أه ورشيدى عبارة المتن تبيين قطع جنونه العبدية بجهالة الأسر كلفه الإمام وصححه الفرائى أه (قول المتن الرقا) بفتح الراء أه معنى (قول المتن وكذا العبد) أي ولو كان مؤمرا دين أه معنى (قوله ولو مسلمين) أي بأن أسلوا عندهم رشيدى وعش (قوله أي يدايم عليهم إلخ) عبارة لغني تبيمه عطف العبدية شمس كل لأن الرقيق لا يرق قالوا إذا استرازا لم يتجدد أه (قوله حكم الرق) الظاهر أن الإضافة للبيان (قوله أنه يجوز) أي لا يأمم أرقا بعض شخص أي من

﴿فصل﴾ نساء الكفار وصياتهم إذا أسر وأرقوا وكذا العبدية إلخ (قوله نساء الكفار إلخ) قال في الروض ولا يقتلون أي النساء والصبيان والعبيد فإن قتلهم الأدم حتى للغافين أه (قوله

حصولها لنا (نبدل الترك) وكذا الفصل حفظا لحي الغافين (و يجوز اتلاف الحيوان) الماتم بغرضه يجوز أن كله رعاية لحرمة روضه ومن ثم منع مالكه من ابعائه وتعليله بحلاف نحو الشعر (الا ما يقاتلون عليه) فيجوز اتلافه (لمنعهم) أو لغفر بهم قياسا على ما في ذوار بهم بل أولى (أو غنمناهم وخضنا وجوعنا بهم وضرة) فيجوز أن تلافه أيضا دفعا لهذه الغشمة ما خوف وجوعه فقط فلا يجوز أن تلافه بل يذبح لكل وأما غير المضمم تكتزير فيجوز بل يسر أن تلافه مطلقا إلا أن كان فيه عطف

﴿فصل﴾ في حكم الأسر وأموال الحربين (نساء الكفار) غير المرتدات وإن لم يكن لهم طالب فيما يظهر من كلامهم خلافا لما وردى أو كن ضلالت عسلم ومثلهم الخائفات (وصياتهم) ويجازينهم أه الأسر وإن قطع جنونهم (إذا أسر وارقوا) بنفس الأسر نفسهم لأهل نفس وبقاهم للغافين (وكذا العبد) ولو مسلمين وقرن بالأسر أي يدايم عليهم حكم الرق المنتقل بالانفصامات أيضا كالعبد في ما ذكر

المعنى تقابلنا بين الحكم كذا ما علموه وظاهر أن جعله بالنسبة لبعضه القن وأما بعضه لم يظهر أنه يقتصر فيه بين الرق والملك والقدوة فدا طاعة الله هي راق بعض شخص فأتى في ما منه



الجس ملكوا غير دضر به  
الرق فلم يملك أباطه عليهم أو  
قتلوا جازة الرجوع عنده  
تغلبا لحسن النعماء ما أمكن  
والأجاز رجوع مقر نحو  
الزمان مجرد تشبهه ومقط  
عنه القتل بذلك فهنا أولى  
لأن هذا محض حتى الله  
فعلى ذلك لا يشايئ  
أدى أو فداء أو لا يعمل  
بالثاني لا تلازمه نفس  
الاجتهاد بالاجتهاد من غير  
موجب كقولنا اجتهاد الحاكم  
وحكم لا ينقض حكمه  
باب ثمان نان نعم كان  
اختباره أحد ههنا السبب  
والذلك السبب وتبعته  
المصلحة الثاني على بضعته  
وليس هذا بنقض اجتهاد  
باجتهاد بل عايشه النص  
لزوالموجيب الأول بالكلية  
وأما الثاني فهو الاسترقاق  
لأنه من لفظ يدل عليه  
ولا يكتفي فيه بمجرد الفعل  
كلا استخدام لأنه لا يثبت  
وكذا الفداء نعم يكتفي فيه  
لأن ما ملزم البذل مع قبض  
الامامة من غير لفظ  
بمخلاف الخصلتين الآخرين  
لحلوله ما بمجرد الفعل  
(ولو أسلم أمير) كسلب أو  
بذل الجزية قبل أن يستقر  
الامام فيه شأ (عصمه)  
لحديث لا يجوز بدركه  
وماله لأنه لا يصح ماذا اختار  
الامامة ولا سغار ولده  
للعلم بأسلامهم بمعامله وان  
كانوا يد الحرب أو لوقاه

(قوله مطلقا) أى لسبب زال أم لا (قوله نحو الزنا) أى كالسرقة وقطع الطريق (قوله الثاني) أى من  
الاجتهاد من (قوله على بضعته) ظاهر هذا الإطلاق أنه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الغزو أو في  
الجلس وان لا يولد بعد سنين ولا بين أن يتكرر تغير الاجتهاد وان لا يركل ذلك لا يتخلو عن نظر اه سم (قوله  
وأما الثاني) أى التوقف على اللفظ (قوله بخلاف الخصلتين) الخ فيه شئ في المن لا يخرج محل قد مشلا  
لا يدل على المن عليه اه سم وقد يقال بل صا به بقرينة كالتمرير على محل قد سبقه بالان والاشارة بنحو  
اليد بالكتاب إلى وطنه وإصالة إلى مامته باللفظ (قوله كليل) الخ قوله ولم يذكر في المغني والى قوله والاصل  
في النهاية (قوله كليل) عبارة المغني مكلف اه وصاروة الرض مع شرحه مكلف اه (قوله أو بذل  
الجزية الخ) لعل المراد مطلق الكليل لا يقيد كونه أسير ام أنه لا حلتا في ذكره لانه ساقى في باب الجزية  
وأضلا يتأتى في قول المصنف الاتي في الخيارات الباقي فاه الرشدوى ورد قول المغني في شرح جسمهم  
حتى يظهر مامته ولو بذل الاسير الجزية في قبوله واجهات فاه صاحب البيان الذي يقتضيه المذهب أنه  
لا خلاف في جواز قبول ذلك وإنما الخلاف في الوجوب قال في الشامل وأذا بذل الجزية بحرم قتله وتغير الامام  
فيماعد القتل كالأسير كما خصه الرافي في باب الجزية اه (قوله شأ) عبارة المغني من لفظ فداء أم إذا اختار  
الامام قبل اسلامه المن أو الفداء انتهى التغيير وتعين ما انتاره الامام اه (قول المن عصم) أى الاسلام  
دمه بغير قتله اه معنى (قوله لانه لا يصح) وقوله صلى الله عليه وسلم وأموالهم محرم على ما قبل الاسر  
يدل بقوله الأصح ما من حقها من ماله المقدوس عليه بعد الاسر غنيمته من (قوله اذا اختار الخ)  
فقتله هذا القيد أنه اذا اختار غير الرق عصم ماله وأتلف مع قتله ومن حقها من ماله الخ لم أر هذا القيد في غير  
كلامه وكلام الفتوة اه (قوله) ذكر هذه كراهية القيد وهو مذهب في انتفاع من كان الأسير كياتي  
كالصريح في اعتبارها (قوله اذا اختار الامامة) مفهومة أنه يصح ماذا اختار فداءه والمن عليه وهو  
ظاهر اه سم ومعلوم أن الكلام في مال لم ينع من قبل اسلامه ولا في كلام في أنه لا يصح له لأن الثابتين  
ملكوه وأتلفا حقهم بعينه فكان أقوى كياتي في شرحه فقتل من ماله الخ (قوله ولا سغار ولده الخ) أى  
ولم يذكر المصنف ما وصفا ورأه فلم يعلم الخ به يعلم أنه كان ينبغي أن يردوا وبين لا وسدحولها (قوله  
باسلامهم) أى سغار ولده (قوله والاصل المسلم قنا) عطف على اسم كان ونحوه (قوله والاصل المسلم قنا)  
انظر مع تقييده الاسير بالكليل الآن يريد به البالغ والعقل وان كان ردقوا ولا ينافيه قوله السابق ولم يذكر  
هناؤه لانه معناه ان كان له مال بان كان حروا لقول المصنف الاتي في الخيارات الباقي لان المراد بقائه  
الخيار في الباقي حيث أمكن بان كان حرائم بشكل عليه قوله عصم ماله لان الرقيق يمنع قتله مطلقا لحق  
الثابتين الآن وان كان حرا اه سم وتقدم تقرير الرض مع شرحه بصر مكلف اه وهو صريح في  
خلاف ما جرى عليه الشارح (قوله من كلامه الخ) منقطع بالعالم (قوله اذا تقيدها الخ) جواب سؤال  
(قوله فيه) أى في كلام المصنف الاتي (قوله بخلافها) أى في الاسلام قبل الاختيار فلاحوم فيها

استرقاق بعض شخص قال في شرحه قال الرافي بناء على تبعض الحرية في قوله الرشد بل ظاهره من بعد  
حتم اه (قوله نعم ان كان اختاره أحد ههنا السبب) غير ذلك السبب وتبعته المصلحة الثاني على بضعته  
ظاهر هذا الإطلاق أنه لا فرق في العمل بالثاني بين أن يكون على الغزو أو في المجلس وان لا يولد بعد سنين  
ولا بين أن يكون بغير الاجتهاد وان لا يركل ذلك لا يتخلو عن نظر لظهور (قوله بخلاف الخصلتين الآخرين)  
فيه شئ لا يخرج محل قد مشلا لا يدل على المن عليه (قوله اذا اختار الامامة) مفهومة أنه يصح ماذا اختار  
فداءه أو أن عليه هو ظاهر (قوله والاصل المسلم قنا) انظر مع تقييده الاسير بالكليل الآن يريد به البالغ  
العقل وان كان ردقوا ولا ينافيه قوله ولم يذكره هناؤه لان معناه ان كان له مال بان كان حرا لكن ينافيه قوله  
الاتي في الخيارات في الباقي اذا تقيدها الخ في الحر الآن يتصل بجنس المشاة لان المراد في الخيارات  
الباقي حيث أمكن نعم للشكل ان الرقيق الاسير يمنع قتله لحق الثابتين فلا ينافيه فيه قوله عصم ماله لان يراد





اه **(قوله)** أو بعد ان اختار الخ عطف على قوله قبل ان اختار الامام فيه شأ اه سم **(قوله)** أو الرق بقرى القتل  
وكأنه تركه لظهور امتناعه اه سم **(قوله)** تعين أي ما اختار الامام جزءه العباد أي وشرح المنهج فقد  
ينافي هذا ما تقدم في التبيين أنهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع أو بعده فان التعين يستلزم امتناع الرجوع  
وعدم عليه بما في العباد أي وشرح المنهج بعد الآن يجعل ذلك مخصوصا بمن يسلم اه سم **(قوله)** يحصل  
جواز المغادرة الخ ينسق أي مثله المني بالولي عس وسم **(قوله)** ان كان الخ أي والافلا يجوز ذلك  
فأما لو لم يتلقاه بدار الحرب بل من ليس له ملاك اه عس **(قوله)** ان كان له ثم عس اه الخ أو كان عز ربا  
في قومه ولا يخفى فتتقن دينه ولا تغشور وض ومغنى **(قوله)** خلافة أي الاسير الكامل **(قول)** المنق واسلام  
كافر بجلال كان وأمره أن في دار حرب أو اسلام اه مغنى **(قوله)** مكاتب قيد به لبيان قوله فدمه ومغفوره  
كأهو ظاهر إذ غير المكاتب لا يقتل مطلقا ولا أولاده إذا كان صغيرا اه سم **(قوله)** أي نفسه عن كل ماهر  
يختل فيه القتل والرق وقد علم امتناع الرق من قوله السابق لامتناع طر والرق الخ ثم قوله هذا مع ما قرره في  
قوله انصف السابق ولو أسلم أسير عصم دمه الخ يعلم أن القدم هنا أرديه غير ما أرديه هناك اه سم **(قوله)**  
يداروا درهم وفيه عدم دخول ما في دار الحرب في الامان كما سيأتي أن الاسلام أقوى من الامان وقا لم  
الآن وجه **(قوله)** خلافة سم وعس **(قوله)** لمارس انظر في أي محل وقد قال في شرح عصمه حديث  
الآن في فعل ما هنا على فهم أنه سابق للحديث هناك بتملحه **(قوله)** لتولها أي الشهادة **(قوله)** الاقرار  
فانسل ينضم **(قوله)** والالام أي وان لم ينضم ذلك الاقرار بالشهادة **(قوله)** الاحرار خروج به الزراف لانهم  
لم يكونوا نسبا فما هم من تابع لامر لا من تابع من جلة أو له فان كل مسلانهم معصومون أو كافر اذ ليس  
في ذلك أحراريا لحد كهم حكم أموال الحرب اه سم أي فيعوز بينهم وينقل الملك عنهم كما  
**(قوله)** عن الاسترقاق متعلق بعصم المقد بالصف **(قوله)** لا يتم ببعوه في الاسلام قال في التكملة  
ومن هذه العلة تؤخذ عصمت بسلام الامام سم على المنهج اه عس وقد قدمنا من المغنى ما وافقه  
أما **(قوله)** كان الجبل كمنفصل أي فيصم تبعه الا ان اسيرت ام قبل اسلام الاب لا يعطى اسلامه بقره  
كلمن فصل مغنى وروى **(قوله)** والبالغ العاقل الحر كمنفصل **(قوله)** لظاهر صفة على اسم كان وصيه ثم في  
التبيين هنا لا يخفى عبارة المغنى أما البالغ العاقل فلا يصح اسلام الاب لا يستتله الا سلام اه **(قول)** لثمن  
لازوجه او يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة أسير أسلم اه سم وفي عس عدم العمل بالخير وجبنا بقا اننا

ومن الرق كالعصر ح به قوله وفي قوله الخ **(قوله)** أو بعد ان اختار المن عطف على قوله السابق قبل أن يختار  
الامام فيه شأ اه سم هل حكمه بالتعين مبني على ما بحث في التبيين السابق أو ذلك مخصوص بمن لم يسلم فان التعين  
هناك زوجة في العباد فقد ينافي بقوله انهم لم يتعرضوا لجواز الرجوع أو بعده فان التعين يستلزم امتناع  
الرجوع وعدم عليه بما في العباد بعد قلنا مل **(قوله)** أو الرق بقرى القتل وكأنه تركه  
لظهور امتناعه **(قوله)** ويحل جواز المغادرة مع الولد الا لا يخفى دار الكفر الخ ان كان يرب هذا التبدل  
مبني من المغادرة جوعا في دار الكفر والمن عليه يخشى منه ذلك فلا بد اه عس ان كان تعلق جواز  
المغادرة ونعم الرجوع والدار الكفر بالاسير الذي كور قلنا مل **(قوله)** مكاتب قيد به لبيان قوله  
فدمه ومغفوره كما هو ظاهر اذ غير المكاتب لا يقتل مطلقا ولا أولاده إذا كان صغيرا وقوله عن كل ماهر يختل  
فيما روي وقد علم امتناع من قول الشارح السابق لامتناع طر والرق الخ **(قوله)** أي نفسه عن كل ماهر  
مع ما قرره في قوله السابق ولو أسلم أسير عصم دمه بقرى الخيل في السابق يعلم أن القدم هنا أرديه غير ما أرديه  
هناك **(قوله)** عن كل ماهر يختل فيه القتل والرق ويدارهم ويقاوم عدم دخول ما يدارهم في الامانة على  
ما يأتي فيه بان الاسلام أقوى من الامان **(قوله)** الاحرار خروج الزراف لانهم لم يكونوا نسبا فما هم  
من تابع لامر لا من تابع من جلة أو له فان كل مسلانهم معصومون أو كافر اذ ليس في ذلك أحراريا  
فحكمهم حكم أموال الحرب **(قوله)** لا زوجه او يؤخذ منه بالاولى حكم زوجة أسير أسلم **(قوله)**

أو بعد ان اختار المن أو  
الغداة أو الرق تعين يحصل  
جواز المغادرة امتناع ارادة  
الافاقية دار الكفر ان كان  
له ثم عشرة يامن معاه على  
نفسه وبينه وفي قول تعين  
الرق بنفس الاسلام  
كأنه به بجميع حرمة القتل  
وفرق الاول بانه لم يخبر في  
القوة في الأصل بخلافه  
واسلام كافر مكاتب قبل  
ظفر به أي قبل وضع أيدينا  
عليه بعصم دمه أي نفسه  
عن كل ماهر **(قوله)** جميعه  
يداروا درهم لمارس في الخبر  
المتفق عليه قالوا ها أي  
الشهادة معصومين دمه  
وأموالهم وبه ودوا قول  
القاضي لا بد أن ينضم  
لتولها الاقرار باحكامها  
فلا يتم برقع السيف **(وصار)**  
وبجانب **(قوله)** الاحرار وان  
سفلوا ولو كان الاقر بجا  
كافر عن الاسترقاق لانهم  
يتبعونه في الاسلام ومن ثم  
كان الجبل كمنفصل والبالغ  
العاقل الحر كمنفصل  
لازوجه على المذهب  
ولو خلا من فلا يصح ما من  
الاسرقاق لا استقلالها وانما  
عصم عشقه



أراد حدهما انفسهم النكاح) بينهما (٢٥٢) (ان كانا حريين) وان كان الزوج مسلما بناه على المعتد السابق لما في خبر مسلم (انهم لم

والنفي كسر ألفا) (قول المتن) وإذا سي زوجان أي معا اه معني (قول المتن) أو أحدهما أي يورق بان  
كان الزوجة أو الزوج غير كامل أو كملأ أو أرق اه سم (قول المتن) انفسهم النكاح) أي سواء كان ذلك  
قبل النكاح أو بعده اه معني (قوله) وان كان الزوج) الذي قوله تم في النهاية الأقوال بناه على المعتد  
السابق وقوله وفيه نظر والوجه عدم الفرق (قوله) وان كان الزوج مسلما) غاية أي بان أسلم بعد الاسر  
أو قبله اه عس هذا على معتد النهاية والمغني وأما على معتد الشارح والروض وشيخ الاسلام فينبغي  
أن يقال لو كان اسلامه أصليا (قوله) بناه على المعتد السابق) عبارة للمغني وبحمل الانقضاء في سبي الزوجة  
إذا كان الزوج كافرا فان كان مسلما بنى على الخلاف المتقدم هل نسي أولا اه (قوله) أنهم) أي أحمله  
على الله عليه وسلم والقائمين (قوله) لم يورق الله تعالى المتزوجات والمسيبات) فدل على ارتفاع النكاح والامساك  
حالا اه معني (قوله) ويحله في سبي الزوج) أي وحده مستدا وغيره ولا يخفى ركنه عبارة عن المغني وبحمل  
الانقضاء في سبي الزوج إذا كان صغيرا أو مجنونا أو كملأ واختار الإمام الخ (قوله) أو مكلف) الاول كامل  
لخروج الرقيق (قوله) ويخرج بحر بن الخ) لا يخفى ما في التعبير بالخروج والوجه الثاني هو المعنى في الحكي وليس  
كذلك عبارة المغني فانهم أي التائبين التمسك بكونهم حريين يقتضي عدم الانقضاء فلهذا كان أحدهما  
حرا والآخر رقيا وليس مرادنا لو كانت حرة وهو رق مبيت وحدها أو معاه انفسهم أيضا لو لم يكن  
عكسه كذلك ان كان الزوج غير مكلف أو مكلفا وأرقه الإمام اه (قوله) وأرقه الإمام الخ) هلا قال ورق  
أي بان كان غير مكلف أو أرقه الإمام إذا كان الخ واصل المسئلة أنه حيث حدث رق أحدهما انفسهم النكاح  
اه سم (قوله) فيهما) أي بينهما ماسي الحروحدة (قوله) بخلاف ماسي الخ) أي في المفهوم تفصيل  
اه سم (قوله) الرقيق وحده) أي أو الحر الكامل وحده ولم يرقه الإمام اه سم (قول المتن) وإذا رق) كذا  
في نسخ التشرح والشواهد هذا الذي في النهاية والمغني بعدها الخ (قوله) أو لم يرق) أي لم يرقه الإمام  
معني فأسى (قوله) كالزور الخ) أي غايه بسقط اه عس (قوله) أو أرق الخ) أي بالحر بن  
السقوط اه عس (قوله) المعاهد الخ) الخلق المعاهد في شرح الروض اه سم (قوله) والفرق) أي  
بين ما هنا حيث أسقط فيه المعاهد والمستأن من بالحر وما هنا حيث أسقط فيه بالذي (قوله) انه وان كان  
أي المعاهد أو المستأن سم وعس وقال السدي عز قوله انه ينبغي أنهما اه (قوله) ناسيته) أي المعاهد  
أو المستأن وكذا انهم يرق قوله أنه مطالب الخ (قوله) مطالب) ببناء الفاعل (قوله) مطابقا) أي على حربي  
أو غيره (قوله) ولا مطالب) بينا المفعول (قوله) وفيه نظر) أي في الخلق أو الفرق (قوله) والوجه عدم  
الفرق) خلافا للنهاية ووفاء للمغني والاسي عبارة تم ولو كان الحر ي على غير م يورق من له الدين لم  
يسقط بل يوقف فان عتق فله وان مات وبقا فافيه اه (قوله) بخلافه عني على الخ) أي فلا يسقط اه عس  
(قوله) على ذي) أي ومعهاد مستأن لم أسر آنفا (قوله) وفيه نظر الخ) وفاء للنهاية والمغني عبارة الاول  
وفي كل من القيس والميس عليه نظر لظهور الفرق الخ (قوله) وفيه نظر الخ) الظاهر ان التنظير في مطابقة

لوسيدوا كان يورق مالم كان أحدهما حرا والآخر حرة فأورق الزوج عامر أي بسببه أو أرقه قسموا ما اسيا  
أم أحدهما وكان المسي حرا وان أرقهم كلام الاصل خلافه انتهى لكن في التفسير بقوله ورق الزوج نظر  
بان يورق الزوجة بان كانت حرة مبيت وحدها أو معه كذلك (قوله) أو أحدهما) أي يورق بان كان الزوج  
أو الزوج غير كامل أو كملأ أو أرق (قوله) وأرقه الإمام الخ) هلا قال ورق أي بان كان غير مكلف أو أرقه الإمام الخ  
واصل المسئلة أنه حيث حدث رق أحدهما انفسهم النكاح (قوله) بخلاف ماسي الخ) أي في المفهوم  
تفصيل فلهذا يعابيه (قوله) أيضا بخلاف ماسي الرقيق وحده) أو الحر وحده ولم يرقه الإمام (قوله) لم  
أورق) كذا في الروض وقوله أو معاهد اذ في شرحه (قوله) أو أرق الخ) الخلق المعاهد في شرح  
الروض (قوله) والفرق انه) كل الهاء المعاهد والمستأن من لم يسقط عنه حيث كان الدين محتمرا بخلاف  
ثبوته فغير معهود ففصل قوله بين في موضع (قوله) وفيه نظر الخ) الظاهر ان التنظير في مطابقة

الفرق بخلافه على ذي أو مسلم بل ينبغي بمنع ما لدين فيطالب به سيده ما لم يعتق على ما بحث قياسا على ودائعهم وفيه نظر

الجد

السيد والبقاء في النعمة كالودائع فمجرد وصفه حتى في الرض وغيره اه سم (قوله اظهر والفرق الخ) وهو انما في النعمة ليس بمعينة في شيء يطالب به السيد وهو معرض للسلط وتختلف الودائع اه ع (قوله انها) أي العبد (قوله لا تتبدل بالنعمة) كان المراد بعدم العتق اه سم (قوله او بعدم الخ) عطف على ذلك السيد العبد (قوله اذ عين له) أي كودائع اه سم (قوله انه) أي لان (قوله انتم) أي مثل عين الاموال أي فلا حكمك السيد والسيد (قوله ماغني) أي فبما لو رفته دون فعل الخ (قوله ايضا) أي يكفي عتق كل الخ (قوله هل يكون اتق بهما الخ) اعتمدته النهاية والفتى (قوله لاصل دوا الخ) الاضافة للبناء (قوله في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله ما غنرت) أي الحري (قوله فبما ذكره ما ولا) كانه اودعاها كره عدم ملك السيد وعدم مطالبته بكونه احقر بولوا عما تضمنت انهما ملك لبيت المال وما غني عتق ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الام لم فلتأمل اه سم (قوله وذ كرتم) أي في باب الاقرار (قوله عتق ذلك) أي ما صرحوا به من انما لو اقر بعين الخ أي عتق ذكره (قوله انه وفتخ الخ) هذا الذي ذكرتم عتق ذلك كره في الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته اه سم وذكر ما غني هنا استأجره أيضا صريح في عدم مطالبته ببيت المال وانما اخذها الامام ثم عتق يسرد ههنا (قوله على القول الخ) أي المرحوح (قوله جأ) أي بحال السيد (قوله انه) أي الرقيق اه سم (قوله ولو كان الدين) أي قوله ولم يتعين معنى الفتى والقوله ولو استأجر في النهاية بالقوله ولم يثبت الحملان (قوله فبما يخص بالسبي) وهو ما يقابل الاربعه اجناس (قوله انه ملك لغيره) فلو كان السبي ذمما سقط الجميع لانه عتق جميعه اه سم (قوله واذا لم يسقط) أي دين غير الحري وهل على الدين المؤجل بالرق فهو جهان اصحهما انه يصل لانه يشبه الموت من حيث انه نزل بالموت وقطع النكاح اه مغني (قوله من ماله) حمل الراتب لما يشعل في منسحب لم يسقط اه سم والظاهر ثم (قوله تقديره) أي الذين (قوله كالوصية) أي ما يقتد به على الوصية اه مغني (قوله ان عتقه) أي بولوا ما غني (قوله او ما اذا غنيت) أي ماله وقوله قبل لواقعة وصية اي يقتلها ولو كانت في الدين والدين واهل الغنيمة في ذلك ينبغي تصديق المان والاول من لا عتق من العتق قبل الرق فهو الاول اه ع (قوله لان الغافلين ملكوه) ان قلنا قلنا الغنيمة بالحري وقوله او تتعلق اي بناء على انهما ملكان بالتسليم فهو الراتب اه ع (قوله والاسنى صريح في أن الاول في القبلة والثاني في العتق وهو الظاهر (قوله ايضه) أي بين المال وسق صلح الدن كان في النعمة اه مغني (قوله لم ولو اقتضى الخ) عبارة المنهج ولو كان حري على مثله دين معاوضة فمخصص أحدهما بسلام أو أمان مع الاستحوا ودونه لم يسقط ونحو ج الملوس فدين الاتلاف ونصوه

واما البقاء في النعمة كالودائع فمجرد وصفه حتى في الرض وغيره (قوله لا تتبدل بالنعمة) كان المراد بعدم العتق (قوله فبما ذكره ما ولا) كان المراد بغير كره او لا عدم ملك السيد وعدم مطالبته بكونه احقر بولوا عما تضمنت انهما ملك لبيت المال وما غني عتق ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الام لم فلتأمل اه سم (قوله وذ كرتم عتق ذلك الخ) هذا الذي ذكرتم عتق ذلك كره في الاسلام هنا فانه عتق بولوا الرض فان استرقوه دن على مسلم أو ذي لم يسقط كوديعته قاله ما غني عتق ذلك و انما عتق ما غني اه سم (قوله هل يكون اتق بهما الخ) اعتمدته النهاية والفتى (قوله لاصل دوا الخ) الاضافة للبناء (قوله في بعض الاحكام) كقطع النكاح (قوله ما غنرت) أي الحري (قوله فبما ذكره ما ولا) كانه اودعاها كره عدم ملك السيد وعدم مطالبته بكونه احقر بولوا عما تضمنت انهما ملك لبيت المال وما غني عتق ذلك من التردد فيما اذا عتق قبل اخذ الام لم فلتأمل اه سم (قوله وذ كرتم) أي في باب الاقرار (قوله عتق ذلك) أي ما صرحوا به من انما لو اقر بعين الخ أي عتق ذكره (قوله انه وفتخ الخ) هذا الذي ذكرتم عتق ذلك كره في الاسلام هنا وهو صريح في عدم ملك السيد ومطالبته اه سم وذكر ما غني هنا استأجره أيضا صريح في عدم مطالبته ببيت المال وانما اخذها الامام ثم عتق يسرد ههنا (قوله على القول الخ) أي المرحوح (قوله جأ) أي بحال السيد (قوله انه) أي الرقيق اه سم (قوله ولو كان الدين) أي قوله ولم يتعين معنى الفتى والقوله ولو استأجر في النهاية بالقوله ولم يثبت الحملان (قوله فبما يخص بالسبي) وهو ما يقابل الاربعه اجناس (قوله انه ملك لغيره) فلو كان السبي ذمما سقط الجميع لانه عتق جميعه اه سم (قوله واذا لم يسقط) أي دين غير الحري وهل على الدين المؤجل بالرق فهو جهان اصحهما انه يصل لانه يشبه الموت من حيث انه نزل بالموت وقطع النكاح اه مغني (قوله من ماله) حمل الراتب لما يشعل في منسحب لم يسقط اه سم والظاهر ثم (قوله تقديره) أي الذين (قوله كالوصية) أي ما يقتد به على الوصية اه مغني (قوله ان عتقه) أي بولوا ما غني (قوله او ما اذا غنيت) أي ماله وقوله قبل لواقعة وصية اي يقتلها ولو كانت في الدين والدين واهل الغنيمة في ذلك ينبغي تصديق المان والاول من لا عتق من العتق قبل الرق فهو الاول اه ع (قوله لان الغافلين ملكوه) ان قلنا قلنا الغنيمة بالحري وقوله او تتعلق اي بناء على انهما ملكان بالتسليم فهو الراتب اه ع (قوله والاسنى صريح في أن الاول في القبلة والثاني في العتق وهو الظاهر (قوله ايضه) أي بين المال وسق صلح الدن كان في النعمة اه مغني (قوله لم ولو اقتضى الخ) عبارة المنهج ولو كان حري على مثله دين معاوضة فمخصص أحدهما بسلام أو أمان مع الاستحوا ودونه لم يسقط ونحو ج الملوس فدين الاتلاف ونصوه

ومن المرنديان حكيم والعلامة بالردة لما إذا لم يكن له مال غنيق في ذمته على حقهم أو ما إذا غنم قبل إرفاقه أو معه فلا يقضى منه لئلا يغاب عن ملكه أو تعلق حقهم بغيره فكان أقوى (ولو اقترض حربي من حربي)

أَوْ تَعْلَقَ بِهِمْ غَبِيظُكَ إِنَّكَ أَقْوَى (وَلَوْ اقْتَرَضَ حَرْبِي مِنْ حَرْبِي)

كالغيب فسقطوا كالحري مع مثله اذا عصم أحدهما الحر في منع المصوم اذا عصم الحر في حكي  
 المعاوضة والاتلاف انتهت اه سم أي نسيقاً في الثاني دون الأول (قوله لا غيره) من مسلم أودى  
 أو معاهد أو ستمن (قوله ضاً) أي مالا اه معنى (قوله لا معاوضة غير ذلك) كعقد صداق  
 اه نهاية (قوله لا يمتنع منه) أي المدينون من الذين وأدائه (قوله وهو ما حريبان) خرج ما لو كان  
 أحدهما غير حري في وقت نظر اذا كان ذلك الغير هو الممتنع فالد الاستدلاء عليه الآن يقال غير الحري  
 لا يسلم الجميع كالغنيمة اه سم وقوله غير الحري أي المسلم بخلاف الذي ونحوه فسله الجميع (قوله  
 فالد الخ) حالي من فاعل يمتنع (قوله الذي يصح) أي قوله أو فهو حري في الفسخ (قوله لا تلتزم الخ)  
 أنهم ما انقضى المسلم أو الذي من الحري يسبق المطالبة وان لم يسلم لا تلتزم به بعد اه ع ش أي عالم  
 يمتنع المسلم والذي منه فالد الاستدلاء عليه كحرم سم أنفا (قوله بخلاف خبر وتحتو) أي  
 ونحوها مالا يصح طلبه اه معنى (قول المن ولو تلفت عليه الخ) قال في الكفر به أي كان عليه دين  
 اتلف ونحوه كالغيب اه اه سم وقدمته عن المتهج (قوله حري) أي وغيره كحرم عن المتهج  
 (قول المن فاعله) أو قبل الجزية اه معنى أو قبله المتلف أو حصل لهما أو لمتلف أمان كحرم عن المتهج  
 (قوله أو أسلم المتلف الخ) في شرح الرضا أي بالمتهج وكلاهما اسلام أحدهما أو قبضه الاصل باسلام  
 المتلف ليس محل الخلاف اه اه سم (قوله المتلف) أي والغيب اه معنى (قوله مسلم) أودى  
 اه معنى أي أو معاهد أو ستمن (قوله مال حري) أي كداره (قوله تبطل) أي اليلة فكان به  
 استعصمته لأن منافع الاموال لم تكن كمالها مضمونة بالذكابين الاموال اه معنى (قوله بره)  
 أي أو يفهم اه معنى (قوله ملكه) قال في شرح الرضا وان كان المتهج أو كماله قال الامام ولم يعتبروا  
 في القهر قصد المالك ونحوه لا بد من القهر للاستخدام أو غيره ولا يبرأ انتهى اه سم وقال الرضا  
 مع شرحه أو يبطل الدين في الأولى والى في الثانية والنكاح في الثالثة اه (قوله وكذا بعض) أي من  
 أصله وفرعه (قوله أو الاختصاص) أي قوله خلافاً لما حكى في النهاية والقوله ومن ثم أي فان كان وقوله ثم  
 الرد يظهر (قوله أي الذي أخذ المسلمون) سيد كبحرته (قوله وليس مسلم) ينبغي ولا ينبغي اه  
 سم بل ينبغي أن اراد بالمسلم غير الحري فيشمل المعاهد والسلمين أيضاً (قوله والا) أي بان كان مسلم  
 ترك ما يملك المسلم عنه اه ع ش (قوله رده اليه) ومن هذا ما وقع السؤال عنهم أن جماعة من  
 أهل الحرب باعوا على مركبين المسلمين وقهرهم إلى بلادهم فاشترأها منهم نصراني ودخلهم إلى  
 بلاد الاسلام ففرغهم أن أخذت منهم أو فتيها بسنة فتوخذ من هي يمدو تسلم لصاحبها الأصلي ولا مطالبة  
 القهر على مالكها بشي القاش في ملكه أم لو تلفت يداخر في فلا ضمان عليه اه ع ش (قوله نوطشة)  
 الخ عبارة القتي الضرورة والتقسيم القل عليه قوله وكذا الخ (قول المن وكذا ما أخذ) ولحد أو جرم من دار  
 الحرب الخ (قوله أي يمدو دخلها باسان معنى وروض (قوله واختلاصاً) كان في أصل النخبة عقبه أو سوا ما به  
 أسند الخ الحر في منع المصوم اذا عصم الحر في حكي المعاوضة والاتلاف انتهى (قوله ثم أسألو  
 أحدهما) قال في الكفر ولو لم يسلم أحدهما وتحاكم اليلة خلاف الحكم بينهم عند الترافع والبناء للاطلاع  
 تعرض لهم اه (قوله أو قبل الجزية) أي أو أماناً كما يستتفان عبارة المتهج بالهش (قوله وهما  
 حريبان) خرج ما لو كان أحدهما غير حري في وقت نظر اذا كان هو الممتنع فالد الاستدلاء عليه الآن يقال  
 غير الحري لا يسلم الجميع كالغنيمة (قوله لا تلف عليه) قال الاستاذ في الكفر يعني كان عليه دين اتلف  
 ونحوه كالغيب انتهى (قوله فأسلم أو أسلم المتلف الخ) في شرح الرضا وكلاهما اسلام أحدهما  
 وقبض الاصل باسلام المتلف ليس محل الخلاف انتهى (قوله أو فهو حري في ذاته أو سبده أو عتيقه أو زوجته  
 ملكه) قال في شرح الرضا وان كان المتهج أو كماله ثم قال قال الامام ولم يعتبروا في القهر قصد المالك ونحوه  
 لا بد من القهر لا يكون القهر للاستخدام أو غيره اه (قوله وليس مسلم) ينبغي ولا ينبغي (قوله أو سوا) قال في

أو غيره (أو اشترى منه)  
 شبهة أو كان له عليه دين  
 معاوضة غير ذلك (ثم أسلم)  
 أو أحدهما (أو قبل) أو  
 أحدهما (جزية) أو أماناً  
 معاً أو مراً يتناول يمتنع منه  
 وهو حريبان فالد  
 الاستدلاء عليه (دام الحق)  
 الذي يصح طلبه لا تلتزم به  
 بعد صحيح بخلاف فهو حري  
 وتحتو (ولو تلفت حري  
 عليه) أي الحري في شيا أو  
 غصبه من قبال الحرية  
 (فأسلم) أو أسلم المتلف فلا  
 ضمان في الامع) لا علم  
 يلزم شبهة بعد حتى يستلزم  
 حكمه ولا أن الحري لو تلف  
 مال المسلم أودى في بعضه فأولى  
 مال الحري ولو أسلم آخر مسلم  
 مال حري أو نفسه لم تبطل  
 بره أو فهو حري في ذاته أو  
 سبده أو عتيقه أو زوجته  
 ملكه وكذا بعضه فيعتق  
 عليه (والسالم) أو الاختصاص  
 (المأخوذ) أي الذي أخذ  
 مسلمون (من أهل الحرب)  
 وليس مسلم والألم بترك ملكه  
 بأخذهم قهرته فعل من  
 وصل السوء بشره أو دله  
 (قهر) لهم حتى سلوا أو  
 جلاوا عن غنيمة كحرم  
 بسوطا باهم أو أقالعها  
 قوتة لقوله (وكذا ما أخذ  
 واحد) مسلم (أو جمع)  
 مسلمون (من دار الحرب)  
 أو من أهل دار بلاد ثالث  
 لا أمان لهم (سرقه) أو  
 اختلاصاً أو سوا

في النهاية وكتب عليه الحمشي بأنه مخالف للبر ومثوالي وضأه وكله لم يعقل ما وقع في الختمين في الاصلاح  
 اه سبدر (قوله لئن أو وجد كهيئة القطة) أي أولم يؤخذ سر قبل كان هناك أي في دار الحرب بعد  
 ضائم وجد كهيئة القطة فأنخذ منض بعد علمه الكافر فانه غنيمته على الاصح المنصوص وأما الزهري  
 الذي لم يرد في سند مسلم أو في غيره من الروايات عند أحدهما إذا انقلب الرهن أو اقتضت هذه الأمانة فقل هو  
 في ما وغيثتموه جهان أم بينهما قال الزكشي الثاني اه معنى (قوله مماثلن أنه لكافر) أي وان توهم  
 أنه ليس بكافر قضية الظن فانظر مع قول المصنف لا يتحقق أن يكون مسلم وصيلا للجلال أي والفتن مما  
 يعلم أنه لكافر اه رشدي (قوله في الاصح) والظاهر أن أخذ خاصا هو ادعى الأمان الاتفاق عليه (تأنيده)  
 يستثنى من ذلك ما إذا كان سبب الوصول إلى القطة في دار الحرب وهم من مشركين أو من غير قتال فانه ما  
 قطعوا أما إذا كان يقتلناهم فهو غنيمته قطعنا اه معنى (قوله انحصر به) ولا ينحصر اه أسي (قوله بوجه  
 الخ) قضية من انقطة دارنا علم آخذها أتمها لم يدخل دارنا أمانا من انحصر به فلا تقتسم  
 فلما رجع ثم رأيت قال في موضع من حوله دخل ضي أو امرأة أو جنون أو غنى منهم بلادنا فأنخذ مسلم  
 أو أخذ منة لحر في من بلادنا كان المأخوذ في الأمان لا يجوز بل لا يتصور لونه اه وهذا يشهد أن القطة في  
 (قوله فان كان المأخوذ في الخ) يرجع إلى ما بعد كذا متنا وشرعا (قوله تغير الأمان فيه) هذا من معنى في أنه لا يرق  
 بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما وقع من حر في كاتقدم سم عبارة في موضع من حوله دخلها أي بلادنا رجل  
 حر في أخذهم مسلم فتضمن أن لا يخذ من تغير الأمان فيه فان لست رقه كان النسل لاهه والباقي أن أخذ  
 بخلاف الضالة لاسر اه (قوله أما إذا أخذ في الخ) أي سواء كان معنا أو وحده نخل بلادهم بمان أو غيره  
 ع ش وفي التعميم الثاني توقف فلما رجع (قوله كذلك) دخل فيه البصر في كذا كذا في باب القطة ما قد  
 يخالف ذلك فيها فانه قال في قول المناهج ولو ساء في الخ وخرج بسببه في جيشنا فهو سرقتة فان قلنا عليه  
 كاه فكذلك أو غنيمته هو الاصح فهو مسل لان بعض المسلمين اه الآن يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا  
 يصير مالا إلا لاخذ فليس هو ليراجع اه سم ويبرهن هناك بعد كلام وقد أوردت على من لم يكن  
 سي الذي لو كاه ومصرفه غنيمته كما أقدمت عليه سمع أن كذا سبب ما تقرر في غايب عالم بفتح اه (قوله  
 فانه لم يزل الخ) لو كان المأخوذ ذكرا كالا هل يرق اه سم (أقول) ظهر وتم (قوله ثم) أي في دار  
 الحرب (قوله) ويظهر أن مكان كونه في الخ هل وإن كان فأنتم بان غنيمته التي تدار الحرب اه  
 سم (أقول) ظهر اطلاقه ثم (قوله سنة) إلى الفرع في الغنى (قوله ودونها) أي فان كان حقيقا رجع فصعب  
 ما يليق به اه نهاية (قوله خلافا لما رجعا للبقي الخ) عبارة الغنى واعتماد البقي ماله الأمان ونقله عن  
 نص الإمام في الروايات وقال انه خارج عن قاعدة القطة فتستثنى هذه من الملاقى تقرر في القطة سنتي غير  
 الحبر وقال الأذري الظاهر عدم الفرق بين هذه من لقطت دار الإسلام في التجرىف اه وهذا الظاهر  
 اه (قوله كثر اختلاف الناس) إلى المتن في النهاية لا قوله لولو عند انقضاء (قوله ان من لم يعلم الخ) ابتداء  
 الفاعل أو الفعل وظهره وان ظن كونه منها (قوله البائع اه) أي مثلا (قوله فانه) أي أسر محو في أو  
 ذي (قوله وهذا كثير الخ) أي كون أسره البائع أو لا أو بيا أو ذيبا (قوله بخبره) أي في ما تقرر  
 الروض وشرجه كل وضربان أخذ على وجه السوم ثم حيزه أو هر به فهو ولا ينحصر اه فلي تأمل  
 ما قاله الشارح (قوله تغير الأمان فيه) صرح في أنه لا يرق بمجرد أخذه وقهره بخلاف ما وقع من حر في  
 تقدم (قوله أما إذا أخذ ذي أو فسيون كذلك فانه لم يزل كاه لا يخذ) دخل في قوله كذلك لستة لكن  
 ذكر في باب القطة ما قد يتخذ في ذلك فانه قال في قول المناهج ولو ساء في الخ وخرج بسببه في جيشنا فهو سرقتة فان قلنا عليه كاه  
 اه الآن يفرق بين ما هو مال في الحال وما لا يصير مالا إلا لاخذ فليس هو ليراجع (قوله فانه لم يزل الخ)  
 لو كان المأخوذ ذكرا كالا هل يرق (قوله ويظهر أن مكان كونه في الخ) هل وإن كان فأنتم

(أو وجد كهيئة القطة)  
 مماثلن أنه لكافر فأنخذ  
 فالكل غنيمته مختصة أيضا  
 (في الاصح) لان تقرر  
 بنفسه فأنم قلم القتال  
 ومن ثم لم يندم هو ما تهر  
 أو غنيمته انحصر به بوجه  
 بانه لما لم يكن فيه تقرر ولم  
 يكن في معنى الغنيمته فان  
 كان المأخوذ ذكرا كالا  
 تقرر الأمان فيه أما إذا أخذ  
 ذي أو فسيون كذلك فانه  
 لم يزل كاه لا يخذ  
 أمكن كونه أي القطة  
 (اسم) ثم باع أو ما تقرر مثلا  
 ويظهر أن مكان كونه في الخ  
 كذلك (وجب تقرر فيه)  
 ستملك من حقيقا فدونها  
 كقطعة دار الإسلام خلافا لما  
 رجعا للبقي انه يكتفى بلوغ  
 التجرىف إلى من غنم  
 المسلمين وبعده التجرىف  
 يكون غنيمته (فرع)  
 كثر اختلاف الناس في الغنم  
 في السراية والأزواء والماله بين  
 وما حصل معتقدنا  
 فهم من لم يعلم كونه من  
 غنيمته فأنم قلم يجرى  
 وسأول التجرىف فانه لا احتمال  
 أن أسره البائع أو لا أو في  
 أو ذي فانه لا ينحصر عليه  
 وهذا كثير لان داره فان تحقق  
 أن أخذ مسلم بخبره سرقة  
 أو انتحس لم يجرى شره

الاعلى الضعيف لانه لا يغني عن اعلى بقول جمع متقوسين تظفر الحكاية والسنن والاجاع على منع وطه السراوى المحلوبة من ال روم والهند والترك الآن ينسبون بعضهم الغنائم ولا يحلف تبين حله على ما علم أن الغنائم للمسلمون وأنه لم يسبق من امرهم قبل الاغتنام من أخذها فهو له لجواز عند الاثنية الثلاثة (٢٥١) وفي قول الشافعى بل زعم التابع الفرارى أنه لا يلزم الامام فسخه الغنائم ولا تخيمه لانه أن يحرم

بعض الغنائم لكن رده المصنف وغيره بأنه مخالف للاجتماع وطريق من وقع يده غنيمة لم يتخمس ردها لتسقط علم والا فللقاضى كالمال الضائع أى الذى يقع الياس من صاحبها ولا كان ملك بيت المال فله فيه حق الظفر على المهند ومن ثم كان المتسدد كغيره أن من وصل له شيء يستحق حله أخذ وان ظلم الباقون ثم الورع لم يدا الترسى ان يشتري ثانياً أى بمن ثا غير الذى اشتريه أولاً بشرط أن يكون بمن مثله اه عش فتكون ملكا لبيت المال أى ككل ما ليس بمعرفتها ككاه وشيدى (قوله ولو غنيمة) الى قوله ونازع البلقنى فى النهاية الا انه لا يوافق المتزوقه واد الفخرى (قوله ولو غنيمة) أخذ من قول المصنف الا فتوصلع انه لا يختص بالجواز اه عش (قوله وبقية اذ الامام) الى قول المتن وطعنى المغنى الاتوه الا الذى الى المتن (قوله سواهم من سهم أو رضى) هذا التعميم فصيله التقييد فخرج به من لاسهمه ولا رضى كذا فى السناجر السناجر هو واسم المستأجر على ما يعلق به حكمه الدواب فليس لهم التساط اه عش (قوله الا الذى الى) خلافاً لانه يابى والمغنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه ما طعم خدمه الحاج الهم لخواجبة المنصب الذين حضر وابعد الواقعة اه رشدى أقول وقول المصنف الا أن لا يجوز ذلك لى لى الجيش بعد الحار بوالحجازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله انه) أى الغنائم (قوله لى) أى من الغنم (قوله وانما هو) أى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لى) أى وهو جائز اه عش (قوله بلقمتين) أى بدلها (قوله ومطالبتة) أى اللات من المقرض والبايع المدون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أى العوض (قوله من الغنم) أى الغنيمة (قوله ما لم يشترا دار الاسلام) أى فان دخلها سقطت المطالبة اه عش زاد المغنى وكذا لو فرغ الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله ما لم يشترا (قوله انه) أى المدون (قوله وفائدة) أى الدفع (انه) أى اللات (قوله أحق به) أى بالدفع لحصوله فيه اه مغنى (قوله ولا يقبل من ملكه) الضمير الاول البايع وما بعده المشتري المشهور من الكلام اه رشدى وجيزة عش قوله ولا يقبل أى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض اه والاولى راجع الضمير الاول لللات الشامل للبايع والمقرض وما بعده المدون الشامل للمشتري والمقرض (قوله والا ثم) قال الزركشى وينبى أن يقال به في علف الدواب وهو ظاهر مغنى وأسى (قوله يؤخذ منه) أى الزائد على حاجته (قوله كلوا كل) أى من له التبسط فوق الشيء أى زعمه اه مغنى والمصدق فى القدر هو الاستحلال كماله تدل القران على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه عش (قول المتن وما يصح) بيته المفعول (قوله كثر ثبوت ومن وعسل ومطعم ولحم الخ) وقول كعم لكون ذلك مثالا لا يصح به لكان أولى اه مغنى (قوله لا لى وطير) من النور الدواب الغير المحتاج اليها للحرب على ما ياتى اه عش عبادة المغنى ولحم الكلاب وبازا لتوسم لاله من الفواب

بعضه كاختلافهم (قوله الاعلى الضعيف الخ) أى مقابل الاصغر فى المتن (قوله تبين حله) أى قول ذلك الجمع (قوله على ما علم) الاول من (قوله من أخذها) أى من أخذها قبل الاغتنام من أخذها لجواز اه عش (قوله من وقع يده غنيمة) أى من وقع يده غنيمة (قوله لم يتخمس ردها) أى من وقع يده غنيمة لم يتخمس ردها (قوله تسقط علم والا فللقاضى كالمال الضائع أى الذى يقع الياس من صاحبها ولا كان ملك بيت المال فله فيه حق الظفر على المهند ومن ثم كان المتسدد كغيره أن من وصل له شيء يستحق حله أخذ وان ظلم الباقون ثم الورع لم يدا الترسى ان يشتري ثانياً أى بمن ثا غير الذى اشتريه أولاً بشرط أن يكون بمن مثله اه عش فتكون ملكا لبيت المال أى ككل ما ليس بمعرفتها ككاه وشيدى (قوله ولو غنيمة) الى قوله ونازع البلقنى فى النهاية الا انه لا يوافق المتزوقه واد الفخرى (قوله ولو غنيمة) أخذ من قول المصنف الا فتوصلع انه لا يختص بالجواز اه عش (قوله وبقية اذ الامام) الى قول المتن وطعنى المغنى الاتوه الا الذى الى المتن (قوله سواهم من سهم أو رضى) هذا التعميم فصيله التقييد فخرج به من لاسهمه ولا رضى كذا فى السناجر السناجر هو واسم المستأجر على ما يعلق به حكمه الدواب فليس لهم التساط اه عش (قوله الا الذى الى) خلافاً لانه يابى والمغنى (قوله فهو مقصور على انتفاعه) هل من انتفاعه ما طعم خدمه الحاج الهم لخواجبة المنصب الذين حضر وابعد الواقعة اه رشدى أقول وقول المصنف الا أن لا يجوز ذلك لى لى الجيش بعد الحار بوالحجازة شامل لهم فليس ذلك منه (قوله انه) أى الغنائم (قوله لى) أى من الغنم (قوله وانما هو) أى ذلك البيع (قوله كتناول الضيفان لى) أى وهو جائز اه عش (قوله بلقمتين) أى بدلها (قوله ومطالبتة) أى اللات من المقرض والبايع المدون من المقرض والمشتري (قوله بذلك) أى العوض (قوله من الغنم) أى الغنيمة (قوله ما لم يشترا دار الاسلام) أى فان دخلها سقطت المطالبة اه عش زاد المغنى وكذا لو فرغ الطعام سقطت المطالبة (قوله ويؤخذ منه) أى من قوله ما لم يشترا (قوله انه) أى المدون (قوله وفائدة) أى الدفع (انه) أى اللات (قوله أحق به) أى بالدفع لحصوله فيه اه مغنى (قوله ولا يقبل من ملكه) الضمير الاول البايع وما بعده المشتري المشهور من الكلام اه رشدى وجيزة عش قوله ولا يقبل أى المقرض أى لا يجوز وقوله منه أى المقرض اه والاولى راجع الضمير الاول لللات الشامل للبايع والمقرض وما بعده المدون الشامل للمشتري والمقرض (قوله والا ثم) قال الزركشى وينبى أن يقال به في علف الدواب وهو ظاهر مغنى وأسى (قوله يؤخذ منه) أى الزائد على حاجته (قوله كلوا كل) أى من له التبسط فوق الشيء أى زعمه اه مغنى والمصدق فى القدر هو الاستحلال كماله تدل القران على خلافه لان الاصل عدم الضمان اه عش (قول المتن وما يصح) بيته المفعول (قوله كثر ثبوت ومن وعسل ومطعم ولحم الخ) وقول كعم لكون ذلك مثالا لا يصح به لكان أولى اه مغنى (قوله لا لى وطير) من النور الدواب الغير المحتاج اليها للحرب على ما ياتى اه عش عبادة المغنى ولحم الكلاب وبازا لتوسم لاله من الفواب

المغنى فقط ما لم يدخل دار الاسلام يؤخذ منه أنه بعد الطلب يصح على الدفع اليه من الغنم وفائدة أنه يصح أحق به ولا يقبل من ملكه لان غير المملوك لا يقابل عماله (أخذ) بما يحتاجه لا كثره ومنه لا أن يؤخذ منه كلوا كل فوق الشئ سواه أخذ القوت وما يصح به كثر يتوسم (قوله وطير) لنفسه لا لغيره



(د) كل طعام يعتاد (كله عموماً) أى على الغنوم كما يصح لعل العصابة رضيت الله عنهم بالثروة الخفية ولأن دار الحرب بمنزلة لغة الطعام فيها يخرج بالقوت وما بعده غيره كركوبه على فرس أو نحو فرس يقال عليه أخذته بالأحزمة وروى وهو مأثور الاحتياج إليه كسكر وفائدة ما قبله من شأن ذلك فإن احتاج فيه إلى القيمة أو يحبس من سببه (وعلى) ضبطه شارح شيخ الإسلام وشارح يسكنه فاعلى الأول وهو معطوف على القوت وتبينوا بعده أحواله منه بتقدير (فأى) الوصفه وعلى الثاني معطوف على أخذ

وانما يجوز ذلك لذلك اه (قول المتن وكل طعام يعتاد) أى لا دى معنى ومنج (قوله) أى على الغنوم (الخ) يمكن أن يرجع على قول المصنف عواماً به بنوهم أنه غير وهو فاسد موله كان غير مفرداً وأوجب مقتضاه اه سم عبارة عى أى فهو منضوب بترجى الخافض اه (قوله) ولأن دار الحرب (الخ) قال الامام ولو وجد في دارهم سوا قوتهم الشراعية التمسوا ما لا خلاف له في السفر في الشخص وقضيت ما لا جاهدناهم في دار المنع التمسوا ويجب عليه كما قاله شيخنا على محل لا يفر فيه الطعام اه معنى وفي النهاية ما رواه (قوله) ان اضطر لسلاح (الخ) وان احتاج الى الملبوس ليرداً وحراً البسة الامام له اما بالاحرة مدة الحاجة ثم رده الى المغنم أو يحبس عليه من سهمه معنى وروى شرحه (قوله) (مرد) فان تلف قالوا بانه لا يشتمان كان التلف له التمسوا (قوله) (أو يحبس) بابه مكرراً لاحتياج ما يقتصد كما يمسونه ولو غير لهم ككرش ونحوه وجد وان تيسر سوق الحاجة اليه أيضاً ثم ينفي في خيل الحرب المحتاج اليه ما يمنع ذبحها بدون اضطرار لان من شأنه اضاعتها وانزع البلقيني في ذبح الخيل كقول بان فضيحة الخيل يمتنع وهو أصاب الناس الجوع فاصابوا بالغنى وكان على الله عليه وسلم في أخريات الناس فيجلبوا ونحووا ونصوا القدر فامر على الله عليه وسلم بالقدرة فكشتم قسم فعلى عشرين الفم ويعبر ورد بان هذه واقعة فقلة محتسمة انهم ذبحوا زائلوا الى الحاجة فأنهم صلى الله عليه وسلم بذلك يدل في قول الراوى فيجلبوا ونصوا وحيداً فلا دليل فيها يجب وجلبه القى لا يؤيد معه

( ٢٣ - ) (شرواني وابن قاسم) - (تاسع) عادة الى المغنم وكذا ما اتفقتم عليه كقوله من ذبحوا من اذن فتمتوا بغيره ما استعملوا من النقص والاحرام اذا ذبحه لاجل جلده الذى لا يؤكل ولا يجوز ان يحبس لغيره من سببه (والصحيح) جواز القاء كمة لطمها أو يساهوا لحوى كما فعله صاحب المذهب وظاهره أنه لا فرق بين ما من السكر وغيره لكن بناء على ما مر في القانيد لا يجوز عسل السكر المسحوق بالمرسل كما مر في بالان يفرق بان تناول لحوى غالباً والقانيد تذكر كل هو الواقع وذلك لان ذلك يحتاج الى المشاهدة طبعاً وروى عن العصابة كانوا يخذون العسل أى الذى من الفعل اذ هو الراد منه حيث أطلق والعتب (و) الصحيح انه (لا يجب) ان يذبحوا

لاجل نحوله ولا تعيب قوما الطعام (و) الصحيح (أنه لا يختص الجوز بمحتاج الى طعام وعلف) يقع اللام يجوز وأخذنا بمحتاج البهائم الى  
وصول دار الاسلام وان كان معلوم رواد الخصة بذلك من غير تفصيل ثم ان قل الطعام وان دنا على ان الامام به ذوى الحامية التزو  
لمسافة بين يديه كذا عرابه ونظيره لا يتردد ذلكا لخصه في جوعه منته الى دارنا والى بضعته له ذلكا بضاوان التعيب بذلك غير مقصور  
أو القالب (و) الصحيح (أنه لا يجوز ذلكا لخصه في جوعه منته الى دارنا والى بضعته له ذلكا بضاوان التعيب بذلك غير مقصور  
والروضة جواز من لخص بعدا لخص (٢٥٨) وقبل الحيازة أو معها وقضية العز تر وتبعه الحواي أنه لا يستحق وعلى الاول يفرق بينو بين

عدم استحقاقه للفتنة بان  
التبسط أمر نافع وسو فيه  
مال يساع فيها عز أريث  
شيعنا فرق بذلك (و) الصحيح  
(ان من رجع الى دار  
الاسلام) ولو وجد صاحبها  
عزته في ماق قبضتنا وان  
سكنها أهل ذمة أو عهد  
(ونعه بقبضتنا مسودها الى  
المنعم) أى حصل اجتماع  
الفنائم قبيل قبضتنا في  
الصباح ان المنعم بالقبض  
الفتنة وتصور اذ تمها  
لان المال المقنوم فاقض  
صديق من فسر به بالقر ومن  
فسر بالمال وذلك لما في  
حق الجميع به وقد زالت  
الحاجة اليه اياها ففسختها  
فبعد الامام لا تقسمها أمكن  
والارادة المصالح (وموضع  
التبسط طاردهم) أى

(قوله لاجل نحوله) وخرج به ما روي في الاحتياج للجدد فخصيصة له عرش أى كسر (قوله أى تر الامام)  
أى وجوبه أى عرش (قوله ذوى الحاميات) وعلى ما روي في الاحتياج للجدد فخصيصة له عرش أى كسر (قوله أى تر الامام)  
عش (قوله لمسافة بين يديه الخ) فديقه الما بين يديهما يتعلم في المستقبل فشمع ما خلفه سم وهو ذلك  
سندعرو رشيدى (قوله ورجوعه منته) أى من سفر (قول المتن ذلك) أى التبسط المذكور اه مفسر  
(قوله لانه اجنبى) الخ قوله وعلى الاول فى المتن (قوله وقضية العز تر وتبعه الحواي الخ) وهو المعتبر فيه  
ومعنى (قوله وعلى الاول) أى الجواز (قوله سنة) أى بين استحقاقه للتبسط (قوله فيها) أى الفتنة (قوله)  
ووجد صاحبها الخ) مفهوما أنه اذا لم يجدها لم يلزم له اه سم (قوله وهى) الى المتن فى المتن (قول المتن انه  
ردها الخ) أى لم تكن ناهية اه عرش (قوله قبل قسمتها) متعلق بلام الخ ويسد كتره عز (قوله ارادته)  
أى معنى الفتنة اه عرش (قوله ذلك) أى لزوم الرد (قوله به) أى بالقبض مما تبسط به (قوله فريد) أى  
الباقى (قوله ان أسكن) أى قسمته بان كان كسيرا اه معنى (قوله والارادة المصالح) أى جعله الامام فى  
سهم المصالح قال الامام ولاز يبين انوار الخ من يمكن وانما هذا فى الاربعه انخاص اه معنى (قوله أى  
الجرمين) الى التبيين فى المتن (قوله حله) أى التبسط (قوله ولومع وجوده) أى الطعام ثم أى فى دار  
الحرين (قوله وتكون امن الشراه) أى بلا عنة أخذنا باسمه فليراجع اه رشيدى (قوله جواز التبسط)  
أى بحسب الحاجة اه معنى (قوله فى غير دارهم) كتر ايجادنا لعل الاولى اسقاط لفظة فى عبارة لى على  
الرجوع اه (قوله وهو ما يجدون فيه الطعام الخ) فاولم يجدوا فيها ذلك فلا أثر له منع التبسط فى الاصل  
لبقاء غنى اه معنى (قوله والوصول) مبتدأ خبر قوله كقولنا لى اه دل على تدفق دارهم لا تنصر لدار نحو  
أهل هذه بقية العز والغنى وكذا دار الاسلام بلد أهل ذمة أو عهد لا يعتمدون مع ما ملنا اه (قوله ولم تنصروا الخ)  
الجلسة حال من نحو اه لهدنة (قوله كهي) أى كالوصول (قوله لا تعاد ذلكا ان الوصول لدار الاسلام  
موجب لرد ما فى الخ) لا يخفى ماقى هذا الكلام لان ما يشد لى اربد بقدمه من الاند ذقعا اذ لم قطعان  
ايجاب الرد من الاند ولا يتصور مع ايحاب الرد جواز الاند اه سم (قوله حر) الى قوله وان كان رشيدى دافى  
الغنى والى قوله كذا عـ بره فى النهاية الاقوله أو سكنا وقوله وان نظر البرو رشيدى وقوله وتبعهم شيعنا

(قوله لانه التردد لمسافة بين يديه الخ) فديقه الما بين يديه ما يتعلم في المستقبل فشمع ما خلفه (قوله وقضية  
العز راجع) هو المعتبر به (قوله ووجد صاحبها الخ) مفهوما أنه اذا لم يجدها لم يلزم الرد (قوله معصوم  
من قوله الخ) فان قلت دعوى علم من قوله لاند كور بحث وذلكا لان مما لا فاد ما هاتنا موضع التبسط  
غير دارهم ايضا لى عران الاسلام ولا يصدق ذلكا قوله المذكور لصدقه لى قد رأت ان لا يكون ذلكا الغرض من  
موضع التبسط لكن تعدى با شصاب تلك البقية الى دار الاسلام قلت بعد صدقه لى ذلكا التقدير والتقدير  
بدار الاسلام نعم ما هنا يصدق على القطع وعلى الخلاف (قوله لان يعاد ذلكا ان الوصول لدار الاسلام موجب  
لرد ما فى الخ) لا يخفى ماقى هذا الكلام لان ما يشد لى اربد بقدمه من الاند ذقعا اذ لم قطعان مما يوجب  
الرد من الاند ولا يتصور مع ايحاب الرد جواز الاند

بشره ا طعام جاز التبسط (وكذا) فى غير دارهم كتر ايجادنا (مالم يصل عران الاسلام) وهو ما يجدون فيه الطعام  
والعلم لاطلاق عرانه (فى الاصم) لبقا الحاجة اليه والوصول لى اه لهدنة فى دارهم لى يعتمدون مبايعين مريم كقولهم لى  
\* (تسمية) \* قوله وموضع التبسط الخ معلوم من قوله وان من رجع الخ فالنصر فيه ا بضع وقد قل ايس معلوما من كتر جمل  
يستفاد من هذا مالم يستفاد من ذلكا ان تعاد ذلكا ان الوصول لدار الاسلام موجب لرد ما فى الخ ومن هذا الوصول لدار الاسلام مانع من الاند  
أى ان تمكنوا من الشر اعمل لكن الجهاد مع اهلها مكان مختلفان فوجب النصر فيهم ماله ذلكا (ولغا من رشيد

(ولو) هو (مخجوز عليه بفلس الاعراض عن الفتيمة) بقوله أسقطت حتى منها لو ثبت مرديا (٢٥٩) به التمليل (قبل الفتيمة) والاشارة

[illegible]

الادب علان اقرار لا يتعين به حق كل منهم (و) الاصح (بجواز الجمع) لما مر في جواز اعراض بعضهم

و يصرف مصرف الجنس (و) الاصح (بطلانه من ذوي القربى) وان انصرف واق واحد لانهم لا يستحقونه بعمل فهو كالارث ونصهم لان يقتسم حتى الجنس جهات عامة (٢٦٠) لا يصرف فيها الاعراض (و) من (سالب) لانه يملك السلب فهو (و) والمرض) عن حق (كن) بمصر

فيتم نصيبه الفتيمة وتقسيم بين الباقي وأهل الجنس كذا نصه به وغير واجدوه موهم والمراد ان اعراضه ان كان قبل القسمة بالكتابة أخذ أهل الجنس نصهم وقسمت الاخصاس الاربعة على الباقي فقايدة الاعراض عادت اليهم فقتلوا أهل الجنس لا يزيد ولا ينقص خسمهم بأعراض بعض الفاتنين ولا بعدد ما نجا المختلف الاربعة فانها كانت تقسم على خمسة مثلا فصارت اذا كان الممرض واحدا تقسم على أربعة أو بعدها فان أخذ كل حصته وأقررت حصة آخره فأعرض عنها ردت على أهل الاخصاس الاربعة لا غير ما اقررت أهل الجنس أخذوا خمس الكل الغير المختلف بالاعراض وعلمه فان قلنا لو أعرض الكل فأزاهل الجنس بنظم لم يقسم حق الممرض أخماس بينهم وبين الفاتنين تنزيلا منزلة غنمة أخرى قلت يوجد ذلك بأنه ما بقى من الفاتنين أسد فهو الاصح لانه من الجنس يختلفا فذا فقد لكل لانه لغمر ورتبته ونظيره فقد بعض أصناف الزكاة

للاعراض يشمل الواحد والجميع اه (قوله و يصرف) أى قسم اه معنى (قوله المتن و بطلانه من ذوي القربى) والمراد بالجنس فيتناول اعراض بعضهم اه معنى (قوله لان يثبت مستحقى الجنس جهات عامة الخ) انظر لو فرض انحصارها اه سم (أقول) حكمه معلوم من قول الشارح وان انصرف والا تسمى الخ (قوله وهو موهم) أى لتقسيم حق الممرض بين من ذكره ولو كان الاعراض بعدد قسمه الفتيمة (قوله قبل القسمة بالكتابة) أى قبل فرض الجنس (قوله على الباقي) أى من الفاتنين (قوله الاربعة) أى الاخصاس الاربعة بمقتضى الفاتنين (قوله فانها كانت الخ) أى بدون اعراض أحد (قوله أو بعدها) أى القسمه صنف على قوله قبل القسمة (قوله آخر) الاول التانيث (قوله) أى على الاعراض (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك آخر عليها أخذ من قوله الا فى باللفظ اه سم (قوله فازاهل الجنس به) أى بجميع المال اه سم (قوله يرد ذلك) أى بحصصه المصنف المراد به ما ذكر (قوله خلاف ما اذا فقد الكل) أى كل من الفاتنين ولو بأعراضهم فيوزأهل الجنس بجميع الفتيمة (قوله ونظيره وقد بعض أصناف الخ) كالخيل عوارض مع المتقربى باب قسم الصدقات وأعدم بعضهم أى الأصناف من بلد المال ووجد غيره أو فضل عن شئ يان وجدوا كلهم وفضل عن كتابه بعضهم شئ وجوزوا النقل مع وجوده وجب النقل لذلك الصنف بأقرب بلد المال أو لا يجوز ذلك الموضع فيرد نصيبه المفقود من البعض أو الغاضل عنه أو من بعضه على الباقي ان نقص نصيبهم عن كتابتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نفعه لذلك الصنف بأقرب بلد المهم انتهت فليتأمل مع ما نظره به هنا اه سم (أقول) ولا يخالفه لان ما ذكره هناك فى الفسقة يلبس المال وما نظره به هنا فى القدر بغير بلد المال (قوله فقد بعض أصناف الخ) أى سم كقائه نصيبه الباقي لهم (قوله إلى المصنف) أى اذا أمكن قسمة نصيبه المفقود بين أفراد الموضع في غير بلد المال وقوله أو بعضه أى بعض صنفا اذا لم يمكن قسمته فقلته وقوله ان وجد أى صنف في غير بلد المال وقوله فاصنف آخرى فى غير بلد المال (قوله ويؤخذ من التشبيه) أى القول المتوافق للصحيح فى النهاية (قوله من التشبيه) أى فى قول المصنف كن لم يحضر (قوله لا أثر لرجوعه من الاعراض) أى بان دفعه بالرجوع عنه (قوله ما قلنا) أى قبل القسمة وأبعدها اه عش (قوله رد الوصية) أى بان الموصى له رد الوصية (قوله بعد الموت وقبل القبول) طرفه لرد أى بخلاف الرد قبل الموت أو بعد مو بعد القبول بل الرجوع فى الوصية بالقبول بعد الموت فى الاول وبنيته فى الثانى (قوله و ليس له الرجوع الخ) كان الاظهر القاه بل الواو ولعلها لعمال اه رشدي (أقول) بل الواو هى الظاهر وتوان كان بعض النسخ بالقاه (قوله وكالوا عرض

يقابل رد فان لم تكن اه (قوله لان يثبت مستحقى الجنس جهات عامة لا يتصور فيها الاعراض) انظر لو فرض انحصارها (قوله ردت) أى ولو بعد استيلاء ذلك آخر عليها أخذ من قوله الا فى باللفظ (قوله فازاهل الجنس به) أى بجميع المال وفى الرض وشرحنا صفة فلو عرضوا جميعا وصرف الجميع مصرف الجنس اه وقوله فلو لم يقسم حق الممرض لاختفى انه لو قسم كذلك لرب أن يكون الحاصل لبقية الفاتنين معاد لمعدون أو بعد الاخصاس ولا يصح باب الجنس مما عداه أو يمين الجنس وذلك لا يوجب له أحابا عن هذا السؤال بل ذلك فليتأمل (قوله ونظيره فقد بعض أصناف الخ) كالقبول حصته فى حصة أو بعضه الخ بجوار مع المتقربى باب قسم الصدقات وأعدم بعضهم أى الأصناف من بلد المال ووجد بغيره أو فضل عن شئ يان وجدوا كلهم وفضل عن كتابه بعضهم شئ وجوزوا النقل مع وجوده وجب النقل لذلك الصنف بأقرب بلد الميسر أو لا يجوز ذلك الموضع فيرد نصيبه المفقود من البعض أو الغاضل عنه أو من بعضه على الباقي ان نقص نصيبهم عن كتابتهم ولا ينقل إلى غيرهم فان لم ينقص نفعه لذلك الصنف بأقرب بلد الميسر اه فليتأمل مع بعضه ان وجدوا لا ينفصل آخر فتأمل و يؤخذ من التشبيه انه لا أثر لرجوعه من الاعراض مطلقا وهو متوجه كوصي له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كخمس أو ما يحضر من رجوعه قبل القسمة لا بعد ما تنزى بالاعراض منزلة الهبة ولا قسمته من القبض وكذا عرض مالك كسرقته

بعضه ان وجدوا لا ينفصل آخر فتأمل و يؤخذ من التشبيه انه لا أثر لرجوعه من الاعراض مطلقا وهو متوجه كوصي له رد الوصية بعد الموت وقبل القبول وليس له الرجوع فيها كخمس أو ما يحضر من رجوعه قبل القسمة لا بعد ما تنزى بالاعراض منزلة الهبة ولا قسمته من القبض وكذا عرض مالك كسرقته



ما هذا ساكنه وابنته أي وقعه عمر (على المسلم) وأحرا لاهل الجاهلية المصلحة الكلية بخروج معلوم بؤونه كل منهم من الشعر  
 ذرمان والاربعة والشجر وقصب السكر ستوا لثقل ثمانية وقيل عشرة والعنب عشرون وقيل ثمانية عشر ووجه مساحة الجرب ثلاثة  
 آلاف وستمائة ذراع والباعثة على (٢١٢) وقصم خوف اشتغال الغائبين بصلاحهم من الجهاد وقيل ثلاثين خصرهم وقيل ثمة عن بقية

المسلمين (وتراجه) زراعا  
 أوغرا (أجر) مضمة  
 (تؤدى كل سنة) مثلا  
 (المصلح للمسلمين) يقدم  
 الهم فالادم فلي هذا يمنع  
 بيع ثمنى بمعاذ الله  
 ومساكنه وقيل لم يقبله  
 بأعلاه بهن منهم على  
 من ازمان للمصلحة أيضا  
 وهو انخراج لان الناس  
 يزالوا عنه من غير انكار  
 ورد بان عمر أنكر على من  
 اشترى شيئا من اوطار  
 شرا مولود في ذلك الباقى  
 باله لم يصح عنه ما يقول  
 يسع والما أقرها في ايدى  
 أهلها بخرع ضرب عليهم  
 وابن عبد السلام بان الحكم  
 بالوقوف على ذى المسلمين  
 غير بينة ولا قرأوا لوافق  
 قوا صد ناذلا لا تزال  
 شرعنا بخرع شربهم ورد  
 الاول بان باعها ما بينهم  
 بالخراج في معنى الاجارة بل  
 هو اجارة يئنه على جواز  
 للعاطلة والثاني بان حصل  
 ذلك في يد لم يعلم أصل وضعها  
 فهذا هو الذى لا تنزع غير  
 صحيح من غير بنقول اقرار  
 اعدا علم أصل وضع اليد  
 عليه وانما غير يده لا يكونه  
 لا لئلا فيعمل بذلك في سائر  
 الايدى بعد هذا الاثر ان  
 خلاف في ملك مكتلة اهلها

في وقت صحتهم لهم فالحق لغريمها اه سم (قوله) وابنته عطف تفسير لما ياتي في قوله وصلة في  
 البناء اه عش قوله المصلحة الخ عبارة للمنفى والاسنى على خلاف سائر الاجازات وجوزت كذلك  
 المصلحة الكلية في أم الهمم بالاجور في أموالنا اه (قوله) غرب الشعر الخ والجر ب عشر قصبات  
 كل قصة ستة أذرع بالهاشبي كل ذراع ست قصبات كل قصبة أربع أصابع فالجر بمساحة من مائة من  
 الارض بين كل جانبين منها ستون ذراعا هما وقال في الاصول الجرب ثلاثة آلاف وستمائة ذراع اه أسمى  
 ومغنى عبارة الرشيدى الجرب هو المجر وفقرى مصر بالفقدان وهو عشر قصبات الخ (قوله) والشجر  
 أي معاذا النخل والعنب والوازيون وانظر حكمه عدم تعرضه لبقية الجور بل لعلها لم تكن تقصد لزراعة  
 على حدة اه عش (قوله) والباعثة أي لعمر رضى الله تعالى عنه (قوله) تنسج (قوله) تنسج أي لاهل السواديع في ذروته  
 وبهتة لكونه صار وقفا وله اجارة مقدمة معلومة بؤنه كسائر الاجازات لا يجوز زلفها كسائر اجازهم  
 عنه يقول أما استقبله وأعطى انخراج لانهم ملكوا الارث المنفعة بعقد بعض أباثم مع عمر رضى  
 الله تعالى عنه والاجارة لازمة لا تنفس بالوصف وروى مع شرحه (قوله) ده أي الثمن  
 المنجم (قوله) في ذلك أي في كل من قوله الوقف والبيع (قوله) لم يصح عنه أي عمر رضى الله تعالى عنه  
 (قوله) أقرها أي أرض السواد (قوله) وان عبد السلام عطف على الباقي (قوله) على ذى البد  
 متعلق بالحكم من غير بينة أي من غير ذى الدولا اقرار أي من ذى البد (قوله) ورد الاول أي نزاع الباقى  
 وقوله والثاني أي نزاع من عبد السلام (قوله) أما ما علم أصل وضع الدخال لقاتل أن يقول البد فمات  
 فيه لم يعلم أصل وضعها الا من انظر الصحيح وقد علم أن اليلد لا ترتفع بانظر الصحيح فهذا الرد غير واضح فماتله  
 وما البائع من أن يجاب بفتح امتناع دفع البد بانظر الصحيح فلي تأمل اه سم (قوله) لكونه لا يملك يتأمل  
 لان كونه لا يملك فرع: وثبتوه من محل النزاع اه سيد عمر (قوله) بذلك أي بخرع صحيح (قوله) في  
 سائر الايدى الخ لعله على حذف العاطفة المعطوفة على الأصل في تلك البد الموضوعه عليه وفي سائر  
 الايدى الخ (قوله) مما يتجه الخ قد يقال لا يجب لان اشتغال النخل لا يتجرب من الاعتماد والصلاحية  
 لا تافيه بفرض أنه اعتدما ذكر وجهه مخالفا لاصحاب فعملت تغاير الزمن واختلاف النظر ولا يجب  
 حبثه أيضا لانه من قبح الاجتهاد اه سدر (قوله) أنه أفتى أي ابن عبد السلام (قوله) أي السواد  
 الى قوله ومن ثم في النهاية والى قوله انتهى في معنى الاقوله ومن بعد بهالى المتن وقوله وعكس ذلك الى المتن  
 (قوله) أي السواد أي سواد العراق (قول المتن من عبدان) مكان قرب البصرة اه معنى (قوله)  
 بغير أوليها عبارة عنى بحامه له وممن موقوفين وقيدت بالحد بالوصول لخراج حدة أخرى عند  
 بغداد حيث الوصول لان قواسم كان معق السبق في اولى الجودى أو ادوا أن يعرفوا قدر الماء المتبق  
 أما علم أصل وضع البد الخ لقاتل ان يقول البد فمات فيه لم يعلم أصل وضعها الا من انظر الصحيح  
 وقد علم أن اليلد لا ترتفع بانظر الصحيح فهذا الرد غير واضح فماتله وما البائع من أن يجاب بفتح امتناع دفع البد  
 بانظر الصحيح فلي تأمل (قوله) أنا مر الخ قال في شرح مسلم ويقال لها البصرة بالتعريف قال صاحب المطالع  
 ويقال لها بدم ويقال لها الموقفة لانهما تشكك باهلها في أول العمر قال السمعاني يقال البصرة قصة  
 الاسلام ونزلة العرب بنهاية تبين في غزوان في خلافة عمر ستة سبع عشرة من الهجرة وسكنها الناس سنة  
 ثمان عشرة ثم بعد الصم قفا على أرضها هكذا كان يقول أبو الفضل عبد الوهاب بن أجدن معاوية الراعي

وعده اعتدله سنة ولا أثر من ذى الدوليس لعله الاماقر ربه من العلم باصل الوضع عند كل من المحدثين بما ظهره  
 من الدليل بل مما يتجه منه أنه أفتى بهم بالقرافتن الانبياء مستند في ذلك لما ورد أن عمر وقها على موت المسلمين (وهو) أي السواد  
 (من) أول (عبادان) بتشديد الموحدة (الى) آخر (حسد بن الموصل) بفتح أوليها طولاً

وبين أول القاصد بهم من عذبيها هو بضم أوله وفتح نائه المهم فربما من الكوفة (ال) آخر (حلولان) بضم المهملة (عرضا) باجاء  
المؤرخين (قلت الصبح ان البصرة) تنبئنا أوله والفتح أقصر وتسمى قبلة الاسلام وخزائنه (٢٦٣) الرين (وان كانت خاتمة في حال السواد

على الارض فان ذلك واحدا وجعلوا فيه حجازا ثم دلفوا الماعقل رزأوا كذلك حتى بانوا منة الموصل فلما وصل  
البحر سميت الموصل اه (قول المازن من القاصد) اسم مكان ينمو بين الكوفة ومصر حلتين وبين بغداد  
نحو مئتين مراحلا سميت بذلك لان قواما قدام قدامها اه (قوله بضم المهملة) بالفتح اه معنى  
(قوله باجاء المؤرخين) راجع الى تعدد السواد طولا وعرضا اذ ذكر (قوله بالفتح أقصر) أى في غير  
النسبة أو ما ظاهرا متعين اه عش (قوله وتسمى قبلة الاسلام) ولم يعبد بها صنم قط معنى وسم (قول  
المن في حد السواد) أى سواد العراق (قول المتن فليس لها حكمه) أى في الوقفة والاجارة والمخرج الضروب  
لان عروضا الله تعالى عنه لم يدخلها في ذلك وان شملها الفتح هاما بقتنه سابق المصنف وبه يتدفع ما لا ين  
قام هنا اه وشدى أى من قوله يتأمل هذا الجدل أى قول السارح لانها كانت حجة فالتحقيق بقابل غاية  
الامران لم يحلها كان مورا لكن شمله الفتح فكشفه قطع حكمه عنه بالبحر وبالجانب اه (قوله حجة)  
بكسر الباء أرض ذات سباغ أى ملح اه عش (قوله ثم الصراة) بفتح الصاد (قول المتن موضع شربها)  
وباسمى هذين الموضعين منها كان مورا لأجاده السلون اه معنى (قوله شاربان) منها محل اه عش  
(قوله ويحله) أى جواز البيع (قوله وهو بعيد) فديقال بل لا يمكن مع تسليم ان الوقوف الارض دون  
البناء وظهور ان الأبنية الموجودة حال الفتح أخذت لتباين الارض وقفتها ضرورتا فحجدها قبل الفتح  
وتأخر الوقف عن الفتح اه سم (قوله حله) أى ما قبله البقطين عن النضر (قوله وليس ان) الى الترفي  
النهاية والمعنى (قوله تناول غير أشجارها الخ) أى التي كانت موجودة قبل اجارة الارض اذا ملأ بالبحر فكذلك  
ملك لحدته والاولى من ان ذلك لما تقدم من انه أحرج بيب النخل والعنب واليوتون اه عش عبارة  
السعد عن هذا واضع في الشجر القديم وما تفرع عنه أمالو أى تفرس من محل آخر غرضه بالسواد المذكور  
فواضح انه ملك صاحب مورة وكذلك اه عبارة في شدى قوله لما مرنا أى أرض السواد وهذا في الأخبار  
الموجودة عند الاجارة كاهو واضع وتعرض به عبارة الروضة أقول ومع هذا الاشكال ما يقى على ذلك اه  
تظاهر كلامهم انه ما استثنى من وقتنا للسواد واجارته الا ابنية وان هذه مخرجة عن قواعد الاجارة فتكون  
الأشجار القديمة داخلية في اجارته بل قولهم السابق وأحرج بيب النخل والعنب واليوتون صريح  
في ذلك وحقنا ان غرة التقدم ملك لاهل السواد أيضا فليحذر (قوله فيصرفه أو غرة الامام الخ) (ه) تنبيه ه  
لوراى الامام اليوم ان يقف أرض النعمة كما فعل عروضا الله تعالى عنه أو عقاراتها أو متفولا لها ايجاز ان  
رضى الغافلون بذلك كظنهم فيما مر عن عروضا الله تعالى عنه لا فخر اطلبهم وان شئنا انما اتفقهم عن  
الجهاد لانها ملكهم لكن يفرهم على الخروج الى الجهاد بحسب ما احتوا لردى من النعمة الى الكفار  
الارضا الغافلين لانهم لم يكونوا يتكلموا هم في وروض مع شرحه (قوله كحلل عليه) أى قوته وأمانته  
فتح البرارى في النهاية (قوله وهو النخل الخ) أى وقوله تعالى وهو الخ (قوله الذين أخرجوا) أى وقوله  
تعالى الذين الخ (قوله فاشاف الدور التيهم) في الاستدلال بهذه الآية هنا فلا يخفى اه وشدى عبارة  
عش قد يتوقف دلالة هذا لان ارجاعهم لم يكن يفيد الفتح بل كان قبل الهجرة والدور لم يكن ملكهم اذ كان  
في البصرة اه انقص وقتله (قوله لانها كانت حجة أحياء عاتان الخ) يتأمل هذا الجدل فديقال غاية  
الامران شملها كان مورا لكن شمله الفتح فكشفه قطع حكمه عنه بالبحر وبالجانب اه (قوله حجة)  
لا يقتضى انتفاء حكم الفتح لانه لم يملك ما يتنعم به لا يقال السلام في انبئنا لما سألنا ان تقول فلا  
خصوصية لها بذلك وانما مقتضى الكلام انه لا فرق بين انبئنا وغيرها (قوله وهو بعيد) فديقال بل  
لا يمكن مع تسليم ان الوقوف الارض دون البناء وظهور ان الأبنية الموجودة حال الفتح أخذت لتباين

أهل مكة وهو الذى كتب أيديهم عنكم وأيديكم عنهم يعطون مكة الذين أخرجوا من ديارهم أى المهاجرين من مكة ضايف الدور والمهم الخ  
المعجم من دخل المسجد فهو آمن ومن دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أتى صلاح فهو آمن ومن أثلق بابه فهو آمن واستأذنا فادرس  
بقولهم

يذل على عموم الامان الباقي ولم يسلب على القليل صلى الله عليه وسلم أحد اولا قسم عقار اولا متقولا ولو فقتضوه ذلك كان الامر بخلاف ذلك وانما دخلها صلى الله عليه وسلم متأهلا للقتال فخر من غدرهم وقتضهم الصلح الذي وقع بينه وبين أبي سفيان رضي الله عنه فقبل دخوله اوقى البري على ان أسلفه فقتضه بالفتنة وعلاهما فضلان يبرضى الله عنهما صلحا ودخل صلى الله عليه وسلم من جهة خضار الحكم له وهم ذات اجتماع الانبياء التي تظاهر بها التعارض وأما ما في فسخ الباري انه صرح من صلى الله عليه وسلم بالامر بالقتال حيث قال أنزلوا إلى أبي سفيان فريشوا واتباعهم أحصدوهم حصدا حتى توافوني بالصغار فقام أبو سفيان فقال أجيبت خضره فريش فقال صلى الله عليه وسلم من أغلق باب فهو آمن وإن هذاه الجحالة أكثر من الغالبين بالعنوة كقوع القتال من خلفه كصر يحصلي الله عليه وسلم بانها أحلت له ساعته من غبار ومنه من الناس في ذلك لأن تركه القسمة لا يستلزم عدم العنوة فتدعي عليهم بدورهم بعد الفتح عنقوا فنوه صلى الله عليه وسلم من دخل المسجد فهو آمن الخ لا يكون صلحا الا اذا كفوا عن القتال وظهر الاحاديث الصحيحة فريش بالام يلزموا ذلك لانهم لم يستعدوا للحرب فنجب عنه وان سكت عليه فلا ملزمة وغيرهم امان من الاول فبان صريح قوله حتى توافوني (٢٦٤) بالصغار انما كان للحدود معه انما خاين من أسلفها وقد بين موسى بن عقبة وغيره انه أمرهم ان لا يقا تاولا

الامن فاتهم فالامر بالقتال قصدا كره مجبول على هذا التفصيل أي احصدوهم ان قالوا لو لم يمانع انه كره قوله من أغلق باب فهو آمن وأما من الثاني فهو ان وقوع القتال من خلفه كان لمن قاله كما أمر صلى الله عليه وسلم به صراحة السيرة يرضى الله بأجتهاد منه فلا عسرة به مع رأيه صلى الله عليه وسلم وأما من الثالث فبان حلها له لا يستلزم وقوع القتال منه لمن يقا له وكم أحسله صلى الله عليه وسلم أشياء لم يفعلها كما يعرف ذلك بسخصا صلى الله عليه وسلم وأما من الرابع فهو ان لم يجعل عدم التسعة دليلا

اه (قوله لم يدخل الخ) خبر والخبر الصحيح (قوله ولم يسلب) بيناه الفاعل من باب الالفعال أي لم يعط السلب (قوله إلى أو باش قريش) الا بامش الاخلاط والسفلة اه فاموس (قوله بالصغار) جبل معروف في مكة (قوله وان هذا الخ) كقوله وان ترك ما لم يقوله وان قوله الخ عطف على قوله انه صرح الخ (قوله بانها) أي مكة (قوله لم يلزموا ذلك) أي الانكشاف (قوله فيجاب) جواب امان قوله عنه أي عفا الفتح (قوله اما عن الاول) وهو قوله انه صرح صلى الله عليه وسلم بالامر بالقتال (قوله فبان صريح قوله الخ) من أن الله سم (قوله فيما ذكره) أي في الحديث الذي ذكر مصحبا الفتح (قوله ولا مانع) جواب امان يقال ان القول بالام كور قد سبق ذكره في جملة الاحاديث فتقتضى غوم الخطيب وهو يناق ما دعاه من ان امره بذلك انما كان للحدود من معه (قوله وأما من الثاني) وهو قوله كقوع القتال الخ (قوله وأما من الثالث) وهو قوله وكصر به الخ (قوله وأما من الرابع) وهو قوله وان ترك ما لم يقوله الخ (قوله وأما من الخامس) وهو قوله وان نوه صلى الله عليه وسلم الخ (قوله لا عبر فيها) أي بجملة جهة دخوله صلى الله عليه وسلم (قوله لانه) أي التائب (قوله لخوف بادره) البادر على وزن تادر يسافر من عندك في الغضب من قول اوفعل اه فاموس (قوله وحامل رايهم) عطف على سدا الخرزج (قوله غير الظاهر) اسم موضع يقرب مكنز (قوله وان كان الخ) غاية (قوله لان معناه الخ) هذا خلاف التبادر فلا بد من التبادر (قوله من أن يضرب الخ) متعلق بالطاق (قوله كادلت) الى قوله وأما من الفتح الاما ان يعطى الى قوله قبل في النهاية (قوله لانه) لم الاول عدم بيعها الخ مقتضاه ان بيعها واجلونها خلاف الاول كافي المجموع ومال الفتح الى ما قاله الزكشي من اكرهتهما (قوله من خلاف من منهما) ومن من بيعها أو خشيته رضي الله تعالى عنه (قوله لا خلاف في حل بيعه الخ) أي اذا لم يكن البناء من أجزاء أرض مكة كما يؤخذ مما سار في بناء مسود العراق اه معنى (قوله رايها) أي منازلها اه عرش (قوله قبل الخ) ومن قاله الفتح (قوله لان فتيه) أي الصلح (قوله امان نفس الحصول) أي على المرجوح من أن التي يصير مقرقا بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة أخذها قبل الفتح وتأخر الوقف عن الفتح (قوله فبان صريح قوله الخ) من أين

مستقبل بل مقو باعلى ان كان تحفه مستقر بان تقول الامل في عدم التسعة دليل على الصلح حتى يتوم دليل على او خلافة عدمها فظاهر في الصلح وان لم يتوم ومما نحن قسمة بكني فيه بالظاهر وأما من الخامس فهو ان كارههم كفوا عن القتال ولم يقع الامن اخلاطهم في شبرا لجهنم التي خلت منها صلى الله عليه وسلم وقد تقرر لانه لا عبرتها ولا بين جهل انهم كانوا اخلاط لا يجابهم كما طبق عليه آفة السيرة ويبرش ناهض قريش القتال فهو لا يقتضي رد الصلح لانه لخوف بادره تقع من غير ان يعطى الى قوله قبل في النهاية (قوله لانه) لم الاول عدم بيعها الخ مقتضاه ان بيعها واجلونها خلاف الاول كافي المجموع ومال الفتح الى ما قاله الزكشي من اكرهتهما (قوله من خلاف من منهما) ومن من بيعها أو خشيته رضي الله تعالى عنه (قوله لا خلاف في حل بيعه الخ) أي اذا لم يكن البناء من أجزاء أرض مكة كما يؤخذ مما سار في بناء مسود العراق اه معنى (قوله رايها) أي منازلها اه عرش (قوله قبل الخ) ومن قاله الفتح (قوله لان فتيه) أي الصلح (قوله امان نفس الحصول) أي على المرجوح من أن التي يصير مقرقا بنفس حصوله الارض قبل وقفها ضرورة أخذها قبل الفتح وتأخر الوقف عن الفتح (قوله فبان صريح قوله الخ) من أين



أدبا بقا قومك ثم اغبر على العتوق ليس كذلك ؟ سألنا المفتوح عنوة غنمة غنمة والصواب أن يمسى الله عليه وسلم أقرأ لهم بدأها على الملك الجي كالأول على ولا تفر في ذلك إلى أنها فقت صلوا عنوة اه ورد على أن من أوقع الصلح انقطع على أن كل البذل لهم وهذا هو الواقع كما يشهد به قول المفتوح والصواب الخ فيترتب على هذا الصلح أن أرضه لودورها (٢٦٥) ملك لأهلها بمصرفون فيه كنف شأنا ولا يترتب ذلك على العتوة

أوباقاه) على أبي المذهب من الإمام بخبرين أن يمسى الله عليه وسلم أقرأ لهم بدأها غنمة غنمة (قوله كونهم الخ) عطف على قوله كونهم لمسلخ الخ (قوله فيه) الأولى التأييد (قوله وثلاثة أنحاس خ) لم يقل وأربعة أنحاس خ كما دلت قوله أربعة أنحاس الغنمين مع أنها فقت ملك أهلها اه سم (قوله كذلك) أي كيف شأنا (قوله وبأن الخ) أي ظهر (قوله ومصرفت عنوة) كذلك النهاية والمغنى وشرح المنهج وقال الرشيد أي ولم يصح أن يوقف كافي فتوى والده وعليه فلا تفر في أرضه إلا بمسلك الغنمين ومورد من نصهم لكن في حواشيه على شرح الروض عن ابن الرقة نقل من جماعة من العلماء أنهم فقت عنوة وان عروضى الله تعالى عنه وضع على أراضيهم الخراج فيلصق ويلتزم وضع الخراج فيها على قواعد مذهبنا ما رأيت في حواشي ابن قاسم في البداية فلهما هو صريح في المراد بمصر المفتوحة عنوة مخصوص بالبلد لا جميع أراضيها وبه يتفق الأشكال اه عبارة عرش فرقه ونقتض عنوة أي وقرأها ونحوها ما في أقطابها فقت صلواته سم على المنهج نقل من فتاوى شيخ الإسلام اه (قوله وحله الأولون الخ) عبارة على تمة الصريح أن مصرفت عنوة وعن نص عليه ما في المدونة وأبو عبد والطحاوي وغيرهم وان عروضى الله تعالى عنه موضع على أراضيهم الخراج وفي وصية الشافعي في الام ما يقتضي أنها فقت صلوا وكان البيت يحدث من زيد بن سبب أنها فقت صلواته فقتوا فقتها عروضى الله تعالى عنه ثانيا عنوة ولكن حل الخلاف على هذا فن قال فقت صلواته لاول الامر ومن قال فقت صلواته لاول الامر اه (قوله هي نفسها) والمراد بمصر العتيقة والذي عهده شخصنا الخ في مصر وقرأها فقت عنوة بدليل إطلاق الشارح هنا فتصفيه في الشام وعلى هذا يكون أرضه فغيره كقولنا له ملكا للغنمين فإذا أخذ عليها الخراج الآن يقال يمكن أن تكون وصلت لأهلها بطريق من الطرق أو أن مذبذبة الغنمين وأياما كان يغبر الخراج إلى يافا الملك كانا فقت البلد صلواته كونه لهم يؤدون خراجا فكان في آخر الجزية اه يجبر على شرح المنهج (قوله من مدن الشام) أي نفسها اه عرش

(فصل في أمان الكفار) \* (قوله في أمان الكفار) الخ قول المتن ويجب في النهاية الأقوله وإن عرقه الملقين وقوله وأطال إلى المتن (قوله في أمان الكفار) أي وما يتبع ذلك اه عرش أي من قوله والمسلم بذات كفر الخ (قوله المنصهر) أي طلق الأمان اه عرش (قوله لانه) أي قوله وعلى المعنى في المغنى (قوله ان تعلق بمصور الخ) قضيتان تأمين الإمام غير محصورين لا يسمى أمانا وليس مراد الحاي بذي يادى وقد يقال هو كذلك لانه مستندة وتوان عقد بلفظ الأمان اه بجبري (قوله فالاول) أي أمان الكفار اه عرش (قوله أو بغيره لاني غاية الخ) قضيتان الجزية لا تجوز في محصورين وليس مراد انتهى شيئا يادى أي وانما المراد أن الجزية لا يشترط كونهم محصورين اه عرش أي فالقيد خرج من القالب بجبري وقوله وانما المراد أن الجزية الخ أي والهدنة (قوله فالثاني) أي الجزية وقوله فالثالث أي الهدنة اه عرش (قوله وأصله) أي الأصل في طلق الأمان (قوله يسمي بها) أي يضمها ويصدق عليها الكفار اه بجبري (قوله أدانهم) أي كالقوة تسلط الكفار اه عرش (قوله فن أخسر) هو بالخلاصة والفاء عطف على اختيار الخير الجبر وأخسره نقض عهده وعذوه في الصباح اه عرش خبر الرشيد والهدنة

(قوله وثلاثة أنحاس خ) ولم ترك أربعة أنحاس الغنمين مع أنها فقت ملك أهلها (نقل) \* ومع من كل مسلم مكلف فختار أمان حرب الخ

(٣٤ - شرواني وابن قاسم - تاسع) \* (فصل في أمان الكفار) أي وقسم الجزية له والهدنة وقسم من طلق الامن لهم المحصر في هذه الثلاثة ان تعلق بمصور فالاول أو بغيره لاني غاية فالثاني أو بالهدنة الثالث أو بالهدنة فلهما له من الشر كمن استأجره الآلة وقوله صلى الله عليه وسلم في المسلمة واحدة يسمي بها أهلهم من أخسر مسلأ أي نقض عهده فلهما له والملائكة والناس أجمعين وأما الشجيرة والذرة والهدنة والأمان

لازالة ايمان من ازال خفايته بان قطع فتمنه اه **(قوله والحرمة)** أى الاحترام اه **عش** **(قوله هنا)** أى  
 في الحديث **(قوله وقد تعلق)** أى التمسعرا اه **عش** **(قوله الذين هم اخلاوا)** أى فهو يجوز مرسل من  
 اطلاق اسم الحال على المثل كما صرح به الزبائدي وانظر اطلاق اللمعة على الذات والنفس باى معنى من المعاني  
 الاربعة المذكورة في كل منها بعد ما يتحقق فليست اهل اه وشدي وقوله وانظر اطلاق المظهر وسببه بعد تسليم  
 التقوى وظهور ان كلامه للمعاني الاربع على الذات والنفس على **(قوله اخلاوا)** أى اللمعة اه **عش** **(قوله)**  
 في صفوة خذته كذا الخ وفي جعل هذا ملا لى الذات والنفس وقصة والظاهر التشبيه للمعنى الا في قنائل  
 اه وشدي **(قوله كاس)** أى في البيع اه معنى **(قوله لا يبيع الخ)** أى ولا يجب اه معنى **(قوله)**  
 وسكران اه أى متعديسكروه اه معنى **(قوله ولو امة)** الى قوله نعم في المعنى الاقروه وهما الى لا كافر **(قوله)**  
 ولو امة اه سلسلة اه **عش** **(قوله ولو امة لكافر)** ظاهره ولو ليس بها وانظر ما الفرق بينهما وبين الاسير بل  
 يقال انهم افراد اه رشدي **(قوله على جميع الجيش)** أى وكافوا بمحصور بن فلا ينافى ما يأتى من أن شرط  
 الامان أن يكون في عدد محصور اه **عش** **(قوله لا كافر الخ)** ظاهره عطف على امة ولا يتحقق ما فيه وكان  
 ينبغي ذكره عطف على قول المصنف كل مسلم الخ وقد يشكك بانه منصوب على ذوق الخلافين عبارة لانها فلا  
 يعم من كافر اه **(قوله يعرف الخ)** أى وجوب اه **عش** أى يعرف الحرب الى المذكور بفساد امانه  
**(قوله لا يبيع ما منه)** انظر لم يقل وبلغ ما منه كما يقتضيه ما يأتى في شرحه من ان يعرف خيالة غير أن شرط الرض  
 عبر بذلك عبارة مع شرحه فان اشترى لمسل لكافر فظنه امة باشروته فانه اذا اشترى المسلم امة امة او امة منسى  
 ونحوه من لا يبيع امة وتلى معنى أى الامان بلغنا ما منه ولا تقتله لعذر فان قال في الاولى علت أنه لم يرد  
 الامان وفي الثانية علت أنه لا يصح امة لم يبلغ المأمون بل يجوز اقتضاه اذ امانه فان مات المشرى قبل أن يبين  
 فلا مان ولا اقتضاه فيبلغ المأمون اه **(قوله ولو قنائل الخ)** أى ولو كان الحرب في قنائل الخ اه **عش** **(قوله لا أسيرا)**  
 الى قول المتن ورسالة في المعنى الاقروه عن معناه الى قوله القدر وقوله ورد الاسرى الى قوله وعلى قال **(قوله)**  
 لا أسيرا اه أى فلا يصح امانه اه **عش** **(قوله كلياته)** أى أو أكثر ما ينسب به باب الجهاد ولا ينافى قول  
 المصنف فظا لانه مقتضاه محصور اه **عش** **(قوله لا نهذه)** أى تأمين غير المحصور اه **عش** أى  
 والتأمين لرعاية الخ **(قوله ولو آمن)** هو بالمدح التفضيل اه أى من جاز أن يثبت لثلاثة ألقاب كالحق  
 المختار اه **عش** وقال الصيرى بالمعنى الاقروه ويجوز قصره على التشديد اه **(قوله وظهر بذلك سباب)**  
 الجهاد الخ قضيت فأن ضابط الجواز أن لا ينسب باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد  
 محصور فقط الآن وربما المحصور وهذا لا ينسب بتأمينه باب الجهاد سم اه **عش** عبارة الصيرى هو علم  
 الشرى فالمراد المحصور وهذا لا يلزم عليه سباب الجهاد وبغير المحصور ما يلزم عليه سبابه كاتقه سم عن  
 شرح الارشاد اه **(قوله ان وقع ذلك)** أى التأمين لثلاثة ألقاب **(قوله والى)** أى بان وقع مرتبا **(قوله فاه)**  
 ظهر الخ لاه عبارة المعنى وشرح المنهج فيبقى حصته الاول الى ظهور الخ لاه **(قوله ولا غيرة من)**  
 الخ عبارة المعنى تبيينه لخلق في الأسير المقتد والقبول وان لم يكن مكره لاه الله مقهور الخ وان وضع  
 الامان بأن يأتى المؤمن وليس أسير أسير أسير لاه الله والقبول بالحق بدار الكفر المعنى عن من يخرج منها فيصير  
 امانا كالحق التفسير غيره اه **(قوله واراد عين معهم الخ)** أى لم يرد احدها لفظ هذا المعنى اذا ذكره بعد وليس  
 المراد ظاهره كما يصرح به من غير الشرح حيث قال واراد عين معهم لم يقل واراد ان يقتل أو المحصور فكان  
 المصنف قال ولا يصح امان أسير مقيد أو محصور وحيت ذلك نأتى قول الشارح فيما صرح ولا تفسيرهم الان  
**(قوله ولو آمن مائة ألف نسمة مائة ألف نسمة)** وظهر بذلك سباب الجهاد وأبعضه بطل الكل الخ قضية هذا  
 أن ضابط الجواز أن لا ينسب باب الجهاد وهو كذلك لكنه قد يخالف قول المتن وعدد محصور فقط الآن يريد  
 بالمحصور ههنا لا ينسب بتأمينه باب الجهاد

والحرمة والحق وكل يصح  
 هنارة تعلق على الذات  
 والنفس الذين هما محلها  
 في صفوة خذته كذا ورث  
 فتمنه على المعنى الذى  
 يصلح للزائم والاستقام  
 كاس (صع من كل مسلم  
 مكلف) وسكران (مختار)  
 ولو امة لكافر وسفها  
 وقاسقاهر ما تشوفى في  
 التعبير بسى بها اذ انهم  
 ولان عر رضى الله عنه أيا  
 امان بعد جعل جميع الجيش  
 لا كافر الا انهم سوسيا  
 وجنسوا ويكرها كاس  
 العود نعم من جعل فساد  
 امان أولئك يعرف بليغ  
 مانه (أمان حرب) ولو قنائل  
 واهر ألا أسير الامن أسره  
 ما يبق يسده وسن الانام  
 (وهو محصور) من  
 الحرب كلياته (فقط)  
 أى دون غير المحصور وكل  
 ياد كبير لان هذه هدته وهى  
 لا نحو زفير الامام ولو آمن  
 مائة ألف نسمة مائة ألف نسمة  
 وظهر بذلك سباب الجهاد  
 أو بعضه بطل الكل ان وقع  
 ذلك ما عاد الا فظهر الخلل  
 به فقط (لا يصح امان أسير  
 لمن هو معهم) ولا لغيرهم  
 (في الاصح) لانه مقصور  
 معهم فهو كالمكره ولا يغير  
 آمن منهم والمراد عين معهم  
 كلى التفسير وغيره المقيد أو  
 المحصور فلا يخلق وأمنوه



يهو في الهدنة ولو أطلق الامان على الاربعة الاشهر وبلغ بعدها اللأمن بخلاف الهدنة لان باهم اشيق (ولا يجوز) ولا ينفذ ولو من امام (أمان يضرب) بغضه أوه (السلمون كجسوس) وطلعة كفار لغرض الضرر ولا ضرار في الاسلام ولا يستحق تسليم الما من لان دخولهم الهدنة امام الاضر فيجوز وان لم تظهر فيه (٢٦٨) مصطلح لا للقاضي وان تبعه البلقيني ثم قال هذا في امان لا لحد الامان لان الامام فشرطه انصله

وليس للامان فضائل غيره (يند الامان) الصادر منه أو من غيره كجواهر ظاهر (ان لم يخف خيانة) لانه لازم من جهته الامام خوفها فينبذ الامام والمؤمنون بكسر اللب اما المؤمنون بغضها لانه يذمعي شاه ويظهر انه حيث بطل امانه وجب تسليمه للمؤمن ثم اياهم صرحوا به ولا يدخل في الامان حاله وأهله أي فرعه غير المكاف وزوجته الموجدان (بدار الحرب) لان القصد تأمين ذاته من قتل دون غيره فيمنعها وتسي فراره ثم ان شرط دخول ماله وأهله ثم على الامام ان يتدخلوا (وكذا لمعه) بدار الاسلام (منهما) ومثلها امامه لغيره فلا يدخل ذلك في (الاصح) لما ذكر (الا بشرط) نعم ثبته وصركوبه وآله استعماله ونفقتة امانه الضرر وبان لا يحتاج لشرط وفي الروضة في موضع آخر دخول ماله بالشرط وهو ماله الجمهور وجمع يعمل هذا على ما اذا كان المؤمن الامام أو نائبه الاول على ما اذا كان المؤمن غيرهما ويفرق بانما يكون منهما في الدار التي فيها قاته تكون النصف منه أقوى مما ليس بذلك الدار ومن ثلوات انعكس ما تقرر بان آمن وهو بدارهم دخل أهله وماله جاهلوا بالشرط ان آمنه الامام أو نائبه الاول يدخل أهله ولا يحتاج من ماله الا بشرط ان كانا بدار دخلان شرط الامام لا غير (تسبه) يفيق امان حاله وأهله عند ثاوان نقص حياؤه دخول دار لا يحتاجه ولو متكرر ولكن ان لم يتمكن من اخذ الشكل دفعوا الاجازة لله وأسرهم (والسلم بدار كثر) أي جزي يظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك ان أمكنها حاله أو دونه (لشره أو شرف قومهم أو ما فسدت دينه

ان لا ترمده الخ) (قوله كوفي الهدنة) قضية الشبهة بالهدنة تجوز ان يادع في الاربعة اشهر الى عشر سنين حشر أو المصلحة ولا تجوز ان يادع في العشر اه عش (قوله الامان) بانما داخل أطلق (قوله بخلاف الهدنة) فانه يطل عند هاتذ الاطلاق سم ومعنى (قوله لان باهم اشيق) بديل عدم صحتهم الاعاد بخلاف الامان له معنى (قول المتن ولا يجوز امان يضرب المسلمين) فلو أمنا اعدا على طرق الغزوات واحتقنا الى حل الزاد والمالك ولولا الامان لاخذنا أطمعة الكفار لم يصح امان للفراسي ومعنى (قول المتن كجسوس) وفي معنى الجاسوس من تحمل سلاحا ويحرم مما يبيعهم الى دار الحرب اه معنى (قوله لا ضرر ولا ضرار) أي لا يضرب نفسه ولا يضرب غيره فانه لا ضرر فمخالفة على انفسكم ولا ضرر لغيركم اه عش (قوله ثم قال) أي البلقيني اه معنى (قوله هذا) أي الخلاف (قوله أما ان امان الامام فشرط ماله) هذا ظاهر اه معنى (قوله فينبذ الامام الخ) وجوب اذ لم ينبذ به بطل بنفسه حيث مضت بعد علمه يمكن فيه التنبذ ولا يصح نظر الاقرب الاول لوجود داخل المتن لا بدائه وكل ما منع من الصلة اذا قارن لو طرأ أسد الامام أو على خلاف اه عش (قوله للمؤمن) الواو يعني أو (قوله حيث بطل امانه) أي مئنا وزنه اه عش (قوله أي فرعه) الى التنبه في المعنى (قوله غير المكاف) أي الصغير والمجنون اه معنى (قوله وزوجته) قال شفيان يادى المعتد أنهم لا يدخل الاب التنبه عليهم ومثله فيسم على المنهج نغلا عن الشراح اه عش وكان ينبغي أن تكتب هذه على قول الشارح الا فيتم ان شرط ما قلناه ثم ما قلناه عن الزاد في خلاف ما اتفق عليه المتصنفون اناه والمغني وشرح المنهج لا يعمل في الاقناعوا لقتله (قوله ثم) أي في دار الحرب (قوله على الامام أو نائبه) أي خلاف ما اذ شرط على غيرههما فلا يدخلان حيث جئنا به ومعنى (قوله دخلوا) الانساب التتنية (قوله بدو الاسلام) أي بان لم يكن في سبيلاته اه معنى (قوله لماذا كر) أي من ان القصد تأمين ذاته الخ (قول المتن الا بشرط) أي اذا أمنه غير الامان فان آمنه الامام دخل ماله ولو لم يفسره بلا شرط معنى ونهاية (قوله وآله استعماله) أي في حقته اه معنى (قوله لا يحتاج لشرط) أي أمنه الامام أو نائبه أو غيرهما (قوله وجمع) الى التنبه في المعنى الا قوله ويرق الى الواتعكس (قوله وجمع الخ) واصل ذلك دخول ماله الامان ماله منه غالبا كشيء ونفقتة منه مطلقا وما ادعى ذلك يدخل ان انسان كان المؤمن الامام والام يدخل الا بشرط وما خلفه في دار الحرب يدخل ان آمنه الامام بشرط دشوه والا فلا اه نهاية (قوله يحمل هذا) أي ماني موضع آخر من الروضة قوله والاول أي ما هان من عدم المخول الا بشرط (قوله بان آمن) أي الحرب (قوله بها) أي الموجودان بدو الحرب (قوله والا) أي بان آمنه غيرهما اه معنى (قوله وبما يحتاج الخ) أي بخلاف ما يحتاجه فدخل من غير شرط اه معنى (قوله فان كانا) أي أهله وآله (قوله ان شرطه الامام) أي أو نائبه (قوله عندنا) أي الموجود في دارنا (قوله وان نقص) غايه وانحصر المستبر للامان في الآس ومن أسباب النقص ان يعولون ثم اه (قوله ما يفي حيا) وان ما قوله الذي عندنا لا يلزم قتل الجز به قولك والابان المؤمن وأمانه الذي عندنا فهو لو اقره الذي فقط دون الحرفي فان فقدوا ورثا الذي في اه اروض مع شرحه (قوله والا) أي وان تمكن من ذلك واخذ شأنته ثم عاد لأخذ الباقي اه أسي (قوله أي حرب) الى قوله ولا لأن في النهاية (قوله كذلك) أي كدار الحرب في التصيل الآتي (قوله لشره) الى التنبه في المعنى الا قوله ولم تعمر الخو رجى ظهور الاسلام (قوله بخلاف الهدنة) فان الاطلاق يبطلها

الشفقة أقوى مما ليس بذلك الدار ومن ثلوات انعكس ما تقرر بان آمن وهو بدارهم دخل أهله وماله جاهلوا بالشرط ان آمنه الامام أو نائبه الاول يدخل أهله ولا يحتاج من ماله الا بشرط ان كانا بدار دخلان شرط الامام لا غير (تسبه) يفيق امان حاله وأهله عند ثاوان نقص حياؤه دخول دار لا يحتاجه ولو متكرر ولكن ان لم يتمكن من اخذ الشكل دفعوا الاجازة لله وأسرهم (والسلم بدار كثر) أي جزي يظهر ان دار الاسلام التي استولوا عليها كذلك ان أمكنها حاله أو دونه (لشره أو شرف قومهم أو ما فسدت دينه

ولم يوجز ظهور والاسلام هناك بحقه (استقبله الهجرة) الى دار الاسلام لثلاث بكتوسا ودهم ورجا كلوه ولم يصب لغيره على اظهار دينه ولم  
تخرج لان من شأن المنبل بينهم الفهر والحز ومن ثم لم يوجز ظهور والاسلام بحقه كان مقامه افضل اوقدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يوجز  
نصر المسلمين بالهجرة كان مقامه واجبالا من عمله دار الاسلام فلو صار داروس من قدر على قتالهم ودعاهم لزموا الاغلا (تنبه)  
بؤخذ من قوله - لم يجهل دار اسلام ان كل محل قد رآه فعل الامتناع من الحربين (٢٦٩) صار دار اسلام وحشدنا الظاهر انه بعد  
عود مدار كفر واستولوا

(قوله ولم يوجز الخ) ولم يقدر على الامتناع والاعتزال ثم لم يوجز نصره الاسلام بحره تأخذا بما أتى اه  
عش (قوله بحقه) بلمن هناك (قول المين استقبله الهجرة) و ينبغي تقيد بما قاله بكن في اقامته  
مصلحة المسلمين ولو يحصل التقوى بهما الضعفة العاجز من عن الهجرة تأخذا بما أتى في شرح والوجبت  
ان اطلقا (قوله لثلاث بكتوسا) بينا القاعل من الشكر (قوله ورجا كلوه) أي أو على المهرم  
اسى ومعنى (قوله ولم يوجز) أي الهجرة اه عش (قوله ومن ثم) لعسل المشاورة قوله لان من  
شأن المسلم الخ (قوله والاعتزال) المراد به انحصار وجهه في مكان من دارهم يجرى (قوله بالهجرة) أي  
بمحبة المهرم اه عش (قوله كما صرح به الخيرا اصبح الاسلام بعلاوا) دعوى صراحة الحديث فيها  
أفاد يحصل ثمل اذا التبادر من ان ابدعوا انشاده واشتهروا بخلاف الكفر الى ان أتى الوقت الموعود به  
قرب الساعه وهذا لا ينافي صيرور بعض داروس ب كالا ينافي غلبته على الكفر لانه لم يصرهم عليهم  
في كثير من الواقع اه سيدعز (قوله فتقوله لهم الخ) هذا التأويل بخلاف ظاهر القضا اذا التبادر  
كونه كذلك حقيقة وتحكلا صورا فقط وبمعنى حيث لم يبق الخصير وانه كذلك صورة فقط لا يحدو كليا  
فمه فلتأمل اه سيدعز وقد قال ان الشارح على التأويل المذكور وقوله والازم الخ منه مدون هلته  
مكتوبة في فصل المناظرة (قوله بذلك) اي يعود دار اسلام داروس بكذا صرح عليه (قوله على ملاكها)  
أي مستلما عليهم (قوله وهو في غاية الجهد) بل مخالف لما صرحوا به المسلم لا لزول ملكه بانه ذاهل  
الحربة منه فهو اقل من وصول المبول بشرع داله كما في الفصل السابق (قوله يسكنه المسلمون) أي في  
الحال (قوله أولا) يسكنون الواو (قوله وعدهم القسم الثاني) أي من دار الاسلام (قوله قال) أي قال  
الرافعي (قوله ان عمله) أي كفاية الاستيلاء القديم (قوله وحشدنا فكلهم صرح الخ) يأنس هلته  
الصراحتان من ما خدعها سابق في كلامه اه سيدعز أقول لما خدعوا رايه الرافعي وغيره عن الاصحاب بأنهم  
عدوا القسم الثالث من دار الاسلام به يتدفع أيضا ما قسم النبي على ان يأخذوا قول الرافعي فقد وجد في  
كلامهم ما شفر الخ (قوله مطلقا) أي غلبته على الكفار بعد ان امنوا المسلمين منها أملا (قوله يكنه)  
الى قوله لكن ان امننت في النفس الاقوله واثم الاقامته الى قوله واستثنى في النهاية (قوله وجبت الهجرة)  
وسيت هجرة لانهم هجر واديارهم ولم يقبدا واذك با من الطريق ولا يوجد دار اذوا لاجله و ينبغي عدم  
الوجوب ان خلفه على نفسه من خوف الفرض بكون ترك الزاد أو من عدم الراسخه له معنى و ياتى في  
الشارح ما وافقه (قوله واثم الاقامة) من عطف لازم (قوله على نفسها) أي أو يضعها (قوله فغذروا)  
أي الى ان يلقوها فان وقع البلديل ان جاز سقط عنه الهجرة أسى ومعنى (قوله والقسم الصحيح الخ) في  
الاستدلال به توقف عبارة الاسنى والغنى وخبرنا ي داود وغيره أنما روى عن كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين  
اه (قوله ونجرا لغيره الخ) امتناعا ينافي (قوله أي من مكة) خبر ونجرا لغيره الخ (قوله واستثنى)

(قوله وأقدر على الامتناع الخ) قد شق وجوب اقامه على الامام أو نائبه من معمن المسلمين اذ قد استولوا  
داوا الحرب وقد واصل الامتناع كقول الغالب ولم يتحمل أمر دار الاسلام بمقامهم هناك ولا يتخلون عن البعد  
فليتأمل ل (قوله وحشدنا فكلهم صرح الخ) في الصراحتين خصوص ما احتمال ان أراد الاستيلاء

والانفس دار كفر انتهى وما ذكره من بعض المتأخرين بعد تقلا مدوكا كقول واضع وحشدنا فكلهم صرح بما ذكره ان ما حكموا به  
دار اسلام لانصر بعد ذلك دار كفر مطلقا (والا) يمكنه اظهار دينه وأخاف فتنة في دينه (وجبت) الهجرة (ان اطلقها) واثم الاقامة ولو امرأة  
وان لم يخدمها لم يكن ان امننت على نفسها أو كان خوف الطريق دون خوف الاقامة كقول ظاهر فان لم يسلطها فغذروا وذلك لقوله تعالى ان  
الذين وثقاهم الملائكة طامى انفسهم الآية ولما صرح بالانقطاع الهجرة فاقول الكفار ونجرا لغيره بعد الفسخ أي من مكلمتها لم يسلطوا  
دار اسلام ان يوم القامة واستثنى من اقامته لمسلمين أيضا لمسلميه أن العاصم رضى الله عنه أسلم قبل بدو بستره بخفي السلامه

إلى فتح مكة يكتبها خبرهم إلى النبي صلى الله عليه وسلم وكان يحب التلويح عليه فكتبه أن مكة أم لك تخير والاستدلال بذلك بتوقفه على ثبوت إسلامه قبل الهجرة وأبصر الله عليه وسلم كتابه ذلك ولم يثبت ذلك على أن الكتابة المذكورة لا يلزم منها إسلامه ولا عموه بغرض ذلك كما هو كان استغنياً من فتنة (٢٧٠) ومن هو كذلك لا تنزله الهجرة فلا دليل في ذلك أصلاً ثم أتى شيخ الإسلام الحافظ

في الأصلية قال في ترجمته  
 حضر بيعة العقب جمع  
 الأصحاب قبل أن يسروا وشهد  
 بدوا سبع المشركون بمكرها  
 فالتفتدى نفسه ومعتلا  
 ورجع إلى مكة فيقال أنه  
 أسروا ولم يثبت ذلك فكان  
 يكتبه الأشخاص والعمل الله  
 عليه وسلم ثم هاجم قبل  
 الفتح فقبيل انتهى وهو  
 صريح فيما ذكره وذكر  
 صاحب الاعتماد أن الهجرة  
 كالتجسس فيجب من بلاد السلام  
 أظهر بها حقاً أي واجباً  
 ولم يقبل منه ولا انفرد على  
 الظاهر ووافقه القول النبوي  
 في تفسير سورة العنكبوت  
 يجب على كل من كان يبلد  
 تعمير في المعاصي ولا يكتف  
 تغييرها للهجرة قال في حيث  
 تنبه إلى العبادة لقوله تعالى  
 فلا تغفل بعد الذكر مع  
 القوم الظالمين نقل ذلك جمع  
 من الشراح وغيرهم منهم  
 الأندلسي والزمخشري وأقرره  
 وبنزه عن مصاديق الوليمة  
 أن من يجوز له أن لا يلهو  
 لا يلزمه الانتقال وعالم السبك  
 وإن في مغالطة قد مرها  
 عليه ولا فصل عنه فان قلت  
 ذلك مع التفة يصح عليه  
 أنه في بلد المصيبة فلم يلزمه  
 خلاف هذا فانه بالفتنة

الرغبة أن يخاف من الإصرار والفتنة والاستدلال في المعنى عبارة الأول واستثنى الباقي من ذلك ما إذا كان في  
 أقبليته مسلمة للمسلمين فتجوز له الأخطاه وعبارة الثاني ويستثنى من الوجوب من في أقبليته مسلمة للمسلمين  
 قد استثنى عن عبد البر وغيره أن إسلام العباس رضي الله تعالى عنه كان قبل بدو وكان يكتبه ويكتب إلى النبي  
 صلى الله عليه وسلم بخيار المشركون وكان المسلمون يتقون به وكان يجب الخ (قوله أي في ترجمته أي إلى  
 قريته فلا تخالف ما يأتي عن الأصابع (قوله بذلك) أي بقصة العباس رضي الله تعالى عنه (قوله قبل الهجرة)  
 أي هجرة العباس (قوله والله الخ) أي بنبوته الخ (قوله ولم يثبت ذلك) أي كل من حاول مراد لم  
 يثبت بغير صحيح والأفتقار وروايت الخبر بذلك لا ينكر كمر (قوله على أن الكتابة الخ) لما ودع عليه أن  
 الميثاق مقدم على النفاق احتاج إلى هذا الجواب العلوي (قوله ورفض ذلك الخ) أي من ثبوت الأمرين  
 واستلزام الكتابة المذكورة للإسلام (قوله ومن هو كذلك لا تنزله الهجرة الخ) ولا بد في عدم الزوم من  
 بيان أنه كان يمكنه الظهور بينهما أضالول بين ذلك اهـ (قوله في الأساية) في أسماء الصحابة والجار متعلق  
 بقوله وقوله في ترجمته أي العباس رضي الله تعالى عنه بل منه (قوله فالتفتدى نفسه ومعتلا) أي بعد أسرها  
 (قوله وهو صريح فيما ذكره) يعني في عدم ثبوت إسلام العباس قبل الهجرة وعدم ثبوت كتابته صلى الله  
 عليه وسلم إليه بأن مقلد يملكه خبر أقول في كونه صريحاً في الأمرين نظر لا سيما في الثاني إذا لم يثبت  
 عنوا السالك من شيء لا ينسب إليه ذلك الشيء (قوله وذكر صاحب الاعتماد) إلى قوله وأقرره في المغني  
 والأصفي الأقوال أي واجباً (قوله هنا) لعل كتمن سخطت من قول الناسخ عبارة للمغني من دار الكفر اهـ  
 (قوله تجسس من بلاد السلام الخ) وفي القروان مغلغ المغني الخليل ما نسب إلى صاحب الهجرة من بين أهل  
 المعاصي وروى سعيد بن جبير عن ابن عباس في قوله تعالى أن أرضي واستعان أن المعنى إذا فعل بالمعاصي في  
 أرض فخر جوامعها به قال عطارد وهذا خلاف ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام من رأى منك منكراً فليغيره  
 الخ الحديث وعلى هذا العمل انتهى اهـ بعد (قوله ووافقه) أي ما ذكره صاحب الاعتماد (قوله إلى حيث  
 تنبه إلى العبادة الخ) فان استوفى جميع البلاد في عدم الظهور ذلك أي الحق كافي زماناً فلا وجوب بالاختلاف  
 اهـ معنى (قوله نقل ذلك) أي ما في الاعتماد (قوله وأقرره) ومن أقره الأصفي والمغني (قوله وبنزه عن) أي  
 فيه إذا ذكره صاحب الاعتماد (قوله آلات اللهو) أي استعمالها (قوله لا يلزمه الانتقال) أي من جبرتها (قوله  
 ولا فصل عنه) جهته سالت (قوله بذلك) أي من في جواره (قوله مع التفة) أي إلى دواعيه (قوله فلم يلزمه) أي  
 النحول (قوله بخلاف هذا) أي من عجز عن الظهور الحق (قوله فثبت بهذا) أي الفرق (قوله إن ذلك) أي  
 من جواره آلات اللهو وكذا الإشارة بقوله وهذا الخ (قوله إذا لم يلزمه) أي الانتقال (قوله فأنزل البلد)  
 الأولى من البلد (قوله على أن قضيت الخ) ولما كان قوله لا فإنه لا يلزمه الخ قال بالجمع عاصر في قوله فان قلت  
 الخ احتاج إلى هذا الجواب العلوي (قوله ورفض اعتماد ذلك) أي ما ذكره صاحب الاعتماد (قوله أي  
 بذلك التقيد (قوله وإن شرط الخ) أي وصرح بأن الخ (قوله أن يقدري على الانتقال للسلام من ذلك) فان  
 استوفى جميع البلاد في عدم الظهور ذلك كافي زماناً فلا وجوب بالاختلاف اهـ معنى (قوله والحاصل أن الذي  
 يتعين الخ) محل تأمل والذي يظهر وجوب الانتقال عند توفر الشرط المذكور ومن غير توقف على ما ذكره

القديم للإسلام الأصلي وهو ما كان للمسلمين من أول الأمر الآن يقال من لازم أميلاً للمسلمين الطرول سبق  
 الكفر وعروض الإسلام (قوله ومن هو كذلك لا تنزله الهجرة الخ) لا بد في عدم الزوم من بيان أنه كان  
 يفارق بلاد المعصية بكتابة قلت فتبين هذا بل صريحاً من ذلك يلزمه الانتقال من البلد وهذا بل يلزمه بولاية الله تعالى من  
 الجوار فأقول البليد على أن قضية كلام السبك المذكورة أنه لا نظر للبلد لا لحوار بل المشقة وهي في النحول من البلاد التي وبغرض اعتماد ذلك  
 فثبت تقسيمه إذا لم تكن في أقبليته مسلمة للمسلمين أخذنا من تقريره في الهجرة من دلو الكفر بالاولى ثم أتينا بالحقين صريحاً وبأن شرط  
 ذلك أيضاً أن يقدري على الانتقال للسلامة من ذلك لأن تكون تحت الميزان المعتبر في الحج والحاصل أن الذي يتعين اعتماد في ذلك أن شرط

وجوب الانتقال بهذه الشروط المذكورة أن تظهر المعاني المبيحة على ذلك المحل بحيث لا يستحي أهله كالممنوع من ذلك لتركهم أو التامع  
 القدرة لأن الأمانة تنضمهم بعدا عما تقتضيه رهم على المعاصي (ولو قلوا سير على هر بلازمة) وإن أمكنه الظهور منه كصحة الامام  
 واقضى كلام الزكشي اعتمادا على ما تقدم من رد الاسر لكن الذي يوزم به القول (٢٧١) ومن تبع وقال الزكشي أنه قياس ماضي

من الزيادة هذا يدخل في قولهم حيث ينهية العبد أن يخرج ثم العبد قال أذن محل بأمن فبقي على نفسه  
 وما يتعلق بها بحيث لا يستعبد معاهم ودخلوا إلى البليق بعض الاسر لقتلهم لاجل ما جازى به لا يستعبد  
 غنما ولا ينال في حرة أه سدي (قوله المعاصي الخ) أهل آل العنس للاستغفار (قوله المتن ولو قلوا  
 أسير) أي أيدي الكفار اه معنى (قوله وان أمكنه) أي قوله لكن الذي في النهاية والمضى (قوله واقضى  
 كلام الزكشي اعتمادا) وهو الأصح اه نهاية (قوله لكن الذي يوزم به القول الخ) صلوات الغنى  
 وان جزم القول في غيره بتقديره بعد الامكان (قوله ان لم يكن الظاهر منه) أي والافين (قوله الثاني)  
 أي عدم الزوم ودوله الأول أي الزوم (قوله من تطلبه) أي الامام وهو قوله تخلص نفسه الخ (قوله  
 قتلا) أي قوله ان سار وفي المضى الاقوله أو لا أمان يجب لنا على كل قول على المتعبد في النهاية لكن  
 زيادة قديبات (قوله وهي) أي حقيقة تامة (قوله أو أطلقوه على أيهم في أمه) أي ان لم يؤمنوا كاه  
 عليه في الام معنى (قوله أو عسكه) أي أو جعله كاه عس ويجوز عسقه على مذكول على عبارة  
 المضى وكذا أو أطلقوه على أيهم أمهم اه (قوله لان الامان الخ) عبارة المضى وقامع التزمه ولو لم يأتها  
 وجب أن يكون في أمان منه اه (قوله عبارة) أي اقتصاد الامان لاسر من تخلصه من أسد الجانبين  
 اه وشديدي (قوله المتن فان تعقروم) أربع للمستلذين اه يصير ولكن قضية تفصيل رعاية ترتيب  
 المسائل بوجه المسئلة الثانية فقط الا رأى الترتيب في المسئلة الاولى مطلقا كما في شرح الروض عن  
 الروضة (قوله ودماس الخ) أي فيكون الاعتماد التسبب مطلقا اه عس (قوله ولا رأى) منهم ترتيب  
 المسائل لانتقاض أماتهم) أي حيث قصدوا حقوقه والام ينقض فندفعهم كالمائل اه نهاية (قوله ومن  
 ثم) أي للفرق عومسه (قوله صرح جمع الخ) ومنهم الغنى (قوله وهو بين الخ) أي ما صرح به الجمع  
 (قوله وهو مقتضى) أي عدم الانتقاض (قوله فليصل) أي إلى المتن في النهاية ما وافقه (قوله هذا) أي ما صرح  
 به الجمع من وجوب رعاية الترتيب (قوله الاول) أي ما قبل من عدم الرعاية (قوله فالأولون) بقض المير (قوله  
 بهذا الشرط) أي قوله بل هنا في النهاية وكذا في المتن الاقوله على ماضي (قوله بل يلزمه الخ) وجوه عند  
 خروجه أخذ مال مسلم وجده عندهم لم يرد عليه ولو أمهم عليه ولا يضمن له لا يمكن مضى ما على الخ في الذي  
 كان يدمه خلاف المصوب اذا أخذ شخص من الغاصب ليرده الى مالكه فانه يضمن له كان مضى ما على  
 الغاصب فادى حكمته (فرع) وهو التزم لهم قبل خروجه ما لا يقدم وهو مختار أو أن يعود اليهم بعد خروجه  
 الى دار الاسلام حرم عليه العود اليهم ومن له الوفاء بالمال الذي التزمه ليعتدوا الشرط في مطلق الاسراء  
 وانما يجب له التزم بغير حق فمال البعوث اليهم فداء لا يكونه كآله الروايات وغيره لا ما هو بذير  
 حق ولو اشترى منهم شيال بيعت اليهم غنما أو قترض فان كان مختارا لم يوفاه أو كره هاتل مذهب ان العقد  
 باطل ويجوز رد الدين فان لم يجد ليعتد به بل قالوا أخذ هذا وابست الدنيا كذا من المال فقال لهم فهو كاشراه  
 مكره لاوله ويكون بيع شي منهم بدوا أو ما هو بغيره غنما اليهم معنى وروى شرحه (قوله اما في كتمان الخ) ظرف  
 لقول المستعمل في الوفاء (قوله فلا يلزمه الخ) قرين مع على المفهوم أو هنا مطلقين فلم ينسخ عبارة  
 النهاية ولا فلا يلزمه الخ عبارة المضى وان أمكن لم يحرم الوفاء لان العهر من حيث مقتضى اه وكل منهما  
 ظاهر (قوله على ماضي) أي من القولين من تعبدوا في النهاية كاه اه (قوله فيمن يملكون) أي ولا  
 يمكنه الظهور منه أيضا ولم يبين ذلك (قوله وان أمكنه الظاهر منه) كتب عليه هر وقوله كصحة الامام  
 كتب عليه أيضا هر

ذلك وهو مختار لم يرد عليه فليصل هذا على ارادة جرد والرد لا على لرد مقتضى القتل لان الذي اذا انتقض عهده بقا الأولون  
 أولي (ولو شرطوا) علمه لان لا يخرج من دارهم (يعني) له (الوفاء بهذا الشرط بل يلزمه الخ) حيث أمكنه فلو اراد يضمن القتل ونفسه  
 من القتل كما يمكنه الظهور منه فلا يلزمه الخ ورجوع على ماضي بل يضمن ذلك مطلقا أو غير مكره على الخلف فيمنه لعلو

يبحث بالخروج اه معنى (قوله والاخذون) عيار للمعنى والروض مع شرحه وان حلف لهم ترغيبا  
لهم ليقوله ولا يتهموا بالخروج ولوقيل الاخذون حشر وجه اه (قوله والاخذون) هذا يقيدان  
الخروج مع التمكن من تركه وجوب الاخذون كان الخروج ولربما سمع على أى والقاس عدم  
البحث اه عى (قوله ومن الاكره ان يقولوا) أى ذل وحلف خيفة طلقه ونفخ لم يثبت أيضا كجلى  
أخذ الموصوف و جلا وقالوا لا تترك حتى تحلف ذلك لا تخبر بكنا خلفكم أخبركم بكنهم لم يثبت لأنه عين  
اكره أسمى ومعنى (قوله بل هنا) كراهة ان الخ قد يقال ان أثر هذا الاكره الثاني مع البحث عوض قوله  
السابق والاخذون الاخذون اكرهنا اه سم أى فكان ينبغي حذفه كقوله التها يتوا المعنى الآن يقال  
انه مقول اكره الاول لا مؤرستة وفى عى حلتوا بل لا يلقى السوال (قوله للذين ولوعاقد الامام) أى  
أوائيه اه معنى (قوله هو الكافر) الى القول للذين فان لم تكن فى المعنى الاقوله وعله الى يخرج وقوله  
وان تغلق الى ذلك وقوله وصوب الى الذين وقوله اذا سلم الجوارى فى التها يتا لقوله وصوب الى المستويا  
سانه عليه (قوله هو الكافر الفلاني) ويطلق أيضا على المسلم المتصف بذلك كذا كره الاذرى اه  
رشدى عليه والقاسوس العليج بالكسر الرجل من كفارهم ورجل عليج ككتف وصرفه شديدا صرب  
معالج الامور اه (قوله باسكان الامم) أى وقع القاف وقوله بصور رءى والا فلا يصح اه معنى (قوله على  
الوجه) ارجع الى قوله أو مبحثين قلاع الخ (قوله على على أصل طر فيها الخ) عبارة المسمى الى الله خفى  
على طر فيها وليلدنا على طر يقى الخ من الكفار أو سهل أو كسر الماء والسكر أو نحو ذلك اه (قوله  
وبعنه الامام) ويحرم العلم على القول لان الشر وطبلو يتوهج بلو بآسى ومعنى (قوله بالله) أى  
الموصلة الى الغير كياتي (قوله ولومن غير كفتا الخ) وفاقا للمعنى والروض وشيئا لقوله ببحث عقب قول  
الشارح ولومن غير كفتا الى قوله أما السلم عاصه كذا قاله بعضهم والوجه حمل ما هنا على ما إذا كان فيه كفة  
ليوافق ما مر اه (قوله كان يا ونسختها الخ) عبارة للمعنى حتى لو كان الامام لا يثبت قلعة لا يعرف افضال  
من دلت على قلعة كذا انه منها بلو يتفقال العلم على هذه استحق الجارية كفى الى روضة وأصلها بلو يتعبروا  
التمسحوا بلو لوقال العلم قلعة يمكن كذا لم عى ولم يتبع استحق الجارية يتفقال كذا هنا وقد استثنوا من  
عدم جهة الاستحقاق على كذا لا تعيب مسئلة العليج العلية اه (قوله وبه فاروق) أى بقوله العلية (قوله لان  
فيها الخ) ولان المسلم يتعين ما يفرض الجهاد والقتال فخرج عنه فلا يجوز أخذ العوض عليه أسمى ومعنى (قوله  
قال آخرون لافرق الخ) وبه المعتمد فيها يتومنى (قوله وعله) أى على عدم الفرق (قوله فسطاها) أى  
المسلم اه عى (قوله وان أملت) غاية اه عى (قوله فلو مات الخ) هذا يعبر الى الكافر أيضا كياتي  
وفا تأملت كلامه وجبت حكمه معاقبة المسلم حكمه معاقبة الكافر ولا تخلف فيه بينهما بالاهة ارا لاضابة  
للكورة اه بحسرى أى وان أملت (قوله فله قيمتها) أى للمسلم (قوله ونسج بقوله الخ) عبارة للمعنى  
واسطرز بقوله ومنها بلو يتبعها اذا قال الامام له جارى بما عسى مثلاله لا يصح العمل بالجل كساتر  
الجلالات وتعبيره بالجلو يقتل ولو قال جعل كذا التمسك كان أشمل اه (قوله العمل بالجلو بلا حجة)  
عبارة شرح المنوع والمعنى على الأصل في المعاقبة على مجهول اه وهى احسن (قوله فاستفهم ما عاقد)  
سألتكم فيه جعل الصفتيند بلا اعتماد على ثنى أو استفهم على ما جازوا الانخش (قوله ولوى مرة  
أخرى) كان تركها بعد دلالة ثم عدنا الهامسى ومعنى (قوله له) أى العلم اه رشدى (قوله لا عكس)  
أى بان أملت عليه اه عى عبوة سم أى بان أسلمه بعده لا انتقال الحق منها الى قيمتها اه (قوله

والخلف بموجب سوا من الاكره  
ان يقولوا لا تترك حتى  
تحلف أنك لا تخرج بل هنا  
اصكركه فان شري على  
الخروج لوجوبه بيا كثر  
ولو عاقد الامام (علما) هو  
الكافر الفلاني الشديدي  
بذلك ليدفعه عن نفسه ومنه  
العلاج لا دفعه اليه (بدله)  
(على) نحو بلد أو (قلعة)  
باسكان الامم وقوله علية  
أو مبحثين قلاع محصورة  
على الوجة أى على أصل  
طريقها أو أسهل أو أوفق  
طريقها (منها بلو به)  
مثلا لوجوه مبحثين يعينها  
الامام (جاز) وان كان لجل  
يجوز لا غير ما لو لم يصح  
ان أخرجه ترق بالاسم ويستحق  
بالدالة ولومن غير كفة كان  
يكون تحتها يقول له هى  
هذه العلية أيضا به فاروق  
ما مر فى الجارية والعلية اما  
المسلم فقال جمع لا يجوز هذه  
المعاقبة معلان فيها أنواعا  
من الفرز واحتملته مع  
الكافر لانه اعرف بجلاتهم  
وطرفهم وقال آخرون لافرق  
وجبه الاذرى والقبلى  
وغيره هو لوقضية كلام  
الشخص فى الغنى باعتقاده  
وعليه فسطاها ان وجدت  
جهة وان أملت فلو أنت  
بعد الظفر فله قيمتها يخرج  
بقوله منها قوله بما عسى  
فلا يصح العمل بالجلو بلا  
حاجة (فان فقت) عبوة  
(بدلته) وفاقها معاقده

ولو مرة أخرى وبه الامم العلية والمبحثين على أصل أو أملت معها أو بعد لا عكس





من أخماس الغنيمة لا يرتفعان تكن غنيمة فآخذى يظهر وجوبه من بيت المال (وهو) أي البدل (أجرة مثل وقيل قيمتها) وهو المتمدن  
كل إلى روضه أو صلها عن الجهور فالأول على الخلاف في الغنيمة ما لم يمتد آثاره من قبلها أو جينا البدل فيجوز أن يقال ربيع بحر المثل  
قطعة العذر تقوم الجهور ولو يجوز أن (٢٧٤) يقال يسلم الغنيمة من قبل المقتل الموت انتهى والأوجه الأول ورجع بعضهم الثاني قال

فيمنه واحد وقوله  
قيمتها كما ينبغي له لو كن  
أصاه وخرج بعضه تعالى  
فقت صليدا لانه دخلت  
في الامان فان امتنع من  
قبول بدلها وهم من تسليمها  
نبتد الصلح وبلغوا المأمون  
فان روضا بتسليمها بدلها  
اعطوا من محل الرضخ  
(كتاب الجزية)

ورشدي (قوله من أخماس الغنيمة ولا من أصل الغنيمة ولا من سهم المصلح اه) معنى عبارة النهاية من  
حيث يكون الرضخ كله أو وجه احتمال اه (قوله أي البدل) أي حجب وجب اه معنى (قوله كل  
من فيها) أي في القلعة من الجوارى (قوله والأوجه الأول) أي أجرة مثل خلافها بقوله المقتى (قوله ورجع  
بعضهم الثاني) أي منة من تسليم المصاحفة النهاية المقتى (قوله فيعين) أي الألام اه عس (قوله  
وتخرج) إلى السكاف في النهاية المقتى (قوله ودخلت في الامان) وان كانت خارجة عن الامان بان كان الصلح  
على أمن صاحب القلعة وأهله ولم تكن الجوارى منهم حملت إلى العلي اه معنى (قوله فان امتنع) أي العلي  
(قوله ولهم من تسليمها الخ) عبارة المقتى والرضخ مع شرحه لرض أصحاب القلعة بتسليمها للموأمرا  
على ذلك نقض الصلح وبلغوا المأمون بان ردوا إلى القلعة ثم ساقوا القتلى وان رض أصحاب القلعة بتسليمها  
إلى العلي بقية متبادعة لهم القصة اه (قوله بهذا الصلح) لانه صلح على الوفاء بمشاركتها اه أسنى (قوله  
فان روضا بتسليمها الخ) لا يخفى ان دخولها في الامان من استرقاقها فكيف تسلم بدلها اذا روضا وكان  
الرضا بالتسليم مع تسليمها في معنى رفع الامان عنها واسترقاقها أو فرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة اه سم  
(قوله من محل الرضخ) أي من الأخماس لا ربة لان أصل الغنيمة ولا من سهم المصلح  
(كتاب الجزية)

تطلق على العذر وعلى المال  
المترتب به وقتها القتال لانه  
مقايها في الآية التي هي  
كشتمه صلى الله عليه وسلم  
أياها من أجل تحجير  
وغيرهم الأصل فيها قبل  
الإجماع من المأزاة لانها  
جزاء صحتهم من أسكنهم  
في دار نفسي أذل لهم  
لتصلهم على الإسلام لاسيما  
إذا طاعوا أهلهم وعرفوا  
بما سألوا مقابلة تقررهم  
على كفرهم لان الله أعز  
الإسلام وأهل عن ذلك  
وتقطع مسر وعينها تزول  
عيسى صلى الله على نبينا  
وعليهم وآله لا يبق لهم  
حينئذ يفتو جعفر قبل  
منهم إلا الإسلام وهذا من  
شرعنا له أعاننا لمالكاه  
متفعله عن صلى الله عليه  
وسلم من القرآن والسنة  
والإجماع أو من اجتهاد  
مستند من هذه الثلاثة

(قوله تطلق) إلى قوله لان الله تعالى أعز الإسلام في المقتى الأقوة وسكاهم في دار نأوى قوته ومن ثم اشترط في  
النهاية (قوله تطلق) أي شرعا اه عس (قوله على العذر) وهو الراد في الترجمة (قوله وعينها القتال)  
الأولى وعين القتالها (قوله الآية التي الخ) وهي قوله تعالى فأتوا الذين لا يؤمنون بالله إلى قوله حتى  
يعطوا الجزى يتقنى (قوله أياها) أي الجزية (قوله من أهل نجران) وهم نصارى وأول من بدل الجزية  
بجيري (قوله وغيرهم) كمعصوم وهم أهل يله معنى وأسن (قوله كشتمه الخ) في موضع الحال من  
هي قوله الأصل خبره اه عس أي والجله صلى الله التي (قوله فيها) أي الجزية (قوله من المأزاة) عبارة  
النهاية المقتى وهي مأخوذة من المأزاة اه (قوله وسكاهم في دارنا) ليس بقيد كيان (قوله نفسي الخ) لعل  
الأولى الواو بدل الفاء (قوله لا في مقابلة تقررهم الخ) عطف على قوله أذل لهم (قوله عن ذلك) أي  
جزاء تقررهم على الكفر (قوله فلا يقبل) الأولى فلا يقبل (قوله وهذا) أي انقطاع عشر وعينها تزول  
عيسى (قوله ما كاهه) أي شرعنا (قوله من القرآن الخ) لعله بدل من قوته عنو مراد أنه صلى الله عليه  
وسلم بين سيدنا عيسى حكايا ما يذكره صلى الله عليه وسلم فله المصريح به من القرآن أو السنة  
أو الإجماع وقوله أو من اجتهاد الخ عطف على قوله عننا الخ والضمير لعيسى والمناوئين المعطوفين ظاهرة إذا  
التق على الأولى بغير واسطه على الثاني واسطه الاجتهاد (قوله أو اجتهاد الثاني الخ) لعل مراد مطلق النبي  
الشامل لسيدنا عيسى أو خصوص سيدنا عيسى والافلاطيق المدي (قوله لانه لا يفتي) أي فهو كائن  
ورشدي (قوله وأركانها) أي قوله ورجع في المقتى الأقوة - ع الق كور (قوله الله كور) وسبق أي غيرهم  
عليها إذا أسلمت الحرب بعد الأسر أو أسلمت الرقيقة فأسلم (قوله ودخلت في الامان الخ) لا يخفى ان دخولها  
في الامان منع استرقاقها فكيف تسلم بدلها اذا روضا وكان الرضا بالتسليم مع تسليمها في معنى رفع الامان  
عنها واسترقاقها أو فرض ذلك فيما إذا كانت رقيقة

(كتاب الجزية)

(قوله الله كور) وسيأتي مع غيرهم

والظاهر ان المذهب في منحه لا يهل من المأزاة أو في ما راوله لانه لا يحال الاجتهاد مع يسود النص أو استناد النبي صلى  
الله عليه وسلم لا لا يفتي كاهو الهوايا المقر فيجوز هو أركم باعاده معقوده ومكان دمال وصيغة ولا هي متبادلة (قوله عتدها)  
مع التكرار ان يقول لهم الامام أو نائبه (أكرمهم) أو أقرهم ككاهه

ورجح احتمال الاول للوعودين ثم اشترط أن يقصده الحال مع الاستقبال حتى يستلزم الوعد واعتراضه بان المضارع عند الضرر من القرآن يكون للعمال وبان المضارع على ما نشأه كاشهد وريان هذا لا يمنع احتماله الوعد (٢٧٥) على ان يوجب غلطا فإياه للاستقبال

اه سم قوله (روج) قدور جميع المصنف بانتماله على اعادة صحة العقد بهذه الصفة التي يتوهم عدم صحة العقد جامع فمهم بالمرور بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليست على سم على ج اه ع وشي (قوله لا احتمال الاول) أي ما في المتن من صحة المضارع (قوله اشترط الخ) بخلاف ما في النهاية والفتي والشروط لذلك البتة في كافي الفتى (قوله واعتراضه) أي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى ووافق المعترض التها وتوافق الفتى (قوله يكون للعمال) أي لا لاستقبال اه وشي وفيه نظر (قوله وريان هذا لا يمنع احتماله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع أن يقصده الاشعوان بعمله بالرائه اه سم قوله على ان فيه أي في المضارع (قوله ما تقرر) أي اشترط أن يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال أو فيه روج لاحتمال الاول الوعد الخ (قوله ان وجه اختلاف المتن الخ) اعتمد الهاتين والفتى كسر (قوله ذلك) أي التوجيه المذكور (قوله من ذلك) أي من التصريح بأستثنه بخلاف (قوله والظاهر) الخ وفيه وحيد في النهاية (قوله على ان) الخ وفيه وحيد في الفتى (قوله على ان هذا) أي قوله بدار الاسلام اه ع (قوله قد لا يشترط) ولا بد على المصنف ان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد تفرهم) انهم تعلقوا بقوله اه أي الجزية اه معنى (قوله وحيد) أي من تفرهم بالخز في دارهم (قوله أو نحو ذلك) أي قول المتن ولو وجد في النهاية الاقوله أو ما أقر كرم الله (قوله المتن ان تبدلوا) بله نصر اه ع (قوله اه يتطوع) بمعنى تلتزموا اه معنى (قوله المتن جزية) أي هي كذا اه معنى (قوله في كل حول) الخ وقوله يظهر في الفتى (قوله انه) أي ذكر كونه اول الحلول أو آخر (قوله غير شرط) أي فيحصل ما قاله الجزية على الاكمل اه نهاية (قوله أي لكل حكم الخ) قد يقال لعل يستحصل ما لفتا في الاقرار بالاشارة في حكم الاسلام بالنسبة لله بالانسان المسلم وحكم الاسلام فيهم هو وجوبه بالانسان لبعض الاحكام الاسلامية مستدون بعض وهو لا يعتقد وان تعددت معقالاته فليست اه سدع (قوله أي لكل حكم الخ) عبارة الفتى في غير اله اذ بان حقوق الاديين في اهل الاسلام غير امتيازات فكذلك ما يعتقدون به - كان بالسرقة دون ما لا يعتقدونه كشر بالمرور ونكاح الجورس المعلوم اه (قوله لا رونه) أي لا يسيرون ولا يعتقدون به وبه يعلم ما في قول سم والرشدي (قوله كان بالسرقة) أي تركهما اه (قوله من عدم تطاهرهم) الظاهر انه معطوف على محال رونه اذ هو من جهة الاحكام لا يتحقق فهو الذي جعل الشهاب بن قاسم - مطروفا على من احكامه اه وشي (قوله وهذا الالتزام) الخ وقوله وتطاهر كلامهم في الفتى الاقوله قال ان يولامر (قوله وهذا الالتزام) أي التزام احكامنا اه معنى (قوله فسر والخ) وقالوا واشد الصغار على المرام يحكم عليه عمل لا يعتقدون به نظر الى احتماله اسن وفيه (قوله ووجبا المعترض) أي في الاعجاب اه معنى (قوله لهذا) أي التزام احكامنا (قوله قال المار روى الخ) أي عطف على ان تبدلوا الخ فينبذ كل ما نسب في قوله

(قوله روج لا احتمال الاول الخ) قدور جميع المصنف بانتماله على اعادة صحة العقد بهذه الصفة التي يتوهم عدم صحة العقد جامع فمهم بالمرور بالاولى بخلاف ما فيه فانه لا يفهم منه هذا مطلقا فليست على سم على ج اه ع وشي (قوله لا احتمال الاول) أي ما في المتن من صحة المضارع (قوله اشترط الخ) بخلاف ما في النهاية والفتي والشروط لذلك البتة في كافي الفتى (قوله واعتراضه) أي اشترط قصد الحال مع الاستقبال بالاولى ووافق المعترض التها وتوافق الفتى (قوله يكون للعمال) أي لا لاستقبال اه وشي وفيه نظر (قوله وريان هذا لا يمنع احتماله الخ) هذا الاحتمال لا يمنع أن يقصده الاشعوان بعمله بالرائه اه سم قوله على ان فيه أي في المضارع (قوله ما تقرر) أي اشترط أن يقصد بالاولى الحال مع الاستقبال أو فيه روج لاحتمال الاول الوعد الخ (قوله ان وجه اختلاف المتن الخ) اعتمد الهاتين والفتى كسر (قوله ذلك) أي التوجيه المذكور (قوله من ذلك) أي من التصريح بأستثنه بخلاف (قوله والظاهر) الخ وفيه وحيد في النهاية (قوله على ان) الخ وفيه وحيد في الفتى (قوله على ان هذا) أي قوله بدار الاسلام اه ع (قوله قد لا يشترط) ولا بد على المصنف ان ما ذكره مثال اه سم (قوله فقد تفرهم) انهم تعلقوا بقوله اه أي الجزية اه معنى (قوله وحيد) أي من تفرهم بالخز في دارهم (قوله أو نحو ذلك) أي قول المتن ولو وجد في النهاية الاقوله أو ما أقر كرم الله (قوله المتن ان تبدلوا) بله نصر اه ع (قوله اه يتطوع) بمعنى تلتزموا اه معنى (قوله المتن جزية) أي هي كذا اه معنى (قوله في كل حول) الخ وقوله يظهر في الفتى (قوله انه) أي ذكر كونه اول الحلول أو آخر (قوله غير شرط) أي فيحصل ما قاله الجزية على الاكمل اه نهاية (قوله أي لكل حكم الخ) قد يقال لعل يستحصل ما لفتا في الاقرار بالاشارة في حكم الاسلام بالنسبة لله بالانسان المسلم وحكم الاسلام فيهم هو وجوبه بالانسان لبعض الاحكام الاسلامية مستدون بعض وهو لا يعتقد وان تعددت معقالاته فليست اه سدع (قوله أي لكل حكم الخ) عبارة الفتى في غير اله اذ بان حقوق الاديين في اهل الاسلام غير امتيازات فكذلك ما يعتقدون به - كان بالسرقة دون ما لا يعتقدونه كشر بالمرور ونكاح الجورس المعلوم اه (قوله لا رونه) أي لا يسيرون ولا يعتقدون به وبه يعلم ما في قول سم والرشدي (قوله كان بالسرقة) أي تركهما اه (قوله من عدم تطاهرهم) الظاهر انه معطوف على محال رونه اذ هو من جهة الاحكام لا يتحقق فهو الذي جعل الشهاب بن قاسم - مطروفا على من احكامه اه وشي (قوله وهذا الالتزام) الخ وقوله وتطاهر كلامهم في الفتى الاقوله قال ان يولامر (قوله وهذا الالتزام) أي التزام احكامنا اه معنى (قوله فسر والخ) وقالوا واشد الصغار على المرام يحكم عليه عمل لا يعتقدون به نظر الى احتماله اسن وفيه (قوله ووجبا المعترض) أي في الاعجاب اه معنى (قوله لهذا) أي التزام احكامنا (قوله قال المار روى الخ) أي عطف على ان تبدلوا الخ فينبذ كل ما نسب في قوله

المرور للمعاصي ومن عدم التطاهر عما يوجبونه بهذا الالتزام فسر والصغار في الآية وجوب التعرض لهذا مع كونه من مقتضيات العقد لانهم الجزية عوض عن تفرهم فكان كالمهر في البيع والاحرف في الاجارة قال المار ودي وان لا يتصور اه - في قتالنا كأمنوا متولي يردون تلك الاما من الخانة بان هذا داخل في الاقتداء

ولا رد عليه صحة قول الكافر أقر وفي كذا الخ فقال الامام أقر وتلا ثلاثة أحكاماً وأدور عقده الأصلي من الوجوب أم النساء فكيف فيهن  
الاشتداد لحكم الإسلام فلا يخفى به عليهن (٢٧٦) وظاهر كلامهم أن ما ذكره صريحاً وأنه لا كتابة هنا للفظ ولو قيل أن كتابان الامان اذا ذكر

معها صلى ان تبذلوا الخ  
تكون كتابة هنا بعد  
(والاصح اشتراط ذكر  
قدها) أي الجزية كالهن  
والاخر وسأى أهلها (لا كنه  
اللسان) منهم عن الله تعالى  
ورسوله صلى الله عليه وسلم  
ودينيه يسوع فلا يشترط  
ذكر لانه داخل في الاقباد  
(ولا يصح العقد للجزية  
مطلقاً ولا مؤقتاً على  
المذهب) لانه يدل عن  
الاسلام في المعصية ولا  
يؤقت فلا يكفي أقركم ماشاه  
الله أو أقركم الله وماشاه  
صلى الله عليه وسلم لا يتطهر  
الوحي وهو معتذر الا أن  
ماشأ أو ماشاه فلان يختلف  
ماشأ الله لا يشترط من جهته  
جأؤه من جهته بخلاف  
الهدنة ويشترط لفظ قبول  
من كل منهم لما أوجب به العائد  
فلا يجوز رضيت بأشارة  
أحسن منهم أو بكنايتهم  
الكتابة وكذا يشترط هنا  
سأوا من غير ما يبيع من نحو  
اتصال القبول بالايجاب  
والتوافق فيما على الوجه  
وأفهم اشتراط القبول انه  
لأنه لا يرضى بغيره  
لم يلزمه شيء بخلاف من  
سكن داراً معه غصباً لان  
عبد الجزية القبول ولو  
فسد عقده من الامان أو  
تأخير الجزية لم يفسد  
أنها بخلافه قال بطل كل

منه مجموع أحكامه وعدم التظاهر (قوله لانه أقر أدور عقدها) فديباً ببيان من سوا الأصلي على  
الاطلاق تقدم الايجاب (قوله معلقاً) وتقدم صحة تعليق الامان (قوله بخلاف الهدنة) قال في شرح  
الروض لأصح لهذا اللفظ لانه يخرج عقدها عن موضع من كونه مؤقتاً لما يحتمل تأنيده المنافي لمقتضاه  
اه (قوله لمن كل منهم) ينبغي أومن وكيلهم فيه (قوله وبكنايتهم) الجزم بما لا يقع مع قوله السابق وأنه لا كتابة  
هنا لفظاً فينبغي إذا لوجه للفرق بين الايجاب والقبول في ذلك (قوله يصح أماته) هل يجب التصريح بهذا

صد من الاستدلال بلزمه شيء جداً يعلم أن لنا ما يفرق فيمن الباطل والفاسد غير الاربعة المذكورة (ولو وجد كافر يداناً انتهى  
فقال دخلت لسماع كلام الله تعالى) أو لاسلام أو لا بلبس بزاز (دخلت) (رسولاً) أو عاقبة صفة (أو) دخلت (بما من مسلم) يصح أماته

(صدق) وحلف بذات انهم تقلبوا الحق النعم ان اسلم يصدق في ذلك لا يستوفي الا في عكس من الاصل وتحضروا بحال العلم قد رافقوا العادة بالزلة الشبهه قبولوا وادخلوا في رتبة أشهر (وفي دعوى الامان وجه) أنه لا يصدق الا بينة تساهلوا ودعوا بان الظاهر من حال الحربي أنه لا يدخل الابه أو غيره (ويشترط ان هذا الامام أو نائبه العام أو في عقده لانهم المصلح (٢٧٧) العقام خاضعت به في النظر العام

(وعليه أي أحدهما (الاجابة اذا طلبوا) هذا الامر به في خبر مسلم ومن ثم لم يشقوا هنا مصلحة تتلافى الهدنة (الا أسيرا أو (باسوسا) منهم وهو صاحب سر السر يخلفا للناموس فانه صاحب سر الخبر (تخافه) فلا تجلب جانب ما بل لا يقبل من الثاني للضرورة من ثم لو ظهر له ان طلبه ما يكد منهم لم يجهم (ولا اعتدال اليهود والنصارى) وصابت وصامة لم يعلم أنهم يخالفونهم في أصل دينهم سواء العرب والعجم لانهم أهل الكتاب في آيتنا (والجورس) لانه صلى الله عليه وسلم أشدها من يجوز من همز قال سزا بهم سنة أهل الكتاب رواه البخاري ولان لهم شبهة كتاب (وأولاد من خود و تنصر قبل النسخ) أو معصولي بعد التبديل وان لم يجهتوا البديل لتقليد الحقن الدمويه فارق عدم من حال كتبهم وبعثهم معان الاصل في الانبعاث والميثاق العزم بخلاف من خود وبعثه عيسى بناه على انما نافضة أو تنصر بعد تبني ناصلي القعليه وسلم وكأنهم انما اكتفوا بالبعث وان كان التسع قد تنازعوا على

انتهى ولعل المراد انه لا يعتصر على الاطلاق فلا ينافي انه لو جوب تبليغ المأمين في الجملة ففي الرض في باب الامان وان آمنه في نفسه فظن بجهته بلغنا ما آمنه سم وقوله هل يجاب الخ الظاهر انه يجب ويرتفع عليه انه لا يجوز بذنه اه عش وقد يقال ان قضية التعليل والرد لا يفي بعدم الوجوب ويؤيد اطلاق المتن والروض والمنهم وسكون شيخ الاسلام في شرحهما عن التقيد بذلك وعليه ففائدة تقيد الشارح كالنابه والمقتضى بذلك انما يظهر فيما اذا صرح في منصوصه في غير محل هو بما صرح امامه شرعا أم لا (قول المتن صدق) أي فلا يتعرض له معنى وشيخ الاسلام (قوله نظيل الخ) عيلو شيخ الاسلام لان قصد ذلك يؤيدهم والقالبان الحربي لا يدخل بلادنا بالامان اه (قوله نعم ان أسرا الخ) عبارة المفتى وعمل ذلك اذا دعاه قبل ان يصير عندنا أسيرا والا فلا يقبل الا بينة اه (قوله الا بينة) لا يفتي نعمر هافي الثلاثة الاول (قوله وفي الاول) أي دعوى دخوله لسماح كلام الله تعالى اه عش (قوله يمكن) بينه المفعول من التمكن (قوله أو نحوه) كالنمر الجزم به أو كونه رسولا اه عش ويظهر انه مستدرك لا موقع له هنا (قوله لا لهم) أي الجزية بمعنى العقد (قوله أي أحدهما) أي من الامام أو نائبه (قوله اذا طلبوا) فيه كناية لان في آخر الفعل المتصل بالضمير ولو قدر عقدها على المفتى لسلم من ذلك (قوله لا امره) أي يقول بطلوهم (قوله مصلة) بل بعدم الضرر (قوله الأسرا) عيلو العباب وان بذلها أي الجزية أسير كل ذي حرم قته لا رافقه وغنمته انتهى اه سم ومثله في الرض مع شرحه (قول المتن تخافه) أي الجاسوس ويحصل أنه واجب للاسرا أيضا (قوله بل لا تقبل) أي لا يجوز اجابتهم (قوله من الثاني) أي الجاسوس (قوله لو ظهر له) أي العاقد من الامام أو نائبه (قوله منهم) أي الكفار ساطع الجاسوسا كانوا أم لا (قوله لم يجهم) أي لا يجوز اجابتهم اه يجهز من سم عن الطبري (قوله لم يعلم أنهم يخالفونهم الخ) أي بان علمنا موافقتهم أو شككنا فيها اه عش عبارة المفتى والروض مع شرحه وأما الصائغ والسامية فيقتلهم الجزية به انما يكفرهم اليهود والنصارى ولم يخالفوه في أصول دينهم والا فلا تقتلهم وكذا لا تقتلهم لو أشكل أمرهم اه (قوله لانهم) أي اليهود والنصارى اه معنى (قوله آيتنا) أي الجزية اه (قوله ولان لهم شبهة كتاب) والظاهر ان كان لهم كتاب فخرهم اسنى ومعنى (قوله وبه) أي بالتعليل (قوله فارق) أي جواز التقديسهم (قوله سم ان اصل الخ) سلس من ضمير به وتايد لعدم حل ما ذكر (قوله بعددته عيسى) هذا شامل بعددته تبينا فلا حاجة لاجل زاده النهاية والمفتى عقيب ما نحن من قوله ما أو خود (قوله بناء على انها حاجة) أي وهو الراجح اه عش (قوله وبه) عطف تفسير اه عش (قوله وقضية عبارته) يتأمل سم على صح وجهه التأميل ان قول المصنف من خود كما يصدق بكل من الاور بن يصدق بالحدما من أن الاقتضاه لأن قالها كانت من صيغ العموم كان التبادر من هذا الخ اه عش وقوله لما كانت الخ لا يخفى ما في هذا التوجيه ولو قال الآن يقال المطلق ينصرف الى الكامل وهو في من خود من دخل كل من الاور بن كان به وجه (قوله لعقده) على الاتخاذ (قوله وبه الخ) أي يجوز الاقتداء المستكوف في وقت دخول آية به (قوله وتقيده أولادهم) أي يكون أصولهم فهو دشتا وتنصر قبل النسخ اه عش (قوله

(قوله أيضا صرح امامه) قال الزركشي فلا عذر لامان الصي والمخزون اه ولعل المراد انه لا يعتصر على الاطلاق فلا ينافي انه لو جوب تبليغ المأمين في الجملة ففي الرض في باب الامان ان آمنه سم ونحوه وظن بجهته بلغنا ما آمنه سم (قوله الأسرا الخ) عبارة العباب وان بذلها أي الجزية أسير كل ذي حرم قته لا رافقه وغنمته اه (قوله وقضية عبارته) يتأمل

مقتضاه وسبب وقضية عبارته ان الصادر دخول كل من الاور بن بعد النسخ أو أحدهما وهو محتج فلا يلتزم لعقده لان أحداهم وبني كيان (أو شككنا في وقته) أي دخول الاور بن هل هو قبل النسخ أو بعده تقليد الحق أيضا وبه حكمت الصحابة رضوان الله عليهم في نصارى العرب يقبل لامنى لاطلاق اليهود والنصارى وتقيده أولادهم

ولو عكس كان أول ما فهم أن من هو داوود تنصير قبل النسخ عقدا ولاد مطلقا وليس كذلك انما يعقد لهم ان لم يتفادوا عن دين ابايهم بعد  
البعثة اه ويرد باذ كر اولاً (٢٧٨) الاصل وهم اليهود والنصارى الاصليون الذين ليس لهم انتقال ثم لا ذ كر الانتقال عريفه

والاولاد لهم اديهم الفروع  
وان سفلوا ان ذ له البان  
الانتقال انما يكون عند  
طر والبعثة وذلك قطع  
فريق الاولاد المتقين  
فذكرهم نانا فاندفع زعم  
أن العكس أولى وأما زعم  
اهم ما ذكره ففسر صحيح  
أيضاً لان الكلام في اولاد  
لم يحصل منهم انتقال ولا  
لم يكن للنظر الى ابايهم وجه  
(وكذا زاعم التمسك  
بعض ابراهيم ويزداد  
صلى الله على نبيادوا عليهم  
وسلم) وحقق شئت وهو ان  
آدم صل عليه ص الله عليه  
وسلم لانه اسمي كتب  
فاخرجت في قوله تعالى  
من الذين اوتوا الكتاب  
(ومن آحاد ابيه كآب) ولو  
الام اختار الكتابي أم  
لم يتغير شيئاً ففاركون  
شرط حل نكاحها اختبأها  
الكتابي بان ما هذا أوسع  
وما وقع في شرح المنهج مما  
فهم ان اختيار ذلك نبي  
ها أيضاً غير مراد وانما  
المراد انه قد تسميته كتابي  
لالتقير به (والآخر وثق  
على المذهب) فطلب ذلك  
أيضاً فان بلغ ابن زنى  
من كلبه قد ان بدى ابيه  
لم يقر جزاؤه من يؤخذ ان  
عمل عقدها لن يلغ من اولاد  
نصراني قوت من نصرانية  
أو وثنية تعليلها انت له

ولو عكس) كان يقول ولا انتقال ان يؤد أو تنصير قبل النسخ واولادهم اه عش (قوله ثمانية) أى قول  
المفسر واولاد من هو داوود تنصير (قوله مطلقاً) أى انتقال عن دين ابايهم أم (قوله انما يعقد الخ) أى  
بن انما الخ (قوله ويرد به الخ) فيما لا يخفى على التامل اه سم (قوله الذين ليس الخ) من أين اه سم  
وقد يقال علم من انصراف المطلق الى الكامل المتبصر (قوله ما ذكر الانتقال) أى أراد ذ كر الانتقال  
(قوله ثانياً) أى بعد ذ كر اصولهم (قوله لم يحصل منهم الخ) من اين اه سم (قوله والى) أى وان كان الكلام  
في الاولاد مطلقاً (قوله لم يكن للنظر الى ابايهم وجه) هذا ممنوع على وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام  
انتقالهم قبل النسخ سري الاحترام لا واولادهم وان انتقالوا تبعاً لهم فتأمل سم على ج اه عش (قوله  
وحقق شئت) الى الذين في النهاية (قوله عليهم) كذا في أصله ورحمته تعالى به بجمع (قوله ولو الام) أى  
ولو كان الكتابي الام (قوله اختار الكتابي) أى اختار الولد اياه الكتابي أى اختار ذ من مختلف ما اذا اختار  
الزنى مثلاً فلا يقر كسب ذ كره اه سم (قوله وفارق) أى جواز العقد من آحاد ايو به كآب ولو لم يتحقق شيئاً  
(قوله اختارها الكتابي) أى دينه اه عش (قوله ان اختار ذلك) أى دين ابيه الكتابي (قوله  
هنا) أى فى الجز به (قوله لا لتقير به) أى لا فشرطه ان لا يختار ذ من الوثني مثلاً اه عش (قوله تعليلها)  
الى قوله ومن يؤخذ في النهاية والى قوله وفى المعنى الاقوله ان بلغ الى محل عقدها وقوله وخلاف الى المتن  
عكس هذا الاختار (قوله لم يحصل منهم الخ) هذا مفهوم قوله المار اختار الكتابي أو لم يتغير شيئاً أو الظاهر ان حكم  
عكس هذا الاختار كذلك فليراجع اه رشدي وسياً في عش الجزم بذلك ويصرح بذلك  
أيضاً في الشارح الآتي ومنه يؤخذ الخ وقول المعنى والروض مع شرحه لا يقتضيك (قوله ان بلغ الخ) هذا  
بفهم انه لا ولا اختياره قبل البلوغ فتقوله السابق اختار الكتابي به بعد البلوغ وقوله وان لا يقتضيك اذا بلغ  
ولم يظهر منه تدن بواحد من الدينين وهو مفهوم ذلك أنه يقره مصر عى قوله السابق أو لم يتغير شيئاً لا بالبلغ  
بما سم على ج اه عش (قوله بدين ابيه) ومثله عكسه اه عش (قوله ومنه يؤخذ ان عمل الخ)  
عبارة المعنى والروض مع شرحه ولو قوت نصراني بلغ المأمون ثم اطفال المتونتين من أهم النصرانية  
نصارى وكذا من أهم الوثنية فقد عالج به لمن يلغ منهم لانه ثبته عقدة التنصير فلا قولاً يصحبت بعد اه  
(قوله اذ لم يتغير الخ) خبر ان والضمير ان بلغ الخ (قوله ويقل) الى قوله وفى النهاية الاقوله هذا غير الى  
صوره (قوله ويقل الخ) عبارة للمعنى والروض مع شرحه ولو نظرنا بقوله وادع او بعضهم التمسك تبعاً  
لنكاح ابايهم بكتاب قبل النسخ ولو بعد التبدل صدقنا المحدثين دون غيرهم وعقد لهم الجز به لان دينهم  
لا يفرق الام من جهتهم فان شهد عدلان ولو منهم بان أسلم منهم اثباتاً وظهرت عدالتهم بمكذبهم فان كان قد  
شرط عليهم في العقد قتالهم ان بان كذبهم اقتلناهم وكذا ان لم يشرط في أحد وجهين فغله الا فرعى وغيره  
عن النص وقال الامام انه الظاهر لتبليغهم علينا اه وقوله ما فات شهد الخ في النهاية ما وافقه (قوله نذب  
تخليغهم) أى بالتمو اذا أراد التخليط عليهم غلط عليهم بعض صفاته كالذى خلق الحبة وأخرج النبات اه  
(قوله ويرد به الخ) فسمه ما لا يخفى على التامل (قوله الذين ليس لهم انتقال) من أين (قوله لم يحصل منهم  
انتقال) من أين (قوله ولا لم يكن للنظر الى ابايهم وجه) هذا ممنوع على وجه وهو انه لما ثبت لهم احترام  
لكون انتقالهم قبل النسخ سري الاحترام لا واولادهم وان انتقالوا تبعاً لهم فتأمل (قوله اختار) أى الولد  
وقوله الكتابي أى اياه الكتابي (قوله ان اختاره) أى اختار آحاد ايو به كآب أى اختار دينه بخلاف ما اذا  
اختار الوثني فلا يقر كسب ذ كره بل قال القتيبي وكذا ان لم يتغير شيئاً فاختار الشوايب العرلى فيه نظراً ولهم  
انه يتبع آسرف ايو به في الدين اللهم الا ان يقال فرضت مسئلتنا في البالغ فاذا بلغ ولم يتغير شيئاً فراه ثم رأيت  
الاصلاح المذكور (قوله نعم ان بلغ الخ) هذا يفهم انه لا ولا اختياره قبل البلوغ فان كان كذلك فتقوله السابق

من شبهة التنصير اذا يتغير دين الوثني وقبل قولهم انهم من تعقد لهم الجز به لانه لا يعرف غالب الامن جهتهم وينبغي عش  
تخليغهم وأقهر كلامه أنها لا تعقد

عش (قوله لعين ذ كرم الخ) سواء فهم العربي والعجمي وعند أبي حنيفة تؤخذ الجزء من النجم منهم  
وعند مالك تؤخذ من جميع المشركين الأشرار فربش اه معني (قوله كما بدون أو شمس الخ) أي وإن  
أراهوا أن يسكوبون من تعقله لم يقبل منهم لأن من انتقل من دين إلى آخر لم يقبل منه إلا الإسلام اه  
عش (قول المتن ولا جز به على امرأتين) عبارة الرض مع شرحه تعقل النمل لا امرأتين حتى طلبها  
بالنكاح جز به ولا جز به فلهما ولو علمها الألام بأنه لا جز به عليهما اه (قوله فلو بدلاها) أي لو لم يعتقد  
الزينة بالجزء اه معني (قوله عليهم) المناسبة للتنية (قوله فمضى به) أي لجهة الإسلام اه عش (قوله  
هبة) أي لا تلزم الألقاض استى ومضى (قوله فلو بان) أي الجنين وقوله أخذته لما مضى هل يطالبون كان  
يدفع في كل سنتها عقد على حبل وجه الهبة وأحل ذلك إذا لم يدفع والذي يظهر الثاني لأن العبرة بالعقد  
في نفس الامر وقد تبين أنه من أهل الجز به فأي دفعه بجز به هكذا قال بعضهم واعتقد شغلنا إياي الأول  
وقالناه أنما كان يعطى هبة لغير الدين وماله شغلنا إياي الأقرب اه عش (قوله ما روى حري  
الخ) أي في شرح وبشرط لفظ قبول من أنه لم يزوج مشي (قوله به) أي بخوفه في دارنا (قوله فانه ملزم  
الخ) انظر من أين كان ملزما لأن يصرف من التزم أحكام الإسلام أو كان من قوم عقدت لهم بحري عليه  
حكمهم في الالتزام ثم رأيت التصو والاق اه سم (قوله لعل صورته ان تعقل الخ) صورته في شرح  
الروض بذلك اه سم وبجرم بذلك التصو وأيضاً النهاية والغني كأثرنا (قوله حال خنوتته) أفهم أنه  
لولا تعقد مضي عليه ستمن غير دفع شيء ثم تؤخذ منه كالحري إذا أقام بدلاها لم يعقل لم التزم اه عش  
وهذا على ماسي عليه النهاية والغني من اعتماد هذا التصو وروايت الشارح ورده واختار ولم الجز به  
علما بأن يقع عقد (قوله وإن لم يقع عقد) فنظر لأنه إن أقام بدلاها لم يأنف فمضى مسألة الخري السابقة  
بل هذا أولى وإن أقام بامان لم يلزمه شيء أيضا كما علم من فصل الأمان فاعتبار عقد يقتضي المبالغة ولو على  
العموم كان بعد لهم واحد بذمتهم ومنهم الخنوت على أن على الله كرمهم كذا فليتأمل ثم رأيت بقوله الآتي  
أنه إذا مضى عليه مدة بلا عقد الخ وقد يفرض تسليمه به هناك تابع لعقد يقتضي المبالغة فلهذا قيل تأمل  
اه سم (قوله لأن العبرة بالخ) أقول إنما يصح الاستدلال به فعلى انتفاء وقوع خلاف في القول ولم يكن هذا  
مختلفا في بوليس كذا في الاستدلال في هذا في قوله بل لا يصح مما لا يصح اه سم (قوله ولو لم يعتد) فن كره  
وقد في أول قولهم كاتبان المكاتب عبد سابق عليه ذمهم والعبد مال لا جز به فيه اه معني (قوله)

اختار المكاتب الخ مجله بعد البلوغ ووجه بان الصغير لا اعتبار بالخنوت وليس من أهل الجز به وهو يتبع  
أشرف أو به في الدين (قوله ودان دين آية) انظر إذا لم يلزم لم يظهر منه دين واحد من العبدتين ومفهوم ذلك  
أنه يقر وهو صريح قوله السابق أول فقر شأنا لأنه في البالغ يدل ان الصغير لا جز به عليه سواء يتبع أشرف  
أو به في الدين وأنه لا أثر لاختاره فليتأمل (قوله فانه ملزم) انظر من أين كان ملزما لأن يصرف من التزم  
أحكام الإسلام أو كان من قوم عقدت لهم بحري عليه حكمهم في الالتزام ثم رأيت التصو والاق اه عش  
الخ صورته في شرح الرض بذلك (قوله وإن لم يقع عقد) فنظر لأنه إن أقام بدلاها لم يأنف فمضى مسألة  
الخري السابقة فقبل هذا أولى لأن الخري مع تعقد كزوره أذ لم يلزمه شيء إلا فانه فاختار أولاً وأن أقام  
بامان لم يلزمه شيء أيضا كما علم من فصل الأمان فاعتبار عقد يقتضي المبالغة ولو على العموم كان بعد لهم  
واحد بذمتهم ومنهم الخنوت على أن على الله كرمهم كذا فليتأمل ثم رأيت بقوله الآتي أنه إذا مضى عليه مدة  
بلا عقد الخ وقد يفرض تسليمه به هناك تابع لعقد يقتضي المبالغة فلهذا قيل تأمل (قوله لأن العبرة بالخ)  
العقد بما في نفس الامر) أقول إنما يصح الاستدلال به فعلى انتفاء وقوع خلاف في القول ولم يكن هذا  
مختلفا فيه وليس كذلك بدليل أنهم صرحوا بخلاف في الأمان والعهدة والعقل والنكاح وغيره اه  
هل يصح أو يبطل وصرحوا بحريان هذا الخلاف في الأمان والعهدة والعقل والنكاح وغيره اه  
كما يعلم من الرض وغيره في الكلام على شروط البيع فاستداه الخ في جز منه بقوله لا يصح مما لا يصح ثم

لفس من ذكر كما بدون  
أو شمس أو ملك وأصحاب  
الطابع والفلافة والمعلقين  
والدخريين وغيرهم كما  
في النكاح ولا جز به على  
امراته اجابا وخلاف ما بين  
قوم لا يعتد به (وشنق)  
لا ختم لا تؤخذ فلو بدلاها  
أعلم أنها ليست عليهم فان  
رغبناهم فمضى به فلو بان  
ذكرنا أخذت لما مضى  
وقال ماضي في حري لم يعلم  
بلا بعد مدتها هذا غير  
ما لم يفسد أهل الضمان  
خلاف الخنوت فانه ملزم  
لحكمنا وإنما اعتقدنا أنه  
الجزء لا ختم لا تؤخذ  
فلما باتت كزوره عمل  
بقتضيه لو طاهر أن المأخوذ  
منه دينار لكل سنة وقول  
أبوزرع أخذ من كلام  
خنوتة بلقين أهل صورته أن  
تعدله الجز يقال خنوتته  
وربان هذا الاعتقاد السليما  
تفرانها أسرة وهي نجيب  
وان لم يقع عقد بل لا يصح  
لأنه لو عقدت كذلك تبين  
بذكوره أنه ماله قدوم  
يقع خلاف في القول ولم  
العقود بما في نفس  
الامر (ومن يفرق) وفي  
مبعض النسخ ولا على سببه  
بسيما وخبر لا جز به على  
العبد

لا أصل له (ومضى ويجنون) لعدم التزامهما (فان قطع جنوبه قليلا كساعتين شهر) وهو يوم من سنة (زمت) ويظهر منطه بان تكون  
أوقات الجنون في السنين لم تقابل (٢٨٠) باجرة غالب الوقت يؤخذ هذان قولهم (أو قطع كثيرا كيوم ويوم فالاصح تلفيق الاقافة)

ان أمكن (فأما بلغ) أيام  
الاقافة (مستوجب)  
الجز بثلث سكتة سنه دأوا  
وهو كامل فان لم يكن أخرى  
عليه حكم الجنون في السنين  
على الاوجه وكذا الوقت  
اقافته بحيث لم يقابل مجموعها  
بأحوط وطرو وجنون أثناء  
الحول كطرو موت أثناءه  
(ولو بلغ ابن ذى) أوقات  
أو عتق من ذى أو مسلم (ولم  
يبدل جنونه إلى حق بمانه)  
ولا يعتدل لانه كان في أمكان  
أسه أو سيده تبعه (فان  
بذلك) ولو لم يغير (عقله)  
عقد جديد لا يستقله حديث  
(وقيل عليه كجزية أبيه)  
ويكتفى بعقد أسه لانه لما  
تبعه في أصل الامان تبعه في  
أصل الفتوى صحيحه لان  
أحد من الاثنان يستأنف  
لمن بلغوا عقدا وعلى الاول  
فظهر انه اذا مضى عليهم  
مدة لا يعتدل منهم لمضى  
أجرة مثل أسكاهم بدارنا  
الغلب فيها معنى الاوجه  
وهي هنا أقل الجزية فيها  
يظهر أيضا وعلى الثاني  
فيظهر أن أباهو كان غنيا  
وهو فقير وعكسه اعتري  
فقد هاله لآلال أبيه لكن  
ظاهر كلامهم يخالفه  
(والذهب وجوه جبالى  
ومن ويخج هرم) لا رأى لهما  
(داعى وراهب وأجبر)  
لانهما حرفان في العذر

لا أصل له) أى فليست عليه اه رشدي زاد عرش بل بالنقص اه (قول المتن ومضى) ولو لم يصد على  
الرجال ان يؤدوا عن نسيانهم ومضيهم شيئا غير ما يؤدونه عن أنفسهم فان كان من أموال الرجال بل وزنهم  
وان كان من أموال النساء والصبيان لم يكن كافه الأيام اه معنى (قوله لعدم التزامهما) أى لعدم محضته  
منها اه رشدي (قول المتن قليلا) حال من جنوبه (قول المتن زمت) قياس ما تقدم عن الجزية تصور  
هذا بما إذا اعتدله في افاقته اه سم (قوله منطه) أى القليل (قوله تقابل باجرة) لعله بالنسبة لمجموع المدة  
أو استوره ان يشاح في نحو اليوم بالنسبة لمجموع المدة والألا يوم ونحوه يقابل باجرة في حديثه اه  
رشدي (قول المتن فأما بلغ) سنة) وعلم ان ذلك لا يحصل الا من أكثر من سنته وصادق بسنتين متعددة  
اه عرش (قوله أيام الاقافة) أى أزميتها المتفرقة اه معنى (قوله فان لم يكن) لعله بان لم يكن أوقاته  
منضبطة اه رشدي (قوله أخرى) عليه حكم الجنون الخ) أى فلا جزم عليه اه عرش (قوله وطرو  
جنون الخ) أى متصل فمما يظهر فان كان متقطعا فينبغي أخذ ما تقدم ان تلقى الاقافة وتكمل منها على  
ما تقدم سنة سم على ج عرش عبارة المعنى هذا أى ما في المتن اذا تعقب الجنون والاقافة  
فلو كان عاقل الجن في أثناءه لم يكون الذى في أثناءه وان كان مجنوناً فاقا في أثناءه استأنف أطول  
من حديثه اه (قوله كمل وموت أثناءه) وسأيت أنه يلزم منقطه سم عرش (قول المتن ولو بلغ ابن  
ذى) أى ولو بنبات عاتته اه معنى (قوله أوقات) الى قوله ويصحف الغنى والخوة وعلى الثاني في النهاية  
الاقوه وصحبه الى بوعلى الاول (قوله أو مسلم) وعن مالك أن عتق المسلم لا يضر بغيره بل يضر بغيره متولاه  
اه معنى (قول المتن لم يبدل) أى لم يترد من روض (قول المتن فان بذلك) أى من ذكر اه معنى (قوله  
ولو مضى) عبارة الغنى والروض مع شرحه ولو بلغ الصبي شهاده فقد لنفسه أو عقده وليد يزار مع لانه  
مصلحة من العلم أو أكثر من بزار يصح لان الجنون يمكن بزار ولو استأثر السبعة ان يلقى بالأمم لم يمتعه  
وإبلا من حرم على ماله لاعتل نفسه اه (قوله عقد جديد) أى لا يكتفى بعقد أب أو جد ولو كان كل منهما قائدا  
أدخله في عقدهما بل لم أعتق كان قال قد التزم هذا عن وعن ابن ابي اذ لم يصدى أذاعتق ويجعل الامام  
حول التمس والتبوع واحدا يسهل عليه أخذ الجزية وسوق ما زمت التمس في سنة العام الذى اتفق  
الكافى في اثنا عشر نرضى أو يؤخره الى الحول الثانى فاشد مع جزية التبوع فى آخره ثلاثا خلف أو آخر  
الاحول وان شاء أخردهما بمحلول فيلزم ان كل منهما عند تمام حوله معنى وروض مع شرحه (قول المتن  
عليه) أى الصبي اه معنى (قوله وعلى الاول) أى لزوم عقد جديد (قوله عليهم) أى من بلغ ومن أفاق ومن  
عتق (قوله انهم لم يمسى الخ) قد شكك هذا بما فى حوى دخل دارنا لم نعلم به الا بعد مدتها ان يقال  
ان هذا لما كان في الأصل تابعاً لآلان أبيه مستلزماً بعد بلوغه من مكن بعقد فاسد من الامام اه عرش  
ومر عن سم نحوه (قوله أقل الجزية) أى لكل مستعدين (قوله وعلى الثاني) أى كفاية عقيد الاب  
(قوله فظهر الخ) في المسئلة بسط في أصل الروض فظهر لاجع اه سدعمر (قوله اعتبر في قدره هاله الخ)  
هذا التردد يعض فمما إذا كان العقد وقع على الاوصاف اه سم (قوله لا رأى لهما) الى قوله وانهم في النهاية  
(قوله أصلا) الى قوله وانهم في المعنى (قوله أول بفضل) عطف على أصلا (قوله به) أى بسبه وكان الظاهر  
منه اه رشدي أو قول بالظاهر حله على التضمن التوى دأله أو غلبه فاضلا عن قول الخ (قوله لاسر)  
من ان الجزية بأجرة فليشارك الخ (قول المتن) ويمنع كل كافر من استيطان الخبار) سواء كان ذلك بجزية

(قوله انهم) قياس ما تقدم عن الجزية وهو ما إذا اعتدله في افاقته (قوله وطرو وجنون أثناء الحول)  
أى متصل فمما يظهر ان كان متقطعا فينبغي أخذ ما تقدم ان تلقى الاقافة وتكمل منها على ما تقدم سنة  
(قوله كمل وموت أثناءه) وسأيت أنه يلزم منقطه ما مضى (قوله اعتبر في قدره هاله) لآلال أبيه هذا التردد  
فيما فيه أمارة رأى في قوله مجزما (وقد عجز عن كسب) أصلا ولم يفضل به من قوت وميولته آخر الحول بما يدفعها أم  
وذلك لاسر) فاذا تمت سنة وهو معبر في ذمته) سبق حولا أكثر (حتى يورس) كثر القوت (و يمنع كل كافر من استيطان الخبار) يعنى



الاقضية ولمن غيرا سلطان كأفهمه قوله بعد وقيل له الاقامة واخرجهم كلامهم انه شرأ أرض فسلم يقيم وهو مقبول قبل الصواب  
منه لان باحرم استعماله حرم اتخاذوه وروى هذا النس من ذلك كجوه واضح الايجار اتخذوا هذا الى استعماله فعملوا على من من الجازلان  
من وصاياه صلى الله عليه وسلم عند موته اخرجوا المشركين من جزر و العرب متفق عليه وفي رواية لا يبقى آخر ما تكلم به على الله عليه وسلم  
اخرجوا اليهود من الجاز و قال ترى آخر و هو الجاز و الجاز و أهل جزان من جزر و قاله بقال الشافعي ليس المراد جميعه بل الجاز منه لان عمر  
رضي الله عنه اجماعه منه و آخرهم باليمن مع اقامتها اذهى طولاً من عدل الى رب العران و هو ضمن جده و هو الاها من ساحل البحر الى الشام  
وعكس ذلك في القاموس و أيدان المشاهدة متخلفة اختلاف الاول لا يوان فقه الرافعي عن الاصمعي يتبعه حيث بذلك لاجل ما يقرر الجاز في بحر  
فارس و دجلة و الفرات بها (وهو) أي الجاز سمى بذلك لانه جزيين تصيدونه لمكة (٢٨١) و للدين و الالهامة) بعد مقتضى أو ربع  
مراسل من مكتة و مرسلتين

من الطائف وقال شرح  
الخضاري ينهارون الطائف  
مرحلة واحدة سميت باسم  
الزرقاء التي كانت تنظر من  
مسيرة ثلاثة أيام (تبيينه)  
ما ذكره من ان الالهامة  
على مرحلتين أو مرحلة من  
الطائف خلاف المشهور  
البرهان العام فاسم البلد  
مسئلة الكذاب التي تقرأ  
فيها و جهر البو بكر رضي  
الله عنه زمن خلافة الجاهل  
الفسير من العبادة فكان  
بها قبله و الوقت المشهور  
وهذه على خصوص من  
مرحلة من مكتة انتهى  
أقصى بلاد تصدحها تبور  
العصاة مشهور و تزار و يتربك  
بها و بن القديس بن  
بائ شرأ و يثنى القاموس  
كلها بما في موضعها من ان  
الالهامة من بلاد متعددة  
و حثرت فكان للاختلاف اعدوا  
ان أولها انتهى الجاز و ما  
يدنو بين الطائف مرحلتان

أم لا اه مفتي (قوله وهو متجه) خلافاً لما يفتي والمفتي (قوله وان قيل الموابية منه) اعتمد النهاية وتوافقي  
(قوله لان باحرم استعماله الخ) كالاولى وان كان الملاهي واليه أي المنع بشي قوله الشافعي في الام ولا يتخذ  
الذي شيأ من الجاز دارا مفتي و نهاية (قوله ليس هذا) أي اتخذ الكافر أرضاً في الجاز (قوله من ذلك) أي  
الاتخاذ لا معنوع اه رشدي (قوله لا يجوز اتخاذ هذا الى استعماله) أي لا يمكن اه سم (قوله وانما  
منه) الى التبيين في النهاية الا في قوله قال الشافعي وقوله وعكس اليه حيث وكذا في المفتي الاول و قال في حيث  
(قوله آخر ما تكلم به الخ) أي في شأن اليهود اه عس (قوله ليس المراد) أي جيز و العرب (قوله من ساحل البحر) له بان لا  
أجلاهم أي آخرهم اه عس (قوله انه) أي جيز و العرب (قوله من ساحل البحر) له بان لا  
ولا يصح أن تكون من قضايتنا في خلافه اه رشدي (قوله حيث) أي جيز و العرب (قوله ذلك)  
أي الجاز و نه اه عس (قوله مدينة) علوة المفتي وهي مدينة بقرية اليمن على أربع (قوله حيث)  
أي تلك المدينة اه عس (قوله باسم الزرقاء) أي باسم الرأثا للقبيلة الزرقاء وهو الالهامة (قوله ان الجمل متاخر)  
بيان المشهور (قوله تبا) أي دعى مسيلة الكذاب ليتوزع (قوله تله) أي مسيلة (قوله و نه) أي بلدة  
مسيلة الكذاب (قوله جهر البو بكر) أي قوله وبين الخ لعل الاسم قد سجد على قوله وهذه على الخ  
(قوله يوبان) أي مسافة بعيدة (قوله كانها ب) أي لأمام الحرمين (قوله لبلاد) أي لقطر مشتمل على بلاد  
(قوله وهو) أي أولها (قوله ما يسمونها) أي بلديتها الخ (قوله دون مائة عام) حال من هو في قوله وهو ما يسمونه  
الخ والضمير لاولها (قوله وهو الخ) أي ما عدا أولها (قوله وغيرها) أي غير بلدة مسيلة (قوله جهر البو بكر) الخ  
أي اسم جازي (قوله و بلاد الجومنسو) الخ مبتدأ وخبر وقوله لها أي الزرقاء (قوله حيث) أي بلاد  
الجوق (قوله باسمها) أي اسم الزرقاء وهو الالهامة (قوله كثر غل الخ) خبر مائل لبلاد الجوق (قوله  
وجها) أي في بلاد الجوق (قوله تبا) وفي أصله رحمه الله تعالى منقطه تأتي اه سدر (قوله دون المدينة)  
أي في موضعها (قوله من مكتة الخ) متعلق بما قبله أي عن جانب مكتة بالنسبة اليها ومن الكوفة فتصوها خبر  
مبتدأ والضمير لستة عشر مرحلة (قوله بين) أي القاموس في الجوق في مقام بيان معاني الجوق (قوله ظاهر  
كلام القاموس) أي قوله أ كثر غل من سائر الجاز وقوله انه موضع بالجاز (قوله ان تلك البلاد) أي  
بلاد الجوق (قوله لا تظر اليها الخ) يعني انه من تسهل (قوله على انه) أي القاموس (قوله في جعل الخ) لعل  
الاول والآخر والاول (قوله منه) أي الجاز و غلها مع اختلاف أي قرأها اه اسنى (قوله الان و بدل الخ)  
واجب أي قوله في جعل الخ (قوله فيو) أي ذلك المراد (قوله وهو) أي ما ذكرته (قوله أي ثلاث)  
بعض فبما اذا كان العقد وقع على الارصاف (قوله لا يجوز اتخاذ هذا الى استعماله) أي لانه لا يمكن (قوله)

( ٣٦ ) - ( شر و ان و ان قاسم ) - ( تاسم )  
أور مرحلة دون مائة عام من بقية تلك البلاد وهو بلدة مسيلة  
و غيرها وعلى هذا فلا خلاف بين كلام الاثني عشر المشهور و عبارة القاموس و الالهامة لا تصدح بالعام و يارب بن زرقاء كانت يسميها ك  
من مسيرة ثلاثة أيام و بلاد الجومنسو في الالهامة حيث باسمها أ كثر غل من سائر الجاز و بها تبا مسيلة الكذاب وهي دون المدن في وسط  
الشرق من مكتة في ستة عشر مرحلة من البصرة ومن الكوفة فتصوها في في الجوا انه موضع الجاز في دارا تصير و يسمي في تصير انه من  
عظمتان أوقية فان قلت يظهر كلام القاموس ان تلك البلاد كلها من الجاز قلت لا يظهر السبق في ذلك لانه عرف بالجاز بأنه مكتة والمدينة  
والطائف و غيرها فليجعل الالهامة من أصل الأمان و بدلها من مخالفة الطائف فيو بما ذكرته وهو الا لا تعبر من البلاد المسماة بالالهامة  
الالهامة لعل الطائف وهي ما على مرحلتين أو مرحلة من بلدان مائة عام من تلك البلاد تأمل ذلك فانه مهم (وقرأها) أي الثلاث

كلامه في حجة وتكبير والبيع وما شاط بذل من مفاد وجهه وغيرها (وقيل له الا في طرفة المنة) بين هذه البلاد لانها لم تنفذها  
لعم التي يحرم مكة عنون منها قطعها كايمل (٢٨٢) من كلامه لا في لان الحرم البقعة في غيره لطرف اختلاطهم باهل ولا يعنون ركوب

بحر يخرج الحرم بخلافه  
جزائره المسكونة أي وغيرها  
وامتدادها وبالغالب قال  
القاضي ولا يعنون من المقام  
في المراكب أي ثلثون ثلاثة  
أيام كالم قال ابن الرفعة  
ولعله أراد اذا اذن الامام  
وأهم موضع وحده هو  
ظاهره - لعم بما ينفرد  
دخل كافر الجواز (بغير  
اذن الامام أو نائبه) (شرح)  
وعزوه ان علمه مجموع  
منه لانه يختلف اذا  
جعل ذلك فانه يخرج جولا  
يعزوه (فان استأذن في  
خشوه (أذن له) وجوبا كما  
اقتضاه منه لكن صرح  
غيره بأنه غير قطع (ان كان  
دخوله مصلحة للمسلمين  
كراسة رجل ما يحتاج اليه)  
كثير من طعام وغيره وكراة  
مقدح جرة أو هدنة لمصلحة  
وهنا لا يخدمه شي  
مقاله دخوله امام عدم  
المصلحة فيصير الماذن كالم  
ظاهر (فان كان) دخوله  
ولومرة (لخبرة ليس فيها  
كبير حجة) كعقل (م  
بإذن) أي لم يحرمه ان ياذن  
في دخول الجواز (الان)  
كان خيرا ما تقتضيه البلقي  
عن الاصحاب (و بشرط  
أخذ شيء منها) أي من  
متاعها أو من غنم فيهم  
البيع نظير قولهم في الماشق  
دار التجارة لم يضطر الماشرط عليهم شي منها جاز فان شرط عليهم عشر الثمن أمهوالا البيع انتهى بظهر  
الشه لا يكون بدون من المثل وحشدهم بغير ان يضروا ولا يبيع من أمهاتهم وعرضهم في قدره كما كان غير وعنى الله عنه باخذ  
من الغير من منهم الى المدينة

أورد عليه ان الحامية ليس لها قري وأجيب بان المراد قري المجموع وهو لا يستبان أن يكون لكل قري  
أه عش (قوله) كالم فاصوبه (أي عوج لكه اه معنى (قوله) وتكبير والبيع) أي للعدة اه  
معنى (قوله) وما شاط بذلك أي عباد كرم مكة والمدينة والبيعة وقراها وكذا صهرها وزعمه (قوله  
وغيرها) أي كل قري الجواز لا يتصور ان الأولى الثنية (قوله) (التي) أي الكافر الاقامة في طرفة أي الجواز  
اه معنى (قوله) بين هذه البلاد (القوله) أي وغيرها في المعنى الا قوله كايمل الجواز يعنون والى المتن في النهاية  
القوله لان الحرمه الى ولا يعنون (قوله) لانهم لا تعتقد أي الاقامة فيها أي الطريق عبارة للمعنى لانهم ليست  
يجمع الناس ولا موضع الاقامة والمشهور انهم يعنون منها لان الحرمه البقعة اه (قوله) التي يخرج (أي  
الطريق التي يخرج الجواز عبرة للمعنى البقعة التي لا تسكن من الحرم اه (قوله) من كلامه (أي) وهو قوله وعنى  
دخول حرم مكة (قوله) لان الحرم) أي حرمه الاقامة في حرم مكة البقعة التي توجب الاقتضا في حرم مكة  
والاختلاف في غيره وقوله وفي غيره أي حرمه الاقامة في غيره حرم مكة (قوله) (الاه) أي الجواز (قوله) ركوب  
بحر) أي يخرج الجواز اه معنى (قوله) يخرج الحرم) لسان الواقع أي استخرجوا عما لو وجد بعد (قوله) يختلف  
جزائره أي وسواحه وروض ومعنى (قوله) جزائره أي جزائر البحر الذي في الجواز اه عش (قوله) أي  
وغيرها) وقفا لانه في ولا يفي وحلها للمعنى وظاهر الروض (قوله) (ها) أي المسكونة (قوله) قال القاضي  
ولا يكون (الخ) أي فلا فرق بين البحر المذكور والجواز اه سم (قوله) قال ابن الرفعة (الخ) عبارة النهاية  
ولعل مراده كالم قال ابن الرفعة (الخ) (قوله) (ان اذن الامام) أي اما اذ لم ياذن فلا يكون من ركوب البحر فضلا  
عن الاقامة فهو بدله المقهور بخلاف ما بعده اه رشدي (قوله) كافر الجواز) الى الفصل في النهاية الا قوله  
كما كان في ولا يؤخذ وقوله وعليه جرى الى المتن (قوله) لتعدي) الى المتن في المعنى (قوله) ولا يعزوه) وبه  
في دعواه الجهل اه عش (قوله) وجوبا كما يقتضاه منه وهو المعتد اه نهاية (قوله) لكن صرح غيره  
بأنه (الخ) ومن صرح بذلك الاسي (قوله) (وهنا) أي في الدخول لولم يخدم في المتن والشرح (قوله) لا يخدمه  
شيئا) ولان غير مخرج دخل ما لم وان دخل الجواز معني وروض مع شرحه (قوله) فيصير الماذن) أي ومع  
ذلك لو اذنه ودخل لاشي عليه اه أيضا لدم التزامه ما لا اه عش (قوله) (ان كان خيرا ما تقتضيه) أي أشرنا  
وخسلاف المعنى وظاهر الروض والمنتهج عبارة الاول وظاهر كلامهم في الدخول للتجارة أنه لا فرق بين الذي  
وغيره وهو كذلك وان خص بالبلقي بالذي وقال ابن الحاربي لا يمكن من دخول الجواز للتجارة اه عبارة  
المعنى ولا يؤخذ من حري دخل دار رسول أو بخبرة تضطر نحن المهاجرين لم تضطر واشترط الامام عليهم  
أخذ شيء ولو أكثر من عشر التجار لم يذبحوا ويؤخذون نوع أكثر من نوع واحد أو اقوام جاز ولا يؤخذ شيء من  
تجارته في ولا يخدمه الا ان شرط عليهم ما مع الجزية اه وقال الروض نحوها في شرحه سواء أكانا الجواز أم  
بغيره (قوله) بشرط (الخ) عطف على ذي ما كان الأولى أو بدل الواو اه (قوله) فيهمهم البيع) أي يختلف  
ماذا شرط أن يخدم من تجارهم أي متاعهم اه معنى أي عملهم الى ثلاثة أيام فقل كفاي (قوله) لولم تضطر  
الخ) بقوله قولهم (قوله) (فان شرط عليهم عشر الثمن أمهوالا) أي يختلفا لولم يذبحوا بشرط أن يخدم من تجارهم  
اه اسنى (قوله) لا يكونون) أي البيع اه عش (قوله) (بده) أي بدل المشرط من ثمن متاع التجارة  
(قوله) عرضا عنه) أي المشرط من الثمن (قوله) (فقدرة) أي المشرط (قوله) (ان كان غير رضى الله) الى  
عنه باخذ (الخ) فانه كان يخدم من القبط اذا تاجر والى المدينة تفسر بعض الاستعارة كالقطيعة وبأخذ نصف

قال القاضي ولا يكونون (الخ) فلا فرق بين البحر المذكور والجواز (قوله) (لكن صرح غيره) أي بما لا يقطع  
والمعتد الاول شرح مر (قوله) (بشرط أخذ شيء منها) (الخ) في قال وضطوا لا يؤخذ من تجارته في ولا يخدمه  
العشر

ولا يؤخذ في السنة الا مرة كالجزيرة (ولا يقيم) بالجزيرة حيث خطه ولولا تصور فعل المضارع لما كان موضع واحد بعد الاذنية في خضوله (الاذنية  
 أمام فاعل) ثم لولا النول وانقر وح اقتداء بغيره رضي الله عنه فان أقامه جعل ثلاثة متاخرين ثم ما تورطوا به كذا من غير ان كان بين كل محبتين  
 مسافة قصر (ويمنع) كل كافر (دنه) حرمة مكة (ولوا صلحة عامة لقوله تعالى فلا يقربوا المسجد (٢٨٣) الحرام أي الحرم اجماعا فان كان

للعشر من الخطوات غير ترغيبهم في جملها لصلحتها لهما اه معني (قوله ولا يؤخذ بالجماع) عبارة للمعنى وما  
 يؤخذ في الحل لا يؤخذ بالامرة ولورددوا بالامرة كالمسكين يكتبون بألفين من رداء  
 حتى لا يطالب مرة أخرى قبل الحل اه وكذا في الرض الاقوله وليست بالذوقه ويكتب عبارة تسم بجزوان  
 يؤخذ في كل مره ان شرط عليهم ذلك ولو اوقفوه عليه مر اه وبعبارة عيش ظاهر وان تك رواله دخول  
 وقعدوا الاصناف واختلقت باختلاف عدد مرات الدخول ولوقيل يؤخذ من كل صنف بما فيه وان تكرر  
 دخولهم به في كل مره لم يكن بعد الاذنية في مقابلة بينهم علينا وكنو لهم به وهو موجود في كل مره اه  
 وبعبارة البصريين عن سم وعش قوله الامرة أي من كل فرع يدخل به في كل مره حتى لو دخل نوع أو أنواع  
 أخذ من ذلك النوع والافان مرة واحدة ولو اقبل داخل به ورجع بنفسه فاشترى به شأ آخر ولو من النوع  
 الاول ودخل بذلك مره أخرى أخذ منه بخلافه ليعاد ما دخل به وأخذ منه ثم خرج به ثم عابه ودخل مرة  
 أخرى بمنزلة لا يؤخذ به من هذا المرقرة فثبتنا العلل اوى وصمم عليه اه (قوله بالجزيرة) القول للمتن فان  
 كان في المتن (قوله المتن) الاثنية أي ايام الحج لان الاكثر من ذلك ليلة الاقامة وهو مجموع منها ليلة ايام  
 ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخذ من ثلثه ما قد بين بل لو كان من بقية دينه ان كان ممن لا يمكن  
 استغناؤه في هذه الليلة معني وروضه شرحه (قوله المتن) ويمنع دخول حرم مكة (قوله على خضوله) انكره  
 ما لا يجب السفان احبنا لعقدنا قد علمنا من اصل المقصد ان يخرج ويثبت للمسعى ودون المقصد في السطام  
 المسعى (فاعلة) كل عقد جازة قد سبقنا في المسعى الاهله المسئلة لانه قد علمنا في العوض وليس لملك اجرة  
 فرجع الى المسعى معني وروضه شرحه (قوله وبغير الامام) فيما خرج المتن من ظاهر ما اذا ضرب به  
 للعارض من الامام أو نائبه وهذا عين كونه للنائب ثم انه يقتضي ان اراد نائبه بان ينفذ في خصوص الخروج  
 والسماع وهما كان المراد نائبه العام والمعني يخرج الامام ان حضر والا نائبه اه وشدي أي كلفه فضة  
 صنيعة المعني حيث قاله عقب المتن ما عدا ما استنع من اداءه الا باليو الا بعث اليمن يسمع وينهي اليه اه  
 (قوله لا اذنيها) أي الرضا عن (قوله أو منظرنا) القول على الام في المعنى (قوله أو منظرنا) على معني  
 رسولنا عبارة المعني وان طلبت بنا الماظر ليسلم خروج اليمن ينظره وان كان لغيره خرج اليمن يشترى منه  
 اه (قوله منه) أي دخول حرم مكة (قوله ولو اضره) تفسير لقوله مطلقا (قوله على ما اذا الحج) لعل  
 المراد ان الحكم الذي تضمنه هذا الحل غير صحيح وليس المراد انه صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كعب عليه  
 وان اوهمه العار واه وشدي (قوله منظرنا) عبارة النهاية وحمل بعضهم على ما اذا لا غير ظاهر اه  
 (قوله وهو ذي) الى الفصل في المعنى الاقوله وجوب ابل بد او قوله وفي الرضة الى المتن (قوله ولا فضيلة الحج)  
 على لا تنافا لالحاق اه وشدي (قوله على ما يشترطه) أي بالنسك اثنى ومعني (قوله في ذلك) أي في منع  
 دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الرضة واسلمها) عبارة النهاية نقل حتم الحمة الخل وهو المتمدنون  
 ذكر في الرضا فالحق (قوله نقل) عبارة للمعني لم يدفن هناك فان دفن تركه اه (قوله فلا يجرى ذلك في الحج)  
 عبارة للمعني فلا يدفن فيه بل يجرى الكلاب على جيفه فان نادى الناس يجرى ويحجروا كلفية اه

للعشر من الخطوات غير ترغيبهم في جملها لصلحتها لهما اه معني (قوله ولا يؤخذ بالجماع) عبارة للمعنى وما  
 يؤخذ في الحل لا يؤخذ بالامرة ولورددوا بالامرة كالمسكين يكتبون بألفين من رداء  
 حتى لا يطالب مرة أخرى قبل الحل اه وكذا في الرض الاقوله وليست بالذوقه ويكتب عبارة تسم بجزوان  
 يؤخذ في كل مره ان شرط عليهم ذلك ولو اوقفوه عليه مر اه وبعبارة عيش ظاهر وان تك رواله دخول  
 وقعدوا الاصناف واختلقت باختلاف عدد مرات الدخول ولوقيل يؤخذ من كل صنف بما فيه وان تكرر  
 دخولهم به في كل مره لم يكن بعد الاذنية في مقابلة بينهم علينا وكنو لهم به وهو موجود في كل مره اه  
 وبعبارة البصريين عن سم وعش قوله الامرة أي من كل فرع يدخل به في كل مره حتى لو دخل نوع أو أنواع  
 أخذ من ذلك النوع والافان مرة واحدة ولو اقبل داخل به ورجع بنفسه فاشترى به شأ آخر ولو من النوع  
 الاول ودخل بذلك مره أخرى أخذ منه بخلافه ليعاد ما دخل به وأخذ منه ثم خرج به ثم عابه ودخل مرة  
 أخرى بمنزلة لا يؤخذ به من هذا المرقرة فثبتنا العلل اوى وصمم عليه اه (قوله بالجزيرة) القول للمتن فان  
 كان في المتن (قوله المتن) الاثنية أي ايام الحج لان الاكثر من ذلك ليلة الاقامة وهو مجموع منها ليلة ايام  
 ويشترط الامام ذلك عليه عند الدخول ولا يؤخذ من ثلثه ما قد بين بل لو كان من بقية دينه ان كان ممن لا يمكن  
 استغناؤه في هذه الليلة معني وروضه شرحه (قوله المتن) ويمنع دخول حرم مكة (قوله على خضوله) انكره  
 ما لا يجب السفان احبنا لعقدنا قد علمنا من اصل المقصد ان يخرج ويثبت للمسعى ودون المقصد في السطام  
 المسعى (فاعلة) كل عقد جازة قد سبقنا في المسعى الاهله المسئلة لانه قد علمنا في العوض وليس لملك اجرة  
 فرجع الى المسعى معني وروضه شرحه (قوله وبغير الامام) فيما خرج المتن من ظاهر ما اذا ضرب به  
 للعارض من الامام أو نائبه وهذا عين كونه للنائب ثم انه يقتضي ان اراد نائبه بان ينفذ في خصوص الخروج  
 والسماع وهما كان المراد نائبه العام والمعني يخرج الامام ان حضر والا نائبه اه وشدي أي كلفه فضة  
 صنيعة المعني حيث قاله عقب المتن ما عدا ما استنع من اداءه الا باليو الا بعث اليمن يسمع وينهي اليه اه  
 (قوله لا اذنيها) أي الرضا عن (قوله أو منظرنا) القول على الام في المعنى (قوله أو منظرنا) على معني  
 رسولنا عبارة المعني وان طلبت بنا الماظر ليسلم خروج اليمن ينظره وان كان لغيره خرج اليمن يشترى منه  
 اه (قوله منه) أي دخول حرم مكة (قوله ولو اضره) تفسير لقوله مطلقا (قوله على ما اذا الحج) لعل  
 المراد ان الحكم الذي تضمنه هذا الحل غير صحيح وليس المراد انه صحيح الا انه لا يصح حمل كلام ابن كعب عليه  
 وان اوهمه العار واه وشدي (قوله منظرنا) عبارة النهاية وحمل بعضهم على ما اذا لا غير ظاهر اه  
 (قوله وهو ذي) الى الفصل في المعنى الاقوله وجوب ابل بد او قوله وفي الرضة الى المتن (قوله ولا فضيلة الحج)  
 على لا تنافا لالحاق اه وشدي (قوله على ما يشترطه) أي بالنسك اثنى ومعني (قوله في ذلك) أي في منع  
 دخول جميع الكفار فيه (قوله وفي الرضة واسلمها) عبارة النهاية نقل حتم الحمة الخل وهو المتمدنون  
 ذكر في الرضا فالحق (قوله نقل) عبارة للمعني لم يدفن هناك فان دفن تركه اه (قوله فلا يجرى ذلك في الحج)  
 عبارة للمعني فلا يدفن فيه بل يجرى الكلاب على جيفه فان نادى الناس يجرى ويحجروا كلفية اه

اثيرت الان شرط مع الجزية قال في شرحه سواه كاتبا بالجزيرة بغيره اه (قوله ولا يؤخذ في السنة الا مرة)  
 يجوز ان يؤخذ في كل مرة ان شرط عليهم ذلك واوقفوه عليه مر (قوله لكن جرى على تفصيل المتن  
 الخاوي في المعنى الخ) هذا التفصيل خاص بما تقدم عن المتن وهو اوجبه وهو المتمدنون

الحرم (من الجزية وعظمت المشقة) اه (قوله يجوز بادة مرضه) تركه وجوبه بانقضاء العمل بالضرورة (ولا) تعظيم فيه (نقل) وجوبه  
 لحرمه الخ وفي الرضا وسأله عن الامام اه ينقله مطلقا عن الجمهور انه لا ينقل مطلقا وعليه في تحريمه وهذا كجرى على تفصيل المتن  
 الخاوي الصغير وغيره وهو اوجه معني (فان مات فيه) وتذوقه منه لخص خوف تغير (دفن هناك) للضرر وانه فان لم يتغير نقل اما الحربي  
 أو المرن فلا يجرى ذلك فيه بل يجرى اعرافه كلاب على جيفته فان اذنيها جيفته جيفته

﴿فصل أثل الجزية﴾ من غنى أو فقير عند قوتنا (دينار) خالص مضروب بخلاف العقد الإلهي وإن أخذ قيمته ثلث الأند (لكل سنة) القدر المصير خذ من كل عالم أي بحسب (٢٨٤) دينار أو عدله أي مساوي قيمته وهو بفتح العين ويحوز كسرهما وتقوم غير الدينار

بألفي عشر درهم لآلها كانت  
قوته إذا لا حلالا كثيرا  
لما عند مضعنا فيحوز بألف  
من دينار أن اقتضت مصلحة  
ظاهرة ولا فلا تجب بالعقد  
وتستقر بانتفاء الزمن  
بشرط القيد منهم في جهة  
حيث وجب قبولنا أو لم  
نقبله - م إلا أنه السنة  
وجب القسط كما قالوا  
الحق فلا يطالب بالتمام السنة  
بالقسط وكان قياس الجرة  
أنه يطالب لولا ما طلبنا  
من مزيد الزرقهم لعلمهم  
يسلمون (وسبق) وقال  
ابن الرفعة نقلنا عن الإمام  
يعيب (للامام) عند قوتنا  
أخذنا ما قدر (ما كسبه)  
أي طلب زيادة على دينار  
من زعيد ولو ركبا حين  
القدودان حصل أن ألقاها  
دينار (حتى) يعقد بها أكثر  
من دينار كحد ينظر  
المتوسط وأربعة لغنى  
لنحصر من خلاف أي  
جنقة فله لا يصير هذا  
بذلك بل حيث أمكنه

﴿فصل أثل الجزية﴾ (قوله من غنى) إلى قوله أن اقتضت الغنى الأتوه خالص مضروب وقوله وهو  
الو لا حلالا قول المستوي وسبق في النهاية (قوله دينار خالص الخ) والمراد به المقتال الشرعي وهو  
يساوي الأتوه تسعين نصفوا أكثر والدينار للمعلم به إلا أن تغصن زمت من المقتال الشرعي الزرع  
والعبرة بالمقتال الشرعي وأخذ قيمته أو تقتضيه عس (قوله فلا يجوز العقد الإلهي) قد يشكل مع أو عدله  
الآن يكون هذا الجواز على الاختلاف العقد فليتامل اه سم عا ولا يثنى والمغنى وظاهر الخبر أن ألقاها دينار  
أو أخذ قيمته دينار وبه أخذ الباقي والمنصوص الذي عليه الأصحاب أن ألقاها دينار وعليه إذا عقده جاز أن  
يعاض عنه ما قيمته دينار وأما المتعقد عا قيمته دينار لأن قيمته قد تنقص عنه آخر المدة اه (قوله  
وان أخذ قيمته) أي بغير أخذ قيمته اه عس (قوله وهو بفتح العين الخ) وفي الخبر وقال الفراء العبد بالفتح  
ما عادل الشيء من غير جسمه العبد بالكسر المثل تقول عندى عدل غلام إذا كان غلاما يعادل غلاما فإذا  
أخذ قيمته من غير جسمه ففحص العين وما كسرهما بعض العرب ففكها فلما منهم انتهى وعليه مقول  
الشارح ويحوز كسرهما مبنى على هذه اللفظة اه عس (قوله تقوم عس الخ) مبتدأ خبره لآلها كانت  
الخ (قوله لا كثيرا) أي الجزية (قوله بانتفاء الزمن) أي الحول اه مغنى (قوله حيث وجب)  
أي بان كذا بلادنا اه عس (قوله فليتامل) أي أنه السنة اه رشيدى (قوله أولم نذب) من  
بألف اه عس (قوله كباقي) أي من قريب (قوله فلا يطالب) أي فلا يجوز لذلك اه عس  
(قوله وقال ابن الرفعة نقلنا عن الإمام يعيب) لعله يحول إلى ما سكره الشارح بقوله بل حيث أمكنته الخ  
(قوله عند قوتنا) إلى قوله بل الأصحاب في النهاية (قوله أخذنا ما قدر) أي بقوله ولا حلالا كثيرا أما  
عند مضعنا الخ وقد يتوقف الاختلاف على محل الجواز بالألف حيث مرقوا بها أكثر وهذا لا ينفي استصحاب  
المماكة لا احتمال أن يجيبوا أكثر اه عس (قوله طلب زيادة) إلى قوله والمماكة كسب الغنى الأتوه  
وان علم المال من (قوله حين العقد) متعلق بما كسبه (قوله وان علم) أي إلى كسبه أي ولا يقال إن تصرف  
الوكيل ينوبه بالصفة لموكل فله الرشيدى والظاهر أن الضمير لما في العقد الشامل للعائد فليس  
العائد لموكله (قوله ليسر الخ) ولأن الإمام تصرف المسلم في غنى أن يعتاد لهم اه مغنى (قوله  
الابتذال) أي بالأربعة الغنى ودينار من في المتوسط اه عس (قوله وجبت) أي المماكة كسبه عليه  
أي فلو عقد بألف أو بثلثي حصة العقد أعقده لما تقدم من أن المقصود الزرق بهم فالهزم في الاستلزام  
وصافته لهم على حق العام ما أمكن اه عس (قوله والمماكة كسبه كاتكون) عبارة النهاية والمماكة كسبه تكون  
عند العقدان عقد على الأشخاص حيث عقد على شيء امتنع أخذنا لعلهم يحوز عند الاختلاف عقد على  
الأوصاف كصفة الغنى أو المتوسط وحديث فليس للإمام أن يأبى بها كسبهم حتى يأخذ الخ ويصار به علم أن  
المماكة كسبه تكون عند العقد وتكون عند الاختلاف لا لأنهما كسبه حتى يعقد عليه با أكثر من دينار فإن

﴿فصل﴾ أثل الجزية دينار لكل سنتا الخ (قوله الإلهي) قد يشكل مع أو عدله الآن يكون هذا مجازا على  
الاختلاف العقد فليتامل (قوله وجبت عليه) هل فائدة على جواب لا يتم كحاشيتهم حصة العقد بالدينار أو  
فساد العقد لضافه منظر (قوله والمماكة كسبه كاتكون في العقد كسبه كاتكون في الاختلاف) اعلم أن المماكة  
تكون عند العقد وعند الاختلاف لأنهما كسبه كسبه يعقد عليه با أكثر من دينار فإن أباه لا أكثر وجب  
العقده كالأباليه المبدون مما كسبه وعلم أنه يجيب الحيوان أي بوجبه العقد بالدينار وأما كاتكون في  
وجوب أحدهما أن يعقده بالدينار ثم عند الاختلاف فلهما كسبه كسبه كاتكون في العقد بالدينار وأما كاتكون في  
على أخذها عقده حتى لو عقد لغيره بالدينار وصار في آخر الحول فغنا أو متوسطا لم يجر أخذها  
على الدينار وثانها أن يعقد على الأوصاف كصفة ذلك على الغنى أو بعتدناير والمتوسط بالدينار

فقدت من ان بما كسهم

ويقالون بينهم حتى (ياخذ)

(من) كل (منوسم) آخر

الحول على بقوله ما لم يثبت

توسطه (دينار) ما كثر

(ومن كل) (عش) كذلك

(أربعة) (من) (الدينار) ما كثر

وقد يشكّل على هذا نصه في

الام في سائر الواقدي على انها

اذا اعتبرت لهم بشي لا يجوز

أخذوا وتوسطه وقد يصح

فرض ذلك أقصى جواز

الما كسفي الاخذ في اذا

اعتبر الفنى ومندوت

الاخذ الوقت طر وهذا ولا

وقت العقد وذلك في اذا

شرط في العقد ان يلى كل

فقير كذا فونى كذا وتوسط

كذا ولم يقصد اعتبار هذه

الاحوال لوقت فان العبرة

هنا وقت الاخذ فتدبر بين

له ان عاكس المتوسط حتى

ياخذ دينارين فما كثر

والفنى حتى ياخذ منه أو بعة

فاكثر لان هذا العقد

شلاص اعتبار ذلك الاوصاف

عنده لكن تنفيذ القيمة فقط

وليس مقر والمال معلوم

فثبت الما كس عند الاخذ

بغلافه اذ قد عذب بشي

مخصوص مع التنفيذ لغو

فثبت وقت العقد انه قد تعين

بما عصبه من غير اعتبار

وصف عند الاخذ فلم تكن

الما كس عند الاخذ

وتردد لان كس في ضابطهما

وتعنه انه هنا وفي الضافة

كالنقطة تتلحم له في مقابلة

منفعة فهو دال على العاقبة

اقلاما هنا ولا العرف

أجله لا كثر وجب العقد به كالأجبال المبدون بما كسوا أن وجب العقد به دينار وأما الثاني فعلى  
 وجهين أحدهما أن يصدق به دينار ثم عند الانتهاء بما كس حتى ياخذ منه أكثر وهذا لا يجوز ويجب  
 الاعتناء على أخذ ما عده حتى لو عقد فقير دينار وصار في آخر الحول غنيا ومتوسطا لم يجز أخذ دينار منه  
 على الدينار وإنما هو ما يتصدق على الأوصاف كعقدت لك على أن يلقى أو بعد ثمانية والتوسط دينارين  
 والفقير ديناراً مثلاً في الجسم ثم في آخر الحول عما كس من يستوفى منه الأذى أنه فقيراً ومتوسطاً في قوله  
 بل أنت غني فعلى ما ربيعة أو أنت متوسط فعلى دينار فان عاد ووافق على الفنى أو المتوسط أخذ منه  
 الأربعة أو الدينار من والأخذ من موجب الفقير ما لم يثبت غناه أو توسطه بطر بقا الشرع وهذا الوجه جائز  
 ومن ذكر الما كس عند الاخذ يعمل عليه ولا يجوز حمله على الأول والأفوه ضعيف بخلاف الكلام  
 الأصحاب هو اه سم وعبره الجبري والحاصل أنه بما كس عند العقد مطلقاً وسواء صدق على الأشخاص  
 أو الأوصاف وعند الاخذ أيضاً صدق على الأوصاف ثم الما كس عند العقد مطلقاً وسواء صدق على الأشخاص  
 أي على كل واحد على الدينار وعند الاخذ مطلقاً في الأوصاف كالفقير والمتوسط فان أدى  
 شخص منهم الفقير مثلاً قاله أنت غني فادفع أربع دنانير اه (قوله لينتد) إلى قوله وقد يشكّل في  
 الفنى وكذا في النهاية الأتوه ويقاوت بينهما (قوله ولو بقوله الخ) عبارة الفنى والقول قول صدق  
 المتوسط أو الفقر بينهما لأن تقوم بينهما بغير خلافه مال وكذا من غلب وأسلم ثم حضر وقال أملت  
 من وقت كذا كائن عليه الشافي في الأم اه (قوله فا كثر) هنا وفيما يأتي أن كان الغرض أن يشرط في  
 العقد أن ذلك الأكثر عليه أي المتوسط والفنى فواضع والأقلس له أن ياخذ منهما ما يذلى ماسرط في  
 العقد اه سم (قوله كذلك) أي في آخر الحول على قوله الخ اه عش (قوله على هنا) أي ماني  
 المتن من جواز الما كس في الاخذ (قوله في سائر الواقدي) صفة النص وقوله على أنها متعلقة بغير النص  
 (قوله) وقد يصح فرض ذلك الخ في النهاية وناقضه كما هو في الفنى ما قد عدا للعبارة تبيين هذا  
 أي قول المصنف ويستحب لإمام ما كس حتى ياخذ الخ بالنسبة إلى بن ذاما العقد فاذا انعقد العقد على  
 النتي فلا يجوز أخذ شيء إلا على ما كس على في سائر الواقدي وقوله ان ركش عن نص الفنى أطلق الشيطان  
 أصحاب الما كس فاحسنه من الاطلاق ان الما كس كما تكون في العقد تكون في الاخذ واستدل  
 بقول الأصحاب يستحب لإمام الما كس حتى ياخذ من الفنى إلى آخره وهذا لا يصح دليلاً لذلك لان قولهم  
 حتى ياخذ أي اذا ما كسهم في العقد ياخذ أي آخر اه (قوله ومند) مفردة ضاف إلى المعرفة تنفع  
 ضد الفنى (قوله وذلك) أي اعتبروا الفناؤ منه وقت الاخذ الخ (قوله ولم يقصد اعتبار هذه الاحوال  
 بوقت) أي فان قدمت هذه الاحوال بوقت اتبع اه معنى (قوله عند) أي الاخذ (قوله ان  
 بما كس في المتوسط الخ) يعني مدعى الفقر بان يقول أنت متوسط أو غني أو مدعى المتوسط بان يقول أنت  
 غني (قوله فا كثر) هنا وفيما يأتي ذكر ما لم يأت من سم فيه (قوله منده) أي العقد (قوله في  
 ضابطهما) أي المتوسط والفنى (قوله ربيعة) إلى التبيين في النهاية الأتوه وشرط إلى المتن وقوله في حكمه  
 وقوله أو جرح عليه مفسره (قوله كالنقطة) أي كضابطهما في النقطة وسبق الخ إلى أن يزدحمة على  
 شرحه اه (قوله العاقبة) وفي العاقبة أن عكس بعد كفاً بما تعمر الغالب أكثر من عشر ديناراً والمتوسط  
 فيها أن يكلف بعدها أقل من عشر ديناراً اه عش (قوله ولا العرف) عطف على قوله كالنقطة كقوله  
 والفقير ديناراً مثلاً في الجسم ثم في آخر الحول عما كس من يستوفى منه الأذى أنه فقير أو متوسط في قوله  
 بل أنت غني فعلى ما ربيعة أو أنت متوسط فعلى دينار فان عاد ووافق على الفنى أو المتوسط أخذ منه  
 الأربعة أو الدينار من والأخذ من موجب الفقير ما لم يثبت غناه أو توسطه بطر بقا شرع وهذا الوجه جائز ومن  
 ذكر الما كس عند الاخذ يعمل عليه ولا يجوز حمله على الأول والأفوه ضعيف بخلاف الكلام الأصحاب هو  
 (قوله في كل من المتوسط والفنى فا كثر) أن كان الغرض أن يشرط في العقد أن ذلك الأكثر عليه مطلقاً

لانه مختلف كما صرح به اختلاف ضابطهما باختلاف الاصول لما السبق فمتنع عقوده وما كثر من دينان عقد وشديدا كثر  
 سغا تانها لغير الزمان عقده فيها (٢٨٦) يظهر ترجيح كقولنا تجريبا كثر من آخر التلثم سنة يؤخذ منه الاكثر كالمواضع ثم رأيت

قوله لا في آخر عليه  
 بسببه تبع الشرح المتبع  
 ولو شرط على قوم في عقد  
 الصلح ان على متوصلهم  
 كذا وغنهم كذا جاز وان  
 كثر (ولو مقتضايا كثر)  
 من دينان (ثم علوا جواز  
 دينان لزمهما التزود) كن  
 غيب في الشراء (فان اوا)  
 من بذل الزادة (فالاصلح  
 انهم نافضون) العهد بانه  
 فقتل الامام فهم مباحي  
 (ولو لم يذ) اذ جن (او  
 مات) او جرح عليه بسببه او  
 فليس كانت الجزية اللازمة  
 له كدرا آدى في حكمه  
 تؤخذ من ماله في غير جرح  
 الفاس وضار به باس  
 الغرام فيه واذا وقع ذلك  
 (بعد سنة او سنين) اذ ثبت  
 جزئين من تركه مقدمة  
 على الوصايا والارثان  
 خلف وارثا ولا فرق في  
 فلامعني لانه الجزية منها  
 لانهم من جهة التي فان كان  
 غير مستغرقا عند الامام  
 من نصيبه بقطعة وسقط  
 الباقي (ويؤتى بينا وبين  
 دين لا دعي على الذهب)  
 لانها اجرة فان لم تقبل العروة  
 بالكل ضارب جسم الامام  
 بقطعة الجزية (او) سلم  
 او جن او مات او جرح عليه  
 بسببه (في خلال سنة  
 فقتل) لعمري يجب

والافليس له ان ياخذ منها جازا بادة على ما شرط في العقد (قوله اما الاله فالحال) يدل على صحة عقدا السببه  
 بنفسه في الدين وانوع ان تصرف السبق المالى بمتنع فكان هذا مستثنى المصلحة (قوله فان عقد وشديدا كثر  
 ثم فالحال) في الاله ايجوز قبل شديدين من ثم ضعفه لانه لا يادو جهان او ظاهره ان القاتل  
 باز بادة لا يفضها بعام السبق بل وجبا لكل عام (قوله ان سماع عقده فما ظهر ترجيح) ظاهر لازم  
 ما عقده لكل عام (قوله او جرح الح) تدويم السقوط وهو ممنوع على كل من السبق والفسق  
 من اهل الجزية (قوله أخذت جزئين من تركه) في صورته لا يؤمن به في غيرها (قوله كان غير  
 مستغرقا أخذ الامام من نصيبه بقطعة وسقط الباقي) هذا ظاهر ان لم يقل بالرد الا فلا يفرق بين  
 المستغرق وغيره وقد قال شيخ الاسلام في شرح الفصول ما نصه فاطلاق الاحصاء القول بالرد وارث ذوى  
 الارحام يقتضى انه لا فرق بين المسلم والكافر وهو ظاهر اه (قوله ان سماع عقده الباقي) كذا في شرح  
 الررض (قوله او جرحه) بسببه ان اذ ياتيه يؤخذ القسط ويطرح الباقي فلا وجه لان السبق من اهل  
 الوجوب فلا وجه للسقوط وان اراد يجرى تعميل أخذ القسط في خلال الستة يؤخذ الباقي في آخرها  
 فغير نظر ثم أخذ القسط في الاثنائه لا يقتضى له مع استمرار كونه من اهل الوجوب فليأمل ثم رأيت اخلق

ما له أو تركه لا جرحه (تسببه) ما ذكرته في المحصور عليه بسببه وما في شرح المتع وهو مشكل لانه ان أردنا القسط  
 فسمنا القسط من المسمى مع أخذ الباقي آخر الحول لاسمى بأصله يمكن لأخذ القسط معنى وسم أخذ القسط من دينان الباقي فليس ينظر لانه لما  
 التزم بالعقد انكم هو وشديدا بسبب اسقاط

الاكثر

الاكثر نظير الاجرة كما نفا ولا يخرج على الخلاف في عقدها الضميمة اكثر من دينلو خلافاً في قاله القبر الواضحة من هو عند عقدها  
 وشدون هو عند عقدها لحاصل ان أخذ القسط بالمعنى الأخير إنما ينفع على التفرع المذكور وقد علمت فاقب ولا ياتي هذا في الغلس على  
 ما ياتي فيلان الباقي يؤخذ من معاقبه وانما القسط غلاخذ القسط منها ما ياتي في شخص بدله المال بالقيمة فليز لنا طرة فليز يقبضو يصدق  
 في وقت اسلامه بينه فاضطرر وادعوا لوجر عليه فليس في خلاهاضار بالامام مع القرامطة مضامض كذا تله البليغ في عنص الام وقال  
 انه لم يرض تعرضه و يظهر انه ان أراد ذلك سقوط ما بعد اخر كان منباجل الضعف انه لا جزم في القرامطة اهل الاصغر فالجزء مستورة  
 عليه وانما المضاربة القور من ماله بمحض مضامض ثم رأيت البليغ في قال في عمل آخر قضية (٢٨٧) كلامه انه لا يؤخذ منه القسط حيث لو هو  
 الجارى على القواعد لكن

الاكمثر الا في اسقاط الزائد (قوله يكلم انما) أى قبل قول المصنف ولو عقدت (قوله ولا يخرج) أى  
 عقدها بدفعه (قوله) أى بالخروج على ذلك (قوله ولا ياتي هذا) أى الاشكال المذكور (قوله)  
 على ما ياتي فيه (أى في الغلس انما) قوله انه الذى الخ خسر المسو غواضهر للقسط (قوله ويصدق) أى قوله  
 ولو جرح في المعنى (قوله ويظهر انه) أى البليغ (قوله عليه) أى الغلس (قوله حيث) أى حينما جرح عليه  
 فليس (قوله والذى يرضى فيه الام) جازاً انه لا يوجر عليه فليس في خلاهاضار بالامام مع القرام  
 حالان قسمه ماله والاخر احواله وعبارة المعنى وحصل شئني النص على ماذا قسم ماله في انما احواله  
 وكلام البليغ على خلافه وهو حل حسن اه (قوله لو كون خلافه) أى خلاف ما في الام وهو ذلك كلام  
 البليغ (قوله وانما خسر القصة الخ) أى بدون رضا القرام (قوله ونزهم) أى القرام (قوله لما وجب)  
 أى ليس المال (قوله هو القسط) الضمير لقسمته كذا ما عاينة الخبر (قوله بين الحقين) أى حق  
 القرام وسحق بيت المال (قوله الجزية) أى القوله ومن ثم في المعنى وكذا في النهاية الاثارة قال جمع من  
 الشراخ (قوله ماله تؤذي باسم الزمان) أى او الا سقطت الاهانة قطعاً اه معنى (قوله المتي فبالحال لاخذ)  
 بالمدى المثل اه معنى (قوله المتي وسعها) أى الجزية (قوله لاجدهما) أى الجانبين (قوله أى  
 ما ذكر) أى من الهبة (قوله المتي مستحب) أى لسقوطه بضعف المدة كما سأل اه معنى (قوله المتي  
 فعل الاول) أى الاستقبال اه على (قوله أى المسلم) أو الذى (قوله وعلى الثاني) أى الوجوب (قوله  
 لان كلاً) من الذى الوكيل والذى الموكل (قوله المتي باله) أى يؤخذ فرق كسائر القرون نهاية ومعنى قال  
 عش قوله كسائر القرون معتمد اه (قوله نص في الام على استنها الخ) قبل ولو اطلع عليه المصنف  
 لاستشهده اه عمرة (قوله المتي استندما) أى من دعوى أصل جوازها كما هو ظاهر وقول الشارح فلا  
 عن وجوبها اشارة الى ان دعوى الجوابية أشد خطاً بالاولى من دعوى الجواز وأشد خطاً من دعوى  
 الاستقبال اه سم عبارة المعنى من دعوى جوازها ودعوى وجوبها أشد خطاً من دعوى استقبالها  
 وكان القياس أن يقول أشد خطاً باليطاق قوله باله قال ابن قاسم وكذا أراد بالباطل الخطأ اه (قوله)  
 فيصرم فعلها) انصرف على المعنى وزاد النهاية ان غلب على الظن ناذيه بها واذا فكر اه (قوله لم اء)  
 أى في فعلها على حذف الناصف (قوله وأما استناد الاولين) وهم طائفتان أهمها بنو الخراما الذين شهاده  
 التبيين للحق بالهامش (قوله أشد خطاً) أى من دعوى أصل جوازها كطهورها لان دعوى وجوبها  
 يكونه بعضهم فاعترض بان الامر بالعكس وقول الشارح فضعاف وجوبها اشارة الى ان دعوى الوجوب  
 أشد خطاً بالاولى من دعوى الجواز وأشد خطاً من دعوى الاستقبال (قوله بل هذا يقال من قبله) أقول  
 كونه يقال من قبله لا يستلزم انه من قبله لاجتماعه مع ذلك كالتخفيف ومع الاحتمال كيف يدور

الاكتفاء بضره واحدة لاجدهما قال جمع من الشراخ ويقول به ياد والله ادحق الله (وكه) أى ما ذكر (مستحب وقيل واجب) لان  
 بعض المفسر من فسر الصغارى الا يتبين هذا (فعل الاول) أو كمال مسلم) وذى (بالاداء) لها (وجواله) أى علمه (أى المولى) (والمسلم) أن  
 يضنها) عن الذى يولى على الثاني عتق كل ذلك لقولنا الاهالة أو ايجبت حتى في قول كمال الدين لان كماله مقصود وباصفار (قلت هذه الهبة باطلة) اذ  
 لا أصل لها من السنة ولا فعلها أحسن من الخلفاء اراشد ومن ثم نص في الام على أنها باطل أى يرفق من غير ضرر احد ولا يله بكلام فجع  
 قالوا الصغار ان يعمر عليهم الاحكام لان يضروا و يؤذوا (ودعوى استقبالها) فضعاف وجوبها (أشد خطاً والله أعلم) فصرم فعلها على  
 الا حملهما فيها من الأيمان غير دليل وأما استناد الاولين الى ذلك التفسير فليس في محله الا مع ذلك التفسير عنصم على الله عليه وسلم ومن  
 صحابي وكان لا يبال من قبل الرأى وليس كذلك





مع ذكر قمره الاقامة كما  
سيد كره (و) بذ كر (جنس  
الطعام والادام) كالبرو السمن  
وغيرهما بحسب العادة  
الغالب في قوتهم وقد يعقل  
في الطعام الفاخر والحولى  
لكن يحمل جواز ذلك كرهما  
ان غلبا ثم على الاوجه  
ويظهر ان اجرة الطبيب  
والخادم مثلهما في ذلك ومن  
صرح بان ذلك غير لازم لهم  
يحمل كلامه على ما اذا كان  
عنه اولى بتعدي فحلتهم  
(وقدره حمل) بذ كر ان  
(شكل واحد) من الانصاف  
(كذا) منهما بحسب العرف  
ويطون بينهما في فرد ذلك  
لا صفة بحسب تفاوت  
جزئتهم وليس انصاف  
تكميلهم ذبح نحو صاحبهم  
ولا غير الغالب قبل ان يلقى  
لواؤه وليس كل انتهى ويرد  
بان لهامنى كما اذا قدرته  
(و) بذ كر (حلف الدواب)  
ولا شرط ذكر جنسه وقدره  
في كفى الاطلاق ويجعل على  
تبين وحشيش بحسب العادة  
لا على نحو شعره ان ذكر  
الشعر في وقت اشتراط بيان  
قدره ولا يجب عند علم تعين  
عدد دواب كل علفا أكثر  
من دابة لكل واحد  
(و) بذ كر (متر الشفان)  
دكونه ذبح الحمر والبرد  
(من كينسوقا مثل مسكن)  
وبين فقير

أى ورد الاعراض التالى (قوله مع ذكر قمره الاقامة) لا يقال لاحاطة بقوله ان بين عدد  
آيام الضافة لان بيان عدد آيامها لا يقتضى قولى بعض تلك الايام اه سم (قوله لا يحسد كره) أى  
بقوله ومقامهم (قوله كالب) أى قوله قبل فى النفس الاثرة على الدوحه الى المثلث (قوله في قوتهم) عبارة  
النفسى والمعتبر فيه طعامهم وادعهم بقوله المشقة منهم قال الموردي فان كانوا يقتاتون الخنطون يتأخرون  
بالعم كان عاجتهم أى ضعفهم بذلك وان كانوا يقتاتون الشعر ويتأخرون بالالاب ان أضافهم بذلك اه  
(قوله وقد يشترط فى الطعام الخ) أى يشترط فى الطعام فى قوله هو ويزكر جنس الطعام اه رشدى  
(قوله لكن يحمل جواز ذلك كرهما الخ) عبارة النفسى وفى ذلك تفصيل وهو ان كانوا كانوا متماثلين  
كل يوم شرط عليهم فى زمانه متماثلين القوا كما النادر والحولى التى لا تؤكل كل يوم اه (قوله ان  
غلبا) الاولى التالى (قوله ثم) أى فى محلهم (قوله فى ذلك) أى التخصيل المذكور (قوله ومن صرح  
بان ذلك غير لازم) عبارة تالى وضى والنفسى ولا يلزمهم اجرة طبيب وحوام ومن دواع انتت اه سم (قوله  
بان ذلك) أى اجرة الطبيب والخدم غير لازم لهم أى للنفسين (قوله على ما اذا كانت عنه) أى اذا  
ذكره الامام فسد كره بالشرط الذى فى ذكر الطعام (قوله اولى بتعدي) أى اذا كرم الطبيب والخدم  
(قوله فى محلتهم) الاولى اسقاط التاء لانهما قال عرش قوله فى محلهم انما يحمله قتر بينهم متساو فى هم  
بها لراد بهم اعتداده فى محلهم انهم لم يغير عاداتهم باخضاره لغير بعض منهم فان حوت عاداتهم باخضاره  
لكونه فى البلد او قتر سبانهما فوجب اخضاره اه عرش (قول المتن ولكل واحد كذا) صرح به بالنظر  
لما قدره الشارع أنه لا يميز ذكر الاجسام فى التفصيل وهو مخالف لكلام غيره اه رشدى (قوله نعمنا)  
أى الطعام والادام (قوله ولا يفاوت بينهم الخ) عبارة النفسى ولى وض من شرحه او ان تفاوتوا فى الجزية  
استحب ان يفاوت بينهم فى الضافة تفصيل على النفسى عشر من مثالا على المتوسط عشرة ولا يفاوت بينهم فى  
جنس الطعام لانه لا يشرط على النفسى ان يمتنع فاختاره بحسبه الضيفان وان اذم الضيفان على المنصف لهم  
او عكس بينهما اذم على ما عوان ثمن الضيفان عليهم بدو بالسابق لسبق قول تساو واقرع عنهم ولكن  
للضيفان شريف يرتب اشرم اه (قوله ولا يغير الغالب) أى من اقواتهم اه معنى (قوله قبل الخ) اوافقه  
النفسى عبارة ولا معنى لانتفاء الوضو والعرى وروى الطالع والادام فى قول لكل واحد كذا من الحميز  
وكذا من السمين اه (قوله ويرد بان لهامنى) ان كان مراد للعرض أنه يكتفى أن يقول وقد رهما لكل  
واحد فز يادى الواو غير محتاج اليها بل وكذا لم يندفع عما قدره مع انه يقتضى أنه لا يميز بين قدر الجاه ثم قدر  
التفصيل والكلام فى ذلك فراجع وعبارة تالى وض وقد رهما لكل واحد انتت اه سم (قوله ولا بشرط)  
الى المتن فى النفسى (قوله لا على نحو شعر الخ) عبارة النفسى ولا يجب الشعر ونحوه الامع التصريح به فان ذكره  
بين قدره اه (قوله نصه شعر) كقول اه عرش (قوله ان ذكر الشعر) أى ونحوه اه معنى (قوله علف)  
أى الخراج فاهل يجب (قوله ويتفقير) أى وان كان لا يضاف عليه كفى كان يقول ويجعلوا المنازل بيوت  
ويزكر عددا أيام الضافة وجوبها مع شفى الحول ولولم يذكره شرط ثلاثة أيام متلدا بقدم قوم جاز  
انتهى (قوله مع ذكر قمره الاقامة) لا يقال لاحاطة بقوله ان بين عدد آيام الضافة لان بيان  
عدد آيامها لا يقتضى قولى بعض تلك الايام (قوله ومن صرح بان ذلك غير لازم لهم الخ) عبارة تالى وض ولا  
يلزمهم اجرة طبيب وحوام ومن دواع انتت (قوله لا يقتضى) عبارة تشرى الر وض ولا يفاوت بينهم فى جنس  
الطعام لانه لا يشرط على النفسى ان يمتنع فاختاره بحسبه الضيفان انتهى (قوله يسئل لامنى) أى الواو ولكل  
عبارة تالى وض وقد رهما لكل واحد انتت (قوله ويرد بان لهامنى الخ) ان كان مراد للعرض بأنه لا معنى  
لواوانه لا وجه لالان لرادانه يذ كرهما لكل والواو تاذى الواو لا تناسل يندفع بهذا ولكن كان  
ينفى الاعراض على ذلك كذا لعدم الجنايسة لى هذا (قوله يضار ويرد بان لهامنى الخ) ان كان مراد  
المعرض انه يكتفى ان يقول وقد رهما لكل واحد فز يادى الواو غير محتاج اليها بل وكذا لم يندفع عما قدره

الغرة اه رشدي **(قوله ولا يجز جون)** الى قوله كذا طاق وفيه معنى الاقوة قليل منهم اجبر واوقره أو  
 اكثهم **(قوله ولا يجز جون الخ)** أي فلو ان القوا انما والظاهر أنه لا احوط عليهم لمسكتهم حيث كانت بقدر  
 للمدة الشروطة له عس **(قوله أهل منزلت)** أي من منزله وضاف إلى معنى **(قوله أو ابهم)** أي  
 أو ابهم ورواه أبو الباقس **(قوله مدة قلمهم)** أي اقامة الضيفان في الحول كعشرين يوما اه معنى  
**(قول المتن ولا يجز)** أي الضيف في المدة اه معنى وعبروا سم كان المراد في الشرط اه واليه يشير قول  
 الشارح أي لا ينبغي الخ **(قول المتن ثلاثة أيام)** أي غير يوم المتناول والخروج اه عس **(قوله لا نه الخ)** أي  
 الزمن المذكور **(قوله فان شرط)** الى الفصل في النهاية **(قوله انه يشترط)** أي نيا يلزم اه عس **(قوله)**  
**ولو امتنع الخ)** أي من الضيافة عبادة المعنى ولو امتنع من الضيافة جعاجة اجبروا عليهم فلو امتنع الكل قوتوا  
 فان قالوا ان تمتنع عنهم فله جلي اه **(قوله فمناضون)** أي فلا يجب تبليغهم المأمن كتابا في قول المصنف  
 ومن امتنع عهد بل يفتر الامام فيهم بين القتل والرق واللعن والفساد على ما رآه اه عس **(قوله وله حل)**  
 ما أتوا به عبارة الثاني ولضيف حل الطعام من غير كل بخلاف طعام الولي فلا يكره متواضعنا ومسته اه  
 وفيه يندكر مثلها من الروض ع شرح حمانه مودة تشعر بان الضيف على الطعام وأنه يتصرف فيه بغير  
 الاكل كالبيع وكذا قال فيعز ودوميه من كفاية يوم وليلة فليار جيع ثم رآنا الشارح قال في فصل الولي له  
 ما منه ثم ضيف الى الشرط عليه الضيافة على ما قدم البه اتفاقا فله الارتحال اه وقوله تعلى أنه  
 يملكه بالتدبير اه **(قوله ولا يعلم ما بعد اليوم)** أي لا يطلب تحصيله منهم اه عس **(قوله مطلقا)** أي  
 عن التفصيل أي أي نفا **(قوله فلا يحسب هذا منها)** قضته أنه لا يستطاع وهو في غاية الاتحاد اه من يحذف  
**(قوله فمناضون)** بيننا المقول **(قوله فيعتمد)** الى قوله والاعبوا والنهاية انتهى اه في قوله لا يشرطها  
 اه **(قوله كبير جدوى)** فيه نظر اذ توجه لما لا يفي الحلال والاجبال جدوى أي جدوى اه سم **(قوله عرب)**  
 الى الفصل في المعنى الاقوة قال الباقس الى المتن وقوله لا يقال الى المتن **(قوله حكمها)** أي اكل كذا أي وشرطها  
 معنى وأنى **(قول المتن فلا دام الخ)** يفهم أنه لا يزيده الا بانوهو ذلك يختلف بذلهم الذي نلزمه  
 الاية عندنا هو المصلحة لقومهم وضعا ولغير ذلك اذ أو البرغ الايام الصدقة اه معنى **(قول المتن)**  
**اباتهم الخ)** هذا اذا تيقنوا فاما يدينوا ولا يجزوا ولو اقتصى اجابهم تسليم بعض منهم عن بعض  
 ما التزموا فاتهم بجائون وليعتهم أن يلزم عن نفسه وعن غيره وغيره فمناضون يدين عن كل رأس فيقول  
 الامام في صورة العقد جعلت عليكم ضعف الصدقة وما لم تحسكم عليه أو نحو معنى وروى مع شرحه **(قول)**  
**المن ويضعف)** أي وجوب اه عس **(قوله بنو تغلب)** بفهم المنة فون وبكر الام والنسبة اليها تغاي

منو بشرط عليهم اه اه  
 أو ابهم لينشأها المسلمون  
 ركبا كما يشترط عمر على  
 أهل الشام (و) يذكر  
 مقامهم أي مدة قلمهم  
 ولا يجز وثلاثة أيام أي  
 لا ينبغي ذلك لانها غاية  
 الضيافة كفى الاما ديت فان  
 شرط عليهم أكثر من الزمن  
 الاصحاب أنه يشترط تزويد  
 الضيف كفاية يوم وليلة ولو  
 امتنع قليل منهم اجبروا  
 أو كلهم أو أكثرهم  
 فمناضون وله حل ما أتوا به  
 ولا يطالبهم بحوض انام  
 عزمهم منيف ولا يعلم  
 ما بعد اليوم الحاضر ولو  
 لم يأتوا بطعام اليوم بل انهم  
 بعلى الفد كذا ما شرطوه وقت  
 مقرطه معلقا وفيه نظر وانما  
 يقضاه شرط عليهم أيام  
 معلومة فلا يحسب هذا منها  
 أما لشرط على كلهم أو  
 بعضهم ثلاثة عشر مثالا  
 بكل يوم فمناضون القادمين  
 في بعض الأيام فيعتمد ان  
 يقال يؤخذ بله الأهل الى  
 ويمثل مقرطها والقرط  
 الاول ولا يمكن لاشتراط  
 الضيافة في هذه الصورة  
 كبير جدوى (ولو قال يوم)  
 عرب أو جهم (تؤدى الجزية  
 باسم صدقة لا جزية) وقد  
 عرفوا حكمها (فلا دام)  
 اباتهم اذ ارأى ذلك  
 (ويضعف عليهم ان كان)  
 اقتداء بفعل عمر رضي الله  
 تعالى عنه ذلك مع من

فأى فارادوا الحق بالروم فصالحهم على نصف الصدقة قطع عليهم وقالوا له حتى أوفى الاسم ورضوا بالمعنى (فن خمسة عشر مثاناً ومن  
 خمسة عشر بن) بغير (البتلخاض) ومن ست وثلاثين مثاناً ومن هكذا (و) من (عشرين ٢٩١) ديناراً ديناراً ومن (ماتى درهم)

فخسة عشرة وخمس  
 العشرين) المسبقة بالرونة  
 والاعشر هالما من عمر  
 رضى الله عنه ويجوز غير  
 تضعفها كتريعها على  
 ما رواه بل لم يثبت تضعف  
 بقدر دينار لكل واحد  
 وجبت الزكاة على واحد  
 بقينا كالتو والجزء النص  
 عنه الى باع ذلك بقينا  
 أيضا قال البصري ان اراد  
 تضعفها كان على الفل وحده  
 زكاة الفطر ولم يؤمن  
 ذكرها او فمدا كره وروى  
 زكاة الصبغة والمعدن  
 والى كذا في الامم والفتن  
 تضعفها او مطلق المال  
 الزكوى انتهى علم  
 الاخذ من العاقل وهو  
 بعد ولم أره انتهى والى  
 يضع تضعف الفل كذا  
 القطر وهو ظاهر والا في  
 المعلول فلان السبى كوبة  
 الا ان ولا عدة بالجنس  
 والا لو جبت في مائة دون  
 النصاب الا في (ولو وجبت  
 بتلخاض مع جبران) كفى  
 ست وثلاثين عند فقده في  
 الاون (لم يضعف الجبران  
 في الامم) فاعظم كل  
 بقى تخاض ستين او عشرين  
 درهمه لا تضعف اخذ  
 الضعف على ما في الفاردين  
 لهم واخبره فيها الامام

بالكسر على الاصل ومنهم من دفع النقص استقالات الى كسر تين مع اياه التسوية وتوخ هو  
 بالتمام للثمن فوقه واليون المنخفضة وتوخ هو اعرف بالمصاح وم راعى كل حرام في من قضاءه والنسبة اليها  
 جمر اى مثل يخبرنى على غير قياس ويناسبه اوى اه ع (قوله باي) اى عمر رضى الله عنه اه ع  
 (قوله فضعفهم الخ) ولم يتخلف احد من الصحابة فكان ذلكا بما عايناه من رضى (قوله المن في خمسة ابره  
 شانان) ومن عشرة او ربع شيه ومن خمسة عشر مثاناً ومن عشرين مثاناً ومن عشرين مثاناً  
 شانان ومن ثلاثين مثاناً ومن مائتين مثاناً من الايل غان حقايق وعشر مثاناً ومن عشرين مثاناً ولا يفرق فلا  
 يأخذ اربع حقايق وخمس مثاناً بل يفرق في الزكاة اه كذا قالوا وقال ابن القري قلت وفيه نظر  
 اذ لا تنقسم هنا بخلاف ما هنا وهو الظاهر اه معنى (قوله ويجوز غير تضعفها الخ) عبارة ما فى  
 والروض مع شرحه فان في قدر الزكاة لا تضعفها او تضعفها بالدينار بقينا الا كما في اخذناه  
 كثر واوعس عدهم لمر قتلوا بالدينار لم يفرق الاخذ بقية الظن بل بشرط تحقق اخذنا من كل واحد  
 ولا يتعين تضعفها ولا تضعفها ويجوز بيعها وتضعفها وتجرها على ما روى به بشرط المذكور (قوله  
 لو زاد) اى تضعف على دينار (قوله الجرا النص الخ) انظر الحلافة مع قوله السابق اول الفصل بل حيث  
 أمكنه الزيادة بان لم يؤمن بها منهم البها وجبت عليه الاسلحة اه الا ان يكون ما هنا عند المسئلة اه  
 سم (قوله قال البصري الخ) اى اعترض على التعبير بمائة كمن تضعفها كذا بقايد من التصو  
 بقولهم فن خمسة ابره الخ اه ع (قوله وهو ظاهر) اذ لا يجب على كافر ان يبدل من ثيابه (قوله والا في  
 المعلوق الخ) اى فلا يذهب ما شاء الا بمقتضى ولا يحسن اخذ من قوله والواجب الخ اه ع (قوله  
 لانه لم يضعف الخ) ولانه على خلاف القياس فيقتصر فمضى مود النص اه معنى (قوله انفسف علينا  
 الخ) اى وهو مجموع قطعنا اه معنى (قوله والخبره) اى الجبران اى فى دفعها واخذ موقر هنا فى الجزية  
 اى بخلافه فى الزكاة فان الخبره لا ينافى ما كان اوساعا كما مر مرشدى وع (قوله الامم) ويعنى  
 الجبران من النفي كاصرفه اذ اخذناه فى النفي اه معنى (قوله المن) اى كان بعض نصاب الخ) وهل المعنى  
 النصاب بل الحول أو آخر وجهان فى الكفاية قياس باب الزكاة ترجع الاول وقياس اعتبار النقص والفقر  
 والوسطا آخر الحول فى هذا الباب ترجع الثانى وهو الظاهر كما بحثه بعض المتأخرين اه معنى (قوله المال  
 الزكوى) اى لا كافر (قوله اذ لا يجب فيه شئ على المسلم) اى او ترجع رضى الله تعالى عنه وروى تضعف  
 ما يلزم المسلم الا في اعيانهم لم يجب فيه شئ على المسلم اه معنى (قوله في الحلافة الخ) فان حلقه عشر بن شاة  
 بعشر بن لغيره اخذ منه مائة من ضعفنا اه معنى (قوله لا تقول لا تظفرها الخ) فلو تلفت أموالهم بل تمام  
 المطالب فى الحلال والاجلجورى اى جددى (قوله ومن ست وثلاثين مثاناً) وهكذا قال فى الرض  
 يا خضع من مائتين اى من الايل ثمان حقايق وعشر مثاناً ومن ثمان حقايق وعشر مثاناً ومن ثمان حقايق وعشر مثاناً  
 بل لم يثبت تضعف بقدر دينار الخ) عبارة تالروى فى قدر الزكاة لا تضعفها او تضعفها بالدينار  
 بقينا لظنا كفى اخذناه (قوله الجرا النص الخ) انظر الحلافة مع قوله السابق اول الفصل بل حيث أمكنه  
 الزيادة بان لم يؤمن بها منهم البها وجبت عليه الاسلحة انتهى الا ان يكون ما هنا عند المسئلة اه  
 بعض نصاب) قال فى شرح الرض وهو يعنى النصاب بل الحول أو آخر وجهان فى الكفاية بقياس باب  
 الزكاة ترجع الاول وقياس اعتبار النقص والفقر والوسطا آخر الحول فى هذا الباب ترجع الثانى انتهى  
 (قوله لا تقول لا تظفرها الخ) لا يخص بل لمجموع الحاصل هل يفي برؤسهم أولا فلو تلفت أموالهم بل تمام  
 الحول هل تستمر محقة العدة ورجع لمر الدشرى وهو يدنا من كل واحد فيه قطر ولا يعبدان الامم

دون المال النص عليه (ولو كان) المال الزكوى (بعض نصاب) كعشر بن شاة (لم يجب قطعه الا ظاهراً) اذ لا يجب فيه شئ على المسلم  
 ومن يجب القسط فى الحلافة لار جبة الزكاة قال يلزم عليه مائة مائة منهم بلا جبة لا تقول لا تظفرها الا لخاص بل لمجموع الحاصل  
 هل يفي برؤسهم



أوتفردوا على أولي الحق بدار الحرب فبعضهم علم أن أرضهم لا يذوقون من السلم عنهم وأما (٢٩٢) لا يمكن الدفع عن المسلم إلا بالدفع منهم

(قوله) وأتفردوا بالخ (أي وهم بدار الحرب كالمصرح السابق اه) رشدي (قوله) يجوز أن يكسر الجيم وضما والكسر أقص كافي المختار اه) عش (قوله) فبعضهم أي ذممتهم ومن يتعرض منهم بأذى يصل إلى السلم وظاهره وإن استسخت أطراف دار الحرب اه) عش (قوله) فإن أريد الخ أي من الأحلاق اه) عش (قوله) عنهم بخصوصهم أي الذين بدار الحرب (قوله) الظاهر أنه غير مراد أي وإن المراد ما قد تضمن من السلم عنهم ومن يتعرض الخ اه) عش (قوله) المتنبئ بل أي يجوز أن لا الإسلام يتقدم في الروضة اه) معنى (قوله) كالأبواب (أي عند طرق العدة) اه) معنى (قوله) مطلقا أي سواء كان أبادرا أو بجوارها (قوله) أما عند شرط الخ) يحقر قوله عندنا طلاق العقد الخ (قوله) أو يجعل إذا الخ) هذا صادق بجعل بدار الحرب ويجعل القول شرح الرض بخلاف ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يجر بنا أو من بناوهم غير مجاورين لنا انتهى أي فلا يشهد العقد بهذا الشرط اه) سم ولك أن تمنع المناقشة بأن المراد كابقده السبل أو يجعل بجوارنا (قوله) إذا قصدوهم أي قصد أهل الحرب بسوء القيمين الكائنين في هذا الجمل (قوله) وجوابي (أي قول المتنبئ) أو أسلف في المعنى الإقوة ولو مع غيره (قوله) لئن كنيسة) ويتنازل للخصم اه) معنى (قوله) وبعبارة) الكسر لنصاري يختار اه) عش (قوله) صومعة) كجوهه بيت لنصاري اه) فاموس (قوله) حال كونهم مستغنيين الخ) عليهم يجوز جعل على المصاحبة أي أو أسلف أهله مع أي مصاحبه وكائن فيه أو بمعنى أي كائن فيه فليست أم اه) سم (قوله) كالمن) في لغة قال الزركشي في النهاية الإقوة وذلك إلى وإن بشرط وقوله ومرأى ألمانين وقوله فقط (قوله) وقول شارح الخ) تبين المعنى بهذا الشرح ثم أيت في روضة كالدني واليمين انتهى ويحجب عن نشر الشرح بأن دخولها في هذا القسم المقتضى بقاء هذا الحكم لا ينافي اختصاصها بحكم آخر وهو منع كسرها لا يوجب هذا المنع اختصاصا كافي آخر الإسلام ويتحقق العمل بالحكم الذي في بدء الإسلام قبل من السكتي اه) صدره عبارة عش وقد يجب أن مراده التخييل به لما أسلف أهله عليه فلا ينافي بالدين من الجوار وهم لا يكونون من الأقامة اه) وبعبارة الرشدي وقد يقال إن المراد التمثيل لأصل ما أسلف أهله عليه مع قطع النظر عن الأحداث وعلوه اه) (قوله) مطلقا) أي أصدوا كنيستهم نحوها أم لا (قوله) غير أن على لا يتي الخ) عبارة بالقسم الأول وأما أحد من عدى عن غير أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يتي الخ (قوله) ويصاحبه اه) من عراخ) عبارة بالمعنى وروى البيهقي أن عمر رضي الله تعالى عنه لما صلح نصاري الشام كتب إليهم كتابا أنهم لا ينيون في بلادهم ولا يمسحوا لها دار ولا كنيسة ولا صومعة زاهيور وأما ابن أبي شيبة عن ابن عباس ولا يمسحوا لهما من الصبابة اه) (قوله) لهما) أي عراخ وابن عباس رضي الله تعالى عنهما (قوله) والصلح الخ) عبارة بالمعنى ولو عاقدهم الأمان على التمكن من إحداهما فالعقد باطل اه) (قوله) وما وجد) إلى القول المن وإن أطلق في المعنى الإقوة بعد الأحداث إلى قوله يسبق وقوله وكذا إلى قوله ألمانين وقوله فقط وقوله ومر الجواب بعبارة في مصر (قوله) بعد الأحداث والإسلام) تشير على ترتيبه القبول أو الرفض أي عنوة لا في وقته أي بعدة ثم لا ينصير (قوله) في الصلح) أي في صورته الصلح سلم (قوله) كسر) أي القصد عتوتنا في الحكم المذكور ومصرنا لا لأننا لم نكن موجودين في الصلح فارتفعنا بالنسبة إليها فلا غنى فيثبت لها أحكامها كان موجودا لالفتح فيصير على وجهه ماني مصرنا ومصر القديسين الكائنات الموجودة الآن اه) عش ويطعن سم ما يوافقه مصر في الشرح حيث لا يفتقر بشرطه بل بقوله لا يني ومر

لكن جواز تعرضه لما في الصلح عند القصد هو ما يفهم وجوب دفع أهل الإسلام عنهم بدار الحرب قوله الاتي فإذا أريد الخ (قوله) أو يجعل الخ) وهو صادق بجعل بدار الحرب ويجعل القوله في شرح الرض بخلاف ما لو شرط أن لا يذب عنهم من لا يجر بنا أو غير بناوهم غير مجاورين لنا اه) أي فلا يشهد العقد بهذا الشرط (قوله) أو أسلف أهله عليه) أي مصاحبه وكائن فيه أو بمعنى أي كائن فيه فليست أم اه) (قوله) يتي) تنقيد

الصمران وكذا يقال فيما في الصلح ومر في الظاهر أنه يتعلق بتلقيم الجواب عنه ألمانين من ذلك فنزول المار فقط ولو لم يفرض

بغيره مصاحبة السبل وغيره (والأصح نحوه) كسر

على رمل و بلاد غريب (لا يحدونها ٢٩٤) فيه) أي لا يجوز تركهم من ذلك ويجب خدمها أحدون فيلان المسلمين ما كانوا بالاسلام

الجواب عن في مصر (قوله على ما) أي قبل فصل الامان من ان مصر فقت عنوة وقيل صلها اه (قول  
الان لا يحدونهم الخ) وكذا يجوز واحداهم لا يجوز اعدادهم الا ذمهم اه (قوله حال الفتح الخ)  
تفيد محل الخلاف وسيد كرم عزه بقوله والتمهده الخ (قوله قال الزركشي الخ) عبارة الفتح وعمل هذا فلا  
يجوز تفرق والكنائس بمصر كما قاله الزركشي اه (قوله فلا يجوز زفر والكنائس بمصر) أقول قياس ذلك  
استماع تفرق تركائس القاهرة لانه اذا كان الفرض فتح مصر عنوة فلذلك الاستيلاء شامل لمساو الملو ومنه  
محل القاهرة اللهم الا ان يقال بل يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون متغلب تغلبا يعم تحقق الاستيلاء  
على محله ولا يخفى انه في غاية البعد اه سم (قوله ومرا الجواب عنه) أي قبل فصل الامان اه سم (قوله  
والتمهده الخ) أي وما لم يعلم وجود مال الفتح أخذ من قوله الملو بشنا (قوله والتمهده الخ) عبارة الفتح  
وعمل الخلاف في الفاتحة عند الفتح أما التمهده أو التي هدمها السلطان فلا يقرن عملها ففعل (تنبيه) لو استولى  
أهل حرب على بلدة أهل ختموها كانت لهم ثم استعد لها منهم عنوة أخرى علمنا حكم ما كانت عليه قبل استيلاء  
أهل حرب قاله صاحب الوافي واستظهره الزركشي اه (قول المنزيار) المراد به عدم التسليم اذ لو حكم  
شريعهم ردوا شرعهم جزاؤا ذلك عليه السبيل اه (قوله لان الصلح الخ) قوله وبه صرح في النهاية  
(قوله وليس منه) أي من الاحداث اه (قوله ولو با) جديدة مع عدم فصل ذلكا لتبعية  
ومعها اه نهاية وقال في المعنى والروض مع شرحه ولهم تريم كائس جزاؤه باقائه اذا استهدمت لانها  
مبقاة فترم بمناجدهم لا با لا تبديده كذا قاله السبكي والذوق ابن ونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه  
الاتفاق عليه انهم اترم با لا تبديده اه (قوله ونحو تطبيقه الخ) وليس لهم توسيعها لان الزاد في حكم  
كنيسة جديدة تبطله الاولى اه (قوله وروى مع شرحه) (قوله وتروى بها) ما في سفر اه (قوله  
منع شرط الاحداث) أي منهم علينا مواله الاستيلاء من جانبهم واقفهم الامان او كسبه اه (قوله  
وبه صرح الخ) عبارة النهاية وهو كذلك ان لم يدر في ضرورة والاي اه (قوله وحله الزركشي الخ)  
اعتمده النهاية كما في (قوله وروى الخ) عبارة الفتح ومقتضى التعليق الجواز مطلقا وهو الظاهر اه (قوله  
شرط الارض) الى التسمية التي يترك في المعنى الاقوله ولا يلزم الى المن (قوله ومكت من نحو الكنائس)  
أي فليد كربة باقائه ولا يدر اه (قوله المن تروى الخ) ولا يخون من الظاهر ما علم حكمهم  
وتخربوا عبادهم وضرب بالقوسهم ويخونون من اموالهم الحاسوس وتبذير الاخبار وسائر ما تشرع به في  
ديارهم فترم جزاؤهم مع شرحه سم (قوله سم بعد ذلك من الروض شرحه الاقوله) ويخون الخ مانصه  
ولظهر منه انهم يخونون ذلك فيما تقدم اه أي يكسب في التصريح بذلك (قول المن) ولهم الاحداث  
(الخ) حل شرطه لاعتدال الجميع مع شرط الاحداث تعيين ما يحدونهم من كنيسة أو كثر ومقدار الكنيسة أو

محل الخلاف (قوله وعليه فلا يجوز تفرق والكنائس بمصر) أقول قياس ذلك امتناع تفرق تركائس القاهرة  
لانه اذا كان الفرض فتح مصر عنوة فلذلك الاستيلاء شامل لمساو الملو ومنه محل القاهرة اللهم الا ان يقال بل يتحقق شمول الفتح لمحل القاهرة كان يكون متغلب تغلبا يعم تحقق الاستيلاء على محله ولا يخفى انه في غاية  
البعد (قوله ومرا الجواب عنه) أي قبل فصل الامان (قوله وليس منها عاداتهم وتريمهم ولو با) جديدة  
ونحو تطبيقه تروى الخ في الروض وشرحهم لمصر اه (قوله وتروى بها) ما في سفر اه (قوله  
فترم بمناجدهم لا با لا تبديده) كذا قاله السبكي والذوق ابن ونس في شرح الوجيز واقتضى كلامه  
الاتفاق عليه انهم اترم با لا تبديده قال في الاصل ولا يجب استغناءه ففعل (قوله وتروى بها) ما في سفر اه (قوله  
لاحداثها فلولها تدمت الكنائس) باقائه ولو لم يدرهم لوانتدبا خلافا للقرار في اعدادها وليس لهم توسيعها  
اه (قوله ولو با) جديدة مع عدم فصل ذلكا لتبعية (قوله وتقلان الروض وغيره جزاؤه)  
جزم به الروض (قوله وحله الزركشي على اذا عدا الضمير) (قوله وتروى بها) ما في سفر اه (قوله  
في الاصح) زاد في الروض وشرحهم ولا يخون من الظاهر ما علم حكمهم وتخربوا عبادهم وضرب بالقوسهم

بشرط ان تكون الارض لهم ويؤدون خراجها (قوله) كائسهم ونحوها (ولهم الاحداث في الاصح) لان الارض لهم يصح

« (تنبيه) هذا مفتح من ديار الحق بين بشرط مما ذكر لو استولوا عليه بعد كيد القديس كان عرض الله تعالى عنه فقهه صلحاه على أن الأرض لنا  
 وابق لهم الكنائس ثم استولوا عليه ففقهه صلاح الدين بن أيوب كذلك ثم فتح بشرط يخالف ذلك فهل العربة بشرط الأول لأنه بالفتح الأول  
 صار دوا إسلام فلا يمدد كثر كملوا من صراخ كلامهم وصرف فصل الأمان له فعلق بذلك أن بشرط الثاني لأن الأول نفعه وإن لم  
 تصردوا كثر كمل لكن لو جبه هو الأول وبغيب بمن أفتى بما وافق الثاني ومعنى (٢٩٥) لهم هنا وفي نظائر الموضع مثل ذلك لهم

واستحقاقهم له عدم النفع  
 منه فقلا من جهة المعاصي  
 في حقهم أو بالثام لم يكون  
 بالفروع ولم ينكر عليهم  
 كالكفر الاعظم لمصالحهم  
 بمكسبهم من دار بالجزية  
 ليسلوا أو آمنوا ومن هنا  
 غلط الزركشي وغيره جمعا  
 فهو من أن تقرر والاعجاب  
 لهم بهذا الباب على معص  
 أنهم غير مكاتب جهارعا  
 وهو غلط فاحتسبهم أذ فرق  
 بين لا تمنون ولهم ذلك إذ  
 عدم النعم أهم من الأذن  
 الصريح في الإباحة شرعا ولم  
 يقلها أحد بل صرح  
 القاضي أبو الطيب أن  
 ما يختلف شرعا لا يجوز  
 الحلق التقر وعله وانما  
 جاء الشرع بترك التعرض  
 لهم والترك أن الترتب  
 لو جوبهات الصعوبة بخلاف  
 ترك التعرض لهم لأنه مجرد  
 تأخير المعاقبة إلى الآخرة  
 انتهى ولكون ذلك نعمة  
 حتى فقهه - م أيضا أفتى  
 السبكي أنه لا يجوز لحاكم  
 الأذن لهم في الاستلام اعنتهم  
 عليه ولا يجوز نفسه للعدل  
 فسبغوا في النافخنة  
 ثم انتظر لنفسه المنع من

يكني الإطلاق فيه نظر والذي ينبغي الصنيع الإعلان ويصل على ما حرمه عاقلهم في مثل ذلك البلد  
 ويختلف بالكسر والضم والفتح (قوله ما فتح) القوة أضاف النهاية للقوله كان عرض الله تعالى عنه فقهه صلحاه على أن الأرض لنا  
 أو بشرط وقوله وبغيب المعنى لهم (قوله كذلك) أي صلحاه على أن الأرض لنا الخ (قوله ثم فتح الخ)  
 عطف على قوله استولوا عليه (قوله لكن الوصل الخ) فتمنع من النفع ما وافقه (قوله هو الأول) أي أن العربة  
 بالشروط الأول أه عرش (قوله ومعنى لهم) القوة أضاف إلى النفع (قوله هنا) أي في قولنا المصنف ولهم  
 الأحداث الخ (قوله حل ذلك) أي أحداث نحو الكنيسة فلا يعاقبون طبع في الآية وقوله أو استحقاقهم  
 له أي فيجوز للإمام الأذن لهم فيعوانا بالنفع منه (قوله عدم النفع الخ) خبر قوله ومعنى لهم الخ (قوله عدم  
 المنع منه فقط) أي عدم قرضنا له لأنه يجوز لهم ذلك ويقتضيه به غاية (قوله فقط لا الخ) عبارة  
 المعنى عن السبكي وليس المراد أنه حائل بل هو من جملة تعاضلي التي يقرن عليها كسر الجسر ولا تقول إن  
 ذلك سائر أه (قوله ومن هنا) أي من أجل أن معنى لهم هنا وفي نظائر عدم النفع منه فقط (قوله هذا البلد)  
 أي بابا الجزية (قوله وهو) أي هذا التروم (قوله منهم) أي الجمع المذكور (قوله الصريح الخ)  
 صفة كاشفة لأن (قوله انما يخالف الخ) أي بأن الخ (قوله انتهى) أي كلام القاضي (قوله)  
 ولكون ذلك أي نحو أحداث الكنيسة (قوله أفتى السبكي) القوة وانصرف إلى المعنى (قوله لا يجوز  
 لحاكم) عبارة المعنى عن السبكي لصلح السلطان للقاضي أن يقول لهم انما هذا أه (قوله فقهه) أي  
 الاعجاز المذكور (قوله ثم انتظر أه) أي السبكي من كل ريب وعادة أي نحو كنيسة مطلقا أي سواء استغث  
 الأبناء أولا (قوله ولا يجوز الخ) عبارة المعنى فائدة قال الشيخ عز الدين ولا يجوز والمسلم دخول  
 كائنا أهل الفسقة بالآذان ومعنى ذلك الجواز بالأذن وهو محمول على ما إذا لم تكن فيها صورة فكان كانت  
 وهي لا تنفك عن ذلك حكم هذا إذا كانت مآقر ون عليها ولا يجوز لها اختيارهم لآنها ولا يجوز لها  
 وغالب كائنها إلا أن هذه الصفة أه (قوله عظيمة) استرا عن الصورة المتوشة في الأخطار المرفوعة  
 (قوله ما فتح) أي القوة على المصنف المعنى القوة ولا بشرط إلى أو على أه (قوله أو على أه) أي أوقع  
 صلحاه على الأرض لنا (قوله الامام هو الخ) خبر ما فتح الخ (قوله وتؤخذ الجزية الخ) عبارة المعنى  
 فالأخوذ منهم أجز لأن ذلك عقدا جوف فلا يسلط عليهم ولا بشرط فيما يبلغ دينار أو جزية بقية فقط  
 مع الاجرة (قوله لأنه) أي انخراج (قوله لا تسقط الخ) خبر ما فتح الخ (قوله لا تسقط الخ) خبر ما فتح الخ (قوله لا تسقط الخ)  
 من أرض خصوصي) أي من لا جزية عليه كصبي وامرأة ونحوه أه معني (قوله ولهم الاجارة) لأن  
 المستأجر يؤجر أه معني (قوله لا يجوز البس) أي بما يزيل الملك كالبسة (قوله ولا يشترط الخ) أي في  
 رد البس معني (قوله أو على أه) أي ما فتح صلحاه الخ وهذا عطف على قوله أو على أه لأنه انما لا يكون  
 الانسب فقد جعل قوله والأراضي التي الخ (قوله كل سنة) يعني بؤذونه كل سنة (قوله مع) أي الصلح  
 المذكور (قوله وأجر حث عليه) أي انخراج المأخوذ أحكامها أي الجزية بقصره مصرف القى  
 ولا يؤخذ من أرض صبي وجنون وامرأة ونحوه أه معني (قوله وإن لم يزوعا) أي الأرض  
 (قوله فان اشتراها) أو اتبها أه معني (قوله مع) أي وعلى اثنين والاخر أه معني (قوله)

تمسك بهم من كل ريب وعادة مطلقا وانصرف له ولا يجوز دخول كائنها معني المستحق لا بقا بالآذان بما لم يكن فيها صورة فكان كانت  
 ما فتح عنوانه أه لأنه لا إلام دهم عليهم انخراج معني بؤذونه كل سنة وتؤخذ الجزية بمعدله أه أو لا تسقط باسلامهم ومن ثم أخذ من أرض  
 خصوصي ولهم الاجارة لا للصبي ولا بشرط بأن للدين لا يكون مؤدبا كجرف أرض العراق والأراضي التي عليها اجارة لا يعرف أه  
 يمكن جعل أخذ الاستعمال أو وضع حق كافتقر أو على أه لهم انخراج معلوم كل سنة في الجزية عن كل حال منهم مع وأجر حث عليها أحكامها  
 فيؤخذ وإن لم يزوعا يسقط باسلامهم فان اشتراها أو استأجرها مسلم مع

فانخرج على البائس والمزجر (ويكون) (٢٩٦) وان لم يشترط منهم في عقد القمعة على العمد (وتجو ياوتقيل ندباً من دفع بناء) لهم ولو

على البائس (الخ) أي باق عليهم الا نه حـ به ا هـ سم (قوله وان لم يشترط) الى قوله والوجه في النهاية الا انه على العمد وقوله فقط (قوله ولو غلوف سراق الخ) بل ظاهره ولو غلوف القتل وتضمن ان تعين الجف طر بقافي دفع القتل أو غيره لم يبعد الجواز ا هـ سم (قول المتن على بناء مسلم الخ) وقع السؤال - لو اشترط مسلم وذى في بناءه على من بناءه اهلهم مسلم هل يدم والجواب ان القمعة ا هـ سم لانه صدق عليه اعلانه اذ على جاره المسلم وانما لضمان على الذي ينقضه آفة المسلم أو تلفها بالهدم وان كان الهدم بسببه ا هـ سم بهذا (قوله وان كان) الى قوله ولا نسلم في القمعة الا قوله كآفة الى قوله استنجاره وقوله لكن يأتي ورد (قوله) وقد (أي المسلم (قوله نعم بحث البلقي) عبارة النهاية نعم بفتح كآفة البلقي ا هـ وعبارة المغني وحصل المنع كآلة البلقي اذا كان بناء المسلم مما يستاد في السكنى فلو كان قصيرا لاعتدوا به لانه لم يشترطوا. اوله هـ سم الى ان صار كذلك عن الذي من بناءه على اقل ما يعتد في السكنى ا هـ (قوله وان عجز المسلم الخ) غاية في قوله لم يكتف في الخ (قوله وذلك) ارجع الى ما في المتن (قوله اما جازي الخ) يحترق قول المصنف مسلم (قوله سراق الخ) وكذا ما ينو قبل تلك بلادهم ولا يوضع حتى فان اهدم البناء لذك كرا متنع العلق والمساواة معنى (قوله عالية) أي أو صار يتبالاوى (قوله فلا تخرج) أي الذي (قوله من الاشراف) أي على المسلم (قوله كميائهم) أي كنع صديقيهم من الاشراف على المسلم بخلاف صديقاته كآفة في الكفاية عن الماوردي ا هـ معنى (قوله فنجع) أي كل من الذي وصيائه (قوله الابد تعجيره) أي نصيبا منع الاشراف (قوله كآفة) الى قوله الخ عبارة النهاية ولا يقدح في ذلك كونه زيادة تعللته ان كان يضر بناله لما كان له مستلما ينظر في ذلك ا هـ (قوله ولا زرع) أي في الاستئذنة المذكور (قوله بانه) أي التعجير (قوله له استجارها الخ) أي بخلاف ا هـ معنى وينبغي واستجارها الان وجد نقل بخلافه فارجع (قوله أيضا) أي كالسراء (قوله لكن يأتي) أي في السكنى (قوله ما تقرر) أي من منع طوع سطوحها الابد تعجيره (قوله وتورد الزكوى الخ) ترددمفروض فيمؤلفه دار الهاروشن كما افادته عبارة شرح الروض أي والمغني ا هـ سم علونهم بمقتضى الزكوى وهل يجري مثله في مال ملك دار الهاروشن حيث قلنا لا يشرح له روض أي وهو الاصح ولا يجري لان التعلية الخ (قوله وقد تقرر) أي حق الاسلام أي بانتقال دار الى الذي (قوله وتضمنه كلامهم الخ) عبارة المغني والوجه الاول ا هـ أي حرمان حكم التعلية في الروشن (قوله ولا نسلم الخ) يشير بهذا الى رد قول الزكوى في تروده لان التعلية تضمن حقوق المالك الخ ا هـ رشيدى (قوله أيضا) أي كأنهم من حقوق الملك (قوله ان المسلم لو أدن الخ) أي الذي في خارج الروشن في هواه ملك المسلم كما هو صريح الكلام ولا اشكال في ذلك وان استشكله الشهاب ابن قاسم لان الذي انما تمنع من الاشراع في الطرق المسجلة لانه شبيهة بالاحياء هو ممنوع عنه ولا كذلك الاشراع في ملك المسلم باذنه لان المنع انما كان لمصوم حق الملك كما لا يخفى ا هـ رشيدى وقوله وقول الجرجاني الخ اعتمدته النهاية والنسبي وشيخ الاسلام لكن زادوا لانه تمنع من هذا حاله لا بد من مراعاة

ظاهر صنيعهم متعوض من ذلك فيما تقدم (قوله وانخرج على البائس والمزجر) أي لانه حـ به (قوله ولو غلوف سراق) بل ظاهره ولو غلوف القتل وتضمن ان تعين الجف طر بقافي دفع القتل أو غيره لم يبعد الجواز فلو لم يكن الاحتراز منه الا لا احتمال الى بلد آخرى فحصل بكتف الانتقال وان حق حسابا ومعنى لغاوة المألوفا ولا ينفطر (قوله على بناء مسلم الخ) وقع السؤال - لو اشترط مسلم وذى في بناءه دارا لهما جرم مسلم هل يدم والجواب ان القمعة ا هـ سم لانه صدق عليه اذ على بناءه ا على جاره المسلم وانما لضمان على الذي ينقضه آفة المسلم أو تلفها بالهدم وان كان الهدم بسببه ا هـ سم بهذا كمنع القمعة لهدم وهو جهة التي على المانع فلذا اهدم المانع مقدم على القمعة (قوله وتورد الزكوى الخ) ترددمفروض فيمؤلفه دار الهاروشن كما افادته عبارة شرح الروض (قوله لو أدن) ظاهره اذن الذي وسيند

فانخرج على البائس والمزجر  
تخوف سراق يفسد نومهم  
فقطا على الراجح (على بناءه  
جارسلم) وان كان في غاية  
العسر وقد قل على تعللته من  
غيره مشقة نعم بحث البلقي  
تصدعها اذا اعتدله  
للسكنى والا لم يكتف الذي  
النقص عن اقل المعتاد وان  
عجز المسلم عن تنعيم بنائه  
فذلك من الله تعالى وتفضل ما  
له من فلا يباح رض الجار  
أما بلزى فلا يمنع وان  
اختلفت ملته على الراجح  
وخرج روضه لدار عالية  
لم تسحق الهدم فلا تمنع الا  
من الاشراف منها كميائهم  
فمنع من طلوع سطوحها  
الابد تعجيره - يرد كآفة  
الموردي وغيره وان ع  
فيه الاخرى بانه زيادة تعللته  
ان كان يضر بناه فيجيب  
بانه مستلما فسلم ينظر فيه  
فذلك - واستجارها أيضا  
وسكنها لكن بما تقرر  
عن الماوردي هنا أيضا كما  
هو ظاهر وتورد الزكوى  
في بقائه وشبهه لان التعلية  
من حقوق الملك والروشن  
لحق الاسلام وقد تقرر  
كلامهم بقاؤه لا ينعرف في  
الدوام ولا ينعرف في الابتداء  
ولا نسلم ان التعلية تضمن  
حقوق الملك لا غير بل هي  
من حقوق الاسلام أيضا كما  
صرحوا به بقولهم لو رضى  
الجار به لم يجز لان الحق لله  
فصل على أنها أولى بالتمتع

من الروشن الا ترى ان المسلم لو أدن في خارج روضه في هواه ملك كميائهم ولا كذلك التعلية والوجه ان الجار هنا  
أو يكونون كل حساب كفى الوصية وقول الجرجاني



الراد أهل محلته لكل أهل البلدية منظر وان استظهره وكشي وغيره لانه قد لا يعامل على أهل محلته ويعامل على ملاصق من محله أخرى ثم ان شرط مع الضبط بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب غير ما يجب صار لا يجب العلم باعتبار احديته (والاصح المنع من المساواة) أيضا غير ان بينهما (د) الاصح (أنهم لو كانوا محله منفصلة) عن المسلمين كطرف متقطع (٢٩٧) عن العمارة بان كان داخل السور مثلا

وليس يحل لهم مسلم بشرقون عليه ليعلم ان البناء من قاعدته استشكل تصور الانفصال مع عده من البلد (لمنعوا) من وضع البناء اذ ضررها وجه ولا وصفا بينهما دورا لبلد من جانب أي الرض من بقعة الجوانب أي حيث لا شرف متواقي أبورضة غير وزهره في نحو النيل على ياروسم لا شرفهم لا بالغلاص على صوره ونحو ذلك

ملاحظة اه قال الرشدي قوله في هذا المحال الخ فالجواب حسنة لانه لا يعامل أهل محلته ولا ملاصقه ولا على ملاصقه وان لم يكونوا من أهل محلته اه وهو أيضا لحاصل قول الشارح الا فيمن ان شرط الخ (قوله المراد أهل محلته الخ) عبارة التمايز والوجوه بان الجار هنا أهل محلته كقوله الجار جاني واستظهره الزكشي وغيره اه أي فلما دعي أهل محلته لا عنهم مساواة بنائهم وأرفقاه عن طبعه ولم يصلح للذين دارا اه عش (قوله ولا يعامل ملاصقه الخ) قديمة لكل ملاصقه من أي جانب كان هو من محلته اه سم (قوله بذلك) أي بحال الخ (قوله بعده) أي بناء الذي (قوله بحيث صار) أي بناء الذي لا ينسب اليه أي إلى بناء المسلم من حيث الجارية (قوله لا بعد اعتباره) أي غول الجارية (قوله أيضا) أي قوله بان كان في المقتضى وفي قوله وتردد النظر في النهاية الا قوله فاندفع إلى المتن (قوله بينهما) أي بناء المسلم وبناء الذي (قوله المتن محله) والمحل يقع المحل الكسر لغرض وضع الحلول والحل بالكسر الاجل والجهة بالفتح المكان الذي يترفع القوم اه عش عن المصباح (قوله كطرف) أي من البلد اه معنى (قوله بان كان الخ) مراد بذلك تصور الانفصال مع عدم البلد اه وشي (قوله وليس يحل لهم الخ) حاله من الواقي كانوا (قوله مع عده) أي الانفصل (قوله من رفع البناء) أي قوله أي حيث في المقتضى (قوله غير وزهره) مراد أهل المراد بالبروز هنا أن يكون بنائهم أقرب منه بالنسبة إلى بناء جاره المسلم لكن قد يناسبه التعديل الآتي أولا يرم من القرب المذكور والإطلاع على عورته لعله يبعد منه بالنسبة إلى النهر فلنصر (قوله في عورته) عبارة التمايز في نحو الخلدان اه (قوله لا يحل لهم) عبارة التمايز في بناء المسلم اه قال عش قوله على بناء المسلم ظاهر التقسيم انه لا عنهم من البروز على الخلدان يفر هذا القيد وحيث قصد بالجار ما نظر في أي صورته فخالفا لجان فيها غيرهما من الدور حتى تكون مقصورة بالحكم اه عش وتظهر المخالفة لغيره فتنمنا فقام المراد بالبروز (قوله كالعلاء) أي كالأضرابه (قوله ثم) أي في البناء (قوله يتم تصور) أي البروز (قوله ولورفع) أي قوله أذن في المقتضى (قوله وكذا يبيح للمسلم الخ) ظاهره ان لم يحكم بالهدم كما قبل السبع وعبره شيخنا الذي يذوي يذوي دارا عاقلا وسواه يتم بها المسلم لم يسقط الهدم اذا كان بعد حكم الحاكم بالهدم الا سقط اه عش وذكر المقتضى عن ابن الرفعة مثله وأقره (قوله والذي يشهد بما يوافق الخ) قال عش استظهره شيخنا الذي يذوي اه وقال سم أفتي به شيخنا الشهاب الرمل اه وعبارة التمايز في قول الاوجه بما يوافق توجيهه في الاسلام وأفتي الوالد بخلافه وهو مقتضى الملاحظة اه وله أفتي بما في وقت متعارف من فراجع (قوله قال الاذري وحكم الخ) أقره المقتضى (قوله بالنقص الخ) لعله صنف تفسير (قوله لنا قالا) أي الشيخ والاذري (قوله المتن وعنه الذي) أي في بلاد المسلمين اه معنى (قوله أي الذي ذكر) أي قوله على ما وجه في النهاية وكذا في المقتضى الا قوله ومثله إلى المتن (قوله أي الذي ذكر الخ) يشيدان الاثنى وغير المكلف لا ينعون اه سم

لا كالعلاء بل بقياس منع المساواة ثم منعها انتهى وانما يقسم بذلك في أصله أما اذا من هذا حتى المسلم كإحدى حياه الموت فلا يحل كرهها ثم يتصور في سر حاشا بموكة جفاته ولورفع على بناء المسلم لم يسقط الهدم بطلت المسلم وكذا يبيح المسلم على الأوجه أذن من قولهم في مواضع من البيع والعارية يثبت للمعتري ما كان لبنائهم ويتعدد النظر فيما لو أسلم قبل الهدم والذي يشهد بما يوافق توجيهه في الاسلام لا يسقط حشيه الرجم بالهدم ثم رأيت شيخنا قال فيما بابه

فراجع ذلك فانه مشكل (قوله ولا يعامل ملاصقه من محله أخرى) قد يقال لكل ملاصقه من أي جانب هو من محلته (قوله من ان شرط مع الضبط) بذلك بعده عن بناء المسلم من سائر الجوانب (قوله ولا يلتصق دار دار المسلم من أحد جواربها) اعتبر في ذلك الجانب عدم الاتقاء والمساواة ولا يتردد ذلك في شيخنا لجوانب لانه لا يوافق كثر (قوله والذي يقفه ابقاؤه) توجيها في الاسلام الخ أفتي بذلك شيخنا الشهاب الرمل ونسأله في هاشم الأنوار فيكتب فيه عدم التقرير ورفق بما كتبه بعض الهوامش (قوله أي الذي ذكر الخ)

(٣٨ - شرواني وابن قاسم - تاسع) المسلم وأسلم الظاهر أن خاص كلام ابن الرفعة وغيره أن ذلك عنهم من الهدم قال الاذري وحكمته أمام قضائي على جودى بهم بناء على ما بالنقص عن المساواة الجار المسلم فأقر زهره على بنائهم انتهى فخالفا في الاسلام واقفي ما ذكره وما عداه شيخنا في السبع لم يتأخذ كرهه ولا وجها ذكره لماعت أنه المواقف لكلامهم (وعنه الذي) أي الذكر المكلف ومثله معاهده سمان كطاهر (وكرر بتجمل) لما قبل من الغز



يذكرهم بان الصلاح واستغنائه في الدنيا والآخرى وشملها الثاني قبل قوله بالان (٢٩٩) كج وغيره ذكر الباطل الذي العاقل لا يلزم

بعضهم كما هو واقع وهو بطي في ذلك تصدقوا على كل امرئ من ريشته عبادة عن أي غشمة تؤدى الى  
تعتد بهم كاستغنائهم في الدنيا والآخرى بقاى تروى الناس اليهود في ان الربا لا يملك منه تصرف  
في امر علم يقتضى تروى الناس عليه كظلال الاوقاف الكبيرة وكما لا يوافقونهم على الاستغناء  
ما لم تدع ضرر ورائى الاستغناء بان لا يقوم غير من المسلمين مقامه في حفظ المال اه (قوله كذا كرهها)  
أي المنع من الاستغناء والمنع من الخلد ستاذ كورين (قوله قل ان كج الخ) بحسب تروى انه الذي ذكر  
المتكبر وكان الاولى ان يقول ما غير الال كج الباطل الخ اه عن صابر الخ في اما التمسوا الصيام ونحوهما  
فلا يتبعون من ذلك كج لا يرضى عليه حكم في اصل الرضا من ابن كج وأقره اه (قوله نحو الفيل) كج انار  
والتي يرضى الجسام اه معنى (قوله ولا يحشون) أي وجوب اه عن (قوله لا يحال هذا) أي الالاء  
(قوله بان ذلك) أي التعلية (قوله وهذا باقيد من الخ) أي يفتهمهم بان عدم قصد التعلية وان لا بعد  
تعليلها في العرف (قوله ولا يرضى) أي الضرر والحاصل ان التعلية مشبهة على امر من الضرر ودولمه ما  
مشتبهان فيما نحن فيه او أحدهما وشدي (قوله لئن ولا توفى) أي لا يقبل معه أسباب التعليل اه عن  
(قوله ان لا يرضى) أي ابتداء لا دوا ما لو كان يرضى مكان ما به بعد مسؤلون بحيث صار هو في صدر  
المجلس منع من ذلك تعبير عن الرشد (قوله به سلم) أي قوله ولو بالهاتفي الخ في القوة لاس حيث لا  
بالقوة وقوله ولو نحو أي بان والى قوله استضاف في النهاية لقوله وانظر الى وتكرره وقوله وعلى هذا التفسير  
الى والحق (قوله وتكرم مواده) أي الى الخ يظهر وان كان سببه اصل البعن الاصل او دفعه  
عنو ينفق فيه ذلك بما اذا لم يصور الى بال استرسال في أسباب الشبه بالقلب والافلاكو والضرورية  
لا تفصل تحت هذا التكليف ويتقدم وجوبها على في دفعها امكن بان لم يكن دفعه ليعمل بها وان  
بها اه عن (قوله بالقلب) الخ في الرواية اه س. دعر (قوله وانظر الى وجهها الخ) عبارة الخ في فان  
قيل الى الثاني لانه لا يرضى فيه احب ما كان وضعه قطع أسباب اللذة التي ينشأ عن فعل القلب كما  
فيل الاساءة فتعذر من رقة الغيبة (قوله لا تكسب) خبر مقدم لقوله فدخل الخ والوجه خبر وانظر الى الخ  
(قوله وتكره) أي الواوادة (قوله لم يرج اسلامه) أي لم يرج منه تفعلدو ولا يقوم غيره في مقامه  
كان نوره له علاماته انه يخصصه فيخلص أو قصد بذلك دفع ضرره اه عن (قوله او تكن الخ) أو  
بمعنى الواوادة والنهاية يلقى به ما لو كان بينهما نحو رحم أو جوار اه (قوله كسبته) عبارة شرح  
الروض في الخاتمة في العادة عن الرضا فتان كان فضله قرابة أو جوار أو نحوهما أي كرهه اسلام  
استحبت والا حازت أي العبادات انتهت ثم قال في التزمية وعبر بعض الاصل في تعزبه الذي بالذي  
والجميع بعد عدم ندمها قال في المهمات وكلام: لمحتصم لمحب التنية كالصريح في ندمها وكلام المصنف  
بواقفة قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزبه بالذي أو باسم الا اذا رضى اسلامه انتهى وقال في باب  
الاحداث وبنع الكافر من مسأله أقرأ ان لا يمسها وان كان معاندا لم يجز تعليمه بنع تعلقي اصح

لنص اه (قوله وهذا باقيد من الخ) يتأمل (قوله استدان كلامهم في مواضع كعباته ونع شمل)  
عبارة شرح الرضا في الخاتمة في المصنف عن الرضا فتان كان فضله قرابة أو جوار أو نحوهما أي كرهه  
اسلام استحبت والا حازت أي العبادات اه ثم قال في التزمية وعبر بعض الاصل في تعزبه الذي بالذي  
يجوزها وان لم يمسع عدم ندمها قال في المهمات وكلام جماعتهم صاحب التنية كالصريح في ندمها  
وكلام المصنف بواقفة قال السبكي وينبغي ان لا تندب تعزبه الذي بالذي أو باسم الا اذا رضى اسلامه اه  
وقال في باب الاحداث وبنع الكافر من مسأله أقرأ ان لا يمسها وان كان معاندا لم يجز تعليمه بنع تعلقي  
في الاصح وغير المعاندين رضى اسلامه جاز تعلقي في الاصح والاندلا اه وقال في فصل العبادات هو والمثل  
ما نصوب بسبب الاذنية أي في بدو ولا السجد لم يقرأ نوحوه كقصة حديد ورجاء اسلامه وان لم  
يرج اسلامه بان كان له بشر بالستره والعتقاد يؤذنه كجزمه في الطلب اه وتقدم في اتابعه

يظهر استدان كلامهم في مواضع كعباته ونع شمل

أوضحوه على هذا التفصيل بحمل اختلاف كلام الشين وأحق بالكافر في ذلك كل فاسق وفي عمومته نظر والذبح على الحرم على ميل مع إنسانه أخذ من قولهم يحرم الجلاوس مع الفساق إنسانهم (ويؤمر) وجوبا عند اختلافهم بنوايا دخل دارا لرأسه أو يتخلون أو أن قصر بعد اختلاطهمنا كاذبا خلاصا منهم (٢٠٠) (بالغيار) بكسر الهمزة وهو تغيير اللباس كان خيطا فوق أعلى ثيابه كما يفيد كلامه

الآتي بموضع لا يعتاد الخاطبة عليه كالسكت ما يتجاف لونها ويكنى عنه نحو مندبل معه كالألاء واعتبه بعد ابن الرقة والعمامة المعتادة لهم اليوم والأولى باليهود الأصفر والنصاري الأزرق واليهوس الأسود وبالسامرة الأحمر لأن هذا هو المعتاد في كل بعد الأئمة الأولى فلا رد كون الأصفر كان زى الأنصار رضى الله عنهم على ماسكيه والملائكة يوم بدر وكانهم أنما ثروهم به انطبقت الصفة في ألوانهم الناشئة من زيادة قصاد القاب كمال حديد ولا أسلف من قاصب اليهود ولو أروادوا التفسير بغير المعتاد منعوا خوف الأشباه وأمرهم فمسة خرجت بقتال خفيها والحسب بها التفتي (والزائر) بضم الزاى (فوق الثياب) وهو خيط غليظ فيه ألوان تشد بالوسط ثم المرأة وأحق بها الغنى تشبهه بغير أزارها لكن تظهر بعض الأبركة فائدة وقول الشيخ أبي حامد فجعله فوق قميص الغنى في التميز رد بان فيه تشبها بما يخص عادة الرجال وهو

وقبر المعاندان رجس اسلامه جاز تطليق الأصغر والأفلا انتهى وتقدم في شرحه وكتب ثبيل الكلام على علم الشرع اه سم (قوله أوتخونه) كفتح وحديث اه سم (قوله في ذلك) أى ما من من الحرمة والكراهة اه عش (قوله أينا ساهم) أى أما عاشرتهم لم دفع ضرر يحصل منهم أو جلب نفع فلا حرمه فيه اه عش (قوله وجوبا) إلى قوله ونزع فيه الأذى في النهاية الأقره واستبعد ابن الرقة قوله كما في سند شاذي ولو أراد وقوله وهو المفعول عن عمر وقوله وإن نزع فيه (قوله وجوبا) باعتدال خلاطهم بنا عبارة الغنى الذى والأئمة المسكين في دار الاسلام وجوبا بأذا انفردوا بمصلحة فاهم ترك الغيار كقوله في الصرح وهو قاس ما تقدم في تعلية البناء اه (قوله المتن بالغيار) أى بان لم بشرط عليهم اه معنى (قوله بكسر الهمزة) إلى قوله وبالسامرة في المعنى الأول كما يفيد كلامه الآتى (قوله كلامه الآتى) وهو قوله فوق الثياب (قوله يوضع) متعلق بغطى (قوله ما يتجاف) مفعول بغطى وقوله لونها الأولى التذكير عبارة شيخ الاسلام ما يتجاف لونه لونه وبأسه اه (قوله واستبعد ابن الرقة) عبارة الغنى وإن استبعد الخ (قوله والصمامة المعتادة) أى ويحرم على السلس السلس العمامة المعتادة لهم وإن جعل عليها علامة تميز بين المذكورين كوقد شاع مثلا لأن هذه العلامة لا يجزئ بها التميز السلس من غير صبغ كانت الصمامة المذكورة من زى الكفار خلصة وينبغى أن مثل ذلك في الحرمة ما جرت به العادة من لبس طرطوط وجودى مثلا على سبل الحضرة فيعز فاعل ذلك اه عش (قوله البروم) وقد كان في عصر الشارح للنصارى العمائم الزرق واللبود الغمام الأصفر وقد أدر ككنا ذلك لأن كلبود الطرطوط والنثر هندية وألاجر والنصارى العنبطة السوداء اه حلى (قوله والأولى الخ) أى الغيار كما هو صريح صنيع الآتى والمعنى (قوله واليهوس الأسود) عبارة الغنى وشرى المنهج ولروض واليهوس الأحمر والأسود اه ولم يذكر السامرة (قوله وبالسامرة) عبارة النهاية وبالسامرة قال عش مراده من يعدد الكواكب اه (قوله آثرهم) أى اليهود (قوله ونؤمر) إلى قوله ونزع فيه الأذى في المعنى الأول وأحق به التفتي في موضعين وقوله فيه ألوان وقوله ونزع فيه ألوان وقوله وهو المفعول إلى ولا عنون (قوله تخالف خفيها) كما قيل أحدهما أسود والآخرا بياض اه اسقى (قوله المتن والزائر) أى ويؤمر الذى أيضا بشد الزائر قال الماورى يستوى فيه سائر الألوان معنى واسى (قوله المتن المرأة الخ) ولا يترك بال التميز بكل هذا الوجه بل يكتفى ببعضها معنى واسى (قوله ورد بان فيمن تشبها الخ) قد يقال جعله فوق الأزار لا يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال اه سم (قوله تشبها) الأولى تشبها (قوله ويمنع إبداله) أى إبدال الزائر بحث أمره الإمام فلا ينافى ما تقدم في قوله ويكتفى عنه أى الغيار نحو مندبل معه الخ اه عش (قوله والجعم بينهما) أى الغيار والزائر اه رشيدى (قوله ما كد) أى ليس بواجب من لبس منهم قلنسوة يميزها عن قلنسوة إسلامتها معنى وروضه شرحه (قوله ولا عنون) من تعبد بياج الخ كالأعنون من ربيع القطن والكان اسقى ومعنى (قوله بخلاف محذور التطيلس الخ) لا يتخلو هذا الفرع من تحكم فليتأمل اه سم (قوله المتن وإذا دخل) أى الذى مضى داخلها وهو مذ كر بدليل ورد الضمير عليه

الصحة الكلام على علوم الشرع (قوله ورد بان فيه تشبها) أى يختص عادة بالرجال الخ قد يقال جعله فوق الأزار لا يستلزم أن يكون على الوجه المختص بالرجال (قوله بخلاف محذور التطيلس من محاذ كاذبا عظما تشابهه) بفتح بغيره صائب الخ لا يتخلو هذا الفرع من تحكم فليتأمل

حرام بدفع عدم حرمته في دار فميج بالزائر يؤمر به ويمنع إبداله بضم منطقة أو مندبل والجعم بينهما تا كدوبيا الغنى الشهير فهو المفعول عن جروضى الله عنه فلا دام الأمر باحدهما فقط وإن نزع فم لا عنون من تعبد بياج أو تطيلس ونزع فيه الأذى بالفتح السابق ورد بان محذور الضمير بفتح بغيره صائب الخ لا يتخلو هذا الفرع من تحكم فليتأمل

فانه يفتى بغيره صائب الخ (وإذا دخل حجابا فيه مسكون)

مذكرا



(تألفوا) ذائع مع ذمهم بم (البريق) العهد (أذليس) فيها كغير ضرر علينا لكن بياض في نعر وهم حتى يمشوا منها (ولو قاتلونا) لا شبهة  
 للمر في البقاء كالصالحين لم يبقه (٢٠٢) دخلوا قتلهم العيونين بلونة ألب عنهم قتل الثاني المعنى كما هو ظاهر فله حكمه (أو

لمستعوا) قلبيا (من) بئذ  
(الخبرية) التي عندها الغير  
يجز وان كانت أكثر من  
ينار كاسر (أوس) أحراه  
حكم الاسلام) عليهم  
(انتقض) عهد المتعوان  
لمشرط عليه ذلك لانسانه  
ينقض عهد الغنمين كل  
جاء ما للموسر المتعبر  
هو قتال فتوح خدمته فقهر  
لا انتقض وكذا المتع  
من الاشهر (ولو زنى  
سليم) وأخيه الواط  
بهم (أو أصابهم) بنكاح  
ي صورته مع عليه  
اسلامها فيما (أول  
هل الحبر بعل عور)  
ي خلل (للمسلمين)  
الغضب (أو قتل) مسلمان  
ينته) أودعاء للكر (أو  
لعن في الاسلام) وأقران  
وذكر) جهرا الله تعالى  
أو (وسيلة) تنصلي الله عليه  
(يسلم) أو القرآن أو نيا  
(يسوم) بملا دينونه  
وقتل مسلما عبدا أو  
ذنه (أو لاصح) انه شرط  
انتقاض العهد (انتقض)  
غافله الشرط (والا) بشرط  
ذلك أو نحل شرط أو لا  
على الواجب (فلا) ينتقض  
نهما لا نحل بمصود العقد  
صح في أصل الرضوان  
نفس مطلقا وضعب  
بعض انتقض أما بقاء  
مع قوله

٣٠ (قول الحق) فوله من قبيح كمال (ليس في نسخ الشرح التي يابدين ا) (قوله) أو تغير وفلورجم وتلنا بالانه قاض صلواته فينا امانا بدين به كتر عهم ان القرآن ليس من عند الله أو ان الله ثالث ثلاثة

فلانقض به مطلقا (ومن بعض عهد به يقال جز) بل وجب (فمضمونه) ولا يبلغ الممن لمعلم جنات عمن ثم يؤولت وإن لم يكن دفعه  
بغيره فبما يظهر من كلامهم ظاهره أيا من عمله في كامل في غير دفع بالخط (٢٠٢) لأنه إذا أذنت به كمالا للمسلمين في عدم

(قوله فلا تنقض به) ويبرز وتعلي ذلك معنى رسم (قوله مطلقا) أي شرط ابتداء العهد بذلك أولا  
(قوله بل وجب) أي قوله فيما يظهر في المعنى وإلى الباب في التنازل قوله كالمعلم وقوله كالمعلم إلى  
مختلف الأسير (قوله ومن ثم يؤولت) جاز في المعنى وجبت دفعه في غير الأسير فظهر رسم منهن من الأحرار  
الكلين كما يقتضي الأسير أه معنى (قوله في غير المانع) فينتظر لأن غير الكمال لا يسلل أمانه كما  
ساق في قول المصنف لم يسلل أماننا منهم المانع أه سم وقد يقال إن ما يأتي فيما إذا لم يقابل غير الكمال  
وما هنا إذا قابل غير المانع (قوله فلا تنقض عليهم) أي قولنا الفيه ونفيه استبداء لم يعنه أه عس (قوله  
أي القتال) إلى قول المتن فتلا في المعنى (قوله المتن مانه) بلغ المين أي مكانا يمين فمعل نفسه أه معنى  
(قوله والواجب المانع) ظاهره وإن تكرر منه لثبوته يبقى أن عمله حيث لم يذل في رتبته أن سواه تهمة فقط  
أه عس (قوله لأنه حر) أي قوله قيل في المعنى (قوله به فارق من دخل بامان صي المانع) فانه يبلغ المانع  
أه سم (قوله بامان يقال المانع) وبأن الذي سلمه من الحكماء بالانتقاض إلى التزامها بغير ذلك فانه  
ليس ملتزماتها وقضية الامان رد ما مانه أه اسنى (قوله لكونه خالطنا المانع) هو على الغالب أه  
رشدي لعله أراد به دفع تنقيس سم بمضامة مثنى إذ عقد المصنف لا يتأزم الخاطئة مطلقا فلا خاطئة  
الذكورة أه (قوله المتن) إلى الباب في المعنى الأقوله كالمعلم وقوله كالمعلم إلى لانه (قوله المتن  
قيل الاختيار) أي من الامان للمنى مسبق أه معنى (قوله والقدام) والحاصل أنه يتبع المانع نهاية  
فأوله للمصنف تعينه من كان أولى معنى (قوله فلا ردان) أي القتل والقدام عليه يعني على مفهوم كلام  
المصنف (قوله لأنه المانع) المتن عهد (قوله الحاصل المانع) فيقوم به النكرة بالمعرفة (قوله لم يسلل  
أمان فلا ردان) أي فلا يجوز منهم فداروا بغيرهم أه معنى (قوله ولو طلبوا المانع) جاز في المعنى  
وإرواح مع شره ولو طلبوا الرجوع إلى دار الحرب أوجب التسليم من المصنف لانه لا حكم لاختيارهم قبل  
البواغ فان طلبهم مستحق الحضانة أوجب فان بلغوا ببلو الجز ينفذال ولا الحقوا بأجار الحرب والخذنا  
كانسأه والجهان كالصبيان والأفان كالبلوغ أه (قوله المتن بلغ المانع) قال الآخر في هذا النص إلى  
ظاهر وأما اليهودي فلا ممان له نعله بالقرب من ديار السلام بل ديار الحرب كلهم نصراني فبما أوجب وهم  
أشد عليهم منا فيصور أن يقال لليهودي اختار لنفسه ممانا والعوق بأي دارا الحرب شئت أه وشي (قوله  
أي المصل الذي هو المانع) ولا يماننا الحاقه بل الذي يسكنه فوق ذلك لأن يكون بين بلاد الكفر ومكانه بلد  
للمسلمين يباح للمرو ولعاب مولود جمع المسمان إلى بلد بامان الامان لمعارضة ورسالة فهو راق على أمان في  
نفسه وماله وإنه جمع لا سلطان انتقض عهدهم ولو جمع وماني بلاد ما شئت إلى أورشليم لم يسل  
انتقض لانه ممان فهو حر أو مقارعة فلا ينتقض عهد أه على بعض المشايخ من ذلك القول قول الامان لأن الأصل  
في جرحه ممان بلادة الإقامة أه معنى (قوله لأنه لم تظهر من ممانته) ولا ما وجب نقض عهد فبما كان  
بامان فبمعنى نفسه (نقطة) الأولى للامان أن يكذب بعد عقد الإقامة من عنده وينتهي عليه فيعرض لسنه  
وبه فارق من دخل بامان فخصي اعتقده أمانا فانه يبلغ المانع (قوله وقد يظهر فيهم فارق) أي قال بجانية  
الذي المانع) فشرح الرض وأوجب بان الذي يلزم ما حكمنا بالانتقاض إلى التزامها بمختلف ذلك  
فانه ليس ملتزماتها وقضية الامان رد ما مانه أه (قوله لكونه خالطنا لاهقته باهل الدار) فيشئ  
أذ عقد الإقامة لا يستأزم الخاطئة مطلقا ولا خاطئة بالذكورة (قوله ولو طلبوا الدار الحرب أوجب التسليم المانع)  
قال في شرح الرض وكانسأه الخلف وكانسأه الجاهل والأفان كالبلوغ أه (قوله لا الصبيان) عبارة  
إلى ورض دون الصبيان حتى بلغوا أو يطلبهم مستحق الحضانة في شرحه فان بلغوا ببلو الجز ينفذال

من نحو (استأزمه والبيان في الأصح) إذ جانية منهم تناقض أمانهم وانما تبعوا في القتل انتقض تقليد الصبي فصاروا دار الحرب  
أوجب التسليم لانه لا اختيار لهم (وأذا اختلوا في نبذ العهد والعوق ببلو الحرب يبلغ المانع) أي المصل الذي هو أقرب بلادهم من دارنا  
مما يأتي بمعنى نفسه ماله لانه لم يظهر من ممانته

من الهدون وهو السكون  
لان بهائسكن الفتنة  
لنفا الحاحه وشر علمه  
الحريين على ترك القتال  
للسنة الاستيعراض أو  
غيره وتسمى موادهنوسيلة

ومعاده وموهادنواصلها  
قبيل الاجماع أول سورة  
براهنومهداتتملى القهله  
وسلم قر يشاعلم الحديبية  
وهى السبب لغتض مكثان  
أهلها لما خاطوا المسلمين  
وجمعوا القرآن سلم منهم  
أكثر من أسل قبل وهى  
بائرة لا واجبة أى أصالة  
والا فالوجوب وجوبها اذا  
ترتب على تركها الحان  
ضربنا لا يتدارك كاهل  
مما بانى (عقدها) يلج  
الكفار أو (للكفار) يلج  
كالهتد (نقض الامام)  
ومثله مطاع باقلم لايه  
حكم الامام كاهو تياس  
تقارنه (وثابته فيها)  
وحدها أومع غيرها ولو

بطريق المسموم لافتها  
من الخطر وجوب رعاية  
مصلحتها (د) عقدها  
(لإبداء) أو أكثر من اقليم  
لا كرهافا للوراني وخلافه  
للعمراني (يجوز لوالى  
الاقليم أيضا) أى كيجوز  
للامام أو ثابته لا اطلاع  
على مصلحته ويبحث القضى  
بجوازهم بلده بجزيرة  
لاقليمه اذا رأى المصلحة فيها  
لاهل اقليمه لانها لم تكن  
متهافتا فليس موثمين  
استدكان الامان ان لم يكن  
انتهى وانما يقية هذا التعيين

أخرج أم شايو يصف أعضاء الظاهر من وجهه وموطته وحجبه وعينه وشفتيه وأنفها وأسنانها  
وأثار وجفانها كآفة آثار ولون من سحر وثقرة وشعرهما ويجعل لكل من طرا تفهم عن يفاسما  
يتطلم لم يرفع عين مات وأسلم وأبلغ منهم أو دخل فهم وأمان يحضرهم ليرى كل منهم الجزية أو  
يشكى الى الامام من يتعدى عليهم من أومهم فيكون جعله عن حلال التلو كان كافرا وانما اشترط اسلامه  
في الفرض الاول لان الكافر لا يعتمد خبره وفى روض مع شرحه

(باب الهدنة)

(قوله من الهدون) الى قوله وهى السبب فى المعنى الاتوه لان الى اذوال قول المتن متى وافى النهاية الاتوه  
لا كاملا للثبوت له لافتها الى المتن قوله للاتباع فى الاولى وما سابعه عليه (قوله من الهدون) أى مشتق  
منه اه اسنى (قوله اذفى الخ) والا لوى وهى (قوله مصالحة الخ) بين الخ) الاظهر أن يقال عقد  
يتضمن مصالحة الطرفين الخ) وكأنه عبر بما ذكره من المناسبة بين المعنى الشرعى والقوى مع صكون  
المقصود مصلحا اه عش عبارة المعنى وبهم من تعبر المصنف بعقدها اعتبارا لاجابوا يقول انكن  
على كيفية ماسبق فى عقد الامان اه (قوله بموضع دينهم من يقر على دينهم من لا يقر وفى  
وغيره) (قوله وتسمى) أى الهدنة أى مصلحا (قوله وأصلها) عبارة عن غير الاصل فيها اه فلاضافة  
بمعنى (قوله أول سورة براءة) وقوله تعالى وان جھنوا السلم فاخبرها معنى وشيخ الاسلام (قوله عام  
الحديبية) وهو عام خمس من الهجرة شويرو اه بجبرى (قوله وهى) أى مصادقة حديبية (قوله مما  
باقى) أى فى شرحه أو أن يدفع مال البسم (قول المتن يخص بالامام الخ) قاله الماوى لا يقوم امام البغاة  
مقام امام الهداية ذلك (تبيينه) قد علم من منه عقد هان الا ساد لاهل اقليمه منع عقدها الكفار مطلقا من  
باب اول وقد صرح فى الحرر بالامر بن جيعا فان لم اعطاه الا ساد لم يصح لكن لا يتناولون بل يغفلون اللسان  
لانهم دخلوا على اعتقاد صفة ما نهم اه معنى (قوله ومثله مطاع الخ) أى فى انه بعد لاهل اقليمه اه  
رشدى (قوله لايه الخ) أى بعده اه عش (قوله ولو بطريق العموم) أى عموم النبابة فلا يتانى  
قوله الا فى كماله الخ) (قوله لافتها الخ) على الاختصاص بالامام وثابته (قوله أو أكثر) الى قوله ويبحث  
فى المعنى (قوله لا كماله الخ) وقفا للمعنى والمنهج والروض وبنافلا فانه (قوله وقفا للفرز الخ) كلام  
الفرز أى وقضية قول المصنف يخص الخ) اه سم عبارة المعنى وقضية كلامه كغيره وان والى الاقليم  
لا يجد جميع اهل الاقليم وبه صرح الفرز وهو اطهر من قول العمرانى انه ذلك وقضية كلامه أيضا  
انه لا يشترط ان الامام والى فى ذلك أى فى عقدها لبعض اقليمه هو قضية كلام الرافعى لكن نص  
الشافعى على اعتبار اقليمه وهو الظاهر والاقليم يكسر الهمزة أحد الاقليم السبعة التى فى الربع المسكون من  
الارض وأقاليمها أقسامها وذلك ان الدنيا مقسومة على سبعة أسهم على تقدير راحات الهيئة اه وأقر  
النهاية لقضية ثابته ببارته وشمل ذلك ما لى فعله الوالى بغير ان الامام اه ووافقه قول الشارح الا فى  
وانما يخص الخ) (قوله بخلاف العمرانى) ما قاله العمرانى هو المتمد اه مسم عبارة النهاية وتولى لجميع اهل  
اقليمه كما صرح به العمرانى وهو المتمد اه (قوله ويبحث الباقي الخ) يعتمد اه عش (قوله لاهل  
اقليمه) أى بخلاف ظهور مصلته لغير اقليمه فقط كالامن لان هم من المسلمين ونحو ذلك لان قوله الامام  
قوله الى المذ كور لم تشبه اه عش (قوله وتعين الخ) هو بالنسبة عطف على جوارزه اه رشدى (قوله

(كتاب الهدنة)

والاحقر ايام الحرب اه

(قوله على ترك القتال) وقع السؤال على وقت المصالح على ترك القتال على وجهه مخصص لا مطلقا كعلى  
ترك القتال فرسانا وانما الجواز بل قد قال الاول لان الامام لا يلز على ترك القتال مطلقا فخر على ترك نوع  
منه بالاولى فليست (قوله وقفا للفرز الخ) كلام الفرز أى وقضية قول المصنف يخص الخ) (قوله وخلافه  
العمرانى) ما قاله العمرانى هو المتمد اه



حيث ترد على وجه المصلحة (وإنما يعقد المصلحة) لما فيها من ترك القتل ولا يكتفى ابتداء المصلحة قال تعالى فلا تخونوا معاشرنا إلى السلم وأنتم  
الاعلان والمصلحة) كمنعنا بقية عدو وأهله لأنه لا يحمل على المهادنة علم الحديث (أد) (٣٠٥) عطف على ضعيف رحمه الله تعالى

حيث ترد على أي أو أوالأظهر منه لمصلحة لا ترد فلا يجب الاستئذان ويصدق في ذلك ثم إن بان خطره فلم  
الامام بعده ما مضى أه ع (قول المتن ضعيف الخ) يظهر أن الضعيف ليس هو نفس المصلحة وإن في  
التشثيل مسامحة أه سم (قوله عطف على ضعف) أي لا على قلة أه معنى (قوله أو بعدد أروهم) له - ل  
المصلحة في الهدنة ذلك إن حصار به الكفار داموا على الحرب واجتووا مع بعد الحصار وجب مشقة عطفه  
في تهمير الجيوش إليهم فسكن في المهادنة حتى بان الله أه ع (قوله لا تباع) لأنه صل الله عليه وسلم هادن  
صفوان بن أمية أربع أشهر عام الفتح وقد كان صل الله عليه وسلم مستظله عليه ولكنه فعل ذلك لوجه  
اسلامه فاسلم قبل مضى معنى وشيخ الاسلام (قوله في الأول) وهو رحمه الله السلام (قوله بتناضع) أي قول  
المتن ومثله في المتن الأول وهو قياس لكن وقوله وجوبه إلى نعم (قوله بتناضع الخ) هلا زاد لوجه  
اسلام أو بذل حتى يتفاهه يظهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر أه سم وأما إن الشدي  
نعمه إنما قصر المتن على هادم خروج جنس الظاهر لأنه لا يتصوره ده على أكثر من أربعة أشهر الاعتد  
الضعف ولا يجوز ذلك عند القوة أصلا وإن اقتضت المصلحة كما صرحوا به فأنفق بالمشايخ ابن قاسم هنا كما  
نظر في الجرد المطروح أه (قوله لا) بقا السابقة) أي قوله تعالى في أول سورة فصحوا في الأرض أربعة  
أشهر (قوله لعمركم) أي من الخيانت والصبان والهابطين (قوله لا تباع) أي الشهر أه ع (قوله مدة  
مهلة تفريش) أي في الحد يمتد ذلك قبل أن يقوى الإسلام أه معنى (قوله يجوز جمع الخ) عبارة  
النهاية وقول جمع يجوز هاء إلى الزيادة على العشر المصحح وإن زعم بعضهم أنه غريب وقال ابن المنسي  
المتن في الخ ونقل شيخ الإسلام ذلك القول عن الفوراني وغيره أو لم يكن المتن وان في الشارح كقوله  
(قوله في عقود متعددة) أي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة سابقة به بدليل قوله ثم انقضت وفيه دل  
سم وبان في المتن ما وافقه (قوله لكن نزع) عه لا ذري الخ) عبارة على جزم به الفوراني وغيره وقال  
الاذري عبارة وروى لا يجوز أن يادة على العشر لكن انقضت المدة والحاجة باقية استوفى المقدوم وهذا  
مصحح وأما استئناف عقد آخر بعد كفاية الفوراني فغير بلا حسب الأصحاب أو فاقون عليه أصلا أه وهذا  
ظاهر أه (قوله ووجه الخ) أي التزاع (قوله من كونه) أي العشر (قوله فقه) أي في نحو زوال يادة  
على العشر في عقود (قوله منع الزيادة عليه) أي على النص (قوله وبه) أي بخالفه النص (قوله فارق  
نظيره) قد يشكل الفرق بين زوال يادة المذكور في الوقف بخلافه شرط الواقف الذي هو كمن الشارع  
أه سم (قوله من انقضت الخ) هذا الاستدراك من جهة التوجيه أه وشدي (قوله عند طلبهم لها)  
أي الهدنة أه ع (قوله ولو دخل الخ) هذه المسئلة لا محل لها هنا أما أولاً لأنها من مسائل الامان لا الهدنة  
وأما ثانياً فقد تقدم أن جزمه بقصد السماع يؤيده أن لم يؤمنه أحد فلا حاجة إلى قوله بامان وما قيل إنما  
تقييد لقول المنصف جاز أن أربعة أشهر بما لا يحصل المقصود فيها غير ظاهر لأن هذا أمان وأيضاً تارة  
المنصف المذكور لزيادة الألفان أيضاً أه يعبري (قوله فتكرر سماعه) عبارة في روض فاستمع  
(قوله كمنه فأنقذه) عه لا ذري الخ) يظهر أن الضعيف ليس هو نفس المصلحة وإن في التشثيل مسامحة (قوله  
باصله) هلا زاد لوجه اسلام أو بذل حتى يتفاهه يظهر المتن مع صحة هذا الحكم في نفسه كما هو ظاهر (قوله  
إن احتج بالهائي عقود) أي بان يقع كل عقد قبل فراغ مدة سابقة به بدليل قوله ثم انقضت وفيه دل  
(قوله وبه فارق نظاره) قد يشكل الفرق بين زوال يادة المذكور في الوقف بخلافه شرط الواقف الذي  
هو كمن الشارع (قوله فتكرر سماعه الخ) عبارة في روض فاستمع في مجالس يحصل فيها الدين أي  
النام بلغ الامان ولا يعمل أربعة أشهر أه

(٣٩) - (شراف ابن قاسم) - تابع (والحاجة باقية استوفى المقدوم) وهكذا ولو زال نحو خوف ابتداء المصلحة وجب  
ابتعاؤها ويحسد الامام عند طلبهم له ولا ضرر ولا جعل الاصطلاح وجوباً ولو دخل دارنا لمسمع كلام الله تعالى فتكرروا معه لم يجب ظن  
عنده أخرج ولا يعمل أربعة أشهر (ومثله زاد) العقد على الجاز

من أربعة أشهر أو عشرين مثلاً (فقلنا لم يرق الصفة) فيصح في الجائز ويصل فيما زاد عليه يشكل عليه أن تحوّل المار والوقوف وأدله الله  
 الحائز ولا يعزل بطل في الكل الآن يرق بان المطلب هنا النظر لحق الإمام والمصلحة التي اقتضت جواز الهدنة على خلاف الأصل فروى ذلك  
 ما أمكن (والخلافا للحد) عن ذكر المقتضى غير نحو السلم (يفسده) لاختصاصه بالتأدية المتع وبقر بين هذا وتزيل الأمان المطلق  
 على أربعة أشهر بان الفسد تمنا أحاط (٣٦) تشبههم بعدد شعبة الجزية (وكذا شرط فاسد) فترن بالعقد فيه أيضاً (على

الصحيح بان) أي كأن  
 (شرط) فيه (منع فلك  
 أسرا) منهم (أو تركا)  
 استوفوا عليه (لأن) الصادق  
 يأخذ ما بل الذي يظهر أن  
 ما الذي كذلك (لهم)  
 الصادق بأحد به بل الذي  
 يظهر أيضاً أن شرط تركه  
 لدى أو سلم كذلك أورد  
 مسلم أسير أفلت منهم أو  
 سكنهم الجزار وأظهرهم  
 الخسر ما رواه أن نذبت  
 لهم من جاه منهم لا الخلفة  
 بينهم وينبغي أن شرط رد  
 مسلمة تأتيتهم (أو)  
 فقلت (لنعتقد لهم فمة  
 بدون دينار) لكل واحد  
 (أو) لأجل أن (يدفع)  
 ويحسب زرع مطاف على  
 دون (مال) ما رواه  
 الاختصاص قضية نظاره  
 نعم الآن يفسر (لهم)  
 لما فاق ذلك كله لعز الاسلام  
 نعم ان اضطرر زائد لعمال  
 لدهم أصرى يذونهم أو  
 لاحتسبهم بنا ونصرف  
 استصاننا وجبته ولا  
 على كونه لفساد العقد يتبدل  
 وقولهم يسن ظن الاسرى  
 محله في غير المؤمنين إذا  
 أمن قتلتهم وقال شارح  
 الذنب لا حد والوجوب

في جالس يحصل فيها البيان أي التام بلع المامن ولا على أربعة أشهر انتهت (قوله من أربعة) أي قوله  
 ويشكل في المقتضى والى قوله فالخلاف في النهاية الآخرة من إلى المان وقوله من إلى عمل ذلك (قوله من أربعة  
 أشهر) أي في حال خرتنا أو عشرين سنين أي في حال ضعفنا اه معني (قوله مثلاً) أي أودون العشر وفوق  
 أربعة أشهر (قوله على المدّة الجائزة) أي ثلاث سنين شرط الواقف أن لا يورث حر أو قوف بأكثر من مائة و  
 بلا عرأى كالاحتياج إلى العماره ولم يوجد من يستأجر إلا بكثرتها (قوله في غير نحو النساء) أي من  
 السيدان والمجانين والغنائى والمال اه عس (قوله للمسلم) أي قبل قول المتن ولضعف (قوله من هذا)  
 أي أطلق عقد الهدنة (قوله لتشبههم) أي لعقدهم بعدد شعبة عقد الجزية بلع وجه الشبهان عقد الهدنة  
 لا يكون من الاستلزام بشرط لصحته أن يكون لمصلحة اه عس (قوله استوفوا عليه) أي تأديه ما لا يبلغ  
 الأدم وهو أعمن المال لشبهه نحو الاختصاص والوقوف يجوز كسرها أيضاً اه عس أي تجزئ عليه  
 المقتضى (قوله الصادق الخ) هذا تركه كي يجيب عليه ان جعل وصفاً لعله أن لا يورث الحر ورأى المجموع ليس  
 هو المصدق أو المعبور وزم وصف الضمير وكذا يقال في أمثال ذلك كقوله لا في أنما الصادق بأحد  
 اه سم (أقول) وأما ظاهر الأول توصيف المجموع عوصف بعض أجزائه كما شائع وباق جواب آخر  
 (قوله بل الذي يظهر الخ) عبارة المقتضى قال الزركشي بحثاً أو بالذي اه (قوله انما الذي كذلك) خلافاً  
 للاسرى عبارة وتخرج بالمسلم أي الاسرى وماه الكافر وماه نصو شرط تركهما اه (قوله الصادق) صفة  
 ترك ما لهم وقوله بأحد هم أي بالترك لأحدهم (قوله ان شرط تركه) أي ترك ما لنا والذي (قوله أورد  
 مسلم) بل يرفع على منع فلك وقوله أفلتت ثمان لسرى في العبيرى عن الشورى قال في النهاية أفلتت  
 والأفلت والأفلان القتل من الشيء غائماً عن غير تركه اه وفي الأصح أفلت الشيء وتفلت وانفلت  
 بمعنى أفلتت غيره اه (قوله أوسكنهم الجزار) أودسولهم الحرم معني وشيخ الاسلام (قوله ويان) أي  
 في المتن عن قريب (قوله أوفيات) أي الهدنة أنظر لم يبق عقدت (قوله لأجل الخ) أشار به إلى انه  
 معطوف على انعقد وقال المقتضى أول انعقد لهم فمة ويدفع مال لهم ولم تدع ضرره ولا مفهوم معطوف على بدون  
 اه (قوله ويجوز جرح الخ) ويرسب بالمال لو حدت دون الباعث لأن من تحت اه عس ولا يخفى ان مثله  
 يتوقف على النقل (قوله لنا) أي قوله ونسبته نظر في المقتضى (قوله وخوف استصاننا) ينبغي أن يخوف  
 استصانهم على بلادنا (قوله وجب به) أي من بيت المال ان يوجد قسطن والأقن مسابير السليان و ينبغي  
 ان يحل ذلك اذا لم يكن للمأسور مال ولا تقدم على بيت المال اه عس (قوله وقال شارح الخ) وهذا أولى  
 اه معني (قوله ما بال الخ) فاعلم مر (قوله ان يحل ذلك) أي بذل المال لهم لقاء الاسرى (قوله اذالم  
 توقع خلاصهم الخ) أي كان استقر الاسرى يسلا لدهم فكيفهم قهر لا يحتج بترتب عسلا ما تاق اه  
 نهاية (قوله والأوجب الخ) عبارة النهاية ما إذا أسرت طائفة مسلمة لومروا به على المسلمين المكافئين  
 فيجب مبادرتهم إلى فكها بكل وجه ممكن اذ لا عذر لهم في تركه حيثشأ اه أي وان توقف الفلك على بذل مال  
 وجب على الترتيب الذي قدمناه عس (قوله عاصر في شر الخ) عبارة هناك وبقي في القسم  
 (قوله الصادق) هذا تركه كي يجيب عليه ان جعل وصفاً لقوله لنا الجزار والحر ورأى المجموع ليس هو الصادق  
 أو المعبور وزم وصف الضمير وكذا يقال في أمثال ذلك كقوله لا في أنما الصادق بأحد هم (قوله

على الامام وفيه نظر ومر قبل فصل بكونه في صلحهم منه ان لم يتوقع خلاصهم منهم يقتلوا بولي يذو  
 والأوجب حينما على كل من توقفه قد عذر بولان لم يعطوهم فالحاصل ان من عجز ناعن خلاصهم ان عذب إليهم الامام من بيت المال قد اوجز الاس  
 وحل يجب على كل موسر عاصر في شره المقتضى التيمم قدما للمخبة بل انه أولى من شره المله وألان هذا المعنى لطالبه بالامام فقط أو يفرق  
 بين فقه الفداء وكثره عرفاً كما يحتمل

والاقراب الازل لحث غلب على لحنه خلاصا بما بدله فيه خلاصا عما تقرر ويقرق من ما تقرر من ايجاب خلاصه قتال المقاتلة لا في المبالان  
في القتال جز الاسلام بخلاف بدل المقاتل فيجب الاعتدال الضرورة (وتصح الهدنة على (٢٠٧) ان ينقضا الامام) أو مسلم ذكره معين

عبدل ذوراً في الحرب  
يعرف مصطفياً في ضلها  
وركا (مضى شاء) وتقرم  
عليه شبهة أكثر من  
أربعة أشهر صدقوا تناً أو  
أكثر من عشرين عند  
ضلعنا وخرج بذلك ما شاء  
الله أو ما أكرم الله وانما  
قاله رسول الله صلى الله  
عليه وسلم لعامة بالوحي  
والامام قول بعد عاقدها  
نقضا ان كانت فاسدة  
بنص أو إجماع (ومضى)  
فسد بنص الامام وجوبا  
وانتزام قبل ان نقاطهم  
ان لم يكونوا بدارهم والا  
فلنا قتالهم بالانذار ومضى  
بصحت (وجب) طينا  
(الكف) لاننا أو أذى  
اليمين الذين يبدون فيها  
ينلهم بخلاف أذى  
الخرسين وبعض أهل  
الهدنة (منهم) وبما عاهد  
اذ لا قصد كمن نعت  
أبدانهم لاحفظهم  
خلاف أهل الأمة (حتى)  
تنقض (بمن) أو ينقضها  
من علقته شبهة والامام  
أنما يظهر بقه كما علم بما  
بأن (أو ينقضوها) هم  
ونقضها منهم يحصل  
(بشرج) منهم ينقضها  
(أو) بنحو قتالنا أو كاتبة  
أهل الحرب بعورنا أو  
قتل مسلم (أو أذى بدارنا

استبنا والفضل على يوم وليلة كالنطرة اه (قوله الاول) أي الجواب على كل سور الخ (قوله عا) انقرو  
أي من مؤنة يوم وليلة (قوله ملطقة) أي عذباً لا (قول المتن) وتصح الهدنة على الخ) عبارة تقرر ويجوز  
ان لا توثق الهدنة بشرط الامام بقدها متى شاء اه رشدي (قوله أو مسلم) الخ قول المتن ومضى في الغنى  
الاقوله ويعزم الى مخرج والى قول المتن وانما تنقض في النهاية بالقوله أي عدا كله ظاهر (قوله بذلك)  
أي بعقوله متى شاء وقوله ما شاء الله أو ما أكرم الله أي فانه لا يجوز اه معنى (قوله وانما قاله) أي أكرم  
ما أكرم الله تعالى اه معنى (قوله نقضها ان كانت فاسدة الخ) انظر لما في النقض مع فرض فسادها  
ولعل المراد به اعلاهم بفساد الهدنة وتبليغهم المأمن اه عش (قوله بنص الخ) أي فان كان فسادها  
بغير حق الاجتهاد لم ينقضه معنى وروض (قوله وأندناهم) أو اعلتناهم اه معنى (قوله والاول) أي بان  
كافوا بدارهم (قوله طينا) عبارة للمضى على عاقدها وعلى من بعدهم من الأمة اه (قوله لاننا) الخ قول المتن  
واذا تنقضت في الغنى الاقوله أي الذين ان يخلف وقوله أو الامام الى المتن وقوله أي عدا كله ظاهر وقوله  
أو اولى وان جهلوا (قوله بخلاف الخ) أي الذين لم يبرأوا منهم عنهم نعت اخذنا بغيره من ما لهم  
بغير حق وظاهر بانه رده بدارنا لهم وان لم يلزمنا استنقاذ معنى وروض مع شرحه (قوله بخلاف أذى الخ) أي بالخرسين  
الخ) أي والذين الذين ليسوا بدارنا أولاً (قوله أو بعض أهل الهدنة) أي بان قدرنا على  
دفعهم اه عش (قوله أو بنقض الخ) عبارة للمضى أو بنقضها الامام اذا علقته شبهة وكذا غيره اذا  
علقت شبهة اه (قوله لاننا) أي من قولنا المصنف ولو خاف خباياهم الخ (قول المتن) أو قتالنا) أي  
سبب لاشبهتهم فان كان لهم شبهة كانت أو لا التمسك بغيره فلا ينقض كما يحتمل في ركني اه معنى  
(قوله أو بنحو قتالنا) هل قال أهل التقصيدنا كذلك اه سم (أقول) نعم كما علم بالاول من قولنا المزارح  
الآتي أنما أذى بدارنا (قول المتن) بعورنا) أي خال كضعف رجل بعورنا أهل الامتدانا كذلك كان  
كانوا أهل الحرب بما يقتضي تسلمهم على أهل التقصيد نظر ولا يبعدنا كذلك وكذا يقال في نحو  
قتالهم اه سم (قول المتن) أو قتل مسلم) ثم لم ينكر فيه القائل مثلاً عليه بعد علمه انقض عهداً أيضاً  
كبابي اه عش (قوله بدارنا) له الذي نقضه فلما رجع اه رشدي (أقول) هذا صريح صريح  
المضى (قوله أو قتل من الخ) عبارة للمضى ولا يصغر الانتقاض فيما ذكره بل ينقض بأشياء منها ان يسوا  
الله في القرآن أو رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل ما اختلف في انتقاض القيمة تنقض الهدنة جزاً  
لان الهدنة تنقض بغير ممتاً كمن يبدل الجزية اه (قوله أو اوعين الخ) أي أو اوعين ينقض على  
عورنا المسلمين لينقل الاخبار الى الكفار اه عش (قوله أو اخذنا) أي جمعهم في الصور كلها  
أو فعل بعضهم شيئاً من ذلك وسكون الباقي عنه اه اسنى (قوله ان ذلك) أي نحو قتالنا وابعادنا عليه  
(قوله انقرو) تعالى الخ) الاول تأخير عن قول المصنف وبليغ من كانه الاسنى والمضى (قوله من بعدهم) اه  
أي الآية اه معنى (قول المتن) وانما تنقض سائر الاغارة الخ) انظر هل هو شامل لما اذا نقضها من فوض  
التمتعها من المسلمين اه رشدي (أقول) ظاهر منعه من لاسيما للمضى كما في شرح حتى تنقض  
الشعور (قوله بغير قتال) لعل التقيد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه اه سم (قوله انرا)

أو بنحو قتالنا) هل قال أهل الأمة ممتاً كذلك (قوله بعورنا) أي خال كضعف رجل بعورنا أهل الأمة  
بدارنا كذلك كان كانوا أهل الحرب بما يقتضي تسلمهم على أهل الأمة في نظر ولا يبعدنا كذلك وكذا  
بقال في نحو قتالهم (قوله يبدل جزية) لو عقدت بعرض فانه بائناً كما تقدم فهل يتبع حينئذ نقضها بما اختلف  
نقض عقد الهدنة (قوله بغير قتال) لعل التقيد بذلك لانه الذي يحتاج الى بيان هذا الحكم فيه (قوله  
أي عدا كما علم بظاهر أو فعل شيء مما اختلف في نقض عقد الهدنة عامر وغيره لعدم ما كدها يبدل جزية أو اوعين أو اخذنا  
وان جهلوا ان ذلك ناقض لقوله تعالى وان تسكنوا آلهم من بعدهم (وانما تنقضت) بغير قتال (بجزائنا لا غار عليهم) ثم انرا (وبيانهم)  
أي الاغارة عليهم ببيان كانوا بدارهم ومضى قبل الباب

ما له تعلق بذلك فان كانوا يملكونا لمخروا امامهم أي محلا يمتنون فيه منا ومن أهل عهدنا ولو بطرف بلادنا فيما ينظرون ومن جعله دار الحرب أراد باعتبار الغالب ومن له مامنان يتغير الامام (٣٠٨) ولا يلزم ما بلاغ سكنه منهما على الاوجنوافهم قوله واذا الى آخره أنه يضم لما بعد حتى

شرط و مسلمة انيتامهم مسلمة) و كذا في نسخة لقره تعالى فلازجوه الى الكفار و نفوف الفتن عليها نقص  
عظما و هو في ذلك في صرح الحديث: نصحنا في المحنة لا نزلوا ابدا و يجوز شرط و كذا في نسخة فان شرط و من بناء مسلمة انيتامهم  
مع و يجوز به و مسلمة انيتامها لا سرها على طار (فان شرط)

ود السلمة (فسد الشرط) لأنه أصل حرام (وكذا العقد الأصح) لا تراه بشرطه (٢٠٩) قبل ما عبر عنه الأصح هنا هو بعض ما عبر  
 عنه بالصحيح فبما ذكره  
 ونقض انتهى وبجوابه  
 لا يرد ذلك لأن ما كان  
 صفة عموم وليس كذلك  
 وإنما هو مطلق وهذا  
 تقيد به فلا تكرار ولا  
 تناقض ووجه قوله هنا  
 صحة الخبر به كما تقرركان  
 مستثنى من ذلك وسره أن  
 فيه اشعاراً بإجماع عزة الاسلام  
 واستغناء أهل بخارى عن  
 إليه قوله على اقتضائه  
 ومن جاءكم منا فاصحوا  
 سخطاً (وان شرطاً) بالبناء  
 المفعول أي شرطاً علينا  
 أو الفاعل أي شرطاً لهم  
 الامام (ومن جاء) بهم  
 البناء أي التولية بينهم وبينه  
 (أو يذ كرود) لا لعدم  
 (لجأت اسراء) سلمة (لم  
 يجب) طلب الاجل ارتفاع  
 تكاحها باسلامها قبل  
 وطاعاً وبعده وان حثايتها  
 وبينها (دفع مهر الزوجه  
 في الاظهر) لان البضع غير  
 منقول فلا يشمله الامان  
 وقوله تعالى وأقسمها  
 أنظفوا لا يدل على وجوب  
 خصوص مهر المثل ووجه  
 بانه لا يمكن الاخذ بفأخره  
 لشرويه جميع ما انطقه  
 الشخص من المهر وغيره  
 ولا نعلم قالاً لوجوب ذلك  
 ولا حله على المسمى لانه  
 غير بدل البضع الواجب في  
 الفروقه في نفوذ قال ولده  
 المثل لان المقابل من قبله فحين أن الامر لنذهب تطيب خاطر ما يشي كان وهذا مع ما فيه أوضح من الجوابات ما بان كانت ظاهره في وجوب  
 نزع المهر محتملة لنذهب الصادق لعدم الوجوب الموافق للاصل ووجه على الوجوب بما تقدم

(قوله رد السلمة) ومثلها الخ في ما يظهر انتهى ونهاية (قوله المثل فسد الشرط) أي قطعاً سواء كانها  
 عشرية أم لا اه معنى (قوله قبل ما عبر عنه الخ) عبارة ما نفى تنبيه هذا هو الخلاف المار في قوله وكذا  
 شرط ما قبله على الصحيح لأنه من شرطه هناك وقوله هنا فذكر ونقض وأجب عن ذلك الشارح فقال أشار به  
 إلى الفرقه الخلافية في هذه الصورة وعبر في صورته وادعى ما مضى من أن شرطه هنا خلافه في أنها لا تكرر ولا  
 تتخالف انتهى اه (قوله ونقض) أي حيث عبر بالأصح هنا بالصحيح ثم اه سم (قوله بانه لا يرد ذلك  
 الا الخ) وكن أن تقول هو لا يرد وان كان فيه مستصحب لعموم الخاص مقدم على العام ونقض من حكمه اه  
 سم (قوله وهذا تقيد له) أي من حيث الخلاف والأحكام وحديث الموضعين اه سم (قوله ووجه  
 قوله) أي الخلاف (قوله حجة الخبرية) أي في أصل الحد يمتنع قوله كما تقررون تأمل اه سم وقد يجب أشار  
 الشارح به إلى قوله السابق أن لا يرد وقوع ذلك في أصل الحديث مستصحباً وتقصيده بانه وان صح الخبر به  
 لكن مستصحب فلا يردانه مع صحة الخبر به لم يرد من وجوه (قوله فكان) أي ما هنا وقوله مستثنى من ذلك أي  
 من حيث اختلاف كلام من سم أو عندنا مقابل الأصح وقد يرد فيه في الاحتمال قوله وسره الخ أي الاستثناء  
 (قوله ان فيه) أي شرط رد السلمة (قوله أي شرط طواطينا) أي وتقبل الامام أو نائبه وقوله أي  
 شرط لهم الامام أي أو نائبه وقوله (قوله المثل أو يذ كرود) كذا أصل في أصله وجهه تعالى بعد ان كان  
 رداً بالبناء بعد الإله وهو كذلك فيلزمون من نسخ الحلي والمضى والنهية به يعلم ترجيح كون شرط منينا  
 للفاعل واقتصر المذكورون في الحلي عليه سدحجر (قوله لعمام امر أتقبله) وان أسلمت أي وصفت  
 الاسلام لم تزل تجوزون فكان أقنعت رددها له لعدم صحة اسلامه وزوال شرطه فان لم تلق لم تردوا كذا  
 ان جاءت عاقلة وهي كافرة لان أسلمت قبل بيعها أو بعده ثم أوجنت ثم أسلمت بعد افاقتها وكذا ان  
 شككتنا في أنها أسلمت قبل جنونها أو بعده فانها لا ترضع من شرطه ومعنى ونهاية (قوله لاجل الخ)  
 اه لعدم الوجوب (قوله وان طواطينا الخ) غاية أي وان حصل مناحيل يلهيها ويرزوها (قوله غير  
 منقول) أي غير ماليه ومعنى (قوله ونهية تعالى الخ) رد دليله مقابل الاظهر (قوله ووجه) أي عدم  
 الدلالة (قوله ولا تصح قالنا الخ) أي فهو أي ظاهره مخالف لاجتماع (قوله ولا حله على المسمى الخ) في  
 الامكان منافية لنظر اه سم (قوله لانه غير بدل البضع الخ) أي فان بده مهر المثل اه نهاية (قوله  
 ولا مهر المثل) مطبق على المسمى في بني الامكان هنا نظر (قوله وهذا) أي التوجيه كذا ورمع ما فيه  
 له اه أشارت إلى ما في علي بن الاحباشين الاخير بن من البديل عدم استلزام المدعى (قوله الصادق بعدم  
 الوجوب) عبارة الحلي أي أو المعنى الصادق بعدم الوجوب وهي أولى سم ورشدي أي لان النذير خاص وعدم  
 الوجوب عام ولا يصح الخاص بالعام بخلاف العكس (قوله الوفاق الخ) أي الوجوب لان الاماني في صفة  
 أفضل الوجوب حلي وقيل صفة لعدم بيعه بغيره على الكريدي فوسر الأصل براءة التمس (قوله ووجه)  
 (قوله ونقض) أي حيث عبر بالأصح هنا بالصحيح ثم (قوله وبجوابه لا يرد ذلك) لكان تقول هو  
 لا يرد وان كان فيه مستصحب لعموم الخاص مقدم على العام ونقض من حكمه (قوله وهذا تقيد له)  
 أي من حيث الخلاف والأحكام وحديث الموضعين (قوله ووجه قوله هنا صحة الخبر به) أي ما في  
 أصل الحديث (قوله كما تقررون) بتأمل (قوله لم يجب علينا الاجل ارتفاع تكاحها باسلامها الخ) في  
 الرض وسره من أن أسلمت أي وصفت الاسلام لم تزل تجوزون فكان أقنعت رددها له لعدم صحة اسلامها  
 وزوال شرطه ها والتقيد بالافتقار بانه وانه ذكره الاخرى وغيره للاحتراز اذا لم تنق فلا ترداً عندنا  
 باقي في الجنون وكذا ان جاءت عاقلة وهي كافرة سواء طلها في المصو وتبين زوجها أم بخاره لان أسلمت قبل  
 مجيئها أو بعده ثم جنت ثم أوجنت ثم أسلمت بعد افاقتها وكذا ان شككتنا في أنها أسلمت قبل جنونها فانها لا ترد  
 ولا تعطي مهرها اه (قوله ولا حله على المسمى) في الامكان منافية لنظر (قوله الصادق بعدم الوجوب)

أى التذب اه عس **(قوله لما قام عندهم)** أى من ان الاصل واما النفس على وكردى وقال  
الشورى عن الملبى أى من اعزوا الاسلام واذلال الكفر اه **(قوله انتهى)** أى الجواب **(قوله)**  
ما ذكرته من ان جعلنا الخ يعنى قوة ولا تعقل قال لا يوجب ذلك **(قوله يمكن ذلك)** أى فيحصل الجواب ان  
**(قوله من الرد)** أى ومن يافهمهم **(قول المتن لا يوجب الخ)** اضعفهم ولهذا لا يجوز الصلح بشرط  
ردهما الحى ومضى **(قول المتن ويجنون)** طرأ جنته بعد بلوغه مشركا ام اه مضى **(قوله انتهى)** أى قوله  
أى لا يجوز فى النهاية الاقوله أم لا والى المتن فى المتن الا أنه قد الصى وصف الاسلام وأطلق المجنون **(قوله)**  
وصفا للاسلام) أى انما يكتمه للاسلام اه نهاية **(قوله أم لا)** امضه له نهج والاسنى والنهاية **(قوله)**  
فان كل الخ عبارة فى المتن فان بلغ الصى وأفاق المجنون ثم وصف الكفر ردوا وكذا اذالم وصفنا شياً كما يحسنه بعض  
التأخرين وان وصفا للاسلام لم ورد اه **(قوله ويحل قولهم الخ)** أى الدال على جواز رد الصى الذى أسلم  
لا يويه وإذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هـ لا يجوز ردهم ولو لا ذلك لانه فى الرد الى دار الكفر اه سم  
**(قوله بالتح)** أى القول المتن وحرفى النهاية **(قوله ولو)** تنويع عبارة ثانى اى الامامة المسلم ولو ما كانت مستولية  
نلازقها اه **(قوله ثم ان أسلم الخ)** عبارة الى وضع شرح حوالا للمتن ولها جوبيل الهدنة أو بعدها العبد  
اولا امة ولو مستولية فمما كانت ثم أسلم كل من سماعه لانه اذا باه قاهر لا سبده ملك نفسه بالقهر فبعت وان  
الهدنة لا قوب أمان بعضهم من بعض قبل استيلاء على نفسه ملكها أو أسلم ثم هاجر قبل الهدنة فكذلك باعق  
لوقوعه غير حال الا باساة أو بعدها فلا يعتق لان أموالهم محظورة حيث لا عكسها المسلم بالاستيلاء ولا ورد  
الى سبده لا يباعه المسلم امره افعاله والظاهر أنه لا يترفع عنه ولا يترفع عنه قبل بيعه بالسبده فان لم يفعل  
باعه الامام عليه السلام أو دفع قيمته من بيت المال أو اعتقه منهم ولهم ولاؤه وان هجرته الى البيت شرطاً  
فى تصدق بل الشرط فيه ان يغلب على نفسه قبل الاسلام ان كانت هجرة متوطلة ان لم تكن فلو هجر الى امانه  
ثم أسلم ولو بعدها الهدنة أو أسلم ثم هجر قبلها اعتق وان لم يهاجر فلما كان قبل هجرته مات حاروت وروث وورث وانما  
ذكرناه هجرته لان بها لم يبعه غلب أو مال الكفاية فبعتى فكانا لم يبعق فان أدب تجوهم الكفاية تصدقت بها  
وراد السيد هاجران هجران وقت وقد أفشينا من التجوهم بعد الاسلام لا قبله حسب ما أفشينا من قيمته الواجبة  
له فان وفى بها أو زاد ما اعتقت لانه استوفى فتم ولاؤه للمسلمين ولا يسترجع من سيدها الزنا ثم ان تصدق  
عنها ولم يبت المال اه وبذلك علم ما فى كلام الشارع هنا وكان ينبغي أن يقول ثم ان هاجر قبل الاسلام  
مطاعاً أو بعد موته قبل الهدنة تصدق أو بعدها ما اعتقه الخ كما أشاء الى سم بسوقهما عن الرضى مع شرحه  
**(قوله بعد الهجرة)** أى ولو بعد الهدنة اه سيد عمر **(قوله متى)** أى بنفس الاسلام اه عس **(قوله)**  
أو بعدها اه أى بعد الهجرة والهدنة اه عس **(قوله كذلك)** أى بالغ عاقل سم وروى أى مسلم  
روض **(قوله إدراجها)** أى ادراجها الى كورين **(قوله عند شرط)** الى المتن فى النهاية والمغنى  
عبارة الى الصادق به عدم الوجوب رهى أولى **(قوله ولا ردصى ويجنون)** قال فى شرح الرضى اضعفهما  
واذا لا لا يجوز الصلح بشرط ردهما اه **(قوله ويحل قولهم)** أى الدال على جواز رد الصى الذى أسلم  
لا يويه ولا كانت الحيلة واجبة واذا كان محله ما ذكر لم يعارض قولهم هـ لا يجوز ردهم ولو لا ذلك لانه فى  
الرد **(قوله ثم ان أسلم الخ)** فى شرح الرضى وعلم ان هجرته الى البيت شرطاً فى تصدق الشرط فيه ان  
يغلب على نفسه قبل الاسلام ان كانت هجرة متوطلة ان لم تكن فلو هجر الى امانه ثم أسلم ولو بعدها الهدنة أو  
أسلم ثم هجر قبلها اعتق وان لم يهاجر فلما كان قبل هجرته مات حاروت وروث وورث وانما ذكرناه هجرته لان بها  
لم يبعه غلب اه **(قوله أيضاً)** ان أسلم بعد الهجرة أو قبل الهدنة تصدق أو بعدها الخ عبارة الى الرضى  
وشرحها ولو هاجر قبل الهدنة أو بعدها ثم أسلم حتى لانه اذا باه قاهر السبده ملك نفسه بالقهر فبعتى أو أسلم  
ثم هاجر قبل الهدنة فكذلك يعتق لوقوعه غير حال الا باساة أو بعدها فلا يعتق لان أموالهم محظورة حيث لا  
فلا عكسها المسلم بالاستيلاء اه **(قوله ولا باعه الامام)** أى على سيده **(قوله لا كذلك)** أى بالغ عاقل

فذلك انتهى فان قلنا  
ذكرته من ان جعلنا على  
وجوب الكل يخالف  
الاجماع وعلى المسمى يخالف  
القاعدة وعلى مهر النسل  
يخالف ما يقوله القائل  
يمكن له ان يلقى فام عندهم  
قلت عمن ذلك بلا شك  
(د) قصد شرط ما ذكر  
من الرد (لا ردصى) ويجنون  
نقش أو ذكر وصف الاسلام  
أما امرأته ونسبها أسلم  
أى لا يجوز ردهم ولو لا ذلك  
أو نحوه لضعفهم فان كل  
أضعفهما واشتارهم مكانه  
منهم ويحل قولهم حسن  
الحياة بين صسى أسلم  
وأويه فينهم بدار لانا  
ندفع عنه (وكذلك) لا ورد  
لهم (عبد) بالغ عاقل أو  
أمة ولو مستولية جاء لنا  
مسلمان ان أسلم بعد  
الهجرة أو قبل الهدنة تصدق  
أو بعدها واعتقه سيده  
فواضع والا باعه الامام  
للمسلم أو دفع لسيده قيمته  
من المصلح واعتقه من  
المسلمين والوالاهم (وحرف)  
كذلك (لا عشرين) أنه  
مستوية ولا تحمله فلا  
يجوز رد أحد هـ على  
المذهب فلا يقتضوه

(وورد عند شرط الرد عند الأخلاق فلا يجب فيه رد مطاعا لمن) أي حذر كرم بالحق عاقل ولو مسلما (في عشرة) نعم موقد (طلبت) أو واحد منها ولو تركه كاهن ظاهر (البا) لأنه صلى الله عليه وسلم رد أبا جندل على أبيه سهيل بن عمرو وكذا استلوه ورديان جذاون سرق الحديسة إلا أنه قبل عقد الهدنة معهم واما الجذاري (لا لغيرها) أي عشرة الطالبية (٢١١) فلا ردولي بأنهم فيما يظفر قالها

(قوله عند شرط الرد) أي لمن جاهدنا منهم قال الزكشي وأذا شرط رد من عشرة قضيه كلنا شرط جازرا صرح به انه اقرون بغيرهم قال البندنجي والضابط ان كل من لو أسلف دار الحرب لم يجب عليه ما لم يعبر بغير شرط ودفع عقد الهدنة قال ابن شهاب وهو ضابط حسن له معنى (قوله مطاعا) أي سواء كانه عشرة أو لا (قوله أو واحد) أي قوله كذا استدواني المعنى (قوله على أبيه سهيل) ثم أسلم بعد ذلك وحسن اسلامه مرضى الله تعالى عنه اه عش (قوله إلا أنه قبل عقد الهدنة) أي والكلام هنا فيما به (قوله أي عشرة الطالبية) عبارة النهائية أي لا رد على غير عشرة الطالبية اه وصلة للفني ولا يجوز رده في غيرها أي عشرة وماذا طلبه ان الغير لانهم يؤذونه اه فكان يفيق الشارح ذكر المصلحة (قوله كل من القتلين) أي ورد طلبة اه سم (قوله فرد) أي قوله والاوجه في الفني الاقوله ومن ثم قال المتن (قوله فردد الله) أي الطالب اما اذا لم يطلبه أحد فلا رد اني ونفى (قوله وعليه جلاوا الخ) قضيه هذا الجمل اننا لما لم يطلب أي يصير لم يكن من عشرته ولا وكلنا لهم اه سم (قوله كافي أو دفع الخ) عبارة الفني ولا تبعه تسمية القتل تردا كافي أو دفع اه (قوله لم يردوا الخ) عبارة النهائية بطلان لا يجوز اجبار المسلم على الانتماء لمن يلد في يده أو لا اسلام فكيف يصير على دخول دار الحرب اه قال عش وعلم من هذا العبارة ان ما يقع من المقتنين في زمن من انهم اذا خرج فلا من قرية وأراد استيطان بغيرها أجبروا على الرد فغير جازوا كانت العادة بغير رده وأصره في تلك القرية اه (قوله ولذا) أي اعدم الوجوب بل ينكر الخ ولو كان الرجوع واجب لاجل ما بال الرجوع على مكة اه معني (قوله من ثم) أي أي من أجل سرورده على الله عليه وسلم بذلك (قوله لنزوله قتل الطالب) لاساني ذلك الامان الذي اقتضاه عقد الهدنة لانهم لم يتناول هذا المألوب كإثبات تطويق قوله نعم الخ اه سم (قوله كافي أو يصير) أي ولم ينكر صلى الله عليه وسلم له (قوله لنزول الخ) هو صادق بالامام وأحد المسلمين اه معني عبارة النهائية ولو حضره الامام خلافا للبقي اه (قوله لنزوله) أي المطلوب يقتل طالبا اه معني (قوله كاهن عرض) أي قوله وكذا ان أطلق في النهائية الاقوله والاوجه في المتن (قوله بذلك) أي يقتل طالبا عبارة الفني والنهية يقتل أمه اه (قوله لانهم في أمان) فالنفي للامان التصريح لا التبرع اه سم (قوله لانهم) يتناول الخ عبارة نهية يقول الفني لانهم بشرط على نفسه اما انهم ولا يتناول شرط الامان كقوله الزكشي اه (قوله أو ضد) أي ضد كل منهما (قوله من جهه) أي قوله وكذا ان أطلق في الفني الاقوله على المعتمد (قوله من الرجال والنساء) عبارة النهائية ولو امر أو توفيقا اه (قوله وحسبنا لا يلزمهم الرد) ويفرغون منهم المراد توفيقا لفرق خان عاد الرقيق المرثا بعد ان أخذ فيتمرد له الهم بخلاف تطهيره في المهر معني وثبابة

(قوله ورد بان هذا الخ) فجدح بيان رده بعد الهدنة كرده قبله ان لم يكن أولى (قوله متعلق بكل من القتلين) أي ورد طلبة (قوله وعليه جلاوا رده صلى الله عليه وسلم أبا بصير الخ) قضيه هذا الجمل اننا لما لم يطلب أي يصير لم يكن من عشرته ولا وكلنا لهم اه (قوله قتل الطالب) لاننا في ذلك الامان الذي اقتضاه عقد الهدنة لانهم لم يتناول هذا المألوب كإثبات تطويق برف قوله نعم الخ (قوله لانهم في أمان) فالنفي للامان التصريح لا التبرع (قوله من الرجال والنساء) قال في الرضوي ويفرغون منهم اه أي الرذقة قال في شرحه قال الباقيني وهو عيب لان الردة تقتضي انقضاء النكاح قبل النكاح ولو قبله على انقضاء العدة قالوا لهم للمهر مع انقضاء النكاح أو اثره على انقضاء الاوجه اه وصرح أعني في شرح الرضوي عن تصريح أصله مسلما بعد الهدنة يجوز له التصريح بالمألوب يقتل طالبا لم يتناوله الشرط (ولو شرط عليهم) ان ردوا من جامعهم مردنا لانهم الوفاء بحسب كان أو ذكر أو ضد جلاوا لانهم (فان أو افقد نصرا) العهد لخالفهم الشرط والاوجه ان الرد هنا أيضا يعني انقضاء العدة جلاوا شرط ان لا ردوا) من جامعهم مردنا لانهم الرجال والنساء على المعتمد لانهم على انقضاء العدة جلاوا منهم جلاهم كما مضى لا يلزمهم الرد





(أولية) بلغ أدبه وهي  
أسفه (ان تدعوله)  
وسد كراماتنا فحصل  
بقاع كل الحقوق والمريه  
فانزع هناعني القطع الا في  
وهي بالجملة لغة الطبيب  
ومنه والحقه ذكوة والتقيم  
ومنه فلان ذكوى أى تام  
المهم سمى بها شرعا فج  
للبيع لانه طبيب اكمل  
الحوان بانما يتايبا وجدا  
يعلم رد ما قبل امر به فاعلم  
بذلك غير مستقيم لانها لغة  
الذبح فقد عسر عن الشيء  
بنفسه أى السوى له  
منه ولو باسدا قلوبهم  
منع قوله انه لغة الذبح على  
انه لو سلم اطلاقها على لغة  
كل المراد بها مطلق وهو  
غير الذبح شرعا لانه يعتبر  
فيه فدل على بل عرف  
الشيء بنفسه على انه ليس  
هنا تعرف أصلا وانما  
صواب العبارة ان فيه  
تفصيل الشيء نفسه وجوابه  
ما علم ان مطلق الذكوة  
خصوص الذبح المبيع ولا  
شك ان المطلق يحصل بانه  
بذكر القيد ولا رد عليه  
حل الجنين ببيع أموان  
أخرج رأسه وبه حاة  
مستقرة أو هو مبتلان  
انضال بعض الولد لأثره  
غالبا وذلك لان الشارع  
جعل ذكوة ذكوة  
وأعترفت بتعيينه ماقى  
البسة فجا بانه سبب عنه  
بالعر

بغير تعيين ذكر المصنف اسد ما فى قوله بذكرنا في قوله والا نبيع الخ اه معنى (قول المتن  
أولية) ولولا ان يصدق الفعل من فعل هو حال أو محرم ففعل بجلد أى لم لا ينظر والقرن الاول لان  
الاصل وقوع على الصفة المجزئة اه عش (قوله بغير أدبه) عبارة للمعنى بلاه وموحدة مشددة فنحن  
اه (قوله فانزع هناعني القطع الخ) فكان الاول ذكوة هناعني موضع واحد اه معنى (قوله وهى) أى  
الذكوة (قوله وسد) أى فوهى بالجملة هناعني (قوله تعرفه) أى المصنف لها بذلك أى لذكوة بالذبح  
(قوله لانها) أى الذكوة (قوله منع انهاء لغة الذبح) أى انما نراها لغة الطبيب والتقيم (قوله كان المراد  
بها الخ) أى فى اللغة مطلقا وهو مطلق القطع وهو غير الذبح الشرعى أى المراد بالذكوة كان هذا أى المراد بالذبح فى  
كلامه المعنى القوى الذى هو مطلق القطع وبه يدفع ماقى سم عبارة قوله لانها لغة الذبح وهذا كيعض  
كلمات الشارح الا تيقن على أى ما فى كلام المصنف بالمعنى القوى وهو ممنوع بل هى فى المعنى الشرعى  
والذبح فى كلامه بالمعنى القوى وهو مطلق القطع فلا إشكال وقوله كان المراد به لمطلق وهو غير الذبح شرعا  
الخ هذا يقتضى انه عرف بالمعنى القوى بالمعنى الشرعى ولو عكس فاجاب بان المراد به المعنى الشرعى بالذبح  
المعنى القوى فليس فيه تعريف للشيء بنفسه كان صوابا اه يحذف (قوله على انه ليس هناعني تعريف  
أصلا) بل هناعني يف ضمنى اه سم أى الاول اسقاط أصلا (قوله وانما صواب العبارة) أى فى الاعتراض  
على المتن (قوله وجوابه) أى الاعتراض بهذا العبارة (قوله ان مطلق الذكوة) يعنى الذبح الذى جعل جزا  
من التعريف غير مخصوص بالبيع يعنى الذى المراد من الذكوة كان المعنى (قوله ولا شك ان المطلق  
يحصل بانه ذكر القيد) شامل اه سم يمكن الجواب بان المعنى ان الدال على المسألة اجمالا ليس بما  
يدل عليه تفصيلا كما هو شأن التعاريف مع فاعلم (قوله ولا رد على ما الخ) عبارة شيخ الاسلام والنهاية  
والمعنى والفظ الانسرفان قبل ودعى الحصر فى الطر يقين الجنين فان ذكوة كانت أمه أوجب بان كلامه  
فى الذكوة كاستقلالها وساقى الكلام على الجنين فى باب الأطعمة اه فكان للناسخ كره بدفعه للمصنف  
والاعتراض من حق الخ كالموه (قوله أو وهومت) للتعهد خلاف هذا مر اه سم عبارة الجعبرى عن  
الشورى وضابطا على الجنين ان يفسر منه الى ذكوة أمه ولو احتمل ان يوتى بذكوة أو يبق عيشه  
بهذا الذكوة عيش مذوح ثم عوت أو أشكل هل مات بالذكوة أو بغيره فحصل لانها سبب فى الحل والاصل  
عدم المانع لخرج ما لو عققنا منه قبل ذكوة كما لو أخرج من أسمة أو حيا من ثمة ذكوة ولو عققنا  
عيشه هذا الذكوة ثمة ما لو عققنا من قبلها بذكوة كما لو أخرجها من ثمة أو عرق فى بطنها فتركها شديدا ثم  
سكن ثم ذكوت اه (قوله لان انفعال بعض الوفا الخ) على للغاية (قوله وذلك) أى عدم الورد (قوله  
واعترضت) أى قوله فعلى المعنى الاقوله أى نكاحنا لاهل دمه وقوله لما بان (قوله بانه سبب عنه بالنصر)

الثانى وقا فاعلم (قوله لانها لغة الذبح) هذا كيعض كلمات الشارح الا تيقن على أى ما فى كلام المصنف  
بالمعنى القوى وهو ممنوع على أى فى المعنى الشرعى والذبح فى كلامه بالمعنى القوى وهو مطلق القطع فلا  
اشكال أصلا (قوله كان المراد بها مطلق وهو غير الذبح شرعا الخ) هذا يقتضى انه عرف بالمعنى القوى  
بالمعنى الشرعى ورد عليه انه قطع المقصود الشرعى الا انه قد يحجب عنه ماقى من قبل التعريف بالخصوص وهو  
بأنى على قول لكن قد يناهض ما دل عليه قوله الا تيقن ولا رد على ما قلناه على ملاحظة القول باعتبار كون  
التعريف بما عايناهو اذ لا فلا حاجتنا لنوع ورودهد اقامته ولو عكس فاجاب بان المراد به المعنى الشرعى  
وبالذبح المعنى القوى فليس فيه تعريف للشيء بنفسه كان صوابا لانه حديثا ولا رد عليه ان المقصود بان  
منها الشرعى لانه لم يخالف ذلك ولان العنصرين مختلفان فلا يفسر أحدهما بالآخر لانه لم يقتصر على تعريفها  
على مجرد معنى الذبح لغيره بل أضاف اليه قد اصر بها أو اشارة يحصل من مجموعهما معناه الشرعى فتأمل  
(قوله لانه يعتبر عند البيع) قد يقال الا بالحق حكم سبب عليه فلا تعريف (قوله على انه ليس هناعني تعريف  
الخ) بل هناعني يف ضمنى (قوله ولا شك ان المطلق يحصل بانه الخ) تأمل (قوله أو وهومت) للتعهد

و رد بانه لا مانع من تجميعه بخلافه او بفرض منفه لا مانع من تجميعه به تقليدا (والا) بقوله عليه (فغير مرقع حيث كان) أي بای موضع من حيث تحصل ذكاته لم يأت (و شرط ٣١٤) خارج وصائد) وغافر لعل نحو مذوقه (حل من مكته) أي نكاحنا لاهل منته لا سلامهم

أو كما ينقسم بشرطه -  
وقفا مسلم السابق في  
النكاح لقوله تعالى وطعن  
الذين أوفوا الكتاب بحل  
لكن أي ذابحهم وان لم  
يعتقدوا - اما كالأهل يعلم  
ان من لم يعلم كونه اسرا لينا  
وشك في دخول أول امرأة  
قبل إتمامه لم ينعزل به  
ومن ثم أتى بعضهم في جود  
البن يحرمه بذابحهم لاشك  
فيهم قال بن نقل الأئمة ان كل  
أهل البن أسلوا ولا  
خصوصية ليهود البن بذلك  
بل كل من شك في جويس  
امراة لم ياكذلك ومقريل  
نكاح المشرک به تعلق  
بذلك فخرج نحو مرند  
وصابن وسامري خالف  
الاصول ويجوز وثني  
ونصاري العربي يعتبر  
هذا الشرط من أول الفعل  
الى آخره فلو قلنا لمسلم  
أو اسلام مجوس لم يمسح  
وسعلم من كلامه ان شرط  
الصائد البصر به لانه لا بد  
نحو التادلاتي ولا بد  
عليه ان يرم فان مذوقه  
الذي يحرم عليه مذمة  
لانه مباح للزني في الجاهلية  
وذلك لما روى رسول الله  
قرب وزعم انه خارج محل  
من مكته - فاسد يلزم عليه  
عدم حل مذوقه الاهلي  
(وتحل ذكاته وصدقه  
أمة كتابية) وان لم يحل

أي بمقتضاه انه لا يسي ذابحا اه معني (قوله رد بانه لا مانع الخ) رد ايضا بان المراد بالذبح مطلق  
القطع لا الذبح الشرعي والالزام استدلال قوله في حلق أولية بقدر اه سم (قول المتن بقدر) هو بفتح  
العين ويصون الغاف الجرح (قول المتن مرقع) أي لروح اه معني (قوله أي بای موضع من حيث)  
تفسير حيث كان وقوله تحصل ذكاته فقد يرتعلق بعصر (قوله لم يأت) أي عدم استثناء عقاب الكتاب  
المعزدي (قول المتن وصائد) أي انصير من جراد اما ما فيها فلا شرط فيه الشرط المذكور لان  
يستباح لاهل فلا عبرة بالفعل اه معني (قوله نحو مذوقه) أي من مصدق ومعه قوله (قول المتن حل  
من مكته) أي للمسلمين (تنبيه) ان قلنا نحل من مكته لجن حيث ذابحهم والاولا تقدم الكلام على ذلك في  
بحرمان النكاح معني (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقولهم أو كذا يتيم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية  
في قوله أي ذابحهم أو في قوله أو كذا يتيم وهو صريح في منع المعني (قوله فعل الخ) أي من قوله أو كذا يتيم  
بشرطهم الخ (قوله في دخول أول امرأة) أي في دين النصراني أو اليهود قبل ماضى أو قبل بعثة نبيهم  
ثم أي في النكاح (قوله لاشك فيهم) أي بهود البن أي دخول أول امرأة (قوله انتهى) أي فتوى بعضهم  
(قوله فخرج الخ) مفر على المتن (قوله خالف) أي كل منهم وكان الظاهر مخالفا اه سيبدي (قوله  
ومجوس الخ) ولوا كرمجوس مسلما على الذبح أو يحرم حل لاهل نها يذوق سم (قوله هذا الشرط) أي حل  
للمكته (قوله فلو قلنا) الى قوله وسعلم في النهاية والى قوله ومثل في المعني (قوله فلو قلنا لم يمسح مسلم الخ)  
أي كان يمسح السهم ثم اردتم أسلم قبل اصابتة وسأيت فيهما أو أسلم قبل اغتراده و باقره لم يجوس  
أه يحل ويكمن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم مصدري وكتب (قوله ومثل اه) أي  
مثل الصادق اشراط البصر (قوله ولا بد الخ) عبارة للمعني ولم بشرط في الخارج كونه غير مجوس في الوحشة  
أو التوبة من الذابح كونه غير مصدري على حال أو لم يحرم لانه قد سبق في غير زمان الاحرام ولان الحرم  
مباح للصبي في الجاهلية ولكن الاحرام مائم بالنسبة الى الصداق اه (قوله علة) أي على منعه (قوله  
فان مذوقه الخ) علة للمعني وقوله لانه الخ علة الثاني (قوله ذاك) أي كونه مذوقا الذي صاده منته (قوله  
لعروض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتصل ذكاته كتابة) لعدم  
الا يبالذ كونه معني ونهاية (قوله وهذه) الى قوله لكن في الحل للمعني (قوله ما قبلها) أي قول المتن  
و شرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه) أي في قوله حل من مكته أي وأما بذلك  
التأويل فلا استثناء بل هي داخله فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) أي بذلك التأويل (قوله أنه لا بد

خلافه هذا) رد (قوله رد بانه لا مانع الخ) رد ايضا بان المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعي  
والالزام استدلال قوله في حلق أولية بقدر اه سم (قول المتن بقدر) هو بفتح  
العين ويصون الغاف الجرح (قول المتن مرقع) أي لروح اه معني (قوله أي بای موضع من حيث)  
تفسير حيث كان وقوله تحصل ذكاته فقد يرتعلق بعصر (قوله لم يأت) أي عدم استثناء عقاب الكتاب  
المعزدي (قول المتن وصائد) أي انصير من جراد اما ما فيها فلا شرط فيه الشرط المذكور لان  
يستباح لاهل فلا عبرة بالفعل اه معني (قوله نحو مذوقه) أي من مصدق ومعه قوله (قول المتن حل  
من مكته) أي للمسلمين (تنبيه) ان قلنا نحل من مكته لجن حيث ذابحهم والاولا تقدم الكلام على ذلك في  
بحرمان النكاح معني (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقولهم أو كذا يتيم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية  
في قوله أي ذابحهم أو في قوله أو كذا يتيم وهو صريح في منع المعني (قوله فعل الخ) أي من قوله أو كذا يتيم  
بشرطهم الخ (قوله في دخول أول امرأة) أي في دين النصراني أو اليهود قبل ماضى أو قبل بعثة نبيهم  
ثم أي في النكاح (قوله لاشك فيهم) أي بهود البن أي دخول أول امرأة (قوله انتهى) أي فتوى بعضهم  
(قوله فخرج الخ) مفر على المتن (قوله خالف) أي كل منهم وكان الظاهر مخالفا اه سيبدي (قوله  
ومجوس الخ) ولوا كرمجوس مسلما على الذبح أو يحرم حل لاهل نها يذوق سم (قوله هذا الشرط) أي حل  
للمكته (قوله فلو قلنا) الى قوله وسعلم في النهاية والى قوله ومثل في المعني (قوله فلو قلنا لم يمسح مسلم الخ)  
أي كان يمسح السهم ثم اردتم أسلم قبل اصابتة وسأيت فيهما أو أسلم قبل اغتراده و باقره لم يجوس  
أه يحل ويكمن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم مصدري وكتب (قوله ومثل اه) أي  
مثل الصادق اشراط البصر (قوله ولا بد الخ) عبارة للمعني ولم بشرط في الخارج كونه غير مجوس في الوحشة  
أو التوبة من الذابح كونه غير مصدري على حال أو لم يحرم لانه قد سبق في غير زمان الاحرام ولان الحرم  
مباح للصبي في الجاهلية ولكن الاحرام مائم بالنسبة الى الصداق اه (قوله علة) أي على منعه (قوله  
فان مذوقه الخ) علة للمعني وقوله لانه الخ علة الثاني (قوله ذاك) أي كونه مذوقا الذي صاده منته (قوله  
لعروض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتصل ذكاته كتابة) لعدم  
الا يبالذ كونه معني ونهاية (قوله وهذه) الى قوله لكن في الحل للمعني (قوله ما قبلها) أي قول المتن  
و شرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه) أي في قوله حل من مكته أي وأما بذلك  
التأويل فلا استثناء بل هي داخله فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) أي بذلك التأويل (قوله أنه لا بد

خلافه هذا) رد (قوله رد بانه لا مانع الخ) رد ايضا بان المراد بالذبح هنا مطلق القطع لا الذبح الشرعي  
والالزام استدلال قوله في حلق أولية بقدر اه سم (قول المتن بقدر) هو بفتح  
العين ويصون الغاف الجرح (قول المتن مرقع) أي لروح اه معني (قوله أي بای موضع من حيث)  
تفسير حيث كان وقوله تحصل ذكاته فقد يرتعلق بعصر (قوله لم يأت) أي عدم استثناء عقاب الكتاب  
المعزدي (قول المتن وصائد) أي انصير من جراد اما ما فيها فلا شرط فيه الشرط المذكور لان  
يستباح لاهل فلا عبرة بالفعل اه معني (قوله نحو مذوقه) أي من مصدق ومعه قوله (قول المتن حل  
من مكته) أي للمسلمين (تنبيه) ان قلنا نحل من مكته لجن حيث ذابحهم والاولا تقدم الكلام على ذلك في  
بحرمان النكاح معني (قوله لقوله تعالى الخ) علة لقولهم أو كذا يتيم الخ (قوله وان لم يعتقدوا الخ) غاية  
في قوله أي ذابحهم أو في قوله أو كذا يتيم وهو صريح في منع المعني (قوله فعل الخ) أي من قوله أو كذا يتيم  
بشرطهم الخ (قوله في دخول أول امرأة) أي في دين النصراني أو اليهود قبل ماضى أو قبل بعثة نبيهم  
ثم أي في النكاح (قوله لاشك فيهم) أي بهود البن أي دخول أول امرأة (قوله انتهى) أي فتوى بعضهم  
(قوله فخرج الخ) مفر على المتن (قوله خالف) أي كل منهم وكان الظاهر مخالفا اه سيبدي (قوله  
ومجوس الخ) ولوا كرمجوس مسلما على الذبح أو يحرم حل لاهل نها يذوق سم (قوله هذا الشرط) أي حل  
للمكته (قوله فلو قلنا) الى قوله وسعلم في النهاية والى قوله ومثل في المعني (قوله فلو قلنا لم يمسح مسلم الخ)  
أي كان يمسح السهم ثم اردتم أسلم قبل اصابتة وسأيت فيهما أو أسلم قبل اغتراده و باقره لم يجوس  
أه يحل ويكمن الفرق اه سم (قوله من كلامه) وهو قوله ويحرم مصدري وكتب (قوله ومثل اه) أي  
مثل الصادق اشراط البصر (قوله ولا بد الخ) عبارة للمعني ولم بشرط في الخارج كونه غير مجوس في الوحشة  
أو التوبة من الذابح كونه غير مصدري على حال أو لم يحرم لانه قد سبق في غير زمان الاحرام ولان الحرم  
مباح للصبي في الجاهلية ولكن الاحرام مائم بالنسبة الى الصداق اه (قوله علة) أي على منعه (قوله  
فان مذوقه الخ) علة للمعني وقوله لانه الخ علة الثاني (قوله ذاك) أي كونه مذوقا الذي صاده منته (قوله  
لعروض) وهو الاحرام (قوله يلزم عليه الخ) علة الفساد (قول المتن وتصل ذكاته كتابة) لعدم  
الا يبالذ كونه معني ونهاية (قوله وهذه) الى قوله لكن في الحل للمعني (قوله ما قبلها) أي قول المتن  
و شرط ذابح وصائد الخ (قوله لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه) أي في قوله حل من مكته أي وأما بذلك  
التأويل فلا استثناء بل هي داخله فيما قبلها اه سم (قوله وبه الخ) أي بذلك التأويل (قوله أنه لا بد

نكاحا لان الزنا لا يراه في منعه نحو الذبح بخلاف النكاح لما يلزم علم من نحو قوله وهذا من متنتان مفهوم  
عالمها لكن لا بالتأويل الذي ذكرناه به لانه لا بد (قوله فتش قوله في غير الشا ليس في نسخ التبريح)

(الخ)

أضاهت المؤمنين رضى الله عنهم وأنه لا يحتاج العربيه تعمل نكاحهن قبله صلى الله عليه وسلم له وهو رأس المؤمنين ونعم مذوبة ملقاة وقطعت علمها بالاعمال يجعل غلب فيمن عجل ذبحته ولو (٣١٥) كافر بأنه ذبحها ونقضه التقيد بالقتل

غيره يصل ملقاة أو يظهر  
استله ان لم يخص نحو  
المجوس بعملها وخرج بالي  
في انما الملقاة فحرم مطلقا  
وعمل بالقرينة في الحلف  
بعض هذه الصور مع  
الاصل قبل الذبح التحريم  
وهو لا يرتفع بالنسب لان  
لها دخلا في حل الاموال  
ولسقط العمل بذلك لاصل  
(ولو لا تجوسى) وأخبره  
من يقرم ذبحته (مسلم)  
أو كذا ولو استخلا في  
غير الملقاة وقطعت العلم  
السذ كورن (في ذبح او  
اصطاد) فأنل كان أمرا  
سكتا على مذبح شاة أو  
قتلا صدا بهم أو كب  
واحد (حرم للذبح أو  
المصيد قتلها فحرم أما  
اصطاد لاقتل فيه فلا أثر  
لشركة فيه (ولو أرسل  
كيسين أو سمين) أو  
أحدهما سمها والاخر  
كأبا على صلب فان سبق  
آله المسلم فقتل (الصيد أو)  
أنه لم يحرك كذا (حل)  
كل ذبح مسلم لا تقتله  
مجوسى فان لم يملكه  
فأصابته آله المجوسى فأنته  
بسمهم وضع المجوسى  
للمسلم يقتل وقت أصابه  
آله لانه أسلم ملكه  
منه (ولو انعكس) بان  
سبق آله المجوسى فقتل أو  
أنه لم يملك (أو حرمهما)

الح) عبادة الخنى واستثنى الاسنوى انضار وجاتى على الله عليه وسلم فلهن لا تملك كنهن وتعل  
ذبحهن واعترضا للبقي بانه كان يعمل نكاحهن للمسلمين قبل ان ينكحهن صلى الله عليه وسلم وبعد ان  
ينكحهن فالتحريم على غير ما عليه وهو رأس المؤمنين صلى الله عليه وسلم قال ان شهوتك انك انك يصبح  
الاستنابان بقالو وجاتى على الله عليه وسلم بعمومه يحرم نكاحهن وتعل ذبحتهن اه والاو عدم  
استنابانك لان حرمتهن على غير ما عليه وسلم لا لشي فنهن وانما وتعلمه صلى الله عليه وسلم بغيره  
الامة الكعبة فانه لا مرفها وهو وقتها مع كرها (تنبيه) علم من كلامه مصلح كذا الملة لظن في الاولى  
وان كانت حائضا وقبل كرمه كذا الملة الا لشي واخفى كذا لانه اه وصار قائلها به وتعل كلامه الحائض  
والا فنه والخنى والاحرام فصل ذبحتهن اه (قوله ايضا) يعنى كدمور والحرم وقبى نمل (قوله)  
يجل نكاحهن (الح) أى المسلمين ذوقه وله الخ عليه على هذا القدر (قوله وقهرن) الى قوله وقبى التقيد  
في النهاية (قوله وقطعت علم بانه) أو خوة اه ع (قوله لا يعمل بغلب فيمن عجل الخ) بخلاف  
ما اذا غلب أو ماوى نحو المجوسى اه ع (قوله من عجل كانه) مسلم أو كذا (قوله ان أحمرين  
تعل الخ) عبادة النهاية أخبرنا فاق أو كذا بانه الخ قال ع (قوله السى والمجون ولم نوع غير فلا  
يقبل خبرهما فحرمهما أخبرنا بيه يظهر من مذهبنا الخبر اه (قوله ونقضه التقيد الخ) ظاهر كلام  
النهاية عدم الفرق بين الملقاة وغيرها وان الدار على الثلث في ذبحها فهو من عجل كانه أو غيره اه فنى  
غلب من عجل كانه فظاهر مطلقا والاختصاص مطلقا فاجمع (قوله ان لم يخص الخ) فظاهر الشمول  
للمسلم واحد مثلا وقبى بعد العمل الا قربان لم يغلب نحو المجوس فاجمع (قوله يعملها) الاولى للذبح كبر  
(قوله وخبر بالي في انما الملقاة) أى المربى كشركة اه ع (قوله مطلقا) أى غلب من عجل كانه  
أولا (قوله في بعض هذه الصور) وهو قطع علم بانه بشرطها (قوله لان لها) أى القرينة (قوله من  
تحرم الخ) كورنى ومرة اه ثمانية (قوله ولو استخلا) أى للشركة (قوله في غير الملقاة الخ) لعل هذا  
الاستثناء بالنظر لقوله الا يعمل الخ اه مم (قوله للذ كورن) الاولى التائت (قوله فأنل) أى مؤذال  
القتل ولو بعدة (قوله كأن أسرا) الى قوله وزعم شارح في الخنى الاقوله أما اصطاد الى المتن وقوله ولو  
بان الى المتن وقوله وراى ابو يعلى (قوله تغلب المجوس) لانه متى اجتمع المبيع والهرم غلب الثانى اه نهاية  
أى في هذا الباب وغيره ع (قول المتن ولو أرسل) أى مسلم ومجوسى اه معنى (قول المتن فأن سبق  
آله المسلم) أى قبينا أخذنا من قوله الا تى أو جعل اه ع (قول المتن فقتل) أى كلب المسلم أو سمه  
المعبر عنه الا آله اه رشيدى (قول المتن أو أم الخ) فان لم يملكه اليهود دخل في قوله أو لم يملك اه  
سم (قوله فأن ذبح الخ) أى لا يقدح ما وجد من المجوسى فلو ذبح الخ اه معنى (قوله فان لم يملك الخ) عبادة  
المغنى ولو أن يفتن مسلم بغير أحدهما وقد أزال الامانة فملكه فذا من مجوسى ومات بالبحر حين صرح وعلى  
المجوسى قيمته شتات لانه أنفسه بجمعه متاولوا كرم مجوسى مسلمة على ذبح أو أسلمه صدا ففعله أو شاركه  
في قتله بسمه أو كب وهو حرك كذا ذبح أو شاركه ود الصبيد على كلب المسلم بان رد إليه لم يحرم اه  
وقوله ولو كرم الخ فنى سم عن الوضحة (قوله وضحة المجوسى الخ) أى حيث ملكه المسلم بشرطه كما  
هو ظاهر اه سم أى بان أزال الامانة به (قوله فأنك) أى الى حرك كذا ذبح (قوله ولو بان كذا الخ)  
لا حاجة لآية بانه (قوله لم يملك الخ) أى فأن لا سم (قول المتن أو لم يملك الخ) بان سبق آله أحدهما  
لعل هذا الاستثناء بالنظر لقوله الا يعمل الخ (قوله أو أم الخ) حرك كذا ذبح (قوله فان لم يملك الخ) بيه اليهود داخل في  
قوله أو لم يملك الخ (قوله وضحة المجوسى المسلم) أى حيث ملكه المسلم بشرطه كما هو ظاهر (قوله)

وحصل الهلاك لهما ولو بان كان أحدهما مذموا لا تحريم مطلق لكنه يعنى على الذبح على الاعتماد (أو سهل) أسبقها لعل أن أول  
يعلم أحدهما قتله (أو) حرام (مرتب) لا يفتى أحدهما أى لم يملكه سم به (حرم) تغلب المجوسى وكذا لو سبق كلب مجوسى

فإنه سقط فقتله كلب مسلح لانه (٢١٦) بأمره كسار وقد ورا طبعه لم يحل يقتل كلب السلي وأمر هذه عليه فأنظر ويجعل ما اصطاده

مسلم بكتاب جبري قطعاً  
(ويجوز ذبح مبيح)  
مسلم أوتى لصنعه  
وعبادته وزعمه شارح  
كرهه ذكاته لغرضه ومن  
المكاتب إنما يقتلهم كان  
في عدم مذهبهم خلاف  
بفسده وظاهر كلام  
المجموع إلا أنه لا خلاف  
فيه بالأولى (وكذا غيره)  
يطبق القبح (وتجوز  
وسكران) لا يميز لهما  
أسلاف فيل ذبحهم (في  
الظهور) لأن لهم قسداً  
في الجلة بخلاف النائم ثم  
يكنه شوفاً من خائفه في  
الذبح (وتكره كذا في)  
خوف من ذلك (ويجوز  
مده) وقته الغير مقدور  
عليه (وي) لتوسم  
(و) بضو (ك) برفقه  
على نحو الصيد بهير في  
الاصح لعدم مذهبهم  
لأنه لا يرى الصيد فصار  
كاسترسال نحو الجراح  
بنفسه لما لا بد له عليه  
أحد فلا يجعل ضامراً في البحر  
أن البعير إذا أحس به في  
نحو المغمورة من أجل الجأف  
وكان وجهان فلهذا صرح  
بالقوة فلا بد من فريسه  
صنعت خلاف الإجماع وإن  
أنهم وظاهر المتن حل الصيد  
من ذكر قبل الإجماع يرى  
أوجاهته وهو ما ذهب  
المجموع قال أم المميز فعمل  
مطلوبه قطعاً ونزع فيه  
الاذنعي والمائل (ويحل  
مئة السهل) والوارد له كما في البحر على ما يأتي في الإطعمة

الآن قوله هما اه معنى (قوله فاستكسقط) أي لم يقتله ولم يحرمه اه معنى (قوله وأمر هذه  
البحر) ومن أورد المتن (قوله عليه) أي على قول المصنف ولو انعكس الخ (قوله ويجوز) أي قوله وصبرونه  
في النهاية (قوله ويجعل ما اصطاده) وكذا ما اصطاده الجبري بكتاب السلم حرم قطعاً اه عش (قول  
المتزوج ويجزى الخ) أي مذبوحه أو لاهو لا يخاطب بعمل ولا حرة وكذا يقال في قوله الذي يكره الخ  
اه رشدي (قول المتن ذبح مبيح الخ) أي وصيده وقوله وصبرونه أي أن كان مسلماً اه معنى (قوله  
في عدم مذهبهم الخ) الأصوب إسقاط عدم (قوله الآتي) أي قبيل قول المتن وتحل ميتة السهل (قوله  
الأولى) أي بالنسبة إلى حل صيده (قوله يطبق) أي قول المتن ويحرم في الميتة وإلى قوله وظاهر المتن في  
النهاية الآتية وقته إلى المتزوج وقوله البحر (قوله يطبق الذبح) أي بالنسبة لذبحه اه عش عبارة  
المعنى ويجزى غير المميز إذا طلق الذبح فإن لم يلق لم يحل نص عليه في الإجماع والمختص قاله البلقيني بل المعنى إذا  
ليطبق الحكم فيه كذلك وتقبل عن نص الإجماع وعما مر من عش فيحصل توقف السدع بمسألة  
يقتضي أن يبرر قيد الإطاعة فأنه يقتضي باختلاف الحيوان باختلاف الآله اه (قوله لا يميز لهما أصلاً)  
تقدير لمحل الخلاف عبارة المعنى ويجعل الخلاف في المذبوح والسكران إذا لم يكن لهما تمييزاً أصلاً كان لهما  
أدنى تمييز قطعاً لعل البغوى اه وقال البصيرى قوله كسبي ويمنون وسكران أي لهم نوع تمييز والألم  
بمذهبهم كما مرشده تعلي الشارح أي منع الإسلام بقوله لأن لهم قصد أو ارتضى الجلة فبصورة سم  
قوله أو يمنون قال الدلاوي ينبغي أن يحل ما لم يصر مقبلاً كالحشبة لا يحس ولا يدرك ولا فكاكاً ثم اه  
وقال سنده في السكران اه وهذا خلاف ظاهر المتأخر صرح بشرحه الآن بعمل المتن فيها على أدلة  
الكاتب والمثبت في كلامه على أدلة الجزئية المحسوسة كما مرشده ما نقله عن سم عن الطبراني  
(قوله نعم بكتاب الخ) أي كلما ذبحوه اه عش (قول المتن) تكره كذا في (معنى) ظاهر موله بصير على  
الذبح لكن مقتضى التعلي خلاصه لعل وجه الكراهة فيه أنه قد يفتى في الجلة وتباس كراهة كل ما ذبحه  
غير المميز كراهة كل مذبوح الإجماع إلا أن يقال إن هذه الكراهة في ذلك ما ذكره من حيوان الخلاف في  
مذبوحهم بخلاف الإجماع فإنه لم يذكر خلافه في حل مذبوحه اه عش (قوله ويكره) أي بإرسال كلب  
وغيره من الجوارح اه نهاية (قوله نحر الجراح) الأولى نحو الكلب (قوله في ظلمة) أي أومن وراء  
شجر أو نحوهما اه نهاية (قوله وظاهر المتن) أي قوله قال في المتن والنهاية (قوله حل صيد من ذكر)  
أي الصبي والمجنون والسكران الغير المميزين (قوله وهو ما ذهب إليه) خلاف ما اقتضاه كلام أصل الروضة  
وحرمه في الرض فقال لأصدهم أي المجنون وغير المميز والإجماع أي لا يحل اه سم وعبارة المتن وقول  
الروضتوا أسهل أن الوجهين في الإجماع يرى أن ما اصطاده الصبي والمجنون لا يلزم منه الاتحاد في الرجوع وإن  
حرمه به المرقى في روضته على الاتحاد أو ما ذبحه الآخر فقول روات في نفسه إشارة بالمجنون (فرع) قال في  
المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذبح كذا الرجل العاقل المسلم ثم المرأة المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكلب ثم  
المجنون والسكران اه قال شتوا والصبي غير المميز في معنى الانسرين اه وقوله قال في المجموع إلى قال  
شتواني سم عن شرح الروض مثله (قوله قال) أي في المجموع (قول المتن) يحل ميتة السهل والجراح  
بالاجماع سواء أمأ ما ياسب أم لا وإن كان قطع الأولى في العزم كما كتب اه معنى (قوله وأمر الاله) أي قوله  
وأعلاه في المتن (قوله وأمر الاله الخ) عبارة الثانية بالاجماع وسواء في ذلك ما صدح حيواناً وما مات حنق  
أنفه أي بلا سبب أو سم السهل يقع على كل حيوان البحر حيث كان لا يعيش إلا نفسه وأذا خرج منه صار  
صبيح عيش مذبوح وإن لم يكن على صورته المشهورة اه بل وإن كان على صورة الأيو كل في البر ككلب

وتكره كذا في الخ (الفرع) في المجموع قال أصحابنا أولى الناس بالذبح كذا الرجل العاقل المسلم ثم المرأة  
المسلمة ثم الصبي المسلم ثم الكلب ثم المجنون والسكران اه والصبي غير المميز في معنى الانسرين شرح الروض  
(قوله وهو ما ذهب إليه) خلاف ما اقتضاه كلام أصل الروضة وحرمه في الرض فقال لأصدهم أي

وان طمأنانه صلى الله عليه وسلم أكل من الثمرين بلذنتوهو لحوت الذي طما وصلى (والجراد) الثمر العجم لعل لامتثان الحوت والجراد  
واغلافة وقفته على ابن عز لا يؤثر لان هذه الصفتين الصلتي في حكم المرقوع ولا يصح تشبيها في حوف الجراد وصره ان السمل العجم ورس  
ذبح سمك كبير بطول يقاوم يظهر ان المراد بضعفته كما ورد في تعليمه بالاراحة ثم ان كان في قوفه على خصوص ذبحه بخلاف  
انجبتين خصوصه ورسن ذلك اختلافه ويكره ذبح غير موكان وجه الكراهية ما يسه (٢١٧) من اجماع قوفه على ذبحه موحيته

والسر ادها خلاف الاول  
ولو تعرفت بمكة وتقطعت  
بحسب ما جرى حرمته ولو روع  
في اعتبار التقاطع بحجابان  
العلم انما صارت كالروث  
ولا تكون مثله الا ان  
تقطعت وما يجرد التفسير  
فهو بمنزلة لثنت الصم او  
الطعام وهو لا يحرمه (ولو  
صادها) اوضح السمك  
بحسب حلل منتهيا لم  
يؤثر فيها فانه لم يفتنة  
كلامه اذ روضة تقرر حرام  
قته الحرم على غيره ولكن  
قال الباقين المعتدلة لا  
يحرم على غيره اه وقد  
تناقض المجموع في كسر  
الحرم ليس صوابا لكن في  
الحل جعله السواب وفي  
الحرم جعله الاظهر وبه  
يسلم ان المتمدن الاول  
وجبت فليكن المعتدلة  
أضا يباحس ان كلالا  
يتوقف على ما فيه  
الحرم فيه (وكذا) حل  
(الرد والتلزم من الطعام)  
وان التي وكان تولى صنفه  
بعد الفاته لم يظهر  
خلافا لروايتي لان القام  
وقوله من منتهى لادجه  
لكونه سياتي بغير محمول  
فما استدلنا به ان كلهم

وأدى ع (قوله وان طما) عبارة الغني سواء أكان طافيا أم راسبا خلافا لابي حنيفة في الطاق اه  
(قوله الذي طما) أي فوق الماء على عليه (قوله واعلا) أي الحب المذكور (قوله وصغار السمك)  
أخرج الكبير اه سم (قوله ورسن) أي قوله وكان وجه الكراهية في انما يتولى في الاقوله ويظهر الى  
ويكره (قوله ورسن ذبح سمك الخ) والاولى أن يكون الذبح من ذياه واصل ذلك فيها وعلى سورتا السمك  
المعروف اماماهو على صورة حمار او ادى غنيته أن يكون الذبح في حلقه وأولته كالمياه انما البيرة اه  
عش (قوله الصالح) أي في تصبيل المسنون (قوله وكان وجه الكراهية) عبارة الغني والاشي لانه  
عنت وتعب بلا فائدة اه (قوله لها) أي الكراهية (قوله وروز الخ) وافقه الغني فقال بوش حل  
ميتة السمك مالم يوجد سمكة ميتة في صوف أخرى فصل كلما ماتت حشف فها الآن تكون متغيرة  
وان لم تقطع كقوله الاخرى لانها صارت كالروث والقي اه (قوله الممن ولصاها الخ) غاية اه عش  
(قوله على غيره) أي نصير الحرم القاتل (قوله لكن قال البلخي الخ) وافقه الغني فقال لو ما قبض الحرم  
الجراد فحرم معطيه وأما غيره فليس قولان أحدهما أنه لا يحرم معطيه وحرمه في المجموع اه (قوله في كسر  
الحرم الخ) أي في حله لغیر الحرم (قوله لكنه في الحل) أي حل المكسور على غير كسر الحرم (قوله به  
يسلم الخ) أي بما ذكر من جعلين (قوله الاول) أي الحل (قوله فليكن) أي الاول للمتمدن اه أي في  
جراد قته الحرم (قوله ان كلالا) أي من الجراد والبش (قوله وان التي الخ) أي الطعام (قوله بجذ  
الاول بعده (قوله لثنت) يوزن كرم (قوله الممن تكل) أي وجب اه معنى (قوله لثنت وفاكهة) وأما  
بعض المتأخرين من العلم بالرد والتلزم من الطعام الثمر والبقلا والموسلا والخطوفان السوس فيها اه (قوله  
والنهاية ويقاس بالرد والتلزم من الطعام الثمر والبقلا والموسلا والخطوفان السوس فيها اه (قوله  
لان الغالب الخ) فطلق الاكل مما لا يكتفي لصدقه بما كسبه بعد ان راد عنه اه سم (قوله فخص الخ)  
أقر ما في عبارته وقضيته التعليل انه اذا سهل تجيره كالشجر يحرم أكله صفة قال ابن توبة وهو ظاهر  
أي اذا كان لا مثاقفة اه (قوله كسبته الخ) وقا قال الغني وشلا قالهاية عبارة بوشل ماذا كرهت  
لم ينقله من موضع الى آخر ولم يغيره ولا حرم قال الرشدي قوله ولم يغيره اما اذا غيره فانه يحرم ما قبله  
لخاصته حيث يشاء كما يرى في الطهارة ولكن هذا انما يكون في المائم كغيره يظهر فليراجع اه (قوله بان  
الضرر وفعنا أكد) لان وقوعه بالانفس له مسألة عكن صون المائم عن كثرته بخلافهنا (قوله لاثم)  
يشمل اه سم (قوله قال البلخي لوزقه الخ) اعتقده النهاية كغيره وكذا الغني عبارة وخرج قوله معه  
أكله منه وادفعهم انما ساءه واستقاره وكذا الوجهان من موضع الى آخر كما قاله البلخي أو تقي بفسه ثم  
عاد بعدا مكان صوته صوته فليجته بعض المتأخرين اه (قوله أو تعاد) لعل أوها التنبؤ ببعض التغيير ولما  
الضنون وغير الميزر والاعى أي لايحل (قوله وصغار السمك) أخرج الكبير (قوله وكان وجه الكراهية  
ما منه الخ) طهارة في شر الروض بانه تعب بلا فائدة (قوله وروز عني اعتبار التقاطع) الذي اعتبر في الروضة  
ولم يتصرف في الروض (قوله وآثر ذلك لان الغالب في حق المفردة يؤكله) فطلق الاكل مما لا يكتفي  
لصدقه بما كسبه معه بعد ان راد عنه (قوله كسبته اه اذا كثر ويحرم) كتب عليه مر (قوله لاثم) يشمل  
(قوله قال البلخي لوزقه الخ) أو تعاد الخ كتب عليه مر

نن وقد صدر جوابي اه كذا (تكل وفاكهة) قوله في قوله التمر والحب (اذا اكل معه) ولو ادى اذام ينزردوا وذلك لان الغالب في غير  
المفردة بانه يؤكله (في الاصع) لعدم تجريره أي بان من شأنه ذلك فخصه اه اذا سهل فصله ككود نحو التفاح وسوس نحو النول ثم فيه  
نظر كسبته اه اذا كثر وغيره كسبته تفسر لهما لانه بطرق بان الضرر وهما اذا كثر وسوس ثم حوزنا كذا الحل واللبث ههنا لاثم قال  
البلخي لوزقه الخ أوها من موضع من الطعام لا تثر

سوم في الاصح ويبنى حمله على ما ذكره عنه ثم قال الموان خلقنا في الانس والجان ما تشاؤون منه اذا انفصل ويجاد لبعض لان العلة هنا  
غيرها ثم اما التفرقة منه فخصر وان كانا معا لمعتا من ان ماتوا الانفلاستقاروا ولو وقع في صل غل وطلع جازا كما اورد في قول فلاحه قوله تشبه  
كذلك غيره غير واحد وفي نظر ظاهر اذ العلة ان كانتا استتلا في تضييق الفرق مع علمه بما ياتي في قوله الباء او فيه فغاية من ان يتقدم لها  
ما لا يردى لاجل اكلها مع ما تنبذ في ان (٣١٨) في نفسه ثم اتى بعضهم بانها ان تعدت لتقليصه من ان يظن بمنعزل راحل اكله معه اوفى

[illegible]

بعضه لا يضره (صدا متوحشا) وهما اذا اوشاقت فبهم) وغير من كل محد يحسن ولو غير حديد (أو أرسل عليه عارضا صاحب سامن  
يده وياتي في الحال) بان ينق في سبب استمرقوا لا شرط في صفة ان غير عليه وسيد كراهه يكتفي حرج بعضه الى الزحف وان لم يذف (حل)  
اجتا في السنن وحش ونظر المصنف في روى الجهر الزنادي اليهم وقيل في سبب غيرهم وروا بالاضافة أصبت يقولنا فاذ كراهه على كل  
ولا تطلق خبرا في تعقيب السكاكي ولو فصل بين عمل وعمل ولا اعتبار بعدم التقدير عليه (٢١٩) حال الامانة فلا يرى نادا في مقتدوا

عليه قبلها لم يعمل الا ان  
أصاب منه أو مقدروا  
عليه فصار نادا عند حال  
وان لم يصيب فمضبو لا  
يشكل اعتبارها باعتبار  
حل المناكحة وان لم يفعل  
الى آخره فكل ما لم يكن  
الفرق بان الفتوة قسبية  
لاستقلالها باختلاف  
الاشخاص والادوات فاعتبرت  
بالحل الحقيقي وهو الاصلية  
ولا كذلك محل المناكحة  
فاعتبر وجود قصد السبب  
الحقيقي ومقدمة اماميد  
تأني فكيف مقتدو عليه  
لا يصل الا بذهبه ويبحث  
لا في اشتراط روى المالك  
أو غيره قصد حفظه عليه  
لا تعديا هذا روى في  
بانفسه من حيث هو لا  
يقدر المالك لثبوت مقتدو  
فما التعدي على ان يظهر  
الحديث وكلام الاصحاب  
انه لا فرق (ولو روى بعير  
وتصرفه في نحو شرط  
عن قطع حلقوم مومنه  
فكذلك في حله بالرى  
لحديث فيحمل على ذلك  
وكذا بالرسالة السكاكي قلت  
الامع لا يحمل (المراد  
بالرسالة السكاكي) الجارح  
عليه (ومحمدا واني

بمعامل أي اسما ربه يحرم مبدل الاعشى (قوله متوحشا) وهو الذي ينفر من الناس ولا سكن اليهم اه  
عش (قوله المتند) أي هرب اه نهاية عبارته أي ذهب على وجهه شارب اه (قوله المتناحره) أي  
من سباع أو طيور اه معنى (قوله المثنى شامس يده) أي - لثا أولية وأغير ذلك معنى ونهاية (قوله ان قدر  
عليه) أي حيا اذا لم يقدروا وسيله حكمه مما يلي اه سم أي آتفا (قوله بما فيه) أي بالبعير وقوله غيره  
أي كالشاة والبقر (قوله من يحمل الخ) بفتح الالفين (قوله ولا اعتبار الخ) في قوله ويبحث في النهاية والمغنى  
الاقوله ولا يشك في اما صيد (قوله ولا اعتبار) أي في نحو التوحش (قوله فلا يرى نادا الخ) (فرع) حال  
عليه وان ما كره فرما فاما ما بسبب بصيبت انقطع كل حلقوم مومنه يشك وان أصاب غير المذبح فان  
كان يجهي الناد بحيث صار غير مقدور عليه لم يمسك بالاشياء في العمل كان الا فلا ولو تدعى اماميد في المذبح  
لكن بحيث يقطع بعض الحلقوم الذي يقطع فهل يتعين في الحل المالك المذبح أو لا لان قطع البعض من  
الحلقوم المار به ليس في حقه صرافة فلا يدين اماميد وما صلية غيره من نظر وفيه الثاني وقفا هو اه سم  
عبارة عرض (فرع) وقع السؤال في القوس على ما صالطه حيوان ما كره فضر به بسبب قطع رأسه  
هل يعمل أولاهه نظر والظاهر الاول لان قصد المذبح لا شرط وانما الشرط قصد الفعل وقد وجد حل وبنق  
ان مثل قطع الرأس ما لأصاب غير مقة كبد ولا فخره ومات ولم يتكس من بصلاته غير مقتدو عليه اه  
(قوله ومقدمة) أي كرسال نحو السهم (قوله اماميد تانس) أي بان سولا ينفر من الناس اه عش  
(قوله ويبحث الاذرى) انظر الى الخ (قوله حل النابجاري (قوله أو غيره) هل بشرط اذن المالك له وقد  
يقال لا يجوز حيا الا بغيره اذ من المالك فانه حصل كجهر ظاهر اه سم ولا يخفى انه لا تناسب كذا بينهما  
قول الشارح لا تعديا على ما عرفت في الدلالة في فله موافق وتؤيده (قوله انه لا فرق) أي بين التعدي  
وعدمه (قوله المتند وروى) أي سقط اه معنى (قوله لم يدين) أي الحل بالرى وذلك لما حديث  
ماسد كره في شرحه وكيفي في الزناد الخ لا نسب ذكره هنا كافي النهاية ثم الا حله عليه هناك (قوله على  
ذلك) أي المذبح كورن المتدري بالناد (قوله المثنى بالرسالة السكاكي) أي نحوه اه نهاية (قوله صاحب  
العر الخ) عبارة للمغنى وهو بغيره من يستل وبان من يلاطه من شان صيدا واحدا أو لثان شافى زمانه  
صاحب السر وغيره القائل لو احترقت كسب الشافى أمليتها من حفظ اه (قوله في انه) أي الشافى لم  
يصعبه أي الحلية (قوله ولا فرق السهم بانه الخ) عبارة عن الفرق ان الحلية يستباح به الفزع مع القسوة  
يختلف فعل الجارحة اه (قوله على أمكن الخ) عبارة للمغنى (تنبيه) كلام يفهم انه متى أمكن ونهسر  
ذلك كان غير مقدور عليه وليس مرادا بل لا بد من تحقيق العجز عن شفاء الخال اه (قوله أي الصدا) أي قوله  
للحديث في النهاية (قوله به لمة تم نون) عبارة للمغنى بجملة وفون تحطمن العيون ويجوز فراهه بجملة  
ومثلة من الثوب اه (قوله المثنى يستقبله) أي مثلا اه معنى (قوله المثل المقتدو) أي حكمه كحيوان  
مقدور اه معنى (قوله اما اذا تعذر حلقه) أي بحسب العرف كان لا بد من كفي ذلك الوقت ولو شدة  
الدور وما اذا ترك رجعا استقر في محل آخر غير كفي غير الوقت الذي يذله فلا يكف الصرا على صروبه

(قوله ان قدر عليه) أخرج ما اذا لم يقدروا وسيله حكمه مما يلي (قوله أو غيره) هل بشرط اذن المالك له وقد  
يلا لا يجوز حيا الا بغيره اذ من المالك فانه حصل كجهر ظاهر (قوله بان سله من حيث هو الخ) يتألفه

صاحب السر عبد الواحد أو الحسن بن غفر الاسلام (والشافى) صاحب الحلية محمد بن احمد بن الاسلام لهذا الشيخ أبي اسحق والنزاع في انه لم  
يصعبه لا يفتق المراء (قوله) وقفا السهم بانه يتابعه كاتسب القسوة بخلاف نحو السكاكي (وقيل يتسر) حتى أمكن ولو بعسر (الحقوة)  
أي الصدا أو الناد (بعدوا واستأمنه) بجملة تم نون أو بجملة تمثالة (عن) مستقبله مقدور عليه لا يخلل الا بغيره من حيث ما اذا تعذر حلقه  
حلا فحصل بأي جرح كان كجهر (وكيفي) الصدا التوحش (والنادو التردى

مخرج بعضه الى الزهون) كيف كان (٣٢٠) الحديث الصحيح لو لمعت في نقضها لجرأك أي التردية أو التوحشة كما قاله أبو داود والنادق

كذلك ومنه ما لو أذبح دجاجة ففترت منه لم يكن تسدونه عليها لأنك ولا يعين اه عش (قولنا أنت جرح) يغني الجرح مصدر جرحوا ما بالضم فهو اسم صام على الجأى أي لا تراخى من فعل الجرح اه عش (قولنا أنت بغض) أي غالباً اه معنى (قوله كيف كان) أي سواء أذنب الجرح أم لا اه معنى (قوله الحديث الصحيح لو لمعت) أي جواب يا رسول الله أما تكون إذا كان لا في خلق والجملة اه نهاية (قوله أي التردية الخ) تفسير اضمر تغذها عابرة النهاية قاله أبو داود وهذا لا يصح إلا في التردية ولو لمعت عش اه (قولنا أنت وقيل بشرط) أي في الرى بسهم اه معنى (قوله أي قاتل) أي قوله وبطرف النفس الاقوله أو نحو نادى بما سر وقوله ونفقه الى وتكنى وقوله وما يغلب الى فان شك (قوله ولو تردى) الى قولنا أنت ومات في النهاية (قوله خلا) ومات الاسفل يشق الاعلى لم يحل ولو دخلت الطعنة لم يشك هل مات أم لا أو يا قاتل لم يحل كما هو تفسيرنا في فتاوى البغوى اه معنى (قوله وان جعل ذلك) أي وجود الاسفل (قولنا أنت وأرسل) أي الصائد كلياً أو طاراً رأى معلماً اه معنى (قوله أو نحو نادى) انظر المراد وهو التناصير والنهاية أو بصيراً أو نحو وتغذو لحوقه ولو بالاستعانة اه وهي ظاهرة (قولنا أنت صابغة) شامل لما إذا كانت الاصابة يجرح مرقق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ أنه لو مات بالزخم مع كنه من ذبحه لم يشك لم يحل اه سم ويأى عن النهاية يتأبصر بذلك (قولنا أنت لم يدرك فيه) أي الصائد القصد اه معنى (قوله منه) أي الصائد (قولنا أنت بان سل السكين) أي كل من الخ أو شاف الزمان أو مشى له على هيئة قوله اه صا اه معنى (قوله يطلب المذبح الخ) أو يتناول السكين اه معنى (قولنا أنت حل) أي في الجميع كالزمان ولم يدرك حياه اه معنى (قوله هو كذا ولو شك الخ) عبارة الخفى ولو شك بعد موت السبيل تصرف ذبحه لا مل في الظاهر لان الأصل عدم التفسير اه (قوله هل يمكن) أي هل كان ممكناً (قوله أي الخ) أي حل احاط الخ (قوله على السبيل الظاهر) وهو آلة الصيد نحو السهم ونحو الكلب (قوله ويحسب) أي قوله ويرفق في النهاية الاقوله ونفقه الخ وتكنى وقوله واقلب الى فان شك (قوله فيما إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة) عبارة الخفى إذا وجد فيه حياة مستقرة اه (قوله أنت عر السكين) كذا في النهاية وصاروا الخفى أن يذبحوا في مستقرين في النهاية امر أو السكين على مذبحه لم يحده اه وهي معقود بصاروا روضة فان لم يفعل وتركه حتى مات فهو حلال اه فتعين ان الكلام فيها فيه حياة فكيفنا فيه مستقر فخلاص ما لم يبق فيه حياة بالكيفية فلامعنى لا سر أو السكين عليه وان أو همت بصاروا الشارح اه سيد جرح وقوله صاروا روضة الخ عابرة النهاية بقوله وقوله فتعين ان الكلام فيما الخ يصر به ما قلنا من عبارة النفس (قوله وتعرف الخ) عبارة الخفى والجملة المستقرة فرائز وأمارات تقبل على التلقين بقا حياة تدرك ذلك بالمشاهدة من أماراتها الحركة الشديدة الخ وصاروا الخيفة المستقرة فما وجد معهما الحركة لا اختيار به بقرائن وأمارات تقبل على أمارات الحيات المستقرة نفسى الباقى الخ وجهان يذبح أو نحو ما شرحنا كذا في موضع نفسى التلقين معهما سمع ولا بصاروا لا كتناسل اه (قوله بعد القطع) أي قطع الحلقوم والمرى نهاية ومعنى (قوله أو الخ) اه سقطة الخفى والنهاية فتأمل (قوله أو تغير اللحم الخ) أي بعد قطع الحلقوم والمرى عنها يتغير (قوله ونفقه) الروا في معنى أو كغيره ما شرح الروض في موضع اه عش وقضية قول الشارح الا أن من الثلاث أنه مجناه (قوله وتكنى الاولى) أي الحركة الشديدة وحدها هو ما يغلب الخ من ذلك كما في قبيل قولنا أنت إذا لم يتقدم ما يحل عليه الهلاك (قوله فان تناول الخ) أي في حصوله الحياة المستقرة ولم يتجره وكذا الخصال الخ من حرم نهاية ومعنى (قوله ولا يشترط عدو) أي سر عشرين الرأى والمرسل بكسر السين عش وسر ورشدى (قوله فاصابه) شامل لما إذا كانت الاصابة يجرح مرقق وقضية ذلك مع قوله فان لم يدرك الخ أنه لو مات بالزخم بعد كنه من ذبحه لم يشك لم يحل (قوله ولا يشترط عدو) من الصائد

معنى التوحش) وفصل بشرط) جرح (مذقة) أي قاتل لا غير ارسال الجرح لا يشترط فيه تدفيع جزاء ولو تردى بعير فوق بعير فنفذ الى جرح الاعلى لا أسفل حلاوان جهل ذلك كالموت من ذنن صيد الآخر (واذا أرسل سهما أو كلباً أو طائراً على صيد) أو نحو نادى بما سر (فأصابه ومات فان لم يدرك فيه حياة - مستقرة - قبل موته (أو أدركها) قبل موته (وتعذر بجهل صيد) بغير (سبيل) بان سل السكين) أو اشتغل بطلب المذبح أو يتوجه للقبلة أو وقع منكسراً فاحتاج لقلبه اعقد على المذبح (فان قيل إمكان) لحيته (أو لمعنت) منه شبهة أو حال يمتد به حائل كسبح (ومات قبل القدر نهاية حل) لعذره وكذا لو نكح هل يمكن من ذبحه أولاً أي على الحل السبيل الظاهر ويحسب فيما إذا لم يدرك فيه حياة مستقرة أنت عر السكين على مذبحه وتعرف بأمارات الحركة شديدة بعد القطع أو الجرح أو تغير اللحم ونفقه أو صوته خلق أو بغاه اللحم على قواصه وطبيعته وتكنى الاولى وحدها وما يغلب على التلقين بقاؤها من الثلاث

الاخ فلا شك في كونه لا يشترط عدو بعد اصابه بهم أو كلباً يعرف يتوبين وجوب عدو وقت صله ادراك الجمعية على خلافه بالله لم يحصل منه ما يقوم مقام عدوه وهنا محل من ذلك وهو ارسال الكلب أو السهم البغلى بكلف غيره



وأيا هذا يكثر حتى في الوقت الواحد فلا يخف العدوى كل مرة تلتقى مشقة شديدة لا تحتمل بخلافه من قبل قوله فأصابه وإن لا يستقيم جعله  
 مودا والتقسيم الذي من جعلنا ذلك أدركوه بعد استقره اه وهو غير مدعيه عطف على الأول والصريح أنه وجدنا ما به ومن هذا  
 صادق بما إذا جعلنا ما يستقره أولا (وإنما لتقصيره بأن لا يكون معه سكن) (٢٣١) وهي تذكر وهو الغالب وتؤيد حيث بذلك  
 لأنها تسكن حروا لحاجة

(قوله وأيا هذا) أي الاصطلاح (قوله بخلافه) أي العدوى أدراك الجمع وكان الأولى إيقاظه في حروا بإع  
 الضمير إلى الإدراك (قوله قبل الخ) واقعة المصنف (قوله الذي من جعلنا الخ) عبارة المصنف فان هذا إدراكه  
 بالحاجة المستقر وتوالت لا ينافيه وهو على الحز والشرح والروضة فأصابه ثم أن قول المصنف الخ اه  
 (قوله وهو) أي الاعتراض المذكور (قوله فانه) أي المصنف (قوله أولا) في تأمل الأولى لأن يقول بما  
 تخلت الحاجة المستقر فيهنما وما لا (قوله لتقصيره) أي السائد بأن أي كأن اه معنى (قوله مذكر)  
 إلى قوله وهو معنى في النهاية بأنه إلى أن يصحها (قوله وتؤيد) وقد استعملها المصنف هنا حيث  
 قاله مع سكن ثم قال فغضبت بها استعمل التذكير فقط في قوله بعد ولو كان بعده سكن فسقط اه معنى وفيه نظر  
 (قوله ومدي) عطف على ذلك (قوله المتن أو غصبت) بضم الغيم أوله أي أخذها منه غصبت أوله تصح  
 محدودة وأدفع نظرها اه معنى (قوله بضم) إلى قوله ولولا أراض الخ إذا ما غصبت بعد ما غصبت نزلوا اتخذ  
 للسكن نغما معنادا فغضبت لعارض حل بالهذه التعبير بالتقصير ينعى ذلك الزكشي اه (قوله المتن  
 في الغمد) بفتح الغم فمجمعة مسكورة معنى وحمل (قوله ولولا عارض) تكرار اه ع (قوله ولكن بحث الباقين  
 الخ) عبارة النهاية في ترجيح الباقين الحل فيملاو غصبت به الرى أو كان الغمد معنادا غير مضى فغاض لعارض  
 اه ومنه ما يشعر بل باليه وهو وجه اه سيدهم وقال ع (قوله أوله) أو كان الغمد معنادا الخ معتمد  
 اه (قوله فيه) أي التنبه لعارض بعد الإصابة عبارة الثاني نزلوا اتخذوا للسكن نغما معنادا فغضبت لعارض  
 حل بالهذه التعبير بالتقصير ينعى ذلك الزكشي اه (قوله لتقصيره) لأن من حق من يعاقب السيد  
 أن يستعصم إلا في عدم موافق وقوفها من دعوتها لتقصير معنى ونهاية (قوله وقد يفرق الخ) بهذا  
 لا يأتي على ما عيها الباقين من أن غصبتا بالرى لا يعنى الحل فانه عالتسوية بين الغصبت والحيلة فانه من  
 كانتا الحيلة قبل الرى استجبت إلى الفرق اه ع (قوله بأن غصبتا عاتد اليه) أي وصفه بكونها غصبت  
 منه فغصبت لتقصير اه ع (قوله ولولا الخ) أي وإن لم يرد به ما فرقته (قوله المتن ولولا رما) أي الصدر  
 فقه اه قطعاه نصفي أو فقه لا معنى (قوله معنى) أي الخول المتوحد كافي للمضى الاتوجه كافي به في اليمين  
 (قوله المتن حل) لكن ان كانت التي مع الرأس في صورة لتفاوت أقل بل لا خلاف فان ذلك يصري بحري  
 الذي كانوا كل المكس حلا أيضا خلافا لا يحنف فهو إحدى الروايتين من أحد اه معنى (قوله المتن ولو  
 أبان منه) أي أزال من السيد اه نهاية (قوله أي فاعل له صلا) عبارة أنها في تعريف وإن في الحل محل  
 العضو الخ أما إذا لم يمت في الحل أو أمكنه ذلك ونحو كسحت ما نفل ليل اه (قوله للمار) أي أغلاني  
 قوله ويكن في السيد المتوجس والنداء الخ (قوله أن يحل ذلك) أي نحو السيد (قوله بالذبح) أي في الصورة  
 الأولى أو التذيق أي لتألف مقام الذك في الصورة الثانية اه معنى (قوله إذا ذاب الزم) أي بالجرح  
 الأولى في الصورة الثانية وقوله فبعض الزرع أي لا يجرى الجرح الثاني لأنه مقدور عليه وفي نهاية (قوله  
 المتن حل الجسم) أي العضو واليد اه معنى (قوله المتن وتقتل بحرم الضو) أو ما ياتي باليد فصل زما  
 اه معنى (قوله وهو الاصم) أي قوله قال بعضهم في النهاية (قوله وهو الاصم الخ) وهو الماعز اه نهاية  
 (قوله وغيره) أي الشرحين والمجموع نهاية معنى (قوله لانه أبين من حى) فأنتم ما لوضع السبعة ثم  
 فضعوا لعل الآلة نها ينعوى (قوله المتن فدر عليه) أي وجهه حاشية فتروقت استدفعه اه معنى  
 (قوله المتن فقلع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسا وعقنان في كل علق حلقوم ومري فغضب في أن يقال ان  
 (قوله بقطع كل الحلقوم الخ) لو خلق له رأسا وعقنان في كل علق حلقوم ومري فغضب في أن يقال ان

(٤١٠) - (شر وافي وابن قاسم) - (ناسخ) حى (وحل الباقي) لوجوده كانه بالذبح والتذيق اما  
 اذا زمنه فبعض الذبح فان لم يكن من ذبحه وان بالجرح الأول (حل الجسم) لان الجرح السابق كذب الجرح (وقيل بحرم العضو) وهو  
 الاصم كافي الروضة وقهره لانه أبين من حى (وذك كلة كل حيوان) يرى وحش أو نسي (فقلع بقطع كل الحلقوم وهو حى) أي النفس يعني

كانا أصليين فلا بد من قطع كل خلقوم ومرى من كل عتق وان كان أحدهما زائدا فان علم بالعلمين بالأصلي وان اشتبه بالأصلي لم يخل بقطع أحدهما لاحتماله الزائد ولا قطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض التبع الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التفرع كقولنا فان التبع حرمه وأغضه في محل آخر ويحتمل أن يخل بقطعهما لأن الزائد من جنس الأصلي وكذا الأمر فيما لو خلق له مريشان ولو خلق حيوانان ملتصقان وما كمل التعيين لتخصيص فهل لكل مالت ذبح منكبه أو فصوله من الآخر وان أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو من أعضائه أو منفعته كان لا نسيان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى إلى تلف ملك بلوه أخذنا من قول ابن القطان أن البدن الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام وألانيه نظر والاول غير بعيد ه سم **قوله** (ومنه) أي الملقوم **قوله** (الثاني) أي المرتفع **قوله** (المصل) أي كملت فهو كناية عن القرب والافلا اتصال حقيقة كالمشاهد **قوله** (بأنهم) أي آخره **قوله** (وهو يسمى الحرقعة) وهي بفتح الحاء والقاف حرقعة الحنجور له فموس **قوله** (فيه) أي المستدر **قوله** (ان لم يفرغ من الخ) يعني ان لم يكن من غير أن يفر السكين عليه ولم يفهم بها **قوله** (أسميا كلام الأتوار) عبارة عن الخس طبع ثملهما وتولدت منهما أذن أحدهما شيئا وان قل ومات الحيوان وانتهى إلى حركة الذبح ثم قطع الباق حرم وكذا لو خرج السلاح من رأسهما أو من راس أحدهما ولو أضر السكين ملتصقا بالعين فوق بق الخلقوم والري وبأمان الرأس حرم اه **قوله** (بجفاف ما لا يقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الرض ولا يقع أي الرأس بالسان السكين بالعلمين أي فوق الخلقوم والمريء اه سم **قوله** (والخارج عنه) أي عن المستدر عطف تفسير لآخر اللسان **قوله** (ويسمى) أي آخر اللسان الخ **قوله** (وراء المرقعة الخ) أي في جهة الرأس **قوله** (وكل المريء) ولا بد من مباشرة السكين لهما حتى ينقطعوا فوقع من فسرهما كأن قطع من الكنف لم يصل لهما قوم والمريء لم يخل المذبح (فرع) يحرم ذبح الخيول غير المأكول ولو لادارته كالخاوازين مثلا اه عش **قوله** (بالهزم) على وزن أمير اه فاموس عبارة عن الغني بفتح ميم وهو آخر ويجوز تسويله اه (قول المتن بجري الطعام) أي من الخلق إلى العادة اه معني **قوله** (والشراب الخ) أي قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المعنى الآتية فلو ذبح الوجود الحلق وقوله خلانا إلى خروج وقوله وانتهى إلى فعل **قوله** (موج) أي مصرع الموت وسويله **قوله** (حرم) أي عن عش ما خلفه ذلك بل اعز **قوله** (وجود الحلق الخ) عطف على تمهيد **قوله** (قاله الامام الخ) وفي زيادة الرضه في باب الاضحية تأمضي ترجعه اه معني **قوله** (وهو المعتمد) خلافا لظاهر من صريح النهاية **قوله** (التي تحمله) أي الذبح بقطع الخلقوم والمريء جميعا **قوله** (وساوي) أي في شرس وأن يحدثه فنه **قوله** (ويحله ان لم يكن يتلذذ الخ) يفيد أنه مع التناهي لا بد من قطع الجميع قبل انتهائه لمخر كقبح ذبحه وأوضح من ذلك في

كانا أصليين فلا بد من قطع كل خلقوم ومرى من كل عتق وان كان أحدهما زائدا فان علم بالعلمين بالأصلي بالأصلي وان اشتبه بالأصلي لم يخل بقطع أحدهما لاحتماله الزائد ولا قطعهما اذ لم يحصل الزهوق بمحض التبع الشرعي بل به وبغيره وهو قطع الزائد وذلك يقتضي التفرع كقولنا فان التبع حرمه وأغضه في محل آخر ويحتمل أن يخل بقطعهما حالات الزائد من جنس الأصلي ولو خلق له مريشان ففنيان يقالان كانا أصليين وجب قطعهما وان كان أحدهما زائدا فالعلم بالأصلي فان اشتبه بالزائد لم يخل بقطعهما ولا قطع أحدهما على أي ماس مقرر ولو خلق حيوانان ملتصقان وذلك كلا ولا يحد في لكل مالت ذبح منكبه أو فصوله من الآخر وان أدى إلى موت الآخر أو تلف عضو من أعضائه أو منفعته كان لا نسيان أن يتصرف في ملكه على العادة وان أدى إلى تلف ملك بلوه أخذنا من قول ابن القطان أن البدن الملتصقين حكم الشخصين في سائر الأحكام وألانيه نظر والاول غير بعيد **قوله** (بجفاف ما لا يقع القطع في آخر اللسان الخ) قال في الرض ولا يقع أي الرأس بالسان السكين بالعلمين أي فوق الخلقوم والمريء **قوله** (وراء المرقعة الخ) أي في جهة الرأس **قوله** (وكل المريء) ولا بد من مباشرة السكين لهما حتى ينقطعوا فوقع من فسرهما كأن قطع من الكنف لم يصل لهما قوم والمريء لم يخل المذبح (فرع) يحرم ذبح الخيول غير المأكول ولو لادارته كالخاوازين مثلا اه عش **قوله** (بالهزم) على وزن أمير اه فاموس عبارة عن الغني بفتح ميم وهو آخر ويجوز تسويله اه (قول المتن بجري الطعام) أي من الخلق إلى العادة اه معني **قوله** (والشراب الخ) أي قوله فلو ذبح في النهاية وإلى قوله وفي كلام غير واحد في المعنى الآتية فلو ذبح الوجود الحلق وقوله خلانا إلى خروج وقوله وانتهى إلى فعل **قوله** (موج) أي مصرع الموت وسويله **قوله** (حرم) أي عن عش ما خلفه ذلك بل اعز **قوله** (وجود الحلق الخ) عطف على تمهيد **قوله** (قاله الامام الخ) وفي زيادة الرضه في باب الاضحية تأمضي ترجعه اه معني **قوله** (وهو المعتمد) خلافا لظاهر من صريح النهاية **قوله** (التي تحمله) أي الذبح بقطع الخلقوم والمريء جميعا **قوله** (وساوي) أي في شرس وأن يحدثه فنه **قوله** (ويحله ان لم يكن يتلذذ الخ) يفيد أنه مع التناهي لا بد من قطع الجميع قبل انتهائه لمخر كقبح ذبحه وأوضح من ذلك في

يجزله فتشوا ونحوه جازل بعضهم ومنه المستدر والتأني المصنوع بالعلم كأيدي عليه كلام أهل اللغة وتسمي الحرقعة في وقع القطع فيه هل ان لم يفرغ من شئ كأيدي عليه كلام لا سيما كلام الأتوار يختلف ما لا يقع القطع في آخر اللسان والخارج عنه على جهة الفم ويسمى الحرقعة بكسر الحاء والقاف كما في كنهه الصافي وهذا وراء الحرقعة السابقة (و) كل (المريء) بالهزم (وهو يجري الطعام) والشراب وهو تحت الخلقوم لأن الحياة إنما تنضم حالا بأنهما موار بشرط غرض الشط فلو ذبح بسكين مسيوم بسهم روح حرم ووجود الحياة المستقر عند ابتداء الذبح خاصة قاله الامام وهو المعتمد خلافاً قاله لا بد من بقائه إلى تحمله وسأني ندب اسراع القطع بقوة وتحمل ذهابه ودواخله ان لم يكن يتأني في القطع ينتهي الحيوان قبل غم قطع المذبح إلى حركة المذبح والواجب الاسراع فان تأني يند حرم تنصيره

وخرج بالقطع خلف رأس نحو بندقة فانه في معنى النطق بقوله عليه غير موقوف على كل ذلك بغيره وانتهى الى حركة المدوح ثم قطع الباقي فلا  
يحل تعلم انه بغير بقاء سبب من أحد ههنا الجملدة التي فوقه ما وفي كلام غير واحد أي (٢٢٣) فترى على ما قاله الامام كما هو ظاهر آت

من ذبح بكل قطع بعض  
الربيع ثم أخره فورا أو آخر  
فاته يمكن أن يقر بغير دفع  
الاول فيه حل سواء أوجدت  
الحاجة المستقرة عند شروع  
الثنائي أم لا وفي كلام  
بعضهم أنه لو رفع يده لخص  
اضطرار الحاجة فورا وأتم  
الذبح حل أيضا ولا ينافي  
ذلك قولهم لو قطع البعض  
من تحريم ذكاته كونه أو  
سببه فثبت الحاجة المستقرة  
فقطع الباقي كله من محل  
ذكاته حل لهذا هذا ما  
مفرع على مقابل كلام  
الامام وأما كون السابقين  
محرمان فقول الذين من ابتداء  
السابق فاضطرار الحاجة  
المستقرة عند هذه الأوجه  
وأما قول بعضهم لو رفع  
يده ثم أعادها لم يحل فهو ما  
مفرع على ذلك أو يحصل  
على ما إذا أعادها لعل الفور  
يؤيدها فتعسير واحد  
فيما لو انقلب شفرته فورها  
سلا أنه يحل وأيه بعضهم  
بان التحريم صرفا لظنه في  
الترتيب فيعبر في وسط الحلقوم  
ويستدفع به الناحية  
ثم يرجع الى آخره فيقطعه  
ومرأ أن الحنبلين يحل ذبح  
أصه الخارج بعضه وان  
كان فيه مستقرة  
(ويستحب ظلم الودجين)  
بفتح الواو والهمز (وهما

هذا ما يأتي في شرحه ولا فلاح من قوله نعم لو أتى الخ اه سم (قوله وخرج) التي في قوله في النهاية (قوله طلع  
رأس) الصفي وأو غير موقوفه بشي بشدة كيد أي فانه ميتة نها يتوضى (قوله وقد سر) أي في أول الباب  
(قوله ويحل ثلاث) أي كل الخاقود والري (قوله بعضا الخ) عبارة النهاية بالقطع بعضه وانتهى الخ  
(قوله ثم قطع الباقي) فانه اشارت الى أنه ضاع البعض الاول ثم قرأ في قوله لثاني مختلف ما لو رفع يده السكن  
وأعاده فورا أو سقطت من يده فاخذها ووقع في كاهه من غير أن يغيره وقولنا وأعادها فورا من ذلك  
قالب السكن لقطع باقي الحلقوم والمرى أو تركها لعدم حداثتها أو أخذها من غير هاتين وألا يضر اه عس  
وعبارة سم قوله ثم قطع الباقي أي بعد ترك القطع مع قوله أيضا أخذها مما تقدم من الكلام ومن التعسير  
بش اه (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل أو بعد الرفع على الفور أو أخذ من قوله الاتي أنفا أو يحتمل  
على ما لا أومع وجود الحاجة المستقرة اه سم (قوله سواء أوجدت الحاجة الخ) فصل الفرق بين الإيج  
بأن كالواو الثاني فانه لو سبب في شرع وان بعد شفرته ما يتبني في حله شبه على مخالفتها عند عدم الحاجة  
المستقرة عند شروع الثاني اه سم (قوله واضطرار ما) أي كل من اضطرر بالحوان وسقوط السكن من  
يده (قوله فأعادها فورا) ظاهره وان لم يتبق من الحاجة مستقرة فوجد عليه أو يصير به قوله ولا ينافي ذلك قولهم  
الخ فتأمل اه سم (قوله ولا ينافي ذلك الخ) أي ما في كلام غير واحد من عدم اشتراط بقا الحاجة المستقرة  
حين شروع الثاني ولهم ولو قطع البعض الخ أي المفيد لاشتراط بقائه من شروع الثاني (قوله لا نهذا  
الخ) على عدم المنافاة والمشار الى قولهم ولو قطع الخ (قوله فاولا الخ) أي التري (قوله كذا) أي لا ينافي  
ذلك (قوله هل ذلك) أي مقابل كلام الامام (قوله ويؤيده) أي الجمل المذكور (قوله وأيه) أي الجمل  
ويحتمل الإتيان (قوله دفع) أي الأمن (قوله جانباً) أي من الحلقوم (قوله وسر) أي أول الباب ان  
الحنبلين الخ أي فهو مستثنى عما نصابه من التخي وقد دخل في قوله فلو علمنا الذبح من بعض الجنين وفيه حجة  
مستقرة لكن يصح في زيادة روضه وسبب الكلام عليه مستوفى في باب الأظعمة اه (قول المتن  
ويستحب قطع الودجين) ولا من قطعهم ورام ذلك اه معنى عبارة عس والزيادة على الحلقوم والمرى  
والودجين قبل حصرها لانه زيادة في التعذيب والراجح الجواز مع الكراهة كما في خذ ما يأتي في شرحه وان بعد  
شفرته (فرع) لو اضطر شخص لكل ما لا يحل أكله لم يحل عليه ذبحه لان الذبح يزيل العسف وتلك ما لان  
ذبحه لا يشترط وقوع في ذلك تردد والاقرب بعدم الوجوب لكن ينبغي انه أولى لانه أسهل لخروج الروح اه  
(قوله بفتح الواو) التي في قوله وبما تشتمل النهاية في قوله والاصل التحريم في المتن الا قوله لما اه اللمتن  
وقوله فغشيت ذاك الا يتوقف قوله نعم الى من اه ((قول المتن في معنى المتن) أي من مقدمه اه نهاية  
(قوله وهما الودريان) أي في الآتي اه معنى (قوله أذهو) أي ضاع الودجين (قول المتن ولو ذبحه)  
أي الحيران الشد وعليه اه معنى (قوله لما فيه من التعذيب) والمعدل عن محل الذبح اه نهاية (قوله  
وأومع من ذلك قوله الاتي آخر الصفة) نعم لو أتى الخ (قوله ثم قطع الباقي) بعد ترك القطع لامع قوله  
أيضا أخذها مما تقدم من الكلام ومن التعسير بش (قوله قبل رفع الاول يده) يحتمل أو بعد الرفع على الفور  
أو مع وجود الحاجة المستقرة (قوله أيضا قبل رفع الاول يده) يحتمل أو بعد على الفور أو أخذ من قوله الاتي  
أنفا أو يحتمل على ما إذا أعادها على الفور (قوله سواء أوجدت الخ) فصل الفرق بين الإيج بالكال والثاني  
فتأمل ههنا في الصفة الثانية ما يتبني هاهنا على مخالفتها عند عدم الحاجة المستقرة عند  
شروع الثاني (قوله فأعادها فورا) ظاهره وان لم يتبق من الحاجة مستقرة فوجد عليه أو يصير به قوله ولا ينافي  
ذلك قولهم الخ فتأمل (قوله ومرأ أن الجنين) أي أول الباب

عرفان في معنى المتن يحيطان بالحلقوم وتدل المرى ومهما الوديان لانه من الاحسان في الذبح المأمور به اذهو أسهل لخروج الروح (ولو  
ذبح من قتله) أو من صلحه عقبه (عسى) لما فيه من التعذيب (فان أسرع) في ذلك (بان قطع الحلقوم والربى موبه مستقرة) ولو  
ظنا بقرينة

كلمة (حل) لان الله كاتمه قدس وهو حي (ولا) تكن به حيا مستقر فحينئذ بان وصل لمر كتمذبح لم ينتهي الى قطع المري (فلا) يصل لانه لم يستقر الى الذبح وما اقتضته العبارة من اشتراط وجود الحياة المستقرة عند قطعها مع وجودها غير مراد بل الشرط وجودها عند ابتداء القطع هنا بما لا يتعدى ان يضر انها لو لم تكن كتمذبح لما له بسبب قطع الفل ان أقصى ما وقع التعبد به وجودها عند ابتداء قطع الذبح ثم لو تاني بحث ظهر انها لو لم تكن كتمذبح قبل (٢٢٤) تمام قطعها لم يصل لتقصيره ومن انه لو شرع في قطعها مع الشرع في قطع القامصة فلا

حتى انقضى القطعان حل غير مراد ايضا بل لا يصل كما لو قارن بغيره فخرج اخرج حشونه بل اوفره مماه دخل الى الهلاك وان لم يكن مذهبنا لانه اجتمع مع البيع ما يمكن ان يكون له ارق اذ زهق والاصل القهرم بخلاف مسئلة التل لان التذبح وجد منه روحا حل تحقق الحياة المستقرة او ظن وجودها بقر يستقيم لو انتهى لمر كتمذبح بمرص وان كان سببه كل نبات مضر كافي بجهله لم يوجد ما يعلو عليه الهلاك فان وجد كانا كل نباتا يؤدي الى الهلاك او انهدم عليه سفاهة او حرم سبع او هرما شرط وجود الحياة المستقرة فيم عند ابتداء الذبح نعم لم ان النبات المؤدى لمر والمرض لا يؤثر بخلاف المؤدى الهلاك أي غالبيا يظهر اذ الاتصال الهلاك عليه الا حينئذ وكذا ادخال سكن ياذن تلعب بشلا لقطعها ماد انحل الحلد حقتا الحسد فانه حرام التعذيب ثم ان ابتداء قطعها مع الحياة المستقرة حل والا فلا (وسن) نعر

(كلمة) أي في شرح واذا أولهما (الح) (قوله) لان الله كاتمه قدس (الح) كالمقطع بالحيا لم يذ كلفني ونهاية (قوله) تكن به حيا مستقرة عبارة للمعنى بان لم يسرع قطعها لم تكن في حيا مستقرة اه (قوله) لم ينتهي (الح) بفتح اللام وتدل لم (قوله) عند قطعها أي الحلقوم والمري (قوله) عند ابتداء (القطع) أي قطعها اه سم عبارة للمعنى عند ابتداء قطع المري اه وهي أوضح (قوله) حينئذ (الح) حين وجودها عند ابتداء قطعها عند انقضاء قوله لا يضر انها لو (الح) أي قبل تمام قطع الحلقوم والمري اه وبه يدفع قول السدعر (قوله) حينئذ لا يضر) ينبغي أن يتامه اه (قوله) لم يصل (الح) أي كمالا نفا (قوله) بل لا يصل (الح) يؤخص من قوله الا في بخلاف مسئلة التل ان لم يصل عدم ادخاله بحيث لم يتحقق الحياة المستقرة ولم ينشأ وجوده باقرينة سدعر وفيه نظر (قوله) كالمقطع (الح) عبارة النهائية ولا بد من كون التذبح في حيا مستقر فلا بد ان في قطعها هو آخر في قرع الحسد وأخص الخاص لم يصل اه (قوله) او ظن وجودها (الح) عبارة للمعنى ولا بشرط العلم بوجود الحياة المستقرة عند التذبح بل يكفي الظن بوجودها بقرينة ولو عرفت شيئا الحركة او انقضاء الدم ومحل ذلك ما لم يتقدم ما يحال عليه الهلاك فلا وصل بمرح الحركة المذبح وفيه شيئا الحركة ثم ذكر لم يصل وصاحبه ان الحياة المستقرة عند الذبح نازة تتيقن وتارة تظن بعلامات وقرائن فان شككت في استقرارها من الشك وتقليد القهرم اه وفي عش بعد ذكر مثالها من الروض وترجمته ما في بخلاف ما لا يصل الى حركة المذبح وليس قطعها الحركة ثم ذكر في حيا مستقر كتمذبح أو انقضاء دها فيصل اه (قوله) لم ينتهي (الح) استدراك على قول التل والا فلا (قوله) وان كان سببه (الح) خلافا للمعنى صابرة وان مرض أو باع فذهب وقصصا خر مرق حل لانه لم يوجد سبب يحال الهلاك عليه ولو مرض باكل نبات مضر حتى صار خر مرق كان مبالا الهلاك عليه فله لعل كتمذبحه القاضي مرة وهو احد احتماليه مرة أخرى وان جرى بعض المتأخرين على خلاف ذلك اه وقوله أو انهدم الى قوله عند ابتداء الذبح في النهاية (قوله) شرط وجودها (الح) فان ذهبت وفيها حيا مستقرة حيا وان تيقن موتها بعد يوم أو يومين وان لم يكن في حيا مستقرة ثم لم يصل اه تهاية ذكر كافي الروض مع شرحه الا انه قال وان تيقن هلاكه بعد ساعة اه قال عش قوله وان تيقن موتها بعد يوم (الح) وكان الاولى أن يقول وان تيقن موتها بعد لحظة اه (قوله) لا يضر (قوله) قد مرافه (قوله) مثلا الى التل في النهاية لا قوله ابتداء والى قول التل والقبلة في النفس الا قوله قبل كذا الى ظاهر عبارته وقوله خلافا الى التل وقوله فان فرض الى التل (قوله) مثلا أي في قوله لا يضر فغيره كان الحكم كذلك اه معنى (قوله) عند قطعها أي الحلقوم والمري (قوله) أي طعمها (الح) عبارة النهائية وتبين تحويل ونحوه ما يحال عندهم قطع الآية أسفل العنق لانه أسهل الخ ولا بد في القهرم قطع كل الحلقوم والمري كتمذبحه المجموع اه وقوله وهو قطع البقايا شامل كآثر أقطعها عرضا بدون الطعن (قوله) ومن ثم بحث ابن الرقعة (الح) ختم به النهاية بلا زكيا والمري مع العز واليه (قوله) كاللوز والنعناع والبطاه معنى (قوله) وخيل الى قوله وتبين في النهاية (قوله) من غير كراهة لكن بخلاف الاولى اه نهاية (قوله) فيل (الح) وافقه المعنى كما شرناه به (قوله) مخصوص أي كل منهما (قوله) وليس (الح) عبارة للمعنى وليس مراد بل (قوله) عند ابتداء (القطع) أي قطعها

يبرأت  
ابل) أي طعمها بحال حقيق فضرها هو الهدى التي في أسفل عنقه المسجي بالبقلا سر به في سورة الكهوف في  
الصبيح ولانه أسرع خروجه الروح أطول العنق ومن ثم بحث ابن الرقعة وتبعوه ان كل ما طالع عنقه كاللوز (وذكر غيرهم)  
ونيل وخار وحش وسائر السور ولا تباع (ويجوز عكسه) أي ذبح نحو الابل ونحو القهرم غير كراهة قيل بكره موضع على في الام قبل  
إن تذاكر عبارته أن ما يصل قطع الحلقوم والمري هو سبب قطع الذبح بخصوص بالذبح وليس كذلك كلف الجميع وغيره مثلا فالقصة كلام

البندقيي اه وهو يجمع قوله اول اليبا ولبتصر في شمول الله كانه انصر او يلقوه هاذو كاذل حيوان الخ يشملهوا ايضا بالقول مع ذلك بان ظاهر عبارته ما ذكر سمو (د) ان يكون البعير قاعا فان لم يتنس فباركوا ان يكون (معه ولو كنه) وكونه اليسرى لا يتبع (د) ان تكون (البقرة الشاة) وتصورهما (مضغعة لجنه الاسر) لما صرح في الشاوتين بما عر هاولكون الاسر اسهل على الذابح ويسن للاسرة انابة غير مولاي يصحوا على عيها وتترك رطلها (الشي) لا شذ استريح بغير كمالا وشذ في الغنم لا لتضطرب فضائل المذبح قال في البسيط وجب الاحتراز عن ركبتها ما يمكن حتى لا تحصل اعانة على (٢٢٥) الذابح فان فرض اضطراب يسير لا يان الاحتراز عنه عاذ في عنه

يجوز ان في الضر ايضا يلزم به الجموع وحكايف الكفاية عن الحايروا والنهاية وغيرهما اه (قوله وهو) أي القول المذكور (قوله مع قوله) أي المصنف (قوله وقوله الخ) مبتدأ خبره قوله يشملهوا الخ أي الذابح والضر ولو قال فانه يشملهوا الخ يعطف وقوله هذا الخ على قوله اول الخ كان اسلك (قوله مع ذلك) أي مع القول المذكور بن العصف (قوله وكونها) أي في النهاية (قوله المترو البقرة والشاة) أي الذابح كل منهما اه مفسر وقول المتن مضغعة الخ ويندب اضعاها فرق اه نهاية (قوله ولو كون الاسر) أه الخ أي في أخذ المذبح بالعين واسلك رأسها باليسار نهاية ومفسر (قوله ويسن) أي في قوله فان فرض في النهاية (قوله ولا يصحها الخ) أي يكره ذلك اه عش (قوله حتى لا تحصل) أي الخ ركز قوله اعانة تمعوله اه قوله يجب الاحتراز الخ (قوله يضم أوله) أي في قوله ولو كون هذا في النهاية بالاقوله فان ذبح إلى يمين وما سببه عليه (قوله يذبح أوله) أيضا اه شوري (قوله وأرزا الخ) أي والرداها السكن من مطلقا وانما أثر المصنف الشفرة في الخ اه نهاية (قوله فان ذبح كالحال الخ) عبارة لفتي تنبيه لوديع يسكن كالحال بشرطين أن لا يحتاج القطع إلى قوة الذابح وان يقطع الخقوم والمرى عند انتهائهم إلى حركة المذبح اه (قوله وقطع الخقوم الخ) صاف على لم يصح القطع الخ (قوله وقطع الخقوم والمرى قبل انتهائهم اه مكره مذبح) وهذا يدل على أنه لا يكفي وجود الحلية المستقرة عند بادئها قطعها فقط وهذا مخالف ما تقدم فيه بالذبح كالحال قطع بعض الواجب ثم أتته آخر قوله وان يقطع الحلية المستقرة عند شروع ذك الخ لا يغير على ان المذبح قد فعله فكذا في ذلك وجوده عند بادئها قطعها فقط مع القطع فيسما كالحزب والمذهب ما زمان القطع بذلك الكالكون الاتمام بفعل آخر ان يوجب منعها ما أوجب قوله أن يفرق بان الغرض ثم التمييز في كماله في ما فيه فان الفرق بين الكالكونية وهدز وال الحلية المستقرة لا يتقدم ويمكن حملها على ما ريان ويذوقه وقطع الخقوم والمرى معنى شرعي في قطعه ما غفلنا ل فان قاس ما هنا انصاف ما تقدم سم أقول وما مر من المعنى أننا كالمصر في عدم كفايته وجود الحلية المستقرة في بادئها قطعها ما الظاهر منعها ما تقدم في الشرح والله اعلم (قوله وقوله) كذا في المعنى لكن عبارة النهاية تفرق اه (قوله وسنها) عبارة للمعنى وأن يفرض عليها المله قبل الذبح لان ذلك أعون على سهولة سنها اه (قوله وسنها) أي إلى المذبح اه نهاية (قوله وسنها) عبارة لنهاية والمعنى ما تقرأها (قوله قبل خروج الخ) ظرف لقوله وقطع الخ وما عطف عليه في التنازع (قوله لا يتابع) ولانها أفضل الجهة من ونهاية (قوله أي مذبحها) أي قوله ولا يقال في المعنى الاقوله ونصب الشبكة (قوله لا يكتن الخ) عبارة لقوله أي مذبحها لا وجوها (قوله ولو كون هذا الخ) عبارة للمعنى في قوله هلا كره كالمول إلى القلة أحسب بان هذه عبارة ولهذا شرع فيها التسمية اه (قوله وعند الإصابة) ويحصل أصل السنة بكل بل وبالتسمية بينهما اه يجري عن الشوري (قوله وأما كره) أي قوله فلا (قوله وقطع الخقوم والمرى قبل انتهائهم مكره مذبح) هذا يدل على أنه لا يكفي وجود الحلية المستقرة عند

(وان يذبح) يضم أوله آتاه (شفرته) وأغيرها يفتح أوله وهي السكن العظيمة وكما من شفر المال ذبح لاذهاجا للحيات سرها وأرزاها الخ الواردة في سبر مسلم ومروان الله كتب الاحسان على كل شي فاذا قتلتم فاحسوا والقنوه واذا ذبحتم فاحسوا اللهفة واحد أحد مكره شرعه ويرح بعبثه فان ذبح بكال اخر أن لا يصح القطع لقوله الذابح وقطع الخقوم والمرى قبل انتهائهم لخرقة مذبح ونيساوا السكن بقوة ويقام بسرها با ويا بوضعها وسورها في خروج وحدا لا وذبح أخرى ذابها وقطع عن منها وتغير بكمها وسنها وكسرها ونفها قبل خروج وحدا (د) ان (وجهة للبيعة بعبثه) لأن ذابح وهو في الهدى والافصة كذا في مذهبها لا وجهها كمنه هو الاشارة إلى المذبح اه أيضا

ولكون هذا بعد فومن ثم مثله التسمية نظرا إلى قول القسبة وقول الاحياء يحرم بقاؤه على ان يق مضغ وقاية أسره أنه مكره كالمول فاصلى أن المذبح أه (د) ان يذبح عند الذبح وكذا ندعى الصدور وسما كالحزب او اسال الجار حتى نصب الشبكة عند الإصابة (سم الله) والأفضل سم الله الرحمن الرحيم ولا يقال لقام لا ياسب الرحلان تحصيل ذلك لئلا يقع في الرحلة ونشر وعينه ذلك في الحيوان برحمة الله منه من سهولة خروج روحه وانما كره تصدرك التسمية بغيره لانه تعالى أباح ذبايح الكلابين وهم لا يسرون غالباً وقد أمر صلى الله عليه وسلم في ما سلك ان ذبحه سحر أم لا كما فعلوا كانت التسمية على ما سلك والراجح الذي كرام الله عليه من أن لا يفتقد في الأسماء على اسم الصبي بل على وانه لفتى اذا اجتمع غش على أن من أكل ذبحه مسلم لم يسم عليها ليس يفتقد فلا ف

فرق في التسمية الاقوله غالباً المراد الى قوله ولو ذبح ما كروا في المعنى الاقوله فلا فرق في وسن وقوله وباتى  
 الى الملتن **(قوله)** وانما كره الخ عبارة عن النسي ولا يجب فلو تركها بعد اوسهوا وحل وقالوا وحده فان تعمد لم  
 يحل وانجبا اعتنا بقوله تعالى حرم عليكم المتوفاهم الى قوله الا اذا كنتم فايح المذكر ولم يذكر التسمية  
 وبان الله تعالى اياح ذباغ اهل الكتاب بقوله تعالى وطعموا الذين وناولوا الكتاب لسل كرههم لا يسمون  
 غالباً لدل على انها غير واجبة اه **(قوله)** بن جعل الوادى في قوله تعالى والله لنسقى اه معنى **(قوله)**  
 ولغيره) أى المصطفى **(قوله)** في كل ذبح الخ أى كالتعريف بالهدى **(قوله)** ويسلم الى قوله ولو قال في النهاية  
 الاقوله واول الى الملتن (قول الملتن ولا يقول باسم الله واسم محمد) عبارة الى وض ولا يجوز ان يقول الذابح أى  
 والصائد كذا أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أى ولا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر كذا أصله لا تشرىك  
 فان قصد التبرك فنبقى ان لا يصح كقوله باسم الله ومحمد رسول الله ونفع محمد ولا يحل ذبيحة كتابي المسبح  
 ومسلم لمحمد أو لكعبة أى متلفان ذبح لكعبة أو لرسول تعظيماً لكونها بيت الله ولو كنهم رسول الله ما  
 انتهت به بعلم ان تسمية محمد على الذبح على الانفراد أو بالعلم بحرمه وان أطلق ولا يصح ان أراد التبرك  
 وتخلل الذبيحة في الحالبين وأما اذا قصد الذبح فان أطلق حرم وحرم الذبيحتان قصد التعظيم والعبادة  
 كحرم وحرم الذبيحة بعلم الفرق بينا طلاق الذبح لما ذكرنا به دد معاً تعظيم والعبادة اه سم  
 وفي المعنى ما وافقه **(قوله)** أى يحرم عليه ذلك أى القول لا المذبح وحده وحدهى وعش عبارة سم والحرام  
 هذا القول ولا فعل أى كل الذبيحة كقوله ظاهر اه **(قوله)** لا تشرىك عبارة تفسير لاجلها التشرىك وهو  
 أحسن ادلالاً لا تشرىك فلو قصد التشرىك فنبقى ان يقال ان كان في التبرك بذكر اسم لم يحرم أخذ الماسكين  
 من نصيب الرافى وان كان في الذبح حرم وحرم المذبح أخذ من كلام الروض اه سم **(قوله)** فلا بأس  
 عبارة عن النسي فانه لا يحرم بل لا يكره كما يحسنه شيخنا لعدم اجماعه التشرىك اه **(قوله)** ويحث الأذرى الخ  
 عبارة عن المعنى قال زكى وهذا ظاهر في النوى أى غير فلا يقضي به اه **(قوله)** فهما بيان أى الجز والرفع  
 ابتداء تعظيمهما فقط وهذا يخالف ما تقدم في القول ذبح بكال فمقطع بعض الواجب ثم آتته آخره وأنه يحل وان  
 فقدت الحبال فلقرة من ذبح وعذ ذلك الاخير فقد كفى في ذلك وجدها عند ابتداء قطعها فقطع  
 القطع فيما يكال واولها فمما ميزان التمتع بذلك السكال وكون الاتمام ثم يفعل آخران لموجب ضعفاً  
 ماوجب فوالان يشرق بان التيميم بغير كمال لا يفي مايفيان الفرق بين الكال وغيره بعدد والاحياء  
 المستقر فلا يتقدم ويمكن حل ما هنا على ما مر بان ريد بقوله وقطع الخ المقوم والمرى معه فى شرع في قطعها  
 فليست له فان فاس ما هنا تضعيف ما تقدم **(قوله)** ولا يقول باسم الله واسم محمد) عبارة الى وض ولا يجوز  
 ان يقول الذابح أى والصائد كذا أصله باسم محمد ولا باسم الله واسم محمد أى لا باسم الله ومحمد رسول الله بالجر  
 كذا أصله لا تشرىك فان قصد التبرك فنبقى ان لا يصح كقوله باسم الله ومحمد رسول الله ونفع محمد ولا يحل ذبيحة كتابي المسبح  
 ذبيحة كتابي المسبح ومسلم لمحمد أو لكعبة أى متلفان ذبح لكعبة أو لرسول تعظيماً لكونها بيت الله ولو كنهم  
 رسول الله ما انتهت به بعلم ان تسمية محمد على الذبح على الانفراد أو بالعلم بحرمه وان أطلق ولا يصح ان أراد التبرك  
 وتخلل الذبيحة في الحالبين وأما اذا قصد الذبح فان أطلق حرم وحرم الذبيحتان قصد التعظيم  
 والعبادة كحرم وحرم الذبيحة **(قوله)** أى يحرم ذلك أى والحرام هذا القول ولا فعل أى كل الذبيحة كقوله  
 ظاهر **(قوله)** لا تشرىك الخ عبارة تفسير لاجلها التشرىك وهو أحسن ويستشكل التبرك باسمائهم وعبادتهم  
 في طر بانوه كذا ويمكن الفرق بان الاجام هنا فرق بان لا يبيدها وقع كثير التبرك باسمائهم وعبادتهم  
 بخلاف الموت واعلم ان لو قصد التشرىك فنبقى ان يقال ان كان في التبرك بذكر اسم لم يحرم أخذ الماسكين  
 من نصيب الرافى وان كان في الذبح حرم وحرم المذبح أخذ من قول الروض ولا تحل ذبيحة كتابي  
 للمسبح ومسلم لمحمد أو لكعبة أى متلفان في شرع ان ذبح في ذلك تعظيماً وعبادة كثر اه وبه يعلم الفرق  
 بينا طلاق الذبح لما ذكرنا وان قصد معاً تعظيم والعبادة

بين جعل الوادى والغيره  
 وسن في الاخصية ان يكبر  
 قبل التسمية ثلاثاً وبعدها  
 كذلك وان يقول الله هذا  
 منسكاً واليسك فتبلى معنى  
 وباتى ذلك في كل ذبح هو  
 عبادة كقوله ظاهر (و) ان  
 (يسمى) ويسلم (على النبي  
 صلى الله عليه وسلم) لانه  
 يحل بسن في ذكر الله تعالى  
 فكان كالأذان والصلاة  
 والقول بذكره اجماعاً دلا  
 بقوله علمه (ولا يقول باسم  
 الله واسم محمد) أى يحرم  
 عليه ذلك التشرىك لان  
 من حق الله تعالى ان يجعل  
 الذبح باسمه فقط كذا ما بين  
 باسمه ثم ان أراد الذبح باسم  
 الله وأنكره باسم محمد كره  
 فقط كما صوّبه الرافى ولو  
 قال باسم الله ومحمد رسول  
 الله بالرفع فلا بأس ويحث  
 الأذرى تعظيماً بالعارف  
 والافه ما بيان عن غيره  
 ومن ذبح تقرأ بالله تعالى  
 فممن شرع الجان منه لم يحرم  
 أو بقصد لهم حرم

وكذا يقال في الذبح للكعبة وقدم السلطان ولودج ما كولا لغيره كالمعجم وان (٢٢٧) أم ذلك (فصل) في بعض شروط

الألة والذبح والسد

(فصل) في بعض شروط

وروح غير بكل محمد

بشيد البلال الفروحة أي

ثانيه (بحر كريد)

ولو في قلة كتاب أرسله

على صيد بحر جهم ووقد

علم الضرب بها والي يعمل

(فصل) في بعض شروط

فيه يدلان الفرض انه

حد ابريج (ذهب)

وفضة (وشب يوقب

وجرد زجاج) لان ذلك

أوحى لاهاق الروح قبل

تعبير معكوس فصوله

لا يصلح للتدوير عليه الا

بالذبح بكل محمد الخ وورد

بان الكلام هنالك الألة

وكون المقدور عليه لا يصلح

الا بالذبح فقدمه أول البلب

وأقول لو فرض أن هنالك

يقدم فلا مراد أيضا

لان مقابلة ذبح المقدور

يجرح غير الصريح في أن

الذبح فيس في الأول دون

الثاني فيقوم ما أورده (الا

ظفر ولسنا واثرا العظام

الحدث التلق عليه آثار

الهم ذكر اسم الله عليه

فكلا البلب السن والنظر

أما السن فعظم وأما النظر

ففي الحشة أي وهم كافر

وقد تنبأ عن التشبيه بهم

أي لعنني فاني في الألة

التي وقع التشبيه أقل يقال

بجرد النهي عن التشبيه

بهم لا يقتضي الطلاق بل

ولا الحرص في نحو النهي

عن السل واثرا لاه الص

لوا الحكمة في العظم تجسب بهم مع

أنه والجن ومن ثمهي عن الاستجماع

في الحرم (قوله وكذا يقال الخ) فان ذبح الكعبة أول ما أرسل تعظما الكونيات انه أول كرمه ورسا الله تعالى  
قال في ال وسته لودج المعنى في جمع قول القائل أهديت الحرم والكعبة اه معنى (قوله) أو قدم السلطان  
الخ عبارة الخ ويجزى الذي بعد ما ذهبت تقرر بالسلطان وغير ملأه فان قصد الاستشار بقدمه فلا  
باس كذبح العقبة لاداة أولاده (قوله وان ثم) وبنظر انه اذا لم يقصد ظهوره فهو حله  
في فصل في بعض شروط الألة والذبح والهدية (قوله) (قول المتن بكل محمد) وينبغي انتم الحد بل في الذي  
ذكره ما لودج تحبب يترجموه على خلق نحو المصروف قطعه كتأثير السكن فيه فيصل الذبح فيه وينبغي  
الاستفاه بالثأر المعروف الألة (قوله) (فائدة) يبقى الذبح باليد في المسحور مخان السم لا يظهر له أروع القطع  
اه عش يحذف ولا يفتح انما ذكر آخرة الخ فليس في السوادة بعد قول المصنف وهو يجري العلم الا  
ان يعمل على م غير مصرع القتل وان ما ذكره الا كنهه بالخطا فينبغي أن يقيد بعمري  
الذبح بسكين كالسن الشراطين والله أعلم (قوله) يشد بدال الخ الى قوله وقد علم في النهاية (قوله) (المتن يحرق)  
أي يقطع اه معنى (قول المتن كخد بالخ) أي يحد دودج دودج دودج دودج دودج دودج دودج دودج دودج دودج  
(قوله) (وعلى الضرب الخ) من العلم كضربه الاسى وعش (قوله) (ورصاص) الى قوله قيل في النهاية الا  
قوله والنتيجة الى المتن والى قوله وأقول في المتن الا ذلك القول (قوله) (أوحى) أي أسرع اه فليس (قوله)  
قيل تعبير معكوس الخ) أو لودج ان التعبير المذكور معكوس وهم عكس لان تعضد من حل المقدور  
بالذبح علم من أول البلب وليس مقصود والمصنف هنا الا بيان ما يحصل به الذبح فتأمله فانه حسن ظاهره فغل عنه  
المعترض وكذا الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وهذا يحسنه فانه حسن ما ذكره  
الشارح بقوله ورد الخ (قوله) (في الألة) أي في بيان ما يصلح به اه معنى (قوله) (قدمه) (أول الباب) أي  
بقوله وكذا كالمحيوان لما كور بل يصح في خلق أوليان قد فعله اه معنى (قوله) (الصريح) في أن الذبح قد  
الخ) الصراحة منوعة قطعا بل العبارة تحتمة لان يكون المذكور في كل واحد جاز في الألة (قوله) (المقابلة)  
لان في ذلك لم تحتمة فدعوى فساد الارادة مناهه اه سم أقول غاية ما هنا ان دعوى الصراحة  
مبالغة وأما قولهم كلام المشي من المساء وعدم ظهور المقابلة فيجابه الشارح في كونه (قوله) (المتن وسائر)  
العظام) ظاهره دخول الصدق المعروف الذي يعمل به الكائن فلا يفتي وينبغي الاستفاه لان الظاهر  
انه ليس بعظم فلا يرجع اه عش (قوله) (الحدث) الى قول المتن وأصله في المتن الا قوله أي لعنني الى  
والحكمة والى قول المتن سقط في النهاية الا قوله والحكمة الى نعم وقوله بديهة كلمة وقوله بضم العين أي  
جانبه وقوله حرمه اولادونه ولا يحتاج الى المتن (قوله) (أما أثر الهم) أي الله وقوله عليه أي على من دونه  
أو المنبر المشهور من أثره دليل قوله فكلا أي المنبر بضم الميم وقع الماهر وقوله ليس أي ما أثر الهم (قوله)  
وأما الظاهر الخ) هذا قد يقتضي أن الظاهر ليس من العظم وهو خطأ فظاهر قول المصنف وسائر العظام  
عش أقول لو لم يرجع قول المنبر الى العظم كسن وظفر اه (قوله) (أما السن) فظفر وأما الظفر الخ والحق  
بهما ما في العظام نهايتومعنى (قوله) (ومن ثمهي عن الاستجماع) وهل ينهي عن تجسب العظم فيضير  
الذبح والاستفاه أيضا المعنى المذكور اه سم عبارة الخ في جعل نعل سهم عظما يقتل به صبا حرم  
(تنبيه) قد ورد من هذه النهي عن الذبح العظم اه معلوم الألة أي أولى كان يذبح بحرف وفيه تحدد اه  
(فصل) في بعض شروط المقدور عليه (قوله) (قيل تعبير معكوس الخ) أو لودج ان التعبير المذكور معكوس  
وهم عكس لان تعضد من حل المقدور بالذبح علم من أول البلب وليس مقصود والمصنف هنا الا بيان ما يحصل به  
الذبح فتأمله فانه حسن ظاهره فغل عنه الشارح حيث تكلف دفع الاعتراض بما قاله اه سم وهذا يحسنه فانه حسن ما ذكره  
الشارح بقوله ورد الخ (قوله) (في الألة) أي في بيان ما يصلح به اه معنى (قوله) (قدمه) (أول الباب) أي  
بقوله وكذا كالمحيوان لما كور بل يصح في خلق أوليان قد فعله اه معنى (قوله) (الصريح) في أن الذبح قد  
الخ) الصراحة منوعة قطعا بل العبارة تحتمة لان يكون المذكور في كل واحد جاز في الألة (قوله) (المقابلة)  
لان في ذلك لم تحتمة فدعوى فساد الارادة مناهه اه سم أقول غاية ما هنا ان دعوى الصراحة  
مبالغة وأما قولهم كلام المشي من المساء وعدم ظهور المقابلة فيجابه الشارح في كونه (قوله) (المتن وسائر)  
العظام) ظاهره دخول الصدق المعروف الذي يعمل به الكائن فلا يفتي وينبغي الاستفاه لان الظاهر  
انه ليس بعظم فلا يرجع اه عش (قوله) (الحدث) الى قول المتن وأصله في المتن الا قوله أي لعنني الى  
والحكمة والى قول المتن سقط في النهاية الا قوله والحكمة الى نعم وقوله بديهة كلمة وقوله بضم العين أي  
جانبه وقوله حرمه اولادونه ولا يحتاج الى المتن (قوله) (أما أثر الهم) أي الله وقوله عليه أي على من دونه  
أو المنبر المشهور من أثره دليل قوله فكلا أي المنبر بضم الميم وقع الماهر وقوله ليس أي ما أثر الهم (قوله)  
وأما الظاهر الخ) هذا قد يقتضي أن الظاهر ليس من العظم وهو خطأ فظاهر قول المصنف وسائر العظام  
عش أقول لو لم يرجع قول المنبر الى العظم كسن وظفر اه (قوله) (أما السن) فظفر وأما الظفر الخ والحق  
بهما ما في العظام نهايتومعنى (قوله) (ومن ثمهي عن الاستجماع) وهل ينهي عن تجسب العظم فيضير  
الذبح والاستفاه أيضا المعنى المذكور اه سم عبارة الخ في جعل نعل سهم عظما يقتل به صبا حرم  
(تنبيه) قد ورد من هذه النهي عن الذبح العظم اه معلوم الألة أي أولى كان يذبح بحرف وفيه تحدد اه

هل ينهي عن تجسب العظم في غير الذبح والاستفاه أيضا المعنى المذكور

عن السل واثرا لاه الص لوا الحكمة في العظم تجسب بهم مع أنه والجن ومن ثمهي عن الاستجماع

ثم ثلب الكلب وظفره لا يؤثر كما في غلازل قوله وحز غيره (فلوقتل) عبدة كالة أو (بمقتل) شخ العاق المشددة أو (وقتل) محمد كسندقة وسط وصهم بالانضاح واحد) أمثلة لا لزوم أمثلة الثاني القتل يقتل سهله نصل أو حدة (أو) قتل (سهم) وبندقه أو حرسهم أو قوفه عرض السهم) بضم العين أي جانبته (٣٢٨) (في سرور ومات بها) أي الجرح والتأثير (أو ارتفعق باجوبة) وهي جبال تشد الصلحيد ومات (أو أمسه) سهم

(قوله) ثم ثلب الكلب (الخ) عبارة عن الغنى والنهاية ومعلوم مما يأتي أن ما قبلته الجارحة ينظر لها أو تأمل إحلال فلا حاجة إلى استثنائه (قول المتن) أو قتل محمد) يعلم مما يأتي أن القاتل يقتل مثل الجارحة لا يقتل بغيرها. اهـ  
 اهـ نهاية (قوله الاول) أي لم يقتل وقوفه ومن أمثلة الثاني أي القاتل يقتل محمد (قوله) كابد له (الخ) عبارة عن التناهي بليل قوله أو جبل اهـ (قوله) لا (قوله) خال كابد له رجوع قوله ثم سقط لهذا أيضا اهـ سم (قوله) فلا عرض عليه (الخ) عبارة عن الغنى بعد ذلك كما وافق كلام الشارح فيها وأما إذا أصابه سهم فوق بارض فقد استلقت كلام الشرع في تصوير فقه من صورته بما إذا أصابه السهم في الهول ولم يؤثر فيه جراحا لم يكرهه فوقع في ما قلناه لا يصلح كماله أي كماله معونه من صورته بما إذا جرحه جرحا مؤثرا ووقع بارض عالقة ثم سقط منها وجعله من صور الموت بسبب معناه لا يدري باليهامات وهذا الظاهر ولو عبر كالمز والارضة ونوعه على طرف سطح كان أولى ولا بد في تصوير الارض والجبل بأن يكون فيه مساحة مستقرة أما إذا أثمه السهم في كسندق فوقع في ما قلناه ولا يرسله مقلا ولا يصلح الجبل اهـ (قول المتن) أي مما عوق عليه من أرض أو جبل (قوله) (فيها) أي في السائلين اهـ معنى (قوله) في الارض (الاول) ينامل اهـ سم أو قوله برفع النظر بقول المتن ومنه أي القاتل يقتل محمد السكين السكال إذا ذهبت بالخاصة حلها اهـ فالمراد من الارض الاول البندق والوسط والسهم وقل محمد (قوله) لا يدري (الخ) عبارة عن النهاية والمقتضى مات بسبب من معي وعمره فقلبت الثاني لانه الاصل في الميتات اهـ (قوله) أو على شجرة) أي قوله قال الاذرى في الغنى والنهاية (قوله) فخره (الخ) واجمع اسكن من المعطوفين وسد كمره (قوله) (الاول) (المتن) (بما) أي قبل وصوله الارض أو بعده اهـ معنى (قوله) ان لم يصبه شي (الخ) أي أن أصابه فصبها فوقع على الارض حرم نهايتها بمعنى أي لا احتمال ان موته بالنقص ومنه يؤخذ انه لا بد من الفهم من كونه يمكن امالة الهلاك على ما قلناه مثلا عرض وقوفه من كونه الخ اهـ في الاول أن يكون قد دخل في الهلاك فليجرح (قوله) سقوطه (معناه) أي من الشجرة فكان الظاهر الثاني (قوله) ضروري) أي فحق عنه نهايتها بمعنى (قوله) أما إذا لم يؤثر (الخ) محذور قوله البار وقوفه عبارة عن التناهي بقوله لم يكرهه جرحه جرحا مؤثرا وسد كمره جرحا لا يؤثر فحصل جرحه فوقع ومات لم يحصل له معي معي بحاله معناه عليه اهـ (قوله) والماء الطير (الخ) كذا في المتن وعبارة النهاية فان يرى طيرا على وجه الماء الخ قال عرض قوله فان يرى الخ هذا التفصيل في ذكره الزايد في طير الماء دون غيره وكلام الشارح يقتضي انه لا فرق بين طير الماء وغيره وهو محتمل اهـ وسباق ما بين ما هنا (قوله) كالارض) أي لغير طير الماء اهـ معنى (قوله) ان أصابه وهو عرض) أي أصابه السهم طير الماء طير الماء كونه الطير في الماء ومات فصل (قوله) وان كان الخ) غايته (قوله) أو في هوا الخ) عطف على قوله فم صبارا للمغنى وان كان الطير في هوا الماء فان كان الرأى في الماء فوقع في الماء أو في الرأى في الماء أو في جرحه اهـ (قوله) أو جرحه (الخ) عطف على جرحه وهو جرحه أو في هوا الخ أو في الرأى الخ (قوله) والا فخر في الخ) وقضية كلامه ان طير الماء ليس كطير الماء فكذا كل كلب البقوى في تعاقبه جعله مثله فان حل الاضغنى طيرا للماء في كلامه على معنى في فلا يخالفوه هذا أو قل قال الماء ردى وأما الساقط في النار فخرام اهـ معنى ووافق هذا الجمل تصير النهاية الماء أن في البعير مائه ونقل سم عين مر ان الماء طير الماء يكون فيه أو في هوا مثله الذي يجعل الاضغنى على معنى في اهـ (قوله) وان جرحه وحل (قوله) كابد له قوله (الاول) هلا قال كابد له رجوع قوله ثم سقط لهذا أيضا (قوله) ولاته في الارض بقوله الاول)

وكان (أو أمسه) سهم جرحه أو لا (قوله) بارض عالقة كسطل كابد له قوله الاتي فسقط بارض وحيد فلا عرض عليه ولا يحتاج لتصور يربعا إذا لم يجره السهم (أو جبل) ثم سقطه (معناه) فمها موات (حرم) في الكل لقوله تعالى والموتة والموتة أي المقتولة بغير جرح أو ضرب ولاته في الارض الاول مات بلا جرح وفيها حداها الا لا ينفق لا يدري الموت من الاول المبع أو الثاني الحرم فغاب الحرم (ولو) أصابه السهم (بالهول) أو على شجرة فخره أو قوفه (سقط) بارض ومات (سقط) ان لم يصبه شي من أفعان الشجرة حال سقوطه منه ولا أثر لتأثير الارض فيه ولا لتسدر جرحه على هام من جنب الحبب لان الوقوع عليه اضروحي ومن ثم وقع بغيره ماء أو صدمه جدارها حرم أما إذا لم يؤثر فيه فلا يحل جرحه أو لاله اعطيه كالارض ان أصابه وهو قوفه وان كان الرأى بالسر أو في هوا الرأى بسفينة مثلا فان كان خروجه ثم وقوفه أو جرحه والرأى بالبر هو هذا كله

نحسب لم يصبها السهم كسندق والارض مؤثر في كذا ذكر وجب لم يصبه السهم أو ينفس لقتل جرحه في الماء قبل انتهائه لم يكره كسندق والا فخر في الخ قال الاذرى ونقل البلقيني عن الزاين علمنا الاجتهاد في معنى كل ما في طير هو الماء محل وان كان الرأى في البر أو اشتهد وحل الظاهر الظاهر في فقره على غير طير الماء



وطبعه الذي ليس بهواه (تبيينه) ألقى المصنف على رضى الصيدى بالندى لانه طريق الى (٢٢٩) الاصطفاى بالمباح وقال بان عبد السلام ومجلى

ولما وردى يحرم لان فيه

بمريض الحيوان المفلوج  
بمريض: عاتمة العناد

ظاهر كلامه في شرح مسلم

من حصل دمی طبرک پیرلا

يقتله الجند غالباً كالأوز  
متاعه من قتل الأعداء

وهذا مما لا شك فيه لانه

يقتلها غالباً وقتل الحيوان

حبیباً حرام والکلام فی

البندق المعتاد مدعاهو  
ما يصنع من الطحين أما

البندق المعتاد الا انه وهو

ما يصنع من الحديد يرمى

بالنار فيصيرم مطاقلانه

بحرق مدفن سري قاعاً  
وله في الكبر نعمان ضل

حاذق آنہ انما یسب نحو

بدن اح کبیر فی بیتہ فقط

احتمال الحصول على الحل (ويحصل  
الاحتمال على الحل في كل مرة)

المصادر المذكورة تأليف

حكمه (يعوارح السباع

والطبرک ککاب ونهد) وغیر

الاقلا وعالمنا يتناقض

الروضتين والمجموع (و باز)

و شاہین) لقولہ تعالیٰ و

علمتم من الجوارح أي

صلى الله عليه وسلم أما إذا صليت في جماعة  
اثبات الملك على الرعية

فصلی بای طریق تیسریم

یانی (بشرط کونہما)

للأب (بأن يبرج جارية)

من هو بسده ولوغاصبا

هو ظاهر ثم رأيت منصور

ولو بعد شدة عذوه (و د - قر -  
اطلاقاً) فلا إعماله بنفسه ولو

اسلام آباد

[illegible]

( ۱۲ - ) ( شرواز و ابن قاسم ) - ( ناسخ ) الشان في رضى الله عنه أي بقبليّة

كاسم ذكره (وعمل الصد) أي يحبس له صاحبها فإذا جازى عنه (ولا يا كل منه) بعد ما ساء قبل قتله أو بعد ما لم ينحو جالده لا نحو شعره لأنهي المصنع عن الأكل عما أكل منه معاً كما منعه من أن يمد يده وكذا لوهر في وجهه صاحب عند أخذه الصيد منه كما يحسن من الرضا قال لان من شرائط التعليم في الإرساء ان لا يهرق في وجهه صاحب اه ويقسمان على ان كان هره الطمع في الجهر دعاءه وظهر كلامهم هنالك لا فرق بين أكله صاحباً كما أو بعد ما كان طال (٢٣٠) الفصل وعليه يفرق بين ما يأتي تزييناً به يتفر بعد ظهور والتعليم ما لا يتفر

في ابتدائه ثم يأتي كلامه بنفسه في تعليمه لأن يكون هذا في ابتداء التعليم والآن في بقاء به ظهور والتعليم اه سم وصنيع النهاية والمغني كالمصريح في ان أكله ما استقر عليه ينشأ به لا يقتضي كونه معلماً مطلقاً (قوله كاسم ذكره) عبارة والى وصقود كرام الامام ان ظاهر المذهب انه بشرط أعضان ينطق باطلاق صاحبه وأنه لو أطلق بنفسه لم يكن معلماً وأه الامام استكلا أي من حيث ان الكلب على أي صفة كان اذا أرى صيدا بالقرب منه وهو على غلبته الجوع يبعد انكافئه اه سم (قوله أي يحبس) الى قوله وكذا في النهاية الا انه في المغني الى وكما (قوله أي يحبس صاحب) ولا يخلو به مغني ولا يخلو في نهاية (قوله يخلو عنه) عبارة والمغني والنهاية يخلو بينه وبين ما يدفعه عنه اه (قوله أو بعد) عبارة انها في المغني عقبه اه (قوله ولو من نحو جالده) كسوته وأذنه وعظمه ما يتوغض (قوله لا نحو شعره) كسوته ورشها في نهاية ومغني (قوله أكلت) أي الجارسة (قوله فالتدوين) أي صنع الصائد من الصيد اه مغني عبارة فانها في ولواراد الصائد أن يحسنه فاستخرج وصار يقال دونه فكلوا كل منه اه (قوله لوهر) أي صيد دون النباح فاموس (قوله أن لا يهرق) بضم الهاء وكسره (قوله ان يحبس) أي الحبس قوله نفسه أي الصيد (قوله انه لا يفرق الخ) خلافاً للمغني عبارة أما اذا أكل من دونه بقوله أو تله ثم انصرف وعاد بما أكل منه فانه لا يتفر اه وهذا مقتضى قول النهاية في خبره من أن يغضقه (قوله يتفر بعد ظهور التعليم) أي كافي الاتي وقوله ما لا يتفر في ابتدائه أي كلنا اه سم (قوله ما يقتضي الخ) وما في الظاهر من صنيع النهاية وصرح المغني كما مر آنفاً (قوله الاتي) أي في شرح لم يجعل ذلك الصيد في الظاهر (قوله ولو بعد العدد) هذا هو الظاهر كما هو عليه شذوذاً في منعه اه مغني (قوله وهو الوجه) وما في الظاهر النهاية وخلافاً للمغني والمهجع كما مر آنفاً (قوله على استحقاق ذلك) أي انزاجها بعد طهرتها فلا يشترط اه عش (قوله المتعبر) الى قول المتن وظهر في المغني (قوله في عادة أهل الخبرة الخ) كذا في النهاية (قوله ولا يضبط بعدد) وقيل بشرط تكرره ثلاث مرات وقيل مرتين اه مغني (قوله المتن وظهر) أي بما ذكر من الشروط اه مغني (قوله المتن ثم أكل) أي مرة كل في المحرور اه مغني وهو يقتضي بدل الخلاف كما يأتي (قوله المتن ثم أكل من لحم صيد الخ) واجمع غايص أو استقر فقط (قوله أو حشونه) الى المتن في النهاية والى قول المتن ولا يصح في المغني الا انه ومن ثم لا يخرج (قوله أو حشونه) بالضم والكسر معاؤه اه معبر عن الصحاح (قوله السابق) أي في شرح ولا يا كل منه (قوله ما في سند الخ) لا يقتضي ما فيه عبارة والمغني والثاني يجعل أكله غير أكل داود ما سئل احسن اذا أرسلت الخ وأجاب الاول بان في وجهه من تكلم فيه وان حصل على ما دلل الخ دعي ظاهرة (قوله فاقولان) أي الاظهر ومقابله (قوله والاخ) أي وان أكل منه بعد ما قتله وانصرف عنه (قوله وحج) الى قوله واذا حرم في النهاية الا انه ومن ثم لا يولو تكرره وقوله آخر الى الولا يؤمر (قوله ماسقة) أي ما استلذهه قبله (قوله فلا يصح) خلافاً لابي حنيفة اه مغني (قوله ومن ثم قال في الشر الصغير) عبارة والمغني ويحل الخلاف في الاكل مرة كقوله في كلامه فلو تكرر الخ (قوله وكذا ما أكل منه الخ) أي بخلاف ما سقى مما لم يأكل منه (قوله على الاقرى) أي الاصح اه مغني (قوله ولا يؤخر الخ) عبارة والمغني والنهاية وانما يخرج بالا كل من التعليم اذا أكل ما أرسل عليه فان استقر على المعلم (قوله بأنه يتفر بعد ظهور التعليم) كافي الاتي وقوله لا يتفر في ابتدائه كلنا (قوله آخر اطعماه) بما دل

في ابتدائه ثم يأتي كلامه خفياً ما يقتضي استواءهما في التفصيل الا أن يفرق كلام الزركشي ما يؤيد ذلك (ويشترط تزلزلا كل في بلوحة الطير في الاظهر) كجارسية السباع وكذا يشترط فيها بقية الشروط حتى أن تجارها من حراسها ولو بعد العدد كانت صرة البقيس لكن نقلا عن الامام واقراء ان هذا لا يشترط وهو الوجه لا طين أهل الصيد على استحقاق ذلك فما (ويشترط تكرره هذه الأمور) المتعبر في التعليم (يحيى بقران) في عادة أهل الخبرة بالجارح (ناب الحارسة) ولا يضبط بعدد (ولو لم يتركه معاً) فالرله صاحب قبل يستقر أو زوجه لم يفرق أو استقر (ثم أكل من لحم صيد) أو حشونه أو جالده أو أذنه أو عظمه قبل قتله أو عقبه لم يخل ذلك الصيد في الظاهر انتهى السابق ولان عدم الاكل شرط في التعليم ابتداء فكذلك اولاً والخبر الحسن واذا أرسلت كابل المعلم فكل وان أكل من ماسق

سددت كلفه أو يحول على ما إذا أطعمه مصلحته أو أكل منه بعد ما قتله وانصرف بان طال النصل صرفا ومن ثم قال في المجموع ان أكل من صاحب القتل فاقولان والاحل قطعاً يخرج بذلك الصداقة مما لم يأكل منه فلا يحرم ومن ثم قال في الشرح الصغير فلو تكرر منه لا كل وصار عاقبة حرم ما أكل منه آخر اطعماه وكذا ما أكل من قبل على الاقوى ولا يؤخر أكله ما استقر عليه بنفسه في تعليمه

وإذا حرم ما ذكر الصيد (في شرط تعليم جديد) الفساد التعليم الأول أي من حين الأكل (ولا تعلق العلم) لأنه لا يمتنع أن كلام عدم قصد (ومعنى الكلب من الصيد بحسب) تجبسته فلفظ كغيره مما أصابه بعض أجزاء الكلب (٢٣١) من طرية (والاصح أنه لا يفتى عنه)

بنفسه فقتل رأ كل لم يصدق في كونه معاً قطعاً اه (قوله وإذا حرم الخ) دخول في المستزاد وإشارته إلى أنه مفرغ على عدم الحيل الظاهر (قوله ما ذكر) أي من كل الملعين لحلم الصيد وتصوره وأعد لم يستره إذا أرواه صاحباً وعدم تزاجاً من أجزائه (قوله الصيد) منقول حرم (قوله الفساد التعليم) في قول المتن ولا يصح في النهاية (قوله من حين الأكل) أي أو عدم الاسترسال وعدم التزاج (قوله لأنه لا يمتنع) أي لا يمتنع في الخبر منوط بالأكل (قوله مع عدم قصد) أي لصائد (قوله لتدبره) غير المتلفي كولو فقه اه وبعبارة النهاية يؤول ما صاب نوما اه (قوله وتشرّب العلم الخ) ودليله مقابل الاصع (قوله انتفاء كلب الخ) أي كبير أخذت بما يأتي (قوله مطلقاً) أي عن الاستسعال لا في محتمل إن المار لا أصلا (قوله أن تأكل) أي الشخص له أي للاصطحاب بالكل بعدو محتمل أن المعنى أن تأكل الكلب لا الاصطحاب به حالاً غير اجتمع (قوله يجوز زرع الخ) كالمناشة (قوله بعد ملكهما الخ) متعلق بإراد المقدّر بالعطف لا بلفظ الخ (قوله فإن) أي لم يطالبه بعد تأكله أو أحفظ به يجوز عملكه بالعطف في ظاهره فإيراجع (قوله وفيما قبل ال) أي في قوله السابق إلا أن أرواه الصيد أصلاً اه سم (قوله أو أنه) أي في قوله ولا يوزر في المقتضى لا قوله وانحصر المردومات وقوله وانما لم يشترط في المتن (قوله يقتلها أو يصدمها الخ) أي من غير حرج اه معنى (قوله لا طلاق) أي لا المقتضى في النهاية (قوله لا طلاق قوله تعالى الخ) عبادة النهاية والمعنى لعدم قوله الخ (قوله الأجر) الأول يجوز (قوله وتسميتها الخ) ودليله مقابل الظاهر (قوله بالبدن) لعله احتراز من البهائم الشاة (قوله أو فزع الخ) عطف على يجوز عبادة المقتضى وخرج بقوله يقتله ما لو مات فزعاً من الجزاحة أو من مدوها فانه يحرم قطعاً اه (قوله أو يشد عتدها) أي أو فزعاً يشد عتدها الجارحة اه سيعر (قوله حرم قطعاً) وكذلك تبس من كثرة العدو وما قيل أن يذبح الكلب كالألحز يز اه سيعر (قوله فيس) أي في قوله بأن يفرح إلى يشترط (قوله ولعمري أخرى) جوازها اسم العيون التي يجوز أن كان أنشى ولفظ الحيوان مذكور اه عش (قوله ويشترط الخ) كذا في الرض والعياب حيث قلنا لا يفتى في الأول ولا يفتى في الثاني من قصد العين بالفسل وإن أخطأ النان أو الجنس وإن أخطأ في الأصابع اه ويؤخذ من ذلك أنه لو قصد قطع ثوبه أو أصابعه جاز فاصاب مذبذبة شاة أو أظفار قطعاه لم يحصل أذلم بقصد عينها ولا جرحها وإن الضرب الأتي في حال أو قصد ما طس به جرحاً أو خنقاً أو فاصاب غير لا فرق في نفسه من أصابه الذبح أو أصابه غيره اه سم (قوله في الذبح) الأولى في الذكاة (قوله قصد العين) أي وإن أخطأ في الجنس أو الجنس أي وإن أخطأ في الأصابع كالأتي فهو بهذا اه معنى (قوله بالذهل) متعلقاً بالصيد (قوله بالنسكين) وقوله صيد وقوله شاة أي شاة ذبذبه وهو في ذبه أي سواء حركها أم لا وقوله وإنه قطع حلقوم الخ أي أو خنق به بعد اه معنى (قوله افتقد الصيد) أي المقتضى في الذبح اه نهاية (قوله وانما لم يشترط في الضمان الخ) أي في تلف شيء به عمنه من أن يقصد به اه وجه هذا القطع والخلاف في ما قبله (قوله وفيما قبل ال) أي في قوله السابق إلا أن أرواه الصيد حالا (قوله ويشترط في الذبح الخ) كذا في الرض فقال فلا يفتى في الذبح والعقر من قصد العين بالعطف وإن أخطأ في الجنس أو الجنس وإن أخطأ في الأصابع انتهى وفي شرحه أمال الصريح في الذبح من زيادة انتهى ويؤخذ من ذلك أنه لو قصد قطع ثوب أو أصابعه جرحاً فاصاب مذبذبة شاة فاقطعاه لم يحصل أذلم بقصد عينها ولا جرحها وإن الضرب الأتي في قبل أو قصد ما طس به جرحاً أو خنقاً أو فاصاب غير لا فرق فيه من أصابه الذبح أو أصابه غيره ويؤيد ذلك أنه لا قال في الرض بعد ذلك أنه لو رمى شاة فاصاب مذبذبة أو أظفار قطعاه لم يفتى في شرحه قوله لأنه قصد الرمي بالهاتمي فدل على أنه لو اتى قصد الهاتمي لم يفتى في العيب ولا يفتى في الذبح والعقر من

مأمّن تأثم أو الجوارح الكواصب بالبولومات يجوز جمع التقل - حل قطعاً أو فزعاً منها أو يشد عتدها وحرم قطعاً (تنبيه) أنت هذا الجرحية وذكرها في غير هذا المقام تأثره في أخرى (د) بشرط في الذبح قصد العين أو الجنس بالعطف فيقتل (لو كان يدمسكن) فسط وأخبر به صند) ومات (وأما حكت به) فتدبر في بدنه فاضطجع فخطوه ما ورسها) لم يفتى في الفتق العتد أو في شرط في الضمان لأنه أوسع (أو أضرر

كلمة) فلا (بنفسه فقل لم يجل) لان الارسل شرط على الحديث الصحيح ولا يؤثر كما عرفت في حصاد تعلجه ويرق به من فساد في المسائل السابقة ثم عائد صاحب مع العادة (٣٣٢) لم يبق في تعليم ان فوجب استئنا فوهنا لم يعاند، فانه انما انطاع بنفسه، فوقع اكله لضرورة

الطبع للامانة فتفسد  
تعلجه (وكذا لو اسر لم يجل)  
كل مثلا بنفسه (فاغراه)  
صاحبه) او غيره (فزاد)  
عدوه) لا يصلح الصديق  
الاصح) لا اجتماع الاعزاء  
المبيع والاستعمال المحرم  
فغلب فان لم يزد عدوه حرم  
جزيا ولو زجح فأتربح ثم  
اغراه فاسترسل حل جزيا  
ولو اوسله سمس فزاد عدوه  
باغراه نحو مجبوس حل  
كذا فقله من الجمهور ثم  
تعباه بيسم البشري  
بالاغترم واختياره في أي  
الطبع لانه قاطع أو  
مشارك له وهو الاربع  
مسددا (وان أصابه) أي  
الصديق (سهم باعنا تخرج)  
طرا هو به بعد الارسل  
أو قبله كالتضاد اطلاقهم  
وكان يصغر عن طول الاربع  
(حل) لتعدد الاحترار  
منها فسل بتغير حكم  
الارسل وكذا لو أصابه مع  
انقطاع غيره أو مسدده  
بباطل مثلا لان أثر الرأى  
بان مع ذلك نصف مال  
وقع بالارض ثم ازداد منها  
اله وفتنه فانه لم يقطع  
حكمه فوقعه اياه وخرج  
باعاتها بمحض الاصابة بها  
فلا يجل (ولو أرسل سهمها)  
أو كلبا (لاختبار قوته أو  
الى غرض) أو الى مالا  
يؤكل ولا لغرض

عش (قول المتن) أي يعلم اه معنى (قوله) أي في الاسترسال بنفسه (قوله المسائل السابقة)  
أي في قوله ولو ظهر كونه مملوكا أو له مسلحنا (قوله أو غيره) أي قوله ولو أرسله في النهاية والى قوله كذا  
نقد على المتن (قوله فأتربح) وان لم يترجى ومضى على وجهه من حرمانه النهاية يقول المتن في  
الوجهين وأولى بالتحريم اه (قوله فزاد عدوه باغراه نحو مجبوس حل) جزية الرض اه سم عبارة  
السيد عمر قوله لان حكم الارسل لا يقطع بالاغترام وان أرسله مجبوس فاغترامه حرم فذلك كذا حرم  
الغنى في المسائلين ولم يتعرض لمز والاولى للعمود ولا تعيب الشجين اه (قوله واختياره في حله)  
أي وبانتشاره في البغوى (قوله لانه) أي اغترامه نحو المجبوس قاطع أي لحكم ارسل المسلم (قوله وهو  
الاربع) أي التحريم مسددا كأي احكاما (قوله أي الصديق) أي قوله وكذا في النهاية والى الفصل في الغنى الا  
قوله يختلف في الخروج وقوله اما يغتصم الى اني وقوله لو من سرب آخر وقوله لكن خالفنا في كل ما مسك  
وقوله والتمس على المتن وقوله ولو وجد الخ (قول المتن باعنا تخرج) أي مثلا اه معنى (قوله وكان يصغر  
الخ) مطلقا لاصابة سهم الخ (قوله عنه) أي عن اصابة السيد (قوله عنها) أي الرغ واختياره باعنا  
النهاية والتمس على وجهها اه (قوله لم يقطع غيره) أو تخرج كتمه عن القوس وعافها اه فأمس  
(قوله فانه يحرم) خلافا لغيره في الرض مع شرحه عبارة مملوكا أو أصاب النهم الارض أو جدارا أو حرا  
فازدلف وتغذيه أو انقطع أو تزددت القوس فصدم القوق فارقى السهم وأصاب الصديق في الجميع حل  
لان ما يتوهم من فعل الرأى منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم اه واقرها سم (قول المتن أو الى غرض) محرمة  
هدف برأى اليه اه فأمس (قوله أو الى ما يؤكل الخ) عبارة النهاية ولو قصد غير الصديق كنرى سهمها  
أو أرسل كلبا على جراحه أو أصاب صيدا حرم اه قال عمر قوله ولو قصد غير الصديق كنرى سهمها  
سهمها على غفلة مثلا يصدرى بها فاصاب صيدا فلا يجل ذلك اه (قول المتن حرم في الاصح) وقول الشارح  
الآتي لاغتره لانه قصد مظهره ولو أصاب الذئب في هذه الصور كانا آتيا اه سم (قوله بوجه) أي  
لا يمتنع لاصابها اه معنى (قول المتن ولو روى صيدا) أي نفس الاسر (قوله لاغتره) أي لا يجل لانه الخ  
عبارة المتن والنهاية والرؤى مع شرحه ولو قصدوا خطا في الفطن والاصابة بما كنرى صيدا لم يجل أو  
خبروا فاصاب صيدا غير حرم لانه قصد مظهره لا يستفيد من الخطا في عكسه بان روى جراحا أو خنثى  
صيدا فاصاب صيدا فانت حل لانه قصد صيدا اه (قوله لانه قصد صيدا) لا يمتنع لانه قصد مظهره أو يشافها  
اذا أصاب ذلك الصيد فن ذلك بعد ان قصد الحرم اغترامه اذا كانت الاصابة لغية فغلب ما اذا كانت له  
اه سم (قوله يحرم) أي شيئا لا يؤكل وبه يندفع توقف السيد عمر بما نصه قوله لانه قصد مظهره ما اوضح

قصد الفعل وحسب الحيوان أي عنه اه قال في شرحه واشترط القصد في الرغ هو ما ذكره وقال ابن  
الرفعة وينبغي أن يشترط أن يضاف يقع القطع فيما قصد قطعه فهو صريح جدارا أو سيف فاصاب عرق شاة لم يجل  
كأفاله القاضى وغيره انتهى ما في شرح العباب وقد يقال ما ذكره ابن الرفعة هو صريح اشتراط قصد حرم  
الحيوان أو عنه فليتل (قوله فزاد عدوه باغراه نحو مجبوس حل) جزية الرض (قوله بصلاف ما  
لو وقع بالارض ثم زدلف منها البوقه فانه يحرم) عبارة الرض وكذا أي يجل لو أصاب الارض أو جدارا  
فازدلف أو انقطع أو تزددت القوق فارقى السهم وأصاب الصديق انتهى قال في شرحه لان ما يتوهم من فعل الرأى  
منسوب اليه اذ لا اختيار للسهم انتهى (قوله حرم في الاصح) وقوله الآتي لاغتره لانه قصد مظهره  
ولو أصاب الذئب في هذه الصور وقد يضاف في هاشم الصفحة السابقة (قوله لاغتره لانه قصد مظهره) عبارة  
الرض في هذا وكذا لو قصدوا خطا في الفطن والاصابة بما كنرى صيدا لم يجل أو خنثى جراحا فاصاب صيدا  
غير حرم قال في شرحه لانه قصد مظهره لا يستفيد من الخطا اه ثم قال في الرض لا يملكه قال في شرحه بان روى

فما  
ظنه جراحا مثلا أو حيوانا لا يؤكل أو كلبا أو جورا (فتنه حرم في الاصح) لانه قصد الصديق بجموعه فارتضى قوله (وروى صيدا)  
ظنه جراحا مثلا أو حيوانا لا يؤكل أو كلبا أو جورا (فتنه حرم في الاصح) لانه قصد مظهره (حل) ولا أرطنه كالوضع خلق شاة فانه يملك أو جورا لا يؤكل

ولو زنى نحو شتر برأ وجزئته سيدا فاصاب سيدا لانه تصدع باجل (أو زوى) (سرب) بكسر آة أى قطع (طباخ) أو عوصا (غاصب واحدة جمل) لانه فى الاولين أزهقه بغيره ولا اعتبر بالقصد فى الاصله عقده باجلا أما بغيره اقوال ابل وبارى من المال (فان قصد واحدة) من السرب (فغاصب بغيره) منه أومن سرب آخر (لى فى الاصح) لانه قصد (٣٣٣) السيد فى الجاه وكذا لو أرسل كلبا على سيد

فعدل لغيره ولو فى غير جهة  
الارسال كالى السهم وان  
ظهر للكلب بعد لونه  
على ما هو ظاهر كلامهم  
لكن خالفه جمع فعدا اذا  
استدبر المرسل اليه وقصد  
آخر وهو الاوجه ما عدا  
لصائد من كل جموع  
ثم لو كان عدله نفوت  
الاوله لم يؤثر بكونه مسك  
سيدا أرسل عليه من به  
آخر ولو بعد ارسال  
فأسبكه لان العتبات بره  
على سيد وقد جدد (ولو  
غاب هذا الكلب) مثلا  
(والسيد) قبل ان يخرج  
الكلب (ثم وجد عينا  
حرم) وان كان الكلب  
ملطاعا لم (على الصبح)  
لاخلاف موته بسبب آخر  
والدم من جرح آخر مثلا  
والصبر لم يخطا لانه  
الاصل هنا (وان جرحه)  
الكلب أو أصابه بسهم  
جرحه جرحا يمكن ازالة  
الموت عليه ولم يمت طرقة  
مذروح (وفان) عنه (ثم  
وجد مسك حرم فى الظاهر)  
لما ذكره والثانى على رمال  
السيد الزوجة وصحبه بل  
سوى بهى الجموع واختاره  
فى الصبح ومن سئل قال  
ويثبت فمألوته بجمعة  
ولم يثبت فى القصر من شتر

فبماذا ظنه جبا الا لا كل لا فيما لا ظنه جبرا فليصر اه وقد قدمنا ان النفسى والثنا يتوارى وضع  
شتر حرماتى فى الشارع باصر بعلم الفرق بين ظنه جبر وظنه شتر (أو قوله لو زنى نحو شتر) (الخ)  
هذا ممكن ما أشار الشارع اليه بقوله لا يغيره كالمس من النفسى وغيره (قوله أو عوصا) بكسر تين جميع  
قطاة بالغ طائر اه قاموس (قوله فى الاولين) أى فيما لا ظنه جبرا أو جبا الا لا كل بقوله لا يغيره بالانفسى  
الظن وقوله وفى الاخبار أى فى سرب نحو ظله (قوله أما بغيره) أى السبى (قوله لانه قصد) الى النفسى  
الثنا بما لا قوة وهو الاوجه كما لا بأس (قوله وان ظهر أى السيد به دلالة) معناه اه عى (قوله  
لما عداه الخ) وكان الفرق انه لا يستدبر بأمر عرض بالسكة عما أرسله البصا مسك علفا عدم الاستدبار فان  
الحاصل معه مجرد الانصراف فكأنه لم يعدل اه عى (قوله لو كان عدله الخ) أى ولوع الاستدبار  
(قوله وقد وجد) أى الارسال على سيد (قوله قبل ان يخرج) الى الفصل فى الثنا به (قوله حرماتى الخ)  
راجع لعنى أيضا (قوله ولم ينهه الخ) فان انما لم ينهه لانه فعل قطعاته بانه نفسى (قوله لى حرم فى الظاهر)  
وقد نقل فى الخبر ذلك من الجمهور وهو المذهب المأخوذ بكافة البلطيق اه نهاية وبانى عن النفسى مثله  
(قوله وعلق الشافعى الخ) على جرحه (قوله لى حرماتى) أى وقد جعلت الاحاديث وساقى الجواب عنه بقوله وبانه عاه  
الخ (قوله واعترضه) أى ما اختاره والنووى فى الكتب المذكورة من المسك (قوله على الاول) أى ما فى  
المتن من الحرمة (قوله كان الاحاديث الخ) جبر النفسى والثنا به بقتل وياتى بدليله الخبر على جرح  
التراع انتهى وهو ما إذا لم يعلم أى لم يظن انهم مقتدة اه وزاد الاول فصر من ذلك ان المعتد ما فى المتن  
وجرى عليه مقتضاه اه أى المنهج (قوله أو جرح) أى آخر  
(اصل فيما عداه السيد) (قوله وما ينهه) أى من قوله ولو شتر حرماتى جبري (قوله لى عاك  
السيد) أى ولو جرحا كره عى (قوله لغيره نحو جرح الخ) هذا الجمل صريح فى ان النفسى لم يجهل  
واظهر ما وجه تصحيحه ان بناءه لافعال أنشد من حيث تصحى النفس على المال اه شتر أى كاحرى عليه  
النفسى (قوله لغيره نحو جرحه) ومنه انظر ما فائدة لفظة نحو المزمع على المنهج والثنا به يوافق عبارة الانصار  
على ان هذا السيد فعلى الحرى يتعنى كان لا ان لم يكن به أرمك وصانده فغيره هو غير مراد أما السيد  
أخرى والصائد الحرم فقد سبق حكمه ما فى جرحه ان الارحام وأما المراد فسبق فى الرد على ملكه معروف ان  
عاد الى الاسلام تبين انه ملكه من وقت الاختلاف فهو باق على اباسته اه (قوله أى الذى) الخ قوله باطل  
فى الثنا به يترادى قوله ولو كفى النفسى (قوله أى الذى) على اصطلاح الخ ومن ذلك الاثر العرفى للعرف  
فصل اصطلاحه وأما كونه صريحا مشتهرا على الاستسنان انه ملا كمنز وبن لانه لا يمتنع ذلك بتقدير  
مقتضى بيان ذلك الا وزن الجلب الذى لا مال له فلو وجد به علامته على الملك كسب وقص جناح  
فينبى أن يكون لفظة كثيرة عما وجد فسد ذلك اه عى (قوله باطل المستع) أى امتناعه عن ربه  
والجارماتى على النفسى (قوله ولو حاكم) كمنه بده ولجائته لمضى وتشت على بنائه ومثل الحوض  
والسنة لا تثبت وأما الاطال الحسى فتعبر به حجة فضاوانه (قوله اجمع القصد) خرج به ما لو وقع اتفاقا  
جرا وخزى رانته سيدا فاصاب سيدا وما نحل لانه تصدع باجا اه وهذا ما ذكره الشارع بقوله ولو زوى  
شتر برأ وجزئته سيدا (قوله لانه قصد حرم) لا يفتى انه قصد حرم لا يفتى انه قصد حرم لا يفتى انه قصد  
الحرم انما ضرا اذا كانت الاصابة بغيره بخلافه اذا كانت  
(فصل) عاك السيد بغيره الخ (قوله ولو حاكم القصد) عبارة المنهج فصل على سيد باطل المستع

وهعلق الشافعى الخ على جرحه الحديث واعترضه البلطيق بان الجاه وعلى الاول وبأنه باه بطرق حسنا بقوله تلك الاحاديث الحلقة بان يعلم  
أى أو يظن ثنائيا فانه لا يغيره ولا يغيره وهو لا يوجد به أو فمأرا آخر كمدمة أو حرم من جرحه (فصل) فيما عداه السيد وما ينهه  
(عك) لغيره نحو جرحه ومنه لى عدم الاسلام (السيد) الذى على اصطلاحه ليس عليه أرمك باطل منه ولو حاكم القصد

و يحصل ذلك (بشبهه) أى  
الإنسان ولو غير مكافئ  
ان لم يكن له نوع غير وأمره  
غيره وهو انك الغيرة  
آلة مختصة (بده) كسائر  
المباحات وان لم تصدقك  
كأن أخذ للنظر اليه فان  
فصدده لنفسه لا ذن له  
ملكه الغير (و) ملكة  
وان لم يضعه عليه (بحر)  
مذوق وازمانو نحو  
(كسر جناح) وقصه  
بحر يجر من العيران  
والعدو جها ارجح  
بسوئل طوقه وأخذ  
و بطنه بعد الجرح لا  
لعدم المابل لجزءه  
وصوله (و وقوعه) وقوعا  
لا يقدر مع على الخلاص  
(في شبكة) ولو مضمونة  
(انصبا) لاصد كابلها  
وان غاب طرد البها لا  
لانه بعد ذلك مستويا عليه  
ببخل مالو لم ينصبا أو  
نصباله أما ان قد رومه  
على ذلك فلا علكه مادام  
قادرا فن أخذها  
وبار سال جرح عليه  
كان أو كذا ولو غير معلة  
عليه يدلو غيبا فاسكه  
ورال امتناعه ان ينفذ  
منه ولو جرحه فلو قوف  
ثم أسره كان مصادفه  
ببخل مالو زاد عدو  
بأقره من غير وقوف  
ويطرق بينه وبين مأمرا  
فياغرا الجرحى بنه على  
الغريسة بانه يخطاها  
(و) بالجمالى المضيق

في ملكه وقد رعله بتوكل أو غيره ولم يقصده فلا علكه ولا ما حصل منه كبعض وفرغ اه شرح المنهج  
(قوله) يحصل ذلك أى اللطال (قول المتن) شبهة قد يتبادر أنه من إضافة المصدر إلى المفعول وحذف  
فأجله أى ضبط الإنسان بأمره وتفسير الشارح قد يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحمل عليه قول المصنف  
يبدو وقوله لا ينافي ما قلناه اه سم (قوله أى الإنسان) إلى قوله ولو جرح في النهاية الا قوله أو نصباله  
وقوله بخلافه أى (قوله) ان لم يكن له نوع غير (قوله) أى أو كان انجمنيا يستعدو جرح طاعة الامر اه  
عش (قوله) وأمره غير (الخ) وان لم يأمره أحد فقصده ان كان حرا ولو أسير كان كنة أو أمانا كان بينا  
وأمره غير فان قصد لا مرقا قصده أى لا مرقا قصده اه بيجري عبارة عش ولو لم يأمره أحد  
أى شمل ما وضعه عليه طيسولا يصر في ذلك عدم غيره اه (قول المتن) يدو ونسوا لتعمل بنحو شبكة نصبا  
ثم أخذها الصابغ يافها وانتقلت عنها الصبغة أخذها فلا نزول ما سكه عنه اه عش (قوله) كسائر  
المباحات إلى قوله وأمره فى المضى (قوله) علكه (الخ) هذا الخ لا يناسب التقدير ولا يحصل الخ ولا لعله  
على المتن على بناء المهور (قول المتن) مذوق أى مسرع للهلاك (قوله) بحث يجر من العيران والعدو  
(الخ) أى ان كان مما يتبع جمعا ولا يباطل الماء منها اه معنى (قوله) بحث يسوئل طوقه (الخ) قد يتبع به  
أقوة أو حكا اه سم (قوله) وبطنه (الخ) عبارة المنفى ولو طرده فوق رأسه أو جرحه فوق عاتقه  
لعدم المابل ملكه حتى يأخذ لان وقوفه فى الاول اصرحتوهى معينة على امتناعه من غيره وفى الثانى  
لعدم المابل بخلافه على جرحه فوق عاتقه من وصول الماء عنه علكه لان سببه الجرح اه (قوله)  
طرد البها (الخ) عبارة المنفى سواء كان حاضر أم غائبا طرده البها ولو دأمل اه (قوله) لانه بعد ذلك (الخ)  
فان قيل أو تصبب عدوا أمره بالصيد كان الصبغ انك العبد بخلافه انما يجب بان العبد إذا غاب استولى عليه  
دخل فى ملك سيده فهو واضح بقوله نصبا على وقت الشك من يده بالصيد وتعمل به صيد فانه  
لا علكه على الاصح اه معنى (قوله) بخلافه مالو لم ينصبا (الخ) أى فلا علكه وقيد بنفاذهما على نصير  
أخيه (قوله) أو نصباله (الخ) فان جرحه نصبالا لا يكتفى حتى يقصده نصبالا اه معنى (قوله) أما إذا قدر  
أى الصبيعه أى النوع على ذلك أى الخلاص (قوله) علكه (الخ) وكذا لا يصحبا أى علقه فيما يظهر  
(قوله) ان أخذ ملكه (و) صدق فى أنه ما صار مقدورا عليه بما فعله الاول اه عش (قوله) وبار سال (الخ)  
أى علكه بار سال الخ (قوله) فاسكه (الخ) لا يضى ما فى عاتقه (قوله) ولو جرح (قوله) أى بعد ان رساله بار سال  
صاحبه وقوله أى لغضوب (قوله) وبين مأمرا (نفا) فى شرح فاغرا صاحب الخ (قوله) بنه على الحرمة

حسا أو حكا قصدا اه قال فى شرحه مخرج بقصد مالو وقع اتفاقا في ملكه وقد رعله بتوكل أو غيره ولم  
يقصده فلا علكه ولا ما حصل منه كبعض وفرغ اه وقد تعلق لقوله ولو حكا بشبهة الشبكة (قوله) شبهة  
قد يتبادر أنه ان كان من إضافة المصدر إلى المفعول وحذف فأجله أى ضبط الإنسان بأمره وتفسير الشارح قد  
يتبادر منه خلاف ذلك وكان الحمل عليه قوله يصدوق ما لا ينافي ما قلناه (قوله) أو بحث يسوئل طوقه  
قد يتبع به (قوله) وبطنه بعد الجرح (الخ) عبارة الرض أو جرحه فوق عاتقه الماء  
أى فلا علكه لاجزاع الوصول إلى الماء أى بل علكه اه ويفرق بينه وبين مأمرا على الصعفة (قوله)  
وبالجمالى مضيق (الخ) عبارة العليل أو بالجمالى مضيق يصدقه لا ينفذ منه كيت ولو غصبا اه وفى  
شرح من المجموع ولو دخل صيد دار انسان وقتنا بالاصح له لا علكه فاعلى أحسنه على لم علكه صاحب  
الدار ولا الاجنبى لانه منه لم يحصل الصبغ يده بخلافه من غصب شيئا كونه صادبا اه ثم قال فى العباب  
واما بالافلاذى أى لا غير باب البيت الثلاثى (الخ) قال فى شرحه بقوله لا يخرج هى عبارة الروضة  
والمجموع وغيرهما وصارتا بن الرضة وغيره فخلق عليها الباب فاسكه ان علكه كان لم تصدقك علكه ام  
غيره الذى بان لم يكن له عليه يدلو غيبا فلا علكه ولا علكه كان لم تصدقك علكه ام  
الاجنبى بالداروان كان مع كون العارفى يده ولو غصب أقاد الملك ولا فلا وان مراد العباب باليدى العبارة

[illegible]

ثم ان قصد سقي الارض ولم يصب به فقول المصديق اقترح ولما صار لا يقدر على الخلاص منها ملكه على المعتصم تنافسوا بها في وجوه ان  
كانت بما يقصد بها ذلك فادعوا على (٣٣٦) فزونه ان الغصب باق في الغير لا الملك فقيس به ملكه بقدر الغصب المطوي أو تخلف وان

السفينة ان أعدت للاصطداد

بها أو زال الوقوع فيها  
امتناع المصد وصغر  
يحدث يستل أخذها  
ملكه من هي يد هولاء  
يجرد وقوعه بما فيها ظاهر  
(وسق ملكه بزل ملكه  
بأنسلاته) ومن أخذ  
زومه ردله وان قوس من  
ان قطع الشبكة لغيره  
واقات منها صار مباحا  
وامكن من أخذها  
في الموضع وكذا لو ألقته  
الكلب ولو بعد ادراك  
صاحبها وجب له بان  
ذلك عجز عنه على يقين  
زوال امتناعه ثم أتيهم  
صرحوا بنحو ذلك ولا أثر  
لنقلها بنفسها ولو ذهب  
بها وبق على امتناعه بان  
يصد عن غلبتها فهو على  
أبسطها لا خلاف ما هو  
سعى خلفه في فوق  
اعماله على مقتضى ما يشاء  
(وكذا لا لزوم) ملكه  
(بارسال الملك) المطلق  
التصرف (في الأهم)  
كلوبس يهتبه بل لا يجوز  
ذلك لأنه يشبه سواب  
الجاهلية ثم ان قال عند  
أوساه أعتل بأخذ أبيج  
لا أخذها كله فقط كالصنف  
ان عمل قول الملك ذلك  
واما ما في شغلنا في طعام  
شيرة في بقي حله على ماذا  
صلحوا بمصيه بذلك أو  
على أن كل الثاني لها

(قوله ثم ان قصد سقي الارض الخ) عبارة لها بقوله المصنف ويحل ما ذكره المصنف من فعله بقصد الاصطداد فان قصد به  
واعتد بذلك ملكه وعليه يعمل ما ناله المصنف في الرضعة من الامام وغيره وان لم يمتد الاصطداد فلا عليه  
يجعل ما ناله في احياه الموات عن الامام أيضا اه (قوله ويجعل) أي العتد (قوله ان الغصب باق في  
الغير) خلافا للمعنى وما تقدمه الشارح نفاقي ملك المرض (قوله الغصب المطوي) أي المذكور  
بقول الشارح صار أحق به اه سم (قوله وان السفينة خال) ولو جرد حصره وقوعه في يد من يملكه كان  
المخبر له بدو الاغلا اه معنى (قول المتن بزل ملكه) أي كالأبق العبد أو شرب الهيمة اه معنى  
(قوله ومن أخذ) الى قوله فقط في المعنى الا قوله وكذا الى قوله ذهب وان عجز في النهاية لا قوله يصحبه  
في الموضع وقوله ووجه الى ولو ذهب (قوله ومن أخذ الخ) الاولى التفرع كالمعنى (قوله ولا غيره)  
أي الصدفان قط ما غتر فأنه لفت فهو باق على ملك صاحبه فلا ملكه غير منها وبمعنى (قوله عجز) أي  
الكلب منه أي المصد (قوله ولو ذهب الخ) الاولى التفرع كالمعنى (قوله ولا غيره) عبارة النهاية  
الملك الخ) سواء قد بذل التقرب الى الله تعالى أم لا نها متوغض (قوله بطل سب الخ) عبارة النهاية  
والمعنى لان زعم الدلا يقتضي زوال الملك كالمصنف الخ وزاد الثاني فليس لغيره أن يصده اذ اعرفه اه  
(قوله ولا يبعث الخ) ولأنه قد يحتل بالمباح فيصا دنيا بقره معنى أي هو يؤدي الى الاستيلاء على ملك الغير غير  
انها اه عمن (قوله ثم ان قال الخ) عبارة لها بنحو على حرة لا ارسال ما نقل مره أعتل بان ذلك هو  
مطلق التصرف وان لم يقل بل يأخذ من بل يأخذ اه كماله لئلا ينقض تصرفه فيه يبيع ويصرف ولا  
بالمعنى غير من شغلنا فلا يعتد ببعض المتأخرين اه يعني شيخ الاسلام ووافق المصنف ومم عبارة الاول ولو  
قال مطلق التصرف عند ارساله أعتل ببل بأخذ أو أعتد فقط كاعتد شغلنا بل يأخذ اه كماله لا ضمان  
وله العلم غير من كاعتد شغلنا أو بأخذ لا ينقض تصرفه فيه يبيع ويصرف بل ارساله في هذه الحالة أو لا بل  
من ذكر ملكن أفتي شفي بالاول اه وعبارة الثانية قوله اه كماله قال في شرح الروض وكذا اطعام غيره منه  
فيما يظهر اه وأقول هو وجه جدلان غيره كان يجوز له أخذها كخا ما منع من اطعامه وان شال في  
ذلك مر اه وعبارة عش ويني ان مثل الاخذ فعله فله الامكنه فيما يظهر فان كان قهرا لم كزل  
فبني ان لم يأخذ الانتفاع به من الوجه الى حوت العادة بالانتفاع به منه وخرج با كماله اه ما وقع من شغلنا  
يجوز ان لا يباح له بذله فغيره بل يأخذ اه وقوله وخرج با كماله الخ وبوقفة (قوله أما غير مطلق  
التصرف الخ) عبارة للمعنى ويحل الخلاف في الملك مطلق التصرف وأما الصبي والمجنون والمجوروعا بمسغه  
أو فليس والمكاتب الذي لم يأذنه سيده فلا يزول ملكه عنه قطعا اه (قوله ومن أخذ) الى قوله وفي النهاية  
الامام أنه عليه (قوله ومن ان من أكرم الخ) أي فلا حجة الى استثنائه (قوله واستثنى) الى قوله وفيه  
في المعنى الامام أنه عليه (قوله واستثنى الزكشي ما ذالخ) عبارة لها وفيه ويستثنى من عدم الجواز ما ذالخ

الكثر (قوله ثم ان قصد سقي الارض الخ) على هذا يجعل ما ناله في الرضعة من الامام وغيره مر (قوله  
ويحل ان كانت بما يقصد بها ذلك عدم) بخلاف ما ذالم بعد الاصطداد بذلك وعليه يعمل ما ناله في الرضعة  
عن الامام في احياه الموات مر (قوله فتقدمه ملكه بقدر الغصب المطوي) المذكور بقول الشارح صار  
أحق به (قوله ثم ان قال الخ) الى ارسال مع هذا القول ما قرره نزل مر (قوله أعتل ببل بأخذ) وكذا  
أعتد فقط فيما يظهر وليس ورم (قوله أبعج لا أخذ اه) ولا ينقض تصرفه في نفسه ولا اطعام  
غيره منه تلافيا لأعتد بعض المتأخرين مر (قوله أبعج فقط) أي فلا ينقض تصرفه في كماله في الرضعة  
يبيع أو غيره وقوله اه كماله قال في شرح الروض وكذا اطعام غيره منه فيما يظهر اه وأقول هو وجه جدلان  
لا غيره كان يجوز له أخذها كخا ما منع من اطعامه وان شال في ذلك مر (قوله واستثنى الزكشي)

استند من قول الملك ذلك لكن بشرط على هذا من الثاني بذلك القول أو أعتد فقط ما ذالم غير مطلق التصرف (قوله  
ككتابي لائقه) فيه فلا يزول بالرسخ فاعلم ان من أكرم عزمه كالمصنف ذلك ملكه عنه في كل ما رواه واستثنى الزكشي ما ذالخ في



وله لم يصد أوعلى أمه صدامه وتمام الحديث الغزالي آتى أطلقه النبي صلى الله عليه وسلم لا دلالة له على استعارة به في الأولى وحديث الجرجاني  
أشد فترسلها فقامت إليه تعرض فامر ردها الم في الثانية قال وهما صحبان فحبب الألفاظ حذرتهم ماى إلا أن وادع إلى الدنيا كقول  
وقوله صحبان غير صحيح فأن حديث الغزالي ضعيف من سائر طرق قوله أخذنى الخادم من استعاطى فتقوله له حسن ثم رأيت الحفظان  
كثيرا لا أصل له ومن نسبته إلى الله عليه وسلم فقد كذب وغيره مدعاه بأنه ورد في الجملة في عدة آداب يتقوى بعضها ببعض وإنما الجرعة  
دعى بمن المهملة ثم مشددة وقد تحذف طاء كالمصغر ونحو هذا فصحها لحكم وفيها التعبير بفخره بأنه صلى الله عليه وسلم قال لورده رده  
رجعها وكذا عبر بالفرخ بالأفراد الترمذي وابن ماجه وقوله داية الطيالىسي ينصها (٢٣٧) قال القسيري وحكمة الأمر بالاحتفال

احرام الاله احتفالاً ثم لما  
استقبلته أجراها وكان  
الرسال في هذه الحالة واجبا  
اه وماقاة آخر أو انق  
ماقاة الزكشى قالومن  
مع طير أو غيره ولم يجيها  
يذهب به ولا مايطه ماياه  
يلزمه إزالة أيضا يحصل  
أرسله معتادا للودود يجب  
على احتفال إرسال ما منى  
من قتلته كالطائف والهدد  
لأنه لم ينصرف  
بالطعام حرم جبه  
كسب الحرام ويحرم من  
شئ من الفواسق الخس  
صلى وجعل الاستماع لى  
حس ما يتنفس صوته  
لونه اه لخصا وما ذكره  
آخر بقيد احتفال في نحو  
الخطاف بان يكون حبه  
للتقص صوته فرع زول  
ملكه بالاعراض عن نحو  
كسرة نخعين وشدوعين  
سنايل الحصاد ونوراة  
الحصاد ونحو ذلك ما  
يعرض عنه عادة فيلكه  
أخذوه بنفذه تصرفه

(قوله في الأولى) أى صدامه من الولد (قوله تعرض) يعنى تقرب من الأرض وتعرف بمتاحتها اه  
عش (قوله الثانية) أى صبيد الولد من أمه (قوله قال وهما صحبان الخ) عبارة للمنى والحدوثان  
صحبان تب على ذلك الزكشى ويحل الجواب كقوله أيضا في صبيد الولد ان لا يكون مأكولا ولا يصير ذبيحة  
اه وعبارة النهاية تراحدان صحبان لكن نقل الحافظ المتفوى عن ابن كسيرة أنه لا أصل له وأن من  
نسبه إلى صلى الله عليه وسلم فقد كذب ثم قال الحافظ انه ورد في عدة آداب يتقوى بعضها ببعض اه  
(قوله وفيه) أى صحيح الحكم (قوله بفخره) أى بالأفراد (قوله في هذه الحالة) أى طريق الولد  
ألم يصد أحد همدون إلا سحر (قوله وماقاة آخر) وهو قول القسيري أو كان الإرسال الخ وقوله ماقاة  
الزكشى أى من استثناءه فالنفس على ولا صدف أمه دونه أوعلى أمه صدامه هادونها (قوله قال) أى  
القسيري (قوله كالطائف) يضم الحاء وفتحها الطاء ويسمى زارا الهند ويرف عند الناس بصغير  
الجبلة لا يزهده في ما يبيعهم طائرا أو دال الظاهر أى البعان بأوى البسوف في الربيع اه وفى (قوله على  
وجه الاقتناء) أخرج غيره اه سم (قوله وما ذكره آخر) وهو قول القسيري ويحل حبس ما يتنفع الخ  
(قوله يزوله لكه) أى قوله لكن بحث فى المنى والنهاية لا قوله منه يؤخذ انه (قوله من رشد) سذكر  
عن الباقين وغيره ما يصد الله ليس يشدوه وانقته تعبير النهاية والمنى هنا من مالها اه (قوله ووراة)  
بضم الهمزة وتفتحها الراء (قوله فيلكه) أى دان كان غير ميز وعلم من النالك عدم الخراج الى كذا  
أخذ منه ذلك لان ذابما يقصد ارض عنف كذا ان كل ما يتعلق به وذلك اذ لم يقصر بذلك فيلكه  
بأنه وحدث أمر غيره بذلك ملكه لا مروان أخته اذ ما كان كاله النقط لى من السنايل ما وجدته  
أوتيسر لك وتراعى فصل الماذن من اذن الاسر ولو أذنه أو لوان مثلا كان التقاط منه لملكها ما لم  
يقصد الاخذ لنفسه اه عش وقوله ما لم يقصد الخ هذا لا يظهر في المميز والموافق لكانهم قبلت يقول  
ان قصد الاخذ لاسم (قوله ونفذه تصرفه) بالبيع وغيره نهاية ومضى وقضى بنفذه تصرفه اه  
ملكها بنفس الاخذ وعده فلو طاسه الكهروها لم يبع بدفعها وهو ظاهر عش (قوله ومنه يؤخذ)  
أى من التعليل (قوله أنه لا فرق في ذلك الخ) حرمه النهاية والمنى كآثر ناله (قوله اعراض) أى  
المالك (قوله قال) أى الزكشى (قوله على ما يؤخذ الخ) أى على ذلك الخ (قوله ثم) أى قوله ثم رأيت  
فى النهاية (قوله ويه يعلم انمال المحبور لا على الخ) سذكر الشارح عن البقنى وغيره مشافهة يؤخذ  
بكلام القسيري (قوله انحل حل الخ) معقول نقل (قوله وعبارة لتناول الخ) عطف قوله ثم رأيت الخ  
أى من عدم جواز الإرسال قوله ويحرم حبس شئ من الفواسق الخس على وجه الاقتناء أخرج غيره (قوله  
ومنه يؤخذ انه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكوى وغيره) كتب عليه و (قوله ويه يعلم انمال المحبور)

(٢٣ - (شرواف وابن قاسم) - تاسع)  
بين ما يتعلق به الزكوى وغيره صفة ذلك لغزارة عادة لكن بحث الزكشى ومن تبعه التقييد لا يتعلق به لأن ما يتعلق بجميع السنايل  
والمالك مامو وبجميعها وأخرج نيب المسحقين منها فلا يحل له التصرف قبل إخراجها كالشرى بان في المشترك بغير اذن شرى كنه فلا يصح  
اعراضه قال ولعل الخوازمجلى على الماز كنهه أوعلى ما اذا ذات أحوه جمعها على ما يؤخذ منها اه وشرى كنه السنايل من محلى وغيره ماله  
تعلق بذلك فراجعهم محل جواز أخذ ذلك كأخو ظاهر ما نقل في شئ من المالك على عدم رضاه كان ذلك من يلقاه به و بهل أن مال المحبور  
لا لك من شئ بذلك لا يتصور منه امره ثم رأيت في الرضى في القسطل عن المتولى أو أنه محل حل النقط السنايل ان لم يلى على  
المالك وجواز لتناول وان كان المالك يلقه ويقتل عليه النقط التمس له

فلا يحل ومباركة شعبة القاضى ان كان في وقت لا يتخلون بمثل تلك السبل حل وتجعل دالة الحال كاللذات أو يتخلون بمثل فلا يحل وبه يعلم صحة قول مالم يدل الخ وعبارته لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل والباس يتخلون في ذلك وقت أن لو جزمهم من ترك كونه أي فنيق الاحتياط ورأيت الأذرى بحث في سائل المحجور أنه لا يحل التقاطها كالأجل حال المال أو وضاعه المعتبر وغيره باعتبار ضاعه باعتناء البقنى فيصون من الظاهر أن مالا يتجمل به ملكه ولا يتصور منه أحد أو طردت عاقبتهم بذات حل الشرب يستأنون كان محجور فيه شركة أه وريان المسامحة في مياه العيون أكثر (٣٣٨) منهي السبل على أن التحقيق في تلك اله وان واضع أي لم يعلم عليها أهلكون مياهها

**قوله** فلا يحل أى الالتقاط **قوله** وعبره (شعبه) أى المتولى **قوله** ان كان الخ أى الالتقاط **قوله** (قوله) بمثل الانسب التائب **قوله** وعبارته لم تعلم حقيقة قصد المالك فلا يحل أى فلا يكفي مجرد عدم تزيين عدم الرضا بل لا يمين فربما لما فالمراد بالمعنى هنا ما يشمل الظن كما قدمنا مسد كره عن المجموع **قوله** وغيره أى الأذرى **قوله** أو طردت الخ أى بمعنى الواو **قوله** (بذلك) أى عدم المنع **قوله** (ولم يملكه) أى ضمها **قوله** (التبى) أى كلام البقنى **قوله** (قال غيره) أى البقنى **قوله** (وهو الخ) أى ما قاله الغير وكذا غيره **قوله** (على الأثر) أى أننا **قوله** (ان اعتيادا بالابتاح) أى قول قال **قوله** (أى المعجور) **قوله** (وهذا) أى قوله لان تكليف الخ **قوله** (التبى) أى كلام الغير **قوله** (ولكن لم تعتد الخ) وأجمع للمعقولين **قوله** (وفي المجموع الخ) وهو الموعود في قوله السابق اطلاق المجموع الا فى **قوله** (التبى) أى كلام المجموع **قوله** (ومن أخذ) أى قوله ومر في النهاية وآلى قول التائب فانما اختلط بالغير الا قوله أو يباح الى المتدقوله الذى الى التائب **قوله** (أعرض عنه) فان لم يرض عنه وذال لا يملكه ما بلغه ولا شئ به في نظرية البرع وثانى في مادي غيره وبني أنه لو اختلف لا أخذوا صاحب مدق صاحب لان الأصل عدم الإراضى مالم تدلقر يئنه على الأراض كالنات على نحو الكرم أه عش **قوله** (واختلط بباح الخ) عبارة للغير والرضع مـ ربه . النهاية ولو اختلط جام مملوك أى محصور أو لا يتعمد مباح غير محصور أو انصب ما مملوك في نهر لم يحرم على أحد الاصطباذ والاستعانة من ذلك استعمالها كان وإن لم يزل مالك المالك ذلك لان حكمه لا ينصرف لا يغير بائنا لاهما ينصرف أو يغير فكلوا اختلطت بحرمه بنسبة غير محصوران يجوز له تزوج من ولو كان المباح محصور لم يملك ذلك كبحر المزج في نظرية أه **قوله** (حرم الاصطباذ) لا يفتى ان المالك أن يأخذ من ماله ولو بالاجتهاد لانه مهم موضع به عليه صلوة ملكه لانه ان كان ماله فلا كلام أو يملكه ماله موضع به عليه أه سم **قوله** (وربما) أى المحصور في النكاح أى في باب ما يحرم من النكاح **قوله** (أو بباح دخل الخ) عطف على مباح محصور وجئت بشكلى لانه في معنى ولو تقول جامعه أه يتنافسه فتأمل أه سم أى الان يشك بان المعنى دخل المباح مع جامعه بعد الاختلاط ببرجه ولو قال واختلط جامعه بباح الخ سلم على الاشكال **قوله** (ولو دخل الخ) عبارة للغير ولو شك في كون الخلوط لجسمه مملوكا غيره أو ربما فله التصرف فيه لان الظاهر انه بباح أه زاد النهاية ولو ادعى انسان تحول جسمه الى برج غيره لم يصدق الوارع تصدقه ماله يعلم كذبه أه **قوله** (فالورع تركه) ويجوز له انصرف به لان الاباحة مـ ر أه سم **قوله** (الغير) أى قول التائب فان اختلط في النهاية الاثوية اما اذا لم يأخذ **قوله** (ان عـ) وباقى للمستفتوه **قوله** (فهو ما نشرع الخ) عبارة النهاية والمعنى ومراد بالرد اعلام ملكه وعكس من أخذ كسائر الامانات الشرعية لا رد حقه فان لم يرد ضخته أه **قوله** (فهو ماله الاثر) هذا انما يظهر أثره فيما اذا كان أحدهما ملكا الاثاف فقط والاخر كتب عليه مـ **قوله** (أو بباح دخل بوجه) عطف على مباح محصور وجئت بشكلى لانه جئت في جز ولو تحول جسمه مع أنه يتنافسه فتأمل **قوله** (فالورع) قضية التعديل بالورع عدم الحرمة **قوله** (أو بباح فالورع تركه)

اذن ملكها لمنهيا وهو أصل تلك العيون وملكه مستغفر لانه في بطون جبال مسوان لا يرى أصله فيكون جيتذا حق تلك المالا غير ثم رأيت البقنى صرح في السبل ما صرح به في الماء فقال كلام الرضة يقتضى اثبات خلاف السبل وليس كذلك ان كان الزرع لغو صغيرا قال غيره وهو جيبس ويملكه الملاك المجموع الا فى على الأثر ان اعتاد الاباحة كاف من غير نظرى ان كونه محصور أو غيره لان تكليفه المشاحصة فيما طردت العادة بالمسامحة أمر مشق و بهذا ينظر في تنظير ابن عبد السلام في تحل دخول سكة أحد ملاكم محجور أه ويحرم أخذ ثمر من ساقط ان حوط عليه وسقط داخل الجدار وكذا ان يصير طابره أو سقطا خارجا لكن لا تعتد المسامحة بأخذ وفى المجموع ما سقط خارج الجدران لم تعتد باحتضاره مـ ر

اعتدت حل على اعادة السيرة فالغالب على الظن باحتتمه كاتحل هدية أو صلها بغير أه ومن أخذ جلد مسنة أو عرض عنه المذكور فدفعه ملكه لزوال ما يمنع الاختصاص منه بما لا عارض (ولو تحول جسمه) من رجاء الى امر واختلط بباح محصور رجم الاصطباذ منه ومراد به في النكاح أو بباح دخل رجول ملكه كبرالرج صرا حقه ولو شك في با احتفال وورع تركه أو (الرج غيره) الذى له فـ سم فوضع به عليه ما أخذ (لمرد) ان يتبرع بملكه اما ان لم يأخذ فهو أمانة شرعية يتركه للاعلام بغيره أو بالظنية بينهما لو نكحها فان خصل بينهما فخر أو يرض فهو ماله الاثر (فان اختلط) خام أحد البرجين بالآخر أو جام كل منهما بالآخر وتعيين البقنى

الذكو وما إذا كان كل منهما ملك من كل منهما فلا فساد لا يميز بين أوفرخ اثبات أحدهما عن بعض أو  
 فرخ اثبات الآخر اه رشدي عبارة ع ش فلو تنازعنا فيه فقال صاحب البرج هو بعض اثباتي وقال من  
 تحول الجلام من برج هو بعض اثباته وذوال السبد هو صاحب البرج التحول اليه وان مضت عدة بعد  
 الاختلاط تقضى العادة فيمنهاها وبه الجلام المقول لاحتمال انه لم يضر أو يضر في غير هذا السل اه  
 (قوله لهذا التصور) أى الثانى (قوله عيب) خبر تعيين البلىنى الخ (قوله ونحوهما) الذى قوله فان بنى  
 القنى الاقوله وزعم ان تم قوله فى قوله وتوله فى قوله وكل (قوله لعدم تحقق ملكه الخ) لا يظهر فى صورة  
 السلك اه سم أى كما أشار اليه الشارع بقوله فلك النى الخ (قوله وما تقرر الخ) عبارة القنى وعلم  
 من كلامه ما متنازع بيع الجبى من باب أولى وصريحه فى البسط اه (قوله هومار جنى المظلب) ولا  
 بشكل يحاصر فى تفريق الصفقتين الصفقتى منيه لان عمل ذلك فيما اذا علم عن ملكه رشدي وسم  
 (قوله ان ملك الخ) أى يبيع أو يهبه أو يغيره لمن سائر المالكات (قوله للضرورة) وقد تدبر الحاجة الى  
 التسامح باختلال بعض الشروط ولذا يجمع الفراض والجعلة مع ما فهم من الجملة مفعلى ونهاية (قوله  
 أى المالكان) الى قوله وتوله فى النهاية الاقوله وزعم ان تم (قوله المختلط) بالاخر انظر الى القنى ولا  
 فحق التعبير الجامى المختلطين كائى النهاية للقنى (قوله وكل لا يبرى الخ) الواو احوال اه ع ش (قوله  
 وزعم ان تم على اعدادهما) أو فالحق بينهما اثلاثا فى المثال المتقدم اه نهاية (قوله فى البيع) أى  
 حصة كل منهما واللاصموع البيع لجهل فيه اه سم (قوله) أى الثالث (قوله بالجزئية) أى  
 كصده وقضية عدم حصة يجمعها بعض المعلن بالشاهد وكان وجه عدم تحقق كونهما ملكا لاحتمال انه  
 ملكا أحدهما اه سم (قوله بأنه معتذر) أى التوريع حيث ذى عند جى فى القيمة (قوله انتم الخ)  
 عبارة القنى والى روض فالحلية فى حصة يجمعها الثالث أن يبيع كل منهما: يملكه اذكر من الثمن معلوماً أو  
 يترك أحدهما الآخر فى بيع نصيبه فيبيع الجميع بثن ويقتسمه أو يسلط فى المختلط على ثمن يتراضا  
 على أن يأخذ كل منهما منه شيئاً يجمعها لثالث فيبيع الجميع اه وقال شرح الروض بأنه مؤبضة كلامه  
 كسله ان الثالثة طريق للبيع من كائى مع الجهل وليس كذلك بل هو طريق للبيع مطلقاً اه (قوله ان  
 قال كل بعث الجلام الخ) ظاهر انه لا يدين قول كل ما ذكر فلا يصح قول أحدهما فقط ولا فى قوله السابق  
 لم يصح بيع أحدهما الخ وجواب المناقاة لان قوله السابق المذكور يصح اذا باعه شيئاً من الشخص  
 لا بالجزئية كما صور بذلك البلىنى وبصر به تعطيل ماسق بقوله لعدم تحقق ملكه ذلك الشئ بخصوصه  
 مختلصاً منه انه غير موصوف بذلك فلا مانع من حصة البيع كصر به البلىنى: أى أيضاً انه قال فى قوله الصف  
 شيئاً منه شيء اذا وهب أو باع شيئاً معناه الشخص ثم يظهر انه ملكه بعد ذلك أم لو تبين انه ملكه يصح وكذا  
 لو لم تبين ولكن باع معناه بالجزئية كمنصف ملكه أو قال بعثت جميع ما املكه بكذا فيصح لانه يصدق  
 المثل فيما باعه يحصل المشرى بحمل البائع كقوله باع من ثالث مع جمل الاعداد بثن مدين أى لكل واحد  
 فصور التصرف فيسلان الاصل الاباحة حر (قوله لعدم تحقق ملكه ذلك الشئ بخصوصه) لا يظهر فى  
 صور ثالث (قوله هومار جنى المظلب) فان قلت قد يشكل لانه من قبيل بيع ملكه ومثل غيره فغير انه  
 وهو صحيح فى ملكه كما تقدم فى تفريق الصفقتين لانه يجب بان عمل ذلك اذا علم منه وهو هنا يعلم به  
 (قوله فى البيع) أى حصة كل منهما واللاصموع الجميع على البيع لاجل فعله بثلث الثمن بالنسبة لكل كانه  
 لاتخاذ الجمل فىلانه اذا كان عدم معلوماً أو القية سواء كان ما ملك منه: امن ان من معلوماً (قوله المعلن  
 بالجزئية) أى كصده وقضية عدم حصة يجمعها بعض المعلن بالشاهد وكان وجه عدم تحقق كونهما ملكا  
 لاحتمال انه ملكا أحدهما (قوله انتم ان قال كل بعث الجلام الخ) ظاهر انه لا يدين قول كل ما ذكر فلا  
 يصح قول أحدهما فقط ولا فى قوله السابق لم يصح بيع أحدهما الخ ويحجب عن المناقاة لان قوله السابق  
 المذكور يصح وما إذا كان كل باع شيئاً من الشخص لا بالجزئية كما صور بذلك البلىنى وبصر به أهليل

لهذا التصور وبأن المتزينة  
 نقص عيب ومن ثم  
 عليه لئلا يورث عتوبه  
 (وعسر الثمن لم يصح مع  
 أحدهما وهبته) ونحوهما  
 من سائر الملكات (شياً  
 منه) أو كانه (الثالث) لعدم  
 تحقق ملكه ذلك الشئ  
 بخصوصه وما تقرر من انه  
 اذا باع الكل لا يصح شيئ  
 منسب هومار جنى المظلب  
 (ويجوز لاحدهما ان  
 يملك ماله) (لما حصة فى  
 الاصح) وان يهمل كل  
 عين ملكه للضرورة فان  
 باعهما) أى المالكان  
 المختلط الثالث وكل لا يبرى  
 عين ماله (والعدم معلوم  
 لهما) كائى وما تبين  
 والاقية سواء مع) البيع  
 وزعم القنى على اعدادهما  
 ويقتضى الجاهلية فى البيع  
 للضرورة وكذا يصح لو باع  
 له بعض المعلن بالجزئية  
 (والا) بان جهلاً أو أحدهما  
 العدد أو تفاوتت اقيمة  
 (فلا) يصح ان لا يجهل  
 ما يفتحه من الثمن وزعم  
 الاسوى قوز بيع الثمن على  
 اعدادهما مع جهل القيمة  
 مردود بأنه معتذر حيث  
 تم ان قال كل بعث الجلام  
 الذى فى هذا بكذا يصح  
 لعدم الثمن وتحمل الجاهلة  
 المبيع للضرورة

ويتغير الجهل بقدر البيع للضرورة اهـ ثم ساق عن شيخه البرلسي ما يؤيد وجهه (قوله وتوجه  
 لي لا بد منه) خلافاً لظاهر النهاية والمغني (قوله فان بين الخ) جواباً لـ (قوله من أنه لا يحتاج هنا الخ) هذا  
 قضيهما قد منّا أن نضع المغني والروض عبارة عن قوله وما أوهمه كلام شارح الخ هذا الذي أوهمه كلام  
 الشارح المذكور بجوابهم مصرحتهم ثم قال بعد أن ساق مقدمنا عن الروض ما نصه فانظر قوله في صورة  
 التوكيد شين ويتقسمه فانه ناص على ما أوهمه كلام ذلك الشرح الا لا يحتمل أنه بين شين نفسه موقوفه  
 والافلام معني مع ذلك لقوله ويتقسمه فهذا الابهام عن المنقول فتأمل اهـ (قوله ولو اختلط ما مثل الخ)  
 عبارة للمغني والنهاية يقولوا اختلطت دراهم أو ذهبن حرام بدراهم أو بذهنه أو نحو ذلك ولم يتبين فيه قدر الحرام  
 وصرنا في ما يجب صر فعبه وتصرف في الباقي بما أراد شارح الضرورة كحماة لغیر ما اختلطت بحماة فانه  
 يأكاه بالاختلاف في الواحدة كالأختلاط في غير بخره ولا يتحقق الورع وقد قال بعضهم بنفي المعنى أن  
 يحتجب طير البرج وينامها اهـ قال عرش قوله وصرنا الخ مفهومه ان يجر التمييز لا يكفي في جواز تصرفه  
 في الباقي ويكن توجهه بأنه باختلافه صار كالشتر وكأحد الشريكين لا تصرف قبل القسمة والقسمة  
 انما تكون بعد التراضي وهو متعذر هنا فنزل صرفه فيما يجب صر فيصغره القسمة للضرورة اهـ

ما سبق وقوله لعدم تحقق ملكه ذلك الشيء بخصوصه بخلاف ما هنا فانه غير مصور بذلك فلا مانع من صحة  
 البيع كالمصرح به البلقيني إضافة قال في قول المصنف شيئاً من هذه الاباع أو وهب شيئاً من هذه الشخص ثم لم  
 يظهر أنه ملكه بعد ذلك ما لو تبين أنه ملكه فيصير كذلك في شين ولكن باع من باع بالجزئية كمنفص ما ملكه  
 أو قال بصله جميعاً أمأ كمنه بكذا فيصير لانه يتحقق الملك فيما يصور على المشتري على الباطن كالأباع  
 من ثالث مع جهل الأعداد شين من أي لكل واحد وصغر الجهل بقدر البيع للضرورة وقال العراقي  
 الفرق بينهما أن في المقيس عليه جهة البيع للمشتري معلومة بما لا يملكه من ثمن معلوم وان لم  
 يعلم قدر ما اشتراه من كل منهما فانفتر الجهل بذلك للضرورة وضع أنه لا يرتب على الجهل به مفسدة فلا يلزم  
 من اشتغال الجهل به اغتفار الجهل بجهله ما اشتراه اهـ قال شيخنا الشهاب البرلسي أقول وقول  
 العراقي أن جهة البيع معلومة للمشتري في المقيس عليه مسمى وذلك أن مرادنا جهة ما اشتراه من  
 الاثنين معلومة فلشبهه أن يقول لعلنا ذلك وأمكنه غير نافع في دفع جهل المبيع الذي وقع عليه العقد  
 من كل منهما وما تعددت الصفة ذلك ألا ترى أن يسع عبده جمع شين لا يصح وان كانت جهة المبيع  
 معلومة وجهة الثمن معلومة فلهذا الانتسلاط لما كان محل ضرر وانفتر فيما الجهل بقدر البيع إذا  
 كان على الوجه المذكور اهـ (قوله وما أوهمه كلام شارح الخ) هـ الذي أوهمه كلام الشارح  
 المذكور بجوابهم مصرحتهم وعبارة الروض ما نصه ولو جهل العدد أي ولم تسو القمية كائنه في شرحه  
 فالجهة أن يسع كل نصيبك إذا وكل أحدهما لا تحرق البيع شين ويتقسمه أو بصله فانه أي في  
 المختلط على شيء أي ثم يعللنا لاشواحت الجهله أي في غير البيع وتقدر للضرورة اهـ فانظر قوله في  
 صورة التوكيد شين ويتقسمه فانه ناص على ما أوهمه كلام ذلك الشارح الا لا يحتمل أنه بين شين نفسه  
 وقفن موكاه والافلام معني مع ذلك لقوله ويتقسمه فهذا الابهام هو عن المنقول فتأمل وقد عني أنه لا معنى مع  
 ذلك لما كرا لا احتمال ان المراد انهما يتقسمان الجهة المقبوض على حسب التفصيل الذي بينه في العقد ولا  
 يخفى بقده (قوله فرغ ولو اختلط ما مثل الخ) قال في الروض فرغ وان اختلط حرام بمالك أي حصو راو  
 غير محصور بمحملك مباح غير محصور ولم يحرم الاصل فادلو كان المباح محصوراً راسم اهـ واختاره أن  
 المالان بائنه مناشا ولو بلا جهل لانه مهمنا موضع بده عليه صار ملكه لانه كان بموكاه فلا كلام  
 بمال ملكه موضع بده عليه أو ما غير المالك فهل له الاحتياق بالمباح كالأختلاط ملك المحصور ومالك غيره  
 المحصور فانه لا الاحتياق أو أن جعل ملكه بالاجتهاد والمباح هنا بمنزلة المالك بجميع جوار أخيه ولا يضر احتمال

وقوله لي لا بد منه وان حذف  
 من الروض وغيره ولو  
 وكل أحدهما صاحبه باع  
 الثالث ذلك فان بين شين  
 نفسه وعين موكاه كاهو  
 ظاهر صرح أيضاً بما ذكر  
 وما أوهمه كلام شارح الخ  
 أنه لا يحتاج هنا البيان لثمن بل  
 يتقسمه بعد العمل بالثمن  
 حيث لا أن الفرض جهل  
 العدد والقيمة (فرغ) هـ  
 لو اختلط مثل حرام كدرهم  
 أو ذهبن أو حجب

بشيء له جازة ان يعزل قدس الحرام بنية القسمين ونصرف في الباقي ويسلم الذي عزله لصاحبه ان يوجد والا فلا نظر بين المالك والمستقل بالقسمة على خلاف المقر في الشرع لغيره واما ان فرض الجمل بالمائة فادفع ما تلي به من الرغلة حتى يقسمه عن المالك في المجموع لم يقسم ان يصرفه سد الحرام الى ما يصير فيه ويصرف في الباقي ما اراد من (٢٤١) هذا اختلاط أو خلط نحو دراهم لجماعة

ولم ينفذ في كل قسم  
الجميع بينهم على قدر  
حقهم وزعم العلوي ان  
اختلاط المال للحرام  
يصره باطل وقوله كالرصة  
ان حكم هذا كالمال المختلط  
ومراده التشبيه في طريق  
النصف لاني حل الاجتهاد  
اذ لا علامه لان الفرض  
ان الكل حراما واحدا  
لا يمكن التمييز بغير خلاف  
الجماع فان قلت هذا يناقض  
ما مر في الغصب ان مثل هذا  
خلط يقتضي ملكا للغاصب  
ومن ثم طلق في الاقوال في  
وهذا ذلك فلا تناقض فيه  
لان ذلك فيما اذا صرف  
المالك وهذا المالك اذا جعل  
كأنه يرد بغير استوائهما  
في مرتبة فانه انما هو  
انه انما قدس الحرام من  
المختلط اي يغير الاراد وهذا  
لا ينافي ملكه لان ملكه  
مقد باطله الجبل كالمس  
فأما وقد بطلت الكلام  
عليه في شرح العباب بما  
لا يستثنى من راجعته  
(ولو جرح المصداق ان  
متناقض فان ارادناه  
بمجموع جميع ما فهو  
لثاني ولا ضمة على الاول  
لما ياتي فان حصة ثانيا ايضا  
ولم ينفذ في كل قسم

ويؤيد قول الشارح الا في لانه ملك مقدس والباقي من سم والريدي ما بينه وبين المقام (قوله جازة)  
متعلق باختلاط وقوله في اي شخص حال من مثله (قوله جازة) ان يعزل (الخ) قال في الرض كجماعة أي  
لغيره ما تناطعت بجماعه ما كمال الاجتهاد الواحدة اه سم (قوله ان وجد) أي ان عرفه وقوله والا فلا نظر  
بين المال أو صرفه ونصرفه في المال ان عرفها اه عيش (قوله فادفع الخ) فيه تامل (قوله)  
وفي المجموع الخ) تقدم من المعنى وانها بما وافقه (قوله لم يبق) أي غير حقه ان يصرف انما نظر مع  
قوله السابق ويسمى الذي عزله الخ الآن وادجوا كل من الطريقين أو راد ما يصير فيه الصنف  
لما لم يكن وجد من نظر بين المال اه سم وقوله أو راد ما يصير الخ يسل ويجوز ان الريدي قوله  
ان يصرف قدس الحرام الخ انظره الصنف المذكور شرط لجواز النصف في الباقي حتى لا يجوز النصف  
عقب التمييز كما هو ظاهر العبارة والظاهر انه غير مراد اه (قوله ومن هذا) أي اختلاط التثنية (قوله)  
ان يقسم الخ) الظاهر انه يتناقص المفعول (قوله وفيه) أي المجموع (قوله ان حكم هذا) أي نحو دراهم  
مختلطة أو مخلوط بغير لجماعة (قوله هذا يناقض) أي ما مر في اول النزع ويجوز ان الإشارة الى ما ذكره  
من المجموع والرصة (قوله لان ذلك الخ) هذه التفرقة تقتضي لتخرج جميع ما وضع هذا وقدس رواتي هاشم  
باب الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد حقه الفعل فان اختلط بنفسه لم يملك بل يكون شركا وما هذا  
مصور في الاول باختلاط بنفسه فلا شك بالنتيجة اه سم (قوله وهذا لا ينافي ملكه لان الخ) فيه  
نظر اه سم (قوله ارادنا جميعه) سم (قوله الخ) أي بان لا يكون واحد منهما على حاله من زمان وسكن من  
هذا الحالة التمس وانها يوافق في بعضه في قول المصنف أو ارادنا دون الاول الخ (قوله لاني) أي من  
ان الاول جرح وهو مباح (قوله جرحه) أي الاول (قوله ويمكن الثاني من دفعه) أي تركه (قوله)  
تأثير ما ياتي الخ) أي في قوله ارادنا يمكن من دفعهم الخ (قوله وعليه ما ناقض الخ) وكذا لا ينافي في نفسه  
الثاني من الذي دفعه (قوله وكذا الخ) أي يلزم الاول قسمة السيد بحر وبالجرحين الاولين (قوله نظير  
ما ياتي الخ) يتمثل انه راجع الى ما قبل قوله وكذا الخ ايضا وعلى كل ياتي فيما بعد كذا الاستدراك الا في  
(قوله أي لم يوجد) الى قوله وهذا هو الرابع في المنفى الا قوله وقول الامام الى الثاني قوله فغير ما يلزم في  
النهاية الا قوله ويؤيد في المتن وقوله كذا من قوله وكذا في الجرحين وقوله على ما اقتضاه الى يتي (قوله)  
انخذ المملوك كذا يصرف في اجتهاد من اختلاط ملكه بغير ما احتمال أخذ ملكه بغيره نظر (قوله جازة)  
ان يعزل قدس الحرام الخ) قال في الرض كجماعة أي لغيره ما تناطعت بجماعه ما كمال الاجتهاد الواحدة اه  
قال في شرحه ما ذكره الباقى والذي حكاه الروايات انه ليس له ان يأكل من لحمه حتى يباح ذلك الغير  
أو يقامه اه وهو ظاهر ان على المالك (قوله طريقه ان يصرف الخ) انظر مع قوله جواز كل من  
الطريقين أو راد ما يصير السابق ويسمى الذي عزله الخ الآن وادع من عرفه الصنف لملكه ان وجد من  
الناظر بين المال (قوله لان ذلك الخ) هذا ما تفرقة تقتضي لتخرج جميع ما وضع هذا وقدس رواتي هاشم باب  
الغصب ان شرط ملك الغاصب ان يوجد حقه الفعل الذي هو اختلاط بالملك نفسه لم يملك بل يكون  
شركا وما هذا مصور في الاول في الاختلاط بنفسه فلا شك بالنتيجة (قوله وهذا لا ينافي ملكه لان الخ) ملك  
مقد في نظر

فحسبه ضمن ربح فبغيره أو راد ما ينفذ على جميعه المهر أو جميعه ما ياتي مع استدراك صاحب الترخيب أذف فان أماد المهر حل  
وعليه ما ناقض من قسمة بالبيع والارح وعليه فبغيره ولا يجوزين ولا يجوزين لا يمكن الثاني من دفعه نظير ما ياتي وان (دفع)  
الثاني أو اراد من دون الاول) أي لم يوجد جسمه فبغيره ولا يجوزين (فهو الثاني) لان المهر في استناعته ولا ياتي على الاول لانه جرحه ومعي مباح (وان)  
دفع الاول) هو (ه) فذلك

لكن على الثاني اوش ما نقص بغير خمس من اوجلا لانه سمي على ملك الغير (وان ازمين) الاول (ف) هو (هـ) انك (ثم ان ذكنا الثاني) بطلع  
 حاقوم وصرى فهو حلال وعليه الاول ما نقص بالفرج وهو ما بين قمتي من اوجلا كذا يحس شاة غيره هـ عدا واول الامام انما يظهر التفاوت  
 في مستقر الحياة تعقبه الباقي بان (٣٤٤) الجلاء نقص بالقطع وان ذكنا كسبت ذكنا اي ضمن نقص الجلاء فقط ويؤخذ من جهة

كلام الامام لانه مما تفرق  
 غير مستقر الحياة التفاوت  
 بين قمتي من اوجلا  
 مطلقا فلهذا ردها  
 ما ذكر في الجلاء وان ذكنا  
 لا يقطعهما اي الحاقوم  
 والري عظام لانه مقدور  
 عليه وهو لا يصل الى بضعه  
 (اول) يذوق عظام الجرحين  
 فسرهم لاجتماع المص  
 والسرور ويضمنه الثاني  
 الاول لانه اشد مله  
 اي يضمنه في التذوق  
 قمتي من اوجلا في الجرحين  
 الغير المذوقين ان لم يكن  
 الاول من ذكنا على ما اقتضاه  
 كلامهم لكن  
 استدراك صاحب الترتيب  
 عليهم بان يذوق اذا سوي  
 عليها عشر فوضعتا  
 واذ ذكنا فاحاطة لانه يارز  
 تحاسن فوضعتا  
 الزهوق بغير ما في رز  
 الفهم الفاتح بها على  
 اما اذا تمكّن من ذكنا  
 فتركه قد رما في الثاني  
 لاجتماع قمتي من اوجلا  
 بتفرطه جعل فعل نفسه  
 اسدا ان في هذا المثال  
 تجمع قمتي من اوجلا  
 تبلغ ثمة عشر فيقسم  
 عليها ما في اوجلا وعشرة  
 عشرة الاول لوضمن عشرة

لكن على الثاني اوش ما نقص بالفرج اي ان كان هـ يعني (قوله) واول الامام انما يظهر التفاوت في مستقر  
 الحياة) فتمتصان كان متساويا بحيث لو لم يذبح لهلك فاعندى انه ينقص بالذبح هـ سم ونهاية (قوله)  
 تعقبه بالفرج (الح) شير وقول الامام اوش اقرار النهاية تعقبه (قوله) ويؤخذ (الح) هـ من كلام الشارح  
 وقوله منه اي الاستدراك (قوله) فلا ردها (الح) فـ منظر هـ سم (قوله) وكذا في الجرحين (الح) اي ضمن  
 قمتي من اوجلا هـ سم اي التسعة في المثال الثاني (قوله) على ما اقتضاه كلامهم لكن صرحنا (الح) راجع لما  
 بعد كذا كما يعلم راجعة الى روض وغيره سم ورشدي (قوله) لكن صرحنا (الح) هـ سم اي يعبري وخبره  
 النهاية ما انقص (قوله) واذ ذكنا اي لو ذبح كمال في العليل فينظر الى قمتي من اوجلا فان كانت ثمانية لم  
 الثاني ثمانية ونصف انتهى هـ سم (قوله) لانه يلزم ثمانية ونصف (قوله) اي التسعة كما اقتضاه كلامهم هـ  
 سم (قوله) فترك (الح) ولو بعد كذا في المثال الثاني ان حصل مجرد نقص هـ سم ونهاية (قوله) فعل نفسه  
 وهو زمانه الصمد (قوله) في هذا المثال (الح) وان كانت الجنازة لا تفرش كل جنازة فحينئذ جعلت القسم  
 التي هي عشرة وتسعة وعثمانية فكون المجموع تسعة وعشرين تنقسم العشرة عليها اربعة اقسام (قوله) تجمع  
 قمتي من اوجلا (الح) ايضاح ذلك ان تقول لو فرض قمتي من اوجلا عشرة قد انبر وهندري اثنا عشر تسعة  
 فيقسم ما فوقها وهو العشرة على مجموع القمتين وهو تسعة عشر فيقسم من العشرة تسعة قد انبر ونصف  
 دينار على تسعة عشر نصف دينار على الاول عشرة اجزا من التسعة عشر وذلك خمسة دنانير وعلى الثاني  
 تسعة اجزا من التسعة عشر وذلك اربعة دنانير ونصف دينار ويفضل من العشرة العشرة ونصف دينار  
 فيقسم على تسعة عشر فيحصل الاول عشرة اجزا من تسعة عشر دينار ونصف دينار ويحصل الثاني تسعة اجزا من تسعة  
 عشر دينار ماعلى الاول خمسة دنانير وعشرة اجزا من تسعة عشر دينار ومن نصف دينار وجعله ماعلى الثاني اربعة  
 دنانير ونصف دينار وتسعة اجزا من تسعة عشر دينار ومن نصف دينار اي قمتي  
 سلما و زمانا عدا وانقصى وانها يتقسم المصير المجموع تسعة عشر فيقسم عليه الخ وهي احسن (قوله) فيقسم  
 عليها اي على القمتين (قوله) ما في اوجلا عشرة اي بعد بسطها من جنس المقسوم عليه اي يعبري  
 (قوله) لوضمن والا فلهذا مله (قوله) من تسعة عشر جزءا من عشرة من الاولى بتعقبه والثانية بتأنيده  
 هـ يعبري (قوله) الازمنة اي على الاول (قوله) هذا (الح) اي ما صرحنا الشرحان من استدراك صاحب  
 الترتيب (قوله) على عاقل عبارة وانها يعلى بعد مله هـ (قوله) حراصة (الح) مفعول مطلق نوعي لقوله  
 جنى (قوله) هذا (الح) من مفعول ابن الصلاح وعلة التسعين (قوله) ما قطعها عنها اي بكيفية تقطع الواقعة  
 من النظر (قوله) فاعل ثلثة اوجلا (الح) جواب اذا (قوله) هذا اي ألقاها ما اطبق عليه العراقيون قوله  
 (قوله) وقول الامام انما يظهر التفاوت في مستقر الحياة) قال فان كان متساويا بحيث لو لم يذبح لهلك فـ  
 عدى انه ينقص بالفرج هـ (قوله) فلا ردها (الح) فـ منظر (قوله) وكذا في الجرحين اي ضمن قمتي  
 من اوجلا (قوله) على ما اقتضاه (الح) ثم قوله لكن صرحنا (الح) راجع لما بعد كذا كما يعلم راجعة الى روض  
 وغيره (قوله) واذ ذكنا اي لو ذبح كمال في العليل فينظر الى قمتي من اوجلا فان كانت ثمانية لم  
 ونصف هـ (قوله) لانه يلزم ثمانية ونصف (قوله) اي التسعة كما اقتضاه كلامهم (قوله) في هذا المثال تجمع قمتي  
 سلما و زمانا يبلغ تسعة عشر فيقسم عليها ما في اوجلا وعشرة اربعة اقسام (قوله) في هذا المثال تجمع قمتي  
 عشر جزءا من عشرة وصالا في تسعة اجزا من ذلك فهي الازمنة اي اثنان ان تقول لو فرض قمتي من اوجلا

اجزا من تسعة عشر جزءا من عشرة وصالا في تسعة اجزا من ذلك فهي الازمنة وهذا على الراجح اصل هذه  
 المسألة وهو ما جنى على عاقل فجمعت عشرة حراصة اربعة دنانير ووجه آخر حراصة اربعة دنانير وثمانية ففما يلزم الجرحين ستة اوجه  
 لاجتماعهم في غير ما لو بل تشعب الذي اطلق عليه الغير اقرون منها واعدا لما جرى الصغير وفر وعبرهم وقال ابن الصلاح  
 انه يمكن ان لا يتم بذكر من مخالفة الظاهر والقواعد لا يقتضاه الا اقتضاها بقطعها فاعل ثلثة اوجلا ويعد هذا انه يجمع



مطابقا كما قال ابن الصلاح غير ثابت (٣٤٤) مذهبان التعزية (منه) في حقه الجواهر وبه يفتي مسلم مكشور شيعة في الولي الاب والجد لاغير التعزية عن مولده

الصلاح الخ (قوله في حقه) الى قوله بان فضل في النهاية الاقوله مكلف الى قادر (قوله في حقه) وأما في حقه مسلم فواجب غير الترمذي والدارقطني الا اثنين اه معنى (قوله أو بعض) أي اذا ملك بالابيهما اه معنى (قوله من مال نفسه) أي لان مال الولي لان الولي مأمور بالاستعانة بالمال مولد ونوع من التبرع به والاضحية تبرع اه معنى (قوله كباين) أي قيل الفصل (قوله بان فضل الخ) قال الزكشي والبيان تكون فاضلة عن حاجته ومولجته عن غيره على ما سبق في صدقة التطوع لان ما فرغ صدقة تسمى وظاهر هذا انه يكفي ان تكون فاضلة عما يحتاجه في يومه وليلته وكسوة فاضلة كما مر ويشي أن تكون فاضلة عن يوم العيد وأيام النشر بقائه لوقتها كان يوم العيد ليله العدد وقت زكاة الفطر واشترطوا انها ان تكون فاضلة عن ذلك اه معنى وأقره السيد عزي وفي العبري عن العناني عن الرمي ما وافقه (قوله من حاجته بمولده) ومنه نفسه اه سم (قوله خلافا لنشد الخ) عبارة المغني لانه صلى الله عليه وسلم يحض في منى عن نساءه بالقرار واد الشيطان وجها ردى في قوله انها لائس للعاج عني وأن الذي يحرر هدى لا تضحية اه (قوله غير الترمذي الخ) تعاليم الخافي المثنى من السنة (قوله وهو سنة السك) ان يقال السنة باللفظ المر وفاصلا عن حادث فاقى يحصل علبا لحدث فالتظاهر ان المراد به ما هنا الفري وهو الطرية تغلظنا في الوجوب اه سدعمر وقد بينا بان مقابلة بالاول بالحدث بقرينة ذلك على ان المراد به المعنى المعروف (قوله عفاقتان رى الناس الخ) لا يقال هذا باندفع الاخبار بعدم وجوبها لانه قد جيب عن مثل هذا في مواضع تتعلق بفعله صلى الله عليه وسلم بما سألناه عن عدم الفعل أقوى في انقضاء النفوس وانه اخلاصا للمال عليه الترتل من عدم الوجوب من القول لانه لا يشتمل الجواز وغيره من الاشياء المخرجة عن الصلاة اه عش (قوله ووافقه) أي ما ذكر من الاخبار (قوله تلويضا) أي الاضحية اه عش (قوله ان تعدد) الى قوله وبحق في النهاية الاقوله فخير الى والاضحية (قوله فخير من واحد) شيئا من الخ شامل لغير القائم على أهل البيت اه سم عبارة عشي قال من الاقرب ان المراد بأهل البيت من تزعم نفقتهم شخصا واحدا قالوا القياس على هذا ان شرط وقوعها ان يكون المصطفى هو الذي يترجمه النفقة حتى لو ضعى بعض عباده لم يقع من غير ذلك البعث وفي حقه خلافه وهو الاقرب لانه المناسب لكونها سنة كفاية اه وسبب ما يتعلق به (قوله ومن ثم كان أفضل الخ) هل المراد ما صدق به منها أفضل من صدقة التطوع اه سم (أقول) والتظاهر ان المراد بجمع الاضحية وفضل الله تعالى واسع (قوله وبعت الباقيين) أخذ من زكاة الفطر الخ في الاندخيل لا يعني اه سم عبارة السيد عزي وان تنزفت في هذا الاندخيلان وبمعهم ان تطالبوا زكاة الفطر انتفاء الموجب لانهم صرحوا بان مو جمع مجموع الاسر أعني آخر جزء من رمضان وأول جزء من شوال بخلاف ما نحن في بيان كلامهم ظاهر أو صريح في ان الموجب هنا امر واحد وهو هذا الزمن الممن من صلواته يصنع عني جزء من ضحى عنه قياسا على نحو الصلاة فندبره من ذكر اه (قوله عتيق خوله) عبارة المغني وان انفصل بعد في يوم الفطر أو بعده اه (قوله انتهى) أي كلام الاذري (قوله كما تعلم بنظر) أي البقية (قوله ورد ذلك) أي الاحتمال المذكور لان المراد بالشبه المتوفى في يوم العيد (قوله كما تقرر) أي قوله ما يذبح من النخ (قوله ورد بان الخ) ورد بانها ان الضحية عائد للضحية المتوفى من الاضحية ولا تضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح اه

(قوله بالاول الخ) أي باسم ما توفى من اسم اول الخ (قوله بان فضل عن حاجته ومولده الخ) ومنه نفسه (قوله فخير من واحد) شيئا من الخ شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت أفضل لعل المراد ان ما صدق به منها أفضل من صدقة التطوع (قوله وبعت الباقيين) أخذ من زكاة الفطر الخ في الاندخيل لا يعني (قوله ورد بان ذكر الاضحية الخ) ورد بانها ان الضحية عائد للضحية المتوفى من الاضحية ولا تضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح اه

من مال نفسه كباين قادر بان فضل عن حاجته بمولده ما فر حقه التطوع ولو مسافر وبدوا وصلياني وان أهدي خلافا لنشد مؤ كد غير الترمذي أمرت بالفقر وهو سنة لكم والدارقطني كتب على الفخر وليس بواجب عليكم وصح غير ما يس في المال من سوي الزكاة وما يستند حسن أن بابكر وعمر رضي الله عنهما كانا لا يضحيان بخافه أن رى الناس وجوبه ووافقه بنوعها لشعر مسلم الى ارادة المصطفى والواجب لا يقال بذلك ثم ان استدلاله لآل البيت كانت سنة كفاية فخير من واحد وشيئا منها صرح به أبو ابانصارى رضي الله عنه كذا مضى بالشاة الواحدة ببعضها الرجل عنه وعن أهل بيته والافسنتين وبكره تركها لخلاف في وجوبه من ثم كانت أفضل من صدقة التطوع وبعت الباقيين أخذنا من زكاة الفطر ان نعلم بان فضل عن حاجته ومولده الخ (قوله بان فضل الخ) ومنه نفسه (قوله فخير من واحد) شيئا من الخ شامل لغير القائم على أهل البيت (قوله ومن ثم كانت أفضل لعل المراد ان ما صدق به منها أفضل من صدقة التطوع (قوله وبعت الباقيين) أخذ من زكاة الفطر الخ في الاندخيل لا يعني (قوله ورد بان ذكر الاضحية الخ) ورد بانها ان الضحية عائد للضحية المتوفى من الاضحية ولا تضحية لكن مع حذف مضاف أي ذبح اه

مادام تحتان التشديد زكاة الفطر وذلك قيل قوله هي ستفتر مستقيم لان الاضحية غير التضحية كاتقرو وورد بان ذكر الاضحية في الترتيل على ان المراد منها ما من الامرين فاعاد الفهر



قرينة السياق فيه نوع  
استخدامه (تبيينه) لم يأتوا  
المراد بآهل البيت هنا كقولهم  
يتنوعون في الوصف فقالوا  
قال وقت على أهل بيتي  
فهم آله الرجال والنساء  
فيحمل ان المراد هناك  
أعضاء واقفة أمام أهل  
البيت أن تعددوا كانت  
سنة كفاية والافسدة من  
ومعنى كونهم سنة كفاية  
مع كونهم اثنين لكل منهم  
سقوط العالب بفعل الغير  
لاحصول الثواب لمن لم  
يفعل كلمة المنازعة وفي  
تفسيرهم بندها لكل  
واحد من أهل البيت مانع  
أن السراهم المعتبر  
ويحمل ان المراد بآهل  
البيت ههنا كقولهم بقية  
البيت مني واحد ولو تريا  
ويفرق بين ما هنا والوقت  
بان مداره على المتبادر من  
الافتا غالبا حتى يحمل  
عليه لفظا الواقفون لم  
يقصدوه وهما على من هو  
من أهل المواساة الخاصة  
كذلك من هو في نفقة غيره  
اي من أهل المواساة غالبا  
وقول أي أوب يدعيها  
الرجل متضمن أهل بيته  
يحمل كلامه في الغنيين  
ويحمل ان المراد به طاعره  
وهم الساكنون بدار  
واحدتان اتحدت مراقبها  
وان لم يكن بينهما قرابة وبه  
جزم بعضهم لكنهم قد  
ولذلك تنفي شرح العالب  
فراجعها فأنها مضمرة لا

سم (قوله على أحدهما) وهو التخصيص (قوله فيه نوع استخدام) لا يتحقق أن الاستخدام لا يتوقف على  
ان المراد منها في الترجمة ما بين الامرين بل يتحقق وان أوجبها في الترجمة أحد الامرين فقط اذا صلحت للامر  
الاخر كما علم من جملة على ان دعوى ان ذكرها في الترجمة دل على ان المراد ما ذكر من تنوعه ويجوز ان  
يريد بها في الترجمة وفي التفسير معنى التخصيص فلا استخدام نعم ان أوجبها في التفسير معنى التخصيص تناسخ  
الاستخدام في قوله الا في وان يدعيها الخ وان يردها في معنى ما هو الظاهر لكن مع تعدد والمضاف في التفسير  
بقريته السابق فلا إشكال اه سم (قوله يتنوعون) الأولى افراد ضمير النصب (قوله ومعنى كونها)  
التي قوله وفي نصريحهم في النهاية (قوله ومعنى كونها سنة كفاية الخ) كذا في شرح العالب أضافوهذا  
يخصص قولهم الا في وان يدعيها واحد فقط بالنسبة لسقوط العالب اه سم (قوله ومعنى كونها)  
عبارته في شرح الراشد ومعنى كونها سنة كفاية انه اذا فعلها واحد من أهل البيت أي عرفا بغير الظاهر وان  
لم يلزم بعضهم وثمة بعض كفي عنهم انتهى وما ذكره المراد بآهل البيت معنى عليه الطلوي كذا في  
حاشية سم على شرح المنهج ينبغي أن يكون هو المعلوم على سبيل ما قال في الحقيقة بعد اه سم  
(قوله سقوط العالب بفعل الغير) يحتمل ان المراد من العالب لا الطلب على الاطلاق حتى يوضع كل ولو  
على الترتيب وقعت أخوة وأب وقد يقال سقوط الطلب على الاطلاق لا ينافي الوقوع أخوة والثواب  
اه سم (قوله بفعل الغير) ظاهره وان لم يلزمه النفقة اه عش (قوله لاحصول الثواب لمن لم يفعل الخ)  
ثم ذكر المصنف في شرح مسلم انه ان أشرك غيره في ثواب اجاز اه نهاية أي كان يقول أشركت أو فلانا  
في ثوابه واطار هو بعد نسبة التخصيص لنفسه وهو تر ب عش (قوله ان المراد بهم) أي بآهل البيت  
(قوله ويحمل ان المراد بآهل البيت ما بينهم) نفقة متفق الخ هذا هو الذي خصه شيخنا الشهاب الرمي  
بهم شرح الرضوي ولم يتعرض لقوله الشراح ولو تريا ومثل شيخنا المذكور من جملتهم من ايتنا  
ولا قرابة بينهم فخصي واحد منهم لم يجر فيهم وحاصل ما عطفه في ذلك عدم الاجزاء اه سم ومرعش عش  
من الرمي ما وافقه كذا في الجعيري من الزيادة ما وافقه (قوله وهما) أي في الاخوة وكفصله على ما به  
مبني على قوله انه قال في بيان المراد من الخ (قوله كذلك) أي من المواساة (قوله ويحمل الغنيين)

لا يصح حملن مع حذف مضاف أي ذبح (قوله فيه نوع استخدام) لا يتحقق ان الاستخدام لا يتوقف على ان  
المراد منها في الترجمة ما بين الامرين بل يتحقق وان أوجبها في الترجمة أحد الامرين فقط اذا صلحت للامر  
الاخر كما علم من جملة على ان دعوى ان ذكرها في الترجمة دل على ان المراد ما ذكر من تنوعه ويجوز ان  
يريد بها في الترجمة وفي التفسير معنى التخصيص فلا استخدام نعم ان أوجبها في التفسير معنى التخصيص تناسخ  
الاستخدام في قوله الا في وان يدعيها الخ وان يردها في معنى ما هو الظاهر لكن مع تعدد والمضاف في التفسير  
بقريته السابق فلا إشكال اه سم (قوله يتنوعون) كفاية الخ كذا في شرح العالب أضافوهذا  
يخصص قولهم الا في وان يدعيها واحد فقط بالنسبة لسقوط العالب ثم قال في شرح العالب عن الأذرى  
قصة كلام الشيخين به صرح ابراهيم الرزوي انه لو فوي بأشياء نفسه وأهل بيته لم يجر اذا تقع الاعن  
واحد واحد حدث يجوز على الاشراك في الثواب لا الاضيق قال انور وان قاله مدعيه ومن أهل بيت كانت  
شاة عام الا ان يرد وقوعها من نفسهم وان أشرك غيره في ثوابه وانما لهم هذا عن أمسي وفي رواية من لم  
يقض من أمسي يجوز لئلا يبي على ان من قولها عنهم من أهل بيت لم يجر على الشر كفي الثواب  
لا الاضيق لا معناه لا وقوعها عن كلهم بمن كل جزء من شاة ولا حسب فيه خلافا اه وبجملتهم علم أن معنى  
في الاجزاء عدم حصول ذلك الثواب المخصوص وأن هو واقفه على حقه تنفيه فطرا اه (قوله)  
سقوط العالب) يحتمل ان المراد من العالب لا الطلب على الاطلاق حتى يوضع كل ولو على الترتيب وقعت  
أخوة وأب وقد يقال سقوط العالب على الاطلاق لا ينافي الوقوع أخوة والثواب (قوله ويحمل ان  
المراد بآهل البيت ههنا ما بينهم) نفقة متفق واحد) هذا هو الذي خصه شيخنا الشهاب الرمي بهم شرح

تجب الاباء للزمام) كسائر  
التدريبات وصرح به للآ  
يتوهم ان المراد بالنسبة  
المرقبة وان كان بعيدا  
هنا قبل ان اراد مطلق  
الانترام ورد عليه التزم  
الاخصبة اوهى لازمة لقوان  
اشترت هذه الشاة لله  
على ان اجعلها اخصبة ولا  
وجوب فيها او خصوص  
النذر ورد جعلت هذه  
اخصبة اوهذه اخصبتا  
تجب فيهما الحاقا لهما  
بالضرب والوقت اه  
ويجب باعتبار الثاني ولا  
ورد ذلك لم يرد  
قوله الا في وكذا القول  
جعلها اخصبة والاولو يمنع  
اراد ثلثة الا لثبوت ان الذي  
يفضى الاولان انهما كالتا  
نذروا في الثالث انما التصبر  
اخصبة بالشرع بل بالجعل  
بعده فليزمن ان تصد الشكر  
على حصول نعمة الملك واللا  
كل نذر خارج فانه غلات  
قوله ولا وجوب فيها ورسن  
اردها) غير المحرم ولا  
يقوم نذره بل ارادة اقامه مقام  
ارادته لانه لا قد حصل  
بالواجب (ان لا ترسل  
شعره) ولو بصوتها وباطنه  
(ولا ظفره) ولا غير هذين  
ما اوجز اداء البدن حتى يتم  
كما صرحوا به في العلم لان  
قوله الاسرى لكن غطله  
البلقيس بان لا يصلح لعه  
من الاجزاء منها وانما المراد  
بقية الاجزاء الظاهرة نحو  
جلده لا يضر قطعها ولا  
حاجته فيه (في شعر ذي الحجة

ولكنه ظاهر في المعنى الثاني (قوله كسائر التدريبات) ان قوله ويجب في المقتضى الاقوه اوهى لازمة في  
(قوله وصرح به) اى بعد قوله هي سنة اه معنى (قوله تلابتوهم الخ) ولما خرج بمخالفة اى حذفت  
او جعلا في قسم البلاد مالا لتصابى كوى وللتبعية على ان نية الشرع للاخصبة لا تصير به اخصبة لان ازالة  
المالك على سبيل القرية لا تحصل بذلك كالأشترى عدا بنية التعلق او الوقت اه معنى وعبارة سم اقول  
في التصبر به افاذا لوجوب بالانترام والتحصن طريق الوجوب في الانترام والسكوت عمل لا يدل على ذلك  
وهذا فائدة اى فائدة اه (قوله الطريقة) اى التي هي اعم من الواجب والتدرب اه معنى (قوله وان  
اشترى الخ) عبارة قال وضرفان قاله على ان اشترى بثا شاة ان اجعلها اخصبة واشترى زمة ان اجعلها اقل في  
شرحه هذا ان قصد الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح اه ثم قال في الروض فان عينها في  
لزم جعلها اخصبة وجعلها ولا تصير اخصبة بنفس الشراء بالانتهى اه سم وعبارة المقتضى وما لوقال  
ان اشترى بثا شاة فلهذا ان اجعلها اخصبة ثم اشترى اياها ليزم ان اجعلها اخصبة كما هو اقرس الوجهين  
في المجموع تعليقا لحكم التعيين وقد اوجزها قبل الملك فياخر كل ما في به مالا فاعدا بغير خلاف ما لوقال ان  
اشترى بثا شاة فلهذا ان اجعلها اخصبة ثم اشترى شاة لزم ان اجعلها اخصبة وقاهم التزم في ذمة هذا ان قصد  
الشكر على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح ورسن اه (قوله اوهذه اخصبة الخ) ينبغي ان يكون  
محله ما لم يقصد الانترام فان قصد اى هذا الشاة اى اريد التخصيص قبل اقله من اه سدهم (قوله فانما  
تجب فيهما) سم انهما ليستا بنذر اه معنى (قوله والاول) يحلف على الثاني (قوله وبعث الخ) او يقال  
ان المراد مطلق الانترام الشرعى ولا رد عليه شيء فنذره اه سدهم (قوله انهما كسائر) حرمه  
الاستاذ في كنز اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم والظاهر ان المراد به بان يقول بعد  
شرائه جعلها اخصبة (قوله فليزمن ان تصد الخ) ومن المقتضى والرؤى وشرحه انه في المنكر لاقى المرف  
(قوله للمتن ورسن لم يدها الخ) قال الزكشى وفي معنى من يدا لخصم من اراد ان يهدى شيئا من النسم الى  
البيت بل اولا وصرح ابن سراقه اه معنى ونقل عمن سم على المنهج مثله (قوله المتن لم يدها)  
اى اخصبة يخرج ما عدا من يدها من اهل البيت ولو تمت عنهم اه سم (قوله غير المحرم) اى اى المحرم  
فصرح به ازالة الشعر والظفر اه معنى (قوله لنذر) اى بحر الاخصبة وقوله لها اى اخصبة تنازع فيه  
قوله نذره وقوله ارادة (قوله المتن لا ترسل شعره ولا ظفره) اى شيئا من ذلك اه نهاية (قوله ولو نحو  
عائنه) اى قوله حتى يتم في النهاية والمقتضى (قوله ولو شعروا الخ) عبارة النهاية والمقتضى وسواء في ذلك شعر  
الرأس والعيون والابطاء والعانة والشارب وغيرها اه (قوله لكن غطله بالبلقيس الخ) اقتصر الكثرة على  
الجزم بما قاله الاسوى بلا نزاع اه سم (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذلك سم (قوله لا يضر قطعها الخ) صفة  
جادة اوقته ونحو وقوله فيه اى القطع (قوله المتن في عشر ذي الحجة) اى ولو في يوم الجمعة وعش وعبرة (قوله  
الروض ولم يشرع لقول الشرح ولو ثبت عاقل شعنا الشهاب الرولى عن جماعة سكونياتنا ولا قرابة بينهم  
فخص واحد منهم هل يحزى عنهم وحاصل اعتمادى في ذلك عدم الاجزاء (قوله وصرح به تلابتوهم الخ)  
اقول في التصبر به افاذا لوجوب بالانترام والتحصن طريق الوجوب في الانترام والسكوت عمل لا يدل  
على ذلك وهذا فائدة اى فائدة (قوله وان اشترى بثا شاة) على ان اجعلها اخصبة الخ عبارة الروضة  
فان قاله على ان اشترى بثا شاة ان اجعلها اخصبة واشترى زمة ان اجعلها اقل في شرحه هذا ان قصد الشكر  
على حصول الملك فان قصد الامتناع فنذر لجاح اه ثم قال في الروض فان عينها في لزم جعلها اخصبة وجعلها  
تصير اخصبة بنفس الشراء بالانتهى اه سم (قوله انهما كسائر) حرمه الاستاذ في كنز اه سم (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به  
الزمن لا اخصبة اوهى لازمة في كسائر اه (قوله بل بالجعل بعده) ما المراد به اه سم (قوله لم يدها) يخرج  
ما عدا من يدها من اهل البيت وان وقعت عنهم (قوله انه لا يضر قطعها الخ) اقتصر في  
الكثرة على الجزم بما قاله الاسوى ومن غير عزو (قوله بانه لا يصلح الخ) لم ذلك

حتى يصحح الامر بالاسك

عن ذلك في خبره مسلم

وحكمته شمول المغفرة

والعشق من النار بل جعل

التوبة للفر من النار اكثر

نحو العلي بن ابي طالب فعل

كره وقيل حرم وعلمه اجد

وغيره ما يرجع والتفديح

كقطع يد سارق وختان

بالن وقد سبب كتمان

صبي او كتمان ليل حرام

او حضور جمعة على ما يحسن

الزركي لكن نافية اياه

غير واحد بان الصائم اذا

اراد ان يحرم او يحسن

الجمعة لا يسن له التطب

وعا لم يصح ان كتمان عارية

شمول للمغفرة او في رند

يباح كتمان من وجوه سبعة

واحد من السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

لا لاسم الى قوله لا التشبيه في النهاية والمغنى (قوله شمول المغفرة) لعل المراد الشمول قصدا حتى اذا ازالها لم يشمله كذلك اه سم عبارة الاصمعي انظر الى ما ذكره في شمول المغنى لعلهم انهم لا يحدون البحث واجاب الاجمعي بانهم لا يحدون البحث بل تعود منه في طلبها كعدم غسلها من الجنابة فربما جعل حيث ازالها قبل ذلك اه (قوله ولا) أي ان قصدا التشبيه بالمعصية (قوله فاعزل) أي قوله هو وجه المغنى الاول وقيل الى ما لم ينجح وقوله وقد يباح في الوعظ وقوله وشالقه في قوله بنما على والذي (قوله) فان فعل كره كذلك في النهاية (قوله ما لم ينجح) عبارة النهاية وتدل ذلك فعلا لا ينظر الى ما بعد وصادق تصرفا اه وعبارة المغنى واصلت من ذلك ما كانها التواضع (قوله فقد عجب) أي الفعل أي ازاله (قوله) وكنت غفلا في احكام الخ) عبارة المغنى وقوله الزركي لو اراد الاحكام في عشر ذي الحجة لم يكره له ازاله في ساعلي يوم الودخل يوم الجمعة يصبه أخذ شعره وظهره ممنوع عن القبس والمقبس عاب اذا خلا والعشر من يوم الجمعة اه (قوله أي) لعله خبر دعاه الى الاول أن يقول في اول (قوله) بانها تحرم أي الاضحية اه سم (قوله ينصروها) أي الاضحية من الصبي (قوله) ثم رديان الاختيار (الخ) اعتماد المغنى عبارة قال الاسوي ولما قيل أن نعوذ به من الوجوه يقول لادب الواحدة بالامر وبإبنا الاثمة (الخ) وقد منعنا سم ما وافقه (قوله وهذا) أي الصبي المذكور (قوله وشالقه) أي الاسوي (قوله) فبحث نيب ذلك لعل هذا البحث أقرب وقوله وقبائه للتدبير في نفسه توقف لاسيما بالنسبة الى المسئلة الاولى (قوله في مسئلة الاسوي) أي مسئلة كونه من أهل البيت ومسئلة الاشرار (قوله) ولو توهمها بهما (الخ) فيه ما ينسب الى المسئلة الاولى توقف يظهر من جملة ما تقدمه في معنى كونها من كفاية (قوله) ويضم الى قوله أيضا في النهاية الاول وقوله فالتا في قوله تعدد (قوله ولو فالتا) كان ينبغي أن يسمه في قوله من أيام الشعر حتى ينظر هذه النهاية أو يجعله كلاما مستغنيا كافي المغنى (قوله) يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المستغنى لا في معنى الخ في غير المعين كذلك وفي قصص الكفاية لان الغريب (شرح) لول بالجلت هذا من جهة تأقت ذهابها في الاضحية ولو قاله على أن أضحية شاة كذلك في الامر وفي وجهه في جميع السينات اه سم (قوله انتفت الكراهة) (تنبيه) لول لم يزل شعره بعد التضحية بل إقامته الى العام الثاني واداد التضحية بانها ظاهرا به بسن له أن لا يزيله في عشر ذي الحجة من العام الثاني حتى يصح خلافا لتوهم من أنه لا يطلب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة في العام الاول

(قوله) وحكمته شمول المغفرة وقوله من النار الخ فثبت ما نهى لول المأذون قبل التضحية لشمول المغفرة والعق من النار حتى أنه يعذب دون بقية الاجزاء وهو يعذب بحمل ان المراد شمول المغفرة قصدا حتى اذا ازالها لم يشمله كذلك (تنبيه) لول لم يزل شعره بعد التضحية بل إقامته الى العام الثاني واداد التضحية بانها ظاهرا به بسن له أن لا يزيله في عشر ذي الحجة من العام الثاني حتى يصح خلافا لتوهم من أنه لا يطلب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة في العام الاول وقوله فالتا في قوله تعدد (قوله ولو فالتا) كان ينبغي أن يسمه في قوله من أيام الشعر حتى ينظر هذه النهاية أو يجعله كلاما مستغنيا كافي المغنى (قوله) يؤخذ من قوله ويشكل الخ في شرح قول المستغنى لا في معنى الخ في غير المعين كذلك وفي قصص الكفاية لان الغريب (شرح) لول بالجلت هذا من جهة تأقت ذهابها في الاضحية ولو قاله على أن أضحية شاة كذلك في الامر وفي وجهه في جميع السينات اه سم (قوله انتفت الكراهة) (تنبيه) لول لم يزل شعره بعد التضحية بل إقامته الى العام الثاني واداد التضحية بانها ظاهرا به بسن له أن لا يزيله في عشر ذي الحجة من العام الثاني حتى يصح خلافا لتوهم من أنه لا يطلب ترك ازالته في العام الثاني لشمول المغفرة في العام الاول

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بخلاف السنن القليلة

بالاول على الاوجه ايضا نعلم على الاصح عند الأصوليين ان الحكم للعاق على معنى كل من يكتفي فيه أحق الراتب لثقتي المعنى فيه وقتبته انه لو  
 فوها متعدد لم تنف بالاول والذي يفسد به لا فرق بين وجهه ان القصد هو لغيره وقد وجد وان يفسد بنفسه ان أحسن لا يتابع  
 الافضل للثقتي ولا يثنى ان وكلا (والا) رد (٢٤٨) الذي بنفسه (فيشهدها) شيئا في الخبر الصحيح انه صلى الله عليه وسلم أمرنا طمعة رضى  
 الله عنها ذلك وان تولى ان

فان هذا قد لا يراه في زيادة تمثيلها الغفرة وتوجد في رتبة في العام الثاني تحتاج المغفرة على ان الغفر في  
 العام الاول غير قطعية اه سم وأيضاً ان الكمال يقبل الكمال (قوله على الاوجه) ولكن الافضل ان  
 لا يعل شيئاً من ذلك الى آخره اه معنى (قوله وقتبته ان الخ) ما وجهه اه سم (قوله وقد وجد)  
 قد يقال بمحقق وجوده فانه غير لازم لكل خصوصاً لا يحتاج ترك الازالة اه سم وقد يقال كره  
 انما يبعد افضله ترك لا كراهته الفعل (قوله ان يثنى ان الخ) أى الاخصية للرجل معنى ونهاية  
 ومهمل وينبغي أن يستقصى في نفسه عظم نعم الله تعالى وما حفره من الانعام ويحيد الشكر على ذلك عش  
 وشوى (قوله ان أحسن) الى قوله وسبب في النهاية الاقوله وان تقول الى الوافهم على قول المتن وشرط  
 ايل في المعنى الاقوله وان تقول الى وعددها وقوله وسبب (قوله نعم الافضل الخ) قال الداعي والظاهر  
 استبعاد الكل وكل لكل من ضعف عن الذبح من الرجال لرض وغيره وان استند بالثابتين وانما استبعاد  
 الداعي وكل من تكلمه كانه اه معنى (قوله والاراد ذبح الخ) ألعزل وغيره اه معنى (قوله وان  
 تقول الخ) عطف على ذلك (قوله وعددها الخ) عطف على أفعال (قوله وان هذا الخ) صلت على قوله  
 انه صلى الله عليه الخ كما هو صريح منسج المعنى (قوله وانهم المنفعة الاستنباط) وجارح غير بيان  
 النبي صلى الله عليه وسلم سابقاً متقدمة فغير منبايد الشرقة ثلاثاً وستين ثم أصلى على رضى الله تعالى عنه  
 المديعة فغير ما عرفت يبنى والافضل أن يستنبط من استبعاد باب الاخصية وتكرار ما شابهه كجلى وسى وأعى  
 قاله الرباني واستنباطه الحاشي في لاف الاولى وثلاثة النساء اه معنى وقوله والافضل الخ في النهاية  
 ما رواه (قوله وسبب) أى في المتن (قوله في يثني) وفي يوم الغر وان تعددت الاضطر تمسارعة للغر ان اه  
 معنى (قوله يشهد أهله) لغير حوايا الفجر ويتبعوا بالعلم اه معنى (قوله واذ الخ) صلت بالمتقدمة وسن  
 للايمان ان بعض من بيت المال عن المسلمين ذنق بالملى وان يفرها بنفسه واد الضارى وان لم تيسر بدنة  
 فثانوان ففى منهم من به ضعى حيث شله اه (قوله التخصيص) صارت للمنى أى الاخصية قاله الشارح من  
 حب التخصيصها أى لمن حبس حبس ذبحها كل لجهوا وتوذلك اه (قوله يظهر الله لا يعزى الخ) أى  
 المتولين شأن وعز أو بقر عبارة للفتى والمتولين ايل وغنى بقر وغنى بقر عن واحد فقط كجلى  
 ظاهر وان لم أرس ذكر اه وبفهم منه كانه عليه السدع ان المتولين ايل وبقر بقر عن سبعة  
 واقه اعلم (قول المتن ان يعلى) أى شرع اه نهاية (قوله يضم العين) وبجوز الفع أيضاً عش  
 ورشدى (قوله عنه) أى الطعن (قوله اضمن لازم) أى علم الخامسة (قوله المتن في الثانية) بالاجماع  
 نهاية ومعنى (قوله انك) أى لنظير ذلك على حذف المضاف (قوله هذا) الى قوله وفي خبر مسلم في المعنى  
 والى قوله اذ لا تخلف في النهاية الاقوله وفي هذا التاويل الى المتن (قوله هذا) أيها شرط ذلك في الشأن (قوله  
 فيله) أى السنة (قوله والاول الخ) أى ان أجده قبل تمام السنة أى سقط منه كنى ويكون ذلك بمنزلة  
 البويع بالاحتلام نهاية ومعنى (قوله ان يعزى) أى مراد التخصيص (قوله انما فاته لقولهم الا في الخ)  
 وقت الاضحية ولو قلنا فله على ان أقصى بشاة فكذا في الاصح وفي وجهه يجوز في جميع السق الخ (قوله انما  
 على الاصح عند الأصوليين ان الحكم للعاق على معنى كل الخ) قد عني ان هذا من المعاق على كل ويدي به  
 متعلق بكل واحدة (قوله وقتبته انه لو فوها متعدد الخ) ما وجهه (قوله وقد وجد) قد عني ان لا يفتق  
 وجوده فانه غير لازم لكل خصوصاً فلا يحتاج ترك الازالة (قوله انما فاته لقولهم الا في الخ) وجه المنفعة  
 ان قولهم الا في أقاد تقديم جذعة الفان على مستأخر والتاويل أقاد العكس لمنه من جهة المنطق

صلى ونسكى الى وانما  
 المسلمين وعدها به بغير  
 اهل بالول نظر من دمه كل  
 ذنب عات وان هذا العموم  
 المسائين وأقهم الله  
 الاستنباط فيها وسبب  
 ويسن اقتير الامام  
 يضفى في يثني يشهد أهله  
 وله اذا ضفى عن المسلمين  
 ان يذبح بنفسه في المعلى  
 عقب الصلوة فظهر القاس  
 الاتباع (والسمع) التخصيص  
 (الامن ايل بقر) أهلية  
 عراب أو جواميس دون  
 بقر وشى (وغنى) الاتباع  
 وكلاكة فلا يكتفى بقر  
 بين واحملن هذه غيرها  
 يتصل فصوله بين فوعين  
 منها على الاوجه بقر على  
 الاوجه أيضاً استنباطها  
 سنا كثنين في متوابع بين  
 شأن وعز أو بقر و يظهر  
 انه لا يجوز الا عن واحد  
 لانه المتبين (وشرط ايل  
 ان يعلى) يضم العين في  
 الستة السادسة (أو يعز عنه  
 بشام الخلدسة فمن لازمه  
 الطعن فيما يليها (و شرط  
 بقر ومن) ان يعلى  
 في الستة الثالثة (أو يعز  
 عنه بقر) الثالثة في كل  
 من هذه الثلاثة تسمى بنية  
 ومسته (و شرط) شأن

ان يعلى في الستة الثالثة) وبقر عنه بقر الستة الثالثة أيضاً هذا ان لم يذبح قبلها الا كنى كجلى خبر احمد وغيره وفى  
 خبر مسلم ما حله ان جذعة فاضان لا ذبح الا بقر عن الستة وتأوله الجمهور بحمله على الذب ايل بن لكان لا يذبح الا بقر عن الستة  
 فلهذا ضاع في هذا التاويل نظر ظاهر لمنافاة لقولهم الا في شأن بقر ومنه السنة في الخبر تشمل الثلاثة السابقة كجلى شرح مسلم عن العلماء

(و يجوز ذكر واثني) اجماعا لكن الذكروا بولونه مفصول فيما يظهر افضل لان له اطلب الالفاظ كثر ورواه فائى لم تدا افضل منو يجوز  
 خفي اذ لا يوصله ما لا ذكر افضل منه لا يستعمل انو فهو افضل من الاتني لاحتمال كونه (و معنى) الاتباع ولان له اطلب والخصتان  
 غير مفصولة بين بالا كل عاقل بل حرم غير واحد اكلهما بخلاف الاذن (و) يجوز (٢٤٩) العير والبقرة) الذكروا الاتني فيما اوى كل

وجما المنافاة ان قولهم الاتني اقاد تقديم بذعة الضان على مستفعل وزالتا بل اقاد العكس لان مستفعل المجر  
 من جملة المستفعل المجر اه سم زاد العيرى وقاله المولى والا شتمين للمجر التي اها شتمان مقدم على التي  
 اجذعت من الضان قبل تمام الاستفعا كثر لها وجعل تقديم الضان على المجر عند استوائهما وعلى هذا  
 الاشتكال فلهذا اه اتول عبارة النهاية كشرح المتخرج صرحت في تقديم الضان على المجر مطابقة حيث  
 اقر التأويل المذكور وقال عرش محرمى على ما يجوز من الجسل على التدبير والمقتد اه فاجاب  
 القليوبى عن التفسير الا اتنى عن شرح مسلم عن العلماء بانه تفسير لغوى (قوله اجماعا) الى قول المتن  
 والثاني للمخفى الاقوله ولو بان ان افضل وقوله بل حرم الى المتن وقوله وعلى انه الى ولا تجزى وقوله وظاهر  
 كلامهم الى وخرج (قوله افضل) اى من الاتني وظاهره ولو سمعتوا سابقا فاه اه عرش (قوله لان  
 له الخ) عبارة للمخفى وجما المقدم من راجله طبيا كثر تكم الفعل افضل من ان يحصل منه مضرب اه  
 (قوله اى كل منهما) ارجع الى المتن (قول المتن عن سبعة) اى يجب التصديق على كل منهما من جهة  
 ولا يكتفى بقصد واحد من الجس كقوله ظاهر لانه فى حكم سبع اضاح اه سم (قوله من البيوت) الى قوله  
 وعلى انها فى النهاية (قوله ومن الضان الخ) عبارة للمخفى ولا يختص اجزاء البعير او البقرة عن سبعة بالخصبة  
 بل لو لم تكن سبعة شاء باسباب مختلفة كالتمتع والقران والوفاء ومباشرة محظورات الاحرام يلزم عن  
 ذلك بغير او بقرة اه (قوله كمال المهر) الظاهر انه مثل الدماء لاسباب المختلفة (قوله وان اراد  
 الخ) غاية (قوله بهضمهم) اى بعض التمر كفى البعير والبقرة (قوله لهما افراز) من بهمى والنسب والنهاية  
 صلواتهم ما ولهم قسمه لعدم الان في قسمته مفارزة اه وزاد الاول على الاصح كفى الجمع اه (قوله  
 فمن طرق) اى يسع اللحم (قوله ان يسع الخ) هذا غير ظاهر فى المعاملات وجوب التصديق بالجمع وقد يشكل  
 فى الاصلية على وجوب التصديق بالجمع فلهذا فحين اراد مجرد الجمع خاصة اه سم (قول المتن والضان واحد)  
 ولو خصى بدينار او بقرتين لكانا واجبة قالوا فعلى السبع طلع عظمه صرفه مصرفه النول عن اهداء  
 وتصدق معنى ونهاية (قوله فقط) الى قوله وظاهره فى النهاية والمخفى (قوله بل لو ذبحا معا شاتين الخ)  
 وكذا يقال فيما لو اشتركا كثر من سبعة بقرتين مشاهتين او بصير من ذلك لم يجز ضمهم لان كل  
 واحد لم يقصه سبع بقرة او بصير من كل واحد من ذلك اه معنى (قوله ان يشرك غير الخ) اى كان يقول  
 اشركتك او فلانا فى قولها وظاهره ولو بعد نية التخصيص نفسه وهو قريب اه عرش (قوله وهو ظاهر  
 ان كان متنا) ويلزم على هذا انه على الصلاة والسلام اغاير اذا اشرك الاموات دون الاحياء اه سم  
 اقولوا بشكل اضا بما تقدم فى شرح فى عشرى على الحقضى مضى من نانية شلقى الاسنوى ممر آتفا  
 عن عرش ما يصح يجوز اشرار الخ اى اياها وهو قضيتا طلاق النهاية واللفظى (قوله يفرق بينه) اى  
 جواز اشرار الميت فى الثواب (قوله تدين) اى الميت (قوله اذ ذلك) اى الفرق (قوله وهو ما مر الخ) نفسه  
 تامل اخصارى سقوط الطلوع بقية أهل البيت والفرق بينه من حصول الثواب لهما فى التشر بل المراد  
 هذا واضع (قوله ان الثواب الخ) اى ان لما يحسن بهضمهم (قوله للمضى خاصة) ظاهره ولو تصدق بغيرهم  
 المهر (قوله عن سبعة) اى يجب التصديق على كل منهما من جهة ولو كان فى تصديق واحد من الجس كما هو  
 الظاهر لانه فى حكم سبع اضاح (قوله ان يسع الخ) هذا غير ظاهر فى المعاملات وجوب التصديق بالجمع وقد  
 يشكل فى الاصلية على وجوب التصديق بالجمع فلهذا فحين اراد مجرد الجمع خاصة (قوله وهو ظاهر الخ) كان  
 ميتا) ويلزم على هذا انه على الصلاة والسلام اغاير اذا اشرك الاموات دون الاحياء (قوله ان كان متنا)

عنو طرق يبين بين ما يباين فى الاصطلاح الكاملة عنه بانه يغير هذا لكونه مجرد اشراك فى ثواب ما لا يفرق ثم اى ما يفرق بذلك وهو ما رقى  
 معنى كونها سنة كناية للواقى لما بعثه بعضهم ان الثواب فيمن عصى عن أهل البيت لا يقتضى خلاصته للمعامل كالتام فرض الكفاية  
 (واضلهما)

عند الانفراد فلا ينافي قوله الا في سبع شيئا الخ (غير) لانه اكثر لحسن البقرة (ثمرة بقره) لانها اكثر حلالا مما بعد هذا (ثم ثمن لان) له اطيب (ثم من) احتاج لثمن لان بعده مراتب اخرى تعلم من كلامه وهي شرك من بنية ثمن بقره (وسبع شيئا) لاول كل اقتضاء كلامهم وان اوضح فاعلمهم بعد ادراة العلم (٢٥٠) خلافا لوجه بان سبع البعير ية لوم شاة فلا يوافق مع الزيادة عليه الا السبع (افضل من

بعير) ومن يقر بان كان كل من هـ ذن اكثر حلالا من السبع لان جهن اطيب مع تعدد ادراة العلم (وشاة افضل من مشاركة في بعير) لانفساد بلوافة العلم مع طيب العلم وبه يعلم اجتاه ما اقتضاء المتن انما افضل من الشرك وان كان اكثر البعير وقدر صاحب الوافي بضوفا وهو ظاهر خلافان نظريا والاحتمال ان لحسن الابلى والبقرا تغلب بالاداة واعتبرت الانفسانية فيها بخلاف اكثرية العلم والافان والمعلم انما تغلب بالاطية اعتبرت الانفسانية فيها بالاطية لا بكثره العلم ومن غلبت السبع البعير لا اكثر لحسنه وتقد أ كثره على الطيبة لان المقصد اغتله الفقهاء فاقبته باذكره كلامهم وانه لا اعتراض على موانه لا يرد على قول الرافعي قد يؤدي التعارض في مثل هذا الى التساوي فتأمل دعاء يري بذلك قولهم كثره الثمن هنا افضل من كثره الدين بخلاف المتن لان القصد هنا طيب العلم ومقتضى الوقت في الرق فعمل

ان الاكل من كل منها الا سبع فسمنا افضل من هـ بـ ذن وان كانتا بون افضل اود كثر من فيها ظاهر وكثر تعلم غير ردى (قوله) فلا نحن افضل من كثره التسليم افضل لانه صلى الله عليه وسلم حتى يكسبن المدين والامع الابيض وقيل ما يشاء ا كثر من سواهما فالصفر اعلم اموهى ما لم يصف بياضا فالحر اعلم اقبالة الصفر على السود والمواردى والاضل الى معنى بعدد ان يرقى في ايام الفرج ورد به المصنف بانه خلاف السنة

في الثواب وهو انصافا هو قول المتن فان ذبحها عنه وعن أهله وأصغره وأشرك غيره في ثوبها جاز وعلمها حول سبع مسلمة صلى الله عليه وسلم حتى يكسبن وقال اللهم من محمد أو ل محمد من محمد أو ل محمد حتى في الأولى سنة كما يأتى أن قال ولكن الثواب فيما ذكره المصنف خاصة في قوله (قوله عند الانفراد) أي الاقتصاد على التضحية بواحدة من الأنواع الأربعة (قوله عند الانفراد) أي قول المتن وسبع شيئا في النهاية (قوله احتياجا ثم) أي لثم مع ضرورة تقابل عبارة المتن وبعد المعز المشاركة كسباني فلا اعتراض بانه لا شيء بعد المعز ساقط اهـ (قوله لان بعده مراتب أخرى) أقول لو لم يكن بعده مراتب أخرى. كان من تمام العلم دفع قومه ان المعز في رتبة الشان اهـ سم (قوله المتن وسبع شيئا افضل الخ) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شيئا أو بأكثر من بعير فهل يقع أخيه نفسه نظروا بضمه انه يقع أخيه فانه لا حدلا لا كثر الاضحية لأن يوجد قبل بخلاف ذلك اهـ سم أقول لو بدلى ذلك ما سقى من أهله صلى الله عليه وسلم فهو مائة فيمنع الخ (قوله ووجه) أي ما اقتضاء كلامهم في هذا الوجه تامل (قوله بقاوم) أي سبع البعير بضم السين (قوله فلا يتاومه) أي البعير (قوله مع الزيادة عليه) أي البعير في الفضلة وقول السيد عمر أي في عدد الاداة اهـ فيسئاهل (قوله الا السبع) أي من الشاة (قوله وبه يعلم الخ) أي قوله لا نفر الخ (قوله وان كان) أي الشرك (قوله ان نظره) وقوله الغني عبارة وقضية طلائع ان الشاة أفضل من الشاة لكونها كانت أكثر من سبع كالشاة واحدة خمسة في بعير وبه مصرح صاحب الوافي فتفهم لكن الشارح قد قبل ذلك بقوله بقدره فانهم انه اذا زاد على قدرها يكون أفضل وهو الظاهر اهـ (قوله ومن ثم) أي من أجل اعتبار الأفضلية في الشان والمعز بالاطية لا بكثره العلم (قوله السبع) أي من الشاة ناسبا فاعلمت (قوله الا كثر) بالنسبة للبعير (قوله وقد تمت الخ) مستأنف (قوله أكثرية العلم الخ) في البعير والبقرا بالنسبة الى الشان والمعز (قوله احتياجا ثم) تامل (قوله قول الرافعي) عبارة المتن عقب تعالي قول المصنف وسبع شيئا الخ بما مر من قول البنية والبقرة أفضل منها لكثرة العلم قال الرافعي وقد تؤدي التعارض في مثل هذا الى التساوي ولم يذكره اهـ (قوله وعاء يري بذلك) أي ما ذكره في توجيه الترتيب (قوله كثره الثمن) أي قوله فعلى في النهاية يأتى قوله قال في المتن (قوله كثره الثمن هنا افضل الخ) أي في النوع الواحد معني وورد في (قوله فالصفر اعلم اعلم) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفر لانها اقرب الى البياض من الصفر اهـ سم (قوله فاللحاة فالسوداء) قال في المختار البلق سواد بياض وكذا البليغة بالضم اهـ والظاهر ان المراد هنا ما هو أهم من ذلك لبشمل ما فيه باض وخمرة بل ينبغي تقديمه على ما في بياض وسواد لقر به من البياض بالنسبة لسواد وينبغي تقديم الأزرق في الآخر وكما كان أقرب الى الأبيض يقدم على غيره اهـ عـش (قوله بانه خلاف السنة الخ) اعتمد الغني على

قد يشك كل مع هذا ما تقدم من جواب الاسنوى الثاني عن اعتراض التثنية بخلاف الصبي فان جلى القشر من هذا على التشريع بل في نفس الاحتياط ان أذن الصبي في التضحية عن بعض بنية فبعض الى يس من أهل الاذن فليست له (قوله لان بعده مراتب أخرى) أقول بل لو لم يكن بعده مراتب أخرى لكان محتملا ثم دفع قومه ان المعز في رتبة الشان (قوله وسبع شيئا افضل من بعير) (فرع) لو أراد أن يضحي بأكثر من سبع شيئا أو بأكثر من بعير فهل يقع أخيه نفسه نظروا بضمه انه يقع أخيه فانه لا حدلا لا كثر الاضحية لأن يوجد قبل بخلاف ذلك (قوله فاصفر اعلم اعلم) قد يقال كان ينبغي تقديم العفراء على الصفر لانها اقرب الى

ان الاكل من كل منها الا سبع فسمنا افضل من هـ بـ ذن وان كانتا بون افضل اود كثر من فيها ظاهر وكثر تعلم غير ردى (قوله) فلا نحن افضل من كثره التسليم افضل لانه صلى الله عليه وسلم حتى يكسبن المدين والامع الابيض وقيل ما يشاء ا كثر من سواهما فالصفر اعلم اموهى ما لم يصف بياضا فالحر اعلم اقبالة الصفر على السود والمواردى والاضل الى معنى بعدد ان يرقى في ايام الفرج ورد به المصنف بانه خلاف السنة

فانه على قوله لم نعمرة ما بدنى يوم واحد مسارة الصيرت (وشر لها) أى الاضعة الخيزى حدث لم يلزمها انصت (مسلة) وقت  
الذبح حيث لم ينقصه ما يحب والا فوقت خروجه من ملكه (من عيب نقص) بالتحقق كيشكر فى الاصم كاش (لما) حالا قطع لفظة  
كبيرة من نحو هذا وما لا كمرجى لانه ينقص وجهها تنزل القسمة على الصم فاعترض بها على ان ينقصه كما عترضت على جيب المبيع بما  
لا ينقص المالية لانها المقصودة ثم يطبق بالجمع ما فى معان من كل ما كور فلا يجوز منقطع بعض الية واذا كان كياها ولا وردان على ملان  
الجمع قد حاق فى بعض الاجواب على كل ما كور كالى قولهم يحرم بيع الصم بالحيوان (٢٥١) املوا لزمها انصت كان نذر الاضعة بحسبة

أوص - فقرة أو قال جعلها  
أضعة فانه لا بد من بعضها ولا  
يجوز بيعه وانما انقص  
ذبحها وقت الاضعة وحين  
يجزها فى الصرف وأهم  
قوله وانما والاخ انهم نذروا  
التضعة بهذا وهو لم يتم  
حدث به عيب مخي به  
وثبت له أحكام التضعة  
وأهم - م ان يصلح اجزاء  
التضعة بالحامل وهو ما  
اليجوع عن الاصحاب لان  
الجل ينقص لهما كما سرحوا  
فى نصيب المبيع والمداق  
وتخالفت فى الرضعة  
ودوران النشول الاول  
وقوله ان تنقص الصم بغير  
بالجنين ودواءه بأنه قد  
لا يكون فيه جوارحلا  
كالمعلقة وبنزاد الصم  
لا يصير عيا كمرجاء أو  
جرباء مهنة وانما سرحوا  
كاملة فى كل كاتلان القصد  
فما النسل دون طبيب الصم  
والجميع بين قول الاصحاب  
ذلك ونقل الباقين منهم  
كل من الاجزاء يحصل  
الاول على ما اذا حصل بالحمل  
صباحش والثانى على  
ما اذا لم يحصل له ذلك ورده

(قوله نحو ما تبذره) يحرم منها بدنه بشرى فثلا تاوسن وأمر على رضى الله تعالى عنه فحصر علم المائة ١٥  
مغنى راد لقاوي وفى ذلك اشارات على مطعجانه على الله عليه وسلم ١٥ (قوله أى الاضعة) أى قوله  
وانما سرحوا فى المغنى الا قوله وقت الذبح الى المتن وقوله ولا وردان الى ما وقوله وافهم قولنا الى وانهم المتن وقوله  
قوله بل فى التوبة الا قوله فاعترضوا ويطبق (قوله ايجلب) أى يندو ١٥ عش (قوله والا فوقت خروجهما  
الخ) بعضى وان أجسم اقبل الاضعة فشرطها الخيزى لسلامة وقت الاضعة فكان الاول والا فوقت الاضعة  
(قوله كيشكر) بفتح أى وضعت كاله (قوله فى الاصم) ويحجزونه ايضا ضم الرفع مع تشديد القاف  
وكسرهما ١٥ عش (قوله فاقعة) بكسر فكوت (قوله فتهزل) هو بفتح المثناة وكسر الزاى من باب نعل  
بفتح العين بفعل بكسرهما مبنيا على الفعل كفى مقدمتا لادباز غشرى وهذا خلافا لما اشترى ان هزل لم يسمع  
الا مينا للصم فثبت ذلك ١٥ وشدى أى وان أى بمعنى هذا الفاعل (قوله الصم) أى وعوره ١٥  
مغنى (قوله فاعترض الخ) عبارة الغشى فاعترضوا بنقصه كما عترضت فى نصيب المبيع ما ينقص المالية ١٥ (قوله  
ولا وردان) أى على بعض بعض الية واذا كان عليه أى على قول المصنف لهما (قوله على كل ما كور) الاول  
يطابق لما كور (قوله املوا لزمها الخ) يحظرها الحشية الاول (قوله بحسبة الخ) لعل الصور وانما بحسبة ١٥  
وشدى (قوله أو صغيرة) أى لم تلجس الاضعة ١٥ عش (قوله أو قال الخ) عطف على نذراخ (قوله  
ولا عترض خصه) أى لا مندوبه ولا مندور وفى ذلك ١٥ عش (قوله وهو لم يتم) الرواية ١٥ عش  
(قوله وثبت له أحكام التضعة) قضية ما سرحوا فى الاضعة على صغر من بين نذرها سلمة ثم يتبعون بين  
نذرها فانه ما لم يلزمها لم يلزمها فحصر من ملكه غير نذرها فحكم بانها تضعة سوى ما لم يخالف المصلحة  
فان النذر لم ينعاقب بانها تضعة فثبت لهامسة الكال بحال ١٥ عش (قوله بأنه قد لا يكون الخ) عبارة  
المغنى بان اثنين قد لا يبلغ حسدا ل كل كائنة ١٥ (قوله كالمعلقة) تصرع منهن بان الحامل يعلقه لا عترض  
فبالمضعة أولى بعدم الاجزاء ١٥ سم وفى دعوى الاول به بأل (قوله وانما سرحوا) أى الحامل (قوله  
بين قول الاصحاب ذلك) أى فى المجموع (قوله وقد نقل الخ) بالجر عطف على قولنا لاصحاب (قوله كائنين)  
أى كقوله عن الص (قوله الاجزاء) معقول وقد نقل الخ (قوله يحمل الاول) أى ما فى المجموع (قوله  
والثانى) أى ما نقله البلقه (قوله رده الخ) خبره بالجمع الخ (قوله قبل الخ) واقعة فى عبارة ويطبق  
م أى الحامل فريفة العهد بالولادة لنقص لهما وأرضع نيمه عليه الز وكفى (قوله روضه) عبارة (قوله  
صائب الاضعة ١٥ (قوله واذا زى بغيره خلافا الخ) وقال لهما بغيره خلافا للمغنى كما سرحوا (قوله وبالولادة  
هذا المندور) قد يقال ان رادما الحاصلة بالحمل لا تزل ويحرم الولادة سم وشدى (قوله فانها) الاول  
ودانها (قوله وفى التى) الى قوله وناظر المتن فى انها يتوالى الا قوله بحسبى فى الصم (قوله ذهب  
منها) والخ من العظام ١٥ مغنى راد لقاوي فى شمل غير الرأس ١٥ (قوله وفى رواية الجعنة) أى ببدل  
السباع من الصغراء (قوله كالمعلقة) تصرع منهن بان الحامل يعلقه لا عترض فبالمضعة أولى بعدم الاجزاء  
(قوله وبالولادة هذا المندور) قد يقال ان رادما الحاصلة بالحمل لا تزل ويحرم الولادة

ما قرر ان الحمل نفسه عيب وان العيب لا يصير ان قل قبل وقضية الضابطة أمسا ان قر بينة العهد بالولادة لا تجزى أيضا لنقص لهما على أى أسوأ  
حالات الحمل ولهاذا لا تؤخذ حتى فى كل كائنة وجميع ما خلفا فم على جواز أخذ الحامل ١٥ وقوله نقل والذى بغيره خلافا لغيره بغيره بغيره  
الحامل بان الحمل يسد الجوف ويصير العهد ذاك كما سرحوا به وبالولادة لا تزل هذا المندور واما ما ذكر من كلامهم فى أن كافة رضى بعض  
م الاثبات فانه هناك انهم أخذوا بوجهه من المالك أو بدونه فزادوا به (فلا تجزى عفا) بوجه الذى ذهب عنهم من الهزل لا يثبت لا يرغب  
فى لهما غالب طائى العلم فى الرضا للصم الصحيح أوسع لا تجزى فى الاضعة المورا عابدين عودها لور بينة البين مرضها وانهم رجا البين عز بها

والكبيرة وفي رواية الجفاء إلى لائقى (٣٢٢) من النقي بكسر النون واسكان القاف وهو الخ (وجنونة) أى قولاً مدحقة الجنون ذهاب العقل ذلك انتهى

الكسيرة (قوله لائقى) أى لا يخلفها اه معنى (قوله أى من النقي الخ) وكان معنى لائقى حينئذ لا تصف بالنعى أى الخ لئلا يفسد منها الهزال اه سم (قوله أى تولاه) أى بالملئكة كما يستلزم من القاموس اه سيد عمر والذى فى النهاية والمعنى شرح المنهج بالثبوت القاموس اه سم من جانب المقام أيضاً (قوله اذ حقة الجنون ذهاب العقل) أى وذلك لا يتصور وهنا لعدم العقل اه سم (قوله وذلك انتهى عنها الخ) عبارة عن النقي نهي عنها الهزال والهاوتى من اجزاء السبعة وهو الظاهر حديث الجمع من ذلك من الرأفة فلا يرد من غير ما سمعنا ٥٠ سيد عمر وقد يقال ان قضيتنا أيضاً اجزاء السبعة بالاولى ولكن جرى الشارح والنهاية والمعنى على خلافه وأيضاً قوله الشارح الا ترى وظهر المتناهي من غيرى فى خلافه ما استظهره من اجزاء الجنونة السبعة (قوله انتهى عنها ولا نه الخ) عبارة عن النهاية بقلته ودالته على التولاه وهى الجنونة التى تستدوى المرعى الاقليل وذلك لو رث الهزال اه (قوله انتهى معية) فيه تأمل (قوله ضرع) أى قوله حتى فى النهاية والمعنى (قوله اوالية) أى لغير ان تكبر كاتى (قوله اذ نبت) اولسان معنى وعش (قوله اذ بعض اذن) الانسب الاخصر اوائن باو واسقاط بعض (قوله اذ نبت) أى كايؤخذ من قول المتن الا ترى وكذا ترى انها خروفا اه سم (قوله وان قل) قال أبو حنيفة ان كان المقطوع أى من الاذن دون الثلث اجزاء اه معنى وفى ابواب الماسك المصنف ولا يجوز ما قطع من اذنه جرح اه ويمكن حله على ما فى الحقيقة من راد بالدين فيه ما لا يلوح الناظر من قرب (قوله لم يلح) بضم اللام (قوله وقيل) أى فى تفسير ما يستمرافه العين الخ بفتح العين الخ (قوله ونهى الخ) عطف على امر الخ (قوله وافهم المتن) أى قوله ولما فى النهاية والمعنى واغترضا فى قوله (قوله وكذا فاقدها) أى خلقة اه سم عبارة عن ايمان لم يخلق لها اذن أصلاً ما صغيرة الاذن فغيرى ادم قطعها فى نفسها كصغيرة الجنون مثل قطع بعض الاذن ما لو اسباب بعض الاذن آفة تذهب شيأ منها كأى نحو القرائنى منها ولا يفرق بالملئكة التى فصل بالوادة الاسراع من مثل ذلك فيمنظر والاقرب الثانى اه وقوله والاقرب الثانى فهو قوف (قوله بخلاف فاقدها الآية) أى لا يتصور له الا يضر فقد الآية والضرع وبضمه مقطوعه من أحدهما اه سم عبارة عن المعنى اما اذ فقد ذلك أى الضرع اوالآية والذهب يقطع ولولبعض منه او قطع بعض لسان فانه يضر لحديث ما يؤثر فى نقص الجسم اه (قوله لان المرء لا يلقه) أى لا يخلق للمعز لا يذهب بل تجزى أم لا يذهب فخر شمر أيت الروض مصرح بالاجزاء فى ذلك اه عش (قوله والضرع) والذهب معنى وزادى (قوله والاذن) بالذهب عطف على المعز (قوله وأخفا الذهب بالآية) اعتمد الروض والمعنى والذى يادى كما رآنا (قوله ويحتمل ان كان قل جبال الخ) أى فى هذا اذا كان المقطوع سيرا شيخنا الرلى اه سم عبارة عن النهاية نعم لو قطع من الآية جزء يسير لاجل كبرها فالوجه الاجزاء كما أفنى به الواهر رحمه الله تعالى بدليل قولهم لا يضر فقد قلقة يسيرة من عضو كبير اه قال عش وظهر انه لا فرق فى ذلك بين كون الآية صغيرة فى ذاتها كغير مشاهد فى بعض انتم وكونها كبيرة ولا ينافيه قوله فقد قلقة يسيرة من عضو كبير لان المراد الكبر النسبى فالأيتوان صغرته من حيث كبرها النسبة لا اذن هذا ربي النظر فى ما وجبت الاستفهام جزء منها وذلك ان المقطوع كغير كبر فى الأصل فلا يجوز ما قطع من الآية لا أو صغيراً فيجزى فيه شمر والاقرب الاجزاء لانه الاصل فيه ما قطع من الموافى القالب على ان الذى يقطع لكبر الآية لا يسفهر اه (قوله لا يضر) أى القوة وهذا ليس بقولهم المنصرون اذ المعنى عقب ذلك ما نصه كنهه لان ذلك لا يظهر بخلاف

(قوله أى من النقي بكسر النون الخ) وكان معنى لائقى حينئذ لا تصف بالنقي أى الخ لئلا يفسد منها الهزال (قوله اذ حقة الجنون ذهاب العقل) وذلك لا يتصور وهنا لعدم العقل (قوله اذ نبت) أى كايؤخذ من قول المتن الا ترى وكذا ترى انها خروفا (قوله وكذا فاقدها) أى خلقة (قوله بخلاف فاقدها الآية) أى خلقة (قوله فقد الاسراع) بضمه مقطوعه من أحدهما (قوله أيضاً بخلاف فاقدها الآية) أى خلقة (قوله ويحتمل ان كان قل جبال الخ) أى فى هذا اذا كان المقطوع سيرا شيخنا الشهاب الرلى

عنها ولا نه ترك الروى الا كثرة منتهى لظاهر المتن وغيره كالمعز لا تجزى ولو سبغنا مع ذلك نسمى معية (ومقطوعة بعض) ضرع اوالآية اذ ذنب أو بعض (اذن) أين وان قل حتى لم يلح الناظر من بعد ذهاب جزء ما كحل ولما فى خبر الترمذى انه صلى الله عليه وسلم امر بما تستراف العين والاذن أى بتمامهما لئلا يكون فيهما نقص وعيب وقيل بفتح واسع العين طويل الاذن ونحوه عن المقابلة أى مقطوع عقدها اذنها والذات أى مقطوع عقدها والشرع أى مشقوقها واخسر فاه أى مشقوقها وافهم المتن عدم اجزائه مقطوعه كل الاذن وكذا فاقدها بخلاف فاقدها الآية لان المرء لا يلقه والضرع لان الذى ذكر لاضرعه والاذن عضو لازم غالباً وأخفا الذهب بالآية واعتبر ما يضر جرح به كالاذن بل فقد الذنوب فقد الاذن ويتردد الناظر فيما يشاء من ضام طرف الآية لتكبر فيعتدل الحاقه بعض الاذن ويؤيد قولهم وان قل ويحتمل ان كان قل جسد لم يؤثر كما صرح به قولهم المنصرون اسعوم ولهم وان قل لا يضر قطع فاقده



الشيء في صغر هذه الظلمة وتحسن كمالها بغير شعاع الفعل إلا لكن في إطلاقه في هذه الكلام كمالهم كمالهم وقتهم ما قد به وقد ورد في الزركشي في مال الأذن من حيث يتغير بجمعه على أكل المال والموهبة أو جوعه قال فلان أكلت من الأذن وأذله أوفه ونظروا لاختلاف مدلوله لاجتماعها والأكل كلفي السد السدلة أو كل موضع الأجزاء الأولى فيمن شغل الأذن كجرها فأنه من هذا فأقول السدلة والأذن (وذا تعرج) بيان وجوب تخفها عن الماشية في الموضع الطيب والأذن والوجه من الأذن كجر (٢٥٢) العوض وقد ورد في الأذن أن جاب

الكبرى: بالإضافة إلى العضو فلا يجزئ لنفسه العلم اه (قوله في صغرها الخ) متعلق بالقول (قوله فحين ما قدته الخ) يعني قوله ان قل جدا وقدرة له يعني يعتقد الاستعداد في كلام الباحث (قوله ثم بحث فيه الخ) اعتمد على خبره وبحث بعض المتأخرين ان شغل الاذن كاستدعاء هو وظاهر ان خرج عن كونه ما كولا اه (قوله فان كانت) أي الاذن السلام (قوله بين) الخ في القول المتقوى بخلاف في النهاية الاقوله وان نازع الى المتن وقوله بين الخ ونوره الخ في صغر وقوله ونقل الى خلاف ضد وقوله بخلاف ما الى أو يحمل وقوله به الى المتن (قوله بان وجوب) أي العرج (قوله ولو عند اضطراب الخ) أي ولو حدث العرج عند الخ عبارة عن اضطراب الخ بالباه بدل عند (قوله فكسر العضو الخ) ومن ذلك ما قطع بعض العرب وبحث لو بقيت ملاذ الخ لاستطاع الذهاب معه الى طويعل بل ان ذلك عند اذلة الرفع الخ يمكن النزاع من ذهبهم تجزأ اه عش بخلاف (قوله وقصد) أي غير مرام استأوف السوادة أيضا (قوله فالعشاء أولى) كذا في الغنى (قوله عهوا أو كثره) أي الذين تمكن الاولى التابث (قوله ثم في الصراح) صوابه في الغنى وتجزئ العشاء وهي ضقة الصبر مع سبلان الجمع غالب المكو به لان ذلك لا يؤثر في العلم والعشوا وهي التي لا تبصر في الليل لانها تبصر وقت الزوال اه ويؤخذ من التعليل كانه عاب بعض المتأخرين انهم اولم تبصر وقت الزوال تجزئ (قوله مضطربة الخ) المناسبة لبدنه ضمه الخ في كمال النهاية (قوله الضعيف الاول) أي في شرح فلا تجزئ عنه (قوله وضعف الانعرج اه) هي ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاول فذكر الانعرج مع ما قبله من ذكر كالحص بعد العلم اه سم (قوله انقصت) في أصله بغير هزة اه سيدهم (نول التلو في لا قدترن) أي شلقة اه معنى (قوله وكسره) الخ قوله المفهوم الخ في الغنى الاقوله ونقل الى خلاف الخ (قوله وكسره) أي وان دعى الكسر اه معنى (قوله اذا يتعلق الخ) يؤخذ منه استواء فائدة الذكر لانه لا يؤكل وهو ظاهر نعم ان أثره في العلم ضرر اه عش (قوله وان كانت القراءة أفضل للضعيف) ولأنه أحسن مثارا بل يكرهه اه كقوله في المجموع عن الاسباب اه معنى (قوله ولا تجزئ فائدة تجسيم الاسنان) ظاهره من شلقة (قوله ونقل الامام عن المحققين الاجزاء) ونقده عش من الجبال الزلزل أي شفيها اذا كان النقص خافا قال فلنقرر (قوله في الخ) خبر ونقل الامام الخ (قوله وهو بعد) أي هذا الى (قوله فانه لا يخر الخ) عبارة في الغنى لانه لا يؤثر في الاعتلاف ونقص العلم وقصدنا التعليل ان ذهب اليه البعض اذا لم يكون كذلك أي كذهاب النكل وهذا الظاهر اه (قوله لتراودهما) أي الخرق والتلف اه عش وقال سم يكن جملة ما عني ما عني ان ترد اه (قوله ودعه) أي ذهب شي بذلك (قوله السابق) أي في شرح ومطلوعة بعض اذن (قوله في التتبع به) أي كراهة التتبع اه معنى (قوله وهو الخ) راجع الى معطوف فقط (قوله خبر أربع) أي الى آخره (قوله السابق) أي في شرح ولا تجزئ عنه (قوله على الاعتلاف بجملة العرد) أي كآثر جمع جميع الجمل (قوله ما منواها الخ) بيان مفهوم انجز (قول المتن الصحيح المنصوص الخ) وقال الرازي انه تفريق بين ما ورد العلم من جواردة وتساوه عن نصف الجدي اه معنى (قوله لانه) الخ قوله على الغنى آخره وبه الى المتن (قوله والولد)

(قوله وضعف الانعرج على ما قبلها) ليست معطوفة على ما قبلها على الصحيح فالاول ذكر الانعرج مع ما قبلها من ذكر كالحص بعد العلم اه (قوله لتراودهما) يمكن جملة ما عني ما عني ان ترد

( ٤٥ - ) (شروافى وان قاسم - تاسع )  
 بوثرى فذلک ( وکذا اتق اذن و عثره و اوفنه ) نا کيد لئلا تدنهما ( فى  
 الاصم ) ان لم يذهب من هاتين القاعدتين لهما بخلاف المذهب بذلك فان من قل وعلم بعمل خير التزمى السابق او يحتمل على الترتيب  
 لمخبره خبرا ودم السابق اى بناء على الاعتدال بينهما هم العددان ما سواه يجزى ( قلت الصحيح المنصوص به بغير البحر بولائه ) علم انه  
 بقصد العلم والولد تأمل فى البشر والروح

و به يتفع ما بعد منه في السائل (ويشمل وقتها) أي الضميمة (إذا ارتفعت الشمس كرحم الغر) وهو عاشر إجماع بمعنى غلور كغرين  
 وخطبتين خفيفتين (راجع لكل من الركعتين والخطبتين على قاعدة الشافعي السابقة في الوقت) وأن التثنية نظر القلظين السابقة وإن  
 كان كل منهما معني في نفسه على هذا فحسبنا اختصاره والضمير وانحصارها أيضا اتفاقا فاندفع اعتراضه بأنه قد في الخطبتين مع أنه قد في  
 الركعتين أيضا توافقا بل يشتمل على (٢٥٤) أقل مجزئ من ذلك فبان ذلك لم يجزئ وكان تطوعا على الخبر المتفق عليه ما بعده

بحر كماله اسم اه فلو سم (قوله وبه الخ) أي بالحق (قوله في السائل) أي شـ بالالاذن (قوله أي  
 الضميمة) أي قوله وان لم يذبح في النهاية لقوله فاندفع الى وضابطه (قوله بقاعدة الشافعي الخ) يعني رجوع  
 الصفة لما ذكره لكل (قوله أو أن التثنية الخ) ويجوز أن يكون من قبل الحذف من الأول دلالة الثاني اه  
 سم (قوله نظر القلظين) أي يجعل كل منهما اسماء وليس المراد القلظين من حيث كونهما مطلقين كما قد  
 يتبادر اه ويشدي عبارة السيد عمر أي لئلا يولد محالان فيمكن لهما وحدة باعتبار أنهما صلاتة  
 والخطبتين لهما وحدة باعتبار أنهما خطبة اه (قوله كما في هذان خصمان الخ) الفرق بين هذا وما نحن فيه  
 ظاهر كقوله سم اه رشدي (قوله والضمير الخ) أي في غير القرآن اه عـ (قوله بأنه قد في الخطبتين)  
 أي فقط في كلام المصنف اه قد في الركعتين أي في الواقع أيضا أي كانه قد في الخطبتين (قوله  
 وضابطه) أي ما في المتن اه رشدي (قوله أن يشمل) أي فصل الركعتين والخطبتين بعد الارتجاع  
 كرحم (قوله تطوعا) أي صدقة التطوع صارت للمنفق لم تقع خصية اه وبعبارة النهاية فاندفع اه (قوله  
 نعم) أي قوله فيجب في النهاية الاقوله في الثمن إلى في العاشر (قوله كذا كرم شارح وهو غلط الخ)  
 صارت للمنفق وهذا التعليل على رأي مرجوح وهو أن المجرى في الأصح أنه لا يجزئ فكذلك الضميمة اه  
 (قوله بل في الوقت الخ) أي غلط اه عـ (قوله فان الأيام) أي الذبح اه نهاية (قوله غصب على  
 حساب وقتهم) أي فتكون أيام التشريق ثلاثة بعد يوم النحر المذكور اه عـ قال الرشدي وانظر  
 هل هذا الحكم خاص بأهل مكة من في حكمهم اه (أقول) الظاهر ثم والله أعلم (قوله على حساب  
 وقتهم الخ) خلافا للمنفق صلاته لو وقف العاشر غلط غصب أيام التشريق على الحقيقة لا على  
 حساب وقتهم اه (قوله به معنى أيام التشريق) يعني إلى متى ثلاثة أيام بعد العاشر (قوله وقت  
 الضميمة إلى قوله وصوب في المعنى الاقوله الحاجة أو مصلحته وقوله أقل إلى المتن وفي النهاية الاقوله وقال إلى  
 المتن وقوله خلافا للشارح (قوله وان كرم الخ) شامل لغیر الاضحية وأظهر منه في التعليل قول  
 المنفق ويكره الذبح والضميمة لا لله من اه (قوله الحاجة) كاشتغاله نهارا بما يمنع من الضميمة  
 أو مصلحته كتنبيه الفقراء لا أو سهولة حضورهم اه عـ (قوله ان وقتا بعيدا) أي وقت صلاته  
 نهاية ومعنى (قوله بل نازع الملقين الخ) أثر الملقين (قوله واحدة) إلى قوله مشكل في النهاية الاقوله  
 وان نازع فيه الملقين وقوله وان كانت إلى الترتيب ما أنه عليه (قوله لا كطبة) أي فانه لغو فلا يجب فيها  
 في أيام التضحية ولا في غير ما يختلف ما لو نذران يتصدق بها فانه يجب ولو سئلوا بتقيد التصديق بها زمن على  
 ما يهبط من قوله لا بالصدقة المنذورة اه عـ (قوله وألحق) أي المينة التي لا تجزئ في الاضحية عـ  
 ورشدي (قوله لا بالصدقة المنذورة) يغسله لا يعتد فيها الزمن ويصر به كلام المصنف في باب  
 الاعتكاف وقال شيخ الإسلام في شرحه كذا في الرافعي هناك مـ قال في كتاب البنذران الصدقة كالزكاة

أحرأ وان لم يذبح الأيام  
 خلافا لما وقع في البريعلى  
 نعم ان وقتها بصرفه في  
 الثامن قلنا ونصحو في  
 التاسع ثم بان ذلك آخرهم  
 تبعا للحد كره في المجموع  
 عـ من الدار كذا كره  
 شارح وهو غلط فحسب فان  
 الحج لا يجزئ في الثامن  
 اجماعا على نسيج في ذلك  
 والذي في المجموع على نسي  
 ذلك بل في الوتر في  
 العاشر فان الأيام تحسب  
 على حساب وقتهم  
 فيجبون بعد معنى أيام  
 التشريق وقد ورد ذلك  
 في أحاديث البصاح مع خروج  
 فليست لا يستغنى عن  
 مراجعتها (و يبق) وقت  
 التضحية وان كره الذبح  
 ليس إلا الحاجة أو مصلحة  
 (حق تقرب) الشمس (آخر)  
 أيام (التشريق) الغدير  
 الصبح عرفة كلها موقف  
 وأيام مبني كلها مفرق  
 رواية في كل أيام التشريق  
 فبحسب ثلاثة أيام بعد يوم  
 النحر وقال الأئمة الثلاثة  
 يومان بعده (قلت) ولطاع  
 الشمس فضيلة والشرطا  
 على غيرها ثم عـ (معنى)

قد أقل مجزئ خلافا للشارح من (الركعتين والخطبتين والله أعلم) بنا على أن وقت العبد يدخل  
 بالطلوع وهو الأصح كما مر صوب الأذنين من تبعه في الحرورية لا دلالة ولا يس كافا بل نازع السابقين في ان ارتفاع الشمس فضيلة بان  
 نجعل النحر مطلوب عند الشافعي فنسب جعل الصلاة عقب الطلوع وقت منظر والحمد لله بنذير ذلك حتى ترتفع كرم نحو ما من اختلاف  
 (ون نذر) واحدة من التمسح لو كانت (مينة) وان لم يجز أحده كعبته فوصل لا كتابية وألحق بالاضحية تبين زمنها لا بالصدقة المنذورة لان  
 فيها بالاضحية أقوى  
 قول المصنف وعبارته المصنف الخ فكذا في النسخ التي يابى بها وانظر عبارة المصنف وشرحه

لأسماء وأوراقه في هذا

الزمن أن لكل من الأول كونها  
 شبيهة بالأخيرة وليست  
 بأخيرة (فقال تعالى) أو  
 على وإن لم يقبله كما يعلم  
 من كلامه في التنزيل (إن  
 أخشى من هذه) أو حلفتها  
 أخشى أو هذه أو هي أخشى  
 أو هدى زالم لمكتمتها  
 بغير التمسين كما يكون  
 التمسون بماله بمنه وإن  
 نازع فيه البقي (ولم  
 ذمها) وإن كانت بمنزلة  
 حلفت فيها ما غير الأجزاء  
 من (في هذا الوقت) السابق  
 أداه وهو أول وقت بقاء  
 بعد السند لانه الزمها  
 أخشى فتميز بها الوقت  
 الأخيرة وبما يجب للقول  
 في أصل السند والكتابات  
 لأنها مرسله في التمسون  
 هنا في حين دعي لا يقبل  
 تأخيرها أو لا تقبل تأجيلها  
 وبشكل عليه أنه لو قل على  
 إن أخشى بشيء كانت  
 كذلك لأن يجب بان  
 التمسين هنا هو الغالب  
 فالحق في اللفظ بخلافه  
 في تلك الأبواب يخرج بقوله  
 قال: بذلك فهي لغو كنية  
 السند وأتمه أنه مع ذلك  
 القول لا يحتاج لتسبيل  
 لأمره فينت لانه لا مرجع  
 وحيد في ما يقع فيه كثير  
 من العاصم لهم مشرون  
 أخشى من أوائل السنة  
 وكل من سألهم عنها يقولون  
 هذه أخشى ما علمنا  
 يرتفع بل في فاضل

ويجوز تقديمها انتهى أي على الزمن المعين لها في السند وهذا قد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمسك  
 - (قوله كونها) الأولى إنما يكمل النهاية (قوله تيمم بالأخيرة) ويستأنح أي فلا تيمم بها الوقت  
 وشدي عبارة عن أي فقهها أن لا يتقدم عليها أيام التمسنية اه (قوله للمتن فقال تعالى الخ) لم يعلم  
 أن إشارة الأخرى المضممة كقطع الناطق بكافة الأخرى وغيره اه معنى (قوله وعلى) إلى قوله يكون  
 في المعنى الأول كما يعلم من المتن وقوله وهدى (قوله أو هدى) أي أو عطف (قوله للمتن زالم ذمها) أي  
 ولا يجوز في غير هادول صلح مع مبيتها في قوله اه ع (قوله وإن) كانت بمنزلة (الخ) أي أو كانت  
 معية مثلاً عند الالتزام كما تقدم أنفا اه سم (قوله كالم) أي في شرح وشروطها من التمسين يجب بنفس  
 لها (قوله السابق) إلى قوله وأنما في المعنى (قوله وهو أول وقت بقاء) اه احتراز عن وقتها من عام آخر  
 اه وشدي عبارة عن أي وهو وجه الأيام الأربعة التي بقاءها بعد وقت المذلول أول جزء منها اه  
 (قوله فتميزت في السند) أي لا يجوز تأخيرها العام القابل اه معنى (قوله وأنما في السند) عبارة  
 التماسية وتوافق السند والكتابات حيث يجب الفرضها أصالة بتمامها من مسألة الخ (قوله لا بأسل  
 السند) أي المعلقة اه ع (قوله لا تأخير في السند) وفي سم ما حمله لاجتماع الفرق المذكور لأن  
 ما هنالك السند في زمن معين كالان الالتزام بالأخيرة كما تكرر ما يقعها في وقتها فحصل على أول ما يقع لانه  
 المفهوم من اللفظ ومن وقتا امتنع عليه التأخير عنه اه (قوله وما هنا في السند) فتميز هذا الفرق وجوب  
 الفور في أول وقت الصدقة بماله بمنه كان قال تعالى أن تصدق بهذا الدين والظاهر أنه غير مراد  
 ويصرح بذلك قول المحققين شرحه في باب الاعتكاف اه ع (قوله ويحكم على) أي على التسيد  
 بالمعنة اه معنى ويحوز رواج الصبر للفرق المذكور في كلام الشارح (قوله كانت كذلك) أي  
 كما ينبغي تعيين أول وقت بقاء بعد السند (قوله هنا) أو فخر الأخيرة (قوله فالحق به) أي بالمعنى اه  
 ع (قوله في تلك الأبواب) أي أبواب السند اه ع (قوله يخرج) أي قوله كنية السند في المعنى  
 (قوله بذلك) أي بدون تلفظ به اه معنى (قوله كنية السند) قد رويها عنه من تسمية الجزئي بكنية  
 (قوله وأتمه) أي قول المصنف قال (قوله لا مرجع الخ) فبان الصريح قد يقبل الصرف بالنية اه سم  
 (قوله ما علمنا الخ) وأنما يسقط عنهم وجوب دفعهم بها لهم لتقصيرهم بعدم التعلم لأن الجمل إنما يسقط  
 الاسم لا الضمان اه ع (قوله بل وفاضل) إلى قوله وفي التوسط عبارة بالنهاية بل تصير به أخشى  
 واحدة عتق عليه كمنها ولا يقبل قوله أدنى أن أطوع بخلافه عنهم اه قال ع (قوله ولا يقبل  
 الخ المتبادر عدم القبول فاعلم اه وإن ذلك ينفعه فيما يدينون الله تعالى ولا يجب التصديق بما طأ وان كان  
 قوله هذه أخشى صريحاً لأن الصريح يقبل الصرف لأن يجعل قوله ولا يقبل الخ معنى لاظهار الأباطنا

لا تزل الصلاة والصدقة في زمن قال شيخ الإسلام في شرحه فلا يتعين كذا في الواقع هناك كبر حتى كلب  
 السند الذي في الصلاة في أن قاله فاصدقة كل ذلك ويجوز تقديمها بخلاف الصلاة والصوم اه  
 وقد يفهم امتناع تأخير الصدقة مع التمسك لكن في شرح الأرشاد للشارع بل يجوز التقديم أي تقدم  
 الصلاة على أي على الزمن المعين لها في السند والتأخير عنه خلافاً لما لا يسهل الاستدلال من جواز  
 التقديم فقط اه (قوله لا تأخير في السند) أو كانت بمنزلة عند الالتزام كما تقدم في أول  
 الصلة على البنية (قوله لا تأخير في السند) أي لا تأخير في هذا الوقت لانه معسكالان التزام الأخيرة  
 الذي بقاءه بعد ذلك فلا حاجة للفرق لانه واجب في هذا الوقت لانه معسكالان التزام الأخيرة  
 التزام لا يقعها في وقتها والجمل على أول ما يقع لانه المفهوم من اللفظ ومن عتق وقتا امتنع عليه  
 التأخير عنه لكن ما في الحاشية الأخيرة عن شرح الأرشاد في ذلك وقد يشكل بشموله العين على قوله  
 وما هنا في عين وقد يفرق بان الأخيرة وضعت على الاختصاص وقت معين بخلاف غيرها (قوله بخلافه  
 تلك الأبواب) قد قيل الجوابان المعين في تلك الأبواب حكمها في التمسنية لأجمع (قوله لا مرجع الخ) فبه



نحوه بمقتضى لانه لا يمكن

أن تكون نفس هو بالحق لا

ينتقل الملك فلا بد من

زوال عن شخصه الا دى

به ومن ثلوه النادر لم

يشه وما لكونه الاضحية

بعد ذبحها بانوار ومن ثم

لوانها ضمنها ولو شلت

بلا تقصير لم يلزم طاهها الا

ان لم يكن له مؤنة أى لها

كسيرة وقع عرفها بانوار

وتأخير الذبح بعد دخول

وقته بلا عذر فقلت تقصير

فضمنها أو فقلت تقصير

تقصير كذا في الوضوء

واما شكك بان الضلال

كالتلف كإثبات وقته فرق

بان الضلال أنه فإليه

فيه معناه يفتقر التخصيص

لأنه لا يفتقر الوقت بخلاف

التلف ولو اشتريه شاة

وبحلهما أو ففتقر وجوبها

عيا بعد ما استخرجها

وتعين الأرض والملك

تحتها كإثبات وهو لا يفتقر

ولو زال عيها تصير أضحية

لان السلامة عما حدث

بعد زوال الملكة منه فهو

كأول ما عاقب على كفايته

فاصر بخلاف ما لو كان

الزمن عتقه قبل استغفانه

يجزئ عتقه عن الكفارة

ولو عيب معينة ابتداء مصرها

مصرها وضحي سبعة أو

تبعيت فتقصير ثلاث عليه

ولو عين سلبا من نذر ثم

عيبه أو أفتقر أو تلف أو

أقول الحاشية على ذلك اه

التي في نفي السرح

اقتناء اه

عبارة النهاية بالاعتاق **(قوله نحو يه)** أى كهيئة وابدأه اسنى **(قوله ومن ثم)** أى من أجل عدم انتقال الملك معذور والحق لاحد من الخلق **(قوله ولو أتلفه)** أى قبل الاعتاق **(قوله وما لكونه الاضحية بالخ)** الاولى قصه عطف على اسم ان في قوله لانه الخ أو صدق ما كفى النهاية بعبارة وأما الاضحية بعد ذبحها فلا كمال **(قوله بلا تقصير بالخ)** وان صرح في ثلثه لم يلزم بان يفتقر وروض **(قوله لم يلزم طاهها بالخ)** فان وجدها بعد فوات الوقت ذبحها في الحال فله موصوفها مصرف الاضحية فبني وروض عن شرحه **(قوله وتأخير الذبح بالخ)** هو مفهوم قوله فيما سرق قبل تحكيم ذبحها اه رشدي **(قوله أو فقلت تقصير)** تنافيها بين ما في المعنى والاسنى عبارة الاولى بضمها بأن يذبحها بلا عذر بعد دخول وقته اه **(قوله كذا في الوضوء)** ارجع الى المعارف فقط **(قوله ولو أشكل الخ)** اعتقد بالنهاية والاسنى والمعنى عبارة الاخيرين فالاول من التقصير تأخير الذبح الى آخر أيام النحر بق بلا عذر وروج بعضه ليس بتقصير كمن مات في أثناء وقت الصلاة أو سجد في أيامه قال الاسنى وهذا ذبحه ولو عاذ كره كرافق فيها قبل من انه ان تمكن من الذبح ولم يذبح حتى تأتت آتوته فله يفتقر كذا كذا لفتي هو موالى ما رجعت لوى ليس بمعذور بشرق يفتقر وبين عدم ما من من وقت الصلاة بان الصلاة بمحض حق لله تعالى بخلاف الاضحية فثبت أو زاد للمعنى وافتقر به بين الضلال وبين ما تقدم بانها في الضلال باقية بها بما لا يوجب الاضحية فالاوجه التسوية بين الضلال وبين ما تقدم اه **(قوله كإثبات)** أى في شرح فان أتلفها **(قوله الاضحية الوقت الخ)** فثبت ما بينه وبين اذامضى الوقت ثم رأيت قوله الاتي به بجمع الخ وهو يلد ذلك مع زيادة قصد اليأس اه سم عبارة الوضوء مع شرحه وان قصر حتى شلت طلبها وجوبه ولو نذر في ذبحها وجوبه باقبل خروج الوقت ان علم انه لا يجدها لا بد من اذاجدها بذبحها وجوبه بانضالها لاصل اه **(قوله وجدها الاضحية)** أى بالنذر اه عش أى ولو سحكا كونه فحصة **(قوله وتعين الأوش)** أى وجب ذبحها اه عش **(قوله كإثبات)** أى في شرحه من نذر معينة **(قوله وهو)** أى الأرض اه عش **(قوله ولو زال ملكها بالخ)** لعل الملك مطلق الاضحية لا موصوفها المشرك الخ كروية فطرا جاع اه رشدي عبارة الوضوء مع شرحه ولو قال بعبارة هذه ضحيته وجوبه حواء أو نحرها أو فنى أو وسطه لأطية ونحوه الزم ذبحها الوقت الاضحية وكذا لو التزم بالنذر حواء أو نحرها ولو في السنة لم يلزم بذبحها الوقت الاضحية واثاب عليها ولا يجوز عن المشرع من الضحية ولو زال النقص عنها لانه أزال الملك عنها وهي تامة فلا يؤثر الكمال بعده كمن أعاقب على كفايته كفارة فمما دبصر اه بمحذوف **(قوله لم تصر أضحية)** أى لا تقع أضحية بل هي باقية على كونها مشبهة للاضحية فخصيصها ولو كانت أضحية فلا سقط عنه طلب الاضحية المتدنية ولا الواجبة ان كان التزامها نذري فمته اه عش **(قوله ما بغير الخ)** أى فانه لا يجوز عن الكفارة وينفذ عتقه اه عش **(قوله ولو عيب)** الى قوله وقضية كلامهم في المعنى **(قوله ولو عيب معينة)** عبارة النهاية بوجوبه ابتداء مصرها مصرفها وأورد فيها سلبا اه وقوله عين معينة لعل يحرف من عيب معينة والا فمكرر مع ما تقدمه في شرحه ومن نذر معينة وصفان لقوله بعد اذ اردتها سلبا **(قوله مصرفها بالخ)** أى وجوبها اه عش **(قوله وضحي سلبا)** أى وجوبها بالاسنى ومعنى **(قوله أو تعين أضحية بالخ)** عبارة المعنى والروض مع شرحه بانواع الثاني حكم التبعين فالا حد في النذر والعبارة ابتداءه بفتح ابتداء التصحيح لم يكن بتقصير من النادر فان كان قبل التحكيم من اذ غايه ما من ذلك صرح لكن الصريح قبل الصرف كإثبات في وارش بابا الحواة **(قوله ومن ثم لو أتلفها منه بالخ)** فالى الوضوء وشرحه بخلاف العبد النذر وعنه فمما ذنا تألفه اجبني فله أى النادر بانفسه فثبت لنفسه ولا يلزم ان يشترى بها عبدا لتعسا من له لملكه بل لضموم حقوق العتق والعبد وقدها فله واستحقاق الاضحية بانوار اه **(قوله فلا يفتقر التخصيص فيه الاضحية الوقت الخ)** فثبت به ان اذامضى الوقت ثم رأيت قوله الاتي به بجمع الخ وهو يلد ذلك مع زيادة قصد اليأس **(قوله وله على ذلك بالخ)** ينال اقتناء اه

ذبحها آخر أذبحها في وقتها ولا يلزم متى بسبب التعب فان ذبحها قبل الوقت تصدق بالعم ولا يأكل منه شي  
 لانه فوت الزمة بتقصيره وتصدق بيمينته ادمها بضالوا يلزمان بشرى به أخضية أخرى لان مثل المبيعة  
 لا يجزئ لأخصوان كان التعب بعد التمكن من ذبحها لم يجز له تقصيره بتأخير ذبحها يجب عليه ان يذبحها  
 و يصدق بلعمه لانه التزم ذلك الى هذه الجهة ولا يأكل منه شي المساروان يذبح بدلها ما يتولد من المذورة  
 في وقتها ولم يفرق بينهما حتى فسد لزمه شره للعم بانه على انه مثلي وهو الاصح ولا يلزمه - مشر آخر  
 لحصول ارقاق الدم ولكن له ذلك وقيل يلزم مقبضه مخرجي عليه بان المقرى ببعاله بانه على المصدق وأما  
 المبيعة فيقال في وقتها مغلوبة ثم عيب ولو حله الفرج بطل تعيينها له التصرف فيها يبقى عليه الاصل في ذمته  
 اه (قوله ابله) أي جوبيا عش ومغنى وأسنى (قوله لا تشككها عن الاختصاص الخ) ولا يتوقف  
 انشككها عن الاختصاص على ابدالها بسلامة قبل الابدال يجوز ان يتصرف فيها ببيع وغيره كما يصح بذلك  
 ما مر أتعان المغني والاشي خلافا لما في عمن من اتوقف أخذ من ذكر الانشكك بعد الابدال (قول  
 المتن) فان أتلها الخ وان ذبحها التاخر قبل الوقت لزمه التسليم بجميع اللحم وزمته ان يشك في وقتها  
 مثلها بادلها وان اذبحها في وقتها قبل الوقت أخذ بالبيع من تمامها وتصدق به وأخذ منه الأرض وضمن  
 اليه البايع ما يشترطه البذل مغنى وروض مع شرحه (قوله أو قصر) أي قوله وقضية كلامهم في المغني الا  
 قوله أي ورد الى المتن والى قوله لا الاكثر في النهاية لقوله لانه يوم النحر وقوله وفيما اذا زاد الى ولو كانت وما  
 سانه عليه (قوله أو قصر حتى تلفت) ومنسما أو أخر ذبحها بعد دخول وقتها حتى تلفت وان كان التأخير  
 لاشتغاله بسلامة البذل لان التأخير وان عازم وشروط سلامة العاقبة اه عش وتصدق له منه بضامره  
 ضامره أو شرفت على التلف قبل الوقت وعمن من ذبحها ولم يذبحها لزمه قيمتها اه ولعل اللازم هنا  
 قيمتها وقت الاشراف كما هو ظاهر ما مر منه الى وفيما وقوله لا الاكثر منها من قيمتها يوم النحر فليراجع  
 (قوله وقد فان الخ) انظر كيف يجتمع هذان قوله وان يذبحها فيه أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت  
 والباس منها لا ينافي الفرج فيه فان استثنى هذان قوله وان يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو ان قضيته  
 انه اذا قصر حتى ضامره تأخير ذبح بدلها عن الوقت وان علم انه لا يجدها الا بعدة لتقصيده بوقت الوقت  
 والباس منها وقتها فله قول الروض وشرحه أي والمغني ما منه وان قصر حتى ضلت طلبها وجوبيا ولو يؤخر ذبح  
 بدلها وجوبيا بئس خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعد اه سم وشره (قوله وما مر أنفا)  
 أي قوله أو فاضت غير تقصير الخ (قوله أو صرفت) عطف على تلفت (قوله أو نحو) كالسرقه اه  
 عش (قوله ومثلها) عطف على قيمتها أو على ضميره المحرور بدون اعادة الجار جوزه ان مال عبارة  
 النهاية وتحصل مثلها اه وبعبارة المغني وتضمنتها اه (قوله لانه بترام الخ) عبارة المغني كالي باعها  
 وثافت عند المشتري ولا يلة التزم الفرج وقد فوجها وهذا فارق لان الاجنبى اه (قوله اذا  
 أسواي) أي المثل والقيمة اه نهاية (قوله أو زادت القيمة) أي في يوم نحو التلف ثم الاولى اسقاطه  
 لانها موقرة الا في ولو كانت قيمتها الخ عنه (قوله بعين القيمة) أي بعين القدر الذي يبيعه عن القيمة والا  
 مع قوله لانه كما كماله الا ان يذبحها كما تصرفت فيها تصرف المالك (قوله وهو ذلك من غير انشاء  
 ذلك خلافا لوجهه كلام جميع) هر (قوله أي وقد فان الوقت الخ) انظر كيف يجتمع هذان قوله وان  
 يذبحها في أي الوقت فانه حيث فرض فوت الوقت والباس منها لا ينافي الفرج فيه فان استثنى هذان قوله  
 وان يذبحها فيه أشكل من وجه آخر وهو ان قضيته انه اذا قصر حتى ضلت طلبها وجوبيا بئس خروج الوقت وان  
 علم انه لا يجدها الا بعدة لتقصيده بوقت الوقت والباس منها وقتها فله قول الروض وشرحه ما منه وان قصر حتى  
 ضلت طلبها وجوبيا بئس خروج الوقت ان علم انه لا يجدها الا بعدة من التقصير  
 تأخير الفرج الخ خروج أيام التشر بق فلا عسر فعلة البذل لا الى خروج بعضها وليس بتقصير اه وقوله  
 الى الخ ورجعها الخ لعله في الضالة فلا ينافي قوله السابق وتأخير الفرج بعد دخول وقته بلا عسر وتلفت

والذي يظهر اجزاء وظواهر كلامهم بتعيين الشرا من شأن بالان وتعمود وجوه بان الشارع جعل له ولاية البيع والتمتع والتمتع بغيره  
لما قال لا يمتنع على البذل وليست الغدالة شرطا لتحتل بالولاية كما عطفه (٢٥٩) في نحو رمي خانقا دفع ثوبا لاذري

فذلك ويجه أن الحالك  
هو المشتري وفيما اذا زاد  
المثل يحصل له المثل  
فذلك المقترب بكل من  
هذه ولو كانت غيبها يوم  
الاتلاف أكثر من شخص  
التمتع وفضل عن مثلها  
اشترى كربة أو شاتين  
فاكثر من بيعه كربة  
فوجد شاتين أو بصفة  
كانت بالفاضل أخذته مقصدا  
بان يشارك في بيعه أخرى  
وان لم يشارك لم يبعده أخذ  
به لمعاصي الاوجه فان لم  
يبعه تصدق بالدرهم على  
فقر أو أكثر أو يتردها  
لو جسد فيها يظهر ولو  
ألتها لأجني أخذته  
النادر قيمتها أو ذهبها  
وقبيلها بتعريض المصدا  
أخذ منه أو ذهبها  
واشترى ما أو به مثل  
الاولى ثم دونها بمقتضا  
أخرج درهم فاقترده ولو  
أنف درهم أو قدره وتقدر  
استرداده حين قيمتها عند  
ذبحها لا لاكثر من قيمتها  
وقمة العدم ولا والبيع  
وقمة العدم وهذا يلزم كل  
من ذبح شاة انسان مثلا فبيع  
اذنه ثم أنف العدم (وان  
نذر قيمته) أفضة كمل  
أفضة (ثم من المذود  
بعضت هذه الشاة  
لنفره يارزبه تعيين سليمة  
الا ان يارزبه تعيين  
وأن سلفه بغيره لا يبرهن (في بيعه) أي الوقت لانه الزم أخصيف إليه بوجهي مؤقتة مختلفة باختلاف أعضائها فكان في التعيين  
غرض أي غرض وجهه لظرف حاله ليعتد هذا المداهم على فني من ذكاة وانظر لم تعين

فالقصة على ما ثبت من مضمون شيء يعينه اه عش (قوله ونحوه) كل تصرف في ثلث الخ (قوله بطلانه)  
أي العدل (قوله في ذلك) أي عكس من الشراء (قوله الحالك الخ) الاول ان المشتري هو الحالك  
(قوله وفيما اذا زاد الخ) عطف على قوله فيما اذا زاد الخ (قوله يحصل مثلهما) أي وفي القيمة مثله اه  
مضى (قوله لحصول ذنبنا المربعين) وهذا الخبر وبقرعة العدم بكل من هذين وهما الشراء والخروج ما عنده  
وكان حق هذا لعل أن يذكره بقرعة السابق والذي يظهر اسراؤه وأهل تأخيرها الى ههنا من الناس  
(قوله ولو كانت) الحق لا لا أكثر في المعنى الا قوله ولا يتردها الى يولوا بثلثها وما لم يبعده (قوله أو شاتين  
الخ) عبارة المعنى والروض مع شرحه ومثل المثلغوا أخذ بالزائد أخرى ان وفي ما وان لم يفرجها ترتب الحكم  
كبابي فيما اذا تلفها أجنبي ولم تف القصة بما يصلح للاختصاص واستوجب الشافي والاصحاب أن تصدق بالزائد  
الذي لا يفرجها يترد ون لا يشترى به شاة أو ما كان في معنى ما يترد الذي يبيعها وانما يجب التصديق بذلك  
كالاصل لانه مع أن ملكه قد أتى ببدل الواجب كاملا اه (قوله أخذته مقصدا) عبارة الروض مع شرحه  
اشترى به ههنا من خصبة ماله فشركت من يبيعها أو بقرعة الشاة اه (قوله فان لم يبعده الخ) عبارة التلخيص  
تصدق به درهم اه ومرأ طاعن المعنى والروض مع شرحه ما وافقه (قوله ولا يتردها) أي الدرهم  
لو جسد أي الى ان وجد العدم فيشترى بها (قوله ولا يتردها في بيع الخ) ولا يبيعها أجنبي قبل الوقت لانه  
الارض وهل يعود العدم ملكا أو يصرف مصلوفا لغيره فان قلنا الاول اشترى بالارض وبالارض  
الذي يعود ملكا أفضة وذبحها في قلنا الثاني وهو كمال شئنا الظاهر فتردها واشترى بالارض  
أفضة ان أمكن والا فكيف كان اه معنى (قوله واشترى بها الخ) بخلاف العدل المذود وعطفها ان شاء أجنبي  
فان النادر بأخذ قيمته لنفسه يارزبه اشترى بها بعد اعتق ماله ان ملككم رزبه وسحق العتق  
هو العدم وذلك وسحقوا الاضحية بأقرب معنى وروض مع شرحه (قوله ثم دونها الخ) عبارة المعنى  
والروض مع شرحه فان لم يبعدها مثلها اشترى دونها فاذا كانت المثلثة تبين الشاة ولا وقعت القيمة  
عن ثمنها أخذتها جذعة من الشاة ثم تسعير ثم دون من الاضحية ثم سلعها من الاضحية ثم سلعها من الاضحية  
كلامهم انه لا يبين لهم جسد المذود ثم تصدق بالدرهم فاشترى اه (قوله ثم أخرج درهم) ههنا قال  
على طريقة ما قبله ثم لجسم أخرج درهم اه سم أي كافي المعنى والروض مع شرحه (قوله ضمن قيمتها الخ)  
هذا يفيد عدم اجزاء بقرعة الاجنبى وعبارة الروضة أي وفي الروض مع شرحه والمعنى مثلها فانه قال  
أكله أو قدره في مصادف الاضحية وتقدره استرداده فهو كالاتلاف فيسرد في لان تعيين المصروف السهلى  
المضى فعله الضمان والمالك يشترى بما يأخذ فيه وفي حقه تقع التفرقة بين المالك والبيع  
الاول انتهى وقضية انه لو استقل الفقهاء لاخذ لم يقع الموضع اه سم (قوله وهذا الخ) أي قوله ضمن  
قيمته الخ (قوله أفضة) الى قوله وقد شرع في النهاية الاقوله الا ان يارزبه معينة (قوله تعين جواب  
الشرط اه سم (قوله ويه) أي الاضحية (قوله وهذا) أي لو ورد الغرض في التعيين هنا (قوله

تتصير ومثلها المهر كل المعنى وقيمته مثلها كما صرح به في شرح الروض (قوله والذي يظهر اسراؤه)  
كيبه له مر وقوله ولا يفرجها كلامهم بتعيين كيبه له مر (قوله ثم أخرج درهم) ههنا قال على طريقة  
ما قبله ثم لجسم أخرج درهم (قوله ضمن قيمتها الخ) هذا يفيد عدم اجزاء بقرعة الاجنبى وعبارة الروضة  
صرح به في قال فان أكله أو قدره في مصادف الاضحية وتقدره استرداده فهو كالاتلاف فيسرد في لان تعيين  
المصروف السهلى المعنى فعله الضمان والمالك يشترى بما يأخذ فيه وفي حقه تقع التفرقة بين المالك  
كالذبح والبيع الاول اه وقضية انه لو استقل الفقهاء لاخذ لم يقع الموضع (قوله تعين) جواب الشرط  
(قوله لا يتردها فيه) قال في الروض وان عين شاة على فني ثم ذبح غيرها أي سم وجودها في اجزاءها ترد

أي لانه لا عرض في تعيينها وهذا أوضح من فرق الروضتين تعيين كل من البواجم وما في اللفظ ضعف إلا أن يقال سبب ضعف تعيينها عدم  
تعلق فرضه بغير جرح الأول أما إذا التزم (٢٦٠) معية غن معينة فلا تعيين بل إن يذبح متعلقه فهو الأفضل فعلم أن المعيب يثبت في

اللفظة وأما قولهم ما عن  
التبذير لودع المعينة  
للمعينة لا تضعه قبل قوم  
الفرع تصديق بطه ولا  
ناك على من أعله معية  
بضعه من قولنا بشرى  
أخرى لأن المعيب لا يثبت  
في اللفظة محمول على أنه أراد  
أن يدل المعيب لا يثبت في  
اللفظة (فإن تأملت اللفظة  
ولو (قوله) أي الوقت (يق)  
الاصل عليه) كما كان (ق)  
الاصح) لبيان التعيين  
بالتلف إذ في اللفظة لا تعيين  
الاجتزاع صحيح وتفسيره  
شراح التمهيد بغير  
تفسير غير صحيح بل لا فرق  
هنا كما هو واضح (فرع)  
حين عبادته من هدى  
أو أخيه تعيين كالمعيار  
وما يصح به قوله لانه  
بالتعيين يخرج عن ملكه  
وقوله من الضال للحوادث  
الذي تعين أولاده يعلم أن  
الاربع من خلاف طاعة  
وكن الجموع أنه لو ذبح غير  
المعين مع وجوده كالأول  
يجزه وإنما أجرته في نظيره  
من كفارة تعين عبيدا  
هنا فانه وإن تعين يجزى  
حق غير مع وجوده كالأول  
لانه لا لزوم الطاعة بمكانته  
كالمسكين الذي لا يشرط  
مشكل جوابه ظاهر كما  
هو واضح (وتشترط النية)  
هنا لأنها عبادة وكونها

(عند الذبح) لأن الأصل إقرارنا بأول الفعل هذا (إن لم يسبق) إقرارنا أو (تعيين) بالوفاة (أي) (وكذا) تشترط النية  
عند الذبح (إن قال جملتها) (تعيين) (الاصح) من تناقض فيه ٢ قوله الحشوي قوله وإن حدث به جيب ليس في نسخ الشرح التي يابينا



ولا يكتفى منها بما سبق من الجبل لان الذبح قربته في نفسه فاحتاج اليها وفارقت المنذور والا فبينان صفة الجبل لجريان اختلاف في أصل  
الزوم مما عطف عن التفسير فاحتاج لقولها وهو النسخة الذبح ثم لو اقترنت بالجبل كفت عنه هذا الذبح كما يكره اقترانهما بآخر أو ما تعين  
ما يصح به في سندوهما واجبة معينة عن نذر في ذمته كما يجوز في ان كلفه الاقتران (٣٦١) ويذهب قبل الذبح وكل هذا فهمه قوله ان

اقترانها الخ (قوله هنا) أي النسخة عند الذبح (قوله هنا) أي النسخة اه عش (قوله وفارقت) أي  
المعمولة أخذه (قوله لا تنسخه) أي في قوله وطعمها أضاف النسخة الخ (قوله عن النذر) أي عن صفة  
اه معنى (قوله فاحتاجت) أي صفة الجبل (قوله لو اقترنت بالجبل) أي بان كانت مع الجبل أو بعده  
أخذ اسمها في آخرها (قوله كما يكره) أي اقترانها الخ لعل المراد بالاقتران هنا ما يشمل وجود النسخة بعد الاقتران  
أو التعيين وقبل الذبح كما يفهمه قوله كما يجوز في ان كلفه الاقتران أو بعده الخ ويصرح بذلك قول المتن  
ما فيه وهذا أي ما في المتن من اشتراط النسخة عند الذبح وجسه أو الصم في الشرح والوضوح والجزم جواز  
تقديم النسخة في غير المصينة كما في تقديم النسخة في تفرقة قال كذلك بشرط صدور النسخة بعد تعيين الذبح فان  
كان قبله لم يمتزج في غير ما سبق من ذلك حيث تعتبر النسخة بعد اقتران المال وقبل الدفع قال في المهمات وهل بشرط  
ذلك في حصول وقت الاضحية أو لا فرق فيه نظر اه والوجه الاول اه (قوله ولو عين عطف في نذر)  
بان قاله تعالى ان أضحية من ذبحها على فمضى بالنذر السابق والطاق اه سدر اه أي بالنسخة عند التعيين  
كما يأتي من وعن سم (قوله ويرق بين يدي ماسرا) فليس معنى قوله بالصفين ان يرسق تعين اه إذا  
سبق لم يمتزج لئلا هذا الذبح بل انه يكتفى بالنسخة عند التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه  
أيضا انه فلا يحتاج لئلا أصلا إذا سبق تعيين فكان له محل مفهوما على ما يشمل الاكتفاء بما عن التعيين  
وسقطها وأما اه سم (قوله ماسرا) كانه يريد ماسرا قوله السابق واجبة معينة عن نذر الخ لكن  
حاصل هذا انه لا يمين النسخة عند الذبح أو التعيين فكان الواجب ان يقول هنا لم يمتزج في نذر الذبح ولا عند  
التعيين لا يحتاج للفرق بينهما ولا ولا لا يفهم لعدم الاحتياج لها عند الذبح ناسق كل منهما فليشأ اه سم  
(قوله تنسبا) يتأمل هذا التشبيه اه سدر (قوله من ان وكذا عطف الخ) أي مع أو باج اسم الإشارة  
الى عدم السبق على المثلث أي المذكور في المتن (قوله ووزعم ان ظاهرها العطف الخ) أي مع أو باج اسم  
الإشارة الى السبق (قوله على النفي) أي مفهوم ان لم يسبق الخ وهو لا يشترط ان النسخة عند الذبح ان سبق  
تعيين (قوله كهر بالنذر) أي في عدم الاحتياج الى النسخة (قوله في موشعين) أي آخرون (قوله من)  
الفرق بينهما اه أي بان التعيين بالنذر أو غيره ما جعل (قوله حشوت) أي النسخة (قوله أو ذبت) أي  
كالمصينة ابتداء والمصينة على القيمة بذرايع أو اقتران مفرق وبينة (قوله عند النسخة) سكت عليه سم  
وسدع وعش (قوله والهدى سائلها) جلة اعتراضه (قوله لاها) أي الاضحية (قوله فكان وقت  
الازاعة) أي قوله ومن دماء النسل يتأمل في قوله حق التعيين يقولون الاقتران هو الذبح فمن قرن النسخة  
أصالة (قوله قدمت (٣) فرأى خراخ) أي في الخ في حبس الدماء عبرته هناك وظاهر كلامهم هناك ان  
الذبح لا يجب النسخة وهو مشكل بالاضحية ونحوها الآن طريق بان قصدنا عظام الحرم بشرط قائلهم  
فيه كما مر فوجب اقترانها بالمقصود دون وسيله وموافقة لهم لكونها قد اذعن النسخ ولا يكون كذلك الا  
يكون التفسير بجمل الخلاف (قوله لم يمتزج لئلا هذا الذبح) مجرد هذا لا يجوز الفرق فتأمل (قوله ويرق  
بين يدي ماسرا) فليس معنى قوله بالصفين ان يرسق تعين اه إذا سبق لم يمتزج في نذر الذبح ولا عند  
التعيين لكن قوله وقد يفهم أيضا الخ يقتضي ان معناه أيضا انه فلا يحتاج لئلا أصلا إذا سبق تعيين فكان له  
محل مفهوما على ما يشمل الاكتفاء بما عن التعيين وسقطها وأما اه سم (قوله ماسرا) كانه يريد ماسرا قوله السابق  
واجبة معينة عن نذر في ذمته لكن حاصل هذا انه لا يمين النسخة عند الذبح أو التعيين فكان الواجب ان يقول

(٤٦) - (شرواني وابن قاسم) - (تاسع) يجوز تقديمها على كل ما كان لا يتأني بين البابين لا مكان الفرقان  
المقصود من الاضحية الهدى: أي ما لا يقتل ولا يذبح من النسخ فكان وقت الاقتران هو الذبح فمن قرن النسخة أصالة ومن دماء النسل  
جزئيا بل وهو انما يحصل بأوقات المساكين والمصلين لا في وقت النسخة أصالة فان قلت في كل ذلك قد عطف ما تعين دون  
التأخير فاشأ لا تأخيرنا

[illegible]

LaCoursi

(وله) أي المصنف عن نفسه ما لم يرد فلا يجوز لكافر الاكل منها مطلقا ويؤخذ من ان (٣٢٣) القبر والمهدى لا يلاعنهما فهو حلال

فكسار انتهى بانتم صار عيش قوله لا يلعن وقوله الخ أي حيث ولد المالك تفرقت ولا فسكا لا فلفظ المصنف الاجنبي يتماهلون فيهما لا يؤذون بشرى بها بل هو يذبحها في وقت الضحية وفيما لم يكذب فيتفرق الاجنبي مع ائمه يخرج من ماله النذر بالنذر لا لغفوت يفرق المالك التي هي حقه اه (قوله أي المصنف) الى قوله ويصنع في التيمم الاقواله وقيل الى المألوحة (قوله أي المصنف عن نفسه) خرج به ما لو خشي عن غيره فلا يجوز الاكل منها اه ثم يقصر المصنف والاشيخ يشرح بنفسه في غير ما كتب بشرطه الا في فليس له ولا لغيره من الاغنياء الا كل منها وبه شرح القفال وقوله بان الاضحية وقطع عنه فلا يزال الاكل منها الا بانه وقد تمرد فحب التصديق اه (قوله ماله) أي قصيرا أو غنياء مدونة أو واجبة اه ع (قوله ويؤخذ من) أي من عدم جواز اكل الكافر منها مطلقا (قوله ان النذر والمهدى والماله) لكن في المجموع ان مقتضى المذهب الجواز ما لم يأت به وصف كما علم في باقي الشراح اه (قوله) ويؤخذ من أي كلام المجموع عن سم عن الاعراب أيضا (قوله بل يسن) في قوله سواء في المصنف (قوله فلا يجوز الاكل منها) يعني ولا طعام الاغنياء اه سم قال المصنف فان اكل أي المصنف منها شأ غرم به اه (قوله ويوجب الرافعي المصنف) واقعه الرض ورده شلو به عياره فلا يجوز الاكل من دموي بالجم ويحرم كدموع ويران وجران ولا من خصيته وهي وجب ان يذبحها كان عاق البرم به ما يشافه الرض ويحرم فلو وجب بانذر المعلق ولو حكيان لم يعلق التزمهما في قوله لله على ان اخصي به هذه الشاة وشاة واحدة هذه الشاة اوشة واحدة هذه اخصيها وهذا كل جوار من العيين ابداه كالتفوع تبس في هذا ما يشاء الاصل وقد سبقنا في هذا النوع الثاني من وجوب لنعصه في جميع الجسم انه لا يجوز اكله منه وبه صرح في المجموع وذكر العيين من الماتر في الفضة فلا يجوز اكله منه اه بحذف (قوله الاول) أي المصنف يشاء (قوله بسببه) لا في باقي قوله اه أي الحبث (قوله ورده) أي الماوردي (قوله بل هي) أي الاولى اولى بالانتاج (قوله من نذر الماله) أي نذر التمسير المعلق كل شيء مرضي لله على ان اخصي هذه الشاة وهذه الشاة اوشة اه اسنى (قوله وغيره) عطف على جزء الصيد (قوله المسكين) الى قوله بل يجوز اكل في المصنف الاقواله شأ الى شأ وان قوله قال ابن الرفعة في النهاية الاقواله قال المالك الحسن ما جعت وقوله الزائر والمهورانه وقوله شأ الى شأ وقوله واعني اذ جمع الى نعم (قوله) الاول الثالث (قوله ان انا انما السائل) يقال ع بفتح فتعونا بفتح عين الماضي والمضارع اذا سألنا فتع فتع فتع فبكر عين الماضي وفتح عين المضارع اد ارضي بجزءه فانه تعالى قال الشاعر

العبير حان فتح \* والحار عبد ارفع فاقم ولا تقتم وما شئ يسين سوى الطمع

معنى وحاي (تول الماتر لآلهم) أي ان قال بقول ملككم هذه خذلتصرفوا في ما تشاء من دموي المراد بانني هذا اوجوز الجلال الرمي الى من يجرم عليه كذا الفسخ غير منمن فصله الى كذا سم على التمسير اه ع (قوله بغضو بيع ودية) أي عهدي كما قال في شرح الارشاد انه لا قرب ولا يقرولون المصنف قبل التصرف بغضو كل الجسم فعمل ثبت في حق وارتب ما ثبت فيه أه أو طلق تصرفه اه سم وانقلب الى الاول أميل اذ ما ياتي في التشرع في وارث المصنف ثم قوله أي يهدى بالغ تديبا لفسخ ما ياتي من قول الشرح بل بغضو كل الخ وقوله لان غايته ان يفران ظاهره ما يشي الهدي (قوله لان غايته) أي الهدي اليه اه نهاية (قوله نعم) المرفوع ثم الاكل في المصنف (قوله) علكون ما أعطاه الامام الخ أي الاغنياء وظاهر ما منهم يتصرفون فيه حتى بالبيع اه ع (قوله في الاكل) أي ونحوه اه معنى (قوله الاكل الخ) ثم

الحاذ بعد ان يجرذ التيمم باليد لا يكتفي عن النية وكذا من قوله هو الملتزم وكذا بشرط التيقن في الجمع الخ (قوله فلا يجوز الاكل منها) يعني ولا طعام الاغنياء (قوله المسكين) هذا التيسير لا ياتي على ما في الحاشية عن المجموع (قوله ودية) أي يهدى في فسخ الاقواله الا قرب ولا يقرولون المصنف قبل التصرف

في المال كما يشاء المصنف (و بال ثلث) أي يسن لمن خشي ان يفسد ما لا يرد في الاكل عليه ثم الاكل

كما بان ان لا ياكل منها الا لضعفاء مرة ثم كمال الاتباع ودونه اكل ثلثه والتصدق بثلثين ودونه اكل ثلثه والتصدق بثلث واحد اهـ ثالثا شيئا على هدى المتلوع الوارد فيه فكلوا منها اول طعمه الباش الفقير الى الشدي فقر (وفي قول) قديم يا كل (نصفه) أي يسن ان لا يزيد عليه ويتصدق بالباقي (والاصح وجوب (٣٦٤) تصدق) أي اصطاعوا من غير لفظ ملك كما كان وان بطريق اخر اصبحت اطلقوا هذا التصدق

وعبروا في الكفاية بانه لا بد فيها من التملك والامانة المجموع عن الامام وغيره انهما قاسا هذا عليها واقرها فالظاهر اخذنا من كلام الاخرى انه مقادير يفرق بان المقصود من التخصيص تحرير الشواب فكفي فيه بمجرد الاعطاء لانه يحصله ومن الكفارة تدارك الخيانة بالاطعام فاشبهه البدل والبيعة تستدعي قابلية البدل هو جيب لعل فقير واحد (بعضها) بما يتماثل عليه الاسم قال ابن الرفعة سبب هذا قال في الحاروي وهو ما يخرج عن التسليم لانه انما في الحاروي ان يتصدق به فيها من القليل الذي يؤدي الاجتهاد اليه اهـ وذلك لانها شرعت وفقا للفقير به فيصحب حديث المعنى بحث الزركشي انه لا يسن لحم يشبهه وهو المتدرف نفقة الزوج المعسر لانه اقل واجب يمكن اقتصر على التصديق ياذن بخرجه كذا لا يخلو في نعم يتعين تقديره بغير التام جدا اخذنا من كلام المارودي وجوب ان عليه

هذا الترتيب الذي كرى (قوله بالباقي) أي في السنن (قوله والتصدق بثلث) أي لفقر او اهداه بثلث أي لا اغناه اهـ معنى (قوله قياسا الخ) ظاهره انه عليه امر متينين الاخيرين وجهه المعنى وشيخ الاسلام عليه لسن مطلق الاكل من شخصه تطوع (قوله أي يسن ان لا يزيد الخ) أي في الاكل وتعود واستثنى الباقين من اكل الثلث على الحدود والنصف على القديم نصفه الا انهم من بيت المال اهـ معنى (قوله هذا) أي الاخصية فكان الاولى التام (قوله انه مقادير) أي ضعف (قوله فاقب) أي المتصدق من الكفارة الاولى قال ابن الرفعة انهم (قوله فوجب) أي التملك (قوله لعل فقير) أي قوله وتورد في المعنى (قوله ولعل فقير الخ) عطف على قوله ولومن غير لفظ ملك (قول المتن بعضها) أي المتصدق به ثلثين بالتصدق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشترى القوم وعلمك لفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فمطر والثاني غير بعد ان لم يوجد نقل بخلافه اهـ سم (قوله فيها) أي الاخصية توفي معنى من وقوله من التعليل بان العوض من (قوله انتهى) أي كلام ابن الرفعة (قوله وذلك) أي وجوب التصديق بعضها (قوله به الخ) أي هذا التعليل (قوله وهو المقدور نفقته الخ) أي كرم على كرمه (قوله نفاقه) أي ذلك العصب (قوله نعم) أي قوله ولا يصرف في النهاية الاولى اخذنا من كلام المارودي (قوله تقديره) أي قول المجموع (قوله غير الزكاة) أي فلا بد ان يكون وقع في الجسلة كرمال اهـ ع (قوله ويجب ان علمك ما الخ) ولا ينبغي عن ذلك الهدية بها يتوهم في أي لا اغناه اهـ ع (قوله ومنه) أي مما لا يسمى لها (قوله وتورد الباقين الخ) عبارة النهاية بتواضعه عدم الاكتفاء بالنعم اذ لا يسمى لها بها يتوهم (قوله وقاس ذلك) أي ما ذكر من الحدود كما مرعه (قوله وللفقير) أي المتصدق في الاولى أي سلم الاول كل (قوله يسع) أي ولو للمضى كالمظهر وقوله وغيره أي كربة ولو للمضى كالمظهر وقوله أي سلم أي لا يجوز نحو بيعه لكفر اهـ سم اقول رتبة كلامهم تقديره لا يجوز لفقير نحو يسع نحو جلداه لكافر أيضا بل ارجع (قوله او اهداه) أي لفقير (قوله غرم قيمة ما يات الخ) عبارة النهاية غرم ما ينطلق عليه الاسم ويأخذ بضمه فمقدار ما يمكن ولا فائدة ما خبره عن الوقت لا لا كل منه اهـ وعبارة المعنى والاسم غرم ما ينطلق عليه الاسم وهل يلزم مرفعه في انفس انفسه أم يكفي صرفه الى القوم وتفرقة بوجهات في الرض أصحهما كما في المجموع الثاني وجوب ان يلقى على الاول وله على الوجهين تاسير الفرج ونفقة القوم عن الوقت ولا يجوز له الاكل من ذلك لانه يملك الواجب اهـ وعبارة الجبري عن الخليلي ويشترى بغيره لما يتصدق به اهـ (قوله ولا يصرف في الخ) قال في شرح الباب كفاية جمع متأخر ونزاد به قول المجموع ونفقة القوم من بعض الأصحاب وهو وجملة السبب المحب الطمحي انه يجوز اطعام فقراء المسلمين من شخصه التطوع دون الواجبة انتهى اهـ سم (قوله منها) أي الاخصية (قوله ولا لفقير) أي ما لم يكن رسول الله اهـ نهاية (قوله ومكاتب) كذا في النهاية المعنى (قوله

بعضه) هل يتعين التصديق من نفسها او يجوز اخراج قدر الواجب من غيرها كان يشترى قدر الواجب من القوم وعلمك لفقراء كما يجوز اخراج الزكاة من غير المال وان تعلقت بعينه فمطر والثاني غير بعد ان لم يوجد نقل بخلافه اهـ سم (قوله يسع) أي ولو للمضى كالمظهر وقوله وغيره أي كربة ولو للمضى كما هو ظاهر (قوله أي سلم) أي لا يجوز نحو بيعه لكفر (قوله ولا يصرف في منها لكافر على النص) قال

ان

كاتبه كذا قوله اهـ كل كذا وانما فصل قيل ذبحوا وتردوا لباقيته في الخصم وقاس ذلك الله لا يجوز ولا فقير انصرف فيه يسع وغيره أي سلم كالمظهر وما ياتي لعل في الكل او اهداه غرم قيمته ما يلزم التصديق ولا يصرف في منها لكافر في النص والفقير لا يبيع في فوته ومكاتب أي كتابه محصية فيما يظهر

(والأفضل) أن تصدق (بكلها) لأنه أقرب للقوى (الالتمانية) تركها (ياكلها) (اللا) والاتباع ومنه يؤخذ أن الأفضل الكذب على البهي أنه صلى الله عليه وسلم كان يأكل من كبد أخصيت، والثابت بالبعض يأكل الباقي أتيب (٣٦٥) على النجاسة بالكل والتصدق على أخصيت

به ويجوز إدخالها ولو في زمن الغلاء والنهي عنه منسوخ (و تصدق بجلدها) ويجوز فيها أي المتأخر عما وهو الأفضل للاتباع (أو) ينفع به (أو) يسره وغيره ويجوز على نحو وانه يبعه كسائر أمثاله وأجارتها وأعطى أجرة للذابج بل هي عليه الضمير الصريح بإجماع أخصيته فلا أخصيته ولا مال الملكة فيها بالبيع فلا تورث عنه لكن بحث السبكي أن تورثه ولاية القسمة والنفقة كمو ويؤده قسول العيلة الا كل والأهداء كبره أما الواجبة فإنه تصدق بشعر جلده (ولو الواجبة) المصل كما شرع به التعبير بولد ويذبح وواقف قسولهما في وقتان أحسن قبل انفساه لا يسير (ولما) (يدبح) وجوبا سواء أضيفت له أو عفا الله عنه فاعاقبه قبل التزويج معه أم بعده لأنه تبع لها فان مات بقي أخصيته كما لا يفتى بغيره مدونون (وله) (أكل كله) إذا دفعه مع مال من ضمنها وبه يعلم ناهي جواز الاكل منها وتضمن المقتد حرمته مطلقا فيصير من ولدها كذلك كما أنه كلام الصموني راجع وقيل الأخرى ويجب تستعمل

أن تصدق (التي) وله مال ملكه في النفس والى قوله كاذر تقع في النهاية اقوله وأجوز فيها الى المتي (قوله) لأنه أقرب الى ما يحرم من نفس ولا يجوز نقل الأخصية عن بلدها كلفي نقل الزكاة معنى ونهاية أي متلفا سواء التذوق أو الواجبة والمراد من الحرمة في المنسوبة بغيره نقل ما يجب التصديق على المقررة وقضية قوله كلفي نقل الزكاة يحرم النقل من داخل السور الى خارجها عيش (قول للمتن) (الالتماس) أو أمة أو لغتين له معنى (قوله) ومنه (أي من التسليم) (قوله) من كبد أخصيت (أي غير الأولى) ما تقدم انما واجبه عليه ومنه يؤخذ أن الواجب يسقط بالأولى أنه عيش (قوله) أن يسقط التصديق (أي ثواب الضمة المنسوبة وقوله) والتصديق (أي ثواب الصدقة) عيش (قوله) ويجوز (الخ) أي من غير كراهة أنه نهاية (قول المتن) أو يتغيره (أو) كان عمله دلو أو نعل أو خفاة معنى (قوله) نحو بيعه (الخ) ليس فيه ما يصلح بطلانه وقضية قوله ولا والمملكة منها (الخ) البطلان أنه سم (قوله) بحث السبكي (الخ) عبارة النهاية لكن يقع كعنه السبكي (الخ) (قوله) والنفقة (أي مؤن الخبز) عيش (قوله) يؤده أي العيش (قوله) قول العلماء (الخ) عبارة (الخ) ولو مات المخصى وعنده شيء من لحمها كان يجوز له أكله فلا ورثه أكله (قوله) الا كل (أي لو أكل المخصى بصدقه) (قوله) سواء علمتة بتسليمه أو عفا الله عنه) وسواء كان التعيين بالنذر أو بالبيع معنى وشرع المنهج (قوله) فان ماتت (أي الأخصية) (قوله) بقي أخصيته أي فحب التصديق بصدقه عيش (قول المتن) (أكل كله) أخصيته منها (الشباب) الرمل (الخ) سم وكذا العدة النهائية والتي فقال لا لفظا لا ول هذا ما نقله في الروضة من جميع النفاذ وخرجه ابن القري في روضهوه للمعد وليس منبأ على القول بجواز أكله من أمثاله لاجتماع متاخرين (الخ) قال عيش قوله خلافا لجمع انهم ابن حجر (أو) أي شيخ الاسلام وقد مر في شرحه الا كل من أخصيته تلوع (قوله) مطلقا (أي عفا الله عنه) بالنذر أو عفا الله عنه (قوله) يحرم (أي) الا كل من ولدها وقضاة الشيخ الاسلام وخلافا لهما يقولون في كسائر (قوله) كذلك (أي مطلقا) سم (قوله) لكن اتصم بعضهم (الخ) وكذا اتصم له أنها يتوالت في عيان (قوله) بما يقع عليه (الخ) أي أصالة (قوله) (ولو) (الاديس) كذلك (أي) لا يسمى أخصيته منقص منه (أو) معنى وقوله لنقص (الخ) هذا نظر القالب والأول أن يقول أصالة كاسر من النهاية (قوله) لكونه كعنه (أي) يقال (أو) لا يلزم أن يعطى التاسع حكم التبوع عن كل وجه

في شرح العباب كما نقله جمع متاخرين ودوايه قول الجمهور وقوله القبول عن بعض الأصحاب وهو وجه ماله السامع الطبري أنه يجوز أكله فقرأه الأخصية من أخصيته لتلوع دون الواجبة أي كايجه وأصله صدقة التطوع وقضية النفس أن المخصى لو أكل جزءه الاكل منها وبخرم بعضهم وأنه يمنع التصديق منها على غير المسلم والأهداء عليه (أو) عبارة (الخ) سم (الخ) من ابن المنذر انهم اشتغلوا في طعام فقرأه أهل القصة مفرخص فيما الحسن البصري وأبو حنيفة وأبو ثور وقال مالك غيرهم أحب المتذكر ما نقله أهداء النصارى إجماعا لأخصيته أو شيئا من لحمها وكرهها لثالث قال ثابط طبع لحقها فلا بأس بأكل الأخصى المسلم منه مانعه هذا كلام ابن المنذر ولم يرد له ما بنا كلاما نيب ومقتضى المذهب أنه يجوز أكله معهم من ضمة التلوع ودون الواجبة (قوله) نحو بيعه (ليس) فيه ما يصلح بطلانه وقضية قوله لا مال ملكه عنها بطلان (قوله) عاقبت به قبل النذر) تقدم أنه لو نذر الأخصية للبعث بذكره أو لغيره أخصيته فان شئ الله في نفسه الجمل وقوله هنا عاقبت به قبل النذر لا يقتضي أنها حينئذ تقع أمه تعالى أن الغرض أنه انما المصل قبل قبضها فبين أن له لم يترجم معية (قوله) (وله) (أكل كله) أخصيته منها (الشباب) الرمل (قوله) يحرم (أي) الاكل (قوله) من ولدها كذلك (أي مطلقا)

كلام الرضا والشرعيين عليه لكن اتصم بعضهم لهذه الثلاثة المتى بان التصديق انما يجب عليه سم الأخصية والاديس كذلك ولزم في جميعها لكونه كعنه (أي) يقال (أو) لا يلزم أن يعطى التاسع حكم التبوع عن كل وجه

اه وليس بصحيح وما ذكره من الحصر انما هو في المتعارف بها والكلام هاهنا في الواجب هو في ذلك المصالحه من وجوب اجزائها التي يقع عليها اسم الاخصيه هو طريق يتبين من ذلك الموقوفان المقصد بالوقف انتفاع الموقوف عليه بقوله انما الموقوف والوقف من اجلها وبالنظر وفق الغفران بآكل جميع اجزائها ومنها ان ذلك (٣٦٦) جامع بينهما وعلم من المتبالي في حكم جنتها انما ذبحت فبات موتها ارضع من حرم كل

الواحد حرم هذا الاول ومن  
 اه معنى (قوله انتمى) أى: انتمى به بعضهم (قوله وليس بصحيح) أى: ان ذلك الانتصار (قوله من  
 الحس) أى: قوله انما يجب الخ (قوله ومن جميع اجزائها) أى: ولو باعتبارها الاموال فتشمل ولها وها يظهر  
 عطف قوله وغيره على قوله التي يقع الخ (قوله ومنها الواجب) هذا من النزاع اه سم (قوله بينهما) أى  
 والالموقوفه وله الاخصيه الواجبه (قوله وعلى) الى قوله في حرم في النهاية (قوله من حرم الخ) كالشراح  
 وشيخ الاسلام تبعاً للمجموع (قوله من اياهم الخ) كالنبايعوا الخ تبعاً للمحسن والثلاثة المتقدمه (قوله  
 على حل اكلها) أى: الام (قوله فان قلت) الى قوله نعم في النهاية (قوله بلام اهـ) هذا أى قول المستدرك  
 الواجب فيخرج الخ الى ما قضى لعمدة النسخه في الحامل (قوله اذا عنت بنذر) انظر الى يده اه سم اقول  
 المراد بالندره انما يشمل الحكمى كعصاة هذه اخصه فلا اشكال (قوله كالوجه) أى: بالنذر وقوله  
 يجب استمر الخ غير الخ اه عـ (قوله ووضع قبل الذبح) بل ينبغي ان يحدث نذر النسخه تبعاً لما لا ثم  
 حلت انما تعزى أى: قبل ما تقدم في شرح فان تأملت قوله فلا شيء علم من قوله واوعيت فضة ولا شيء عليه  
 عـ عـ عبارة سم قوله ووضع قبل الذبح خلاف قبل أو لم تضع قبله قوله السابق في شرحه وشرطها  
 سلامة الخ واقفهم قولنا والا لا ان يخص العيب هناك فغير الخ رقيقه لا يفتنى فليشمل اه اقول فافتقد  
 الارج بالوضع قبل الذبح ليزايب تعبير الله فبالوجه الخ قبل انقصه لا يفتنى ولما كانه عليه شيخ  
 الاسلام والغنى والنهاية (قوله على ذلك) أى: الجواب الثاني العلوي (قوله اهـ كل جميع الخ) مقول  
 الجمع (قوله لوجود الخ) راجع لعمدة طرف فقط (قوله نذر سم هذا) أى: قول الجمع المذكور (قوله  
 ماس) أى: من السؤال والجواب (قوله قدم من دماء النسك) له في خبره الصدد والاضطرار ودماء النسك  
 ان تعزى في الاخصيه السدع والاولى له على ما اذا جات بعده منها بالنذر عفى في ضمنه دماء النسك  
 ووضع قبل الذبح (قوله بكرة) أى: مع الكراهة اه معنى (قول المن وشرب فاضل لهما) وله سقه  
 وغيره لا روض اه معنى (قوله أى الواجب) الى قوله على المذكور في النهاية لا قوله كتمه الى كل قوله  
 مثلاً بالاولى الخ) عند مقتضى الاول يقتضى الكراهة فليجمع اه سم (قوله المنسوبة) عبارة في النهاية  
 المعزولة (قوله عن ولدها) متعلق بفاضل الخ (قوله وهو) أى: فاضل البن (قوله لا يضره) أى  
 ولدها (قوله لهما) ايها المتواضعان قد يشكل بان قد مضى منه النقص ضمانها اذا تأملت اه سم  
 أى: لأن به ان الله يجمع النقص والضممان (قوله واركام الخ) عطف على ركوها (قوله يدمستعبر)  
 الظاهر انه يحتاج في قوله واركام الخ (قوله يدمستعبر) سم (قوله فهو) أى: المستعبر الذي يضمنه خلاف المعنى  
 (قوله وبها) أى: التعلل المذكور (قوله قياس الاسنوى الخ) واقفاً انتمى يخفى معناه تام الاخصيه  
 المنسوبة (قوله اهـ) أى: مستعبر لا يضمن نذره (قوله من نحو مستأجر) أى: كالوصى له بالنفقة  
 (قوله ومنها الواجب) هذا من النزاع (قوله اذا عنت بنذر) انظر الى يده (قوله ووضع قبل الذبح) هذا  
 قبل أو لم تضع قبله لنوعه السابق في شرحه وشرطها سلامة الخ واقفهم قولنا والا لا ان يخص العيب هناك  
 بخبر الخ وفيه مما قبلت شامل (قوله ومثلاً بالاولى المنسوبة) قد تقتضى الاوليه الكراهة بخبر اجمع  
 (قوله لهما) ايها المتواضعان قد يشكل بان خصيه ضمانه النقص ضمانها اذا تأملت (قوله لكن ضمن)  
 أى: لصحابه على اقتضاه قوله الا فلا يحصره ضمن النقص باسـ جماعه كاشترط لغيره (قوله يدمستعبر)  
 (قوله يدمستعبر) الظاهر انه يحتاج في قوله واركام الخ

الواحد حرم هذا الاول ومن  
 اياحه اياح هذا لياح امرانه  
 بناء على حل اكلها فان كانت  
 كيف يلازم هذا لما من  
 الجلب يجب منع الاجزاء لكانت  
 لم يقرولوا هاتان الحاصل  
 وقتت اخصيه وانما الذي  
 دلل على كانه من الحامل  
 اذا عنت بنذر تعينت ولا  
 يلزم من ذلك وقوعه اخصيه  
 كل عنت به عيبه عيب  
 آخر على انهم لو لم يحرروا  
 بوقعه اخصيه تعين على  
 على ما اذا جلت بعد النذر  
 ووضع قبل الذبح نعم  
 بشكل على ذلك قول جمع  
 له كل جمع والى المتعلق  
 بها سواء اذ تضمنها عام  
 دونه لوجوده بظنها ممتدا  
 ويصدق بقدر الواجب  
 منها فليتعين نذر سم هذا  
 على الضعيف انه يجوز  
 التخصيص بحاصل شرايات  
 ضماناً ذكر ما راي قول  
 على انهم ولا يجوز لا على  
 فطمان له واجبة في دم  
 من دماء النسك (د) له بكرة  
 (شرب فاضل لهما) أى  
 الواجبه ومثلاً بالاولى  
 المنسوبة عن ولدها وهو  
 ما لا يضره فقد ضره والا  
 يحتمل كتمه غوه كماله  
 فيما يظهر كان له ركوها

لكن لما جلت بان يعزى من المشى لم يغيره ما جرد وجدع ولا اثر له على الاستحالة لهما من المتواضعان  
 واركام الخ يحتاج بلا شك لكن ضمن الضمى نفسه باذات الاذن - صلى يدمستعبر فهو الذي يضمنه على المتول الذي اعتبره من الزفة  
 والقول في غيرهما ان - يضمن النقص باستعماله كاشترط كذا هو وهذا يدم الفرق بين ما هنا والمتول السابق في المستبراة لا  
 ضمنه بالتعامل بالذات فبـ بخلاف غير يندفع قياس الاسنوى لهذا على المستعبر من نحو مستأجره لا يضمن روجه انما قام

(قوله)

انه حبره ثم قال المنفعة فله فله منزلة لانه فرعه بخلافه من ههنا وما احسن قول الاذرى بعد ذلك من ان كل واحد من كره الانسوى  
تلقاه فاقوا ساوفا قال ابن الولد بانه يضره لحيته ويختلف ولو جمع لندفوسه فخرج بولها يخرج عن ملكه يحرم عليه يحرم بيعه ومن  
الصدق بوله فخره فها انضر بها والانتفاع به (ولا تصعب تزيق) بسائر انواعه لغيره (٢٦٧) ملكه ومن ثم كان لا يرضى بغيره لملكه  
كالحرف فان اذن سده له

ولو عن نفسه (٢٦٨) وقت له  
أى السيد لانه نائب عنه  
والفقه انقره عن نفسه  
لعدم مكانه واخذ بقاءه  
اذا جعل الخصوص بغير  
العموم اذ اذنه يصح له  
وقوعها عن نفسه ولا  
صالح يصح به فاحرم  
الوقوع فيه به يجب  
يقال كيف يقع عنه  
فغيره من ماله من اليد  
نائب عنه ثم اذن شلوه  
اجاب بما ذكره ثم قال  
ويجوز ان يراد انه اذن  
له وان كان نفسه وانوص  
النسبة له فزى عنه اه  
وظاهر كلامه هو خلاف  
هذا (ولا يصح مكاتب  
بلا اذن) من السيد لانها  
تبرع وهو ممنوع عنه خلق  
السيد فان اذن له فيها  
وقت لا مكاتب (ولا تصعب)  
يجوز ولا تقع (عن الغير)  
الحق (بغير اذنه) لانها عبادة  
والاصل منها ان الغير لا  
يملك وذن الاجنبي المعنة  
بالسند ولا يجوز وقوعه عن  
الغير فتقع الوقت لغيره  
لانها بشرط لها فهو يرضى  
صاحبها لغيره فله

(قوله فله) أى المستعير (قوله لانه) أى المستعير (قوله فلا يصح الخ) بمقول الاذرى (قوله فله) فله  
الى قول المتن فان اذن فى المعنى (قوله وطارق ابن الولد) أى عمن من منع كله اه معنى (قوله وان  
تخرج الخ) غاية والاعصم لا يخصه الواجبة (قوله ويحرم) الى قوله ثم اذن فى النهاية (قوله ومن له  
التصديق) أى العين وبجملتها ولا تروها اه نهاية (قوله ان اضر بها) أى ان تركها بالذبح والانفلا  
يجوز اه كانت راجعة لا تنفع الحيوان به فى دفع الاذى ولا تمنع المالك منه عند الذبح ولا يعرف فيما ذكر  
الشعر والور اه معنى (قوله ولا انتفاع به) يخرج به البيع فلا يجوز اه عى (قوله بسائر انواعه)  
الى قوله ولا تروها فى المعنى الا قوله ثم اذن الى حيث لم يتحمل وقوله وطارق كلامه خلاف هذا (قوله ومن ثم  
كان البعض الخ) ظاهره وان لم تكن مائة اه سم عبارة عى اى ولو نوبة السيد (قوله كالحرف)  
فخصه بملكه ببعضه لم يرضى الخ ولا يحتاج الى اذن السيد اه معنى (قوله لمن اذن سده) أى فيها  
وفى وكان غير مكاتب اه معنى (قوله ولو عن نفسه) أى التزيق (قوله والفقه لقوله الخ) صاحب على  
لانه نائب الخ عبارة النهاية بغير قوله الخ وهى احسن (قوله غير) أى السيد (قوله ويطر الخ) أى قوله  
واخذ الخ (قوله نهاية عنه) واجمع لعمومين جميعا (قوله خلاف هذا) أى الاختلاف المذكور  
قول المتن ولا يصح مكاتب الخ (أى كتابة معصية اه عى (قوله من السيد) الى قوله كالحرف فى النهاية  
(قوله ولو وقع لكان مكاتب) بغير اذنه اه عى الا قوله وذن الاجنبي الى قوله لا يملك لغيره الخ  
الامتناع من داخل اه (قوله لم يملكه) أى بالذبح (قوله اضر بها) أى بالذبح (قوله لا يملك لغيره) أى بالذبح  
عند الذبح كالحرف مما سبق قبل قول المصنف وله الا كالح (قوله من التبعين) أى عن جهة من العبد  
(قوله لغيره) أى غير مائة (قوله ويقرق صاحب الخ) أى يترقى الى الاجنبي كالحرف كالحرف اه عى  
(قوله ولا تروها) أى لم يملكه الخ الاجنبي عاين الى المتن (قوله لان هذا) أى ذلك الذبح منه أى الاجنبي (قوله  
والوالى الخ) خبره مقدم لقوله النصيحة الخ (قوله لا غير) أى لا غير ههنا من الاول اه رشيدى (قوله  
لانه) أى الغير (قوله عنى هذا) كمن الجار من متعلق ولا يشترط فيه وجوبه واصل الامانة  
للتصديق فله مقدم رتبة (قوله من ماله) أى الولي (قوله عن صحبه) أى وكان له ملكه ولا يصح منه بانه  
في حق ثواب النصيحة لغيره ولا ثواب الهبة اه عى (قوله ولا تروها) اه عى (قوله لا تروها) اه عى (قوله لا تروها)  
(قوله وان لا يملك الخ) ولا يستحق بهه الطلب عن الاضواء فالتصديق بذلك يحرم حصول الثواب لهم وينفى  
اه مثل ذلك النصيحة مما شرطه الوفاقا التصديقية من غلة وقتها فانه يصرف لن شرطه من فله ولا تصعب  
التصديقية بها تكون فيه ولو اذنه وليس هو خصبة من الوفاق بل هو صدقة مجردة كقصة غلة الوقت  
اه عى وقوله وينفى الخ السابق من سم ما وافقه (قوله لا يرضى عن المالك) أى بدنى فى العمل فان لم يتبرع  
فشاة اه رشيدى (قوله ان اتبع) ليس هذا من جهة ما تقدم اه رشيدى (قوله ولا تروها) أى  
المسائل الثلاث (قوله وحيث) الى قوله اما ياذنه فى المعنى (قوله فان كانت معنة) قال فى الرضى بالذبح  
اه سم وبه يندفع توقف عى حيث قال نيل فى الحرف به عى ما عى منى ذهبت عن غير ما عى  
(قوله ومن ثم) كان لبعضه فيما عاكه كالحرف ظاهره وان لم تكن مائة (قوله لم يملكه بالذبح) أى ابتداء  
أو عاين ذمه بالذبح كالحرف من و آخر الورقة السابقة (قوله فان كانت معنة) قال فى الرضى بالذبح  
كالحرف من قوله السابق الخ) فيه نيل لان المراد بالنصحية عن الغير التصديق من مال المصطفى ولا كذلك اه

لا به لا يستعمل بملكه لا تصعب ولا معنى هذا التصديق من ماله عن صحبه وملكه اخراج المصنف من ماله ولا تروها عى  
مقامه ومما يحوز اشهر الاغوية فى ثواب التصديق به انه لغيره واحد من اهل البيت اخرجهم من غير نية فهو من اهل البيت  
المسلمين بدى المسائل ان اتبع ولا تروها لان الاشهر فى الثواب ليس ان تصديق الغير وبعض اهل البيت والامام جاءه ما الشارع  
فانين ماله لكل وجب ان تصديق الغير فان كانت معصية فوقف عن التصديق والا فلا

أما بانه فقير في كامل من قوله السابق وان وكل بالبيع الخ كذا قاله تلوح وليس يصح لاحكامه انه الفقير بقدر عمار ان الوكيل انما يبيع ما لا يذون وأنه النابوي بالمفروض البشير لم يولد الظاهر انه لا يشترط هنا الاول اخذنا بما في الملت انه لا يشترط ان يعطيه مالا ومصارفه لوقال الفقير اشتري كذا وكذا ولم يعط شيئا (٢٦٨) فاشترته به وتبع الموكل وكان الثمن قرضه فربده وحديثه فقياس هذا انه يكفي

هذا مضع عن ويكره ذلك  
كانت معينه اه (قوله اما بانه الخ) يحتمل وقوع المصنف بغيره (قوله كامل من قوله السابق الخ) فيه  
تأمل لان الراد بالاختصاص عن الغير التخصيص من مال المعنى ولا كذا في مسئلة الوكالة فان المعنى به من مال  
الموكل اه سم (قوله كذا قاله الخ) أي قوله اما بانه فقير الخ (قوله بالمفروض) أي لا يذون  
السبه أي وكيل المبيع شرطه أي التفويض من كون المفوض السالبة مسالما بغيره (قوله هنا) أي في  
التخصيص بغيره (قوله الاول) أي كون المبيع ملك الا ذن (قوله بقرضه) الاول عليه (قوله  
فتباس هذا) أي ماسر (قوله ذلك) أي قول الشخص مضع عن (قوله لانه) أي الاقل (قوله ولانه الخ)  
عطف على الاقترانه الخ (قوله بالنسبة) حال من ذهبوا والغير الموكل (قوله وبان) أي أن تفا (قوله  
اذال ربع) أي الملت (قوله هنا) أي في مضع عن (قوله لوسر الخ) هذا راجع للمعطوف عليه فقط  
(قوله الب) أي الملت وتو له ولان الشارع الخ راجع للمعطوف فقط (قوله جعل له) أي الملت (قوله  
فيها) أي وصول الصدقة له وتعين الثلث لما ذكر (قوله الماسر) القدر من ثمن في النهاية (قوله لما  
مر) أي عقب قول المصنف بغيره (قوله بينها) أي الاصح وكذا ضمير لم يفعله واضمير بغيرها (قوله  
أما اذا أوصى الخ) وتيسر يصح التخصيص عن الملت وان لم يوص له ضرب من الصدقة وهي تمس عن الملت  
وتنفذ وتقدم في الوصايا ان محمد بن حنبل السراج النيسابوري أحد أسيان البخاري ختم عن النبي صلى الله  
الله عليه وسلم أكثر من عشرة آلاف ختمه وهي من جملة ذلك اه معنى (قوله لما صرح الخ) عبارة للمعنى  
فان أوصى به بالخيار في سنن أبي داود والبيهقي والحاكم عن ابن أبي طالب كان يصفي بكش من نفسه  
وكش عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أضي عنه فانا أضي عنه  
أبد الكشمين شريك القاضي وهو مضع اه (قوله ويجب) أي قوله لانه ثابت في النهاية والمعنى الاقوة  
سواء واثرة الى التصديق (قوله على مضع عن ميثاق الخ) عبارة للمعنى والنهاية وتخرج بذلك أي يقول  
المصنف له الا كل من أخصه تطوع عن مضع عن غيره ثبت بشرطه لا حتى فليس له ولاه من الاضياء  
الا كل منها وبه صرح القفال وعليه بان الاضياء وقعت عنه فلا على الاكل منها الا بانه وقد تعذر فيجب  
التصدق بها عنه اه (قوله من ماله عنه) أي من حيث كونه من ماله نفسه أو ماله ما ذونه وقياس ما فانه  
في الضعية عن الخي بانه انه لو لم يبين قدر المال يحمل على أقل جزئ فليراجع (قوله لانه) أي الملت  
(قوله التصديق بجمعها) فاعل يجب به (فرع) ما يقع في الاوقاف ان الواقع بشرط أن تشتري بضعة وتبيع  
وترفع على أيتام الكتاب أو على المسكينين يتفق عند ذلك وجوب العمل به واعطوا حكم الاضياء من

منضمنا لاقتراضه منها  
يجزئ أخصية أي أقل  
يجزئ خبما يظهر لانه الحق  
ولانه في ذبحها عنه بالنية  
منه وبأن في وصي الملت  
اذا لم يره به مالا احتل ان  
والذي يظهر انما لا يتيان  
هنا لان كلا من تبرع  
الوصي وكون الوصية في  
الثالث أمره وفي الملت  
لوصول الصدقة اليها جاعا  
ولان الشارع جعله الثالث  
يشارك له ما فرط أو يجوز  
به التواب ولا كذلك الخي  
الا ذن فهذا (ولا) يجوز  
ولا تقع أخصية (عن ميث  
ان لم يوص بها) الماسر  
ويفرق بينا وبين الصدقة  
بانها تشبه الصدقة  
النفس فقلت على الاذن  
بمخالف الصدقة ومن لم  
يعلمها وارسل ولا اجسبي  
وان وجبت بخلاف تنوع  
وز كذا وكذا لان هذه  
لاذما فيها فاشتبهت الدون  
ولا كذلك الضعية وألحق  
العسق بغيرها مع انه فداء  
أيضا لتشوق الشارع اليه  
أما اذا أوصى بمقتضى ما  
مضع عن على كرم الله وجهه  
أن النبي صلى الله عليه وسلم  
أمر ان يصفي منه كل

سنة كما هم لم ينظروا في دفع سده لا بغيره او يجب على مضع عن ميث بانه سواء وارث وغيره من ماله عنه سواء مال  
ما ذره فبما يظهر فان لم يره به مالا يضي منه ما يخل بصفة تبرع الوصي عنه بالبيع من ماله نفسه واخذ أن يقال انهم في ثلثة حتى يستوفيه  
الصدق يصح به لانه ثابت في المتن فقل على نفسه وعونه لا تصاد القامض والمقبض ويؤخذ من قوامه انه ثابت في التفرقة انه لا تصرف في هذا الوارث  
غير الوصي في شيء منها و يعرف بين هذا



وما من عن السبكي بان المورعة هنا بقوله في ذلك لغز متعلقه ثم وقته أخذ من هذا أن لوصي اعطاه الوارث سنة او امر ان الولي الاب  
فاجل التخصيص من وليه وصيه فلا يشترط ان المال فيها المولى كما هو ظاهر وان انتهى (٢٦٩) التذمة من ظاهر ما اذا فلا ان أقرب

النظار إليها الحقيقة عنه  
وهي لا تقتدر فيها كما  
يصرح به كلامهم وأما  
ثانياً فلا يلزم منع  
المقسود منها من الأكل  
والصدق كسائر أموال  
المعسر وحيث قد قول الولي

اعطاه المولى الظاهر ثم  
(فصل -) في العقيقة  
وهي لغة شعر رأس الولد  
حين ولادته وشرعاً ما يذبح  
عند خلقه شعره تسميته لها  
باسم مقارن كما هو عاداتهم  
في مثل ذلك وأسكر أحد  
هذا الان العقيقة المذبح  
نفسه وسواه ابن عبد البر  
لان لغة قطع والاصل  
فيها الخبر الصريح في عدم  
منه من يعقبته أي دفع  
تركها لا يوجب أو أماله قال  
أبو حنيفة في العقيقة ولا  
يشع لونه قال الخطابي  
وهذا أحسن ما قيل فيه  
واستبعد غيره وهذا لا يعد  
فيه لانه لا مدخل للرأي في  
ذلك فالأثر في جعله أحد  
واعطاه بالنسبة أنه يملكه  
الأب بعد ان يثبت عند توقيت  
نفسه لاجتماعه الحامي  
من جسم متقدمين على  
أحد ورثته ظاهره القدر  
ونشره لقسوة الشافي  
تسميته عقيقة أي لانه  
صلى الله عليه وسلم كان  
يكرمه بالذال التبع بسل

حيث وجوب ذبحها وقتها وتب تفرقتها كما شرط فلون وقت الاضحية قبل ذبحها اقول يجب ذبحها قضاء  
فيه نظر وقته أنه يجب الا يدل كلامي على اشتراط ذبحها وقت الاضحية فتخرج قولهم العلم الآخر  
اه سم (قوله وما من عن السبكي) أي في شرح أو يستنبط به اه سم (قوله عزة) أي الوارث غير المولى  
(قوله من هذا) أي الفرق (قوله وما) أي أنافي شرح بغيره اه سم (قوله فلا يشترط) تقدم خلافه من  
عش بل تعالى السابق في عدم جواز تخصيصه للاب والجد فيلزم (قوله أما) أي اما وجه عدم  
التسديد أولاً (قوله عنه) أي المولى (قوله وأما) أي لانه يلزم الخ) فتدفع الزوم فلا ضرر على المولى  
اه سم (قوله وحيث) أي من عدم تعدد والانتقال (قوله الظاهر ثم) وما قالهاية

(فصل في العقيقة) \* قوله في العقيقة من عرق يعق بكسر العين وشبهه متعق وشوري (قوله وهي  
لغة) أي قوله وظهر كلام التفتي النهاية الأولى وأسكر الى والاصل وقوله واسمه هذه الى فالأثر في قوله أي  
الي بل وكذا في الغنى الاقوله فالأثر في قوله (قوله عند خلق رأسه) أي عند طلب خلق شعره وان يعلق  
اه عش (قوله تسميته الخ) اه لانه رأى ونافى ما يذبح الخ بذلك تسميته الخ (قوله باسم مقارن) أي  
متعلق مقارن اه ذبح العقيقة إنما يقارن الخاق المتعلق بالشعر لا بنفس الشعر السمي بالعقيقة (قوله  
في مثل ذلك) أي في النقل من المعنى القوي الى الشري (قوله وأسكر أحد هذا) أي وجه التسمية المذكور  
أو كون العقيقة لغزاً ذكر (قوله لان العقيقة) أي لغة الذبح الخ أي الذي هو بالعقيقة في معنى مغفوة  
فتكون من نقل العلم الى الخاص كما هو الغالب في اسماء المغفوة من المعنى القوي الى الاصطلاح (قوله  
الغلام مرتين بعقيقة) اه تته كما في النهاية والغنى تدفع عنه يوم السابع ويحرق رأسه يسمى اه قال عش  
لعل التعبير بالغلام لان تعاق الوالدين به أكثر من الابن فيصيرهم على نسل العقيقة فالأثر في ذلك  
اه (قوله ولا يشع لونه) أي لا يؤذنه في الشغاف وان كان أهلاً له لكونه من صغيراً أو كبيراً وهو من  
أهل الصلاح اه عش (قوله وشرع الخ) فهو معقول للمعنى وليس تعدياً اه عش (قوله البشر)  
هو يفتح أو ضم فسكون الشاؤد بكسر فسكون الطلاقة كذا في القاموس وقدره عش بالنعت لمسه  
تفسير مراد (قوله وكر الشافي الخ) وظهر من المعنى والاسم والنهاية وشرع المنهج اعتماد الكراهة  
أيضا على الأولين ومقتضى كلامهم لاخبار أنه لا يكره تسميته بعقيقة لكن روى أبو داود أنه صلى الله  
عليه وسلم قال السائل عنها لا يحب الله العقوق فقال الراوي كأنه كره الاسم ورفضه فولان في القدم قال  
أصحابنا يسحب تسميته بسكة أو يصبو بكره تسميته بعقيقة بأكبره اسمه فالعنة عنه انتهى اه  
واقصر الانبياء عن ملأ كره ان في القدم وأقرأه قال عش قوله وبكره تسميته بعقيقة ضعيف اه  
ورأقه شفتنا على توفى العبيري عن سلطان شفتها والمعتمد أنها لا تكرر ولوردها في الأحاديث اه (قوله  
كان يكره أهلاً الخ) أي فيها تغافل بل يعق الولد واليه (قوله ان يسكن) يضم السين كالخيار اه عش  
عبارة الشوري يقال يسكن يسكن تسكناً ضم السين وضعت في الماضي وضمها في المضارع وإسكانها في  
المصدر اه (قوله والقول بوجوبه) أي كالشوداد أو بأنها بعقة أي كالخن اه عش (قوله  
أقراط) أي مجاوزة اه عش (قوله أفضل من التصديق الخ) قضيت ان التصديق بهما يكون عقيقة فزود  
بما خلفه ما بين ان أقول ما يجيز من الأكر شافقوهم يحصل أصل السنة في حقيقة تاذ كره بشا فتلل المراد

(قوله وما من عن السبكي) أي في شرح أو ينتفع به (قوله وأما) أي لانه يلزم عليه فتدفع الزوم فلا ضرر  
على المولى  
(فصل -) يسن ان يعق عن غلام بشا (خ) (قوله لان عرق لغة قطع الخ) قد يقال هذا الخرج ان العقيقة

(٢٧) - (شرواني وابن قاسم) - (ناسخ)  
يأخذ من فعل والقول بوجوبها ولتأخذ بقراط كجمله الشافي رضي الله عنه وذبحها أفضل من الصدق بهما وظهر كلام المتزوا لاجل  
أنه لو فوي بشا لا يخفى العقيقة ثم يحصل واحد منهما

ان ثوب الذبح العقيقة أفضل من التصديق بعقبتها كونه ليس عقيقة اه عرش (قوله وهو ظاهر) خلافا  
 لنهاية عبارته ولو يروى بالشاة الذي هو احتمال العقيقة حصلت خلافا لرغم اه (قوله لان كلامهما  
 الخ) قد يقال ايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة يلزم من حصولهما واحد حصول كل منهما باذن  
 اه سم عبادة الجبري عن الحلبي والشوبري ولو يروى بها العقيقة والاختصاص حصل عند شيخنا خلافا لابن ح  
 حيث قال لا يحصل لان كلا الخ وهو وجه اه (قوله الضائقة الخاصة) بالمراد من الخصوص هناك اه  
 لا فرق بينهما في الاكل والتصديق والاهداء كالباقى (قوله يختلفان) الاولى التأنيت (قوله كالباقى) أى  
 شرح والاكل والتصديق كلاهما (قوله ستمتمو كذا) الى قوله فيما يظهر في النهاية والمعنى الاقوله خلافا  
 الى التلبسه (قوله وان مات) قال في العقب ويحق عن مات بعد السابع وأمكن الذبح لاقبل السابع أو  
 التمكن من الذبح قال الشارح في شرحه على ما اقتضاه كلام الروضة وأصلها واعتمد في الكفاية لكن الجزوم  
 به في المجموع اه يعنى عنه وان مات قبل السابع وقول الاذرى يعيدند ما عمن مات عقب الولادة أو قبل  
 السبع ولعل ما في المجموع سبق قلتم من بعد اليقل اه ليس في محله اذ سبق القول لا يقدم عليه بالترجي وانما  
 غاية الامر ان في المسئلة خلافا جرى في الروضة على وجهه من جري عليه في المجموع هناك كفى في آخر الباب  
 جرى على مقابله فقال لومات المولد قبل السابع استحبت العقيقة عندنا خلافا للعس ومالك فوله عندنا في  
 مقابلة هذين الاماين من شرح في أن هذا هو المذهب انتهى اه سم عبارة المعنى والاسنى والنهاية عرس  
 أن يعنى عن مات قبل السابع وبعد التمكن من الذبح اه (قوله لكن ينبغي حصول أصل السنتاخ) خلافا  
 لظاهر النهاية والروضة وصرح الاسنى والمعنى صارت ما يدخل وقتها بانفسال جميع الاول ولا يجب قبله  
 بل تكون شاة لهم اه وعبارة عرش قوله لا قبله أى فان فعل لم يقع عقيقة اه (قوله والعاق) الى قوله  
 وفي مشروعيها في النهاية وكذا في المعنى الاقوله أى الى قبل (قوله والعاق) أى من يسره العاق اه ورشدي  
 (قوله من مال نفسه) انظر هذا متعلق بماذا اه رشدي (أقول) له متعلق بمقدم معلوم من المقام أى  
 يعنى من مال الخ (قوله الاولاد) أى اماماه فلا يجوز والى ان يعنى عن من ذلك لان العقيقة تبرع وهو مجتمع  
 من مال الاولاد فان فعل من كان قبله في المجموع عن الاصحاب اه معنى (قوله بشرط يسار العاق الخ)  
 عبارة للمعنى ولو كان الولي عاجزا عن العقيقة فحين الولادة ثم أسيرها قبل تمام السابع استحبت في بقوه وان  
 أسيرها بعد السابع مع بقية سنة النفا من أى كثره كقوله بعض المتأخرين من يؤمر بها وفيها اذا أسيرها  
 بعد السابع فتمسدا ففاس قد لا اصحاب ومقتضى كلام الاقوال ترجيح نفاطه بها ولا يفوت على الولي  
 الموسر بما احتق يبلغ الولي فان بلغ بحسن اه ان يعنى عن نفسه من كمالها اه (قوله قبل مضى الخ) متعلق  
 بيسار العاق اه رشدي (قوله لا لم تشرع) وفاقا للمعنى كما رأينا نفا (قوله حيثى) أى حين اذ لم تشرع  
 لوليه (قوله احتمالان) تشرع لا تشرع اه سمدخر (قوله وان ظاهر الخ) ظاهر من دعه أنه معطوف  
 على قوله وفي مشروعيه وليس من كلام شرح العقب وايين كذلك بل هو من كلامه عبارة بالجبري عن  
 قوله بمعنى معقولة وهى التي تدعى لانها معقولة أى مذمومة بامل (قوله لان كلامه ما ستمت معقولة ولان  
 التصديق بالاختصاص الضائقة العامة الخ) قد يقال ايضا كل منهما لا يحصل باقل من شاة يلزم من حصولهما  
 واحدة حصول كل منهما باذن اه (قوله ليس ان يعنى عن الولي بعد تمام انفسال الخ) قال في العقب ويحق  
 عن مات بعد السابع وأمكن الذبح لاقبل السابع أو التمكن من الذبح قال في شرحه على ما اقتضاه كلام  
 الروضة وأصلها واعتمد في الكفاية لكن الجزوم به في المجموع اه يعنى عنه وان مات قبل السابع وقول  
 الاذرى يعيدند ما عمن مات عقب الولادة لاقبل السبعة ولعل ما في المجموع سبق قلتم من بعد اليقل اه ليس  
 في محله اذ سبق القول لا يقدم عليه بالترجي وانما غاية الامر ان في المسئلة خلافا جرى عليه في الروضة على وجهه  
 من جري عليه في المجموع هناك كفى في آخر الباب جرى على مقابله فقال لومات المولد قبل السابع استحبت  
 العقيقة عندنا خلافا للعس ومالك فوله عندنا في مقابلة هذين الاماين من شرح في أن هذا هو المذهب الخ اه

وهو ظاهر لان كلامهما  
 سنة معقولة ولان القصد  
 بالاختصاص الضائقة العامة  
 ومن العقيقة الضائقة  
 الخاصة ولانها يختلفان  
 في مسائل كالباقى وهذا  
 يتضح الرد على من زعم  
 حصولهما وقام على غسل  
 البعثة والنجاسة على أنهم  
 ضروا بالمتن الطهارة  
 على الاندخال فلا يقاس بها  
 غيرها (يسن) ستمتمو كذا  
 (ان يعنى عن) الولي بعد  
 تمام انفساله وان مات بعده  
 على المعقولة في المجموع خلافا  
 لمن اعتد مقابله لا سيما  
 الاذرى لا قبله فيما يظهر  
 من كلامهم لكن ينبغي  
 حصول أصل السنتاخ لان  
 الدواعى على علم وجوده وقد  
 وجدوا العاق وهو من تولد  
 نفقته بنقد زقره من مال  
 نفسه لا الولد بشرط يسار  
 العاق أى بان يكون ممن  
 تولد من كانا المفترقا  
 يظهر قبل مضى مدة أكثر  
 الناس والى ان تشرعه وفي  
 مشروعيها الولد يستند  
 بعد بلوغه احتمالان في  
 شرح العقب وان ظاهر  
 الخلاف

سهم لم يعق عنه بعد ولوعه بالولاية حيث قد استقل فلا يتبقى الذنب في حقه بانتفاء حق أصله وخبرنا صلى الله عليه وسلم عن عرقه بعد النبوة قال في مجموع باطل وكانه تلقى ذلك انكار البهي وغيره وليس الامر كما قال في كل طرف فقد رواد أجود العزاز والطبراني من طرق قال حافظ الهيثمي في أحد هاتين رجاله رجال الصحيح إلا واحد وهو ثقة اه وعنه صلى الله (٣٧١) عليه وسلم عن الحسن بن الحسن ما كانا

في نقتله لا بأس بأمرهم  
أوسعني عن أذن ليهما أو  
أعطاه ما يقب به ونحن نلزمه  
النفقة لاهلها في ولادتنا  
ولا يلزم من ندبها ما يلزمها  
المنافي لاختلافها وأول القرن  
ينبغي لاصله الحر المفق عنه  
وان لم نلزمه من نفقته لانه  
لعارض دون السيد لانها  
خاصة بالاحول والافضل  
أن يقرب عن (قلام) أي  
ذكر (سنتين) وسن  
سأودعها (و) سن ان  
يعق عن (باريه) أي انني  
وملها انقضى على الوجه  
فان قلت فائدة الخلاف  
الاذلة تحري حتى عن  
الذكر قلت فائدة ان  
الافتقار في بعضه على ما شاع  
يكون خلافاً لا اكس  
كذلك كروا كالنهي وانما  
رجحنا هذا لان الحكم على  
ذات واحد عنه بأنه مخالف  
الكل من الشك بدواماً  
قول البيان بزمع من شاتين  
فنبني حكمه على أن الافضل  
له ذاته لا على ما ذكره  
وان كان لو اقتصر على  
واحدة لا يحكم عليه بأنه  
خالف الاكل لان مقتضى  
سبب هذه المخالفة (سنتين)  
لغير الجميع ذلك ولو كانت  
فما عن النفس أشبهت

اشهرى نعمتان أسرى بعدهما أي سدة النفس فلا يتسببه قال في العباب وهو كغيرهم  
بلا وجه ما يصرح في أن الاصل الموسر بعد السنين أي أن تروية النفس لو تعطل قبل البلوغ لم يتبع حقيقة  
بل شاة لم يلزمها لا حرجاً فيها لمجمل على ما إذا كان الاصل موسراً فقد سدت النفس وهل فعل الولود لها بعد  
البلوغ كذلك لأن أصلها لم يتطاع بها كان هو كذلك أو يتصل به لانه مستقل فلا يتبقى الثواب  
في حقه بانتفاء حق أصله كل محتمل وظاهر الافلامه الا في ثمان من بلغ ما يعق أحد حسن له أن يعق  
عن نفسه بشهد الثاني اه اذ علمت هذا فكان حق التعبير أن يقول في شرح العباب ان ظاهر الافلامه  
الخ ولعل تأخير الولو الى هنا من قلم التاسع (قوله سنه) مفعل الافلامه اه سم (قوله الاول) خبران  
سم أي احتمال أنها تنسرح اه سدمع وحزمه للمعنى كما رأنا (قوله خبرنا) في قوله وعن نلزمه  
في المعنى الاول وكه الوبقة (قوله باله) أي فلا يستدليه الاول (قوله وكه) أي الجميع (قوله  
في ذلك) أي القول بالاطلاق (قوله) أي ذلك الخبر (قوله وبعنه) أي قوله والوفى النهاية (قوله وبعنه  
الخ) جواب عما مر على قولهم والعا من نلزمه نفقته الخ (قوله وأعطاه) أي بأهمها (قوله وعن نلزمه  
النفقة لاهلها الخ) عبارة الفسنى قال الافرى والاطلاق سم استحباب العقول نلزمه نفقته لاهلها  
يسقط اللام أن يعق عن وها من زنا وقبسه بعد ما فهم من زيادة العار وأنه لو ثبت أمست من زنا وزوج  
معسر أو مان قبل عقده صاحب السيد أن يعق عنه وليس مراد اه (قوله ينبغي لاصله الخ) خلافاً للنهاية  
قول المتن (سنتين) وكانت (سنتين) سبعين من نحو بقية اه طوي (قوله وسن تساوها) كذا في النهاية  
والمعنى (قوله على الوجه) وما قال شيخ الاسلام والمعنى وخلافاً للنهاية والشهاب الرمي (قوله وانما رجحنا  
هذا) أي كون المعنى كاللاني (قوله عنه) أي انقضى (قوله ينبغي حله الخ) لا ينبغي أن هذا الجمل يوقف  
على مفارقات الافضل الا كل (قوله لانما يتفق سبب هذه المخالفة) اعني أن يقول من لازم تسليم أن الافضل  
ذلك الحكم بان من يأت به مخالف الافضل ويكتفي في هذا الحكم بخلافه فليس يجب أنه الافضل للاحتياط اذ  
مخالفة الاحتياط المألوف أمر مفضل بلا شبهة ومن هنا يضح أنه لا يعنى ذلك الحكم وليت شعري كيف  
يجمعهم ان الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتأمل اه سم (قوله في الخارج)  
عبارة النهاية والمعنى فبعبارة أخرى ما روى الله صلى الله عليه وسلم ان يعق عن الغلام (سنتين) شكافين  
وعن الجارية (سنتين) وشا رواه الترمذي وقال حسن صحيح اه (قوله ولكونها) أي قوله هذا ان تنذر في المعنى  
الاوله وأثرنا في الافضل وقوله إلى القائله (قوله ولكونها الخ) متعلق بأشبهت (قوله ويجزى) أي  
قوله هذا بل تنذر في النهاية (قوله أو ترى) أي المصنف (قوله فغير مأمور) هو رفع نظير خبر من الافضل  
اه رشدي (قوله من سبع شاة الخ) هل هو مخصوص بالذكر أم لا وظاهر الاطلاق الثاني (قوله ثم  
الابل ثم البقر) ولو ذكر بقره أو بدقن سبعة أو لادبقر وكذا لو اشترك فيها جماعة سواء أراهم الحقيقة  
أو بعضهم ذلك وبعضهم المعهم ما به ونحو (قوله وخبرنا) أي من الافضل منها وتبعنا فاقبعت معنى  
(قوله سنه) مفعل الافلامه (قوله الاول) خبران (قوله لانما يتفق سبب هذه المخالفة) اعني أن يقول  
من لازم تسليم أن الافضل ذلك الحكم أن من يأت به مخالف الافضل ويكتفي في هذا الحكم بخلافه فليس يجب  
بأنه الافضل للاحتياط اذ مخالفة الاحتياط أمر مفضل بلا شبهة ومن هنا يضح أنه لا يعنى ذلك الحكم  
وليت شعري كيف يجمعهم ان الافضل وان مخالفه لم يخالف الافضل كما هو حاصل كلامه فليتأمل (قوله

الديه في كون الاثنى على النصف من الذكر ونحو شاة أو شرا من ابل أو بقر عن الذكر لا تعني عليه وسلم عن كل من الحسن بن وهب  
الله عنهما بشاة أو شاة أو شرا من ابل أو بقر عن الذكر لا تعني عليه وسلم عن كل من الحسن بن وهب  
(وسنها) وجنسها (وسلامتها) عن العيوب والنية (والا كل والتصدق) والاهل اعدوا داخل وقد لاء كولو امتناع نحو البيع وغير ذلك ما  
بمن كالأخصية لانها أشبهت في الذنب

(د) لكونهم قد اذعن النفس قد غارتها في احكام تالية جدا منها التمسك بها الفنى بل كونه يصر فيه بما اسلامه اليه حيث غداه  
 خلاف الاصحح وبما انه (يسن عظمها) لانه السنة كرامة واليهي عن عاشت تنتم الافضل لاطاعها الى اى اصل الفخوذ في بطار والافضل  
 اليمن كانه يظهر ايضا لقائه في الفخر المصحح به هذا لن تدور والاول حب التصديق بمصداقنا كما كما بالاذرى فظهر مارق الاصحح وقضية  
 التظفر وجوب التصديق بكلمة الله (٢٧٢) فان قيل بل فاعجب بكلامه على اختلاف مصداقه عز اى التركضى قال الظاهر انه يجب

ونهاية (قوله ركنونها) أى العقيدة وقوله قد تفارقتها أى الاختلاف اه عش وكان الأولى بالشارح أن  
 يقول فى كونها قد اختلفت عن المسمى وتفاوتت المالح (قوله الميم) الأولى الميمى كالتى النهاية (قوله القابلة الخ)  
 متعلق بالأصطاه (قوله هذا) أى من أخصها (قوله والأوجب الصدق الخ) وقفا فالظاهر النهاية عبارة ولو  
 كانت أى العقيدة متخذة فالظاهر كماله الشيخ أنه بسلكه أى العقيدة المنفردة مسلكتها أى العقيدة أى  
 فلا يجب التصديق بجميع جهاتها اه زيادة تفسير الضمائر الثلاثة عن عش وقوله فلا يجب التصديق  
 الخ قال عش ظاهره أنه يجب التصديق ببعضها أى بخلاف باقيها اه (قوله مطبوخة) أى شأنا أخذنا  
 من السؤال والجواب الاستسباف فى كلامه (قوله لجمهور الخ) أى بكلمة كما يفيد وقوله إلا توبه بتأويل الخ  
 (قوله أومسك العقيدة الخ) عسى على هذا النهاية كما ركز كذا عسى عليه الغنى وأما على منع قول الشارح  
 لم يفسد المنزلة يجعل وجه الشبهة من الطبع صليونية (تنبيه) ظاهر كلامهم أنه سنه أخصها ولو كانت متخذة  
 وهو كذلك كآله شخشا من حيث الزركنى أنه يجب التصديق بجهتها اه وظاهره كآولى أنها كالأخصية  
 المنفردة فى وجوب التصديق بالجميع وكالعقيدة المنفردة فى سن الطبع نوافق قول الشارح فالوجه الخ  
 (قوله ما ذكرته) وهو قوله فاجب بكلمة مطبوخة (قوله من الاختصاص) أى المنذوبة (قوله أمر) أى  
 المنذر وهذا أى فى وجوب التصديق بالكل (قوله لأن هذا) أى كونها (قوله وتعين الشارح الخ)  
 مبند أقوله كذا كراخا كذا من أقواله سوا غير مبند كبحر فافهم ما كان وجهه من الجملته تا كرسيلها فيها  
 وقوله لا فرق بينهما كما كذا من أقواله كذا وأخير من العبداء الحروف (قوله فاعاد) الأولى التانيث  
 ومنه أى ما يجب (قوله بل وأنه يجب كونه) قد يقال نعم حتى علم استثنائا بالأصل ما من طبع العقيدة  
 كالمستأنفوت أو صحة بالأصل فهم كذا لوقت العقيدة بتمام اتصالها بالوعد فلا يجب ما ذكره أو لا من  
 وجوب التصديق بالجميع مطلوب كما كذا من عش والجبرير على حكاه بعضه معلوم كذا كراما مال الهنا ما  
 هن من وجوب التصديق بالجميع نيا (قوله وأرساها) أى قوله وظاهر كلام الخ فى النهاية وكذا فى الغنى إلا  
 قوله عند طلوع الشمس وقوله كما روى لا يجب (قوله وأرساها) أى الحقيقة مطبوخة اه معنى  
 (قوله أفضل الخ) والأبلى بندل عوم إليها اه معنى (قوله ك) عبارة التانيث والغنى منك اه (قوله  
 والى) أى ينشئ فعلى اللان لا يتأخر لرك الزى فويل اه عش (قوله اللهم هذه عقيدة الخ) يؤخذ منه أنه لا  
 قال فى الاختلاف المنذور بغيره والله أكبر اللهم لك والى هذه أخصيتها لأصير بها ذابجا وهو غير بغير إراجع  
 اه عش (قوله وان يطعها بجموع الخ) ولا يكره أخصها بالخص معنى وهو يقال السدح وفى النهاية يتو بكرة  
 بالخص اه وفى أصل الرضة ولو طبعها بخص فى كراهتها وجهان أحدهما لا يكره فقلل لاساطة  
 من النهاية اه (قول المنزى ولا يكره عظم) أى سن ذلك ما يمكنه بقلع قل عظم من مقصده اه معنى  
 (قوله لا كمن خلاف الأولى) والأقرب كآله الشيخ له لوقى عنه بغيره من ذنوبنا فى مقصدها بغير كسر نفاق  
 اسباب ترك الكسر بالجميع أذمان جزءا ولا لعقيدة نفسه جهة نهاية ومعنى (قوله مع الفرق بينهما)  
 وهو ضرورة عدم تحمله لغنى عش (قول المنزى يسمى فيه) وينبى أن التسمية من من عليه الولاية  
 من الأبوان لا يجب عليه منتهى لفقره ثم الجله وينبى أيضا أن تكون التسمية قبل العنى كالأندى من قوله

جميع أحكام الراجعة عن موته التصديق بالجميع بل والله يجب كونه يتناوب بتأييد امر من الرزق وشي ويتنقش التظهير السابق  
فسدوا من الله فمقتل وجا تصديق فقره افضل من دعاهم اليه ولا تضل شعها عند طلوع الشمس وأن يقول عند شعها اسم الله  
والله اكبر اللهم والى الله هم حقيقة فلا نذر البنيوي وأن يأخذها على شعها ولا يحلوا أخلاق الولد (ولا تكسر عظم) فتناول لاسلامه  
أعضاء المولود فان فصل لم يكره لكنه ضلها لا الأولى (وإن تخرج يوم سابع ولادته) فيصيب يومها بالمرضى الختان مع الفرق بينهما ولا تصيب  
إلا بل اليوم الذي لها (وإن رضى عنه) فحضر المصمم بها

وان مات قبله بل تسن شعبة سقطت في الروح فان لم يعلم ذكر او انبي سعى بما يصلح لهما كهتود لم يوردون أخباراً بهتسمنه  
يوم الولادة وخلفها الخواص على من لم يرد القى يوم السابع ونظار كلام أختنا عبد الواسعوان لم يرد القى وكانهم وأدان أخباره مضمومة ما  
فيه ويرسن تحسين الاسماء وأما عبد الله وعبد الرحمن ولا يكره اسم نبي أو ملك بل جله (٢٧٣) في التسمية بمحمد فضائل عليه ومن قال

السابق ويقول عند حبسها بسم الله الخ اه عش **(قوله وان مات قبله)** ظاهره انه يسمى في السابع وان  
مات قبله فتؤخر التسمية بالاسم ويحتمل انه غايته في أصل التسمية لا يقدر كونها في السابع فليراجع اه  
رشيد يعان بالملقى ولما قبل التسمية بحسب تسميته بل تسن تسمية بالسقط اه وهذا الضمير كالصريح  
فيما ذكره اخوا **(قوله وورد الخ)** عبادة للمغنى ولا بأس بتسميته قبله وذكر المصنف في آذ كراه ان  
السنه تسميته يوم السابع أو يوم الولادة أو عند السلكل منهما بأخبار بهتسمنه وحل الضارى أخيراً يوم الولادة  
على من لم يرد القى وأخبار يوم السابع على من أراد قال ان يخرج شارحه وهو جمع لطيفه أره لفسره اه  
**(قوله وخلفها الضارى الخ)** هذا الجمل حسن كقوله بعض المتأخرين سم اه يجيزى **(قوله وادانهم)** أى  
أختنا **(قوله وان أخباره)** أى ندمهم يوم السابع **(قوله ويرسن)** أى قوله ومن قال في النهاية للمغنى **(قوله)**  
ويرسن تحسين الاسماء نسيب انكم تدعون يوم القلمة باسمائكم واسماء آبائكم فحسنوا اسماءكم  
اه مغنى **(قوله ثم عبد الرحمن)** كذا في النهاية بنم وغير المغنى بالواو **(قوله اسم نبي أو ملك)** ويسوطه  
خلفا لما لك اه مغنى **(قوله بل جاء في التسمية بمحمد فضائل الخ)** وفي كتاب الخصائص لابن سبيح عن  
ابن عباس انه اذا كان يوم القيامه نادى نادى الأليق من اسمه بمحمد فليدخل الجنة كرامة تشبه بمحمد صلى الله  
عليه وسلم وفي مسند الحارث بن ابي سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان ثلاثين ليلة ولم يسم  
أحداهم بمحمد فقد جهل قال مالك سمعت أهل المدينة يقولون من أهل بيت فهم لم يسموا بالحمد ولا زورون  
خير قال ابن رشد يحتمل ان يكونوا عرفوا ذلك بالغير بناءً أو عندهم في ذلك اه اه مغنى **(قوله في تسمية)**  
**(الخ)** أى سبها **(قوله وكان يشد النون)** **(قوله منه)** أى قول الشافعى المذكور **(قوله معنى حبر الخ)**  
مقول البعض **(قوله إضافة)** أى التسمية **(قوله لا إطلاقاً)** أى لا إطلاق الاسماء إضافة إلى العبادة أو لا  
**(قوله له)** أى الله تعالى ونوره كذا فى اى احسن مطلقه **(قوله انتهى)** أى قول البعض **(قوله لها)**  
در جوابه) أى من عبد الله وعبد الرحمن أحب الاسماء مطلقاً **(قوله وما عاله)** أى قوله لان أحبها  
السماء **(قوله لان اسمائهم)** يؤيد قول البعض لان أحبها الخ ونوره وان الفضول الخ رد لقوله الاختيار  
الخ **(قوله وبؤد ذلك)** أى التعليل الثاني **(قوله من تلك الأربعة)** أى عبد الله وعبد الرحمن ومحمد وأحد  
ولا حجة أى البعض **(قوله ومعنى كونه)** أى بمحمد منذ أخبره قوله أى بعد الخ وكان الأولى التبريع **(قوله)**  
إليه) أى الشافعى **(قوله أى بعد ذلك)** أى عبد الله وعبد الرحمن **(قوله فتأمله)** ويظهر ان كلام الشافعى  
المذكور على ظاهره من الأطلاق ومنشؤه كل حجة له صلى الله عليه وسلم **(قوله من اعتمد)** أى قول البعض  
**(قوله ويكره)** أى قوله قال الأفرغى في النهاية لا اماماً عليه مولى قوله انتهى في المغنى الاسماء عليه **(قوله)**  
ويكره جميع) أى من الاسماء ليس ان تغير الاسماء الضميمة وما يتغير بنسبه مغنى وروى عن شرحه  
**(قوله ويحرم مثل الملك)** أو شاهان شاه ومعناه ملك الملوك مغنى ويزادى بالاولى ملك الملوك **(قوله عبد)**  
النبي) خلافاً لما في المغنى حيث قالوا لا اله الا الله ولا أولاد ولا أولاد الكعبة وانما الخ ومثله عبد النبي أى أو عبد  
الرسول على ما قاله الاكثر من الاولاد جبروازه أى مع الكراهة لاسما عند اعادة التسمية له صلى الله عليه وسلم  
اه زيادة تفسيره وموضع من عش **(قوله ومنه يؤخذ)** أى من التعليل **(قوله لا يسميه)** أى نحوها  
**(قوله لا يسميه المحذور)** أى التثنية اه عش **(قوله وحرم قول بعض العامة الخ)** أى وان لم يقصد

والكره قبيح كنه ابو حنيفة يوم الخ الخ في شرح الروض قال في المجموع والتسمية بسن الناس والناس والعامة  
الاسماء ليسه أى بعد ذلك قمامه ولا تغتر بن اعتمده غير ما خلفه لصرح كلامهم ويكره جميع كنه ابو حنيفة يومه وما يتغير بنسبه  
كسائر وانهم وركبوا ما لا يحرم ملك الملوك لان ذلك ليس اسم الله تعالى وكذا عبد النبي أو الكعبة أو ألقاب أو تولى أو ألحقه لا يسم  
التشريك ومنه يؤخذ حرمه التسمية بغير الله وهو في القوم نحوهم العامة المحذور أو نحو مقتول بعض العامة فاحل قبله لا الحلية على الله  
قال الأفرغى نقلاً

عن بعض الأصحاب ومثله فاضى القضاء فقامت منه كما حكم الحكم اه وما ذكره عن بعض الأصحاب ودفعوا القاضى أى الطبيب الاول واستدلوا به بنوع زعم الثنى لكن فيه (٣٧٤) نظر بالنسبة للاول بل الذى عليه الماوردى وغيره غير يجوز زعم القاضى ان البراءة

المضى المستقبل على افعه تعالى لا يما ياه اه عى (قوله عن بعض الأصحاب) عبارة الفاضى عن القاضى  
أى الطبيب اه وهى مخالفة لما يأتى فى الشرح فليراجع (قوله ومنه) أى ملك الملوك فى الجرمية (قوله  
وأفطن الخ) هذان من جملة النقول (قوله منه) أى من ملك الملوك (قوله الاول) أى ملك الملوك اه سيد  
عمر (قوله واستدله الخ) هذا هو محط الرد (قوله الثانى) أى فاضى القضية (قوله فيه نظر) أى فى الرد  
أو فيما اختاره القاضى (قوله وأما الثانى) أى فاضى القضية سيد عز (قوله لم يجرى عن الزيادة  
الكرهية زائدة) أى يعبرى (قوله عليه) أى بـ وازال الثانى (قوله أقرب) وفى البصر يعبرى عن الزيادة  
اعتماداً على كمال الاملاك حرام اه وكذا أقر المضى الاذرى فى حجة لمن فاضى القضية فقامت منه كما حكم الحكم كاسر  
(قوله تسمى) أى ملك الملوك (قوله فاستفتى) أى بالوزر بعنة أى الماوردى (قوله ثم جهره)  
أى الماوردى الوزر ورسال أى الوزر بعنة أى الماوردى ورجوز أى الوزر برقى تسمى أى الماوردى  
وقال أى الوزر ولو كان أى الماوردى يجب أى عمل (قوله وقال الحلي) الى قوله اه فى الفاضى (قوله  
وفى حديث) بالنسبة من خبره تقدم لقوله لا تقولوا الخ مراد به لفظه (قوله فاقباله الطبيب الله) قضية هذا  
جواز اطلاق الطبيب على الله اه سم (قوله ووجهه) أى جماع الحسنى ذلك الحديث وقوله بأنه أى  
الشخص المعالج للمريض وقوله والطبيب العالم الخ مبتدأ وخبر عبارة الفاضى وانما سمى الرقيق لانه رقيق  
بالعلم وأما الطبيب فهو العالم الخ وليست هذه الآية تعالى اه (قوله نحو زعم التسمية الخ) فى تفسير  
القرطبي عن قوله تعالى السلام المؤمن المهيمن عن ابن عباس أنه قال إذا كان يوم القيامة أخرج الله تعالى  
أهل التوحيد من النار وأول من يخرج من وفق اسمه اسمى حتى إذا لم يبق من وفق اسمه اسمى نزل اليهم  
المسلمون وأما السلام وأتم المؤمنون بأن المؤمن فخير جهم من النار يركعون على الأيمن اه معنى (قوله  
فان سلمت) أى كراهة الطبيب (قوله ولا بأس) الى قوله وان الحرم على الفاضى وكذا فى نهاية الاقوله ومن ثم  
الى ويكره وقوله ولا يعرف الى ويحرم (قوله باللقب الحسن) ويحرم تعلقب الشخص بما يكره وان كان  
فيه لا عور ولا عيش ويجوز ذكره بنية التعريف الى لا يعرف لانه اه معنى (قوله حتى) أى لقبوا  
اه معنى (قوله بفلان الدين) أى كنية الدين وعلاء الدين فكره اه عى (قوله ومن ثم) أى من أجل  
فمع ذلك التلقب (قوله تها) أى تسمية السلفه وتلقبهم بضمي الدين من اللقب العلية (قوله نحو  
ست الناس الخ) بل ينسب الكراهة بنوعه من ناس وقضاة وعلماء بدون ست اه عى (قوله لانه من  
أقم الكذب) ولم يحرم لانه لم يرد به معناه الحقيقى اه عى (قوله ولا يعرف الست الخ) فى القاموس  
وسى للمرأة أى باستجهاى أوليها والصواب سدق انتهى اه سم (قوله وسر ادهم) أى العوالم اه  
معنى (قوله ويحرم التكنى) بابى القاسم الخ) وبسن أن يكنى أهل الفضل الى حال والنساء وان لم يكن لهم ولد  
ولا يكنى كافر قال فى الرضا وقولاهم ولا يستدعون الكنيسة لئلا يكره توليسوا من أهلها بل أمرنا بالاغلاط  
عليهم الاغلو فنتنمى ذكره باسمه وأقره فبوسن أن يكنى من له أولاداً كبيراً ولاداً أى يولدوا وتلى ولا بأس  
بتكنية الصغير أى ولو أنى وبسن لوله الشخص وتلمذه وفلازم أن لا يسميه باسمه أى ولو فى المكتوب  
والادب لا لا يكنى الشخص بنفسه فى كتاب أو غيره إلا ان كان لا يعرف فيها أو كانت أشهر من الاسم  
معنى ومنه (قوله مطلقاً) أى سواء كان اسمه محمداً لم اه عى أى سواء كان فى زمنه صلى الله عليه  
وسلم أو بعده (قوله ان الحرم الخ) بيان لما ينسب (قوله كله) الى المتن أنها يقول الفاضى الاقوله وفيه الى

والله وحده ولا بأس باللقب الحسن الاما توسع به الناس حتى سموا السلفه بفلان الدين ومن ثم قد لى انها القضية ويكره  
الى لتساغ ويكره كراهة شدة تحوس الناس أو لغيرها أو انضادة أو العلم لانه من أقم الكذب ولا تعرف الست الى الودود وادهم  
بسيطة ويحرم التكنى بابى القاسم مطلقاً كما فى الحجة بعباده بما ينسب بحيث هنوا ان الحرم خاصة بالواضع (و) (ان) عتاقاً (رأسه)



وتحويها خصا لا مكر وهتفتها تنهل حلقها وكذا الحجابان ولا ينافي قول الحليمي لا يحل ذلك لا مكان حله على أن المراد نفي الحل المستوي  
 الطرفين والنس على ما وافقته أن كل باغضا لا يحل بحمله على ذلك أو يحرم كل خلاف للعقد ومع عذابان حبان كان صلى الله عليه وسلم  
 بانطد من طول الحنن وعرضها وكذا مستند أن عرضي الله عنهما في كونه كان يقبض الحنن من قبل ما زاد لكن ثبت في الصحيحين الأمر بتوفير  
 القصة أي عدم أخذ شيء منها وهذا مقدم لا أصح على أنه يمكن حل الأول على أنه لبيان أن الأمر بالزور والتعدي بهذا أثر بمن حله على  
 ما إذا زاد انتشارها وكبرها على المعزولان (٢٧٦) ظاهر كلامنا أنها لا حنن لها مع الله تعالى وحده في شوقها والحلقة تمنع وعامسا  
 المنسوق تركه تعهدا

الرجل الخ كذا في شرح بافضل الشارح وقال الكردي في حاشيته قوله ويحرم تسوية الشب والولول المرأة  
 الخ كذا في الأسبق عن المجمع لكن قال الشهاب الرمي في شرح الزبيدي زعموا ذلك باذن زوجها أو  
 سدا لانه غير ضابط في نهائه وقد أذن له انفسه انتهى ومثله عبارة في شرح الزبيدي وهو مضمون كلام  
 الشارح السابق قبل الوضوء اه (قوله منها) أي قوله وكذا في النهاية (قوله ولا ينافيه) أي قوله منها  
 تنهل حلقها (قوله والنس الخ) مبتدأ وجملتان كان الخ تنهيه (قوله على ما وافقه) أي قوله الحليمي  
 (قوله على ذلك) أي نفي الحل الخ (قوله أو يحرم كان بخلاف للعقد الخ) قال في شرح العباب (قائدة)  
 قال الشيخان بكره حلق العيصا وعرضا من الرفعة ماضية كالقافية بان التافى رضى الله تعالى عنه نص في  
 الأمر على التحريم قال الزركشي وكذا الحليمي في شعب الأيمان وأستاذة الفقهاء الشافعي في محامد الشريعة  
 وقال الأذري الصواب تحريم حلقها بغير علمها بما ينافيه القلندرية انتهى اه سم (قوله أي يفسد  
 أخذ شيء الخ) ويحتمل أن المراد عدم الحلق والتقصير (قوله يمكن حل الأول الخ) هذا توقف على تأخره  
 عن الأمر بالتوفير (قوله وهذا أثر بمن حله الخ) في تأمل (قوله المتزويج) أي زواج امرأتين  
 هذا ليس من الأذان الذي هو من وظيفة بل بال المقصود به مجرد أنه كره لتركه وظاهر إطلاق المصنف  
 فعل الأذان وإن كان المولود كافرا وهو قريب اه عش بخذف (قوله الجني) أي قوله لم يحسه التارك  
 للمنى الآتية للغير إلى حكمه وقوله قيل ليس وإلى قوله وفي ذكرهم في النهاية الآية كذا قاله الأئمة  
 وقوله بخلافه الباقين (قوله ينضه) من باب نصر فاموس (قوله حسنة) أي حين تولده (قوله وإلى الخ)  
 عبارة أصل الرضوخة للمنى والنهائية في غير الوأ اه سیدغر (قوله وإلى الخ) عبارة للمنى وظاهر  
 كلامهم أنه يقول ذلك وإن كان الولد كراهي سبيل التلاوة والتسبيح لفظ الآية يتأول على إرادة النعمة  
 اه (قوله النعمة) هي بحر كاللسان اه فاموس (قوله فاذن مولود) أي أذنه اليمنى بمعنى وعش  
 (قوله) أي في فطر الصائم (قوله هنا) أي في تحنن المولود (قوله ما ذكر) أي من كون الحلق عقب  
 التمر (قوله استدرك) أي نسبة ترك الأولى وعدم حله (قوله نعم قياس ذلك) أن الرطاب الخ عبارة النهاية  
 والأوجه تقديم الرطب على التمر نظير ما روي في الصوم اه وظاهر عبارة الفسنى وهي وفي معنى التمر الرطب  
 اه عدم أفضلية الرطب من التمر (قوله والآخر) أي قوله وفي ذكرهم في المغنى الآية أي إلى ببارك (قوله  
 خذله باليقين) أي حيث خصه بالكر اه معنى (قوله من أهل الصلاح) فان لم يكن زوجا فأمارة  
 صالحة اه معنى (قوله وليس ثمرة الخ) أي سواء كان الولد كرا أو أثنى اه عش (قوله  
 ببارك الله الخ) ويحصل أصل السنة بالعبادة لا بالولد أو بالولد اه عش (قوله وشكرنا لواله)  
 أي جلالت شأركه (قوله ذلغ) أي الوهوب (قوله وروقت) أي شاة الفسوق (قوله وفي ذكرهم)  
 (قوله أو يحرم كان بخلاف للعقد) في شرح العباب فائدة قال الشيخان بكره حلق العيصا وعرضا من  
 الرفعة ماضية كالقافية بان التافى رضى الله تعالى عنه نص في الأمر على التحريم قال الزركشي وكذا الحليمي

بالفسل والدهن ويحتمل  
 الأذري كراهة خلقها  
 فوق الحلق ومن الشعر  
 وقال غيره إنه مباح (د)  
 يسن أن يؤخذ في أذنه  
 اليمنى في مقام قلى اليسرى  
 (حين ولد) للغير الحسن  
 أنه صلى الله عليه وسلم  
 في أذن الحسن بن علي  
 وسكنه من الأنسطة  
 يغص حيثما تشرع الأذان  
 والأصالة بغير عند  
 ساهما وروى ابن  
 السفي خبرين في مولود  
 فاذن في أذنه اليمنى وأقام  
 الصلاة في أذنه اليسرى  
 فصره أم السنين وهي  
 التابست من الجن وقيل  
 مرض يلحقهم في السفر  
 ويسن أن يقرأ في أذنه  
 اليمنى فيما يظهر وإلى أخذه  
 بك وفرو بينهما الشيطان  
 الرجيم ويريد المذكور  
 التسمي ورواه الله صلى  
 عليه وسلم في أذن مولود  
 الانصلا فيسن ذلك  
 أيضا (د) ان يحل تبر)  
 بأن يحفه ويدلك به حنك

وفي فمحي يمل بضعه لونه لغير الصبي فنه فان فقد ثم خالو حسه النار نظير فطر الصائم كذا قاله شارح وهو غاية ما أتى  
 على قوله والرائي أن الخلو مقدم على المامسة كنهت ضعف ثموم ذلك الأوجه تاما ذكر ويفرق بان الشارح جعل بعد التمر الخ المامسة داخل  
 وأصله في نهائهم حقه استدلال على النص وهما لم يرد بعد التمر في حلقها بما معناه ثم فيسن ذلك أن الرطب هنا أفضل من التمر كونه  
 والاني كذا في حقه على الأوجه بخلافه في غيره في أن يكون المختل من أهل الصلاح يحصل للمولود كنهت الطهر بقله فهو يسن ثمرة  
 الوالد أي ونحوه كالأخذ مما في التمر به عند ولادة ببارك الله في الموهوب بالوهاب وبأن أشده وروقت بوبوسن  
 الرذيلة بغير نزول الله خير أولئك كره الوهاب نظرا لأن يكون صحيح حديث زعموا أن نفي المجمع



قال قال أصحابنا وسبب أن جنأ عما يلحق الحسن رضي الله عنه أنهم علموا أن الله تعالى قال بل إن الله الخ اه فاطبا على الأصحاب على  
 من ذلك نصريح بان المراد الحسن بن علي كرم الله وجهه لا البصري لأن الظاهر أن هذا لا يقال من قبل الرأى فهو يحسن الأصحاب لا التابعي  
 وحديثنا أنصح منه جواز استعمال الراغب وأنه من الأسماء التوفيقية ولم يستخصر (٢٧٧) بعضهم ذلك فأنكر وبدأى رواه وأما قول

أى الأصحاب (قوله قال أصحابنا وسبب أن جنأ عما يلحق الحسن الخ) هذا له باره وليس مصرحة في  
 أن مستندهم في من ذلك مجرد جرحه من الحسن حتى يلزم أن يكون هو ابن علي كرم الله وجهه ما سم  
 وقد يقال بأنهم علموا أن الأمر مجرد في ذلك (قوله فقال الخ) من عطف الفعل على المصطلح (قوله أن هذا)  
 أى القول باستصحاب التهمة بمخا ذكر (قوله فهو حجة) أى في حكم المردوع في الاحتجاج به (قوله وحديث)  
 أى حين جرح قول الأصحاب في البصرى الرأى فيسجد (قوله أنصحه) أى عساه من الحسن رضي الله  
 تعالى عنه (قوله ذلك) أى قوله فاطبا على الأصحاب الخ ويحتمل أن الإشارة إلى ما ذكره من المجموع  
 (قوله وينبغي) إلى قوله لأن القصد من النفس الآتية تأتلف أن العترة (قوله استمداد منها) أى التهمة  
 (قوله بعد العذر) أى أو القدر من السفر اه نهاية (قوله وإن سلم الخ) غاية (قوله عساه) أى التمسح  
 (قوله أن العترة الخ) قال ابن سرة أكد كماله المسنون والهدايا من الضحايا ثم العترة ثم العترة ثم الفرع  
 اه معنى (قوله وهى ما يذبح الخ) ويسمونه بالحبشية أيضا اه معنى  
 \* كتاب الطعمة \*

(قوله بيان) إلى قوله قبل التمسح في النهاية بالآتية ومن نظر إلى المتن وتوجه الفاء إلى المتن وقوله جرى إلى  
 وقبل وما سبب عليه وكذلك النفس الآتية أوصى إلى المتن وتوجه ولا يتجس به الجرح وتوجه ولو حيا (قوله  
 بيان ما يلحق الخ) أى ما يتبع ذلك كطعام المضطر اه عش (قوله ويحرم) الاول وما يحرم كفى الغنى  
 (قوله ومصرحتها) أى ما يلحق وما يحرم اه عش (قوله المشار إلى بعض بقوله الخ) عبارة للنفس والنهاية  
 فقد ورد في الخبر إلى علم الجرحى أول وانحصر (قوله إلى بعضه) أى بعض أثر الوجد (قوله أوصى)  
 مقابلته لما قبله ثلثان ليس عيشه عيش مذبح اه سم عبارة عش قوله أوصى عطف فعل مذبح  
 وعلم ظاهر أوصى حاشا مسقرة والأفح كثر كثر مذبح بصدق عليه ما عى (قوله) واستمر إلى  
 وقع السؤال عن تقرير ما هو ما تم تشبه جرحها فكيف تم جعل التفرع عليها هل الماء طاهر أو متنجس  
 والجواب أن الظاهر بل المتعين الطهارة لأن سبب الحكم طهارة التفرع بالظاهر لا يتنجس ثم إن لم ينض  
 منها آخره فمخالطة الماء وتغيره فهو طهور والافتقار طهوران كثر التفرع بحيث تنزع الحلائل اسم الماء عليه  
 اه (قوله لا كنعنا ليدوم) سياتى محتر زنى قوله دأنا عطف قول المصنف وما يعش اه رشيدى (قوله  
 بسبب) أى ظاهر كصحة جرحه أو بغيره بقصد أو اتصاله اه معنى قوله وصحة جرحه هو الطهور وما هو الخ  
 عبارة لغنى والبدأى النفس المذكرة رشيدى قوله إلى الله طهارة وهو على طهارة الخ (قوله ليدوم) أى إلى  
 أوائل باب الصد (قوله حرم) أى تناوله من حيث الضرر وهو ما على طهارة اه عش (قوله وأنه  
 يعمل الخ) أى أمره الخ (قوله وأنه يعمل) أى الكبر (قوله الكبر) أى الكبر وشبهه قال  
 حر فتنفى تقيدهم حل ذلك بالصغير حرمه من قوله سم على النهج وينبغي أن المراد بالصغير ما يصدق عليه  
 في شبهة الإيمان واستأذنه الفاعل الناشئ في محاسن الشر بمقتضى الأذى الصواب بغير حلقها جلة  
 لغرضها بما كلفه القندرية (قوله قال أصحابنا وسبب أن جنأ عما يلحق الحسن الخ) هذا العبارة  
 ليست مصرحة في مستندهم في من ذلك مجرد جرحه من الحسن حتى يلزم أن يكون هو ابن علي كرم الله  
 وجهه ما سم  
 \* كتاب الطعمة \*

(قوله أوصى الخ) مقابلته لما قبله فليدوم ليس عيشه عيش مذبح حرفك فيشكل حديثنا لطلاق قولهم إنما

(٤٨ - (شروا في رابن فاسم) - (تاسع) الخبائث (حبران البحر) أى ما يعشش فيه بان يكون عيشه على جرحه  
 مذبح أوصى لا كنعنا ليدوم (الحكم منه حلال كيفيات) بسبب وغيره طافا وأربابا لقوله تعالى أكل لكم صد البحر وما عاى صد  
 وما عاى ومفسر تعالعه جرحه بالصحة والتابعين بما طاف على وجهه الماء هو جرحه هو الطهور وما هو الخ ميتة ومرا على الله عليه وسلم أكل  
 من العترة وكان طافا بانهم أن انتفع المالك بواضرحم به على أكل الصغير وبسبحه على جوفه

ولا تجلس به الدهن وأنه يجلس شبيهو قلنقو بلعوطوجيا (وكذا) يجلس كيشمات (غيره في الآخر) مما ليس على صورة السمكة المشهور فلا ينافي  
تفسير الرفضان جميع ما فيه يسمى سمكا (٢٧٨) ومنها القرش وهو الخم بغض الام والمجسمه ولا يفرق الى تقويه بناه ومن نظر الى ذلك

من  
معضلهم من فخرهم بالسيف والخنجر والناس يحملون على ما في غير الجرح ٥١ قبل التماس من يوحى بجزائر الصين يشبه على  
حل واحدة وله عين واحدة تمكلم بقتل الانسان ان ظفريه يظفر كظفر الطير

فصل برعليه فهو نفا وواؤ فانه يعيش فمما هو حلال اه و يرتفع عرشه تحت المهاد ما القى الكلام فيه قال الزوكشي ولم يضرنا  
لأنه ليس وقد عتبة الباي في بلاد مصر كانت الباي في الشام السراطين وعن ابن عدلان انه أقي بالخل لا كل نفعه في البر هو المصطفى  
وهذا عجيب أي من شين باعتبار التل في البر هو صغير عدم فهمنا المرام عليه ما كل (٢٧٩) مثله من الحيوان لا طاعنا ومن ابن

من الباب الثاني أي يب اه قاسوس (قوله برعليه) أي المتي (قوله وهو حلال) الواو ليست والضمير  
لنوع بيا الخ (قوله وقد عتبة الباي) أي بياكه (قوله انه أقي بالخل) أي حل الدليس وهذا هو  
الظاهر لأنه من طعام البحر ولا يعيش الا فيه اه مفتي (قوله عليه) أي الضعيف (قوله ما كل مثله)  
الحيوان الخ ما المانع أن يكون لتسجدوا يسمى بالفتى كالموت المتبادر من كلام ابن عدلان اه سدد  
عمر وفي دعوى التبادر وقفة (قوله وهو الظاهر) خلافا للمفتي كبر آتوا والنهاية كليا آتوا (قوله)  
لانه أصل السرطان الخ عبارة عرش ويلزم على ما تقدم أي في كلام نفسه من ابن الطرف في السرطان  
أنه متولد من الدليس أنه حلال لأن الحيوان المتولد من الطاهر طاهر وتقدم التصريح بحرمه السرطان  
فلما لم وجب ذلك لعدم الأثر يقال ما ذكره ابن مطرف عن عوفى تصريحهم بحل الدليس وحرمه  
السرطان دليل على أن كلامهما أصل مستقل وليس أحدهما ملحق بالآخر اه عرش (قوله)  
واعتمد المير الخ عبارة النهاية وأما الدليس فليعتمد على كبرى عليه الميرى وأقي به ابن عدلان  
وأتمه صرح وأقي به الواو الرجاء الله تعالى اه (قوله في حصة ما نقل الخ) أي حصة (قوله ونقل) أي  
الميرى (قوله اجابا) أي قول المتن ولا يصح في النهاية الا قوله الخلاف في من يعيب قوله جعله في أمره  
وقوله وهو السجائب الخ وزعم دونه وكذا أهلية في كونها (قوله وهي الإبل) أي قول المتن ولا يصح في المفتي  
الا قوله الخلاف في من يعيب وقوله وأم حنين الخ من وقوله أعجمي هو بر وقوله وزعم في المتن وقوله وشق  
وقوله وقال جمع الخ المتن وقوله كرهه الرجوع وقوله قبل الإتيان الغراب (قوله وغيرهما) أي غير العربية  
(قوله عليه) أي الجدل (قوله ولا دلالة الخ) عبارة المفتي والاستدلال على التحريم بقوله تعالى لا تكبوا  
وزنه ولا يكبروا الا كلهم اه في بيان الاستدلال مردود كذا كبر الميرى وغيره فان الآية بمكة والاتفاق  
وعلوم البحر انما حوت يوم حيدر منسب للاتفاق قد دل على أنه لم يطعم النبي صلى الله عليه وسلم ولا اصحابه  
من الاية بغير عملا أقسم ولا غيرها فانهم لا بد لتصل تحريم الخلد لما تحل في تحريم البحر وهم لا ينعوا منها  
بل امتنعوا لما حل في يوم حيدر لم يتوا في الاصل صاعدا في ركوبها وانزاعها لا يدل على نفي الزايد عليها  
وانما خصه ما لا ذكر لانهم ما علموا مقصوده اه (قوله واناسا) أي أخذ غايه في الجواز ظاهر لرفع زعم  
أنه اذا ناس صا راعدا فحرم كسائر البحر الا هل يتوا ما أخذ غايه في البقر فله ظاهره وجهه لا لأن من  
البقر حلال عرابا كان أو جوايس اه عرش أي قالوا في الافراد يرجع الى الثاني فقط عبارة المفتي ولا  
فرق في حمار الوحش بين أن يستسوي على نوحته كأنه لا فرق في تحريم الاكل بين الخالين اه (قوله)  
وأمره (عطف على حقه (قوله ولا يسقط له سن) أي الى أن يموت مفتي ونهاية (قوله وأنه الخ) عطف على

البحري وهو حيوان رأسه كراس الأرنب وبنيه كبكت السمك وقال ابن سبأ حيوان صغير مدني وهو من  
السوم اذا شرب منه تقتل ولا يرعى ذلك انما كل في البر يؤكل شبهة في البحر لان هذا الاية الأرنب في  
الشكل بل في الاسم ولا يعرفه اه وقوله يؤكل شبهة في البحر أي وان عاش في البر أيضا كأهو ظاهر هذا  
الكلام اقول لم يرد ذلك فلا يفتى في ذلك لأنه لا محل حيث لا يتوقف عليه فلهذا لا يفتى في قول المصنف  
وما يعيش في البحر لان كلامه في الميتات وفيما لا شبهة في البر وهذا الكلام فيما لا شبهة في البر  
والخالص انما هو رأي صاحبنا بما جازي كل في البر كتمه وقروا ووجاب يعيش في البر والبحر بل بسد كية  
(قوله واعتمد الميرى الخ) وأقي به شيخنا الشهاب الرمي (قوله وجار الخ) قال في شرح الروض  
وقال في أي الجار الوشيء الا لاهية بانهم لا يفتى في الركب والجل فاضرف الاتفاقم الى الجاهلية

لم يضع وبشرى حصة فهو يسي تفرقه الخلاف فيه كذا في قوله نظر لان ما لم يفسد صحتا ورعى من يعيب حقه أنه يتبادر حتى يواد  
وأمره أنه من ذكر كرسنة أني وبشرى (وضب) وهو معروف كذا كره ان ولا تفرج ولا يسقط له سن وذلك لانه صلى الله عليه وسلم أقر  
أكله بغيره من غير أنه انما هو كلاله لم يفتى عليه

(أورب) لا يصل الله على نوسم أكل منير واد البخاري وهو قصر الدين نول والجلين عكس الزرافة نطا الأوت بموت قوسه (وتعلب) بثلاثة أذنه لانه طيب والجلين في نعره (٣٨٠) ضيفان (وربورع) وهو قصر الدين جد اوطول والجلين لونه يكون الغزال لانه طيب

أضاً وأيام سمانه عيف  
ومتلها فتقد ووربورام  
حين بمصممه مضمومة  
فوحدة مفتوحة مفتحة  
تسبب الضب وهي أنثى  
الحراب (وفنك) بفتح الفاء  
والنسوت وسجل وقاقم  
وحوصل (وجور) بفتح  
فضم مع التشديد بجمع  
مسررب وهو السجائب  
نوعان من تعال السرك  
وزعم أنه طيور من الجن  
أدبت غلط (ديسرم)  
وشن (وبل) انتهى  
الصعب عنه كالساروم  
خسر واوله بن حلال  
وحرام ومن ثلوث فدين  
فوس وحار وحشي مثلاً  
حل اتفاقاً (وحار أهلى)  
لما ذكر (وكل نى نيل)  
قوى بحيث يصدوه (من)  
السباع (وتعلب) بكسر  
فكسوت وهو طائر كالفر  
للانسان (من الطير)  
لأنه الصعب عنهما فالاول  
(كاد) وفهد (وغر ذب)  
دوب وقيل وفردو الثاني  
نحو (باروشاين وصر)  
عام بدخلش لشهوة لينة  
والشواهن وغيرهما من كل  
ما يصدوه بالنس والصاد  
والزأى (ونسر) بثلاث  
أزله والفتح (نضع) وعتاب  
بضم أوة وجميع جوارح  
الطائر وقال جمع حمرسة

النسر لثقبته ثلاثه مختلفات (وكذا ابن أوى) بالمد وهو كره بالروح طويل الخفاف  
والانفار يعر لابلاد استوحش بمشامع المصان فيه شبه من الذب والتعلب وهو فروق ودون الكعب لاستقبته ومعدود بناته  
(وهو وحش في الاصح) لمدوا وكذا أهلية ثيل بضم لو قيل فيها الخلاف وكذا النفس

وجول

(ويعبر من أديب قتله) أفلو جزاً كلمة لعل اقتناؤه (كما يعبر بغيره) أي غيسو أديباً (وحداءة) أو زينة عسبة (وفاروق) بالبحر (سبح) بضم الباء (ضلع) بالتحليل أي عاد للضمير الصحيح في العواشق التمس (٣٨١) انهم يقتل في الحل والحر وهو غريب أقيم

وحول مصباحه اه عش (قول المتن بقوله) اى لانه اه بهى (قوله لى لنتناه) اى فكانه  
لا يقتل اه معنى (قول المتن كنه) يقال لذك والذى وعبر باسمه لانتى ويقال لذك كرهض بان يضم  
العين والواو اه (قول المتن وفارده) بالهمز كنهتها ولم خراب وجهها فثان بالهمز والبعثوث بنضم  
الباء والذبور بنضم الزاى والى الفعل والقصد بالهاء والافاضة بالهمز وبانفعاضه ومنع ومنع لا يستحب  
قله لنعقد لا يكره طرود ويكره قتل ما لا ينعف ولا يضر كالحنافس يجمع جنسها ضم الفاعل اقصم فيها  
الاجلجان بكسر الجسيم وهو دود يشعر ويتشمى والحق تفضى اليها حتى تفرودها فترى دويها كهيون  
الخنفساء شديد السوادى يماثلون حرة قلذ كرتان وفى الخمر والكلب غير العور الذى لا ينفع فيه  
مباحته فترى دويهم مع شرحه (قوله وفى اخرى الخ) عبارة النهاية والمغنى وفى وباتلاى دادو والقرمذى  
ذكر السبع العادى مع الخس اه قال عش لانه الروايات لا تاول اه (قوله قبل الخ) واقفا معنى  
عباوتها واستقنى من عدم تحررهما اى بنسبته اليهما كونه اذ اوطأتهما الا انه ياله عمل اكاه على الاصع  
كاد كرفى باب الزام الامر بقتلها اه (قوله اعلاض) وهو السرت على الفاصل اه عش (قوله وهو  
الغداق) بالالف المحملة اه عش بجملة القاموس فى قبيل السنين الغداق كتراب غراب القضا اه  
(قول المتن رنخ) وهو طائر يقع بسبب السرفى لخنقة والتهس بين يديه لهمة طارعة بنسب العلم بطرف  
مقنونة واسم التهس اكل العلم برف الا لسان والتهس بالجمعة كمنعها فخرم الطيور والى تهس  
كالسباع التى تهس لا تقتبها معنى وروض مع شرحه (قول المتن بقائه) هى غير الما حوزة بالجمعة  
بالنوسية وقد ائقى بجملة التهس الرولى اه رشيدى (قوله واخير) اقطعه لغنى وعمازة النهاية  
ويقال اخير اه (قوله وهو اسود) اى تولى وفى اصل الروض بقى النهاية والمغنى (قوله وهو اسود صغير الخ)  
ولوشاى شئ هو لرحماوى كل اومن غيره ذنبى الحرمة محتاطا اه عش لاصل ما ذكره كخصوص  
بائناى فى انواع الغراب والافاضة ما تولى قبيل التيسا لثانى (قوله وفى اصل الروض الخ) قال شصنا  
الشهب الرولى العبد شلاف ما فى اصل الروضة اه سم واقفا معنى الشهب الرولى النهاية والمغنى عبارة  
الاول واما الغداق الصغير وهو اسود وما دى الون فعضى كلام الرافى حله به صرح جمع منهم  
الرو باقى وعاله باه باكل الزرع وهو المتجددون صح فى الروض تفرع اه وعمازة تولى لانهما الغداق  
الصغير وهو اسود وما دى الون وهذا قد اختلف فى جعله بغير كمال صح فى اصل الروض روى سليمان  
المقرى وقيل يحمله كجهره قولنه كلام الرافى وهو الظاهر وقد صرح بحله النبوى والجربى والرو باقى  
واعتمد لا استوى اه بحذف (قوله حرام) خلافا للشهب الرولى والنهاية والمغنى كاسرورى كل ما داف  
ودع ما صنف معنى واسى (قوله انه غلط) اى فى اصل الروضة (قوله بضمه لوحيدتين) اى قوله واعترض  
فى انفى الاقوة وفى القاموس الى المتن والى قول المتن كذا فى النهاية الاقوة اذ لا تغنى الى الست وقوله فانه  
الى المتن (قوله مع تشديد الثانية) ومنهم من يسكتها اه معنى (قوله بضم الملهة) وتشديد الراء المفتوحة  
له قوة على حكاية الاسوات وقبول التلقين اه معنى (قول المتن واواس) هو طائر فى طبعه له قوة وجب  
الزوم بنفسه والحد لا ولا عجايب يشهدهم وحسنه بشامبه اه معنى (قول المتن وقيل نهى الخ)  
وكذا الطيرى طارعه روى شديد الطير انوار الشراق بفتح الجيموه كصره كسر القاف وتشديد الراء  
وبكسر هاءه امكن الغداق رخصت بالراء ويقاله السرف الرافى وهو طائر اخرجه على قدر الجمار ورضع  
شرحه متابة (قول المتن ذكر كى) اه ورن دردى بشد الاء (قول المتن بوا) بضع اربعة اه معنى (قوله  
الاهلى اه (قوله لى لنتناه) فكان لا يقتل (قوله وفى اصل الروض تان الغداق الصغير الخ) قال شصنا  
الشهب الرولى العبد شلاف ما فى اصل الروضة

وأما عرضي على الأعداء، بل زعم الأسنوي أنه غلط (ويعرّب بها) شفع الموحدين مع تشديد الثانية ثم معجمته بالقصر وهو البرزخية، فبضم المهملة واللامها مختلفان، والثالثة أنه أنحصر (وطاوس) في شفعهما (وتحل نهاية) أجباً (أو كركوبها)

قال العمري) صبارا تلقى تشيعه على أي الأوز على الباطن يقضي تغارهما وفسر الجوهري وغيره الأوز  
بأنيط وقال العمري الخ: (قوله ثبت أنه الخ) صبارا تلقى وهو ثبت أنه وألفق أنفع يقع على الذكر  
والأنثى والواحد صبارا وليست الهاء الثانية حذو بالاجماع سواء السبوح وشبهه ولأنه صلى الله عليه وسلم  
أكلهم وألفق الشنات له وغبارة عش قال الشيخ في سيرته روى الشنات عن أبي موسى الأعمري قال  
رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يأكل لحم دجاج وروى أبو الحسن بن الفضال عن ابن عمر قال كان رسول  
الله صلى الله عليه وسلم إذا أراد أن يأكل لحم الدجاج جسه ثلاثة أيام اه (قوله كسار طيور المسامخ)  
المسامخ تقدم على قول المصنف دجاج بكفي النبا يتوالف (قوله الألفق) وهو طائر طويل العنق يأكل  
الحبات ويصف فلا يصل لاستقبانه ولقول المصنف والأصح حل غرابيزر مع تفسيره الخارح بأبوابه لا  
الصغير (قوله المتن) دام الخ) ويحل الورشان وهو ينفع الواو والراو ذكر العمري ويسل طائر متولين  
الفاخترا والجماعة وتصل القطا مع قطا وهو طائر معرق وأجل يفتح الأرابن جمع بجمه وهي طائر على قدر  
الجسم كالقطا أحر المنار والجلين ويسمى دجاج البر وهما الثلاثة قال في وصفها أوردت في الجاه  
مغني وروى مع شرحه مصابة النبا يتوالف في كلامه العمري والله بسى والجمام والغواص والقطا وأجل  
اه (قوله لا تنس ومنه) أي ما ن شرب حصة بعد حرق من غير من اه مغني (قوله أي جمع) من  
الترجيع (قوله) وقد روي في القاموس غراب الطائر ككفر وقد روي بدارف صوت غرابه اه (قوله  
وذكره تأكيد) أي يوم ثم ضرب عليه أصل المصنف أسلم بمناصه وكره من باب ذكر الخالص بعد  
العام اه وأبى هذا الإصلاح بخط المصنف ولا خط كاتب الأصل فيصره فان الظاهر أنه غير متعين وصورة  
النبا يتوالف قل كان سابقا غير اصلاح اه سيد عمر (أقول) بل لا يمين الإصلاح وأولاده ن زاد الواو  
قبيل يه نظر فيكون حسن وذو معار على اقتصر فيصير دعوى التلازم بمافي الروضة كما مر به قول  
المؤيد جمع بينهما تبع المحرر وقال في الروضة أنه لا حاجة إلى وصف بالهذوع العب فانهما تلازمان اه  
و يؤيد مع النبا يتوالف حال بل قوله وزعم انهما الخ ونظر بعضهم في دعوى ملازمتها اه وأما أصل  
كلامه اصلاح غير عليه ان قوله اذا انخر الخ كايض عدم التلازم بينهما كذلك في عدم لزوم الثاني للاول  
وقال اسم مائه قولة بعد لا يهدر انظر هنا قولة فهو لازم للاول لأن يكون ذلك منقوله وهذا  
مختاره اه ومعلوم ان عدم اللزوم مستلزم لعدم التلازم (قوله المتن) كغندليب) الخ العين والد المهملتين  
وبينهما فون وأخره موحدة بعد اختنازة اه مغني (قوله وهو الهزار) بفتح الهاء اه رشدي (قوله المتن  
ورز زور) طائر من فروع الصغور يسمى بذلك لورزونه أي تمويهه ونظر بعضهم النون ونفع المجهمة صغور  
أحر الانشود بليل بضم الباءين وكذا الجرعة بضم الحاء المجهمة وتشديد الميم المفتوحة قال الرازي ويقال ان  
أهل المدينة يسمى الليل النفر والجرعة مغني وروى مع شرحه عن أبيه (قوله المتن) لاختطاف) عبادة الغنى  
واللعل ما تسمى عن قتله وهو أمر ومنها اختطاف بضم الخاء وتشديد الطاء جمع خطا طيف ويسمى زور  
الهند يعرف عند الناس بصغور الجنة لأنه زهد في ما في أيديهم من الأقوات وقال العمري ومن عيب أمره  
انه ان يقع فعدود لا يفرق في عيش عتيق حتى يمانية بطين جد يدو الهند وهو الصرد وهو بضم الصاد المجهمة  
وضع الراء طائر فوق الصغور وأبى ختم الرأس والمنار والأصابع بسيد العاصف اه بأخي زادت من  
الاسنى وكذا في الروض مع شرحه الا قوله وقال أبو الهذعد (قوله وهو الخفاش الخ) عبادة الغنى  
وتظاهر كلامهما ان الخفاش متقاربان واعتراضا بان الخفاش وانطفاخ واحد وهو الطوطاء كما  
قال أهل اللغة وأجيب بان كلامهما ليس باعتبار اللفظ في تخذيل اسماءه واللفظان ان الخفاش يعرف  
هو طائر أسود الظهر أبيض البطن أوى البيوت في البيع وأما الطوطاء وهو الخفاش فهو طائر صقير الخ  
(قوله اذا انخر من العاصف بعد لا يهدر) انظر هذا مع قوله فهو لازم للاول لأن يكون ذلك منقوله  
وهذا مختاره

قال العمري وهو الأوز الذي  
لا يطير (واوز) بكسر ففتح  
وقد حذف همزة (ودجاج)  
ثبت أنه في الذكر  
والأنثى وألفق أصعب لفظا  
كسائر طيور المسامخ  
(وحام وهو كل ما عاب) أي  
شرب المسامخ لا تنس ومنه  
وفي القاموس العشب  
الماء ألباح أو تناسبه  
(وهذر) أي جمع صوته  
وقد ذكره تأكيد ولا  
فهو لازم للاول ومن ثم  
اقتصر في الروض في موضع  
على صبرهم انهما  
متلازمان في نظر اذا انخر  
من العاصف بعد لا يهدر  
(وإلى شكل صغور)  
بضم أنه أصعب من لفظه  
(وان اختلاف لونه ونوعه  
كغندليب) وهو الهزار  
(ومعه) بهمئتين مفتوحة  
فما كنت هو صغور أحر  
الرأس (ورز زور) بضم  
أوله لانها من الطيبت لا  
خطاف) الخ من قتله في  
مرحل اعتد بقول بهادي  
وهو الخفاش عند الغويين  
وفرق بينهما الخفاش  
ثم يهيه بان الأوز يعرف طائر  
أسود الظهر أبيض البطن  
أي وهو السحبي الآن  
بصغور الجنة لا يفرق  
من قوت الغندياش أو الثاني  
طائر صغير لا يشبه  
الغارة يطير بين المغرب  
والعشاء

واعترض خزيمة بغير متنه بغيرهما بان فيه التبعيل الحرم فان ذلك يستلزم حل أو يكون بغيره من هذا الاستلزام اذا ثبت مما عجل وعجز  
حرام مع وجوب الجزاء فعلم ان الخش عندهما من هذا انما فان التاخير كان وانما يعطى على تعطله ما وليس كذلك (وقال ونحل)  
لمصلحة الناس عن قتلها وما حصل على النمل السليماني وهو الكبري اذا أذى فيه عقال الصغرى لانه فعل قتله بل وحرمانه بل يتدفق الابه  
كالتامل (وباب) يضم أوله (وشران) وهي مغاروب الارض (تخشب) يضم (٢٨٣) آية فتألف الصغرى والبداء بغضوا الد

(ودود) منقول من قوله

(قوله) واعترض

خزيمة (الخ) عيار ما في وأما الخش فقطع الشبان بغير جمع خزيمة ما في بحرمان الاحرام لوجوب

قيت اذا قتله الحرم أو قتل في الحرم مع مصر بغير ما بان يؤكل لا يجب ختمه والمضامه (قوله)

حرام مع وجوب (الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول بغير الجزاء فيسمع الله حرام (قوله) احصه

النهي (قوله) بلا شك في المعنى الا قوله فيصن الى الن (قوله) حرام (قوله) أي النسي عن قتل النمل (قوله) الن

كخشفه (قوله) أنواع منها نبات ودواب وجران والصرار وعجز سام ارض وهو كزال وزغ والعفاد

وهي العين المهمة والساد الخ متدوية كبر من وزغ والحكا بضم اللام وتفتح الحاء المهملة ودية

كانها بكمة مسلاة مشر بغيره فوحسب في الزيل فاذا احسب بالانسان دار بالمل وثألت اه معنى

(قوله) او ينفقه أي نال فهو الاخر نهاية ونفى (قوله) النمل (قوله) جمع ودود وجمع الجمع ودواب وهو

أنواع كثيرة يدخل فيها الارضتودود النمل والوداد النمل الذي وجد على شجر الصنوبر وودود الحاككة

وتقدم حل ودواخل والفا كة منه اه معنى (قوله) دواب (قوله) بكسر الهمزة له وشديد جمع ارباض

وذوات اركم بجزئور (قوله) الصرار (قوله) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرار ويسمى الجلود

اه أسنى وهو معطوف على خشفه كغيره صريح صنيع المعنى والروض (قوله) يصل منها (قوله) أي الشرا

اه معنى (قوله) النمل (قوله) وفي المصنفين أمهريك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره قتل الوزغ وقال

كان يتبع على ابراهيم معلق عيسى بن أبي سبدر (قوله) لانها كانت تنفخ النار (الخ) أي لان أسلها

الذي قيلت في منته كان يتبع الخ تنفخ تنفخ لهذا الجنس كراما لاراهيم اه ع (قوله) يقينا

الى قوله ويجوز في المعنى الا قوله لكن الورع تركها راي قوله انهم قالوا انها بالاقول بلا خلاف الى مخرج

وتوابعه ان فرض الى الذي يظهر وتوابعه وفي شرح الارشاد الى يوم ذلك (قوله) وكذا (قوله) بفتح الزاي

وضمها الثتان مشهورات اه ع (قوله) زائد الخ كاحكامها الجوهري وقال بعضهم الضم من العوام

اه (قوله) فخرم) قيل لان النافق لو حسمه فاذا وردت له طرقها أنواع من الحيوان بعضها كقول

قنبل من ذلك هذا الحيوان اه ع (قوله) ولم يتحقق تركها (قوله) أي لم يعلم تركها الكلب عليها او لم

لكن في وقت يعلم بعد عدة ان ما لا منه ليس منه اه ع (قوله) وقال آخرون عبارة عنها انها يتركها جمع

اه (قوله) ان كان الخ) يظهر من مرجع الضمير ما قوله يقينان ما كقول وقير وان اقتضى صنيع الشرا

كانها بيان مرجع نحو كذبوها نحو شائن غير متحقق تركها عليها فكذلك ينفق على الاول تقديم قوله

وقال آخرون ان الخ قوله وخرج الخ فليجمع (قوله) وهما أي الام (قوله) مسخ الخ) أي مسخ الخ (قوله)

لكن ينافي (الخ) وقد بينا في المصنفين ان كلام العلماء في نسل المسوخ وانما نسل المسوخ نفسه (قوله)

فظاهر الخ) فيه تامل (قوله) وفي المصنفين (قوله) أي ما في فتح الباري من اعتبار المسوخ بالموتة أي من

اعتبار المسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت الخ) بغير ان تبدل الثابت والصفة اه بغيره والسيد

عمر قوله ان بدلت الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى بالام ويصح ان يتامل ان تبدل الثابت

البقي كالمضامه (قوله) لا بد

يصل الخلق على خلاف

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون ان كان أشبه بالحلل خالفة حل والا فلا ويجوز ضرب ابن فارس وليتبعه لا يشاء كماله منها

لا من الفعل (فزع) مسخ حيوان يحل الى ما يحل أو يحكمه غير ما قبل المسخ على ما حرمه بعضهم فلا يصل لكن ينافي في فتح الباري عن

العلماء ان فرض كون الضم بمسوخ لا يقتضي تحريم أو كمال كونه اذ ما في الحكم بمسوخه له أم وأمره لا كرهه على الله علمه ولم

أ كماله وقوم علم من سقط الله تعالى كما كره الشريفين مباحثه اه فظاهر اعتبار المسوخ بالصفة نظر العلماء في الارتفاع في المطلق هذا

ومثله نظير الذي يظهر ان ذاته ان بدلت الخ) أي ما في فتح الباري من اعتبار المسوخ بالموتة أي من

ولهذا أفردهم الفقهاء بالتركوان ألقى القرون اسم أحد حمل على الاسترخاء (قوله) واعترض  
خزيمة (الخ) عيار ما في وأما الخش فقطع الشبان بغير جمع خزيمة ما في بحرمان الاحرام لوجوب  
قيت اذا قتله الحرم أو قتل في الحرم مع مصر بغير ما بان يؤكل لا يجب ختمه والمضامه (قوله)  
حرام مع وجوب (الخ) المناسب لما قبله القلب بان يقول بغير الجزاء فيسمع الله حرام (قوله) احصه  
النهي (قوله) بلا شك في المعنى الا قوله فيصن الى النمل (قوله) حرام (قوله) أي النسي عن قتل النمل (قوله) الن  
كخشفه (قوله) أنواع منها نبات ودواب وجران والصرار وعجز سام ارض وهو كزال وزغ والعفاد  
وهي العين المهمة والساد الخ متدوية كبر من وزغ والحكا بضم اللام وتفتح الحاء المهملة ودية  
كانها بكمة مسلاة مشر بغيره فوحسب في الزيل فاذا احسب بالانسان دار بالمل وثألت اه معنى  
(قوله) او ينفقه أي نال فهو الاخر نهاية ونفى (قوله) النمل (قوله) جمع ودود وجمع الجمع ودواب وهو  
أنواع كثيرة يدخل فيها الارضتودود النمل والوداد النمل الذي وجد على شجر الصنوبر وودود الحاككة  
وتقدم حل ودواخل والفا كة منه اه معنى (قوله) دواب (قوله) بكسر الهمزة له وشديد جمع ارباض  
وذوات اركم بجزئور (قوله) الصرار (قوله) بفتح الصاد المهملة وتشديد الراء الصرار ويسمى الجلود  
اه أسنى وهو معطوف على خشفه كغيره صريح صنيع المعنى والروض (قوله) يصل منها (قوله) أي الشرا  
اه معنى (قوله) النمل (قوله) وفي المصنفين أمهريك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره قتل الوزغ وقال  
كان يتبع على ابراهيم معلق عيسى بن أبي سبدر (قوله) لانها كانت تنفخ النار (الخ) أي لان أسلها  
الذي قيلت في منته كان يتبع الخ تنفخ تنفخ لهذا الجنس كراما لاراهيم اه ع (قوله) يقينا  
الى قوله ويجوز في المعنى الا قوله لكن الورع تركها راي قوله انهم قالوا انها بالاقول بلا خلاف الى مخرج  
وتوابعه ان فرض الى الذي يظهر وتوابعه وفي شرح الارشاد الى يوم ذلك (قوله) وكذا (قوله) بفتح الزاي  
وضمها الثتان مشهورات اه ع (قوله) زائد الخ كاحكامها الجوهري وقال بعضهم الضم من العوام  
اه (قوله) فخرم) قيل لان النافق لو حسمه فاذا وردت له طرقها أنواع من الحيوان بعضها كقول  
قنبل من ذلك هذا الحيوان اه ع (قوله) ولم يتحقق تركها (قوله) أي لم يعلم تركها الكلب عليها او لم  
لكن في وقت يعلم بعد عدة ان ما لا منه ليس منه اه ع (قوله) وقال آخرون عبارة عنها انها يتركها جمع  
اه (قوله) ان كان الخ) يظهر من مرجع الضمير ما قوله يقينان ما كقول وقير وان اقتضى صنيع الشرا  
كانها بيان مرجع نحو كذبوها نحو شائن غير متحقق تركها عليها فكذلك ينفق على الاول تقديم قوله  
وقال آخرون ان الخ قوله وخرج الخ فليجمع (قوله) وهما أي الام (قوله) مسخ الخ) أي مسخ الخ (قوله)  
لكن ينافي (الخ) وقد بينا في المصنفين ان كلام العلماء في نسل المسوخ وانما نسل المسوخ نفسه (قوله)  
فظاهر الخ) فيه تامل (قوله) وفي المصنفين (قوله) أي ما في فتح الباري من اعتبار المسوخ بالموتة أي من  
اعتبار المسوخ عنه (قوله) ان ذاته ان بدلت الخ) بغير ان تبدل الثابت والصفة اه بغيره والسيد  
عمر قوله ان بدلت الخ) كذا في أصله رحمه الله تعالى بالام ويصح ان يتامل ان تبدل الثابت

(قوله) والذي يظهر ان ذاته ان بدلت الخ) بغير ان تبدل الثابت والصفة

صورة الاصل لكن الورع تركها وقال آخرون ان كان أشبه بالحلل خالفة حل والا فلا ويجوز ضرب ابن فارس وليتبعه لا يشاء كماله منها  
لا من الفعل (فزع) مسخ حيوان يحل الى ما يحل أو يحكمه غير ما قبل المسخ على ما حرمه بعضهم فلا يصل لكن ينافي في فتح الباري عن  
العلماء ان فرض كون الضم بمسوخ لا يقتضي تحريم أو كمال كونه اذ ما في الحكم بمسوخه له أم وأمره لا كرهه على الله علمه ولم  
أ كماله وقوم علم من سقط الله تعالى كما كره الشريفين مباحثه اه فظاهر اعتبار المسوخ بالصفة نظر العلماء في الارتفاع في المطلق هذا  
ومثله نظير الذي يظهر ان ذاته ان بدلت الخ) أي ما في فتح الباري من اعتبار المسوخ بالموتة أي من

وقى شرح الارشاد الصغير في معنى أحدنا وجين ما يؤيد ذلك غير اجماعه فانه مهم وبع ذلك فاذى بعين ضامه في الآية المصوح انه لا يجوز  
أكله مطلقا كما يدل عليه حديث الصحيح  
انهم تركوا يارض كبرية الضباب فطغوا منها فقال صلى الله عليه وسلم

(٣٨٤)

والصفات اه وعبارة عن لكن يبقى النظر في معرفة ما يتحول اليه أو الفئات أم الصفات فاجابنا به  
أحدنا فظاهر والافريقي اعتبارا منه لأننا نتحقق تبدل الذات فتحكم ببقائها وان المتحول هو الصفة فتد  
عهد فتقول الصفة لا تتحول الى الوجود كثيرة وعهدو يتلغن والمال غير صورته الا الصلة مع النفع  
بان ذاتهم ما لم يتحول وانما تحوّل الصفة اه (قوله مطلقا) أي تبدلت ذاته أو صفته (قوله ما كثرها)  
يصنعنا لاسر من باب الاعمال والضمير للقدور (قوله ولا يتلغن ذات) أي أخذت المذكور (قوله جلا  
لأزول) أي الامر بالاكتفاء وقوله للثاني أي الأذن في أكلها (قوله قبل ذلك) أي مسح أمتن بنى إسرائيل  
(قوله وتورد) الى التيميم النهائي لا قوله فاندفع الى المتن وقوله بشرط الى المتن وقوله لكن طابعهم الى الحق  
وقوله واعتز به الى أماما سبق (قوله قلب) ببناء المفعول والضمير المفعول بالواو والضمير للولي  
ويؤيد الثاني قوله الاتي ولا ضمان على الولي بقدم الخ (قوله والواو جعدهم) أي لغير ما لك كالأجنبي  
اه رشدي (قوله المتن وما لا نص في الخ) قال في الوضو لا يقتضيه أي في تحريم ما لا نص فيه شيء مما  
مر بشرع من قبلنا اه وفي الوضو فصل اذا وجدنا حيا أو لا يمكن معرفة تحكيم من كتاب ولا سنن ولا  
استطاعة ولا استغناء ولا غير ذلك مما تحمى الأصول لو ثبت شرع من غير علم من قبلنا هل يستهيب  
تحرر بمقتولان الظاهر لا يستحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استحبناه فشرطه ان ثبت شرعه  
في شرعهم بالكتاب والسنة أو يشهد به عدلان أسلمتهم يعرفان المبدل من غير انهمى اه سم يحذف  
(قوله من كتاب) الى قوله وهذا قد بنى في المعنى الا قوله بشرط الى المتن وقوله اه المسن وقوله وبعت  
الى بقدر صرحوا وقوله وبشرط الى فان استوى (قوله ولا سنة) واجماع اه معنى (قوله فاندفع الخ)  
ما وجدنا فاعاه اه سم (أقول) وجهه التخصيص بقوله ولا عام بغيره وأقول الخ (قوله بالافريقي  
هنا الخ) فانه قال ان أرا من كتاب أو سنة لم يستقم فقه جعل كل المذهب بغيره البيهقي والمطوس وأيس  
فهاض كتاب وسنة أو نص الشافعي أو أحد اصحابه فهو بعدل ان لا يطلق عليه نص في اصطلاح  
الأصوليين اه معنى (قوله المتن أهل يسار) أي تروى وتوصب اه معنى (قوله السابقة) أي الكرامة  
(قوله ما لب) أي عاش ودرج أي مات اه يجزى عن عرش (قوله المتن في سائر فاهضة) أي اختار  
يجزى (قوله سواء ما بسلا دل العرب الخ) أي فانه رجوع الى العرب في جميع ذلك أي خلافاً ل  
ذهب الى انهم لا يرجع اليهم فيما بسلا دلهم اه رشدي (قوله بالخ) عبارة انما يابى والغنى  
بالخيت (قوله وبالخ) خبر مقدم لقوله اجتمع الخ (قوله على ذلك) أي الاستطاعة والاستغناء

(قوله وفي شرح الارشاد الصغير في معنى أحد الزوجين الخ) حكينا عبارة نه هاشم شعاع الصادق  
(قوله وما لا نص في الخ) قال في الوضو ولا يقتضيه أي في تحريم ما لا نص فيه شيء مما تقرر شرع  
من قبلنا اه وفي الوضو فصل اذا وجدنا حيا أو لا يمكن معرفة حكمه من كتاب ولا سنة ولا استطاعة  
ولا استغناء ولا غير ذلك مما تحمى الأصول لو ثبت شرع من غير علم من قبلنا هل يستهيب  
الظاهر لا يستحب وهو مقتضى كلام عامة الاصحاب فان استحبناه فشرطه ان ثبت شرعه في شرعهم  
بالكتاب والسنة أو يشهد به عدلان أسلمتهم يعرفان المبدل من غير انهمى اه سم يحذف  
اعتبره حكمه في أقرب الشرع الى الاسلام وهي النصراية فان اختلفوا عادوا الوجهان عند تعارض الاشياء  
اه كلام الرضا لا يقل بشكل على كون النصراية أقرب بالشرائع الى الاسلام ان النصراية من أنواع  
الكفر ما ليس لنحو اليهودي كانت لمثقت وقواهم بالافقي لا تأقول انما عدنان الشرع الذي يباهى رسولهم  
أقرب الى الاسلام ولم ندع ان النصراية أقرب الى الاسلام وقرب شرعهم لا ينافي بعدهم لغنائهم وتعاليمهم  
في كفرهم فليتأمل (قوله فاندفع ما بالافريقي هنا الخ) ما وجدنا فاعاه

ان أمتة من بنى إسرائيل  
صفت دواب في الارض  
وأحشى أن تحسكون  
هذه ما كثرها ولا يتلغن  
ذلك انه أذن في أكلها جلا  
لأزول على انه جوسمها  
والثاني على انه عالم بهدات  
المصوح لا تسلب في خبر  
مسلم وغيره ان الله لم يجعل  
لمصوح تسلا ولا عقابا  
كانت الفرق والنصارى وقيل  
ذلك وتروى بعضهم في حال  
مغصوب قد علم لولي قلب  
كرامته دائما أصدا الى  
صاته أو غير متعنه الوجه  
معدم اه لانه بعدد الى  
المالية يعود ذلك ما لك  
كما تروى في جله مستند  
ولا ضمان على الولي بقلبه  
الى الله كما لا ضمان عليه  
اذا قتل بجماله (وما لا نص  
فيه) من كتاب ولا سنن  
ولا عام بغيره وأقول الخ  
ولا يميل على أحدهما  
كلام بقره أو انتهى عنه  
فاندفع ما بالافريقي هنا من  
الاعتراض على المتن (ان  
استطاعة أهل يسار) بشرط  
ان لا تطلب عليهم العبادة  
الناشئة من التتم (وطاع  
سليمن العرب) السكتين  
في البسلا والقرى يحون  
البودى لانهم ما يكون  
مطلب ودرج (في حال  
رفاهية دل) سواميلا

العرب واليه في بيانه (وان استغنى فلا) على لانه في حال ما بالاطيب والحرمة بالخيت (قوله  
احضاع العالم على ذلك لا اختلاف طباعهم فتعين ان اثر ابعدهم والعرب أولى لانهم افضل الاعمال طباعا ولا كل عقولهم ثم أرسل مسلم



الله عليه وسلم منهم و قول القرآن ان الله خلقهم من طين مطهرة و جعلهم من طين مطهرة و جعلهم من طين مطهرة و جعلهم من طين مطهرة  
لكن طينهم مختلفة و يضاف جمع الخمر في قوله صلى الله عليه وسلم على ما قاله جع و خلق باجتماع الراء في ايه يرجع في كل عصر الى اكل  
الموجودين فيهم و منهم جمع و اما ذكر و اعترضه المصنف بما اذا خالف اهل زمن من قبلهم او بعدهم بانه انما جع السابق ان لم لا يتبعهم  
بعدهم و بالعكس و رد بان العرب باعنا و جع الهم في المجهول و اما ما في نفسه كلام العرب بقلهم فهو قد مر و علم الحكم فلا يلتفت  
لكلامهم فيموجب ان ذكر كشي انه يكتفي خبره بل ينهيه و انه لو خالفه ما اخرجنا من هذا التصور و كان كلامه في هذا التصور  
مخصوصه و الا قد صرحوا بالهوان عليه و طلبه البعض واستغفبه البعض اخذ بالاكثر (٢٨٥) استوار و جع ريش لانهم اكل العرب  
عقلا و قوتة فان لغتاف

(قوله فيجعي) ان اضافة المصدر الى مفعوله اى يصحى اه عى (قوله وهم) اى الاكل اه و شدى (قوله)  
ما ذكر (قوله) اى فى المتن (قوله و اعترضه) اى ما يضايقه الراءى (قوله عا اذا خالف الخ) اى فيما اذا الخ (قوله او  
بعدهم) لا حاجة اليه (قوله المجهول) اى فى امر الحيوان المجهول حكمه اه عى (قوله كلامهم) اى  
العرب الذين بعدهم قال سدم فيشكل عدم الالتفات بان تقدم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع في شروط  
الاعتبار و تحكم و مجرد السابق لا يقتضى الترجيع اه (قوله بالخطر) اى الحرمة اه عى (قوله و كان  
كلامه في هذا التصور و الخ) و مر فرض كلامه في هذا التصور بخصوصه فخالفا ملان قولهم الا  
انما فان استوار و جع ريش اذ قد ثبت ان احدى الجانبين في هذا التصور و اذا كان من قريب و جع اعتبار و لو  
بالحل لتمامه اه سم (قوله في هذا التصور و الخ) اى في سمة التناوب و الاتحاد القليلة (قوله و توتو) اى  
مرو توكروما (قوله اولو و جدوا) اى فى موضع يجب طلب الماهية فيها يظهر اه عى (قوله ولا غيرهم  
من العرب) سكنوا عا اذا قد و لا و قد غيرهم اه و شدى (اقول) يعلم حكمهم قولهم انشد بالاكتر  
فان استوار و جع ريش فانه اذا قدم الاكثر و لم يغير ريش على الأقل من قريش فموجب قول غير قريش  
عند فقد ريش بالاولى (قوله به شيئا كيان) عبارة النفسى شيهه مودة و طبعها او طعمها فان استوى  
الشهان اولو و جدوا يشبهه فلا يلايه قتل لا يجد فيها اى الى بحر ما الخ لا يعتقد سرع من قبلنا  
ليس سرعنا فاعترضه ظاهر الامة بالقتضائى اولو من استعصيا الشرائع السالفة و امر من الروضة  
والر و شر ما توافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله اما اذا خالف الخ) عبارة نفسى و جع باهل السائر المتحدون  
و بسلمية الطباع اختلف الوادى و عدلوا فاهتدوا الى الشر و قد فاعلم اه (قوله ماذ كر) اى فى  
المتن اه و شدى (قول المتن مثلا) اى العرب اه معنى (قوله و لا حرمه) تميزان لعمل لا يتبعهم  
كلا يتبعى اه و شدى و يقدى بالمتن عبارة النفسى على ما هو جلال و اسرار لان الرجوع في ذلك الى الاسم و هم  
اهل اللسان اه و فى صرحه اى انه مفعول لتسبى على حذف ضاف (قوله هذا) اى قوله فان استوى  
الشهان الخ (قوله لتوفىها) اى الصفة (قوله على ذبح) بالنون (قوله او قطع قلعة) كلمة قلعة  
و معنى (قوله على المشابهة الطبعه الخ) انصر الاول على المشابهة الموروثة (قول المتن و اذا ظهر تغير علم  
الخ) اى ولو يسير امن نم او غيره كدجاجهاه عى (قوله اى طعمه) الى قوله و قول الشارح فى النهاية و انفى  
الاقوله كذا كرم الى من اقتصر (قوله كاذ كر) اى شىء و لا تغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(قوله فلا يلتفت لكلامهم) قد ثبت كل عدم الالتفات بان تقدم من قبلهم عليهم مع اشتراك الجميع  
فى شروط الاعتبار و تحكم و مجرد السابق لا يقتضى الترجيع (قوله و كان كلامه في هذا التصور و الخ) و مر  
فرض كلامه في هذا التصور بخصوصه فخالفا ملان قولهم الا انما فان استوار و جع ريش اذ  
قد ثبت ان احدى الجانبين في هذا التصور و اذا كان من قريب و جع اعتبار و لو  
بالحل لتمامه اه سم (قوله في هذا التصور و الخ) اى في سمة التناوب و الاتحاد القليلة (قوله و توتو) اى  
مرو توكروما (قوله اولو و جدوا) اى فى موضع يجب طلب الماهية فيها يظهر اه عى (قوله ولا غيرهم  
من العرب) سكنوا عا اذا قد و لا و قد غيرهم اه و شدى (اقول) يعلم حكمهم قولهم انشد بالاكتر  
فان استوار و جع ريش فانه اذا قدم الاكثر و لم يغير ريش على الأقل من قريش فموجب قول غير قريش  
عند فقد ريش بالاولى (قوله به شيئا كيان) عبارة النفسى شيهه مودة و طبعها او طعمها فان استوى  
الشهان اولو و جدوا يشبهه فلا يلايه قتل لا يجد فيها اى الى بحر ما الخ لا يعتقد سرع من قبلنا  
ليس سرعنا فاعترضه ظاهر الامة بالقتضائى اولو من استعصيا الشرائع السالفة و امر من الروضة  
والر و شر ما توافق قوله ولا يعتمد الخ (قوله اما اذا خالف الخ) عبارة نفسى و جع باهل السائر المتحدون  
و بسلمية الطباع اختلف الوادى و عدلوا فاهتدوا الى الشر و قد فاعلم اه (قوله ماذ كر) اى فى  
المتن اه و شدى (قول المتن مثلا) اى العرب اه معنى (قوله و لا حرمه) تميزان لعمل لا يتبعهم  
كلا يتبعى اه و شدى و يقدى بالمتن عبارة النفسى على ما هو جلال و اسرار لان الرجوع في ذلك الى الاسم و هم  
اهل اللسان اه و فى صرحه اى انه مفعول لتسبى على حذف ضاف (قوله هذا) اى قوله فان استوى  
الشهان الخ (قوله لتوفىها) اى الصفة (قوله على ذبح) بالنون (قوله او قطع قلعة) كلمة قلعة  
و معنى (قوله على المشابهة الطبعه الخ) انصر الاول على المشابهة الموروثة (قول المتن و اذا ظهر تغير علم  
الخ) اى ولو يسير امن نم او غيره كدجاجهاه عى (قوله اى طعمه) الى قوله و قول الشارح فى النهاية و انفى  
الاقوله كذا كرم الى من اقتصر (قوله كاذ كر) اى شىء و لا تغير للاوصاف الثلاثة (قوله على الاخير)

(٤٩) - (شرافى و ابن قاسم) - (تاسع) او قطع قلعة من عضو كبير من حيوان انما فعل و حيوان انما فعل و حيوان انما فعل و حيوان انما فعل  
نجد الاشبهه و ذلك لا يمكن التولية لانه لا غاية له الى الله فلا ينبغي فعل كثير من ذلك فالتالى يقرب عين على كلامهم على ما اذا وجدنا على  
عدل و اى يتغير بمعرفة طعم ذواته و يشبه طعم حيوان على او يحرم بفعل يتغير و يقدم حذو على الاشبهه موروثة و اما اذا وجدنا فلا  
يعول الاعلى المشابهة الطبعه الموروثة (قوله و اذا ظهر تغير علم جلاله) اى طعمه اولونه او يبع كاذ كرم الى جنى و انتمد جمع  
مناخرون و من اقتصر على الاعتراض اذ الغالب هى اكلة الخالط بطعم الجمل اى النخاعة كالعندوة و قول الشارح و هى التي تاكل العندوة اليابسة  
انما الخالط بطعم الجمل لا يوافق قول القاصد و جلاله البقرة تتبع الضبان ثم قالوا جلاله ميثاق البقر و المعوه اه فتقبله بالبابية

وقوله أخذنا الخ يحتاج فيه  
 السند (حرم) أكله كسائر  
 أجزاءها وما أولها منها كابتها  
 وبضاها وبها قال أحمد ويكره  
 الطعام ما كوله نكح أو أفهم  
 ربط النكح بالعم إلا أنكر  
 لغير نحو المني وجده وهو  
 محتمل لأنه يفترق في التابع  
 مالا يفترق في المتبع (وقيل  
 يكره قلت الأصح بكم والله  
 أقصم) وبه قال أبو حنيفة  
 ومالك لأن النكح انصهر  
 اللحم وهو لا يصير كالنكح  
 لحم المسك كذا أو يعضها  
 ويكره كوكب بالأسنان  
 وشغلها حنكاً وبها يلبس  
 كاستها ذات غير لها لزرع  
 وترقى أو يربى بنفسه بل  
 يحل اتفاقاً ولا كراهة فيه  
 لعدم ظهور أثر النكح  
 فيه ومنه أخذ أنه لو ظهر  
 وجهه أو عيونه فلا يكره  
 ويحكم أن ما أصابه منه  
 منقص يظهر بالمثل (فإن  
 علفت ظاهره أو منقصاً  
 أو نجساً كاحتها أو علف  
 كما اعتد به الملقى وغيره  
 واقتصر أكرههم على  
 العلف الطاهر بغيره على  
 الغالب أن الحيوان لا يملك  
 من العلف وأنه الطاهر  
 (نطلب) لها (حسب) هو  
 وبضاها ولينها بلا كراهة  
 فهو تطريح عليهم ذلك  
 لزوال العلة ولا تقدر بركة  
 العلف وتقدرها بأربعين  
 يوماً في البعير وثلاثين في  
 البقر وسبعة في الشاة  
 وثلاثة في النسيئة والغالب  
 ما يطعمه بقومض أو يطعمه فداؤه

أو الریح (قوله يحتاج فيه لسند) من أوضع الواضحات لهذا ذكر ذلك إلا أن سند كان هذا أمر عقل  
 وهو مشهور بزيادة الضرر والإلزام اه سم (قوله إن حرم الخ) وينبغي كفاؤه بالمقني تصدى الحكم  
 إلى شعره وأوصوفها المتصل في جانبها قال الزكري والظاهر الحاقه بالهائم إذا ذكبت ووجدت في البطن  
 ميتاً ووجدت الرائحة فيه نهاية ومعنى قال عس قوله ووجدت الرائحة الخ نصية التقيد بما ذكره انتفاء  
 كراهة الخلق إذا لم يوجد فيه تغير ومقتضى كونه من أجزاءه أنه لا فرق بين ما تشرع الرض والرض لا يركب  
 والظاهر الحاقه بالهائم إذا ذكبت ووجدت في بطنها ميتاً أو ذكبت ووجدت في بطنها رائحة اه وهي تقتضي  
 أنه إذا وجد في بطنها ميتاً كرمها أو ماؤه إذا خسر حياضه كخصل فيه من ظهور الرض أو غيره اه (قوله  
 أكله) إلى قوله ويكره في المقني وإلى قوله وأنهم في النهاية الإقرار به قال أحمد (قوله ويكره ما طعم ما كوله  
 نجساً) التبادر من النجس نجس العين وقضية ما لا يكره ما طعمه النجس اه عس ويصرح بذلك قول  
 الروض مع شرحه والغنى ويعلف جواز المتبعض ذاته بغير صريح فيما نجس العين فيكره علفها اه  
 (قوله وهو محتمل) أهل الأوجب خلافة اه سم ويؤيد بغير صريح به قول الحلبي في بيان تفسير اللحم مانسه  
 بالاحتواء للسنن في صفة ما لا يكره (قوله لأن النسي) إلى قوله وبما قرئت في الغنى وإلى قول المتن ولو  
 تقصص في النهاية (قوله لا يكره) من التفرغ (قوله لو نكح) ككره وشرب اه قلموس (قوله ويكره  
 ركوب الخ) ظاهره ما لم تعرف اه عس (قوله ومثلها) أي الحلالا مطلقاً يثبت بغير كراهة وأخذ بركة  
 معنى (قوله إذا تغير لها) لعل المراد تغيره بالقوى بغيره لو كان بدل اللين الذي شره في تلك المدة مضمرة  
 مثلاً ظهر فيها تغير ظاهر ما سأل في كلام البغوي والأقالين لا يظهر منه تغير كالاحتشاش فيليراجع اه رشدي  
 (قوله لا يزرع الخ) عبارة بالقس ولا يكره الثمار التي بقيت بالماء للتصنع ولا حجب ربح بنت في نجاسة كزبل  
 اه (قوله لو نكح) أي التعليل (قوله أو متنبصاً) كشعره أو أصابه ما نجس اه معنى (قوله كاحتشاشاً) يشاء  
 المفعول عبارة بالنهاية كلفه ظاهر كلام الرض اه وبعبارة المقني كلفه ظاهر كلام التنبص اه (قوله  
 فهو تطريح عليهم) تقديره قالنا ما قدس ولا يشع هذا لأنه أشد الخلل في المتن بمعنى عدم الحرمة الصادق  
 بالكراهة ولهذا احتج بالقيس بقوله لا كراهة في شيء ما ذكرنا بقوله تعقب قول المتن حل أي لم  
 يحرم ويكره بغيره إذا بيع اه رشدي عبارة بالقس وقول الصنف لعل المراد به زوال التفرغ على الأول  
 والكراهة على الثاني لقولنا لم يكره مكان أو لا إذا خلل بجميع الكراهة لأن ربحه لا يكره على الطرفين  
 اه (قوله ما يطعم الخ) عبارة بالمقني ونحوه بعبارة ما وصلت هي ولها ما هدعوا أو طبع لها فإل التغير  
 فإن الكراهة لا تزول وكذا بمرور الزمان كفاؤه البغوي وقال غيره زول قال الأذري وهذا ما جزم به المرزوي  
 تبعه القاضي وقال شيخنا هو فقير طهارة الماء المتغير بالنجاسة إذا زال التغير بذلك اه (قوله غذيت  
 بحرام) أي بلف حرام كالغصوب اه معنى (قوله ويرج ابن عبد السلام الخ) هل يجوز التصرف بكل  
 واسع وغيرهما قبل إدامه بل المغصوب أولاً كالخط المغصوب به حيث عليك وبغيره علفاً إلى أداء  
 البذل فيه نظر وتديفرق باستهلاك المغصوب هذا ساجبت ما تقدمت عنه لولا كذلك هناك ولعل هذا



وسمى ككتير أقيون وحشيش وجوزة وشعر برود عطران وجاد دبنج ومستنقذ أصالة بالنسبة لغالب ذوى الطباع السليمة كحفظها ومن  
ويصدقون بالعارض كغلة بدو لهم (٢٨٨) مثلاً أنت وحشي بالصاق وهو ما يسمى العلم الرق وهو ما يفعله فلا يحرم فيها ظاهر من

غيره اه (قوله ككتير أقيون وحشيش الخ) أما القليل فما ذكر الذي لا ضرر فيه وجه يصل تناوله من  
غير تبسداً للاحتياج والتعين لأنه ظاهر لا ضرر فيه من علم من عادته أن تناوله لقليل شئ من ذلك بدعوة الى  
تناوله باضرار منه حرم عليه كما ذكره ظاهر اه ايجاب (قوله وجوزة) أى جوزة طب اه نهاية (قوله  
وجاد دبنج) أى لبنة أما جاد المذ كانه فعل أى كاهون دبنج معنى وأنى (قوله كحفظها ومن) والحيوان  
الذى غير العلم والجبراد كاهل عمار في باب البسوقى شئ كل بضع مالا يؤكل خلاف قال في المجموع وإذا  
قلنا بظاهره أى هو الرابح حصل أى كاهل خلاف لأنه ظاهر غير مستنقذ بخلاف المني وبالبلقيش الى المني  
اه معنى (قوله مثلاً) عبارة عن المني ولونين العلم أو البسوقى لم يخص فى المجموع قطعاه يحصل أى كل النفاق  
والشوى والهراس كما قاله ابن عبد السلام وإن كان لا يخلو من الدم غالباً اه (قوله فيه) أى النتم (قوله لانه  
غير مستنقذ الخ) قد يقال يمنع هذا لأنه مستنقذ العارض نحو حبة وهذا لا ينظر اليه فهو مستنقذ أصالة  
بالنسبة لغالب الطباع السليمة إذا ستقاراً بما يتفق بالنسبة لنحو الحب من الإفراط ذل اه وشدى (قوله  
بعبث تستنقذ) أى أما تستنقذت فتصرف وإن لم تستنقذ فتصرف من أراد تناوله لكونه ليس من ذوى  
الطباع السليمة اه عش (قوله وأقطعه) الى قوله فى الشافعى المني الاقوة لحرم مذ (قوله لم يحرم) أى كل  
الجمع بظاهره وان لم تستنقذ وتعين لكن فى شرح العباد خلافه اه سم عبارة عن المني قال الفراء لم يعمل  
منه شئ لم يصر مالا شدى وبالفقه فى المجموع وقال المختار لانه ما لم يصبه ككائه ولو تحقق إصابة روث  
التيران القمع عند دوسه ففعله وبس غسل الفم عنه كفى المجموع ومن الأشارة الى ذلك فى محلب الطهارة  
اه (قوله المني وكس) أى انقبس كزبل معنى وشرح منهج (قوله المني كره) أى تناوله اه شرح  
وعلة تحريمه (قوله وان كسبه) فيما شارع الى ما فى المتوسعة وفسر المني قول المصنف ما كتب  
بالكسب ثم قال وقد علم عاقر ربه كلام الصنفان ما فى كلامه مطر به لا موصولة والامكان المعنى ان  
المكسوب بذلك مكره ونفس الكسب بلا وصف بكرهته ولا وصفه بالاعتقالات الكراهية بالكسب اه  
(قوله لانه صلى الله عليه وسلم اعطى الخ) هذا الجواب عما يقال على القول بانما يستنقذ صلى الله عليه وسلم  
اه رشدى أى الرجوع (قوله ولو حرم لم يعطه الخ) فان قيل يحتمل انهم صلى الله عليه وسلم انما اعطاه ذلك  
لبطعمه بقومنا فنهى أحبيب بانه لو كان كذلك لينه صلى الله عليه وسلم اه معنى وإذا سم بعد ذكر  
مثل ذلك من الاسنى الآن يقال لعله كان معلوماً اه (قوله كاهطه ماض) لئلا يجهل معنى واحش  
وقضاها ان اعطاه ليعلمه التنازل لا يحرم كماله الى عش آخر (قوله وأطام) أى للثلاثة حقه  
أولاً لباخذته شداً كتر ما اعطاه معنى وأنى (قوله فصرم الاختصاص) أى لا يحرم إلا ما اعطاه  
تدفع به الضرورة اه عش (قوله وعلة تحريمه) أى كسب الحاجم وكذا ضمير به (قوله لم يحرم الخ)  
عبارة النهاية لا تصاد على الأصح لأنه مباشر له او كذا احلا فحارس وحائل ومسباغ ومواغ وما شئت  
لا مباشرة فلتجسسها اه قال عش ومثل الماشطة الغالية اه (قوله وقيل ذاه الحرف) عبارة

كلامهم لانه غير مستنقذ  
مادام فيه ومن ثم كان صلى  
الله عليه وسلم يمس لسان  
عائشة وصلى حديث  
هلا بكرة لانه لم يزل عليه  
مالك وامامها بضم اللام  
وقول عياض انه بكسر اللام  
لا غير مردود فالأفراء على  
رخصه صريح فى حله تناوله  
ولو وقعت به تنافض لهما  
سائلة ولم يكثر بحيث  
تستنقذ وأقطعه يسره من  
لحم آدمى فى شيخ عظم  
مذ كالمحرم أى كل الجمع  
خسلاً فى الرق فى الشاة  
وأذوق لولى على ما لم  
غيره جاز استعمال جمعه  
لانه لما استنقذت قصار  
ككاهدم وما كتب  
بغضارة تحبس كسباسة  
وكس مكره العروان  
كسبه من لئسب العضم من  
كسب الجلم ولم يحرم لانه  
صلى الله عليه وسلم أعطى  
حاجه أجرته وما يضارى  
ولو حرم لم يعطه لانه حيث  
حرم الاختصاص لم اعطاه  
كسبه الناحية الاضرورة  
كأصله شاعر أو ظالم أو  
فاسد خوفاً منه فيصير المذ  
قطاً وأما حرم مسك كسب  
المجموع بحيث فاقه الجهور  
بأن المراد به الذى على حد  
ولا يسمو بالحيثه منه  
تلفظون ولا تحتمل مباشرة  
الخاصة ومن ثم أخفوا به  
كل كسب حصل من مباشرتها كزبال وداغ وصاب نيم مع فى أصل الوضوء لا يكره كسب الفم ادخله مباشرة لها

فكره كسب كل ذي حرفة نيتة كسلاط وحلوس ونالو ومباغ وصواغ وصحج في الروضة لانه لا يكره كسب ما كان حكر وجهين في الصباغين والصراغين اكثر اذ اخلاقتهم للعود والوقوع في الريا والذيق في المجموع وحزم به في الانوار وغيره لانه لا يكره سحر وغيره مكسوب بغير قد نيتة وفي خبر لا يحدوا الطيبا على كذب الناس الصباغون والصراغون وحرم الحسن كسب المشاكلة لانه لا يخلو على ابايعن حرام او يفتقر لخلق الله (وبسن للعر ان لا ياكه) بل يكره له أكله وهو مثال انه ان وجد الاثنان حتى (٢٨٩) التصديق كذلك كما يشاء الا في الزكوى

(و) ان (بمعناه) بقره وانفصحه أي بغيره الذي يسبق عليه ليسمى الله عليه وسلم من استلفه في آخره الحرام عنها فلا زال يسأله حتى قاله اعلمه فانطق بأفعله وبقيلت وأرلفظ الرقيق والناضح مع لفظ الاطعم ثم كابلظ انحرى والردود عون ما به ملك من قن وغيره وانه قد القن لانه يسهل السكب الذي يتلاف الحر (فرع) بسن الانسان ان يضري في سنة نفسه وعونه ما يمكنه ان يضري في سنة غيره فلا يصح عمله من أكرهه حرام ولا لا كملها كما يصح في المجموع وانصكر قول الغزالي بالحرمت ان تبعه في شرح مسلم (فرع) أفضل المكاسب الزايدة لانها أقرب لطلبها وأسلم من الضم الصناعة لان فيها تعاقب طلبا لحلال أو حرم القارة (ويجمل جنس وجوده في ابطن مذ كانه وان أشعر الشعر الصبح بارسل الله ان انضر الايل وذبح القر والشاة فقيده في طلبات الخنثى أي للثفانته أم ان كانه نقل

المعنى ولو كانت الصلة قد نيتة بل انما هي شجاسة قصد وجدا كتم تكريما لاذل في نها مخامرة شجاسته على العبد الصباغ كرا اهتماما عند الجمود وقيل الخ (قوله فيكره الخ) مفرع على كون العلة دناه ما عرفة (قوله لكثرة اختلاف الخ) راجع لكل من الصباغين والصراغين وقوله والوقوع الخ راجع للمواضعين فما (قوله والوقوع في الريا) ليعلم للصراغ ما كثر وزنه اه (قوله والذيق في المجموع الخ) اعتد شيخ الاسلام وكذا الثيات والمعنى كاسر (قوله بغير قد نيتة) ومنها عرفة المشاكلة اه سم (قوله وفي خبر الخ) الانسب قد سمع على قوله والذيق في المجموع (قوله بل يكره) الى القول للمتن ويجعل في النهاية وكذا في المعنى الا قوله وأرالفردا وما سابه عليه بفهم جوازن بشرى به ملبوسا ونحوه ولا كراهة في ذلك وانما الظاهر كآمال الاذرى التعميم وهو الاثنان حتى التصديق اه (قوله بل يكره الخ) ولا يكره بل يترقب ان كسبه اه معنى (قوله وهو مثل الخ) عبارة عن (تنبيه) قوله ان لا ياكه (قوله حتى التصديق) هل ولو لغوا كل رقيق أو دابة أولا اه سم وظهر الى في أنساذن قولهم الا في ولدتا حتى القن (قوله عنها) أي آخرها لجام والجلوس حتى بالثبي (قوله أو تر) أي المصنف (قوله ولدتا حتى الخ) متعلق بقوله لان الخ (قوله ليسن الخ) عبارة عن المعنى قال في الفتاوى كان في بدع الحلال حرام أو شبهة والحلال لا يفتل عن حاجته قال بهن العلماء فخص نفسه بما لا ليلان التعميط على نفسه كذا لا يعلمه والحدال لا تعلمه قال والذي يبي على المذهب أنه وأهله سرافي القوت والمجلس دون سائر المؤمنين من أجرة حرام وصارت نوب وعمل منزلة وفيهم تنور وشرا مكسب ودين سراج وغيره لمن المؤمن اه (قوله ولا يكره الخ) عبارة عن المعنى عارف في بدع المكاسب قال الغزالي حرمت خطبة منكر عليه في المجموع وقال مشهور المذهب انكره اذ لم يفرع مع انه في شرح مسلم جرى على ما قاله الغزالي اه (قوله أفضل المكاسب الزايدة) أي قول يبارك شربا في سبيل بالعلم اه غش (قوله القارة) أي لان الصباغ كالواقيس يكتسب بها اه معنى (قوله المترجعة) أي عيشة عيش مذبح في ابطن مذ كانه بالمجموع سواء كانت كراكتها بذهبها أو سائر المكاسب اه معنى (قوله وان أشعر) أي قوله كآله في النهاية والمعنى الاقرب اليه فذبحت وقوله وان طالت (قوله وان أشعر) أي نيت شعر (قوله بل يكره الخ) ظرف لقول المصنف يجعل الخ (قوله لو خرج) أي وأس الخنثى اه معنى قوله أو مستاصف على قوله وبه حكمة مستقرة (قوله كلام الامام) اعتدده النهاية والمعنى وشيع الاسلام فقالوا والافنا لا ولا وان خرج احد ذبح أم ميتا واضطر في فعلها بصدع جهازا طاولا سكن لم يعمل أو سكن فقتله كذا كره أو وجد وهو المعذور عليه لو أخرج أو سواه حكمة مستقرة لم يصدع حتى يخرج وان خرج أو سواه فذبحت أمه فسل انفسه لم يعمل كآمال طبعه كلام الامام وهو الاضطر فلا يقوى اه أقول ويظن ضعف ما قاله البغوي مما سذكره الشافعي عن البغوي الا في (قوله لانه) أي خلاف كلام الامام (قوله وغيره) أو وأب غيرا ابن الرمة (قوله فذبحت) مطلق على قوله خرج (قوله حل) أي لما ماتت عن حرم وجه أعطاه لعلام يعرفه من انفسه اه وقد يجيب بأنه لو حرم عليه بينه الا ان يقال لعله كان معاولا (قوله والذي في المجموع وحزم به في الانوار وغيره لانه لا يكره) كتب عليه هر (قوله بغير قد نيتة) ومنها عرفة المشاكلة (قوله حتى التصديق) هل ولو لغوا كل رقيق أو دابة أولا

كلوه ان نيتت فاخذ كآماله كآماله أي يرد كآماله التي أحاطت بها بتمالها ما لم يتم انفسه وفيه حكمة مستقرة ولا تشرط في دفعه لانه لو خرج وبه حكمة مستقرة كما يصح في الروضة والمجموع وان نزع فيه بانه مسلم قد واعد له أو ميتا كما ذكره البغوي وان نزع فيه كلام الامام دل وجع غير واحد لانه في النعت خرج كلام البغوي وغيره قال انه أثر بالحق قول فذبحت قبل انفسه جل لان المنفصل بعضهم حكم المنفصل كآماله لا بالاول أو نخر وجب في دفعه

لكن حركته حركته مذبح وان عالت بخلاف ما لوقى بطنها يضرب رؤسها ولا يكافه القاضي ونقله في المجموع عن الجويني وأتمروا عند  
الاذري وكذا الزكشي لكنه قام على ما فيه نظر قال الباقي وبالموجب يجب على المعلن ولو أوجب ألا كان ضرب بطنها لم يحل وبالم  
يكن عاقلة لا دم أو مضغف تين بمسورة (٢٩٠) كإقتضاه كلامهما ولو عاينصر حران الدار من على ما يثبت به الاستدلاله انما

بذلك أمعنى وأسنى ونهاية (قوله لكن حركته مذبح) أى فبطل اه سم (قوله وان طالت) بخلاف الظاهر  
ما مر أنفاس المني والاسنى والنهاية (قوله بخلاف ما لوقى بطنها الخ) أى فيصير اه سم (قوله قال  
الباقي) الى قوله كإقتضاه في المني الاقوله ولو أوجب ألا (قوله قال الباقي الخ) أى عطف على ما لم يتم  
انفسه الخ (قوله والا كان ضرب الخ) عطف على ما قبله من بطل على بطنها لو كان الجنين مضر كالفكر  
حتى يهتأ أمه فوجسيتها ليصل اه (قوله وما لم يكن الخ) عطف على قوله ما لم يتم الخ وليس من مقول  
الباقي (قوله أو مضغف) عطف على علقه (قوله على ما يثبت به الاستدلال) يعنى لو كانت من أدى اه معنى  
(قوله والتقسيد الخ) ولو كان لمذ كان ضواش حل كسائر أفعال المني ونهاية (قوله لم يضر) أى  
كان مضطراً (قوله وهو معصوم) الى قوله وتظهر في النهاية الاقوله ألو لم يتمكن الى المسن وقوله أو شر به  
(قوله فهو زناه الخ) أى كالأول بغيره أخذ ما بآنى (قوله أو ضوهمما) أى المرض الخوف وغيره الخوف  
(قوله من كل مبيع التميم) كزيادة المرض وطوله مذكور قال الزكشي وينبى ان يكون خوف حصول الشين  
الفاش في عضو ظاهر تكفوف طول المرض كإلى التميم معنى وروضع شره (قوله كسنة) الى المني  
المسي الاقوله أو شر به ونزله ان حصل الى ويكفى قوله مناه الى وظاهر (قوله ولو غلظت) ومئة السكب  
والخسر في مرتبة أخذ من اطلاقه اه عش (قوله أى غير العاصي الخ) حاكم من غير زناه لاجمع  
لما مر من خلافه الى هوهمما. ومن انه تفسيره فكان الاول اسقاط أى (قوله ونحوه) أى نحو السفر  
كأفاته كإلى عن الاسنى والمني عن الاذري (قوله وكذا خوف الخ) هذا داخل في قوله أو نحوهما  
الخ فالصريح به انهم قوم أو رد مخالف (قوله عن نحو المني) كالكروب اه معنى (قوله واختلف  
عطف على الجز (قوله وجعل) أى فقد اه عش (قوله ويكفى غلظت الخ) فنية ملاته لا يشترط  
في حصول الفتن الاتحاد على قول طبيب بل يكفى مجرد نية بامارة يد كهاو قياس ما في التميم اشتراط الفتن  
مسند لطيف مدلوله أو مفرقة الطلب اه عش (قوله حصول ذلك) أى الموت وما عطف عليه (قوله على  
السواء) أنهم له الخ والجمع كون الغالب السلاسة بجزئته اه عش (قوله لم يجر لها تمكينه)  
وأناف باحسانية في ان المفضل فيها الى نفس الحرم وتندفع به الضر وتوهمها لا ينسب الى الحرم  
واغلب الحرم وسيله له وقد لا تندفع به الضر وزاد بقصر على المنع بعد وطئها اه معنى (قوله واكروبه  
الخ) أى الزنا اه عش والاقوى أى الى ما ذكر من الزنا والواط (قوله شديد فيه أكثر) أى من الواط قاله  
عش وهو مخالف لقول الشارح كأنها بناء على الاصح الخ ولقوله السابق لا بعد وقوعه الخ فراجع  
(قوله كيجوز) الى قوله وتظهر في المني الاقوله أى الى ما غلظت وقوله أما المسكران وأما العاصي وقوله  
وتعنى موافق المني في النهاية الاقوله وتظهر الى أما الشرف (قوله لاسلم) أى الصالح اه معنى (قوله  
بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة اه سم (قوله أى كادى الخ) عبارة عن المني كشهادة جوار اه  
(قوله لكن حركته مذبح) أى فبطل (قوله بخلاف ما لوقى بطنها يضرب رؤسها) أى أى  
فيصير (قوله يكافه القاضي) كتب عليه هو (قوله من كل مبيع التميم) شامل نحو بضع البرعوى لزوم  
الأكلاف ونظر بطنها بل قد ينظر في لزوم خوف نحو الشين الفاضل في عضو ظاهر أيضا (قوله غير  
العاصي بسفره) قال في شرح الروض وكالعاصي بسفره مرافق لهم كالمشهور في ذلها كلال من  
ذلك حتى يسلمه قاله الباقي قال وقد ذكر ان المني والمسلمين ومنهم من اسقاط القتل بالتوبة كقول  
الصالحين قتل في قطع الطريق اه (قوله بخلاف ذلك) صريح في عدم الشهادة

بخلاف ظاهرها وتظهر ان الاضطرار لغير القوت والماله كسنة خشى بشر كها ما رى في جسد أحكام المنظر السابقة  
والا تميز (وقتل يجوز) كالجور الاستسلام للمسلم ونزق الاقليات هذا ما يثار طلب الشهادة بخلاف ذلك ولو وجبتم على مذبوحها أخرى  
لا يعلل أى كادى غير محرم فيها بغيره خيراً ومغلطه غير هاتين غيرهما في المجموع وأعراض الاضطرار مرفوعة أما المسكر

فلا يجوز تناوله لجوع ولا

عطش كاسر وأما العاصي

بفسر ونحوه فلا يجوز له

تناوله الحرام حتى يتوب

قال الباقيني وكذا سري

وحري حتى يسلموا نزل

سلامه وقاطع طريق حتى

يتوبوا ولا يظلموهين لا

تسقط قوته كزان

محض انه يأكل لانه لا يؤمر

بقتل نفسه وأما المشرع

على الموت فلا يجوز له تناوله

أضالته لا ينفعه ولو وجد

نفسه لا لزومه تقديمه

على الحرام (فان قوت) أي

ظن كيا هو ظاهر (سلام)

يحد قريبا) أي على قرب

بان لم يتشبح بخذو قبل

وصوله (الميزج - مرشد)

بالمهمة وهو المشهور وأو

المهمة (المرق) وهو بقية

الروح على المشهور والقوة

على مقابله (والا) يتوجه

(في) قول بيشم الخلق

الاية أي يكسر سورة

الجوع بحيث لا يسمى جائعا

لأن لا يجد الطعام ساعا

أما ما زاد على ذلك فخرام

فعلوا وشيع فمذهب على

الخلق لانه أكمل من تناول

محرم ولو كرها التفتون

أطاسقان لم يحصل منه

مشقة لا تتحمل عادة

(والا) ظهر سائق قضا

لانه بعده غير معتد نعم ان

توقف قطع لادبته هلكة

على الشيع وجوب بحث

الباقيني انه متى خشي

الهلاك ترك الشيع لزمه

وهو ما قلناه في قوله (الآن)

(قوله فلا يجوز تناوله لجوع ولا عطش) وحصل ذلك اذ لم يتنبه الامر الى الهلاك ولا امتنع شره باكتناب على  
المضطر كل المنتهيج من التوازي اذ كان سالما بخلاف المحرم به كالمضطر لا يستلزام كفه وتخرج عما  
قاله شره لا سافة لقمته (قوله كاسر) أي في لاشرية (قوله) أما العاصي بفسر ونحوه  
عبارة الغشني ويستثنى من ذلك العاصي بفسر فلا يباح له الاكل حتى يتوب قال الاذوي يشبهه ان يكون  
العاصي باقامته كالمضطر اذا كان لا يجد قوته على الاقمتون لهم يباح المنتهجين العاصي باقامته يجوز  
على غير هذه الصورة اهـ وفي سم بعدد كرملة الاذوي عن الاسني ما نصه يجوز على الشارح اراد  
ذلك بقوله ونحوه اهـ (قوله وقاطع طريق) أي قاتل في قطع الطريق معنى ذم اياه (قوله لانه لا يؤمر الخ)  
فتشبهه العلة ان المراد بقوله انه يأكل انه يجوز ان يأكل سم (قوله لزمه تقديمه على الحرام) أي وان  
لم تسدر ممة ثم يتطاعى من الحرام ما تندفع به الضرورة اهـ عش وقال سم يحتمل ان مراد بتقديمه  
ما يشبهه مقارنتها كان يضع قطع من الحرام على القمعة ويتناولها لهما اهـ ويقدم ذلك الاحتياط قول  
المفتي ويبدو وجوبه باقته مستلزم لغيره فلا يجوز له ان يأكل محاذ كحري باكله الحق الضرورة اهـ  
(قوله على قرب) أي القول المنتزعه وصدق النهاية الاقوله وبهذا في المتن وقوله وتنبه الى واذا قرئ في أي  
كان الى ونيد وقوله ورقيقهم (قول المتن الميزج) أي قطيعه من طريق أي لا يندفع الضرورة وقد يجد  
بعدة الحلال مفتي وأسن (قوله وهو بقية الروح) داخل وجهه التعير ببقية الروح انه قولنا أما به من  
الجوع عنزلة ذهاب بعض روحه الى جسمه فصرع الله الذي وصل اليه ببقية الروح مجازا والاقال روح  
لا تقترأ اهـ عش (قوله على المشهور الخ) عبارة الاسني والمفتي قال الاذوي ومن تبعه في طريق بقية الروح  
كما قاله جماعة فقال بعضهم انه القوت بذلك ظهر الثبات السد المذكور بالشين الخ معا بالمهمة وقال الاذوي  
وغيره الذي يخطفاه بالمهمة وهو كذلك في الكتب أي والمفتي عليه صحيح لان الرادسا على الحاصل في  
ذلك بسبب الجوع اهـ (قوله يتوجه) أي الخلط قريبا اهـ معنى (قوله لا يباح الاكل) أي في قوله ويجب  
في المفتي الاقوله تم الى المتن (قوله على ذلك) أي ما يكسر سورة ولو جوع بحيث لا يسمى جائعا (قوله ولا يشرع  
الخ) عبارة الثنا يقولون في حال امتناعه ثم فسروا الخ قال عش قوله في حال امتناعه لم يفتنه حيث لم  
يتمتع عليه تناوله أو امتنع لكن لم يقد بعد تناول على الحلال لا يجب عليه التقوى في كل نعماء ينافي ذلك  
ما تقدمه في أول الاشارة من قوله ويلزمه ككل أكل أو شرب أو جوع تقوى ما أطاقه كأي الجوع وغيره  
ولا نظر الى عدو وان لزمه تناول ولا تنافى في الباب من انتفاع به وهو محرم وان - ل ابتدأ مؤخر والسبب

(قوله) وأما العاصي بفسر ونحوه (قوله) شرح الروض قال الاذوي ويشبهه ان يكون العاصي باقامته  
كالمضطر اذا كان لا يجد قوته على الاقمتون ولهم يباح المنتهجين العاصي باقامته يجوز على غير هذه  
الصورة اهـ ويحتمل ان الشارح أراد ذلك بقوله ونحوه (قوله) قال الباقيني وكذا سري وحري حتى  
آخر الكلام عطف ذلك على قوله العاصي بفسر ونحوه يقتضي ان المراد بقوله ونحوه ما يصح جميع هذه  
الذكورات فلهذا ظاهر ما هو (قوله وحري) فتشبهه انراج الذي هو في قايسته ان يكون قصد القمعة العربي  
كاسلامه فقال في حقها حتى يسلم أو بعده ذمة (قوله) أيضا قال الباقيني وكذا سري الخ) عبارة شرح  
الروض عن الباقيني قاله كذا من ادق المصنفين وهو يمكن من إسقاط القتل بالتوبه كقولنا  
الصلاون من قتل في قطع الطريق اهـ وقوله وهو ممكن من إسقاط القتل بالتوبه كقولنا  
المحسن (قوله) لانه لا يؤمر بقتل نفسه) فتشبهه العلة ان المراد بقوله انه يأكل انه يجوز ان يأكل (قوله لزمه  
تقديمه على الحرام) يحتمل ان مراد بتقديمه ما يشبهه مقارنتها كان يضع قطعة من الحرام على القمعة  
ويتناولها معا (قوله) بان لم يتشبح بخذو واقتل وصوله) لعل المراد لم يتشبح بخذو واقتل وصوله بعد سدر المرق  
أما لو لم يتشبح بخذو كذا قد يكون سدر المرق فينبغي امتناع ما سدر المرق أيضا لعدم الحاجة البذل لا يتصور  
سدره حينئذ (قوله المرق وهو قتيال روح الخ) قال في شرح الروض كما قاله جماعة فقال بعضهم انه

فانذرع استبداد الاذرى ذلك وعين ان يجاب بعمل ماس من الوجوب على ما لو استقر في جرمه من انصل معه  
 خاصته لا يثبت بحيث لا يبقى في مقامه في جرمه فنعقد وماذا على خلافه اه انقول عبادة النفس سالتعن  
 الاشكال الاول وهي واذا وجد الحلال بعد تناول الميت ونحوها في ما اذا لم يضره كونه فوضعه في الامام  
 فانه قالوا ان كرو جل حتى شرب خيرا أو أكل عذرا فلعان يتقاه ماذا قدر عليه اه وهي كآثر شاملة  
 للشيء وما دونه وحال الاستناع وغيرها **(قوله أي محذور)** المراقى لكلامه السابق في شرح أمر مشغوقا  
 لكلام النهاية والمخفي في الموضعين أو بدل أي **(قوله أي محذور)** رتبهم هذا في وجوب الشيع على من  
 خاف نحو شرب فاحش في عضو ظاهر وطول مدة المرض وكلام شرح الروض في ذلك أيضا فاطالع وفيه نظر  
 راجعه اه سم أقول وفيه أيضا كلام المتبع والنهاية والمغنى **(قوله يحترم)** الى قوله وظاهر كلامهم في  
 المغنى **(قوله اذالم يجد ميتة غيره)** فان وجد ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلما حيث كان معصوما ولم يبين ما لو  
 وجد ميتة مسلم وميتة ذمى اه سم أقول لنا وجه انه لا يجوز كل الميت المسلم ولو كان المضطر مسلما كتابه  
 عليه المغنى وقد نوه عن ذلك الوجه من حيث لا يشع كمن يتسلم مع وجود ميتة ذمى صاحب القول الرابع  
 لا يتعلم نظره من القول بالرجوع **(قوله من ثم)** أي من أجل النظر لاحترام عبادة النهاية والمغنى ثم اه  
**(قوله لو كانت ميتة الخ)** يحتمل بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لا تسمى حيا فليعلم سم وعش **(قوله لا تمنع)**  
 لا اكلم الخ **(قوله لو لم يكن خلافا لبعضهم)** مر عش وانظر لو كان المضطر أشرف كان كان سورا والميت  
 اه بحري وسبأ في من سم ما يتعلق به زيادة تفصيل **(قوله أي الميت والمضطر)** **(قوله وعصمة)**  
 احتراز عن نحو ترك صلاة **(قوله لا فضيلة الميت)** أي بقوله العالم **(قوله وقيل ما الخ)** خلافا لنهاية **(قوله)**  
 وبصرو في عيسى والمضطر الخ أي اذا مات أحده دون الآخر اه عش **(قوله وهاذا غير محتاج اليه)**  
 الخ لكن اذا قلنا به فيقه تفصيل وفاقيه من مشايخنا وهو امتناع ميتة ذمى لا ينعقد على إقطعه وسلم في غيره  
 من سائر الانبياء جواز أكل ميتة غيره من سائرهم وأما ما عده فبني أكل الأفضل ميتة الفضول دون  
 العكس فان أسوأها فيقه نظر وبقي الجواز لان حرمه على أعظم بل بغيره الجواز أيضا عند التفاوت لان  
 الفضول على أحق بالاحترام من الأفضل الميت اه سم **(قوله واذا جاز أكله الخ)** أي الأذى الميت  
**(قوله كآثره الأذرى)** وقا للمغنى وخلافا لنهاية بقره ثم قد قلنا الأذرى بماذا كان محظورا والاوجه  
 الانحياز لطلاتهم اه **(قوله قتل مهادرا الخ)** لم يبقه عدم وجود غيره وبقي التقيدين بمنع قتله بغير

القرآن وذلك ظهر لك ان الشدائد كور بالشيخين المحمديين بالهمة وقال الأذرى وغيره الذي يحفظناه  
 بالهمة وهو كذلك في الكتاب المسمى عليه صحيح لان المراد سد الخلل الحاصل في ذلك بسبب الجوع اه  
**(قوله أي محذور رتبهم)** هذا في وجوب الشيع على من خاف نحو شرب فاحش في عضو ظاهر وطول مدة  
 المرض وكلام شرح الروض في ذلك أيضا فاطالع وفيه نظر راجعه **(قوله اذالم يجد ميتة غيره)** فان وجد  
 ميتة غيره حرم وان لم يكن مسلما حيث كان معصوما ولم يبين ما لو وجد ميتة مسلم وميتة ذمى اه  
 في كانت ميتة الخ يحتمل بعضهم ان ميتة الشهيد كذلك لا تسمى حيا فليعلم سم وعش **(قوله لا تمنع)**  
 لكن اذا قلنا به فيقه تفصيل وفاقيه من مشايخنا وهو امتناع ميتة ذمى لا ينعقد على إقطعه وسلم في غيره  
 من سائر الانبياء جواز أكل ميتة غيره من سائرهم وأما ما عده فبني أكل الأفضل ميتة الفضول دون  
 العكس فان أسوأها فيقه نظر وبقي الجواز لان حرمه على أعظم بل بغيره الجواز أيضا عند التفاوت لان  
 الفضول على أحق بالاحترام من الأفضل الميت **(قوله حرم نحو طهنة)** عبادة الروض ولا يطعن على الميت المسلم بل  
 الميت المتم كآثر شره وبغيره غيره أي بين أكله ما لم يصبوا أو مشويا **(قوله قتل مهادر)** لم يبقه  
 بعدم وجود غيره وبقي التقيدين بمنع قتله بغيره اذ الامام **(قوله قتل مهادر)** مر ذمور الخ  
 يحتمل ان الامر كذلك وان وجد ميتة غيره أي أحد من قوله السابق وأثر لا يخل أي كآثره في محترم  
 فيما ظهر بغيره اذا جاز كل ميتة غير الهتم مع وجود ميتة أخرى فليعلم ثم قد قلنا مع وجود غيره وبمحتمل

يخاف تلفه أي محذور رتبهم  
 (ان انصر) على سدر الرق  
 فيلزمه أن يتبع أي يكسر  
 سورا فاجع قطع لبقائه  
 الروح ويجب التزاد في  
 ربح وصول حلال والاحراز  
 بل قال التفصيل لا يمنع من  
 جعل ميتة تلوته ولو لم يكن  
 ضرورة (وله) أي العصور  
 بل عليه (كل آذى ميتة)  
 محترم اذ لم يجد ميتة غيره  
 ولو مطلقا فلا نوحمة على  
 أعظم ومن ثم لو كانت ميتة  
 نبي امتنع الا كمنها فاطما  
 وكذا ميتة مسلم والمضطر  
 ذمى وظاهر كلامهما أنها  
 حيت اعتد اسلاما وعصمة  
 لم ينظر لافضلية الميت  
 وقباضه أنهم ما لو احترازوا  
 لم ينالوا ذلك أيضا ونصور  
 في عيسى والمضطر صلى الله  
 على نبيما وعليهما وسلم  
 وهذا غير محتاج اليه الذي  
 لا يتقدر رأي غيره واذا جاز  
 أكله حرم نحو طهنة أي ان  
 كان محظورا كما جاز الأذرى  
 وقيل شارب ذلك بما اذا  
 أمكن أكله نياحا يؤيده  
 فليعلم بما دفع الضرر  
 يكون نحو الطبخ والشئ  
 (وله) بل عليه قتل مهادر  
 (نحو مودح في)



ورأى محسن ومجاهد بن تارك صلاة بشر طعون له عليه فودعن غير اذن الامام لعنوه ودمر هذا بطن ان هؤلاء لو كانوا مضطرا لم يجزى جعل  
أحد نبلا للعالم لهم (لاذى يومستان) لبعثتهما (وصى حري) واسأرت حربة لمرقتلها (قلت الأصح حل قتل الصبي والمرأة الخارجين) (بين)  
وكذا الخشن والمجنون وحرمة قتلهم (لا كراهة أعلم) لعدم عصمتهم وحرمة قتلهم انما هي (٩٢٣) لحق الغائبين ومن ثم لم يوجب كفارة

وبحث الباقين ان عمله مالم يستول عليه ولم الاحرم لانهم صاروا اولا فاعصوا من الغائبين وببحث ابن عبد السلام حربة قتل صبي حري مع وجود حري بالغ وليس لوالده قتل ولله مال كل ولا للسد قتل لانه ابن الزفة الا ان يكون النفس فيها كالحر في نفسه نظر ظاهر (ولو وجد مضطرا طعام غائب) ولم يجز بغيره (كل) وجوبا متعمدا بسد رقه فقط او بما يشبه بشرطه وان كان معسر الضرورة ولان الذم تقسم مقام الاصاب (وغيره) اذا قدر قيسان كان متوقفا مالا فله لحق الغائب وببحث الباقين منع كذا اذا مضطرا الغائب بشا وهو يحضر عن قرب وهو مضطرا اراد بالقر بآن يكون بعينه يتمكن من زوال المضطرا هذا دون غيره فبعضه على مجبور وكيفية مستقل وحضوره كحضوره وسببه كحضوره وبسبب الاضرار بالضرورة (او) وسد وهو غيرني طعام (ما مضطرا لرزقه بذله) (ان لم يفضل منه) بل هو اولى له بما يدينه انما يوجب عليه غيره

اذن الامام اه سم ثم كتب ايضا قوله قتل مخرجو مخرجو في الخ بمحتمل ان الامر كذلك وان وجد مستغفرا دعي بمحتمل تقبيله عاذا لم يجد مستغفرو بمحتمل ان يفضل بين من يجوز قتله بغير اذن الامام كالحر في قصو رفته واكسوان وجده مستغفرا لا دعي من لا يجوز رفته بغير اذن الامام فيقتضيه هذا مع وجود ما ذكره ان اذن الامام صار كن يجوز رفته بغير اذه (قول المتن حري) أى كمال بالذ كورة والعقل والبلوغ (قوله وزان محسن) الى قوله وليس لوالده في القتل الا قوله وبهذا الى المتن (قوله وزان محسن الخ) الوجه ان محله اذا لم يكن المضطرا اه سم (قوله من هذا الخ) لعل الاشارة الى جواز قتل من ذكره لا كلال (قول المتن حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض خالهم بغيره اه سم اقول وبغيره بحث ابن عبد السلام لا في (قوله فيه) أى في قتلهم (قوله وببحث الباقين الخ) عبارة انها لم يجز ذلك كما بعثه الباقين الخ (قوله ان محله) أى في قتلهم (قوله وجوه مقتضى الخ) اى ان كل من اضاع المال ولان الكفر الحقيقى لا يخلص من الكفر الحكمى وكذا يقال في شيئا من اى معنى اى من النسا والاعراب والارغام (قوله وفيه نظر ظاهر) عبارة النهاية والآخر ببطلانه اه (قوله وفيه نظر الخ) وذلك لان الامان حقن الدم لذلك فقط والام يلزمه كفارة فقتله فوجوبه ايدى ان عصيته ليست لجرم حتى السد لو صح ما قاله لم يعدم عصمتهم التعريف فقتله وبغيره كيا كل طعام الغير وكلامهم كالصريح في استماع ذلك اه سم (قوله مضطرا) الى قوله واما ما فضل في المعنى الا قوله وهو مضطرا وقضية على والى قول المتن وانما يلزم في النهاية الا قوله وكأنه هو اى اذا (قوله ولم يجز بغيره) فقدم مستوطعام غير الغائب على طعامه أى الغائب اه سم (قوله اوماته مشهورة) أى بان لم يحش بمخوفه اقبل وجود غيره اه عى وقوله بان لم يحش صوابه بان يحش الخ اسقاط لم (قوله وان كان الخ) أى المضطرا (قوله اذا قدر) أى عند الاكل اه عى وفي اسقاط مفهومه وقصو الاقر بتقيد عاذا لم يتنظم بيت المال وكان المال من الاغنياء رأيت ذكر في قوله اخرى ما وافق ما قلته كائنا (قوله فيتمه) أى في ذلك الزمان والمكان اه استوى وانى في الشارح مثله (قوله والاكتله) نعم نعمه فيمات الى بالمأخرة كما ذكر وفي المصنوع عليه ان ركضى اه معنى (قوله لحق الغائب) لعل الانسب الانصر الغائب ببارتلاسى لا تلازمه ما غيره بغير اذه اه (قوله) أى الولي وقوله سبع ماله أى المحصور وقوله الضرر ورد أى ضرورة المضطرا اه عى (قوله بدل) أى المالك (قوله فيجب على غيره الخ) ويشعر هذا ان من عصى على القتل على وسد او اضطر على القتل بغيره ونبوته اه معنى (قوله واما ما فضل الخ) ولو وجد مضطرا يتوجه ما يلقى أحدهما وتساوى بالضرورة

تقبيله عاذا لم يوجد مستغفرو يعرف بن مجرداً كاله المستغفرا المحرم وبين قتله لا كله وبمحتمل ان يفضل بين من يجوز رفته بغير اذن الامام كالحر في قصو رفته واكسوان وجده مستغفرا لا دعي من لا يجوز رفته بغير اذن الامام فيقتضيه هذا مع وجود ما ذكره ان اذن الامام صار كن يجوز رفته بغير اذه (قوله وتارك صلاة الخ) الوجه ان محله اذا لم يكن المضطرا اه سم (قوله حل قتل الصبي الخ) قال في شرح الروض اذا لم يجد غيرهم (قوله الا ان يكون القرن فيما) قالان حقن دما ناهما لاجل حل السد في ماله حتى لا يضع (قوله وفيه نظر ظاهر) وذلك لان الاصل ان حقن الدم لا يفي فقط والام يلزمه كفارة فقتله فوجوبه ايدى على ان عصيته ليست لجرم حتى السد لو صح ما قاله لم يعدم عصمتهم التعريف فقتله وبغيره كيا كل طعام الغير وكلامهم كالصريح في استماع ذلك (قوله ولم يجز بغيره) فقدم يتوجه ما عليه كإسائى في قوله

(٥٥ - (شروائى وابن قاسم) - تاسع) ايشاره على نفسه لو لم يغير طلبوا فى القاضى بان المنة لا يلاحد عليها فلا يقسم من امن هي بسدوا عرض بانها كسائر المباحات فذواليد عليها أن يملوه هو ظاهر وأما فضل عنه أى عن سد رقه كاجته الزكشي فله عليه وان احتج باليسا (فان آخر)

في هذه الحالة وهو من يصبر على الاضاعة على نفسه مضطراً (مستحباً) معصوماً (جائزاً) بل من اقوله تعالى ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة أما المسلم غير المضطرب والذي (٣٩٤) واليهبتموا الحق. مما للمسلم المهترع فخرج ما يشاؤون (أو) وجدوا طعاماً حاضر (غير مضطرباً) (٣٩٥)

أَتَيْكَ الْعِلْمَ الْعُلَامَ (أطعام)  
أَي سَدَقَ (مضطر) أَوْ  
أَشْبَاهَهُ بِشَرْطِهِ مَعْصُومٌ  
(مُسْلِمٌ أَوْ ذِي أَرْوَاحٍ سَائِلِينَ  
أَوْ أَوْلِيَاءِ أَسْتَحْضَاهُ كَمَا كُنَّا  
لَهُنَّ رِوَاةُ النَّاسِ وَكَذَا  
بِهَيْمَةُ الْغِيَرِ الْخَفِيَّةِ مُتَخَلِّفٍ  
تَحْصُورِيٍّ وَمُرْتَدٍّ وَزَانٍ  
يَحْصَنُ وَكَلْبٌ عَقُورٌ وَبِزْمَةٍ  
ذُخِّعَ شَاهِدٌ لَطَاعِمٌ كَلْبُهُ الَّذِي  
فِيهِ مَنَظُوعٌ يَجِبُ أَطْعَامُ  
تَحْصُورِيٍّ وَامْرَأَةٌ حَرِيْبِيَّةٌ  
أَضْطَرَّتْ أَنْ تَلْبَسَ عَلَيْهِمَا  
وَبَعْدَهُ وَلَا يَنْفَاقُ مِمَّا مِنْ  
سِلِّ قَتْلِهِ مَا لَا تَلْزَمُ لِقَاؤُهُ  
فَلَا يَنْفَاقُ بِأَحْقَارِهِمْ مَا هُنَا  
وَأَنْ كَانَتْ مَعْصُومَةً فِي  
أَفْئِدَتِهَا كَأَمَّا نَفَا (فَاتٍ  
مَنْعٌ) الْمَالِ الْغَيْرِ الْخَفِيَّةِ  
فِيهِ الْمَضْطَرُ مَطْلُوعٌ أَوْ لَا  
فِي بَرَادَةٍ عَلَى شَيْءٍ مَشْدُودٍ بِمَالٍ  
تَغَارَبَ (لَهُ) أَيْ الْمَنْطَرُ  
وَلَا يَلْزِمُهُ عَلَى الْمُعْتَدُونَ  
أَمِنْ (تَهَرُّ) عَلَى أَتْعَه  
وَأَنْ قَتْلَهُ لَأَهْلَادِهِ بِأَنْعَمٍ  
فَأَنْ قَتَلَ الْمَضْطَرُ قَتْلَهُ أَوْ  
مَاتَ حَوْاسِبَ اسْتَبَاحَهُ  
لَمْ يَصْنَعْ لَهُ لَمْ يَصِفْ فِيهِ  
أَعْلَا وَصْفَهُ كَلَامُهُمْ أَنَّ  
الْمَضْطَرُ الَّذِي قَتَلَ الْمُسْلِمَ  
الْمَنْعُ عَلَيْهِ يَنْتَقِيبُ  
إِلَيْهِ وَعَدِمَ حُلَّ كَلِمَتِهِ  
الْمُسْلِمَ بَلَاءَهُ لَتَقْتَرِبُ مِنْ  
الْمَالِ كَوَلِّ بَرَجَهُ وَهَذَا  
الْمُتَمِّمُ وَبَدَّلَ لِنَفْسِهِ بِعَصَانِهِ  
الْمَنْعُ يَصِفُ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ

حضر معه (والا يحضر

معه عوض بان غاب ماله

(٥) لا يلزم منه بمعام

اتساع الوقت بل بعوض

(نسبت) بمقدورين وصوله

البسه لان الضرر لا يزال

بالضرر قال الاسنوي ولا

وجعل جوب البيع نصية

بل الصواب انه يسعه حال

غيره انه لا يطالبه الا بعد

البسائه او رد بانه قد

يطالبه قبل وصوله له

مع غيره عن اثبات اصابه

فحسبه اما ان لم يكن له مال

أصلا فلا يلزم له جوب

الانجيل لانه لا حد للبسائه

يوجب البسه ثم فسده

العوض وأقره الغرض

ملكه كاننا كان وان

كان المضطر محجورا وقدره

عليه باسما فحينئذ منه

الضرورة وان لم يقدره أو لم

يضره (٦) بمثل النسي

وتبطله تقوم في ذلك الزمن

والمكان امامه حتى الوقت

عن تقديره وعوض بان كان

يقتدر ان يضره ما اطمع

بجائز يضره بين هذا وما لو

أوجر المضطر قهرا أو دهر

تخوم معنى عليه أو يحجزون

فانه البسائه بان مانع

التقدير هنا قام بالمضطر

لكونه عن التزام العوض

أو غيبة عقله حتى أوجره

فناصب الزامه بالبدل أو ما

في ذلك فالتامر ان منشأه

بل عن أمر خارج فلم يلزم

بشيء (ولو أطمع لم يذ كر

عوضا لا مع العوض) له

(قوله فلا يلزم منه بمعام) عبارة والى وضع شرحه فلا يلزمه أى ملكه بئله الابوض ولا يجوز ان يخلص  
مشرقا على الهلاك وقوله عفا ما أو أنزل أو وضعه ما بل يلزمه تخلصه بالأجر لأن لضي الوقت عن تقديره والاحرة  
فان اتسع الوقت لم يجب تخلصه بالأجرة كذا الذى قلنا فان فرض في تلك ضيق الوقت وجب البسائه بالعوض  
خلافه بين المستثنين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب وقال الاقرى انه لو جسدوا حتى قاله انقاضى أو  
الطبيب وغيره ما خصص عليه الامعوف والمجازى كلام الرضا لثاني اه زاد المصنف وهو الظاهر والفرق  
ان في اطعام المضطر بئله مال فلا يكف بئله بلا مقابل مطلقا بخلاف تخلص المشرى على الهلاك اه ومال  
البسه عس وفي سم بعد كره صلا والى وضع شرحه المذ كورضا فهو به يعلم ان الشارح حيث فسخها  
بالا تساع وقال فيما يلقى امامه ضيق الوقت الخ ما شى على التسوية بين المستثنين وكذا مر اه (قوله مع  
اتساع الوقت) أى لزوم البسائه اه عس (قوله بمقدورين وصوله الخ) قد يقتضى معونها التاجيل مع ان  
هذا الاجل مجهول والقياس فساد هذا التأجيل والبيع المقرين به والتمزام الصفة للضرر ووجهه بعد اه سم أى  
قينيى اه عس قد قرر من معن يعلم عاد تامندا الى وصول المضطر الى حاله (قوله قال الاسنوي الخ) وقال  
للمعنى (قوله انه يسعه) أى يجوز ان يسعه اه معنى (قوله ثم ان قدر الخ) ولجميع ما فى المتن والشرح  
جميعا عبارة انها توالى وضع شرحه ولو اشتراطه باكثر من غير مثله ولو باكثر مما يتعين به وهو فاعلى فتهره  
وأخذ من غير ذلك وكذا لو عجز عن قهره أو تسده (قوله ملكه الخ) أى وقد وقع عقد صحيح والام يلزمه  
زاد على القيمة ككله وظاهر وهذا قالوا الخالم بئله الا باكثر من غير مثله ينفى أن يتعالى في أخذه يسعه فاسد  
لثلا يلزمه أكثر من قيمته اه سم (قوله وان كان الخ) غاية وقوله وقد مر الخ جهة حاله (قوله وان كان  
المضطر محجورا الخ) أو كان عاجزا عن أخذ منته وقهره اه معنى (قوله وان لم يقدره أو لم يضره لم يلزمه  
الخ) قد يشكل بان من لماله يجب اطعامه على اقتضاها المسكين الا ان يقال لصورة المسئلة هناك مال  
الطعام ليس من الاضحية اه عس عبارة الجعبرى صه أى لم يرد عن التمسك ان كان المضطر قهرا فان كان  
قهره لماله أصلا فلا يلزمه البسائه بل لا يجب على أغناها المسكين اطعامه كالمسكين وقدّم اه يجب اطعامه على  
كل من قدّم منهم لثلا تارة كذا اه (قوله بمعام) وقاله انه والاسنى وخلافه المعنى يخلص (قوله فان  
له البدل) عبارة المعنى لزمه البسائه لانه غير متبرع بل يلزمه اطعامه اه اه لم يجبه ولمافس من الضرر بل على  
مثل ذلك فان قيل قد بان في المتن انه لو اطعمه ولم يذ كر عوضا له لا عوض فيكون هذا كذلك كقوله انقاضى  
وغیره اه يجب بان هذه حالة ضرر ووجهه فيها اه (قوله هنا) أى فى مسائل إيجار المضطر وقوله وأما

(قوله فلا يلزم منه بمعام الخ) عبارة والى وضع شرحه فلا يلزمه الابوض ولا يجوز ان يخلص بشرقا على الهلاك  
لضيق الوقت عن تقديره والاحرة فان اسم لم يجب تخلصه بالأجرة قال فى شرحه كفى الذى قلنا فان فرض في  
تلك ضيق الوقت وجب البسائه بالعوض خلافه بين المستثنين وهو ما نقله في الشامل عن الاصحاب كقوله  
الاقرى وقال انه لو جسدوا حتى قاله انقاضى كلام المجموع أو آخره الباناه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك فانه كالاصل  
عن انقاضى أبى الطبيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور لانه لا يلزمه البسائه بل لا يلزمه الابوض بخلافه في هذه  
يلزمه تخلصه بالأجرة وهذا المختصر الامعوف وشيئا أو عفا الله الخجازى كلام الرضا اه وه يعلم ان  
الشارح حيث فسخها بالاتساع وقال فيما يلقى امامه ضيق الوقت الخ ما شى على التسوية بين المستثنين وكذا  
مر (قوله بمقدورين وصوله الخ) قد يقتضى معونها التأجيل مع ان هذا الاجل مجهول والقياس فساد  
هذا التأجيل والبيع المقرين به والتمزام الصفة للضرر ووجهه بعد (قوله ثم ان قدر الخ) أى وقد وقع  
عقد صحيح والام يلزمه زيادة على القيمة ككله وظاهر وهذا قالوا الخالم بئله الا باكثر من غير مثله ينفى ان  
يتعالى فى أخذه يسعه فاسد لثلا يلزمه أكثر من قيمته (قوله وان كان المضطر محجورا وقهره أو لم يضره لم يلزمه  
الخ) انما شرى ولا يفتى ان لم يزل ولم العوض بذكر ما اذا لم يكن المضطر صيا فانه ليس من أهل الالتزام لكن قال  
البلقى يحتمل أن يلزم في هذا الما (٧) فافس من غير بض صاحب الطعام على بئله المضطر ولو صلا الاول

لتعريفه فان مرص بالاحتقار عوض طعمه قال القسبي وكذا الظاهر ثم ينتهوا ولو اختلفا في ذكر العوض صدق له الك بضم نون ومرة بيل الوجة  
 واقل القرض ما له تعلق بذلك (ولو وجد (٣٩٦) مضطربة) غير أي يتعمر (وطعم غيره) الغائب خالطه ذهب أنه يلزمه أي كماله انما بما حقه

بالنفس الاقوى من الاجتهاد  
 المبيع له مال الغير بلاذنه  
 أما الحاضر فان بئله ولو  
 بين مثله أو زيادة يتغابن  
 بها وهو معمول بذيلا سائر  
 عورته ان لم يتغافل  
 بغير بردا ورضي يتمسك  
 بغير المنة أو يتغابن بها  
 خلت ولا بقاءه هنا لا تمتنع  
 مطلقا (أو) وجد مضطر  
 (محرم) أو بالمرم (مينة)  
 وصدا جبالا حتى به لينة  
 ويضه وفيه نظر لان هذين  
 ليس نهما الا بغير م واحد  
 كائنة الا ان يفرض بان فيها  
 جزا مصلاتها (فالمذهب)  
 انه يلزمه (أكلها) لان في  
 الصدق م ذبها لا يقتضي  
 لكونه مستقروا جوبا لجزاه  
 وتحرير أكلها فيها تحرير  
 واحد فكأنك اشف من لى  
 وجد المحرم - لا لا يذبح  
 الصبد حرمته على الوجة  
 وان ذبها لان هذا يحرمه  
 عليه وحده فهو أشرف منها  
 لحرمته على العموم أو مينة  
 ولحم مبد ذبها محرم بغير  
 بينهما أو صيدا جبالا ومينة  
 وطعام الغير فانه مينة  
 أصحها عنها أو انشأوا لى بعد  
 محرم أو من بالمرم الامداد  
 ذبها أو كلة أو افتدى أو  
 ستة أكلها ولا ذبه أو صيدا  
 وطعام الغير أي كل الصبد  
 لان حق الله تعالى على

ثلاثا أي في مس ثمة ضيق الوقت من العقد (قوله لتعريفه) عبارة غيره حمله على المستأجرة لمقتضى الحاجة  
 لا سيما حق المضطر اه (قوله فان مرص) الى قوله نعم في النهاية لا يتاخره وصر الى المستنقوله والحق الى المنة  
 والحقه على الاوجه في المعنى الاما ذكر (قوله وكذا) اي لا يلزم عوض طعما اه معنى (قوله غير ينتها)  
 عبارة للفتى قريبنا بأحده أو تصدق اه (قوله فان اختلفا في ذكر العوض الخ) ولو اتفقا على ذكره  
 واختلافنا في قدره فالحال ان يشفعاه هما أو أحدهما أو الحاد كم ورجع الى المثال أو القمينة ولو اختلفا بعد  
 ذلك في قدر القيمة صدق الغارم اه ع (قوله صدق المالك الخ) لانه أعرف بكيفية بذنه - ففى وأسنى  
 عبارة النهاية إذ لو لم تصدق لغير الناس عن الطعام المضطر وأقصى ذلك الضرر اه (قوله أما الحاضر الخ)  
 هذا غير قول المتن السابق أو غير مضطرا لزمه طعام مضطرا لم يؤذى فان منع الخ لان ذلك في وجود طعام  
 الحاضر دون المستور وهذا في وجوده ووجود المستور أيضا اه سم (قوله أو يتغابن الخ) عبارة للفتى اما اذا  
 كان مال الطعام حاضر وامتنع من البيع أصلا أو بالمالا كثيرا يتغابن به فانه يجب عليه كل المنة في الاولى  
 ويجوز في الثانية توسع في الشراء بالزيادة قدر عليه اه وفيه بعد كمثل ذلك عن شرح الروض  
 مانع وقتي من امتناع الغيب من المالك ومقتضى موصى به الشارح كما يأتي لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب  
 البرلسي جملة شرح الجسنا مناه (فرع) اذا طلب المالك العوض مع القين كان الضار غير باين  
 الغيب والشرعوا بينهما وبين المستور لكن الأفضل الشراء منه عليه ما لم يجرى انتهى فلتأمل اه (قوله  
 هنا) أي فيما لو وجد المضطر مينة وطعام الحاضر (قوله مطلقا) أي بعوض ودونه (قوله وألحق به الخ)  
 الاخلاق في شرح الروض اه سم (قوله وتخبرم أكله) عطف على وجوب الجزاء م يجوز عطفه على  
 تحرير ذبها (قوله ومينة) أي لصيد أو غيره (قوله أصحها تعينها الخ) وقد يدعى على المتن بغيره (قوله  
 أو مينة) أي لصيد (قوله أكل الصبد) وما قاله في المتن وألحقه في بعض نسخ النهاية (قوله فرع) الى  
 قوله والعوض على المنة الاقوله بلغة الى المتن والى قوله متى قد صدق في النهاية (قوله هم الحرام الخ) ولو وجد  
 المرض طعاما أو غيره بضره ولو بزيادة منة فله كل المنة قوله اه نهاية زاد الفتى ويجوز للمضطر  
 شرب البول عند فقد الماء القليل لا عند وجوده لان الماء القليل اشرف من سائر الماء في الحاجة طارئة اه (قوله  
 ما تمس حاجته الخ) ظاهره انه لا يتعصر على سائر المرق المتقدم في المضطر من انه من اقراد المالك ان يقال لها  
 فيما ذال يوقع والبيع فكان الاقتصاد على سائر المرق واما من شأنه قرب الضرر اه سم (قوله  
 بلغة المصدر) احترزه عن أن يكون هكذا لا كله مطلقا على بعضهم عن أن يكون هكذا لا كله اه سم أي

أفيس اه وقضية التعليل ياه ليس من أهل الالتزام ان السفه كالصبي وكذا الجنون (قوله أما الحاضر  
 الخ) هذا غير قول المتن السابق أو غير مضطرا لزمه طعام مضطرا لم يؤذى وان منع الخ لان ذلك في وجود  
 طعام الحاضر دون المنة وهذا في وجوده ووجود المستور أيضا (قوله أو يتغابن الخ) عبارة لى حاجته  
 وكذا لو كان أي مال الطعام حاضر وامتنع من البيع قال في شرحه أصلا أو بالمالا كثيرا يتغابن به  
 وجب على المنة اه وقضية تعبيره بالوجوب امتناع شره المالك على ولا يلقى ما فيه من الظاهر انه غير مراد  
 الا لا يخرى في الالتزام المضطر الغيب حاجته وقضية أيضا امتناع الغيب من المالك ومقتضى موصى به  
 الشارح لكن رأيت بخط شيخنا الشهاب البرلسي جملة شرح الجسنا مناه فرع اذا طلب  
 المالك العوض مع القين كان الضار غير باين الغيب والشرعوا بينهما وبين المنة ولكن الأفضل الشراء  
 بغيره الجوهري اه فلتأمل (قوله وألحق به لينة ويضه) الاخلاق في شرح الروض (قوله أو صيد  
 أو طعاما لغيره كل الصبد) على الظاهر في شرح الروض (قوله بلغة المصدر) احترزه عن أن يكون هكذا

المستأجر المضطر مال الطعام وبذله ولو بين مثله كما هو ظاهر (فرع) هم الحرام الارض جاز ان يستعمل  
 منه ما تمس حاجته بدون اذله ان وقع معرفته أو بابه والاصول باليت المال لا ينفذ من ملقه وما يثبت فيه (والاصح تحرير قطع بعنه)  
 أي بعض نفسه (لا كله) بلغة المصدر وقع الهلاك منه  
 قول الفتى لكن رأيت بخط القيل لكن يابض بسير في السمع التي يابضها

(قلت الاضحية جواز) لما سببه ومما أوله اشبه بشرطه لانه قطع بعض الاشياء كل فهو كقطع دما كذا (شرط) أي سهل قطع البعض (فقد المنة وتوها) كعادهم الغير في وجدها ما كاه حرم ذلك فعلا (وان) لا يكون في قطعه خوف أصلا أو (يكون الخوف في قطعه أقل) منه في تركه كان مثله أو أكثر أو الخوف في القطع فقط حرم قطعه أو غلب خوفه في القطع عند أساوي الخطر من لاشها لم يزد ويقامه انزل شيئا ويحصل الشفاء وهذا غير وانفسا لا ينال الصلة فتصون بقية من ثم لو كان مراد (٢٩٧) قطعه فهو سلة أو دما كذا يجلها

حيث يجوز قطعها في سلة

الاختيار بالاول في البقية

(ويحرم قطعه) أي البعض

من نفسه (لغيره) ولو اضطررا

للمقد استباحه الكل هنا

نعم يجب قطعها لئلا

يحرم على من اضطر قطع البعض

(من معصوم) لاجل نفسه

(والله اعلم) لما ذكر

والمعصوم هنا من لا يجوز

قطعه الا على ما عفا المعصوم

كسري ورسوخا وب

وزان يحسن وتارك صلاة

فيجوز قطع البعض منه

لا يكون اعرض بصره

المارودي يحرم مثله

من تعذيبه برباه أخف

الضرر من وثق قدس على

قطعه حرم عليه كالمسا

(كتاب السابقة) \*

على نحو الخليل وسعي

الرهان وقد تدر باعدايل

ظاهر كلام الأوزري لها

موضوعة لهما فاعلم العطف

الآن عطف خاص على

عام من السبق بالسكون

أي التقدم وأما الضربك

فهو المال الذي يوضع بين

السباق كالقبض بالقرينك

ما يقبض من المال

(والمنافعة) على نحو السهام

من نضل يعني قلاب والاصل

بصفة اسم الفاعل (قوله) كلعالم الغير) شامل للقائب والمضار بالذلولي بالغين والمتجر وأساقفهم  
 اه سم وقد عني شوه للبال بالغير قوله الاتي في جسد الخ (قوله) يحصل الشاهد أي يتجر حصوله  
 اه معنى (قوله) متى قدر الخ (خاتمة) ترك النبط في الطعام المباح مستحب غايه ليس من مخرجات  
 السلف هذا اذا لم تدع اليه ساحة كقري الضيف وأوقات التوسعة كيوم عاشوراء يوم العدي فستب أن  
 ييسر فيهم أن أنواع الطعام اذ لم يقدر ذلك التماخر والتكاثر بل تطيب خاطر الضيف والبعال وقضاه  
 وطره مما يحب ثوبه وبسبب الحامن الأطعمة وكثرة الايدي على الطعام وكرام الضيف والخدم والحسن  
 على الاكل وليس قطعه ولا يكره في الطعام لاسانه قال الحلي قال الزركشي ويحل انكره اذا كان  
 الطعام لغيره فان كان له فلا سيما ولو دنيه به كالصبر وتكره ان يذوقه الشيع من الطعام لجلالها  
 فيمن الضرر ويحل في طعام نفسه اما في طعام غيره فحرم الا اذا فعله رضاه كأمري للوجه وبسبب أن يأكل  
 من أسفل الصفوة يكره من أعلاها أو وسطها وان يحمده لله تعالى كل في قول الجسدية هذا كثير اطبا  
 مما رواه كانه اه روض مع شرحه اذا لم يفي ومثله في عرض (تمة) في اعطاه النفس خطها من الشوائب  
 المباحة اذا هب كرها لا يردى أحد هاتفتها وقهرها كلاسق والثاني اعطاه فاستل على شاطها  
 وبهذه الروايتين والثالث قالوه والاشبه التوسط لان في اعطاه الكل سلاطه وفي منع الكل بلادة اه

(كتاب السابقة) \*

هذا الباب لم يسبق الشافعي روى الله تعالى عنه ما جد الى نصفه خاية معنى (قوله) على نحو الخليل) الى  
 قوله لانه ينفذ في المنى الاقوله وكالقبض الى المتن وقوله والله سابق الى المتن وقوله لا ية وقوله ويحاي  
 الى ما صدق وقوله وبه في النهاية الاقوله وكالقبض الى المتن وقوله لما ياتي في يكره وقوله فيرمل ذكر  
 الى المتن (قوله) وقد تدر أي الما ابتغى ما بهداه الى المنافعة (قوله) لهما أي ياتي على صدق على ما على  
 نحو الخليل واصل نحو السهام (قوله) عطف خاص على أي لشكته أكدته (قوله) بالري أي شوه لوه  
 باعداه اه عرض فاطلق السبب على السبب تدويره (قوله) بقصد التأهب الخ) سذكر كحسرتز  
 (قوله) السهام) ينبغي أن يكون مثله قتال الغداة وقطاع الطريق اه سدمر (قوله) بالري الخ) أي غير  
 ذوى الأعداء كما صرح به صاحب الاستقصاء في الاصح اه معنى (قوله) المسكين) قال الشارح في غير هذا  
 الشرع والواجب يجوز هالذي من كسب السلاح لهم ولانه يجوز لنا الاستعانة بهم في الحرب بالشرط  
 السابق اه وسأني خلافة هنا عن البلقين اه سم (قوله) أي يحرم الخ) أي عليهما (قوله) لا غيره  
 لكنتمكر ووساقتة على الله هو سوط لما تشرى الله تعالى عنها انما هي لبان أو لوز أو كفا القلبي  
 اه يحرم (قوله) أو تدعى كذا في الاتي والغني وعبارة النهاية وقد عصى اه أي خالفناوه  
 يجوز على انكره اذا كورة عرض (قوله) أكد) أي من الرهان (قوله) لا ية) يشمل (قوله) لانه  
 يرفع الخ) من عطف الح كمن على الدليل عبارة الغني والمعني فيمن السهم ينفع في السعة والضيق كواض

لا كاه عطف على بعضه من أن يكون هكذا لا كاه (قوله) كلعالم الغير) شامل للقائب والمضار بالذلول

ولو بالغين والمتجر وأساقفهم (كتاب السابقة) \*

(قوله) بالري المسكين) قال الشارح في غير هذا الشرع والواجب يجوز هالذي من كسب السلاح لهم ولانه

فهي ما قبل الاجاع قوله تعالى وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة مع انه على الله عليهم فسر بالري والله سابق ربح الخ الجيدة الى خمسة  
 أمال وغيره الى ميل (ها) أي كل منهما بقصد التأهب السهام (سنة) بالري المسكين لما ذكر دون السهام الخافى لعدم ناهلهم الهما أي  
 قهرهم باللاغيره على الاوحي لما ياتي في سابق عاشور بكره كراهة تدفع لمن عرف بالري تركه عليه من نذر الري ثم تركه فليس منا وقوله  
 معنى والمنافعة آكد لانه وبغيره السهام واداء كبروا وان زوا شير لكم من نذر كبروا لانه ينفع في الضيق والسعة

قال الزركشي ويبنى أن يكون فرضي كفاية لتمامها وسيلانها له ويعلم بانهم العاشرين لاجل النسخة والفرص: بل لاحتسان الاقدام والاصابة الذي، وكال فاعلمنا فالو ما يقصد به باع فاسان أو حرام قطع طريق غرامان (ويحل أخذ عوض علمها) لا لاجل اوقافه والى بانه وشرط باذنه لا فاقباله الملاقاة تصرف فينتج (٣٩٨) على الولد صرف شيء من مال المولى فيه لا يهيس منقطة لتعلم بخلاف تغلف صنعة أو نحو

ترآد وصح خبره السابق أي بالغض وقد نكر اللفظ خفا وأحرفا واصل (وضع المناجاة على سهام) عربية وهي النبل وعجمي فهي النشاب وعلى جميع أنواع القس والمسلات والابر (وكذا مزاريق) وهي رماح قصار (ورماح عطف علم على تلح (دوى باعجار) يبداؤ، قلاع (ومخنيق) بفتح اللام والجيم على الاشهر عطف خاص على عام (وكل نافع في الحرب) غير ما ذكره كالقرد بالسوف والرماح (على الذهب) لان كل نافع فيه في معنى السهم المنصوص عليه فله عوض و غيره وانما يحصل الرى الى غير الرامى امارى كل صاحبه فمراقطه لانه يؤذى كثيرا ويصعب ان لم يكن عندهما حشوف فيطلب على تخفهما سلامتهما والاصل اخذنا من قول المصنف في فتاويه في البيع وذا الصائد الحارثي ائمة اربع الناس في اعتمادهم وهو حافظ في صنعه ويسلم من هاتى طئنه واسنعه لهما ثم يؤخذ من كلامه هذا أيضا في أنواع الحب الخاطرة من الحذف

المحاصر بخلاف الفرس فانه لا ينفع في الضيق بل قد يضر له (قوله قال الزركشي الخ) آخره المقتضى (قوله) ويبنى أن يكون فرضي كفاية (الخ) والامر بالمساقة يقتضيه له معنى (قوله وسلطان له) أى العهد له معنى (قوله لاجل) أى أصل الجهاد (قوله ما يقصد به باع فاسان الخ) يجوز قوله بقصد التناهب للجهاد (قوله فاسان الخ) لان الاعمال بالناس له معنى (قوله غرامان) أى أمرك ومفكر وهناك قاسا على ما ذكره اه عش (قوله فيه) أى أخذ العوض (قوله بانه) أى العوض وأخذها وحده (قوله لاقباله) أى يجوز فى القابل أن يكون مضميا أو الصبي فلا يجوز العقد مع لانا مضايرته اه عش (قوله لاقباله) يفيدانه لا يشترط فيما طلاق تصرفه ويدخل فيه السبق وقضته صحته وقوله وعليه فيبنى أن يسمى في جهة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع اه سم (قوله فينتج على الوجه الخ) عبارة عن المقتضى والوضع شرحه وليس الأولى المساقة لقول المناجاة بالصبي عاله وان استفاد جميعا التعل نعم كان من أولاد الميرزة وقد راعق فيبنى كفاية الأذرى الجواز لاسيما إذا كان قد ثبت اسمها بالديوان وكذا في السبق الباع بالغا فسم الصلصة اه (قوله فيه) أى في تعلم المناجاة أو المباشرة (قوله وأخوه قرآن) أى كعلم اه نهاية (قوله وضع الخ) دليل للمتن كالموضع صرح صرح المقتضى وعليه ما تقدم قوله لا لاجل اوقافه بل منه (قوله النشاب) كرمات والواحد منه اه فاموس (قوله دوى) بالجيم بضمه اه معنى (قول المتن ومخنيق) أى الرى به اه معنى (قوله عطف خاص على عام) فيما لا يتحقق مع ان المناجاة ان لا يقتصر على بداء قلاع اه سم وعبارة الجيمى قوله باعجار الباعف للملاسة في بداء كقوله ومخنيق عطف على باعجار من عطف الخاص على العام من حيث كون المخنيق آلة الرى بالاجوار فتكون الباء افعاله عليه لا كانه فان عطف على بداء كان مفاعلا واه (قوله لا يتحقق ان اشكال سم على حاله ولا يؤول بذلك لان الباء في المعلوم عليه الملاسة وفي العطف لا كانه (قوله لان كل نافع الخ) فيما طار في موضع الاضمار عبارة النهاية بانه في معنى السهم الخ (قوله امارى كل الخ) أخرجه روى أحدهما فقط لصاحبه فيه نظر لوجود العلة اه سم (قوله غرام الخ) ويبنى ان مثل ذلك ما حرمته العادة في منمان الرى بالفر بداءه فخرم لما ذكره الشارح اه عش (قوله ولا) ومنه الباليون واذا مات موت شديدا وقوله حل أى حيث ألامال اه عش (قوله ولسته) عطف على اصطاء (قوله أنواع الخ) ومن ذلك ما ينفعه من يسمى في عرف الناس بالبالون ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة بالصناع فشكل ذلك جعل لهادنى الذى تغلب سلامته بل الصنيع المذكور وانصل في قول الشارح امارى كل صاحبه الخ اه سم عبارة عش ومن ذلك العب المسمى عندهم بالعب الورد اه (قوله في الحديث الخ) أى شرحه وقوله حلف الخ بداء الحديث وقوله هذا قال الخ يقول القول (قوله وتردد الأذرى الخ) عبارة عن النهاية والفرج بوجز الانتفاض لانه ينفع الخ قال عش وظاهر التعبير بالجواز الاباحة اه وقال سم ظاهره لوجمال اه (قوله في الحاق النشاف الخ) النشاف يجوز انما الاستعانة بهم في الحرب بالشرط السابق اه وسما في خلاصته هتان المقتضى (قوله لاقباله) يفيدانه لا يشترط فيما طلاق تصرفه ويدخل فيه السبق وقضته صحته وقوله وعليه فيبنى أن يسمى في جهة قبضه المال ما في قبضه عوض الخلع اه سم (قوله عطف خاص على عام) فيما لا يتحقق مع ان المناجاة ان لا يقتصر على بداء قلاع (قوله امارى كل صاحبه) أخرجه روى أحدهما فقط لصاحبه وفيه نظر لوجود العلة (قوله أنواع العب المنطرفة) من ذلك ما ينفعه من يسمى في عرف الناس بالبالون ومن ذلك ما يسمى في عرف العامة

بم الذين تغلب سلامتهم منها ويحل التفرج عليهم حيث ذوى يده قول بعض ائمتنا في الحديث الصحيح حدثوا عن بنى اسرائيل ولا حرج وقدر ايقابها كانت منهم أعاجيب هذا قال على حل جماع ثلثة الاعاجيب الفري جملة الصفة اه ومنه يؤخذ على جماع الاعاجيب والغرائب من كل ما لا يتفق كذبه بقصد الفرجين بل وما يتفق كذبه لكن صفة ضرب بالأمثال والمواظعة وتعليم لغو الشبهة على ألسنة آخمين أو حيوانات وتردد الأذرى في الحاق النشاف بالنافع المذكور لان كلاهما من على اصابعه

ثم جواز له ينفع في الحرب بحسبه حيث لم يكن فيه انصاف العرف عند اهل غزوة اذ قالوا من جرمه اثم الله يدعي العلاج  
وسرمانه والا كثر على حرمه مال (لا) سابعه مال (على كثره لجان) أي يجبن (٢٩٩) وهو خسرته يجنب قرأس (ربندق)

أي ربي يسد أو توس

(و-باحث) وغطى بجمه

اعتمد الاستعانة به في الحرب

وكان وجه هذا التقيد في

هذا لفظه أنه يتوكل منه

الضرر بل الموت بخلاف

نحو السباحة (وخطر فتح)

بكر أو فتح أو له المجرم أو

المعمل (وأنه ووقوف على

رجل) وكذا شاك على

الأوجه (ومعرفة ما يبدى)

من زوج أو فرد وكذا سائر

أنواع اللعب كما سبق

أو أقدم لعدم نفع كل ذلك

في الحرب بل أي نفعه ونفع

بقدره ما يغربل فيصاح

كل ذلك وتصرح بالعبري

بجواز اللعب بالتمام ومع

أصله الله على من سبق

عاشقته نسقته ومرة

سبقوا المحدث الموقر قال

هذه تلك (وتصعب المسابقة)

بعض (على خيل) وابل

فصل في ذلك وإن لم تكن مما

يسمى لها (وكذا لابل وبغل

وحمار في الأظهر) لعموم

الخصفوا لحظ في الخبر لكل

ذلك أما بعرض فيصعب

قطعا (لا) على بقسري

بعض وبه يعلم جواز

ركوب البقر ولا على نحو

مبارزة ديكه ومناجحة

كباش ولو بلا عوض اتفاقا

لأنه ممنوع فعل قوم لو

ولاهل (طبر وصراع)

كتاب المخاربه يقال نافقه تفاقا انصافا وبالذات أوقافوس (قوله خروج) أي قوله وتصرح في  
النهاية الاقوله وسرمانه وكذا في المسمى الاقوله ونحوه أي ربي إلى الموت وقوله وكان وجه إلى  
المتن (قوله خروج الخ) عبارة المسمى وتخرج بقوله وري بها جوار المراماة بان ربي كل واحد منهما الجرح على  
صاحبه فبما طلقا أو شاك الخ باليد يسمى العلاج والا كثر على عدم جواز العقد عليه (قوله  
وسرمانه) مكر ومع قوله السابق أماري كل الخ (قوله الخ) كره الكره الكره وأضاف الكره إلى  
صوبان لانها تضرب جهادها معوض عن لأم الكرامة التي هي الواو لان أصلها كره وكأى المصباح يحسرى  
ومضى (قوله خشية الخ) أي يضرب بها الصبيات الكورة اه يجبرى (قوله أي ربي الخ) عبارة المسمى  
وربي به إلى حفرة ونحوها وأما الرابي البندق على قوس فظاهر كلام الر وضحى حلها أنه كذلك لكن المنقول  
في الحادى الجواز قال الر كشي وقضى كلامهم أنه لا خلاف فيه قال وهو الأذرب اه وفي سم بدد كره  
مثله ما نصه والشارح مشى على الاول حيث قال أو قوس قال خشنا الشهاب المراسى وأما الرابي البارود  
فالو جحجواز لانه نكايه وأى نكايه انتهى اه عبارة عرض قوله يسد أو قوس التعبير به قد يشك  
بجسار من جواز المسابقة على الرابي بالهजार فان الرابي القوس بالبندق ممنوع من قال خشنا لا يادى ويندق  
وربي به إلى حفرة ونحوها والمراد به ما يؤكل ويلعبه في السد أما بندق الرصاص والعين فيصعب المسابقة  
عليه لانه نكايه في الحرب بأشدهن السهام رمل اه ويمكن جعل كلام الشارح عليان يقال ربي به  
لعمل المسمى اعتداهم به فيه اه (قوله المتن ونتم) أي بأن ياخذنا على وضعه في كفه ونظامه بقاءه  
بغير كفه ثم يدحجها إلى أصل الر طرف أصبع من أصابعه حتى يدخله في رأس ذلك الاصبع كما هو دأب  
أهل الشطرنج اه يجبرى (قوله شباك) أي الشباكة بالسد اه اسنى (قوله فيصاح كل ذلك) يدخل  
الطلس بقيد ويقعنه ان جواز سبب لان من الضرر وكذا يقال فيه بدون ذلك التقيد فلتأمل اه سم  
(قوله بعرض) أي غيره اه معنى (قوله وابل) أي قوله المتن بشرط المسابقة في النهاية الاقوله وبه يعلم  
جواز ركوب البقر وكذا في المسمى الاقوله ووقع إلى المتن وقوله نم إلى المتن (قوله تصعب) أي التحليل وكان  
الاولى التثنية (قوله فيصعب الخ) الاولى التثنية (قوله وابل) أي مفهوم قوله بعرض (قوله نحو  
مبارزة ديكه الخ) كالآلاف اسنى ومعنى (قوله من فعل قوم لو) أي الذين أهللكم الله بدفعهم اه  
معنى (قوله وقد يصعب) صلب المسمى قال ان قام بكسر الصاد ودهم من ضمها اه (قوله وما عرض الخ)  
استثناف بيانى (قوله كانه) بكسر الهمزة تصعب الكاف على شبيهه أي ثلاث مران كل مرة يشاء اه  
يجبرى (قوله فانه كان) أي كانه وقوله لا يصعب عنه المفعول وقوله حتى يسلم عطف على ربي وقوله  
فاسلم عطف على صرعه وقوله والخ وابل (قوله المشغل على اصحاب الخ) أي لفظا اه معنى (قوله

الضباع فكل ذلك على هذا الذي قلنا من ان الضباع لا يملك كره ودخل في قوله الشارح أماري كل  
لصاحب الخ (قوله ثم جواز) ظاهر ولو لم يعل (قوله ويندق) قال الر كشي الظاهر ان مرادهم الرابي  
الى حفره ونحوها بدليل قولهم لان الكره وان لا تنفع في الحرب قالوا الرابي به عن قوس فظاهر كلام  
الر وضو أمها كذلك وصرح به ابن الرقة ونفى الخلاف فيسكن المنقول في الحادى الجواز وقضى  
كلامهم أنه لا خلاف فيه وهو أثر ما انتهى والشارح مشى على الاول حيث قال أو قوس قال خشنا الشهاب  
المراسى وأما الرابي البارود وقالو جحجواز لانه نكايه نكايته انتهى (قوله كل ذلك) دخل الطلس  
بقيد وهو يقعنه ان جواز حيث لا يظن منه الضرر وكذا في الخيم بدون ذلك التقيد فلتأمل (قوله به يعلم)

بكسر أوه وقد يصعب بعرض فيه (في الاصح) لعدم تعلقه بما في الحرب بمصارعة على انه ليس له كره في قتال شاملا بل يقتصر على أبي  
داود انما كانت اير به غزواته كانه لا يصعب حتى يسلم ومن ثم لم يصعب عفا لم رد عليه ضمها بالابا عرض فيصعب جزم (والظاهر ان عقدهما)  
المشغل على اصحاب وقوله أي المسابقة والمناجحة

بعض منهما أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (الزم) كالأجزاء لكن من جهة استلزام العوض فقط وفيه في الأجزاء الصبيح هنا

بعض منهما) أي يجعل مقي وسم (قوله هنا) أي المسابقة والمتناضلة (قول المتناظر) أي إذا كره  
ليصبح بمقابل الظاهر القائل بأنه كعقد الجارية اه مفسر (قوله من جهة) أي متى لم يعرض العوض (قوله لا  
إذا الخ) راجع إلى المتناظر لا إلى قول الشارع ولا لا جاني الخ (قوله وقد التزم كل منهما) أي من  
المتعاقدين المتأخرين بينهما جعل اه مفسر يجوز ثم قوله وقد التزم أي في كل من ظهر العيب بعض صاحبه  
الفسخ ولا يقال إذا التزم كل منهما لم يصح الإجماع والعوض فلا يفتي الفسخ أهدهما يعيب العوض لأنه  
ليس له أن لا يتوكل بل قد يكون له أيضا أي أحدهما كما يعلم بحسب ما يأتي من قوله كان المتأخر أهدهما فلا يفتي  
لفسخه إذا العوض من قبل يتصور فخصه ببعضه ولا يفسخ إلا في غير ذلك (قوله لا أن يعقد من جهة) أي لا أن يعقد  
جهة لا يمنع الفسخ بالعيب نظير ما قاله في نحو شرط الرهن في العوض وعوضه شرع الرض ولكن كان العقد  
في غير ما لا يفسخ ولو يعيب انتهى اه سم وبذلك تبين أن قول عرض قوله كل منهما أي من الأجنبي واحد  
المتعاقدين اه سبق فلو دلل بمثله أو فهم جوع الاستثناء إلى المتناظر شرع جوعا وليس كذلك كما مر  
(قوله وأوضع الخ) قد شاق ما قبله (قوله أن تعرضوا) انظر ما هو ذلك العوض فان أراد العين المؤخره فهي  
ليست العوض وإنما العوض منفعتهما اه سم وقد يقال إنها في قوة العوض (قوله أما ههنا الخ) أي  
المتعاقدين المتأخرين وهو مجزئ قول المتناظر أحدهما (قوله مطلقا) أي ظهر عيب أم لا (قوله إلى الأثر) أي  
قبل المسابقة فتوقف سببه (قوله من متناول مطلقا) أي جاز في الرض فان امتنع المتناول من إتمام العمل  
حسب وكذا الآخر أي المتناظر أن توقع صاحبه ادراكه انتهى قال في شرحه الأثر شرط إصابة شخصين  
عشرين من فاضل أحدهما خمسة والأخر واحد ولم يبق لكل منهما إلا مائة مائة فاضل خمسة أن يترك  
الباقى انتهى اه سم (قوله ويستأنفاه قد) زاد المتناظر في واقعة الحال اه أي في الاستئناف في الفسخ  
فلا منافاة فيه وبين ما مر في كلام الشارع اه سددعي (قول المتناظر) شرط المسابقة) أي شرط وطها اه مفسر  
(قوله من اثنين) أي في قوله فان أي في المسمى الآخرة في أغلب إلى المتناظر وفيه وكذا في فبفتح وفي قوله وإطلاق  
النصر في النهاية الآخرة أي من قوله أي والأخر قوله أوسطه (قوله والموقف) قد يتوقف في الاحتياج  
إلى اشتراط علم الوقف والغاية مع اشتراط علم المسافة حصل بالمشاهدة إلا أن به الاشتراط على المسافة  
صادق بكونه باقيا معهما السابق وإن لم يستوعبها لكن هذا يقتضي الاستثناء من هذا الاشتراط باشتراط  
معرفة الوقف والغاية اه سم جواز ثالثة حتى (تنبيه) تدخل في إطلاقه لغاية يتصور أن الأولى أن تكون  
أما بتدوين الأسماء أو إتمامها أو مسافة شدة فان عليها مدة وعدة وأشهره الثلاثة فان بعد الأسماء أو إتمامها  
وقبله أن اتفق السبق عند هذا ذلك والافتقار ثمانية موضع كذا اه وهذه مائة من الأشكال المذكور

بعض من جهة أو من أحدهما أو من غيرهما (٤٠٠) (الزم) كالأجزاء لكن من جهة استلزام العوض فقط وفيه في الأجزاء الصبيح هنا  
نصفون دون الفاسد ورد  
بان المبرج وجوبه آخره  
المثل في الفاسد (الناظر)  
من جهة متخالف غيره  
كاللإلا في إيجاب العوض  
نفاذ جزاء على لزومه  
(فليس لأحدهما) الذي  
هو تأخره ولا لأحدهما  
المتأخر أيضا (فخصه) إلا إذا  
ظهر بعض عوض معين  
وقد التزم كل منهما كأي  
الأجرة ثم لا يجب التسليم  
هنا قبل المسابقة فطر  
شأنها بخلاف الجارية كذا  
فرق شارع وليس بالواضح  
وأوضح من شأن متعوضا  
يقضه مالا فلا من الإنباض  
قبل الاستئذان ولا كذلك  
هنا ما ههنا فلهما الفسخ  
مطلقة كأنهم إتمام ينظروا  
للعمل فيسألان اتفق  
المتناظر على الفسخ لأنه إلى  
الأثر لم يشبهه حتى ولا  
التزامه (ولا ترك العمل  
قبل شرط وجوبه) من  
متناول مطلقا وأن لم يكن  
أن يترك وسبق والأجزاء  
له لأنه ترك شرط نفسه ولا  
زاد أو نقص فيه) أي  
العمل (ولأن مال) المتناظر  
بالعقد وان واقعه الآخر  
الان يضاهو ويستأنف  
عقد (شرط المسابقة) من  
اثنين مثلا (علم المسافة  
بالترج أو المشاهدة  
و (الموقف) الذي يجريان  
منه (والغاية) التي يجريان  
الهماهذان لم يبق يعرف

والأمر شرط شي فخطب فيه العرف وعرفه المتعاقدين يجعل المطلق عليه كإياي (قوله)



في تناوبه (وتساو جماعتهما) فلو شرط تقدم أحدهما فيما أوفى أحدهما امتنع لان التصدير في السابق وهو لا يحصل مع ذلك ويجوز أن يعين غاية ان اتفق سبق سندهما ولا غاية أخرى عيناها بعد ذلك لان يتفصل انه ان وقع سبق في نحو وسط المدان فطعن الغاية لان السابق قد سبق جولا لئلا يلزم سبق بلا غاية (وتعين) الراكيين كرايين باخا ولا وصفو (الفرسين) شلا اشارة أو وصف سولان القصد امتحان سيرهما (ولهذا) يتعين ان عيناها لا عين وكذا الراكيين والرايين (٤٠١) كجانب فيمنع ابدال احدهما فان ما أوفى أو قطع بغيره فلا بد

(قوله في تناوبه) أي في المناهضة (قوله لان التصدير في السابق) عبارة عن المتنى والنهاية لان المقصود معرفة فروسية الفارسين وجوده في اليد ان يتوهل ليرفع فقاو المسافة لاحتتمل ان يكون السابق قرب المسافة لا لحزق الفارس ولا لفر اعتياده اهـ (قوله في نحو وسط المدان) يسكون السابق (قوله في السابق) ببناء المفعول (قوله بلا غاية) أي بلا تعين اهـ معنى (قوله ابدال احدهما) عبارة عن المتنى ابدالهما ولا أحدهما لاختلاف الغرض اهـ (قوله نعم في موت الراكيين) أي دون موت الراي عش وسم (قوله لكونه ملتزما) راجع للمنى (قوله وسر كوي) أي صلف على قوله هذا (قوله وعند نحو عرض أحدهما) أي الراكي والراي (قوله لئلا يظهر) راجع الى قوله أي الا لا (قوله لو كان قطعهما المسافة) في جبر كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتبولا لا اعتدال على السبيل وفي (قوله ان أوجه) أي المال (قوله لانه حينئذ لهما بقية لئلا) يتم في الاول اهـ وعلى الرض والنهاية الاول بانه كالبال جعل اهـ أي في نحو قوله لغير مادم كذا فكأن هذا المال السبي (قوله وسط المدان من جهة لغو) نفسه لا يشترط إمكان سبق كل واحد منهما وعش (قوله وعلى) الى قوله ومنه يؤخذ في المتنى (قوله من هذا) أي اشتراط إمكان السابق (قوله ومنه) يؤخذ في عبارة النهاية يؤخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد أوفى البخل حصارا اهـ (قوله ان الكلام) أي في نفسه بانه قد لا يكون أحد أوفى به حصارا سم على ج أي وهو اختلاف المعروف اهـ عش (قوله ونية المعلن) الى قوله أو ان سبق في المتنى الا قوله واحتق الى وركو جمعا (قوله برون المعلن) أي عبارة النهاية يتبينها وقد واصلت ويجوز كونه عينا ولا ينال الأمر جلا أو بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته أوفى لغيره توصف اهـ وإذا الغنى فلا يصح عقد بغير المال كسباب وان كان لاحدهما على الآخر كما في ذمتي وجعلاه هو جالب ناعا على جواز الاعتراض عنه وهو الرابع اهـ (قوله فان جهل) كذا في غير موصوف اهـ معنى (قوله وركو جمعا) وقوله واجتناب الخ وقوله واسلامهما الخ وقوله واطلاق التصرف فيهما على قوله هي المسألة (قوله لهما) أي للدايتين اهـ سدحمر (قوله كالجثة البقية) تقدم عن الشارح في غيره هذا الشرع خلافه اهـ سم عبارة الاسي قال البقيني والار جاعتا اسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفيه وقلة اهـ عبارة عش تقدم انها الاستعانة على الجمل المندوب فان قصد جملها فهو جملها وعليه فيمنع هذا القول بين المسلم والكافر ليعتقوى على الجمل المندوب اهـ وذكر ذلك أن بقصد المسلم التعلين الكافر لشدة حذقه فاهـ (قوله كاسم) أي في شرح وجعل أخذ عرض علمهما (قوله لالتنوي ويجوز شرط المال) أي اخرجاه

الموقف والغاية (قوله ويتعين الخ) عبارة شرح الرض فعملان المركوبين يتعينان بالتعين بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اهـ (قوله نعم في موت الراكيين) نعم في موت الراكيين مع وجودهما (قوله في السابق) ببناء المفعول (قوله بلا غاية) أي بلا تعين اهـ معنى (قوله ابدال احدهما) عبارة عن المتنى ابدالهما ولا أحدهما لاختلاف الغرض اهـ (قوله نعم في موت الراكيين) أي دون موت الراي عش وسم (قوله لكونه ملتزما) راجع للمنى (قوله وسر كوي) أي صلف على قوله هذا (قوله وعند نحو عرض أحدهما) أي الراكي والراي (قوله لئلا يظهر) راجع الى قوله أي الا لا (قوله لو كان قطعهما المسافة) في جبر كونهما بحيث يمكنهما قطعها بلا انقطاع وتبولا لا اعتدال على السبيل وفي (قوله ان أوجه) أي المال (قوله لانه حينئذ لهما بقية لئلا) يتم في الاول اهـ وعلى الرض والنهاية الاول بانه كالبال جعل اهـ أي في نحو قوله لغير مادم كذا فكأن هذا المال السبي (قوله وسط المدان من جهة لغو) نفسه لا يشترط إمكان سبق كل واحد منهما وعش (قوله وعلى) الى قوله ومنه يؤخذ في المتنى (قوله من هذا) أي اشتراط إمكان السابق (قوله ومنه) يؤخذ في عبارة النهاية يؤخذ بعضهم من ذلك اعتبار كون أحد أوفى البخل حصارا اهـ (قوله ان الكلام) أي في نفسه بانه قد لا يكون أحد أوفى به حصارا سم على ج أي وهو اختلاف المعروف اهـ عش (قوله ونية المعلن) الى قوله أو ان سبق في المتنى الا قوله واحتق الى وركو جمعا (قوله برون المعلن) أي عبارة النهاية يتبينها وقد واصلت ويجوز كونه عينا ولا ينال الأمر جلا أو بعضه كذا وبعضه كذا فان كان معينا كفت مشاهدته أوفى لغيره توصف اهـ وإذا الغنى فلا يصح عقد بغير المال كسباب وان كان لاحدهما على الآخر كما في ذمتي وجعلاه هو جالب ناعا على جواز الاعتراض عنه وهو الرابع اهـ (قوله فان جهل) كذا في غير موصوف اهـ معنى (قوله وركو جمعا) وقوله واجتناب الخ وقوله واسلامهما الخ وقوله واطلاق التصرف فيهما على قوله هي المسألة (قوله لهما) أي للدايتين اهـ سدحمر (قوله كالجثة البقية) تقدم عن الشارح في غيره هذا الشرع خلافه اهـ سم عبارة الاسي قال البقيني والار جاعتا اسلام المتعاقدين ولم أر من ذكره انتهى وفيه وقلة اهـ عبارة عش تقدم انها الاستعانة على الجمل المندوب فان قصد جملها فهو جملها وعليه فيمنع هذا القول بين المسلم والكافر ليعتقوى على الجمل المندوب اهـ وذكر ذلك أن بقصد المسلم التعلين الكافر لشدة حذقه فاهـ (قوله كاسم) أي في شرح وجعل أخذ عرض علمهما (قوله لالتنوي ويجوز شرط المال) أي اخرجاه

(٥١ - شرائع ابن فاسم - تاسع) الجنس لا التوعان وان وجد المكان للزوجان ان وجد المكان للزوجان يجوز بين بفسل وجاز لتناوب جماعته يؤخذ ان الكلام في بفسل أحد أوفى به حصارا (والعالم بالمال بالشرط) برز في اثنين ورسف للزوجين الغنة كالمري في اثنين فان جهل فسد واسبق السابق آخر التمثل وركو جمعا لهما فلو شرط جملهما ففسد واجتناب شرط مقصد كاطعام السبق لاجلها أو ان سقته لا يساقي شهر واسلامهما كالجثة البقية لان يجب عرض الجمل واطلاق التصرف في خرج المال فقط كاسم لان الاخر لما أخذ أو غير ما علم ويجوز شرط المال من غيرهما بان يقول الامام أو أحد الرعية من سبق منكافه في بيت المال

كذا هذا الخاص بالامام (أو) فله (على كذا) هذا عام فبهما خلافا لمن زعم تخصص هذا بغير الامام لما في ذلك من الحش على الفرض وسبقه بل  
 مالى فيه قرب وبسبب يؤيد مذنب ذلك (د) يجوز شرطا من أحدهما أن يقول أن سبقني فلا على كذا (أو سبقك فلاشئ) لي (عليك) أن لا يقلز  
 (فان شرطان من سبق بينهما فله على الآخر كذا لم يصح) ليرد كل بين أن يفتن أو يقر وهو الاعتقاد المحرم (الاجمال) بكافه مالى اركوب  
 وغيره (فرسه) مثلا للمعنى (كف) (٤٠٢) تثبت أوله أى مساو (لفرسهما) ان سبق أحدهما هو ان سبق لم يفرم شيئا وكأنه

حذف ههذان أمه لغيره  
 من لفظ الحمل المختلر  
 للغير المعجم من أدخل فرسا  
 بين فرسين وهو لا يؤمن أن  
 يسبق قليس بقمار ومن  
 أدخل فرسا بين فرسين  
 وقد آمن أن يسبق فهو  
 قمار فإذا كان قمارا عند  
 الامن من سبق فرس الحال  
 فقد عدم الحمل وأولو قوله  
 فيه بين فرسين للغالب  
 فيجوز كونه يوجب أحدهما  
 ان وضياو الاثنين التوسا  
 ويكنى بحمل ولسددين  
 أكثر من فرسين فالنتيقي  
 المني على طبق الخبر وحى  
 محلا لانه أصل العوض  
 منها ما اذا لم يكافئ فرسه  
 فرسهما فلا يصح تظهير  
 (فان سبقهما أحدهما لباين)  
 سواء أبا أمعا أو مرعا  
 (وان سبقهما معا) ولم  
 يسبق أحد فلاشئ لأحد  
 وان يامع أحدهما وان  
 الآخر (فان هذا) الذى  
 جاءه معه (لنفسه لانه)  
 يسبق (والاخر لاجمال  
 والذى معه) لانه ما سبقه  
 (وقيل للحمل فقط) بناء  
 على أنه محمل لنفسه فقط  
 والاصح أنه محمل لنفسه  
 وغيره (وان يباه أحدهما  
 ثم الحمل ثم الآخر) أو سبقا معا  
 لهما فليس من كلامه كجس  
 صاحب أولهما وانها  
 لا يبعد في السابق  
 هو من لو كانا اثنين فقط

في المسابقة قوله من غيرهما أى التسابقين اه معنى (قوله كذا) لقوله وكأنه في النهاية الاقوله خسلافا  
 الى لما في ذلك (قوله هذا خاص بالامام) ويكون ما يفر جمن بيت المعلن سهم الماصل كما قاله الباقين اه  
 معنى (قوله ان يفر) واقفه المني (قوله لما في ذلك الخ) أى وانما هذا الصل الشرط لما يفر من التفرض  
 على زعم الفروسة اه معنى (قوله مذنب ذلك) أى بذل المال اه عش (قوله ويجوز) الى قوله وكأنه  
 في المني الاقوله بكافهما الى المني (قول المتن وسبقك الخ) الاولى وان سبقك الخ (قوله اذا قلنا) بكسر  
 الغنة اه عش (قول المتن فان شرط) أى شرطان في عقد المسابقة قوله لم يصح أى هذا الشرط اه معنى  
 (قوله بكافه مالى اركوب الخ) لعل المراد فى الخذ به (قوله وغيره) أى كالى حلى ومساو انما هما  
 فى الوصف والغاية اه معنى (قوله مثلا) أى فكل ما تصح المسابقة عليه كذلك اه معنى (قوله)  
 (المعنى) نشترط أن يكون فرسهما عند العقد كترسهما اه معنى (قوله ان سبق) أخذ ما للمعاوان  
 سبق لم يفرم اه لا بد من شرط ذلك في صلب العقد اه حلى زاد الغنى فان شرط ان لا يباخذ لم يجر اه  
 (قوله من افنا الحمل) أى قول المصنف فان سبقهما أخذ المعلن (قوله فينتد) الى قوله وكانوا عشرة فى  
 النهاية الاقوله واعتد الباقين الاول (قوله فينتد) أى حين اذ وجد الحال (قوله الصبر الخ) زفر وجهه  
 بذلك عن صورة القمار اه معنى (قوله من أدخل فرسا الخ) عباده شرح الرض وغيره من أدخل فرسا  
 بين فرسين وقد آمن أن سبقهما فهو قمار وان لم يامن أن سبقهما فليس بقمار وجه الدلالة انه اذا علم ان  
 الثالث لا يسبق يكون قمارا اذا لم يكن معهم الثالث فلو بان بان يكون قمارا انتهت اه بسم (قوله وهو)  
 لا بد من الخ بوفى النهاية بلا من الخ بالهزم بدل الواقع لشدتي قوله وهو لا يامن أن سبق هو يباين  
 والفعل وبناءه يسبق للمفعول عكس ما سبقنا في قوله وقد آمن أن سبق فانه يباين آمن للمفعول وبناءه  
 يسبق للفعل بل مطابق الرواية الاخرى وجه الدليل فليتمل اه أقول لماذا كره في الاول ليس يمتنع من  
 حيث المعنى والاستدلال (قوله وتوله) أى صلى الله عليه وسلم (قوله ان يفر) أى ان يفر (قوله وكفى بحمل واحد الخ)  
 الى المتن فى المني الاقوله فانتدبقتى المتن على طبق الخبر (قوله أصل العوض الخ) يجوز المعنى بكسر الام  
 من حال المنتدب جله - دلالاته بحال المقدور يفر وجهه عن صورة القمار المحرم اه (قوله اما انما يكافئ)  
 الخ عبارة لاسي فان لم يكن فرسهما كافيا لفرسهما بان كان ضعيفا يقطع بقطعه أو فارها يقطع بقطعه لم  
 يجر اه (قوله تظهير ماس) أى فى شرح وامكان سبق كل واحد (قوله سواء) الى قول المتن ويشترط في  
 الغنى الاقوله اثنين الى ثلاثة وتوله وقيل الواو ثروا ان يبعه عليه (قول المتن وان سابق ثلاثة تصاعدا) أى  
 وبأخذ المال لغيرهم اه معنى (قوله من رابع) الاول من أجنبي (قوله والاصح فى الروضة كالشرح حين الصفة)  
 وهو المنتدب نهاية ومعنى ومنهج (قوله فسد) فيوقفه فى الثانية بلان كلا يجهتدان لا يكون ثالثا مثلا اه

ثم الحمل ثم الآخر) أو سبقا معا  
 لهما فليس من كلامه كجس  
 صاحب أولهما وانها  
 لا يبعد في السابق  
 هو من لو كانا اثنين فقط

وشرط للثاني مثل الاول اذ لا يتوقف شرط الثاني اكثر من الاول فلو شرط لثاني (د) فاشترط لثاني (دونه) أي الاول يجوز في الاصح لان كلاهما قد ان يكون اولاً يجوز بالاكتفاء كقولنا عشرة قسرة لكل واحد (٤٠٣) سوى الثاني مثل اودون من قبله يجوز في

سم (قوله الاول) أي ماقى المتن من الفساد (قوله الثاني) أي منهم اه معنى (قوله أي الاول) أي أتى منه اه معنى (قوله سوى الاخير) ويجوز ان بشرط بدون ما شرط لمن قبله في الاصح اه معنى وشيخ المنهج (قوله سائر أي في الاصح اه معنى (قوله على ما في الروضة) تقديم عن النهاية والمعنى والمنهج اهتمامه (قوله وكل ذي خف) أي قوله وبشرط للمناظرة في النهاية الا قوله وقيل أي أو أثر (قوله عند اطلاق العقد) أي تجل في الروضة فان شرط في السبق أقدم لهما معلوماً فلا يحصل السبق بما لا يخدم اه معنى ونهاية (قوله اعتباراً) أي العنق (قول المتن وخيل يعني) اه اعتباراً والعنق دون الرأس اه سم (قوله ولو اختلف طول عقدهما الخ) يتأمل هذا يعلم ان الاعتبار في تساوٍهما في الموقف تساوٍ في قوائمهما المقدمة اه سم (قوله فسبق الاطول الخ) عبارة الروضة وان اختلفا فان تقدم أحدهما اعتقافاً فهو السابق وان تقدم الآخر نظر ان تقدم بقدر زيادة الملققة فادوم فائس سابق وان تقدم ما كثر سابق انتهت وبما لا يعلم ما في معناه اه سيد عن (قوله بعض زيادة الاطول لا كلها) فتمتية لا يضمن تقدم صاحب الاخير بقدر من الزائد ويجوز ذلك القدر والظاهر انه غير مراد بل الشرط ان يجاوز قدره فتمت عنق الاطول فتي زاد ويجوز من عنقه على قدر من عنق الاطول عد سابقاً اه عش (قوله المتن وقيل بالقوائم الخ) في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف بأثر المبدان وان التساوٍ في الانسداد به يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن فلهذا كانا بعد ان احصا قوائمنا انتهى وقد يقال ما لمكان ان الاعتبار في الابتداء معلوم يعتبر في الانتهاء اه سم (قوله أي الاول والاول) أي ونحوهما اه معنى (قوله والعبرة) أي في قوله وعثر مكر ومع قوله السابق عند الغاية (قوله عند الغاية لا قبلها) فلو سبق أحدهما في وسط المبدان ولا أثر في آخره وهو السابق نهاية ومعنى (قوله ولو عثر الخ) أي أحد المركوبين اه معنى ويبنى تعليق صاحب الفرس العار في ذلك عش (قوله أو ساحت) أي غلقت له عش (قوله أو وقف لمرض) عبارة وانها بدأت وقف بعد مرض ونحوه وتقدم الآخر لم يكن سابقاً أو بلائه فسبق لان وقف قبل أن يجري اه وإذا غلقت راسين جعل فسبق في الغاية ياخذها السابق يظهر سبقه اه (قوله المتن ويترط للمناظرة الخ) فصوره فلهذا أن يعقد على راسين من متلائف نعل منها باصاصة خشن مثلاً في العوض اه سم (قوله أو العدا والمشر وط الخ) أي كضمة اه معنى (قوله من عدد معلوم) أي في قوله فلو شرط الخ المفهوم من هذا الأمر والذي هو ان كل واحد من عدد ما ليس المراد يسبق أحدهما باصاصة العدد للمشر وط أن يصيبه قبل الآخر وان أصاب الاخر في ذلك العدد كان يرى أحدهما مضطراً فاصابها النجسة لا يرى ثم روى الاخر عشرة فاصابها النجسة الثانية قبل المراد ان يصيب أحدهما ذلك العدد من القدر المراد دون

يجتهد ان لا يكون ثالثاً مثلاً (قوله يعني) اه اعتباراً والعنق دون الرأس (قوله ولو اختلف طول عقدهما فسبق الاطول والأقصر الخ) يتأمل هذا يعلم ان الاعتبار في تساوٍهما في الموقف تساوٍ في قوائمهما المقدمة (قوله وقيل بالقوائم) في الزركشي عن البسيط ان الامام خص الخلاف بأثر المبدان وان التساوٍ في الانسداد به يعتبر بالقوائم قطعاً وان ذلك حسن فلهذا كانا بعد ان احصا قوائمنا انتهى وقد يقال ما لمكان ان الاعتبار في الابتداء معلوم يعتبر في الانتهاء اه سم (قوله ويترط الخ) عبارة المنهج وشرط المناظرة بيان بأثر وجود راسين أو اصاصة وقد عرّض واراد فاعه ان لم يتغير عرف لهما بل في الخ انتهى فصوره عند المناظرة ان يعقد على راسين من متلائف نعل منها باصاصة خشن مثلاً في العوض (قوله هو أي ان يبدأ أحدهما باصاصة العدد المشر وط اصاصة من عدد معلوم كعشر من كل عشرين أو تساوٍهما في العدد المراد باليس من استواء في الإصابة فلو شرط الخ المفهوم من هذا الأمر والذي هو ان كل واحد من عدد ما ليس المراد يسبق أحدهما باصاصة العدد المشر وط ان يصيبه قبل الآخر وان أصاب الاخر في ذلك العدد كان يرى أحدهما مضطراً فاصابها عشرة فاصابها

فيها (بيان ان الراسين بقدره في ان يسد) بضم الهاء أي يسبق (أحدهما باصاصة) الواحد أو (العدد المشر وط) ما يضمن عدد معلوم كعشر من كل

الـ "توكان يرى أحدهما قدرا سواء كان القدر المعلوم كالعشر من في المثال أو بعضه كعشرة قديمة بسبب  
في خمسة من يرى الآخر ما له الأول من العشر من أو العشر فلا يصيب خمسة منها بخلافه أصابها لو أن  
كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المسمى وكان أصابة الأولى في الخمسة الأولى منه فلهذا لم يمتنع ما يتوهم  
شأن من لفظ المبادر والسبق اه سم (قوله مع استوائهما في العدد المسمى) أي الذي وما صاحبه  
لا العدد المشرط و به بدل قوله الآخر أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة اه سم  
(قوله أو الباس الخ) عطف على استوائهما الخ (قوله فلا شرط الخ) هذا التنبيل صريح كما ترى في أنه  
مع كون الشرط السابق بخمسة من يرى كل عشرة وتغير أحدهما بأصابتها بخمسة منها فهو التنازل وإن  
أمكن الآخر أصابة الخمسة في روسيا العشرة السابقة من العشر من فتأمل به نظر لك حتمًا قلناه في الحاشية  
الآخرى أنه المعلوم من هذا الكلام اه سم (قوله أو عشرة الخ) فبضم هذا أن الثاني لوري من  
العشرة مستقلة يصيب فيها شيئا فبضم الأول وإن لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك  
رأى اه سم (قوله والأفلا) أي وأن أصاب كل منهما خمسة فلا ناضل منهما اه معنى وقوله فان  
أصاب أحدهما خمسة عشر من الخ و لعل الخامسة من الأصابات إنما حصلت عند تمام العشر من أو الأفلا  
حصل قبل فهو ناضل لأنه قد عايناه بدر أصابة العدد المشرط مع استوائهما في العدد المسمى فتأمل  
اه رشدي وهذا يخالف ما مر من سم أول في القولة الطولية (قوله للمتن وأجماعة) أي بيان أن المسمى  
في المناظرة بمحاكاة اه معنى (قوله بتدبير الطاه) أي قوله ويشترط في المعنى (قوله كعشر من من كل)  
أي كأن يقولوا كل منا يرى عشر من مثله اه معنى (قوله فتأمل لا تنر) فيستحق المال المشرط في  
العدد ولو أصاب أحدهما من العشر من خمسة لم يصيب الآخر شيئا فهل يقال الأول ناضل أو لا تنبيل ثم  
انتقض هذا المحاجة لأنه لا تقابل ولا طرح وإن قيل لا حاجة إلى ذلك وقضية كلامهما هو الشرط الناضل  
بواحدة وطرح المشترك أنه لا يكون من صور المحاطة لأن الواحد ليس بعدد وليس مراداه اه معنى (قوله  
بيان ما ذكر) أي من كون المسمى بأدلة وأجماعة بمعنى وعش (قوله ويجعل على المبادر) كان  
يقول تنازلت على كل لوري كل من عشرين من ومن أصاب في خمسة فهو ناضل فان هذه الأصبة خمسة  
لأن يكون معناه أن من أصاب في خمسة قبل الآخر أو زيادة على الآخر فتفضل على المبادر اه يصح  
الخمسة الأولى ثم يرى الآخر العشرة فأصابتها الخمسة الثانية بل المراد أن يصيب أحدهما ذلك العدد من  
القدر المسمى دون الآخر "توكان يرى أحدهما قدرا سواء كان القدر المعلوم كالعشر من في المثال أو بعضه  
كعشرة قديمة بسبب في خمسة من يرى الآخر ما له الأول من العشر من أو العشر فلا يصيب خمسة منها  
بخلافه أصابها لو أن كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المسمى وكان أصابة الأولى في الخمسة الأولى منه  
فتأمل فلهذا لم يمتنع ما يتوهم خلاف من لفظ المبادر والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المسمى) أي الذي  
وما صاحبه لا العدد المشرط وطو به بدل قوله الآخر أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة  
وشيرهما (قوله فلا شرط الخ) هذا التنبيل صريح كما ترى في أنه مع كون الشرط السابق بخمسة من عشرين  
لوري كل عشرة وتغير أحدهما بأصابتها بخمسة منها فهو التنازل وإن أمكن الآخر أصابة الخمسة في روسيا العشرة  
السابقة من العشر من فتأمل به نظر لك حتمًا قلناه في الحاشية الأخيرة أنه المعلوم من هذا الكلام (قوله أو  
عشر) فبضم هذا أن الثاني لوري في العشرة مستقلة يصيب فيها شيئا فبضم الأول وإن لم يستوف الثاني باقي  
العشرة ولا مانع من التزام ذلك (قوله مع استوائهما في عشرين) أي على ذلك التقدير (قوله وهي  
أن تقابل أصابتهما الخ) قاله الزركشي وأورد بعضهم هنا أسئلة الأول لو أصاب أحدهما من العشر من  
خمس قبل يصيب الآخر شيئا فهل ينزلي مع أنه لا محالة ولا طرح لعدم الاشتراك أن قبل ثم انتقض عند  
المحاطة الثاني لو أصاب الآخر واحد قبل يكون الأول لأن الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعدد طرح  
المشترك فضل شيء من غير نصين لم يجوز و يكون بمحاكاة اه وسأله هذه الأسئلة أنه اعتبر في المحاطة

مع استوائهما في العدد المسمى  
أول الباس من استوائهما  
في الأصابة فلا شرط أن من  
سبق خمسة من عشرين  
فه كذا فرى كل عشرين  
أو عشرة وتغير أحدهما  
بأصابة الخمسة فهو الناضل  
والأفلا أن أصاب أحدهما  
خمس من عشرين والآخر  
أربعة من تسعة عشر  
نحو أن يصيب في الباقي  
أو لا تنبيل الباس من  
الاستواء في الأصابة مع  
استوائهما في عشرين  
(أو بمحاكاة) بتدبير الطاه  
(وهي أن تقابل أصابتهما)  
من عدد معلوم كعشرين  
من كل (أو بطرح المشترك)  
بينهما من الأمابان (فن)  
زاد) منها واحد أو  
(بعدد كذا) تكس  
(فتأمل) لا "توكان يرى أحدهما قدرا سواء كان القدر المعلوم كالعشر من في المثال أو بعضه كعشرة قديمة بسبب في خمسة من يرى الآخر ما له الأول من العشر من أو العشر فلا يصيب خمسة منها بخلافه أصابها لو أن كانت هي الخمسة الأخيرة من العدد المسمى وكان أصابة الأولى في الخمسة الأولى منه فتأمل فلهذا لم يمتنع ما يتوهم خلاف من لفظ المبادر والسبق (قوله مع استوائهما في العدد المسمى) أي الذي وما صاحبه لا العدد المشرط وطو به بدل قوله الآخر أو عشرة ومثل ذلك في شرح البهجة والروضة وشيرهما (قوله فلا شرط الخ) هذا التنبيل صريح كما ترى في أنه مع كون الشرط السابق بخمسة من عشرين لوري كل عشرة وتغير أحدهما بأصابتها بخمسة منها فهو التنازل وإن أمكن الآخر أصابة الخمسة في روسيا العشرة السابقة من العشر من فتأمل به نظر لك حتمًا قلناه في الحاشية الأخيرة أنه المعلوم من هذا الكلام (قوله أو عشر) فبضم هذا أن الثاني لوري في العشرة مستقلة يصيب فيها شيئا فبضم الأول وإن لم يستوف الثاني باقي العشرة ولا مانع من التزام ذلك (قوله مع استوائهما في عشرين) أي على ذلك التقدير (قوله وهي أن تقابل أصابتهما الخ) قاله الزركشي وأورد بعضهم هنا أسئلة الأول لو أصاب أحدهما من العشر من خمس قبل يصيب الآخر شيئا فهل ينزلي مع أنه لا محالة ولا طرح لعدم الاشتراك أن قبل ثم انتقض عند المحاطة الثاني لو أصاب الآخر واحد قبل يكون الأول لأن الواحد ليس بعدد الثالث لو شرط بعدد طرح المشترك فضل شيء من غير نصين لم يجوز و يكون بمحاكاة اه وسأله هذه الأسئلة أنه اعتبر في المحاطة

ويفرق بين هذا وما يأتي من بيان الجمل بهذا أناد وجدا في ملتقى الـ (د) بشرط المناصلة ينفع على خلاف المعتد المذكور (بيان عدد قوب  
الري) في كل من الحاطة والمبادرة ليضبط العمل ان هذا وما بعدهما كالبيان في المسابقة (٤٠٥) وذلك كما ربح قوب كل ثوب خمسة أسهم

(قوله) ويفرق بين هذا) أي حيث يقتصر الجمل بقوب ما يأتي من بيان في مسابقة الري لا ينصرف فيه (قوله)  
المذكور) أي خلاف المعتد (قوله) في كل من الحاطة إلى قوله) كالأقوال في النهاية: لا قوب وما بعدهما إلى قوله)  
المن والآخر في المعنى: لا قوب ذلك وقوله) والتقدم إلى أوله) وتوقفه على الموقف والغاية وقوله) ثم إن عرفها  
إلى ربح (قوله) ان هذا) أي عدد النوب (قوله) وما بعده) أي عدد الاصابة وما ذكر بعد في المتن  
والشرح ويتمثل أنه أدخل فيه عدد الري أيضا (قوله) وذلك) أي عدد النوب (قوله) وكسهم بهم)  
أي خلافا لما هو عليه تصويره بالعدد اه معني (قوله) فان ألقا) أي عن بيان عدد النوب (قوله) كالأقوال)  
ومظهره ان بيان عدد قوب الري مستحب وبه صرح الماوردي اه معني (قوله) ضعف ما في المتن) أي من  
اشتراط بيان قوب الري (قوله) كما تقرر) أي في قوله ينفع على خلاف المعتد المذكور (قوله) فهو شرط  
أي الا اذا قوفنا على رتبة واحد وشرط المبالغة بها فيجمع في الاصح معنى دروس مع شرحه (قوله)  
مطلقا) أي سواء كان هناك عرف غائب في ذلك أم لا اه أمي (قوله) ويان عدد الاصابة) أي قول المتن  
والآخر في النهاية: لا قوب وقضية المتن إلى بشرط وقوله) ثم رأيت شارحا صرح به (قوله) لكن لا الأخرى  
الخ) وهو الظاهر اه معني (قوله) بخلافه) أي بالعبء (قوله) وبشرط إمكان الخ) أي عدم ندرتها  
اه سم عبارة عرش أي إمكانها فيما لم يبع الخربيع بقوله) فان شر الخ اه وعبارته في الرفض مع  
شرحه وبشرط إمكان الاصابة والخطأ في قيد العقدان استنتج الاصابة عادة لتصرف القرض أو بهد المسافة  
أو كثره الاصابة الشرطه كغيره متواليه أو ندرت كاصابه تسع من عشرة أو ندرت كاصابه خافض واحد  
من مائة اه (قوله) فان شر الخ) المتبادر من المعنى أن يكون فاعله نذر وقوله) لا) أي أو يتبين ضمير الاصله  
فكان ينبغي التأنيت وإنما كونه ضمير إمكانه فيزم غايته التعسف كالأصح اه سم ويجوز إرجاع  
الضمير إلى عدد الاصابة لا التعسف (قوله) من عشرة) من فيما بدأه في التسوية إلى العشرة وتجب على المناصية  
إلى التسعة (قوله) والتقدم بذلك) يعني بما بين تحسين ذراع أو عبارة الخ في الرفض وقدرا لاصحاب المسافة  
التي ربح بوقوع الاصابة فيها باعتبار تحسين ذراعها وما تعذر فيها حقوق ثلثها أو تحسين وما يندفع فيها بما  
بينهما اه (قوله) فكذلك الخ) عبارة ان المبالغة لا وجه عدم العبء كما جزم به ابن القري اه (قوله)  
والاستواء فيه) عطف على اتحاد حسن الخ عبارة الخ في ويشرط أيضا تساوي المتنازعين في الموقف اه  
(قوله) ويان علم الموقف) انظر الجمع بين بيان وعلم اه سم ويمكن ضبط الثاني بفتح العين واللام عبارة  
الرفض مع شرحه ويستحب تصوير ضمير متقابلين ومومن عند أحدهما إلى الآخر ثم المكس بان  
ياقون إلى الآخر وملتقون السهام أو مومن إلى الأول لانهم بذلك يحتاجون إلى التجهيز واليابس ولا  
تطول المدد أيضا اه (قوله) المتن ومسافة الري) صريح في ان بيان الموقف والغاية لا يكفي في بيان علم المسافة  
وهو مقصود لأنه يتصور علمها بمشاهدة جميع الجمل بالمسافة لعدم مشاهدتها وقدورها اه سم (قوله)  
والا) أي وان كان هناك عادة أو لم يتقدم غرضنا (قوله) وينزل) أي المطابق عن بيان المسافة (قوله)

اشتراكهما في الاصابة وان ينزل لاحدهما وان تملكه عدداو يكون معناه اعتبار الاشتراك في أقدم قولهم  
ان تقابل اصابتهما و يطرح المشرك واعتبار كون الفاضل عددا أقدم قولهم بعدد كذا الان في كون  
الواحد يسمى عددا خلافا (قوله) وبشرط إمكانها) أي عدم ندرتها (قوله) فان نذر) المتبادر من المعنى  
أن يكون فاعله نذر وقوله) لا) أي أو يتبين ضمير الاصله فكان ينبغي التأنيت وأما كونه ضمير إمكانه فيزم  
غايته التعسف كالأصح (قوله) ويان علم) انظر الجمع بين بيان وعلم (قوله) ومسافة الري) صريح في ان  
بيان الوقت والغاية لا يكفي عن بيان علم المسافة وهو مقصود لأنه يتصور علمها بمشاهدة جميع الجمل بالمسافة

كسهم مع ضروريه السلم لشرط وقوف المتنازعين في الحد وقوفهما فيها كالوقوف الاستواء فيه (د) بان علم الموقف والغاية بمسافة  
الري) بالذراع والمساكنة مستلزمة عادة وتضامرا غير ضار بالإجماع لبيان ذلك وتزج على عادة الزمان الغالبة ثم ان عرفها أو الاشتراط بينهما لم يصح  
وجمع قوله) لا) أي لان مقتضى آخر لهذا الأصل يقتضي اعتبار ضابطه

ولو تنازع على أن يكون السبق لا بعده لم يولد لم يقصد اغراضا مع ان استوى السهمان خففوا وتوزعوا الفوسان شدت وتولينا (وقدر الغرض) المسمى اليه من نحو خشب أو تراب أو طرا (ولو لا غرض) وبكلاهما تقاعن الارض لاختلاف الغرض بذلك (الان يعقد موضع فيه غرض معلوم فحصل العقد المطلق) عن بيان غرض (عليه) أي الغرض المتنازع فيه ما سئل في السابق بيننا أن يشا موضع الإصابة أهو الهدف أم الغرض المنصوب فيه أم البارة (٤٠٦) في الشن أم الخاتم في البارة ان قلنا بحصة شرطه (وليينا) شيئا (صفتا لري) لمتى بأصابة

ولو تنازع الخ (هذا مما خرج بقوله وقد اغرضنا اه سم قوله ان استوى السهمان الخ) قضيت عدم اشتراط ذلك اذ قصد اغرضنا اه سم وكلام الاسمي والمغني كالمرج في عدم الاعتراض وتقدم منه في المسابقة ان الثاني يكفي في الاول (قوله ان وقد الغرض) والغرض بفتح الغين المجرع قول الما الملهة ما يرى اليه من خشب أو جلد أو تراب أو طرا والهدف ما يرفع من حائطه يني أو تراب يجمع أو نحو موضع عليه الغرض والرفع عظم ونحوه يجعل وسطا الغرض والدارة نقش مستدركا لغيره قبل استحالة قد يجعل بدل الرفع في وسط الغرض والخاتم نقش يجعل في وسط الدارة وقد يقال له الخلق والرفع معنى وروى مع شرحه (قوله وبك) أي غرضنا اه عش (قوله وبيننا) أيضا موضع الاصيلة الخ) قال الما وردى فان اغفل ذلك كان جميع الغرض محلا للإصابة وإن شرط الإصابة في الهدف سقط اعتبار الغرض ولزم وصف الهدف في طوله وعرضه أو في الغرض لزم وصفه أو في الدارة سقط اعتبار الغرض ولزم وصف البارة انتهى اه مفسر (قوله ان قلنا بحصة شرطه) وهو الخ الخ عش وهو خالف الفل والارض والمغني وطرا أصابة الخاتم الحق بالنادر اه فيعطى العقد اسنى فليراجع (قوله بأصابة الغرض) بعطفه الى عبارة النهاية المتعلق بأصابة الغرض اه (قوله أي انه يكفي في ذلك) لا يخلو من شيء من حيث المعنى فان التمكن من الإصابة بلائخذس بدلي على غاية الحدوث واسان المرى فقد يكون هذا مقصودا منه من الاغراض العظيمة وكذا يقال في الباقي وليأتمل اه سم وقوله من حيث المعنى أي لا من حيث النقل (قول المتن ولا يثبت فيه) بان يعود اسنى ومعنى (قوله بالارة) أي المكنوزة اه معنى (قوله كاسر) أي في شرح بلائخذس (قول المتن من حيث يجوز) أي من الجهة التي يجوز منها اه معنى (قوله فيجوز الخ) عبارة تالفي يخرج عرض المنازعة الامام بين بيت المال أو أحد الرعية أو أحد المالكين أو كلاهما فيقول الامام أو أحد الرعية ما كذا ان أصاب من كذا فله بيت المال أو على كذا أو يقول أحدهما ما كذا فان أصبت أنسها كذا فكذا على كذا وان أصبت أناسها كذا فلا شيء لعلك إذا شأ بقوله بشرط ما ان الغرض اذا شرطه كل منهما على صاحبه لا يصح الا بمحلول يكون مبه كرمهما في القوة والعدد المشروط بأخذها معان فلهما سلا لا يفر من غالب اه (قوله بتخلاف الغرض) تقدم انه بشرط تعيين الغرض من ملاءمارة أو وصف ولم يتعين ان أصابا العين فمتنع ابداه أحدهما فان مات أو عي أو قطعت يده ملاءمارة الموصوف وانقضى في المعنى اه (قوله فان أطلق الخ) عبارة المغني فاذا أطلقا قصص العقد من ان تواضعا على فوعذالة أولو من جانبها أو حرم من جانب بل في الاصح وان تنازعا فمع العقد قبل ينقضي اه (قول المتن والاطهر اشتراط بيان الباري الخ) فان لم يبيننا فسد العقد ولو بأحدهما في ثوبه باله من الاخرى ولو شرط تقديم ابداه الم يجوز لان المنازعة منبذ على التساوي والري من أحدهما في غير التوبه لا ع ولو جرى ذلك

الغرض (من نزع) يسكون الزاء (وهو أصابة الشن) المعلق وهو بفتح أوله المجمع الجاد الباقي والمسرادهنا معالق الغرض (بلائخذس) ه أي انه يكفي في ذلك لان ما بعده بشرط وكذا في الباقي (أو خرق) بفتح فسكون المجهتين (وهو ان يثبت ولا يشترطه أخشى) بفتح المجمعة فسكون الملهة فقاف (وهو ان يثبت فيه) أو في بعض طرفه يسمى خروا وان سقطا بعد وقد يطلق المسمى على المرق وحر باطليه موضع (أو مرق) بالارة (وهو ان ينفذ) بالخصم عنه ويخرج من الجانب الآخر ولو لم يقع من حبسا السبي وهو ان يقع السهم بين يدي الغرض ثم يشب السه ولا يتعين ما عينه من هذه المقابل يكفي بطلانها بعد ما كسر فالقرع يفسى عنه الخرق وما بعده والخرق يفسى عنه ما لم يفسق وما يسده وهكذا والعبرة بأصابة النمل كإبائي فان أطلقا العقد عن ذكر واحد من هذه (انقضى القرع) لانه المتعارف به

يعلم ان الامر في قوله ولينا اللذب كاردون الوجوب والالم يصح مع الاطلاق (ويجوز عرض المنازعة من حيث يجوز عرض السابقة بشرطه) فيجوز من غيرهما من أحدهما وكذا منهما بمحال كلف علمهما فان كانا من شكل ضرب كشخص (ولا بشرط تعيين قوس وسهم) بعينه ولا فعلان لا اشتراط على الرابى بخلاف الغرض فان أطلقا انقضا على شيء ولا أقصى العقد (فان عين قوس أو سهم بعينه لقا) تعينه (ولما زاد به) من ذلك النوع وان لم يحد فيه شلل بخلاف الغرض أما يعبر فوعذالة لا يشرط فان شرط منع ابداه فسد العقد (لانه بخلاف مقتضاه لا يفسد عرض الرابى أمر حتى يوجهه المغني منع بغيره فيتن (والاطهر اشتراط بيان الباري الخ)

باتفاقهما

مطلقا وان اطلاق البقيتي في خلافه لا يشترط الترتيب بينهما في الاصل بل في المصنفين (ولو جزم جمع المضافات في الترتيب  
بروحهم (عبدان) فلا يكفي واحد (عبدان) بل العقد (عبدان) أي هذا واحد ما هذا واحد وهكذا لا يستوعب أحدهما المضاف  
ويبدأ بالتعيين من مضافه والا فالعقد ثم يتوكل كل عن حظه في العقد ثم بعد ذلك (جزء) (٤٠٧) لا يجوز في قوله ما يدل به وكل

بأنهما فلا يصح الزيادة ان أصاب ولا عليه ان أخطأ معنى وروى مع شرحه (قوله مطلقا) أي  
سواء كان هنالك عرف غالب في ذلك أم لا سمي اه (قوله وان اطلق) أي قوله وهو كماله جمع في المعنى  
الاول وفي الثاني ما يدل عليه (قوله لا يشترط الترتيب) على المعنى وقوله لا يشترط الترتيب على كماله العلة  
(قوله الترتيب) تنزيه هو وسد القوم بشرط كونهما أحدا لجماعة معنوية نهائية (قوله أي  
هذا) أي قوله ويبدأ في النهاية (قوله وهكذا) أي حتى يتم العقد اه معنى (قوله والا فالعقد) أي  
وان يتلوه الزعميان فمن يختار أولا آخر عينهما اه معنى (قوله ثم يتوكل كل عن حظه) أي (قوله  
الام على انه بشرط ان يعرف كل واحد من ربيهما ان يكون حاضر أو غائبا يعرفه قال القاضي أو الطبيب  
وطاهر انه يكفي معرفة الزعميين ولا يشترط ان يعرف الاصحاب منهم بعضا ابتداء أحد الخزين كابتداء  
أحد الخزين ولا يجوز ان يشترط ان يتقدم من هذا الخبز بخلافه يقال من الخبز بالاختلاف ثم  
فلان لا بد من ذلك بل في حيز إلى زعميه وليس إلا ثم مشارة كتمه في وروى مع شرحه (قوله وهو خبز)  
أي قوله في جمع في النهاية (قوله وتساويهما) أي الخبز بين وشرط تساوي عدد الخبز بين عبد المدينين  
وبه أبواب الغرض وهو أظهر من قول الام لا يشترط التساوي في العقد بل في روي واحد منهم في مقابلة  
اثنين من معنى نهائية (قوله في عدد الارشاق) بفتح الهمزة جمع وشرط بفتح الراء وهو الرأى أو ما يسرها  
فهو التو به يجرى بين الرايين سهامها معا أو أكثر اه اسنى (قوله وانقسام المجموع) أي قوله وهذا في  
بعض في النهاية الا قوله ويمكن الى الت (قوله وانقسام المجموع) أي على حيز نالت الخبز عوار المعنى  
الرابع أي من الشروط إمكان صحة السهام عليهم بلا كسر نال عجز وال (قوله نالت أو ربع) تنزع على  
ترتيب الف (قوله والاربعين) المناسب لمقابلة أو بدل الواو (قوله فتجتمع الخبز في جانب) أي وضدهم  
في آخرها بنوعه معنى (قوله الترتيبان خذاه) أي بان الترتيب غير ما ظن به فخلقه بالنسب اه عش  
(قوله وهو) الواحد الساقط (قوله ما تنازعه) الاول من لفظه (قوله ان كل عزم الخ) الاول ان أحد  
وان كان واحدا في الظاهر واحدا بل زمينه انه اذا سقط واحد سقط من اختياره نظره اه ورشدي (قوله  
لم يأت قولهم الخ) منع ذلك بانه يتأني فيقال جسد ما تنازعه زعميه في مقابله أو بان المراد انه يسقط من  
اختاره زعميه حيث لا منازعة ولا نسخ العقد اه سم واتي عن المعنى ما وافق الجواب الاول (قوله اما  
لوان الى قوله وهذا في بعض في المعنى الا قوله ثم الى الت (قوله مضمة) عبارة قصيرة في الرأى وان قيل  
الاصابة اه (قوله أو فوق ما ظن الخ) ولو اختاره بمحوله غير واما فبان لسانه قال الزكي قاله  
الظلال أيضا (تنبيه) هو تنازع غير بيان لا يعرف كل منهما الاخر فبان ما ناعصر مشترك في كل  
يصل العقد أو لوجهات أظهرهما كما جزم به ابن المقرئ بالظلال لتبين خد الشرح اه معنى (قوله  
خذه) الاولى افراد الفعل (قوله وأصعبه الصالح) عبارة المعنى أظهرهما فقولهم مع التقدير  
صحيحة العقد الباقى وهو الاصح فلهم الخ اه معنى (قوله الترتيبان عزميه) بضم السين بقا به نسخ العقد  
هذا اذا لم يسقط واحد على الاجام كما هو ظاهر كلام المصنف ولكن ذكر ان الصالح في التامل والشائى  
في الحديث وصاحب الترتيب كما حكاه الاقرى انه يسقط الفى عنه الزعم في مقابله وقال البقيتي انه متعين

المركوبين بينهما بالتعيين لا بالوصف فلا يجوز ابدال واحد منهما في الاول ويجوز في الثاني اه (قوله  
بأن) أي منع ذلك بانه يتأني فيقال وجه من اختاره زعميه في مقابله أو بان المراد انه يسقط من تنازع زعميه  
فبين سقطا به فقام له أمالو بان ضعة فلا فسخ لخر به أو فوق ما ظن به فلا فسخ لخر به الا (قوله في الثاني) أي في  
(الصفة) وأصعبه الصالح فجمع هنا (فان صحناهم جعلا الخبار) بين الفسخ والجزاء للتعيين (فان أجازوا تنازعا عزميه يسقط به فسخ  
العقد) لتعذر امضاء

أي غلب في المنازلة اه معني (قول المتن قسم المال بحسب الأصابة) فن لا اصابة له لانه من اصاب  
 انصبه ما صاب منها يتوخى وقوله اخذ الخ أي وجوباً اه عني (قول المتن وقيل بالسوية) معني  
 اه عني (قوله يقسم بينهم بالسوية) أي على عدد رؤسهم اه معني عبادة سم قضيتان يعطى من  
 لم يصيب شيئاً اه (قوله ويمكن جل الاول الخ) عبارة المغني عن الخلاف في أنه لا سلب لكان شرعاً وان  
 يشعروا على الاصابة بشرط متبع ولولا ان الخلاف يحق لا يمكن جل كلام المتن على هذا اه (قول المتن  
 بالنزول) بشارة مجتمعة بطله وفي الرواية بالهمة أي بغير النصل ومضو به بعضهم اه معني (قوله فوته)  
 هو بضم الفاء وهو موضع النصل من السهم اه رشدي (قوله دون فوته عرشه) أي فغصب الأصابة  
 بذلك أي بفوق السهم وعرضه على لاه ورض وسم زاد المفسر وهو أي الفوق موضع الوتر من السهم  
 اه (قوله بالتم) أي فبما اه عني أي في الفوق والعرض (قول المتن فلو تلف وتر) أي بانقلابه  
 جالديه أو فوس أي بانكساره جالديه اه معني (قوله في كل ذلك) أي في المسائل الثلاث اه معني  
 (قول المتن حاسبه) قال في الروضة ولو انكسر السهم فصين بالانقسام فاصاب اصابة شديدة بالنصف الذي  
 فيه النصل حاسبه لان اشتداده مع الانكسار يدل على جودة الذي رعايته بالحق فيصير اصابته بالنصف  
 الآخر لا تحسبه كقولهم يكن انكسار وظهر التقيد بالشديدة ان الضعيفة لا تحسب والاوجه كما قال  
 شيخنا انما يحسب وان اصاب بالنصف من حسب ذلك اصابة واحدة كالذي دفعه بينهم اذا اصابهم بالواحد  
 اصاب السهم الأرض فازدلف وأصاب الغرض حاسبه وان أخطأ فعليه ولو سقط السهم بالانقسام من  
 الرأى بان الخ بالمد حتى دخل النصل مقبض القوس ووقع السهم عنده فكأن انقطع الوتر وانكسار القوس  
 لان سواد الرأى ان يصغير ما قصد ولم يوجد هنا اه معني وقوله وان اصاب بالنصف من الخ في الرأى مع  
 شرحه معني (قول المتن والالم يحسب عليه) عبارة الرأى مع شرحه ولو روي السهم بالانقسام السم أو  
 مسامتا والريح لينة فترده الى الغرض أو صرقة من فاصاب ودها وأخطأ بصرها حاسبه في الأولى وعليه  
 في الثانية ان الجولوا يتخلون في الخ لينة غلبا ويضعف تأثيرها في السهم مع سرعته مرور فلا اعتداد به ولو  
 روي مسامتا فترده الى الخ لينة فاصاب حاسبه صرح به الاصل لان الذي كذلك في ريح عاصفة قارنت  
 ابعده الى ريح فلا تحسبه ان اصاب ولا عليه ان أخطأ القوة تأثيره وكذا الحكم فيما لو هجمت في مرور  
 السهم ثم لو اصاب في ريح حاسبه اه معني (قوله ما ينقصه الخ) عبارة النهاية فان تلف الوتر أو  
 القوس ينقصه الخ (قوله فغصب عليه) ظاهره وان اصاب اه سم وفيه رقة لاسباب النسبة الى سوء  
 الرأى لما رأينا من المعنى والاسمي من تفسيره (قوله هذا) أي قول المصنف فلا يحسب عليه (قوله في بعض  
 الاماكن عواذ لا تفسخ العقد) (قوله بحسب الأصابة) قياساً من لم يصيب لا يعطى شيئاً وقوله وقيل بالسوية  
 قضيتان يعطى من لم يصيب شيئاً (قوله دون فوته عرشه) أي فغصب الأصابة بذلك عليه قال في الرأى  
 والاعتبار بما ينال النصل لا يفرق السهم وعرضه لانه على سوء الرأى فغصب أي هذه الريح عليه انتهى  
 (قوله ولو لم يخروجه) أي السهم عن القوس (قوله وأعرض شيء انقصه به السهم الخ) في الرأى وضو ولو  
 انقصه بالأرض فادفعوا اصابه حاسبه وان أخطأ فطما انتهى وقوله حسب به قال في شرحه وان اعانته  
 الصدمة كما هرفت في ريح الينة السهم فاصابه وقوله وان أخطأ قال في شرحه بعد از دلالة فغصب الغرض  
 فعليه بحسب انتهى نفس من الخطأ بصورة الازدلفة فتشفي هذه الأمور من قول المصنف والشارح  
 والأصل ما يحسب عليه بل لاجابة الاستدلال بهذا المخرج عن كلام المصنف لانه مقرر ويعرض شيء  
 انقصه به السهم فلا تناوله الازدلاف (قوله والالم يحسب عليه) في الرأى وشرح به ولو روي السهم مثلاً  
 عن السمات أو مسامتا والريح لينة فترده الى الغرض أو صرقة من فاصاب ودها وأخطأ بصرها حاسبه في  
 الأولى وفي الثانية ولو روي مسامتا فترده الى ريح الينة فاصاب صرح به الاصل لان الذي كذلك في ريح

بينهم (بحسب الأصابة)  
 لانهم استحقوا (وقيل)  
 وهو الاصح في أصل الرواية  
 والاشبه بالشرحين بل قال  
 الاسوي ان ترجع الاول  
 سبق قبل قسم بينهم  
 (السوية) لانهم كخص  
 واحد كان المتضولين  
 يفرمون بالسوية ويمكن  
 حمل الاول لولا مقابلة  
 المذكور على ما ذكره  
 المال بحسب الأصابة  
 يتبع (و بشرط في الأصابة)  
 انسر وطنة ان يحصل  
 بالنصل) الذي في السهم  
 دون فوته وعرضه بالتم  
 لانه المتعارف ثم ان قارن  
 ابتداء ومبرج عاصفة  
 يحسبه ان اصاب ولا عليه  
 ان أخطأ القوة تأثيره (الري)  
 تلف وتر (قوس) ولو لم  
 خوجه لا تنقصه ولو سوء  
 ربه كان حد تنزيح  
 عاصفة أو فته بده (أو)  
 عرض شيء كهيئة انقصه  
 به السهم وأصاب الغرض  
 في كل ذلك (حاسبه) لان  
 الاصابة مع ذلك تدل على  
 جودة الرأى وقوة الساعد  
 (والا) يحسبه (لم يحسب  
 عليه) لانه رقيق وسوء ما  
 بتفسيره أو سوء ربه يحسب  
 عليه (ولو تلف شيء الغرض)  
 عن محسبه (أصاب موضع  
 حاسبه) الخ كان فسه  
 لاصابه (والا) يحسبه  
 فلا يحسب عليه (لانه)  
 على السبب العارض وهذا  
 في بعض



نسخ أصله) أي المحرر (قوله وهذا من قبيل النسخ) مخالفته لا أول ظاهر تواما بخلافه الثاني فاعلم أن الانتباد من عدم الحساب له أن يصير لقوا (قوله فان قلت) إلى النكاح في النهاية للمنفى لقوله ثم رأيت بعضهم صرح بقوله مطلقا (قوله لتصح) أي مردد للمحتاج (قوله قلت نعم) أي عبارة للمنفى قال الشارح وما بعد لا يمد على المحرر وفي الروضة كملها أو أصاب الغرض في الموضع المنقول إليه حسب علمه ولا رد على المحتاج اهـ دفع بذلك الاعتراض عن المنهاج ووجه الاعتراض أنه إذا كان عند أصابة الغرض في الموضع المنقول إليه حسب علمه الأول يجب عليه ما إذا لم يصح وجبه فاعلم أن قال إن ما في المنهاج محمول على ما إذا طرأت الرجوع بعد رتبة من قبيل الغرض فلم يحصل منه تقصير والروضة على ما إذا نقلته قبل رتبة فنسب إلى تقصير فهم استلثت أن وأنه محمول على ما إذا نقلت الرجوع الغرض والحال ما ذكر من تفرد وتونس أو عرض شيء تصد به السهم بخلاف ما في الروضة وهذا أقرب إلى عبارة المصنف اهـ (قوله إن عابره) أي المنهاج (قوله ليست شاملة الخ) قد يشكك في صحة حمل قوله ولو نقلت الخ لخرج الموجودة قبل الرجوع والطاير بعده لأن يدعى أن قوله فاصاب دون فرعي فاصاب بشرط رواها وأن ذكر هذا بدونه أو عرض شيء الخ يتبادر منه تصوير الرجوع بالعارض بجماع أن المقصود بيان الأجزاء لتتم اهـ (قوله لو) أي اعتبار الروضة وتقليده (قوله في الاعتراض عليه) أي على المنهاج (قوله وليس الخ) قال ابن كزول إن رجلا كان على قربة يختار بينها أنفسهما كالقدره على رقبته يسأل أو أقل من مضره أو كل كذا أو يتجوز ذلك كان من أكل أموال الناس بالباطل وكه مرام أي بعض وغيره من هذا النمط ما يفعله العوام في الهلن على حل كذا من موضع كذا إلى مكان كذا أو حواه الساعي من طالع الشمس إلى القرب كل ذلك خلافة وجهاته مع ما يشتمل عليه من ترك الصلوات ونحو المنكرات اهـ نهاية (قوله لهما) أي الشاهدين (قوله مطلقا) أي غفلتا كان أو مضيا اهـ معنى

عاصفة فأنشأ ابتداء الذي فلا تحسبه أن أصاب لإعلامه أن أخطأ وكذا الحكم لو هيمت في مرور السهم ثم لو أصاب بغير الوجه تحسبه اهـ بأشياء والأدلة (قوله أما بتقصيره أو مرمية فيصعب عليه) ظاهره وأن أصاب (قوله ولو نقلت الخ) أي موضع آخر فاصاب السهم وموضع محسبه لأنه لو كان موضعه لأصابه هذا كان الشرط أصابته كذا أن كان خصة أن ثبت في موضع مساو أصابة أي ساو في صلاته أصابة الغرض أو فرق فيها انتهى فقول المصنف محسبه إمان يعمل على الشق الأول وهو إذا كان الشرط أصابة وإمان يعمل قوله فاصاب وموضع على ما يشتمل أصابة وموضع مع الثبوت فيمضي المذكور ثم قال في الرض وشرحه وأن أصاب الغرض في الموضع الآخر ولم يصبه فكأنه بالاولى حسب علمه وإن نقلته حين اعتقله بالسهم فاصاب الغرض لم يحسبه وبحسبه عليه فظاهر أنه لو أصاب موضع الغرض حسبته وإن رجع الغرض فإد السهم من طر يقصص عليه أسوره انتهى (قوله ولا فالشارح) قوله الشارح ولا ترد على عبارة المنهاج أن عبارة ليست شاملة لها) قد يشكك في دعوى عدم التحمول مع حمل قوله ولو نقلت الخ لخرج الموجود قبل الرجوع بالطاير وتعد لأن يدعى أن قوله فاصاب دون فرعي وأصاب بشرط رواها وأن ذكر هذا بدونه أو عرض شيء الخ يتبادر

منه تصور الرجوع بالعارض بجماع أن

المقصود بيان الأجزاء

فليتأمل

ثم الخبز التاسع من حواشي تحفة بن حجر ويليها الجزء العاشر أوله كطلب الأبعان) \*

نسخ أصله قال لا فرعي وهو  
سبق قال والفرعي أن كثرها  
الانتصار على قوله فلا أي  
فلا يصحبه كقول من  
السابق وهذا من قبيل  
قول الروضة وغيره حسب  
علمه وإن أصابه في الحل  
المنقول إليه فان قلت  
عكس فرض عبارة الروضة  
في غير مرمية والمنهاج لم يصح  
كان تحصيل الأول على  
انتقاله قبل الرجوع الثانية  
على انتقائه بعده كاره  
الرجوع بمرور الفرق أنه في  
الأول مقصر بخلافه في  
الثاني قلت نعم يمكن ذلك ثم  
رأيت بعدهم صرح به وقال  
معنى قول الشارح ولا ترد  
على عبارة المنهاج أن عبارة  
ليست شاملة لها وظن  
كثير من المتأخرين  
الروضة والمنهاج فاعلموا  
في الاعتراض عليه (ولو)  
شرط تحقق فذهب السهم  
الغرض (وثبت) فيه ثم  
سقط أو في صلاته) معنية  
من ثبته (سقط حسبه)  
لهذا وبمن جعل شاهدين  
عند الغرض يشهد على  
ما رواه من أصابته وغيره  
وأنس لهما ولا غيرهما  
مدح أو لم أحدهما معانا  
لأنه يحل بالثالث

«فهذه الجزم التاسع من حاشية العلامة الشيخ عبد الجيد الشرواني والعلامة ابن قاسم العبادي على  
تحفة المحتاج بشرح المنهاج العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي المكي رحمه الله تعالى»

## مصفحة

باب موجبات الفدية والعاقبة والكفارة	٢
فصل في الأصطدام ونحوه	١٨
فصل في العاقبة ٣٣ فصل في جناية الرقيق	٢٥
فصل في الفرقة الجنتين ٤٥ فصل الكفارة	٣٨
كتاب دعوى الدم والقسامة	٤٧
فصل في بيان شبهة وجوب القود ٦٥ كتاب البعازة	٦٠
فصل في شروط الامام الاطعم ٧٩ كتاب الزدة	٧٤
كتاب الزنا ١١٩ كتاب خد الغذف	١٠١
كتاب قطع السرقة	١٢٣
فصل في فروع تتماق بالسرقة	١٤٢
فصل في شروط الزك النال وهو السارق	١٥٠
باب فاطم العاريق	١٥٧
فصل في اجتماع عضو باع على شخص	١٦٤
كتاب الاسربة ١٧٥ فصل في التميز	١٦٦
كتاب الصيال	١٨١
فصل في حكم اطلاق القواب	٢٠٢
كتاب السين	٢١٠
فصل في مكر وهات ومكرات ومندوبان في القفر وما يتبعها	٢٣٧
فصل في حكم الاسر وامنوا الحربيين	٢٤٦
فصل في امان الكفار	٢٦٥
كتاب الجزية	٢٧٤
فصل في اقل الجزية	٢٨١
فصل في جهة من أسكلم مقدار الدمة	٢٩٢
باب الهدنة	٣٠٤
كتاب الصدقات	٣١٢
فصل في بعض شروط الالة والذبح والصيد	٣٢٧
فصل فيما علق به الصدوق ما يتبعه	٣٣٣
كتاب الاضحية	٣٤٢
فصل في الحقيقة	٣٦٩
كتاب الاطعمة	٣٧٧
كتاب المسابقة	٣٩٧





















171

172

173

174

175

176

177

178

179